21 CENTURY

DREAM IT
DO IT
PROVE IT

الدكتور سامر مظهر قنطقجي
رئيس التحرير

FREE EDITION
كتاب مجاني لا يباع
NOT FOR SALE

الطبعة الثانية

KIE Publication

منشورات كاي

إن مطبوعات (كتاب الاقتصاد الإسلامي الالكتروني المجاني) تهدف إلى :

- تبني نشر مؤلفات علوم الاقتصاد الإسلامي في السوق العالمي؛ لتصبح متاحة للباحثين والمشتغلين في المجالين البحثي والتطبيقي .
- توفير جميع المناهج الاقتصادية للطلاب والباحثين بصبغة إسلامية متينة .
- أن النشر الالكتروني يعتبر أكثر فائدة من النشر الورقي .
- أن استخدام الورق مسيء للبيئة، ومنهك لمواردها .

واللهُ من وراء القصد .

رابط زيارة جامعة كاي KIE university

يمكنكم التواصل من خلال : www.kantakji.com

ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّـهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ ۙ

سورة الأنفال: ٥٣

إِنَّ اللَّـهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ ۗ

سورة الرعد: ١١

الإهداء

إلى أصحاب الضمائر الحية..

إلى حملة الأقلام الحرة..

إلى من حمل هموم الناس وحرص على مصالحهم..

أهدي هذا العمل المتواضع..

– سامر –

المقدمة

نعتقد جازمين أنّ لدينا من الحلول الإسلاميّة ما يكفي لإعادة إصلاح الاقتصاد العالميّ المترنّح بدوله العاتية – مع تقديرنا للأمثلة الناجحة في مواطن دون أخْرى –؛ والتي لا تكفي؛ بل ولن تكفي وحدها لقيام تنميةٍ شاملةٍ للمجتمع العالميّ ولاقتصاده.

إنّ المتّتبع لمقالات المجلّة يمكنه تلمّس هذه الرّؤية بوضوحٍ وجلاءٍ

لقد سلطنا الضوء على مكامن ضعفٍ يعاني منها الاقتصاد العالميّ عمومًا شكّلتْ أزماتٍ حادّةً مزمنةً يدور فيها وكأنّه في حلقةٍ مفرغةٍ يصعب الخروج منها – إنْ بقي بالرّؤى نفْسها والاستراتيجيات –؛ لذلك لا بدّ من كسْر عنق الزّجاجة والخروج من تلك الشرنقة قبل أن يتهاوى الاقتصاد العالميّ أكثر فأكثر.

وقد قدّمنا رؤىً سلّطت الضوء على حلولٍ قدّمها الإسلام الحنيف، يكمن فيها (أمل النهوض، وإعادة الأمور) إلى وضعها الصحيح لما فيه مصلحة الناس جميعًا دون اعتبارٍ لـ (دينٍ أو لونٍ).

رؤىً قدّرتْ واحترمتْ ما حقّقه الآخرون ولم تبخسْهم حقّهم، قدّمتْ للبشرية ما حقّقه المسلمون السبّاقون الأوائل ومن تبعهمْ بإحسانٍ خلال أربعة عشر قرنًا من الزمن ساد فيها الإسلام العظيم دون أزماتٍ اقتصاديةٍ حادّةٍ، والتاريخ الصادق خير شاهدٍ على ذلك؛ لكنّ المتربصين فيه جحدوا تلك المسيرة الوضّاءة؛ وذلك تعاميًا عن الحقائق المشرقة.

ومثال ذلك: أنّ المدنيّة المادّيّة الغربيّة قد أسهمتْ بـ(تطوير اقتصادٍ رياضيٍّ وقياسيٍّ مذهلٍ) أدّى إلى (تكوين رجالٍ متمرّسين، وشركاتٍ عملاقةٍ ضخمةٍ) بقوّةٍ في عالم الأعمال يقومون بـ(تعظيم المكاسب، وضبط أو خفض) التكاليف إلى أدنى حدودها؛ لكنّ تلك المدنيّة المادّيّة تجاوزت البعد الإنسانيّ، فكان لدينا (اقتصاديّون أشاوس أقرب للمفترسين منهم إلى البشر)، ومن ثمّ تنبّه عقلاء تلك المدنيّة وحكماؤها إلى هذا اللغط الكبير الذي هو أقرب للفاحشة منه للخطأ. عندئذٍ حاولتْ تلك المدنيّة المادية إعادة (تنظيم وضبط) مفاهيم الاقتصاد الاجتماعيّ؛ من خلال (تحميل عناصر السوق مسؤوليّاتهم الإنسانية والاجتماعية)؛ فخاطبتهم بشكلٍ أو بآخر لمحاولة تحقيق مساهمةٍ اجتماعيةٍ قبل وقوع خطر إزالة مشاريعهم وأعمالهم؛ بسبب (الأذيّة) التي تحقّقها تلك المشاريع والأعمال في بيئتهم المحيطة، وخشية تحوّل تلك البيئة الحاضنة إلى (ثائرين أو همجيّين) محاولين تحقيق مكاسب بطرقٍ (مشروعةٍ أو غير مشروعةٍ). وما (ثورة الأحياء الباريسيّة) المترامية ببعيدةٍ عن الأذهان، و لا (فقراء نيويورك) يمكن تجاهلهم، وإنّ الأمثلة كثيرةٌ وكثيرةٌ في البلدان الأكثر تطوّراً كما هي الحال في ما هو أقلّ منها تطوّراً.

لقد أوجدتْ هذه المدنيّة المادّيّة (ذئابًا تنمّرتْ واستأسدتْ) وصار من الصّعب والعسير (إفهامها أو إقناعها) بضرورة أن تعتني بفقراء يجاورونها، أو بعمّالٍ محتاجين يخدمونها؛ فإنْ فعلوا فبمثابة عملٍ يرتجى منه أهدافٌ غير (مرئيّةٍ ولا منظورةٍ)؛ فكان عملها تحمّلاً لمسؤوليةٍ اجتماعيةٍ فيها (الشّهرة، والمباهاة، والنّفاق) وعدم (الصّدق، والنزاهة، والإخلاص).

أمّا شريعة الإسلام الحنيف التي نتبّنى وجْهتها في التغيير وتصحيح المسار (فيما فسد، وفي من أفسد)؛ بسبب سلوكيّات بعض الناس أو أغلبيته؛ فقد دمجت البعدين (الإنسانيّ و الاجتماعيّ) ضمْن (مفاصلها وأركانها) كافّةً، فتربّى أفرادها على البعد الأخلاقيّ مذ نعومة أظفارهم، ولم يتْركوا حتّى يستشروا فساداً، ومن ثمّ يجهد لتصحيح ما أفسدوه؛ ففساد الأفراد أصعب تقويمًا من فساد الماديّات وأشقّ.

وإذا ما أردنا أنْ نستأنس بحديثٍ نبويٍّ تربويٍّ يسلّط الضوء على هذه القضيّة المحوريّة والمهمّة؛ فقد روى الصّحابيّ الجليل أبو هريرة رضي الله عنه قول رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: **علّموا أولادكم الصّلاة إذا بلغوا سبْعًا، واضْربوهمْ عليها إذا بلغوا عشْراً، وفرّقوا بينهم في المضاجع**؛ فالتربية عمومًا تبدأ منذ الصّغر بالتعلّم والتعليم، ثمّ بالمتابعة والزّجْر ببعض العقوبة؛ فذكر صلوات الله وسلامه عليه ما علينا فعله في السابعة من العمر، ثمّ في العاشرة؛ لكنّه لم يتابعْ! فماذا عسانا أنْ نفعل بمنْ لمْ يصلّ وهو في (العشرين أو الثلاثين) من عمره!؟

وكما قال الشاعر:

إنّ الغصون إذا قوّمْتها اعتدلتْ	وليس ينفع التأديب في الكبر

إنّ ممّا يستدلّ به من الحديث الشريف: أنّ وقت (التعلّم والاكتساب) يكون في الصّغر؛ فإنْ تجاوز الإنسان عمراً محدّداً ولمْ يعلّمْه ويربّه؛ فالزمن معلّم من لا معلّم له، وكما قال ابن خلدون رحمه الله تعالى: من لمْ يؤدّبْه والداه أدّبه الزّمان، فإنْ أبى الإنسان أن يستفيد من معلّميه ومربّيه في صغره؛ فعليه انتظار ضربات الزمن التي

عادةً ما تكون مؤلمةً، فيعود من يعود لرشده بلطفٍ من الله، ويسقط من يسقط وهذا ما يسمّى بالتعلّم بالممارسة، وهو مكْلفٌ زمنًا ومالاً، ويعتمد على التجارب، وأيّ تجارب تحتمل الخطأ، والمجرّب عليهم بشرٌ أكرمهم الله عزّ وجلّ في هذه الحياة؛ ليحيوا (حياةً طيّبةً شريفةً كريمةً)، لا حياة (تبعيّةٍ، وذلٍّ، وقهْرٍ، واستعبادٍ).

لقد ربّى الإسلام العظيم الناس التربية السلوكية الرشيدة؛ سواءٌ أكانتْ (روحيّةً، أمْ مادّيّةً)؛ ليكون الواحد منهم (إنسانًا متوازنًا غير ذي عوجٍ)، وشملت التربية (الاجتماعية، والمادّيّة، والاقتصادية) بأنواعها وأشكالها كافّةً.

فمن تلك التربية الربانيّة:

- ✳ منع قتل الناس بعضهم بعضًا،
- ✳ منع قتل الحيوان (هدفًا وغرضًا وتسلّيًا)
- ✳ منْ وجد ما يعيق الطريق من (أذىً) أبعده عن طريق الناس،
- ✳ منعتْ أذيّة الشجر وحرقه؛ حتّى لو كان الوضع وضْع حربٍ؛ إلاّ لـ (ضرورة تقتضي ذلك وتقدّر بقدْرها)،
- ✳ منع (تلويث الماء، وأذيّة الهواء) "المحافظة على بيئةٍ نظيفةٍ آمنةٍ"،
- ✳ منع الإنسان من (التبذير والإسراف) في استهلاك الموارد الطبيعية،
- ✳ منع الإنسان من (التقتير) أيضًا، والدّعوة للتوسّط بين ذلك؛ قال تعالى:

وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا (الفرقان: ٦٧).

كلّ ذلك يتعلّمه المسلم من (صغره ومهْده)؛ فتربية السلوك الاقتصاديّ في سنٍّ مبكرةٍ للأجيال الناشئة يساعد في إنشاء جيلٍ ذي (فكْرٍ، وفقْهٍ، وسلوكٍ) اقتصاديًّا وماليًّا. وقد كانت الشريعة الإسلامية سبّاقةً في إرساء هذه (المبادئ الأصيلة والمثل التربوية) الاقتصادية والمالية الراقية.

وممّا زاد في توازن الإنسان المكرّم أنْ علّمتْه هذه الشريعة السّمحة (حبّ الخير) له ولغيره؛ بل زادتْ عليه بالإيثار؛ حيث يفضّل الإنسان غيره عن نفسه في بعض الأحيان حبًّا في الله تعالى، و ابتغاء مرضاته سبحانه، ودون أيّ مقابلٍ؛ أيّ: دون أيّ مصلحةٍ ترتجى من فعله؛ فإنْ راءى ونافق فقد (ذمّه وتوعّده) بالعقوبة الشديدة في الآخرة؛ فلا خير في فعلٍ يبدو جميلاً في ظاهره؛ لكنّ صاحبه غير مخلصٍ لله عزّ وجلّ حتّى لو كان ذلك الفعل علمًا ينتفع به، أو جهاداً تبذل فيه النفْس والروح، أو مالاً يبذل لغير وجْه الله سبحانه؛ بل فعل ليقال أنّ فاعله عالمٌ، مجاهدٌ، جوادٌ فيكون وسيلةً للشهرة، ولتحقيق مكاسب خفيّةٍ تبدو آثارها لاحقًا ومآلاً.

لقد هدفنا من تبنّي مجلّةٍ للاقتصاد تحمل نشر الفكر والفقه الإسلاميّ تحقيق النفع العامّ للناس ببيانه وتبيانه بصورةٍ علميّةٍ منهجيّةٍ وسطيّةٍ، بعيدةٍ عن "السّياسة" و"الغلوّ"؛ بلْ (جُلّ أو كُلّ) ما فيها خير الناس كما نعتقد ونؤمن مع حسْن الظّنّ بالله تعالى، ننْشر ذلك ليقرأ الجميع ذلك، ولينتقد من أراد الانتقاد؛ ولْيفنّدْ من أراد التفنيد – مع الأخذ بعين الاعتبار حديث النبيّ محمّدٍ صلّى الله عليه وسلم: (**المؤمن يستر وينْصح، والمنافق يعيّر ويفْضح**) (رواه التّرْمذيّ)؛ فكتب في المجلّة والحمد لله المنعم المتفضّل (كتّابٌ، وأساتذةٌ، ومتخصّصون) من دول العالم

وأنحائه المختلفة، ونشرنا المقالات بالعربية وبغيرها؛ فاللّغات كافّةً ملْك البشرية كما أخبرنا الله تعالى بذلك؛ فقد علّمها لأبينا آدم عليه السلام، وكتب في المجلّة (مسلمون وغير مسلمين) دون تفرقةٍ، ودون بيان ذلك؛ فالعلْم رحمٌ بين أهْله، والعلم مشاعٌ بين الناس ولكلّ إنسانٍ الحقّ بأنْ يعلمه، أمّا العمل به فاختياريٌّ؛ لأنّه منوطٌ بمنْ (آمن أو كفر) به، ولا حرج في ذلك؛ بل إنّ قدوتنا وأسوتنا محمّدٌ رسول الله صلّى الله عليه وسلم أمرنا أنْ نبلّغ؛ فقال: (**ألا هلْ بلّغْت، ألا هلْ بلّغْت**)، وكما أوصانا بقوله صلّى الله عليه وسلّم: (**بلّغوا عنّي بلّغوا عنّي**)، وها نحن نبلّغ ما مكنّنا الله به (دون أجْرٍ مرتجىً من أحدٍ، ودون تمويلٍ من أحدٍ، ودون وصيّةٍ من أحدٍ)؛ بلْ إنّه صلّى الله عليه وسلّم يشير صراحةً إلى (عالميّة العلم، وضرورة نقْله، مع حسْن بيانه) للناس أجمعين فيقول في حديثٍ رواه البخاريّ: (**بلّغوا عنّي ولو آيةً، وحدّثوا عنْ بني إسرائيل ولا حرج، ومنْ كذب عليّ متعمّدًا فليتبوأْ مقعده من النّار**)، فلا حرج أن نبلّغ عنه صلوات ربّنا وسلامه عليه وهو الصادق المصدوق الذي آتاه الله جوامع الكلم، وجعل قوله وفعله تشريعًا ربّانياً يقتدى حتّى قيام الساعة، كما لا حرج أن ننقل عن غيره – ولو كان ذلك عن بني اسرائيل أنفسهم ألدّ الأعداء للإسلام–؛ فأيّ موضوعيّةٍ هذه؟ وأيّ عالميّةٍ هذه؟ ولابدّ للناقل عنه صلّى الله عليه وسلم أن ينقل بـ(صدقٍ دونما كذبٍ)؛ لذلك التزمْنا كتب الحديث الصحيحة التي نقلها الرّجال الثّقات؛ فعلْم الرّجال علْمٌ تفرّد به المسلمون الأوائل، وما زالت الأمّة تسير على منهجهم العلميّ تحصيلا وتأصيلاً، تحقيقًا وتدقيقًا عن سائر البشر عبْر تتالي الأيّام وتوالي العصور.

لكنّ ما نفّع هذا المنهج؟

إنّ شريعة الإسلام السمحة قد انتظم فقهها وحقّق انسجامًا جمعتْ هندسة بنائه بين (الأصالة والسّهولة، المتانة واليسر)؛ فحصرت المحرّمات في دائرةٍ واضحة المعالم، وجعلتْها ثوابت لا تخْرم، ثمّ أطلقت العنان لدائرة الابتكار في غيرها من دائرة المشروع؛ وبذلك فإنّ المتغيّرات – مهما تنوّعتْ بحسب احتياجات كلّ زمانٍ ومكانٍ – لها مرجعٌ أصيلٌ ثابتٌ لا تحيد عنه، وهذه الثوابت واضحة المعالم يمكن إدراكها وعدّها؛ فهي ليستْ غير متناهيةٍ، فما منع من اللحوم – رغم كثرتها وتوافرها – لحم وشحم (الميتة والخنزير)، وما منع من المشروبات (الخمور، والمسكرات، والمفتّرات) لما فيها من ضررٍ للنفسٍ البشرية. ومنع (الاحتكار) لما فيه من (ظلْمٍ للناس وضررٍ للمجتمع)، بينما يحقّ للدولة العادلة الرّشيدة أن تتدّخل في سياسة السّوق بـ(حكْمةٍ ودرايةٍ) ما يشترك به الناس جميعًا؛ لقوله صلّى الله عليه وسلّم: (**النّاس شركاء في ثلاثٍ: في الكلأ والماء والنّار**)، ويلاحظ أنّ رسول الهدى صلّى الله عليه وسلّم ذكر الناس ولم يخصّ المسلمين بذلك، والأمثلة كثيرةٌ.

إذن: (إنّ نفْع هذا المنهج أنْ لا يحيد الناس عن الطريق القويم) فيفسدوا في الأرض فسادًا كبيرًا، فما فعل (الشيوعيون والاشتراكيون) بنظْرتهم المادّيّة المحدودة بـ(أنْ قصروا المصلحة على الملكيّة العامّة) فخرجوا من حياة الناس غير مأسوفٍ عليهم بعد سبعين سنةٍ من الفساد والإفساد، وقابلهم الرأسماليون بمدارسهم القاصرة كنظام (الرّقّ والإقطاع والبورجوازية)، ثمّ الرأسمالية والرأسمالية المتوحّشة

بالمحافظة على النظرة المادّيّة؛ لكنّهم قصروا المصلحة على الملكيّة الفردية، فما زالوا يذيقون العالم ويلات أزماتهم المؤلمة فـ(يفْقرون الناس، ويذيقونهم ألوان العذاب)؛ فهذا البنك الدوليّ يرفع شعاره من أجل عالمٍ خالٍ من الفقر منذ أكثر من ستّين سنةً، وإذا بالفقر يستشري أكثر وأكثر؛ بلْ يستوطن البلدان الأكثر تطوّراً فما نفع كلّ ذلك؟

إنّ الإنسان المكرّم سيعيش؛ بل سيَحيا مرّةً واحدةً في هذه الحياة؛ وإذ به يقع في براثن مجموعةٍ من المدّعين للفكر المستنير ومعهم مجموعةٌ من أصحاب المصالح ليعيش هذه الحياة اليتيمة (فقيراً محتاجًا مسكينًا) يحلم بوجبة طعامٍ، وبلباسٍ يكسو جسمه النحيل؛ ليقيه البرد والحرّ؛ بلْ أكثر الناس لا تجد ذلك، و يا للأسف أن تنْشر (المؤسّسات الدولية وشبه الدولية) المشلولة عن التصرّف إحصائياتٍ لا تبشّر بخيرٍ أبداً.

لقد أضْحى الإنسان (الذي أكرمه الله تعالى وميّزه عن غيره من الخلْق بنعمة العقل) أسير تطبيقاتٍ مأخوذةٍ من لدن أفكار أناسٍ قاصري النظر – ولو ادّعو غير ذلك – فالزمن أثبت غباء الكثيرين منهم؛ فذاك (فكّر بمدينةٍ فاضلةٍ قسمت الناس إلى أفاضل وغيرهم من دونهم)، و(ذاك استعبد الناس)، وآخرون امتّصوا عرقهم ظلمًا وعدوانًا، وزرعوا الخوف فيهم وغرسوا شجرًا خبيثًا لا يخْرج إلاّ نكدًا)؛ بل جاء متأخّروهم بنظرياتٍ عجيبةٍ في الغباء فتكلّموا عن الفوضى المنظّمة! وما يؤسف له أنّهم جرّبوا تلك النظرات البائسة اليائسة على الناس وذراريهم فـ(أجاعوهم ودمّروهم وأوجعوهم).

بينما شهد العالم حضارةً ذاع صيتها عدلاً لأكثر من عشرةِ قرونٍ؛ فرعت الغنم والذّئاب معًا، وسار الضّعفاء من الناس في الفيافي دونما (خوفٍ أو تهديدٍ)، وأخذ غير المسلم أدنى حقوقه من المسلم ابن الحاكم أمام الملأ والجميع دونما (خوفٍ أو وجلٍ).

إنّها حضارةٌ ربّانيّة إنسانيّةٌ أوقفت الضّرر بين الناس، وحقّقت العدل بالمساواة والإيثار لجميع الرعايا دون اعتبارٍ لدينٍ أو لونٍ

لذلك حقٌ علينا أن نعيد للناس انتباههم ليرْشدوا ويعوا، فلا يبقوا مصرّين على الخطأ مكابرين عن الحقيقة؛ فالناس سواسيّةٌ كأسنان المشْط (لا فضْل لعربيٍّ على أعجميٍّ إلاّ بالتقوى والعمل الصالح)، والتقْوى لا تكون إلاّ بنفع الناس بعضهم بعضًا (مساعدةً ومؤازرةً) على نوائب الدهر – لا ذئابًا مستأسدةً يأكل فيها القويّ حقّ الضعيف – .

إنّها دعوةٌ لأمّةٍ صالحةٍ متصالحةٍ، روى أبو سعيدٍ الخدريّ رضي الله عنه أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: (**لا قدّستْ أمّةٌ لا يعطى الضّعيف فيها حقّه غير متعْتعٍ**)، والمتعتع هو الذي أتعبه قول مماطله عن أداء حقّه وهو يقول له: هَلُمَّ وتعالَ، ولا يُعطيه شيئًا من حقّه؛ فلا بدّ من أخذ الحقّ من القويّ، وردّه على الضعيف دون مماطلةٍ. وبهذا عمل حكّام المسلمين العادلون وخلفاؤه من بعدهم؛ فمِمّا قاله أبو بكْرٍ الصّدّيق – عند مبايعة الأمّة له بعد انتقال الرسول إلى الرفيق الأعلى –: (... والقويّ فيكمْ ضعيفٌ حتّى آخذ منه الحقّ إنْ شاء الله).

ولم يكنْ ذلك بين المسلمين فحسبْ؛ بل بينهم وبين جيْرانهم من الأفراد والدول؛ بل حتّى مع محيطهم البيئيّ من (أنهارٍ، وبحارٍ، ومحيطاتٍ، وجبالٍ، وأرضين، وحيواناتٍ، ونباتاتٍ...).

التغيير يستلزم الوقت والحكْمة وتحمّل الأذيّة

لقد قضى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ثلاثةً وعشرين عامًا في الدعوة إلى الإسلام الحنيف، قضاها في تغيير طبائع الناس وعاداتهم، غيّرهم نحو الحياة الأفضل؛ فصبر عليهم، وراعى ظروفهم فلمْ ينْه عن أشياء كانوا يفعلونها بالتّرْك المباشر؛ بل تدرّج في فرض الأحكام؛ ليستوعبوا الحكمة من التغيير، وليتْرك لهم فرصةً سانحةً للعمل بما يرونه جديداً ومفيداً باقتناعٍ.

كان حكيمًا في تغييره، تجنّب جرْح مشاعر الناس، وكان معلّمًا باستمرارٍ

لقد تحمّل الأذيّة بكلّ أشكالها، فصبر على ما لا يطاق من ألوان العذاب وهو الشريف في قومه، والصادق والمبجّل قبل حمل الرسالة وبعد حملها، صلّى الله عليه وسلّم. ومنه صلّى الله عليه وسلّم نستلهم الأمر والفعل فهذه سننه التي نتأسّى بها.

لقد حاولتْ بعد تخرّجي نشر الاقتصاد الإسلاميّ، ولم ألق ترحيباً من أحدٍ فكنت غريبًا، نشرْت الكتب، ولم تكنْ دور النّشر معينةً لي في ذلك فغايتها غير غايتي، فقرّرْت أنْ أنشر مجلّةً تعنى بالاقتصاد الإسلاميّ، وحاولْت ترخيص تلك المجلّة في بلدي فلم ألق ردًّا بالإيجاب من أيّ جهةٍ؛ بل النّكران والاستنكار، وذات مرّةٍ كان كاتب هذه السّطور في مؤتمرٍ بالسّودان فإذا بالأستاذ محمّد بن يوسف وكان يشغل

الأمين العامّ المساعد للمجلس العامّ للبنوك والمؤسّسات المالية الإسلامية إضافةً لمنصب الأمين العامّ بالنيابة وبينما نحن نتبادل أطراف الحديث يقول لي: بعد أن سمع محاولاتي تلك ونحن كمجلسٍ عامٍّ نبحث عن إصدار مجلّةٍ ونبحث عن رئيس تحريرٍ لها؛ فإنْ قبلْت قمْنا بذلك معًا. وفعلاً تمّ الاتّفاق وأصدرنا المجلّة باسم (مجلّة الاقتصاد الإسلاميّ العالميّة). وكانت رؤيتي أن تكون الكترونيّةً مجّانيّةً؛ لتوصيلها لأكثر الناس وبسرعةٍ كبيرةٍ؛ لتحقيق الهدف المنشود الذي أصبو إليه في نشر علوم الاقتصاد الإسلاميّ في العالم ولضبْط التكاليف.

وقد قابل البعض ذلك بالتّرْحاب، كما قابله البعض الآخر بالنّكران، وسمعت كلامًا مثبّطًا من أناسٍ قيل عنهم صفات العالم الجليل، فقالوا عنها: مجلّة كذا (حسب كنيتي)، وقالوا: أنّها ممولّةٌ من رجل الأعمال فلانٍ، وأنّها ناطقةٌ مسوّغةٌ لأعمالٍ يحسبها هو غير صحيحةٍ، وساعده في ذلك أشخاصٌ حمقى سوّقوا لذلك الكلام – وكما قيل: (أظنّ بالناس ما أظنّ بنفْسي)، وقد آلمني ذلك كثيراً؛ لكنّه لم يفتّ من عضدي، ولم يضعفْ عزمي؛ بلْ آليت على التحدّي والاستمرار؛ فالمجلّة لم يموّلْها أحدٌ؛ بل هي والحمد لله الموفّق على نفقتي الخاصّة ولست ممّنْ يحتمل ذلك؛ فكنت أعمل وحيداً مستعينا بالله العليّ القويّ، أجمع البحوث والمقالات، وأحيانًا أرجو بعض الزملاء ليكتبوا فيها، ولطالما جاء رأس الشهر والمجلّة لم يكتملْ نصابها؛ حتى يسعفني الله عزّ وجلّ في نهاية الأمر بذلك، فتصدر بحلّتها البهيّة ويعاود أولئك الحاقدون تفنيدها نقداً لاذعًا غير صحيحٍ، فتوقّف بعض الإخوة ممّن دعوتهم

للكتابة عن الكتابة خشية لسانٍ لاذعٍ لا يخشى الله فيما يفتري ويقول. و(**إنَّ من شرِّ النَّاسِ من تركهُ النَّاسُ أو وَدعهُ النَّاسُ اتِّقاءَ فُحشِه**) (صحيح الترمذي).

وها هي المجلّة قد قاربتْ على إكمال عامها الرابع، وانتشر صيتها، وزاد عدد أبوابها وصفحاتها لتلامس المائتي صفحةً للعدد الواحد، ولتغطّي مساحةً جغرافيةً كبيرةً في الانتشار قرّاءً وكتّابًا وهذا فضل الله تعالى.

كما أقدمتْ مؤسّساتٌ دوليةٌ على (إبرام تعاونٍ علميٍّ وبحثيٍّ) معها كـ (تومسون رويترز، والمركز الإسلاميّ للتحكيم، والأكاديمية العالميّة للبحوث الشرعية (إسرا)، وهيئة السّوق الماليّة السعودية، وغيرها)؛ فضلاً عن الداعم الرئيس ألا وهو المجلس العامّ للبنوك والمؤسّسات المالية الإسلامية.

وقارب عدد الكتّاب فيها الثلاثمائة كاتبًا؛ (منهم من كتب مرّةً، ومنهم من كرّر مرّاتٍ ومرّاتٍ)، وقارب عدد مقالاتها السبعمائة مقالاً، وبلغ متابعيها على صفحة الفيسبوك حوالي الثلاثة والعشرين ألف متابعٍ، وكلّ ذلك فضْل الله تعالى.

إن ما نحلم به، يمكن تنفيذه بالعزم والإصرار والتوكل على الله، وهذا ما يجب إثباته.

DREAM IT
DO IT
PROVE IT

الفهرس

منشورات كاي ٣
الإهداء ٥
المقدمة ٦
الفهرس ١٨

العدد الأول
الكلمة الافتتاحية ٢٤
العدد الثاني
البلاغة الالكترونية ٢٨
العدد الثالث
الرؤية الإستراتيجية لتكوين المفاهيم الصالحة أن تسبق مرحلة إنتاج المفاهيم مرحلة ابتكار المنتجات المالية.. ٣٣
العدد الرابع
استراتيجية تحالف وحدات البحث والتطوير لتعزيز مستقبل مؤسسات الاقتصاد الإسلامي..... ٣٨
العدد الخامس
الرشد الاقتصادي فريضة..... ٤٦
العدد السادس
لا حق لأحد منا في فضل؛ المهاجرون والأنصار سنة الله في عباده، قصة لا تنتهي ودرس في إدارة الأزمات. ٤٩
العدد السابع
كفاءة بيت المال لاعتماده نظرية الإيرادات..... ٥٧
العدد الثامن
حكماء الانهيار أم حكماء الأزمات أم حكماء الهاوية؟ أي حكمة تلك؟ وأي حكماء أولئك؟..... ٦٥
العدد التاسع
أموال الزكاة مستثمرة في دورة الاقتصاد الكلي..... ٧٠
العدد العاشر
اقتصاد القوارير وتدبيرهن..... ٧٦
العدد الحادي عشر
منتجات الحلال كمعزز لسلامة الغذاء وبديل عن فضائح فساده..... ٨٠
العدد الثاني عشر
وزيرا مالية واقتصاد يسألان..... ٩٠
العدد الثالث عشر
اقتصاد المياه والاقتصاد فيها؛ الماء المورد الاقتصادي الأهم فلا لحياة من دونه..... ١٠٨
العدد الرابع عشر
الذكاء المالي ومحدداته..... ١١٩
العدد الخامس عشر
محمد بن موسى بن شاكر مهندس الحيل أو الميكانيكا..... ١٢٧
العدد السادس عشر
عندما تدق إدارة التغيير جرس الإنذار ؛ غيروا قبل أن تغيروا..... ١٣٥
العدد السابع عشر

رياح التغيير وسطوة القرار ؛ أيهما أسبق القرار السياسي أم القرار الاقتصادي؟.....١٤٩
العدد الثامن عشر
التراث ملك الإنسانيّة جمعاء وترجمة كتب الفقه الإسلامي ضرورة.....١٥٦
العدد التاسع عشر
هل الإعلام الاقتصادي هو إعلام النخبة؟.....١٦٢
العدد العشرون
بعد تتويج دبي عاصمة نحتاج كل العواصم عاصمة للاقتصاد الإسلامي..... ١٧٠
العدد الواحد والعشرون
سوق الممر وسوق المستقر المنتجات المالية ومنتجات السلع والخدمات.....١٨١
العدد الثاني والعشرون
مخاطر عدم مواكبة التغييرات السوقية..... ٢٠٠
العدد الثالث والعشرون
سوق البيانات الضخمة ومفاهيم جديدة..... ٢٠٧
العدد الرابع والعشرون
بوادر تأسيس المنظمة الإسلامية للتجارة؛ الآمال والطموحات.....٢١٦
العدد الخامس والعشرون
التبريريون في جحر الضب.....٢٢٣
العدد السادس والعشرون
تداخل الصناعات وأثرها على التسويق؛ صناعة الصحافة مثالا..... ٢٢٨
العدد السابع والعشرون
الشرنقة الاقتصادية وإدارة الاقتصاد.....٢٣٧
العدد الثامن والعشرون
مستقبل المحاسبة..... ٢٤٨
العدد التاسع والعشرون
المثلث المتساوي الأضلاع والهيكل المؤسسي للنظام الاقتصادي.....٢٥٦
العدد الثلاثون
اقتصاد الحرب وحرب الاقتصاد..... ٢٦١
العدد الواحد والثلاثون
مدى صلاحية مؤشر ارتفاع أسعار العقارات كأحد المؤشرات المالية للتنبؤ المبكر بالأزمات المالية..... ٢٧١
العدد الثاني والثلاثون
تطوّرُ مقاييس التصنيف وشموليتها..... ٢٧٥
العدد الثالث والثلاثون
من روائع وقائع التأريخ الاقتصادي النقدي..... ٢٨٠
العدد الرابع والثلاثون
هو سر نجاحها إنه منهج تغيير المفاهيم الجذري في الشركات الإنتاجية.....٢٨٦
العدد الخامس والثلاثون
قراءة في مذكرات قرصان اقتصادي.....٢٩٤
العدد السادس والثلاثون
ضرورة التوجه نحو الاستثمار في بنى التكنولوجيا التحتية (صناعة المبرمجين)؛ جامعة أم القرى أنموذجا.... ٣٠٠
العدد السابع والثلاثون
زكاة الفطر وسلة السلع..... ٣٠٥
العدد الثامن والثلاثون

تصور أولي لخطة استراتيجية المنظمة الإسلامية للتجارة..... ٣١٥
العدد التاسع والثلاثون
إذا كنت تريد أن تعرف معدل التضخم الحقيقي فلا تربطه مع الرقم القياسي لأسعار المستهلك..... ٣٢٨
العدد الأربعون
شجاعة التغيير تغيير الشجعان..... ٣٣٥
العدد الواحد والأربعون
كل اقتصاد أدرى بشعابه؛ سلوك الاقتصاد إزاء مشكلة اللاجئين..... ٣٤١
العدد الاثنان والأربعون
تهديدُ خدمات المؤسَّسات الماليَّة الالكترونيَّة؛ هجَماتُ DD4BC..... ٣٤٦
العدد الثالث والأربعون
الدفعة القادمة من ملحمة الديون العالمية..... ٣٥٥
العدد الرابع والأربعون
مشكلات القياس في ظل فساد النقد وكساده..... ٣٦١
العدد الخامس والأربعون
الغشُّ المحاسبيُّ؛ توشيبا كحالة دراسية..... ٣٧٥
العدد السادس والأربعون
الاقتصادُ الإبداعيُّ اقتصادٌ إيجابيٌّ..... ٣٨٧
العدد السابع والأربعون
تغيير قيمة النقد من منظور الاقتصاد الإسلامي..... ٣٩٧
العدد الثامن والأربعون
السياسات النقدية الروسية ترسخ السنة المائة..... ٤٠٩
العدد التاسع والأربعون
الرافعة السوقية؛ المنصات المفتوحة: منتجات مبتكرة لمؤسسات معتبرة..... ٤١٦
العدد الخمسون
إدارة أزمات الصرف إدارة أزمة في الدول المتقدمة وإدارة بالأزمة في الدول النامية واستقرار في الاقتصاد الإسلامي..... ٤٢٧
العدد الواحد والخمسون
انتحار المدرسة النقدية؛ الفائدة السلبية وانهيار الرموز..... ٤٣٨
العدد الاثنان والخمسون
سياسة الخصوصية..... ٤٥٤
العدد الثالث والخمسون
تحديات تواجه الرؤساء التنفيذيين..... ٤٦٦
العدد الرابع والخمسون
مفاهيم في الاقتصاد الإسلامي..... ٤٧٨
العدد الخامس والخمسون
سعر الصرف كـ (مكبر صوت) مالي في البلدان ذات الديون بالعملات الأجنبية..... ٤٨٨
العدد السادس والخمسون
متلازمتا (البطالة – التضخم) عقدة المنشار للاقتصاد الغربي فما وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي فيهما؟... ٤٩٥
العدد السابع والخمسون
المذهب الاقتصادي لمدرسة شيكاغو النقدية هل هو مذهب الأشرار؟ ميلتون فريدمان أنموذجا..... ٥١٣
العدد الثامن والخمسون
نحو مجتمع ذي تفكير عالمي..... ٥٢٣

العدد التاسع والخمسون
قِراءة في التغيير الهيكلي..... ٥٢٨
العدد الستون
فقاعة شركة المسيسيبي أزمة حاكم مفلس تبع محتالاً ماليًا فقادا البلاد إلى الخراب..... ٥٣٥
العدد الواحد والستون
تسويق الخوف وقرصنة الحياة الإلكترونيّة..... ٥٤٣
العدد الثاني والستون
معيار قياس أداء المعاملات الماليّة الإسلاميّة..... ٥٤٨
العدد الثالث والستون
دروس من الكساد المنسي لفهم واقع الأمة..... ٥٥٥
العدد الرابع والستون
فساد العلم بفساد أهله وصحوة الأمة بصحوة أهله..... ٥٦٢
العدد الخامس والستون
النقود الرقمية والثورات الشعبية تمثل البيتكوين نقلة نوعية في النظام المصرفي والمالي العالمي..... ٥٦٨
العدد السادس والستون
الأحسن: مبادرة قيادية اجتماعية درسٌ من كتابِ اللّهِ..... ٥٧٦
العدد السابع والستون
البتكوين وأخواتها تنافس النظام النقدي العالمي والبلوكتشين قد تعيد تشكيل الاقتصاد العالمي..... ٥٨١
العدد الثامن والستون
التقنيات المالية تعيد تشكيل الاقتصاد العالمي البلوكشين مثالاً..... ٥٩٦
العدد التاسع والستون
الأصول الرقمية وتحديات المحاسبة..... ٦٠٨
العدد السبعون
منهجية التفسير الاقتصادي للآي القرآنية؛ وجهة نظر..... ٦٢١
العدد الواحد والسبعون
استراتيجيات الابتكار ومنهجية الابتكار المُزَعزع..... ٦٣٢
العدد الثاني والسبعون
الحمية الاقتصادية..... ٦٤٨
العدد الثالث والسبعون
بيتٌ للزكاة ومصلحةٌ للضرائب والأسئلة الشائعة لصندوق النقد الدولي..... ٦٥٤
العدد الرابع والسبعون
اقتصاد الدودة الشريطية..... ٦٦٨
العدد الخامس والسبعون
تركيا في عين الإعصار..... ٦٧٨
العدد السادس والسبعون
اقتصاد الرضاعة الطبيعية بين الضوابط والمصالح..... ٦٨٩
العدد السابع والسبعون
الشركات عابرة الوطنية محرك تنمية وأداة لمواجهة العواصف الاقتصادية..... ٦٩٩
العدد الثامن والسبعون
سياسة التنويع التحوطية وضرورة التثقيل بالذهب..... ٧٠٤
العدد التاسع والسبعون
السترات الصفراء تزيد عُريّ النظام المالي العالمي مقترحات (موريس آلي) وحلول الاقتصاد الإسلامي.. ٧١٥
العدد الثمانون

نادي الكبار وتقسيم الأسواق..... ٧٢٧
العدد الواحد و الثمانون
اقتصاد الظل الرقمي وتقفي الأثر الإلكتروني..... ٧٤٣
العدد الثاني و الثمانون
دور القيادة التكيّفية في إحداث التغيير الناجح..... ٧٥٦
العدد الثالث و الثمانون
المدقق المالي الجنائي في الأموال الخبيثة والأموال المغسولة..... ٧٦٠
العدد الرابع و الثمانون
مؤشرات تنبؤ حالة الأسواق وتحسسها؛ مؤشر مديرو المشتريات..... ٧٧١
العدد الخامس و الثمانون
شرعنة السرقة بين (موريس أليه) والنظرية النقدية الحديثة..... ٧٨١
العدد السادس و الثمانون
ثقافة الديون واستنساخها..... ٧٨٩
العدد السابع و الثمانون
السياسات النقدية والمالية وسباق نحو الجحيم..... ٨٠٣
العدد الثامن و الثمانون
أثر محاسبة الزكاة على تداخل المحاسبة الزراعية والمحاسبة التجارية..... ٨١٥
العدد التاسع و الثمانون
الربا وأخيتها الضرائب قشتان تقصمان ظهر البلاد وتأخذان بها إلى الهاوية سرّ تكشفه الثورة اللبنانية. ٨٢٥
العدد التسعون
الثورة الصناعية الرابعة واقتصاد ما بعد الندرة في عالم التعاون اللامركزي المفتوح المصدر..... ٨٣٥
العدد الواحد والتسعون
اقتصاد إعادة توزيع الثروات: اقتصاد المواريث أنموذجا..... ٨٥٠
العدد الاثنان والتسعون
كيف يأكل الناس الأموال بينهم بالباطل؟ (العدوان الخفي)..... ٨٥٨
العدد الثالث والتسعون
اقتصاد الطيبات: الأوبئة وعلاجاتها نموذجًا..... ٨٧٧
العدد الرابع والتسعون
التعليم الإلكتروني ضرورة مستمرة وليس استثناء – التعلم التكيّفي نموذجًا –..... ٨٩٢
العدد الخامس والتسعون
أنواع الركود وآليات الخروج منه؛ اقتصاد العرض مقابل اقتصاد الطلب..... ٩٠٠
العدد السادس والتسعون
اقتصاد الخوف بين إدارة الأزمات والإدارة بالأزمات..... ٩١٠
العدد السابع والتسعون
خطة رشد صلح الحديبية (لا يَسْأَلُونِي خُطَّةً يُعَظِّمُونَ فِيهَا حُرُمَاتِ اللَّهِ إِلاَّ أَعْطَيْتُهُمْ إِيَّاهَا)..... ٩٢٥
العدد الثامن والتسعون
تموّت عضلة السياسة المالية وتعفنها في جسم الاقتصاد التقليدي بعد تموّت عضلة سياسته النقدية..... ٩٤٤
العدد التاسع والتسعون
المرتدون عن المعتقد وتخليهم عن مذهبهم الاقتصادي (إعادة تشكيل الرأسمالية الأمريكية ورأسمالية الدولة في الصين الشيوعية)..... ٩٥٥
العدد المائة
الاقتصاد الإسلامي آخر سفينة للنجاة (ارْكَبُوا فِيهَا)..... ٩٧٤
الخاتمة ٩٨٢

المراجع ٩٨٥
صدر للمؤلف ٩٨٧

العدد الأول

الكلمة الافتتاحية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ * إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ * اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ (الفاتحة: ١-٧)

والصلاة والسلام على من قال: **بلغوا عني ولو آية**.

اللهم افتح علينا فتحًا مبينًا وتقبل عملنا هذا بقبول حسن، واجعله سدًا لثغرة (الاقتصاد)، فقد هجر المسلمون كثيراً من فنون فقه المعاملات وعلومه حينًا من الدهر حتى نسوا وتناسوا كثيراً منه فتاهت بوصلة نظمهم خاصة الاقتصادية منها، بعد ذلك عادت بعض التطبيقات الاقتصادية إلى الظهور كأبحاث نظرية، ونجحت بعض تطبيقات تلك الأبحاث فعادت الأضواء إلى هذا الاقتصاد على يد أفاضل مخلصين يعلمهم الله، والذي نسأله أن يجزيهم خير الجزاء ونسأله تعالى أن تكون حسنة جارية لهم ولمن سار على دربهم.

إن رسالة (مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية) هي نشر علوم الاقتصاد الإسلامي والدراسات المقارنة وما يمكن أن يُستفاد منه لتوثيق هذا العلم ونشره وجعله في متناول الجميع (مجانًا) خدمة لهذا العلم. لذلك تتلخص أهداف المجلة بالآتي:

- التعاون لخدمة علوم الاقتصاد الإسلامي ودعمه وتطويره بالأبحاث النظرية والتطبيقية بحيث تكون المجلة منبراً لجميع المؤسسات المالية الإسلامية والمراكز البحثية والعلمية والخبراء والمهتمين والمثقفين.
- تشجيع ونشر البحوث المبتكرة لإثراء المكتبة العالمية والبحث العلمي عموماً. والعناية بالتراث العربي والإسلامي وإعادة نشره بما يتناسب وأساليب العصر الحالي، وترجمته إلى اللغات الأخرى وبيان مكانته وأثره في الحضارات العالمية.
- متابعة ورصد الاتجاهات الفكرية والحركة العلمية بنشر تعريف بالكتب والترجمات الصادرة في هذا المجال، ونشر وتلخيص ما ينجم عن المؤتمرات والندوات والورشات ذات الصلة، ونشر خلاصات الرسائل الجامعية (ماجستير ودكتوراه) ذات العلاقة.
- توطيد الصلات العلمية والفكرية بين المؤسسات والباحثين، سواء بالعمل على تكوين شبكة تواصلية من مختلف الاختصاصات ذات العلاقة والمهتمين والمثقفين، أو بربط موضوعات البحوث التطبيقية بخطط وبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- تبني واكتشاف الأقلام الواعدة المبدعة وتسليط الضوء عليها.

ولا ندعي السَبق في هذا المضمار، فمجلة (الاقتصاد الإسلامي) التي يصدرها بنك دبي الإسلامي رائد الصناعة المالية الإسلامية هي صاحبة فضل وسبق في هذا المجال، وهذا من باب إنزال الناس منازلها وعدم بخسهم أشياءهم. لذلك نفخر أننا سنتعاون معهم على هذا البرّ لحمل رسالة الاقتصاد الإسلامي الذي لن يكفيه مجلة

أو مجلتين ولا مجلد أو مجلدين، فهو علم راسخ قابل للتطوير لاعتماده على شريعة غرّاء كاملة بكل نواحيها كما أخبر عزّ وجلّ: **الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا** (المائدة: ٣).

إن شعار المجلة هو كلمة (**اعْدِلُوا**) المقتبسة من قوله تعالى في سورة المائدة (**اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى**) إنما يُلخص أس قضية الاقتصاد وأساسها، فلو بُنيت جميع السياسات باتجاه تحقيق العدل لقام الاقتصاد متينًا. فالعدل أساس المُلك ودليل التقوى، والمُلك ليس هو مُلك الحاكم فقط، بل هو أي مُلك يمتلكه الإنسان بمفرده أو مشاركة مع غيره، وعليه فإقامة العدل مدعاة للاستمرار والبناء والتطور (والعكس بالعكس). لذلك إن بناء الحضارات واستمرارها مرهون بتحقيق العدل الذي يشمل حماية الإنسان والحيوان والنبات، ليبقى كل شيء موزون درءاً لفساد ناجم عن سوء تصرفات الناس أنفسهم. فمراعاة البيئة ومنع التلوث وطلب إحياء الأرض الموات وتحسين الأداء والحد من الهدر بالاقتصاد في استخدام الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة واستهلاك الطاقة وكذلك محاربة الفساد صارت مطلب الجميع في الوقت الحاضر.

إن مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية هي منبرٌ لأساتذة الجامعات لنشر بحوثهم وآرائهم، وللمهنيين وخبراء الصناعة المالية الإسلامية ليطرحوا نتائج خبراتهم وما يرونه مناسباً للنقاش والطرح على طاولة البحث العلمي لإتاحته للباحثين، وهي

أيضاً منبرٌ لنشر خلاصات الرسائل الجامعية (الماجستير والدكتوراه وغيرها مما له أهمية واضحة) لمحاولة دمجها مع متطلبات المجتمع وعدم تركها على الرفوف .

لذلك نطلب من كل أولئك أن يستخدموا هذا المنبر لنشر ومناقشة ما لديهم، فنحن نتشرف بخدمتهم لتحقيق الأهداف المرسومة، كما نقبل النصح والمشورة، ونعتز بأي نقد يصلنا طالما أنها وسيلة تحقيق غاية الرسالة، ألا وهي التبليغ، فالله من وراء القصد .

العدد الثاني

البلاغة الالكترونية

اعتاد الناس سواء الأدباء منهم أو غير الأدباء على استخدام مصطلح البلاغة تعبيراً عن فصاحة القول، فالبلاغ في معجم (لسان العرب) هو الإيصال، أو هو ما يُتَبَلَّغُ به ويُتَوَصَّلُ إلى الشيء المطلوب، فرجل بَلِيغٌ وبِلْغٌ: حسَنُ الكلام فصيحه يُبلغ بعبارة لسانه كُنْهَ ما في قلبه، والجمعُ بُلَغاءُ، وقد بَلُغَ (بضم اللام) بَلاغةً أَي صار بَلِيغًا.

ويُميز الذوق الفطري حلو الكلام من خلال إيقاع الكلمات على السمع، فالتراكيب والرصف وقوة المعاني والخيال يُميز بعض الكلام عن بعضه، كما أن العقل والبصيرة يفاضلان ويعللان سلامة ذلك. وعليه فعلوم البلاغة تتكون من المعاني والبيان والبديع، فالأول به يُعرف الحال بلفظ عربي، والثاني يحدد المعنى، ويوضحه، والثالث يُحسّن الكلام بعدما طابق مقتضى حاله، وأوضح دلالته.

أما مصطلح الالكتروني في (قاموس اكسفورد الأمريكي) فهو التشغيل بمساعدة أدوات (تدار بالتيار الكهربائي) ذات علاقة بالالكترونيات، تُنفِذ وتُعَالِج مهامًا محددة باستخدام وسائل عديدة، فالحسابات البسيطة مثلاً تتم باستخدام الآلة الحاسبة، بينما تنفذ مهام المصارف الالكترونية بوسائل أكثر تعقيداً.

لذلك فالبلاغة الالكترونية هي الإفصاح باستخدام أدوات الكترونية باعتماد لغات مرمزة ذات عبارات مرصوفة بتراكيب وقواعد محددة تؤدي إلى معانٍ محددة لا تحتمل التأويل.

فالإفصاح يُساعد في ضبط وانتظام السوق من خلال إفصاح مؤسساته لأنها تسمح للمشاركين فيه بتقييم المعلومات الرئيسية حول نطاق ومجال التطبيق، فيتمكنون من الحصول على معلومات (المفترض أنها صادقة) تمكنهم من تقييم أنشطة المؤسسات ومخاطرها، مما يشجع المشاركة بشكل آمن وفعال.

وقد روى البخاري قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (**البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، أو قال، حتى يتفرقا فإن صدقا، وبينا، بورك لهما في بيعهما. وإن كتما، وكذبا، محقت بركة بيعهما**).

فالنبي محمد صلى الله عليه وسلم قد أوتي جوامع الكلم لذلك فبيانه هو البيان الشافي، أما الإفصاح فهو الصدق وهو عكس الكذب، بينما الشفافية هي مزيد من الإفصاح أي التبيين أو هي عكس الكتمان. لذا فإن نتائج عدم الالتزام بها هو محق بركة البيع، وهذا يكون في كساد الأسواق وفسادها. فالبائع الكاذب والغاش والمدلس مؤذ للسوق ومن فيه، وهذا تحليل جزئي، فإذا عممنا هذا السلوك على السوق كله، كسدت حال السوق وضاق الحال بأهله فيخرج منه من يخرج ويجاهد منهم من يجاهد في سبيل البقاء، وهذا تحليل كلي. وإذا عممنا هذا السلوك على الأسواق العالمية فمؤداه كسادها وفسادها وإحجام الناس والشركات عن الإنفاق، فنكون أمام كساد وأزمة سيولة عالمية.

إن بلاغة المصطفى صلى الله عليه وسلم واضحة في ذكره للصدق والتبيين أي: (الإفصاح والشفافية) بينما تتجلى فصاحته بقوله: (**إن كتما وكذبا**) وهذا معناه أن الشفافية تختفي أولا، ثم يختفي الإفصاح لانتشار الكذب، وهذا بيان يعود لأكثر من ١٤ قرنًا.

بناء على ماسبق، يمكننا التمييز بين مرحلتين هامتين مرّ بهما الإفصاح، الأولى مرحلة التشريع وسن القوانين الناظمة. والثانية مرحلة فضائح السوق الأمريكية وخاصة منها التي تلت أحداث ١١ أيلول.

فالأنظمة والقوانين والتشريعات وأجهزة الرقابة والإشراف على أسواق رأس المال تهدف إلى حماية المستثمرين والمحافظة على الأمانة والصدق في التعامل في عمليات تداول الأوراق المالية، ويتم ذلك من خلال عدة آليات لعل أهمها وجود قواعد صارمة للإفصاح عن المعلومات.

بلاغة الشفافية والإفصاح:

إن الشفافية هي: الإفصاح العام عن المعلومات المتجددة والصادقة التي تمكن مستخدميها من التقييم الدقيق لوضع المؤسسة وأدائها المالي، وللأنشطة ووضع المخاطر وممارسات إدارة المخاطر.

لذلك فالإفصاح وحده لا يؤدي إلى الشفافية، ولأجل تحقيق الشفافية لابد من تقديم إفصاح كافٍ ودقيقٍ ذي صلة بالمعلومات النوعية والكمية التي تمكن المستخدمين من القيام بالتقييمات الملائمة لأنشطة المؤسسة ووضع المخاطر.

أما مزايا الإفصاح الكافي فتتمثل في الآتي:

- تعزيز قابلية المقارنة الأفقية والعمودية. فالإفصاح يمكّن من مقارنة أعمال المؤسسات نفسها خلال السنوات لقياس تطور أدائها، ويمكّن أيضاً من مقارنة المؤسسات فيما بينها في السوق.
- التشجيع على استخدام التعريفات الرقابية، وتصنيفات التقارير في الإفصاح العام وتقوية المعايير التي تتضمن مصداقية المعلومات.
- تيسير تقييم المشاركين للمؤسسات في السوق وللسوق نفسها.

ويُقسم الإفصاح إلى ثلاثة أنواع:

(١) إفصاح محاسبي، و(٢) إفصاح غير محاسبي إلزامي يساعد في توضيح المتطلبات اللازمة لصلاحية الإفصاح. و(٣) إفصاح غير محاسبي غير إلزامي يساعد في توضيح متطلبات إضافية.

لغة البلاغة الالكترونية:

إن الإفصاح عالي الجودة يعترضه إشكالية تكلفة الإفصاح حيث تزداد أعباء الإدارة بغية تأمين متطلبات الإفصاح مما يثقل كاهلها من حيث:

(١) زمن إعداد هذه التقارير و(٢) تكلفتها.

أمام ذلك اتفق كبار شركات تقنية المعلومات والمحاسبة على إنشاء لغة موحدة تعتمد تقنية المعايير المفتوحة Open Source، هي لغة XBRL التي تحدد وتوصف مخرجات المحاسبة بوصفها آلية تبادل المعلومات المالية والمحاسبية، حيث يتم التركيز على محتوى التقارير من معلومات وبيانات بدلا من التركيز على شكله. وإن استخدام المعايير المفتوحة يؤمن:

- دعم وتسهيل قبول المشتركين.
- الشفافية.
- الاستقلالية.
- قابلية التبادل.

وتتلخص مهمة لغة XBRL بكونها ابتكاراً يسعى إلى خفض تكلفة التقارير والإفصاح عن بيئة الأعمال لتخفيض تكلفة المعلومات، وتسريع تدفقها، وزيادة فائدتها، وعولمة شكل تقاريرها ومحتواها.

وفي هذا المقام، يسعدني الإعلان عن كتابي المجاني (لغة الإفصاح المحاسبي والمالي XBRL) وهو أحد منتجات مشروع تتبناه مجلتنا (مشروع كتاب اقتصاد إسلامي الكتروني مجاني)، وهو هدية المجلة لكل مؤسسة اقتصادية مالية وغير مالية سعيًا نحو إيجاد سوق اقتصادي يسودها الإفصاح والشفافية تطبيقًا لوصية المصطفى المختار صلى الله عليه وسلم.

العدد الثالث

الرؤية الإستراتيجية لتكوين المفاهيم الصالحة أن تسبق مرحلة إنتاج المفاهيم مرحلة ابتكار المنتجات المالية

تتحكم ثلاثة أطراف بإنتاج المعارف المالية الإسلامية، هي:

- المؤسسة المهنية: يُمثلها المؤسسات المالية، ممثلةً برؤية مجالس إداراتها المسؤولة عن رسم الاستراتيجيات فيها، وسلوك إداراتها التنفيذية.
- المؤسسة الشعبية: يُمثلها المجتمع في إطار العادات والتقاليد.
- المؤسسة العلمية: تُمثلها الجامعاتُ ومراكز البحث ورجال الفكر والاقتصاد والقانون.

تقدم المؤسسة المهنية منتجاتِها المالية بهدف المنافسة بُغية تحقيق منافعَ للمستفيدين منها (كالعملاء) من جهة، والربح للمنظمين (المؤسسة المهنية) من جهة أخرى، إلا أن كثيراً من تلك المنتجات تحمل في طياتها (دكتاتورية المفاهيم)، لأن أصحابها يسَعون إلى نشرها ليكون السوق حبيسَ مصطلحاتِها. وبذلك فإن السوق لن تحُركه حقائقُ المنافسة التي تقودها بياناتُ الإفصاح والشفافية (أي التغذية الراجعة)؛ بل تحركها المعرفةُ الاستبدادية لأصحاب ذلك التوجُّه، وكأنَّ أصحاب تلك المعارف يَسعون لإنتاج مفاهيمَ مؤدَّاها تحقُّق مصالحهم ولو أدت للتشتت والضياع.

ويترتب على ذلك تصوُّر مرحلتين متتاليتين لطرح وتسويق المنتجات، هما:

مرحلة ١ : وهي مرحلة إنتاج المفاهيم دون قيمة تفاعلية مع الجمهور بسبب تماهي واستعلاء الجهة المبتكرة أو المسوقة؛ فالاستعلاء حاصل بسبب استبدال المعرفة المتوهمة بالمعرفة الحقيقية. ويتجلَّى ذلك:

(١) بعدم طرح المؤسسة المهنية لمنتجاتها على الجمهور بقصد قياس آرائهم قبل إنتاجها او طرحها النهائي، وهذا تماهٍ.

(٢) ثم بعدم استعدادها لنقاش أو لنقد منتجاتها، وهذا استعلاءٌ. ومؤدى ذلك حدوث انفصال بين الجمهور (المستهدف) صاحب الحاجات، والمؤسسات المالية (المسوقة) لتلك المنتجات المالية.

مرحلة ٢ : وهي مرحلة لاحقة للمرحلة الأولى؛ حيث تستحكم المفاهيم في عقول الجمهور، مما يدفع إلى تأليه المعرفة لتتسلط على السوق، وبذلك يُصبح الجمهور داعيةً ومروجًا لتلك المبادئ. وهنا تلعب سلطة المفاهيم دورها في طمس الحقائق وإخفاء توجهها خدمة لتوجهات (ايديولوجيا) معينة، في حين أن النقد البناء يطور المعارف حتى لو أدى ذلك النقد إلى نقضها وإعادة بنائها من جديد.

وبناء عليه، فإن المصطلحات تمارس على عناصر السوق أمرين:

✳ تحويل السوق إلى مُروِّجٍ مُدافعٍ عوضًا عن كونه مُستقصيًا مُفنِّدًا؛ فالمؤسسة المهنية تسعى إلى تقديس مفاهيمها (المنتجة) والدفاع عنها.

✳ بعد ذلك تكون مرحلة دمج المصطلحات (ذات التوجه) ضمن العادات والتقاليد أمرًا ممكنًا.

أما المؤسسة الشعبية والمتمثلة بالمجتمع فإنها درجَت على ابتكار تعاملاتها ومعاملاتها المالية حسب حاجاته؛ لذلك هي تبتكر ما تحتاجه دون مؤسسات ضابطة (كما هو متعارف عليه)، ومعيارها في ذلك أنه طالما تلك المنتجات تحقق مآربَ أصحابها ومنافعهم فإنهم يقبلونها ويعملون بها.

لذلك تزداد غربة المنتجات التي تطرحها المؤسسات المهنية، ويُساعد على ذلك قوة مكونات السوق التي تتوزع إلى نوعين:

- قوة العامة؛ حيث مصدرُ قوتها كثرة عددها (لا رؤيتها)، مما يُهدد بعدم شيوع تلك المعرفة لعدم تداولها.
- قوة الأقلية؛ حيث مصدرُ قوتها تسلُّط أفكار مثقفيها، وهي (أقلية ضمن المجتمع) لكن تعاملها مع غيرها من النخب (كالمؤسسة المهنية مثلاً) يعتمد على منطق الاصطفاء؛ حيث يرى كل منهم أنه على الحق وأنه يُمسك بالحقيقة.

إن قواعد الصراع (بين النخبة) يحكمه بقاء الأقوى فكريًا بوصفه الأفضل في الإقناع مما يمكنه من اجتذاب أكبر عدد إلى مشروعه الفكري؛ لذلك تتسلح هذه الفئة بقضيتي النقض والإقصاء كلغةٍ غير تسامحية مع الآخر، مما يحد من النقد والتغيير الذين هما أساس أي عملية تطويرية.

وإذا أضفنا نظرة العامة للأمور التي تتصف بالجمود، وتتسم عقليتها بالعمومية والبساطة؛ فإننا نكون أمام (دكتاتورية مفاهيم) لشرائح المؤسسة الشعبية مقابل (دكتاتورية مفاهيم) للمؤسسة المهنية.

عند ذلك ستصطدم (استراتيجيات التسويق) بعوائقَ يصعب تجاوزُها، مما سيُفشل أية استراتيجية توسع ترغب الإدارة في تحقيقها.

أما المؤسسة العلمية، والمتمثلة بالجامعات بوصفها المصدرَ الرئيسَ للبحوث وللدراسات المستجدة، ومراكز البحث ورجال الفكر والاقتصاد والقانون ومن في حكمهم. فإن الأصل في هذه المؤسسة أن تكون قاطرة الابتكارات والأفكار الإبداعية لأن دورَها هو استشرافُ المستقبل وتحسُّس تطور الحاجات وتقديم المنتجات الجديدة أو المجددة لمقابلة تلك الاحتياجات المتغيرة؛ لذلك لا يصح أن تبتعد هذه المؤسسة عما يجري من حولها؛ فإجراء البحوث الأساسية وتطويرها يجب أن يتم قبل دخول السوق؛ لذلك يُلقى على عاتق فريق التسويق (بوصفه عينَ الصقر) معرفةُ جديد الأبحاث والدراسات، وعليه أيضًا تحسس التغيرات السوقية لأنه على تماسٍ مباشر مع العملاء، كما يقع على عاتقه المحافظة على المنافسين والعملاء بمواكبة اتجاهات السوق وتحليل احتياجاتهم ورغباتهم.

إن نجاح نتائج البحث والتطوير يزيد فرصَ ارتفاع الأرباح وكسب حصة أكبر في السوق. ولا يتأتّى ذلك إلا ببناء نظام فعّال لجمع بيانات التغذية الراجعة، والسماح لعناصر السوق بالتفاعل البناء حتى لو أدى ذلك إلى هدم الحقائق وإعادة بنائها، مما يجعلنا أمام نظرة ناقدة متفحصة تتفهم الأمورَ ولا تقبل تعليلها وفق نمطيةٍ ثابتة ورؤية جاهزة، عندئذ نتخلص من (دكتاتورية المفاهيم) بإنتاج مفاهيمَ صالحةٍ ومفيدة جرّاء تطبيق سُنَة من سُننَ الله في أرضه ألا وهي سُنَة التدافع تحقيقًا لسُنَة

أُخرى من سُنَنَه (جلّ وعلا) وهي سنَّة بقاءِ ما ينفع الناسَ وذهاب غيره، وبذلك تتحقق غاية الإعمار المنشودة التي ترافق بقاءَ البشر وصلاحهم.

العدد الرابع

استراتيجية تحالف وحدات البحث والتطوير لتعزيز مستقبل مؤسسات الاقتصاد الإسلامي

تعتبر الرؤية الإستراتيجية بمثابة (عَينِ الصَقْرِ)؛ لأنها تسبر المستقبل بسمت صحيح يُحقق المصالح بدقة وعناية في سوق اتسعت مراميها لتشمل العالم بأرجائه. الأمر الذي جعل تحقيق الأهداف المرجوة يحتاج تخطيطًا شاملاً. ويعتبر توافر المعلومات العنصر الأهم في التخطيط الاستراتيجي، فمن يعلم أولاً يربح أولاً، ومن يعلم أخيرًا يخسر أولاً، ومن يعلم أكثر لابد من أن يدبر أموره بصورة أفضل.

يقول صلى الله عليه وسلم في حديث جامع لكل ذلك: **السَّمتُ الحسَنُ والتُّؤدةُ والاقتصادُ جزءٌ من أربعةٍ وعشرين جُزءًا من النُّبوةِ**[1]، والسمتُ هو تحديد إحداثيات بعيدة لنقطة من النقاط ويكون حسنًا بالرسم الصحيح والدقيق بُغيةَ تحديد الوجهة إليه، وهذا ما يُصطلح عليه اليوم بالتخطيط الاستراتيجي. ويُساند السمتُ الحسنُ الإدارةَ المتأنية وتحقيق الغاية الاقتصادية من ذلك. وقد رفع صلى الله عليه وسلم شأن تلك الأدواتِ الثلاثة فأعطاها درجةً عظيمة دلالةً على دورها وأهميتها وللفت النظر إليها.

البعد الاستراتيجي للمؤسسات المالية الإسلامية: تحتاج الرؤية الإستراتيجية إلى إرساء وضعٍ تنافسيٍ سليم؛ وذلك ببناء قدرات تناسب الظروفَ المحيطة والمستقبلية معًا بغية تحقيق الاستمرار بنجاحات نسبية على أقل تقدير لضمان استقرارٍ منشودٍ.

[1] سنن الترمذي: ١٩٣٣

إن تكامل الصناعة المالية الإسلامية يُشكّل بيئةً داعمةً للصيرفة الإسلامية؛ لأنه يُقدِّم خدماتِ الدعم اللوجستي إضافة لإحكام رقابة تعزز دوره الإيجابي؛ فالقاعدة الإدارية تقول: بأن (من يجلس أعلى يرى أفضل)، والرؤية لابد أن تحقق توسعاتٍ وتطورات مستمرة بأساليب علمية تناسب الاحتياجات المستقبلية، فهذا من السمت الحسن.

لقد تأسس المصرف الإسلامي للتنمية عام ١٩٧٥، وتأسست هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عام ١٩٩١. وتأسس كل من المجلس العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية والسوق المالية الإسلامية الدولية في عام ٢٠٠١. ثم تأسس كل من الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف ومركز إدارة السيولة ومجلس الخدمات المالية الإسلامية في عام ٢٠٠٢.

إنه بتتَّبع البعد الاستراتيجي لهذه المؤسسات يُلحظ تكاملاً يرسم أُفقًا استراتيجيًا؛ فالمصرف الإسلامي للتنمية يهدف إلى تمويل المشروعات والبرامج المنتجة في القطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء ومساعدة المجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء، والقيام بالدراسات والبحوث الشرعية في الاقتصاد الإسلامي والمعاملات المصرفية الإسلامية. أما هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فمَهمَّتها وضع المعايير التي تعمل بها المؤسسات المالية الإسلامية. بينما تتجلى مهمة المجلس العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بوضع معايير للمؤسسات المالية الإسلامية. أما مهمة السوق المالية الإسلامية الدولية فهي تطوير رأس المال وسوق النقد الإسلامية الأولية أو الثانوية بقصد عبور الأسواق المدرجة

والثانوية للحدود. أما مركز إدارة السيولة المالية فمهمته إعداد الخطط الإستراتيجية لإدارة السيولة والموازنة بين موارد المصارف مع السيولة واستخداماتها. بينما تهتم الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف بمساعدة المؤسسات المالية الإسلامية على تنمية أعمالها وطرح أوراقها في السوق الدولية، بعد حصولها على تصنيف دولي من قِبَلِها. وأخيراً فإن مجلس الخدمات المالية الإسلامية يهتم بإصدار معايير تنظيمية للعمل المالي الإسلامي تجمع بين التوافق مع قواعد الشريعة والمعايير الدولية.

ثم وبسبب الحاجة، انبثقت عدة مؤسسات داعمة للعمل المالي الإسلامي بما يناسب حاجات الواقع العملي ضمن الرؤى المنشودة. ومنها:

- المركزُ الدولي للجَودة والتطوير المالي.
- المركز الدولي للتدريب والدراسات والبحوث المالية الإسلامية.
- المركز الدولي للفتوى والرقابة الشرعية.
- المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم .
- المصرف الإسلامي الدولي.
- الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل.
- الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (إسرا).
- الهيئة العالمية للوقف.
- وغيرها.

ويعتبر المجلس العام سبّاقًا في تبني محورٍ يختص بالتخطيط الاستراتيجي؛ فقد أقام هذا المحور على أساس (برنامج للتفكير الاستراتيجي Think Tank

Program)، وهو عبارة عن ملتقى دوري بين قادة العمل المالي الإسلامي يتم تدعيمه بخِبراتِ مفكرين وأكاديميين ورجالات دولة من رؤساء أو وزراء سابقين أو حاليين ممن شُهد لهم بالقدرة على بناء الاستراتيجيات وتفعيلها. ويهدف هذا البرنامج إلى عرض ومناقشة القضايا الأساسية التي تخص مسيرة الصناعة المالية الإسلامية، وتطوير الحلول الإبداعية لها، إضافة إلى إعطاء مساحة معقولة في هذا الملتقى للتعارف وتقوية الجوانب الاجتماعية.

وقد نُفذت في عام ٢٠٠٧ جلسة عصف ذهني لتطوير المنتجات المالية الإسلامية بتنظيم مشترك بين المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، صدر عنها تقرير حيوي سلط الضوء على تحدياتٍ وفُرَصٍ يجب العمل عليها بسرعة.

الفرص والتحديات

إن المستقبل لا يُصاغ دون تخطيط استراتيجي، ولما كان هدف البقاء في السوق هدفًا إستراتيجيًا حيويًا، فإنه في حقيقة الأمر يمثل خطرًا داهمًا على صناعة المال الإسلامية، ولابد من التحالف كوسيلة من وسائل القوة لمجابهته؛ فالفرص متاحة لكنها تحتاج استغلالاً، والتحديات كامنة لا يزحزحها إلا عملٌ جادٌّ دؤوبٌ. وفيما يلي عرض لبعض هذه الفرص والتحديات.

استغلال الفرص:

يُولّد البحث العلمي مخزونًا معرفيًا رافدًا لقطاعات السوق كافة، كما يشكل أداة تعزيز تنافسيته إقليميًا ودوليًا. وتتلخص مسوغات البحث والتطوير بالآتي:

- المساعدة في رسم سياسة شاملة للبحث العلمي.
- توفير البيئة الملائمة للبحث العلمي.
- توفير باحثين متمرسين يتمتعون بالصبر والتواضع والصدق والموضوعية ويتحلون بالمعرفة الأكاديمية والأمانة العلمية ولديهم رغبة ذاتية فيه.
- وجود قضايا ومشاكل بحثية تحتاج إلى حلول باستخدام البحث العلمي.
- استخدام مُخرجات البحث العلمي لحل المشاكل ولتطوير المنتجات.
- التوفير في تكاليف البحث، وبالتالي ضغط التمويل اللازم.

وتبقى إدارة أعمال (البحث والتطوير) عملية صعبة جداً، لذلك تعزف كثير من الإدارات عنها، كما أن تحقيق النتائج المرجوة منها مُقدَّمًا غير معروفة بالتحديد حتى على الباحثين العاملينَ فيه، يُضاف لما سبق ارتفاعُ تكاليف عمليات البحث والتطوير.

مواجهة التحديات:

هناك قضايا إستراتيجية عديدة تواجه العمل المالي الإسلامي وتُمثِّل تحدياتٍ خطيرة، منها:

- تطوير أدوات قياس أداء الشركات الإسلامية والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- تطوير المنتجات المالية الإسلامية.
- كسر الحلقة المفرغة لتدهور ثقافة المؤسسة.
- تحسين التعاون والتنسيق بين المصارف الإسلامية والسلطات النقدية.

- تحسين التعاون والتنسيق بين العاملين في المصارف الإسلامية.
- تحسين جودة الخدمات المصرفية الإسلامية.
- مساوئ الحجم الصغير نسبة لحجوم المؤسسات المالية العالمية، وأثر ذلك على الملاءة والتسويق العالمي.
- المحافظة على النجاح؛ فتحقيق النجاح صعبٌ، وقد فعلته المؤسسات المالية الإسلامية، لكن الأصعب هو المحافظة على هذا النجاح.
- مجابهة التغير المستمر في الأسواق بسبب تغير حاجات الناس فهذا من طبائع البشر. مما يفرض على وحدات السوق إعادة النظر باستمرار في تصميماتها ومجموعة منتجاتها.
- مجابهة التغير التكنولوجي والتطوير المستمر.
- مجابهة حيوية المنافسين وتجدد طاقاتهم، ومحاولة الاستفادة من ابتكارات الآخرين.
- محاولة البقاء في السوق وعدم الخروج منه، وهذا يحتاج تصميما وتطويرا مبتكرا في الاتجاهات كلها لكسب مزايا تنافسية.

الحلول والمقترحات:

يحظى (البحث والتطوير) بأهمية كبيرة في مجال الأعمال عامة، وعلى مستوى المنافسة خاصة، وتجُرى البحوث في وحداتٍ مُتخصِّصة ضمن المؤسسات المالية التحتية، أو في مراكز تابعة لشركات مختصة، أو ضمن جامعات متعاونة؛ فعبارة (البحث والتطوير) تشير إلى أنشطة موجهة نحو المستقبل على المدى الطويل

باستخدام تقنياتٍ مشابهة للبحث العلمي. لكن وعلى الرغم من أن نتائج تلك الأنشطة غير محددة سلفًا، فإن التوقعات الإيجابية منها تبقى كبيرةً ومحتملة.

إن أعمال الشركات لا تزدهر في الأسواق دون تلبية احتياجات عملائها، وبما أن الشركات تتفوق مع إستراتيجية (البحث والتطوير) المستمرة؛ فقد رصدت الشركات العالمية نسبًا يُقال عنها بأنها (نموذجية) لتمويل البحث والتطوير؛ ففي المجال الصناعي يُرصد ٣–٥٪ من العائدات، وفي مجال التكنولوجيا العالية بحدود ٧٪، وفي مجال الأدوية ١٥٪، وفي المجال الهندسي ٢٥٪، بينما تصل في مجال التكنولوجيا الحيوية ٤٥٪.

ولما كانت مخاطرُ الفشل والخروج من السوق مخاطرَ كلية؛ فقد وجب استحداث وحدات للبحث والتطوير في كل مؤسسة من المؤسسات المالية، وتجنبًا للتكاليف المرتفعة لأنشطة البحث والتطوير، فإننا لا ندعو إلى إنشاء مؤسسة مستقلة للأبحاث؛ بل إلى تشكيل وإنشاء وحدات بحث وتطوير في نفس مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية، ثم العمل على تشكيل تحالفٍ مشترك فيما بين تلك الوحدات لتنسيق خطط مؤسساتها بالعمل مع بعضها البعض ضمن موازنة مشتركة.

ويتم دعم ذلك بالتنسيق مع الجامعات بوصفها مصدراً رئيساً للبحوث وللدراسات المستجدة؛ وذلك بالاعتماد على طلاب الدكتوراه، والباحثين ما بعد الدكتوراه من خلال تقديم الدعم لهم لتشكيل قوة عمل رديف.

إن إجراء البحوث الأساسية وتطويرها يجب أن يتم قبل دخول السوق. ويُلقى على عاتق فريق التسويق (بوصفه عين الصقر) مهام تحسس التغيرات السوقية؛ لأنه على تماسٍ مباشر مع العملاء، كما يقع على عاتقه المحافظة على المنافسين والعملاء بمواكبة اتجاهات السوق وتحليل احتياجاتهم ورغباتهم. كما يعتبر بناءَ نظامٍ فعّال لجمع بيانات التغذية الراجعة أداة لا يمكن الاستغناء عنها.

إن نجاح نتائج البحث والتطوير يزيد فرصَ ارتفاع الأرباح وكسب حصة أكبرَ في السوق.

تحالف وحدات البحث والتطوير على مستوى المؤسسات المالية

يُقصد بتحالف البحث والتطوير، إيجاد علاقة متبادلة تحقق منافعَ مشتركةٍ بين الأطراف المتحالفة لمتابعة مجموعة من الأهداف المتفق عليها، مع بقاء منظمات الأطراف المتحالفة مستقلة؛ حيث يسعى الجميع لاكتساب المعارف الجديدة لابتكار منتجات جديدة وتطوير منتجات قائمة أو زيادة كفاءتها. وبالتالي يمكن إضافة عبارة (والابتكار) لعبارة وحدة البحث والتطوير (R&D) لتصبح وحدة البحث والتطوير والابتكار (RDI).

العدد الخامس

الرشد الاقتصادي فريضة

الرشد الاقتصادي في شريعتنا الإسلامية المطهرة يتطلب اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تأخذ في الاعتبار ألا نستدين بالربا؟ لقد حرّم الله علينا الربا، واعتبره من الخبائث، وشدد في تحريمه بل حاربه، وحارب أهله، وتوعدهم بتخبط الشيطان لهم يقول المولى عز وجل: **الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ** [البقرة: ٢٧٥]، وقد يكون من صور التخبط في الحياة الدنيا، ما يعيشه العالم من تضخم نقدي كما فسّره أحد الاقتصاديين، ويشير إلى ذلك الاقتصادي الغربي المعروف (فريدمان) الذي عزا السلوك الطائش للاقتصاد الأمريكي في بداية ثمانينيات القرن الماضي إلى تذبذب أسعار الفائدة (The yo-yo US Economy, Newsweek 15-2-1982, P 4). أليس في ذلك ما يدفع إلى الرشد الاقتصادي كي نجنب أوطاننا التخبط الاقتصادي الذي تعيش فيه بسبب الربا؟

ولاشك أن توظيف أموال الأمة في صيغ ربوية تدعم المؤسسات المالية الدولية الغربية تكتنفه مخاطر عظيمة، أقلها أن ذلك يعرض أموالها للمحق، ألم تُمحق بعض الأموال إثر الأزمة المالية العالمية الأخيرة؟ لماذا لا يدعم متخذو القرار الاستثماري حصتهم في مؤسسات مالية إسلامية شهدت لها تصنيفاتها العالمية بالسلامة والقوة مثل البنك الإسلامي للتنمية، الذي أعطي أعلى درجات التصنيف

في السنوات الأخيرة، علمًا أنه يندر أن تُصنِّف شركات التصنيف دولة أو مؤسسة بهذه الدرجة! وقد أثبتت تلك المؤسسات جدارتها على مستوى استثمار أموالها، إلى جانب مساعدتها للدول والمجتمعات، وحتى للقطاع الخاص أيضًا، إضافة لمساهماتها الاجتماعية التي قلّ نظيرها من مؤسسة مالية، فأيهما أحق بأن تُستثمر الأموال فيه؟

إن المؤسسات المالية الغربية المقرضة تفرض شروطًا عديدة على المستدينين منها، وتنشر الدَيْن بين الدول، فتزيد من المخاطر الائتمانية، وتستغل فوائدها الربوية حال الضعفاء اللاجئين إليها لتمويلهم، كما تجُبر سياساتها في بعض الأحيان الدول المستفيدة على فرض الضرائب فضلاً عما هو موجود منها، مما يزيد تكاليفهم الإنتاجية فيرفع أسعار إنتاجها، ويقلل فرصها التنافسية.

ومن جهة أخرى، يجب على من يزيدون حصصهم في المؤسسات المالية المقرضة، أن يفرضوا شروطا، تخفف من وطأة هذه المؤسسات على الدول الفقيرة، وتقترب من صور العدل المنشود عالميا.

يُقال عن حال الذين طلبوا الاستدانة بأنهم أصحاب عجز، بينما يُقال عن حال القوم المودعين بأنهم أصحاب فائض، وأما مؤسسات الإقراض فما هي إلا (مدير صندوق) بين الفئتين. وإسلامنا لم يعجز عن إيجاد الأدوات والمنتجات التي تحقق هذه الوساطة مثل الصكوك كمصدر للتمويل؟ فبها تتحقق المصلحة وتستفيد فئتا العجز والفائض معًا. ولماذا لا تتوجه دول الفائض لصيغ التمويل الإسلامي عبر

المؤسسات المالية الإسلامية أو حتى الغربية التي تقوم بتقديم خدمات مصرفية إسلامية ولديها هيئات شرعية تستفتيها في شرعية هذه الخدمات؟

إن الأيام دولٌ، وعلينا استغلال الوقت لأننا موقوفون وعنه محاسبون. وإن العالم شهد على مناعة وقوة صيغ التمويل الإسلامي، فتبنتها دول ومؤسسات مالية، وطبقوها بشكل عملي، رغم بعض التحفظات، وتبنتها مراكز بحث وجامعات عالمية من الناحية الفكرية أيضاً.

العدد السادس

لاحق لأحدمنا في فضل؛ المهاجرون والأنصار سنة الله في عباده، قصة لا تنتهي ودرس في إدارة الأزمات

لم تنقلْ لنا الأدبياتُ عبرَ تاريخنا عباراتِ: (لاجئينَ) أو (نازِحينَ) رغم سلامتهِما اللغوية؛ بل عرفنا عباراتِ: (المهاجرينَ) و(الأنصار).

المهاجرونَ هم أهلُ مكَّةَ، ضاق بهم فعلُ غيرِ المسلمينَ فيها؛ لأنَّهم ضيّقوا على حُرِّيّاتِهم لاعتناقِهم دِيْنًا غيرَ دِيْن آبائهِم وأجدادِهم، فتركَ المهاجرونَ مكةَ قاصدينَ المدينةَ تاركينَ كلَّ ما يملكونَ ناجِين بأنفسهِم وأهليهِم بسبب ما مُورِسَ عليهم، وقد كان منهم الغنيُّ والفقيرُ.

والأنصار هم أهل المدينة، الذين استقبلوا المهاجرين في مدينتهم وقد قاسموهم أموالهم وما يملكون.

إن لذلك الحدث آثاره الاجتماعية والاقتصادية، وما سنركز عليه هو الاقتصادية رغم صعوبة الفصل بين الآثار بنوعيها.

إن من وصل من المهاجرين، لم يكن معه شيء، لذلك صار بحكم الفقير، كما أنه صار دون عمل يمارسه رغم قدرته على ذلك، فزاد الفقر وانتشرت البطالة في المدينة المنورة لتبلغ خمسون بالمائة على أقل تقدير. فما هو الحل الذي قام به (صلى الله عليه وسلم) لمجابهة هذه الأزمة الطارئة؟

لقد آخى (صلى الله عليه وسلم) بين المهاجرين والأنصار عندما قدم المدينة (رواية ابن حجر العسقلاني – الإصابة: ٢ / ٢١٩)، ثم شارك الأنصار المهاجرين بما يملكونه. وبذلك لم يعد المهاجرون فقراء بالمرة، كما لم يتحول الأنصار إلى فقراء، لأنه يُفترض أنهم قد تبرعوا بنصف ما يملكون. وكان في المهاجرين من هو من أصحاب المبادرة، حيث توجه إلى السوق ليعمل بنفسه دون مساعدة الآخرين. إذاً الحلّ كان حلاً اجتماعيًا اقتصاديًا، وليس العكس، فما أهمية ذلك الدرس؟

إنه بعد أكثر من أربعة عشر قرنًا على حدث الهجرة، لا يبدو أنها مجرد قصة تُحكى، أو حكاية تُروى، بل هي سُنة من سُنن الله بين عباده. حصلت الهجرة في زمن اشتد الأمر فيه على المسلمين. مرّة حين هاجروا خارج بلادهم إلى الحبشة فأحسن الأحباش ضيافتهم، ومرة حين هاجروا ضمن بلدهم، (وهذا بيت القصيد) لأن فيه العِبَر المنشودة والدروس المستفادة.

لقد عاش أهل بلاد الشام فترات من التاريخ استقبلوا فيها إخوة لهم، فضربت بلاد الشام المثل تلو المثل، وحسبنا أن نذكر التاريخ الحديث، فبعد أزمة نكبة فلسطين وما تلاها، استقبل أهل الشام ملايين المهاجرين الفلسطينيين وناصروهم، وفي سبعينيات القرن الماضي استقبلوا مئات الألوف من المهاجرين اللبنانيين، وفي تسعينيات القرن الماضي استقبلوا ملايين المهاجرين العراقيين واحتضنوهم كأهليهم. لكن التاريخ يشهد بأنهم لم يبنوا مخيمات تخص أولئك المهاجرين بل استقبلوهم في بيوتهم وفي أحيائهم ومدنهم، وعاملوهم كما يعاملون أنفسهم. وهذا سيبقى معلمًا من معالم التاريخ.

كما يعيش أهل بلاد الشام هذه الأيام قصة كقصة هجرة الحبشة، ففي بداية العقد الثاني من القرن الحالي هاجر بعضهم إلى بلاد غير بلادهم فأُستقبل من أُستقبل ضمن مخيّمات خاصة لا يغادرونها، واستقبل القليل منهم غير ذلك.

كما هجر أكثرهم مدنهم وقراهم قاصدين قرىً ومدنًا أخرى، تاركين كل ما يملكون ناجين بأنفسهم وأهليهم، لنفس أسباب المهاجرين الأوائل من المسلمين، وفيهم أيضًا الغني والفقير. واستقبلهم أهل المدن الأخرى، فاحتضنوهم وناصروهم وقاسموهم جزءاً من أموالهم، فمنهم من أسكنهم في بيته، أو استأجر لهم بيوتًا، ومنهم من قدّم اللباس والطعام، ومنهم من تكفل برعايتهم الصحية، ومنهم من قدم غير ذلك. فكان أهل تلك المدن كالأنصار.

لقد بلغ عدد الأسر التي هاجرت إلى مدينة حماة (المدينة فقط) والمسجلة رسميًا ضمن لجنة الإغاثة ٥٢٤٠٠ أسرة أي ما يعادل ٣٠٠–٤٠٠ ألف شخص، يحتاجون شهريًا ١٧٥–٢٥٠ ألف دولار أكثرها يُجمع من تبرعات الأهالي، ويضاف لهذا العدد أكثر من نصفه من غير المسجلين. وتتركز الاحتياجات على الطعام والشراب واللباس والطبابة وحليب الأطفال، ويذهب قسم منها لسد نفقات الإيجار.

هناك أناس استغلوا الأمر بوصفه فرصة استثمارية فأجّروا مساكنهم وباعوا بضائعهم وكأنه موسم رَواج، والأنكى من ذلك أن هناك من اعتبرها فرصة للاستغلال المسيء فتمادى في زيادة الأسعار واحتكار حاجات الناس وكأن هذه الفئة أبت أن تكون كالأنصار.

لقد شحت البضائع والسلع لتباطؤ الإنتاج في بعض الحالات وتوقفه في حالات أخرى سواء لهجرة العاملين أو لتدمير المنشآت. وشحت أيضًا بسبب صعوبات لوجستية كمخاطر النقل، كما ضعف تخزينها لعدم وفرتها أو خوفًا من تدميرها. فزاد الطلب عن العرض وارتفعت الأسعار لتعبّر عن حالة غير صحية ولتزيد الأعباء والتكاليف.

أمام ذلك انخفض الطلب العام لأسباب عدة، فهناك:

- أناس غيّروا سلوكهم الاستهلاكي فضبطوا شهواتهم وخفّضوا حاجاتهم ليحدّوا من الاستهلاك، مكتفين بالضروريات قدر المستطاع.
- أناس هاجروا خارج البلاد.
- إضافة إلى موت وفَقد الكثيرين.

لقد ساعد ذلك في تحقيق إعادة التوازن بين العرض والطلب بشكل جزئي.

لكن وللأسف هناك أناس حافظوا على عاداتهم الاستهلاكية غير آبهين بغيرهم، وكأنهم أبوا أن يكونوا كالأنصار.

لقد شبه (صلى الله عليه وسلم) وحدة المسلمين بالجسد الواحد، فقال: **مَثلُ المؤمنين في توادِّهم وتراحُمِهم وتعاطُفِهم، مَثلُ الجسدِ. إذا اشتكَى منه عضوٌ، تداعَى له سائرُ الجسدِ بالسَّهرِ والحُمَّى** (صحيح مسلم: ٢٥٨٦). مما يعني أن اقتصاد المسلمين اقتصاد واحد متكامل، فلو استقل اقتصاد كل منهم في بقعة جغرافية تخصهم، فإنه في الأزمات، يعود اقتصادهم كالجسد الواحد. وهذا ما فعلته الأمصار في عام الرمادة فساند المسلمون بعضهم بعضًا. لكن القضية لا تقف

عند المساعدة وكأن بعضهم يتفضل على بعض، بل هو أمرٌ يخص سلامة دينهم، لقوله (صلى الله عليه وسلم): **من أصبحَ وَهَمُّهُ غيرُ اللَّهِ فليسَ منَ اللَّهِ ومَن أصبحَ لا يَهتمُّ بالمسلمينَ فليسَ منهُم** (الجامع الصغير للسيوطي: ٨٤٥٣).

لقد عاش أهل بلاد الشام ويعيشون قصة المهاجرين والأنصار بكامل تفاصيلها مع اختلاف المكان والأشخاص والزمان.

فالمكان مبارك كمكة والمدينة ولو بشكل آخر، فقد دعا (صلى الله عليه وسلم) للشام بالبركة فكانت مباركة: **اللهمَّ بارِكْ لنا في شامِنا، اللهمَّ بارِكْ لنا في يَمَنِنا. قالوا: يا رسولَ اللهِ، وفي نجَدِنا؟ قال: اللهمَّ بارِكْ لنا في شامِنا، اللهمَّ بارِكْ لنا في يَمَنِنا. قالوا: يا رسولَ اللهِ، وفي نجَدِنا؟ فأظنُّه قال في الثالثةِ: هناك الزلازِلُ والفِتنُ، وبها يَطلُعُ قرنُ الشيطانِ** (صحيح البخاري: ٧٠٩٤)، وأرض الشام أرض هبطت فيها الرسالات السماوية السابقة، وهي أي الشام أرض المحشر والمنشر (صحيح الجامع: ٣٧٢٦).

أما الأشخاص فليسوا صحابة رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، لكنهم أحبته وأخوانه، فقد روى أنس ابن مالك (رضي الله عنه) عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قوله: **وددت أني لقيت إخواني، فقال أصحابه: أو ليس نحن أخوانك؟ قال: أنتم أصحابي، ولكن إخواني الذين آمنوا بي ولم يروني**. (السلسلة الصحيحة: ٢٨٨٨).

ويبقى اختلاف الزمان وهذا ما دعانا إلى القول بأنها سنة من سنن الله بين عباده وأنها قصة لن تنتهي. ويزيد الحدث الحالي تميزاً عما سبقه، أن المهاجرين والأنصار الحاليين منكوبون بفقد الآحاد والعشرات من أحبائهم.

لكن كيف يشد المسلمون أزر بعضهم بعضاً؟ هل بسدادهم زكاة أموالهم؟ أم يضيفون عليها بعض الصدقات؟

روى أبو سعيد الخدري (رضي الله عنه) أنه: بينما نحن في سفر مع النبي (صلى الله عليه وسلم)، إذ جاء رجل على راحلة له. قال: فجعل يصرف بصره يميناً وشمالاً. فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): (**من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له. ومن كان له فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له**). قال: فذكر من أصناف المال ما ذكر، حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل. (صحيح مسلم: ١٧٢٨).

إذاً عند الجائحات أو ما نسميه بالأزمات لا تقف المساعدة والمؤازرة عند الزكوات التي هي ركن الإسلام، ولا عند الصدقات التي هي واجبة من واجباته، بل كل ما زاد عن حاجات أَحدٍ من المسلمين هو بمثابة فضلٍ ليس له فيه حق ما دام غيره من المسلمين مُحتاجًا، أو هكذا رأى أولئك الصحابة الكرام (رضي الله عنهم)، الذين خصهم الله تعالى بصحبة خير البرية، ومعلم الناس (صلى الله عليه وسلم).

لقد أدَّب هذا النبي الكريم الناس وعلّمهم كيف يعيشون حياتهم في سعادة وهناء مهما قست ظروفهم الحياتية لفسادِ بعضهم، أو لجائحاتٍ أصابتهم.

لقد نشرنا في العدد الثاني (يوليو ٢٠١٢) من مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية تحقيقًا بعنوان (مبادرة ناجحة لأشخاص يتبنون القرض الحسن)، أوضح فيه مدير الجمعية أن القروض الممنوحة تجاوزت ٦٣٠٠٠٠٠ ل.س في عام ٢٠١١. والسؤال: في خضم الأزمة التي تعيشها سورية عامة، وحلب خاصة (مقرّ الجمعية)، فإن كل شيء قد توقف تمامًا، بل إن أشياء كثيرة دُمّرت تمامًا! فما هو مصير الأموال المقرضة؟ وأين حقوق المقرضين؟ وأين هي المخاطر الائتمانية؟ لقد اتصل بي البارحة رئيس الجمعية يسألني: ماذا تفعل البنوك لحماية أموال مودعيها في الأزمات؟ فذكرت له الاحتياطيات التي تُلزم بها البنوك المركزية، إضافة للتأمين على الأموال، كسياسات تحوطية لمجابهة الخسائر غير العادية. فقال: كيف ترى وضع جمعيتنا في هذه الظروف قياسًا على ما ذكرت؟، فقلت له: الوضع سيء جدًا وذكرت له بعض الحلول. فقال: لقد جاءني شخص ودفع مبلغًا كبيرًا كسلفة (غير مشروطة) لسداد أي حالة طارئة، كما أبلغه عدد من المشتركين بتخليهم عن حقوقهم إن لزم الأمر! وبذلك استمرت أمور الجمعية دون إشكاليات، وبقيت الجمعية بعيدة عن هاوية الإفلاس. فأيّ تحوط هذا؟ وأين الخبراء الاكتواريين؟ وأين الفنيين والإداريين الذين يحصلون على عشرات ألوف الدولارات كرواتب شهرية؟ إنها بلاشك أثر التربية الاقتصادية الإسلامية التي تعمل ميدانيًا في الحالات العادية وحالات الأزمات على حد سواء فهي لا تركن نفسها في طيات الكتب أو حبيسة التنظير.

إن ما سبق بيانه، ليس مخصوصًا بأهل بلاد الشام، بل يشمل كل بقاع المعمورة التي فيها مسلمون أصابتهم حاجة أو ألجأتهم ضرورة. هو درسٌ مستمر في إدارة

الأزماتْ، فيه الحلول اجتماعية اقتصادية وليس العكس، فالناس وقد أصابتهم تلك الأزمات بحاجة، هم أحوج ما يكونون للمواساة والمؤازرة الإنسانية، خاصة أن فيهم الأطفال والنساء وكبار السن، فالمال ليس فيه سحر الحل لوحده، ولو كان ذلك لألّف بين قلوب الناس لكنه لم يفعل، وقد نبه الله تعالى إلى ذلك فقال: **وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** [الأنفال: ٦٣].

إذن يُنظر إلى مرحلة الأزمات، بوصفها فترة زمنية، على أنها ابتلاء لمن أصابتهم، واختبار لغيرهم من المسلمين. فاغتنموا هذه الأيام المباركات ففيها تُزرع الإلفة والمحبة. وأنا إنما أنقل لكم ما نحن فيه (أي أهل الشام)، لكن الشيء الذي لن أستطيع نقله إليكم هو الشعور بلذة عيش تلك الإلفة والمحبة (رغم الألم) لأنكم لستم في بلاد الشام تلك الأرض المباركة التي تكفلها الله تعالى في كنفه لقوله (صلى الله عليه وسلم): **يكونُ جنودٌ أربعةٌ فعليكم بالشَّامِ فإنَّ اللهَ قد تكفَّل لي بالشَّامِ** (رواية أبي طلحة – تهذيب الكمال: ٣٢١/ ٢١)، صدق رسول الله.

العدد السابع

كفاءة بيت المال لاعتماده نظرية الإيرادات

الشكل (١)

دور الدولة في الاقتصاد:

إن دور الدولة (أو التدخل الحكومي) في النشاط الاقتصادي وحدوده قد شَغل حيّزًا واسعًا بين النظرية والتطبيق. فهناك من رفض التدخل الحكومي بتاتًا فجعل من الدولة حارسًا للمصالح رافعًا شعار الحرية الاقتصادية، والمنافسة، ليضمن تحقيق أهداف المجتمع. وهناك من أيّد التدخل الحكومي الكامل فأعطى الدولة حق التدخل في كل شيء. وهناك من يرى ضرورة تحقيق الانسجام بين آليات التدخل الحكومي وآليات السوق على نحو يُكمل كل منهما الآخر دون تعارض.

فأصحاب الرأي الأول يرون في دور الدولة حارساً لقواعد اللعبة الاقتصادية، أما أصحاب الرأي الثاني فيرون في دور الدولة المتدخلة اللاعب الأساسي وأحيانا الوحيد. ويبدو أن المدرسة النقدية الأمريكية قد سقطت، ونجحت المدرسة الكنزية جزئياً لأنها نادت بتدخل ورقابة الجهات الحكومة.

لقد تبنت النظم الحاكمة مختلف الأشكال السابقة، وقد فشل تطبيق التدخل الشمولي فشلاً ذريعاً في نهاية القرن الماضي بخروج هذا الأنموذج نهائياً من السوق. وأثبتت الأزمات المالية العالمية نهاية أنموذج الحرية الاقتصادية المطلقة بعدما عجزت محددات السوق عن التحكم الذاتي بنفسها. ويعتبر الأنموذج الثالث المرشح الأفضل، لكن حدوده ضبابية المعالم. فما هو مدى التدخل الحكومي بآليات السوق حتى يُحافَظ عليه دون خلل أو أزمات عاصفة؟

إن الحد الأدنى لما يشترك به الناس كلهم يعتبر الحد الأدنى لمسؤولية الدولة تجاه أفرادها، وقد حدد رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك بقوله: "الناس شركاء في ثلاثة الماء والكلأ والنار"(). ويُستدل بذلك على رعاية الدولة أو من يُمثلها للمصالح الأساسية للمجتمع، حيث يشترك الناس عموماً بما يتوفر من ماء وطعام وأدوات تساعد في تأمين الطاقة بمختلف أشكالها.

وقد كره ابن خلدون() دخول الحكومات في مجال الاستثمار لما فيه من ضرر للرعية وإفساد للجباية. ويتمثل معنى السلطان وفق المفهوم المعاصر بالحكومة، وتتمثل الجباية بواردات الدولة من الأموال. فالحكومات تسعى لتعويض عجز ميزانياتها من خلال:

- فرض المكوس (أي الضرائب) على مبيعات التجار للرعايا وعلى الأسواق، أو زيادة المكوس إذا كانت قدِ استحدثت من قبل.
- مقاسمة العمال والجباة، وامتكاك (أي امتصاص) عظامهم.
- ممارسة التجارة والزراعة، وهو ما يستقيم معه رخاء الدولة ومصالح الرعية، وليس الوفاء بحاجة بيت المال.

ويدين ابن خلدون هذا السلوك من قِبَل الحاكم ويصفه بأنه "غلطٌ عظيمٌ وإدخالٌ للضرر على الرعايا من وجوه متعددة".

لذلك فإن لتحديد دور الدولة أثره في رسم معالم حاجتها للأموال من أجل القيام بدورها. وإن تخصيص الكلام عن المجتمع الإسلامي مرده الفروق الجوهرية لهذا المجتمع عن غيره من المجتمعات. فجميع العلاقات في المجتمع الإسلامي تقوم على أساس التكافل، كالعلاقة بين أفراده، بينما يسود الصراع الطبقي المجتمعات غير الإسلامية، حيث العلاقات كلها مبنية على أساس المصلحة فقط، وتستوجب هكذا علاقات التصارع بين الفرقاء لتعارض مصالحهم.

إن شكل العلاقات في المجتمع الإسلامي يحكمها تطبيق الشريعة الإسلامية وضرورة الالتزام بها، مما يعني قيام نظام مرتبط بتطبيق الشريعة الحاكمة بل ويتأثر به.

وإن ما يهمنا في هذا المقام هو الكلام عن الشأن الاقتصادي، تتشكل المؤسسات المالية الأساسية لأي مجتمع إسلامي (الشكل أ) من:

- مؤسسة بيت المال: وتمثل السياسات المالية في إدارة إيرادات ونفقات الدولة.
- مؤسسة الوقف.

✳ مؤسسة الزكاة: وهي الركن الثالث من أركان الإسلام.

الشكل (أ) المؤسسات المالية في المجتمع الإسلامي

تمثل المؤسسة الأولى الجانب الحكومي، والمؤسستين الأخريين المجتمع المدني. وتتكامل هذه المؤسسات بالتكافل، وهي ليست علاقة صراع. مثال ذلك:

يُناط بالحكومة تدبر شؤون الناس ومنها شؤون الحرب والتسليح، وعلى بيت المال أن يُنفق من إيراداته الذاتية. ويترتب على المجتمع المدني بمؤسساته دعم الحكومة عند اللزوم، فمؤسسة الوقف تقوم بذلك من خلال وقف الأغنياء لجزء من أموالهم لصالح ذلك الإنفاق العام كأن يوقف شخص ما عقاراً لتمويل الحرب. كما أن مؤسسة الزكاة فيها مصرف خاص يسمى في سبيل الله، علماً أن مصارف الزكاة محددة في القرآن الكريم وهي من ثوابت الشريعة الإسلامية ولا يحق لحاكم أو محكوم أن يلغيها.

كما يُناط بالحكومة رعاية المصالح الصحية والطبية لأفرادها ودفع الفقر عنهم، وتتكبد لأجل ذلك المبالغ الضخمة، لكن مؤسسة الوقف تدعم هذا الإنفاق بشكل واضح في المجتمع الإسلامي، كما أن جلّ مصارف الزكاة تتوجه لدعم هكذا إنفاق. ونفس الشيء يقال عن كفالة الغارمين والمدينين وغيرها، الشكل (ب).

الشكل (ب) تكامل وتكافل المؤسسات المالية في المجتمع الإسلامي

يُضاف لما سبق من الخصوصية، حرمة الربا، مما يجعل السياسة النقدية التقليدية في مهب الريح، كما أن حرمة الضرائب تجعل السياسة المالية التقليدية مشلولة تماماً، ويحتاج هذا الأمر تفصيلاً ليس الآن محله.

فالسياسة المالية للدول التي تتبع الأنظمة غير الإسلامية تتمثل بالضرائب التي تجبيها من الناس فتقوم بخفضها ورفعها تبعاً للظروف الاقتصادية السائدة لمعالجة

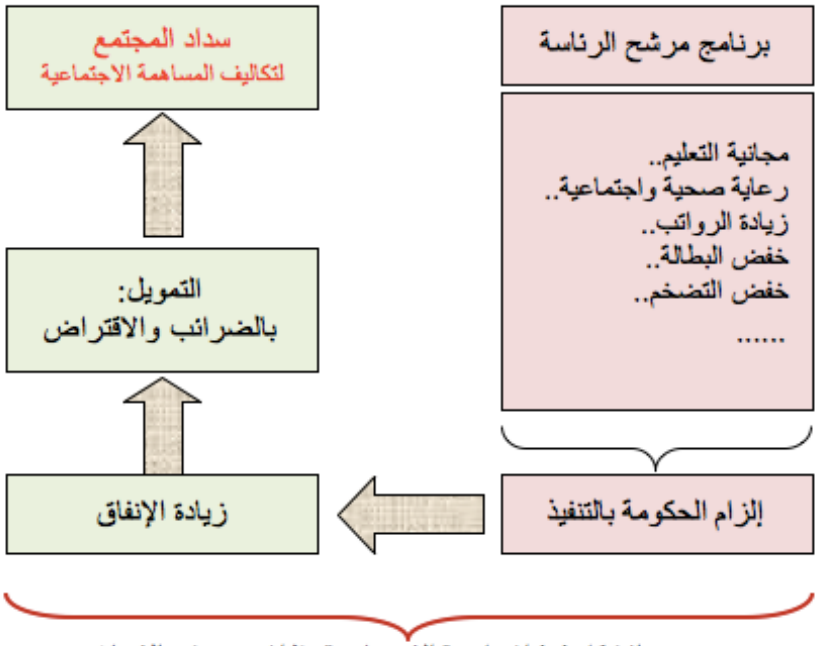

الشكل (ج) المساهمة الاجتماعية في المجتمع غير الإسلامي

الآثار السيئة، وبذلك يعتبر المواطن في تلك البلاد قد سدد ما عليه من تكاليف اجتماعية. بينما في المجتمع الإسلامي فإن زكاة أمواله هي بمثابة المشاركة الفعالة في التكاليف الاجتماعية التي يُسهم بها، لذلك فإن تبرير تحريم الضرائب أمر عادل لطبيعة النظام الخاضع لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

والفارق بين حالتي السياستين الماليتين في المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية أنه لو قصرت الدولة عن القيام بواجبها لظلم الحكومات أو لضعف تدبيرها فإن الأحكام سارية المفعول في المجتمع الإسلامي، حيث يتحول فرض الكفاية إلى فرض عين بين الأفراد تحت مظلة التكافل.

اختلاف المنهج يتطلب اختلاف الطريق

ليس المقصود تغيير العالم من حولنا بل المقصود التزامنا بمنهج يراعي الثقافة العامة والتزامات الأفراد بمعتقداتهم حيث لا يقدرون على الخروج عنها ولو اضطروا لسداد التكاليف الاجتماعية مرتين أو أكثر، فالتهرب من سداد الضريبة مشكلة قانونية آثارها قابلة للسيطرة، (الشكل ج). بينما عدم سداد الزكاة يُخرج المرء عن دينه ويذهب بمعتقده وهذا ما لا يمكنه تحمل آثاره وتبعاته، الشكل (د).

إن تحديد موارد تخص بيت المال ومؤسسته دون التطفل على الناس تجعل القائمين عليه مضطرون إلى إدارته بكفاءة عالية تسمح لهم رسم التدخل في حياة الناس والإشراف على مصالحهم.

أما الاقتصاد التقليدي فكلما تمادى في توسّعه بالنفقات احتاج لمزيد من الإيرادات، وبسبب سهولة فرض الضرائب وتحصيلها وغياب الرقابة في تبرير فرضها فإن أغلب الحكومات وغالبا في البلدان النامية منها تميل لهذا الحل. وتتلخص هذه الإستراتيجية بنظرية النفقات.

لذلك يعتمد الاقتصاد الإسلامي العقلانية من خلال ربط الإنفاق بالإيراد المتحقق من خلال إستراتيجية نظرية الإيرادات. والكتاب الذي تقدمه المجلة هدية مع عددها السابع هذا قد أوضح الإيرادات العامة لبيت المال (الخزينة). وبينّ شروط الاقتراض وضوابطه، وشروط التوظيف (أي فرض ضرائب غير الزكاة) وضوابطه. مما يجعل بيت المال (أو وزارة الخزانة) يعمل بمعيار الكفاءة لا التمادي في خلخلة الحياة الاقتصادية، فهو وحدة اقتصادية عليها أن تعمل وتتوسع بحسب نشاطها الذاتي لا التطفلي.

لذلك يمكننا القول: أن الاقتصاد الإسلامي أقام بيت ماله أو وزارة خزانته على أساس ((نظرية الإيرادات)) بأن جعل موارد تخص بيت المال، بينما أقام الاقتصاد التقليدي وزارة خزانته على أساس ((نظرية النفقات))، حيث تقدر موازنة العام القادم النفقات اللازمة، وعلى أساسها يصدر قانون جباية الضرائب من الناس. وكأن الأول يقوم على أساس المثل الشعبي: (على قد بساطك مدّ رجليك) بينما الثاني يقوم على أساس: (مدّ رجليك ثم نمط البساط ونشده ليصل القدمين)، وشتان بين الحالين.

العدد الثامن

حكماء الانهيار أم حكماء الأزمات أم حكماء الهاوية؟ أي حكمة تلك؟ وأي حكماء أولئك؟

لا نبالغ أبداً في قولنا بأن الإنسان هو أهم سكان الأرض، ولا شك في أن المبادرات الفردية (التي يقوم بها الإنسان) تعتبر قوام أكثر الأعمال نجاحًا. وهذا لا يُنقص دور الأعمال الجماعية أبداً، بل يدعمها لأنها مزيج من الأعمال الفردية المنسجمة معًا.

إن الرؤى الإستراتيجية الناجمة عن قراءة ما حصل وما يحصل وما سيحصل من قبل إنسان مدرك لما يفعل ولما يؤمن به هي رأس النجاح الشامل المرتكز على عناصر موضوعية.

إن (سوروس، وبافيت) هما من أغنى أغنياء العالم وعوا أزمة ثلاثينيات القرن الماضي وفهموا قواعد لعبة الأسواق بوصفها غابة فرص وتحديات حيث كل شيء فيها مباح من غش وكذب وتدليس وخداع. وهما يمثلان أنموذجًا من نماذج اقتصادية نجت من الأزمة، أما ثالثهم (فولكر) فكان أنموذج بطل قيادة الاقتصاد الأمريكي الكلي بسياساته التي سيطرت على وحش التضخم فساهم في تحسين صورة الاقتصاد الأمريكي حينًا من الدهر.

فقد رأى (سوروس) أن دراسة السلوك البشري وردود الفعل الانعكاسية عند البشر تبين أن الأسواق غير المستقرة جاهزة وناضجة بما فيه الكفاية لصنع فقاعة جديدة. فدورة الازدهار والكساد غالبا ما تحمل في طياتها الائتمان وغالبًا لا تقف هذه

الدورة في ظل غياب التصورات الأساسية الخاطئة المتعلقة بالائتمان.. فالمقرضون يخطئون في تحديد الجدارة الائتمانية للمقترضين أو في إدراك القيمة المستقبلية للأصول، وبازدياد الإقراض ترتفع أسعار هذه الأصول فيزيدون في الإقراض أكثر فأكثر، ويجتذبون بنجاحهم مقرضين جدد، وهكذا حتى تكتمل دورة الازدهار والكساد.

يَجمع هؤلاء الثلاثة تصيّدهم للفرص ولو أطاح ذلك بغيرهم سواء أكان المتضرر أفراداً أم دولاً، فقد أطاح (سوروس) مثلا باقتصاد بريطانيا العظمى بما فعله بالجنيه الإسترليني على الرغم من كون الجنيه عملة رابع أقوى اقتصاد بلد في العالم، متجاوزاً بذلك هيبة ذلك البلد الذي لا تغيب عنه الشمس، بل وهيبة علمائه وخبرائه.

ورأى (بافيت) أن المشتقات أسلحة وذخيرة دمار شامل لكنه اقتنص ما استطاع قنصه وترك غيره يغرق في وحلها.

وعلى الرغم من أن (سوروس) حذّر من تجمع فقاعة كبيرة بالغة في الضخامة في أواخر التسعينيات. وأن (بافيت) أطلق جرس الإنذار الذي يحذر من الإفراط في الهندسة المالية بعد عدة سنوات من تحذير (سوروس).. فإن (فولكر) بدأت مخاوفه قبل ذلك بكثير، لكنه لم ينشرها على الملأ !!

انهيار الرموز

لقد استغرق انهيار الشيوعية المادية سبعون عامًا، ومدرسة شيكاغو النقدية أحد أهم دعائم ورموز الرأسمالية الجشعة ثمانون عامًا. وهذا هو شأن التجارب

الاجتماعية، وكأنهم يتعلمون بالممارسة. فقد شهدت مراحل حياة (فولكر) انحلال اتفاقية بريتون وودز، وثورة المال والائتمان، والتضخم الناجم عن فقاعة المصارف.

– انتهاء منهج مدرسة شيكاغو النقدية:

لقد فهم الحكماء الثلاثة دروس الأزمات واستوعبوها وعلموا مدى انحراف مدرسة شيكاغو النقدية التي قادها أكاديميون مهرة ك (ملتون فريدمان) حيث شكلت جسراً بين الأزمتين الماليتين العملاقتين انهيار ١٩٢٩ وأزمة ٢٠٠٨ وخلاصتهما أن للأسواق قدرتها الفعالة على تحقيق التوازن، عكس ما انتهجه (الكينزيون) في التدخل.

تساءل (سوروس)، إذا كانت الأسواق بهذه الكفاءة فلماذا تنهار؟ لقد رأى أن العلاقة بين السلطة المالية والأسواق المالية هي عملية ردود أفعال انعكاسية مستمرة لأن كليهما يتصرف وفقًا لمعرفة منقوصة!.

– انحلال اتفاقية (بريتون وودز):

إن خلل هذه الاتفاقية هو افتراضها الضمني لاستمرار التفاوت الكبير بين أمريكا وبقية العالم من حيث الثروة والقدرة الإنتاجية. فاستغلت الشركات الأمريكية فرق السعر بسبب تقييم الدولار، وقامت بشراء الشركات الأوربية حتى أن ذلك أثار حنق (الرئيس الفرنسي الشهير شارل ديغول) عليها.

وأغرى (عدم التوافق بين كميات الدولار المطروحة والاحتياطي الذهبي) تجار العملات، فالالتزام الأمريكي ب ٣٥ دولار أمريكي لأونصة الذهب أدى لرفع أسعار الفائدة، وتلك بدورها أدت لتباطؤ النمو الأمريكي.

ويعتقد (سوروس) أن نظام العملات إنما هو عبارة عن مناجم غنية لردود الفعل الانعكاسية اللازمة للتعامل بالأسواق لأنها تُنشئ منافسات بين التجار المستثمرين والحكومة كلٌ حسب إدراكه وشعوره وتنبؤاته بأحوال السوق، وتحاول معظم الحكومات إدارة سعر الصرف لمنع التذبذب في أسعار السلع المتاجر بها في الأسواق، لكن حالما يَثبت سعر الصرف، يكون هدفًا طبيعيًا للمضاربين الذين يتحرون القرارات الحكومية.

ومما زاد الطين بلّة فرض الضرائب الذي أدى إلى هروب رؤوس الأموال إلى الفروع الخارجية للبنوك الأمريكية حيث استثمرت في أوروبا دون عناء الضريبة.

إن السياستين السابقتين، أي (سعر الفائدة) و(فرض الضرائب) قد أسهمتا بإيجاد تضخم مستمر مؤداه عجز ميزانية دائم. وللأسف تعايشت كل الدول مع هذا العجز الذي أضحى ظاهرة طبيعية له من يُؤصله ويُدرّسه ويُدافع عنه. بل صار حديث الأوروبيين والأمريكيين منصبٌ على برامج الإنقاذ لأن مستقبل الأداء الاقتصادي عامة، ومنطقة اليورو خاصة ضعيف، والجميع يتوقع استمرار أزمة الدين وعجز الميزانيات.

إني أنصح كل أكاديمي، وباحث، وممارس سواء أكان وزيراً أم حاكمًا لمصرف مركزي أم مدير خزينة، أن يقرأ بإمعانٍ وأن يستوعب الدروس، وذلك بإعمال

الحكمة والدراية وليس الانبهار الأخاذ الذي يصم الآذان ويعمي الأبصار بما يجعله إمعة مصدقًا لما يراه دون فهم ما وراءه، وللأسف فهذه صفة الفئة الغالبة من الغالبية المتحكمة ومن يسير على خطاها.

فهل غلب الممارس الفارس حقًا؟ للأسف يبدو أن الجواب هو: نعم، فقد غلب (سوروس وبافيت) وأمثالهم (ممن أطلق عليهم الحكماء) غيرهم بدرايتهم للسوق وأحكامه وألعابه ففازوا (بحسب معتقدهم ومقاييس بعضهم)، وغيرهم لم يفعل!.

العدد التاسع

أموال الزكاة مستثمرة في دورة الاقتصاد الكلي

لقد فاضت أموال الزكاة في زمن العمرين رضي الله عنهما وشهد التاريخ بذلك، ولم تكن من حاجة للبحث عن استثمار لتلك الأموال الفائضة! فكيف وقد صار الفقر والفقراء يعيشون بين ظهرانينا منذ زمن ليس بالقليل؟ فهل التوجه نحو استثمار أموال الزكاة قرار صحيح متوازن؟ أم أن التوجه نحو دراسة آليات عمل تلك الأموال في الاقتصاد هو الأكثر صوابًا؟

لقد رافقت أموال الزكاة حياة المسلمين منذ أن اتبعوا دين الإسلام ولم يحتاجوا إلى إثارة كل هذا الكلام حول استثمارها، باستثناء حالات فردية حاول بعضهم القياس عليها وتحميلها أكثر مما تحتمل. وقد فنّد كثير من الفقهاء تلك الحجج سواء منها المؤيدة أو المانعة.

ضوابط استثمار أموال الزكاة:

نشر (الدكتور محمد عثمان شبير) بحثًا قيّمًا حول (استثمار أموال الزكاة)، ناقش فيه آراء المؤيدين والمانعين بإسهاب. وكانت أهم نتائج بحثه وضع ضوابط لاستثمار أموال الزكاة، وتلخصت بالآتي:

(١) الأصل عدم تأخير سداد الزكاة لمستحقيها سواء أكانت بيد المزكين أنفسهم أم كانت بيد الإمام وحوزته لأن الأصل تعجيل قسمتها.

(٢) يُشترط لتأخير تقسيم الزكاة التي بيد الإمام وجود ضرورة، كما يُشترط حفظها من الضياع. فإن وجدت الضرورة المضبوطة بضوابطها، فإن ضوابط استثمار أموال الزكاة التي بيد الإمام هي كالآتي وحسب التسلسل المبين:

١. لا يوجد حاجة ماسة لتلك الأموال كسد حاجات المستحقين الضرورية من طعام وكساء وسكن، فإن وجدت تلك الحاجات العاجلة، لم يجز تأخير صرف الزكاة بحجة الاستثمار، بل إذا كانت أموال الزكاة على شكل أصول ثابتة كالمصانع والعقارات وجب بيعها وصرف أثمانها في تلك الوجوه.

٢. وجود مصلحة لاستثمار أموال الزكاة للمستحقين أنفسهم كالسعي لتأمين مورد دائم يحقق الحياة الكريمة لهم.

٣. يجب أن تكون مجالات الاستثمار مشروعة.

٤. يجب تطبيق كافة الإجراءات الضامنة لبقاء تلك الأموال على أصل حكم الزكاة، بحيث لا يُصرف ريعها إلا لمستحقيها، فلو بيعت الأصول المستثمرة في المستقبل فستعود أثمانها إلى مصارف الزكاة.

٥. يجب أن يسبق قرار الاستثمار دراسات دقيقة من أهل الخبرة توضح جدوى المشروعات الاستثمارية. ويجب أن يُعتمد قرار الاستثمار من صاحب ولاية عامة كالإمام أو القاضي.

٦. يجب إسناد الإدارة إلى ذوي الكفاءة والخبرة والأمانة.

تكافلية الموارد المالية الإسلامية:

ذكرنا في كلمة العدد السابع أن المجتمع يتكون من قطاعين أحدهما حكومي والآخر مدني، وأن النظام المالي الإسلامي مؤلف من بيت المال كممثل للقطاع الحكومي ومن مؤسستي الوقف والزكاة الممثلتين للقطاع المدني، الشكل (١).

وأوضحنا كيف أوجد النظام المالي الإسلامي قنوات تكافلية بين تلك الأنظمة المالية. فكفالة الغارمين من مهام بيت المال أسوة بقوله صلى الله عليه وسلم في خطبة الوداع (ومن ترك دينا فإليّ)، كما أن مصرف الغارمين كمصرف من مصارف الزكاة يسهم في حلّ هذه المشكلة الاجتماعية الاقتصادية. ويُضاف إلى ذلك أن من أوقف إيراد عقار للغارمين هو بمثابة دعم لما سبق.

وكمثال آخر فإن الإنفاق على الحرب هي من مهام بيت المال، أي أن تمويلها يقع على كاهل القطاع الحكومي، لكن سهمًا في سبيل الله وهو من مصارف الزكاة يمثل دعم القطاع المدني لهكذا تمويل، يُضاف إليه وقف السلاح، الشكلين (٢ و٣).

إن هذا البناء المتوازن فيه استثمار غير مباشر للأموال التي تتحرك وتدور في فلكه.

ولعل توضيح الاقتصاد الكلي للزكاة كفيل بتوضيح ذلك.

الاقتصاد الكلي للزكاة

يتوجه المصرف الأكبر للزكاة نحو الفئات الأشد فقراً والتي ميلها للاستهلاك يساوي الواحد، وبالتالي فإن هذه الفئات ستقوم بإنفاق كامل دخلها بما فيه الزكاة المقبوضة، مما سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي.

إن زيادة الطلب في الفترة القصيرة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار لعدم تحقق حالة التوظيف الكامل (حسب رأي الاقتصاديين الكلاسيكيين) مما يحفز المنتجين على

زيادة الإنتاج من السلع الاستهلاكية لتلبية الطلب المتنامي سعياً لزيادة أرباحهم (شرط تحقق المرونة)، فيزيد الطلب على استخدام عناصر الإنتاج (رأس المال والعمل) ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على العمل مما يؤدي إلى خفض معدلات البطالة وزيادة الأجور وخفض معدلات الفقر.

وبازدياد أرباح المنتجين وزيادة الطلب على العمالة تنخفض البطالة ويحصل انتعاش في الاقتصاد الكلي، وبما أن المنتجين هم فئة الأغنياء (عادة) فإنه بزيادة أرباحهم تزداد ثرواتهم وتزداد أموال الزكاة المدفوعة ونكون أمام الحلقة الاقتصادية التالية، الشكل (٤):

إن توزيع أموال الزكاة يزيد القدرة الشرائية للمستهلكين فيزداد الإنتاج لتلبية الحاجات، ويزيد الطلب على العمل أيضاً فتنخفض البطالة.

عندئذ تزداد دخول الطبقات الفقيرة، ويزداد بنفس الوقت استهلاكها لنقص الحاجات لديها عادة.

كما تتراكم ثروات الفئات المنتجة (الغنية)، ويزداد توظيفها لرؤوس الأموال في القطاع الإنتاجي، فينعكس ذلك إيجابياً بازدياد حصيلة الزكاة بسبب توسع شرائح دافعيها أفقيا وعامودياً.

والنتيجة على مستوى رأس المال العامل، هي ازدياد حجمه الخاضع للزكاة في الفترات القصيرة بمعدل أكبر من زيادة رأس المال الثابت.

أما على مستوى رأس المال الثابت، فإن إعفاء رأس المال الثابت من الزكاة فيعتبر حافزاً لتوجيه القسم الأكبر من رأس المال العامل (إن أمكن) نحو تكوين أصول

استثمارية، وهذا يحتاج إلى فترات، وسيؤدي هذا التكوين الرأسمالي حتماً إلى توسع القاعدة الإنتاجية).

والنتيجة النهائية هي انتعاش الاقتصاد الكلي.

الخلاصة والنتائج:

إن اجتهاد بعضهم نحو إيجاد طرق لاستثمار أموال الزكاة أمرٌ محمودٌ، ولعل سبب ذلك هو ضخامة حجم أموال الزكاة. لكن بالنظر إلى أخطاء الاستثمار، والأزمات المالية الكبيرة التي تعصف بالاقتصاد العالمي عمومًا، ولانتشار الفساد بأنواعه، فإن تحفظ الفقهاء أو منعهم في الغالب على هذا التوجه مشروع.

وبناء على ما سبق، وبما أن دوران أموال الزكاة ضمن الدورة الاقتصادية الكلية يحقق تنمية وانتعاشًا للاقتصاد الكلي، فإننا نرى أن الاستثمار حاصل حكمًا ضمن الدورة الاقتصادية دون الحاجة للتدخل البشري، الذي يغالبه شوائب ذكرنا بعضًا منها، هذا إذا افترضنا حسن النية وأكثر من ذلك فيما لو افترضنا الحالة الأسوأ من نصب واحتيال وما شابه، فمزالق المال مزالق برّاقة يضعف الكثير أمام لمعانها.

وبما أن قضية التمليك بإقباض مستحقي الزكاة ما يستحقونه من مال الزكاة أمر لم يتجاوزه أحد من الفقهاء، فإني أضيف لما سبق، بأن يد مستثمر مال الزكاة يد ضمان لا يد أمان، لذلك هو ضامن لأصل المال سواء تعدى أو قصّر أو غير ذلك وبهذا الشرط الذي أراه شرط (كفاءة استثمار) سنجد ابتعاد كثير ممن يتغنون بضرورة استثمار أموال الزكاة.

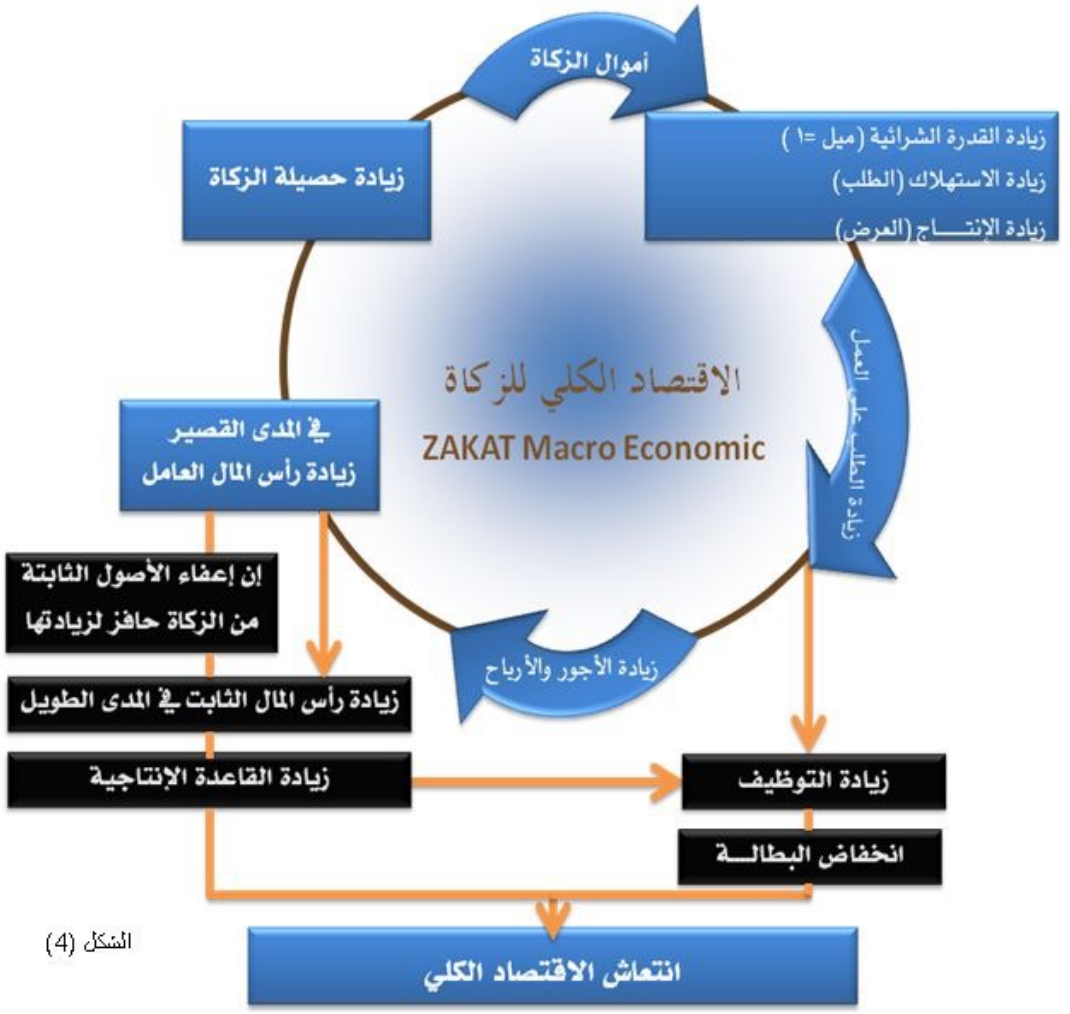
أموال الزكاة
زيادة حصيلة الزكاة
زيادة القدرة الشرائية (ميل =١)
زيادة الاستهلاك (الطلب)
زيادة الإنتـــــاج (العرض)
الاقتصاد الكلي للزكاة
ZAKAT Macro Economic
زيادة الطلب على العمل
في المدى القصير
زيادة رأس المال العامل
إن إعفاء الأصول الثابتة
من الزكاة حافز لزيادتها
زيادة الأجور والأرباح
زيادة رأس المال الثابت في المدى الطويل
زيادة القاعدة الإنتاجية
زيادة التوظيف
انخفاض البطالـــة
انتعاش الاقتصاد الكلي

الشكل (4)

العدد العاشر

اقتصاد القوارير وتدبيرهن

يقول المولى عزّ وجلّ في وصف نبيه الرحيم (صلى الله عليه وسلم): **وَمَاأَرۡسَلۡنَاكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَالَمِينَ** [الأنبياء: ١٠٧]، الذي أوصانا في النساء خيراً بقوله: **رفقًا بالقوارير** (البخاري:٣٣)، فلماذا وصفهن بهذه الرقة؟ ولماذا طلب الرفق بهن؟

كنت قد لملمت أفكاري لكتابة كلمة هذا العدد، وعندما شرعت بذلك فجر هذا اليوم، إذ بزوجتي قد بدأت غزل صوفها. سرحت محدقًا بغزلها، فتتالت الأفكار في مخيلتي تسرد فعل نسائنا المدبرات وأثرهن في الاقتصاد، وجال ببالي الحسابات القومية الاقتصادية وطرق تقدير الإنتاج الضمني الذي يستهلك مباشرة من قبل المنتج نفسه، ولا يدخل السوق. بيد أن الحسابات القومية الاقتصادية تناولت استهلاك الإنتاج الزراعي وليس هذا الإنتاج المنزلي!

ثم خطر ببالي أيضًا ذكر الله تعالى لصناعة الغزل والحياكة في قرآنه الكريم منبهًا ومحذرا عباده من إتباع سلوك التي تنقض غزلها بقوله: (**وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّتِي نَقَضَتۡ غَزۡلَهَا مِنۢ بَعۡدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا**) (النحل: ٩٢). وأنكاثا: يعني أنقاضًا جَمْعُ نِكْثٍ، وَهُوَ الْغَزْلُ الْمَنْقُوضُ.

إذًا الكلام لن يشمل أعمال السيدات الذي يجري تبادله في الأسواق لأن ذلك مما يُقاس، بل إن الكلام يُقصد منه العمل المنزلي وما ينتج عنه، فالتدبير والاقتصاد

سمة من سمات أغلبهن، بل إن كثيراً من البيوت يسترها حسن تدبير نسائها، عملاً بهدي رسول الله (صلى الله عليه وسلم): **ما عالَ من اقتصد** (السيوطي: ٧٩٣٩).

تحيك زوجتي العديد من الثياب في كل شتاء، وهي ما نسميها (الكنزة)، وكانت القطعة التي تحيكها ملونة بألوان زاهية، سألتها عن سعرها في السوق؟ فقالت حوالي ١٥٠٠ ليرة سورية (ما يعادل ٢٠ دولاراً)، ثم أردفت: هل تعلم من أين صوفها؟ وتابعت قائلة: هي بقايا كنزات حكتها هذه السنة والسنة الماضية.

تابعت مخيلتي حساباتها حول منافع هذا الاقتصاد غير الرسمي! فزوجتي لم تترك خيطًا قصيراً إلا واحتفظت به، ثم جمعت ذلك كله في حياكة كنزة جعلتها ملونة لتخفي ما جمعته من خيوط. وهذا فيه شيء من إدارة المخازن، وفيه فن إنتاجي صناعي، وكذلك محاسبة تكاليف تجاوزت الهدر والنفاية. وهذا فعل يتكرر سنويًا، وتمارسه أغلب الشاميات في بلادنا.

إن أولئك النسوة لم يحتجن دورات وكتبًا تشرح، وتبين أصول الاقتصاد وعلومه بل مارسنه من تلقاء أنفسهن دون فلسفات معقدة، أو نظريات قابلة للبرهان والنقض، وتجارب مكلفة أسوة بما يحصل حولنا في عالم يدعي التطور والتقدم، وهو مازال يتعلم اقتصاده بالممارسة مسدداً أثمانا باهظة لتجاربه، وللأسف فإن تكاليف تلك التجارب هي تكاليف غارقة لا يمكن استردادها، بينما تستنفذ محاسبة التكاليف تكاليف تجارب التشغيل في عامها الأول أسوة بمعايير المحاسبة الدولية، وقد تهتلكها على سنوات ثلاث كما كان سارياً لدى المحاسبين.

ولا يخفى على بعض الاقتصاديين أن تقدير الخبرات والكفاءات يعتبر من إشكاليات إعداد الميزانيات القومية، ويجدر بالقائمين على إعداد تلك الحسابات تقدير هذه الخبرات والكفاءات، سواء قيّمت بالتكلفة المنفقة، أو أضيف لها قيمة الإنتاج الذي يقوم به العامل الماهر، فالحياكة اليدوية أرفع شأنًا وثمنًا من الحياكة الصناعية وكذلك باقي المنتجات المنزلية اليدوية.

إن ما تنتجه ربات البيوت يشكل طاقة من الطاقات المعتبرة، ولو جمع إنتاجهن لتجاوز إنتاج أكبر المعامل، فهو موردٌ يحقق قيمة مضافة لا يستهان بها. فالطبخ في البيوت صناعة هامة تحقق وفرًا عما يمكن شراؤه من الأسواق، وغذاءٌ مفيدٌ لبناء الطاقات والموارد البشرية، ويقاس عليه غسيل الملابس وترتيبها الذي يحقق المنافع للأسر، ويضاف إلى كل ذلك ما تحضره الأسر من تموين من موسم لآخر، تموين يكفي الناس أشهرًا متتالية.

ويشكل كل ذلك جزءًا من الناتج القومي الذي يُقدر بالوحدات النقدية خلال مدة زمنية معينة هي السنة عادة، ويشمل ذلك الناتج السلع والخدمات في شكلها النهائي التي بيعت به للمستهلكين أو للمشترين النهائيين، بينما لا يشمل المواد الأولية والسلع غير التامة الصنع، أو نصف المصنوعة التي لم تبلغ بعد طورها النهائي من حيث الصناعة، كما لا يشمل الإنتاج الضمني مما يُنتج في البيوت.

إن احتساب الناتج القومي Gross National Product GNP هو بمثابة مقياس للأداء الاقتصادي لكامل المجتمع، ويتم بطريقة من ثلاثة طرق وصولا لقياس الدخل القومي.

وعلى كل حال، فإن مشكلة الاستهلاك الذاتي مشكلة لم تعرها النظرية الاقتصادية اهتمامًا كبيرًا، رغم دوره في الأداء الاقتصادي، فقد ركزت الأدبيات الاقتصادية على الاستهلاك الذاتي الحاصل في القطاع الزراعي الذي لم يدخل السوق، ولم يشمل مخرجات ما تنتجه ربات البيوت من حياكة وطبخ وتحضير أطعمة وخدمات منزلية شخصية. وإن ترك تقدير قيمة هذه الخدمات الشخصية غير المتبادلة في السوق يسبب قياسات خاطئة ومقارنات مضللة، خاصة إذا علمنا أن ثقافة الشعوب وعاداتها تختلف كثيراً تجاه العمل والإنتاج المنزلي.

إنه اقتصاد تقوم به الرقيقات الأنيسات بهدوء وصمت، هذا بفرض أننا أغفلنا القيمة المعنوية والمادية لإنشائهن وتربيتهن لأطفالهن وأبنائهن ورعاية عائلاتهن، وهذا عمل لا يقدر بثمن، فليس من بشر قد جزى أمَّه طلقة من طلقاتها به أو زفرة من زفراته عليه.

فإن كان اليوم هو تجسيد ليوم المرأة العالمي، فإن الرفق بالقوارير ليس شعاراً بل حياة نعيشها كل لحظة وساعة حتى قيام الساعة.

العدد الحادي عشر

منتجات الحلال كمعزز لسلامة الغذاء وبديل عن فضائح فساده

تطالب منظمة التجارة العالمية دولها الأعضاء بمحاربة الغش، كما تعتقد الدول المنضمة إليها أن انضمامها إلى منظمة التجارة سيقلل من حالات الغش التجاري. لكن حجم الغش التجاري بلغ (٥-١٠٪) سنوياً من حجم التداول التجاري العالمي ما قيمته (٧٨٠) مليار دولار، بينما يمثل حجم الغش التجاري في الدول العربية (٥٠) مليار دولار ما نسبته ٦.٤٪ من حجم الغش التجاري عالمياً. منها (٧) مليارات دولار في منطقة الخليج (٤) مليارات منها تُستهلك في السوق السعودي.

إن غش الطعام قديم قدم الإنسان، وقد تتالت الفضائح في الآونة الخيرة في أغلب دول العالم ولمختلف أنواع الأغذية، ففضيحة لحوم الخيول التي حصلت مؤخراً شملت ايرلندا وبريطانيا وفرنسا وهولندا وسويسرا وألمانيا ولوكسمبورج وبلغاريا، وكذلك فضيحة احتواء منتجات اللازانيا والسباكيتي على ٣٠-١٠٠٪ من لحوم الأحصنة. إضافة إلى فضائح حقن الأحصنة بأدوية ومنشطات تشكل خطرا جسيما على الصحة البشرية. كما سحبت شركة سويدية ٦٠٠٠ كعكة بالشوكولاته الملوثة من ٢٣ دولة وكانت الصين قد أتلفت منها ١٨٠٠ قطعة. وسبق ذلك عثور هيئة مراقبة الأغذية النرويجية على لحم الخنزير بنسبة ٦٠٪ في لحم يستعمل في البيتزا في حين أنه مصنف على أنه لحم بقر. وكذلك فضائح

الكعك المطهو على البخار في شنغهاي والذي احتوى موادًا حافظة محظورة كيمائيًا. وقد ظهرت فضائح منتجات اللبن الملوثة بمادة كيميائية سامة، وفضائح الزيت المعاد إنتاجه من فضلات الطعام في المطاعم الصينية والذي يُسوق لإعادة استخدامه كزيت للطهي من جانب المستغلين. وقد سبق ذلك مرض جنون البقر عام ١٩٨٦ في بريطانيا وأنفلونزا الطيور والخنازير والقائمة تطول. ومما لابد قوله أن جنون البقر كان سببه إطعام الماشية موادًا ملوثة مكونة من خراف نافقة فرمها المزارعون وخلطوها بعلف الماشية بخلاف الفطرة التي فطر الله عليها مخلوقاته.

وطالت فضائح الأغذية الفاسدة دول الخليج كالدجاج المصاب بالسالمونيلا، والأسماك المنتهية الصلاحية، واللحم غير الصالح للاستخدام الآدمي، واكتشاف مكونات لحم الخنزير وشحمه في بعض السلع. إضافة إلى فضائح منتجات الألبان والحليب ولبن الزبادي والجلاتين ولحوم الحمير والكلاب والقطط وشحنات اللحوم الفاسدة في بلاد عربية أخرى. بل طال الفساد المساعدات التي قدمت للاجئين السوريين في الأردن حيث وزعت منذ أيام أغذية فاسدة عليهم، وكأن مصاب الناس وآلامهم لا يكفيهم.

يستنتج مما سبق أن قضية الغش عمومًا وغش الطعام وفساده هي قضية سلوك، سواء أكان سلوك فرد أم سلوك منظمات أو حتى سلوك دول، فصاحب الطعام في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم هو فرد، وفي فضائح الصين الغذائية كان الغش مصدره شبكات منظمة حيث فُككت ٦٠ شبكة كبرى غير شرعية، واعتقل أكثر من ٧٠٠ مشتبه به، ورأى وزير البيئة البريطاني أنه ثمة (مؤامرة إجرامية

دولية) وراء تفاقم فضيحة لحوم الخيول. ويُعد انخراط سلاسل مطاعم شهيرة كان الغش قد حصل فيها، والتي تتألف من أكثر من ٦٣٠ فرعًا في الخليج، هو دليل على أن غش الطعام صار سلوكَ جماعات، وهو سلوكٌ مدروسٌ ومخططٌ، وغالبًا ما تشترك فيه عصابات منظمة تأخذ من بعض المرافئ والمعابر الحدودية مستنداً ومنطلقًا أساسيًا لعملها، وتشترك فيها بعض مختبرات الفحص أيضًا.

لذلك فإن فساد الطعام الآدمي وغير الآدمي إنما هو سلوك مبني على غش يقوم به أشخاص فاسدون طماعون منحرفون ليس لديهم رادع أخلاقي ولابد من ردعهم بقوة السلطان وحجرهم بوصفهم سفهاء أجرموا بحق جميع الكائنات الحية. فآثار غش الطعام هي آثار مؤذية للاقتصاد العالمي ككل لأنها تساعد في زيادة حجم فجوة الأمن الغذائي العالمي، فأكثر من ٨٦٨ مليون شخص من سكان العالم يعيشون في جوع مزمن (إحصائيات حسب موقع الفاو)، بل إن طفلاً يموت كل خمس ثواني من الجوع، وتطال الآثار السيئة أذية الأفراد والاقتصاد الكلي على حد سواء، فغش المنتجات مؤداه انخفاض صادرات الدولة التي حصل الغش في منتجاتها، إضافة لزعزعة ثقة المستهلكين بتلك المنتجات، فالمستهلك الأوربي مثلاً لم يعد يثق بالوجبات شبه الجاهزة ذات المنشأ الأوربي، كما ضعفت ثقته بأجهزة رقابة الأغذية الأوربية أيضًا.

يسبب ذلك أزمة خانقة في قطاعات صناعة الأغذية، وتنسحب الأزمة على تراجع قطاع السياحة، وتهتز سمعة الجودة في البلاد المنتجة للمنتجات المغشوشة. يُضاف إلى ذلك تحمل تكاليف التخلص من جميع المنتجات المشكوك فيها، إلا أن الخسارة

الأكبر التي لا يمكن تجاوزها هي خسارة الناس بموتهم وخسارة صحتهم، وهذه تزيد أعباء التكاليف الاجتماعية، وتزيد خسارة الطاقات البشرية المنتجة.

وبناء على ما سبق، تستند حلول مكافحة إفساد الطعام بمكافحة المفسدين أنفسهم، وتبدأ تلك الحلول بالنسبة للمجتمع الإسلامي بالوقوع في تحذير عظيم، فالتحذير من غش الطعام يُخرج المسلم من دينه، وهذا أمر خطير الأثر على المسلم،

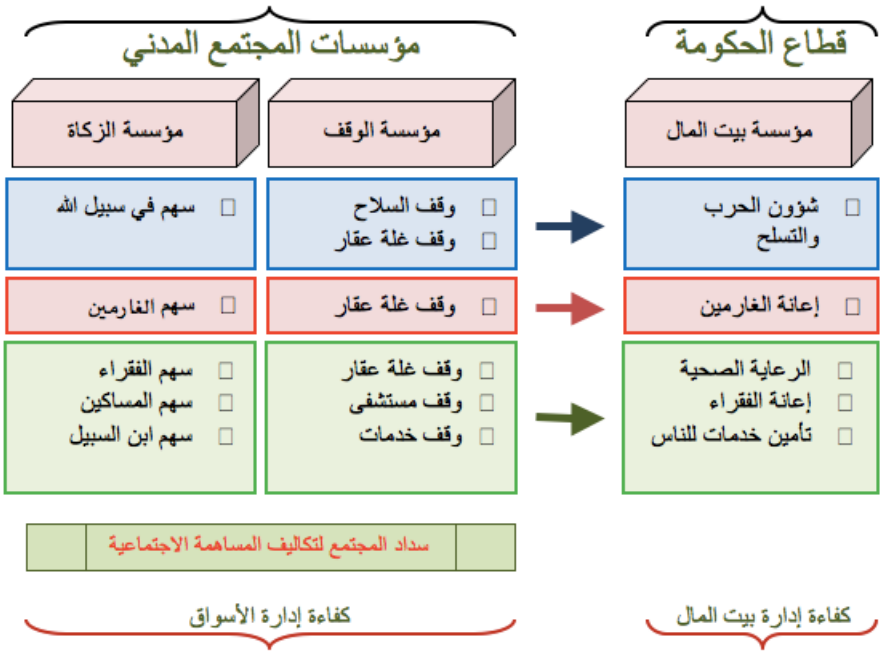

الشكل (د) المساهمة الاجتماعية في المجتمع غير الإسلامي

للحديث: **مرّ رسولَ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ على صُبرةِ طعامٍ، فأدخلَ يدَهُ فيها، فنالت أصابعُهُ بللاً. فقالَ: ما هذا يا صاحبَ الطَّعامِ؟ قالَ: أصابَتهُ السَّماءُ يا رسولَ اللَّهِ! قالَ أفلا جعلتَهُ فوقَ الطَّعامِ كي يراهُ النَّاسُ؟ من غَشَّ فليسَ منِّي** (صحيح مسلم: ١٠٢). وفي رواية لأبي هريرة رضي الله عنه أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال: **من غش فليس منا** (السيوطي: ٨٨٧٩)، وبهذا يكون أي غش (مطلقًا) مُخرجٌ للمسلم عن مِلّة الإسلام كلها.

وتستند عمليات مكافحة الغش عمومًا وغش الأطعمة خصوصًا على مستويات عديدة تبدأ بتربية السلوك البشري، وتقويم المنحرف منه، ثم بإيجاد بدائل فعالة.

١- تربية السلوك: وهي تربية تكون منذ الصغر لأن من نشأ وترعرع على الفساد يصعب إصلاحه بعد ذلك بغير وسائل سيأتي ذكرها لاحقا حيث العقوبات الرادعة لتقويم السلوك، يقول الدكتور القرضاوي: "أن لا تعوّد النفس ما تميل به إلى الشره ثم يصعب تداركها فتعوّد من أول الأمر على السَداد فإن ذلك أهون من أن تُدرّب على الفساد ثم يُجتهد في إعادتها إلى الإصلاح". إن التربية الصحيحة تساعد في تصحيح ما فسد من السلوك بتكاليف ووقت أقل، خاصة أن المسلم يُفترض فيه أنه وقّاف عند حدود الله وملتزم بها.

إن تسليط الضوء على التربية الصحيحة أمرٌ هامٌ وحيويٌ، فالفرد لا غنى عنه، والمؤسسات مهما كبرت (كحالة الاتحاد الأوروبي) قد تكون غير ملتزمة بتنفيذ القواعد التي تضعها أو أنها غافلة عما يحصل، فقد وُضعت علامات تؤكد أن (منتجات معينة) مُصنعة في الاتحاد الأوروبي لضمان سلامتها من الناحية الصحية، لكن فضيحة لحوم البقر التي دُسّ فيها لحم الحصان أثبتت عدم فعالية الرقابة الجماعية دون الفرد ذاته، فالجماعة تتألف أصلا من الأفراد أنفسهم. ويتضمن تربية السلوك إرساء قواعد ناظمة تحدد خيارات الأفراد، ومنها اللجوء إلى:

– وسائل الوقاية الطبيعية: وتشمل العودة إلى الغذاء الطبيعي وتحضير الأغذية في المنزل، والحرص على النظافة لقوله صلى الله عليه وسلم: **النظافة تدعو إلى الإيمان** (السيوطي: ٣٢٦٧)، وفحص الأغذية والتنبه دومًا إلى سلامة ما يُشترى وما يتم اختياره منها.

– وسائل الرقابة الإدارية: وتشمل رقابة الأسواق كفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث السابق وفعل الخلفاء ممن جاء بعده، وصولا إلى تنظيم الرقابة وجعلها جزءا من عمل الحكومات كما فعل الفاروق رضي الله عنه. فالأصل أن تتمتع الأسواق بالشفافية والتنظيم لتأمين ظروف منافسة حقيقية. ويُعتبر سن القوانين الجديدة بغية وقف موجة فضائح الأغذية الفاسدة وسيلةً لازمةً، كما فعلت الصين.

٢– تقويم السلوك، وذلك من خلال إجراءات تنظيمية وعقوبات رادعة، ومنها:

– توحيد جهود وعمل السلطات الرقابية بين الأجهزة الحكومية لأن عدم كفاءة طرق التفتيش تُضيّع الجهود وتُفرقها. وينصح بإشراك السلطات الإقليمية لمجابهة أعمال الغش بعد أن صار الغش عملاً منظمًا، فالدول الأوربية تقوم بالتعاون معًا عبر الشرطة الأوربية (اليوروبول) لفهم الملابسات وتتبع الجرائم الواقعة أو التي قد تقع.

– فضح الشركات المنتجة والموزعة وإنزال العقوبة فيها كما حصل في أوروبا، وعدم إتباع سياسة النعامة بدس الرأس في التراب، فالغش ضرر عام قبل أن يكون ضرراً خاصًا، والعقوبة يجب أن تطال جميع الفاعلين المتورطين لقوله صلى الله عليه

وسلم: **إنما أهلك الذين مَن قبلكم، أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريفُ، تركوه. وإذا سرق فيهم الضعيفُ، أقاموا عليه الحدَّ. وإني، والذي نفسي بيده! لو أنَّ فاطمةَ بنتَ محمدٍ سرقت لقطعتُ يدَها** (صحيح مسلم: ١٦٨٨). ويعتبر من العقوبات الرادعة وضع لائحة سوداء بالمنتجين والموزعين كمؤسسات وكأفراد ضمن تلك المؤسسات لمنعهم من تشكيلهم مؤسسات جديدة بأسماء أخرى. وتلعب غرف التجارة والصناعة دورا مهما في التوعية ورقابة الغش وإنزال العقوبات بأعضائها.

– إشراك منظمات المجتمع المدني لمراقبة سلامة الأغذية، كحماية المستهلكين ومنظمات الخضر. وقيامها بإقامة الدعاوى القانونية، أسوة بما فعلته الهيئة النرويجية برفع دعوى ضد منتج اللحم المصنع بعد العثور على كميات من لحم الخنزير في منتجات دمغت بخاتم "حلال" لدى باعة "الكباب". ويعتبر سلاح مقاطعة أي منتج تحوم حوله الشكوك ولمدد طويلة ملحقًا لخسائر مالية هامة بكل الأطراف المسؤولة عن الفساد والغش. ولابد من مراعاة عدم السماح للمنتجين ومعدّي الأغذية بالإشراف على عمليات المراقبة نهائيًا، فما حصل في الاتحاد الأوروبي ثبت خطؤه حيث لا يمكن لطرف ينبغي أن يراقب عمله أن يتولى المراقبة بنفسه.

– إجبار المتسببين بسحب البضاعة من السوق وتحميلهم التكاليف المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن أعمال الغش التي قاموا بها. وبنفس الوقت توعية المستهلكين بضرورة إعادة المنتجات الفاسدة إلى الموردين كإجراء احترازي كما حصل في فرنسا.

٣- دعم منتجات (الحلال)، إن إنجاح مسيرة الاقتصاد الإسلامي تكون من خلال دعم مكوناته، وقد انتشرت منتجات (الحلال) وصارت ماركة معروفة في شتى أصقاع الأرض، بل إن من غير المسلمين من يبحثون عن منتجات تحمل هذه العلامة، وتنتشر هذه العلامة على لافتات كثير من المحلات مشيرة للمنتجات الموافقة للشريعة الإسلامية، وقد صار لهذه العلامة معارض عالمية جوالة يقصدها الناس.

لكن وحيث أن الغش وصل إلى منتجات (الحلال) حيث أعلنت السلطات البريطانية مؤخراً العثور على بقايا خنزير في نقانق دجاج مصنفة (حلال) في مطاعم المدارس في وستمنستر بلندن، وكان قد سبقها فضائح الأغذية (الحلال) في إحدى الدول العربية حيث اكتشف احتواء أغذية على لحم الخنزير آتية من النرويج.

وكانت مجلتنا مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية قد بادرت بالإعلان عن نيتها بالترويج للمنتجات (الحلال)، وكذلك للشركات الإسلامية النقية وللمختلطة منها، إيماناً منها بعالمية علامة (الحلال) وضرورة دعم تسويقها بدعم الشركات المنتجة مع الدعوة لإيجاد الضوابط الكافية لضمان جودتها سواء أكان من خلال غرف التجارة العربية والإسلامية أم من خلال دعم شركات مراقبة الجودة لترويج هذه العلامة حسب المعايير الإسلامية. وحيث أنه يوجد في البلاد العربية والإسلامية العديد من منتجي الأغذية السليمة والموافقة للشريعة الإسلامية، والتي

ينقصها التوعية والإرشاد، فإن توحيد اتجاهاتها لترويجها تحت تلك العلامة أمرٌ مُساعد على دعمها عالميًا.

إن الوقت مناسب جداً لاستهداف الأسواق العالمية بمنتجات إسلامية تحمل علامة (الحلال) في ظل ازدياد فضائح فساد الأغذية وغشها حول العالم دون استثناء. فمنتجات (الحلال) هي منتجات تنتمي لدائرة سوق المنتجات الطيبة التي تخلو من المحرمات، ومن ذلك: الغش والتزوير والكذب، والخلوّ من مكونات الخمر والخنزير والميتة ولحم الكلب ولحم الحمار وما شابه من محظورات حظرتها شريعة الإسلام، فضلاً عن الذبح بالطريقة الإسلامية تلك الطريقة التي ثبت صحتها وملاءمتها للحوم القابلة للاستهلاك الآدمي.

ومما يُشار إليه أن فضائح سلامة الدواء وفساده لا تقل شأنًا عن فضائح سلامة الغذاء وفساده، والفارق بينهما أن الثاني مسبب، بينما الأول معزز للضرر في الوقت الذي يجب أن يكون سببًا لتجاوز آثاره، لذلك نأمل أيضًا أن تحمل منتجات الأدوية علامة (الحلال) مستقبلاً.

ويجب ألا يغيب عن بال أصحاب الأموال، وهم فئة المنتجون وملاك المصانع والمعامل، السؤال الثالث، (**وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه؟**)، كما لا يجب أن يغيب عن بال المستهلكين وهم كل الناس فالجميع مستهلكون، السؤال الرابع: (**عن جسمه فيم أبلاه؟**) حيث لا يجوز أن يُغذى هذا الجسم إلا بالحلال حتى لا يفنيه صاحبه إلا فيما يرضي الله تعالى. يقول الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم: **لا تزول قدما عبد حتى يُسأل أربع: عن عمره فيم أفناه؟**

وعن علمه ما فعل فيه؟ وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه؟ وعن جسمه فيم أبلاه؟ (صحيح الجامع: ٧٣٠٠). ولهذا فليعمل العاملون.

العدد الثاني عشر

وزيرا مالية واقتصاد يسألان

- بفرض أني اقتنعت بتطبيق الاقتصاد الإسلامي، فماذا أفعل بالنصوص القطعية؟
- ماذا لدى الاقتصاد الإسلامي من سُبل لمواجهة مخاطر سعر الصرف ومخاطر التضخم؟ فكلاهما يقضمان أي تنمية.

سؤالان طُرحا إثر ورقتين ألقيتهما في مؤتمرين سابقين، طَلبت مني الجهة المنظمة مؤخراً إعادة صياغة جواب السؤال الثاني لطلب وزير الاقتصاد السائل، فآثرت الجمع بين إجابتي السؤالين لأهميتهما ولتداخلهما معا، ثم نشر ذلك لتعميم النفع (إن وُجد)، أو لفتح نقاش حول ذلك (إن كان مفيداً).

بُنيت شريعة الإسلام بطريقة مُحكمة، يتعلق قسم منها بفقه العبادات فيه النصوص قطعية وهو قسم صغير نسبةً للقسم الآخر الذي يتعلق بفقه المعاملات. يرسم القسم الأول العلاقة بين العبد وربه، وثمرته حُسن الخلق الذي ينعكس على تعامل العبد مع الآخرين. يقول صلى الله عليه وسلم فيما رواه أنس رضي الله عنه: **لا يستقيم إيمان عبد حتى يستقيم قلبه، ولا يستقيم قلبه حتى يستقيم لسانه، ولا يستقيم لسانه ولا يدخل الجنة حتى يأمن جاره بوائقه** (حديث حسن)، وبما أن الإيمان أفضل الإسلام، فإنه يتبلور بحُسن خُلق التعامل بين الناس.

إن فقه العبادات مبني على أساس الحظر إلا ما أورده الشرع، بينما بُني فقه المعاملات على أساس الإباحة إلا ما ورد الشرع بتحريمه. ولهذا البناء أهمية قصوى

فيما سنذهب إليه. فمنطقة المحرمات أو المحظورات التي حددتها الشريعة هي منطقة محدودة وضيقة، تم توضيحها بجلاء كي يتجنبها العباد، أما خارج تلك المنطقة فلا حرج فيه والأصل فيها الحلّ، فأنواع اللحوم في الدنيا وفيرة جداً، حُرّم منها فقط لحم الخنزير والميتة أما غيرها فمباح أكله، وكذلك المشروبات كثيرة جداً حُرّم منها فقط ما يُسكر ويَذهب بالعقل كالخمر، أما غيرها فمباح شربه، وهكذا.

إن ما يُميز هذا البناء سهولة فهمه، وإمكانية العيش في ظله، أما فعاليته فهي بتركه باب الابتكار والتجديد مفتوحاً على مصراعيه بحسب اجتهاد المجتهدين، فالمجنبات معدودة والمباحات غير محدودة. والجدير ذكره أن منع الضرر بوصفه أصلاً من أصول المعاملات فهو السبب الذي يُبنى الحظر عليه، يقول صلى الله عليه وسلم: **لا ضرر ولا ضرار** (حديث حسن).

ولمزيد من البيان سنتطرق لتطبيقات تخص الاقتصاد الكلي والجزئي على حد سواء، تطبيقات مارسها رأس الدولة ومن دُونه من وزراء وعامة، لتوضيح ما أشكل على الناس بين ما هو موقوف لا يمكن تغييره، وبيان دوره؟ وبين ما هو متغير بحسب الحال والمآل.

إن قصة تأبير النخل تُعتبر مَدخلاً أساسياً لما سبق الاستفسار عنه، فقد أوضح صلى الله عليه وسلم فيها التوضيح الشافي أن المعاملات بين الناس هو شأن دنيوي، والعقل فيصله، فالعلم والخبرة مصدرا الاجتهاد ما لم يُحدثْ ضَرراً. روت عائشة رضي الله عنها: **أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعَ أصواتًا، فقالَ: ما هذا الصَّوتُ؟ قالوا: النَّخلُ يؤبِّرونَها، فقالَ: لَو لَم يفعَلوا لصلُحَ! فلم يؤبِّروا**

عامَئذٍ، فصارَ شَيصًا، فذَكَروا للنَّبيِّ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ، فقالَ: إن كانَ شيئًا من أمرِ دُنْياكم فشأنُكُم بهِ وإن كانَ من أمرِ دينِكُم فإِليَّ (حديث صحيح).

عُرف عن سيد الخلق صلى الله عليه وسلم حُبه للحم الكتف، كما عُرف عنه التعليم المستمر للناس في جميع أحوالهم، فهو لا يُغادر مناسبةً أو حدثًا إلا وجَعل فيهما دروسًا وعِبرًا. روت عائشة رضي الله عنها في الحديث الصحيح: **أنَّهم ذبحوا شاةً، فقالَ النَّبيُّ صلَّى اللَّهُ عليْهِ وسلَّمَ: ما بقيَ منْها؟ قلت: ما بقيَ منْها إلَّا كتفُها. قالَ: بقيَ كلُّها غيرَ كتفِها**. إن قصد السائل (أي رسول الله صلى الله عليه وسلم) هو تعليم القائمين بالعمل ماهية مفهوم الإنفاق العام، فالذبيحة وزع أغلبها على الناس المحتاجين، وبقي كتفها، فالسؤال تعليمي، لأنه (صلى الله عليه وسلم) رأى ماذا يفعلون، لذلك لما أجاب القائمون على الأمر بأن الذبيحة ذهبت كلها وبقي منها الكتف علمَ محدودية نظرتهم بما يشاهدونه، فصحح لهم مفهومه الكلي بقوله: بل بقيت كلها وذهب كتفها، فغير الأجر من الله تعالى، اللحم المُوزَّع مال عيني، وُزع على الناس المحتاجين، لرفع الفقر عن الناس لأنها مهمة من مهام ولي الأمر، (وهذا يُعالج بعدة سياسات منها بذل الإنفاق العام)، فرسول الله صلى الله عليه وسلم هو الحاكم، وهو آمر صرف بيت المال. وإن ما غاب عن بال القائمين على التوزيع أن هذا الإنفاق استثماري، لأنه يُشبع حاجات الناس ويرفع سلم حاجاتهم الأساسية التي إن أُشبعت ذهب دخلهم إلى حاجات أقل ضرورة سواء أكانت كمالية أم غير ذلك، وهذا من شأنه تحقيق رافعة اقتصادية للسوق، وقد

سعت الحكومة الأمريكية بعد أزمة ٢٠٠٨ لحث الناس على الإنفاق منعًا لوقف أو عرقلة عجلة السوق عن الدوران.

لقد تميز عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بإنفاق كل ما يأتيه إلى بيت المال، فالدولة كانت في مرحلة النشوء والناس في عَوزٍ شديد بعدما ألمّ بهم من قريش ومن حالفها الكثير من الأذى.

وكذلك كان الإنفاق العام في عهد أبي بكر رضي الله عنه ببذل كل إيرادات بيت المال، لكن التوزيع كان يتم للأقرب لآل البيت، وهذا لم يكن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم. ثم كان الإنفاق العام في عهد عمر رضي الله عنه يتم لمن سبق دخوله الإسلام، وهذا لم يكن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا في عهد خليفته الأول، لذلك فاختلاف السياسات المالية لم تسفر عن خلاف بينها، ومرد ذلك أن اجتهاد أفضل الخلق واجتهاد صاحبيه رضي الله عنهما كان لتحقيق المصالح دون أي يخالف نصًا قطعيًا.

أيضًا، لجأ الوزير العباسي علي بن عيسى إلى إتباع سياسة الإقراض الحسن (النقدي والعيني) للمنتجين للقيام بأعمالهم وتجاوز أي عسر مالي قد يعرقلها، فأسلف الوزير المزارعين بالنقود لشراء الأبقار لحراثة الأرض وزراعتها، وأسلف البذور للمحتاجين من الفلاحين، على أن يسترجع ذلك منهم في موسم الحصاد. (الزهراني، ص ٤٥).

أما الشاطبي فميّز بين سياستين ماليتين لبيت المال هما: الاستقراض والتوظيف، ويقصد بالتوظيف فرض الضرائب على الناس، واشترط لتطبيق السياستين أن تكون

البلاد تحت نير أزمة عامة، وبيت المال فارغ، والفارق بين تطبيق أي منهما هو احتمال وجود إيرادات مستقبلية لبيت المال، فإن كان ذلك فالاستقراض، وإلا فالتوظيف حيث تنعدم المصادر المستقبلية للدخل، فقال: "الاستقراض في الأزمات إنما يكون حيث يرجى لبيت المال دخل يُنتظر، وأما إذا لم يُنتظر شيء وضعفت وُجوه الدخل بحيث لا يُغني، فلا بد من جريان حُكم التوظيف" (الشاطبي، الاعتصام، ج ٢: ص ٣٠٥).

وبالعودة إلى عام الرمادة في زمن الفاروق رضي الله عنه، حيث الأمة كانت في أزمة شديدة، وبيت المال كان فارغًا، ولا ينتظر إيرادات لبيت المال، وعليه فالسياسة المرتقبة هي التوظيف على بيت المال أي فرض الضرائب. لكن الفاروق رضي الله عنه فضّل تعجيل الإيرادات المتوقعة بدل السياستين السابقتين، فاستدان من أموال الزكاة التي سيدفعها المسلمون في سنواتهم التالية لتكون بمثابة اقتراض داخلي لا تكلفة فيه، ولا مخاطر عليه، فقد لا تنقضي الأزمة سريعًا ويتأخر الدخل المتوقع.

إن الاقتراض الداخلي من أموال الزكاة عطّل فرض الضرائب لأن بيت المال لم يعد فارغًا! وبذلك لم تعد الشروط الثلاثة الداعية لفرض الضرائب متاحة.

لقد حققت تلك السياسة عدة أمور، منها:

– أنها حققت ربطًا بين الإنفاق العام ومصادر دخله التي تأتي من التمويل المستدام من أفراد المجتمع ومؤسساته لرفع الفقر الذي أصاب جميع الناس بمجاعة، فهذه مهمة يشترك فيها (بيت المال) و(مؤسسات المجتمع) معًا. وإن اللجوء إلى سياسة فرض الضرائب هو إجراء سهل تحبذه الحكومات، لكنه غير عادل، لما له من آثار

سيئة تزيد فاقة الناس، فأسوأ ما في الضرائب أنها عمياء تطال الجميع فقراء وأغنياء، لكن القادرين يتهربون منها وغالبا الأغنياء هم الذين يفعلون ذلك حتى في أرقى الدول مدنية كما حصل في فرنسا إبان الحملة الانتخابية للرئيس السابق أولاند، بينما لا يستطيع ذلك أصحاب الدخل الثابت.

– عدم التسرع بالاستقراض، فصعوبة تقدير شدة الأزمة وزمنها، وضعف موارد الدخل المتوقعة، كانا السبب لعدم تحميل بيت المال بدَيْن واجب السداد. فللحفاظ على تحقيق العدالة بين الأجيال وجب البحث عن حلول أجدى، وللأسف فإن أغلب الحكومات تتماهى بالاقتراض لتحقيق سياسات ذات مفاعيل آنية أو لأهداف انتخابية، مما يُورط الأجيال القادمة بالتزامات لا تستفيد منها. وهذا ما تنبه إليه عمر رضي الله عنه.

– عدم اللجوء إلى فرض الضرائب حتى لا يُثقل كاهل الناس بتكاليف اجتماعية إضافية، فالمسلمون يدفعون زكاة أموالهم بوصفها ركنًا من أركان إسلامهم، وسيدفعون الضرائب التي تزيد تكاليف إنتاجهم دون زيادة حقيقية فتُسهم في خلق التضخم وزيادته. إن فرض الضرائب هي سياسة مالية ظالمة بحق المجتمع خاصة إذا أُسيء استخدام حصيلتها، وهذا ما يقع فيه كثيرٌ من الحكومات لفسادها وضعف إداراتها.

ولتطبيق التوظيف يضاف شرطٌ آخر وهو فرض الضرائب على الأغنياء دون الفقراء، وهذا ما لا تفعله النظم الوضعية، لكن أزمة الدين العام الأمريكي الأخيرة جعلته

موضوع الصراع بين البيت الأبيض والكونغرس في التوجه نحو فرض الضرائب على الأغنياء فقط في الأشهر السابقة.

– ضرورة اللجوء إلى الابتكار المالي وعدم التوقف عند المحاكاة والتقليد أسوة بفعل الفاروق رضي الله عنه، فقد لجأ إلى سياسة الاستدانة من المساهمات الاجتماعية المستقبلية.

وبناء عليه، يُمكننا فهم سلوك أبي بكر رضي الله عنه بمحاربة مانعي الزكاة بأنه توظيف للنص القطعي باعتبار أن مانعيها أخلّوا بركن من أركان النصوص القطعية. كما نفهم من سلوك عمر رضي الله عنه عدم تحميله للناس تكاليف مالية (أي ضرائب) تحاشيًا لزيادة تكاليف عيشهم ووقوع الاقتصاد في التضخم مقابل التوسع بمصادر بيت المال، بأنه سلوك رشيد اعتمد على الاستنباط من النصوص القطعية والاستناد إليها، فسياسة الاقتراض الداخلي ليست لها مخاطر، والمسلم القادر ماليًا سيسدد زكاة أمواله عاجلاً أو آجلاً، ومن مصلحته أن يسددها الآن أفضل من سداده لضرائب لا يرتجي منها سوى عبء إضافي لن يغنيه عن سداد زكاته مستقبلاً، وهذه علاقة (ربح – ربح) أو (WIN – WIN).

إذًا وبناء على ما سبق، فإن فائدة الثوابت أنها معيارية يجب مراعاتها عند تطبيق أي من السياسات المتغيرة، ما يضمن عدم شطط سلوك أي من الأفراد أو الحكومات عن تلك الثوابت إلا لضرورة منضبطة.

كما قام الوزير علي بن عيسى (الزهراني، ص ١٢٠) بخفض التكاليف العامة المترتبة على بيت المال بإعادة النظر في رواتب العاملين العامين، فلجأ إلى ثلاث سياسات هي:

١. خفض مقدار الرواتب: فخفّض راتب رئيس ديوان السواد، وأجور عمال الدواوين.

٢. خفض البطالة المقنعة: بإسقاط رواتب كل من كان يقبض من الكتاب الذين يحضرون ولا يعملون.

٣. خفض أشهر الرواتب: فجعل بعض الرواتب على أساس عشرة أشهر في السنة ورواتب أصحاب البريد ثمانية أشهر في السنة محققا التعاقد الموسمي خفضاً للتكاليف العامة.

وبذلك فإن الوزير ضبط بعض مفاسد القطاع العام التي مؤداها زيادة التكاليف العامة، والتي بالضرورة تخلق التضخم.

إن الحكومات غالبًا ما تلجأ إلى سياسات الاستقراض أو فرض الضرائب لسهولتهما وتتحاشى الأنشطة الإنتاجية لما تحتاجه من حُسن تدبير، وهذا غير متاح في القطاع العام لانتشار الفساد في جميع مرافقه وبسبب عدم كفاءته دومًا. لذلك رأى ابن خلدون ضرورة إبعاد الدولة عن مزاولة الأنشطة الاقتصادية لما يكتنف ذلك من احتمالات الفساد، ولمنافستها مواطنيها في فرص العمل والاستثمار، مما يسهم في خلق البطالة وزيادتها. فقد فضل ابن خلدون الدولة الراعية التي تسهر على تحقيق مصالح الناس فتهيئ لهم ما يلزم لذلك من رقابة للسوق وتمنع كل مفسدات توازن

العرض والطلب لعمل السوق بكفاءة. وهذا ما يُفهم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث يجب تطبيق مبدأ المحاسبة الاجتماعية من أعلى الهرم إلى أدناه: **كُلُّكُم راعٍ، وكُلُّكُم مَسْؤُولٌ عَن رَعِيَّتِه، الإِمامُ راعٍ ومَسؤُولٌ عنْ رعِيَّتِه، والرَّجُلُ راعٍ في أهلِه وهو مَسْؤُولٌ عن رعيَّتِه، والمرْأةُ راعِيةٌ في بيتِ زوجِها ومَسْؤُولةٌ عن رعِيَّتِها، والخادِمُ راعٍ في مالِ سيِّدِه ومَسْؤُولٌ عن رعيَّتِه. قال: وَحَسِبْتُ أنْ قدْ قال: والرَّجُلُ راعٍ في مالِ أبِيهِ ومَسْؤُولٌ عن رعيَّتِه، وكُلُّكُم راعٍ ومَسْؤُولٌ عن رَعِيَّتِه** (حديث صحيح).

إن ما ذكرناه هي عوامل تسهم في تحقيق الخلل السوقي وتؤدي إلى حدوث التضخم، لكن كيف واجه الاقتصاد الإسلامي مخاطر سعر الصرف ومخاطر التضخم بصورة أوضح؟ لذلك لعل من المفيد تقديم عرض تاريخي ثم اقتباس ما يناسب من تلك الحلول.

إن أهم آثار خطري الصرف والتضخم هو ارتفاع الأسعار، وقد حصل ذلك في التاريخ الإسلامي، فكيف تمت معالجته؟

اعترف الاقتصاد الإسلامي بنوعي النقود المثلية والنقدية، أما المثلية فكالإبل وغيرها من السلع الرائجة، وهذا ما يُسمى باقتصاد المقايضة، الذي هو تبادل سلع بأخرى دون النقود المتعارف عليها. أما النقدية فكالذهب والفضة والدراهم، وهذا ما يُسمى بالاقتصاد النقدي حيث النقود تدخل وسيطًا بين عمليات التبادل.

وقد مرّ تاريخ النقود بمراحل مختلفة، فالنقد كان من الذهب والفضة كالدنانير والدراهم، ثم غَالبه من الذهب والفضة ثم غَالبه من غير الذهب والفضة ثم

الفلوس، وانعكس ذلك على تغير قيمة النقد، وتعرض الفقهاء لذلك بغية تحقيق عدالة التبادل.

فعندما حدد رسول الله صلى الله عليه وسلم مقدار دية القتل الخطأ بما تقابله من الإبل، حصل ارتفاع في الأسعار في زمن عمر رضي الله عنه ورخصت الدراهم، فكيف عالج الفاروق عمر رضي الله عنه ذلك؟

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حدد الدية بالقيمة السلعية، لكن الإبل غلت ورخصت الدراهم التي يُسدد فيها الثمن أحيانًا، فلم تعد النقود تمثل نفس كمية السلع والخدمات التي كانت تمثلها سابقًا، يقول نص الحديث (**فَقَوَّمَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِبِلَ الْمَدِينَةِ سِتَّةَ آلاَفِ دِرْهَمٍ حِسَابُ أُوقِيَّةٍ لِكُلِّ بَعِيرٍ**) ويُقصد عادة بالأواق والدراهم الفضة، أي أن عمر رضي الله عنه أعاد احتساب الدية (أي السلعة الرائجة) بالنقد الثمين (الذي جعل الله فيه الثمن خِلقَة) نسبة للإبل (أي السلعة الرائجة) الذي هو أصل مقدار الدية، فحافظ عمر رضي الله عنه على توازن المثلي والثمني، وأعاد القيمة إلى ما يمثله من معدن ثمين ثم نسبها للسلع الرائجة وهي الإبل، فكانت ٦٠٠٠ درهم حيث أن كل رأس إبل واحدة تعادل أوقية واحدة من الفضة. وعليه قرر زيادة الدية بمقدار الثلث.

لكن الغلاء استمر بالصعود! فكان سلوكه بأن (**زَادَ أَلْفَيْنِ حِسَابَ أُوقِيَّتَيْنِ لِكُلِّ بَعِيرٍ**) فأصبحت الدية ٨٠٠٠ درهمًا ما يعادل ٢ أوقية من الفضة مقابل كل رأس.

لكن الغلاء استمر صعوداً (**فَأَتَمَّهَا عُمَرُ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا حِسَابَ ثَلاَثِ أَوَاقٍ لِكُلِّ بَعِيرٍ**) فزاد الدية ١٢٠٠٠ درهما ما يعادل ٣ أوقية من الفضة مقابل كل رأس، فكان مقدار الزيادة الثلث، واستقرت الدية ٢٠٠٠٠ درهما.

وهذا ما نفعله في الاقتصاد المعاصر عندما نقيس التضخم بالأرقام القياسية بعد اعتبار سنة أساس، ثم نقيس السنوات اللاحقة عليها اعتماداً على سلعة أو سلع أساسية يتم القياس عليها بين فترات الحساب. لقد وضع الفاروق رضي الله عنه ضوابط الصرف بين النقود المثلية (السلعية) وبين النقود الثمنية (الأثمان من ذهب وفضة وما شابه) مراعيًا التضخم الحاصل في الاقتصاد للحفاظ على مصالح الناس وتحقيقًا للعدل الذي تنشده شريعة الإسلام بين الناس كلهم. إن عمر رضي الله عنه طبق سياسته الاقتصادية ببيان مقدار العدل الواجب تحقيقه، ثم راعى ما يطيقه الناس فلا يُشق على أحد منهم، ووضح ذلك بنهاية الحديث المذكور بأن: (**يُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ قَوْمٍ مَا لَهُمْ قِيمَةُ الْعَدْلِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ**)، (نص الحديث: موجود في مسند أحمد: ٢١٧١٤).

كما اشتكى الناس إلى عمر رضي الله عنه ذلك الغلاء، فقال لهم: أرخصوها بالترك، فنراه سعى إلى ضبط السوق بالضغط على الطلب لا العرض، مما يعيد الأسعار إلى وضع التوازن وهذا سلوك الاقتصاد الجزئي الذي يُدعِّم ويُعزِّز سلوك الاقتصاد الكلي.

أرجع القاضي عبد الجبار أسباب رخص وارتفاع الأسعار لعوامل عديدة، منها الطبيعية ومنها المصطنعة، وكذلك فَعل ابن تيمية حيث رأى أن ارتفاع السعر لقلة

الرزق (العرض) أو كثرة الخلق (الطلب) هو ارتفاع طبيعي . فإن كان طبيعياً فالسياسة الأفضل تتمثل بنصيحة الفاروق رضي الله عنه للمستهلكين (أي أرخصوها بالترك) ولو أدى ذلك إلى تغيّر عادات المستهلكين، أما إن كان مصطنعاً أي احتكاراً فيُجابه بسياسة التسعير حسب ابن تيمية، حتى يرتفع الاحتكار . وكل ذلك منشؤه القانون الحاكم في تحقيق التوازن السوقي لقوله صلى الله عليه وسلم في رواية جابر: دَعُوا الناسَ يرزقُ اللهُ بعضَهم من بعضٍ (حديث صحيح) .

لقد قدمت الحضارة الإسلامية وسائل دفع متطورة إضافة للمثليات (كالسلع)، والثمنيات (كالدنانير والدراهم) بغية تجاوز تغيرات الأسعار التي عرفتها مسيرة تلك الحضارة . فأوجدت عملات اسمية تداولها الفقهاء منها : الدينار الجيشي والدراهم السوداء وهي تشابه حقوق السحب الخاصة في هذه الأيام، وهذا بمثابة بديل عن طرح مزيد من النقود في السوق أو ما نسميه (عرض النقود) وما قد يؤول إليه من تضخم إن لم يقابله زيادة في القاعدة الإنتاجية .

فقد انتشرت جيوش الخلافة في شتى أصقاع الأرض، ولما كان سداد الرواتب من مهام بيت المال المركزي (دمشق أيام الأمويين وبغداد أيام العباسيين) وحيث أن الخلافة لم تلغ الهويات الوطنية للأقاليم فأبقت مظاهرها الخاصة ومنها العملات المحلية، فقد اصطلح وزير بيت المال نقداً اصطلاحياً لتُصدر الرواتب به وهو الدينار الجيشي أسوة بالدينار الذهبي وهو نقد الخلافة، ثم وضع أسعار صرفه على أساس الذهب وروعي العرف بين الناس لأن النقد أو العملة لابد لهما من القبول العام .

يقول القلقشندي عن الدينار الجيشي أنه: "مسمى لا حقيقة يستعمله أهل ديوان الجيش في عبرة الإقطاعات بأن يجعلوا لكل إقطاع عبرة دنانير معبرة من قليل أو كثير.... وفي عرف الناس ثلاثة عشر درهما وثلث وكأنه على ما كان عليه الحال من قيمة الذهب عند ترتيب الجيش في الزمن القديم، فإن صرف الذهب في الزمن الأول كان قريبا من هذا المعنى" (القلقشندي، مرجع سابق، ص ٤٣٩). أما الدراهم السوداء فهي أسماء على غير مسميات كالدنانير الجيشية وكل درهم منها معتبر في العرف بثلث درهم نَقرة (أي مصكوكًا).

كما صدرت ميزانية الخلافة العباسية في زمن الوزير علي بن عيسى بنقد موحد وعملة موحدة هي الدينار فقط رغم أن معاملات الخلافة كانت تتم بنظام النقد المزدوج، فالمعاملات الرسمية في الدولة العباسية كانت تجري بالدراهم والدنانير معا، حيث أن جناحها الشرقي اشتهر بتعامله بالدراهم الفضية نظرا لوجود مناجم الفضة بكثرة، بينما اشتهر جناحها الغربي بتعامله بالدنانير الذهبية لذات السبب، (الزهراني، مرجع سابق، ص ٧٠).

ولا يمكن تصور هذا التوحيد المحاسبي دون سياسة سعر صرف بين النقدين، فالحضارة الإسلامية عرفت القوائم المالية الموحدة قبل شيوع الشركات متعددة الجنسيات بقرون طويلة.

كما تناول الفقهاء أسعار الصرف ودرسوها وحللوا أسبابها، فقد روى القلقشندي أن إيران "معاملاتها بالدينار الرابح (أي ذو السعر الأعلى) وهو ستة دراهم كما في معظم مملكة إيران وفي بعضها بالدينار الخراساني وهو أربعة دراهم... وهي وإن قلّ

وزنها عن معاملة مصر والشام فإنها تجوز مثل جوازها. وأما أسعارها فأسعارها جميعها مُرضية حتى إذا غلت الأسعار فيها أعلى الغلو كانت مثل أرخص الأسعار بمصر والشام" (القلقشندي، مرجع سابق، ص ٤٤٥). وذكر عن مملكة خوارزم "أن دينارهم رابح كما هو في غالب مملكة إيران وهو الذي عدّه ستة دراهم وأن الحبوب تباع كلها عندهم بالرطل... وأما الأسعار في جميع هذه المملكة رخية إلى الغاية إلا كركنج أم أقليم خوارزم فإنها متماسكة في أسعار الغلات قلّ أن ترخص بل إما أن تكون غالية أو متوسطة لا يعرف بها الرخص أبدا" (القلقشندي، مرجع سابق، ص ٤٧٠).

كما راعى الماوردي في تحقيق الكفاية في سياسة تقدير العطاءات السنوية لأفراد الجيش الموضع الذي يحلّه الجندي في الغلاء والرخص، أي أنه راعى التضخم الذي تعانيه البلد التي هو فيها، ويتم هذا التقدير كل عام: "ثم تُعرض حاله في كل عام، فإن زادت رواتبه الماسة (الضرورية) زيد وإن نقصت نقص" (الماوردي، ص ٣٤٤).

بينما رأى ابن قدامة ضرورة الانتقال إلى القياس السلعي عندما لا يؤمن تنقل الأسعار في الرخص والغلاء (ابن قدامة، ص ٢٢٢).

يعتبر تناول الفقهاء لقضيتي فساد وكساد النقود بمثابة تناول لانخفاض سعر صرفها الذي يميل به إلى الكساد وعدم اعتباره بذات القيمة التي كان عليها، أما فساده فلانخفاض سعره بشكل كبير مما يجعله فاقداً لوظيفته كمقياس للقيم وكمخزن

لها، ويفقده دوره باعتراف الناس به وميلهم إليه. ويحصل هذا الفساد أو الكساد باجتماع تغير سعر الصرف وارتفاع التضخم، فكلاهما يؤدي إلى الآخر.

لقد ساعد فساد بعض الحكام في إصدار وصك النقود المزيفة لحاجات في أنفسهم، وسبّب تزايد حاجات الناس أيضًا تغيرًا في تاريخ النقود لتتحول من معادن ثمينة إلى نقود غالبها من الذهب والفضة، إلى نقود غالبها من غير الذهب والفضة، مروراً بالفلوس وما بعدها من عملات ورقية ومصرفية، وهكذا. فتصدى الفقهاء إلى هذا التغير كل حسب زمانه ومكانه، فمنهم من ارتأى بقاءها عند المثليات وآخرون عند الثمنيات، وصولا للصلح، وقول بعضهم بحجم التغير قياسًا على الجائحة وقاسها آخرون على أساس التغير بثلث القيمة. وكل ذلك أساسه إقامة العدل بين المتبادلين.

يمكننا القول إن مخاطر سعر الصرف ومخاطر التضخم ليسا حديثي النشأة، بل عانى الاقتصاد تاريخيًا منهما، لذلك لا حاجة لإعادة تفسير المفاهيم الشرعية على أساس حداثة الخطرين بل لابد من فهم السلوك الاقتصادي الذي عُولج ذلك الأمر به سابقا، مع الاستفادة من الأدوات المتطورة فالحكمة ضالة المؤمن كما قال عليه الصلاة والسلام.

وبناء على ما سبق، يمكننا إيراد عدد من السياسات التي يمكن تطبيقها تجاوزاً لمخاطر تغير سعر الصرف ومخاطر التضخم:

– إن الحكومات هي طرف غني وحلولها وفيرة باستمرار ولا يمكن القول بأن الأصول التي لديها محدودة، وأنها تخشى انتهاء تلك الأصول، فالتصكيك برأي

بعضهم مؤداه انتهاء الأصول والوصول إلى نهاية محتومة لهذه الملكية. لكن الأمور ليست هكذا، فالصكوك عديدة الأنواع منها ما هو منتهٍ بالتمليك ومنها غير ذلك، وكذلك تتعدد صيغ التمويل الإسلامي بحيث يمكن اللجوء إلى صيغ تحفظ تلك الملكية. فقد عرف بيت المال منذ نشأته سياسة إحياء الأرض الموات قبل أن تتنبه دول العالم لمحاربة التصحر عام ١٩٩٢ في مؤتمر الأرض، وفيه تُمنح الأرض مقابل إصلاحها ولقاء خَراج يُسدد سنويًا لبيت المال، ثم تعود تلك الأرض له بعد تركها ممن لا يرغب بالاستمرار، وتشابه هذه السياسة في أيامنا سياسة BOT. لذلك فإن بيع بعض الحكومات أراضي للمستثمرين منذ أسابيع قليلة، وقيام أصحاب تلك المناطق بالاحتجاج، كان يُمكن الاستعاضة عنه بهذه التقنية التي تجعل الدولة لا تخسر ما لديها من أصول بل تجعلها مستثمرة لأصولها مدى الحياة، فتحقق العدل بين الناس ويشيع الرضا بينهم. ويساعد تطبيق الشريعة على التزام الناس بأحكامها وطاعة سياسات ولي الأمر مادام ملتزمًا بالأحكام الشرعية.

– الاعتماد على القياس السلعي بتنفيذ تبادلات البيع والشراء مقايضة، وكذلك الإقراض السلعي، أسوة بفعله صلى الله عليه وسلم في تحديد الدية، وأسوة بفعل الوزير العباسي علي بن عيسى، وكما تفعل الأسواق الدولية ببيوع SWAP، وبذلك يتم تحييد تغيرات سعر العملات صعوداً وهبوطًا.

– تطبيق سياسة التسعير عند وقوع الاحتكار لمنع إحداث أية تشوهات في ظروف العرض والطلب، أما توقيف هذه السياسة فمرهون بانتهاء الاحتكار.

– منع ومحاربة الفساد بكل أشكاله لما للفساد من دور في رفع الأسعار من دون وجه حق، ومن ذلك أيضاً فساد الإدارة وتوظيف من لا يستحق منصبه، فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: **إذا وسِّدَ الأمرُ إلى غيرِ أهلِه فانتظرِ الساعةَ**، ففي ذلك هدر للمال العام وزيادة لتكاليف التوظيف ولتكاليف تصحيح الأخطاء الناجمة عن ذلك. ولابد من مراعاة الكفاءة تجنباً للوقوع في تلك التكاليف.

– إلغاء الضرائب لآثارها السيئة في رفع الأسعار دون مقابل حقيقي.

– إلغاء الربا لأنه يرفع التكاليف ويزيد الأسعار، ووجوده اعتراف بالانخفاض الدوري لقيمة النقود، وهذا يؤجج أسعار الصرف، ويخلق تخبطاً اسمه التضخم.

– إن اعتبار الكفاءة في الاقتصاد الإسلامي شرط لازم، فبيت المال يقوم على الكفاءة لأن له موارده الخاصة من دون الضرائب إلا استثناء، وعلى بيت المال تدبر مصاريفه من تلك الإيرادات لا أن يكون طفيلياً على الناس، وهذا يعاكس ما تقوم عليه أسس المالية العامة والتشريع المالي التقليدي لاعتمادها على نظرية النفقات، حيث التوسع في الإنفاق العام، وخلق التضخم المستمر، وتوسع القطاع الحكومي دون طائل. لذلك لابد من تفعيل نظرية الإيرادات الخاصة ببيت المال لتفعيل الكفاءة.

خلاصة القول:

إنه ينبغي على السياسة الاقتصادية الكلية أن تركز على تحقيق توازن السوق، وعلى السياستين النقدية والمالية خدمة هذا الهدف، فالأصل رعاية مصالح الناس، فبيت

المال ومن فيه والحكومة جميعاً هم موظفون عند الناس يخدمونهم بإدارة شؤونهم في رفع الفقر عنهم وتحقيق العدالة بينهم والدفاع عنهم.

ورغم قصر البحث، ومحدودية التوسع، يمكننا استنتاج مما سبق قواعد هامة تؤسس لإدارة الاقتصاد الكلي:

١. الثوابت تعزز الابتكار.

٢. تطبيق المسؤولية الاجتماعية يُسهم بتحقيق الكفاءة.

٣. تحقيق التوازن السوقي هو هدف استراتيجي.

٤. إن كسب الولاء ضروري لإنجاح السياسات.

٥. إن مرونة السياسات سبيل للبقاء والاستمرار.

العدد الثالث عشر

اقتصاد المياه والاقتصاد فيها؛ الماء المورد الاقتصادي الأهم فلا حياة من دونه

الحمد لله الذي خلق لنا الماء وجعل منه كل شيء حيّ، جعل الطهارة به، وجعل السقاية فيه، وجعل المطر وسيلته، والبحر والنهر والآبار مستوعبه.

عاش ويعيش بعضنا حرمانًا قسريًا من المياه، عانى ومازال بعضهم يُعاني الأمرّين منه لتدبير نفسه وعياله، ومما يؤسف له أن كثيراً من الناس لا يهتمون بذلك رغم أنهم إخوتهم في الإنسانية، بل إن منهم إخوتهم في الدين، والأنكى من كل ذلك أن بعضًا من الناس ممن يعيشون مع أولئك المعانين فيهم المسرفين، وفيهم المبذرين في صرف الماء، دون وجه حق غير آبهين بحاجات غيرهم.

لقد فضل الله أمة خير الأنام بثلاث خصال: يقول صلى الله عليه وسلم: **فُضلنَا على الناسِ بثلاثٍ: جعلتْ صفوفنا كصفوفِ الملائكةِ، وجُعلتْ لنا الأرضُ كلها مسجدا، وجعلَتْ تُربتُها لنا طهورا إذا لم نجدِ الماءَ** (حديث صحيح).

إن الماء في الوجود أمره عظيم، ففي الحديث الصحيح أن: **اللَّهَ تعالى كانَ عرشُهُ علَى الماءِ ولم يخلُقْ شيئًا قبلَ الماءِ، فلمَّا أرادَ أن يخلُقَ الخلقَ أخرجَ منَ الماءِ دخانًا فارتفعَ، ثمَّ (أيبَسَ) الماءَ فجعلَهُ أرضًا، ثمَّ فتقَها فجعَلَها سبعَ أرضينَ، إلى أن قال: فلمَّا فرغَ اللَّهُ عزَّ وجلَّ من خلقِ ما أحبّ استوَى علَى العرشِ.**

فأين اقتصاد المياه؟ وأين الاقتصاد فيها؟

لقد سخر الله لنا ماء البحر وجعله أربعة أخماس الكرة الأرضية، فجعله طَهوراً، وحمل فيه السفن والأشرعة لنقل الناس وحاجاتهم، وجعل فيه الثروات الحيوانية البحرية طعاماً شهيًّا لذيذاً، ومنه يُخرَج الملح الذي لا يستقيم طعام الإنسان دونه، وفيه كنوز اللؤلؤ وما شابهها من حليّ وجمال خلاب. وبسبب القوة الاقتصادية لماء البحار، تقاسمته الدول فكانت مياهًا إقليميةً وأخرى دوليةً مشتركةً بما يحقق المصالح بينها.

ثم جعل الصانع المدبر الأبحُر مختلفة في كثافة ملوحتها لأسباب تقوم بها الحياة على الأرض، وجعل بينها فواصل تمنع انزلاق بعضها عن بعض، يقول تعالى: **وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَحْجُورًا** (الفرقان: ٥٣).

وخلق سبحانه وتعالى في قطبي الأرض بحرين محيطين جامدين أو شبه جامدين من الماء العذب، هما أشبه بمستودعات تزود البحار بالماء كل حين، ويضمان حياة غريبة تحوي ما يخصها من الكائنات التي هي مصدر غني لغذاء كثير من الناس.

يتشكل المطر من ماء البحار الأُجاج، وكأن تلك البحور مخازن تؤمن للناس مصادر عيشهم ونقلهم وطاقتهم، وحاجتهم من مياه الأمطار التي يحملها السحاب في كل اتجاه، فيكون ماءً عذبًا فراتًا سائغًا للشاربين فتقوم به الحياة.

يقول الله تعالى في سورة الواقعة عن الماء الذي فيه سبب كل حياة، بأنه لو قدّر سبحانه وتعالى له أن يكون مالحًا غير صالح للشرب فماذا سيحصل؟ ومن ذا الذي

يُنزله من السحاب غيره تعالى: أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ ﴿٦٨﴾ أَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ ﴿٦٩﴾ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ ﴿٧٠﴾.

ثم إن الله تعالى قد سخر لنا مياه الأنهار وأسكنها حوايا الأرض ووديانها، وجعلها غير مالحة، فيها ثروات حيوانية ونباتية فريدة، ومنها تُسقى الأرضين لتُخرج من تربتها طعامًا مختلفًا طعمه ولونه: وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ * وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (النحل: ١٣-١٤).

وسخّر الله تلك الأنهار لتكون وسيلة لحمل الناس وحمل متاعهم فلا تغرق سفنهم وأشرعتهم، منها مشرب الحيوانات التي هي طعام الإنسان الأساسي في هذه الحياة الدنيا.

وقد تقاسمت الدول مياه الأنهار فكان منها الخاص ومنها المشترك، وغالبًا ما كان ذلك سببًا لحروب طاحنة بين شعوب وقبائل ودول على مرّ التاريخ، قرأنا عن بعضها، ونسمع في هذه الأيام عن مثيلها، وستبقى الناس في شقاق طالما أنهم لم يقيموا العدل بينهم، ولم يلجموا سَفه شهواتهم إسرافًا وتبذيرًا.

وقد ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه الصحيح أربعة أنهر، وفي ذلك يقول: **فجرت أربعة أنهار من الجنة: الفرات، والنيل، وسيحان، وجيحان.**

ثم جعل الرحمن جلّ في عُلاه ما فاض عن الأنهار يَصب في الأبحُر، منعًا لضياع شيء منها دون فائدة، وفي هذا درس مستفاد في معالجة النواتج والبقايا وعدم هدرها أبداً.

والمعلوم أن أنهار نصف الكرة الأرضية الجنوبية تنبع من جنوبها وتصب في شمالها، بينما تنبع أنهار نصف الكرة الأرضية الشمالية من الشمال وتصب في الجنوب، ولا يخالف هذه القاعدة سوى نهرٍ واحدٍ هو نهر العاصي فهو من أنهار نصف الكرة الأرضية الشمالية لكنه يتجه عكس أقرانه فسمي لأجل ذلك بنهر العاصي لعصيانه في الاتجاه لأقرانه من أنهار نصف الكرة الأرضية الشمالية.

وقد توزعت الحضارات فقامت حول المياه ومصادرها، وبزوال المياه تندثر المدنيات ولا يبقى منها إلا الأثر. كما أن للأنهار أحوالها، كالطوفان والمد والجزر، فقد تترك ما حولها غارقًا حيث تبتلع كل حياة فيه، أو تهجره تاركة الطمي المفيد. لكن حُمق بعض الحضارات جعلها تعبد الأنهار خوفا من آثارها، فاعتبرتها آلهةً تُعبد من دون الله الخالق، ومنها (أي الحضارات) من قدَّم القرابين لها لترضى أو لتكون وسيلة لرضى الآلهة المزعومة.

كما نشأت قصص غرام كانت سببًا لجرّ المياه من مملكة إلى أخرى، وتشهد مناطق (حماة) قصة شهيرة بين مملكة مصياف ومملكة السلمية وبينهما قناة شُقت لمد المياه بينهما سميت بقناة العاشق لأنها كانت مهر ابنة ملك السلمية مقابل إيصال الماء للمملكة العطشى، ومازالت آثار الأقنية في قناة العاشق شاهدة على عشق العاشق لمعشوقته، وعشق الناس للماء والحياة.

ويشكل المطر صلة الوصل بين البحار التي هي أربعة أخماس الكرة الأرضية، وخُمسها من البراري، حيث تحمله الرياح، لتضعه أين يشاء الله الصانع المبدع: **وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءُوهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَانْتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ * اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسَفًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ * وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ** (الروم: ٤٧-٤٩). فالأنهار مستودعاته الظاهرة على الأرض والآبار مستودعاته الباطنة فيها: **وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ** (الحجر: ٢٢).

وبدون المطر تختفي الحيوات، كما تختفي بزيادته عندما يزداد عن الحاجة، فتكون الكوارث والفيضانات، والتدمير والضرر. وقد علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاءً عند نزول المطر حتى لا يكون وبالاً، ففي الحديث الصحيح: قلنا: **بينا النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم يَخطُبُ يومَ الجمُعةِ، فقام رجلٌ فقال: يا رسولَ اللهِ، ادعُ اللهَ أن يسقِيَنا. فتغيَّمَتِ السماءُ ومُطِرْنا، حتى ما كاد الرجلُ يَصِلُ إلى مَنزِلِه، فلم تَزَلْ تُمطِرُ إلى الجمُعةِ المُقبِلَةِ، فقام ذلك الرجلُ أو غيرُه، فقال: ادعُ اللهَ أن يصرِفَه عنا فقد غَرِقْنا. فقال: (اللهم حوالَينا ولا علَينا). فجعَل السَّحابُ يتقَطَّعُ حولَ المدينةِ، ولا يُمطِرُ أهلَ المدينةِ.**

أما إذا انقطع المطر وغاب، دعونا الله استسقاءً، وليس بالأنواء: قال ابن عباسٍ رضي الله عنهما: خِلالٌ من خِلالِ الجاهِليَّةِ: الطَّعنُ في الأنْسابِ، والنِّياحَةُ، ونَسيَ الثَّالثةَ، قالَ سُفيانُ: ويَقولونَ: إنَّها الاستِسقاءُ بالأنواءِ (حديث صحيح). لقد كان صلى الله عليه وسلم: **لا يرفعُ يديه في شيءٍ من دعائِه إلا في الاستسقاءِ، فإنه كان يرفعُ يديه حتى يُرى بياضَ إبْطيْه** (حديث صحيح).

إلا أن الدعاء واستجابته مرهون بحُسن العبادة وصحتها وصوابها دون الشرك بالله تعالى، فقد قرن الله تعالى في كتابه زيادة المطر بكثرة الاستغفار: **وَيَٰقَوْمِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا۟ مُجْرِمِينَ** (هود: ٥٢).

وتعد صناعة الآبار وحفرها صناعة هامة للوصول إلى الماء سبيل الحياة وإقامتها، فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وليس بها ماء عذب غير بئر رومة فقال (في جزء من حديث صحيح): **مَن يشتَري رومةَ فيجعَلُ دلوَهُ فيها معَ دلاءِ المسلمينَ بخيرٍ لَهُ منها في الجنَّةِ. فاشتراها عثمان رضي الله عنه.**

كما تعتبر صناعة استجرار المياه وتحليتها من الأنهار والبحور صناعة هامة بل هي سبب في بقاء حضارات بمكانها دون انزياح.

كما نشأت في العصر الحديث صراعات حول المحيطات المتجمدة لأنها بمثابة مخازن مياه قابلة للنقل والبيع شأنها شأن الصخر في الجبال.

وشرعت كثير من الدول والحكومات فرض غرامات نقدية لمن يهدر الثروة المائية بهدف تحقيق الرشد والترشيد في استخدامها، فلا يحق لأحد رش الأرصفة والطرق وغسل السيارات وما شابه وخاصة بالمياه العذبة، فمن يسرف في الماء دون وجه حق إنما هو سفيه بسلوكه.

كما لا يحق لأحد أن يعتدي على الماء وموارده بأية حجة كانت، فتلويثه وتلويث مصادره جريمة لابد من ردع فاعليها، وليس لأحد أن يكون حراً في فعل ذلك، سواء أكان فردا أم جماعة أم دولة، فالناس شركاء في الماء. يقول صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح: **النَّاسُ شرَكاءُ في ثلاثٍ في الكلأِ والماءِ والنَّارِ**، وإن لفظة الناس تشمل كل الناس بلا تحديد للون أو عرق أو دين.

والاعتداء على الماء ومصادره إنما هو إساءة لأهم عنصر من عناصر البيئة المحيطة، فحتى الحرب ليست بعذر لقطع الماء أو تلويثه عن المحاربين وغير المحاربين لأن فيه قتل للكائنات الحية ومنها الإنسان، فللحروب ضوابطها. ومن يقرأ وصية أبي بكر للجيوش التي بعثها إلى الشام يظن أنه لم يسمح لهم قتل كائن حيّ! فقال: إني موصيك بعشر خلال: لا تقتل امرأة ولا صبيا ولا كبيرا هرما ولا تقطع شجرا مثمرا ولا تخرب عامرا ولا تعقرن شاة ولا بعيرا إلا لمأكله ولا تعقرن نخلا ولا تحرقه ولا تغلل ولا تخبن.

فأين هذا ممن يلوثون الماء أو يقطعونها على من يحاربونهم وفيهم غير المحاربين من النساء والأطفال والشيوخ؟ بل كيف إن كانت على مسلمين؟ إنه القتل والإجرام.

تربية السلوك الفردي:

مرّ النبي صلى الله عليه وسلم بسعد وهو يتوضأ فقال: **ما هذا السرف يا سعد؟ قال: أفي الوضوء سرف! قال: نعم، وإن كنت على نهر جار** (حديث صحيح).

إن سعداً رضي الله عنه كان يتوضأ، والوضوء عبادة لله الخالق البارئ، لكن ذلك ليس بمبرر لصرف الماء دون وجه حق أي بزيادة الكمية المستعملة لأداء الغرض المحدد حتى لو كان العمل عبادة، فهذا سرف.

إن تصرف سعد رضي الله عنه هو بمثابة سلوك فرد واحد، لكن إن عممنا سلوكه، كنا أمام قضية كلية على مستوى الاقتصاد كله. لذلك نجد أن رسول الهدى صلى الله عليه وسلم قد خاطب سعداً كفرد، بينما ختم حديثه الشريف بقاعدة اقتصادية كلية مؤداها أنه حتى لو كانت الموارد الاقتصادية متاحة فالاقتصاد حال المسلم. فنجده صلى الله عليه وسلم قد ذكر النهر الجاري وهو مورد طبيعي، مع أن المخاطب كان فرداً واحداً، والمقصود بقوله كل فرد أي كل الناس. لذلك لا يحق لفرد أو لأفراد أن يسرفوا في استخداماتهم بما يقضي على هذا المورد لأنه ملك الجماعة. إن رسول الهدى صلى الله عليه وسلم إنما يربي السلوك الاقتصادي الفردي وصولاً لرسم السياسة الاقتصادية الكلية، وفي حالتنا لن تقوم حياة ولن تستقيم معيشة من دون توفر عنصر الماء. هذا العنصر الذي لا يتدخل بصنعه أو بكميته أحدٌ من الخلق ولو اجتمعوا، وهو شراب ليس له لون أو رائحة أو طعم، وهو قائم بأمر الله الخالق.

لقد أثبتت الأزمة المالية العالمية الأخيرة أن العالم قرية واحدة، فالاقتصاد المحلي يؤثر ويتأثر بالاقتصاد الدولي كعلاقة الجزئي بالكلي، وهما جزء من الاقتصاد العالمي، لذلك فإن الاقتصاد لابد أن يُبنى على أساس نظرة تعتمد على أن الكون وحدة متكاملة، فالكون كله سفينة واحدة لا يحق لأحد أن يُخرب فيها من طرفه مُدعيًا عدم علاقة الآخرين به، وإلا غرق الجميع معا. وهذا ما شبهه لنا صلوات الله عليه وسلم بقوله: **مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا لو أنّا خرقنا في نصيبنا خرقًا ولم نؤذ من فوقنا فإن تركوهم هلكوا جميعا وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعا** (حديث صحيح). لذلك لما ترك العالم الدول العظمى تفعل ما تشاء في اقتصادها وتوسعت بالائتمان دون عقلانية غرق العالم كله بالأزمة ولم يغرق الفاعلون وحدهم.

واعتماداً على حديث السفينة السابق ذكره، لابد من التذكير بالبلاء الذي إن ظهر، فلابد من استحقاق ما بعده من العقوبة، فقد جاء في الحديث الصحيح: **أقبل علينا رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم فقال يا معشرَ المهاجرين خمسُ خِصالٍ إذا ابتليتم بهنَّ وأعوذُ باللهِ أن تدركوهنَّ:**

١ .لم تظهَرِ الفاحشةُ في قومٍ قطُّ حتَّى يُعلِنوا بها إلَّا فشا فيهم الطَّاعون والأوجاعُ الَّتي لم تكُنْ مضت في أسلافِهم الَّذين مضَوْا.

٢ .ولم ينقُصوا المكيالَ والميزانَ إلَّا أُخِذوا بالسِّنين وشدَّةِ المؤنةِ وجورِ السُّلطانِ عليهم.

٣ .ولم يمنَعوا زكاةَ أموالِهم إلَّا مُنِعوا القطْرَ من السَّماءِ ولولا البهائمُ لم يُمطَروا.

٤ .ولم يَنقُضوا عهدَ اللهِ وعهدَ رسولِه إلَّا سلَّط اللهُ عليهم عدوًّا من غيرِهم فأخذوا بعضَ ما في أيديهم.

٥ .وما لم تحكُمْ أئمَّتُهم بكتابِ اللهِ تعالَى ويتخيَّروا فيما أنزل اللهُ إلَّا جعل اللهُ بأسَهم بينهم.

ففي البلاء الأول موت ونفقات استشفاء، وفي الثاني جوع وغلاء أسعار، وفي الثالث نقصان المطر وما ينجم عنه من خوف وعطش وقلة مصادر الغذاء من نقص غلات الزروع وموت الحيوانات. وفي الرابع استعمار العدو للبلاد فيسرق وينهب خيراتها، وفي الخامس ظلم وقسوة تجعل الحياة لا تطاق.

وأختم حديثي بالكلام عن نهر الفرات فقد (شُكي إلى ابن مسعود الفرات، فقالوا: إنا نخاف أن ينبثق علينا، فلو أرسلت إليه من يُسكره، قال: لا أسكره، فوالله ليأتين على الناس زمان لو التمستم فيه ملء طست من ماء ما وجدتموه وليرجعن كل ماء إلى عنصره ويكون فيه الماء والمسلمون بالشام) (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد – صفحة أو رقم: ٧/٣٣٣).

ويعود بنا هذا الحديث إلى الشام بأهليها وأراضيها، مما يُرتب على المسلمين حُكامًا ومحكومين عدم تركها.

وبناء على ما سبق، فإن (اقتصاد المياه) يستوجب إيجاد تشريع دولي لوقفِ كل سفاهة فيه، بغض النظر عن فاعله، لمنع السرف أو التبذير بالماء لأنه ليس ملك أحد، ويجب أن يطال التشريع التدخل لوقف أي إفساد له سواء أكان الوضع حربًا أم سلمًا.

العدد الرابع عشر

الذكاء المالي ومحدداته

يتم إعداد البيانات المالية دوريًا، والأصل أنها تمثل الواقع من حيث تسلسلِ أحداثه الاقتصادية التي وثقتها دفاتر المنظمة المُعِدة لهذه البيانات؛ لتصبح بعد المعالجات المحاسبية تقاريرَ مالية قابلة للتدقيق ومن ثَمَّ النشر.

يستخدم المحاسبون والماليون بياناتٍ وتقديرات محددةً لبعض الحسابات وصولاً لنتائج ختامية يُعبَّر عنها بالمركز المالي. ويساعد تعدد أنواع المحاسبة كمحاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية بتوليد بياناتٍ وعناصرَ يمكن تحويلها إلى خطط تعبر عن توقعات مستقبلية.

تُعبّر التقارير المالية عن وجهة نظر المنظمة مُمثلة بمديرها المالي الذي يلتزم بسياسة إدارته التنفيذية ومجلسها، لكن عندما يقرؤها الآخرون تعكس وجهة نظر أولئك القُرّاء كل حسب اختصاصه وزاوية اهتمامه؛ وعندئذ يبدأ تشكّل رقابة السوق.

وتمثل المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة والمعايير المالية؛ سواء منها الدولية أو التي تصدر عن هيئات خاصة مثل AAOIFI ومثيلاتها، وضعًا وسيطًا بين وجهتي النظر المذكورتين، فهي تعكس الأصول المهنية محققة المصالح المشتركة للمستفيدين من البيانات المالية سواء على مستوى البيئة المحلية ممثلة بمؤسساتها، أو على مستوى الأسواق الدولية ومنظماتها. وتبقى إشكال تطبيق المعايير بين الإلزامية أو بقائها إرشادية قضية مؤثرة في مدى فعاليتها.

ويُضاف إشكال عدم حياد الشركات المشاركة بوضع المعايير، كفعل شركة المحاسبة (أرثر اندرسون) المسؤولة عن فضائح شركتي "أنرون" و "وورلدكوم" العملاقتين، فضلاً عن تعبير بعض تلك المعايير عن مصالح تلك الشركات العملاقة.

ويضاف عدم التطبيق من قِبَل بعض من أسهموا بوضع المعايير (ومنها الشرعية)؛ ويا للأسف هم أكثر الخارجين عنها في ممارساتهم الرقابية.

إن التجمعات المهنية وما يصدر عنها ليست ابتكاراً حديثًا؛ فقد عبّر النويري عن المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا GAAP التي عُرفت في سنيّ القرن الماضي، عندما وضع أصول المحاسبة منذ حوالي سبعمائة سنة، قال: "كيفية المباشرة وأوضاعها وما استقرت عليه القواعد العرفية والقوانين الاصطلاحية" (نهاية الأرب، ص ١٩٤)، ثم أقرّ بأول مجمع محاسبي مهني، بقوله: "لقد حصل الاجتماع لجماعة من مشايخ أهل الصناعة ممن اتخذها حرفة من مبادئ عمره إلى أن طعن في سِنّه" (نهاية الأرب، ص ٣٠٥).

وذهب النويري إلى أبعدَ من ذلك، عندما طلب من المحاسب اقتراح ما يراه نصحًا وتوضيحًا، بوصفه الأكثر إدراكًا لما جرى ثَبتْه في دفاتره خلال العام. لذلك يُناط به تقديم مقترحات، وهي حسب قوله: لا يمكن ضبطها، إلا أنه مهما اقترح مما يكون سائغ الاقتراح ممكن العمل، لزم الكاتب عمله (نهاية الأرب، ص ١٩٧). وهي تشبه اليوم ما نسميه بالإيضاحات التي ليس لها شكل أو إفصاح محدد تجاه نواحي محددة.

كما أُشتهر مجلس أبي حنيفة النعماني الفقهي حيث تُناقش المسائل فيه بعد جلسات عصف ذهني جماعي يضع فيها الأحكام والقواعد الناظمة.

فما الذكاء المالي؟ وكيف نميز غَثّه من سَمينه؟

هناك من يرى أن الذكاء عضوي حيث للعوامل الوراثية دورٌ فيه، وهناك من يراه تفاعلاً بين العوامل الاجتماعية والفرد نفسه، وهذا مُحِددٌ يُضفي الذكاء على الأفراد، ومن تلك العوامل القدرة على فهم اللغة والقوانين والواجبات السائدة.. الخ، وهناك من اعتبر آثار السلوك بمثابة حاكم على ذكاء الأفراد. لذلك إن تعلّق الذكاء بالعوامل الوراثية كان فطريًا، وإن تعلّق بالعوامل الاجتماعية كان مُكتسبًا، والاكتساب يكون بالتعلم عن طريق التلقين، أو يكون ناجمًا عن الممارسة.

أما آثار الذكاء فتكون بنجاح الفرد الذكي في دراسته، وبفصاحته، وسرعة تفكيره، وكذلك بابتكاره لتطبيقات جديدة وأدوات جديدة تساعده وتساعد غيره على التكيّف مع مشكلات الحياة وظروفها المستجدة بوصفها بيئة عامة أو بيئة عمله.

وعليه فالذكاء المالي: هو قدرة الفرد على فهم وتعلم الشؤون المالية والتعبير عنها وإجادة التفكير فيها وبتحليل نتائجها وإدراك آثارها. ويضاف لذلك مدى قدرته على التفاعل والتعامل مع الآخرين بحصافة؛ لأن التعاملات المالية لا تتم بمعزل عن الآخرين.

وبناء عليه فالذكاء يكون متمثلاً:

- في قراءة ما وراء الأرقام، وهو ما نُعبّر عنه بالتحليل المحاسبي، والمالي، والفني، والأساس، والشرعي.
- وكامنًا في تقارير المحللين، والمدققين، والمراجعين، وضمن الدراسات الإحصائية والتفسيرية.
- في تطوير وابتكار الأدوات المالية المفيدة وما شابهها.
- كما تعتبر المعايير المالية والمحاسبية والشرعية ومعايير المراجعة ومعايير الأخلاق، التي طُورت بالممارسة والاستنباط معًا، هي شكل من أشكال الذكاء الجماعي.

لكن متى يتحول الذكاء إلى وبال؟

إن اختفاء محددات الثوابت الفكرية التي تمنع العقل من الجنوح عن جادّة الصواب، يجعلنا نتحول من الذكاء إلى الاحتيال وكلاهما دهاء. و**الحِيل** (بكسر الحاء) حسب الصّحاح، اسمٌ من الاحتيال، وفي لسان العرب، الحِيلة والقُوَّة، وذلك هو الحِذْقُ وجَوْدَةُ النظر والقدرةُ على دِقَّة التصرُّف، وهو أيضًا المطالبة بالشيء بالحيل.

أما الاحتيال اصطلاحًا فعرّفه الشاطبي بأنه: تقديم عمل ظاهر الجواز لإبطال حكم شرعي وتحويله في الظاهر إلى حكم آخر، فمآل العمل فيها خَرم قواعد الشريعة.

والاحتيال قانونًا حسب المادة ٦٤١ من قانون العقوبات السوري هو كل من حمل الغير – الآخر – على تسليمه مالاً منقولاً أو غير منقول... فاستولى عليها احتيالاً: إما باستعمال الدسائس، أو بتلفيق أكذوبة أيّدها شخص ثالث ولو عن حسن نية، أو بظرف مهّد له المجُرم أو ظرف استفاد منه، أو بتصرفه بأموال منقولة أو غير منقولة

وهو يعلم أن ليس له صفة للتصرف بها، أو باستعماله اسمًا مستعاراً أو صفة كاذبة. وتطبق العقوبة على المحتال نفسه كما تطبق على من حاول ارتكاب هذا الجرم.

لكن هل تحينّ وتصيّد الفرص ولو أطاحت بالآخرين مهما كان عددهم أفراداً ودولاً، ذكاءٌ أم تحايلٌ؟ وهل فعلُ الثري (سوروس) الذي وُصف بأنه "الرجل الذي أَفلَسَ بنك بريطانيا العظمى" ذكاءً أم تحايلاً؟ (الحكماء، ص ١٣٢). وهل عمليات غسيل الأموال التي يقوم بها مجرمون دهاة إلا جرائم مالية؟ فهم يحتالون على النظم والقوانين ليسرقوا أموال الشعوب مستعينين بأنظمة المؤسسات المالية وبمصرفيين وماليين دهاة.

إن الحيل ليست بدعًا حديثة العهد؛ بل عَرفها الفقه الإسلامي ومارسها عديدون، وأُلّفت كتب تحمل هذا الاسم. وقد تصدى الفقهاء لتلك الحيل لمنع انتشارها حتى لا تُفسد حياة الناس وتخرب اقتصادهم ومعاملاتهم. ولأجل ذلك نشأت مهنٌ جديدةٌ تتصدى لتلك الأعمال؛ كالمحققين الماليين ومعتمدي مكافحة غسيل الأموال ليكملوا عمل المدقق المالي ومراجع الحسابات والمدققين الداخليين.

وعلى ذلك، فإن التطور المالي كان موجودا وبشكل يكاد يعدل ما نحن عليه الآن! والاحتيال كان موجوداً وبشكل يكاد يعدل ما نحن عليه الآن أيضًا.

أمام ذلك قامت الهيئات مصدرة المعايير بإلحاق معايير الأخلاق بمعاييرها، لكن رغم ذلك مازالت قضية التطبيق قضيةً تتراوح بين الذكاء والاحتيال، فماذا بقي أن يُفعل؟

بالعودة إلى فضيحة السوق الأمريكية المتعلقة بشركتي "أنرون" و "وورلدكوم" حيث قرر مجلس الشيوخ الأمريكي تطبيق رقابة صارمة على شركات المحاسبة لدورها في تلك الفضائح وضرورة إصدار قانون يشدد عملية الإشراف على تدقيق الحسابات من أجل ضمان نزاهة حسابات الشركات واستعادة ثقة المستثمرين وتصحيح وتنظيم مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية. وذلك إنما يدلّ على وجود خلل في بِنية المجتمع الذي أفرز تلك الشركات والقائمين عليها مع كشف تزوير الحسابات وجرائم أسرار العمل ونزاعات المصالح.

وهذا أيضا ليس بجديد، فقد وضع عمر بن الخطاب رضي الله عنه أولَّ رقابة على السوق وسماها (المحتَسِبَ)، وأسند للقائم بها مهمة مراقبة الأسواق والتدخل عند حصول الغش والتدليس والتلاعب بظروف العرض والطلب وما شابهه تحقيقًا لقاعدة الحرية المنضبطة التي أرساها خير البرية صلى الله عليه وسلم (دعوا الناسَ يرزقُ اللهُ بعضَهم مِن بعضٍ)، ودعوا تعني خلّوا والتخلية تكون بتنحية كل ما يشوه العدالة، وفي بعض الروايات سبق تلك القاعدة (لا يبِعْ حاضرٌ لبادٍ) وذاك نهي عن إخفاء سعر الوقت والتلاعب به، وهذا من الإفصاح والشفافية.

إذًا يتمتع كلٌّ من الذكي والمحتال بالدهاء فإن اختفت الضوابط الأخلاقية كان الوضع احتيالاً، ويمكن تمثيل ذلك بالمعادلتين التاليتين:

الذكاء + ضوابط أخلاقية = ذكاء مالي

الذكاء + دون ضوابط أخلاقية = احتيال مالي

لكن أنموذج عُمرَ بن الخطاب رضي الله عنه برقابة السوق، وقاعدته: بأن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن، ثم ما فعله الكونغرس الأمريكي بإضافة رقابة السوق من خلال المعايير المحاسبية التي سبق إليها النويري بأكثر من ٧٠٠ عام يجعلنا أمام المعادلة التالية:

الذكاء + ضوابط أخلاقية + رقابة السوق = ذكاء مالي

والرقابة والتدقيق مارسه الوزير العباسي علي بن عيسى بقوله: "لو لم نتفقد الصغير لأضعنا الكبير، وهذه أمانة لابد من أدائها في قليل الأمور وكثيرها" (الزهراني ص ٩٥)، لذلك أُنشئ في العهد العباسي ديوان خاص للمراجعة الخارجية سُمِّي بِزمام الأزِمَّة.

والفارق الجوهري هو عندما تكون مسألة الأخلاق قضيةً متغيرة لا ثابتة الحدود، وهذا ما عبرت عنه (نورينا هيرتس) في كتابها السيطرة الصامتة بأن المسألة ليست مسألةَ أخلاق إنما هي مسألةُ تجارة وأحيانا تتطابق مجموعتا الاعتبارات ولكن هذا لا يحدث دائما؛ فالشركات ليست حارسات المجتمع، إنها كيانات تجارية تعمل من أجل الربح، وهي مزدوجة أخلاقيًا (السيطرة الصامتة، العدد ٣٣٦).

وهذا ما يأخذنا إلى أفضلية الشريعة الإسلامية وتميزها، فاستعراض القواعد الفقهية الكلية والجزئية يوضح انتظام عِقد الفقه وانسجامه، فقد جمعت هندسة بنائه بين السهولة والمتانة، فحصرت المحرمات في دائرة واضحة المعالم وجعلتها ثوابت لا تُخرم، ثم أطلقت العِنان لدائرة الابتكار في غيرها من دائرة المشروع.

لذلك نجد أن تربية السلوك الاقتصادي في سن مبكرة للأطفال والأجيال الناشئة يساعد في إنشاء جيل ناضج الفكر اقتصاديًا وماليًا. وقد كانت الشريعة الإسلامية سباقة في إرساء هذه المبادئ والمُثل التربوية الاقتصادية والمالية ومن ذلك: محاربة الجشع والتواكل والعجز والكسل ومحاربة التبذير والإسراف وتعليم الاعتدال في الإنفاق وذم الدَّين والتحذير من مآلاته، والحض على العمل، والتخطيط الاستراتيجي.

وبذلك فإن عناصر كون الذكاء فطريًا ومكتسبًا محققٌ في الثقافة الإسلامية، وتدعمه الضوابط الأخلاقية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الشريعة الإسلامية. وهذا ما يجب أن نعتز به وأن نسعى إلى تربيته وتزكيته في السوق الإسلامية عمومًا.

العدد الخامس عشر

محمد بن موسى بن شاكر مهندس الحيل أو الميكانيكا

ذكرنا في (افتتاحية سبتمبر ٢٠١٢) أن تحالف وحدات البحث والتطوير إنما يهدف إلى تعزيز مستقبل مؤسسات الاقتصاد الإسلامي، هو إستراتيجية.

محمد بن موسى مهندس يذكره العالم، ويذكر فضله إلى اليوم، وللأسف نحن دون العالم لا نذكره، بل لم يسمعْ كثير منا عنه.

هو محمد بن موسى بن شاكر البغدادي المهندس الفيلسوف (توفي ٢٥٩ هـ= ٨٧٣ م)، طال عمره واشتهر ذكره، صنف كتاب حركة الفلك، وكتاب الثلث، وكتاب الجزء، وكتاب الشكل الهندسي الذي بينّ (جالينوس) أمره، وكتاب أولية العالم، وكتاب المخروطيات، وكتاب مائية الكلام.

كان أبرّ الناس بحُنين بن إسحاق الطبيب المشهور، وقد نقل له حُنين كثيراً من الكتب الطبية.

له مصنف في المسطحات والكرويات، وله كتاب في الجبر، طُبع في لندن سنة ١٨٣١م مع ترجمة انكليزية، وقيل أن هذا المصنف يعود لأبي جعفر محمد بن موسى الخوارزمي المتوفى سنة ٢٠٥ هـ.

برع موسى بن شاكر في علم الهندسة هو وبنوه، محمد وأحمد والحسن، وكانوا جميعهم متقدمين في الرياضيات وهيئة الأفلاك وحركات النجوم. وكان مشهورا لدى المأمون، وكان بنوه الثلاثة أبصر الناس بالهندسة وعلم الحيل، ولهم في ذلك

تآليف عجيبة، تُعرف بحيل بني موسى، وهي (أي الحيل) شريفة الأغراض عظيمة الفائدة مشهورة عند الناس، وهم ممن تناهى في طلب العلوم القديمة، وبذلوا فيها الرغائب وقد أتعبوا نفوسهم فيها.

لقد اتسم عصر الخليفة المأمون بفتح باب الترجمة على مصراعيه، وبأخذ الثقافة من مواردها الأصلية والبحث عنها في منابتها القاصية، فقد كان يُشجع على ترجمة أمهات الكتب الأجنبية من اللغات اليونانية والسريانية والفارسية والقبطية، في مختلف علوم الفلسفة والطب والطبيعة والفلك والرياضة.

وكان ملفتًا للنظر طلب الخليفة المأمون من الإمبراطور البيزنطي ميخائيل الثالث أن يعطيه مكتبةً من مكتبات الأستانة، كشرط من شروط عقد الصلح بينهما.

لكن النقل في ذاك العصر لم يكن مقصوراً على الدولة، بل كان لبعض الأفراد من أهل اليسار مشاركاتهم القوية التي احتذوا فيها ما احتذاه المأمون، ومنهم بنو موسى.

يُنسب إلى بني موسى ما عُرف ب (حيل بني موسى)، فقد اعتنوا بكتب الأوائل، وبذلوا في طلبها الأموال، وبرعوا في علم الهندسة والموسيقى، ولهم عجائب في الحيل. بل قيل إنهم كانوا من شياطين العالم، استعان بهم المأمون في عمل الرصد، وسنذكر بعضًا من تفاصيل ذلك لاحقًا.

لقد عُرفت (الحيل) في التطبيقات الشرعية، وأحدثت أقوالاً كثيرة، لكن الحيل التي نقصدها هي علم عرفه العرب والمسلمون بغير ما عرفته التطبيقات المشار

إليها، فقد أطلق قدامى الإغريق اسم "الميكانيكا" على علم الحيل، ولا يزال يحمل هذه التسمية حتى الآن.

ازدهر علم الحيل في العالم الإسلامي بين القرنين الثالث والسابع الهجريين الموافقين للقرنين التاسع والثالث عشر الميلاديين، واستمر عطاء المسلمين فيه حتى القرن السادس عشر الميلادي تقريبا. ويمثل علم "الحيل النافعة" الجانب التقني المتقدم في علوم الحضارة الإسلامية حيث كان المهندسون والتقنيون يقومون بتطبيق معارفهم النظرية للإفادة منها تقنيا في كل ما يخدم الدين ويحقق مظاهر المدنية والإعمار. وقد جعلوا الغاية من هذا العلم الحصول على الفعل الكبير من الجهد اليسير، بقصد:

- استعمال الحيلة مكان القوة.
- العقل مكان العضلات.
- الآلة بدل البدن.

فالشعوب السابقة كانت تعتمد على العبيد، وتلجأ إلى نظام السخرة في إنجاز الأعمال التي تحتاج إلى مجهود جسماني كبير، ولما جاء الإسلام نهى عن السخرة وإرهاق الخدم والعبيد وتحميلهم فوق ما يطيق الإنسان العادي، إلى جانب تحريمه المشقة على الحيوان، فاتجه المسلمون إلى تطوير الآلات لتقوم بالأعمال الشاقة.

كانت الحضارات السابقة للإسلام تستخدم علم "الحيل" في التأثير الديني والروحي على إتباع مذاهبهم، كاستعمال التماثيل المتحركة أو الناطقة بواسطة الكهان، واستعمال الأرغن الموسيقى وغيره من الآلات المصوتة في المعابد. ولما جاء

الإسلام جعل الصلة بين العبد وربه بغير حاجة إلى وسائل وسيطة أو خداع حسي أو بصري، فأصبح لعلم "الحيل النافعة" هدف جديد هو التيسير على الإنسان باستعمال آلات متحركة.

وقد ظهر هذا التوجه عند المسلمين الأوائل على أيدي نفر من العلماء الأعلام، لعل أشهرهم أبناء موسى بن شاكر الذين عاشوا في القرن الثالث الهجري، وألفوا كتابهم المعروف باسم "حيل بني موسى". وقد قام دونالد هيل بترجمته إلى الإنجليزية كاملا في عام ١٩٧٩، واحتوى الكتاب على مائة تركيب ميكانيكي مع شروح تفصيلية ورسوم توضيحه لطرائق التركيب والتشغيل، وهو ما يدخل اليوم في نطاق علم "الهندسة الميكانيكية" المعتمدة على حركة الهواء، أو حركة السوائل والتزامها. وقد استعملوا نظام الصمامات الآلية ذات التشغيل المتباطئ وعَرِفوا طريقة التحكم الآلي والتشغيل عن بعد.

وتضمنت ابتكارات المسلمين الأوائل في علم الحيل النافعة تصميمات متنوعة لساعات وروافع آلية يتم فيها نقل الحركة الخطية إلى حركة دائرية بواسطة نظام يعتمد على التروس المسننة وهو الأساس الذي تقوم عليه جميع المحركات العصرية. ويعتبر كتاب "الجامع بين العلم والعمل النافع في صناعة الحيل"، لبديع الزمان الرزاز الجزري الذي عاش في القرنين السادس والسابع الهجريين الموافق ل الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين من المؤلفات التراثية الرائدة في هذا المجال. ووصفه المؤرخ المعاصر "جورج سارتون" بأنه أكثر الكتب من نوعه وضوحا، بل يمكن اعتباره الذروة في هذا النوع من إنجازات المسلمين.

كانت للأخوة الثلاثة همم عالية في تحصيل العلوم القديمة، أنفذوا إلى بلاد الروم من أحضرها لهم وأحضروا النقلة من أطراف البلاد بالبذل السَني، وكان الغالب عليهم الهندسة والحيل في جر الأثقال والموسيقى والنجوم. وكان المأمون مغرم بعلوم الأوائل وتحقيقها، وقد رأى مثلاً أن دورة كرة الأرض أربعة وعشرين ألف ميل، كل ثلاثة أميال فرسخ، فيكون المجموع ثمانية آلاف فرسخ، بحيث لو وضع طرف حبل على أي نقطة كانت، وأدير الحبل على كرة الأرض لانتهى بالطرف الآخر إلى تلك النقطة. ومُسح الحبل، فكان طوله أربعة وعشرين ألف ميل. فسأل الخليفة المأمون بني موسى عن حقيقة ذلك، فقالوا له: نعم هذا قطعي، فقال: اعملوا الطريق التي ذكرها المتقدمون حتى يتحرر لنا ذلك، فسألوا عن الأرض المتساوية فدُلوا على صحراء بسنجار، أو وطأة الكوفة، فأخذوا معهم جماعة يثق بهم المأمون وبمعرفتهم، وتوجهوا إلى صحراء سنجار، فوقفوا في موضع منها، وأخذوا ارتفاع القطب الشمالي، وجعلوا في ذلك الموضع وتداً، وربطوا فيه حبلاً طويلاً، ثم توجهوا إلى الجهة الشمالية على الاستواء من غير انحراف حسب الإمكان، فلما فرغ الحبل نصبوا وتداً آخر، وربطوا فيه حبلاً آخر، وفعلوا فعلهم الأول، ولم يزالوا كذلك إلى موضع أخذوا فيه ارتفاع القطب المذكور فوجدوه قد زاد درجة فمسحوا ذلك القدر الذي قدروه من الأرض بالحبال فبلغ ستة وستين ميلاً وثلثي ميل. فعلموا أن كل درجة من الفلك يقابلها من الأرض ستة وستون ميلاً وثلثا ميل، ثم عادوا إلى الموضع الأول وفعلوا في جهة الجنوب كما فعلوه في جهة الشمال، وأخذوا الارتفاع في موضع فوجدوا القطب فيه قد نقص درجة، ومسحوا

الحبال فوجدوا القدر الثاني من الجنوب كالقدر الأول من الشمال، فعلموا أن حسابهم صحيح وأن الذي ذكره أرباب الهيئة في ذلك محقق. فحضروا إلى المأمون، وعرفوه ما اتفق، فجهزهم إلى وطأة الكوفة، وقال: افعلوا فيها كما فعلتم في صحراء سنجار، فتوجهوا وفعلوا ما فعلوه هناك فطابق فعلهم ما رأوه في صحراء سنجار وتوافق الحسابان. فعادوا إلى المأمون وأعلموه ما صح معهم فعلم صحة ما حرره القدماء.

ولبني موسى المذكورين أوضاع غريبة وأشياء عجيبة في جر الأثقال، وقال بعض الأذكياء إن الأعمال الثقيلة والعمائر الجبارة كلها عُملت بالطليات والبَكر من جرّ الأثقال.

لماذا نذكر تاريخ آل موسى بن شاكر؟ وما العبرة من ذلك؟

إن اليابانيين الموصوفون بأصحاب ثاني اقتصاد في العالم يدينون ل (أوساهير) ويذكرونه ويبجلونه ويسيرون على خطاه وهو الياباني الذي نقل قوة أوروبا إلى اليابان عندما صنع أول محرك ياباني في خمسينيات القرن العشرين، فأحدث (أوساهير) نقلة غيّرت موازيين القوى الاقتصادية في العالم.

فلماذا أهملنا النتائج التي وصل إليها مهندسنا الميكانيكي الأول محمد بن موسى بن شاكر الذي لم نذكره أصلاً؟

لقد أعزّ اليابانيون مهندسهم الميكانيكي الأول (أوساهير) الذي هو من نسل عائلة (الساموراي) العريقة في اليابان، فأحدثوا ثورة اقتصادية وتقنية هائلة جعلتهم في

المراتب الأولى عالميًا، فلماذا لم نُحدث نقلة نوعية في اقتصاداتنا التي ليس لها ترتيب يُذكر؟

لقد نقل المهندس (أوساهير) التقنية في خمسينيات القرن العشرين، ونقل محمد بن موسى التقنية في القرن التاسع الميلادي، لكن بعد ٣٠ عامًا صار الاقتصاد الياباني ثاني اقتصاد في العالم، وبعد ١٢٠٠ سنة ما فتئت اقتصادات العالم العربي والإسلامي من دون تصنيف يُذكر!

هل سنبقى قومٌ تُبعٌ مخالفين نصيحة نبينا صلى الله عليه وسلم (**لا تكن إمعة**)؟ فتظل اقتصاداتنا إمعات تمشي بمعية الآخرين؟ وإلى متى؟

كنت قد ذكرت ذات مرة أن المبادرات الفردية تلعب دورها في تنشيط الوضع الراكد عندما تغيب المبادرات الجماعية المنظمة، والأمة زاخرة بأولئك المبادرين، لكن عدم الاهتمام بهم، بل التضييق عليهم هو بمثابة عامل نبذٍ لهم، في حين أن عوامل جذبهم من البلدان الأخرى تسعى خلفهم حثيثًا.

لقد ساهم الخليفة المأمون بنشر العلم وقيامه، كما ساهم آل موسى وعلى نفقتهم بنقل العلوم وإعادة إنتاجها، وكذلك فعل إمبراطور اليابان وعلى نفقته الخاصة، وكذلك فعل (أوساهير) وعلى نفقته الخاصة أيضا.

لذلك إذا كنا راغبين عن المبادرات الجماعية المنظمة، فلنهتم بأصحاب المبادرات الفردية على أقل تقدير حتى نتوقع نهاية لنفق مستنقع آسن يُراوح أغلبيتنا فيه، هذا إن لم نقل جميعنا بلا استثناء. ولنعمل على تفعيل وحدات البحث والتطوير تعزيزًا ودعمًا لمستقبل مؤسسات الاقتصاد الإسلامي بوصفها أداةً استراتيجيةً سواء

في مختلف المؤسسات، وإن كان الأفضل تحالف بعضها فلنفعل لأن في الجماعة قوة.

العدد السادس عشر

عندما تدق إدارة التغيير جرس الإنذار: غيروا قبل أن تغيروا

تختزن أمثال الشعوب الكثير من الدلالات، فيُقال: سُبحان من يُغيِّر ولا يَتغيَّر، أي هناك من هو مُنزَه عن التغير، وهناك من يخضع لنواميس التغير، فالمُنزَه هو الخالق البارئ، أما من هم دونه فمخلوقاته يُغيّرهم كيف يَشاء، أو يُغيّرهم بنواميسَ وضعها لهم.

فمثلاً نقول عن حدود المعادلة الرياضية التالية: (س = ع) أن (س) هو متغير تابع، وأن (ع) هو متغير مستقل، والمتغير التابع تتوقف حاله على الأوضاع التي ستقف عليها تغيرات (ع) والتي توصف بأنها مستقلة (نسبيًا).

وبازدياد عدد ونوع حدود المعادلة السابقة، تزداد صعوبة تتبع المتغيرات التابعة لارتباطها بعدة متغيرات مستقلة، ويتشعب الأمر وتزداد احتمالاته إذا ارتهن حال تلك المتغيرات المستقلة بمعادلات تخصها، كأن تكون المعادلة كالآتي:

(س = ٣ ج + ٧ ك – ع).

إن كان ذلك في الأمور المجردة، فكيف تكون دراسة المتغيرات بين البشر الذين تتنوع آراؤهم وتختلف أمزجتهم؟ وكيف يمكن إدارة التغيرات فيما بينهم خاصة إذا كانت عينة الدراسة مجتمعًا مؤلفًا من خمسين إلى مائة مليون إنسان مثلاً؟ وكيف يمكن تصنيف حالاتهم بين تابع ومستقل؟

إذا توقفنا عند بعض الحالات لنتأمل ما فيها من دروس وعِبر، نجد أننا تارة نستطيع الفهم، وتارة يغيب الفهم عنا، وأحيانا يُصيبنا العَجب من بعضها.

فمثلاً، لا يغيب عن بالنا سلوك خالد بن الوليد (رضي الله عنه) وهو القائد العسكري الفذ، الذي ما أخبرنا التاريخ عنه إلا انتصارات وحنكة ودهاء، وقد جاءه كتاب الخليفة عمر (رضي الله عنه) وهو يقود خضم إحدى معارك فتح الشام، وكان مضمون الكتاب عزله عن القيادة وتولية أبي عبيدة بن الجراح (رضي الله عنه).

إن فهم هكذا صورة قياساً على ما يحصل عادة هو أمرٌ صعبٌ للغاية، فمن هو في موقف خالد (رضي الله عنه) قد لا يكون مضطراً لتنفيذ هكذا أمر في الوقت الحرج، فهو ممسك بالسلطة والقوة والأتباع. وقد يغيب عن كثيرين فهم الصورة واستيعابها، فكيف يُفهم تصرفه (رضي الله عنه)؟ فقد كتم الخبر لغاية الليل ثم ذهب إلى أبي عبيدة ليسلم عليه كما يُحيي الجندي قائده، قائلاً: عُينتَ أنت القائد، وصِرتُ أنا جندي عندك، مُرني بما شئت يا أبا عبيدة.

فلله درّك يا خالد، لقد أتعبت من بَعدكَ.

وبالعودة إلى تشبيهنا التجريدي للقياس والفهم، فإن خالداً عبدٌ من عباد الله، فهو (متغير) لكنه (متغير تابع) لمتغير أعظم منه حنكة ودراية واستقلالاً أي عمر (رضي الله عنه) الذي يعلم يقيناً أن تغيير هكذا قائد فذ في هكذا وقت قد يغلب موازين معركة عظيمة الشأن في حياة الأمة، لكنه موقن بأن النصر من عند الله، وما خالدٌ سوى عبد من عباده.

إن عمر (رضي الله عنه) بوصفه (متغيراً تابعًا) قد أخذ قراراً لإفهام الناس وإقناعهم بألا يتعلقوا بأشخاص، لأنهم مجرد أسباب، فقد خشي على إيمان بعض الناس الذين من كثرة إعجابهم ردوا أمر تتالي الانتصارات لخالد (رضي الله عنه) من دون الله، فأراد أن يُعطيَهم درسًا بأن الإيمان لا يكون بالأسباب بل برب الأسباب ومدبرها، فكان تغيير خالد (رضي الله عنه) تكتيكًا، ليحافظ على إستراتيجية أكبرَ وأعظمَ شأنًا وهو إخلاص الإيمان لله تعالى.

ومضت المعركة ومضى غيرها من المعارك والمسلمون في انتصاراتهم، وبقي عمرٌ أميراً للمؤمنين وبقي خالدٌ سيفُ الله المسلول، وكذلك بقي أبو عبيدة وغيره من المقاتلين، فكلٌ يعلمُ محله من الإعراب ويدرك أهمية القيام بمسؤولياته في مجتمع يدور في فلك الإيمان برب كل شيء ومليكه.

إن هذه المواقف مدعاة لفهم إدارة التغيير، فما ذكرناه يمثل مدرسة أصلها أجلّ وأعظم. إنها مدرسة الصديق رضي الله عنه، الخليفة الأول، فعندما مات رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، هاج الناس وتغيرت أحوالهم، لكن موقف أبي بكر (رضي الله عنه) أعاد الأمور إلى نصابها فخطب الناس قائلاً: من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حيّ لا يموت، فذكّرهم بأن التعلق يكون بالله دون غيره ولو كان خير خلقه.

إذًا تنطلق إدارة التغيير من أسس لا يجب أن تحيد عنها، وأهمها ضرورة وجود ثابت تُشدّ إليه الرحال، وإلا تغير كل شيء ومال ميلاً عظيماً، فإذا كان الميل ميل

أشخاص سهل تدارك الأمر، أما إذا مالت الأمة فالخسارة تكون غير قابلة للتعويض، فكم من أمم اندثرت واندثر ذكرها!

إن منطلق أبي بكر (رضي الله عنه) في إعادة الناس إلى أصل عظيم وإلا هلكوا واندثر ذكرهم، هو نفسه منطلق عمر (رضي الله عنه) في تذكير الناس بثباتهم وتعلقهم بالله لا بقائد معركة، فالمعارك كثيرةٌ، والقادة كُثرٌ.

ولإكمال المشهد سنتابع العودة خلفًا، وهو حوار حصل في بداية الدعوة عندما شرع رسول الهدى (صلى الله عليه وسلم) دعوته في التغيير والإصلاح، حوار دار بينه (صلى الله عليه وسلم) وعمه أبو طالب، الذي عرض عليه كل ما يبغيه مصلح أو داعية، فأخذه إلى آخر ما ينشده الناس فعرض عليه أن يكون مَلكًا، فالمَلك يمكنه تنفيذ أية تغييرات يشاؤها بعد أن يتربع على عرش مُلكه. لكن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أجابه جوابًا غير ما يتوقعه قائلاً: **يا عمَّاهُ، واللهِ لَو وَضعوا الشَّمسَ في يميني والقمرَ في شمالِي علَى أن أتركَ هذا الأمرَ حتَّى يُظهرَه اللهُ أو أهلِكَ فيه ما تركتُهُ.**

عندئذ فهم العم المحنك أن ابن أخيه يسعى لما هو أعلى وأرفع شأنا من السيادة والمُلك. فاستوعب أنه (تابع متغير) وأن ابن أخيه أكثر منه استقلالاً، لذلك لم يتركه وشأنه، بل ذهب يدعمه ويحميه.

إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أراد نقل الناس من مراتب عبادة العباد إلى مراتب عبادة رب العباد، ومن نار تلظى إلى جنة السعادة، ليفلح الناس في الدارين. ولو رضي (صلى الله عليه وسلم) أن يكون ملكًا، لغيَّر فئة من الناس في

تلك الفترة، ثم سرعان ما يذوب ذلك التغيير الحادث وقد يندثر، لكنه آثر إحداث تغييرٍ لا أمد له، فأرسى تعاليم وأسسًا ثابتة المصدر لا تتغير بتغير الظروف، ثم بنى من جاء بعده من الأتباع على بنائه فسارت السفينة تشق عُباب بحر الحياة لا تغير الرياح اتجاهها مع ما تفعله في أشرعتها يُمنة ويُسرة رغم تغيّر مشارب قادتهم وملوكهم وزعمائهم عبر التاريخ.

لقد استوعب أولئك الركب أن لله سننًا غالبةً، فسُنة التدافع قائمةً بين مخلوقاته جميعًا ونتاجها التغيير بشكل مؤكد، وأن تتابع التغيرات تحكمها سُنةٌ يختصرها قوله تعالى: **فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ** (الرعد: ١٧). لذلك فإن ما ينفع الناس ماكثٌ في الأرض ومُستقرٌ فيها شاء من شاء وأبى من أبى. وبين السُنتين السابقتين سُنة تمحيص، يقول المولى: **وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ** (آل عمران: ١٤١)، وكذلك سُنة تمييز، يقول المولى: **لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُ فِي جَهَنَّمَ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ** (الأنفال: ٣٧).

خصائص التغيير:

التغيير يكون على مستوى المجتمع ككل والجميع يتحمل مسؤولية التغيير:

يبدأ التغيير بتغيير كل شخص لذاته، فعلى كل واحد أن ينظر في نفسه وليتهمها بالتقصير، فهي بداية صعبة وقاسية على النفس البشرية التي لا تقرّ بضعف ولا

تعترف بخطأ يقول الله تعالى: **ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ ۙ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ** (الأنفال: ٥٣).

التغيير يكون بالتغيير مع التحسين:

يصيب التغيير كل حال، حتى الإيمان ينتهي ويبلى ويجب تجديده، فإن أصاب التغيير الإيمان ولم يُلحقه بالتجديد كان فساداً، فإذا فسد وجب إصلاح حاله وصيانته. والصيانة في هذا المقام هي إعادة الشيء إلى ما كان عليه وليس تحسينها، فإن حَسُنت كنا أمام تغيير إيجابي لما فيه من تطور وتحسين. يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح: **إنَّ الإيمانَ لَيَخْلَقُ في جوفِ أحدِكُم كما يَخْلَقُ الثوبَ، فاسألُوا اللهَ تعالى: أنَّ يجددَ الإيمانَ في قلوبكُم.**

ويقول الله تعالى: **إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ** (الرعد: ١١). وكلمة قوم في معجم لسان العرب: هي الجماعة من الرجال والنساء جميعًا، مما يعني أن ذلك يشمل كل المجتمع المؤلف من أفراد، أو يشمل الأفراد الذين يُكونون بمجموعهم المجتمع.

لذلك يُفهم من الحديث الصحيح: (**من رأى منكراً فلْيغيِّرهُ بيده، فإن لمْ يستطعْ فبلسانه، فإن لمْ يستطعْ فبقلبه، وذلك أضعفُ الإيمانِ**)، ضرورة تغيير ما يُسيء للناس ونبذ ما يُنكرونه.

ويكون التغيير بالدفع بالتي هي أحسن، لقوله تعالى: **وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ۚ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ** (فصلت:

٣٤). لذلك إن كانت جهة التغيير نحو الأفضل أو الأصلح كان بمثابة الضمان لبقاء نتائج التغيير واستمرارها، ومثال ذلك ترك العادات السيئة كعادة البخل مثلا، فالله تبارك وتعالى يدعونا إلى تغيير هذه العادة لما لها من آثار بغيضة اجتماعيًا واقتصاديًا، فإن لم يَستجب الناس لذلك، فقد يكون الزوال، كما في قوله تعالى: هَاأَنتُمْ هَؤُلَاءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنتُمُ الْفُقَرَاءُ وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُم(محمد : ٣٨).

التعليم جوهر التغيير:

إن سمة أنبياء الله صلى الله عليهم وسلم كانت تغيير الواقع الذي عليه الناس، فغالبا ما يركن الناس إلى ما هم عليه، ثم غالبًا ما يجعلون العُرف الذي اعتادوه قوانين صارمة لا تقبل التغيير فتصبح مسلمات غير قابلة للنقاش. وأمثلة ذلك كثيرة.

لقد بعث (صلى الله عليه وسلم) وحيداً وبدأ بتغيير ما حوله، ونهج في ذلك النهج القرآني العظيم في إدارة التغيير فنقل الناس من الجهل إلى العلم، ومن الشرك إلى عبادة الواحد الأحد، ومن الفقر إلى الغنى، ومن الاحتراب إلى السلم، ومن السفاهة إلى العقلانية، فكان خير مثل، فهو:

- مارس الإدارة بالسلوك وسمي ذلك بالسنة الفعلية فكان أول من يُطبق، وبه يُقتدى.
- مارس الإدارة بالحب فأحبه أتباعه وتفانوا في العمل والإخلاص معه.

✳ كان معلمًا مستمرًا لا يترك موقفًا إلا وجعل منه درسًا وعبرةً، فالتعليم جوهر التغيير.

استمرار التغيير غير مرتبط بأشخاصه:

امتدت فترة التغيير التي قام بها (صلى الله عليه وسلم) ثلاثة عشر سنة قضاها في مكة، وعشر سنوات في المدينة، أسس فيهما أسسًا نعيش عليها حتى الآن ونقتدي بها، وبها فُتحت آفاق الدنيا وانتشر الإيمان والأخلاق، ومازالا ينتشران رغم ضعف أتباعه (صلى الله عليه وسلم) وهوانهم على الناس، مما يدل على فعالية التغيير الذي أرساه. فالتغيير لم ينطلق من استمرار الأشخاص القائمين عليه بل ينطلق من ثوابت عادلة فيها الخير للجميع مسلمين وغير مسلمين. وحسبنا أن نتذكر اليوم الدعوة بعودة العالَم غير المسلم إلى القواعد الاقتصادية والمالية التي أرساها الإسلام عليه بشهادة أكابر غير المسلمين وعلمائهم.

فلنتصور كيف كنا الآن لو أننا حافظنا على التمسك بجميع تلك الأسس والقواعد؟

التغيير السلبي:

تتبعنا التغيير بالنهج القرآني وكان تغيرًا إيجابيًا وتحسينيًا يفيد الناس، فسنن الله غاياتها خير الناس وسعادتهم. فكيف يكون التغيير سلبيا؟

يكون التغيير سلبيا بمخالفة أوامر الله، ويتبنى هذا النهج الفريق الذي يقوده الشيطان. يصف الله تعالى ذلك النهج في سورة النساء ١١٩ بلسان إبليس الذي

يسعى إلى التغيير المخالف لأوامر الله: وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ.

أنواع التغيير:

يُقسم التغيير إلى نوعين:

أولا: تغيير داخلي: ويتألف من تغييرين:

- تغيير إيجابي: وهو التغيير نحو الأفضل، وفيه يبدأ الإنسان التغيير من نفسه لا أن يطالب به الآخرين ثم لا يطبقه. كقوله تعالى: إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ.
- تغيير سلبي: وهو التغيير الذي يؤدي إلى الفساد مما يؤدي إلى زوال نعم الله، كقوله تعالى في سورة الأنفال ٥٣: ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ.

ثانيا: تغيير خارجي: وهو انعكاس للتغيير الداخلي ويظهر بتطبيقه، ويُقسم مثله. فحتى يستقيم أمر الكون ويبقى صالحًا للسكنى لابد من تقويم نتائج التغيير السلبي. يُلخص ذلك تطبيق حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: من رأى منكرًا فلْيغيِّرهُ بيدهِ، فإن لمْ يستطعْ فبلسانه، فإن لمْ يستطعْ فبقلبِه، وذلك أضعفُ الإيمانِ.

إن نتائج التغيير السلبي هي الفساد، فالكون متوازن، لكن سلوك الناس المخالف هو ما يُفسده، يقول الله تعالى في سورة الروم ٤٠: ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا

كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ، ومن ذلك مثلاً: أن الإنفاق ينبغي أن يكون باعتدال، فالزيادة فساد والتقتير فساد، يقول الله تعالى في سورة الفرقان ٦٧ واصفًا صفات عباد الرحمن: **وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا**. فزيادة الإنفاق مؤداه تضخم الاقتصاد، وانخفاضه مؤداه انكماشه، والأمثلة كثيرة.

إن مسيرة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) تبين منهجه الإصلاحي في التغيير. فقصة الطائف تُعلمنا بُعد نظر المصلح وقيمة هدفه، لذلك تجده يتحمل الكثير من أذى الناس لقاء أن يغيروا أحوالهم. وأهل الطائف أهانوا الرسول وأدموه، ومع ذلك رفض الانتقام منهم لما جاءه جبريل وملك الجبال، وقال له: إن شئتَ أن أُطبقَ عليهم الأخشبَين (أي الجبلين)؟ رفض لأنه لم يفقد الأمل من أهل الطائف رغم ما فعلوه، بل عقد أمله على الجيل القادم ومن بعده منهم، فقال: **بل أرجو أن يخرجَ اللهُ من أصلابهم من يعبد اللهَ وحده، لا يشركُ به شيئًا**.

والمتأمل لقوله (صلى الله عليه وسلم): **فو الله لأن يهديَ اللهُ بك رجلاً واحداً، خيرٌ لك من أن يكونَ لك حُمْرُ النَّعَمِ**، وفي رواية: **خير مما طلعت عليه الشمس**. يجد توجيهات كثيرة مؤداها أن تهدي رجلاً! ولم يقل كل المجتمع أو نصفه، أما الأجر فخير مما طلعت عليه الشمس، وبما أن الشمس تطلع كل يوم على المجرة الشمسية وليس فقط على الكرة الأرضية، فلنتصور فعل التغيير نحو الإصلاح

وما يقابله. هكذا هو حال المصلحين، يتحملون كل أنواع الأذية دون ملال، إنهم أناسٌ إستراتيجيون ينظرون بعيداً.

التغيير يطال الأمة ودينها:

إن الأمر ليس منوطًا بالنفس، بل إن التغيير يطال الأمة ودينها أيضًا، يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح: (**إنَّ اللَّهَ يبعَثُ لِهذِه الأمَّةِ على رأسِ كلِّ مائةِ سَنةٍ من يجدِّدُ لَها دينَها**). والتجديد هنا يكون بإزالة كل درن عالق بسبب العادات والتقاليد وانتشارها حتى غدت وكأنها من الدين. ويكون ذلك بولادة مجدد في آخر كل قرن، وهذا المجدد قد يكون فرداً أو مجموعة أفراد يشكلون مدرسة تجديدية يستفيد منهم الناس ومن أعمالهم بإحياء سنن الرسول (صلى الله عليه وسلم)، وبالرد على الشبهات التي يثيرها المغرضون من هذا الدين، ومن ذلك صمود الإمام أحمد بن حنبل في فتنة خلق القرآن مثلاً. ولعل أهم ما يتناوله التجديد:

١. تجديد ما اندثر من الدين.

٢. نشر فقه النوازل وإنزال الأحكام حسب مقتضياتها الواقعية، فالفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان.

٣. تصحيح المفاهيم المغلوطة،التي تحصل بسبب إتباع الهوى أو الشبهات، أو تشديد غير مبرر، أو ترخيص غير منضبط، فيكون التجديد بإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح.

مستلزمات التغيير:

لكلّ عمل أدوات يعتمد عليها في سبيل إنجاحه، والتغيير سلوك يعتمده الإنسان لذا يحتاج إلى صفات نفسية خلقية وعقلية لتكون نتائجه إيجابية ومن أهمها:

١. الصبر: فالدعوة للصلاة مثلاً تحتاج اصطبارا كما قال تعالى في سورة طه ١٣٢: **وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا**، فالتغيير لا يحصل فوراً. ويلاحظ ذلك في قوله (صلى الله عليه وسلم): (**علِّموا أولادَكم الصلاةَ إذا بلغوا سبعًا واضربوهم عليها إذا بلغوا عشراً وفرِّقوا بينهم في المضاجعِ**)، كما كان تحريم الخمر على مراحل حتى يعتاد الناس التغيير.

٢. أن يباشر قائد التغيير الأمر بنفسه، فلما استلم عمر بن عبد العزيز (رضي الله عنه) الخلافة كان الفساد عريضًا، فطبق على نفسه وأهل بيته التغيير ثم أقاربه ثم سأل الناس ذلك. وللعلم دام حكمه حوالي سنتين وأربعة أشهر عادت فيها الخلافة عصية قوية ساد فيها العدل وفاض المال وشهد بذلك القاصي والداني والتاريخ حافل بشواهده. لذلك لا يصح أن يُقال بأن التغيير يحتاج عصًا سحرية أو أنه يستلزم سنوات طوالاً.

٣. التمسك بالثوابت: ومن ذلك قصة الفاروق عمر (رضي الله عنه)، حيث خرج عمر (رضي الله عنه) إلى الشام، ومعه أبو عبيدة، فأتوا على مخاضة، وعمر على ناقة له، فنزل وخلع خفيه، فوضعهما على عاتقه وأخذ بزمام ناقته فخاض، فقال أبو عبيدة: يا أمير المؤمنين أنت تفعل هذا! ما يسرني أن أهل البلد استشرفوك، فقال: أوه، ولو يقول ذا غيرك يا أبا عبيدة جعلته نكالا لأمة محمد. إنا كنا أذلّ قوم فأعزنا الله بالإسلام، فمهما نطلب العزّ بغير ما أعزنا الله

بـه أذلـنا الله. فـلله درّك يـا أمـير المؤمـنين، رغـم الانـتصارات والـفتوحـات بـقيت متـواضـعًا مـذلاً لـنفسك أمـام خـالـقها حـتى لا يـكون لـلكِبر طـريـقًا إلـى نـفسك الطاهرة. لـكن وتماشيًا مع التغيير الحاصل في البلاد، نصحه أبو عبيدة ليراعي بروتوكولات الزعماء، لكن الفاروق آثر أن يُسند التغيير وما تبعه من نجاحات لـلإسـلام فـهو مـصدر الـعزّ، ولـن يـغيره ضـرورات شـكلية يـرضـى عـنها الـناس ويبجلونها.

رجال التغيير رجال إيجابيون:

رجال التغيير هم أناس إيجابيون يسعون إلى إعمار الأرض والقيام بواجباتهم التي خلقوا من أجلها لذا فهم:

- ينظرون للنصف الملآن من الكأس: يقول (صلى الله عليه وسلم): **يَسِّرُوا ولا تُعَسِّرُوا، وبَشِّرُوا ولا تُنَفِّرُوا، وتَطَاوَعَا ولا تَخْتَلِفا.**
- يفكرون في الحلول بعكس السلبيين الذين يفكرون في المشكلة.
- أفكارهم لا تنضب بعكس السلبيين الذين لا تنضب أعذارهم.
- يساعدون الآخرين بعكس السلبيين الذين يتوقعون المساعدة من الآخرين.
- لديهم آمالٌ يحققونها، بينما السلبيون لديهم أوهام تبدد كل أمل.
- يرون في العمل أملاً، أما السلبيون فيرون فيه ألمًا.
- ينظرون إلى المستقبل ويتطلعون إلى ما هو ممكن، أما السلبيون فينظرون إلى الماضي ويتطلعون إلى ما هو مستحيل.
- يناقشون بقوةٍ وبلغةٍ لطيفة، أما السلبيون فيناقشون بضعفٍ وبلُغةٍ فظة.

- يتمسكون بالقيم ويتحاشون الصغائر، أما السلبيون فيتشبثون بالصغائر ويتنازلون عن القيم.
- مُتفائلون في نظرتهم للحياة ومجرياتها، أما السلبيون فمتشائمون ونظرتهم للحياة سوداوية.

فسُبحان من يُغيِّر ولا يَتغيَّر، أرسل نبيه (صلى الله عليه وسلم) ليُغير حال الناس بالحسنى، فكان سلوكه مقياس التغيرات وسندها، راعى مصالح الناس، وعلّمهم الأخلاق الحميدة، وكان الأسوة الحسنة بالتطبيق.

لقد دامت التغييرات التي أرساها قرونًا طويلة ومازالت وضاءة وستبقى ما شاء الله لها أن تبقى، وهذا دليل صحتها وجودتها. وحريّ بالناس العودة إليها وخاصة المسلمين منهم، فحالهم اليوم غير سارة، وهم أحوج ما يكونون إلى نهج التغيير الصحيح.

إن التجارب الاجتماعية ليست كالتجارب التجريدية أو العلمية، فهي تستغرق زمنًا طويلاً وتكلفتها باهظة على الجميع، والتعلم بالممارسة غير مسموح فيها، لما فيه من هدر لحقوق الناس.

فانتبهوا أيها الناس.

العدد السابع عشر

رياح التغيير وسطوة القرار: أيهما أسبق القرار السياسي أم القرار الاقتصادي؟

إن التغيير أمرٌ طبيعيٌ وحتميٌ فهو رياحٌ لابد من هبوبها في كل وقت وفي كلّ حين من عمر هذا الإنسان، لذا نجده يحكم سلوك الناس عمومًا وقادتهم خصوصًا من خلال قواعد يجب أن تكون أخلاقية حميدة، كما يجب أن يمتاز قادتهم بالأسوة الحسنة في الأقوال والأفعال كي يتمكّنوا من إقناع المرؤوسين.

وللتّغيير اتجاهان متناقضان فإذا:

كان اتجاه التغيير من أعلى الهرم إلى أسفله فعندئذ يكون التغيير حكيمًا متأنيًا ويسعى لتنفيذه القادة الحكماء، أمّا إذا كان من أسفله لأعلاه فيكون التغيير ثوريًا تصاحبه في الغالب قلة الحكمة وعدم التأني وهذا فعل الجماهير الغاضبة السّاعية إلى تغيير ربما لا تدري أبعاده. وما يهمنا في هذا المقام هو النوع الأول بوصفه الحالة المنشودة.

إن أداة التغيير القيادية هي اتخاذ القرار، والقرار إما أنه ذو مدخل سياسي أو اقتصادي، لكن أيهما يسبق الآخر؟ وأيهما هو المرتكز الصحيح؟

إن أسبقية أحد القرارين عن الآخر هي جدلية متموجة في حركتها التاريخية، فامتلاك القوة المالية يعتبر دافعًا كبيراً لاتخاذ قرارات سياسية، سواء منها ما كان المفيد أم غير المفيد، فعند نفاد الجيوب، يتقهقر القرار السياسي نحو الخلف ليختبئ

خلف من يمول آثاره وتبعاته. إلا أن المدخل الاقتصادي غالبًا ما تحكمه مصالح عمياء أو عوراء، مما يستدعي تدخل القرار السياسي حماية للمصالح العامة.

وفي الحالتين إن خضعت عمليات اتخاذ القرار لسلطة فرد أفضت إلى آثار مدمرة غير قابلة للتحكم، وإذا تمت صياغتها كقوانين ضمن قواعد وضوابط ناظمة فستكون آثاره قابلة للتحكم، فإن سيطر تيار على آلية اتخاذ القرار عدنا للمربع الأول، وإن أصابته البيروقراطية فسيصيب المجتمع فسادًا عريضًا.

لقد شغل هذا السؤال بالي منذ سنوات دراستي الجامعية الأولى، وكتبت حينها أن القرار السياسي ضروري في فترات الإصلاح الثوري وخلال فترة الثورة، لكن بعد حصول الاستقرار والأمن بين الناس لابد من مشاركة القرار الاقتصادي والاجتماعي. إذن تارة تحصل مساواة بين القرار السياسي والاقتصادي، وتارة يتغلب أحدهما على الآخر بحسب ما تمليه الضرورات الاجتماعية وهكذا.

وبناء عليه، فإن للقرار السياسي وجهان: وجه اجتماعي ووجه شخصي، والربط بينهما يعبّر عن مصلحة اقتصادية، وهذا يشكل نقلة موضوعية في مجال القرارات السياسية.

لذلك لابد من ارتفاع قدر القرار الاقتصادي إلى مصاف القرار السياسي، فاتخاذ قرار بإصدار أوراق نقد دون رصيد لمساعدة قطاع سياسي أو تغطية لحدث معين دون الاستناد لأسس اقتصادية، مؤداه ظهور تضخم مالي ضارّ.

فمن هو المتحكم بالقرارات؟

هناك من يرى أن الاقتصادي لا يناقش الأهداف لأنها معطاة له، وهو يمكنه مناقشة توافقها أو تناقضها، ويمكنه أيضا أن يسهم ببعض اتجاهات السياسة الاقتصادية لأنه يشارك بصفته مواطنًا يحق له ذلك.

وهناك من يرى أن للعوامل الاقتصادية أثر في القرار السياسي في حالات عديدة، منها:

١. أن الاقتصاد هو موجّه السياسة.

٢. أن هناك أوضاعًا اقتصادية تتطلب قرارات سياسية مباشرة.

٣. أن قرار المستثمر هو قرار اقتصادي بحت في معظم الأحوال.

٤. أن السعي إلى المزايا الاقتصادية دون نظر إلى ما حولها يثير جدلاً في القضايا الحساسة.

ويرى آخرون أن القرارات الاقتصادية هي آثار ناجمة عن قرارات سياسية، فتحسن الأسواق المالية يكون بسبب القرارات السياسية المتخذة، خاصة عندما يركز المتداولون على القرارات التي تدعم الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

واعتبر بعضهم أن قوة القرار السياسي ترجع إلى قوة الاقتصاد، فالمال يأتي بالساسة ويذهب بهم أيضًا، ومثال ذلك توحيد العملة الأوربية، فالدول المعنية اتخذت قرارها السياسي بعد إرساء الجوانب الفنية والإستراتيجية.

كذلك كان استخدام العرب لسلاح النفط قراراً سياسيًا مصاحبًا لقرار اقتصادي.

وبناء عليه نخلص إلى النتائج التّالية:

١. إن القرار الاقتصادي بحاجة إلى أرضية واسعة، ومساحة واضحة للعمل، بينما لا يحتاج القرار السياسي ذلك لأنه يحتاج الإرادة ثم العمل.

٢. لا يوجد قرار سياسي دون قرارٍ اقتصادي، كما لا يوجد قرار اقتصادي دون إرادة سياسية موحدة، ومتى توافرت هاتين الإرادتين يمكن القول بأن هناك أملاً ومستقبلاً في حياة أفضل.

مثال ذلك: إن الاختيار والتعيين في المناصب يجب أن يتم حسب الأهلية العلمية والمهنية وليس لاعتبارات سياسية، وإلا فالمشاريع الاقتصادية والمؤسسات الإنتاجية ستتأثر أولاً بأول، وستكون خاسرة لا ينقذها إلا اقتصادي متمرس علمياً وعملياً، وحيث أن السياسي ما هو إلا صاحب قرارات سياسية ومنفذ لخطط سياسية فقط، فإن المؤسسة ستتحول إلى مؤسسة سياسية وستكون الاجتماعات هو عملها، والتنظير السياسي هو شغلها الشاغل، والأعمال الإنتاجية تصبح ثانوية.

ومما يزيد الأمر إشكالية أن القرار السياسي يسود في حالات كثيرة، فالمحاكمات القضائية للدول غير الموقعة على بعض الاتفاقيات تحتاج لقرار مجلس أمن وهذا يخضع للسياسة والمصالح المرافقة لها وليس لمنطق الحق والعدل، وهذا مؤسف حقًا. فقد أدت الحرب العالمية الأولى إلى انحسار منطقة الاسترليني رغم كون بريطانيا دولة عظمى، وأدت الحروب الأخيرة التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى انحسار السطوة العالمية للدولار، ومنشأ الحروب غالبه قرارات سياسية!! وها هي الأزمة المالية التي تعيشها الحكومات الغربية تجعلها تعدل عن قرارات كثيرة كانت بالأمس القريب قرارات إستراتيجية لا تنازل عنها ولا نقاش حولها.

كما يعتبر انفراد الإدارة التنفيذية في قرارات تميل لتحقيق مصالحها ومصالح مجالس الإدارة دون مصلحة مساهمي الشركة التي يديرونها بموجب عقد الوكالة بمثابة قرارات سياسية لأنها لا تحقق في الحقيقة مصالح ملاك الشركة الحقيقيين.

وتعتبر قرارات المقاطعة العلمية والاقتصادية قرارات أساسها سياسي، وللأسف تطبقها الشركات الأجنبية وتلتزم بها تجاه حكوماتها، بينما تنأى الحكومات العربية والإسلامية عن اتخاذ هكذا إجراءات مهما كان المصاب جللاً، ويستثنى من ذلك حدث يتيم في التاريخ الحديث هو ما فعله الملك فيصل عام ١٩٧٣. وتطبيق هذه القرارات السياسية مؤداه نزف اقتصادي، فمبيعات (أيفون) نجدها محدودة في البلدان التي تقاطعها السياسات الأمريكية، بينما تحتل نظمٌ أخرى مكانها كالأجهزة التي تعتمد (أندرويد) مثلا.

ولابد من التوقف في هذا الصدد عند كتاب السيطرة الصامتة لمؤلفته (نورينا هيرتس)، وخلاصته أن:

- الأفراد تخاف الحكومات لسطوتها عليهم.
- بينما تخشى الحكومات من الشركات لفسادها من جهة، والرغبة بجلب المصالح لبلادها من جهة أخرى.
- أما شركات فتخشى غضب الأفراد، لأنهم سبب عيشها وأساس موردها. وهذا يوافق القاعدة التسويقية بأن الزبون في النهاية هو الملك.

إذاً هي جدلية عقيمة، وستستمر ما لم يحكم التغيير قواعد أخلاقية حميدة تبدأ من رأس الهرم إلى أدناه جميعهم.

فهل نجحت إدارة في إحداث التغيير؟

عرف الفقه الإسلامي ما يسمى بالسنة الفعلية وهي: ما صدر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أفعال، فكان يجوع قبل الناس، ويشبع بعدهم، يصلي ثم يأمرهم بالصلاة كما يصلي، وشواهد هذ السنة تكاد لا تعد ولا تحصى. إلا أن التغيير الذي نجم عنها جاء في سلوك الناس بشكل رحيم فكان تغييراً راسخًا. أما أهم ما يمكن تمييزه فيه:

✳ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم الأسوة الحسنة، كما وصفه العزيز الجبار في سورة فصلت ٢١: **لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا**.

✳ كان منطق التغيير بالتي هي أحسن، يحكمه قول الله تعالى في سورة فصلت ٣٤: **وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ**.

وتطبيقًا على ما ذكرناه من أمثلة والتي كانت على سبيل الذكر لا الحصر، فإن قرار اللجوء إلى إصدار أوراق نقد دون رصيد تحكمه قواعد الضرر، فإن أضرّ بمصالح الناس لم يكن دفعًا بالتي هي أحسن. ولا يكون توحيد العملة إحسانًا إلا إذا كان سيجلب المنافع والمصالح للناس. وإذا كان استخدام الموارد الاقتصادية كسلاح لإحقاق الحق ودفع للضرر عن الناس كان إحسانًا. كما أن اختيار العاملين للمناصب وخاصة منها العامة يجب أن يحقق مصالح الناس، لقوله صلى الله عليه

وسلم: **منِ استعملَ رجلاً منِ عصابةٍ، وفيهمِ منْ هوَ أرضَى للهِ منهُ، فقدْ خانَ اللهَ ورسولَه والمؤمنينَ** (السيوطي: الجامع الصغير ٨٤١٤).

كما أن المحاكمات القضائية للدول أو للأفراد يجب أن تحقق العدل، فقد روى البخاري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله: **إنما أَهلَك الذين قبلَكم، أنهم كانوا إذا سرَق فيهمُ الشريفُ تركَوه، وإذا سرَق فيهمُ الضعيفُ أقاموا عليه الحَدَّ، وايمُ اللهِ لو أنَّ فاطمةَ بنتَ محمدٍ سَرقَتْ لقطَعتُ يدَها.**

أما تفرد الإدارة التنفيذية بقرارات تميل لتحقيق مصالح غير المساهمين الذين وكلوها متناسية أن يدها ستتحول من يد أمانة إلى يد ضمان، مما يرتب عليها التعويض عن الضرر الذي أحدثته، وأن الإحسان يكون بعدم تقصيرها وتعديها، فللأسف إن كثيرا من الإدارات مقصرة ومتعدية وتأكل أموال المساهمين بالباطل، والأمثلة كثيرة والمقام لا يتسع لذكرها.

أخيراً إن المجتمع يجب أن يحكمه التراحم والاخاء لا الخوف والسطوة، ليسود التكافل بين الناس فيساند بعضهم بعضا ويتعاون الأفراد مع حكوماتهم فلا تذهب ريحهم ولا يذهب بأسهم بينهم وإلا هلكوا كما قال المصطفى عليه الصلاة والسلام في الحديث الآنف الذكر.

لذلك فلا غرو إن كان السبق للقرار السياسي أم للقرار الاقتصادي طالما أنه جاء بالتي هي أحسن ومن قدوة حسنة.

العدد الثامن عشر

التراث ملكٌ الإنسانيّة جمعاء وترجمة كتب الفقه الإسلامي ضرورة

سافرت إلى روما عام ٢٠٠٣ للمشاركة بدورة موضوعها (تنشيط خدمات التجارة الخارجية) أقيمت بإشراف الاتحاد الأوربي، واستغرقت الدورة شهراً. حاولت أثناءها كتابة ما أستطيع من معلومات، ونشرت ذلك في صحف محلية للانتفاع به، فربَّ سامعٍ أوعى من مُبلّغ، وكنت قد أفردت فيها ملاحظات أحسبها تحتاج مزيداً من البحث.

طلبت في حفل تخريج الدورة إذناً بالكلام لتلخيص ما فهمته، فكان الحوار التالي:

قلت: ما فهمته من الدورة أن يشكل قطاع الزراعة ٦–٧٪ من الناتج القومي، ولقطاع الصناعة مثل هذه النسبة، ثم يوجه الباقي والبالغ ٨٥٪ إلى قطاع التجارة وخدماتها، فهل هذه رؤية الاتحاد الأوربي لهيكلية وبنية الاقتصاد للقرن الجديد؟ هل ما فهمته صحيحاً؟

قيل: نعم هذه هي أفضل هيكلية. فخدمات التجارة هي الوعاء الأوسع لتداول السلع والخدمات لتحقيق القيم المضافة، ولإشباع الحاجات محلياً، وتوجيه الفائض للتبادل الدولي.

فقلت: لقد قال وزير الاقتصاد عندنا منذ ألف عام: (تسعة أعشار الرزق في التجارة والحرث، والباقي في السائبات). وهو الماوردي، أي أنه جعل ٩٠٪ للتجارة

والزراعة، وترك ١٠٪ لباقي القطاعات الأخرى، وقد استقى الماوردي ذلك من خبراته العلمية والمهنية.

وتابعت قائلاً، لقد أسهب الماوردي في شرح أنواع التجارة قائلاً بأنها نوعان:

١. النوع الأول: (تقلُّب في الحَضر من غير نقلة ولا سفر وهذا تربص واحتكار وقد رغب عنه ذوو الأقدار وزَهدَ به ذوو الأخطار)، فاعتبر أن التجارة دون ربطها بخدماتها اللوجستية من نقل، وما يستلزمه من تعبئة وشحن وتخزين وتحميل وغيره، والاكتفاء باحتكارها من زمن رخصها إلى زمن ارتفاع سعرها إنما هي تجارة يقوم بها أناس يتجنبون المخاطرة، ويلاحظ تسميته لها بالاحتكار إشارة لكراهتها لما تحدثه من تضييق على الناس، ولحرمتها أحيانًا لأنّها استغلال لحاجاتهم الضرورية. وقد أشار الماوردي في أحكامه السلطانية لأهمية النقل في اتخاذ القرار وأثره على السعر، فقال: (ومن الناس من اعتبر شرطا رابعا وهو قُربها من البلدان والأسواق وبُعدها لزيادة أثمانها ونقصانها).

٢. النوع الثاني: (والثاني تقلّب بالمال في الأسفار ونقله إلى الأمصار فهذا أليق بأهل المروءة وأعم جدوى ومنفعة غير أنه أكثر خطرا وأعظم غررا). فكانت دعوة إلى التجارة البينية المنتجة رغم ما تحمله من أخطار وما يقابلها من ربح مغرٍ. لقد نهى عن التجارة غير المجدية التي تهدف لحبس الأشياء لحين الحاجة إليها، واعتبرها من الأخلاق الدون، فليس فيها تقليب للمال بل انتقال من حيّز لآخر.

وبذلك عبّر الماوردي منذ ألف عام عما وصل إليه أكابر الاقتصاديين الآن في هيكلته للاقتصاد، بل أضاف البعد الأخلاقي في استبعاد صنف التجارة المسيء للمجتمعات قبل استفحاله، وهذه إضافة لم تتطرق لها الأدبيات الاقتصادية الحديثة.

بعد مداخلتي تلك، جلست ظانًا أني قد انتصرت لفكرة قد سبق إليها الاقتصاد الإسلامي، لكن فرحتي لم تكتمل لأن الرد كان سريعًا وغير متوقع.

فقيل: ولماذا أنتم مستهترون بما عندكم فلا تكتبونه للناس؟ ولماذا تدعون الكرم وأنتم بخلاء بعلومكم فلا تترجمونها لغيركم؟ فانتقلت من منصّة المحامي إلى متهم في قفص، فقد وجدت في كلامه إدانة ولومًا شديداً لكل مقصّر، بل واتهام بحرمان الإنسانية من علوم وتراث غني. حرمناهم علومًا فتح الله بها علينا، وتركناهم يجربون، يتعثرون ويتعلمون من أخطائهم بالممارسة حتى وصلوا لما وصلوا إليه. كنّا ومازلنا مقصرين ومضيعين للوقت فقد استغرق وصولهم إلى الأحكام التي وضعها العرب سابقا ما يزيد على ألف سنة. شعرت أننا متهمون مهملون حيث شغلنا أنفسنا بأمور الحياة التافهة وتركنا الأمور الجليلة لغيرنا، ولم نكلف أنفسنا حتى عناء التفاخر عليهم بما عندنا.

فإذا كان هذا عتب البروفسور الأوربي، فكيف سيكون عتب الماوردي علينا نحن – الاقتصاديين – العرب المسلمون؟

أغلقت دفتر ملاحظاتي، وختمته بخط عريض: (يجب الترجمة إلى اللغات الأخرى).

كنت قد بدأت كتابة هذه القصة بعد نشر قصة مهندس الحيل والميكانيكا محمد بن موسى بن شاكر في العدد الخامس عشر، وذكرنا كيف اهتمت عائلة موسى بالترجمة في زمن الخليفة المأمون الذي اهتم هو أيضا بترجمة العلوم إلى العربية.

ثم وبعد مقالين متتالين نشرتهما عن إدارة التغيير تحاشيًا للوم الذات وجَلدها، وبغية بث الأمل باستمرار، عدت لنشر هذه القصة. وإن وجهة نظري الغيورة على اللغة العربيّة والمادّة العلميّة فقد تناولت المشكلة من زاوية أخرى أكثر إيلامًا، تتلخص بترجمة أمهات كتب تراثنا الفقهي إلى اللغات الأجنبية، ليطلعوا وعليها ويستفيدوا منها ويطبقوها، بعد أن يضيفوا عليها ما عندهم نعود لنترجمها من خلال وجهة نظر ثانية عسى أن نقتنع بتجاربهم فنجتهد في نقلها واستيرادها إلى مجتمعاتنا، لنُفيد أبناءنا وأهلنا.

ومثال ذلك: وضعت في عام ٢٠٠٩ نموذجًا رياضيًا للاقتصاد الإسلامي باللغة العربية نشرته على الإنترنت، وخلال ستة أشهر لم أسمع عليه تعليقًا واحداً، واكتشفت أنّني مخطئ لأنّني نسيت أن أغلب العرب لا يقرؤون، والدّليل أنّه عندما تفضلت الأستاذة إيمان البيج بترجمة النموذج للإنكليزية، وخلال أقل من شهر، جاءتني تعليقات ومداخلات ومناقشات كثيرة جداً، كان أهمها من الولايات المتحدة الأمريكية، فعلمت أنهم يقرؤون كل جديد، ويأخذون به، لذلك سادوا الناس ويسوسونهم أيضًا. وكذلك حصل معي عندما وضعت نموذج (مقام) الرياضي حيث علمت من الأخ محي الدين حجار أنه قد أُدرج بمواضيع الدكتوراه في جامعة السوربون.

وأغتنم عرضي لهذا الموضوع لأتوجّه بالشكر لمن قام بعملية ترجمة كتب تراثية كثيرة إلى لغات أخرى، ولحسن الحظّ اطلعت على تراجم تُعد حاليًا لكتب ابن تيمية، وأخرى لفتاوى قديمة وحديثة.

لقد سئم العالم من انتظار أن نستيقظ من سباتنا الحضاريّ الطويل.

لقد صارت أفضل شهادات الدكتوراه لاختصاص اللغة العربية تعطى في بلاد الغرب، وأفضل شهادات الدكتوراه لاختصاصات الاقتصاد الإسلامي تمنح من بلاد غير عربية، منها الإسلامي ومنها غير ذلك، فماذا بعد؟

فإن سأل سائل لماذا هذا اللف والدوران؟ فلربما كان الجواب ليس ممتعًا ولا مقنعًا: إن أمة (اقرأ) التي ابتدأت دعوتها بكلمة (اقرأ) أمّة مهملة كسولة تحسن استهلاك كلّ شيء، وينتظر أبناءها الآخرين أن يقرؤوا لهم، ويفرضون عليهم ما يريدون، لذا ينقلون فهم الآخرين إلى بلادهم وإلى مجتمعاتهم، وهيهات أن يكون النقل صحيحًا غير مشوه!.

الفجوة المعرفية

لقد اكتشفت في رحلتي تلك أننا نعيش فجوة معرفية عمرها مئات السنين، لقد صارت خياراتنا محدودة، فإما أن نقرأ في الكتب القديمة والتي يحلو لبعضهم تسميتها ذات الصفحات الصفراء والتي تتميز بأسلوبها الأدبيّ الذي بات يحتاج إلى متخصصين لفهم أساليب تلك المرحلة من حيث جزالة المعاني ومتانة الأفكار. أو أن نقفز إلى الكتب الأجنبية التي تحتاج إلى متمكن باللغات الأخرى، وفي كلتا الحاتين يصبح الأمر مشكلة عند الكثيرين.

فأين ذهبت المرحلة التي بينهما؟ ولماذا هذه الهوّة العميقة في أبعادها الثلاثة؟

والمشكلة الأشد قسوة تتجسد بسؤال تائه يفتش عن جواب: وإلى متى؟

العدد التاسع عشر

هل الإعلام الاقتصادي هو إعلام النخبة؟

مما لاشكّ فيه أنّ للإعلام دوراً كبيراً في حياة الأفراد والمجتمعات، وليس يخفى على أحد دور الإعلام في تحريك الأسواق وتوجيهها، حيث يُنشّط عجلة التنمية الاقتصادية، ويجذب الفرص الاستثمارية والمستثمرين إليها. وقد برز الإعلام الاقتصادي مستخدمًا الوسائط المتعددة، إضافة للصحافة والفضائيات ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها، بل أضحى إعلامًا جوالاً بأخباره مرافقًا كل مهتم أينما كان عبر جواله أو بريده الالكتروني، أو عبر صفحاته الاجتماعية الشخصية.

يعتبر نشر أخبار البورصات إعلامًا مهمًا وضروريًا، وتقوم بعض وسائل النشر الورقي والفضائي والالكتروني به كما في حالة أسواق الخليج، وكذلك يعتبر نشر التقارير الدورية عن أخبار أسواق بعض الدول كما في حالة الاقتصاد السعودي. لكن هل يعبر ذلك عن الاعلام الاقتصادي؟

الإعلام الاقتصادي: هو نشر المعرفة الاقتصادية وترويجها:

من الواضح للعيان أنّ وسائل الإعلام صارت متاحة في جميع المجالات، ولدى كل الدول، لكن المهتمين بهذا الشأن لم يعودوا متلقين للمعلومات وحسب، بل صاروا مراسلين ومحررين في بعض الأحيان.

وبما أن الإعلام أداة فاعلة في إنتاج الوعي وتحريكه، ونشر الثقافة الاقتصادية في المجتمع كالتعريف بالقوانين والتشريعات والإجراءات التنظيمية وآثارها، وبيان أهداف الخطط الاستراتيجية الموضوعة، لذلك فهو يساهم في:

- توعية الجمهور بأهمية الادخار وآليات توجيهه نحو الاستثمار، وإرشاده إلى مصادر الموارد المتجددة، فيحفزه للحد من الاستهلاك غير الضروري حفاظًا عليها، ويروج لماهية البدائل الممكنة، وللاستخدام الأمثل لها.
- بيان تحديات وفرص الاستثمار في الأسواق، فالقول بأن ٨٠٪ من ملاك الصكوك السندات الإسلامية) هم من غير المسلمين يُفهم منه آليات تحرك أموال الاستثمار نحو الفرص المشجعة).
- تحسس وقوع الأزمات الاقتصادية العالمية، وبيان آثارها المحتملة، مما قد يدفع نحو الانكماش إذا تراجع الإنفاق العام والخاص نتيجة للتوقعات المنشورة.
- دعم المشاريع والصناعات المفيدة بالترويج لها بأسلوب مهني، مما يساعد على خلق منافسة أساسها المعلومات الصحيحة، فالجمهور لم يعد ساذجًا أو بعيدًا عما يحصل في الأسواق العالمية والمحلية على حد سواء. فمن يتلقى المعلومات المتعلقة بسحب شركات عالمية لمئات الآلاف من منتجاتها من الأسواق لِعيب بسيط نسبيًا، لن يقبل بعيوب منتجات يريدها سواء أكانت محلية أم غير محلية، لأن رأيه سيكون مستنداً إلى قرائن يصعب التغاضي عنها، وهذا سيشكل ضغطًا على الجميع معًا.

✳ لقد دفعت تطورات التجارة الالكترونية الإعلام الالكتروني بقوة، فغيرت قواعده، وصار كل قارئ مهتم مراسلاً إعلاميًا بمجرد ضغطه على خيار (شارك) لبث خبر يقرؤه إلى وسائل التواصل الاجتماعي، وهذا مثال بسيط يمكن البناء عليه.

تأهيل الاعلامي الاقتصادي:

بما أن الإعلام هو أداة التواصل الحيوي بين أطراف السوق من مؤثرين ومتأثرين، فقد تجاوزت مهمته الإخبار عن أحداث حاصلة، إلى تحليل نتائجها، وقد يكون سببًا في إحداث قرارات مؤثرة.

كما لم يعد الإعلام محصوراً بالأجهزة الإعلامية التقليدية، فصار لكل شركة أو مؤسسة منتجة منصاتها الإعلامية الخاصة بها سواء من خلال مواقعها الالكترونية أم بالاعتماد على عناوينها في مواقع التواصل الاجتماعي بجميع أشكاله، فطغى ذلك كله على وسائل الإعلام التقليدي من صحف ومجلات ورقية وقنوات فضائية، مما أجبر جميع هذه الوسائل على تتبع التقنيات واستخدامها حتى تبقى في السوق الإعلامي، فلا تخرج منه صاغرة لتقادمها التقني.

وبناء عليه، لم يعد الإعلامي التقليدي هو الشكل المتعارف عليه، أي بوصفه شخصًا غير مرغوب فيه، فينظر إليه كدخيل يترقب الحصول على معلومات ينشرها لتحقيق سبق يخصه أو يخص مؤسسته، بل دخل المهنيون وأصحاب الخبرات الاقتصادية أنفسهم هذا المضمار، وصار ظهورهم في مختلف الوسائل أمراً شائعًا بل منتظراً في أحيان كثيرة من قبل المهتمين، فضلا عن برمجة هذا الظهور من قبل

عناصر الإدارة الواعية لدور الإعلام الاقتصادي للترويج لبرامجها ومنتجاتها بطريقة احترافية إعلاميًا، محققة منافع قد تتجاوز ما تحققه حملاتها الإعلانية بهذا الشأن. خاصة وأن هؤلاء المهنيين وأصحاب الخبرات الاقتصادية هم من أهم مصادر المعلومات بالنسبة لمختلف وسائل الإعلام لاسيما المتخصصة منها في الشؤون الاقتصادية.

لذلك فإن تأهيل وتدريب الكاتب الصحفي والإعلامي ليكون اقتصاديًا أو تأهيل الاقتصادي المتمرس ليكون إعلاميًا صار ضرورة لتفعيل مشاركته في دفع عجلة التنمية نحو الأفضل.

وتعتبر مسارعة دبي إثر الإعلان عن أنها عاصمة الاقتصاد الإسلامي عالميًا بالإعلان عن دورة للإعلاميين حول ذلك الحدث وبما يتعلق بالاقتصاد الإسلامي دليلاً واضحًا.

لقد صار التعامل مع الرسوم البيانية والإحصاءات، قراءةً وتحليلاً من بديهيات تغطية الأخبار الاقتصادية، وكذلك تفسير المفاهيم المالية والنقدية والاقتصادية المعقدة التي تعتمد نشر نتائج الاقتصاد القياسي وتوصيلها للجمهور. كما أن إجادة قراءة التقارير المالية، وتحديد مواصفات المعلومة المحاسبية صار أمرًا واقعًا، لأن ذلك يمنع أي لغط أو تشويه أو إغراق للمعلومات.

لذلك تحمل الإعلام الاقتصادي مهامًا جديدة، فعلى الرغم من فرضية موضوعية المعلومات المنشورة، فلابد من الاستفادة من تطبيق قاعدة تعارض المصالح بين الجهات ذات العلاقة، وهي:

١. الإدارات المنتجة للتقارير المالية.

٢. الحكومات المصدرة لتعليمات واللوائح الناظمة.

٣. قياس أفعال وردود رواد السوق بمختلف أشكالهم.

وهذا ما يحققه الإعلام الاقتصادي بعد توافر وسائل وأدوات الإعلام الحالية، ودخول مصادر جديدة للمعلومات لم تكن متاحة بيسر سابقًا. وبذلك لم يعد اعتبار تخصيص صفة الاقتصادي بالإعلام شكلا من أشكال التبعية لما هو إعلامي أو اقتصادي، بل صار واقعًا ملموسًا بوصفه حاجة وضرورة، فالأسواق ومرتادوها لن ينتظروا أشهرًا بعد انتهاء السنة المالية للحصول على التقارير المالية، ولن ينتظروا من يترجمها لهم إلى لغات تخصهم، فقد صار كل ذلك ممكن التحقق بصورة آنية.

فهل صار الإعلام الاقتصادي حالٌ واقعٌ في الأسواق والمجتمع؟ وهل ممارسوه هم نخبة الحكومات ونخبة الشركات؟ فإن كان الجواب بنعم، فيبدو أنه صار لدينا نخبة من جمهور الأسواق أيضًا.

إن الأسواق باتت مفتوحة بشكل شبه كلي، وصارت حركة الاستثمارات مقرونة بحرية حركة الأموال، وكل ذلك إنما انعكاس طبيعي للتوزيع الطبيعي والرشيد للمعلومات المتاحة. وهذا ما نجده متوافرًا في الأسواق الرشيدة ذات الإفصاح الكافي والشفافية الكاملة والتي يكاد الفساد يختفي منها. فقد صار هاجس الحكومات ألا تكون موطن الفساد، ولا حاضنا له، وذلك خشية هروب الاستثمارات الحقيقية، واستقرار الاستثمارات الوهمية في أسواقها، فصار صدور تقرير الشفافية مقلقًا لبعضهم ومطمئنًا لبعضهم الآخر.

لقد استطاع الإعلام الاقتصادي أن يروج لقيم محددة بجعلها أكثر تداولاً بين الناس، كحالة وقوع التضخم العالمي، وحصول الانهيارات المالية الاقتصادية كما حصل في عام ٢٠٠٨ وبدأ الناس يسمعون عبارات أقل ما يمكن أن توصَف به بأنها شفافة وعادلة، ومثال ذلك:

١. القول: أظهرت بيانات أوروبية منذ أيام بأن دول منطقة اليورو دخلت رسمياً في مرحلة الركود..

٢. ذكرت فيتش أن إيطاليا دخلت فعلياً مرحلة ركود اقتصادي..

٣. ذكر بنك التعمير الأوروبي أن تباطؤاً شديداً يصيب اقتصادات دول شرق ووسط أوروبا..

٤. عقد الرئيس اجتماعاً طارئاً لإنقاذ الاقتصاد الفرنسي..

٥. وجهت مؤسسة ستاندرد آند بورز تحذيراً من إمكانية خفض تصنيف فرنسا وأربع دول أخرى إذا دخلت أوروبا في مرحلة ركود..

٦. سحبت تويوتا ٢.٧ مليون سيّارة لعطل فنّيّ فيها، وكذلك فعلت شركات أخرى..

٧. إن خفض معدل البطالة بمقدار نقطتين نسبيتين سيزيد الناتج بنسبة تتراوح ما بين (٢–٦٪) والعكس بالعكس، وتعادل تلك النسبة ما قيمته (٠.٥–١.٥) تريليون دولار في حالة اميركا، وأن هذا المبلغ يكافئ وضع نظام الضمان الاجتماعي في اميركا على قدمين ثابتتين لمدة تتراوح ما بين ٧٥–١٠٠ عام قادمة.

٨. تكون البطالة ثابتة إذا حقق الناتج القومي GDP نموا قدره ٣.٤٪ بشكل مجمل، وبالمقابل فإن لكل نسبة مئوية تزداد البطالة بنسبة ١٪ بشكل مجمل. لذلك صار تفسير غاية الحكومة اليابانية استهداف معدل محدد من البطالة أمراً مفهوماً رغم غرابة ذلك الهدف.

٩. وهكذا..

يلاحظ أن كل تلك العبارات تخص دول أوروبا وأمريكا واليابان وغيرها من الدول المتقدمة وشركاتها، فلماذا تغيب هذه العبارات عن أغلب أو كل اقتصادات العالم الإسلامي والعربي دولاً وشركات على السواء؟ مع الأخذ بالاعتبار لاستثناءات نسبية ذكرناها، وهي لا ترقى لوصفها بأنها إعلام اقتصادي!

فهل هذه الاقتصادات لا تحتاج إلى هكذا بيانات ومعلومات؟ أم أن أسواقها ليست بحاجة للإفصاح والشفافية؟ أم أن المستثمرين فيها لا يهمهم تلك البيانات والمعلومات؟

وأكثر من ذلك:

إنه لم يعد إعلان بعض الحكومات عن استقبالها لمواد مؤذية لبيئتها، أو إقامتها لصناعات تصنف بأنها صناعات قذرة أمراً مقبولاً أو مرضيًا، فالحكومات التي تعلن أمام شعوبها عن إقامتها مصانع إسمنت بوصفه إنجازاً، صار أمراً مرفوضًا، فالناس باتت تدرك آثار هكذا صناعات على بيئتها المحيطة، وباتوا يعون تماما لماذا تنقل الدول المتقدمة هذه الصناعات إلى بلدان أقل نمواً.

كما يتساءل العديدون عن سبب تخصص بعض بلاد النخبة بصناعات التكنولوجيا المتفوقة HITEC وبقاء غيرها متخصص في إنتاج المواد الأولية أو بمنتجات تستنزف طاقاتها ومواردها الطبيعية. فقد تميزت اليابان بإنتاج التكنولوجيا الفكرية، والصين بإنتاج أشياء ذات قيمة متدنية (مع بعض الاستثناءات)، والمتانة والقوّة صارت رمز الصّناعة الألمانية، وتخصصت بعض الدول بالإنتاج الزراعي ذي المواصفات العالية، وتوجهت دول أخرى إلى إجادة اقتصاد الخدمات بمهارات عالية، لكن بقيت شريحة واسعة من الدول مستهلكة لكل شيء، بل تعتاش على بقايا يتفضل غيرها عليها به.

إذاً: يبدو أن الإعلام الاقتصادي هو إعلام نخبة من الدول وشركاتها ومستهلكيها، وليس لغيرهم نصيب منه، أو على الأقل حتى الآن.

العدد العشرون

بعد تتويج دبي عاصمة نحتاج كل العواصم عاصمة للاقتصاد الإسلامي

بدأ مؤشر تومبسون رويترز في شهر مايو ٢٠١٢ بالتعاون مع المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بهدف قياس ورصد نمو الصناعة المالية الإسلامية في جميع أسواق العالم. وتضمن خمسة عناصر رئيسية، هي: التطور الكمي لقطاع المصرفية الإسلامية، والحوكمة، والمسؤولية الاجتماعية، ومستويات التعليم، ومدى الوعي بقطاع الخدمات المالية الإسلامية.

ثم طور المؤشر ليكون مقياسا لاختيار عاصمة الاقتصاد الإسلامي، وتضمن ستة محاور، هي: التمويل والتأمين الإسلامي، المنتجات الغذائية الحلال، الأنماط المعيشية الحلال، السياحة والسفر الحلال، تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البنى التحتية للاقتصاد الإسلامي.

وحيث أن البحث العلمي يعتبر قاطرة ميادين العمل والتطبيقات، فإن الدول التي تعمل على تأسيس بنى تحتية للتعليم تكون أكثر تأهيلا للاستفادة من التنمية بكافة أشكالها، ويعتبر التعليم العالي حاضن التطور الفكري والراصد والباعث والمحرك الأساسي لحركة البحث العلمي.

لقد تم رصد ٦٥٥ بحثًا علميا في مجال المالية الإسلامية خلال الثلاث السنوات السابقة، منها ٣٥٤ مقالة مراجعة علميًا. احتلت ماليزيا المرتبة الاولى من حيث كمية البحوث المالية الإسلامية، فصدر ١٦٩ بحثا علميا، منها ١٠١ كمقالة

مراجعة علمياً. واحتلت المملكة المتحدة المرتبة الثانية، فصدر فيها ١١١ بحثا علميا (٥٦ مقالة مراجعة علمياً). بينما احتلت الولايات المتحدة الامريكية المرتبة الثالثة بنشر حوالي ٧٣ بحثا علميا (٣٩ مقالة مراجعة علمياً).

وأشارت النتائج إلى أن المملكة المتحدة هي الدولة الأولى عالمياً بمجال التعليم الخاص بالصيرفة الإسلامية، فهي تحتضن ٦٠ مؤسسة تعليمية توفر مساقات خاصة بالمصرفية الإسلامية، إلى جانب ٢٢ جامعة توفر شهادات مختصة بهذا القطاع. وتحتل ماليزيا المرتبة الثانية في مجال توفير البنى التحتية للتعليم الخاصة بالصيرفة الإسلامية، حيث تحتضن ماليزيا ٥٠ مؤسسة تعليمية تقدم مساقات بهذا المجال، إلى جانب ١٨ جامعة توفر اختصاصات ذات صلة. أما الإمارات فتحتل المرتبة الثالثة، ففيها ٣١ مؤسسة تقدم مساقات تعليمية للصيرفة الإسلامية، إلى جانب ٩ جامعات تقدم شهادات ذات صلة. وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الرابعة عالمياً، لتوفر ٢٢ جهة تقدم مساقات تعليمية مختصة بالصيرفة الإسلامية، وتسع جامعات تقدم دراسات ذات صلة. ورصد المؤشر عالمياً ٤٢٠ مؤسسة توفر مساقات تعليمية تختص بالتمويل الإسلامي، و ١١٣ جامعة تقدم شهادات بهذا المجال.

محددات نمو الاقتصاد الإسلامي:

أولاً: قوى السوق:

١. ضخامة السوق الإسلامية: يشكل عدد المسلمين البالغ ١.٦ مليار مسلم، يغلب عليهم الفئة العمرية الشابة، أي أن كل مستهلك من أربعة مستهلكين

في العالم هو مسلم، وهذا يعني توافر قاعدة استهلاكية كبيرة مما يحفز على تحقيق نمو اقتصادي منشود. ويشهد نموهم السكاني نمواً متسارعًا ١.٥٪ سنويًا مقارنة ب ٠.٧٪ بالنسبة إلى باقي سكان في العالم. وبالنظر لمعدلات تزايد أعدادهم التي تعادل ضعف تزايد سكان العالم، فإن الشركات العاملة في مختلف القطاعات، من الصناعات الغذائية والتمويل إلى شركات الأزياء والسياحة، أدركت أن قيمة سوق المنتجات الاستهلاكية الإسلامية تصل إلى ٤.٨ تريليونات دولار.

٢. ينتمي المسلمون لعدة أسواق ناشئة على الصعيد العالمي من إندونيسيا، والسعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى تركيا. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في السبع وخمسين دولة الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتي يشكل المسلمون غالبية سكانها، نحو ٦.٣٪ سنويًا، مقارنة بمتوسط نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي الذي سيبلغ ٥.٣٪ حسب توقعات صندوق النقد الدولي بين الأعوام ٢٠١٣–٢٠١٨. ويقدر حجم الناتج الإسلامي لهذه الاقتصادات بأكثر من ٨ تريليونات دولار.

٣. نمط الحياة: ازداد دور القيم الأخلاقية الإسلامية في تشكيل نمط الحياة والممارسات التجارية بشكل ملموس. وارتفع عدد المسلمين الملتزمين بأحكام دينهم بشكل ملحوظ، إذ أظهرت الدراسة الصادرة عن «منتدى بيو للأديان والحياة العامة» التي أجريت في العام ٢٠١٢ أن ٨٧٪ من المسلمين يعتبرون الديانة «هامة جداً» وأن ٩٣٪ منهم يصومون في شهر رمضان الكريم، في

المقابل فإن أقل من ٣٠٪ من الشعب الأوروبي ٥٦٪ من الشعب الأمريكي اعتبروا أنّ الديانة مهمة جداً في حياتهم.

٤. زيادة التجارة بين دول منظمة التعاون الإسلامي، حيث وضعت هذه المنظمة في العام ٢٠٠٥ هدفا بزيادة التجارة البينية بينها لتصل إلى ما نسبته ٢٠٪ من إجمالي تجارتها الخارجية في العام ٢٠١٥.

ثانيا: البيئة العالمية:

١. حيث شاركت مؤسسات وشركات عالمية متعدّدة الجنسيات في الاقتصاد الإسلامي، ففي مجال المصارف هناك دويتشه بنك، وإتش إس بي سي، وسيتي بنك وغيرهم، وفي مجال الشركات العالمية هناك نستله، وسلسلة كارفور وغيرها، ومنها من لا يشارك في عملية تنمية الاقتصاد الإسلامي وحسب بل يقودها، فشركة نستله تمتلك ١٥٠ مصنعًا حاصلاً على شهادات لصناعة الأغذية الحلال من بين ٤٦٨ مصنعًا، وتقدم أكثر من ٣٠٠ صنفًا من الأغذية والمشروبات الحلال في أكثر من ٥٠ بلداً. كما أن سلسلتي المحلات التجارية العالمية كارفور وتيسكو وغيرهما من العلامات التجارية العالمية الكبرى تسجل اليوم نموا متزايداً في تقديم الأغذية الحلال في العديد من الأسواق.

٢. سعي الاقتصادات النامية لتوسيع أسواقها، وخاصة القارة الآسيوية، مع التركيز على أسواق دول منظمة التعاون الإسلامي.

٣. زيادة التركيز العالمي على أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، والتي يوفرها الاقتصاد الإسلامي.

٤. ثورة تقنيات الاتصالات على الصعيد العالمي، حيث تساهم وسائل الإعلام الاجتماعية، وتقنيات الهواتف الذكية وخدمات الإنترنت إلى إحداث ثورة في كل جانب من جوانب الأعمال كالخدمات الاجتماعية، والتعليم، والصحة، والترفيه، وفي كل جانب محتمل من جوانب الحياة.

ثالثًا: انتشار مفهوم المنتجات الحلال

١– الأغذية الحلال

أنفق المستهلكون المسلمون في كافة أنحاء العالم ١.٠٨٨ مليار دولار على الأغذية والمشروبات في العام ٢٠١٢ والتي تشكّل ١٦.٦٪ من الإنفاق العالمي، ويتوقع تزايد هذا الإنفاق ليصل إلى ١.٦٢٦ مليار دولار بحلول العام ٢٠١٨، مما يوفر فرصًا في سوق الأغذية الحلال. وتتصدر اندونيسيا البلدان من حيث استهلاك الأغذية الحلال بإجمالي ١٩٧ مليار دولار، تليها تركيا ١٠٠ مليار دولار، وباكستان ٩٣ مليار دولار، ومصر ٨٨ مليار دولار بحسب بيانات العام ٢٠١٢، مما يشير إلى أن سوق الأغذية والمشروبات الحلال العالمية مجتمعة أكبر من السوق الصيني الذي يمثل أكبر سوق وطنية لاستهلاك الأغذية.

لكن قطاع الأغذية الحلال يواجه تحدّيات عديدة تتضمن: حجم القطاع، وعدم كفاءته، وعدم وجود هيئة تنظّمه، وضرورة وضع معايير دولية موحدة، إضافة لتحديات توفّر المواد الخام، وسلاسل الإمداد، ونقص رأس المال البشري، وانخفاض ثقة المستهلكين، وكذلك تحديات الوعي العالمي كعدم وجود منتج غذائي عالمي يحظى بالاهتمام الكافي.

ويميز هذا القطاع فرص نموه، ففي قطاع اللحوم والحيوانات الحية فإن ٩١٪ من واردات دول منظمة التعاون الإسلامي من اللحوم والحيوانات الحية تأتي من دول غير أعضاء في هذه المنظمة، ومع وجود مئات من المورّدين وكبار المستثمرين والشركات العاملة في مجال الأغذية والزراعة في دول المنظمة. ويقدر العجز في تجارة الأغذية ٧٢ مليار دولار في دول منظمة التعاون الإسلامي.

٢– الضيافة الحلال

إن نموذج الفنادق الإسلامية يستهدف جميع النزلاء من كافة الجنسيات والديانات، وتصل نسبة نزلاء بعض هذه الفنادق في دبي من غير المسلمين إلى ٦٠٪، فضلا عن أن العديد من العائلات والأسر الغربية تفضل الإقامة في هذه النوعية من الفنادق الملتزمة بعدم تقديم الكحول خاصة عند اصطحابهم للأطفال[١]، وبعدم وجود ملاهي ليلية، إضافة للشفافية بين إدارة الفنادق والعاملين والنزلاء إضافة للحرص على توفير الأمن والراحة. ويقدر حجم سوق السياحة والسفر العالمي للمسلمين بنحو ١٢٦ مليار دولار تشمل السياحة والسفر الحلال، والحج والعمرة، والرعاية الصحية والاجتماعات والمعارض والمؤتمرات والفعاليات. ويقدر تزايد عمليات إنشاء خدمات تمويل الحج، ليصل إنفاقها السنوي إلى ٢٢.٥ مليار دولار بحلول ٢٠١٨.

وحسب إحصاءات دائرة السياحة والتسويق التجاري في دبي فإن النمو القوي في سوق الضيافة الإسلامية توضح ارتفاع عدد الفنادق التي لا تقدم المشروبات

[١] مدير عام مجموعة فنادق «الجوهرة»، هاني لاشين.

الكحولية إلى نحو ١٩٨ فندقًا، أي ما يعادل نحو ٤٩.٦٪ من إجمالي عدد الفنادق العاملة في الإمارة البالغ ٣٨٨ فندقا حتى نهاية العام الماضي. وتستحوذ الفنادق ذات النجمة الواحدة والنجمتين والثلاثة نجوم على ٧٧٪ من عدد هذه الفنادق، بينما تتوزع النسبة المتبقية على فنادق الخمس نجوم بواقع ٥ فنادق وفنادق الأربعة نجوم بواقع ٢٨ فندقًا. وتقدر حصة الفنادق الخالية من الكحول من إجمالي الغرف الفندقية بنحو ٢٤٪، أي ما يعادل ١٣٧٨٤ غرفة فندقية من الإجمالي المقدر بنحو ٥٧٣٤٥ غرفة حتى نهاية العام الماضي، بينما تبلغ حصة الفنادق من فئات النجمة إلى ثلاث نجوم من غرف الفنادق الخالية من الكحول بنحو ٥٣.٩٪، بواقع ٧٤٣٥ غرفة، مقابل ٥٨٨٦ غرفة لفنادق من فئة الأربع والخمس نجوم.

٣- الملابس والأزياء الإسلامية

تغطي الملابس المحافظة المنسجمة مع التعاليم الإسلامية منطقة جغرافية واسعة تمتد من إندونيسيا إلى الولايات المتحدة. وتشكّل هذه السوق الموجهة للمسلمين جزءاً لا يتجزأ من قطاع الملابس والاكسسوارات العالمية.

وتشير التقديرات إلى أن المسلمين المنتشرين من أقصى الغرب إلى أقصى الشرق أنفقوا ٢٢٤ مليار دولار على «الملابس والأحذية» في عام ٢٠١٢ أي ١٠.٦٪ من الإنفاق العالمي. ومن المتوقع أن يصل هذا الإنفاق إلى ٣٢٢ مليار دولار بحلول العام ٢٠١٨. وتتأثر هذه السوق بالثقافة المجتمعية وتشمل الفساتين الفضفاضة التي تغطي الجسم بكامله والنقاب والحجاب. وتتصدر تركيا البلدان التي تحتل المراتب الأولى من حيث استهلاك العملاء المسلمين للملابس استنادا إلى بيانات العام

٢٠١٢ بنحو ٢٥ مليار دولار، ثم إيران ٢١ مليار دولار، وإندونيسيا ١٧ مليار دولار، ومصر ١٦ مليار دولار، والسعودية ١٥ مليار دولار، وباكستان ١٤ مليار دولار. وتحل سوق استهلاك الملابس المحافظة في المرتبة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة التي بلغ حجم إنفاق هذه السوق فيها ٤٩٤ مليار دولار في العام ٢٠١٢.

واستقطب معرض الأزياء الإسلامية في إندونيسيا في دورته الرابعة عام ٢٠١٣ أكثر من ١٥٠ علامة تجارية عرضت مجموعات متنوعة من التصاميم العصرية التي تتلاءم والتقاليد الإسلامية المخصّصة للمرأة المسلمة.

٤- الإعلام والترفيه الإسلامي

تحولت سلسلة الكتب الكوميدية ذي نيتي ناين إلى مسلسل رسوم متحركة، وأنشأت أول مجموعة من الأبطال الخارقين من التاريخ الإسلامي على شكل رسوما متحركة تبث في أكثر من ٧٠ بلداً.

فرص يوفرها السوق الإسلامي..

إن بروز الاقتصاد الإسلامي كنموذج اقتصادي رائد يفتح أفقًا جديدة يستفيد منها المجتمع العالمي خاصة بعد أن دخل العالم المتقدم مرحلة مستدامة من الركود الاقتصادي، فالأسواق يتوجب عليها تلبية الأنماط الجديدة في سوق الاستهلاك والأعمال.

وقد تنامت أهمية هذا الاقتصاد بعد انتهاء الأزمة المالية العالمية، فالتفتت الأنظار نحو القاعدة المتينة والصلبة لمؤسساته، فباتت فكرة نقل الاقتصاد الإسلامي وما

يندرج تحته من استهداف ١.٦ مليار مسلم إلى استهداف ٦ مليارات شخص يقطنون العالم فكرة قائمة. ويدعم هذه الرؤية:

– نمو الأصول الإسلامية بمعدل ٢٠٪

– نمو التمويل الإسلامي بمعدل ٥٠٪

– يقدر عدد المسلمين الذين لا يملكون حسابات بنكية ٧٢٪

– نمو سوق مستحضرات التجميل الحلال إلى ١٤ مليار دولار سنويا.

– نمو سوق الغذاء الحلال إلى ٦٨٥ مليار دولار سنويا.

– نمو سوق السياحة الإسلامية إلى ١٢٦ مليار دولار سنويا.

يضاف لما سبق البعد الأخلاقي والعادل الذي يعزّز قطاعات الاقتصاد الحقيقي والتنمية المستدامة.

دبي كمركز للاقتصاد الإسلامي فرصة يجب استغلالها

تتمتع دبي بفضل أصولها العالمية الاستراتيجية، بمكانة فريدة تمكنها من تغيير وجه تجارة المنتجات الحلال بوتيرة متسارعة، وذلك من خلال شبكتها التجارية، الأمر الذي من شأنه دفع عجلة الاقتصاد الإسلامي قدماً.

١. تدير شركة موانئ دبي العالمية، أكثر من ٦٥ مرفأ موزعة في القارات الستة، بما في ذلك مشاريع قيد التنفيذ في كل من الهند وأوروبا وأمريكا الجنوبية ومنطقة الشرق الأوسط، ففي دولة الإمارات العربية المتحدة وحدها، تدير شركة موانئ دبي العالمية أربعة مرافئ تمتلك طاقة استيعابية هي الكبرى على مستوى العالم الإسلامي، وقد أسفرت عمليات التوسع التي أجرتها الشركة خلال العام

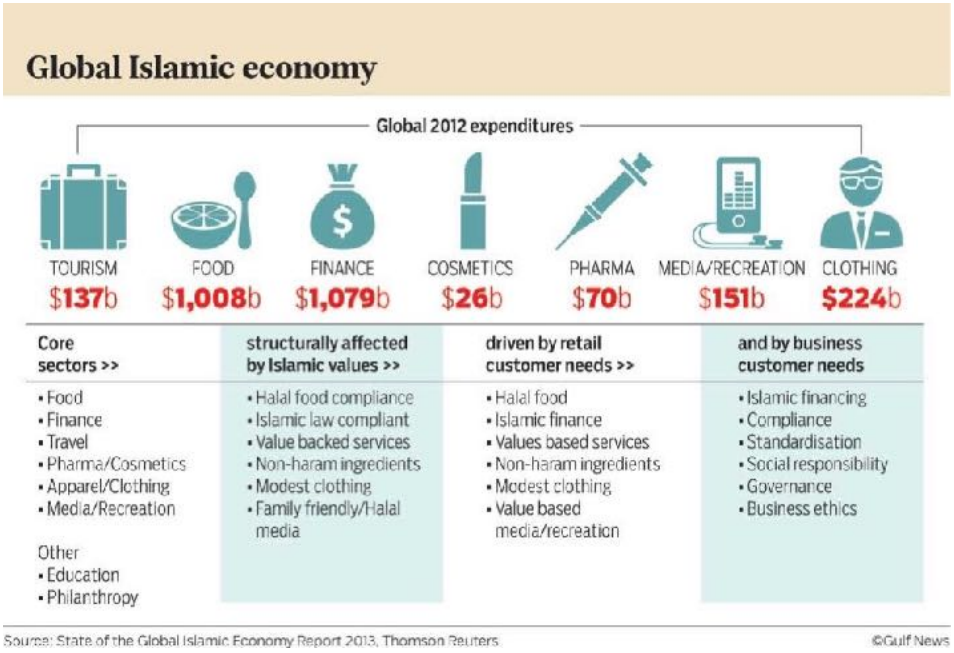

الجاري، والتي ستواصل الشركة إجرائها في العام المقبل، عن زيادة طاقتها الاستيعابية بشكل كبير.

٢. حلّ مطار دبي الدولي في العام ٢٠١٢ في المرتبة السادسة عالميًا من حيث حركة الشحن، والتي بلغ حجمها حينها ٢.٢٦ مليون طن من البضائع، مسجلة بذلك ارتفاعًا نسبته ٣.١٪ عن العام ٢٠١١.

٣. تعد شركة الإمارات للشحن الجوي كبرى شركات الشحن في العالم من حيث وزن الشحن، قد نقلت لوحدها نحو ٢.١ مليون طن في شبكتها خلال السنة المالية ٢٠١٢–٢٠١٣.

٤. حلّ مطار دبي الدولي خلال العام الماضي في المرتبة الثانية عالميًا من حيث عدد المسافرين الدوليين، وقد بلغ عدد المسافرين الدوليين في المطار خلال الأشهر

الستة الأولى من العام الجاري حوالي ٣٦.٢ مليون مسافر، وذلك بعد أن شهد المطار أكثر من ٥ ملايين مسافر شهرياً لمدة سبعة أشهر على التوالي.

تزايد الاهتمام العالمي فرصة حيوية

إنه مع اهتمام عواصم مالية رئيسية في العالم (مثل لندن ونيويورك) بجذب التمويل الإسلامي وتطوير مؤشرات أسهم للشركات التي تتعامل في منتجات (حلال)، يتوقع أن يستمر قطاع الصيرفة والتمويل الإسلامي في النمو، إضافة لتوافر مراكز عالمية للصيرفة والتمويل الإسلامي مثل كوالا لامبور وجاكرتا.

العدد الواحد والعشرون

سوق الممر وسوق المستقر المنتجات المالية ومنتجات السلع والخدمات

يحتاج الناس في تطوير أعمالهم إلى ابتكار أساليب جديدة لتلبية حاجاتهم المتنامية، إلا أن ابتكاراتهم قد تخفي جوانب سلبية ضارة بالناس وبمجتمعاتهم، ولابد من دراسة آثار تلك المبتكرات قبل تطبيقها في الأسواق منعاً لما قد تحدثه من أضرار. فقد أوضحت الأزمة المالية العالمية الأخيرة وما سبقها من أزمات، أن التوسع بالدين والتلاعب بموثقاته من أوراق تجارية ورهون إضافة إلى الفائدة الربوية قد كان لها الأثر الكبير في إحداث الأزمة المالية الأخيرة. فرغم تباهي رجال الأعمال بأصولهم المالية التي طوروها وزادوا حجوم التعامل بها حتى بات السوق النقدي يتجاوز السوق الحقيقي بعشرات الأضعاف، فقد ازدادت الآثار السلبية لهذه الأدوات وبلغ ذلك الاقتصاد العالمي كله، فتجاوز البنوك والشركات المالية، ليصل إلى تهديد الحكومات نفسها.

أنواع الأصول المالية وماهيتها

تتألف السوق من سوق للسلع والخدمات يتم فيها عمليات الإنتاج الحقيقي، وسوق للنقود تتحكم بها السياسات النقدية من خلال المؤسسات المالية. وبتوسع القاعدة الإنتاجية تزداد الحاجة إلى سوق النقد بسبب الحاجة إلى تمويل سلسلة عمليات التوريد والإنتاج والتسويق. وبما أن الغرض من النقود هو تسهيل عمليات التبادل، لذلك وجب تناسب حجمها مع كميات السلع والخدمات المتوافرة في

السوق، دون زيادة أو نقص حادين. فإذا اختلت هذه العلاقة دون معالجة أدى ذلك إلى تشوهات اقتصادية قد تنتهي بأزمات خانقة.

ويتحقق التبادل بالبيع، والبيع لغة ضدّ الشراء، وبِعْتُ الشيء: شَرَيْتُه، أَبيعُه بَيْعًا ومَبيعًا (لسان العرب). أما البيع اصطلاحًا، فهو مقابلة شيء بشيء، كمقابلة سلعة بأخرى فإن كان غيرها سلعة كان مقايضة، وإن كان نقداً كان بيعًا حالاً، وإن تأخر أحد البدلين كان بيعًا آجلاً. ويصح في اللغة أن يدل لفظ البيع والشراء على معنى الآخر، كقوله تعالى في سورة يوسف: (وشروه بثمن) بمعنى باعوه. ويرى الفقهاء أن البيع هو تمليك مال بمال، بينما يرى القانونيون أنه عقد يلتزم به البائع بنقل ملكية شيء أو حق مالي آخر في مقابل ثمن نقدي لمشتريه (السنهوري: الوسيط في شرح القانون المدني).

أما الأصل فهو الشيء سواءأ كان سلعة أم غيرها، ولغة هو أَسْفَلُ الشيءِ، وجمعها أُصولٌ (القاموس المحيط). أما اصطلاحًا، فهي كل شيء مملوك له قيمة.

فالأعمال تبدأ ممارسة نشاطاتها، عموما بالمال، سواء أكان نقدا أم غير نقد، ويتم التعبير عن الأشياء المملوكة بعبارة (الأصول) لأنها أشياء ذات قيمة يمكن تحويلها إلى نقود بسهولة. وتعتبر الميزانية العمومية ممثلة للأصول والديون المتعلقة بشركة أو شخص معين.

أما المال لغة فهو ما مَلَكْتَه من كلِّ شيءٍ، وجمعها: أمْوالٌ (القاموس المحيط). أما اصطلاحًا، فقد ذكر ابن عابدين في حاشيته بأن المال هو ما يميل إليه الطبع ويجري فيه البذل والمنع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة. وعرفه الغزالي في إحيائه تعريفا شاملا

بقوله: "أعيان الأرض وما عليها مما ينتفع به، وأعلاها الأغذية ثم الأمكنة التي يأوي الإنسان إليها وهي الدور، ثم الأمكنة التي يسعى فيها للتعيّش كالحوانيت والأسواق والمزارع ثم الكسوة ثم أثاث البيت وآلاته ثم آلات الآلات وقد يكون في الآلات ما هو حيوان كالكلب آلة الصيد والبقر آلة الحراثة والفرس آلة الركوب في الحرب".

مفاهيم الأصول:

الأصول في مفاهيم الزكاة: أدى مفهوم الإيراد إلى تقسيم الأصول إلى عَروض القنية وعَروض تجارة، فعَرْوض القنية غير نامية، أما عَرْوض التجارة فهي نامية بالفعل أو بالقوة. فالأنعام نامية بالفعل لأنها تسمن وتلد وتدر لبنا ونماؤها نماء طبيعي لما فيه من زيادة الثروة الحيوانية وما يتبعها من اللحوم والألبان، وعَروض التجارة أيضًا مال نام بالفعل لأن الشأن فيها أن تدّر ربحا وتجلب كسبًا وإن كان النماء فيها غير طبيعي كنماء الثروة الحيوانية والزراعية فهو نماء صناعي يشبه الطبيعي، والنقود أموال نامية لأنها بديل السلع وواسطة التبادل ومقياس قيم الأشياء فإذا استخدمت في الصناعة والتجارة ونحوها أنتجت دخلا وحققت ربحًا وهذا هو معنى النماء المقصود، وعليه فمفهوم الأصل في أدبيات الزكاة يميل إلى الموارد الطبيعية الملموسة كالعروض الثابتة والمتداولة (قنطقجي: فقه المحاسبة الإسلامية).

الأصول في المفاهيم المحاسبية: عرفت لجنة المصطلحات التابعة لمجمع المحاسبين الأمريكي AICPA الأصول بأنها: شي ما يمثل رصيد مدين قابل للترحيل للفترة التالية لقفل الحسابات تبعا للمبادئ المحاسبية على أساس أنه يمثل إما حق ملكية أو

قيمة يمكن الحصول عليها ونفقة تمت وأَوجدت حق ملكية أو من المحتمل إيجادها مستقبلا. بينما عرفتها لجنة المفاهيم والمعايير التابعة لجمعية المحاسبة الأمريكية FASB بأنها: الموارد الاقتصادية المخصصة لأغراض المشروع خلال وحدة محاسبية محددة فهي تجمعات للخدمات المتوقع الحصول عليها مستقبلاً. ويلاحظ ميل تعريف لجنة المصطلحات إلى المديونية كأساس لاعتبار الأصل، بينما تميل لجنة المفاهيم لاعتبار الأصل على أساس أنه مورد اقتصادي.

وبناء على ما سبق من مفاهيم، يمكن تقسيم الأصول بحسب درجة سيولتها وقابلتها للتسييل إلى أصول ثابتة ومتداولة وجاهزة، فأما الثابتة فتستفيد منها أكثر من دورة مالية، بينما تتحرك الأصول المتداولة والجاهزة ضمن الفترة المالية، لذلك سميت برأس المال العامل الإجمالي، فإن طرحت منها الخصوم المتداولة سميت برأس المال العامل الصافي، وهذا يتناغم ومفاهيم الزكاة.

تقسم الأصول الثابتة إلى:

١. أصول ملموسة tangible assets، وهي جميع الأصول التي يكون لها جوهر مادي، كالأراضي والمباني والعقارات والسيارات وما شابهها.

٢. أصول غير ملموسة كالتي تدفعه المنشأة أو تلتزم بدفعه لتحصل على منفعة ليس لها وجود مالي، وتقسم بدورها إلى: (أ) أصول معنوية: كحقوق الاختراع وشهرة المحل وحقوق النشر وما شابهها، و(ب) أصول وهمية: كمصاريف التأسيس التي ألغتها المعايير المحاسبية الدولية الجديدة واعتبرتها نفقات تتحملها الدورة المالية الأولى (التأسيسية).

والأصول غير الملموسة كالاسم التجاري، وحقوق التأليف والنشر، والعلامات التجارية، وبراءات الاختراع، وبرامج الحاسوب. بينما تعتبر الحسابات المدينة، والسندات، والأسهم، أصولاً مالية غير ملموسة. ويمكن تصنيفها إلى أربعة أصناف:

أولا: حسب درجة تمييزها عن غيرها من الأصول: ونميز بين: أصول يمكن تميزها بصفة منفردة، كحقوق الاختراع، وحقوق الاحتكار، وحقوق النشر، وأصول لا يمكن تميزها بصفة منفردة مثل شهرة المحل.

ثانيا: حسب الاقتناء: ونميز بين أصول مشتراة: أي يتم شراؤها من الغير بصفة منفردة أو نتيجة للاندماج كما تنشأ شهرة المحل، وأصول يتم تكونها داخليا (أي يتم تكوينها داخل المنشأة) ومنها حقوق الاختراع.

ثالثا: حسب الفترة الزمنية التي تغطي المنافع المتوقعة: ونميز بين: أصول تستفيد منها فترات معينة أو تحدد عمرها نصوص قانونية كحقوق الاحتكار أو استخدام الأسماء التجارية، وأصول يرتبط عمرها بعوامل إنسانية مثل حقوق التأليف أو النشر، وأصول ليس لها عمر محدد مثل الشهرة.

رابعا: حسب إمكانية فصل الأصل عن المنشأة: ونميز بين: أصول تعبر عن حقوق يمكن تحويل ملكيتها للغير كحقوق التأليف والنشر، أو أصول قابلة للبيع مثل حقوق الاختراع، وأصول لا يمكن فصلها بذاتها عن المنشأة كالشهرة، وأصول لا يمكن تمييزها بصورة منفردة عن غيرها من الأصول كحقوق الاختراع، والذي يمنح

حامله كل الحقوق التي تخوله استخدام، وإنتاج، وبيع منتج معين أو عملية معينة خلال فترة معينة.

فمثلا يعتبر حق الامتياز ترتيباً يعطي بمقتضاه طرف يُسمى مانح الحق، لطرف أخر يُسمى المتمتع بالحق، إذنا مطلقا في تسويق منتج أو خدمة في حدود منطقة جغرافية معينة، كالتنقيب عن النفط في منطقة معينة. أما الشهرة فترتبط بوجود وحدة اقتصادية (منشأة) قائمة، وهي تعبر عن قدرة المنشأة على تحقيق أرباح غير عادية، أو تزيد من المعدل العادي للعائد على رأس المال المستثمر، بسبب كفاءة إدارة المنشأة أو باستخدام مواصفات، أو عمليات خاصة في الإنتاج يعطي سمعة طيبة عن المنشأة.

ويعتبر الأصل أصلا من أصول المنشأة إذا حقق شروط اعتباره من وجهة النظر المحاسبية، وهي:

الملكية: أن يكون الأصل مملوكًا بشكل قانوني، مما يعطي المالك حرية التصرف به والاستفادة من منافعه الاقتصادية.

الخدمات المستقبلية: لابد أن يكون للأصل منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة تمتد لأكثر من فترة مالية.

المقدرة الإنتاجية (الخدمية): تقتنى الأصول لمقدرتها الإنتاجية فتشارك في العملية الإنتاجية بشكل مباشر أو غير مباشر.

قابلية التحديد (القياس): لابد أن تكون منافع الأصل قابلة للقياس المالي.

وعليه فإن الأصول المالية ليست سلعًا، لأنها لا تشبع الحاجات بشكل مباشرة أو غير مباشر، بل هي مجرد مطالبات أو حقوق على الموارد الاقتصادية، فهي رموز تمثلها ويتم تداولها نيابة عنها، فتسهل تداول وتبادل هذه الموارد. ويقاس ذلك بالقول بأن حق الملكية هو شيء ليس ملموسًا بل رمز متفق عليه ومعترف به من المجتمع بأن مالكه له حق الانتفاع والتصرف وحده فيه، بيعًا وشراء. ويقاس أيضا على ذلك، بأن النقود هي أصل مالي، فهي ليست سلعة ولا تشبع بذاتها أية حاجات، وهي تمثل حقًا على الاقتصاد في مجموعه، حيث يحق لحاملها الحق في مبادلتها مع أية سلعة معروضة للبيع، فيتنازل البائع عن ملكية سلعته لقاء الحصول عليها، وذلك لمعرفته بأن النقود التي سيتملكها تمكنه من الحصول على الموارد المعروضة للبيع في المستقبل. وكذلك فالسهم هو حق مشاركة في ملكية مشروع، وهو غير ملموس، والسند أيضًا هو دين على نفس المشروع، وهو غير ملموس.

لذلك يمكن تعريف الأصول المالية بأنها ليست أصولا مادية ملموسة كالسلع والخدمات، بل أصولا مالية غير ملموسة ترتب حقوقًا على موارد اقتصادية وتُتداول بدلا عنها، كالنقود والأسهم والسندات والديون والأوراق التجارية والخيارات والمستقبليات وغير ذلك مما ينضوي تحت اسم المشتقات المالية، وجميعها قابلة للتداول. وقد تناول معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ الأدوات المالية اعترافًا وقياسًا، وصنف الاستثمارات المالية ضمن مجموعات:

(١) استثمارات مالية بغرض المتاجرة.

(٢) استثمارات مالية متاحة للبيع وغير محتفظ بها لأغراض المتاجرة.

(٣) استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ حتى ميعاد الاستحقاق.

(٤) القروض والحسابات المدينة والمحتفظ بها لغايات غير تجارية.

أنواع الأصول المالية في السوق:

عرفت الأسواق المالية قديمًا وحديثًا ابتكارات مالية حاول الناس من خلالها تلبية احتياجاتهم، فمنها ما أخفق ومنها ما استمر استخدامه. ويمكن التمييز بين أصول مالية عرفها الفقه الإسلامي بغض النظر عن حكمها وتوافقها مع الشريعة الإسلامية وقد اختلفت الآراء حولها، وأصول طورتها الأسواق التقليدية لتلبية احتياجاتها.

أولاً: أصول مالية عرفها الفقه الإسلامي:

بيع الديون (التوريق): التوريق كلمة مشتقة من الورِق وهي الفضة بمعنى التسييل أي تحويل القروض (المصرفية) إلى سيولة نقدية بغرض الحصول على الأموال، وذلك بغية خلق أصول مالية جديدة، وبذلك تتحول الموجودات المالية من المقرض الأصلي إلى آخرين، أو تحويلها إلى أوراق مالية قابلة للتداول. أما أساليب التوريق فهي:

استبدال الدين، أي استبدال حقوق والتزامات جديدة بأخرى قديمة، مع ضرورة موافقة جميع الأطراف ذات الصلة بالقرض على تحويله كليًا أو جزئيًا إلى ورقة مالية.

التنازل عن الأصول لمصلحة الدائنين أو المقرضين، كما في ذمم بيع الأصول أو إيجارها، حيث يستمر دفع الأقساط إلى الممول الأصلي، الذي قام بتحويل الديون واستبدالها.

بيع الذمم المدينة إلى مصرف متخصص، ونقل جميع المسؤوليات إليه حال عجز المدين عن التسديد.

التورق: التورق هو عملية بين ثلاثة أطراف يشتري الأول من البائع أصلاً بصيغة الأجل، ثم يبيعها لغيره نقداً وفي الغالب يكون بسعر أقل، وبذلك يكون المشتري قد حصل على السيولة والتزم بأداء قرض أكبر منه، وغالب الأحيان يكون دخول السلعة صورياً حيث لا حاجة للمشتري بها.

ورغم بعض المناصرين للتورق إلا أنه ينفذ بشكل منظم وآلي يجعل العمليات المرافقة له عمليات صورية، ويكتفي البعض بتبادل الفواتير وثبوتيات البيع دون أي حركة حقيقة ومنتجة للسلع والخدمات.

بيع العربون: بيع العربون هو أن يشتري شخص ما السلعة، فيدفع إلى البائع جزءاً من الثمن على أنه إن أخذ السلعة حُسب من الثمن، وإن لم يأخذها فذلك للبائع. وهو يحقق المصلحة، لكن اللجوء إليه بوصفه أداة تمويل والتوسع فيه كأصول مالية يحيد به عن الغرض الذي يستخدم لأجله.

القرض الحسن: يحرم على المقرض أن يستفيد لقاء إقراضه المال للغير لذلك ليس للقرض الحسن أرباحًا مباشرة للدائن، لكن أرباحه تتمثل بمزايا اجتماعية يستفيد منها المجتمع عمومًا. لذلك هو من جنس التبرعات، أي أنه تبرع بمنفعة الشيء المقرض دون مقابل، أما المقترض فمن الطبيعي أن يستفيد من القرض.

المرابحة: يبحث المشتري أحيانا عن الطمأنينة، فيرغب بالشراء من مصدر يثق بجودة منتجاته ويفضل أن يعلم مسبقًا بالربح الذي سيتحمله إضافة إلى التكلفة

الحقيقية للشراء. وقد يرغب البائع أيضا بنفس الشيء، فيقول أحدهما للآخر أربحني مبلغ كذا أو نسبة كذا وأتم العملية.

السلم: السلم لغة أسلَم وأسلف وفيه يُقدم الثمن سلفًا للبائع الذي يقدم السلعة في زمن محدد لاحق. أما السلم اصطلاحا، فعقد على موصوف في الذمة وصفًا يُذهب أي جهالة، فهو بيع مؤجل بثمن معجل مقبوض في مجلس العقد ويتأخر فيه تسليم السلعة لأجل معلوم.

الاستصناع: الاستصناع هو عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة، أي عقد شراء ما سيصنعه الصانع وتكون العين والعمل من الصانع، فإذا كانت العين من المستصنع لا من الصانع فإن العقد يكون إجارة لا استصناعًا.

العينة: هو أن يشتري شخص من البائع سلعة بأجل ثم يبيعه نفس السلعة نقدا بسعر أقل.

الرهن: عرّفه ابن عابدين في حاشيته: "بأنه حبس الشيء لأن الحابس هو المرتهن" وعد محاسن الرهن من وجهة نظر كل من الدائن والمدين بقوله: "النظر لجانب الدائن بأمن حقه عن التوى (التلف) ولجانب المديون بتقليل خصام الدائن له وبقدرته على الوفاء منه إذا عجز". ويعتبر عقد الرهن عقدا لازما في حق المدين الراهن ولو لم يقبض فلا يحق له إلغاؤه، وهو غير لازم في حق الدائن المرتهن.

الحوالة: يُقصد بالحوالة حوالة الدين أي تغيير المدين بنقل الدين من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه، وحوالة الحق تكون بحلول دائن محل دائن آخر وتختلف حوالة الدين عن حوالة الحق بأن حوالة الدين يتغير فيها المدين إلى مدين آخر، أما حوالة

الحق فيتغير فيها الدائن إلى دائن آخر. والحوالة عقد لازم وهي من عقود الاسترفاق وليست بيعًا وهي مستحبة للمحال إذا علم ملاءة المحال عليه وحسن قضائه، لما فيها من انتفاع الدائن، والتخفيف والتيسير على المدين، وتكون مباحة إذا لم يعلم المحال حال المحال عليه (الأيوفي : معيار الضمانات رقم ٥) .

الأوراق التجارية : تمثل الورقة التجارية توثيقًا للدين التزاما بقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه)، ويعتبر قبول الوفاء بقيمتها بمثابة تعهد والتزام من قبل المسحوب عليه بوفاء الدين لحاملها في موعد الاستحقاق. كما يعتبر جميع الموقعين على الورقة التجارية من ساحب ومظهر وكفيل ملتزمون معًا بهذ الوفاء. وتعتبر الضمانات العينية التي يشترطها حامل الورقة التجارية تأكيداً لضمان حقه فيها رهناً. وتستخدم الأوراق التجارية كأداة للوفاء بالديون مقابل الغير بحيث يمكن تحويل المديونية من شخص لآخر.

الصكوك : هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في وحدات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيم أصدرت من أجله.

ثانيًا : الأصول المالية التقليدية :

الأوراق المالية إما أن تكون وثائق تثبت حقوق الملكية كالأسهم التي تعبر عن حق الشريك في صافي الأصول المادية المملوكة للشركة، وإما أن تكون وثائق تثبت

المديونية كالسندات، والكمبيالات، وأذون الخزانة، وشهادات الإيداع، وتتنوع أشكالها، وأهم أنواعها التي تمثل أصولا مالية هي:

المشتقات: تعتبر المشتقات بأنواعها أوراقًا مالية ناجمة عن تعاقدات صورية من الأصول المالية خارج الميزانية وفي مواعيد لاحقة. عرفها بنك التسويات الدولية التابع لصندوق النقد الدولي بأنها عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد، ولكنها لا تقتضي أو تتطلب استثمار لأصل المال في هذه الأصول، ويكفي تبادل مدفوعات فروقات الأسعار بين طرفي العقد، وليس ضروريًا انتقال ملكية الأصل محل التعاقد (المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٠).

الخيارات: هي عقد بين طرفين (بائع ومشتري) يعطي المشتري الحق (وليس الالتزام) في شراء أو بيع كمية محددة من العملة الأجنبية أو الأسهم أو غيرها من الأصول أو المؤشرات (كمؤشرات أسعار الأسهم أو أسعار الفائدة) وذلك بسعر محدد، وخلال فترة محددة (وفقًا للطراز الأمريكي) أو في تاريخ استحقاق العقد (وفقًا للطراز الأوربي). ويسمى سعر حق الخيار بالعلاوة (premium) يدفعه المشتري إلى البائع نتيجة لتمتعه بهذا الحق الذي يمنحه فرصة الاستفادة من الارتفاع والانخفاض في الأسعار خلال فترة العقد

العقود المستقبلية المالية: العقود المستقبلية المالية عبارة عن اتفاق لشراء أو بيع أداة مالية معينة (عملة، أسهم، سندات أو مؤشرات معينة (سعر الفائدة مثلاً) في البورصات العالمية.

اتفاقيات مقايضة أسعار الفائدة: هي اتفاق بين طرفين لتبادل مدفوعات الفوائد على مبلغ محدد بعملة معينة والمحتسبة على أساس سعرين مختلفين للفائدة وذلك خلال فترة محددة.

اتفاقيات الأسعار الآجلة: وهي اتفاقيات تتم بين طرفين للقيام بتاريخ محدد في المستقبل يسمى تاريخ التسوية بتسوية الفرق بين سعر الفائدة المتفق عليه في العقد وسعر الفائدة السائد بتاريخ التسوية واللذين يغطيان فترة معينة تبدأ في المستقبل وعلى المبلغ المتفق عليه في العقد. ولا يترتب على هذه العمليات أي تحويل للمبلغ المتفق عليه في العقد.

السندات: يتم إصدار السندات حيث الحاجة للتمويل وعدم الرغبة في زيادة رأس المال، وهي تمثل قروضًا طويلة الأجل يخول مالكها الحصول على فوائد ثابتة تؤدي قبل توزيع الأرباح على المساهمين. وتُستوفى قيمة السند عند حلول الأجل أو التصفية قبل الأسهم. وقد يتضمن الاتفاق بعض الأصول الثابتة ضمانًا للسداد.

القروض الربوية: وهي إقراض مال بمال مع زيادة، حيث يستفيد المقرض بأخذ مبلغًا من المال لقاء الزمن ويتناسب طرداً مع حجم القرض.

ضوابط الأصول المالية وضوابط بيعها

إن إطلاق العنان لابتكار المنتجات وتطبيقها في الأسواق بجيدها وسيئها إنما يؤذي الأسواق ويخل بحقوق الناس، ويتوجب على القائمين على الأسواق التدخل لمنع المنتجات الضارة قبل تطبيقها أو قبل اتساع نطاق استخدامها.

وتعتبر معايير الضبط وسيلة رقابية هامة لتحقيق حوكمة الأسواق بغية تحقيق الاستقرار لها وإبعادها عن شبح الأزمات، لأن التاريخ المالي أثبت أن للأزمة ارتداداتها، مما يطيل بعمرها حينا من الدهر فتتآكل مدخرات الناس وممتلكاتهم، وقد يخسرون كل شيء فيقعوا فرائس لدوامة الفقر، مما يجهد دورة الاقتصاد ويجعل تنشيطها أمر مكلف.

أهمية المنتجات المالية في السوق

تحقق الأصول المالية بنوعيها الإسلامية والتقليدية بعض المزايا، ومن ذلك:

رفع كفاءة الدورة المالية والإنتاجية ومعدل دورانها، بتوسيع حجم أعمال المنشآت دون الحاجة لزيادة حقوق الملكية.

خفض مخاطر الائتمان من خلال توزيع المخاطر المالية على قاعدة عريضة من القطاعات المختلفة.

إنعاش سوق الديون الراكدة وتنشيط السوق الأولية في بعض القطاعات الاقتصادية مثل العقارات والسيارات.

تنشيط سوق المال من خلال تعبئة مصادر تمويل جديدة، وتنويع المعروض فيها من منتجات مالية، وتنشيط سوق تداول السندات.

زيادة الشفافية بتحسين بنية المعلومات في السوق لما يتطلبه من إجراءات.

الدور الإيجابي للأصول المالية:

يلعب إدارة الخطر دوراً في تحديد طبيعة الأصل ففكرة نشوء الأصول المالية وتوسعها هدفت إلى توفير أدوات تحوط لأطراف العملية الائتمانية سواء المصرف أو

العميل. لكن شبح الأزمة المالية العالمية الأخيرة مازالت آثاره موجودة بين الناس وحكوماتها على السواء.

وبما أن الأُصول المالية تعبر عن رؤية المستثمرين المستقبلية، فإن قيمتها تتعلق بدرجة الثقة والمخاطر، وتستند الثقة إلى عوامل موضوعية وأخرى نفسية، لذلك تتحدد قيمة هذه الأصول بناء على مجموعة ظروف موضوعية وتفسيرات شخصية. وبما أن التبادل يجري في الأسواق فالأمر سيتعلق بالفرد نفسه وبمجموع المتعاملين أنفسهم حيث تسود بينهم حالات عدوى تمثلها الإشاعات، فتقودهم ما يسمى بغريزة القطيع. ولقد تهاوت الثقة بين المستثمرين عموماً وبلغت الإفلاسات ذروتها، لذلك يمكن القول بأن الأصول المالية انحرفت عن دورها ولابد من ضبط إصدارها وتداولها.

إن استخدام الأموال المحلية أو الخارجية في الاستثمار المباشر من خلال تأسيس مشاريع إنتاجية وخدمية جديدة، أو تطوير مشاريع قائمة لزيادة طاقتها الإنتاجية، يساهم في عملية التنمية الاقتصادية للمجتمع. لذلك فإن دور السيولة المالية ضروري لتمويل الأنشطة الاقتصادية لضمان نجاحها وتوسعها.

لكن إذا انصرف تداول السيولة إلى عمليات صورية قائمة على الرهان والقمار بمسميات كالأصول المالية التقليدية أو المشتقات المالية، فإن ذلك يخرجها عن دورها الاقتصادي الإنتاجي إلى دعم النشاط المالي الذي يتسم بالطفيلي الضار بمصالح المجتمع.

السوق والأصول المالية:

تُتداول السلع والأصول المالية في الأسواق بأثمان يحددها قانون العرض والطلب، لكنهما يختلفان من حيث علاقتهما بالسوق. فالسوق بالنسبة "للسلع" هي وسيلة للوصول إلى المستفيد النهائي من السلعة إشباع حاجاته، وبذلك يكون السوق محطة وسيطة في حياتها، لأن السلعة تخرج من السوق كليا عند وصولها إلى المستفيد النهائي ولا تعود إليه من جديد إلا استثناء كما في حالة بيع الأشياء المستعملة.

أما السوق بالنسبة للأصول المالية، فهو حياتها، فهي تدخله للاستقرار فيه ولا حياة لها دون أسواق. فالنقود (وهي أهم الأصول المالية) تنتقل من المشتري إلى البائع، الذي يقبلها للاستعمال في المستقبل. لذلك تبقى النقود في السوق ولا تخرج منه بشكل نهائي. وكذلك بالنسبة لحامل السهم أو السند، فرغم أن كلا منهما قد يدر عائداً فإن قيمته السوقية تتوقف على قدرة حامله على التصرف به مستقبلاً للغير. فليس العائد هو الأصل في قرار شرائه بل قيمته الرأسمالية المستقبلية.

قيمة الأصول المالية:

تتحدد أسعار "السلع" على أساس العرض والطلب لحظة تداولها، بينما الأصل المالي هو وعد مالي مستقبلي، يتحكم بسعره حجم العائد المالي المتوقع وقيمته المستقبلية وشكل المخاطر المرتبطة به. لذلك تتعامل أسواق "الأصول المالية" مع اعتبارات مستقبلية. فيزدهر السوق المالي إذا كان مزاج السوق متفائلاً، ويتراجع إذا كان هذا المزاج متشائماً. وعليه فقد تتحول بعض السلع إلى نوع من الأصول المالية إذا كان لها سوق في المستقبل، كالمقتنيات الأثرية من التحف واللوحات التي قد

تفقد كثيراً من خصائصها لتصبح نوعًا من الثروة المالية يتعامل فيها الأفراد بغرض إعادة بيعها في المستقبل.

ضوابط الأصول المالية:

حدت شريعة الإسلام من انتشار الدين، وجعلت للغارمين مصارف لتمويل عجزهم من مؤسسات المجتمع المدني وهي مصارف الزكاة، وجعل للدولة ممثلة ببيت المال نصيبا في كفالة غرمهم. كما عظمت من شأن أكل أموال الناس بالباطل ومن ذلك عدم توفية الديون وولوج المخاطر بأموال الناس. لذلك كان بيع الدين غير مسموح به، ويمتد ذلك على موثقاته من أوراق مالية ورهون الضامنة لهذا الدين. بينما عمد الاقتصاد التقليدية إلى شق هذه العلاقة والسماح ببيع الديون وأوراقها ورهونها فتوسعت الحياة الائتمانية وعرضت الأسواق لهزات لم نسمع بها في التاريخ الإنساني وأضاعت حقوق الدائنين والمدينين معًا.

كما منعت شريعة الإسلام بيع الشيء دون ملكه وحيازته، أما الاقتصاد التقليدي فشق هذه العلاقة وسمح بالبيوع الورقية الوهمية فكان الاقتصاد الفقاعي الوهمي، الذي أدى إلى كساد سوق السلع والخدمات مقابل دوران سوق النقد بسرعات كبيرة جدا مما أدى إلى تضخم الاقتصاد العالمي وفقدان النقود لقيمتها وارتفاع أسعار الذهب وباقي السلع.

إن وظيفة الأصول هي المحافظة على رأس المال الحقيقي، وليس الذوبان فجأة مما ينذر بعواقب أولها الإفلاس، وقد تتعداها إلى جرائم اجتماعية وفساد عريض.

لذلك لابد من تسليم أحد البدلين أو كلاهما مما يضمن أن أحدهما سلعة ملموسة أو خدمة قابلة للتحقق ولو كانت موصوفة في الذمة، حتى نبقى ضمن إطار الاقتصاد الحقيقي، وبدل البحث عن توسيع سوق النقد علينا تحقيق توسعات أكثر نفعا في الاقتصاد الحقيقي. فالأصل أن الاقتصاد المالي يخدم الاقتصاد العيني. لذلك يجب على الأصول المالية أن تحقق هذه الغاية وألا تخرج عنها.

لكن إذا توجهت معظم الاستثمارات للمراهنة في الأصول المالية على حساب إنتاج الأصول العينية، فستتضخم المراهنات ويتقلص حجم الإنتاج، وقد بلغ حجم العقود المالية الآجلة في العالم أصبح ٥٧ ضعف حجم التجارة الدولية وفقًا لتقرير البنك الدولي.

لذلك لا مانع من تطوير أسواق المال وخلق لاعبين جدد، إنما ضمن عدم الإضرار بالناس فلا ضرر ولا ضرار. وإذا كانت رغبة إدارة المؤسسات المالية تسعى للتحرر من قيود الميزانية العمومية، والتهرب من القواعد المحاسبية والمالية كمراعاة مبدأ كفاية رأس المال، وتدبير مخصصات لمقابلة الديون المشكوك فيها، فلتتوجه نحو الأصول المالية التي تمثل سلعًا وخدمات كالصكوك لا التورق والعينة والتوريق والمشتقات وغيرها من الأصول ذات الخطر الشديد. وبذلك لا تتعرقل أنشطة التمويل، ولا تتباطئ دورات رأس المال، وسوق تزيد ربحية تلك المؤسسات المالية.

لذلك وبحسب وجهة النظر المحاسبية والمالية، فإن الأصل المالي يجب أن يحقق الشروط التالية لاعتباره أصلا من أصول الميزانية:

أن يكون أصلاً ناشئًا عن أصول مادية ملموسة أو غير ملموسة مملوكة ومباحة.

أن يكون له مقدرة إنتاجية أو خدمية، فالأصل المالي الذي ينبثق من أصل مادي ملموس أو غير ملموس يمكن اعتباره أصلا ماليا منتجا، منها ما يمكن تبادله كالصكوك (مع بعض الشروط في حالة صكوك السلم وصكوك الاستصناع وصكوك المرابحة)، ومنها ما لا يمكن بيعه كالديون والأوراق التجارية، أما الرهون فلا يحق الانتفاع بها من قبل المسترهن وبذلك لا تعتبر أصلا من أصول الميزانية.

أن يكون قابلاً للتحديد والقياس: لابد أن تكون منافع الأصل قابلة للقياس المالي، فإن خضعت قيمته للتوقع المستقبلي الاحتمالي فإن الغرر الشديد يمنع الاعتراف به.

العدد الثاني والعشرون

مخاطر عدم مواكبة التغييرات السوقية

تناولنا في افتتاحية العدد ١٦ مقالا بعنوان عندما تدق إدارة التغيير جرس الإنذار، وفي هذا العدد نتناول مخاطر عدم مواكبة التغيير..

تَغَايرتِ الأَشياءُ حسب لسان العرب: اختلفت، والتغييرُ: التحويلُ والتبديل، والأسواق لا تثبت على حالٍ؛ بل هي في حالٍ متغير ومتبدل. والتغيير سُنَّةٌ من سنن الله في خلقه. وعادة ما يصحب التغييرَ تحمُّلُ تكاليف، كما أن التأخر عن التغيير يؤدي إلى تحمل تكاليفَ أيضا.

وتزداد تكاليف التغيير كلما ازداد زمن التأخر بمتابعة التغييرات السوقية، وقد يعني ذلك في مرحلة من المراحل الخروج من السوق. ومثال ذلك حالة تأخر شركة نوكيا عن مواكبة جوالات اللمس والتقنيات الحديثة مما جعلها تخسر هيمنتَها على السوق، وأجبرها على شراكة استراتيجية مع شركة مايكروسوفت تفاديًا للموت الكامل.

وتزداد تكاليف التغيير كلما تأخر زمن إحداث التغييرات الابتكارية والتطويرية في منتجات الشركة، مقابل ذلك فإن ظروف عدم التأكد وتأثيرات أصحاب المصالح تجعل المخاطرَ مرتفعةً قبلَ البَدء بالابتكارات والتطويرات، ثم يتناقص ذلك كلما وضحت نجاحات تحقق وحصول هذه الابتكارات والتطويرات، الشكل (٢).

وبما أن طبيعة الأشياء هي الحركةُ لا الثبات، والتغيرُ لا الجمود؛ لذلك فمن يعتقد

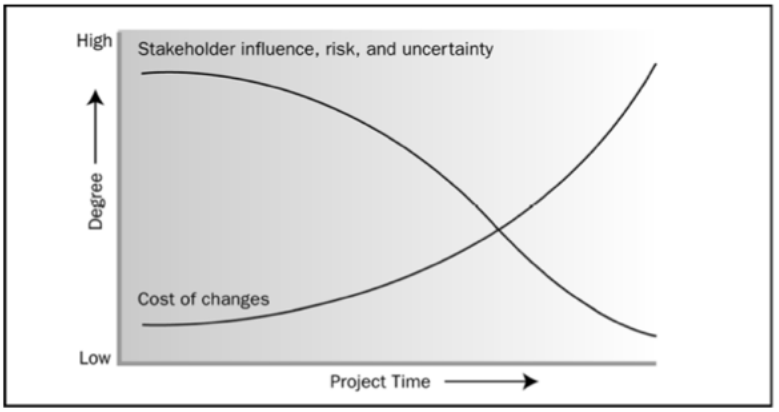

الشكل (٢) الزمن والتكلفة ومخاطر التأثير

أنه قد حقق هدفَه الموسوم واستقرت أموره، فليعلم أن طبيعة الأشياء تأبى التوقف عن التغيير، وأنه سيقف وحدَه أو سيقف مع الواقفين. أما شواهدُ ذلك فكثيرةٌ، سنتناول بعضها دراسة وتحليلاً للخروج بدروس وعبر.

سيطرت شركات الهاتف الأرضي لفتراتٍ طويلة على أسواق الاتصالات الداخلية والدولية؛ لكن دخول خطوط الهاتف الجوال على السوق أدى لتراجع مبيعاتها بشكل حادٍّ مقابل رواج مبيعات خدمات الهاتف الجوال. ثم وبدخول الانترنيت لاح في الأفق اتصالات عبر الانترنيت بدأت خجولةً ثم تسارعت بوقتٍ قياسي، ولما كانت شركات الاتصال الأرضية الأكثر جاهزية لتبني خطوط DSL لامتلاكها البِنى التحتية المدفوعة التكاليف سلفًا، فقد عاودت دخول سوق الاتصالات بقوة كبيرة لتزايد مشتركي هذا النوع من الاتصال، وبدخول برامج الاتصالات والتواصل الاجتماعي وتهديدها لشركات الاتصال جميعًا، فإن بيع اشتراكات الانترنيت

ضمنت لشركات الاتصال الأرضي بقاءها في السوق مع تراجع كبير بمبيعات شركات الجوال ونقص شديد في إيراداتها، وكل ذلك حصل ضمن مجال زمني قدره ٢٠–٢٥ سنة تقريباً.

ثم يأتي إعلان فيسبوك منذ فترة عن شراء شركة طائراتٍ دونَ طيار تعمل بالطاقة الشمسية بهدف نشر الإنترنت وإتاحتها للجميع؛ لتسعى هذه الفكرة الابتكارية إلى تصنيع نقاط اتصال بالإنترنت Hotspot في الجو، وستبني فيسبوك ١١٠٠٠ طائرة دون طيار في البداية لنشرها في المجال الجوي لقارة أفريقيا على ارتفاع ٢٠ كم. وهذا يُمثِّل تغييراً قد يزعزع حصة شركات الخطوط الأرضية من جديد إن لم تجد لنفسها تغييرا يضمن بقاءها على قيد الحياة. وهذه مبادرة شبيهة بمشروع "غوغل" الذي سيعتمد على استخدام بالوناتِ هواءٍ عملاقةٍ لتحقيق هدف مماثل.

وكمثال آخر، فإن نجاح فكرة الفيسبوك وسيطرتها أدت بالشركة لأن تكون منافسةً من حيث عددُ المشتركين قياسا بعدد السكان الأرض الافتراضيين، فدخلت سوق البورصة بقيمة مذهلة مقارنةً بتكاليف وجودها، ثم تزعزع صيتها واسمها في السوق بسبب سلوكياتها الأمنية والتجسسية، ثم اشترت شركة التواصل الاجتماعي (واتساب) لتكسب نصف مليون مشترك جديد، وأضافت تحسيناتٍ على منتج (واتساب) بإضافة الصوت ومزايا جديدة كمشروعات إضافية تحقق مزايا تستهدف مزيدا من المستخدمين وهي تأمل بمضاعفة عددهم ليصل إلى مليار مستخدم من (واتساب) إضافة لمليارها من الفيسبوك متجاهلة جميع الانتقادات

العالمية لسلوكياتها، وبذلك تتفوق على جميع بلدان العالم من حيث عددُ السكان الحقيقيين، وسيعكس ذلك سيطرة ذات أبعاد متعددة وليست فقط مادية،؛فشركة فيسبوك ترغب بالتوغل في أوروبا وآسيا وأفريقيا لتستمر في النمو وتحقيق هدفها الأسمى بربط سكان العالم جميعهم.

ومثالنا الأخير، هو صناعة الساعات؛ فقد سادت الساعاتُ اليدوية دهراً من الزمن وشهدت تطوراتٍ ميكانيكية فكهربائية فالكترونية، وزاد رونقَها ترصيعُها بالذهب والألماس، لكنّ زعزع هذه الصناعةَ تطورُ صناعة الجوالات فاستغنى كثير من الناس عن الساعات اليدوية بشكلها التقليدي التي تُزيِّن معاصمَهم إلى الجوالات ذات الاستخدامات العديدة.

لكن وبعد تطور صناعة الجوالات عادت فكرة الساعة اليدوية، لكن بشكل متكامل مع الجوال، ولربما ستجعلنا شركات التكنولوجيا نستغني عن الجوالات لنعود إلى عهد جديد من الساعات التي تزين معاصم الناس بشكلها الجميل والتقني إضافة إلى ترصيعها بالذهب والألماس والكريستال أيضا. فالتجمع العالمي للهواتف الجوالة MWC عرض في مؤتمره الأخير أوَّلَ ساعةٍ ذكية مواكبة للموضة.

وقد أصدرت ماركتس آند ماركتس Markets and Markets للبحوث تقريرا بينت فيه أن عائدات سوق الأجهزة الإلكترونية القابلة للارتداء قد بلغت ٢.٥ مليار دولار في ٢٠١٢، ومن المتوقع أن ترتفع لتتجاوز ٨ مليارات دولار بحلول عام ٢٠١٨، وهذا نموٌّ يوحي بتغييرات قادمة يجب أخذها بعين الاعتبار.

وقد يكون لدخول الماركات الشهيرة في عالم الساعات بداية لتبنِّي هذه الصناعة وللمشاركة فيها؛ مما قد يزيد وتيرة التسارع المتوقع.

والأمثلة كثيرة جدا كآلات التصوير والنسخ والإسقاط الضوئي والطباعة والأجهزة الطبية... الخ.

وبعد استعراض هذه الأمثلة التي تُعدُّ متسارعة جدًّا، لابد من ذكر تخوُّف مجموعة البنك الإسلامي للتنمية حول الصعوباتِ الكبرى التي ستواجهها البنوكُ الإسلامية والتي تتجلى بالمنافسة المتعاظمة؛ حيث يعتبر الدمجُ والاستحواذ أحدَ أهم الخيارات المتاحة أمامها. ويحد من ذلك قلة المؤسسات المالية الإسلامية وضعف رواج تقنيات التسعير والتقييم، وقلة اهتمام المساهمين في البنوك الإسلامية بالدمج والاستحواذ.

ويُرجِع التقريرُ محدوديةَ أنشطة الدمج والاستحواذ لتشتت هذا القطاع، وهذا يغاير تمامًا ما يحصل في عالم الأعمال كما أوضحنا. ومما تجدر الإشارة إليه أن أصول البنوك الإسلامية الكبرى تبلغ في المتوسط ١٣ مليار دولار، وهو ما يُمثِّل ثلث أصول البنوك التقليدية، وأقل عن صفقة واتساب بستة مليارات !!

إن ذلك يضعنا أمام سؤال مهم وحيوي: هل نحن بحاجة إلى الابتكار؟

إن الابتكار مناط بالأشخاص كما هو مناط بالجماعات، والابتكار يؤدي إلى إيجاد قيمة جوهرية، فـ(بريان أكتون) صاحب واتساب الذي تقدم بطلب توظيف إلى تويتر وفيسبوك ورُفِضَ طلبُه في كليهما، باع شركتَه الصغيرة لفيسبوك ب ١٩

مليار دولار بعد ٤ سنوات من رفض طلبه للتوظف فيها، وهذه قيمة كبيرة جدا أوجدها (بريان أكتون) في فترة قصيرة جدا بابتكار قادة لهذا.

ومما يلاحظ سرعة تحوُّل هذه الشركاتِ الصغيرة إلى شركاتٍ عملاقة كمايكروسوفت وغووغل وغيرهما، فجميعُها تشترك ب" قصة النشوء والتطور"، وسَرعان ما تُحيل هذه الشركاتُ الابتكارَ إلى عمل جماعي منظَّمٍ يقود عملياتِ التغيير والتطوير برَوِيَّةٍ ونجاح.

ويلاحظ تسويغ (مارك زوكربيرج) رئيس فيسبوك لشرائه واتساب بذلك السعر المرتفع، بأن شركته فيسبوك بدأت تعاني من تراجع أعداد مشتركيها، وإذا استمر الأمر على هذا النحو فإن ٢٠١٧ سيشهد انتهاءها حسب توقُّعِه؛ لذلك كان لابد من خطواتٍ استباقية لتفادي مخاطرِ الإفلاس التقني الذي قد يُسرّع خروجها من السوق. وقد ضربنا أمثلة على ذلك.

إن شركة فيسبوك تأسست عام ٢٠٠٦ وبلغت ذروة الأعمال عام ٢٠١١ ويتوقَّع خروجها عام ٢٠١٧، مما يجعل من عمرها التقني الافتراضي ١٠ سنوات فقط.

أما شركة نوكيا التي تأسست عام ١٨٦٥ ورغم تاريخها الطويل بتصدر بائعي الجوالات؛ فقد اضطرت عام ٢٠١١ للدخول بشراكة استراتيجية مع مايكروسوفت لاستبدال نظام وندوزفون بنظامها التشغيلي، رغم أن مايكروسوفت تأسست عام ١٩٧٥!

فما الدروسُ المستفادة من كل ذلك؟

يُمكن تلخيصُ الدروس بما يلي:

- يجب وضع التغيير هدفًا استراتيجيًا مرنًا قابلاً للتغيير بُغية التأقلم مع مستجدات السوق، وجعل كلا من الابتكار الفردي والمنظم أداةَ تحقيق ذلك.
- يجب إعادة الهيكلة المستمرة للمنشآت والشركات دون الخوف من ذلك؛ سواء أكان ذلك بالاندماج أم بالانصهار مع منشآت أخرى ولو كانت المنافس.
- أنه كلما تأخر التغيير زادت تكاليف إحداثه، وزادت احتمالات الخروج من السوق خروجًا نهائيًا.
- يجب على مراجع الحسابات والمقيّمين الماليين و الخبراء كافة أن يأخذوا بعين الاعتبار توفيرَ أدواتٍ وضوابطَ للإنذار المبكر تعكس مخاطر واحتمالات عدم مواكبة التغييرات السوقية أي مخاطر الإفلاس التقني، واحتمالات الخروج من السوق أسوة بمخاطر الإفلاس المالي.

ولابد من الإشارة إلى أن منطق السوق في التغيير يشابه في كثير من مفاصله منطقَ التغيير في غيره مع بعض الاختلافات؛ فتربية الأولاد تحتاجه، وتربية الأجيال في المؤسسات التعليمية تحتاجه، والشعوب تحتاجه أيضا بلاشك.

العدد الثالث والعشرون

سوق البيانات الضخمة ومفاهيم جديدة

لقد تحول العالم في فترة زمنية سابقة من عصر الرأسمالية إلى عصر الرأسمالية المتوحشة..

ويبدو أننا اليوم أمام حقبة تحول جديدة تتمثل بالتحول من عصر المعلومات إلى عصر المعلومات المتوحشة.

نعيش يومياً ضمن كم هائل من البيانات الضخمة big data، هذه البيانات باتت تمثل مخزناً للقيمة إذا ما تحولت إلى معلومات. وهذا ما شرعت به شركات التكنولوجيا الكبيرة ومنها شركات التواصل الاجتماعي حيث تكسب المال الوفير من بيع بيانات عملائها الشخصية وعادات تصفحهم لاستغلالها في الإعلانات السلوكية.

لقد عرفت بورصة البيانات الضخمة أسعاراً غريبة لهذه البيانات الالكترونية، فبيانات العمر والسن لأناس مجهولين تباع بمبلغ (٠.٠٠٥) دولار للبيان الواحد، فإن كانت لأناس أغنياء فيصبح السعر (٠.١٢٣٠)، وإن كان الواحد منهم مقبلا على زواج فالسعر (٠.٢٣٣٠)، وإن كان متزوجًا ينتظر مولوداً فالسعر (٠.٣٠٣٠). أما بيانات الوضع الصحي كالمعاناة من السمنة فتباع بمبلغ (٠.٥٦٣٠) دولار للبيان الواحد، وتباع بيانات من يرغب بامتلاك بيت بسعر (٠.٦٧٣٠) دولار للبيان الواحد، وبيانات من يبحث عن شراء جوال بسعر

(٠.٦٨٥٥) دولار للبيان الواحد، أما بيانات المدراء التنفيذيين فتبلغ (١٢٤) دولارا للبيان الواحد.

إن هذه الأسعار تفوق بلا شك تقييم العملاء أنفسهم لبياناتهم الشخصية، أما محددات تلك الأسعار فيتمثل: (١) بعمق البيانات، (٢) اتساعها، مثال ذلك: عدد مرات مشاركة تلك البيانات، وسرعة القيام بذلك.

صوامع تخزين البيانات:

تعتبر البيانات الشكل الخام لأي محتوى معرفي، فتسجيل أطوال عشرة أشخاص على ورقة، يعني أن هذه الورقة تحوي بيانات، وتتحول إلى معلومات بعد معالجتها، فإذا احتسبنا المتوسط الحسابي لأطوال الأشخاص المسجلين فيكون هذا المتوسط بمثابة معلومة لأنها محتوى معرفي أكثر فائدة ونفعا من البيانات التي هي مجرد أرقام.

فإذا تراكمت البيانات وازدادت بشكل متسارع فيمكن وصفها بأنها بيانات ضخمة، والضخامة أمر نسبي، فما هو ضخم اليوم قد لا يكون كذلك غداً، وما هو ضخم لجهة، قد يُعدّ صغيراً لغيرها. أما معهد ماكنزي العالمي فقد عرّف البيانات الضخمة بأنها: مجموعة البيانات التي تفوق حجم أو قدرة أدوات قواعد البيانات التقليدية من التقاط، وتخزين، وإدارة وتحليل تلك البيانات.

أنواع البيانات الضخمة:

تقسم البيانات الضخمة إلى بيانات منظمة (أو مهيكلة) لكنها تمثل جزءاً صغيراً من صوامع البيانات، وبيانات غير منظمة (أو غير مهيكلة) وتمثل الجزء الأكبر من تلك الصوامع.

١. أما البيانات المهيكلة: فهي البيانات المخزنة في حقول قاعدة بيانات، يميزها إمكانية البحث فيها وتحليلها، كما يمكن إدارتها باستخدام لغة SQL.

٢. بينما البيانات غير المهيكلة: فهي كل ما لا يمكن تصنيفه بسهولة كالصور والرسوم البيانية، ومقاطع الفيديو، وصفحات الويب، وملفات PDF، والعروض التقديمية، ورسائل البريد الالكتروني، ووثائق الويكي، والتغريدات، ومنشورات الفيسبوك، ورسائل الدردشة، ووثائق XML وغيرها. ورغم أن هذه الأنواع من الملفات لها هيكل داخلي يخصها، لكنها تعتبر "غير منظمة" لأن بياناتها لا تتسق تماما كقاعدة بيانات.

٣. وبين النوعين السابقين بيانات تسمى بيانات شبه منظمة: وهي خليط بين الاثنين، لكنها تفتقر إلى بنية منتظمة مثل برامج معالجة النصوص.

إن صفة البيانات الضخمة تطلق عند توافر الصفات التالية:

١. الحجم: حيث تتوافر كميات كبيرة من البيانات.

٢. السرعة: حيث ينمو حجم البيانات بشكل متسارع.

٣. التنوع: حيث تتنوع البيانات إلى بيانات مهيكلة وغير مهيكلة.

ومع تزايد حجم وتنوع البيانات التي تتعامل معها الشركات – حيث ازدادت البيانات خلال العامين الماضيين بوتيرة متسارعة وجمع أكثر من ٩٠٪ منها– وجدت الشركات نفسها أمام طريقين:

- ✳ إما تجاهل هذه البيانات.
- ✳ أو البدء بالتكيّف معها تدريجيًا لفهمها والاستفادة منها، إلا أن ذلك لا يحصل باستخدام الأدوات التقليدية.

فمثلاً لا تستفيد غالبية المتاجر الضخمة من بيانات صفقات عملائها، ولو أخضعتها للمعالجة لاستطاعت فهم زبائنها وعملائها، ولطورت علاقاتها معهم، وبذلك تحقق ميزة تنافسية عن غيرها من المتاجر. لذلك يجب التكيّف مع هذا الواقع الجديد عوضا عن تجاهله، فحيازة أو إنشاء قواعد بيانات ضخمة للعملاء تفيد بالتعرف على أنماط السوق وحركته، ثم بحسن إدارتها فستُدر ثروات كبيرة.

لكن ضخامة البيانات يؤدي إلى مواجهة مشاكل منها:

١. الإغراق بسبب الحجم الهائل للبيانات.
٢. المادية.
٣. التوقيت: أي فقدان المعلومات لقيمتها إذا لم تستخدم في الوقت المناسب.
٤. زيادة التكلفة.
٥. تعدد أشكال البيانات (سواء المنظم منها أو غير المنظم).
٦. تناقض بعض التحليلات مع بعض المعلومات المفيدة.

أمثلة عن البيانات الضخمة:

- يقدر حجم ما يطلقه كل إنسان يوميًا ب ٢.٢ مليون تيرا بايت من البيانات، و٢٥ تيرابايت من سجلات الدخول على فيسبوك يوميًا، وأكثر من ٢٠٠ مليون مستخدم نشط يكتبون أكثر من ٢٣٠ مليون تغريدة يوميًا على تويتر.
- تقدر أبحاث شركة إنتل أن حجم البيانات التي ولدها البشر منذ بداية التاريخ وحتى عام ٢٠٠٣ ما قدره ٥ إكسابايت (وحدة قياس البيانات)، وتضاعف هذا الرقم ٥٠٠ مرة خلال عام ٢٠١٢ ليصل إلى ٢.٧ زيتابايت، ويتوقع أن يتضاعف هذا الرقم ثلاث مرات حتى عام ٢٠١٥.
- قدرت شركة سيسكو أنه وبحلول عام ٢٠١٥ ستتجاوز حركة الزيارات على الإنترنت ٤.٨ زيتابايت (أي ٤.٨ مليار تيرا بايت) سنوياً.
- تنتج طائرة إيرباص ٣٨٠ مليار سطر من الشيفرات البرمجية كل نصف ساعة، ما يعادل ١٠ تيرابايت من البيانات، مصدرها ما تولده محركات وحساسات الطائرة التي تصف التفاصيل الدقيقة المصاحبة لرحلتها، وهذا الحجم يخص بيانات نصف ساعة من رحلة واحدة فقط من طائرة واحدة. فإذا سافرت الطائرة في رحلة من مطار هيثرو إلى مطار كيندي، فستنتج الرحلة ٦٤٠ تيرابايت من البيانات. وهذا مثال عن طبيعة حجم البيانات الضخمة.
- ذكرت شركة IBM أنها تنتج ٢.٥ كوينتيليون بايت من البيانات يومياً (الكوينتيليون هو الرقم واحد متبوعًا ب ١٨ صفراً)، مصدرها المعلومات حول المناخ والتعليقات المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي والصور الرقمية والفيديوهات ومعاملات البيع والشراء.. الخ.

- تعتبر المكتبات المفتوحة المصدر مخزنا ضخماً للبيانات وتعد Hadoop من أفضل تقنيات التعامل معها وتستخدم شبكة لينكدإن الاجتماعية المتخصصة بالوظائف والعمل هذه الخدمة لتوليد أكثر من ١٠٠ مليار مقترح على المستخدمين أسبوعياً.
- يعالج موقع أمازون ملايين العمليات الخلفية كل يوم، إضافة لاستفسارات أكثر من نصف مليون بائع. وتعتمد أمازون على نظام لينوكس بشكل أساسي ليتمكن من التعامل مع هذا الكم الهائل من البيانات، وتملك أمازون أكبر ٣ قواعد بيانات لينوكس في العالم والتي تصل سعتها إلى ٧.٨ و١٨.٥ و٢٤.٧ تيرابايت.
- تعالج سلسلة المتاجر وولمارت أكثر من مليون معاملة تجارية كل ساعة، ويقدر حجم قواعد بياناتها أكثر من ٢.٥ بيتابايت (٢٥٦٠ تيرابايت) من البيانات، وهذا يعادل ١٦٧ ضعف البيانات الواردة في جميع الكتب الموجودة في مكتبة الكونغرس في الولايات المتحدة.
- يقوم نظام حماية بطاقات الائتمان من الاحتيال FICO Falcon Credit Card Fraud Detection System بحماية ٢.١ مليار حساب نشط في جميع أنحاء العالم.

إذاً الأمر أشبه بغربلة جبل شاهق من البيانات بغية الحصول على صخرة وزنها لا يتعدى عدة مئات من الغرامات، إلا أنها صخرة تدرّ ذهباً.

إذا البيانات الضخمة تساعد في:

- ✳ اكتشاف الرؤى المهمة القابلة للتنفيذ.
- ✳ تحديد البيانات الأكثر أهمية لقطاع الأعمال وتوجيه القرارات المستقبلية.
- ✳ تفهم الزبائن بشكل أكثر، والتعرف على كيفية زيادة المعلومات الاستخبارية وزيادة المبيعات، وزيادة الكفاءة، وتحسين العمليات وخدمات العملاء.
- ✳ تحسس مواطن الخطر وتحسين إدارة المخاطر.

لكن وعلى الرغم من كون الاستثمار في البيانات الضخمة وتعلّم كيفية استخدامها قد يسمحان بتحويل مجرى الأعمال، فإن الشركات الصغيرة الحجم قد تعتقد أن النفاذ إلى البيانات الضخمة مرتفع التكلفة، فتبتعد عن هكذا استثمار. مما سيسبّب بتقسيم الشركات إلى نوعين: شركات غنية بالبيانات، وأخرى لا تملكها، الأمر الذي يؤهل الشركات الغنية للقيام بتفكيك أسرار البيانات وبيعها إلى الشركات الصغيرة.

مقترح لاستخدام تقنية البيانات الضخمة فيما بين المؤسسات المالية الإسلامية:

تعتبر شركة (PwC) PricewaterhousCoopers من شركات المحاسبة والمراجعة الكبيرة في العالم، وهي تلزم نفسها بالانتقال إلى القرن الحادي والعشرين باعتماد XBRL كأداة إبلاغ وتقرير لضمان سرعة تدفق المعلومات بحرية لوسائل الإعلام لزيادة الدقة والنزاهة والثقة. وهي ممن تبنى XBRL بالتعاون مع AICPA وIMA وIAS وDeloitte وغيرها إضافة إلى كبار شركات التقنية كاتحاد شبكة الويب العالمية WWW ومايكروسوفت وأوراكل وغيرها من

كبار شركات التقنية. وقد نشرت كتابا بعنوان: لغة الإفصاح المالي والمحاسبي XBRL.

هذه اللغة أساسها لغة XML أحد عناصر البيانات الضخمة، وهي لغة قادرة على إدارة بيانات تلك المؤسسات بشكل آلي، ولديها قدرات إعادة جدولتها مما يسمح بتحويلها إلى معلومات قيّمة تتصف بأنها معلومات ذات قيمة جوهرية يمكن استثمارها في تلك المؤسسات وفي غيرها بما يحقق النفع لهذه الصناعة على المستوى العالمي.

كما يعتبر التقرير المعدّ على أساس XBRL نسخة الكترونية محسنة من القوائم المالية، ويحقق فوائد عديدة، منها:

- ✳ خفض معالجة البيانات.
- ✳ إعداد التقارير المالية باستهلاك ورق أقل، فالتقارير الالكترونية صديقة البيئة.
- ✳ خفض الوقت المطلوب لأداء مختلف مهام المحاسبة.
- ✳ خفض تكلفة تبادل البيانات.
- ✳ تحسين تحليل المعلومات المالية.
- ✳ تطوير جودة وسرعة عمليات المراجعة باستخدام برامج وتطبيقات تستطيع قراءة ملفات XML وتطبيق المراجعة الآلية.
- ✳ إمكانية النشر بلغات مختلفة كالانكليزية والفرنسية والعربية وغيرها مباشرة من خلال حلول برمجية.

✳ زيادة قدرة المحللين الماليين على استخراج وتحليل ومعالجة هذه المعلومات بأدوات مصمّمة خصيصا لهذا الغرض.

وتطال منافع XBRL مجال الإفصاح في المؤسسات المالية الإسلامية وذلك بتوفير البيانات والمعلومات اللازمة ضمن التوقيت الصحيح بما يحقق هدف معيار الإفصاح الداعم للشفافية وانضباط السوق في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، وذلك بتمكين المشاركين في السوق دعم تطبيق معايير IFSB الخاصة بكفاية رأس المال، وإدارة المخاطر، والمراجعة الرقابية ومعايير الحوكمة.

كما ييسر ذلك حصول المشاركين في السوق على معلومات دقيقة ومتجددة وصادقة، ومنهم أصحاب حسابات الاستثمار فيعزز ذلك قدراتهم على متابعة أداء استثماراتهم بتقييم المعلومات ذات العلاقة.

وسوف يحقق CIBAFI إيرادات ليست بالقليلة من خلال استغلال صوامع البيانات التي سيجمعها واستثمار تلك المعلومات المفيدة المستخرجة من تلك البيانات التي سيجمعها دوريا وباستمرار تنمو وبشكل متسارع.

العدد الرابع والعشرون

بوادر تأسيس المنظمة الإسلامية للتجارة: الآمال والطموحات

تميز الإسلام بسبقه الحضاري لتنظيم الأعمال لأجل تحقيق مصالح العباد والبلاد وفق توجيهات شرعه الحنيف، لذلك كان من الضروري تربية أفراده تربية صحيحة، لضمان سلوكهم وتصرفاتهم دون أذية البيئة المحيطة التي يعيشون بها، وبما يحقق العدل بين جميع أطراف السوق، وهذا يعني توافر رجال صادقين في تأدية واجباتهم بقوة وأمانة.

ولعل تأسيس وإنشاء منظمة ترعى البيئة التجارية بين المسلمين أنفسهم وبينهم وبين غيرهم بما يحقق الغاية التي تنشدها عقيدتهم أمر مفيد إذا عملت هذه المنظمة على التناغم مع غيرها من المنظمات العالمية كمنظمة التجارة العالمية لإقامة أعمال مشتركة ترعى وتجمع مصالح الدول والجماعات والأفراد الذين يعملون بالتجارة وخدماتها. ويُسند إليها مهمة المحتسب لضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية بين الدول الإسلامية وبينها وبين غيرها من الدول العالمية ضمن معايير المعاملات الإسلامية التي تحقق الشفافية والإفصاح والتي ستسهم في إرساء المسؤولية الاجتماعية.

ولعل الرسالة الأنسب لتلك المنظمة تحقيق حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: **تسعة أعشار الرزق في التجارة**، وهذا يذكرني بدورة حضرتها في روما عام ٢٠٠٣ حول تنشيط خدمات التجارة الخارجية خلصت إلى أن تشكل الزراعة ٧٪

من الناتج القومي والصناعة ٧٪ أيضا، وبذلك يذهب ٨٦٪ من هيكل الاقتصاد إلى التجارة وخدماتها، فقلت لهم حينها لقد قاربتم النسب الهيكلية التي حددها رسول الله صلى الله عليه وسلم من أكثر من ١٤٠٠ عام بحيث تمثل التجارة ٩٠٪ والباقي يحقق باقي القطاعات الهيكلية.

أما الرؤية الأنسب لتلك المنظمة فتحقيق حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: **دعوا الناس يرزق الله بعضهم بعضا**، فهذه رؤية سبقت جميع الرؤى التي وصلت إليها النظم الحالية والتي تتجه نحو تحرير الأسواق ضمن ضوابط معينة أو بدون ضوابط طبقا لمصلحتها، لذلك يجب أن تسعى منظمة التجارة الإسلامية إلى تحقيق حرية الأسواق ضمن ضوابط المعاملات الإسلامية.

لكن ما هي الحاجات الداعية لإنشاء وتأسيس المنظمة الإسلامية للتجارة؟

يبدو أن فكرة إنشاء المنظمة جاءت بعد أن:

- شهد العالم أزمات مالية متكررة وانحدار جميع مؤشرات أداء أسواقه.
- بروز الاقتصاد الإسلامي كنموذج اقتصادي رائد مما يفتح أفقًا جديدة يستفيد منها المجتمع العالمي خاصة بعد أن دخل العالم المتقدم مرحلة مستدامة من الركود الاقتصادي، فالأسواق يتوجب عليها تلبية الأنماط الجديدة في سوق الاستهلاك والأعمال. وقد أثبت الاقتصاد الإسلامي نجاعته وقدرته على التنمية والتطوير وثبات قواعده أمام الهزات العالمية.

ويدعم ذلك:

أولاً: قوى السوق:

١. ضخامة السوق الإسلامية.

٢. ازدياد دور القيم الأخلاقية الإسلامية في تشكيل نمط الحياة والممارسات التجارية بشكل ملموس، مقابل زيادة التركيز العالمي على أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية التي يوفرها الاقتصاد الإسلامي.

٣. زيادة التجارة بين دول منظمة التعاون الإسلامي، حيث وضعت هذه المنظمة في العام ٢٠٠٥ هدفا بزيادة التجارة البينية بينها لتصل إلى ما نسبته ٢٠٪ من إجمالي تجارتها الخارجية في العام ٢٠١٥.

٤. مشاركة مؤسسات وشركات عالمية متعدّدة الجنسيات في الاقتصاد الإسلامي.

ثانيًا: انتشار مفهوم المنتجات الحلال

١. الأغذية الحلال: وصل حجمها حول العالم إلى أكثر من مليار دولار. ويواجه هذا القطاع تحدّيات عديدة تتضمن: حجم القطاع، وعدم كفاءته، وعدم وجود هيئة تنظّمه، وضرورة وضع معايير دولية موحدة، إضافة لتحديات توفّر المواد الخام، وسلاسل الإمداد، ونقص رأس المال البشري، وانخفاض ثقة المستهلكين، وكذلك تحديات الوعي العالمي كعدم وجود منتج غذائي عالمي يحظى بالاهتمام الكافي. مما يتطلب وجود هيئة عالمية ترعى تلك التحديات وتذللها.

٢. الضيافة الحلال: وصل حجمها إلى ١٢٦ مليار دولار وشملت السياحة والسفر الحلال، والحج والعمرة، والرعاية الصحية والاجتماعات والمعارض والمؤتمرات والفعاليات.

٣. الملابس والأزياء الإسلامية: وصل حجمها إلى ٢٢٤ مليار دولار.

٤. الإعلام والترفيه الإسلامي.

أما عن الأهداف الواجب رسمها للمنظمة:

يجب أن تسعى المنظمة الإسلامية للتجارة إلى:

- تنمية التجارة البينية بين دول العالم الإسلامي وبينها وبين دول العالم، سعيا لإقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام وهذا ينسجم وهدف منظمة التجارة العالمية لكن مع مراعاة الثقافة الإسلامية.
- اطمئنان المسلمين دولا وشركات وأفراد إلى أن السلع والخدمات التي يتم تبادلها تحقق معايير شريعتهم الإسلامية فالمستهلك يرغب بالوصول إلى حد إشباع حاجاته والمنتج يرغب بتسويق منتجاته وخدماته ضمن ضوابط شرعية.
- ضمان كل من المنتجين والمصدرين أن الأسواق الخارجية ستظل مفتوحة دائما لهم.
- حل الخلافات التجارية عن طريق آلية فض المنازعات الخاصة منظمة الإسلامية للتجارة عبر المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم بدبي.
- التركيز على تفسير الاتفاقيات والتعهدات وكيفية ضمان التزام السياسات التجارية للدول بهما.

- ✳ خفض الحواجز التجارية بين الأفراد والدول على التوازي مع ما تفعله منظمة التجارة العالمية.
- ✳ توفير الحماية المناسبة للسوق الإسلامي ليلائم مختلف مستويات المعيشة والتنمية.
- ✳ إيجاد وضع تنافسي دولي للتجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصص الموارد.
- ✳ تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم.
- ✳ عمل الدورات وورش العمل واللقاءات المتبادلة لرجال الاعمال.
- ✳ محاربة الغش التجاري بكل أشكاله.

ويجب أن تنصرف أنشطة المنظمة ومهامها إلى تحقيق هدف أساسي هو المساعدة في سريان وتدفق التجارة بسلاسة وبصورة متوقعة وبحرية، وتقوم المنظمة بذلك عن طريق:

- ✳ إدارة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة.
- ✳ الحضور كمنتدى داعم للمفاوضات المتعلقة بالتجارة.
- ✳ فض النزاعات بين الدول الإسلامية المتعلقة بالتجارة.
- ✳ مساعدة الدول الإسلامية النامية تقنيا وببرامج تدريب داعمة.
- ✳ التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى:
- ✳ العمل على الاندماج مع مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية.
- ✳ دعم وتشجيع التعاون مع الصيرفة والبنوك الإسلامية ومنظماتها الدولية.

- دعم المعارض الدولية لتشجيع تجارة المنتجات والخدمات الحلال.
- التعاون والتنسيق مع مركز الجودة الإسلامية بالكويت.
- التعاون والتنسيق مع هيئة المعايير الشرعية في هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي) بالبحرين.
- العمل على إيجاد منظمة للتجارة الإسلامية الالكترونية، تكون بمثابة بوابة إلكترونية لجميع الدول الإسلامية فيها:
- روابط وزارات التجارة بالدول الإسلامية.
- المساعدة على تسجيل براءات الاختراع والعلامات التجارية الإسلامية ودعمها.
- توفير جميع المعلومات التجارية والجمركية والإجراءات الخاصة بالدول الإسلامية.
- إيجاد خدمة تصنيف للشركات الإسلامية ولمنتجاتها لعرض (١) قائمة بالسلع والخدمات الحلال. و(٢) قائمة بالمؤسسات والشركات الحلال بمختلف أنواعها. و(٣) قائمة بالموارد البشرية المتخصصة.
- وضع خريطة جغرافية اقتصادية للفرص الاستثمارية المتاحة في العالم الإسلامي.
- وضع دراسات جدوى مبدئية لتلك الفرص تبين حجم رأس المال المستثمر اللازم والعائد على الاستثمار وفترة الاسترداد.

- تقديم جوائز سنوية لأفضل: مشروع حلال.. منج حلال.. خدمة حلال.. تكون موجهة للمشاريع الصغير وللمشاريع المتوسطة الحجم وكذلك الكبيرة بحيث يكون لكل منها جائزته.
- تنمية العلاقات مع غرف التجارة والصناعة والزراعة في دول العالم الإسلامية برعاية غرفة التجارة الإسلامية.
- تجسير العلاقات مع منظمة التجارة العالمية WTO.
- إيجاد تعاون قوي مع عاصمة الاقتصاد الإسلامي.
- التكامل مع المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم بدبي.

وأخيرا لابد من الإشارة إلى أننا نريد منظمات وهيئات فاعلة، تحقق الغايات التي وضعت لأجلها، تكون عربة قاطرة لمن خلفها من المؤسسات والشركات، وبيئة حاضنة لغيرها بشكل فعلي بعيدا عن التنظير غير المجدي.

فقد انتشر الإسلام بحسن أخلاق تجاره، ثم أيقظت المؤسسات المالية الإسلامية مؤخرًا العالم ببيان أهمية هذه الشريعة ودور ضوابطها، ولابد من إكمال المسير، فرب سَامع أوعى من مُبلغ. وعليه ندعو الله تعالى أن يوفق من يسعى وسيسعى لإنشاء المنظمة الإسلامية للتجارة فهذه لبنة تستوجب من الحكومات والأفراد والشركات دعمها.

العدد الخامس والعشرون

التبريريون في جحر الضب

عنوان أكرره للمرة الثانية... وفي التّكرار إغراء وتحذير، توجيه وتنبيه:

هذا العنوان الغريب الوقع على أسماع الكثيرين اقتبسته من حديث رسول الهدى صلى الله عليه وسلم: (**لتتبعن سننَ من قبلكم شبراً بشبرٍ، وذراعًا بذراعٍ، حتى لو سلكوا جحرَ ضبٍّ لسلكتموه. قلْنا: يا رسولَ اللهِ، اليهودُ والنصارى؟ قال: فمن**).

يقوم الضب بعمل فتحة واحدة للجحر بعكس بعض الحيوانات التي تعمل عدة فتحات للجحر بغرض التهوية والتمويه للهروب من الأعداء. أما المقصود من وصف التبريريين بأنهم في جحر الضب فلإتباعهم منهج التبرير ثم التبرير ثم التبرير، ليجدوا أنفسهم بالنهاية هم والحائط معًا في طريق مسدود لا مخرج منه.

لا يخفى على أحد أن الاقتراض هو حل من حلول أي إنسان عادي يحتاج مالاً ولا يجده، وهو أيضًا حل من حلول الاقتصاد المالي الكلي فيؤمن السيولة للإدارة العامة لتسيير أمورها وأمور الناس من حولها. وقد يكون داخليًا أو خارجيًا، وبكلا الحالين فإن تكلفته لا تتوقف عند التكلفة المالية بل قد تتعداها لتكاليف السيادة السياسية أيضًا.

يبرر أنصار الاقتراض عملهم بأن الاقتراض له وجوه إيجابيّة شتّى إذ يُساعد الحكومات على وضع برامج وطنية تعزز الاقتصاد فتنعشه، وتعالج عجزه المالي

وعجز ميزان مدفوعاته، كما يزيد فرص العمل، ويحقق نمواً اجتماعياً متوازناً على المدى المتوسط، ويساعد برامجها الاقتصادية الجديدة للحد من نقاط الضعف، بما تقدمه من إصلاحات مالية. وبذلك يبدو القرض ذو سحر جذاب، وفيه لمسات الشفاء الآنية. وذلك سواء أكان الاقتراض من المؤسسات الدولية أم من المؤسسات الخاصة أم من السندات.

إن هذا الوصف الوردي من بعض خبراء الاقتصاد هو أقرب للتنظير الوصفي، فإذا أضفنا للمسألة بُعد فساد الإدارة الحكومية الغالب، فإن الاقتراض سياسة يجب الحذر منها بشدة. فالاقتراض يُورط الأجيال القادمة بالتزامات لا تستفيد منها، وهذا لا يحقق العدالة بين الأجيال، وللأسف فإن أغلب الحكومات تتماهى بالاقتراض لتحقيق سياسات ذات مفاعيل آنية أو لأهداف انتخابية. فما ينطبق على الأفراد ينطبق على الجماعات في الوقوع في براثن الدين ومحاولة البقاء بإعادة جدولة خدمة الدين قبل الدين نفسه، والتاريخ حافل بالأمثلة، فالسعيد من اتعظ بغيره.

إن الدائن المقرض يفرض شروط سداد دينه وفوائده، أما المدين المقترض فمجبر على تطبيق تلك الشروط تحت اسم برامج إصلاحية والتي تهدف إلى زيادة حصيلتها من الضرائب بغية توجيهها لتعزيز الإنفاق الاجتماعي والاستثمار في البنية التحتية الجديدة. إلا أن الضرائب وزياداتها تؤدي لرفع تكاليف الإنتاج ثم لزيادة الأسعار مما يُسهم بتوسيع هوة التضخم ويزيد الاقتصاد سوءا.

ويكون الاقتراض عادة موجه لسد عجز موازنة الدولة، لكن هل هو خيار حاجة أم خيار ضرورة؟ أم هو عصا سحرية ستحل المشاكل؟

إن غالب الدول وخاصة الفقيرة والأقل فقرا منها واقعة في أزمة الاقتراض، وما يهمنا هو حالة الاقتصاد الإسلامي.

لكن هل تبرير بعض الاقتصاديين والشرعيين مقبول؟ خاصة وأن العزف على المشروع الإسلامي بات ظاهراً في السنوات القليلة الأخيرة كغاية، فهل اللجوء إلى الوسيلة غير الإسلامية أمرٌ مبرر؟ سواء ارتكز العزف على رؤى استراتيجية أو تكتيكية.

وللمقارنة نأخذ مثالاً تطبيقيًا، فقد أصابت الأمة أزمة شديدة في عام الرمادة، وكان بيت المال فارغًا، ولا ينتظر إيرادات، وعليه فالسياسة المرتقبة هي:

- الاقتراض وتحمل تكاليفه ومخاطره.
- فرض الضرائب، وهذه سياسة عمياء لا تفرق بين فقير وغني وتؤدي إلى مشاكل أخرى.

لكن الفاروق عمر رضي الله عنه لم يوظف على بيت المال أي لم يفرض الضرائب، لأن لها أركان يجب تحققها، وفضّل الاقتراض الداخلي عن الخارجي، وكان اقتراضًا خاليًا من الربا ومخاطره، حيث عجل تحصيل إيرادات متوقعة، من خلال الاستدانة من أموال الزكاة التي سيدفعها المسلمون في سنواتهم التالية. وهذا التحصيل أخلّ بشرط من شروط التوظيف وهو كون بيت المال خاليًا، مما عطّل سياسة فرض الضرائب.

لقد حققت تلك السياسة عدة أمور، أهمها: عدم التسرع بالاستقراض، فصعوبة تقدير شدة الأزمة وزمنها، وضعف موارد الدخل المتوقعة، كانا السبب لعدم تحميل بيت المال بدَيْن واجب السداد، أو بإثقال كاهل الناس بضرائب تزيد فقرهم فقراً.

وغالبا ما تشترط المؤسسات الدولية المقرضة على الدول المستدينة سياسة التقشف كما حصل في اليونان. لذلك فلو تقشفت تلك الدول قبل اقتراضها بضغط مصاريفها، لكان أسلم لسياساتها، وهذا ما دعا إليه الفاروق عمر رضي الله عنه فتقشفت إدارته أولا ثم طلب من الناس التقشف.

كذلك لو لجأت الحكومات إلى تسييل بعض أصولها لحلت مشكلتها.

ولو لجأت الحكومات إلى إصدار الصكوك لكان أفضل لها من حيث تكلفة التمويل ومخاطره بدل لجوئها إلى إصدار سندات خزينة ربوية والفارق بين الحالين كبير.

ثم ماذا يمنع الحكومات اللجوء إلى سياسة (أنشئ... شغل... أعد...) BOT؟

ففي هذه السياسة حلول كثيرة وإشراك للقطاع الخاص في نهضة كليهما، وهذه السياسة هي نفسها سياسة إحياء الأرض الموات حيث تُمنح للاستثمار ويؤخذ منها دخل سنوي اسمه الخراج، ثم بنهاية الاستثمار تعود الأرض لبيت المال، وما ينطبق على الأرض ينطبق على أصول أخرى.

لذلك ليس للتبريريين من مدخل إذا عملت الإدارة بكفاءة عالية، وهذا إنما يحتاج إلى أكفياء وخبراء للقيام بالعمل، وإلى إشراك الجامعات ومراكز البحث العلمي ليكون الجميع خلية نحل منتجة ومثمرة.

لذلك ليس الاقتراض الربوي هو الحل الأخير.

أدعوكم لزيارة موقع يدعم ما نقوله، ولأهميته، نضع رابطه على صفحة مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية وهو بعنوان: ساعة الدين العالمي، وهو بمثابة ناقوس خطر تدقه مجلة The Economist.

وإن المتتبع لساعة الدين العالمي يتيقن بأن الوقوع في براثن الدين إنما هو دخول في دوامة يصعب الخروج منها، وهذا ما ينطبق على جميع الدول بلا استثناء. فالسقوط في الدين مؤداه زيادة التضخم، كما أن حلول وفاء الدين السائد يكون بزيادة الضرائب التي تزيد التضخم أيضا، وهكذا.

أما المصير ففساد اجتماعي عريض، يلخصه قوله صلى الله عليه وسلم: **إن الرَّجُلَ إذا غَرِمَ حَدَّثَ فكَذَبَ، ووَعَدَ فأَخْلَفَ**.

بينما التمكين في إدارة الاقتصاد يكون حيث التدبير والحكمة، لقوله تعالى على لسان ذي القرنين بوصفه قائداً يبغي الإصلاح: **قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا** (الكهف: ٩٥)، فالتمكين يتطلب تعاون الناس مع حكوماتهم للقيام بالعمل المفيد وببذل العزم والجهد بوصفهما قوة. فإن كانت القوة بلا حكمة كانت بلا تمكين، وهذا كالطوفان الذي تجري به الأنهار، فيه القوة الشديدة لكن الناس لا تتمكن منه ولا تستفيد منه، بل لا تستطيع وقف مفاسده.

ولن تكسب الحكومات ولاء مواطنيها بفرض التزامات مالية عليهم بل بإعطائهم منحًا مالية أو على الأقل عدم فرض شيء عليهم وخاصة بغير حق، فالأنفس جبلت على حب من يحسن إليها. ولله درّك يا عمر بن الخطاب.

العدد السادس والعشرون

تداخل الصناعات وأثرها على التسويق؛ صناعة الصحافة مثالا

يسألني كثيرون: أعجبتني مجلتكم، فكيف أحصل عليها ورقيا؟ وآخرون يسألون: من أين اشتريها؟ وبعضهم يريد شراء عدد من نسخها.. وباحثون يريدونها ورقيًا لتقديمها لأقسامهم ومشرفيهم إثباتًا لنشر مقالاتهم.. ثم يطلب باحثون إثباتا للنشر فنزودهم بكتاب الكتروني يفيد بذلك، فيصرون على حصولهم على نسخ ورقية.

لقد نشرت عدة افتتاحيات سابقا تناولت أكثر من واحدة منها إدارة التغيير، وأخرى تناولت آخر تقنية لنشر التقارير المالية XBRL، وأخرى شرحت فيها سوق البيانات الضخمة، وكل ذلك بهدف إلقاء الضوء لبيان بعض التغير الحاصل حولنا في العالم.

لقد أصاب التغيير كل مناحي الحياة، فلماذا نُصرّ على ما ألفناه وعرفناه؟

لقد كتب السابقون على الحجر.. ثم جاء بعدهم من استخدم لحاء الشجر وعظام الحيوانات.. ثم جاء بعدهم من كتب على الورق.. ثم بتطور الصناعة استخدمت آلات الطباعة فانتشر ما يكتب شرقًا وغربًا، وبتطور التقنيات والتكنولوجيا جاء عصر المعلومات ليعيد ترتيب ما يُكتب ويُقرأ.. ثم بتطور البرمجيات والحلول قُلبت طاولة القراءة والكتابة شاء من شاء وأبى من أبى، وما اصرار البعض على حبه

للكتاب الورقي متغزلا به إلا وهم سينتهي قريبًا، حيث ستعرض المتاحف قريبا الكتب الورقية دلالة على عصور ولت وحضارات مرت.

مثلث الصناعة:

لقد صار من الصعب التكلم عن صناعة الصحافة دون الغوص في صناعة الصوت والصورة، وصار ذلك غير ممكن دون تناول صناعة الأجهزة التكنولوجية بعمومها، ودون التعرض لمخرجات وحلول صناعة البرمجيات. ويطال ذلك صناعة الفضاء والسيارات والساعات والآلات بل وكل شيء.

ففي صناعة الصحافة صار التركيز على المحتوى الرقمي أمر بدهي، وكذلك الاهتمام بجودة العرض وتنوعه.

- فالمحتوى يهتم به صناع أجهزة التكنولوجيا وشركائهم من صناع البرمجيات بحلول ابتدعوها.
- ثم تهتم صناعة الإعلام بصحفها ومجلاتها وكتبها بالعرض وجودته باستخدام حلول برمجية أخرى حيث تقنيات عرض النص والصوت والصورة.
- وحتى تكتمل أضلاع المثلث، لابد من الاهتمام بالقرّاء بوصفهم العملاء أو وسطاء العملاء المحتملين.

وأمام تغير المشهد كليًا، وجب على الإدارة أن تغير قواعدها:

- فالعلامة التجارية صارت علامة عالمية.
- واختلفت مصادر التمويل، وتغيرت طرق توظيف الأموال.
- وانخفضت تكاليف، وزادت أو نشأت أخرى.

- وتغير المساهمون والملاك من حيث اختلافهم ومشاربهم وطرق مساهمتهم أيضا.

إن سوق القرّاء والمهتمين لم يعد يقتصر على المثقف من غيره، فالإحصائيات تبين أن أكثر من مليار نسمة يتواصلون عبر الجوالات ومواقع التواصل الاجتماعي، بل في بعض الحالات القرّاء هم أنفسهم وسائط.

لقد صار تعريفنا هو مجرد عنوان IP.

وصارت المعلومات (ومنها الأخبار والمجلات والكتب وغيره) لا يحدها مواقع جغرافية ولا تأبه لحدود سياسية أو قرارات حجب ومنع تطالها بغض النظر عن الحاجب وسبب حجبه. فتصل هذه الخدمات كل ميلي ثانية إلى الجميع خلال ٢٤ ساعة وعلى مدار أيام الأسبوع السبعة دون اعتبار ليوم العطلة أو ساعاتها مما ألغى قيود المسافات والوقت وتجاوز كثيرا من الايديولوجيات. وصار السوق عالميًا وجميع القرى والمدن بنفس السوية، فألغيت قواعد من يعلم أولا يكسب أولا أو من يعلم أخيرا يخسر أولا، فصار الجميع يعلمون معًا وبنفس الوقت وليس للمكان أهمية. وصار المحتوى عائما ودورانه حرّ يصعب الحد منه.

ولم يعد هناك زبائن نخبة أو عملاء درجة رجال أعمال VIP فالجميع يمكن الوصول إليه، أو الكل يمكنه الوصول ولو بطرق غير مشروعة، فكل شيء متاح عرفا أو بغير ذلك، فقد اُخترقت خصوصيات كبار زعماء العالم وخاصتهم، وكذلك أعتى الوزارات مهابة، والمراكز قوة، فلم يعد أحد في منأى، وبنفس الوقت لا يمكن لأحد أن يبتعد عن هذه التقنيات أيضا.

أمام كل ذلك تغيرت قواعد التسويق، فصار الاستهداف يطال جميع طبقات المجتمع، وزاد التركيز على الطبقات الوسطى التي تمثل ثلث سكان العالم، وتتزايد أكثر من غيرها من الطبقات. مما يستلزم رسم سياسات تسويقية مغايرة لما اعتاد عالم الأعمال عليه، فميزة اندماج الأسواق العالمية تحتاج موازنات مختلفة، وارتفاع الطلب على الاستهلاك صار أكبر. وطبقا للبنك الدولي فإن عدد مشتركي الجوال بين ٢٠٠٠ و ٢٠١٢ في افريقيا بلغ حوالي ١٣٧ مليون إلى جانب ٦٥٠ مليون مشترك في أمريكا وأوروبا. فصارت كل السوق مستهدفة لأن جميعها سيستخدم الخدمات المصرفية والشراء والبيع عبر الجوال أو الانترنيت، وسيسعى كثير منها إلى البحث عن طرق تمويلية جديدة ومناسبة. وحكما ستنتشر طبقة من الطفيليات كظاهرة طبيعية حول هذه الأسواق كالمحتالين والهاكرز وبعض محبي وهواة التطفل على الآخرين.

ويعزز ذلك تحول استخدام برامج الوسائط الاجتماعية من أجهزة الكمبيوتر إلى الجوالات كما يبينه الجدول التالي:

التطبيق	DESKTOP	MOBILE
FACEBOOK	32%	68%
TWITTER	14%	86%
INSTAGRAM	2%	98%
LINKEDIN	26%	74%
PINTEREST	92%	8%
TUMBLR	46%	54%
VINE	99%	1%

SNAPCHAT	100%	0

المصدر: COMSCORE, DECEMBER 2013, AGE 18

وبالعودة إلى صناعة الصحافة، فقد صار تسليم خدماتها يتجاوز الورق، فالاشتراك الكتروني، والسداد الكتروني، والإعلان الكتروني.

وقد أظهرت البيانات المالية لنيويورك تايمز تغيراً إيجابياً بين ربعي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ أي بمعدل ٢.٦٪ وسطيا حيث زادت توزيعاتها ٢.١٪ وإعلاناتها ٣.٤٪ فارتفعت إجمالي إيرادتها من ٣٨٠.٧ إلى ٣٩٠.٤ مليون دولار أمريكي، ويبين الجدول التالي تلك المقارنة:

THE NEW YORK TIMES COMPANY
CONDENSED CONSOLIDATED STATEMENTS OF OPERATIONS
(Dollars and shares in thousands, except per share data)

	First Quarter		
	2014	2013	% Change
Revenues			
Circulation	$ 209,723	$ 205,482	2.1%
Advertising[a]	158,727	153,538	3.4%
Other[b]	21,958	21,655	1.4%
Total revenues	390,408	380,675	2.6%

المصدر Forbes, 2014

لذلك لا غرابة في تحول عمالقة الصحافة العالمية إلى الشكل الجديد من الصحافة دون توقيف التقليدي منها. ويبين الجدول التالي مدى التغير الحاصل:

المجلة	القراءة الالكترونية	القراءة الورقية
THE SUN		81٪
DAILY STAR		91٪
THE TIMES		91٪
THE INDEPENDENT	43٪	
THE DAILY TELEGRAPH	54٪	
THE GUARDIAN	54٪	

المصدر NRS PADD PERIOD JULY 2011 TO JUNE 2012

إذاً لم يعد التحرير في صناعة الصحافة نصياً فقط، بل امتزج بالصوت والصورة وصار للكتابة والتحرير أشكالا أخرى تناسب التطورات الحاصلة Data Visualization وصار محتواها جديد الشكل، وتغيرت أشكال الدعم والتواصل مع القراء لتصبح أكثر تفاعلية تبعا لتلك التغيرات، حتى أهداف كلمة العدد أو الافتتاحية قد تغيرت.

لقد صار شكل التقارير متعدد الوسائط والقرّاء متميزون يصلون إلى مبتغاهم من كل حدب وصوب وفي كل ساعة. وصار بالامكان تتبع عدد المشتركين.. وعدد قراءات الصفحات.. وعدد قراءات المقالات.. وعدد مشاهدات الصور..

لذلك نحن نعيش في عالم يتصف بأنه عالم البيانات الضخمة التي ساعدت على إيجاد فرص تسويق جديدة، فالإعلانات حديثة الشكل والمحتوى تسوق عبر وسطاء يأخذون عمولاتهم على أساس عداد النقر (الضغط Click) أو بعدد

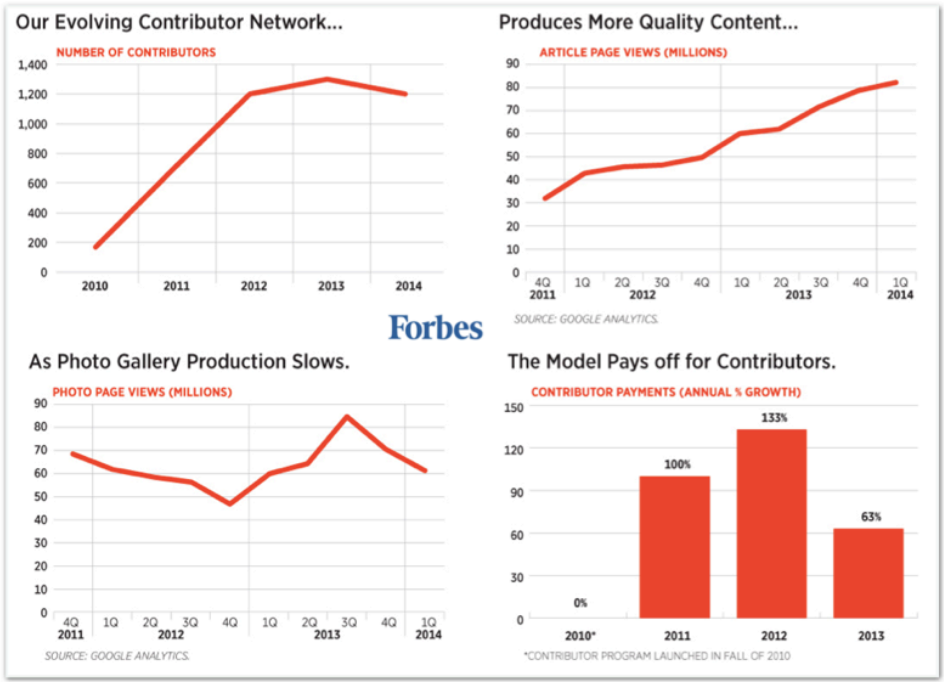

المشاهدات. ويلعب تحليل تلك البيانات الضخمة دوره في الاستهداف وتجزئة السوق. فحتى الباعة الصغار جدا صاروا يسوقون لأنفسهم ولبضائعهم عبر وسائط التواصل الاجتماعي المجانية.. بل يستفيدون من برامج الترويج التي تقدمها هذه الشركات العملاقة فصار في السوق شراكات غريبة، حيث أطراف مغموري الهوية بمعنى غير معروفين سوقيا، وأطراف عملاقة، يقومان بعلاقة تحقق المعادلة الشهيرة: ربح – ربح لكليهما، مما فتح المجال للتطور سريعا. فمصمم أو مصممة أزياء مغمور يكفيه نشر تصاميمه أو بعضا منها على صفحة فيسبوك، لتقدم له الأخيرة عرض ترويج بدولارات معدودة فيكون المصمم أو المصممة أمام فرص لا يمكن أن يحظى بها في أزمنة سابقة. وكذلك أي مخترع أو منتج لسلعة أو لخدمة مميزة صار

بإمكانه أن يحصل على هكذا فرص. يضاف لذلك عدد هائل من الواصلين من خلال البحث أو بزيارات تقاطعت مع أصدقاء أو أصدقاء أصدقائهم وهكذا.

رشاقة الابتكار صارت تحدٍ

مع التوجه نحو مزيد من الابتكارات الرشيقة لابد من تبسيط القراءة لتناسب أجهزة النشر الجديدة سواء كانت هاتف محمول (Mobile) أو أجهزة لوحية (PAD) أو أجهزة قارئة خاصة (Kindle) وغيرها.

ولابد من مراعاة تحويل النص إلى صوت والعكس بالعكس مما يستوجب تغيير أنماط القراءة والكتابة، فلو أراد أحد استخدام المترجمات الآلية الخاصة بمايكروسوفت وغوغل وغيرها فإنه لن يحصل على موثوقية ترجمة تتجاوز ٣٠-٤٠٪ حتى إن كان النص فيه شيء من التخصص، لكن يمكنه الحصول على نسب أعلى بكثير فيما لو أعيدت صياغة جمل النص المحرر بأسلوب مبسط فسترتفع كفاءة الترجمة إلى ٩٠٪ وأقول هذا من واقع تجربتي الشخصية.

ولابد من الأخذ بالحساب إمكانية مشاركة المحتوى مع وسائط أخرى سواء أكانت أجهزة أم برامج، فعند تصدير مقال منشور بشكل معين في مجلة بصيغة PDF مثلا فإن اعتبارات أخرى تؤخذ بعين الاعتبار منها استبعاد الإعلانات ووضع كامل النص وهذا قد يكون مغايرا لما حرر به ضمن صفحات المجلة، ويجب عدم نسيان إلحاق المصدر ورابطه لتكون الموثوقية والموضوعية حاضرتان، فضلا عن أن ذلك تسويق للمجلة الناشرة.

إن اعتبارات المشاركة المبسطة والجميلة مع وسائط التواصل الاجتماعية الشخصية تضمن للمجلة أو للمقال انتشارا غير مسبوق فيصبح عائما في بحر شبكة الانترنيت فيصل لأعداد لا يمكن حسابها بالعدادات المشار لها سابقا.

لقد ضمنت بعض وسائط التواصل الاجتماعية الموجودة على مختلف الأجهزة امكانية أن يصمم كل إنسان جريدته ومجلته بالشكل الانتقائي الذي يريده ويحبذه بتبويب ذلك بطريقة يريدها بالنص والصوت والصورة. ولم يعد القارئ مضطرا لانتظار جريدته من موزعها أو لقراءتها في غرفة فندقه أو طائرته بالشكل التقليدي حيث الورق باهت والطباعة جيدة على أكثر التوقعات، يقلب صفحاتها بصوت يصعب تحاشيه مما قد يزعج من حوله ويضطر لاستخدام كلتا يديه بسبب ضيق مقعد طائرته.

أخيرا والشيء الأهم.. فإن استخدام الصحف والمجلات للورق هو مدمر للبيئة المحيطة، وهذا صار معيارا جوهريا في ترتيب الشركات والمنشآت من حيث مسؤوليتها الاجتماعية، ومدى تناسبها وقوانين الحفاظ على بيئة نظيفة قابلة للتجدد والتجديد.

ختاما لابد من الإشارة إلى نشوء فرع جديد من فروع التسويق والذي يعنى بالمفاهيم السابق ذكرها والتي صارت تسمى marketing Inbounding تمييزا لها عن طرق التسويق التقليدية التي تسمى Outbounding، حيث التركيز ينصب على وسائط: blogs, podcasts, video, eBooks, enewsletters, whitepapers, SEO, social media marketing, etc.

العدد السابع والعشرون

الشرنقة الاقتصادية وإدارة الاقتصاد

اعتاد الناس على تقليد مخلوقات الله عز وجل في كثير من أعمالهم، ومن ذلك عنوان مقالتنا عن الشرنقة بوصفها مرحلة تمر بها بعض مخلوقات الله في طور يعقب اليرقة قبل أن يكتمل نموها لتصير فراشة كاملة.

وكذا هو حال اقتصاد البشر نجده ينتقل من طور إلى طور، ورغم أن الشرنقة طور يخص الحشرات ذات التطور الكامل، وهو مرحلة تطور نحو البلوغ، فإن الانتقال في اقتصادات الدول لا يعني بالضرورة الحركة الإيجابية بل قد تكون مترنحة بين الموجب والسالب.

والحشرة تكون في طور العذراء في همود غالبًا، بعضها يتحرك، وبعضها يظل ساكنًا، فعذراء البعوض متحركة وعذراء الذبابة غير متحركة، وعذراء الفراشة ضعيفة الحركة.

وكذا حال الاقتصادات، فمنها مازال راكداً لا يتحرك لأنه غير مستغل، ومنها ما هو متحرك، ومنها ما هو بطيء الحركة.

ولا حرج في ذكر أمثلة من البعوض والذباب والفراش، فجميعها ذكرت كأمثلة في كتاب الله تعالى، وتبينّ الناس أنها مخلوقات تعيش ضمن تنظيمات دقيقة تخصها، وأنها خلقت بطريقة تجعل أعتى البشر عاجزا أمامها، بل تحدى الله تعالى من يدعي أن يخلق مثل هذه المخلوقات الضعيفة من دونه، فقال في سورة الحج: **يَا**

﴿ أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ۚ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ۚ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ ﴾ ٧٣ ﴾.

ومما لاشك فيه أن القصد بالانتقال بين الأطوار، هو الحركة الإيجابية أسوة بأطوار الحشرات بخروجها من الطور الأقل إلى الطور الأفضل، لكن كثيراً من اقتصادات الدول لا تسير بهذه الحركة الطبيعية لأنها حشرت نفسها في أوضاع ضيّعت فيها حقوق الناس وممتلكاتهم لسوء إدارتها.

وتتطلب الشرنقة الاقتصادية مغادرة الاقتصادات وضعها الأقل نمواً إلى حال أفضل لتحقيق التطور الكامل. وتعتبر دوامة الفقر والبطالة من أهم العثرات الناجمة عن الفجوة المزمنة بين الناتج القومي ومعدلات النمو السكاني، فيزداد أعداد الناس ولا يزدد إنتاجهم.

ومن سوء الإدارة مثلاً إصرار البعض على كبح معدلات النمو السكاني بوصفه سياسة واجبة التطبيق وأنه الحل السحري للدوامة

فهذه السياسة تتعارض مع أصول عريضة من أصول الشريعة الإسلامية رغم تلطيفه بأنه تنظيم للنسل لا وقف للتوالد. لذلك لا عجب إن لم تجد نداءات المنظمات الدولية أصداءها لدى عامة المسلمين لتطبيق هذه السياسة، فالناس تؤمن بثوابت شريعتهم، كقول الله تعالى في سورة الإسراء: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا ﴾ ٣١ ﴾، وما جاء في حديث رسول

الله صلى الله عليه وسلم الصحيح: **تزوجوا الودودَ الولودَ فإني مكاثرٌ بكم الأممَ يومَ القيامةِ.**

ومن جهة أخرى لا يأمن كثير من الناس نتائج دراسات وأبحاث غالبا ما يكتنفها تسييس ومكر أو خطأ وقصور، وقد أثبتت بعض الدراسات الاستراتيجية أن أمما تعيش بيننا ستزول خلال عشرات السنين رغم تصنيفها بأنها عريقة الاسم والحضارة!

لذلك يجب أن ينصب التركيز على:

(١) زيادة الناتج القومي (أو المحلي أو حتى العالمي) بوصفه السبب الأهم للفجوة المزمنة.

(٢) إضافة إلى إدارة الاقتصاد ذاته، فالسياسات النقدية والمالية والاقتصادية الوضعية هي سياسات مكرّسة للفقر، وهذا ما سنركز عليه في مقالنا الحالي.

فالفقر والغنى يصيبان الأفراد والجماعات والدول، فهناك دول غنية، وأخرى فقيرة، وكلاهما يسعى لتحسين حاله وحال أفراده، منهم من تُفلح سياساته ومنهم من تفشل. وبالمجمل فإن دوام الحال منوط بحسن التصرف.

لقد خلق الله الكون متوازنا: **وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ** [الحجر: ١٩]، واستخلف الله تعالى البشر فيه ليعمروه: **أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً**

وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا [الروم: ٩]، فأساء منهم من أساء وأحسن من أحسن، فظهر الفساد في الأرض: **ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ** [الروم: ٤١]، ومن ذلك الفساد وأعظمه انتشار الفقر.

والفقر له عوامل جاذبة منها تطبيق الضرائب وانتشار الربا، وهما أداتان أساسيتان في السياستين المالية والنقدية لاقتصادات الدول الحالية، وهما محرمتان في الشريعة الإسلامية.

فالضرائب بنوعيها المباشرة وغير المباشرة تطال الفقير قبل الغني بل إنه يسددها كاملة لأنها تُحتجز من المنبع مباشرة وغالبًا ما يتهرب منها الغني. كما يُساء توزيع متحصلاتها بما يوافق التشريع المالي الوضعي فلا تقابل الخدمات العامة وهذا حال أغلب الدول وخاصة النامية منها.

أما الربا فقد ميّزها الاقتصاد الوضعي بعائد أكيد وترك عائد العمل احتماليًا فالأول يمتلكه الأغنياء والثاني يخص الفقراء.

لقد عزا تقرير البنك الدولي للتنمية لعام ٢٠٠٢ زيادة فقر المزارعين إلى طرق التمويل الرسمية وغير الرسمية. واستغلت بعض الدول ما سُمي بتمويل التنمية المستدامة بفرض ضريبة جديدة اسمها ضريبة التنمية المستدامة رغم أن مؤتمر الأرض عام ١٩٩٢ لم يحدد سبل التمويل مما يعني أن يدفع الفقراء والأغنياء سوية، وهذا يخالف استراتيجيات محاربة الفقر. فارتأى الاتحاد الأوربي مثلا فرض ضريبة طوعية على تذاكر الطيران لصالح الدول الفقيرة.

وقد رفع البنك الدولي منذ إنشائه في عام ١٩٤٤ (شعار نحو عالم خالٍ من الفقر)، ومازال الشعار مرفوعًا على موقعه الالكتروني. فمحاربة الفقر يكون عادة في البلدان المتخلفة أو التي هي قيد النمو، أما أن ينتشر في أرقى البلدان غنى وتطوراً، بالمقاييس الحديثة، فهذا أمرٌ يحتاج إعادة نظر بعد ٧٠ عامًا من رفع البنك الدولي لشعاره. ومثال ذلك:

الفقر في الولايات المتحدة:

ارتفعت نسبة الفقر من ١٤.٣٪ عام ٢٠٠٩ إلى ١٥.١٪ في عام ٢٠١١ حسب تقرير للبي بي سي بتاريخ ٢٠-١٢-٢٠١٢، وانخفض متوسط الدخل السنوي لكل أسرة أمريكية بنسبة ٢.٣٪ عام ٢٠١٠ ليستقر عند حدود ٥٠ دولاراً في السنة. وبلغ عدد الأمريكيين الذين لا يغطيهم التأمين الصحي نحو ٥٠ مليون شخص.

وذكر تقرير آخر للبي بي سي عام ٢٠٠٧ أن الفقر في نيويورك تجاوز ١.٣ مليون ممن لا يجدون طعاما كافيًا بمعدل ١ من كل ٦ أشخاص ممن لا يستطيعون تأمين الطعام الكافي. وأن الناس الذين يستخدمون أماكن توزيع الطعام الذي يقدم للفقراء مجانًا أو بأسعار زهيدة قد زادت بنحو ٢٠٪ في نفس العام.

الفقر في فرنسا:

أكدت دراسة نشرها المعهد الفرنسي للإحصاء أن عام ٢٠٠٩ قد شهد ارتفاع نسبة الفرنسيين الذين يعيشون تحت خط الفقر ليبلغوا ١٣.٥٪ من سكان البلاد، (تقرير فرانس ٢٤ تاريخ ٣٠-٨-٢٠١١).

الفقر في ألمانيا:

قالت نائبة رئيس المؤتمر القومي للفقر: إن معدلات الفقر في ألمانيا تتراوح بين ١٤-١٦٪ منذ سنوات، وأضافت: أنه من المخزي أن يستقر عدد الفقراء عند مستوى مرتفع، حيث أن ٩.٣٪ من السكان يحصلون على مساعدات حكومية لتوفير الحد الأدنى من المعيشة. ويرى البروفسور كريستوف بوتيرفيغه: أن العديد من المسنين في ألمانيا يعيشون تحت خط الفقر.

ومن جهة أخرى فقد ازدادت ثروات أغنياء ألمانيا وتراجع ثروات الدولة لأكثر من الضعف خلال العشرين سنة الأخيرة (١٩٩٢-٢٠١٢)، فتراجعت ثروات الدولة ب ٨٠٠ مليار يورو، (تقرير دي دبليو بتاريخ ٢٠-١٢-٢٠١٢).

ويبلغ عدد الأسر الأكثر ثراء في ألمانيا ١٠٪ يمتلكون أكثر من نصف الثروات، في حين يمتلك نصف الأسر الأقل دخلاً نحو ١٪ بالمائة فقط من ثروات البلاد. مما دفع المعارضة الألمانية إلى المطالبة بفرض ضريبة على الثروات في ضوء تزايد اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء في البلاد.

وسادت مخاوف من "هروب جماعي" للأثرياء من فرنسا، مما دفع التوجه اليساري لبعض الفرنسيين بزعامة رئيسهم (فرانسوا أولاند الرئيس الحالي لفرنسا) الأثرياء وأصحاب الدخل المرتفع للتفكير بترك فرنسا بسبب محاولة فرض ضرائب عالية جداً عليهم لإصلاح الموازنة، (تقرير دي دبليو بتاريخ ٢٠-١٢-٢٠١٢).

أما خطة الرئيس الأمريكي (أوباما) الإصلاحية فاقترحت في أيلول ٢٠١١ خطة ترمي إلى خفض عجز الميزانية الفيدرالية في خطة طويلة الأمد تضمنت ترشيد

الإنفاق الحكومي، وزيادة الضرائب المفروضة على الأغنياء، وتوجيه هذه الزيادات إلى برنامج مكافحة البطالة.

لذلك يمكننا القول إن إدارة الاقتصاد عامل هام من عوامل خلق الأزمات الحادة فالسياستين النقدية والمالية في الاقتصاد الوضعي تكرس الفقر وتسعى لتحقيق مصلحة الأغنياء ضد مصلحة الفقراء. ويزيد الأمر سوءا انتشار الفساد، وكل ذلك مؤداه انتشار البطالة، والتفاوت في توزيع الدخول، والتضخم، والركود الاقتصادي، والتوسع بالديون، والتلوث البيئي، وصولا إلى انتشار الجريمة الاجتماعية، وهذه بعض الآثار المتتالية لضعف إدارة الاقتصاد وهي من عوامل جذب الفقر.

ولعل زيادة انتشار الجمعيات الخيرية في جميع أنحاء العالم دليل على انتشار الفقر والعوز مقابل ضعف الحلول الحكومية وتشتت الحلول الفردية، فالحكومات تعتبرها شكل منظم قابل للرقابة والضبط، بينما يستغلها البعض لأهداف تحيد عن مساعدة الفقراء الحقيقيين، وقد تحذو بعض الحكومات ذلك أيضا.

لذلك فللخروج من طور الشرنقة وتجاوز عنق الزجاجة والدخول في طور أكثر نضجًا لابد من التفكير مليًا في إعادة هندسة السياسات المالية والنقدية الكلية بشكل واسع.

فإذا جمعنا ما وصل إليه بعض أعضاء G7 أصحاب أكبر الاقتصادات العالمية بالتجربة العملية كما ذكرنا آنفا كفرض الاتحاد الأوربي ضريبة على تذاكر الطيران لصالح الدول الفقيرة، واتجاه المعارضة الألمانية للمطالبة بفرض ضريبة على الثروات

في ضوء تزايد اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء في البلاد، وتوجه يساريو فرنسا فرض ضرائب عالية جداً على الأثرياء وأصحاب الدخل المرتفع لإصلاح الموازنة، وخطة الرئيس الأمريكي بزيادة الضرائب المفروضة على الأغنياء لإصلاح الموازنة وتوجيه الزيادات لدعم برامج مكافحة البطالة.

فسنكون أمام بعض السياسات التي وضعتها الشريعة الإسلامية، دون التضحية بمصالح وحياة أجيال وأجيال لنكون أمام واقع تجريبي يأخذ بيدنا نحوها. فتكلفة التجارب الاجتماعية باهظ ومرتفع على مختلف الأصعدة.

لقد عالج الإسلام الفقر بوصفه مشكلة (اجتماعية – اقتصادية) وليس مشكلة (اقتصادية) وحسب، فانصب الحل الاجتماعي على بناء مجتمع البنيان المرصوص، وانصب الحل الاقتصادي على تأمين تمويل مستدام بالزكاة والصدقات. لذلك لم يشهد التاريخ الإسلامي أزمات حادة كما حصل في القرنين السابقين حيث العديد من الأزمات الحادة، بل شهد اقتصادا متوازناً عبر قرون طويلة.

وتشكل الزكاة والصدقات عوامل نابذة للفقر، فالزكاة واجبة في حق الأغنياء ومصارفها محددة في القرآن الكريم للفقراء والمحتاجين الدائمين والمؤقتين كابن السبيل والغارمين مثلاً. وتوجه الصدقات أيضا ككفارة ممن أخطأ إلى الفقراء والمحتاجين وما أكثر الخطاءين!

وتعتبر التربية السلوكية عاملا مهما في نبذ الفقر ومسبباته، فالفساد يمكن الحد منه قبل انتشاره فدرهم وقاية خير من قنطار علاج، فإذا اتسع أمره صار بحاجة إلى إصلاح، فشرعّ الإسلام للناس بل أمرهم بإنكار الفساد والنهي عنه، وطلب منهم

إتيان المعروف بل والأمر به. فرغم أن أركان الإسلام هي خمسة، فقد أضاف لها البعض ركنًا سادسًا هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: **وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** [آل عمران: ١٠٤] لما لهذا الركن من أهمية. فشطره الأول أي الأمر بالمعروف تمثل قوة دفع، وشطره الثاني أي النهي عن المنكر تمثل مانعًا من التقهقر. ويستدلّ من كون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ركن، ضرورة إصلاح حال الناس من أي فساد يصيبهم، وبنفس الوقت يسعى إلى تحسين حالهم بالأمر بالمعروف وعدم الاكتفاء بالدلالة عليه بل لابد من الاقتداء بالأمر حيث نكون أمام حالة عملية لا مجرد تنظير، وقد مقت الله من لا يفعل ما يقوله: **كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ** [الصف: ٣].

ولابد من تطبيق سياسات عادلة ومتوازنة في مختلف السياسات النقدية والمالية والاقتصادية، ومن ذلك كأمثلة:

(١) إن التوسع في الإنفاق العام مؤداه خلل وعجز، ولجبره نجد الحكومات تطبق حلولا وسياسات تزيد الأمر سوءا، فتلجأ مثلا إلى سياسة الاستدانة، فتحمل الأجيال القادمة عبء إسراف وتبذير الأجيال الحالية. وحتى تتمكن الحكومات من الاستدانة من المنظمات والمؤسسات الدولية تشترط عليها تلك المؤسسات تطبيق سياسة التقشف كما هو حاصل في اليونان حاليا. بينما نجد أن الإسلام يؤسس لهكذا قضايا قبل وقوعها، فالتربية السلوكية (للأفراد عموما ولأفراد الإدارة

الحكومية خصوصا) بالحد من إسرافهم وتبذيرهم يرشد استهلاكهم، ويضبط توسعهم بالدَيْن كسياسة لمقابلة ازدياد الحاجات، فيعتاد الناس على تحمل مشاق التقشف، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في جزء من حديثه: (**اخشوشنوا**)، وهذه سياسة أنجع وأقل تكلفة إن طبقت قبل تأزم الوضع وأكثر استجابة للتطبيق، وقد فعل الفاروق عمر رضي الله عنه ذلك، وليس المجال مناسب للتوسع أكثر.

(٢) إن اللجوء إلى سياسة التوسع في عرض النقود لعلاجات طارئة هي ضارة بمصالح الناس، فكيف إذا أضحت سياسة دائمة؟ ويشمل ذلك زيادة الإصدار النقدي أو اعتماد سعر فائدة كوسيلة للتحكم بالكتلة النقدية.

وبناء على ما سبق، فإن أرادت الإدارات الحكومية خدمة مجتمعاتها فعليها تأمين موارد من غير فرض الضرائب أو إتباع سياسات مؤذية لمصالح الناس وحقوقهم، فإن عجزت فعليها التوجه نحو:

(١) خفض إنفاقها الحكومي،

(٢) خفض إنفاقها الاجتماعي كالتعليم والصحة،

(٣) خفض إنفاقها على المشروعات العامة،

(٤) خفض إنفاقها على التسلح،

(٥) خفض توظيفها الحكومي.

فالحل يكمن في ترشيد الإدارة، وفيصل ذلك هو الكفاءة، والمهمة التي يجب ألا تغيب عن الحكومات أن مهمتها إدارة شؤون الناس لتسيير وتحسين أوضاعهم المعيشية، فإن فشلت بهذه المهمة فشرط الكفاءة صار ناقصاً.

العدد الثامن والعشرون

مستقبل المحاسبة

المحاسبة هي ظل الأعمال تتحرك بتحركها وتتأثر بالتطورات المحيطة بسرعة بسبب أهمية بياناتها.

تتلخص إجراءاتها بوظيفتين:

- الاعتراف: ويكون بمرحلتين: التسجيل، والقياس.
- العرض: وله مستويين: الإفصاح، والشفافية.
- أما القيد والتسجيل فيمكن أن يكون:
- في دفتر اليومية: سواء كان بقيد مفرد أو بقيد مزدوج.
- في دفتر الأستاذ مباشرة.
- ضمن نماذج ذات علاقة: كالفواتير، والشيكات، وأوامر الإدخال والإخراج، وغيرها.
- ويسبق مرحلة القيد إعداد شجرة للحسابات، وقد درجت برامج المحاسبة في الحسابات التي تتم باستخدام الكبيوتر على وضع:
- شجرة فارغة يملؤها المحاسب بحسب حاجته فينطلق من الحسابات الرئيسية من أصول وخصوم ومصاريف وإيرادات فيفرعها بحسب حاجة المؤسسة التي تُعَد لها الحسابات.

- شجرة معدة مسبقًا، سواء بحسابات قياسية أساسية قابلة للزيادة أو بحسابات شبه شاملة. وبالنسبة للبرامج التي تقدم حلولا لقوائم التدفقات النقدية فإن تحديدا مسبقا يتم لمصير الحسابات فيختار المحاسب مصير كل حساب ضمن ما تم إعداده سلفًا.

والحسابات الختامية، منها حسابات تقليدية كحساب التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسارة ثم الميزانية. ومنها قوائم مالية كقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة المركز المالي. وسميت هذه المجموعة بالتقرير المالي إذا أضيف لها تقارير الإفصاح والشفافية وتقارير الإدارة.

وقد تم النظر إلى تلك البنية على أنها تمثل نظم معلومات محاسبية حيث تتدفق البيانات ضمن هيكل معلوماتي يؤدي أغراضا عديدة يمكنه خدمة باقي إدارات المؤسسة بمده بمعلومات مالية تاريخية، مع إمكانية تطويعه لاستخراج بيانات تهم الإدارة تطال المستقبل، وسمي هذا النوع بالمحاسبة الإدارية حيث الموازنات المستقبلية وتحليل الانحرافات والمساعدة في اتخاذ القرارات كالتسعير مثلا وحسابات بعض التكاليف الخاصة كالغارقة أو الملائمة أو ذات العلاقة وما شابه.

وبناء عليه وبسبب تطور الحاجات والاستخدامات للبيانات وللخروج من عنق الزجاجة حيث يعاني الكثيرون من فهم الأرقام المحاسبية ودلالاتها، بدأت البرامج المحاسبية تقديم ما يسمى بنمذجة الأعمال Modeling Concept، حيث يتم تحقيق متطلبات العميل أو المستخدم في الشاشة الرئيسية دون الحاجة لكونه

ضليعًا في المحاسبة وفنونها، ثم تقوم البرامج بتنفيذ الأعمال المحاسبية المعقدة في الخلفية Background للحد من الأخطاء وسد أي خلل ناشئ أو محتمل.

ولم يقف الأمر عند النمذجة، بل صارت المحاسبة أشبه بقوالب قابلة للدمج ضمن برامج أخرى Core Concept. ففي المرحلة السابقة بحثنا عن بديل للمحاسبة التقليدية فكان التطور باتجاه محاسبة حديثة تخدم أغراض الإدارة وتحقق غاياتها، ثم انتقل الأمر للبحث عن محاسب آلي يحمل الأعباء عوضًا عن المحاسب الخبير، بحيث يكفي أن يسانده ماسك دفاتر Book Keeper وتم ذلك بنجاح حيث أصبحت البرامج تُعدُّ وتجهز أعقد المراحل وأصعبها تلقائيًا كتدوير الحسابات والتدقيق وما شابه. ثم انتقلنا للبحث عن مبرمجين مختصين يعدون برامج محاسبة قادرة على الاندماج ضمن برامج أخرى دون خوض كل المبرمجين غمار المحاسبة وفنونها. فصارت المحاسبة جزءا من النظم المتكاملة مثل ERP، وتحولت المحاسبة لوسيط Mid_Ware Concept ضمن غيرها من النظم، وبدأ الكلام عن المحاسبة كمكتبات Libraries Concept.

وأكثر من ذلك، بدأ مشغل البيانات المحاسبية والذي هو ماسك الحسابات أكثر من كونه محاسبًا يبحث عن تسهيل الأعمال التكرارية التي تواجهه، فبرزت مفاهيم تبسط الإجراءات وتزيد الفاعلية، فكانت مفاهيم السحب والإفلات Pull & Drop Concept لتحقيق الترابط في بعض الحسابات كحساب التكاليف مثلا.

وبدأ المحاسب نفسه يتململ من إعداد التحليل المالي للحسابات ويبتعد عن وظائف أخرى فبرز مفهوم كون برامج المحاسبة أشبه بصندوق أسود لقياس الأداء Black Box Concept To Measure The Performance.

والتطور الأبرز كان في تغير أشكال المحاسبة، فكانت ومازالت المحاسبة على الورق Journals، ثم صارت المحاسبة على الأقراص ووسائط التخزين Storage devices، عند ذلك عانت الدوائر الضريبية ومثيلاتها من الدوائر الحكومية الأمرّين للتفاهم مع هذا الشكل غير الملموس من البيانات فمرّت تلك المفاهيم بحالات رفض ثم قبول مشروط حيث لابد من الحصول على النسخ الورقية بعد حفظها الكترونيًا، وللأسف مازال كثير من المحاسبين رافضين للقبول بالشكل الجديد للبيانات.

لكن وبما أن التطور لا يرحم أصحاب العقول غير السريعة التبدل والتحول فقد صارت المحاسبة في السحاب Cloud Concept وبذلك لم تعد البيانات غير محسوسة وحسب، بل صارت بعيدة عن التصور لدى من لم يروض نفسه لتقبل كل جديد ويألف كل تغير، بل يتبع أسلوب التشكيك والرفض له بدل أن يرفض ما لديه من أفكار ومبادئ.

وبناء على ما سبق، تغيرت أساليب الرقابة، فالرقابة هي إحدى وظائف المحاسبة الأساسية بوصفها مُخرج من مُخرجاتها، فتحول الأمر من التدقيق والمراجعة اليدوية والورقية إلى استخدام الآلات الحاسبة فاتهم من فعل ذلك بتجميد عقله وتركه

للحفظ وميله للكسل فقد كان حفظ جدول الضرب قضية! فجاءت تلك الاختراعات المتواضعة لتعمل في العقول البسيطة أفاعيلها. ثم وبتطور النماذج المعلوماتية بدأ الانتقال لمفاهيم وضع النقاط الرقابية ضمن النماذج نفسها Forms للحد من أخطاء الإدخال واستبعاد ما يمكن للمستخدم أو المشغل من الوقوع فيه وإيقاع المحاسبة بإشكالياته فاستُبعدت أخطاء إدخال الأرقام السالبة أو الصفرية أو الحروف بدل الأرقام وتمت السيطرة على أسماء الحسابات بأرقام الحسابات أو بتقنيات البحث الشامل وكذلك رفض القيود قبل توازنها. ثم تم وضع نقاط رقابية أثناء المعالجات فاستبعدت أخطاء غير منطقية ككون حساب الصندوق دائناً أو حساب المبيعات مديناً أو ما شابه. ثم وضعت نقاط رقابية لاحقة من خلال مناقشة النتائج ومدلولاتها. الأمر الذي جعل مدققي الحسابات ومراجعيه ينتقلون من التدقيق داخل الدفاتر والحسابات إلى التدقيق خارج الصندوق فبدأ ابتكار الأفكار واستخدمت البيانات بفاعلية كبيرة جداً حيث صار التركيز على الحلول وما بعدها، مما أخرج المحاسبة من الظل إلى النور ومن الصفوف الخلفية في الهياكل التنظيمية للتموضع في وسط النظم المعلوماتية متحكمة في إنتاج المعلومة وتفسيرها.

وبناء على ما سبق تغيرت أساليب بيع وتسويق نظم المحاسبة، حيث صار من الممكن:

- بيع النظم للمستخدم مباشرة Packages.
- تأجير برامج المحاسبة Leasing.

- بيعها كنظم مفتوحة Open Source.
- بيعها بشكل قابل للدمج ضمن برامج أخرى Core.
- بيعها كنظم وتأجيرها كسحاب Cloud.
- الاستفادة من لغة XBRL لتعزيز التقارير.
- الاستفادة من النظم المتكاملة ERP.

لقد صار الإعلان عن المحاسبة بأنها في السحاب In the Cloud وأن معالجتها تتم مباشرة دون حدود للمكان أو الزمان Online Access بل صار الأمر ينفذ بأي وسيلة On Any Device فكما لم تعد الدفاتر ورقية، لم تعد مربوطة بكمبيوتر محدد بل صار ذلك ممكنا من الجوال أو من الأجهزة اللوحية أو من أجهزة قراءة ضوئية Bar Reader حيث لم يعد يُرى في مراكز البيع سوى هذه الأجهزة، ولم يَعد يُرى بيد موزعي السلع والخدمات سوى أجهزة صغيرة موصولة بالإنترنيت تحقق غرض البيع والشراء والفواتير والمحاسبة، وتحقق ضبطًا رقابيًا مباشرًا بإجراء حركات فورية في بطاقات المستودعات.

وبسبب تطور وسائل النقل والانتقال تطورت طرق تسليم السلع والخدمات فصار البائع غير مضطر لسيارة الشحن لتسليم بضائعه وسلعه بل صار تسليمها يتم بطرق أخرى دون توقف عند الحدود الجغرافية، فصارت الخدمات عابرة للحدود غير آبهة بدوائر الجمارك، ولعل السلع تنتظر ابتكارات تخصها لتتخلص من حواجز وضعها البشر بسبب تصورات قاصرة في عقولهم. مثال ذلك بيع الكتب الالكترونية والبرامج وتقديم الاستشارات والخبرات بمختلف أشكالها.

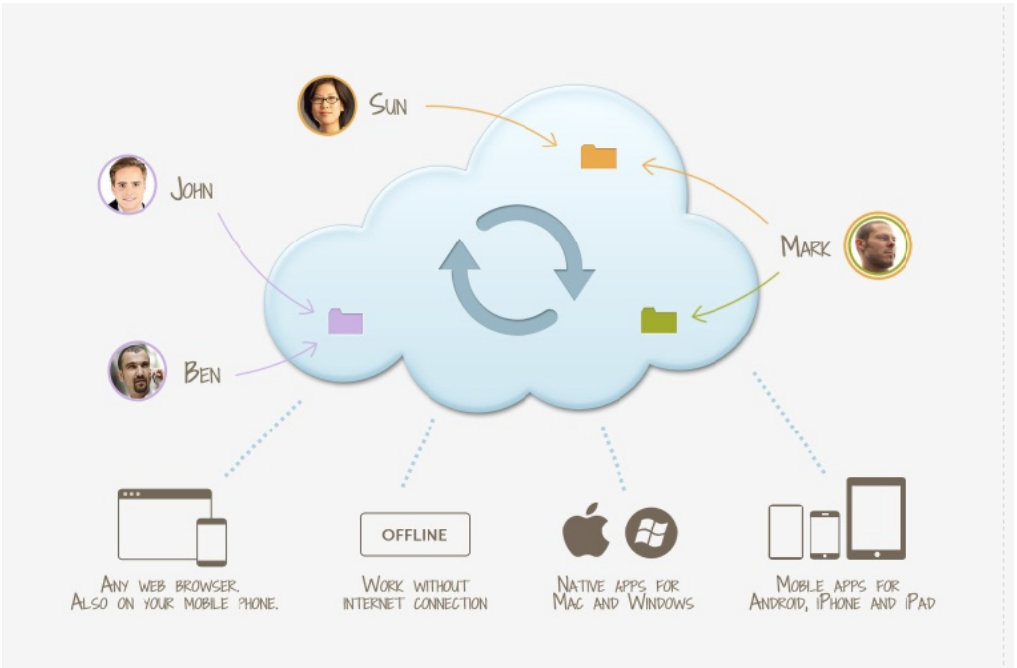

لقد ساعد ركوب المحاسبة السحاب على إدارة الفواتير ومدفوعات الزبائن مباشرة ومتابعة المصاريف والإيرادات من خلال التكامل مع المصارف وحساباتها بوصفها طرفًا ثالثًا تحقق رقابة ومحاسبة للمسؤولية. وساعد ذلك أيضًا في توليد التقارير المالية، فساعد على الاحتفاظ بالمشاريع وإداراتها بفاعلية ضمن جدولة صارمة خاصة إذا تم الاستعانة ببرامج إدارة المشاريع التي أصابها نفس التطور السابق ذكره. وصار تشارك الملفات والوقت والتحديثات والمعلومات الراجعة أمرًا متاحًا للجميع بحيث أن الذكاء صار ممكنا للجميع بسبب تطور البرمجيات وحملها للعبء الأكبر من الأعمال المتكررة.

وتطورت نظم الأمن المحاسبي حيث تقدم خدمات المزامنة خدمات جليلة فتسمح بكون البيانات محلية Locally وفي السحاب Cloud بنفس الوقت، فاختفت وظائف تعتبر حديثة العهد كوظائف التخزين الاحتياطي Backup

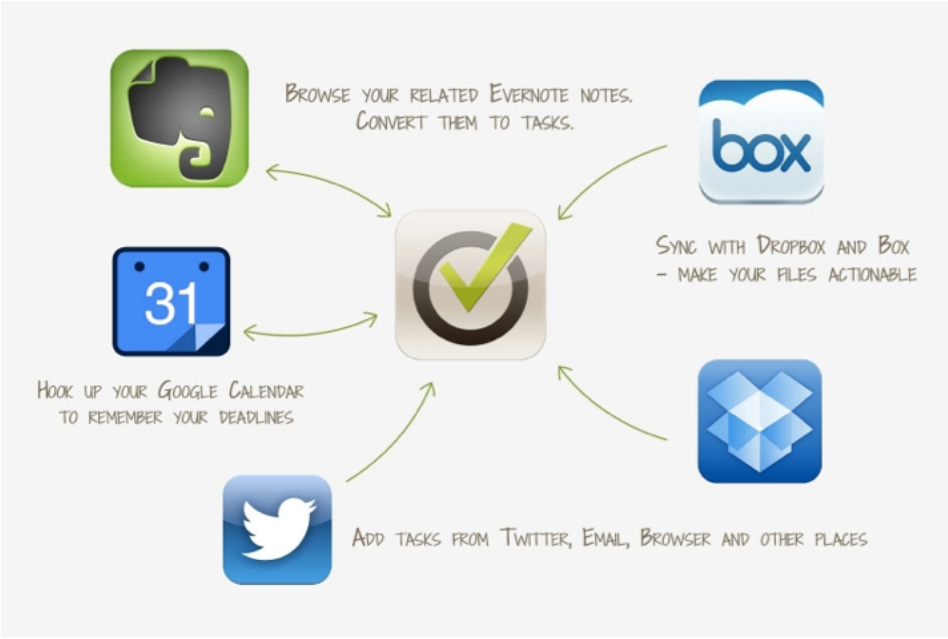

واسترجاع البيانات Restore أمام تطور خدمات المزامنة Sync مما أضاف حيوية أكبر للمستخدمين.

والسؤال إلى أين تتجه المحاسبة مستقبلاً؟

الجواب هو أنها سترافق التطور العلمي والتقني لأنها ظل الأعمال، تتحرك بتحركها، وتتأثر بالتطورات المحيطة بسرعة بسبب أهمية بياناتها، كما ذكرنا في بداية الكلام. لقد صار الكلام عن الحلول المحاسبية Accountancy Solution أكثر من الكلام عن مسك الدفاتر أو عن محاسبتها.

إنها سنة الله في الأرض، سنة التدافع حيث ما يبقى في الأرض هو ما ينفع الناس ويُصلح حالهم.

العدد التاسع والعشرون

المثلث المتساوي الأضلاع والهيكل المؤسسي للنظام الاقتصادي

مما لا يخفى على دارسي الاقتصاد أنّ الهيكل المؤسسي للنظام الاقتصادي يتألّف من السوق والمنشأة، حيث يؤمن السوق آلية تنسيق لامركزية لمؤشر السعر، بينما تؤمن المنشأة طريقة تنسيق تقوم على النفوذ. فما الذي تغيّر في أيامنا هذه؟ فهل تلاشى نظام السعر ليحل محله نظام السلطة؟ أسئلة كثيرة تطرح نفسها وتحتاج إلى إجابات تقنع أهل هذا الميدان.

يتساءل بعضهم عن نظرة المدرسة التجديدية للحوكمة، ويسأل غيرهم عن مقاربة Ronald Coase وتحليله للحوكمة، وآخرون يسألون عن نظرية عدم تناظر أو تماثل المعلومات، وغيرهم يسأل عن التحليل المعاصر للعقود كنظرية تكلفة الصفقات ونظرية الوكالة.

النفوذ يبدأ من القوة الداخلية:

قدمت المدرسة التجديدية (النيوكلاسيكية) بقيادة Milton Friedman أنموذج (الإدارة بالأهداف) الذي جمع بين الجانبين الكمي والإنساني. فيشترك الإداريون والعمال بتحقيق أهدافهم بانسجام مع أهداف مؤسستهم، ويفيد ذلك بتنظيم العمل على شكل هيكل تحفيزي.

وأدخل Octave Gelinier أحد رواد هذه المدرسة قاعدتي (المنافسة والإبداع).

وأضاف لهما Pritchard Sloan Alfreed (الغاية الإنسانية)، فلامركزية السلطة تحفز المبادرة والمسؤولية، وبسبب مرونة اللامركزية يجب المحافظة على إلزامية القرارات واستقلاليتها لمراقبة النتائج دورياً.

وعدد Peter F. Drucker الذي يوصف بأنه الأب الروحي للإدارة مهام تطبيق الحوكمة الأساسية بالآتي:

- تحديد المهمة، ووضع الأهداف الخاصة بالمؤسسة بوضوح.
- إعداد برنامج إنتاجي يحقق الرضا عن العمل.
- تسيير الوقائع وتطبيق المسؤولية الاجتماعية.

وتعتبر "تكاليف الصفقات" من الأنشطة الضرورية لتحقيق التنسيق التجاري، وتصنيف التكاليف المستعملة في السوق إلى ثلاثة فئات:

- تكاليف البحث والإعلام.
- تكاليف التفاوض واتخاذ القرار.
- تكاليف الرقابة والمتابعة.

النفوذ يبدأ من قوة السوق:

اعتبر Léon Walras أن التبادلات التجارية تتم وفق الآلية التالية:

- يقدم منسق العروض والطلبات الناتجة عن السوق مقترحًا أوليًا للسعر يتموضع حوله العارضون والطالبون معا.
- فإذا اختل التوازن بين العرض والطلب يتم اقتراح سعر غيره.

– فإذا زاد العرض عن الطلب انخفضت الأسعار الجديدة، أما إذا انخفض العرض عن الطلب فيرتفع السعر الجديد.

يبقى هذا المفهوم ساريًا حتى يتحقق التوازن، وبناء على المعلومات التي يتم جمعها تتم إعادة توزيع هذه المعلومات حيث تجرى العديد من الأنشطة اللازمة لتحقيق التوازن. وهذا هو مدخل تحليل Ronald Coase حسب مقال نشرته مجلة Economica عام ١٩٣٧ تحت عنوان "طبيعة المنشأة".

ويعتبر مقص الأسعار فيصلا في انتظام أو عدم انتظام توزيع المعلومات، فمن يعلم أولا يربح أولا، ومن يعلم أخيرا يخسر أولا، والعكس بالعكس. لكن مفعول توزيع المعلومات بات ضعيفا اليوم نتيجة انتشار وسائط الإعلام المختلفة وانتشار نظم معالجة المعلومات حتى بتنا أمام قواعد معطيات وطرق معالجة فائقة السرعة مما أضعف تأخر وصول المعلومات وأضعف معها أثرها على التحكم بعناصر السوق.

ويرى Ronald Coase أن المتعاملين لهم الخيار بين السوق والمنشأة، فهما يشكلان الهيكل المؤسسي للنظام الاقتصادي، فالسوق يؤمن آلية تنسيق لامركزية لمؤشر السعر، بينما تعتبر المنشأة هي طريقة تنسيق ثابتة قائمة على النفوذ حيث مركزية السلطة.

وعليه تلاشى نظام السعر، وحل محله نظام السلطة، حيث صارت الأهمية الاقتصادية للمنشأة بدل السوق لأنها تتحكم بتخفيض تكاليف صفقاتها.

لكن يؤخذ بعين الاعتبار أن المنشأة كلما كانت كبيرة ومعقدة صعب التنسيق الفعال للسلطة وللأنشطة. فالاختيار بين السوق والمنشأة يتحقق بمقارنة تكاليف الصفقات وتكاليف التنظيم الداخلي لتلك المنشآت.

إن كلا من المدرسة التجديدية ومدرسة الوكالة قدمتا تفسيرا غير كاف، لذلك قدم تفسير آخر من مدرسة ركزت على نتائج الاقتصاد الجزئي التجديدي حيث الهدف هو ربح سلطة الاحتكار بما يسمح بالتحكم في الأسعار، وتدافع هذه المدرسة عن الفعالية الاقتصادية للتكامل بسبب:

- الطبيعة التكنولوجية للمراحل الإنتاجية.
- تغير الطلب الذي يؤثر على المنشأة.
- تكاليف الصفقات.

وبرأيي المتواضع كمراقب وممارس في السوق فنحن أمام مثلث تمثل أضلاعه الثلاث كلاً من: الحكومات، الشركات، الأفراد.

أما العلاقة بين أضلاع المثلث فتقوم على التأثر والتأثير إذ نجد أن كلاً منهم يؤثر ويتأثر بالضلع الذي يليه، فالشركات تتحكم بالحكومات، وتؤثر بها بل تتدخل في عملها وأشخاصها أيضا، أما الأفراد فيخشون الحكومات ويتأثرون بها، لكنهم يمثلون في الوقت نفسه سلطة الطلب في السوق (لأن الزبون هو الملك) فيؤثرون في الشركات، ويضغطون عليها لذلك تخافهم الشركات.

إن نتيجة العلاقات المتبادلة النهائية للمثلث المذكور تتجسد في أن هناك سلطة يتبادلها أطراف المثلث فيشد بعضه بعضًا، فإن استوى بانتظام كنا أمام مثلث

متساوي الأضلاع حيث الاستقرار والتوازن، فإن شدّ ضلع غيره من الأضلاع تشوهت العلاقة وتغير شكل المثلث، وناضلت قوى الضلعين الآخرين جذباً لعناصر التوازن حتى تتحقق.

وبناء عليه يتحدد الهيكل المؤسسي للنظام الاقتصادي الذي ترتكز عليه السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية والسياسة المالية لأي نظام اقتصادي.

وتبقى الأيام دولا، والبقاء للأصلح دوماً.

العدد الثلاثون

اقتصاد الحرب وحرب الاقتصاد

إن الطمع والجشع والحسد وحب الذات صفات شخصية، لكن إذا صارت صفات لجماعات ومنظمات ودول فهذه مشكلة، فالدول والمنظمات هي شخصيات اعتبارية، لكن بما أن من يتزعمها هم بشر فيمكن أن تنسحب هذه الصفات على تلك الجماعات والمنظمات والدول فنقول أنها تتصف بالطمع والجشع والحسد.

يعتبر التحارب عملا استثنائيا جدا يهدف لمعالجة مشكلات حيوية، أي أنه نوع من أنواع العلاج، لكن للحروب ضوابطها الأخلاقية وقد تعارف الناس عبر العصور على بعضها، فنسمع بقواعد الاشتباك، والرعب المتبادل وما شابه. أما إذا خرجت الدول والجماعات عن الضوابط مطلقاً، فإن الحروب تشن بناء على طمع وجشع وحسد، فيخسر الجميع ولا يكسب أحدا. ولعل التاريخ حافل بأمثلة لم يعتبر الناس منها ولن يعتبرون طالما أن الأخلاق وقواعدها لينة تقبل التغير والتفسير. فقد دامت حرب داحس والغبراء (في الجاهلية) أربعين عاما كانت أسبابها لا تخرج عما سبق بيانه، واستمرت حتى جاء جيل اقتنع مضطرا أن لا فائدة من التحارب فأوقفوها تحت شعار أنهم عقلاء.

ولابد من بيان الضوابط التي ألزمها الإسلام لمحاربيه حيث كانت أفضل ما خُط في أخلاق الحرب في تاريخ البشرية، لأنها كانت حروب غير هدامة لا تدمر الموارد:

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمّر أميرا على جيش أو سرية أوصاه ومن معه: **لا تَعتَدُوا ولا تَغدِروا ولا تَغُلُّوا ولا تُمَثِّلُوا ولا تَقْتُلوا وليدا** (حديث صحيح).

كما أوصى أبو بكر رضي الله عنه جيش أسامة بعشرة وصايا تحفظ اقتصاد البلد الذي تدور رحى الحرب في أراضيه فقال:

لا تخونوا، ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا طفلا صغيرا أو شيخا كبيرا ولا امرأة، ولا تعقروا نحلا ولا تحرقوه، ولا تقطعوا شجرة مثمرة، ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيرا إلا لمأكلة، وسوف تمرون بأقوام قد فرغوا أنفسهم في الصوامع فدعوهم وما فرغوا أنفسهم له، وسوف تقدمون على قوم يأتونكم بآنية فيها ألوان الطعام فإذا أكلتم منها شيئا فاذكروا اسم الله عليها، وتلقون أقواما قد فحصوا أوساط رؤوسهم وتركوا حولها مثل العصائب فأخفقوهم بالسيف خفقا، اندفعوا باسم الله. (الطبري: ٢ / ٢٤٦).

فأين محاربي اليوم من تلك الأخلاق والضوابط؟ إنهم يقتلون كل شيء بحقد وغلّ، وإلا فكيف يمكن تفسير استخدام قنابل زنة الواحدة منها نصف طن ترمى على المدنيين وأملاكهم بحجة قتل عدة أشخاص؟ ويقاس على ذلك استخدام قنابل انزلاقية وفراغية ونووية.. الخ.

إن المتتبع لمآلات غزو التتار لبغداد يجد نفسه أمام نفس همجية نتائج دمار الحربين العالميتين، ونتائج رمي القنبلة الذرية على ناكازاكي، وكذلك رمي الأسلحة النووية على الفلوجة، وهكذا.. وعلى هذا القياس نجد أنفسنا أمام قواعد حرب لا أخلاقية

تلخصها قاعدة الفوضى الخلاقة حيث لا مانع من دمار كل شيء لأبقى أنا، وحقيقة الأمر أن لا أحدا سيبقى.

وشتان بين حروب الفتح الإسلامي المستندة لثوابت محددة وأهداف واضحة، وحروب الفوضى الخلاقة لنشر الديموقراطية شكلا ثم تتكشف أهدافها الباطنة لا تعرف بعد حين، والمشكلة بأن حتى الهدف الشكلي (أي الديموقراطية أحيانا وحقوق الإنسان أحيانا أخرى) يعاد تفصيله حسب المقاس كل حين بمرونة لا حدود لها سوى المصالح الاقتصادية.

فالدول التي تغذي الحروب إنما تغذيها لتكسب منها، مع أن حقيقة الأمر أنها ستخسر في مراحل لاحقة، قال تعالى في سورة المائدة: **كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ** ﴿ ٦٤ ﴾.

وسوف نميز في مقالنا بين اقتصاد الحرب، وحرب الاقتصاد.

اقتصاد الحرب:

إن إدارة الاقتصاد في زمن السلم تستلزم جهوداً كبيرة تبذل في التخطيط والتنفيذ والرقابة، أما إدارته زمن الحرب فتستلزم حشدا أكبر بوصفه إدارة أزمة طارئة، فإن طال أمد الحرب تحول إلى إدارة بالأزمة لأن الحرب تصبح هي الحالة الراهنة، وعلى الإدارة والناس التعايش معها. ويعتبر نفاد الموارد المتاحة في ظل الحروب أمر طبيعي خاصة إذا توقف الإنتاج أو تباطئ بشدة، حيث لا يمكن تعويض ما يتم استهلاكه، لذلك تتوجه الإدارة نحو الاستدانة الخارجية لتقع في إدارة الديون عندها تضع خدمة الدين ضغوطا هائلة عليها وقد تقبل الإدارة عندئذ بشروط مهينة.

وكلما اشتدت حدة الحرب وغذتها اتجاهات سياسية وايدبولوجية كلما زادت عشوائية القرارات المتخذة، ويعتبر تدخل العسكريين في الإدارة أمر مؤكد في ظل غياب حوكمة الإدارة الحكومية مما يبعد الحكماء عنها ويصير غرق كل شيء أمر حتمي. ويتحول اقتصاد الدولة المحاربة على أراضيها إلى اقتصاد حرب، فتصبح أولوية الحكومة فيها تأمين المواد الأساسية من وقود وغذاء مع تراجع مختلف أنشطة القطاعات الإنتاجية. فالحرب تأكل الأخضر واليابس ومصير قطاعاتها الإنتاجية خاصة كانت أم عامة في مهب الحرب، فأول الهاربين هم أصحاب الأموال بصحبة أموالهم، ثم يسارع أصحاب المنشآت بنقل منشآتهم إلى الجوار القريب أو البعيد، ثم أصحاب الخبرات علماء كانوا أم مهنيين. مما يزيد الأمر سوءا.

أما من يبقى داخل البلد الذي تدار على أرضه الحرب فهم أفراد الطبقات الوسطى والفقيرة، يعيشون أزمات متتالية حتى يعجز كثير منهم عن تدبر معيشتهم اليومية، ليتم الاستعانة بالمعونات الدولية، وخلال كل ذلك تنشأ طبقة من الطفيليات التي تطفو على السطح دون جذور تخصها لا تأبه لأية أخلاقيات تمارس الاحتكار وأعمال الخسة ظلما وعدوانا على أناس لا يقبلون القيام بتلك الأعمال. إنهم تجار الأزمات والحروب، ويزداد الاقتصاد تشوها وتتهدم دوائره الاجتماعية كليًا، وسرعان ما تتكون فيه دوائر جديدة من تجار الحروب لا يقلون شأنا عن تجار غسيل الأموال في حالات السلم، حيث قابليتهم واستعدادهم لبيع كل شيء مقابل أي شيء أمر متاح، وهذه الطبقة الاجتماعية لا تؤمن بالولاء لأي شيء ولا يوقفها أي مانع للقيام بكل شيء مما يجعل إعادة البناء أمر بعيد المنال.

وعادة ما يكون مغذو الاتجاهات السياسية والايديولوجية من أطراف تقع الحروب خارج أراضيها، تكون في الغالب هي مصدر السلاح (مادة الحرب)، وتكون هي الدائن الممول لأعمال الحرب، فيُستنزف اقتصاد البلد الذي يرزح تحت أسنة الحراب.

وعليه فإن اقتصاد الحرب هو اقتصاد مدمر يستثنى من قطاعاته المدمرة نشوء وازدهار صناعات حربية داخله، وقد يشكل ذلك مصدر أمل لإعادة النهوض كما فعلت ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية حيث بنت صناعات حربية مكنتها من العودة إلى ريادة عالم الصناعة المدنية فأعادت بناء اقتصادها بقوة وسرعة لتتربع على موقع متقدم رغم ما فعلته الحرب في بلادها. وليس الأمثلة محصورة بألمانيا بل ذلك أصاب اليابان وكوريا الجنوبية والصين وغيرهم، وجميع تلك الدول نهضت اقتصاداتها وعادت للحياة ثانية.

إن التقدم التكنولوجي يتعزز زمن الحروب فيزيد العرض الكلي خاصة إذا تم تجنب الدمار المرتبط بالحروب كما هو حال الولايات المتحدة التي خاضت الحروب العالمية الأولى والثانية خارج أراضيها.

وبشكل مخالف يمكن التعرض لأمثلة بعكس ما ذكرناه، فهناك بلاد فعلت فيها الحروب فعلتها، فلم تتمكن من النهوض كما كانت على أقل تقدير، حيث استمرت الأسباب الايديولوجية، فلبنان لم يستطع للعودة لريادته السياحية، والصومال لم تستطع للعودة لريادتها الزراعية أو لريادتها البحرية، وكذلك السودان، ويبدو أن الحبل على الجرار.

إن إدارة اقتصاد الحرب لا تتحكم بنتائجها في الغالب، فقد خرجت بريطانيا من منطقة الاسترليني إثر خوضها للحرب العالمية الأولى، وكذلك خسرت الخلافة العثمانية مكانتها وشكلها بعد مشاركتها في الحرب، وخسرت الدولار الأمريكي هيبته إثر ثلاثة حروب شنتها الولايات المتحدة على أفغانستان والعراق والإرهاب معا ومازال الاقتصاد الأمريكي يترنح تحت وطأة ديون استثنائية لم يشهد لها التاريخ مثيلا.

إن القطاع العسكري هو قطاع غير منتج لأنه مجرد مستهلك، وتعتبر القوات المسلحة سوقا استهلاكية كبيرة في زمن السلم، ويتضاعف ذلك السوق في أوقات الحرب من عشرات إلى مئات المرات، مما يشكل عبئًا كبيراً على الاقتصاد المحلي. ويمثل القطاع العسكري أداة تدمير للأنشطة الاقتصادية يستثنى منها حالات رواج التصنيع الحربي وتوجهه نحو التصدير، وللأسف فهذا لا يمكن أن يحصل إلا حيث تشتد النزاعات بين الدول، وما يخيف في هكذا حالات هو تحول القوة العسكرية واستنادها إلى اقتصاد الحرب، فيزداد الإنتاج الحربي ونصبح أمام ضرورة زيادة وتنشيط سوق استهلاك الأسلحة، مما يعني البقاء ضمن دوامة الحرب.

وتعد تجارة السلاح من التجارات الرائجة جداً، بل هي تنافس صناعة وزراعة المخدرات، وقد شكل الانفاق العسكري عام ١٩٩١ حوالي ٣٠٪ من الناتج المحلي لكثير من البلدان، حيث قارب في الولايات المتحدة الأمريكية ٣٠٠ مليار دولار سنويا بعد تخفيضه في أعقاب انتهاء الحرب الباردة. وفي الاتحاد السوفييتي السابق

أكثر من ١٣٣ مليار دولار، والبعض قدره ٢٣٨ مليار دولار، وفي كل من فرنسا وانكلترا ٣٧ مليار دولار.

وبلغت ميزانية الدفاع في البلدان العربية حوالي ٥٠، مليار دولار ما يعادل ١٢.٥٪ من مجمل الناتج المحلي في هذه البلدان.

حرب الاقتصاد:

لا يقتنع الضعيف عادة بهذا النوع من الحروب لضعفه وهوانه، بينما يستخدمه القوي لأنه قادر عليه. والقوة أمر نسبي، فليس المقصود من الضعف الهزيل فقط، فأوربا مثلا في ظل الأزمة الأوكرانية نجدها تتحاشى إغضاب روسيا لحاجتها الماسة للنفط والغاز الروسيين. لذلك فرغم تداخل الاقتصادات العالمية ببعضها البعض فإن الحرب لعبة يمارسها البعض باستمرار، فما إن يستريح اللاعبون من لعبة حتى يبدأون لعبة جديدة.

وتعتبر حروب الاقتصاد حروبا شرسة لا هوادة فيها شأنها شأن الحروب العسكرية، بل قد تكون هي شرارتها.

وعزا البعض حروب المنطقة الأخيرة لصراع على حقول الغاز وطرق نقله بين دول المحاور كروسيا وايران وتركيا ودول خليجية، يقف وراءها (بالخفاء) شركات عالمية ذات مصالح تدافع عنها دول داعمة لها. وعندما قلنا آنفا بأن حقيقة الأمر بأن الجميع خاسر ولو آجلا، فلم يعد الأمر موقوفا على مصالح دول وشركات بل دخل لاعبون جدد أقلقوا الكبار في الشرقين الأدنى والأوسط، وأقضوا مضجعهم مما حدا

باللاعبين القدامى إلباس الأمر لباسًا يعينهم على إثبات وجهات نظرهم بنفس الأدوات الايديولوجية تحت مسمى إرهاب وما شابه.

ومثال ذلك نشرت صحيفة الجارديان البريطانية تحليلا ربط العدوان على غزة بحقل الغاز الذي اكتشف مؤخرا على بُعد ٢٠٠ متر من ساحلها. لأن الاكتشافات الجديدة للغاز في حوض المتوسط قد فتحت شهية الأقوياء القدامى لإعادة السيطرة، فاكتشاف احتياطيات من الغاز الطبيعي على بعد ٣٦ كم من سواحل قطاع غزة عام ٢٠٠٠ كاف لتفسير لماذا سيسمح للفلسطينين بالصيد حتى ١٠ كم فقط حسب المفاوضات القائمة؟ أما احتياطي الغاز المقدر ١.٤ تريليون قدم مكعب فسيجعل فلسطين أغنى من الكويت. ويعزا عدوان ٢٠١٢ على غزة لتفجير خط الغاز المصري، حيث يعتمد الاقتصاد الاسرائيلي على ذلك الخط لإنتاج الكهرباء بنسبة ١٦٪.

وبتلك الأسباب يمكن تفسير إبقاء دول أفريقيا رازحة تحت نير الاقتتال الداخلي، ودول الشرق الأوسط تحت نير القصف والضرب كل حين، فهذه مناطق تعتبر مراكز إنتاج للمواد الأولية والطاقة وهي أيضا أسواق تصريف لسلع الدول المنتجة.

باختصار إنها مظلة مخضبة باللون الأحمر بسبب كثرة الدماء والقتل، وبسبب خطوط حمراء يضعها القوي للضعيف تحت مسمى النظام العالمي دون الالتفات لقواعد العدل رغم الشعارات التي ترفع أحيانا.

ويضاف إلى أشكال حروب الاقتصاد حروب المقاطعة الاقتصادية التي تتحاشى الدول فرضها بحجة عدم جدواها، ثم تفرضها نفس الدول بحجة جدواها

بازدواجية واضحة لا يبررها سوى منطق القوة والضعف والتبعية. لقد عُرفت حرب الاقتصاد عندما كتب المشركون صحيفة تبرؤوا فيها من محمد صلى الله عليه وسلم ومن معه فقاطعوهم ومنعوهم كل معاملة حتى الأكل، وهو ما عرف بحصار شعب أبي طالب.

ومن صور حرب الاقتصاد:

(١) الحصار الاقتصادي المصرفي الذي يسيء للناس قبل أن يسيء للحكومات المعاقبة.

(٢) استبدال العمالة الأجنبية بعمال المستوطنات الفلسطينيين، وحجز أموال الضرائب المحولة إلى السلطة، ومقاطعة منتجات المستوطنات التي تستهلك منها السوق الفلسطينية ٢٠٠ مليون دولار سنويا (إحصائيات عام ٢٠١٠).

(٣) الحرب بين الصين واليابان، حيث تنتشر في الصين حوالي ٥٠٠٠٠ شركة يابانية تشغل أكثر من ٢٠ مليون عامل صيني. مما أوصل حجم التبادل التجاري بين العملاقين الاقتصاديين الآسيويين لنحو ٣٤٣ مليار دولار. فقيمة الصادرات الصينية إلى اليابان في العام الماضي وصلت إلى ١٤٩ مليار دولار (حوالي ٨٪ من إجمالي الصادرات الصينية)، بينما بلغت قيمة الواردات الصينية من اليابان في نفس الفترة حوالي ١٩٥ مليار دولار (حوالي ١٩٪ من إجمالي الصادرات اليابانية إلى الخارج). لكن عندما قامت الصين بفرض ضرائب انتقامية وصلت إلى ١٠٠٪ على سيارات

وهواتف ومنتجات إلكترونية يابانية ردا على قيام طوكيو بفرض إجراءات وحواجز على صادرات البصل الصيني الأخضر إلى اليابان فيما عرف باسم "حرب البصل"، لحق ضرر كبير بالاقتصاد الياباني، مما أجبر اليابان على "التزام الانضباط"، لأن الصين كانت أقل خسارة من اليابان فكانت المنتصر.

(٤) حرب العملات أو ما يعرف بحرب الاقتصاد الباردة حيث تؤثر تقلبات سعر الصرف المحلية على الموازين التجارية وموازين المدفوعات للبلدان التي تتقلب أسعار صرفها وهذا ينطبق على أغلب الدول النامية. وقد نادت مجموعة العشرين إلى عدم اللجوء لحرب العملات لأنها لا تحقق العدالة والكفاءة في تدفق الصادرات والواردات، وتؤثر سلبا في الاقتصاد العالمي.

إن الحرب الاقتصادية تهدف إلى فصل الشعوب عن أنظمتها الحاكمة عبر سياسات متعاقبة ومدروسة، وقد ساهمت بتفكيك المجتمع السياسي للاتحاد السوفيتي السابق، وكذلك فعلت مع العراق سابقا، ويفعلون ذلك مع عدة دول حاليا.

إن السياسة هي تعبير عن المصالح الاقتصادية، والحرب تعبر عن المواقف السياسية، لذلك فإن العلاقة وثيقة بين الحرب والاقتصاد. ويصعب الفصل بين اقتصاد الحرب وحرب الاقتصاد إن لم تتوافر ضوابط أخلاقية ملزمة دوليًا تبعد الهدم والدمار عن المتحاربين، فالخسارة لا تتوقف عليهما فقط، بل إن الأثر السيء يطال الجميع في المدى الطويل. ويجب التوقف عند العبر مما حصل ويحصل وأن لا نصم الآذان ظنًا بمرور الأمر بمجرد السكوت عنه.

العدد الواحد والثلاثون

مدى صلاحية مؤشر ارتفاع أسعار العقارات كأحد المؤشرات المالية للتنبؤ المبكر بالأزمات المالية

يتكون الاقتصاد من مجموعة قطاعات منها قطاع العقارات وهو بمثابة القسم الحيوي من البنى التحتية لقيام المؤسسات الاقتصادية. لكن هذا القطاع قد يتعرض لتضخم غير صحي.

إن العائد المتعارف عليه في قطاع العقارات في منطقة الشرق الأوسط هو بحدود ١٠٪ من قيمة العقار، و ٥٪ من قيمته الإيجارية في حال تأجيره. وينخفض هذا العائد عند ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات وقد يصل إلى أقل من نصفه مما يرفع فترات رسملة المشاريع المستثمرة في هذا القطاع. ولسوق العقارات والأراضي دورتها الموسمية فتتموج استقرارا ورواجا وكسادا، شأنها شأن أي سوق آخر، لكن حركة تسارعها تتناسب مع كونها سلع بنى تحتية، إضافة إلى تصنيفها كسلع إنتاجية إنما بوزن ثقيل نسبة لغيرها من السلع.

لكن لماذا ترتفع أسعار الأراضي والعقارات؟

يفسر البعض الارتفاع بتمسك ملاك العقارات بأسعار عقاراتهم، ويفسر البعض الآخر ذلك بسبب سلوك القرارات الحكومية منعا أو منحاً مما يجعل السوق تذهب بمنحى رواج أو كساد بحسب حركة العرض والطلب التي تحدثها تلك القرارات. لكن كل ذلك يكون في المدى المتوسط وليس الطويل، ففي المدى الطويل يعتبر

هذا القطاع مكمنًا من مكامن الاستثمار، فإذا زاد عائد استثماره أغرى ذلك المستثمرين لدخوله، كما أن انخفاضه يكون سببا لنفورهم منه وخروجهم، بل وتحولهم نحو أسواق أخرى أكثر ربحية.

لذلك تكون حركة المستثمرين بين الأسواق أشبه بالأواني المستطرقة حيث يسعى الجميع نحو حالة مستقرة في المدى الطويل باستثناء فعل بعض المضاربين، فسرعان ما يعود التوازن والاستقرار للأسواق إذا لم يحصل أي تلاعب أو تشويه مقصود.

إن انعدام أو انخفاض فرص الاستثمار الحقيقي تجعل المستثمرين يتحولون إلى المضاربة قصيرة الأجل فإذا زاد خوفهم من الظروف المحيطة كاحتمال نشوء حروب أو انتشار الأزمات المالية فسرعان ما ينعكس ذلك ارتفاعا على بعض السلع وعلى أسعار الصرف، فإن طال الخوف اقتصاد دول كبيرة مؤثرة فإن فرص الاستثمار بالمضاربة تضيق ويكون اللجوء إلى المعدن النفيس أي الذهب بوصفه ملاذ الثقة الأخير للمستثمرين، وتتربع الأراضي والعقارات في الترتيب التالي للتعبير عن قلق المستثمرين الذين ضاقت بهم الفرص الاستثمارية طويلة وقصيرة الأجل.

والكساد في سوق الأراضي والعقارات لا يحدث فجأة، بل يبدأ بالتباطؤ، ثم قد ينتهي الحال إلى الكساد إذا استمر عدم الاستقرار في أسعار العقارات، خاصة إذا عبثت البنوك بهذه السوق. ففي أخطر أزمتين ماليتين في الاقتصاد أي أزمة الكساد العالمي ١٩٢٩ والأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، كانت أسعار العقار منطلق الفقاعة وبوابة الخلل والاختلال والسبب الأوضح في الكارثة. وبعد أن حلّت الكارثة تعافى

سوق العقارات في أوروبا والولايات المتحدة دون أن تتراجع الأسعار بعدها خلال أكثر من ٨٠ عامًا رغم تذبذب معدلات النمو.

واتهام البنوك عائد للسياسات النقدية فارتفاع أسعار العقارات لمستويات قياسية تزامن مع سياسات الإقراض المتساهلة الأمر الذي قاد إلى الكساد، وسياسة التساهل هذه تلجأ إليها بعض الحكومات عندما تفشل في وضع سياسات إسكان صحيحة ومناسبة. وهذا حصل فعلا في بعض أسواق الخليج فانتشرت القروض العقارية بفوائد مرتفعة مما أنشأ طلبًا على العقار السكني، ثم سرعان ما أدى إلى مضاربات واسعة شملت حتى العقارات المرهونة للبنوك، فارتفعت الأسعار وزادت المخاطر الائتمانية.

إن المؤشرات المالية تستخدم كأداة مستمرة للتحذير من احتمال تعرض الاقتصاد لأزمات مالية قبل وقوعها من خلال مراقبة بعض المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تعين متخذي القرار على اتخاذ إجراءات وتدابير وقائية قد تحد أو تمنع وقوع الأزمات. ومن تلك المؤشرات: معدل نمو الناتج المحلي، وسعر الصرف الحقيقي، وسعر الفائدة الحقيقي، ومعدل التضخم، ومعدل نمو الائتمان المحلي، ونسبة النقد المعروض M_2 إلى الاحتياطيات، وأسعار الأسهم والسندات، يضاف لذلك بعض المؤشرات المصرفية من ملاءة وسيولة وعسر وعائد.

إن التحرير المالي يقود إلى رفع القيود عن منح الائتمان، فيزيد الطلب على القطاعات التي تم تحريرها كالعقارات مثلا، وكذلك تفعل زيادة نسبة المعروض النقدي بمفهومه الواسع M_2. ويعتبر من أسباب أزمة الرهن العقاري التي ظهرت

عام ٢٠٠٧ هو تهافت البنوك على منح قروض عالية المخاطر، ثم بدأت الأزمة تكبر ككرة الثلج مهددة قطاع العقارات في الولايات المتحدة ثم البنوك والأسواق المالية العالمية لتشكل تهديدا للاقتصاد المالي العالمي.

إن ارتفاع الأسعار غير المبرر مؤداه رفع مؤشر أسعار بيع الشقق السكنية والعقارات عموما، ويترافق ذلك بارتفاع الإيجارات أيضا. ويأتي العنوان المقترح بغية إضافة مؤشر ارتفاع أسعار العقارات ليكون أحد المؤشرات المالية للتنبؤ المبكر بالأزمات المالية.

العدد الثاني والثلاثون

تطوّرُ مقاييس التصنيف وشموليتها

يغلب على الإنسان حبُّ التميُّز، فتَراه يحرِص دائمًا على أن يسبِق أقرانَه، فمنذ الصِّغر تراه في الصّفّ سابِق غيرَه للجلوس في الصّفّ الأماميّ، وفي الصّلاة تجدُه يحرِص على الصّفّ الأوّل، وعند إعلان النتائج تتطاول أعناقُ المجتهدينَ للاطمئنانِ على أنّهم من الأوائل. وكذا حالُ الرِّياضِيّين في سِباقاتِهم وكذلك الدّول تسعى لتكونَ من الأوائل.

طالَ التصنيفُ الجامعاتِ فصار لها تصنيفاتٌ عالميّةٌ، تتسابقُ فيما بينها لكسب مِيزةٍ تنافسيّةٍ تجعل منها محطَّ أنظارِ الطّلبة، فإنّ فعلَت، فسَرعان ما تستهدف المُميَزينَ منهم تاركةً الأقلَّ تميُّزًا لِغيرها. وتطال تلك التصنيفاتُ الجامعاتِ الحكومية ممّا قلّل من أهمية الاعتماد الحكوميّ مقابل الترتيب العالميّ، فالأوّل محلّيٌّ والثاني عالَميّ. ويُعتبَر الاستهدافُ العالميُّ أكثرَ رِبحًا واستقرارًا من المحلّيّ؛ لذلك تهتمُّ الجامعاتُ والمعاهدُ العِلميةُ لكسب مكانٍ مرموقٍ لها بين التصنيفات. ويالأسف لم تدخل قائمةَ أفضل ٤٠٠٠ جامعة عالمية حتى الآن إلاّ جامعتان عربيتان (سعوديتان) وهذا يعكِس تدهور الوضع التنافسيّ للدول العربية عمومًا وبخاصّة التعليم الجامعي والذي هو عنصرٌ من عناصر تقرير التنافسية العالمية.

وطالَ التصنيفُ المؤسساتِ الماليةَ ومنها المصارِفُ؛ فصار لها هُوية ائتمانية تُبيّن قوّتَها الماليةَ بين أقرانها، فالتعاملُ العالميُّ أرسى أعرافَه على تقدير الأكثر استقرارًا

على المدى الطويل والأفضل ترتيباً فمَن كسب رتبة AAA ليس كمَن كان ترتيبُه –B مثلا، فكلّما انخفض الترتيبُ قلّت الفُرَصُ التنافسية لهذه المؤسسة المالية؛ بل قد تحتاج إلى مساندةٍ تعزّزُ أداءَ أعمالها، بل يُجبِرها ذلك على تشكيل تجمّعاتٍ ماليةٍ لتبقى في السوق، ولعلّ ذلك بوابة اندماجها وانصهارها لتضيع هُويتها ويتغير كلُّ شيءٍ.

إنّ حيويةَ التصنيف تجعل الأمورَ تسيرُ نحو الأفضل؛ لأنّ عملياتِ التصنيف تتمّ من قِبل طرفٍ ثالثٍ مستقلٍ ومحايدٍ (نوعًا ما)، وقد اجتهد القائمونَ على التصنيفات بأنواعها على وضع معاييرَ تمثِّل ضاباً يحقِّق الفرزَ الصحيحَ بين المُصنِّفين وبأسسٍ راسخةٍ دون الاهتمام بجنسيةٍ أو مقامٍ.

ثم صار للدول تصنيفُها الماليّ أسوةً بالمؤسسات المالية، وصار لها تصنيفٌ يُبيِّن الفاسدَ منها وغيرَ الفاسد، والخطِر وغير الخطِر، والمنافِسَ وغير المنافِس، وهكذا.

لقد صارَ موعدُ إصدار تقارير التصنيف موعداً هامًّا يُبنى عليه توجّهاتٌ وسياساتٌ استراتيجيةٌ لا يمكن إغفالُها.

ويُعتَبر تقريرُ التنافسية العالميّ تقريراً هامًّا يحكم على أداء الدول والتجمعات الدولية فتراه يصنِّف دولَ العالَم ال ١٤٨، ويصنِّف قاراتِها، ويصنِّف التجمعاتِ المتحالِفة أيضًا. ولعلَّ أفضل مزايا هذا التقرير الدوري هو تركيزه على قوة البيانات المؤسسية، فتقرير ٢٠١٣–٢٠١٤ كشف عن تصدر دول بعينها للترتيب العالمي لامتلاكها مؤسسات قوية مما جعلها تتميز بكونها دولا ذات ابتكارات مادية،

لذلك لا عجب أن تحافظ تلك الدول بكل قدراتها على مصالح شركاتها ومؤسساتها لأن المصالح متبادلة بينهم والعلاقةُ علاقةُ وجودٍ.

ويُعتَر تقديمُ الشركاتِ الرائدة لمنتجاتٍ وخدماتٍ متميّزةٍ وفريدةٍ قد جعل دُولَها ذاتَ سيطرةٍ على الأسواق العالميّة؛ بل جعلها تتصدَّرُ قائمةَ التنافسيّة العالميّة أيضًا.

وممّا يجعل آلياتِ التصنيف أمرًا مساعدًا على تمييز الأكثر صلاحًا عدم اكتفائه بما سبق بيانُه على المستوى الجزئيّ بل هو يشمل ضوابطَ تقيسُ استقرارَ الاقتصاد الكُلّيّ ممّا يُساعِد في تقاطع المعلومات لتمييز أيّة مخاطرَ تُحيق بالبلد موضوعِ القياس؛ فالولايات المتّحدة الأمريكية تحتّل المرتبةَ الخامسةَ في ريادة الأسواق بينما اقتصادُها الكُلّيّ يأتي بالمرتبة ١١٧ من أصل ١٤٨ اقتصاداً وهذا ليس بالأمرِ المحمود!!. ويبين التقريرُ أنّ ترتيبَ دول اوربا الجنوبيّة كاسبانيا وإيطاليا والبرتغال واليونان مُتدنٍّ ممّا يدل على ضَعف كفاءتِها السُّوقية.

ويُستَنتَجُ من نتائج التقرير ضرورةُ إشراك الدول الناشئة لقطاع الأعمال وللحكومة وللمجتمع المدنيّ في اقتصادِها كإصلاحاتٍ طويلةِ المدى إن رغبت في صعودِ سُلّمِ التنافسيّة العالَميّ.

إنّ التصنيفَ هو أداةٌ حيويّةٌ واستراتيجية؛ أنّه يُساعِد في الحُكم على حركة الاقتصاد العالميّ وتموّجاتِه المتوقّع حدوثُها، ومن ثَمّ يكون بمثابةِ إنذارٍ مُبكرٍ لاتخاذ قرار تصحيحيٍّ بل وابتكاريٍّ لتفادي أيّ مفاجآتٍ قد تحدُث في الفترات التالية.

والمُفيدُ في التصنيف أنّه دوريٌّ فلا يمكن لأحدٍ أن يركَن إلى نتيجتِه حيث أنّ التقارير التصنيفيةَ تحفز الأقلَّ نُموًّا للتوجّه نحو تحسينِ مكانتِها، وتجعل غيَر المستحقِّ في مكانٍ أقلّ فيعبِّر عن حقيقةِ أمرِه.

ويُعتبرُ التصنيفُ أداةَ قياسٍ كمّيٍّ لا وصفيٍّ؛ فالتصنيفُ بأنّ الدولَ متقدِّمةٌ ناميةٌ صار من الماضي لأنّه تعبيرٌ وصفيٌّ غيرُ دقيقٍ، أمّا تقاريرُ التصنيفِ الدوريةِ فهي تعبيرٌ كمّيٌّ أقلُّ خطأً وأقلُّ محاباةً خاصّة وأنّ ضوابطَه متاحةٌ بشفافيّةٍ للجميع.

إنّ ترتيبَ تنافسيةِ الدول في تقرير التنافسيّة العالميّ يستنِد إلى مؤشِّر التنافسيِّة العالميّ الذي حدّده منتدى الاقتصاد العالميّ للمرّة الأولى عام ٢٠٠٤م. ويتمُّ احتسابُ درجاتِ مؤشّره في إطار تعريف التنافسية بأنّها: مجموعةٌ من المؤسّسات والسياسات والعوامل التي تحدِّد مستوى إنتاجيّة الدولة؛ وذلك بجمع البيانات العامّة والخاصّة المتعلّقة بنحو ١٢ فئةٍ أساسيّة، تمثل دعائم التنافسية، وتضم: المؤسسات، والابتكار، وبيئةَ الاقتصاد الكُليّ، والصحةَ والتعليمَ الأساسَ، والتعليم الجامعيّ والتدريبَ، وكفاءةَ أسواقِ السِّلعِ، وكفاءةَ سوق العمل، وتطويرَ سوق المال، والجاهزيةَ التكنولوجيةَ، وحجمَ السوق، ومدى تقدُّم الأعمال والابتكار.

أمّا مُنتدى الاقتصاد العالميّ فهو منظّمةٌ دوليةٌ مستقلَّةٌ تسعى لتعزيزِ الواقع العالَميّ عَبرَ تمكينِ تفاعلِ قطاعات الأعمال، والسياسة، والقطاع الجامعيّ، والمفكِّرين وصُنّاع القرار لتشكيل أحداثٍ عالميّةٍ واقليميّةٍ وأحداث مُهمّة للقطاعات الصناعية. وتأسس المنتدى كمنظَّمة غيرِ رِبحية في عام ١٩٧١ م في مدينة جينيف

السويسرية، وهو لا يرتبط بأيّ مصالحَ سياسية ولا يُوالي أيَّ حزبٍ أو قوميةٍ محدَّدة www.weforum.org.

ومثال ذلك إصدارُ دُبي لخطتها لعام ٢٠٢١م هو تعبيرٌ عن مسيرتِها التنموية ضِمن مختلف المجالات الحيويّة لتحقيق (تطورٍ جديدٍ) أو على الأقلّ (المحافظة على مكانتِها التي حقّقتها)، فالإماراتُ العربيةُ حقّقت المركزَ ١٩ فحجزت مكانًا لها ضِمن أفضل ٢٠ اقتصادٍ تاركةً المملكةَ العربيةَ السعوديةَ خلفَها بالمرتبة ال ٢٠ وسبقتَهما قَطَرُ بتحقيقها المركز ١٣. وعليه فقد وضعت دُبيّ أهدافًا تنسجِم ومتطلباتِ الناس، وبما يحقِّق لها البقاءَ في المراتب المتقدِّمة عالَميًا، فكانت أهدافُها:

- تحقيقُ سعادةِ الناس وراحتِهم.
- توفيرُ المقوِّماتِ التي تكفل للمجتمع مزيداً من التقدِّم بشتّى دروبِ التنمية وضِمن القطاعات كافّة.
- تحقيقُ مستوياتٍ أرقى من التميُّز والجَودة.
- النهوضُ بمنظومة العمل الحكوميّ وتحسينُ مُخرجاتِها بما يخدم المجتمعَ ويحقِّق طموحاتِ أفراده في حياةٍ كريمةٍ يواكب الجميعُ من خلالها رَكبَ التطوّر العالميّ.
- وحتى تكسبَ دُبيّ لنفسِها موقعًا تنافسيًّا فقد تناغمَ هدفُها الاستراتيجيُّ مع تقرير التنافسيّة العالميّة فركّزت هدفَها على ضرورةِ إيجادِ بيئةٍ مناسبةٍ للأفراد المبدِعين.

العدد الثالث والثلاثون

من روائع وقائع التأريخ الاقتصادي النقدي

لقد عرف التاريخ الإسلامي أنواعًا عديدةً من أشكال النقد، السلعيّ منه والنقديّ؛ فأوجد الفقه الإسلاميّ الضوابط الكفيلة بتحقيق العدل بين المتبادلين، وتحقيق الاستقرار العادل للاقتصاد الكلّيّ والذي يتمثّل بتحقيق مصلحة المجتمع.

إنّ المال في الإسلام له مفهوم أوسع وأشمل من مفهوم النقد كما في الأدبيات الأخرى، وقد ذكر المولى عزّ وجلّ أشكالاً عديدةً لأنواعٍ يحبّها الإنسان بفطرته الربّانية؛ فالذهب والفضة مهما بلغا، والأنعام ربانية والزروع جميعها، كلّ ذلك شكلٌ من أشكال المال؛ فقال تعالى: **زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ** (آل عمران: ١٤).

كما شمل حديث الأصناف السّتّة تلك الأنواع التي تصلح لأن تكون نقوداً؛ فالذهب والفضة هما أصل النقود، والبرّ والشعير هي سلعٌ رئيسةٌ للبلاد ذات الجوّ الماطر، والتمر هو سلعةٌ رئيسةٌ للبلاد الصحراوية، والملح هو سلعةٌ رئيسةٌ للبلاد الشاطئية. وقد ضبط الحديث التبادل بشقّيه النقديّ والسّلعيّ أي المقايضة.

لقد فصّل الإمام الغزالي رحمه الله في إحيائه أصناف المال وأنواعه؛ فقال معرّفًا المال: هو عبارةٌ عن أعيان الأرض وما عليها ممّا ينتفع به، وأعلاها الأغذية ثمّ الأمكنة التي

يأوي الإنسان إليها وهي الدّور، ثمّ الأمكنة التي يسعى فيها للتّعيّش كالحوانيت والأسواق والمزارع، ثمّ الكسوة، ثمّ أثاث البيت وآلاته، ثمّ آلات الآلات، وقد يكون في الآلات ما هو حيوانٌ كالكلب آلة الصّيد والبقر آلة الحراثة والفرس آلة الرّكوب في الحرب.

لقد ساد الذهب والفضة كنقدٍ في بدء الخلافة الإسلامية؛ فكانت الدنانير والدراهم، ثمّ بفساد الحكم صارت أغلب النقود من الذهب والفضة؛ حيث شابها بعض المعادن الأخرى، ثم صار أغلبها من غير الذهب والفضة، ثمّ صارت فلوسًا.

وقد قدّم الاقتصاد الإسلاميّ ضوابطه دون إنكارٍ لهذا التغيّر كدليلٍ واضحٍ وبرهانٍ ساطعٍ على صلاحيته لكلّ زمانٍ ومكانٍ (زمكانيّ)؛ فتغيّرت طبيعة الأحكام طبقًا للتغيّر الحاصل. إنّ علماء المسلمين الأوائل تناولوا مسألة النقود وعالجوها بتفصيلٍ وإسهابٍ كأبي حنيفة والشافعيّ وابن سلامٍ والبلاذريّ والماورديّ والرّاغب الأصفهانيّ والغزاليّ وابن تيميّة وابن قيّم الجوزية وابن خلدون رحمهم الله تعالى وغيرهم كثيرٌ؛ فعالجوا وزن النقود ونسب خلطها وميّزوا النقود الصحيحة من المزيّفة؛

فقد تمّ ضرب أوّل نقدٍ إسلاميٍّ في عهد عمر بن الخطّاب رضي الله عنه وأرضاه (سنة ٨ هـ-٦٣٠ م) طبع عليها "لا إله إلاّ الله وحده، محمّدٌ رسول الله، الحمد لله"، وكان عبد الله بن الزبير رضي الله عنه أوّل من ضرب (سكّ) دنانير مدوّرةً، ثمّ كان ذلك في عهد عبد الملك بن مروان (سنة ٧٦ هـ=٦٩٦ م).

لقد همّ أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه بجعل الدّراهم من جلود الإبل؛ فقيل له: إذًا لا بعيرٌ، فأمسك. ولو كانت لدى الفاروق رضي الله عنه آنذاك صناعةٌ متقدّمةٌ؛ لجعل تلك الجلود أو غيرها ذات علامةٍ فارقة يصعب تقليدها لفعل. إنّ الفقهاء رحمهم الله تعالى ناقشوا مسألة سعر الصّرف وحالات الكساد والرّواج، إضافةً لمعالجة النقود المغشوشة؛ فابن سلامٍ أورد قصّة الدراهم وسبب ضربها في الإسلام بكتابه "باب الصّاع"، والرّاغب الأصفهانيّ عبّر عن القيمة التي تحملها النقود بما تمثّله من قوةٍ شرائيةٍ، وابن تيميّة أشار لوظيفة النقود الاجتماعية، والمقريزيّ سبق (غريشام) بقوله: "إنّ النقود الرديئة تطرد النقود الجيّدة من التّداول" المسمّى بقانون (غريشام) في كتابه "إغاثة الأمّة بكشف الغمّة"؛ حيث درس أسباب غلاء المعيشة في مصر. وكذلك ابن عابدين في رسالته "تنبيه الرقود على مسائل النّقود".

لقد ثبت وزن الدرهم والدينار؛ فكان وزن الدرهم الشرعيّ ٢.٩٧ غرامٍ وفي ذلك قال ابن خلدون: "إنّ الإجماع منعقدٌ منذ صدور الإسلام وعهد الصحابة والتابعين أنّ الدرهم الشرعيّ: هو الذي تزن العشرة منه سبعة مثاقيل من الذهب والأوقيّة منه أربعون درهمًا وهو على هذا لسبعة أعشار الدينار ووزن المثقال من الذهب: هواثنتان وسبعون حبّةً من الشعير؛ فالدرهم الذي هو سبعة أعشاره خمسون حبّةً وخمسا الحبّة، وهذه المقادير كلّها ثابتةٌ بالإجماع". والإجماع هنا يمثّل القبول العامّ.

سعر الصّرف:

إنّ انتشار الرّقعة الجغرافية لبلاد المسلمين واختلاطها بالأمم المجاورة لها تجارةً وعمرانًا؛ ساعد في اختلاط عملات هذه البلدان؛ فكان لابدّ من أسعار صرفٍ تبنى على أساسها نسب تبديل العملات بعضها ببعضٍ وهذه حاجةٌ لا غنىً عنها طالما أنّ التبادل التجاريّ في حالةٍ صحيّةٍ وجيّدةٍ. وذكر القلقشنديّ كذلك تبدّل حال سعر الصّرف بقوله: "صرف الذهب بالدينار المصرية لا يثبت على حاله؛ بل يعلو تارةً ويهبط أخرى بحسب ما تقتضيه الحال، وغالب ما كان عليه صرف الدينار المصريّ في ما أدركناه في التسعين والسبعمائة وما حولها عشرون درهمًا. والأفرنتي (عملةٌ رومانيةٌ) سبعة عشر درهمًا وما قارب ذلك. أمّا الآن فقد زاد وخرج عن الحدّ خصوصًا في سنة ثلاث عشرة وثمانمائةٍ، وإن كان في الدولة الظاهرية قد بلغ ثمانيةً وعشرين درهمً ونصفًا فيما رأيته في بعض التواريخ".

الدينار الجيشيّ:

أدّى التطوّر النقديّ في ذلك العهد إلى وجود عملةٍ اسميةٍ هي الدينار الجيشيّ، وهو "مسمّىً لا حقيقةً يستعمله أهل ديوان الجيش في عبرة الإقطاعات؛ بأن يجعلوا لكلّ إقطاعٍ عبرة دنانير معبرة من قليلٍ أو كثيرٍ، وفي عرف الناس ثلاثة عشر درهمًا وثلث وكأنّه على ما كان عليه الحال من قيمة الذهب عند ترتيب الجيش في الزمن القديم، فإنّ صرف الذهب في الزمن الأوّل كان قريبًا من هذا المعنى"، وأورد القلقشنديّ التطبيق التالي: "جعلت الدّية عند من قدّرها بالنقد من الفقهاء ألف دينارٍ واثني عشر ألف درهمٍ؛ فيكون عن كلّ دينارٍ اثنا عشر درهمًا وهو صرفه يومئذٍ". كما سادت عملةٌ اسميةٌ أخرى هي الدراهم السوداء فكانت أسماء على

غير مسمّياتٍ كالدنانير الجيشية وكلّ درهمٍ منها معتبرٌ في العرف بثلث درهمٍ نقرة (مصكوك).

وبذلك سبق المسلمون الأوائل الاقتصاديين التقليديّين الحاليّين بالنقود الاسمية؛ فابتكروا الدينار الجيشيّ والعملة السوداء قبل حقوق السّحب الخاصّة بمئات السّنين.

حقوق السّحب الخاصّة:

هي أصلٌ احتياطيٌّ دوليٌّ استحدثه صندوق النقد الدوليّ في عام ١٩٦٩ م تتحدّد قيمته بسلّة عملاتٍ مستعملةٍ في المبادلات الدولية تتغيّر طريقة اختيارها وأوزنها كلّ خمس سنواتٍ؛ حيث يرتكز وزنها على قيم صادرات سلع وخدمات الأعضاء أو الاتحادات النقدية وكذلك مبالغ الاحتياطيات من العملات المختلفة التي يحتفظ بها الأعضاء الآخرون في صندوق النقد الدوليّ.

الدينار الذهبيّ:

يفترض أن يسود الدينار الذهبيّ الإسلاميّ وحدة العالم الإسلاميّ من خلال العمل الاقتصاديّ الموحّد. ويعتبر الدينار من أبرز مشروعات الوحدة الاقتصادية التي تسعى لقيام السوق الإسلامية المشتركة.

إنّ أوّل إصدارٍ للدينار الذهبيّ الإسلاميّ كان عام ١٩٩٢م بوزن ٤.٢٥ غرام ذهب عيار ٢٢، وفي نوفمبر ٢٠٠١ م تمّ عرض مجموعةٍ منها للتداول، وكذلك مجموعةٍ أخرى من الدراهم الفضية بوزن ٣ غرام فضةٍ خالصةٍ (صرفٌ محضٌ).

الدينار الإلكترونيّ:

تطوّرت فكرة الدينار في عام ١٩٩٧ م؛ لتكون ضمن إطارٍ مصرفيٍّ بإطلاق الدينار الإلكترونيّ، وهو نظام تبادلٍ يستعمل فيه الذهب كنقدٍ من خلال معاملاتٍ تجرى عبر شبكة الإنترنت. وهو تطويرٌ لفكرة العملات الذهبية؛ بحيث يمكن دفع مبلغٍ من المال والحصول على بطاقةٍ ذهبيةٍ تعادل قيمة المدفوع تستخدم في التّسوق. وينتظر أن تتطوّر الخطوات العملية بإنشاء شبكةٍ تتكوّن من ٢٥ سوقًا تجاريةً يتمّ تمويلها من خلال القرض الإلكتروني، وهو نظامٌ للاقتراض وفق أحكام الشريعة الإسلامية يتمّ من خلال الإنترنت، وتجرى الترتيبات لتكون كوالالمبور موقعًا لإدارة شبكة هذه السوق.

ووصل حجم التعاملات الإلكترونية في الدينار الذهبيّ الإسلاميّ عبر الإنترنت حسب شركة (إي دينار) المحدودة التي تتخذ من جزيرة (لابوان) الماليزية مقرًّا لها، إلى ما يوازي أربعة أطنانٍ من الذهب، وتنمو نسبة المتعاملين به بمعدّل ١٠٪ شهريًا.

كما أنّ عدد المتعاملين عبر موقع الدينار الإلكترونيّ الذي أطلق عام ١٩٩٩م أي بعد نحو سبع سنواتٍ من سكّ الدينار الذهبيّ الإسلاميّ قد وصل إلى نحو ٦٠٠ ألفٍ، وأنّ العدد يتضاعف كلّ عامٍ تقريباً والحمد لله. ويتمّ حاليًّا التداول في العديد من دول العالم بشكلٍ مباشرٍ بنحو ١٠٠٠٠٠ دينارٍ ذهبيٍّ إسلاميٍّ و ٢٥٠٠٠٠ درهمٍ فضيٍّ تمّ سكّها من قبل الشركة.

حقًّا؛ إنّها من روائع وقائع سنن التّدافع الرّبّانيّة.

العدد الرابع والثلاثون

هو سر نجاحها إنه منهج تغيير المفاهيم الجذري في الشركات الإنتاجية

إنّ المتتبّع لمقالاتنا الافتتاحية؛ يجد فيها طرقًا مستمرًّا نحو نهج التغيير الهادئ؛ الذي يبدأ بتغيير المفاهيم قبل تغيير الأساليب، ولفتًا للأنظار نحو البيانات الضخمة، وأساليب السيطرة عليها.

إنّها ثقافة التغيير التي يجب أن تصل إلى جميع شركاتنا، ومؤسّساتنا، وإلى من فيها جميعهم؛ فالمشاركة بفاعليةٍ تعزّز وجود تلك الشركات والمؤسّسات؛ بل تضبط إيقاعها، وتحسّن أسلوبها، وتجعله أكثر انسجامًا واتّساقًا نحو الابتكار؛ لجعله ثقافةً أكثرً من حاجةٍ ملحّةٍ. وقد دعونا في إحدى الافتتاحيات إلى تحالف وحدات البحث والتطوير؛ لتعزيز مستقبل المؤسّسات.

وسنتعرّض لدرسين مهمّين يعيشهما العالم هذه الأيام، هما: التغيير في أنماط الإنتاج، والتغيير في أنماط الإدارة؛ للعبرة والتّعلّم ممّا نجح فيه الآخرون.

أوّلاً.. تغيير أنماط الإنتاج:

سنميّز بين أنموذجين ساهما في تحقيق قفزةٍ نوعيةٍ لمفاهيم إدارة الإنتاج، الفارق بينهما خمسون عامًا، هما الأنموذج الياباني، وأنموذج شركة (آبل).

الأنموذج الياباني:

قدّمت الشركات اليابانية في خمسينيات القرن الماضي استراتيجية الإنتاج بالوقت المناسب (JIT)، واعتمدتها تويوتا، وغيرها من شركات التصنيع اليابانية؛ بقصد

خفض المخزون إلى الصّفر في عملياتها الصناعية، وخفض تكاليف التخزين، والتخلّص من مخاطر التسويق؛ من خلال نقل مسؤوليتها إلى شركاتٍ أخرى اختصاصيةٍ.

أنموذج آبل:

بعد خمسين عامًا من النموذج الياباني ترسي شركة التكنولوجيا العملاقة (آبل) استراتيجية إنتاجٍ جديدةٍ تتجاوز الاستراتيجية اليابانية (JIT)؛ ففي حين نقل النموذج الياباني مسؤوليات ما بعد الإنتاج للآخرين، جاء نموذج شركة (آبل)؛ لتنقل مسؤولية الإنتاج وما قبله للآخرين؛ وبذلك تكون شركة (آبل) قد قلبت النموذج الياباني معكوسًا؛ ممّا جعلنا أمام سيطرةٍ واضحةٍ للنّموذج الجديد، فهل يتحوّل هذا النموذج إلى مفهومٍ راسخٍ كما فعل سابقه؟

إنّ شركة (آبل) تطوّر منتجاتٍ جديدةً تواكب السوق باستمرارٍ، وتتربّع على قمّة الشركات المنافسة بقيمة وكمّية مبيعاتها، وحجم أرباحها؛ فتقارير الرّبع الأوّل ٢٠١٥ م الفعلية والتّقديرية (الفعلية لما مضى من الرّبع، والّتقديرية لما هو آتٍ) توضح أنّها كانت تتوقّع ٥٧ مليار دولارٍ من المبيعات؛ فإذا بها أمام ٧٥ مليارٍ. لقد احتلّت المرتبة رقم واحدٍ في التاريخ من حيث إجماليّ قيمة أسهمها القابلة للتّداول والتي بلغت ٦٢٢ مليار دولارٍ أمريكيٍّ في أغسطس ٢٠١٢ م.

لكنّها رغم ذلك ليس لديها مصانع، بل تفعل ذلك بواسطة ألدّ خصومها تنافسيةً مثل (سامسونغ) و(إل جي) و(شارب) و(فوكس كون) و(شارب) وغيرها! فهي تشتري المعالجات من سامسونج وإنتل والشّاشات من (إل جي) و(شارب)

والكاميرا من (سوني ووو). وهي بذلك تدفع المليارات لهذه الشركات ممّا يقوّي موقف منافسيها الماليّ ويوفّر لها السيولة لتمويل أبحاثها وتطوير منتجاتها المنافسة بقوّةٍ لمنتجاتها.

ويمكننا القول أنّه كلّما باعت شركة (آبل) أكثر حقّقت منافساتها أرباحًا أكبر؛ فالتقارير المالية لشركة (سامسونج) أوضحت تراجع مبيعات كلّ قطاعاتها، عدا قطاع أشباه الموصلات الذي يصنّع معالجات (آبل).

فلسفة شركة (آبل):

إنّ خيارات الشراء لشركة (آبل) متنوّعةٌ، وتتمتّع بالمرونة؛ فهي تستقدم عروض أسعارٍ لمنتجاتٍ تختار تقنيتها بعنايةٍ فائقةٍ، بينما تترك الآخرين يتنافسون لإرضائها تقنيًّا وسعرياً ؛ لكسب عروضها المُغرية؛ فتقارير الرّبع الأوّل ٢٠١٥ م تبينّ أنّ مبيعاتها الفعلية والتقديرية من (الآيفون) حوالي ٧٥ مليون جهاز، و٢١ مليون (آيباد)، و٥.٥ مليون جهاز (ماك)، وهذه أرقامٌ مغريةٌ لأيّ شركةٍ تقدّم منتجاتٍ مكوّنةٍ لها.

إنّ عدم امتلاك شركة (آبل) لمصانع تخصّها – وهي التي تملك أكبر سيولةٍ في العالم – إنّما يجعلها تستغني عن فرق بحثٍ علميٍّ؛ لتطوير مكوّنات منتجاتها، وتقنياتها؛ لتتفرّغ فرق بحثها وفرق عملها لماهيّة المواصفات المطلوبة، ويجعلها تكتفي بمائة ألف عاملٍ، بينما لدى (سامسونج) ٤٢٧٠٠٠ موظّفٌ، و(فوكس كون) لديها ١٢٣٠٠٠٠ موظّفٌ، وهكذا.

إذا كانت استراتيجية (JIT) قد ساعدت بنقل مسؤولية المخازن، والتسويق لشركاتٍ أخرى؛ فإنّ تقنية (آبل) قد نقلت مسؤولية الإنتاج، وما قبله من مراحل؛ كشراء المواد الأوّلية، وغيرها إلى مئات المورّدين المنتشرين في القارّات الخمس في أكثر من ٣٠ دولةٍ، وأكثر من ١٨ مصنع تجميعٍ.

إنّ عدد موظّفي المصانع التي تصنع الأجزاء التي تحتاجها (آبل) وصل في عام ٢٠١٤ م إلى ٢٨٠٠٠٠ عاملٍ؛ فأكثر من ربع مليون موظّفٍ حول العالم يعملون على تصنيع أجهزةٍ، وأدواتٍ، ومعدّاتٍ لشركة (آبل)؛ دون أن تتحمّل أيّة مسؤولياتٍ، أو حقوقٍ تجاههم.

قد يقول قائلٌ: هناك من فعل، أو يفعل ذلك؛ لكنّ الحقيقة بأنّ نتائج (آبل) المبهرة – ماليًّا وتقنيًّا – يدلّل على أنّها السبّاقة في هذا الأمر، وإنّ استمرارها على هذا النحو يجعلها مبتكرةً هذه الاستراتيجية بنجاحٍ وتفوّقٍ.

إنّ المخاطر التي تديرها شركة (آبل):

- كونها تدير خطوط إنتاجٍ موجودةٍ لدى أشد خصومها منافسةً، وهذا أشبه بسياسة الحافّة؛ فأيّ خطأٍ قد يكون جسيمًا.
- أنّ منتجاتها ذات دورةٍ حياتيةٍ (تكنولوجية) قصيرةٍ مقارنةً مع المشاريع، والشركات العملاقة؛ مثل شركة (بوينغ)، أو (إيرباص) مثلاً.
- إنّ احتمالات نجاح عرض منتجاتٍ جديدةٍ مبتكرةٍ يعتبر متدنّيًا؛ خاصّةً إذا كان السوق المستهدف سوقًا عالميةً، حيث تكون المتغيّرات واسعةً، والمنافسات كبيرةً، والقوانين عديدةً؛ ممّا يجعل اختراق الأسواق أمرًا معقّدًا؛ لذلك فإنّ استراتيجية

(آبل) تعاكس تمامًا استراتيجية (JIT)؛ التي تسارع لنقل مسؤوليات ما بعد الإنتاج للآخرين، بينما استراتيجية (لآبل) تنقل مسؤوليات الإنتاج وما قبله لغيرها ؛ باستثناء وضع التصاميم، وإيجاد مخترعاتها وابتكاراتها.

وتعتمد منهجية شركة (آبل) برأينا على:

– المحافظة على قوائم ماليةٍ خاليةٍ من المخاطر؛ فهي حتّى الرّبع الثالث ٢٠١٣ م ليس في قوائمها المالية أيّة ديونٍ طويلة الأجل، أو أسهمٍ ممتازةٍ؛ ممّا يؤهّلها لتصنيف مستقرٍ بدرجة AAA.

– اعتمادها على الابتكار المستمر، والسريع لمنتجاتٍ جديدةٍ ترضي المتميزين من المستهلكين العالميين.

– تنويع مزيج المنتجات؛ بل والعمل على زجّ منتجاتٍ جديدةٍ دومًا، وهاتفها (الآيفون) شكّل لها نقلة كبيرةً، ولازال هو المسؤول عن أغلب نجاحاتها؛ حيث يمثّل ٦٩٪ من إيراداتها للرّبع الأوّل ٢٠١٥م، ثمّ زجّت منتجها (الآيباد)؛ ليشكّل صيحةً عالميةً تبعتها في إنتاجه منافساتها، لكن بعدما كسبت به إنتاج مفهومٍ يخصّها ويميّزها؛ فالأصل أن تقول الناس (آيبا)، وليس (تاب) ويشكّل هذا المنتج ١٢٪ من إيرادات الشركة ليكون بعد الهاتف. وحاليًّا تتسرّب أنباءٌ شحيحةٌ عن دخولها عالم إنتاج السيارات وخاصّة الكهربائية منها، ولربّما سيكفل لها هذا المنتج تربّعها على قمّة الشركات أعوامًا مديدةً.

ثانيًا.. التغيير في أنماط الإدارة:

تتطلّب الهياكل التنظيمية الصحيحة أن تجعل الشركات على رأس هرمها التنفيذيّ مديراً عامًّا يدبّرً شؤونها، ثمّ في السنوات الأخيرة تغيّرت تسمية رأس الهرم؛ ليكون المدير التنفيذيّ للشركة المسؤول الأوّل عن تنفيذ الخطط الاستراتيجية التي يضعها مجلس الإدارة.

إلاّ أنّ تسارع التطوّرات، وشدّة تداخل التعقيدات؛ غيّرت بعضاً من تلك النظرة؛ فصار للمدير التنفيذيّ سلطاتٌ تمكّنه من تغيير مسار الخطط الاستراتيجية، وتعديلها خلال مرحلة التنفيذ وفق رؤىً يجتهد فيها؛ ممّا يمنح تلك الخطط الاستراتيجية مرونةً كبيرةً يسمح لها بالتّكيّف مع وقائع المجريات التي تفرضها أحوال الأسواق ومستجدّاته.

لذلك فإنّ شركات التكنولوجيا مقدمةٌ على قلب هذا المفهوم كليًّا.

فبسبب التطوّرات التقنية المتسارعة بدئ بالنظر إلى منصب المدير التنفيذيّ، وخاصّةً لشركات التكنولوجيا على أنّ دوره يكمن في كونه القاطرة التي تقود إلى التطوّر، ونجد هذا المفهوم في تصرّفات المديرين التنفيذيين أنفسهم؛ فاستقالة (ستيف بالمر) المدير التنفيذيّ لشركة مايكروسوفت الأسبق، الذي أكّد فيه ثقته في خلفه (ساتيا ناديلا) المدير التنفيذيّ الحاليّ لمايكروسوفت، وبكيفية إدارته الحالية لها. وقال أيضاً: أنّه يشعر بالفخر والانتماء لجميع من كانوا يعملون معه، واصفهم بالموهوبين والمبتكرين، وأوضح أيضاً أنّ الشركة تحتاج لروح المغامرة؛ لكي تستطيع الصّمود في سوق العمل المتعب.

لذلك يسود حاليًّا بين الأوساط أنّ اسم الرئيس التنفيذيّ لشركات تقنية المعلومات؛ يجب أن يصبح الرئيس التنفيذيّ للابتكار. ويعتبر الخوف من الفشل الدافع وراء استقالة (ستيف بالمر)؛ لأنّ قيادة التغيير في مجال الابتكار أمرٌ يكتنفه الكثير من المتغيّرات شديدة التعقيد؛ فأكثر من ٢٤٪ من المشاريع الابتكارية يصيبها الفشل، في حين تذهب حوالي ٥٨٪ من طاقات تقنية المعلومات لتطوير، وإدارة الأفكار المبتكرة؛ أملاً للانتقال بها من الشكل غير المنظّم، إلى شكلٍ أكثر تنظيمًا وانضباطًا.

لكن ما الدافع وراء تغيير التسمية؟ وهل الأمر محصورٌ بشركات تقنية المعلومات، أو ما نسمّيها بشركات التكنولوجيا؟

إنّه وبالنظر للمستقبل القريب الذي نعيش جزءاً منه يوضح أنّ تغيير المفاهيم سيكون حتميًّا؛ فجميع الصناعات والخدمات تنتظر دورها في دخولها ميادين الابتكار، والأتمتة الذكية؛ فالمنازل، والمباني الذكية ستغيّر كثيراً من عمل المهندسين بمختلف أنواعهم، ومراقبة المرضى عن بعدٍ ستعدّل كثيراً من منهجيات الأطبّاء، وطريقة مزوالتهم لأعمالهم؛ فضلاً عن تغيير نمط المشافي وما يلحق بها من مهنٍ، أمّا شركات المواصلات، والنقل البريّ، والبحريّ، والجويّ فينتظرها تغييراتٌ جذريةٌ في طريقة تصميمها، وعملها، وصيانتها وصولاً لزبائنها وخدمتهم. والشيء نفسه يقال عن المهن جميعها صغيرها وكبيرها وطرق وسرعة توصيل منتجاتها، وخدماتها إلى العملاء، ودرجة الثقة في عملياتها، ومرونتها تجاه تغييرات السوق.

ولعلّ البدء برأس الهرم أمرٌ أكثر ذكاءً؛ فبيده مفاتيح تطبيق مفاهيم التغيير، وكبح جماح الفساد إن أعطي الصّلاحيات التامّة وإن تمّ اختياره على أساس معايير الكفاءة المعتبرة.

ويسبق ذلك تهيئة الأجيال، وتعبئة الأمّة علميًا وعمليًا ، على ذلك؛ فالابتكار نهجٌ يبدأ مع ولادة الأطفال، وخلال نموّهم، ومن لا يصدّق؛ فليتابع أطفال اليوم؛ الذين لا يقرؤون، ولا يكتبون؛ كيف يتعاملون مع الأجهزة الالكترونية؛ باستخدام تقنية الصوت للبحث في الانترنيت، واللّعب بما يحبّونه ويفضّلونه، دون مساعدة الكبار؛ بل إنّ كثيراً من الكبار يتعلّمون منهم، ويستعينون بخبراتهم؛ فنظم التعليم الحاليّة غير مجديةٍ لجيلٍ يعيش عصر المعرفة، والابتكار؛ فهي وضعت لجيلٍ آخر، ولو ليس ببعيدٍ، فكما يقال في الأمثال: إنّ لكلّ مقامٍ مقالٌ، ولكلّ زمانٍ دولةٌ ورجالٌ.

وأخيراً وليس آخراً؛ لا بدّ أن نشير إلى ضرورة تبنّي المدارس، والجامعات لمناهج ابتكاريةٍ ولو اضطرها الأمر لوضع منهجٍ يخصّ كلّ طالبٍ صاحب ابتكارٍ وإبداعٍ؛ ليتناسب وقدراته الابتكارية، وعدم وأد تلك المواهب التي وهبهم إيّاها الخالق الوهّاب بسبب جهل القائمين على الأمر وصدق معلّم الإنسانية سيّدنا محمّدٌ صلوات ربّي وسلامه عليه إذ يقول: إذا وسّد الأمر لغير أهله فانتظروا السّاعة، والقصد هو ساعة الانهيار، وساعة الخراب، وساعة الخروج من المنافسة للقعود على قارعة الأمم وخلفها؛ عسى أن نعتبر بما جرى، ويجري، وقبل أن نندم، ولات ساعة مندمٍ.

العدد الخامس والثلاثون

قراءة في مذكرات قرصان اقتصادي

لقد نشر بعض الخبراء، وأصحاب القرار مذكّراتٍ تروي مسيرتهم الشّخصيّة، والمهنيّة بعد تركهم مناصبهم بفترةٍ محدّدةٍ؛ طبقًا للقوانين المحليّة. وتساعد قراءة تلك المذكّرات الّتي تقترب في كثيرٍ من الأحيان؛ لتكون اعترافاتٍ أكثر من كونها رواية مذكّراتٍ في تحرّي طرق التّفكير، وآليّات العمل الّتي تسير عليها الجّهات الّتي كان يعمل بها ذلك الشّخص.

إنّ قراءةً متأنّيةً في كتاب (الاغتيال الاقتصاديّ للأمم) لكاتبه (جون بركنز)؛ توضّح أنّه كتبه بأسلوبٍ قصصيٍّ؛ جمع فيه بين المذكّرات، والاعتراف.

فقد اتجّه (جون بركنز) للتّخصّص كخبيرٍ في الاقتصاد القياسيّ؛ لاستثمار نتائج هذا العلم في خططٍ ماكرةٍ يعاد صياغتها لاغتيال مختلف الدّول –بوصفها طريدةً يوقعها في شركٍ منصوبٍ– قبل الانقضاض على ثرواتها، ومواردها لاستنزافها، وسرقتها.

لقد عمل مؤلّف الكتاب في شركة Main للاستشارات الّتي وضعت لموظّفيها هدفين أساسين:

١. اختلاق مسوّغاتٍ للقروض الدّوليّة الكبيرة الّتي ستعيد ضخّ المال إلى (Main)، وشركاتٍ أمريكيّةٍ أخرى من خلال مشروعاتٍ هندسيّةٍ، وإنشائيّةٍ ضخمةٍ.

٢. العمل على إفلاس تلك البلاد الّتي أخذت القروض؛ لتبقى مدينةً لدائنيها إلى الأبد، ثمّ تصبح أهدافًا سهلةً، عندما تدعو الحاجة إلى خدماتٍ تشمل إنشاء قواعد عسكريّةٍ، أو تصويتًا في الأمم المتّحدة، أو لاتّخاذها منفذًا إلى البترول، والموارد الطّبيعيّة الأخرى؛ مثال ذلك بنما، والأكوادور.

وقد اختلفت الطّريقة مع السّعوديّة، وإيران –لكونهما بلاداً غنيّةً– ؛ لذلك تمّ التّوجّه نحو استنفاد قدراتهما، فيصبح دور القرصان المفاوضة؛ لمقايضة المساعدة التّقنيّة، والمعدّات، والتّدريبات العسكريّة مقابل فرص النّهوض بالبلاد؛ لتلحق بركب القرن العشرين مقابل دولارات البترول.

وفي الحالات جميعها، كان توليد الطّاقة الكهربائيّة مدخلاً أوّليًّا..؛ فالقرصان يتنبّأ بالمستقبل، وتوقّعاته الّتي تقرّر حجم الأنظمة الّتي سيصمّمونها، وحجم القروض؛ لذلك فهو مفتاح العمل كلّه.

ويشكّل مجموعة القراصنة ناديًا صغيراً خاصًّا؛ يتقاضى أفراده أجوراً كبيرةً، مقابل خداع بلادٍ كثيرةٍ في أنحاء العالم، ونهب ما تملكه من مليارات الدّولارات: (فكرٌ ومكرٌ،جشعٌ وطمعٌ؛ ينتج عنها النّار، والدّمار).

مثال ذلك، كانت مهمّة القرصان الاقتصاديّ محصورةً في التّنبّؤ بما قد يحدث في السّعوديّة – إذا استثمرت مبالغ طائلةً في الإنفاق على تطوير البنى التّحتيّة–؛ لذلك يطلب منه تسويغ استنزاف مئات الملايين من الدّولارات من اقتصادها. وكما ذكرنا آنفًا؛ فلم يكن الهدف هو إغراق هذا البلد بالدّيون الّتي لن يستطيع سدادها؛ بل إيجاد طرقٍ تضمن إعادة أكبر نسبةٍ من الدّولارات المدفوعة في البترول

مرّةً أخرى للولايات المتّحدة الأمريكيّة، وجعل اقتصادها أكثر تشابكًا مع المصالح الأمريكيّة، وخضوعًا له لضمان تبعيّتها.

لذلك نشأ ما يسمّى بالكربوقراطيّة (Corporatocracy)، وهي نخبةٌ قرّرت السّعي للسّيطرة على كوكب الأرض، وهي منظّمةٌ متماسكةٌ من أشخاصٍ معدودين لهم أهدافٌ مشتركةٌ، أعضاؤها يتنقلون بسهولةٍ بين عضويّة مجالس إدارة الشّركات الضّخمة، والمناصب الحكوميّة. ويعدّ رئيس البنك الدّوليّ الأسبق (روبرت مكنمار) نموذجًا مثاليًّا؛ فقد انتقل من منصبه كرئيسٍ لشركة سيّارات (فورد)، إلى وزير دفاعٍ في عهدي (كنيدي) و(جونسون).

وتمثّل الشّركات الكبرى، والبنوك الدّوليّة، والحكومة، الأعمدة الثّلاثة لتقويّة الكربوقراطيّة؛ وبذلك يتمّ تنمية الاقتصاد، وتقويته عن طريق إثراء تلك القلّة من الأشخاص الّذين يتربّعون على قمّة الهرم الأكثر ثراءً في العالم.

يقول (جون بركنز) عن عمله كمستشارٍ في شركة (Main): يقدّم لنا نموذج الجّريمة المنظّمة مثالاً واضحًا؛ فرؤساء المافيا يبدؤون وهم مجرمو شوارع، وبمضي الزّمن، يصعدون إلى القمّة؛ فيحسّنون من مظهرهم، ويتمسّحون بمسوح البراءة، وكأنّهم شرفاءٌ يعملون في أعمالٍ مشروعةٍ؛ حيث يرتدي مجتمعهم عباءة المجتمع المستقيم أخلاقيًّا. ويسارعون بإعانة البائسين في الحياة؛ فيمنحون القروض، والمساعدات، والدّعم للأعمال الخيريّة، ويتلقّون الاحترام من المجتمع: (يلبسون جلود الضّأن، وقلوبهم قلوب الذّئاب).

يبدو أولئك الرّجال مواطنين نموذجيّ، لكنّ وراء هذا البريق دربٌ من الدّماء؛ فحين يعجز المدينون عن سداد الدّين ينقضّ عليهم قراصنة الاقتصاد؛ ليقطعوا أرطلاً من اللّحم الحيّ. فإذا لم يفلحوا؛ تدخّل ثعالب الاقتصاد إلى الملعب؛ ليسدّدوا الضّربة تلو الأخرى، وكملاذٍ أخيرٍ يأتي دور الحرب.

فإذا أخذنا التّسلسل المنطقيّ للأمور؛ فإنّ اندماج العالم في وحدةٍ واحدةٍ – تحكمها شروط العولمة الاقتصاديّة، والسّمات الزّائفة لحريّة السّوق –، إنّما يمثّل في واقع الأمر حالةً استعماريّةً مفضوحةً، إذًا ليس هناك أمّةٌ على الأرض قادرةٌ على مقاومة الاستقطاب القسريّ للعولمة. وقليلون هم أولئك الّذين نجوا من الإصلاحات الهيكليّة، وأفلتوا من الشّروط الّتي فرضها (البنك الدّوليّ)، و(صندوق النّقد الدّوليّ)، أو ما تطلّبتها منظّمة التّجارة العالميّة، والمؤسّسات الماليّة الدّوليّة الّتي مازالت – رغم عدم جدواها – تحدّد مفهوم العولمة الاقتصاديّة، وتصيغ القوانين، والقواعد، وتعينّ المكافآت لمن خضع وذلّ، وترفع عصا العقاب لمن مرق، وتمرّد. هذه هي سطوة العولمة – الّتي من المحتمل أن نكون شهود عيانٍ على دمجها الاقتصاديّات القوميّة كافّةً– في نظامٍ اقتصاديٍّ واحدٍ مبنيٍّ على حرّية السّوق.

يقول (بركنز) عن حالة الإكوادور:

كانت تلك البلد الصّغيرة تتحوّل بالتّدرج إلى فريسةٍ مثاليّةٍ للكربوقراط. تمكّنت ونظرائي الكربوقراط من الوصول بها إلى وضع إفلاسٍ حقيقيٍّ. أثقلنا اقتصادها بديونٍ قدّرت بمليارات الدّولارات، مقابل تكليف شركات الهندسة، والتّعمير الأمريكيّة؛ ببناء مشروعاتٍ تساعد عائلاتها الأكثر ثراءٍ. ونتيجةً لذلك – في تلك

العقود الثّلاث – ارتفعت نسبة الفقر بين السّكان من (٥٠–٧٠٪)، وازداد معدّل البطالة من (١٥–٧٠٪)، كما ارتفع الدّين العامّ من (٢٤٠) مليون دولارٍ إلى (١٦) مليار دولارٍ، وانخفض نصيب السّكّان الأكثر فقراً من مخصّصات الموارد الطّبيعيّة من (٢٠٪) إلى (٦٪). وتجد الأكوادور نفسها اليوم مضطّرّةً لإنفاق ما يقرب من (٥٠٪) من ميزانيّتها القوميّة لسداد ديونها، بعد أن كان من المفترض أن تنفق هذه الأموال في مساعدة ملايين المواطنين الّذين صنّفوا رسميًّا على أنّهم يعانون من فقرٍ مدقعٍ.

النّظام الاقتصاديّ المثاليّ فرضيّةٌ يدّعيها النّظام العالميّ:

لكنّ القصّة الحقيقيّة أنّنا نحيا أكذوبةً، لقد وضعنا نقابًا على الحقائق؛ بحيث يخفي تحته مواضع الأورام السّرطانيّة المهلكة. ويمكن للإحصاءات أن تؤدّي دور أشعّة إكس في الكشف عن تلك الأورام؛ من خلال فضحها لما تعانيه الإمبراطوريّة – الأكثر قوّةً وثراءً عبر التّاريخ – من معدّلاتٍ مرعبةٍ في حالات الانتحار، والإدمان، والطّلاق، والتّحرّش الجنسيّ بالأطفال، والاغتصاب، والقتل، وما شابهها من سرطاناتٍ خبيثةٍ تمدّ قرونها في دائرةٍ أوسع فأوسع، عامًا بعد آخرٍ.

ويشعر كلٌّ منّا في قرارة نفسه بالألم، وننادي جميعًا بالتّغيير، ومع هذا يضع كلٌّ منّا يده على فمه كاتمًا صرخته، والنّتيجة أنّه ما من أحدٍ يسمعنا.

هل يمكنك أن تقف ضدّ نظامٍ يظهر أنّه يمنحك البيت، والسّيّارة، والطّعام، والملابس، والكهرباء، والرّعاية الصّحيّة؟ حتّى لو كنت تعرف أنّ ذلك النّظام هو نفسه الّذي يخترق بمكره وخبثه عالمًا آمنًا مطمئنًّا؛ فيصبح خائفًا بائسًا يجوع فيه

(٢٤٠٠٠) شخصاً يومياًّ، ويزداد عدد الملايين من البشر الّتي تكرهك بسببه، أو على الأقل يكرهون السّياسات الّتي صنعها رجالٌ أنت الّذي انتخبتهم؟

وبناءً على ما سبق، كيف ستستجمع شجاعتك لتتجاوز الخطوط، وتتحدّى مفاهيم طالما قبلتها أنت وجيرانك كحقائق مسلّمةٍ حتّى حين تشكّ في أنّ هذا النّظام مستعدٌّ لتدمير نفسه!!

ولله درّ الشّاعر القائل:

اِقْرأ التَّاريخَ إذْ فِيهِ العِبَرْ ضَلَّ قَوْمٌ لَيسَ يَدْرُونَ الخَبَرْ

العدد السادس والثلاثون

ضرورة التوجه نحو الاستثمار في بنى التكنولوجيا التحتية (صناعة المبرمجين)؛ جامعة أم القرى أنموذجا

لم نعهد في عالمنا العربيّ أن أطلقت جامعةٌ عربيّةٌ مشروعًا يحقّق ربطًا بين الجامعة والمجتمع؛ لتؤمّن لبيئتها المحيطة فرص عملٍ للشباب، ولتستثمر في تطوير مواردها البشرية بطريقةٍ مهنيةٍ عالميةٍ؛ وكأنّها تسعى لتغيير طبيعة القاعدة الإنتاجية؛ من خلال ترويج الاقتصاد المعرفيّ، وإيجاد البيئة الحاضنة له.

فقد أطلقت جامعة أمّ القرى برنامج صناعة المبرمجين، ووضعت له شعارًا مميّزًا: صناعة المبرمجين أقوى من صناعة البرامج؛ لتدلّ على اهتمامها بالعنصر البشريّ بوصفه دالّة هذه الصّناعة الخدمية، كما ألحقته بعبارةٍ تحفيزيةٍ قالت فيها: نحن نثق بك وبقدراتك، ونعطيك الفرصة الكاملة؛ لتثبت نفسك بالشكل الصّحيح. أمّا محاور البرنامج؛ فهي شاملةٌ واسعةٌ في الاختصاص تضمّ أحدث التّقنيات العالمية.

وهذا أمرٌ متميّزٌ لم نعهده في بيئتنا العربية، مع أنّ مجتمعاتنا في حاجة ماسّةٍ إليه؛ فقد صارت نسبة البطالة والمتوقّفين عن العمل تمثّل حيّزًا كبيرًا بين الشباب الذين يغلب عليهم التعلّم والثقافة، إضافةً لشغفه الاستهلاكيّ بالتّقنيات؛ ولكن دون أن يكون له دورٌ فاعلٌ، ومؤثّرٌ فيها.

إنّ صناعة البرامج صناعةٌ خدميةٌ، والعنصر البشريّ فيها يشكّل الجزء الأهمّ، وهي تناسب البيئات التي تتوافر فيها البنى التحتية للاتصالات، ووسائل الدّفع

الالكترونيّ، وممّا يضيف للأمر الحيويّة، والقوّة الدّافعة المحفّزة تبنّي جامعةٍ عريقةٍ برنامجًا كهذا بأسسٍ مهنيّةٍ عالميّةٍ، مع ربط مخرجاته باحتياجات السّوق المحلّيّة والعالميّة.

ونتطلّع أن تحذو الجامعات جميعًا حذو جامعة أمّ القرى للاستثمار في اقتصاد المعرفة؛ فقد تطوّرت قواعد المعرفة، وإداراتها بشكلٍ كبيرٍ وواسعٍ في الآونة الأخيرة، ومع أنّ بعض الجامعات العربية كجامعة دمشق؛ تقوم بتدريس هذه المعارف المتطوّرة لطلاّبها؛ لكنّهم لا يتمكّنون من متابعة طريقهم المهنيّ بسبب صعوباتٍ ماديّةٍ، ولوجستيّةٍ. ويعتبر هذا البرنامج مشروعًا رائدًا، ونقترح توسيع بيئته الحاضنة؛ ليشمل جميع البيئات العربيّة جميعًا؛ لأنّ التواصل الالكترونيّ يحقّق التقارب بين المستهدفين، وخاصّةً المبتكرين منهم. وما يشجّع على تطلّعٍ كهذا عدم حصر جامعة أمّ القرى البرنامج بطلاّبها؛ بل يشمل المبرمجين المهتمّين جميعًا في محيطها، وهذا ما يجعلنا نعتقد إمكان توسعته؛ سواءٌ بتنفيذه افتراضيًّا، أو بالتعاون مع جامعاتٍ مثيلةٍ؛ ليشمل الطّلاّب المتميّزين من الدّول العربية، والإسلامية كافّةً.

إنّ ما يميّز المشروع مرونته؛ فقد استهدف البرنامج المبرمجين المتميّزين، والمشاريع المتميّزة، إضافةً لفئةٍ عامّةٍ تمنح شهاداتٍ مهنيةً تساعدها في فتح طريقها في سوق العمل بصورةٍ أفضل، فكانت الفئات كالتّالي:

– المتميّزون: يتمّ توظيفهم في مركز الأبحاث الخاصّ بمركز الابتكار التّقنيّ لنظم المعلومات الجغرافيّة التابع للجامعة، ويعتمد المركز في عمله على الجانبين؛ البحثيّ والتطبيقيّ في مجال البرمجة، وتقنية المعلومات.

– المشاريع المتميّزة في البرنامج: ويتمّ دعمها ماديّاً، وتحويلها إلى مشاريع حقيقيةٍ، وشركاتٍ ناشئةٍ؛ في حال كان المشروع قابلاً للتنفيذ تجاريًّا.

– حصول المتدرّب على شهادةٍ يمكنه بها التوجّه لسوق العمل.

أمّا تكامل البرنامج مع احتياجات السّوق؛ فنجده بتدريب المتدرّبين على مواضيع ريادة الأعمال، وربطها بالأعمال البرمجيّة، إضافةً لتعليمهم دراسة السّوق، والحصول على العملاء وإقناعهم، وتسويق منتجاتهم، وغيرها من الأمور المتنوّعة و المختلفة.

إذًا فالمشروع يحقّق أهدافًا عديدةً؛ فبالإضافة للاستثمار في المبرمجين ومطوّري البرمجيات، فهو يسعى إلى:

- الاستحواذ على خدمات أفضل المطوّرين؛ من خلال توظيفهم في مركز الابتكار الّتقنيّ لنظم المعلومات الجغرافية، أو في معهد الإبداع وريادة الأعمال في جامعة أمّ القرى؛ للعمل مع باحثين ومبرمجين في مجالاتٍ عديدةٍ متقدّمةٍ.
- دعم أفضل المشاريع البرمجية التي ستنتج من البرنامج؛ بتحويلها إلى شركاتٍ ناشئةٍ، ودعمها من نواحٍ عديدةٍ.

- توفير فرصةٍ للمجتمعات الأخرى؛ مثل الشركات، والجهات الحكوميّة للاستفادة من مخرجات البرنامج؛ من خلال الاستفادة من قدرات المتدرّبين؛ لتوفير فرص عملٍ مناسبةٍ لخرّيجي البرنامج.

إنّ تمكين المتدرّب ليتملّك قدراتٍ حقيقيّةٍ للعمل في بيئة الشركات العالمية، والبيئات البحثية الجامعيّة في صناعة التطبيقات المختلفة أمرٌ في غاية الأهميّة؛ لأنّه فرصةٌ عالميّةٌ، فشركات البرمجة الأمريكية العملاقة تقدّم حوافز مغريةً للمبرمجين في أنحاء شتى من العالم. وقد اشتّد الصّراع مؤخّرًا بين هذه الشركات في الهند؛ لأنّ المبرمجين يعملون بأقلّ الأجور على مستوى العالم؛ فسوق خدمات الإنترنت تسمح للشركات إنجاز أعمالها عبر الإنترنت. ويعتبر ٧٠٪ من مبرمجي الكمبيوتر الهنود هم مهندسو تصميمٍ. وقد اجتذبت شركات (مايكروسوفت) و(صن) و(انتل) منهم نحو ٩٠٠٠ مصمّمًا. وقال كبير مديري التسويق في (مايكروسوفت): إنّ عدد المبرمجين في الهند هذا العام يتراوح بين ٥٠٠ و ٥٥٠ ألفًا، بينما بلغ عدد المبرمجين في الولايات المتّحدة ٥٥٠ ألف مبرمجٍ.

إنّ الشركات المحلّية في البلاد العربية المنتجة للتكنولوجيا ليست كثيرة العدد، ولا كثيرة العتاد، كما أنّها لا تصل لحدود الشركات المتوسّطة؛ بل يغلب عليها طابع شركات الأشخاص؛ لذلك سيبقى نموّها محدودًا، ومرتبطًا بمؤسّسيها من المبرمجين، ومن أراد منها النّجاح فتراه ينتقل إلى سوق دبيّ بوصفه السّوق الأكثر انفتاحًا، أمّا سائر الأسواق العربية فتعاني نقصًا شديدًا من تلك الشركات.

ولعلّ من المفيد ذكره أنّ شركاتٍ عربيةً مملوكةً لرجال أعمالٍ شهيرين بدأت بالتفكير للاستثمار فعلاً في قطاع التكنولوجيا؛ فشركة المملكة القابضة مثلاً استثمرت في موقع التدوين تويتر، وفي الشركة الصينية للتجارة الإلكترونية، وتنوي الاستثمار في تطبيق (سناب شات SnapChat) وهذا مؤشّرٌ جيّدٌ.

ويبقى الأمل معقوداً بأن تكون حصّة قطاع الاستثمارات العربية والإسلامية كبيرةً في مجال التكنولوجيا؛ وذلك بالتّوجّه نحو بناء شركاتٍ محليّةٍ متوسّطةٍ وكبيرة الحجم تكون منتجةً للبرمجيات، ولمكوّنات الأجهزة المختلفة.

العدد السابع والثلاثون

زكاة الفطر وسلة السلع

الحمدُ لله رب العالمين الذي علمنا وهدانا للحق وسواء السبيل القائل في كتابه العزيز: **لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا** (مريم: ٩٤)؛ فالعدُّ مرحلةٌ أوليةٌ، والإحصاءُ مرحلةٌ تتلوها لإكساب المعلومات قيمةً أفضلَ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين المعلم الذي قال: **أحصوا لي مَن تلفّظ بالإسلام**؛ ليُعلمنا أن استخدام الأدوات العلمية يُحسنُ عملنا.

لقد أوجب الله تعالى على المسلمين زكاة الفطر كصدقة تجب بالفطر في رمضان، فتطهر الصائمين من زلات ألسنتهم من كلامٍ فاحشٍ، أو قولٍ لا نفعَ فيه، وجعلها الله تعالى طعامًا يأكله الفقراء المساكين.

حكمتها ومشروعيتها:

روى ابْنِ عَبَّاس: **فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَكَاةَ الْفِطْرِ طُهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنْ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ مَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنْ الصَّدَقَاتِ**.

وقت وجوبها:

وقت وجوبها هو وقت غروب الشمس من آخر يوم من رمضان؛ فمن تزوج أو وُلد له ولد أو أسلم قبل غروب الشمس فعليه الفطرة، ومن مات بعد غروب الشمس فعليه الفطرة.

وقت إخراجها:

تؤدى قبل صلاة العيد كما في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم: **أَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلاةِ**.

شروط وجوبها:

يُخرجها المسلم عن نفسه وعمن ينفق عليهم من الزوجات والأقارب ممن لا يستطيع إخراجها عن أنفسهم؛ فإن استطاعوا فالأولى أن يُخرجوها هم؛ لأنهم المخاطبون بها أصلاً.

من تجب عليه:

تجب زكاةُ الفطر على المسلمين: **عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ وَالذَّكَرِ وَالأُنْثَى وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنْ الْمُسْلِمِينَ**. رواه البخاري.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: كل من دخل عليه شوال وعنده قوتُه وقوتُ من يقوتُه يومَه وما يؤدي به زكاة الفطر عنه وعنهم؛ أدّاها عنهم وعنه، وإن لم يكن عنده إلا ما يؤدي عن بعضهم أداها عن بعض، (الأم، ج ٢، باب زكاة الفطر).

لمن تعطى:

تُصرف زكاة الفطر إلى الأصناف الثمانية التي تصرف فيها زكاة المال وهذا هو قول الجمهور.

الأصناف التي تؤدى منها:

الجنس الذي تُخرج منه هو طعام الآدميين، من تمرٍ أو بُرّ أو رُز أو غيرها من طعام بني آدم. وتُخرج من غالب قوتِ البلدِ الذي يستعمله الناس وينتفعون به؛ سواء أكان قمحًا؟ أم رُزًا؟ أم تمرًا؟ أم عدسًا؟.. الخ.

قال الشافعي رحمه الله: وَإِنْ اقْتَاتَ قَوْمٌ ذُرَةً، أَوْ دُخْنًا، أَوْ سُلْتًا أَوْ أُرْزًا، أَوْ أَيَّ حَبَّةٍ مَا كَانَتْ مِمَّا فِيهِ الزَّكَاةُ فَلَهُمْ إخْرَاجُ الزَّكَاةِ مِنْهَا. (كتاب الأم للشافعي، ج ٢، باب الرجل يختلف قوته).

مقدارها:

مقدارها صاعٌ من طعام، كما تقدم في الحديث. والوزن يختلف باختلاف ما يُملأ به الصاعُ؛ فعند إخراج الوزن لابد من التأكد أنه يعادل مِلء الصاع من النوع المُخرَج منه، وهو يعادل (٢٤٠٠– ٢٨٠٠) غرام، والأصل إخراجها عينًا.

أما إخراجها مالا فاُختلف فيه؛ بسبب تغير حال النقود وتأثرها بالتضخم، واختلاف ظروف بعض البلاد كالحروب وما شابه. لذلك لا خلاف على إخراجها طعامًا لانضباطها بقدر الصّاع، أمّا إخراجها نقودا فضبطه أصعب؛ لتغير الأسعار بتغير قيمة النقد.

يُخرج البعض قيمة ما يُعتبر سلعةً أساسيةً، مما يقتاته الناس ويدخرونه في زمان ومكان محددين. لكن اختلاف الرأي حول صنف السلعة الأساسية يجعل في الأمر حرجًا قد يُفضي لتحقق مصلحة المزكي، أو المزكّى له.

لذلك ولأجل إخراج القيمة العادلة فإننا نقترح الحل التالي:

إن اختيار سلعة محددة فيه شك وتحيز، والأفضل اختيار سلة سلع أساسية تمثل المجتمع الإحصائي للاقتراب من التوزيع الطبيعي، ونقترح تسع سلع من السلع الضرورية. ثم نقوم بالإجراءات التالية:

١. يتم اختيار ثلاثة أسعار من الأسعار السائدة في المنطقة المدروسة لكل من السلع المختارة، بما يمثل سعر الأصناف (الرديئة والجيدة والممتازة).

٢. يُحتسب وسطها الحسابي لتشذيب الفروق بينها، وذلك اعتماداً على قول الله تعالى في سورة المائدة عن قيمة كفّارة اليمين المالية: **فَكَفَّارَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهۡلِيكُمۡ أَوۡ كِسۡوَتُهُمۡ أَوۡ تَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ**.

٣. يُضرب السعر الوسطي بالمقدار الشرعي للصاع – ولتوحيد الاختلاف بمقدار الصاع بين ٢٤٠٠ غ و ٢٨٠٠ غ يعتمد الوسطي لتمثيل المقدار بينهما –؛ وذلك للحصول على القيم المتوسطة لكل سلعة من سلة السلع.

٤. يُحسب الوسط الحسابي للأصناف المختارة للحصول على القيمة المتوسطة للسلة.

لكن وبما أن الوسط الحسابي – المقياس الأشهر – من مقاييس النزعة المركزية والذي يفترض أن تنزع مختلف القيم للتمركز عند القيمة النموذجية أو الممثلة لمجموعة

القيم في التوزيع. فإن لمقاييس النزعة المركزية عيوبًا تجعل استخدامها منفردة فيه بعض التشويه للحقائق.

لذلك يتم الاستعانة بمقاييس التشتت لتحري التفاوت والاختلاف بينها، حساب مقدار التشتت للدلالة على مدى تجمع القيم وقربها من بعضها ومعرفة تمثيلها للواقع الفعلي. لذلك تُكمل المقاييس دقة بعضها بعضا لتمثيل المجتمع الإحصائي الطبيعي. ومثال ذلك:

السعر	قمح	شعير	جبن	تمر	حمّص
مقيِّم أول	67	69	62	68	74
مقيِّم ثاني	68	78	38	98	58

يتساوى الوسط الحسابي لأسعار المقيِّم الأول مع الوسط الحسابي لأسعار المقيِّم الثاني ويبلغ (٦٨) رغم الاختلاف في أسعار بعض الأصناف اختلافًا كبيراً.

٥. يُطبق الانحراف المعياري كمقياس تشتت على الحالة المدروسة بعد احتساب الوسط الحسابي لسلة الأصناف المختارة لتمثيل أوسط ما تطعمون أهليكم من قوت البلد وأسعاره السائدة.

ويتم توظيف النتائج لوضع ثلاث شرائح لقيمة زكاة الفطر الشرعية بحيث يُخرج كل مزكّي زكاة فطره بحسب مقدرته وملاءته المالية؛ فالناس فيهم الأغنياء ومتوسطو الحال ودون ذلك وصولا إلى الفقراء والمساكين الذين يستحقون الزكاة. وبهذه الطريقة نكون قد حققنا توفيقًا بين غاية المذاهب من خلال:

- اعتماد مدخل مقدار نفقة يوم وليلة كما ارتأها جمهور الفقهاء، وقد مرّ سابقا قول الشافعي: وَعِنْدَهُ قُوتُهُ وَقُوتُ مَنْ يَقُوتُهُ يَوْمَهُ وَمَا يُؤَدِّي بِهِ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْهُ وَعَنْهُمْ أَدَّاهَا عَنْهُمْ وَعَنْهُ.

- اعتبار رأي الحنفية في مراعاة مقدرة المزكي وملاءته حيث لا يجوز أن يدفع جميع الناس المقدار نفسه، وهذا مبني قياسًا على قول الله تعالى: **أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ ۚ وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ۚ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ۖ وَأْتَمِرُوا بَيْنَكُم بِمَعْرُوفٍ ۖ وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَىٰ * لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ۖ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ ۚ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا ۚ سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا** (الطلاق: ٦-٧). وينصح بعض الفقهاء بقراءة آيات الانفاق من كفارات ونذور وزكوات وصدقات مجتمعة لفهم الاقتصاد الإسلامي بأبعاده الاجتماعية.

٦. ولتوضيح الصورة لمتخذ القرار لابد من توضيح قدر التشتت الحاصل في العيّنة المختارة في أوزان كل قيمة من قيم السلة المحددة، فيتم احتساب معامل الاختلاف بقسمة الانحراف المعياري على الوسط الحسابي.

وسوف نوضح كل ما سبق بتطبيق على حالة مدروسة لأسعار سلع مختارة مع أسعارها في مدينة حماة (سورية) بتاريخ ٧ رمضان ١٤٣٦ هـ. والحل سيكون

مرفقًا بملف (اكسل) لتسهيل التطبيق بحسب أصناف وأسعار البلد المعني في كل زمان ومكان بالمرونةنفسها الموضحة سابقًا.

حالة دراسية:

يعرض الجدول التالي تسع سلع مختارة في مدينة حماة (وهي قابلة للتغيير حسب كل بلد)، تم تقصّي ثلاثة أسعار لكل سلعة منها، ويسمح النموذج تغيير حدّي الصاع الأدنى والأعلى ليتناسب ووجهات النظر الفقهية.

رقم	المادة	س ١	س ٢	س ٣	وسطي س	أقل مقدار للصاع	أكبر مقدار للصاع	مقدار الصاع	القيمة	زكاة المقترحة
1	بطاطا	40	50	70	53.33	2.400	2.800	2.600	138.67	
2	قمح	70	75	80	75.00	2.400	2.800	2.600	195.00	
3	حمص	130	165	175	156.67	2.400	2.800	2.600	407.33	
4	برغل	150	165	175	156.67	2.400	2.800	2.600	407.33	
5	طحين	130	160	210	163.33	2.400	2.800	2.600	424.67	
6	سكر	165	175	185	166.67	2.400	2.800	2.600	433.33	
7	عدس حب	185	210	225	175.00	2.400	2.800	2.600	455.00	
8	رز	300	310	325	311.67	2.400	2.800	2.600	810.33	
								وسط حسابي	461.26	230.35
								انحراف معياري	230.90	461.26

							معامل الاختلاف	0.50	692.16

الأسعار مصدرها سوق المستهلك في مدينة حماة بتاريخ ٧ رمضان ١٤٣٦ هـ

أظهر النموذج النتائج التالية لزكاة الفطر:

- الحد الأدنى ٢٣٥ ليرة سورية.
- الحد الأوسط ٤٦٥ ليرة سورية.
- الحد الأعلى ٦٩٥ ليرة سورية.

تتغير هذه النتائج بتغيير أسعار السلع المختارة في الجدول، أو بتغيير حدّي مقدار الصاع (يُنظر ملف الاكسل المرفق).

أما قيمة التشتت؛ فيُعبّر عنها مُعامل الاختلاف الذي يظهره الجدول والذي يبلغ ٥٠٪ وتعتبر قيمةً جوهرية تدل على وجود تشتت في العيّنة؛ فكلما تقاربت أسعار سلع السلة انخفضت قيمة المُعامل، وكان التمثيل أفضل.

دراسة أثر انحرافات مدخلات النموذج:

لبيان أهمية الفروق ينبغي النظر للأمور بكلياتها، فأي خطأ في مُحدِّدات قيمة زكاة الفطر له كبير الأثر إذا نُظر إليه على المستوى الكلي. فاختلاف الكمية ولو بغرامات، أو اختلاف السعر ولو بقروش يبدو أثره واضحًا على المستوى الكلي. مثال ذلك: إذا اعتبرنا أن عدد المسلمين المزكين يبلغ مليون مزكّي، وأن حجم فئة الأغنياء ٢٠٪ وحجم فئة الطبقة الوسطى ٤٠٪ وحجم فئة دون الوسط ٢٠٪ فإن إجمالي زكاة الفطر في المجتمع المدروس حسب الجدول التالي تبلغ حوالي ٣٧٠ مليون ليرة سورية.

الفئة المزكية	عدد المزكين	نسبة	زكاة الفرد	حصيلة زكاة الفطر
فئة دون الوسط	1,000,000	20%	230.35	46,070,975
فئة الوسط	1,000,000	40%	461.26	184,503,704
فئة الأغنياء	1,000,000	20%	692.16	138,432,728
المجموع				369,007,407
انحراف الكمية ١٠٠ غ	354,814,815			14,192,592
انحراف السعر ١٠٪				36,900,741
			ضعف	2.60

جدول افتراضي

وبتعميم الدراسة لتشمل المسلمين المزكّين في العالم الذين يبلغ عددهم حوالي مليار ونصف مسلم، وبافتراض أن قيمة مقدار زكاة الفطر يبلغ خمسة دولارات أمريكية، فإن إجمالي زكاة الفطر سيبلغ ٧.٥ مليار دولار.

أخطاء انحراف كمية ومقدار الصاع:

بافتراض حصول خطأ في تقدير مقدار الصاع بمقدار ١٠٠ غرام فقط؛ فإن حصيلة الزكاة ستنخفض بمقدار (١٤) مليون ليرة سورية تقريبًا؛ فكيف الحال والبعض يخطئ بأكثر من ذلك بكثير؟

أخطاء انحراف سعر السلعة أو سلة السلع:

بافتراض حصول خطأ في تقدير السعر بمقدار ١٠٪ فإن حصيلة الزكاة ستنخفض بمقدار (٣٧) مليون ليرة تقريبا.

يُلحظ أن أخطاء السعر أكثر بمقدار (٢،٦) مرة من أخطاء الكمية، مما يعني ضرورة الاهتمام بتقديرات السعر، وجعلها لسلة سلع، وليس لسلعة دون غيرها؛ فهذا هو الأكثر عدلاً والأقرب للصواب.

إن هذه الأخطاء تمثل ضرراً يحيف بحصة الفقراء سببه أخطاء القياس، ويزداد انحراف حجم هذه الأخطاء باعتماد سلعة واحدة؛ لذلك يجب على من يتصدى ويتصدر للفتوى في تقدير قيمة زكاة الفطر أن يتق الله فيما يذهب إليه، فقيمة الخطأ جسيمة والوزر على من أفتى ولو ادعى الاجتهاد لأنه بعيد عن استخدام الوسائل العلمية التي وهبنا الله تعلمها.

علمًا أن المثال المذكور سابقا قد ركز على عينة حجمها مليون مُزكٍّ، ويتضاعف حجم الخطأ بمضاعفة عدد المزكين. هذا والله أعلم. ألا هل بلغت اللهم فاشهد.

العدد الثامن والثلاثون

تصور أولي لخطة استراتيجية المنظمة الإسلامية للتجارة

إن المنظمة الإسلامية للتجارة هي منظمة دولية أهلية – غير حكومية – مسجلة بموجب قانون الشركات الماليزي بموجب القانونين ١٩٩٠ و٤٤١ لهيئة الخدمات المالية في ولاية لابوان، تحت الرقم LG12056 المقدمة وأهدافها موضحة في نظامها الأساسي المعتمد.

مقدمة:

تسعى المنظمة إلى تنظيم التجارة بين الدول الإسلامية الأعضاء، لضمان؛ تدفقها وانفتاحها بأسس تتفق وقواعد الشريعة الإسلامية، وبالتالي تطوير الإنتاج المباح الذي يحقق التنمية الحقيقة للتجارة الدولية، مما سيرفع مستوى معيشة الأفراد، ويوفر لهم فرص العمل اللائق.

تأسست المنظمة الإسلامية للتجارة في ٢٣–٦– ٢٠١٥ م، واتخذت من كوالالمبور – ماليزيا مقراً لها، وستبدأ أعمالها بمقر مؤقت، ثم ستعمل على إيجاد مقر دائم لها في كوالالمبور، ثم في دبي واستنبول، إضافة لمكاتب اتصال في مختلف القارات الخمس.

رسالة المنظمة:

تسعة أعشار الرزق في التجارة.

رؤيتها:

تحرير الأسواق ضمن ضوابط المعاملات الإسلامية.

مهمتها:

إرساء وتطوير الاستثمار وتحسين مستوى التبادل التجاري بين الدول الإسلامية فيما بينها، وفيما بينها وبين البلدان الأخرى، بهدف إقامة اقتصاد عالمي يتصف بالسلام والرخاء، ويساير أهداف منظمة التجارة العالمية مع الأخذ بعين الاعتبار ضوابط الشريعة الإسلامية وثقافة أهلها. فقد ساهمت الحضارة الإسلامية عبر التاريخ في ذلك. وتعتبر النجاحات التي حققتها بعض المؤسسات الإسلامية من مصارف وتأمين واستثمار إثر الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ مدخلاً مهمًا لقيام المنظمة، فالتطبيق الواسع لمنظومة الاقتصاد الإسلامية ستحقق بيئة أفضل للعالم وهذا ما يعتقد مؤسسو المنظمة الإسلامية للتجارة.

وكذلك تقديم الدعم لأعضاء المنظمة من خلال دراسات واستشارات يقوم بها مختصين، تساعد الدول والمنظمات الأعضاء في إيجاد أسواق مستقرة مزدهرة تخلو من الغش والاحتكار والتلاعب.

لذلك تسعى المنظمة لأن تكون المظلة الموحدة لجهود المنظمات الدولية الإسلامية التي تعنى بالتجارة والاستثمار والتحكيم وخدماتها وكذلك التي تعنى ببناها التحتية، وسيتحقق ذلك من خلال:

– السعي لضم جميع الدول الإسلامية ال ٥٧، وغيرها من الدول كأعضاء مراقبة.

– تأمين تدفق التجارة بيسر وسهولة وبحرية قدر الإمكان.

– العمل على استقرار التجارة العالمية بما ينسجم مع منظة التجارة العالمية بعد الأخذ بالاعتبار مصالح وثقافات الدول الإسلامية.

– تحقيق تنمية محلية مستدامة للأعضاء.

– تطوير قطاع خدمات التجارة وبناها التحتية.

– نشر الأخلاق الإسلامية لأنها القيم التي تشكل نمط الحياة عامة والحياة التجارية خاصة.

– نشر ثقافة حماية البيئة.

أهدافها:

تسعى منظمة التجارة الإسلامية إلى:

١. تنمية التجارة البينية بين دول العالم الإسلامي وبينها وبين دول العالم، سعيا لإقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام، وهذا لا يتقاطع مع أهداف منظمة التجارة العالمية، وسيراعى فيه الثقافة الإسلامية.

٢. تنمية أساليب التسويق، وتشجيع التسويق الالكتروني.

٣. تأمين وتجهيز الموارد البشرية الخبيرة، وإنشاء صفحة على موقع المنظمة لتأمين العرض والطلب على هؤلاء الخبراء، إضافة لتفعيل التدريب العملي ضمن الشركات Internship. سعيا نحو تحقيق التوظيف الأفضل لهذه الموارد البشرية.

٤. رسم خريطة اقتصادية للعالم الإسلامي تبين موارده البشرية والمادية لرسم الفرص والتعرف على التهديدات المحتملة. مثال ذلك توضيح اللوجستيات

ومصادر الشحن بأنواعه وأنظمة المصارف والتأمين وما شابه مما يخدم مهمة المنظمة ويسهل خدمة أعمال الاستيراد والتصدير.

٥. بناء قاعدة بيانات تتضمن المعلومات الثقافية الكاملة عن ثقافة مختلف البلدان كأيام العطل والعادات والتقاليد، والأنظمة الضريبية والجمركية، وأنظمة الوزارات وعناوينها وأشخاص الاتصال فيها. وبيانات عن غرف التجارة والصناعة والزراعة والنقابات ذات العلاقة إضافة للسفارات.

٦. تأمين وتجهيز أسماء الشركات الحلال وإنشاء صفحة على موقع المنظمة لتأمين العرض والطلب على منتجاتها.

٧. تأمين وتجهيز قائمة بالمنتجات الحلال وإنشاء صفحة على موقع المنظمة لتأمين العرض والطلب عليها لترويجها.

٨. طمأنة المسلمين دولا وشركات وأفراد إلى أن السلع والخدمات التي يتم تبادلها تحقق معايير شريعتهم الإسلامية فالمستهلك يرغب بالوصول إلى حد إشباع حاجاته المباحة، كما أن المنتج يرغب بتسويق منتجاته وخدماته الحلال، وكل ذلك منضبط بضوابط الشريعة الإسلامية.

٩. الضمان للمنتجين والمصدرين بأن الأسواق الخارجية ستظل مفتوحة دائما ما استقاموا على الضوابط الحلال.

١٠. حلّ الخلافات التجارية عن طريق آليات فض المنازعات التي تخضع للتحكيم الإسلامي سواء عبر المنظمة الإسلامية للتجارة أو عبر المركز الإسلامي الدولي

للمصالحة والتحكيم بدبي الذي تأمل المنظمة تفعيله ليكون المرجع العالمي لذلك.

١١. التركيز على تفسير الاتفاقيات والتعهدات وكيفية ضمان التزام السياسات التجارية للدول بهما.

١٢. خفض الحواجز التجارية بين الأفراد والدول بالتوازي مع ما تفعله منظمة التجارة العالمية.

١٣. توفير الحماية المناسبة للسوق الإسلامي ليلائم مختلف مستويات المعيشة والتنمية.

١٤. إيجاد وضع تنافسي دولي للتجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.

١٥. تنفيذ دورات وورش عمل ولقاءات بين رجال الأعمال ومعهم.

١٦. محاربة الغش التجاري بكل أشكاله.

١٧. مساعدة الشركات لتحمل مسؤولياتها الاجتماعية التي تخدم الاقتصاد الإسلامي.

أدواتها:

– إدارة ومتابعة تطبيق القواعد التجارية المرتبطة بتجارة البضائع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية والتأكد من انسجامها مع ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية.

– متابعة ومراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء لضمان شفافية تطبيق القواعد التجارية.

– تطوير الموارد البشرية والمادية في البلدان الإسلامية.

– تطوير قطاع البحوث والدراسات الاقتصادية وتجميع ونشر البيانات ذات العلاقة.

– تنفيذ وإدارة الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والشراكات الخاصة بالتجارة.

– الحضور كمنتدى داعم للمفاوضات المتعلقة بالتجارة.

– فض النزاعات بين الدول الإسلامية المتعلقة بالتجارة.

– أن تكون أحد أهم مؤسسات وكيانات منظمة التعاون الإسلامية.

– مساعدة الدول الإسلامية النامية ماديًا وتقنيًا ببرامج تدريب داعمة.

– التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية ذات العلاقة لضمها كأعضاء من فئة المنظمات من خلال التعاون والتفاهم والشراكة، ومن ذلك:

◉ التنسيق مع مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية وأخواتها من المجلات الفاعلة في السوق لتحقيق مكانة إعلامية راسخة لنشر رسالتها عالميًا وبأسس علمية وموضوعية.

◉ التنسيق مع المجلس العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية.

◉ التنسيق مع الأكاديمية العالمية للأبحاث الشرعية (إسرا) بماليزيا.

◉ دعم المعارض الدولية لتشجيع تجارة المنتجات والخدمات الحلال.

◉ التنسيق مع مركز الجودة الإسلامية بالكويت ليكون بوابة لمنح شهادات الجودة والتوافق مع معايير الحلال للكيانات ومخرجاتها.

- التنسيق مع هيئة المعايير الشرعية في هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي) بالبحرين.
- التنسيق مع مركز التحكيم الدولي الإسلامي في دبي ليكون بوابة التحكيم وفض النزاعات.
- التنسيق مع غرفة التجارة الإسلامية.

ميثاقها:

(**الَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ اللهِ وَلاَ يَنْقُضُونَ الْمِيثَاقَ**) صدق الله العظيم

يتميز الإسلام بسبقه الحضاري لتنظيم الأعمال، وتحقيق مصالح العباد والبلاد وفق توجيهات الشريعة الإسلامية. ولا يتم ذلك ما لم يكن هناك رجال قد صدقوا ما عاهدوا الله عليه في تأدية واجباتهم بقوة وأمانة، لذلك فإن الميثاق يهدف لتذكير العاملين بالمنظمة بالقيم الحميدة والسلوكيات الفاضلة التي يتعين عليهم التحلي بها.

الميثاق هو عهد وتحالف بين مؤسسي المنظمة الإسلامية للتجارة يهدف إلى وضع وثيقة مبدئية تؤسس لإقامة عمل مشترك يجمع مصالح دول وجماعات وأفراد يعملون بالتجارة وخدماتها، وذلك فيما بينهم، أو بينهم وبين غيرهم بما يراعي قواعد وضوابط الشريعة الإسلامية.

أسسها الأخلاقية:

١. الالتزام بالواجبات أمام الله، ثم أمام منظمتنا: **وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولا** (الإسراء: ٣٤).

٢. المحافظة على أمانة العمل وأسراره، والمحافظة على الممتلكات: **والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون** (المعارج: ٣٢).

٣. إتقان الأداء بكفاءة: **إن خير من استأجرت القوي الأمين** (القصص: ٢٦).

٤. احترام اللوائح والأنظمة والحرص على تحقيق رؤية وأهداف المنظمة: **المسلمون على شروطهم** (رواه أبو داود).

٥. إبراز المظهر الحسن والرقي بأسلوب العمل بالكلمة الطيبة الهادفة والابتسامة: **وخالق الناس بخلق حسن** (رواه الترمذي).

٦. الحرص على التعلم وتنمية المهارات: **وقل رب زدني علما** (طه: ١١٤).

٧. الالتزام بمبادئ الإسلام بإخلاص وصدق، وتجنب مواطن الريبة والشك: **فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه** (متفق عليه).

تمويلها:

– اشتراكات الأعضاء وهباتهم.

– المنح والهدايا من الأطراف الأخرى حكومية أو خاصة.

– أية استثمارات تخص المنظمة أو تحصيل وساطة.

– إيرادات المنظمة من أنشطتها كالشهادات والرعايات والدورات والمعارض وماشابه.

هيكلها التنظيمي:

ستتكون المنظمة الإسلامية للتجارة من عدة هياكل، وسيتم ذلك بشكل مشابه لما هي عليه منظمة التجارة العالمية لتحقيق التطور بشكل مساير وأكثر قابلية للفهم على المستوى العالمي، وأبرز هذه الهياكل:

– الرئيس ومساعديه: ويتمتعون باستقلالية تامة ومهمتهم الإشراف المباشر على كافة باقي مكونات الهيكل وأعمالهم واعتماد ما يصدر عنهم من قرارات إدارية وتنفيذية بما يحقق أهداف المنظمة.

– الأمانة العامة: تتكون من الأمين العام للمنظمة ومساعده للشئون التنفيذية ومجلس الخبراء وموظفين يتمتعون بالاستقلال عن الدول التي ينتمون إليها وهي تمثل الجهاز التنفيذي والاداري لاعمال المنظمة.

– المجلس العام: يضم ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة يتم اعتمادهم مستقلين أو بالترشيح من قبل دولهم بما يخدم أهداف المنظمة، لهم عدة وظائف وهو بمثابة جهاز مهتمه:

- الإشراف على أعمال الأمانة العامة للمنظمة ومجلس الخبراء، ويحدد رئيسه وصلاحياته ومهامه وقراراته بالتصويت بالأغلبية من قبل أعضائه.
- وضع نظام العضوية في المنظمة، كعضوية الدول والمنظمات والشركات والأفراد، والأعضاء الفخريين.

- وضع نظام الانتخابات للأمانة العامة.
- تعديل النظام الأساسي للمنظمة كلما دعت الضرورة لذلك بما يتوافق وضوابط الشريعة الإسلامية بعد اعتمادها من قبل رئيس المنظمة ومساعده للشئون الدولية.
- وضع أسس الاجتماعات العامة العادية ودوريتها، وكذلك الاستثنائية.
- وضع المعايير الشرعية والمهنية الناظمة، ومعايير فض النزاعات التجارية، ومعايير السياسات التجارية، مما سيساعد في تقنينها وسهولة فهمها وتطبيقها بشكل موحد عالميًا.

تخضع للمجلس العام جميع المجالس الرئيسية واللجان الفرعية ومجموعات العمل من الناحية الفنية بينما تخضع للأمين العام من الناحية الإدارية والتنفيذية وهي:

مجلس الخبراء: يتكون من:

- مجلس تجارة السلع الذي يتكون من عدة لجان منها اللجنة الزراعية ولجنة الإجراءات الوقائية ولجنة الممارسات ضد الإغراق.
- مجلس تجارة الخدمات الذي يشرف على عدة مجموعات منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات، ولجنة تجارة الخدمات والبنوك والصيرفة والتأمين، ولجنة منتجات الحلال، والسياحة الحلال، والملابس الحلال، والإعلام والترفيه الحلال.
- مجلس حقوق الملكية الفكرية الذي يهتم ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة.

- مجلس التحكيم وفض النزاعات.
- اللجان الفرعية، وهي:
  - لجنة التجارة والبيئة: التي تعنى بدراسة تأثير التجارة على البيئة.
  - لجنة التجارة والتنمية: التي تهتم بالدول الإسلامية الأقل نموا.
  - لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات: تقدم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات.
  - لجنة الميزانية والمالية والإدارة وهي تشرف على المسائل الداخلية للمنظمة.

مجموعات العمل: تختص بدراسة الترشيحات لعضوية المنظمة، إضافة إلى مجموعة العلاقة بين التجارة والاستثمار والمجموعة المختصة بسياسة المنافسة.

الترويج للمنظمة وانتشارها:

سيتحقق ذلك من خلال عدة آليات منها العمل على إيجاد منظمة تجارة إسلامية الكترونية، تكون بمثابة بوابة إلكترونية لجميع الدول الإسلامية فيها:

– روابط لوزارات التجارة بالدول الإسلامية.

– المساعدة على تسجيل براءات الاختراع والعلامات التجارية الإسلامية ودعمها.

– توفير جميع المعلومات التجارية والجمركية والإجراءات الخاصة بالدول الإسلامية.

– إيجاد خدمة تصنيف للشركات الإسلامية ولمنتجاتها لعرض:

١. قائمة بالسلع والخدمات الحلال.

٢. قائمة بالمؤسسات والشركات الحلال بمختلف أنواعها.

٣. قائمة بالموارد البشرية المتخصصة.

٤. وضع خريطة جغرافية اقتصادية للفرص الاستثمارية المتاحة في العالم الإسلامي.

٥. وضع دراسات جدوى مبدئية لتلك الفرص تبين حجم رأس المال المستثمر اللازم والعائد على الاستثمار وفترة الاسترداد، وسيستفاد من خدمات البنك الإسلامي للتنمية بجدة في هذا المجال.

٦. تقديم جوائز سنوية لأفضل: مشروع حلال.. منتج حلال.. خدمة حلال.. تكون موجهة للمشاريع الصغيرة وللمشاريع المتوسطة الحجم وكذلك الكبيرة بحيث يكون لكل منها جائزته.

٧. تنمية العلاقات مع غرف التجارة والصناعة والزراعة في دول العالم الإسلامية برعاية غرفة التجارة الإسلامية.

٨. تجسير العلاقات مع منظمة التجارة العالمية WTO.

٩. إيجاد تعاون قوي مع عاصمة الاقتصاد الإسلامي.

الهيكل التنظيمي للمنظمة

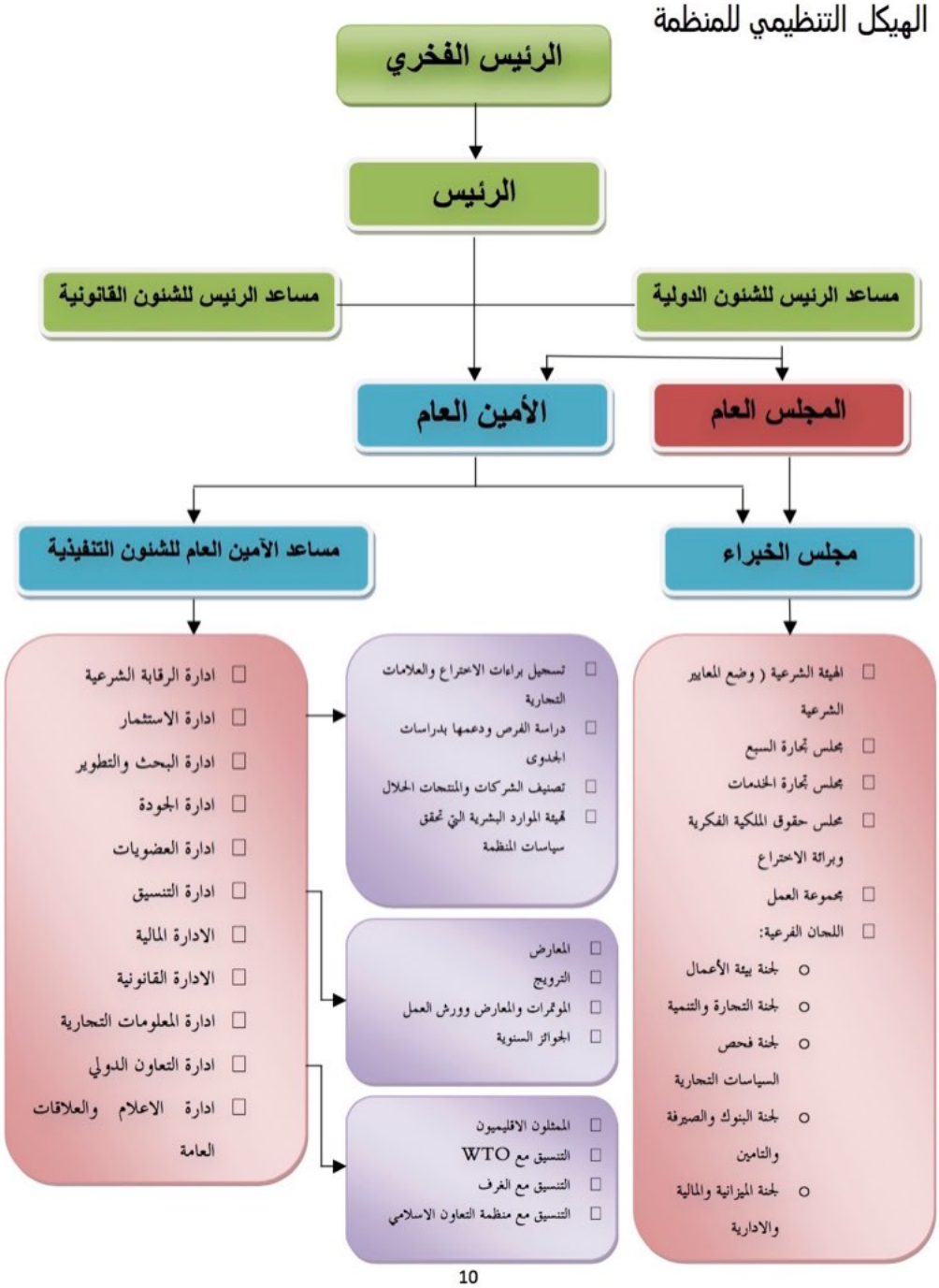

العدد التاسع والثلاثون

إذا كنت تريد أن تعرف معدل التضخم الحقيقي فلا تربطه مع الرقم القياسي لأسعار المستهلك

هو عنوانُ مقالٍ[1] نشرَه موقعُ مجلَّةِ Forbes مفادُه: أنَّ الرّقْمَ القياسيَّ لأسعارِ المستهلكِ مؤشِّرٌ مُضلِّل للدَّلالةِ على مستوى التَّضخُّمِ السَّائد في السُّوق، على الرُّغم من كونه الأكثرَ انتشاراً في الأوساطِ الاقتصاديَّةِ لبيانِ مُستوى التَّضخُّمِ.

والرَّقمُ القياسيُّ لأسعارِ المستهلكِ CPI (Consumer Price Index) هو مؤشِّرٌ إحصائيٌّ يقيسُ تغيُّراتِ الأسعارِ والخدماتِ المُشتراةِ من قِبَل المستهلكِ بينَ فترةٍ وأُخرى؛ لذلك فهو يُعبِّر عن القوَّةِ الشِّرائيَّةِ للعُملةِ، ويُوضِّحُ اتِّجاهاتِ التَّضخُّمِ، ويُستنبَطُ به السِّعرُ الثَّابتُ في الحساباتِ الاقتصاديَّةِ القوميَّةِ.

تَعتمدُ منهجيَّةُ حسابِ المؤشِّرِ على حَصرِ السِّلعِ والخدماتِ المُهمَّة من وِجهة نظرِ المستهلكِ شهريًّا؛ لذلكَ تُعتبر دراساتُ تحديدِ وتحليلِ نفقاتِ الأسرة مُدْخَلاً لذلك.

وهناكَ عدَّةُ أنواعٍ لهذا المؤشِّر؛ فمنهُ العامُّ الذي يُطلق عليه CPI، ومنه الخاصُّ بمناطقِ Urban يُطلق عليه U.CPI، ومنه الخاصُّ بأنواعٍ مُحدَّدةٍ من السلَع الأساسيَّةِ Core يُطلق عليه C.CPI ويَهدفُ لمراعاةِ خُصوصيَّة استهلاكِ السُّوقِ المدروسِ؛ كأنْ تُستثنى بياناتُ الطَّاقةِ والغذاءِ من المؤشِّر. إضافةً إلى CPI

[1] http://www.forbes.com/sites/perianneboring/2014/02/03/if-you-want-to-know-the-real-rate-of-inflation-dont-bother-with-the-cpi/

CPI 1, 2 اللذَينِ يقيسانِ التَّغيُّرَ في النِّسبةِ المئويَّةِ للنِّسبِ الشَّهريَّة والسَّنويَّة. وحسب توصيات COICOP: Classification of Individual Consumption According to Purpose تُقسَمُ الأنواعُ لمستوياتٍ رئيسيّةٍ، وأُخرى فرعيَّةٍ؛ فالرَّئيسيَّةُ هي: الموادُ الغذائيَّةُ، والمشروباتُ، والإقامة، والسكنُ، والملابسُ، وخدماتُ النَّقلِ، والخدماتُ الطبيَّةُ، والتَّرفيهُ، والسِّلعُ، والخدماتُ الأُخرى، والإيجاراتُ، والطَّاقةُ.

وتستمرُّ عمليَّةُ جمعِ الأسعارِ لسلَّةِ السِّلعِ المعنيَّةِ ابتداءً من أوَّل كلِّ شهرٍ حتَّى نهايته، بينما تُجمَّعُ أسعارُ الخضارِ والفواكه أسبوعيًّا، أمَّا أجورُ السَّكنِ، وأجورُ الخدَمِ فتُجمَّع سنويًّا، ثمَّ تُحتسبُ متوسِّطاتُ أسعارِها لتمثيلِ الوسطِ الهندسيِّ لمجموعِها بناءً على سَنَةِ أساسٍ محدَّدةٍ، ثم تُحتسبُ الأرقامُ القياسيَّة بمعادلة لاسبير.

إنَّ عمليَّةَ الحسابِ في الولاياتِ المتَّحدةِ الأمريكيَّةِ ليست عمليَّةً شفَّافةً؛ حيثُ يُلقي مكتبُ إحصاءاتِ العملِ US Bureau of Labor Statistics (BLS) الضَّوءَ، من خلالِ موقعِه على الانترنت، حولَ الطَّريقةِ الَّتي يُحسبُ بها مؤشِّرُ أسعارِ المستهلك. فيتتبَّعُ المساعدونُ الاقتصاديّونَ حوالي ٨٠٠٠٠ مُنتَجًا استهلاكيًّا كلَّ شهرٍ، وهي ما يُعرفُ باسمِ سلَّةِ السُّوقِ من السِّلع؛ فإنْ لَم يَعُدْ العنصرُ المحدَّدُ مُتاحًا، أو إن حصلتْ تغييراتٌ (نوعيَّةٌ أو كمِّيَّةٌ) كالحالِ عندما أصبحَ البيضُ يُباعُ في صناديقَ تحوي ١٠ بيضاتٍ، بينما كانت تُباعُ سابقًا بصناديقَ تحوي ١٢ بيضةً (مقارنةً بأسعارِ آخرِ مرَّةٍ)، فإنَّ المساعدَ الاقتصاديَّ يختارُ عنصراً جديداً، أو يسجِّل التَّغيُّرَ في نوعيَّةِ العنصرِ الحاليِّ.

ثمَّ يتمُّ توصيلُ هذه البياناتِ إلى صيغٍ متَّصلةٍ بعواملَ أخرى، بما في ذلك معلومات التَّعدادِ السُّكانيِّ، وأنماطُ الإنفاقِ الاستهلاكيِّ. وبعبارةٍ أُخرى: فإنَّ مؤشِّر أسعارِ المستهلك لا يقيسُ التَّغيُّراتِ في أسعارِ سلعِ المستهلِكينَ؛ بلْ يقيسُ تكلفةَ المعيشةِ. وعلاوةً على ذلك، فإنَّ الحكومةَ تفترضُ أنَّ عاداتِ الإنفاقِ الاستهلاكيّ تتغيَّرُ بتغيُّرِ الظُّروفِ الاقتصاديَّةِ، بما فيها ارتفاعُ الأسعارِ؛ فإذا ارتفعَت أسعارُ المستهلِكينَ والمنتجاتِ البديلةِ، فإنَّ صيغةَ CPI يُمكِنُ أن تُحدِثَ تحيُّزًا لا يُنبئ بارتفاعِ الأسعارِ.

لذلكَ لا يُعتبر مؤشِّرُ أسعارِ المستهلكِ مؤشِّرًا دقيقًا لقياسِ التَّضخُّمِ.

ويؤكِّدُ المقالُ المشارُ إليهِ وِجهةَ النَّظرِ هذهِ من خلالِ مُتابَعتهِ لمؤشِّر أسعارِ المستهلك في المناطقِ U.CPI الَّذي بقي أقلَّ مِن ٢٪ لسنتَينِ مُتتاليتَينِ، بينما ارتفعتْ أسعارُ المستهلِكينَ ٥.١٪ وسطيًّا وفقَ الإحصائيَّاتِ الحكوميَّةِ.

لذلكَ يُعتقدُ أنَّ للحكومةِ دوافعَ للحفاظِ على هذه الإحصائيَّةِ في أدنى مُستوى مُمكنٍ. لكن لماذا تريدُ الحكومةُ الأمريكيَّةُ أرقامًا منخفضةً للتَّضخُّمِ؟

يرتبطُ مؤشِّرُ أسعارِ المستهلِكين في الولاياتِ المتَّحدةِ الأمريكيَّةِ بدخولِ حوالَي ٨٠ مليون أمريكيٍّ، وتحديدًا فئاتُ المستفيدينَ من الضَّمانِ الاجتماعيِّ، والمتقاعدينَ العسكريينّ، والخدمةِ المدنيَّةِ الاتحاديِّ، والأطفالِ على برامجِ الغداءِ المدرسيَّةِ؛ فعندَ ارتفاعِ مؤشِّرِ أسعارِ المستهلكِ ستحتاجُ الحكومةُ لمزيدٍ من الأموالِ للإنفاقِ على مدفوعاتِ تغطيةِ تكاليفِ معيشتِهم. وعليه: فكلَّما كان مؤشِّرُ أسعارِ المستهلكِ منخفضًا، انخفضَت احتياجاتُ الحكومةِ؛ لإنفاقِها على تكاليفِ المعيشةِ.

والجديرُ بالذِّكْرِ أنّ لدى الحكومةِ عدداً محدُوداً مِن الموارِدِ المتاحةِ للتَّأثيرِ في مؤشِّرِ أسعارِ المستهلكِ؛ فمكتبُ إحصاءاتِ العملِ BLS يعملُ بِسِرِّيَّةٍ، والبياناتُ الأوَّليَّةُ المستخدمةُ في حسابِ مؤشِّرِ أسعارِ المستهلك ليسَت متاحةً للجمهورِ. أمَّا الشَّركاتُ فيمكِنُها مقارنةُ الأسعارِ مع البياناتِ المتوفِّرةِ علنًا على شبكةِ الانترنت، ممَّا يجعلُ تدقيقَ النَّتائجِ الَّتي توصَّلوا إليها مستحيلاً.

إضافةً لذلكَ، وعلى مدى ٣٠ سنةٍ الماضيةِ، غيَّرت الحكومةُ طريقةَ احتسابِ التَّضخُّم أكثرَ مِن ٢٠ مرَّة! بحجَّةِ إجراءِ تحسيناتٍ مَنهجيَّةٍ لمؤشِّر أسعارِ المستهلك لزيادةِ دِقَّتِه. ومع ذلكَ، يُمكنُ لهذهِ التَّغييراتِ أن تكونَ وسيلةً لتشميلِ، أو استثناءِ بعضِ المنتجاتِ للحصولِ على نتائجَ إيجابيَّةٍ مُنخفضةٍ.

مؤشِّرُ أسعارِ المستهلكِ لا ينطبقُ على تعريف الحكومةِ للتَّضخُّم:

التَّضخُّم: هو عمليَّاتُ ارتفاعِ الأسعارِ بشكلٍ مستمرٍّ، أو هو الانخفاضُ المستمرُّ في قيمةِ النُّقودِ. وعليه: فالمقياسُ الأكثرُ وضوحًا هو مقياسُ مجلسِ الاحتياطيِّ الاتِّحاديِّ، الَّذي يقيسُ التَّضخُّمَ النَّقديَّ بدلالةِ كميَّةِ النُّقودِ المعروضةِ M2 في السُّوقِ، والَّذي يشملُ النَّقديةَ الجَّاهزةَ، والودائعَ الجَّاريةَ، والودائعَ الادِّخاريَّةَ، وأموالَ الصَّناديقِ المشتركةِ.

إنَّ قيمةَ النُّقودِ تنخفضُ كلَّما زادَ ضخُّ النُّقودِ الائتمانيَّةِ، وتمَّ وضعُها في التَّداولِ. وقد ضخَّ البنكُ الاحتياطيُّ الفيدراليُّ الكثيرَ منَ النُّقودِ مُؤخَّرًا، حيثُ قامَ برنامجُ شراءِ السَّنداتِ غيرِ المسبوقِ للمجلسِ بالتَّسهيلِ الكمِّيِّ، فضخَّ في العامِ الماضي ١١٦ مليونَ دولارٍ خلالَ ساعةٍ واحدةٍ لمدَّةِ سنةٍ كاملةٍ؛ لذلكَ من غيرِ المعقولِ أنَّ

مقياسَ مكتبِ إحصاءاتِ العملِ BLS للتَّضخُّمِ بلغ ١.٥٪ فقط في العام الماضي، بينما ارتفعَ التَّضخُّم النَّقديُّ إلى ٤.٩٪ في الوقتِ نفسِهِ. فعَرْضُ النِّقودِ M2 بلغَ بتاريخِ ٧-١-٢٠١٣ مبلغ ١٠٤٥٢ مليارَ دولارٍ، ثمَّ زادَ بعد عامٍ أي بتاريخِ ٦-١-٢٠١٤ إلى ١٠٩٦٢ مليار دولار، أي بزيادةٍ قدْرُها ٤.٩٪ خلال عامٍ واحدٍ فقط، ممَّا انعكسَ انخفاضًا بنسبةِ ٤.٩٪ في قيمةِ الدولارِ الأمريكيِّ.

وإنَّ المقابلَ الوحيدَ لمقياسِ مكتبِ إحصاءاتِ العملِ BLS هو مقياسُ وزارةِ الزِّراعةِ الأمريكيَّةِ للتَّضخُّم؛ حيث ارتفعَ متوسِّطُ سعرِ لحمِ البقرِ، ولحمِ العجلِ بمقدارِ ٢٠٪ خلالَ السنواتِ الخمسِ الماضيةِ حسبِ إحصاءاتِ BLS، إلاَّ أنّ أسعارَ هذهِ اللحومِ زادت بمقدار ٢٦٪ خلالَ السنواتِ الخمسِ الماضيةِ حسبَ وزارةِ الزِّراعةِ.

لذلكَ لا يُعتبَرُ مؤشِّرُ أسعارِ المستهلكِ مؤشِّرًا دقيقًا لقياسِ التَّضخُّمِ.

الاستفادةُ من مؤشِّرِ CPI بقراءتِه مع المؤشِّراتِ الأُخرى:

إنَّ لمؤشِّرِ أسعارِ المستهلكِ تقييمًا طويلَ المدى على القوَّةِ الشِّرائيَّةِ للبلادِ؛ فإضافةً للسِّياسةِ النَّقديةِ و(تحديدِ أسعارِ الفائدةِ) تؤدِّي زيادةُ CPI لانخفاضِ مستوى الطَّلبِ الحقيقيِّ، وحجمِ مبيعاتِ التَّجزئةِ في المدى المتوسِّط، أمَّا في المدى القصيرِ، فيحصلُ العكسُ؛ حيثُ يعكسُ تصاعدُ الأسعارِ نشاطًا مرتفعًا للمستهلكينَ.

ويوضِّحُ تحليلُ CPI مع مؤشِّرِ أسعارِ المنتجينَ PPI (Producer Price Index) فيما إذا كانَ الاقتصادُ ينمو في ظروفٍ طبيعيَّةٍ، ويُعزِّزُ هذانِ المؤشِّرانِ مُعدَّلاتِ الفائدةِ الرئيسةِ،؛فيرتفعُ سعرُ صَرفِ الدُّولارِ الأمريكيِّ، وتزدادُ قوَّةُ الجَّذبِ

لإيداعِ الأموالِ؛ بسببِ ارتفاعِ أسعارِ الفائدةِ. أما في اقتصادٍ إسلاميٍّ فإنَّ للتأثيرِ على سعرِ الصرفِ أدواتٍ غير أسعارِ الفائدةِ؛ لحُرمَةِ هذه الأداةِ.

وبناءً عليه تَستخدمُ الحكومةُ الاتِّحاديَّةُ، ومجلسُ الاحتياطيِّ الاتِّحاديِّ اتِّجاهاتِ CPI للمساعدةِ في السِّياساتِ النَّقديَّةِ والماليَّةِ للتَّأثيرِ على النُّموِّ الاقتصاديِّ. أمّا في اليابانِ فقد بلغَ مؤشِّرُ أسعارِ المستهلِكينَ ٢.٢٪ على أساسٍ سنويٍّ في مارس من هذا العامِ، ورغمَ ضَعفِ المؤشِّرِ فقَد تعافى الاقتصادُ الياباني من رُكودِهِ بخُطىً بطيئةٍ مع إحجامِ الشَّركاتِ عن إحداثِ زيادةٍ كبيرةٍ في الإنفاقِ رغمَ أرباحِها القياسيَّةِ. وقد توقَّع محافظُ البنكِ الياباني حسبَ تحليلِ (الفوربز ميدل إيست) أنَّ انخفاضَ أسعارِ الطَّاقةِ ستدفعُ أسعارَ المستهلكِ إلى منطقةٍ سلبيَّةٍ دونَ أن تمنعَ ازديادَ التَّضخُّمِ معَ انتعاشِ الاقتصادِ، وعليه: فإنَّهُ لا يرى حاجةً مُلِحَّةً لتوسيعِ برنامجِ التَّحفيزِ.

وهذا دليلٌ آخرُ على أنَّ CPI ليسَ مقياساً للتَّضخُّمِ.

أمَّا سوقُ السَّنداتِ والأسهمِ؛ فترتفعُ عندما تكونُ نسبةُ الزِّيادةِ في مؤشِّرِ أسعارِ سِلَعِ المستهلِكِ صغيرةً، والعكسُ بالعكسِ؛ أي تنخفضُ عندما تكونُ الزِّيادةُ كبيرةً، وانخفاضُ معدَّلِ التَّضخُّمِ فيُهيئ المناخَ لتحقيقِ أرباحٍ أفضلَ.

واستنتجت IronFX Global (مارشال غيتلر) الفوركس في ٣٠ أبريل ٢٠١٥م أنَّ ارتفاعَ اليورو كان بعدَ كشفِ النِّقابِ عن القراءةِ الأُولى لمؤشِّرِ أسعارِ المستهلِكينَ بمنطقةِ اليورو لشهرِ أبريل. ثم خلُصَت للقولِ بأنَّ أرقامَ مؤشِّرِ أسعارِ المستهلِكِ الأميركيِّ لا تَملِكُ، على الأرجحِ، القُدْرةَ على تعزيزِ الدُّولارِ الأميركيّ بشكلٍ ملموسٍ!

أمَّا DailyFX فكانَ استنتاجها في ١٧ أبريل ٢٠١٥م بأنَّ الأنظارَ ستتحوَّلُ نحوَ سلَّةِ بياناتِ مؤشِّرِ أسعارِ المستهلكِ الأميركيِّ لشهرِ مارس، مُتوقِّعةً تسجيلَ مُعدَّلاتِ تضخمٍ سنويٍّ بنسبةِ ١.٧٪، أي دونَ تغييرٍ مُقارنةً بالشهرِ الذي سبَقَه، وعليه فسيرصدُ المستثمرونَ تلكَ النتائجَ لرسمِ تخميناتِهم بموعدِ أوَّلِ زيادةٍ لمعدَّلاتِ الفائدةِ عَقِبَ اختتامِ برنامجِ التيسيرِ الكمِّيِّ.

خُلاصةُ القولِ، أنّ لدى الحكومةِ عدداً محدوداً مِنَ الموارِدِ المتاحةِ للتَّأثيرِ في مؤشِّرِ أسعارِ المستهلكِ، فهو:

١. يقيسُ تكلفةَ المعيشةِ.

٢. يُستخدمُ كمقياسٍ لتحديدِ السِّياسةِ العامَّةِ، ويؤثِّرُ على عددٍ مِن برامجها.

٣. لا يقيسُ التَّضخُّمَ، ولا يُمكِنُ مُقارنتُه بمعدَّلاتِ التَّضخُّمِ النَّقديِّ. ويثيرُ التَّساؤلَ عندَ مقارنتِهِ معَ مقاييسِ التَّضخُّمِ الأُخرى.

وعليهِ، ينبغي أن نستخدمَ تقديراتِنا لحسابِ قيمةِ أموالِنا، وليسَ مؤشِّرَ أسعارِ المستهلك؛ فدَورةُ التَّضخُّمِ قد لا تُسايرُ دورةَ نُموِّ النَّاتجِ المحلِّيِّ GDP، ولا تتوافقُ خطوطُ اتِّجاهِه معَ مؤشِّرِ CCPI خلالَ فتراتِ الرُّكودِ والنَّشاطِ في أحيانٍ كثيرةٍ؛ ممَّا يُضعِفُ أيَّةَ علاقةِ ارتباطٍ بينهما. فهل نعتبرُ مؤشرَ أسعارِ المستهلك تابعًا مُستقلاً، أمْ أنَّه تابعٌ مُتغيِّرٌ لمؤشِّرِ التضخمِ؟

العدد الأربعون

شجاعة التغيير تغيير الشجعان

بعد خمسةَ عشرَ عامًا من النجاحِ المستمرِّ أعلنت شركةُ (غوغل) وهي في أوجِ نجاحاتِها عن تغييرِ اسم شركتِها الأُمِّ وشعارِها، ذلك الشعارَ الذي ملأ الدنيا وشغلَ الناسَ طيلةَ فترةِ وُجودِها؛ بل صارَ مفهومًا وصورةً؛ فالناسُ تُعبِّرُ به عن كلمةِ (بحث أو Search) فيقولونَ لبعضِهم (غووغلها) ويقصدُونَ (ابحثْ عنها).

لقد أعلنَ مُلَّاكُ شركةِ (غووغل) رسميًّاعن شركتِهم الجديدة (ألفابت) في خُطوةٍ تُعيدُ هيكلةَ أعمالِها بشكلٍ شامل؛ وسينضَوي العملاقُ (غووغل) تحتَ مِظلَّتها كغيرِه من الشركاتِ والمشاريع التابعة.

قال الشريكُ المؤسِّسُ (لغوغل – لاري بيج) في رسالةِ التغيير: "إنّ شركتَنا تُبلي بلاءً حسنًا اليومَ، لكنَّنا نُؤمِنُ أنَّه بمَقدُرِونا جعلَها أكثرَ تنظيمًا وشفافية؛ لذلك قرَّرنا أن نُنشِئ شركةً جديدةً".

أي أنّ إعادةَ الهيكلة لم يكُن سببُه اندماجُ أو تدهورُ الوضعِ الماديِّ أو التنافسيِّ؛ بل هو نابعٌ من قوةِ هدفِها التنظيمِ والشفافية. ولو صوَّرنا القرارَ كمنحنىً رياضيٍّ؛ لكان منحنىً مُتزايداً بمُعدَّلٍ مُتزايدٍ بعدما كان مُتزايداً بمُعدَّلٍ مُتزايدٍ أيضا!! *

حقًا إنّها لشجاعة ملفتة للنظر.

لقد هدَفتِ الهيكلَةُ الجديدة إلى إيجادِ وتشغيلِ شركاتٍ مُزدهِرةٍ عبر قادةٍ مُبرزينَ ومُستقلِّينَ. أيّ: أنّ محورَ عُمدةِ التغيير له مرتكزان:

- توفيرُ رئيسٍ تنفيذيٍّ قويٍّ لكلِّ شركةٍ تابعة، والقائدُ المستَهدَفُ قائدٌ مُبرَّزٍ في الوسطِ ومستقلٌّ أيّ: ليس من المُوظَّفينَ القدامى نفسُهم(لغوغل) علمًا أنّ هذه الشركةَ ليس لديها إلاّ المُميَّزينَ عالَميًا.
- إدارةُ المخُصَّصاتِ الماليةِ بصَرامَة وهذا ما ألمحَ إليه الشريكُ المؤسِّسُ صراحةً في كلمته؛ فالضبطُ الماليُّ والمحاسبيُّ شرطٌ لازمٌ للحُكم على الكفاءة.

أمّا (غوغل) التي وقعَ عليها التغييرُ، ورغم هذا التغييرِ الضخم، فإنّها ما فتئتْ تتطلَّعُ لتحقيق مزيدٍ مِن الطُّموحِ في المشاريع الكُبرى، وتحسينِ حياة أكبرِ عددٍ من الناس، أيّ: أنّها لم ولن تتراجعَ، وهذا فهمٌ دقيقٌ وإدراكٌ عميقٌ لأولئكَ الناس، فرغمَ تراجُع دورِها من شركةٍ قابضةٍ إلى شركةٍ تابعةٍ، لكنّها تنوي العودةَ للعملَقة من جديدٍ. ويا للأسفِ فإنّ كثيراً من الإداريينَ في بلادنا المترَّهلَةِ لا يستوعبونَ تغييراً كهذا؛ فأيُّ إداريٍّ كبيرٍ تنالُه شُبهة التغييرِ يُحارَبُ بكلِّ قساوةٍ لعدمِ تحريكِه مِن مكانه ولو أدّى ذلك لخرابِ ما قام بإعمارِه؛ بل ويا للأسفِ يبني كثيرٌ من الإداريينَ الكبار لنفسِه امبراطوريةً فاشيةً يجلبُ لها مَن هو إمَّعةٌ ليُحافِظَ على ولائه ونَعمائه انتظاراً لاستخدامِه في ساعةِ تغييرٍ مُفاجئةٍ. والأصلُ الأصيلُ أنّ الكبيرَ يكبرُ دومًا؛ بل هو يُمثلُ قاطرةً لغيرِه، تقصدُه الشركاتُ والمناصبُ قصداً للاستفادةِ من خِبراتِه – هذا إنْ كان مُخلِصًا في ما سبقَ من أعمالٍ قام بها –.

إنّ رُؤيةَ مُلَّاكِ شركة (غوغل) لم تولد فجأة؛ بل رسمَها مؤسِّسُوها منذُ أحدَ عشرَ عامًا، مُدرِكينَ أنّ الشركاتِ تميل بمرور الوقت إلى التعوُّدِ على تكرارِ أعمالِها والاكتفاءِ بإحداثِ تغييراتٍ تدريجية. ولّما كان هذا لا ينفعُ أبداً في قطاعِ

التكنولوجيا؛ لأنّ الأفكارَ الثوريةَ هي مَن يُحدِّدُ مناطقَ النموِّ الكبيرةِ المستقبليةِ، فإنّ ذلك يُحتِّمُ الخروجَ من وضعيةِ الراحةِ والدَّعَةِ باستمرارٍ؛ بل إلى الأبد.

وهذا معناهُ: أنّ المُؤسِّسينَ فَهمُوا بيئتَهم وأدركُوا مخاطِرها ورسمُوا التصوُّراتِ الصحيحةَ ونفَّذُوها في حينها بجُرأةٍ وشجاعةٍ. ويا للأسف فإنَ شركاتِنا ومَصارفنا مُتعبَة بأغلبِ مُلاّكِها الذين لا يرونَ أبعدَ من أرنبةِ أُنوفِهم، وإن شمُّوا رائحةَ النجاحِ مالُوا إلى وضعيةِ الراحةِ والدَّعة. لذلك تجِدُهُم لا يخطُر ببالِهم اختيارَ قادةٍ مُبرِّزينَ مُستقلِينَ ؛بل تراهُم يبحثونَ عن مُديرينَ يأتمرونَ بأهوائِهم، ويَسهلُ كسبُ ولائِهم ومن ثَمَّ طاعتهم؛ بل هناكَ مُديرونَ تنفيذيونَ لا تستطيعُ مجالسُ الإدارةِ تحريكَهم ولا تغييرَهم وكأنَّهم خُشُبٍ مُسنَّدةٌ. والأمثلةُ كثيرةٌ على ذلك لكن لن نستفيدَ من ذكرِ الحالاتِ نفسِها، ويكفي لمعرفةِ تلك الشركاتِ والمصارفِ تتبعُ مسيرتَها التنمويةِ ونتائجَ أعمالِها غير المُشجِّعةِ، وعلى كلِّ حالٍ ما يَهمُّنا هو الدرسُ المستفادُ.

هذا من ناحيةٍ، ومِن ناحيةٍ ثانية:

قرَّرتِ اليابانُ افتِتاحَ أوَّلِ مدرسةٍ ثانويةٍ افتراضيةٍ في العالَم للتعليمِ عبر الإنترنت؛ حيثُ يُشاركُ الطلابُ في الدروسِ بشخصياتٍ ورسومٍ مُتحرِّكة، فلا يحتاجونَ للحُضورِ إلى المدرسةِ إلاّ مرَّةً واحدةً كلَّ ستَّةِ أشهُرٍ للامتحان.

وأمّا من ناحيةٍ أُخرى:

قرَّرت تركيا إنشاءَ أوّلِ كُلِّيةِ طِبٍّ افتراضيةٍ في العالَم، وهذا مُغايرٌ لقواعدَ يعتقِدُها أغلبُ الناسِ – خاصّة الخبراءَ منهُم – أنّها لا تصحُّ؛ فاختصاصُ الطِّبِّ البشريِّ اختصاصٌ تطبيقيٌّ لا يُمكِنُ إلاّ أن يكونَ بالتعليمِ الحُضوريِّ التقليديّ.

وترى الجامعةُ التركيةُ –صاحبةُ الفكرةِ– أنّ ذلك سيُعزِّزُ قُدرَةَ الأطبَّاء على إجراءِ العملياتِ الجراحيةِ في بيئةٍ افتراضيةٍ فهي ستُنشِئ مركزَ مُحاكاةٍ طِبِّيٍّ، وكلية طِبٍّ افتراضيةٍ، وذلك لتدريبِ الأطبَّاء على إجراءِ مختلف أنواعِ العملياتِ الجراحيةِ افتراضيا. وستُجرى العملياتُ الجراحيةُ على جُثَّةٍ افتراضيةٍ أو مريضٍ افتراضيٍّ باستخدامِ نظَّاراتٍ ثلاثيةِ الأبعاد. وذلك لم يكُن فجأةً؛ بل بعدَ أن طوَّرتِ الجامعةُ طاولةَ تشريحٍ مصنوعةٍ من ألياف كربونيةٍ، يُمكِن تزويدُها بأجهزةِ التصويرِ الإشعاعية، وأجهزةِ التصويرِ الأُخرى؛ بحيث تُتيحُ إمكانَ تدويرِ الجُثَّةِ ومنحِها الزاويةَ المطلوبة.

حقًا هذه تغييراتٌ شُجاعةٌ يقوم بها الشُّجعان..

أمّا نحنُ فنعيشُ في بلادٍ تُقدِّمُ التعليمَ الافتراضيَّ بخَجلٍ، وتتمنعُ عن تصديقِ شهاداتٍ صادرةٍ عن مؤسَّساتٍ جامعيةٍ تُقدِّم تعليمًا كهذا بحُجَّةِ عدمِ جِدِّيتِه وفعاليتِه، وأخشى أنّ عقلية أولئك المُقرِّرينَ لمصير الناس هي التي صارت غيرَ مُجديةٍ، وغير فعّالةٍ لهذه البيئةِ. خاصَّةً في الوقتِ الذي انطلقَ فيه الآخرونَ نحوَ جعلِ العلومِ التطبيقيةِ تقدَّم افتراضيا؛ بل حتى شهادةَ الثانويةِ صارت افتراضيةً.

حقًا لا شيءَ خارجَ التطوير والتغيير.. ولا يُعقلُ أن نحتجَّ على تلك الدولِ الأكثرِ تقدُّمًا وازدهارًا، ونحنُ الأكثر تخلُّفًا وتراجُعًا في التراتيبِ العالَمية جميعًا بلا استثناءٍ.

إنّ الأسئلةَ التي تحتاج إجاباتٍ شافيةً هي:

– هل القضيةُ أنّنا لا نملكُ الشجاعةَ في التغيير؟

– هل هناك مَن قتلَ المبادأة في بلادِنا؟

– هل هناك تفسيرٌ لتخلُّفِنا وتقهقُرنا؟

لقد صَدقَ الصادقُ المصدوقُ صلوات ربِّي وسلامُه عليه الذي قال للأعرابيِّ الذي كرَّر سؤالَه عن الساعة: إذا ضُيِّعَتِ الأمانةُ فانتظِرِ الساعةَ، قال: كيف إضاعتُها؟ قال: إذا وُسِّد الأمرُ إلى غيرِ أهلِه فانتظِرِ الساعةَ (رواه البخاريُّ).

فيا أيها المناطُ التغييرُ بهِم..

يا أيُّها القادة..

لقد ضيَّعتُمُ الأمانة.. أمّا كيف ضيَّعتُمُوها، فإنّكم لم تجعلُوا الرَّجُلَ المُناسِبَ في المكانِ المناسبِ، فحُقَّ على بلادِكُم الخرابُ والدَّمارُ.

أليسَ التخلُّفُ دمارًا؟

أليسَ الجهلُ خرابًا؟

إنّ أغلبَ التوقُّعاتِ تُشيرُ إلى أنّ عددَ مُستخدمي تكنولوجيا الواقع الافتراضيِّ قد تجاوزا الملايين العديدة مِن المُستخدمينَ وهم بازديادٍ مُطَّرِدٍ، وأنّ حجمَ الإنفاقِ على

هذه التقنيات قاربَ عشرات المليارات من الدولارات الأميركية. السؤالُ الواردُ والمُهمُّ:

– كيف تغفُلُ حكوماتٌ رشيدةٌ عن هذه التطوُّرات؟ فأغلبُ الخُبراءِ الحكوميينَ الأشاوسِ وأصحابِ التخطيطِ والرُّؤى البعيدةِ لا يتفاعلونَ مع التعليم الافتراضيِّ؛ بل يجعلُونه عدوَّهُم، أوليسَ الإنسانُ عدو ما يجهلُ؟بلى. لقد أصابُ الجهلُ أغلبَ القومِ، وأعمى حُبُّ المناصبِ قلوبَهُم. ولا استثني مِن دُولنا العربية إلاّ القليلَ النادرَ.

– كيف تغفُلُ شركات ورجالُ أعمالٍ عن هذه التطوُّرات؟ لماذا؟ أليس فيكم رجلٌ مثل (لاري بيج)؟ أمْ أنّهم أكثرُ منه مالاً وعِلمًا؟ أمْ أنّ شركاتِهم تفوقُ شركة (غوغل) التي هو فيها شريكٌ مؤسِّسٌ؟ ألا يختبى اللص خلفَ أصبعِه لجُبنِه وإجرامِه؟ رُبَما لا استثني من شركاتِنا العربية ورجالِ أعمالِها إلاّ النذر اليسير.

إنّ التكنولوجيا صارت واقعًا يتعاملُ معه الجميعُ ويستفيدُونَ منه؛ فالاتصالاتُ انخفضَت تكاليفُها ولم يَعُدْ ثمَّة داعٍ لكثيرٍ من الأعمالِ المتكرِّرةِ أو اليدويةِ.

تصوَّروا كمْ أسهمَتِ الحكوماتُ الالكترونية في خفضِ تكاليفِ الورقيَّات؟ وكيف وفَّرتْ أوقاتَ الناس! وتصوّروا كمْ مِن فُرصِ العملِ الجديدة أوجدَتها التقنية!. إنّنا لو أحسنَّا الاستثمارَ لانخفض الركودُ وانطلقنا نحوَ الازدهارِ. فأينَ الشُّجعانُ الذين يتَّخِذونَ القراراتِ الشجاعةِ؟أينَ هُم أينَ؟

العدد الواحد والأربعون

كل اقتصاد أدرى بشعابه؛ سلوك الاقتصاد إزاء مشكلة اللاجئين

إنَّ المُتأمِّلَ في الواقعِ العالَميِّ يرى تبايُنَ سلوكِ الدُّولِ المُستضيفةِ للاجئينَ السُّوريينَ، وكان ذلك على المستويينِ الدولِيِّ والشعبيِّ.

يُمكِنُ التمييزُ بينَ سُلوكَينِ واضِحَينِ للشعوبِ:

– فشعوبُ بعضِ الدولِ الأوربيةِ أظهرَ فهْمًا دقيقًا ووعيًا عميقًا فرحّبَ باللاجئينَ؛ بل منهُم مَن خرجَ بمُظاهَراتٍ يُطالِبُ حُكوماتِه بضرورةِ حُسْنِ استقبالِ اللاجئينَ.

– وبعضُ الشُّعوبِ – بما فيهم شعوبٌ عربيةٌ وإسلاميةٌ – لم تفعلْ ذلك؛ بل منهُم مَن تملْمَلَ وشعَروا بثقلِ اللاجئينَ؛ فطالَبوا بترحيلِهم، ومنهُم مَن استغلَّ حاجاتِهم المادِّيَّةَ ببَخْسِهم أجورَ عَملِهم، أو باستِخدامِهم كخَدَمٍ في البيوتِ، ومنهُم مَن روّجَ للزَّواجِ مِن بناتِهم بأبْخَسِ المُهور.

أمّا على مستوى الدولِ، فيُمكِنُ التمييزُ بين نوعينِ مِن الدُّولِ:

– دُولٍ ذاتِ اقتصادٍ ضعيفٍ هزيلٍ يتعيشُ على المِنَحِ والمُساعَداتِ الخارجيةِ؛ فتراهُ مُترنِّحًا غيرَ قويمٍ كأغلبِ الدولِ العربيةِ وبعضِ دولِ أوروبةَ الشرقية؛ حيث عارَضَتْ هذه الدُّولُ دُخولَ اللاجئينَ، أو عَرقلتْ دُخولَهُم بشكلٍ أو بآخرَ؛ بل وحاولَ بعضُها إبعادَهُم. وسمَحَ بعضُها لهُمْ بالعملِ ومنعَ بعضُها ذلك.

– دولٍ ذاتِ اقتصادٍ قويٍّ متينٍ؛ كتُركيا وألمانيا، سمَحتْ قوَّةُ اقتصادِها ومساحةُ أراضيها المُترامية والشاسِعة باستيعابِ مئاتِ الآلافِ مِن اللاجئينَ؛ بل والسماحِ

للكثيرينَ منهُم بالعملِ – ولو بأجورٍ مُنخفضَةٍ أحيانًا – بينما تُخطِّطُ دُولٌ قويةٌ أُخرى؛ كبريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية لاستقبالِ عشرةِ آلافِ لاجئٍ فقط لكلٍّ منهُما على استحياءٍ.

إنّ النوعينِ كِليهِما قد تضرَّرَ واستفادَ مِن اللاجئينَ في آنٍ واحدٍ؛ فأغلبُ اللاجئينَ استجمَعَ ما يملكهُ مِن مُدَّخراتٍ وذهب بها إلى بلادِ اللجوءِ؛ فمنهُم مَن باع بيته، ومنهُم مَن باع أثاثه، ومنهُم مَن فرّ هاربًا دونما شيءٍ معه؛ فأخذوا ما خفَّ حَملَه وغلا ثمنُه – مِن ذهبٍ ونقودٍ أجنبيةٍ – فأنفقوها على رِحلاتهِم سَفرًا وإقامةً وطعامًا وانتقالاً؛ فأحدَثوا في اقتِصاد بُلدانِ الممرِّ وبُلدانِ اللجوءِ طلبًا على سِلعِها وخدماتِها فنشَّطُوا الطلبَ الكُلِّيَّ فيها.

وتميَّزَ النوعُ الثاني مِن تلك الدولِ بتحقيقِ استفادةٍ أكبرَ مِن النوعِ الأوَّلِ – رغمَ الضُّغوطِ الاجتماعيةِ التي سبَّبتْها أعدادُ اللاجئين –؛ فاقتصادُها وبِنيتُها التحتيةُ لديها القدرةُ على ذلك.

إنّ الفارقَ بين سلوكِ الفريقينِ، هو وضعُ الأسبقيةِ للقرارِ السياسيِّ أو الاقتصاديِّ، ببُعدٍ استراتيجيٍ أو تكتيكيٍ.

فالرؤيةُ السياسيةُ التي يَشوبُها طعمُ البرامجِ الانتخابيةِ وتكتيكاتها يُمثِّلُها قولُ المُرشَّحُ الجُمهوريُّ (دونالد ترامب) الأوفرَ حظًّا للانتخاباتِ الرئاسيةِ الأمريكيةِ الذي صرَّحَ على قناةِ (سي بي إس إن) : "إنّ ما تفعلُه المُستشارةُ الألمانيةُ (انجيلا ميركل) مِن أجلِ طالبي اللجوءِ ضربٌ مِن الجُنونِ" .

وقال: إنّه لا يُحِبُ حركاتِ الهجرةِ، ولا يُحبُّ الوافدينَ. وتوقَّعَ أن يكونَ هناكَ اضطراباتٍ في ألمانيا؛ فما فعلتْه (ميركل) في ألمانيا ضربٌ مِن الجنون". وتناسى أنَّه مِن أصلٍ مُهاجرٍ.

أمّا الرؤيةُ الاستراتيجيةُ الاقتصاديةُ فيُمثلُها وزيرُ الاقتصادِ الألمانيِّ (زيجمار جابرييل) الذي يرى: أنّ زيادةَ الإنفاقِ الحكوميِّ على اللاجئينَ مِن شأنِه العملُ كحُزمةِ تحفيزٍ لأكبرِ اقتصادٍ في أوروبا.

لِذلكَ لا غرابةَ أنّ تُخطِّط ألمانيا لاستقبالِ مليونٍ ونصفِ مليونٍ مِن اللاجئينَ، وأن تُنفِقَ عليهم؛ فهيَ مهما أنفقتْ لا يعدلُ شيئًا على ما أنفقتهُ الدُّولُ الأمُّ لأولئك؛ لذلكَ هي تُعيدُ تهيئةَ أصولٍ بشريةٍ أتتْها مَجّانًا دونَ أيِّ تكاليف؛ بل حتّى لم تنفقْ على نقلِهم؛ بل هُمْ مَن فعلَ ذلك. وبما أنّ ألمانيا واقتصادَها هو القلبُ النابضُ والمُحرِّكُ للاقتصادِ الأوربيِّ؛ فقد استحقَّت ألمانيا قيادةَ الاقتصادِ الأوربيِّ بجَدارةٍ أمامَ قلَّةِ حيلةٍ وفهمِ الدولِ التي عارضَت وصولَ اللاجئينَ، ومنعتهُم وضربتهُم وسجنتهُم؛ ففَهْمُ هذه الدولُ ذات الموقفِ السلبيِّ لا يصلُ إلى مستوى التفكيرِ الألمانيِّ الاقتصاديِّ وحنَّكتْهُ بعدُ؛ لذلك لابُدَّ مِن أن يكونَ الناسُ بعضُهم لبَعضٍ سُخريًّا، يقولُ اللهُ تعالى في مُحكَمِ آياتِه: **أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ** (الزخرف: ٣٢).

وأضافَ (جابرييل) للصّحفيينَ في برلين: " عندما يتعلَّقُ الأمرُ باللاجئينَ فإنّ مِلياراتِ اليورو التي نُخطِّطُ لاستِثمارِها في التعليمِ ورياضِ الأطفالِ والمدارسِ

سيكونُ لها أثرٌ بالطبعِ كحُزمةِ تحفيزٍ صغيرةٍ" . ثم أردفَ: "لكنَّ هذا الأمرَ سيلعَبُ دوراً العامَ القادمَ وليس هذا العام" .

إنّ الإنفاقَ على تعليمِ تلك الأصولِ البشريةِ وإعادةِ تأهيلِ البعضِ منهُم ليس تكاليفَ غارقة؛ بل هواستِثمارٌ في الأصولِ والمواردِ البشرية، ومهما بلغَ فإنَّه صغيرٌ؛ فهذه الموارِدُ جاءت مُثقَّفةً مُتعلِّمَةً، وإنّ كثيراً منهُم سريعُ التعلُّمِ – فهم مُميَّزونَ ومُبَرِّزونَ ومَعروفون عالمياً بسُرعةِ تعلُّمِهم وإخلاصِهم فيما لو توفَّرتِ البيئةُ الحاضنةُ لذلك –؛ حيث لا ضياعَ لجَهدِ المجُتهدِ، ولا نُكرانَ ولا جُحود.

وقال (جابرييل): "إنّ زيادةَ الإنفاقِ على اللاجئينَ استثمارٌ في مستقبلِ البلادِ عند أخذ تحدِّي شيخوخةِ المجتمع الذي تُواجِهُه ألمانيا في الحُسبانِ" .

وهذا مَربطُ الفرسِ؛ فالاستراتيجيون أصحابُ الرؤى البعيدة نظراتُهم حادَّةٌ وثاقبةٌ ودقيقةٌ، وهمْ المَسؤولونَ عن إدارةِ دُفَّةِ البلادِ؛ فالنجاحُ مُمكِنٌ لكنَّ المحافظةَ عليه أمرٌ صعبٌ للغايةِ، ودونَ أشخاصٍ استراتيجيينَ كهكذا يُديرونَ البلادَ؛ فالأمرُ لا يصحُّ أبداً؛ لذلكَ تبقى حضاراتٍ وتستمرُّ، وتندثر أخرى، ولا يُعلَمُ أنّها كانت موجودةً أصلاً.

أمّا عن التغيُّرِ السُّكانيِّ والاندماجِ الثقافيِّ فإنَّ التسامُحَ والموضُوعيةَ وتبادلَه ضِمنَ مقياسِ المصلحةِ المتبادلةِ هو أساسُ ذلكَ كلِّه. والقويُّ لا يخشَى الغرقَ في بركةِ ماءٍ، ولا السباحةَ في أعتى المحُيطاتِ. إنّ ما يحصلُ إنّما هو سُنَّةٌ من سُننَ اللهِ تعالى القائلِ في كتابهِ العزيزِ: **يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**

(الحجرات: ١٣)؛ فالأصلُ الأصيلُ أن يتعارَف الناسُ لا أن يتحارَبُوا، أمّا المقياسُ الحضاريُّ للتمايزِ فهو التقى الذي لا يعلمُه إلاّ اللهُ تعالى جلَّ في عُلاه.

إنّها سُنَّةُ التدافعِ التي سَنَّها الشارعُ الحكيمُ الكريمُ فقال المولى: **وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ** (البقرة: ٢٥١).

إنَ ما تعيشُه تركيَا اليومَ وتحياه مِن مَدنيَّةٍ وازدهارٍ تدينُ فيه لأبنائِها الذين هاجَرُوا إلى ألمانيّا إبَّانَ الحربِ العالَمية الثانية؛ فعَملُوا هناك وتعلَّموا، ثمَّ عادوا لبلادهِم مع ما تعلَّمُوه لتقومَ البلادَ إلى الحالِ الأفضلِ، ولِتتحَسَّنَ حالُ العبادِ فيها لِما هو أفضلُ وأشرفُ، وهكذا يتدافعُ الناسُ فلا تفسدُ أرضهُم.

وما سيكونُ بِعَونِ اللهِ تعالى وفضلِه، نهضةُ العبادِ لإصلاحِ البلادِ فتتطورُ أعمالُهم نحو مَزيدٍ من النجاحِ أسوةً بما فعلُه الأتراكُ إثرَ عودتِهم من ألمانيا؛ وبذلك يتعارفُ الناسُ ليتزوَّدوا بالمَعارفِ فيتبادلوا الخِبراتِ فيستفيدَ بعضُهم بعضًا، والأيامُ دُولٌ مِصداقًا لقولِ اللهِ تبارك تعالى: (**وتلك الأيامَ نُداوِلُها بين الناسِ**)؛ فتبقى الشامُ شامةً في عُيونِ الناسِ وصَفوةَ بلادِ اللهِ تعالى.

العدد الاثنان والأربعون

تهديدُ خدماتِ المؤسَّساتِ الماليَّةِ الالكترونيَّة؛ هجماتُ DD4BC

تُعتبَرُ المؤسَّساتُ الماليةُ أكبرَ المستفيدينَ من تكنولوجيا المعلوماتِ في العالَم؛ لأنّها مستثمِرةٌ لها، وبها توسَّعَت أعمالُها، وزادَت خدماتُها، وانعكسَ ذلك رضاءً لزبائنِها، وكذلك مزيداً من الإيراداتِ لخزينتِها.

لكن بما أنّ المخاطِرَ هي سِمَةُ تلك المؤسساتِ؛ فالمخاطِرُ الالكترونيةُ هي صنفٌ جديدٌ أُضيفَ لما يكتنِفُها من مخاطرَعديدةٍ، وتُعتبَرُ هجماتُ حِرمانِها من الخدماتِ، أو هجومِ حَجْبِ الخدمةِ Denial of Service Attacks أو DoS من أكثرِ تلك المخاطِرِ انتشاراً وتكراراً. وهي عبارةٌ عن هجماتٍ تتمُّ بهدفِ إغراقِ مواقعِ المؤسساتِ الماليةِ بسَيلٍ من البياناتِ غيرِ اللازمةِ لإرباكِها، وإرباكِ مستخدميها؛ حيث تُرسِلُ إليها إشاراتٍ وطلباتٍ من أجهزةٍ مُصابةٍ ببرامجَ تُسمّى Attacks DDos يتحكَّمُ بها قراصنةٌ وعابثينَ إلكترونيينَ عبرَ شبكةِ الإنترنت؛ ممّا يُسبِّبُ بُطءَ خدماتِها؛ بسببِ ازدحامِ مواقعِ تلك المؤسساتِ؛ فيصبحُ وصولُ عملاءِها صَعبًا.

وحتى اليوم لا يُوجَدُ علاجٌ لهجومٍ كهذا؛ لأنّه يتمُّ دونَ كسرِ جدرانِ الحمايةِ، أو ملفاتِ كلماتِ السرِّ، أو سرقةِ البياناتِ؛ بل يكتفي قراصنتُها بحجبِ الخدمةِ من خلالِ إطلاقِ برنامجٍ يعملُ على إيجادِ ازدحامٍ مروريٍّ للموقعِ فيضعفُ حزمةً بياناته لمنعِ أيِّ مُستخدَمٍ من الوصولِ لخدماتِ الموقعِ، وينعكِسُ ذلك على مبيعاتِ

خدماتِ المؤسسةِ الماليةِ المتعرِّضةِ للهجومِ فيسيءُ لسُمعَتِها، وقد ازدادَت شدَّةُ هذه الهجماتِ، وباتتْ تستهدِفُ أهدافًا مُحدَّدة.

وقد حذَّرَتْ شركةُ (سيمانتك) المُتخصِّصة في الأمن الرقْميِّ عام ٢٠٠٤ من تلك الهجماتِ، وأوضحتْ أنّ متوسِّطَ عددِ هجماتِ الحرمانِ من الخدمةِ قد وصلَ إلى ٩٢٧ هجمةً في النصفِ الثاني من عام ٢٠٠٤ بزيادةٍ قدْرُها ٦٧٩٪ عنها في النصفِ الأوَّلِ من العامِ نفسِه.

وبعدَ عشرَةِ أعوامٍ أطلقتْ شركةُ (كاسبرسكاي) المتخصِّصةُ في الأمنِ الرقْميِّ على موقِعها تحذيرًا بأنّ المؤسساتِ الماليةَ هي أهمُّ أهدافِ هجومِ DDoS خلالَ الرُّبعِ الثالثِ من عام ٢٠١٤، ويُظهِرُ الشكلُ التالي بعضَ إحصائيات أعوام (٢٠١٢ و٢٠١٣) ويبدو فيه ضخامةُ حجمِ هجماتِ وقفِ الخدمة. وقد جاءتِ المؤسَّساتُ الماليةُ في استراليا ونيوزيلندا في المرتبةِ الأُولى من حيث تعرُّضُها لهجماتِ وقفِ الخدمةِ DDoS. ووجَّهتِ الشركةُ اتِّهامَها إلى المجموعةِ الإجراميّةِ (السيبرانيةِ) المعروفةِ باسم DD4BC، التي تشنُّ هجماتِها في سبيلِ الحصولِ على عُملةِ (بيتكوين). ويُقصَدُ بلاحقةِ (سايبر) Cyber الكمبيوتر أو شبكتِه Online.

وانضمَّت سويسرا إلى قائمةِ الضحايا كاستراليا ونيوزيلندا لهجماتِ وقفِ الخدمةِ، وذكر كُلٌّ من بنك الصينِ وبنك شرق آسية إلى أنّه: قد تمَّ استهدافُهم عن طريقِ نشاطاتٍ غيرِ مشروعة.

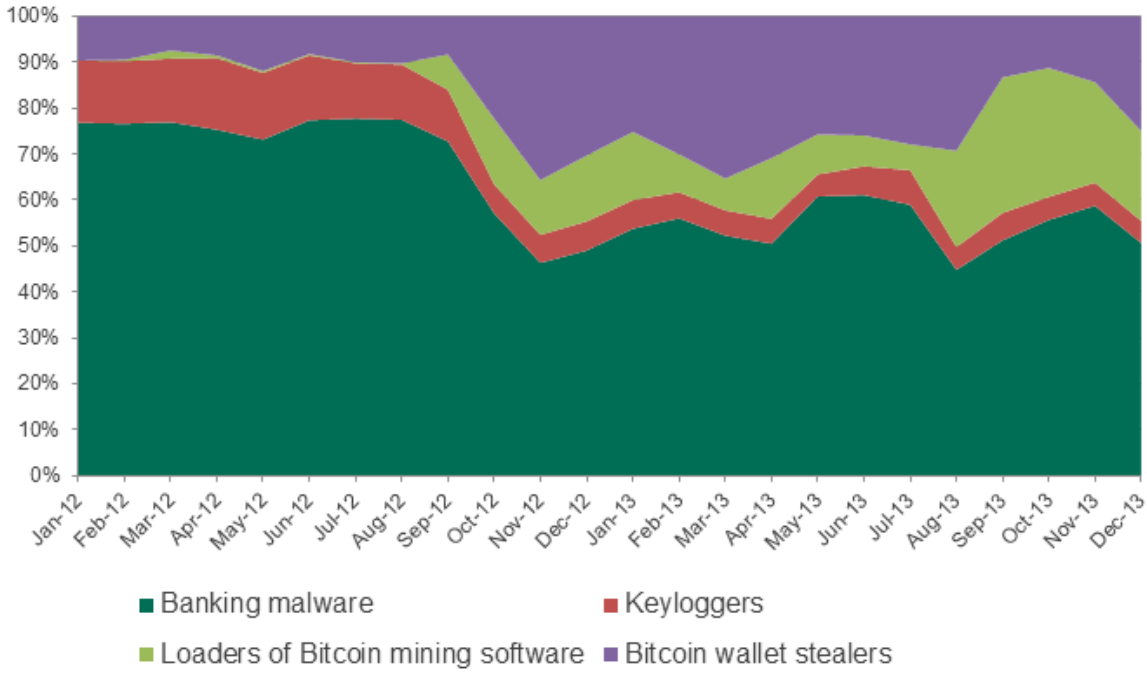

The percentage of users attacked by different types of malware each month

وقالت (كاسبرسكاي) : إنَّ العديدَ من المؤسساتِ الماليةِ الروسيةِ قد حصلَت على تنبيهاتٍ من مُجرِمي الإنترنت يُطالِبونَ بالحصولِ على مبالغَ مُعيَّنةٍ عن طريقِ عملةِ بيتكوين لإنهاءِ هُجومِهم.

وعليه فقد توزَّعَتِ الهجماتُ على أنحاءِ العالَمِ كافّةً؛ فحصلتِ الصينُ على نسبة ٣٥٪ من مُجمَلِ هجماتِ حَجْبِ الخدمةِ DDoS حول العالَم؛ بينما حصلَتِ الولاياتُ المتحدةُ على نسبة ٢١٪، وحلَّت كورية الجنوبيةُ في المرتبةِ الثالثةِ بنسبة ١٨٪، بارتفاعٍ بمعدَّلِ ٩ .٧٪ في الهجماتِ التي تستهدِفُ كوريةَ الجنوبيةَ مقارنةً بالرُّبعِ السابقِ.

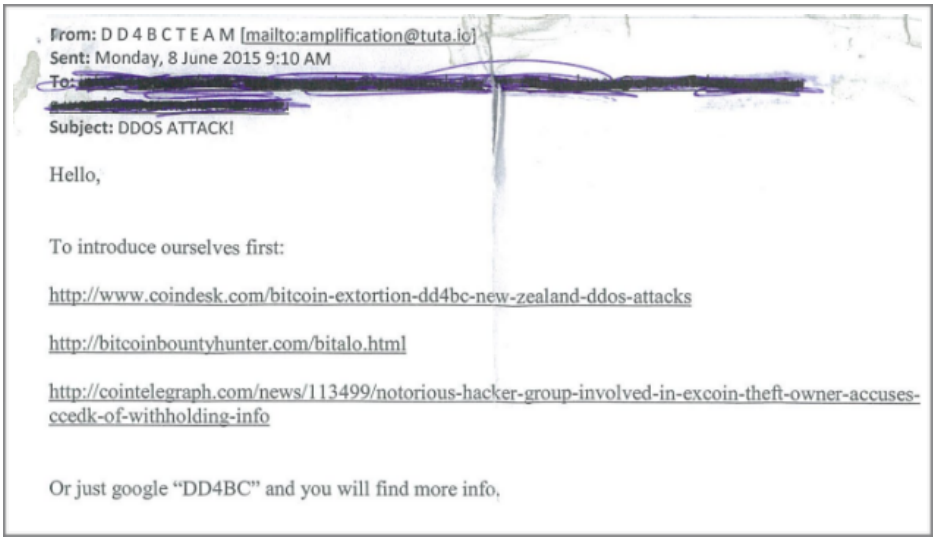

From: D D 4 B C T E A M [mailto:amplification@tuta.io]
Sent: Monday, 8 June 2015 9:10 AM
To: [redacted]
Subject: DDOS ATTACK!

Hello,

To introduce ourselves first:

http://www.coindesk.com/bitcoin-extortion-dd4bc-new-zealand-ddos-attacks

http://bitcoinbountyhunter.com/bitalo.html

http://cointelegraph.com/news/113499/notorious-hacker-group-involved-in-excoin-theft-owner-accuses-ccedk-of-withholding-info

Or just google "DD4BC" and you will find more info.

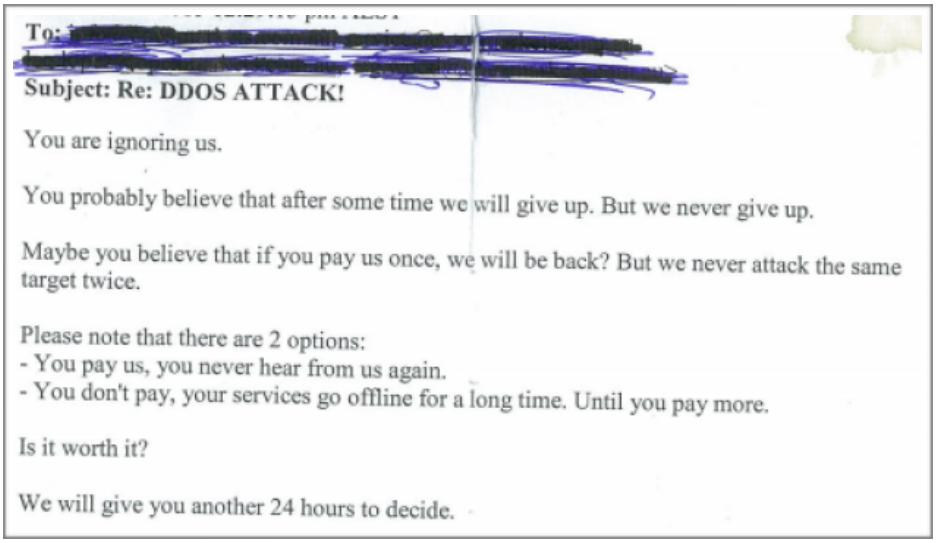

To: [redacted]
Subject: Re: DDOS ATTACK!

You are ignoring us.

You probably believe that after some time we will give up. But we never give up.

Maybe you believe that if you pay us once, we will be back? But we never attack the same target twice.

Please note that there are 2 options:
- You pay us, you never hear from us again.
- You don't pay, your services go offline for a long time. Until you pay more.

Is it worth it?

We will give you another 24 hours to decide.

وسجَّلَت (كاسبرسكاي)خلالَ الرُّبعِ الثالثِ أطولَ وقتٍ مستمرٍّ لهجومِ حَجبِ الخدمةِ، استمرَّ لمدّة (٣٢٠) ساعةً متواصلةً أي أسبوعينِ مُتواصِلَين– .

واستهدفَ هذا التهديدُ المؤسساتِ الإعلاميةَ وشركاتِ الألعابِ، وهدَّدَت بإيقافِ مواقعِها وخدماتِها في حالِ لم تدفعِ الفديةَ، وتقومُ مجموعاتُ القرصنةِ بالطلبِ من

أصحابِ الأجهزةِ التي تمَّ تعطيلُها، وشنِّ هجماتٍ عليها دفعَ مبالغَ تتراوحُ بين ٢٥ و ٢٠٠ بيتكوين، ويُعادل البيتكوين ٢٣٠ دولاراً أمريكيًا.

وقد ذكرت فاينانشيال ريفيو الاسترالية في مقالٍ على موقعِها الالكترونيِّ بتاريخ ٢٧/٩/٢٠١٥ ارتفاعَ الهجماتِ ضدّ المؤسساتِ الماليةِ من مُجرمي الانترنيت (بيتكوين) DD4BC. ويُتوقَّعُ شنُّ هجماتٍ (سايبرية) أكثرَ خُطورةً على بعضِ المؤسساتِ الماليةِ الاستراليةِ بما في ذلك (ست) و(بنك ماكواري)؛ ولأجل ذلك شكَّلَتِ الحكومةُ الاستراليةُ ما يُسمَّى (مركز الأمن السيبراني الأسترالي) بهدفِ وقفِ حمَلاتِ الابتزازِ التي يقومُ بها مُجرِمُو الإنترنت سيئو السُّمْعَةِ، والذين زادتْ هجماتُهم خلال الأشهرِ القليلةِ الماضيةِ، وحوَّلوا اهتمامَهم إلى القطاعِ الماليِّ؛ كالمصارفِ، والسماسرَة، ومراكزِ تبادُلِ المعلوماتِ في أستراليةِ.

وما يجبُ أن نعلَمَهُ أنه طالما أنّ الأسواق ومؤسساتِها متَّصلَةٌ بالانترنت فهي مُعرَّضَةٌ لهجماتٍ (مُتطوِّرةً) على نحوٍ مُتزايدٍ على الشبكاتِ والنظم؛ لذلك فإنّ الأسواقَ الماليةَ، وأسواقَ الأوراقِ الماليةِ ليستا في مأمَنٍ من هذا الخَطر. وإنّ إعدادَ شنِّ هجومِ حجبِ الخدمةِ لا يتطلَّبُ أيَّةَ معرفةٍ تقنيةٍ خاصَّةٍ، بل يُمكِن لأيِّ شخصٍ أو مجموعةٍ إجراميةٍ شنُّ هجومٍ قويٍّ بسهولةٍ إلى حدٍّ ما.

إنّ رَمزَ DD4BC يُشيرُ إلى (دوس بيتكوين) وهو بمثابةِ هجومِ (سايبري) يهدفُ إلى إسقاطِ المواقعِ، وإضعافِ مُلقّماتِ شبكة (الويب) من خلالِ الاعتداءِ على UDP أيِّ بروتوكول بياناتِ المستخدمِ User Datagram Protocol وهو أحدُ بروتوكولات الإنترنت Internet Protocol التي

تُستخْدَمُ لنقلِ الرسائلِ إلى أجهزةٍ أُخرى على شبكةٍ تعملُ ببروتوكول الإنترنت دونَ الحاجة لإجراء أيَّةِ اتصالاتٍ أوَّليَّةٍ لإنشاءِ قنواتِ اتصالٍ قبلَ بَدءِ إرسالِ البياناتِ، وهذا ما يُسمّى بروتوكول البياناتِ العالَميّ Universal Datagram Protocol.

أما أشكالُ الابتزازِ فهي بإرسالِ رسائلَ للمُلقِّماتِ مفادُها:

- أنتَ تحت هجومِ (دوس)؛ إلاّ إنْ دَفعت ٢٥ بيتكوين؛ ممّا جعلَ أكبرَ المصارفِ الاسترالية يَسحَبُ دعمَه للبيتكوين.
- ليس سهلاً التخفيفُ من أعمالِنا الهجومية؛ فلدينا قوةُ UDP تُقدَّرُ بـ ٤٠٠ **إلى** ٥٠٠ جيجا بايت في الثانية، وهذا فقط لنُثْبِتَ أنَّنا جادُّونَ.
- إذا كان بإمكانِك تجاهُلنا ولم تدفَع في غُضونِ ٢٤ ساعة؛ فسوف يبدأُ الهجومُ، وسيزدادُ السعرُ مقابلَ كلِّ ساعةِ تأخير.
- إذا كنتَ تُفكِّرُ في إبلاغِ السلطاتِ، فلا تتردَّد. ولكن ذلك لن يُساعِدَك فنحنْ لسنا هُواة. نحنُ نفعلُ أشياءَ سيِّئةً؛ ولكنَّنا نُحافِظ على كلمتِنا.

ونعرض أنموذجين عن تلك الرسائل:

تمتلِكُ الروبوتاتِ العاملةُ على أنظمةِ لينكس سِمةَ استخدامِ تشفير XoR في البرامجِ الضارَّةِ، وفي التواصُلِ مع خوادِمِ C&C الخاصَّةِ بالسيطرةِ والعمليات؛ حيث تقومُ بإصدارِ الأوامرِ للروبوتات، وتتلقّى التقاريرَ من الأجهزةِ التي تمت السيطرةُ عليها، كما تقومُ تلك الروبوتات – في الوقتِ نفسِه – بمُهاجَمةِ الدليلِ

الجذرِ في أنظمةِ لينكس المستَهدفةِ مُحاولةَ الحصولِ على كلماتِ سرِّها لنشرِ نفسِها بشكلٍ أكبرَ.

وقالت (كاسبرسكي) : إنّ نسبةَ الهجماتِ التي تتمُّ عبرَ روبوتاتٍ تعتمدُ على أنظمةِ لينكس قد ازدادَت من نسبة ٣٧.٦٪ في الرُّبعِ الثاني إلى نسبة ٤٥.٦٪ في الرُّبع الثالث، وأضافتِ الشركةُ أنّ مُعظَم الضحايا هي مواقعُ آسيويةٌ تنتمي إلى مؤسساتٍ تعليميةٍ أو مجتمعاتِ ألعابٍ.

طُرُقُ الحماية:

أظهرَ استطلاعٌ أجرتْه شركةُ (كاسبرسكي) أنّ الكثيرَ من المستخدِمينَ لا يُدرِكُونَ القواعدَ الأمنيةَ الأساسيةَ عند القيامِ بسِدادِ دُفعاتٍ، أو استخدامِ الأنظمةِ المصرفيةِ عبرَ الإنترنت؛ فعلى سبيل المثالِ: فإنّ نصفَ المستخدِمينَ يقومونَ بالتأكُّدِ فيما إذا كان موقعُ الانترنت حقيقيٌّ، أو مُزيَّفٍ قبل إدخالِ بياناتِهم الماليةِ في حين أنّ الثُّلُثَ تقريبًا يعتقدونَ بألاّ ضرورةَ لاتخاذِ أيِّ إجراءاتٍ لحمايةِ تعاملاتِهم الماليةِ عبر الانترنت. (رابط الموقع)

ومِمَّا يُذكرُ من طُرقِ الحمايةِ:

- قليلٌ من المستخدِمينَ يتعرَّفونَ على الموقعِ الإلكترونيِّ الآمنِ غيرُ محدَّدِ الاسمِ، والذي له بادئة https للإشارةِ بأنّه رابطٌ مشفَّرٌ. وقلَّةٌ همْ مَن يستخدمُونَ لوحةَ المفاتيحِ الافتراضيةِ لحمايةِ كلماتِ المرورِ الخاصَّةِ بهم من هجماتِ البرمجياتِ الخبيثةِ.

- إنَّ أكثرَ المستخدمينَ ليس لديهم نيّةٌ لاتخاذِ إجراءاتٍ حمائيةٍ لاعتقادهم أنّ المواقعَ الإلكترونيةَ الخاصَّةَ بالشركاتِ الكبيرةِ والمعروفةِ محميَّةٌ بما فيه الكفايةُ. مع العلمِ أنّه حتى المواقعَ الإلكترونيةَ المحميَّةَ لا يُمكِنُها أن تضمنَ عدمَ قيامِ مُجرمي الإنترنت باختراقِ عمليةِ الدفعِ، أو أنّ الجهازَ المستخدَمَ خالٍ من أيِّ برمجيةٍ خبيثةٍ مُصمَّمةٍ خصِّيصًا للسطوِ على الأموالِ.
- استخدامُ وضعِ (التخفِّي Incognito) لحمايةِ عمليةِ الدفعِ.
- استخدامُ برامجِ إخفاءَ هُويةِ المستخدِمِ أو عنوانِ بروتوكول الإنترنت الخاصِّ بالمستخدَمِ (مثل Anonymizer).
- إدخالُ ومسحُ البياناتِ مِرارًا وتكرارًا من أجلِ (التشويشِ على الفيروسات).

عِلمًا أنّ هذه الإجراءاتِ كلَّها لا تُجدِي نفعًا من حيث حمايةُ معلوماتِ المستخدمِ المالية؛ وذلك لأنّ هناك أناسًا يتساهلونَ في حمايةِ بياناتِ الدفعِ الخاصَّةِ تمامًا كما يفعلونَ في عالَمِهم الحقيقيِّ؛ فهناك أكثرُ من ٢٠٪ لا يرونَ مشكلةً في أن تغيبَ بطاقةُ الدفعِ المصرفيةِ الخاصَّة بهم عن أعينِهم عند استخدامِها للدفعِ في أحدِ المطاعمِ؛ ممّا يمنحُ المُحتالِينَ فرصةً ذهبيةً لأخذِ نُسخةٍ عنها؛ لذلكَ يعتقدُ (روس هوغان، الرئيس العالَميّ لإدارةِ مكافحة الاحتيال في شركة كاسبرسكي) أنّ ذلك لا يُعرِّضُ المستخدمينَ أنفسَهم وأموالَهم فقط للمخاطرِ؛ بل أيضًا قنواتِ وأنظمةِ الدفعِ المصرفيةِ التي يستخدمونَها. وعليه فقد صارَ استخدامُ حلولِ الأمنِ المتخصِّصةِ لمكافحةِ السرقةِ عبر الإنترنت ضرورةً مُلحَّةً وماسَّةً.

لقد قدمتْ شركاتُ الأمنِ الالكترونيِّ منصَّاتِ حمايةٍ للبنوكِ؛ لحمايةِ البياناتِ الماليةِ، ومكافحةِ الاحتيالِ؛ حتى فيما لو أبدى المستخدمونَ إهمالاً عند قيامِهم بإجراءِ معاملاتِهم الماليةِ عبر الإنترنت. ويُمكِنُ للبنوكِ تثبيتُ حلِّ الحمايةِ مباشرةً على أجهزةِ العملاءِ- بما في ذلك الأجهزةُ المتنقِّلةُ، أو استخدامُ مكوِّناتِ هذه المنصَّةِ التي تستطيعُ أن تستكشِفَ عن بُعدٍ فيما لو كان الجهازُ مُصابًا بالبرمجياتِ الخبيثةِ المصمَّمةِ للسطوِ على الأموالِ.

وهذا ما أتاحَ لشركاتِ الأمنِ الالكترونيِّ أعمالاً جديدةً ومبتكرةً تنشئ بيئةً آمنةً لإنجازِ العملياتِ الماليةِ المحصَّنَةِ كافّةً ضدَّ الاختراقِ، ومنعِ وصولِ المحتالين.

لكن ماذا عن مُساهَمةِ المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية CIBAFI في تطويقِ هذا الخطرِ؟ وما مدى تعرُّضِ المصارفِ الإسلاميةِ له؟ وهل سنشهدُ تشكيلَ (مركزِ الأمنِ السيبراني للمؤسَّساتِ الماليةِ الإسلامية)؟

العدد الثالث والأربعون

الدفعة القادمة من ملحمة الديون العالمية

كتبَ رئيسُ تحريرِ مجلَّة الايكونومست، (مينتون زاني بيدويس)، في افتتاحيةِ عددِ نوفمبر ٢٠١٥م: عن **وقائعِ الدَّيونِ واصفًا إيَّاها بأنّها قصةٌ لا تنتهي**.

كُنتُ قَد نَشرْتُ في الشهرِ الثامنِ من عام ٢٠٠٨ م– وهو شهرُ انفجارِ فُقاعةِ أزمةِ الائتمانِ العقاريِّ – كتابًا أسمَيتُه: (**ضوابطَ الاقتصادِ الإسلاميِّ في مُعالجَةِ الأزماتِ الماليَّةِ العالَميَّة**)، وقد أعادتْ طِباعَته حينها ثلاثةُ دُورِ نَشرٍ، كما اتصلَ بروفسور من جامعةِ ليدز في بريطانيا لأجلِ النشرِ المُشترَكِ؛ لخَّصْتُ فيه أسبابَ الأزمةِ الماليةِ العالميةِ من وجهةِ نظرِ الاقتصادِ الإسلاميِّ، وأرجعتُها حسبَ رأيِيَّ إلى ستَّةِ أسبابٍ أربعةٌ منها تتعلَّقُ بالدَّينِ، وهي:

التعاملُ بالرِّبا، التوسُّعُ في الدَّينِ، تداولُ الرُّهونِ، إشهارُ الإفلاسِ، الإفسادُ، والتوسُّعُ في الإنفاقِ، وأوضَحتُ فيه أنّ العالَمَ يَدورُ في حَلقةٍ مُفرَغةٍ لن يخرجَ منها – رغمَ تطوُّرِ مَدارسِه الاقتصاديةِ، وسَعَةِ علومِ مُفكِّريه وعُلمائه وحَذاقتِهم الرِّياضيَّةِ والإداريةِ؛ فأسبابُ المشكلةِ كامنةٌ لم يتمَّ إنهاؤها بالشكلِ الصحيح. وتعرَّضْتُ في الكتابِ للحلولِ الأوروبيةِ ولخطَّةِ الحكومةِ الأمريكيةِ الإنقاذيةِ والتي اعتمدتْ على تسكينِ المشكلةِ وإعادةِ الاقتراضِ، وقلنا حينَها: أنّ **كُرةَ الثلجِ إنْ هدأَ تدحرُجُها فإنّها لن تقفَ وستُتابِعَ قفزاتِها من مكانٍ لآخرَ**.

وبعدَ أربعةِ سنواتٍ من وقوعِ المؤسساتِ الماليةِ العالميةِ في الأزمةِ الماليةِ، وتدخُّلِ الحكوماتِ لإنقاذِها – مع كونِها هي المذنبَ الأساسَ والرئيسَ فيها –، فقد وقَعَتِ الحكوماتُ نفسُها في الأزمةِ الماليةِ، فطالَتِ الأزمةُ دولاً أوربيةً وغيرَ أوربيةٍ شارفتْ على الإفلاسِ، ولعلَّ مثالَ اليونانِ مازالَ شاهداً أمامَ الناسِ.

ومنذُ بِضْعَةِ أيّامٍ قرأتُ افتتاحية الايكونومست لعددِ نوفمبر ٢٠١٥ م والذي احتلَّ عنوانُها غلافَ المجلَّةِ الشهيرةِ بـ (**وقائعِ الدَّيون**) والتي وصفَها بأنّها : (**قِصَّةٌ لا تنتهي**)، فإذاً نحنُ أمامَ حلَقةٍ مُفرَغةٍ لا مَخرَجَ منها ما دامتِ الأسبابُ موجودةً.

وبعدَ الحلَقتَينِ السابقتَينِ المُشارِ إليهما؛ أي حلقةِ أزمةِ المَصارفِ، ثُمَّ حلقةِ أزمةِ الحكوماتِ؛ (وخاصة الأمريكية والأوروبية)، يرى (مينتون) : أنّ الحلقةَ الثالثةَ للديونِ تقفُ حاليًّا عندَ دُولِ الأسواقِ الناشئةِ؛ فيُحلِّلُها ويَنقدُها ويُفنِّدُها قارئًا الأحداثَ باستراتيجيةٍ مُميَّزةٍ، ومِن ثَمَّ ينتقلُ للتنبُّؤِ بالحلقةِ الرابعةِ؛ حيث ستعودُ كُرَةُ الثلجِ أدراجَها إلى حلقتِها الأُولى لتتابعَ تدحرُجَها في حلقةٍ مُفرَغةٍ ومفزعةٍ؛ لأنَّ مزيداً من تباطؤِ النموِّ يترافَقُ مع كرةِ الثلجِ التي يزدادُ حجمُها ويقلُّ دورانُها كما هي حالُ دورانِ العَجلاتِ الصغيرةِ والكبيرةِ؛ فالصغيرةُ تدورُ مسرعةً لتقطعَ المسافاتِ القليلةِ، بينما الكبيرةُ منها تدورُ ببطءٍ لكنَّ أثارَها أكبرُ وأشدُّ إيلامًا. ولا يبدو أنّ العلاجَ المرتَقبَ من بنكِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ في رفعِ أسعارِ الفائدةِ سيُقدِّمُ حلًّا سحريًّا؛ لأنَّ الرِّبا هو سببٌ آخرُ كما أسلفْنا في كتابِنا من الأسبابِ التي أدَّتْ لحصولِ الأزمةِ الماليةِ.

فكيفَ سارَتْ وقائعُ الدَّينِ برأي (مينتون) ؟

هناك دورةٌ لكلِّ ثلاثِ فتراتٍ من الدَّينِ، تبدأُ الدورةُ الأُولى بفيضانِ رأسِ المالِ عبرَ الحدودِ، وخفضِ معدَّلاتِ الفائدةِ، وحفزِ نموِّ الائتمانِ. وبما أنّ وفْرَةَ المدَّخراتِ العالميَّةِ الموجودةِ في أمريكة، أكثرُها من آسية، قد غُسلتْ في مساكنِ الرَّهنِ العقاريِّ، وأدَّتْ إلى نتائجَ كارثيةٍ، بينما المدَّخَراتُ الألمانيةُ في منطقةِ اليورو ساعدتْ في تمويلِ التوسُّعِ التضخُّميِّ في المساكنِ الأيرلندية، وكذلك في الإنفاقِ العامِّ اليونانيِّ. ثمَّ وبسببِ خفضِ أسعارِ الفائدةِ إلى أدنى مستوياتِها التاريخيةِ تحوَّلَتِ الفُقاعاتُ الغنيَّةُ في العالَم، ليتغيّرَ اتِّجاهُ تدفُّقِ رؤوسِ الأموالِ؛ حيث تدفَّقَتِ الأموالُ من البلدانِ الغنيَّةِ إلى البلدانِ الأكثرَ فقراً. وصاحبَها حلقةٌ أُخرى تتمثَّلُ بزيادةِ الاقتراضِ بسرعةٍ كبيرةٍ، وكثيرٍ من هذه الديونِ أخذتْها شركاتٌ لتمويلِ مشاريعَ طائشةٍ، أو لشراءِ أصولٍ مُتضخِّمةٍ.

فارتفعَ الدَّينُ في الأسواقِ الناشئةِ من ١٥٠٪ من الناتجِ المحلِّيِّ الإجماليِّ في عام ٢٠٠٩ م إلى ١٩٥٪، وارتفعت دُيونُ الشركاتِ من أقلّ من ٥٠٪ من الناتجِ المحلِّيِّ الإجماليِّ في عام ٢٠٠٨م إلى ما يَقرُبُ من ٧٥٪، وارتفعتْ نسبةُ الدَّينِ إلى الناتجِ المحلِّيِّ الإجماليِّ في الصينِ بما يَقرُبُ من ٥٠ نقطةٍ مئويةٍ في السنواتِ الأربعِ الماضيةِ.

لكنَّ بوادرَ انتهاءِ الازدهارِ الحاليِّ يُوشِك على الانتهاء! ومن ذلك تباطؤُ النموِّ الصينيِّ، وضَعفُ أسعارِ السلعِ الأساسيةِ، وعليه: سيكونُ الأفقُ ضبابيًّا رغمَ قوَّةِ الدولارِ واتِّجاهِ أسعارِ الفائدةِ الأمريكيةِ نحوَ الارتفاعِ لتأمينِ رؤوسِ أموالٍ رخيصةٍ. ونتائجُ ذلك تؤكِّدُ هذه الرؤيةَ.

فبعضُ دوراتِ الدُّيونِ انتهتْ بأزمةٍ ورُكودٍ؛ يشهدُ على ذلك كارثةُ الرَّهنِ العقاريِّ واحتضارِ منطقةِ اليورو على حدٍّ سواء.

وتجلَّتْ نتائجُ أُخرى بتباطؤِ النموِّ، وتوقُّفِ المُقترِضينَ عن الإنفاقِ وتباطُؤِ المُقرِضينَ عن تغطيتِهم؛ ممّا سيؤدِّي إلى تراجعِ ازدهارِ الائتمانِ في الأسواقِ الناشئةِ. كما تباطأتْ وتيرةُ نموٍّ

الناتجِ المحلِّيِّ الإجماليِّ في البلدانِ ذاتِ المَديونيةِ المرتفعةِ للقطاعِ الخاصِّ بأكثرَ من ٢٠٪ من الناتجِ المحلِّيِّ الإجماليِّ بنحوِ ثلاثِ نقاطٍ مئويةٍ وسطيًا في السنواتِ الثلاثِ بعدَ وُصولِ الاقتراضِ إلى ذُروته.

أمّا مقدارُ الألمِ المنتظَرِ فيعتمِدُ على العواملِ المحليَّةِ؛ كأثرِ تعديلاتِ سعرِ الصرفِ التي حدثتْ على حجمِ احتياطياتِ بُلدانِها.

وبناءً عليهِ يرى (مينتون): أنّ وضعَ الاقتصاداتِ الناشئةِ سيكونُ في واحدةٍ من فئاتٍ ثلاثٍ:

تتضمَّنُ **الفئةُ الأُولى** الدولَ التي سيعقبُ فترةَ ازدهارِ ائتمانِها آثارٌ سيِّئةٌ في المدى الطويلِ؛ كـ(كوريةَ الجنوبيةِ وسنغافورة)؛ وبشكلٍ مؤثِّرٍ على الاقتصادِ العالميِّ الصين التي لا يزالُ لديها دفاعاتٌ قويةٌ لحمايتِها من هجرةِ رؤوسِ الأموال؛ فهي لديها فائضٌ ضخمٌ في حسابِها الجاري، واحتياطِيها من النقدِ الأجنبيِّ الذي بلغَ ٣.٥ تريليون في أكتوبر، ما يُعادلُ ثلاثةَ أضعافِ دُيونِها الخارجيةِ. ولدى صنَّاعِ السياساتِ القُدرةُ على إنقاذِ المُقترضينَ ضِمنَ حدودٍ مُحدَّدةٍ. والشركاتُ التي قد تُفْلِسُ بسببِ تعثُّرِ قُروضِها الفاشلةِ ستتراكَمُ في ميزانياتِ البنوكِ، وكلُّ هذا سيُضعِفُ النموَّ، وقد يُنبئُ بأزمةٍ حادَّةٍ.

لأجلْ ذلكَ الخطرِ يُنظَرُ إلى بُلدانِ **الفئةِ الثانيةِ** بأنّها تلكَ التي تفتقِرُ إلى الوسائلِ نفسِها لإنقاذِ المُقترِضينَ الفاشلينَ أو لحمايتِها من هروبِ رُؤوسِ الأموالِ.

يُمكنُ تمييزُ ثلاثِ اقتصاداتٍ كبيرةٍ في هذه الفئة:

نموُّ سوقِ سنداتِ الشركاتِ في البرازيلِ منذ عامِ ٢٠٠٧م، وبسببِ عَجزِ حسابِها الجاري وذلكَ معناه أنّها تعتمِدُ على رأسِ مالٍ أجنبيٍّ؛ يضافُ لذلكَ الشللِ السياسيِّ فيها، وعدمِ المُرونةِ الماليةِ مما لن يُحقِّقَ طمأنةَ المُستثمرينَ.

أمَّا المصارفُ في ماليزيا فلديها الكثيرُ من الخصومِ الأجنبية، ومُلَّاكُ المنازلِ فيها لديهم أعلى نسبةِ دَينٍ إلى الدخلِ من أيِّ سوقٍ ناشئةٍ كبيرةٍ؛ وهي تحتفظُ بفائضِ عُملاتٍ أجنبيةٍ ضعيفٍ،

ويتوقَّعُ تقلُّصُ فائضِ حسابِها الجاري.
أمّا تُركيا فتجمعُ بين عجزٍ في حسابِها الجاري، وارتفاعٍ معدَّلِ التضخُّمِ، وزيادةٍ في الديونِ المقوَّمةِ بالعملةِ الأجنبيةِ التي أصبحتْ أكثرَ إرهاقًا، إضافةً لتراجُعِ لَيرتِها.

تتكوَّن **الفئةُ الثالثة** من بلدانِ الأسواقِ الناشئةِ التي قد تكونُ في مشكلةٍ خطيرةٍ، أو أنّها قد ذهبَتْ بالفعلِ للأسوأ.

تبدو الهندُ أكثرَ صحَّةً من أيِّ اقتصادٍ ناشئٍ كبيرٍ.
ويتوقَّعُ أن تجتازَ روسيا ذلك أيضًا، فالروبل خضَعَ لتسوياتٍ أكبرَ من أيِّ عُملةٍ رئيسةٍ أُخرى، واقتصادُها يُظهِرُ بوادرَ للاستجابةِ.
وكذلك يُمكِنُ القولُ عن معاناةِ الأرجنتين وتخبُّطُها المُزمِن مع قليلٍ من ديونِ القطاعِ الخاصِّ؛ لكنّها قد تنجو إنْ فازَ الإصلاحيونَ بانتخاباتِ الرئاسةِ هذا الشهر.

تعتبَرُ هذه البُقعُ ذاتَ جانبٍ أكثرَ إشراقًا؛ بينما يُشيرُ كلُّ شيءٍ لشحوبِ الاقتصادِ العالميِّ حتّى نهايةِ السَّنةِ. ويتوقَّعُ صندوقُ النقدِ الدوليِّ ارتفاعَ معدَّلِ النموِّ في الأسواقِ الناشئةِ في العامِ المقبلِ.

بينما يُشيرُ الدرسُ المستفادُ من دوراتِ الدُّيونِ الماضيةِ إلى سَنةٍ أُخرى من التباطؤِ على الأرجحِ؛ بسبب:

– ضَعفِ الدُّولِ الناميةِ التي تُشكِّلُ أكثرَ من نصفِ الاقتصادِ العالَميِّ (بمصطلَح: القوَّةِ الشرائيَّة).

– انخفاضِ مُعدَّلِ النموِّ في الأسواقِ الناشئةِ الذي يَضْرِبُ كلاً من أرباحِ الشركاتِ المتعدِّدةِ الجنسياتِ، والتدفُّقاتِ النقديةِ للمَصدَرين.

ثمَّ يُضيفُ (مينتون) **حلقةً رابعةً** يرى فيها:

أنَّ سببَها (أي هذه الحلقة) هو الاقتصادُ الأوروبيُّ المفتوحُ وهو الأكثرُ تعرُّضًا لضَعفِ الطلبِ في السوقِ الناشئةِ، والذي يُسوِّغُ التسهيلَ النقديَّ هناك.

لكنَّ مُعضلَة السياسةِ الأميركيةِ الأكثرَ خُطورةً تكمُنُ باختلافِ السياسةِ النقديةِ بينها وبين بقيَّةِ العالم؛ ممّا سيضَعُ ضَغطًا تصاعُديًّا على الدولارِ، وسيضرُّ بالصادراتِ والمَكاسبِ.

لذلك سيتموَّجُ رأسُ المالِ ثانيةً بحثًا عن المستهلِكِ الأميركيِّ كاختيارٍ جَديدٍ للمُقرِضينَ.

وإذا كان الأمرُ كذلكَ؛ فقد تنتهي أزمةُ الدُّيونِ العالَميةِ بالعودةِ من حيثُ بدأتْ لتعاودَ كُرَةُ الثلجِ تدحرُجَها في حلقةٍ مُفرَغةٍ مُفزِغةٍ.

العدد الرابع والأربعون

مشكلات القياس في ظل فساد التقدو كساده

إنّـهُ لا يُـتصوَّرُ أيُّ قـياسٍ إلّـا خـلالَ فـترةٍ مـن الـزمـنِ؛ حـيث تـتمُّ عـمليةُ الـقياسِ بـينَ تاريخَينِ للحصولِ على تغيُّرِ الشيءِ المُقاسِ، والتغيُّر يكونُ إمّا (زيادةً، أو نُقصانًا) . وأفسدَ الشيءَ أبارَهُ وهذا خِلافُ صلاحِه، أمّا كسادُ الشيءِ فهُو عدمُ نفادِه وهو خِلافُ نَفَاقِه؛ فالسوقُ الكاسِدَةُ هي السوقُ البائرةُ، والكسادُ هو شكلٌ من أشكالِ الفسادِ، والفِعلانِ كِلاهُما: "فَسَدَ وكَسَدَ" لا يكونانِ إلاّ مَنسوبَينِ لفاعلٍ، فيُقالُ: (أفسدتُه، وأفسدَه، وأفسدَوه)، كما يُقال (أكسدَه القومُ وأكسدُوه) وما شابَه؛ فالفسادُ – عُمومًا – لا يكونُ فِعلاً ذاتيًّا؛ بل لابُدَّ له مِن فاعلٍ يفعلُه، فـ"الأصلُ في الأشياءِ التوازنُ والصّحَّةُ"، فالخالقُ تعالى يقول: **وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ** (الحجر: ١٩)، أمّا تدخُّلُ الإنسانِ بغيرِ وجهِ حقٍّ فمُفسِدٌ للأشياءِ؛ لذلك يقولُ المولى عزَّ وجلَّ: **ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ** (الروم: ٤١). وظَهَرَ الشيءُ بانَ، وظَهَرَ فسادُ الشيءِ بانَ عدمُ صلاحِه، وهذا فِعلُ بعضِ الناسِ وشِرارِهم، وقد نَسَبَ اللّهُ تعالى الفسادَ لِفعلِ فِرعونَ الذي ادّعى الإيمانَ بعدما أيقنَ أنّه غارقٌ لامحالةَ: **آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ** (يونس: ٩١).

كما يُعتبَرُ بَخسُ الناسِ أشياءَهم فساداً؛ بل هو فسادٌ في الأرضِ لما له من نتائجَ سيِّئةٍ؛ لقوله تعالى: **وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ** (الشعراء: ١٨٣). و"التلاعُبُ بوزنِ الأشياءِ حَرفُها عن التوازنِ وهذا فسادٌ"؛ فالبائعُ الذي يتلاعبُ بالميزانِ هو بائعٌ مُفْسِدٌ، والذي يغشُّ المِكيالَ هو بائعٌ مُفسِدٌ، وكذلك مَن يتلاعبُ بميزانِ الأشياءِ؛ ليبْخَسَ الناسَ حُقوقَهُم مُفسِدٌ عائثٌ في الأرضِ، ويشملُ ذلك المحاسبَ والشريكَ المؤتمن (أسماه المالكية بالشريك المدير). ولمّا كانت النقودُ سِلعًا وسيطةً مَهمَّتُها وزنُ أشياءِ المتبادِلينَ بالعدلِ؛ فـ(إنّ التلاعبَ فيها فسادٌ ومُفسِدٌ للتعاملِ بين الناسِ، ومُضيعٌ لحقوقِهم، وفاعِلُها فاسِدٌ مُفْسِدٌ) كـ(فرعونَ وأمثالِه)، يقولُ اللّٰهُ تعالى على لسانِ سيِّدنا شُعيبٍ عليه السلامُ: **وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ۖ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ** (هود: ٨٥).

ولمّا كانَ (العدلُ قطبَ الإسلامِ ومِحورَه)، و"العدلُ هو نقيضُ الظلمِ" الذي طلبَ مِنّا نبيُّنا مُحمَّدٌ صلّى اللّٰهُ عليه وسلَّمَ تجنُّبَه؛ فقالَ في روايةٍ لجابرِ بنِ عبدِ اللّٰهِ رضيَ اللّٰهُ عنه: **اتَّقُوا الظُّلمَ، فإنَّ الظُّلمَ ظلماتٌ يومَ القيامة**.

وقد وجاءَ فعلُ (ظلم) وتصريفاتُه ٣١٥ مرَّةً في كتابِ اللّٰهِ تعالى؛ فحرَّمَ اللّٰهُ تعالى الظلمَ أيًّا كان (نوعُه، ومَصدرُه ومُصدِّرُهُ)؛ بل أحلَّ العُدوانَ على الظالمينَ فقال عزَّ وجلَّ: **فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ** (البقرة: ١٩٣)؛ لذلك فإنَّ ردَّ ظُلْمِ فسادِ النقودِ وكسادِها أمرٌ لا غِنىً عنه؛ بل يقعُ على أولئك الظُّلّامِ ما يقعُ على الأعداءِ؛ فـ

"المالُ من الضروريات، والاعتداءُ عليه كالاعتداءِ على النفسِ" فكِلاهُما فيه الحياةُ وبه؛ لذلك لابُدَّ من رفعِ الظلمِ عمَّنَ بُخِسَ حقُّهُ بفسادِ النقدِ بينَ المُتبادِلينَ بردِّ الحقِ الصحيحِ لصاحبِه. وقد **نهَى نبيّنا مُحمَّدٌ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ عن كَسْرِ سكَّةِ المسلمينَ**؛ لأنّ في كسرِها تضييقًا على المتبادِلينَ؛ حيث يقلُّ عَرضُ النقودِ المتداوَلةِ فيزدادُ سِعرُ صَرفِها تجُاهَ غيرِها من النقودِ، وتتغيَّرُ موازينُ التبادُلِ بين الناسِ، وكذلكَ بينَ الأسواقِ؛ فتميلَ الكِفَّة يَمنةً أو يَسرةً وتتخلخلُ الحقوقُ وتتلاشى. فإنْ كانَ تغيُّرُ عَرضِ النقودِ نتيجةَ ظروفٍ طبيعيةٍ وبسببِ حالةِ الأسواقِ فهذا أمرٌ مقبولٌ، وإنْ كان بفعلِ فاعلٍ فهذا منهيٌّ عنه، فمِنَ الناس من يسحبُ النقودَ المعدنيةَ من السوقِ ليصهَرَها ويأخُذَ معدنَها الذي يُساوي أكثرَ من قيمتِه السُّوقيَّةِ كنَقدٍ، وهناكَ مَن يحتكِرُ نوعًا من النقودِ؛ ليُغلِي سِعرَها مُستغلًّا بعضَ الظروفِ الاستثنائيةِ التي تفرضُها حروبٌ، أو (سياساتٌ نقديةٌ وماليةٌ واقتصاديةٌ غيرُ سليمةٍ). ومِن تلك السياسات:

– سياساتٌ نقديةٌ غيرُ سليمةٍ؛ كـ(تطبيقِ الرِّبا في المعاملاتِ، أو ما يُسمّى بـ"الفائدة الرِّبويَّة")؛ حيث يُنظَرُ للمالِ كسلعةٍ فيباعُ ويُشترى بثمنٍ كما تُباعُ السِّلَعُ في الأسواقِ؛ فالتاجرُ الذي يشتري التفاحَ بمائةٍ سيبيعُه بمائةٍ وعشرةٍ؛ ليُحَقِّقَ ربحًا نتيجةَ عملٍ إضافيٍّ بذلَهُ كـ(نَقلِه، أو إعادةِ تغليفِه، أو إدخالِه في عملياتٍ صناعيّةٍ مُحدَّدةٍ)؛ لكنَّ هذا القياسَ لا يصحُ في المالِ؛ لأنّه وسيطُ تبادُلٍ، والوسيطُ ينبغي عليه أنْ يكونَ حياديًّا؛ لذلكَ لا يصحُّ تدخُّلُ البنكِ المركزيِّ – وأصلُ فِكرتِه أنّه بنكُ الحكومةِ التي تمثِّلُ مصالحَ الناسِ – فيبيعُ ويشتري النقودَ بفارقٍ يمثِّلُ – برأي

المَدرسةِ النقديةِ – ربحًا أوَّليًّا يُسمّى (اللايبور أو السايبور وهو سعرُ الفائدةِ الأوليِّ) وما شابَهه مِن تسمياتٍ تخصُّ كلَّ سُوقٍ بسُوقِه. ثمَّ تتبعُه المصارفُ التجاريَّةُ – أي الرِّبويَّةُ – بإعادةِ إقراضِ المالِ للناسِ المُحتاجِينَ له بعائدٍ يفوقُ مُعدَّلَ (اللايبور LIBOR)؛ لكسبِ مَزيدٍ مِن الرِّبا المُحرَّمِ؛ فـ "المالُ لا يلدُ المالَ بنفسِه دونَ تثميرِ فاعلٍ"، والمالُ دورُه لا يَعدو عن وسيطِ تبادُلٍ بين السلَعِ والخَدماتِ في السوقِ.

فإن احتاجَ الناسُ بيعَ هذا الوسيطِ وتبديلِه بوسيطٍ آخَرَ اشترطَ نبيُّنا صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ لذلكَ ضابطِ (القبْضِ في المجلسِ) لمنعِ تداولِه كغَيرِه من السلعِ؛ حتّى لا يُؤدِّي ذلك الصرفُ إلى ضخٍّ نقودٍ في السوقِ، فهذا عَرضٌ للنقودِ يتناسبُ وزمنَ التأجيلِ فيه؛ فيكونُ تغييراً لكميَّتِه المَعروضةِ M_2 دونَ سببٍ حقيقيٍّ، وهذا ما يُؤدِّي إلى تضخُّمٍ مؤذٍ بين الناسِ. وكذا هو فِعلُ الرِّبا المُحرّمِ؛ حيث يعترفُ أصحابُ المدرسةِ النقديةِ بمعدَّلٍ سنويٍّ للفائدةِ – سعرِ بيعِ المالِ –؛ فتراهُم يُجدِّونَ السيرَ في احتسابِ القيمةِ الحاليَّةِ والقيمةِ المستقبليَّةِ له، فإنْ بلغَ المُعدَّلُ مَثلاً ١٠٪ فإنّ زيادةً سنويةً واقعةً في التكاليفِ يُقابلُها اعترافٌ بنقصِ قيمةِ النقودِ؛ حتّى تتلاشى قيمتها بعدَ عشْرِ سنواتٍ – كما في مِثالِنا المَذكورِ –.

– سياساتٌ ماليةٌ غيرُ سليمةٍ: كفَرضِ الضرائبِ على الأعمالِ والناسِ؛ حيث تزدادُ التكاليفُ دونَ مُسوِّغٍ حقيقيٍّ فترتفعُ الأسعارُ دونَ وجْهِ حقٍّ، وتنخفضُ القوَّةُ الشرائيةُ للنقودِ ويكونُ تضخُّمًا في السوقِ؛ بسببِ هذا الفعلِ الذي يُقصَدُ منه تمويلُ الإنفاقِ الحكوميِّ المُستساغِ، بينما يكونُ ضابطُ الكفاءةِ بأن تفهمَ الحكوماتُ

وتتدبَّرَ إيرادات تخصُّها من أعمالٍ مُجْدية، وألاّ تتوسَّعَ في التوظيفِ والإنفاقِ على أعمالِها التي تتمثَّلُ برعايةِ مصالحِ الناسِ.

– سياساتٌ اقتصاديةٌ غيرُ سليمةٍ: كالتي تؤدِّي إلى رفعِ الأسعارِ وحُصولِ التضخُّمِ المُفسدِ للأسعارِ؛ وذلك بالسماحِ بالاحتكاراتِ، وتطبيقِ أنظمةِ الحِصَصِ (الكوتا) وما شابَهها لفئةٍ من الناسِ دونَ غيرِهم دونَ وجْهِ حقٍّ.

وعلى أيِّ حالٍ لابُدَّ من التفريقِ بين عِبارَتي العُملةِ والنقدِ؛ فيُقالُ عن النقدِ المحليِّ عُملةٌ، ويُقالُ عن النقدِ العالَميِّ نقداً، والفارقُ بينهُما هو مدى الاعترافِ؛ فالأوَّلُ الاعترافُ به محليٌّ، والثاني يَحظى باعترافٍ عالَميٍّ، ومثالُ ذلكَ الليرةُ السوريةُ والدولارُ الأمريكيُّ مثلا. وقد حظِيَت العُملةُ الصينيَّةِ مُؤخَّراً باعترافٍ عالَميٍّ بعدما دخلَت رسميًّا في تقييمِ حقوقِ السحبِ الخاصَّةِ الدوليةِ؛ فصارتْ نقداً باعترافِ أكبرِ المؤسَّساتِ النقديةِ العالَميةِ.

وقد تناولَ كثيرٌ من الفقهاءِ مسائلَ فسادِ النقودِ وكسادِها كـ(الإمامِ مُحمَّد بنِ حسنٍ الشيبانيِّ الحَرستانيِّ الأصلِ، والإمامِ أبي جَعفرٍ الدمشقيِّ) وغيرِهما، وعليه فقَد تغيَّرَت أحكامُ التعاملِ بالنقودِ باختلافِ طبيعتِها، الذي مَردُّه فسادُ الحُكَّامِ والناسِ على حَدٍّ سواءٍ.

فالنقودُ يُمكِنُ الاستغناءُ عنها بالتبادُلِ العَينيِّ أو السِّلَعيِّ وهو ما يُسمّى بـ(المُقايضةِ)، وهذه حالُ الأسواقِ القديمةِ جداً؛ لكنَّه تبادلٌ لا ينقضي حالُه؛ فحتّى أعتى الأسواقِ حاليًّا تُعنى بالتبادلِ السِّلَعيِ وتمارِسُه بما يُسمّى Swap وهو تبادلُ المقايَضةِ نفسُه المعروفُ والمُمارَسُ في أقدمِ أسواقِ البَشرِ.

وقد شهدَت النقودُ تغيُّراتٍ بحسبِ المكانِ والزمانِ؛ فالبلادُ الشاطئيةُ تنظرُ للملحِ على أنَّه نقدٌ لما لَه من رَواجٍ واعترافٍ بينَ سُكَّانِ تلك البلادِ، ويُنظَرُ للتمرِ في البلادِ الصَّحراويةِ على أنَّه كذلك، ويُنظَرُ للحيواناتِ كـ(الإبلِ، والماشيةِ) في البلادِ التي تشتهِرُ بالرعي، واجتهَدت بعضُ الحضاراتِ باختراعِ نُقودٍ من (الحَجرِ، وأوراقِ الشجرِ، والمعادنِ)؛ بل وجعَلوا لها نُقوشًا تخصُّها لتمييزِها بين الناس.

ثمَّ التفتَ الناسُ للمَعدنينِ البرّاقَينِ الذَينِ جعلَ اللّٰهُ فيهِما الثمنيَّةَ خِلقَةً فلا تبلَى ثمنيَّتُهما أبدَ الدهرِ، وقد أشارَ القُرآنُ الكريمُ لذلكَ في قِصَّةِ أصحابِ الكهفِ: **فَابْعَثُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا** (الكهف: ١٩)، فالورِقُ أي الفضَّةُ بقِيَ معهُم كلُّ فترةِ نومهِم في الكهفِ والبالغة (٣٠٩ سنوات)؛ لقولِه تعالى: **وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا** (الكهف: ٢٥). والمَعدنانِ الثمينانِ هما الذهبُ والفضَّةُ، حافظَ الذهبُ على مكانتِه تاريخيًّا وتخلَّفَت الفضَّةُ عنه؛ لذلك عَرَفَ المسلمونَ النقودِ من الذهبِ والفضَّةِ فسمَّوها دنانيرَ ودراهِمَ، ثمَّ بفسادِ الحُكَّامِ و الأمراءِ والناسِ ولأغراضِ التوسُّعِ في عرضِ النقودِ، صارتْ أغلبُ النقودِ من الذهبِ والفضَّةِ بعدما خلطُوها بمعادنِ (النحاسِ، والحديدِ، والنيكلِ)، ثمَّ صارَ أغلبُها من غيرِ الذهبِ والفضَّةِ، ثمَّ صارَت فُلوسًا أيّ: ليس فيها شيءٌ من الذهبِ والفضَّةِ، ثمَّ عرفَ الناسُ النقودَ الورقيةَ ثمَّ المصرفيةَ، ولن تستقرّ حالُ الناسِ على حالٍ، وقد بدأ رواجُ النقودِ الإلكترونيةِ في هذه الأيام؛ ومنها (البيتكوين)، ولكلِّ نوعٍ من تلكَ النقودِ ما يَضبِطُه.

وعليه تغيَّرتْ أحكامُ النقودِ ولم تستقرَّ على حالٍ؛ فالإمامانِ (أبو حنيفةَ النعمان والشافعيُّ المطلبيُّ) – رحمَهُما اللهُ تعالى – قالا في المِثليَّةِ؛ أيِّ: إذا استدانَ شخصٌ مِن آخرَ مبلغًا قدرُه ١٠٠٠ (فعليه أن يُعيدَ مِثلَهُ) أيّ: ليس وحداتِ ال ١٠٠٠ المقترَضةِ نفسِها؛ بل مِثلَها)، ثمَّ تغيَّرت أحوالُ النقودِ وتغيَّرَ صرفُها، وبما أنّ "النقدَ وسيلةٌ لا غايةً في التبادلِ بينَ الناسِ فقد وجب المحافظة على العدلِ بالمحافَظةِ على حقوقِ الناسِ"؛ لذلك نجدُ أنّ القاضي أبا يُوسُفَ وهو الطالبُ المجُدُّ عند الإمامِ الأعظمِ أبي حنيفةَ قد حكَمَ بالثمنيَّةِ ليُقيمَ العدلَ بينَ المُتخاصِمينَ، ولم ينظُرْ للمثليةِ فراعَى العدلَ ولم يُراعِ حُكْمَ أستاذِه أبي حنيفةَ النُعمانِ، وكذلك فعلَ الإمامُ مُحمَّدُ بنُ حسنٍ الشيبانيُّ وهو الطالبُ المجُدُّ كذلكَ عند أستاذِه أبي حنيفةَ النعمانِ فقال بالثمنيَّةِ عندَ (فسادِ النقدِ، أو كسادِه). فماذا يفعلُ الدائنُ بالنقودِ إذا أتاه مَدينُه يستوفيه دَينَهُ بمثلِها وقد فسَدَتْ قيمتُها ولم تَعُدْ تُمثِّلُ القيمةُ نفسُها التي كانت تمثِّلُه مِن قِيَمٍ – أي من سِلَعٍ وخَدماتٍ وبضائع؟

وكذلك فقد جاءَ الإمامُ ابنُ سُحنون رحمهُ اللهُ – وهو مالِكيُّ المذهبِ – بمعيارٍ ضابطٍ يُماثلُ ضابطَ الإمامِ الشيبانيِّ فقالَ بـ "الثمنيّةِ عندَ الجائحَةِ"، وفي العصرِ الحاليِّ اعتبَرَ الإمامُ الفقيهُ عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيَّه – حفظَه اللهُ – (وهو مالِكيُّ المذهبِ) التغيُّرَ إذا بلغَ الثلُثَ؛ حيث يجبُ التعويضُ. أمّا الإمامُ المحُقِّقُ ابنُ عابدينَ– رحمه اللهُ– (وهو حنفيُّ المذهبِ) فأضافَ الصلحَ بين الدائنِ والمَدينِ؛ لِيُحافِظَ على التراضي بينُهما بوصفِهما مُتبادِلينِ. وقد حصلَ التراضي في عقدِ مجلسِ بيعِهما، لذلك فـ (حَريٌّ بهما إقامةُ العدلِ بينهُما في مجلسِ السِّدادِ

بالإبقاءِ على التراضي للمُحافظةِ على حُسْنِ التعاملِ بينَ الناسِ)؛ فـ "الإحسانُ صفةٌ لازمةٌ للمسلمِ" ، وفيها بُعدٌ اجتماعيٌّ أمرَ اللّهُ تعالى به فأوصى الدائنَ بإنظارِ المُعسرِ فقالَ عزَّ وجلَّ: **وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ** (البقرة: ٢٨٠)، و (الإيسارُ يكون بإمهالِه زَمنًا، أو بالوضعِ عنه كمًّا)؛ فقد رَوى عبدُ اللّهِ بنُ عبّاسٍ رضيَ اللّهُ عنه أنّ رسولَ اللّهِ صلّى اللّهُ عليهِ وسلَّمَ لّما أجلى يَهودَ بني النضيرِ قالوا: **إنّ لنا دُيونًا لمْ تحلَّ فقال: ضَعُوا وتعجَّلُوا**. ورَوى أبو هريرةَ رضيَ اللّهُ عنه: **كانَ لرَجُلٍ على النبيِّ صلَّى اللّهُ عليهِ وسلمَ سنٌّ من الإبلِ فجاءَ يتقاضاهُ، فقال: أعطُوه، فطلَبوا فلم يَجدوا إلاّ سنًّا فوقَ سنِّه، فقال: أعطُوه، فقالَ: أوفَيتَني أوفاكَ اللّهُ، فقالَ رسولُ اللّهِ صلَّى اللّهُ عليهِ وسلمَ: (إنَّ خيارَكم أحسنُكم قضاءً)**، فانقلبت الزيادة في الدَّين من ربًا مُحرَّمٍ إلى إحسانٍ؛فالأُولى كانت في مجلسِ العقدِ، والثانيةُ كانت في مجلسِ السِداد وشتّانَ شتّانَ ما بينَ الحالةِ الأولى والحالةِ الثانيةِ.

ويُعتبَرُ حديثُ رسولِ اللّهِ صلَّى اللّهُ عليهِ وسلَّمَ: (**لا ضررَ ولا ضِرارَ**) الحاكمَ في ذلكَ كُلِّه، فإنْ وقعَ الضَّررُ فالواجبُ أنّ "الضَّررَ يُزالُ" ، وما أصابَ أحدَ أطرافِ التبادُلِ من ظُلمٍ وجبتْ إزالتُه، فإنْ عَجَزَ الباغي عن ردِّ الحقِّ لِمن بُغِيَ عليه فقَد أدخَلَ نفسَه في شيءٍ عظيمٍ؛ إلاّ أن يُسامِحَ صاحبُ الحقِّ بحقِّه كلِّه أو بعضِه نُزولاً عندَ قولِ اللّهِ تعالى: **لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ** (البقرة: ٢٨٦)، فلرُبَّما كان المَطلُ

مردُّه النسيان والخطأ، أمّا إن كان عن غنىً فهو ظُلمٌ لقولِ رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليه وسلّم: (**مَطلُ الغنيِّ ظُلمٌ**). وأمّا إن كان سببُه أخذَ أموالَ الناسِ بالباطلِ وبنيّةٍ سيئةٍ، فقَد دعى عليه صلّى اللهُ عليهِ وسلَّم قائلاً: (**مَن أخذَ أموالَ النَّاسِ يُريدُ أداءَها أدَّى اللهُ عنهُ، ومَن أخذَ أموالَ النَّاسِ يُريدُ إتلافَها أتلفَهُ اللهُ**).

و"المالُ في التشريعِ الإسلاميِّ أوسعُ من النقدِ"، فقَد عرَّفَه الغزاليُّ تعريفًا شاملاً في إحيائِه فقالَ هو: "عبارةٌ عن أعيانِ الأرضِ وما عليها ممّا ينتفعُ به، وأعلاها الأغذيةُ ثمَّ الأمكنةُ التي يأوي الإنسانُ إليها وهي الدُّورُ، ثمَّ الأمكنةُ التي يَسعى فيها للتعيّشِ كـ(الحوانيتِ، والأسواقِ، والمَزارعِ)، ثمَّ الكسوةُ، ثمَّ أثاثُ البيتِ وآلاتُه، ثمَّ آلاتُ الآلاتِ، وقد يكونُ في الآلاتِ ما هو حيوانٌ كـ(الكلبِ آلةِ الصيدِ)، و(البقرِ آلةِ الحراثةِ)، و(الفرسِ آلةِ الركوبِ في الحربِ)." أمّا المالُ بمعنَى النقودِ؛ فقد رأى الغزاليُّ أنّ اللهَ تعالى خلقَ الدنانيرَ والدراهمَ حاكِمَين ومُتوسِّطينَ بينَ سائرِ الأموالِ؛ حتى تُقدّرَ الأموالُ بهِما، والنقدُ لا غَرضَ فيه وهو وسيلةٌ إلى كلِّ غَرضٍ.

ومِن المُفيدِ تتبُّعُ سلوكِ الفاروقِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه في معالجتِه للقياسِ عند التضخُّمِ وفسادِ النقودِ، أو كسادِها؛ لِنبنِيَ عليه حُلولَنا. فمِمّا حصلَ من أحداثٍ اقتصاديةٍ بعدَ وفاةِ رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أنْ غَلَتِ الإبلُ (وهي مقدارُ الدِّيَةِ التي حدَّدَها صلّى اللهُ عليهِ وسلَّم)، ورَخصَتِ الدراهمُ والتي يُسدَّدُ فيها الثمنُ – أحيانًا – وهذا ما يُسمَّى بالأدبيّاتِ الاقتصاديةِ المعاصرةِ بالتضخُّمِ، فـ"النقودُ لا تمثِّلُ كميةَ السلعِ والخَدماتِ نفسها التي كانت تُمثِّلُها سابقًا" فكيف كانَ سلوكُ الفاروقِ رضيَ اللهُ عنه وهو صاحبُ الفضلِ العظيمِ في نُشوءِ وقيامِ الاقتصادِ الإسلاميِّ كـ(عِلْمٍ

ومُمارَسة) بعد فضلِ رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وصاحبِه الصِّدِّيقِ أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنه؟

لقد ذكرَ عُبَادَةُ بْنِ الصَّامِتِ في جُزءٍ من حديثٍ طويلٍ: **إِنَّ مِنْ قَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ: ... وَقَضَى فِي دِيَةِ الْكُبْرَى الْمُغَلَّظَةِ ثَلاَثِينَ ابْنَةَ لَبُونٍ وَثَلاَثِينَ حِقَّةً وَأَرْبَعِينَ خَلِفَةً، وَقَضَى فِي دِيَةِ الصُّغْرَى ثَلاَثِينَ ابْنَةَ لَبُونٍ وَثَلاَثِينَ حِقَّةً وَعِشْرِينَ ابْنَةَ مَخَاضٍ وَعِشْرِينَ بَنِي مَخَاضٍ ذُكُورًا، ثُمَّ غَلَتِ الإِبِلُ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَانَتْ الدَّرَاهِمُ فَقَوَّمَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِبِلَ الْمَدِينَةِ سِتَّةَ آلاَفِ دِرْهَمٍ حِسَابُ أُوقِيَّةٍ لِكُلِّ بَعِيرٍ، ثُمَّ غَلَتِ الإِبِلُ وَهَانَتْ الْوَرِقُ فَزَادَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَلْفَيْنِ حِسَابَ أُوقِيَّتَيْنِ لِكُلِّ بَعِيرٍ، ثُمَّ غَلَتِ الإِبِلُ وَهَانَتْ الدَّرَاهِمُ؛ فَأَتَمَّهَا عُمَرُ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا حِسَابَ ثَلاَثِ أَوَاقٍ لِكُلِّ بَعِيرٍ قَالَ: فَزَادَ ثُلُثُ الدِّيَةِ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَثُلُثٌ آخَرُ فِي الْبَلَدِ الْحَرَامِ، قَالَ فَتَمَّتْ دِيَةُ الْحَرَمَيْنِ عِشْرِينَ أَلْفًا، قَالَ فَكَانَ يُقَالُ يُؤْخَذُ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ مِنْ مَاشِيَتِهِمْ لاَ يُكَلَّفُونَ الْوَرِقَ وَلاَ الذَّهَبَ، وَيُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ قَوْمٍ مَا لَهُمْ قِيمَةُ الْعَدْلِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ** (مسند أحمد: ٢١٤١٧).

يقول نصُّ الحديث: (فَقَوَّمَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِبِلَ الْمَدِينَةِ سِتَّةَ آلاَفِ دِرْهَمٍ حِسَابُ أُوقِيَّةٍ لِكُلِّ بَعِيرٍ) ويُقصد عادةً بالأواقِ والدراهمِ الفضَّة، أيّ: أنّه – رضيَ اللهُ عنه – أعادَ احتسابَ الدِّيةِ بالنقدِ الثمينِ (الذي جعلَ اللهُ فيه الثمنَ خِلقَة) نسبةً للإبلِ (أي السلعةِ الرائجة) الذي هو أصلُ مقدارِ الدِّية؛ فحافَظَ عُمَرُ – رضيَ اللهُ عنهُ –

على توازنِ المِثليِّ والثمنيِّ فأعادَ القيمةَ إلى ما يُمثلُه من مَعدنٍ ثمينٍ، ثمَّ نسبَه للسلعِ الرائجةِ وهي الإبلُ، فكانت ٦٠٠٠ درهم؛ حيث أنّ كلَّ رأسِ إبلٍ واحدةٍ تُعادلُ أوقيةً واحدةً من الفضَّة.وعليه قرَّرَ زيادةَ الديةِ بمقدارِ الثُلُث.

لكنّ الغلاءَ استمرَّ بالصعودِ؛ فكانَ سُلوكُه بأن (زَادَ أَلْفَيْنِ حِسَابَ أُوقِيَّتَيْنِ لِكُلِّ بَعِيرٍ) بأن أصبحَتِ الدِّيةُ ٨٠٠٠ درهم ما يُعادلُ ٢ أوقيةٍ من الفضَّةِ مقابلَ كلِّ رأسٍ.

ومع هذا كُلِّه؛ استمرَّ الغلاءَ صُعوداً (فَأَتَمَّهَا عُمَرُ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا حِسَابَ ثَلاَثِ أَوَاقٍ لِكُلِّ بَعِيرٍ) فزادَ الديةَ ١٢٠٠٠ درهم ما يُعادلُ ٣ أواقٍ من الفضِّةِ مقابلَ كلِّ رأسٍ. فكانَ مقدارُ الزيادةِ الثلثَ. ثمّ استقرّتِ الدِّيةُ عند ٢٠٠٠٠ درهم.

وفي الاقتصادِ المعاصرِ نَقيسُ التضخُّمَ بالأرقامِ القياسيَّةِ فنجعلُ سَنةً للأساسِ (س.) أيّ لأساسِ القياسِ، ثمَّ تُقاسُ السنواتُ اللاحقةُ عليها، فيتمُّ اعتمادُ سلعةٍ أو سِلعٍ أساسيةٍ يتمُّ القياسُ عليها بين فتراتِ الحسابِ، مثال ذلك، الجدول التالي:

فأسعارَ ٢٠٠١ تفوقُ أسعارَ ٢٠٠٠ بـ٣٣٪، وأسعارَ ٢٠٠٢ تفوقُ أسعارَ ٢٠٠٠ بـ ٢٠٠٪، وهكذا. فكيف يتمُّ السِّدادُ؟

لقد وضعَ الفاروقُ رضيَ اللّٰهُ عنهُ ضوابطُ الصرفِ بين النقودِ المِثليّةِ (السلعيّة) وبين النقودِ الثمنيةِ (الأثمانِ من ذَهبٍ وفضَّةٍ وما شابهما) آخذا بعينِ الاعتبارِ التضخُّمَ الحاصلَ في الاقتصادِ للحفاظِ على مصالحِ الأفرادِ؛ لِيُحقِّقَ العدلَ الذي تنشدُه شريعةُ الإسلامِ العظيمِ بين العبادِ كافةً؛ فرسولُ اللهِ صلّى اللّٰهُ عليه وسلَّم شرّعَ، وصَحابتُه رِضوانُ اللهِ عليهم استندُوا لذلكَ التشريعِ وراعَوا الفوارقَ؛ فرسولُ الرَّحمةِ

صلّى اللهُ عليهِ وسلَّم قَصَدَ العدلَ وسَلكَ لتحقيقِ ذلك مَسلكَه الصحيحَ في تحديدِ الضوابطِ الشرعيةِ والواقعيةِ بينَ العبادِ التي تحقِّقُ مصالحَهُم، وفهمَ الفاروقُ عُمَرُ رضيَ اللهُ عنهُ ذلك كلَّه؛ فـ(حافَظَ على الغايةِ المشرُوعةِ والوسيلةِ المشروعةِ) مع أنّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ لمْ يشرحْها له بهذهِ الطريقةِ المفصلةِ؛ لكنَّها "عظمةُ المُعلّمِ والمُتعلِّمُ"، إنّها مَدرسةُ العظماءِ، فـ "الذكاءُ طبعُهم، والعدلُ هدفهُم، والرسالة منهجُهم، ولا يخشونَ في اللهِ لومةَ لائمٍ؛ لذلك ازدهَرتْ تلك الفترةُ بمعدَّلاتٍ متزايدةٍ؛ ففي زمنٍ قصيرٍ جدًّا نقلوا الأمّةَ من الأُمِّيَّةِ والجهلِ والنزاعِ إلى الريادةِ، والقيادةِ، فاتحينَ ناشرينَ للعلمِ بفُنونه كافّةً.

يتبيَّنُ في ختامِ هذا الحديثِ أهميّةُ فعلِ الفاروقِ عُمَرَ رضيَ اللهُ عنه: (يُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ قَوْمٍ مَا لَهُمْ قِيمَةُ الْعَدْلِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ)؛ حقًّا إنّه تطبيقٌ لسياسةٍ اقتصاديةٍ عَلِمَها مَن علِمَها من أهلِ الفهْمِ والعِلمِ والخِبْرَةِ الحياتيَّةِ والاقتصاديَّةِ مَن علمِها، وجَهِلَها مَن جهِلَها من أربابِ الجهلِ والضلالِ والمُكابَرَةِ مَن جهلَها أو تجاهلَها؛ حيث لا يُشقُّ على أحدٍ ولا يُكلّفُ ما لا يُطيقُ؛ بل حدَّدَ الفاروقُ الضوابطَ العادلةَ وربطَ بينها؛ فمَن تورَّطَ بقتلٍ خطأ فعليهِ أن يُسدِّدَ إمّا كذا، أو كذا ممّا لديهِ من أموالٍ ولا حَرَجَ.

إنّ انهيارَ سعرِ صرفِ الليرةِ السوريةِ وفسادِه العريضِ؛ بل مشارفتَه على الكسادِ، أدخلَ الناسَ في إشكالاتٍ عديدةٍ، فلا يمرُّ أسبوعٌ إلاّ ويأتيني مَن يحتكِمُ لما ألمَّ به؛ فمعاييرُ المحاسبةِ المحليةِ تشترطُ التسجيلِ والقياسُ بالعملةِ المحليَّةِ لا الأجنبيةِ، ويزيدُ الأمرَ سُوءاً عدمُ العملِ بالأصولِ المحاسبيَّةِ الصحيحةِ؛، فيكتفي الناسُ بما لديهِم من خِبراتٍ ليُدخِلُوا بعضَهم بعضًا في حيصَ بيصَ؛ فتتداخلُ الحقوقُ وتتشابكُ، ثمّ

بانهيارِ سعرِ الصرفِ يبحثُ كِلاهُما عن مصلحتِه غيرُ آبهٍ بضَررٍ أصابَ غيرَه، أو بظلمٍ حاقَ به، ويحضرُني وصفُ اللهِ تباركَ تعالى لأمثالِ أولئكَ قوله: ﴿وَأُحْضِرَتِ الْأَنفُسُ الشُّحَّ﴾ (النساء: ١٢٨)، بينما يُوصِي اللهُ تعالى أولئكَ بقولِه: ﴿وَأُحْضِرَتِ الْأَنفُسُ الشُّحَّ وَإِن تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ (النساء: ١٢٨)؛ فأين الإحسانُ في العملِ والحسابِ؟ واللهُ خبيرٌ بما يعملُ أولئكَ الناسُ.

ويزدادُ تداخُلُ الأمورِ بانتشارِ العملِ في أكثرَ من بلدٍ؛ فيكونُ التعاملُ بأكثرَ من عُملَةٍ، وبتواني الشركاءِ عن المحاسبةِ الدَّوريَّةِ، تزدادُ اختلافاتُهم؛ حيث يظنُّ كثيرٌ منهُم أنّهُم خُبراءُ بالعملِ المحاسبيِّ وهم ليسوا على شيءٍ من ذلكَ.

وفي تلك الحالاتِ فإنّ المعيارَ المحاسبيَّ الدوليَّ الثامن المتعلِّقَ بـ(صافي الرِّبحِ، أو الخسارةِ للفترة، والأخطاءُ الجوهريةُ، والتغييراتِ في السياساتِ المحاسبيَّةِ)، وكذلك معيارَ المحاسبةِ الدولي الحادي والعشرين المتعلِّق بآثارِ التغيُّراتِ في أسعارِ صرفِ العُملاتِ الأجنبيةِ لن يُجديهم نفعًا.

عِندئذٍ لابُدَّ من التسديدِ و المقارَبةِ بين الحقوقِ؛ فرسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "سَدِّدُوا وقارِبُوا واستقيمُوا ولنْ تُحصُوا"، ومع هذا وذاك لا بُدَّ من المُسامَحةِ بينَ الشركاءِ، قال الحقُّ سُبحانَه وتعالى في كتابه: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ (ص: ٢٤). لقد صدقَ الفاروقُ عُمَرُ رضيَ اللهُ عنه بقوله: "**لا يبيعُ في سُوقِنا إلاّ مَن يَفقَه، وإلاّ أكلَ الرِّبا، شاءَ أمْ أبى**". فقبل أن يُباشرَ الناسُ أعمالَهم عليهم أن يتفقهوا في دِينهم

حتى لا يَقعوا في كبيرةٍ أو صغيرةٍ خشيةَ المحظورِ، يقول الله تعالى: **فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا السُّوءَ بِمَا صَدَدتُّمْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ۖ وَلَكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ** (النحل: ٩٤).

وما يَنبغِي الإشارةُ إليهِ أنَّ (تسويةَ حقوقِ الدائنينَ والمدِينينَ يختلفُ عن تسويةِ حقوقِ الشركاءِ)، فما سبقَ بيانُه سلَّطَ الضوءَ على تسويةِ حساباتِ الدَينِ، أما إن كان الأطرافُ شركاءَ؛ فهم مشترِكون مع بعضِهمُ البعضُ بـ(الغنمِ والغرمِ) و(لا يجوزُ ضمانُ أحدِهم مالَ الآخَرِ إلاّ إن قَصَّر وتَعدّى)، ولكلِّ مسألةٍ من المسائلِ حالٌ يخصُّها في التفصيلِ، وما سَبقَ بيانُه إنما هو ضوابطُ لابدَّ من اعتبارِها ومراعاتِها.

العدد الخامس والأربعون

الغشُّ المحاسبيُّ؛ توشيبا كحالة دراسية

"الغِشُّ" في لسان العرب نقيضُ النُّصْحِ، وهو "الخِداع والاحتيال".

إنَّ رسولَ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ مرَّ على صُبرةِ طعامٍ، فأدخلَ يدَهُ فيها. فنالت أصابعُهُ بلَلاً. فقالَ: ما هذا يا صاحبَ الطَّعامِ؟ قالَ: أصابَتهُ السَّماءُ يا رسولَ اللَّهِ! قالَ: أفلا جعلتَهُ فوقَ الطَّعامِ كي يراهُ النَّاسُ؟ مَن غَشَّ فليسَ منِّي (صحيح مسلم)، وفي رواية: (**مَن غشَّنا فليسَ منّا**)، وفي رواية: (**ليسَ منا مَن غشَّنا**).

لقد شاع بين الناس ما يُعرَفُ بالغِش، وتعرضَّتْ منظمةُ التجارةِ العالَمية للغشِ التجاريِّ، أمّا ما سنتناوله في هذا المقالِ فهو "الغِشُّ المحاسبيُّ" لأهميته وشِدّة أذاه. فإذا كان الغشُ التجاريُّ يقع في الأسواق خلال ممارسة عمليات التبادل؛ كـ (التلاعب بالسعر، أو بالمواصفات خلال عمليات العَرض، أو عمليات الإنتاج)، فإن الغشَّ المحاسبيَّ يقعُ في المكاتبِ الخلفية للشركاتِ بشكلٍ غيرِ مرئيٍّ ويصعبُ على غير المختصِّ متابعتُه؛ لأنَّ مَن يقومُ به إداراتٌ تنفيذية لديها سلطةٌ واسعة مدعومة بسلطة مجالس إدارتها في أغلبِ الأحيان؛ لذلك هو "غِشٌ يتمُّ عن قصدٍ وسابقِ إصرارٍ".

والغشُّ ليس حديثَ العهدِ؛ لأنّ الأقدمينَ فعلُوه، روى القرآنُ الكريم فعلَ قومِ شُعيبٍ عليه السلامُ الذين كانوا (يُطفِّفونَ الميزان، ويتلاعبون بالمكيال)، فذمَّ فِعلَهُم وتوعَّدُهم بالويلِ، والويلُ وادٍ في جهنم، قال اللهُ تعالى: **وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ* الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ* وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ** (المطففين: ١-٣).

والتطفيفُ والوزنُ يطالُ عملَ المحاسبِ؛ لأنّه "وزّانٌ" يتدخَّلُ بنهايةِ كلِّ فترةٍ ماليةٍ للتقديرِ والقياسِ، وهو يُحاوِلُ أن يكون موضوعيًا – أي غيرَ مُنحازٍ – بالتزامِه المعاييرَ المحاسبية، ورغم ذلك يبقى هناك منطقةٌ ضبابية يُمكن لبعض المحاسبينَ ألا يكونوا فيها موضوعِيينَ – خاصّة إذا كانت الإدارةُ التنفيذية تتَّصِفُ بضَعْفِ المِراس المحاسبيّ، أو أنها بـ (الفعل تقصدُ التلاعبَ بالحسابات) لأغراضٍ تخصُّها. والأنكى من ذلك أن تقوم بهذا التلاعُب أو أن تتغاضى عنه شركاتُ التدقيق المحاسبيِّ – خاصّة منها العِملاقة –، والتي من المفترضِ أن تكون شاهداً على صحَّة العمل المحاسبيِّ وحياديَّته بمهنيةٍ عاليةٍ.

وقد فعلتْ ذلك كُبرى شركاتِ المحاسبة العالمية؛ لذلك "لا عُذْرَ، ولا استهجانَ، ولا استهانة بالغشِّ المحاسبيِّ". فالغشُّ الذي مارستْه شركةُ التدقيق المحاسبي "أرثر أندرسون" في التستُّرِ على تلاعُب شركة "أنرون" عملاق الطاقة الأمريكية سبَّب فضيحةً عالمية كبيرة، فأفلست "أنرون"، وأفلسَ معها مئاتُ الشركاتِ الصغيرة، كما خرجت "أرثر أندرسون من السوقِ لِسوءِ سُمعتِها.

تلجأ الإدارات عادة إلى أسلوبين لتحقيق الغش المحاسبي، فإمّا أن تحسّنَ صافي أرباحِها (الحاليَّة، أو المستقبليّة) .

تحسينُ صافي الأرباحِ الحاليّةِ :

يكون ذلك بتضخيم أرباحِ الفترة بـ (تضخيم إيراداتِها، أو تخفيضِ مصروفاتِها) .

يؤدي هذا الأسلوبُ إلى تضمينِ إيراداتِ الفترة الحالية أرباحًا تخصُّ فتراتٍ لاحقةً؛ حيث الأصلُ إثباتُها في فتراتٍ لاحقةٍ؛ وذلك بهدفِ تضخيمِ أرباح الفترة؛ فالإداراتُ التي تقومُ باتِّباعِ هذا الأسلوب تُراهِنُ على تحسُّنِ الأرباحِ المستقبلية، فإن لم يحصل ذلك، فستسْتمرُ بالتلاعُبِ بحجم الأرباح خلال الفتراتِ المختلفة حتى يحصلَ المرادُ بتحسُّنِ الأرباحِ بصورةٍ طبيعية في المستقبل، أو أن يحصلَ ما لا يحسُن عُقباه .

مثال ذلك :

ما فعلتْه "توشيبا" التي اعترفتْ بنهاية الرُّبعِ الثالث عام ٢٠١٥ عن تضخيمِها لأرباحِها بنحو ١.٢٢ مليار دولار (ما يعادلَ ١٥٥ مليار ين) لسبع سنوات متتالية؛ ممّا أدّى إلى تكبُّدِها خسائر بعد الفضيحة، وأطاحت بقادتِها .

فالخسائرُ البالغة ٣٧.٨ مليار (ين) ياباني (٣١٨ مليون دولار) تُقابِلُها أرباحٌ محقَّقة في العام السابق قَدْرُها مليار (ين)؛ أيّ أنّها حولّت وضعَها من (خاسرٍ إلى رابحٍ) والواقعُ غير ذلك . لقد تبيَّن أنّ الإدارةَ التنفيذية ضغطتْ على المحاسبينَ لتأجيلِ تسجيل بعض الأعباء، وأخفَتْ جُزءاً من أعبائها المالية وتلاعبتْ بقيمة الاهتلاكِ لإظهار نتائجِها المالية بأفضلَ ممّا هي عليه .

تحسينُ صافي الأرباحِ المستقبليةِ

يكون ذلك بتخفيضِ أرباحِ الفترةِ الحالية بتخفيضِ إيراداتها، أو تضخيم مصروفاتِها.

يؤدي هذا الأسلوبُ إلى ترحيلِ أرباح الفترة الحالية الى فتراتٍ قادمةٍ؛ حيث تقوم الإدارةُ بالمسارعةِ في إثبات مصروفاتِها (غير المستحقَّة) التي تخصُّ فتراتٍ مقبلَةٍ في حساباتِ الفترةِ الحالية لكسبِ الوقت بإظهار أرباحٍ مستقبليةٍ أكبرَ؛ ممّا يُعطي انطباعًا عن جَودة عملِها.

وأغلبُ الحالاتِ أنّ هذه الأفعال مصدرها مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية، فكلاهما أو أحدهما يصادر الشركة لمصلحته فيسيطرُ عليها ناسيًا أن عملَه يقومُ على أساسِ الوكالة عن المساهمِينَ، وغايتُه هي:

- تحسينُ صورةِ الإدارة.
- التلاعُبُ بأسعارِ أسهُمِها.
- رفعُ مكافآتِ مجلسِ إدارتها.
- رفعُ تعويضاتِ إدارتِها التنفيذية.

لكن بازديادِ الفضائح المالية، فإنّ القلقَ يُصيبُ السوقَ وهذا مؤدّاه زعزعتُها، فيُفْقِدُ الناسَ بما فيهم الحكوماتِ الثقةَ بها، وهذا ما أعربَ عنه وزيرُ المالية الياباني (تارو آسو)، قائلاً: قد نفقدُ الثقةَ في الأسواق المالية وفي بورصة طوكيو إذا لم تكنْ هناك حوكمةُ شركاتٍ حقيقية.

طُرُقُ التلاعُبِ المحاسبيِّ:

ذكرَ مركزُ الأبحاث والدراسات المالية والتحليل في الولايات المتحدة الأمريكية سبعَ طُرقٍ تُستخدَم للتلاعُب في القوائم المالية، وتتَّجه جميعُها نحو تحسينِ صورة الأرباح لـ (لفترة الحاليةِ، أو للفتراتِ المستقبلية)، وتتلخَّصُ تلك الطُرق بالآتي:

١. **تسجيلِ الإيرادات المستحقَّة لسنواتٍ تالية في السنة الحالية**، بينما تتطلَّبُ القواعدُ المحاسبية الدولية والمتعارف عليها تسجيلَ إيراداتِ كلِّ فترةٍ بما يخصُّها.

٢. **تسجيلِ إيراداتٍ وهميةٍ** كـ(تسجيلِ عمليات بيعٍ وهميةٍ لتضخيم الإيرادات)، وتسجيل مبيعاتٍ متعلقةٍ بأموالٍ تمّ استلامُها كـ(قروض، أو إيراداتِ الاستثمارات)، وليس كإيرادٍ ناتجٍ عن النشاط التشغيليِّ.

٣. **تضخيمِ الإيرادات بالأرباحِ الرأسمالية**: الأرباحُ الرأسمالية تكون غيرَ متكررةٍ وغير ناتجةٍ عن نشاط حقيقيٍّ، كـ(إيراداتِ بيعِ الأصول الثابتة، أو إعادةِ تبويب بعض أرصدة الميزانية) لتحقيقِ إيراداتٍ وهمية.

٤. **ترحيلِ مصروفاتٍ تخصُّ العامَ الحاليَّ لأعوامٍ تالية**: مثال ذلك: (أ) رسملةُ بعضِ المصروفات التشغيلية وعدمُ تحميلِها على قائمة الدخل للفترة الحالية لاهتلاكِها خلال فتراتٍ قادمة؛ لزيادة صافي أرباح الفترة الحالية، (ب) تغييرُ بعضِ السياسات المحاسبية المستخدمة لترحيلِ مصروفاتِ أعوامٍ سابقة، (ج) خفض احتياطاتِ ومخصَّصاتِ بعض الأصول.

٥. **عدمِ تسجيل أو تعمُّدِ تخفيضِ الالتزاماتِ بغيرِ وجْهِ حقٍّ**؛ حيث تحجمُ بعضُ الإداراتِ عن تسجيل المصروفاتِ المستحقَّة ضمنَ الخصومِ. أو تثبتُ إيراداتُها المستقبليةُ في الفترةِ الحالية مقابلَ تأجيلِ التزاماتها.

٦. **ترحيلِ الإيراداتِ الحاليةِ إلى فتراتٍ تاليةٍ** حيث يؤخِّرُ تسجيلُ الإيراداتِ الحالية في الفترة التي تخصُّها بينما تسجيل في فتراتٍ لاحقة؛ وذلك للإيحاءِ بأنّ الإدارةَ تحافظُ على ثباتِ مستوى إيراداتِها على مدار عدّةِ فتراتٍ.

٧. **تسجيلِ بعض المصروفاتِ التي تخصُّ فتراتٍ مستقبليةٍ خلال الفترةِ الحالية**؛ وذلك لإظهارِ البياناتِ المالية للفترات المستقبلية بصورةٍ أفضلَ؛ فعندما تتوقّعُ إدارةُ الشركةِ حدوثَ خسائرَ عن الفترة الحاليةِ فإنّها تقومُ بتعليةِ تلك الخسائر ببعض المصروفاتِ التي تخصُّ الفتراتِ القادمة طالما أنّ الخسائرَ موجودةٌ؛ وذلك لـ(زيادةِ أرباحها، أو تقليلِ خسائرها) مستقبلاً لتحسينِ صورة قوائمِها المالية عن الفتراتِ المستقبلية على حساب الفترة الحالية للإيحاءِ بأنّ الإدارةَ بذلتْ بالمجهودِ اللازم لتحسينِ الوضع الماليِّ.

إنّه ورغمَ تطوُّرِ معاييرِ المحاسبة والمراجعة الدولية، والسعي الحثيثِ إلى تحقيق الإفصاحِ وتحديد عناصر الشفافية فإن الغشَّ المحاسبيَّ قائمٌ وموجود، لا يحدُّ منه كثرةُ الضوابط؛ فالفسادُ الكبير لبعض أشخاص الإدارة القائمين على العمل الذين يهدفونَ منه إخفاءَ سُوءِ الوضع المالي لإدارتهم للتدليس على ضَعفها، وضَعف معدَّلاتِ النموِّ التي تحقِّقُها، أو لـ(زيادةِ الأرباح بصورة غير شرعية لزيادة مكافآتهم وتعويضاتهم التي تُقرِّرها الجمعية العمومية. وقد وجَّهَتْ "توشيبا" أصابعَ الاتهامِ

نحوَ مسؤوليها التنفيذيينَ، وقامتْ برفع دعوى على خمسة منهم، متهمَّةً إياهُم بالغشِّ في الكسبِ والتسبُّبِ بهذه الفضيحة.

وفي تحليلٍ ماليٍّ كنتُ قد نشرتُه عام ٢٠٠٨ م عن أحد المصارف الإسلامية السورية تبيَّن أن نسبة المضاربة المصرَّح عنها في بداية التقريرِ ٣٠٪ ثم تجد بزاوية إحدى الصفحات الأخيرة من التقرير البالغ حوالَي ٨٠ صفحة مبلغَ المضاربةِ دون بيانٍ يدل عليه، وبحساب نسبته نجد أنّه لا يتجاوزُ ٢٦٪، وهذا (غِشٌّ تم بإغراق البياناتِ لإخفاءِ معلوماتٍ مهمَّة، والهدفُ تميُّز إدارةِ هذا المصرفِ عن سائرِ المصارفِ بتوزيعها عائداً أفضل لأصحابِ حساباتِ الاستثمار بهدفِ امتصاصِ سيولة السوق، ومِن ثَمَّ الظهور أمامَ الجمهورِ والمسؤولين الحكوميين بمظهرٍ أفضل لتحقيق بعض المزايا والشهرة. وهذه منافسةٌ غيرُ شريفةٍ تعتمدُ الغشَّ والاحتيال.

كما يُعتبرُ عدمُ التصريحِ عن حجمِ الديون المظنونة (المشكوكِ فيها) والتصريحِ عنها في ميزانياتِ (مصرف) يعيش الحربَ في سوريةِ لخمسِ سنواتٍ متتاليةٍ هو غشٌّ واحتيالٌ يهدفُ للمحافظةِ على بقاءِ الإدارة التنفيذية على رأس السلطة، والمحافظةِ على رواتبها المرتفعة جدًّا؛ بل وإعطائِها الحقَّ بطلبِ التعويضاتِ السنوية مقدَّرة بالدولار لتحاشي سعرِ صرف الليرة المتدهور؛ فهذا من إدارة المخاطرِ الشخصية، أمّا عدمُ التصريح عن الديون المظنونة في القوائم المالية (برأيهم) فليس مِن قواعد إدارة المخاطر، ولا مِن سياسات التحوُّطِ المحاسبية، وهذا غيرُ مقبولٍ. إنّ عدمَ التصريحِ عن اكتشافِ هكذا احتيالاتٍ وتقديمِها للجمهورِ الماليِّ صاحبِ العلاقة (المساهمِ، وغيرِ المساهِم)، مؤدّاه "ضبابيةٌ في سوقِ الاستثمارِ؛ بسببِ عدمِ

الإفصاح والشفافية، وهذا يُحقِّق كساداً في تلك السوق، ويؤدِّي لعدمِ كشفِ المخطئ ومُعاقبَته كما فعلتْ "توشيبا" بقادتِها؛ بل مكافأتُه كما حصلَ في المصرفِ الإسلاميّ المشارِ إليه.

لقد توجَّه الرئيسُ التنفيذيُّ لشركة توشيبا (ماساشي موروماشي) بالقول: إنّنا نوجِّهُ اعتذاراً شديدَ اللهجة عن قيامِنا بخُذلانِ المساهمِينَ والمستثمرينَ وأصحابِ المصالح في شركتِنا وبعد قيامِنا بذلك قرَّرنا اقتطاع المكافآتِ من المديرين التنفيذيينَ كافّةً.

إن التلاعُب والغشَ والاحتيالَ مرتبطٌ بالقائمينَ على التنفيذِ؛ حتى لو أرستِ المعاييرُ الدولية ضوابطَها للحد منه. والحلُّ الصحيحُ يكون بما قالَه عُمَرُ رضيَ اللّٰهُ عنه: "إنّ اللّٰهَ يَزَعُ بالسلطانِ ما لا يَزَعُ بالقُرآن"، وفي هذا إشارةٌ واضحةٌ لدورِ الحكوماتِ وأُولي الأمر؛ فالغشَّاشون والمحتالُون يمكنُهم الاستفادةُ من ثغراتِ الأنظمة والقوانين إذا لم يكن لديهم الرادعُ الذاتيُّ إضافةً للرادعِ الرقابيِّ الخارجيِّ.

مثالُ ذلك:

استغلالُ البعضِ لِما أجازه المعيارُ المحاسبيُّ الدوليُّ رقم ٣٩ (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس) من حرية للشركاتِ المساهمة تقويم استثماراتُها في الأسهُمِ والعقاراتِ والأراضي نهايةَ كلِّ عامٍ – التي تُشتَرى بغَرَضِ المتاجرَة والاستثمارِ قصيرِ الأجل –؛ حيث تُضافُ الفروقُ بين أسعارِ تكلفةِ شراءِ هذه الاستثماراتِ وأسعارِها في السوق إلى أرباحِها السنويةِ، أو لقيمةِ حقوقِ مساهميها؛ لإظهارِ القيمة العادلة لأصولِها

في مُوازناتِها السنويةِ، أو القيمةِ الفعلية لأصولِها وخُصومِها؛ ممّا ينعكسُ على سِعرها العادلِ في الأسواق. (جريدة الحياة، ٣٠-٦-٢٠٠٧).

كانت استثماراتُ الشركاتِ في هذه الأصول قبلَ تطبيقِ هذا المعيار، تُدرَجُ في موازناتِها السنوية بسعر الكلفةِ أو السوقِ أيهما أقلّ. فتتحمّل الشركةُ في نهايةِ كلِّ عامٍ خسائرَ استثماراتِها، إذا تدنَّت أسعارُها السوقيةُ عن قيمةِ كُلفتِها، في حين تُقوَّمُ بسعرِ تكلفتِها إذا كان سعرُها في السوقِ يتفوَّقُ على سعرِ تكلفتِها، طبقًا لمبدأ الحيطةِ والحذَر؛ لذلك لم تكن قيمةُ استثماراتِها في بياناتِها المالية تعكسُ قيمتَها الفعلية.

وبناءً على ذلك؛فقد أضافتْ معظمُ الشركاتِ المساهمة (في المنطقة) عامَ ٢٠٠٥ الأرباح الناتجة عن تقويم أصولِها إلى قوائمِ دخْلها، متخلِّيةً عن خيارِ إضافتها الى حساباتِ حقوقِ المساهمين، ممّا ساهمَ في :

- تضخيمِ أرباحِ هذه الشركات لرفع سعرِها السوقيِّ مستغلِّينَ انخفاضَ الوعي الاستثماريِّ لدى شريحة كبيرة من المستثمرينَ، وسيطرةِ ثقافة المضاربة.
- حصولِ مُديري الشركاتِ وأعضاء مجالس إدارتها على مكافآتٍ تشكِّلُ نسبةً من أرباحِها الصافية.

بينما قامت عدَّةُ شركاتٍ بإضافةِ أرباحِ تقويم الاستثماراتِ إلى حقوقِ مساهميها؛ باعتبارها أرباحًا استثنائية، فأبعدتْها عن أرباحِها الصافية خلال عامَي (٢٠٠٦ و ٢٠٠٧) م واكتفت بإظهار أرباحها التشغيلية؛ ممّا خفض أسعارَ أسهمها.

وبادرتْ بعضُ الجهاتِ الرقابية منعَ المصارف من توزيع أرباحٍ على المساهمِينَ مصدرُها إعادةُ تقويم الاستثمارات حِفاظًا على حقوقِ المودعِين.

نظريةُ الوكالة:

إنّ مجلسَ الإدارةِ وكيلٌ عن المساهمِينَ، وهو يُوكِّلُ بدورِه رأسَ الهرم التنفيذيِّ، وقد يُشارك معه في اختيار عناصرِ الإدارة التنفيذية الأكثر أهمية؛ إذًا: يعملُ الجميعُ بنظريةِ الوكالة، وهذا هو شأنُ الشركاتِ المساهمة. فكيف يتمادى الوكيلُ عمّا وُكِّلَ به؟ وبأيِّ حقٍّ يتصرَّفُ مُنفردًا دون العودةِ للهيئةِ العامَّة وهي المالكُ الحقيقيُّ؟ أم أنَّهم يتحكَّمونَ بذلك على أساسِ أنها لُعبةٌ.

"إنّ ظُلْمَ الشريكِ لشريكِه بَغيٌ وعُدوانٌ على مالِه" سواءٌ تمَّ الظلمُ مباشرةً، أو عبرَ وكيلٍ له، يقول اللهُ تعالى على لسانِ نبيِّه داوودَ عليه السلامُ في تحكيمٍ له بين شريكين: **وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ** (ص: ٢٤) والخلطاءُ همُ الشركاءُ فـ(الشركة لا تقومُ دونَ خلطِ أموالِها خلطًا لا يُمَيِّزُ فيه الشريكُ حقَّه عن غيرِه وبذلكَ يكون الجميعُ مشتركينَ في كلِّ أصولِ وخصوم الشركة ولهم الحقُّ مشتركينَ في كلِّ جزئيةٍ من الربح. وتوضِّحُ الآيةُ الكريمة أنّ صفاتِ مَن ينجو مِن البغي من الشركاءِ، أو وكلائهم قليلونَ، وهُمُ المؤمنونَ الذين يعملونَ الصالحاتِ.

إنّ صفةَ الشريكِ تجُاهَ شريكِه هي الجِدِّيَّةُ والموضوعيّةُ وعدمُ المحاباةِ والمداراةِ التي تضيع الحقوق؛ فعَن السائبِ قالَ للنبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلّمَ: (**كُنْتَ شَرِيكِي فِي**

الجاهلية، فكُنْتَ خيرَ شريكٍ، كنتَ لا تُدارِيني ولا تُمارِيني) (صحيح ابنِ ماجَه) .

لذلك ينبغي على إداراتِ السوقِ ومُحتسبيها منعُ حصولِ تجاوزاتٍ كهذه، وعدمُ التساهُلِ معها نهائيًّا لأثرِها السيءِ على آلياتِ عملِ السوقِ، وعليها المطالبةُ بمزيدٍ من إجراءات الحوكمة – خاصَّةً تطبيقِ مبدأِ تعارُضِ المصالحِ لضبطِ عمل الإدارة التنفيذية، وتحقيقِ استقلاليتِها عن عسفِ مجالسِ الإدارة وإدارتها التنفيذية، فما نفعُ أنظمةِ الرقابة الداخلية وتطبيقِ المعايير المحاسبية أمامَ تسلُّطِ الرئيسِ التنفيذيِّ أو مجلسِ الإدارة؟

ولابُدَّ أن يكونَ الشركاءُ ووكلاؤهُم التنفيذيونَ من المؤمنينَ الذين يعملونَ الصالحاتِ – كما ذكرتِ الآيةُ – ؛فرقابةُ اللهِ تعالى للفردِ تولِّدُ رقابةَ العامل لسلوكه، يُضافُ لذلك البُعدُ الفنِّيُّ ليكونَ اختيارُ العمالةِ صحيحا وهذا ما يُساعِدُ إداراتِ السوقِ في تطبيقِ سياساتِها الرقابية الداعمة؛ فقَد اشترط "الماورديُّ" في أحكامه السلطانيةُ أنه يشترطُ فيمنَ يصحُّ أن يتقلَّدُ العمالةَ، أنّه يستقلُّ بكفايته ويوثَق بأمانته. والكفايةُ هي ما يعلمُه من علومٍ وما يمتلكُه من خِبراتٍ فنِّيَّةٍ؛ أمّا الأمانةُ فمصدرُها الأخلاقُ التي يعبِّرُ عنها السلوكُ والذي يُقوّمُه الإيمانُ باللهِ والخوفُ منه، فليسَ كلَّ قانونيٍّ شرعيٌّ، وتطبيقُ القانونِ مُجرَّدًا من أيِّ رُوحٍ ومعنىً لا يعني أنّ الإنسانَ يسلكُ مسلكًا صحيحًا ولا يُبرِئُ ذلك ذِمَّةَ فاعله؛ فمَن طبَّقَ المعيارَ ٣٩ الآنفَ الذِّكْر ومال كل الميلِ نحوَ مصلحته ضاربًا بالحائطِ مصالح موكليه قد خانَ الأمانةِ، أمّا لو كان صالحًا لأحالَ الأمرُ للجمعيةِ العامَّةِ موضحًا ومبيِّنًا المحاسنَ

والمثالبَ بوصفِهم أصحابَ الحقِّ وليس هو صاحبه؛ لذلك سطَّرُ القرآنُ الكريمُ قاعدة اختيار العمالة بآية تتلى إلى يوم القيامة: **قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ** (القَصص: ٢٦). فهل يقوى أولئك الغشَّاشون على أنفسِهم ويتجاوزون أطماعِها؟

لقد حذَّرَ نبيُّ اللهِ من مآلاتِ عدمِ فِعلِ ذلك فقالَ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّم: (**إذا وسِّدَ الأمرُ إلى غَيرِ أهلِه فانتظرِ الساعةَ**)؛ لذلك لا غرابةَ في سقوطِ "أنرون" رغمَ كونِها عملاقَ الطاقة، ولا في سقوطِ "أرثر أندرسون" رغم كونِها من كُبرياتِ شركاتِ المحاسبةِ في العالم، ولا في تزعزُعِ "توشيبا" رغم أنها تنتجُ شريحةً واسعة من المنتجات الالكترونية وصولاً إلى إنتاجِ الطاقة النووية، والقائمةُ تطولُ بعدما أسرفتِ الإداراتُ التنفيذية في سلوكياتِها إثرَ فضائحِ الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

ونختمُ بنصيحةٍ جامعةٍ لمن يميلُ إلى الطبعِ المادِّيِّ المحسوسِ، يقولُ رسولُ الهُدى صلى الله عليه سلم – في جزء من حديثٍ –: (السَّعيدُ مَن وُعِظَ بِغَيرِه).

العدد السادس والأربعون

الاقتصادُ الإبداعيُّ اقتصادٌ إيجابيٌّ

لقد تطوَّرَ اقتصادُ الخدَماتِ إلى جانبِ الاقتصادِ المادِّيِّ (الإنتاجيِّ) تطوُّراً واضحاً؛ حتّى صارَ جُزءاً حيويًّا من هيكلِ أيِّ اقتصادٍ، ومن ذلك: (السياحةُ العلاجيةُ، وصناعةُ المؤتمَراتِ، وصناعةُ البرمَجيّاتِ)، وغيرِها من الخدماتِ التي شقَّتْ طريقَها لِتكونَ ذاتَ شأنٍ كبيرٍ، بينما لا يُعتبَرُ (بيعُ السنَداتِ وتداولِها وجنيَ الفوائدِ) من الاقتصادِ؛ لأنّها لمْ تحُقِّقْ للعالَمِ إلاّ مزيداً من المخاطرِ الائتمانيّةِ؛ بل وعَجزتْ عن تحقيقِ أيَّةِ قيمةٍ مُضافةٍ إيجابيَّة.

لقد بدأتْ عبارةُ (الاقتصادِ الإبداعيِّ) تظهرُ في الأدبيّاتِ منذُ سنواتٍ قليلةٍ؛ فالاقتصادُ الرَّقْميُّ – الذي يَعتمدُ كُلِّيًّا على التِّقنياتِ والاختراعاتِ – قامَ على الأفكارِ الإبداعيّةِ التي أدَّتْ لإيجادِ تلك التِّقنيَّاتِ، ثمَّ انتقلَ تطبيقُ الأفكارِ الابتكاريَّةِ ليَطالَ (المحاسبةَ، والعمارةِ) وغيرَها من الاختصاصاتِ حتّى غدا "الاقتصادُ الإبداعيُّ قوَّةً تحويليَّةً" على مستوى العالَمِ.

لقد أدّى تطبيقُ تلكَ الإبداعاتِ إلى توفيرِ إمكاناتٍ كبيرةٍ حقَّقَتْ تنميةً ملموسةً للبلدانِ التي تبنَّتْ ذلك التطبيقَ؛ فـ(تزايَدتْ مُنتجاتُها، وتَوسَّعَتْ آثارُها)، وصارَ يُنظَرُ إلى هذا الاقتصادِ بأنّه أحدُ أسرعِ القِطاعاتِ نُموًّا في الاقتصادِ العالَميِّ؛ لـ(توفيرِه فُرَصَ العملِ بازديادٍ، وضخامةِ عائداتِ مُخرَجاتِه).

إنّ من المَعلومٌ لدى الناقدِ البَصيرِ "أنّ الطاقةَ البشريةَ هي أساسُ الإبداعاتِ؛ وليس (الآلةَ)" كما هي حالُ (الاقتصادِ الصِّناعيِّ)، وأيضًا ليستِ (الأرضُ) كما هي حالُ (الاقتصادِ الزراعيِّ)، فـ"الإبداعُ والابتكارُ" الذي يُضيفُه الناسُ لمُحيطِهم (الآليِّ والمادِّيِّ) على مستوى (الأفرادِ، أو الجماعاتِ)؛ هو مُحَرِّكُ الصناعاتِ الإنتاجيةِ والخدميةِ على حدٍّ سواء؛ لذلكَ فإنّ هذه الطاقةَ هي الثروةُ الحقيقيَّةُ للبُلدانِ.

وتُعتبَرُ الثقافةُ التعبيرَ الذي يُساعِدُ الناسَ على فَهْمِ مُحيطِهم، وبها يُؤكِّدونَ حُقوقَهُم، ويبنُونَ العلاقاتِ المفيدةَ مع غيرِهم. وهي تُمثِّلُ (المَوردَ المحفِّزَ) للإبداعِ والتجديدِ، و(المساعدَ في تحقيقِ تنميةٍ شاملةٍ وعادلةٍ) بشكلٍ مستديمٍ.

ويُمكِنُنا تعريفُ "الاقتصادِ الإبداعيِّ" بأنّه: "**اقتصادٌ إيجابيٌّ يَشتركُ فيه كلُّ شيءٍ، وهو مُدمَجٌ بالحياةِ الاجتماعيةِ شاملاً كلَّ ما فيها؛ بتوازنٍ**". يقولُ اللهُ تعالى: **وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ** (الحِجْر: ١٩).

والتوزانُ يُحطِّمُ أركانَه طرقُ التفكيرِ وآليَّاتُه؛ فـ"البحثُ المستمرُّ في عقولِ أصحابِ شركاتِ التنقيبِ عن (النِّفطِ والذهبِ وما شابهَه من معادنَ) أدّى إلى زعزعةِ التوزُانِ العالَميِّ، وهذا مَصدَرُه الثقافةُ المُشوَّهةُ لأولئكِ. تلك الثقافةُ التي تتأثَّرُ بالمحيطِ الذي يعيشونَ ويترَعرَعُونَ فيه، فـ"لا ضوابطَ تكبحُ جِماحَ أفكارِهم سوى المصلحةِ الخاصَّةِ، وتعظيمِها".

لذلكَ فإنّ أهمَّ ما يتطلَّبُه الاقتصادُ الإبداعيُّ هو: الاعتمادُ على الإنسانِ المُكرَّمِ بوصفِه مادَّتَه الأُولى، ودعوتِه له لإعادةِ التفكيرِ – بشكلٍ الإبداعيٍّ – في الآثارِ العمليَّةِ التي تُحقِّقُ ازدهارَ هذا الاقتصادِ على الحياةِ اليوميةِ للناسِ بمختلفِ ظُروفِهم. فإذا ما حصلَ ذلك: فستكونُ الطاقةُ الإبداعية أحد مُكوِّناتِ النموِّ، وتظهرُ آثارُها على المنتَجاتِ غيرِ الاقتصاديةِ للتنميةِ البشريةِ. وقد وَرَدَ في تقريرٍ لليونيسكو عام ٢٠١٠م: أنّه إذا طُوِّرَتِ الطاقةُ الإبداعيةُ بالشكلِ المناسبِ؛ فإنّها تدعمُ الثقافةَ، وتُرسِّخُ التنميةُ التي مِحورُها الإنسانُ، وتصبحُ العنصرَ الأبرزَ في استحداثِ فُرَصِ العملِ والإبداعِ ومُزاوَلةِ التجارةِ، مُسهِمَةً في الوقتِ نفسِه في (الاندماجِ الاجتماعيِّ، والتنوُّعِ الثقافيِّ، والاستدامةِ البيئيَّة). (تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٢٠١٠م).

لذلك يُمكِنُ القولُ أنّ عُنصرَي (**الإبداعِ، والثقافةِ**) هُما مِحورا الاقتصادِ الإبداعيِّ، ويُمثِّلُ هذَينِ العُنصرَينِ **مجموعةٌ من (النشاطاتِ، أو السِّماتِ) التي ترتبطُ ارتباطًا وثيقًا بالقُدرةِ على (تصوُّرِ، والإنتاجِ الأفكار، أو منتجاتٍ، أو طرائقَ جديدةٍ) لتفسيرِ العالَم**؛ لذلكَ هُما مُحرِّكا التنميةِ[١].

وبتتبُّعِ القيمةِ الاقتصاديةِ التي تدرُّها الصناعاتُ (الثقافيةُ، والإبداعيةُ) على صعيدِ توفيرِ فُرَصِ العملِ، وتحفيزِ ولادةِ أفكارٍ وتقنياتٍ جديدةٍ، يُمكِنُنا تلمُّسُ أهميةِ هذا الاقتصادِ الإبداعيِّ (الشكل ١).

[١] الاقتصاد الإبداعي ٢٠١٣ تعزيز سبل التنمية المحلية، منشورات الأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ (اليونسكو)، ٢٠١٣.

	العالم		البلدان النامية		البلدان المتقدمة		البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية	
	٢٠٠٢	٢٠١١	٢٠٠٢	٢٠١١	٢٠٠٢	٢٠١١	٢٠٠٢	٢٠١١
جميع السلع الإبداعية	١٩٨,٢٤٠	٤٥٤,٠١٩	٧٣,٨٩٠	٢٢٧,٨٦٧	١٢٣,١٦٩	٢٢٢,٥٩٧	١,١٨١	٢,٥٥٥
الأعمال الفنية والمصنوعات الحرفية	١٧,٥٠٣	٣٤,٢٠٩	٩,٢٠١	٢٣,٣٨٣	٨,٢٥٦	١٠,٦٥٣	٤٥	١٧٢
المنتجات السمعية-البصرية	٤٥٥	٤٩٢	٣٥	٩٠	٤١٧	٤٠٠	٣	٢
التصميم	١١٤,٦٩٤	٣٠١,٢٦٢	٥٣,٣٦٢	١٧٢,٢٢٣	٦٠,٩٧٠	١٢٧,٢٣٩	٣٦٢	١,٨٠٠
وسائط الإعلام الجديدة	١٧,٥٠٦	٤٣,٧٤٤	٤,٤١٢	١٤,٦٠٧	١٣,٠١٧	٢٨,٩١٨	٢٣	٢١٩
فنون الأداء	٢,٧٥٤	-	٢٥٠	-	٢,٤٧٨	-	٣٦	-
النشر	٢٩,٩٠٨	٤٣,٠٧٧	٣,١٥٧	٨,١٠٦	٢٦,٠٦١	٣٣,٦٥٠	٦٩٠	١,٣٢١
الفنون البصرية	١٥,٤٢١	٣١,١٢٧	٣,٤٧٤	٩,٤٥٦	١١,٩١٦	٢١,٦٣١	٣١	٤٠

الشكل رقم (١) السلع الإبداعية الصادرات بحسب المجموعات الاقتصادية عامَي ٢٠٠٢ و٢٠١١ بملايين الدولارات الأمريكية
المصدر الملحق (أ): قاعدة البيانات العالمية عن الاقتصاد الابداعي التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

إذاً لا تَقتصِرُ التنميةُ على نموٍّ إجماليٍّ الناتجِ المحلِّيِّ GDP؛ بل لابُدَّ من ملاحظةِ، ومُراعاةِ الحياةِ الثقافيةِ بوصفِها تُحقِّقُ سعادةَ الحياةِ الإنسانيةِ، فإذا ما تمَّ إكساؤها بِرِداءٍ اقتصاديٍّ، فسيتحوَّلُ محورا الاقتصادِ الإبداعيِّ (الإبداعُ، والثقافة) إلى مُحرِّكينِ للتنميةِ؛ لأنَّهُما سيُجَدِّدانِ الحياةَ الإنسانيةَ بطريقةٍ ذاتِ مغزىً ولُمستوياتِها كافّةً، ولفتراتٍ أطولَ.

وبسببِ تزايُدِ نزعةِ تحويلِ الفنِّ إلى سلَعٍ صارتِ الصناعاتُ الإبداعيةُ تُمثِّلُ مجموعةً أكبرَ من الموادِ الإنتاجيةِ؛ لِشمُولِها مُخرَجاتِ الصناعاتِ الثقافيةِ التي تعتمِدُ على الابتكارِ، ويشملُ ذلك منتجاتِ البحوثِ العلميةِ والبرمجيات، الشكلَين (٢ و٣).

ويبدو أنَّ استخدامَ هذينِ التعبيرينِ يتطوَّرُ باستمرارٍ حتّى صارَ الاقتصادُ الإبداعيُّ يشملُ (عُروضَ الأزياءِ، والمَهرجاناتِ، وألعابَ الفيديو) لتكونَ ضمنَ نماذجِ

الصناعاتِ الثقافيةِ والإبداعية. وكذلك المُمارساتِ التجاريةَ، والتسويقَ الالكترونيَّ

الشكل (٢) نماذج الصناعات الثقافية والإبداعية: نموذج الدوائر ذات المركز الموحَّد
المصدر: Throsby, D. 2001-2008

وما إلى ذلك.

ويتمثَّلُ مفهومُ الإبداعِ بتصوُّرِ وتوليدِ أفكارٍ تؤدِّي إلى تكوينِ منتجاتٍ وطرائقَ جديدةٍ يشمل[١]:

- أشكالَ التعبيرِ الثقافيِّ الذي يزيدُ من حيويَّةِ الأفرادِ والجماعاتِ، ويُعزِّزُ قُدراتِهم.

الشكل (٣) نموذج الدوائر الموحدة المركز الخاص بمؤسسة Work Foundation
المصدر: مؤسسة Work Foundation، Flew, T. 2012

[١] مرجع سابق، ص ٤٩.

- التراثَ الثقافيَّ (المادِّيَّ، وغيرَ المادِّيِّ) .
- التخطيطَ والهندسةَ المِعماريَّة الحضريَّة .

خصائصُ الاقتصادِ الإبداعيِّ[1] :

(١) المَوارِدُ : تضمُّ الموارِدُ الثقافيةُ المتاحةُ (مدينةً، أو إقليما) يكون في جَوهرِها رأسُ المالِ (البشريِّ والثقافيِّ) الذي يقدِّمُ خدماتٍ تعودُ بالعديد من المزايا على مرِّ الزمنِ .

القُدراتُ : سوف تتلقّى الموارِدُ السالِفةُ الذِّكْرِ دَعمًا عندما تحُقِّقُ منافعَ (اقتصاديةً، واجتماعيةً، وثقافيةً) للمجتمعِ (الحضَري، أو الإقليميِّ) من خلالِ بِنىً أساسيّةٍ تُتيحُ وتُيسِّرُ تنفيذَ هذه العملياتِ وحُسْنَ استخدامِ هذه الموارد . وتُعتبَرُ (زيادةُ قيمةِ الإنتاجِ الثقافيِّ، أو انخفاضُ مُعدَّلاتِ الجريمةِ، أو التوسُّعُ في البرامجِ المدرسيَّةِ المتعدِّدةِ اللغاتِ) منافعَ يُمكِنُ (توقُّعُها)، أو (السعيُ إلى بُلوغِها)؛ باعتبارِها حصيلةً ناجمةً عن السياساتِ الموضوعةِ في كلِّ مجالٍ من تلكَ المجالاتِ .

النتائج : ونُميِّزُ بين (النتائجِ الاقتصاديةِ، والنتائجِ الاجتماعية) :

النتائجُ الاقتصاديةُ : إنّ النتيجةَ ذاتُ الأهميّةِ الرئيسةِ هي إعطاءُ الصناعاتِ الثقافيةِ دُفعةً للاقتصادِ المحلِّيِّ تنعكِسُ على مُؤشِّراتِه؛ مثل (قيمةِ الإنتاجِ الإقليميِّ، والتوظيفِ، والاستثمارِ في الأعمالِ التجاريةِ، وتنميةِ مهاراتِ قوَّةِ العملِ، ونموِّ قطاعِ السياحةِ) . يُضافُ لذلكَ تتبُّعُ توزيعِ منافعِ النموِّ الاقتصاديِّ؛ كـ(تخفيفِ حِدَّةِ الفقر) .

---

[1] مرجع سابق، الصفحات ١٤٣-١٤٧.

النتائجُ الاجتماعيةُ: تدورُ المُؤشِّراتُ المُتعلِّقةُ بالنتائجِ الاجتماعيةِ حولَ فِكْرَةِ التلاحُمِ الاجتماعيِّ؛ لأنّ الإبداع الثقافيَّ تُحقِّقُه أساليبُ سريعة النموّ ومُتنوِّعةٌ بشكلٍ مُتزايدٍ.

وقد وضعَ صُندوقُ اليونسكو الدوليّ أولوياتٍ للمبادراتِ؛ بحيث:

(أ) تبيَّنَ كيف يُمكِنُ للمجتمعِ المدنيِّ أن يُشارِكَ في وضعِ السياساتِ الثقافيةِ؛

(ب) تُروِّجُ للصناعاتِ الثقافيةِ، وتجُسِّدُ الممارسة الجيِّدةَ في العملِ؛ من أجلِ التغييرِ الهيكليِّ؛

(ج) تُبرزُ كيفيةَ التَّصدِّي للتحدِّياتِ الجديدةِ؛ مثل التحدِّي الذي يُشكِّلُه استخدامُ التكنولوجيا؛

(د) تُعزِّزُ الرفاهَ (الاجتماعيَّ، والاقتصاديَّ) والاندماجَ في المجتمعِ؛ من خلالِ دعمِ التنوُّعِ الثقافيِّ.

وركَّزَتْ تقاريرُ الأممِ المتَّحِدَةِ على إبرازِ **دَورِ حُقوقِ المؤلِّفِ وحمايتِها**؛ بوصفِها "لبَّ الإبداعِ وأساسَه" (الشكل ٣) وبدونِ حمايتِها فإنّ العقولَ وأفكارَها سترحلُ نحوَ المناطقِ الآمِنَةِ، أو الأكثرِ أمنًا.

وأوضحَ التقريرُ أنّ مُتوسِّطَ إسهامِ الصناعاتِ القائمةِ على حقوقِ المؤلِّفِ في توفيرِ العَمالَةِ على المستوى الوطنيِّ يبلغُ نسبة ٥.٣٦٪. ويبلغُ في مجالِ المطبوعاتِ والأدبيَّاتِ نسبة ٣٨.٦٪ نصفُها يعودُ للبرمجياتِ وما تبقّى لـ(لإذاعةِ، والتلفزيون، والموسيقى، والمسرحِ، والإعلانِ، والإنتاجِ السينمائيِّ، ومنتجاتِ الفيديو، والمَعارِض)، الشكل (٤).

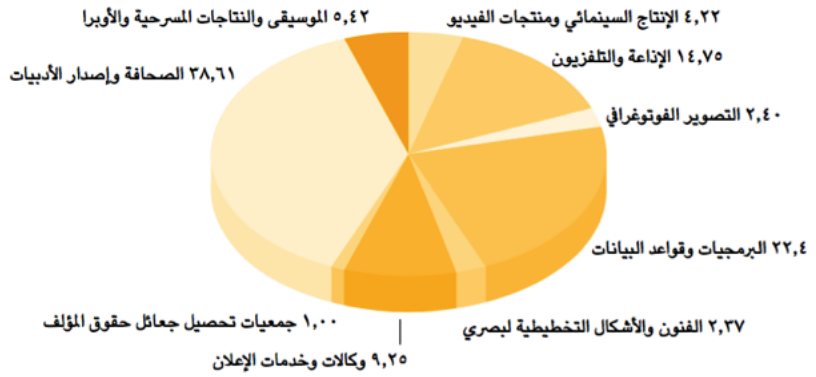

الشكل (٤) إسهام الصناعات القائمة على حقوق المؤلف في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات، كنِسَبٍ مِئويّة
المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية

ويبلغُ عددُ مُؤشِّراتِ الثقافةِ من أجلِ التنميةِ ٢٢ مُؤشِّرًا[١]؛ وذلكَ لقياسِ مُخرَجاتِ الاقتصادِ الإبداعيِّ، وتتَّسِمُ المُؤشِّراتُ بـ(المرونةِ، وإمكانِ التكيُّفِ) مع الاحتياجاتِ القائمةِ والبياناتِ المتوافرةِ على الصعيدِ الوطنيِّ.

ويُمكِنُ قياسُ إسهامِ (القطاعِ الثقافيِّ، أو الإبداعيِّ الاقتصاديِّ) من زوايا مختلفةٍ؛ فتمثِّلُ الإحصاءاتُ المتعلِّقةُ بـ(القيمةِ المُضافةِ، أو بالناتجِ المحلِّيِّ الإجماليِّ، أو العَمالةِ، أو الواراداتِ والصادراتِ كلِّها) مُكوِّناتٍ مُهمَّةٍ في النهوجِ؟؟ العديدةِ المتَّبعَةِ. وتُشكِّلُ العمالةُ مجالَ الثقافةِ أحدَ المُكوِّناتِ الرئيسيةِ لفهمِ الاقتصادِ الثقافيِّ والإبداعيِّ وقياسِه.

[١] لمزيد من المعلومات عن منهجية مؤشرات الثقافة من أجل التنمية رابط

فما مُكوِّناتُ الاقتصادِ الثقافيِّ؟

إنَّ الإنسانَ المُكَرَّمَ هو بُنيانُ اللهِ تعالى، وقد جعلَه محورَ التنميةِ الرشيدةِ وهُو أداتُها

الشكل (٥) إطار الإحصاءات الثقافية لليونيسكو لعام ٢٠٠٩
المصدر: إطار الإحصاءات الثقافية لليونيسكو لعام ٢٠٠٩، ص ٢٤

الأساسُ؛ فأين هُو من برامجِ التنميةِ في البلادِ الإسلاميةِ عامَّةً؟!

أين مُخرَجات الاقتصادِ الثقافيِّ فيها؟ لماذا تُهاجِرُ العُقولُ وترحلُ الأفكارُ إلى غيرِ رَجْعَةٍ؟

مَن المسؤولُ عن هِجْرَتِها وأغلبُ البُلدانِ فيها قوانينُ حمايةِ الملكيَّةِ الفكريَّةِ؟ إنّ أكثرَ مَا أخشاهُ أن تكون تلك القوانينُ على الورقِ، وليس للتطبيقِ حظٌّ منها.

لقد التفتَ المُخطِّطونَ إلى تطويرِ وحمايةِ الحَجَرِ والشجَرِ، ويبدوُ أنَّهُم تناسَوا البشرَ، ويحضُرني السِّرُّ السنغافوريُّ الذي ابتدَعَهُ (لي كوان يو) الأبُ المُؤسِّسُ لدولةِ سنغافورة المستقلَّة؛ حيث أدارَ بها الدولةَ السنغافوريَّةَ، والسِّرُّ هو في بناء (النُّخبَةِ

الحاكِمَةِ السنغافوريَّةِ) التي تقومُ على معادلة: (التقدُّمُ الاجتماعيُّ مسؤوليةُ "الأقليَّةِ المُبدِعَةِ") أي (صَفوةِ الأُمّةِ) وثوابتُ هذه المعادَلةِ أمران:

الأوّل: تشكيلُ الأقليَّةِ المُبْدِعَةِ (الصَّفْوَةِ في كُلِّ مَيدانٍ واختصاصٍ)، والثاني: طريقةُ عملِها وتفاعُلِها مع المجتمعِ.

إنّ السِّرَّ الحقيقيَّ كائنٌ وكامِنٌ في التعلُّمِ والتعليمِ، وأقصدُ التعليمَ المتطوِّرَ جِدًّا- بوَصفِه الضَّرورةَ التنمويَّةَ لاستخراجِ وانتقاءِ (الأذكياءِ، والمَوهُوبِينَ، والعباقِرَةِ، والمُخترِعينَ)، وكلُّ ما حدثَ في التعليمِ السنغافوريِّ هو عمليةُ "فَرْزٍ" مُتتالٍ للمُبدِعينَ الذين هُمْ في طَورِ التأهيلِ لِمساراتِ "النُّخْبَةِ الحاكِمَةِ" أيّ: "الصّفوةِ الرّاشِدَةِ".

ويُعتبَرُ (الإدراكُ الاجتماعيّ) المِفتاحَ السِّحْريَّ لـ(لي كوان يو) الذي نجَحَ في السياسةِ والإدارةِ، بعدَ أن اهتمَّ بالاقتصادِ أكثرَ من السياسةِ، ونجحَ في الحُكْمِ بعدَ أن اهتمَّ بالتعليمِ أكثرَ من نظامِ الحُكمِ.

أمّا الغَريبِ فأنْ نسمَعَ دُولاً وحُكوماتٍ تُعيِّنُ وزارءَ للسَّعادةِ، أو أن يُحدِّد الناسُ يومًا عالميًا للسعادةِ.

العدد السابع والأربعون

تغيير قيمة النقد من منظور الاقتصاد الإسلامي

لقد وَسِعَ الفقهُ الإسلاميُّ حاجاتِ الناسِ على مرِّ العُصورِ واختلافِ الأمكنةِ، وإنَّ سببَ هذه الصلاحيةِ أنَّ الأصلَ في هذا الفقهِ الرَّبَّانيِّ هو تحقيقُ العدلِ وإقامتِه، وهو مبدأٌ لا مَحيدَ عنه؛ فالعدلُ مطلوبٌ بينَ الأطرافِ جميعًا؛ سواءٌ أكانَ الطرفُ شريكًا أم حكومةً.

إنَّ أصلَ النقودِ والأثمانِ هما الذهبُ والفضَّةُ، يقولُ حُجَّةُ الإسلام الغزاليُّ رحِمَه اللهُ: "من نِعَمِ اللهِ تعالى خلقُ الدراهمِ والدنانيرِ، وبهما قوامُ الدُّنيا وهُما حَجَرانِ لا مَنفعةَ في أعيانِهما؛ ولكن يُضطرُ الخلقُ إليهما (إحياء علوم الدين: ٩٦ / ٤)، وقد ذَهبَ الغزاليُّ إلى استثناءِ المنافعِ كـ(مَنفعةِ الزينة)؛ وذلك لأنَّ أهمِّيةَ كونِهما أثمانًا خلقةً أكبرُ بكثيرٍ من كونِهما حُليًّا وجواهرَ للزينةِ؛ فأغلبُ الناسِ يتَّخذونُهما زينةً إلى جانبِ استخدامِهما مَخزنًا للقيَمِ، فيبيعونَها عند اللزومِ، كما لم يتطرَّقِ الغزاليُّ لدخولِ هذينِ المَعدنينِ بعضَ الصناعاتِ؛ لأنَّ ذلك لم يَكُنْ مُتاحًا بكَثرةٍ في زَمنِه.

ولم تَمنَعْ شريعةُ الإسلامِ من اتِّخاذِ الناسِ غيرَ هذينِ المعدنينِ كنقدٍ يتعارفونَ عليه؛ بل تركَتْ ذلك لمَصالحِهم، وقد ذَكَرَ النَّبيُّ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في حديثِ الأصنافِ السِّتَّةِ سِلعًا رائجةً تُمثِّلُ أثمانًا يتعاملُ بها الناسُ في بُلدانِهم كـ(المِلحِ) بوصفِه السلعةَ الرائجةَ في البلدانِ المُشاطِئة، و(البُرِّ والشعيرِ) في البلدانِ الزراعيةِ وهكذا، فقال: **الذَّهبُ بالذَّهبِ، والفضَّةُ بالفِضَّةِ، والبُرُّ بالبُرِّ، والشعيرُ**

بالشعيرِ، والتمْرُ بالتمْرِ، والملحُ بالملحِ، مثلاً بمثْلٍ، سواءً بسَواءٍ، يداً بيَدٍ، فإذَا اخْتَلَفَت هذهِ الأصْنَافُ فبيعُوا كيفَ شِئْتُمْ، إذَا كانَ يداً بيَدٍ (صحيح مسلم).

وشرَعَ أميرُ المؤمنينَ عُمَرُ رضيَ اللّٰهُ عنهُ اتِّخاذَ جُلودِ بعضِ الحيواناتِ كـ (الإبلِ)؛ لِيجْعَلَ منها نَقداً، أوقفَه في ذلك عدمُ تطوُّرِ الصناعةِ في حينِه لتمييزِ ذلك الجلدِ تمييزاً غيرَ قابلٍ للتقليدِ بسهولةٍ، قالَ رَضِيَ اللّٰهُ عنه: "هَمَمْتُ أنْ أجعلَ الدراهمَ من جُلودِ الإبلِ، فقيلَ له: إذاً لا بعيرَ، فأمسكَ (فتوح البلدان، البلاذري، ص ٦٥٩).

ونهَى صلَّى اللّٰهُ عليهِ وسلَّمَ عن هَتْكِ جُزءٍ من النقدِ الذي تعارفَ عليهِ الناسُ لِما في ذلكَ من تضييقٍ عليهم وعلى مصالحِهم، كـ (تزويرِه وغِشِّه)، وعبَّرَ عن ذلك بـ (كسْرِ النقد) وأسماهُ (سِكَّةَ المسلمين). روى علقمةُ بنُ عبدِ اللّٰهِ المُزنيِّ عن أبيه قال: **نَهَى رسولُ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ علَيهِ وسلَّمَ عن كَسرِ سِكَّةِ المسلِمينَ الجائزةِ بينَهُم؛ إلَّا من بأسٍ**. وفي روايةٍ أُخرى: **أنَّ رسولَ اللّٰهِ صلَّى اللّٰهُ عليه وسلَّم نهى أنْ تُكسَرَ سِكَّةُ المُسلِمينَ الجائزةُ بَيْنَهم؛ إلَّا من بأسٍ أنْ يُكسَرَ الدِّرهمُ فيُجعَلَ فِضَّةً أو يُكسَرَ الدِّينارُ فيُجعَلَ ذهَبًا**.

والكسرُ هُنا قد يكونُ بإذابةِ المَعدنِ الذي يتكوَّنُ منه النقدُ فيخرجَ عن كونِه نقداً متعارفًا عليه، وقد يكون الكسرُ بضخِّ نقودٍ (مُزيَّفةٍ أو مَغشوشةٍ) كما يفعلُ بعضُ المُحتالينَ والسُّرَّاقِ، وقد يكونُ بِضخِّ نقودٍ (سليمةٍ) تُفْسِدُ أسعارَ صَرْفِ النقودِ المحليةِ، (كما سنرى لاحقًا). إن هذه التصرُّفاتِ كافةً تضيّقُ على الناسِ أعمالَهُم؛ لأنَّ كميَّةَ النقدِ المتداوَلةِ تصبحُ أقلَّ من حاجاتِهم فيَصيرُ نادراً؛ ويرتفعُ سِعرُه نسبةً للأسعارِ التي تُقاسُ بها السِّلَعُ والخدماتُ، ومِن ثَمَّ ترتفعُ أسعارُ الأشياءِ المَقيسةِ،

ويتشكَّلُ التضخُّمُ الاقتصاديُّ. وقد حصلَ ذلك في مختلفِ العصورِ، ومازالَ يتكرَّرُ، والدافعُ لذلك هو طَمَعُ بعضِ الناسِ وحُكَّامِهم سَعيًا لتحقيقِ رِبْحٍ على حسابِ عامَّةِ الناسِ.

إنَّ تخفيضَ قيمةِ النقدِ (قياسًا على ما سبَقَ بيانُه) يكونُ بتخفيضِ سعرِ صَرفِه، وهذا عملٌ (**غيرُ جائزٍ**)؛ لِما فيه مِن ضَرَرٍ وإضرارٍ؛ فانخفاضُ سعرِ الصرفِ مقابلَ باقي العُملاتِ فيهِ ضَررٍ واضحٍ، وفي الأعمِّ الأغلبِ ما يكونُ مؤشِّرًا لِبَدْءِ أزمةِ صَرفٍ مُزمِنَةٍ؛ حيث يكونُ ذلك عندَ ارتفاعِ عجزِ الميزانيةِ، فيتمُّ تمويلُ العجزِ عن طريقِ إيجادِ (خلق) النقودِ، فـ(تنخفضُ القيمةُ الحقيقيةُ لسعرِ الصَّرفِ، ويتدهورُ ميزانُ المَدفُوعاتِ).

– قد يقومُ بذلكَ أناسٌ مِن تجَّارٍ وما شابَه؛ كـ(سماسرةِ الصرفِ، أو تجَّارٍ مُضاربينَ يشترونَ ويبيعونَ العُملاتِ، أو يُمارِسُه صنَّاعٌ يُذيبونَ النقودَ المَعنيَّةَ، وهذا يُشابِهُ في الأثرِ فعلَ تدخُّلِ البنكِ المركزيِّ (مُمثلِ الحُكومةِ واللاعبِ الأساسِ في تحديدِ سعرِ الصرفِ) في تعويمِه للنقدِ؛ حيث يتدخَّلُ للتأثيرِ على سعرِ الصَّرفِ وتغييرِه بأدواتٍ تخصُّه كـ(استخدامِ احتياطياتِه النقديةِ ببَيعِ العُملاتِ الأجنبيةِ لحمايةِ سعرِ الصرفِ، أو بتحريكِ سعرِ الفائدةِ، أو مُراقبةِ سعرِ الصرفِ، أو اتِّباعِ سياسةِ تَعدُّدِ أسعارِ الصرفِ، وكلُّ ذلك يُسمَّى بـ(**التعويمِ غيرِ النظيفِ**).

– فإذا عدَّلَتِ السلطاتُ النقديةُ (مُمثَّلَةً بالبنكِ المركزيِّ) أسعارَ صَرفِها على أساسِ مستوى ما تملكُه من احتياطياتٍ ذهبيَّةٍ ونقودٍ أجنبيَّةٍ، أو حسبَ رصيدِ ميزانِ مدفُوعاتِها المحلِّيِّ؛ لحمايةِ مصالحِ مواطنيها – باستثناءِ استخدامِ سعرِ الفائدةِ لحُرمةِ

الرِّبا على الجميع –؛ فذلكَ قد يكونُ مقبولاً لأغراضِ حمايةِ الصالحِ العامِّ؛ لكنَّ هذه السياساتِ تحتاجُ (بيئةً) تُتيحُ توفُّرَ معلوماتٍ اقتصاديةٍ كافيةٍ أمامَ قطاعِ الأعمالِ، وإلاّ فستكونُ الإشاعاتُ مصدرَ معلوماتِهم التي تجعلُ السلطاتِ النقديةِ غيرَ مُتحكِّمةٍ بآثارِ سياساتِها. وفي الأحوالِ كافَّةً لا يجبُ أن تهدفَ هكذا تعديلاتٍ إلى تحقيقِ رِبحيَّةٍ للبنكِ المركزيِّ؛ لأنّ ذلك غيرُ مقبولٍ، فهو بنكٌ مُحايدٌ تملكُه الحكومةُ نيابةً عن الناس. ويُشارُ في هذا المقامِ أنّ الاحتياطياتِ من النقدِ الأجنبيِّ وبخاصَّة الدولارَ الأمريكيَّ لم يَعُدْ يُمثِّلُ قيمتَه ذهَبًا؛ بل صار دَينًا في ذمَّةِ الاحتياطيِّ الفيدراليِّ الأمريكيِّ بعدَ توجُّهِه لإصدارِ النقودِ من الدولاراتِ على المكشوفِ دونَ (غِطاءٍ ذهبيٍّ) لِيَسُدَّ النقصَ الحاصلَ لديه إثْرَ الأزمةِ الماليةِ العالميةِ ٢٠٠٨ م وما تلاها.

– وقد تستخدمُ السلطاتُ النقديةُ (**التعويمَ الحُرَ**) الذي يسمحُ لقيمةِ العُملاتِ بالتغيُّرِ (صُعودًا وهُبوطًا) حسبَ حالةِ الأسواقِ، وهذا نظامٌ يسمحُ للسياساتِ الاقتصاديةِ بالتحرُّرِ من قيودِ سعرِ الصرفِ، وهذه هي الحالُ **الأفضلُ والأكثرُ عَدلاً**.

إنَّ التخفيضَ يؤدِّي إلى آثارٍ عديدةٍ منها:

– تآكلُ مُدَّخَراتِ الناسِ الذين يدَّخِرونَ نُقودَهُم التي أصابَها التخفيضُ، فتكونُ أذيَّتُهم بمقدارِ التخفيضِ والكميَّةِ التي يملكونَها. فيفقدونَ جُزءًا ممّا يملكونَ جرّاءَ ذلك فتمثِّلُ النقودُ التي بحَوزتِهم كميَّاتٍ أقلَّ مِن (السِّلَعِ والخدماتِ) قبلَ التخفيضِ.

– تضرُّرُ أسعارِ سِلَعِ وخدماتِ البلدِ الذي انخفضَ نقدُه؛ حيث:

✳ تنخفضُ قيمةُ السلعِ والخدماتِ المنتجةِ محليًّا تجُاهَ باقي العُملاتِ لانخفاضِ (قيمةِ المِعيارِ) الذي تُسعِّرُ به الأشياءَ ممّا يجعلُ الميزانَ التجاريَّ (لبلدِ تلك العُملةِ) في حالةِ فائضٍ تجُاهَ تلك السلعِ والخدماتِ؛ بسببِ (التوجُّهِ نحوَ التصديرِ) – فيما إذا كانَ البلدُ مُنتِجًا، ولدَيهِ ميزاتٌ تنافسيَّةٌ – ومثالُ ذلكَ: الصراعُ المستمرُّ بين (اليوان الصينيِّ والدولار الأمريكيِّ). وهذا ما جعلَ المنتجاتِ الصينيةَ ذاتَ قُدرَةٍ تنافسيَّةٍ سِعريَّةٍ عاليةٍ في السوقِ الأميركيةِ؛ لأنَّ تلك السياسةَ (خفّضَتْ سِعرَها) ممَّا (زادَ من عَجْزِ الميزانِ التجاريِّ الأميركيِّ مقابلَ فائضِ الميزانِ التجاريِّ الصينيِّ) فَزادَ الاحتياطيُّ النقديُّ الصينيُّ.

✳ ترتفعُ أسعارُ السلَعِ والخدماتِ المستوردةِ (في بلدِ تلك العُملةِ)؛ لارتفاعِ سعرِ صَرْفِ شرائِها بالعُملاتِ الأجنبيةِ؛ ممَّا يُسبِّبُ سلسلةَ ارتفاعاتٍ في الأسعارِ المحلِّيَّةِ فيكونُ ذلك عاملاً في إيجادِ تضخُّمٍ مؤذٍ.

✳ ترتفعُ أسعارُ السلعِ والخدماتِ المنتجةِ محلِّيًّا تجُاهَ باقي العُملاتِ إذا لم يتمكَّنْ أصحابُها من تصديرِها؛ لأنَّهُم يرغبونَ بتعويض: (أ) ارتفاعِ مكوِّناتِها المستورَدةِ من الخارجِ، (ب) تعديلِ مستوى الأسعارِ للمحافظةِ على ثرواتِهم ومستوى معيشتِهم برفعِ أسعارِ سِلعِهم وخدماتِهم المحلِّيَّةِ إذا كانت سِلعًا وخدماتٍ مرنةً؛ حيث تسمحُ بذلك ظروفُ العَرضِ والطلبِ؛ كـ(الخُبزِ، والحاجاتِ الأساسيةِ، واختفاءِ أيةِ

بدائلَ لها)؛ لذلك يُعتبَرُ تخفيضُ سعرِ الصرفِ مؤذٍ للناسِ، ويُسبِّبُ ضرراً لهُم.

إنَّ تسعيرَ النقدِ (المحلِّي) يخضعُ لشروطِ التسعيرِ نفسِها في الفقهِ الإسلاميِّ؛ فـ (الأصلُ تركُ الأشياءِ تعومُ حسبَ حاجاتِ الناسِ والظروفِ المحيطةِ دونَ تدخُّلٍ مُخِلٍّ بشروطِ التبادُلِ)؛ لقولِه صلّى اللهُ عليه وسلَّم: **دَعُوا النَّاسَ يَرزُقِ اللهُ بعضَهُم مِن بَعضٍ** (صحيح ابن حبَّان). و"التعويمُ الحُرُّ سياسةٌ تنتمي لقواعد التسعير".

فـ (الغَلاءُ والرُّخْصُ ليس مَنوعًا كلُّه؛ بل ذلك مُرتبطٌ بأسبابِ نُشوئِه؛ فيرى القاضي المُعتزليُّ عبدُ الجبَّار (ت ٤١٥ هـ= ١٠٢٤ م) أنَّ أسبابَ الرُّخصِ قد تعودُ لِـ:

- **كثرةِ الشيءِ**: كـ (الوفْرَةِ) مَثلاً.
- **زيادةِ العَرضِ**: وذلك إذا احتاجُوا إلى متاعٍ آخرَ فباعُوا الشيءَ فَرخصَ، وكذلك إذا تلفتِ البهائمُ فازدادَ عَرْضُ علفِها. وبذلك تطرَّقَ لـ (أثرِ الجوائحِ، وأثرِ تبدُّلِ عاداتِ وأذواقِ المستهلِكينَ).
- **قِلَّةِ الحاجة**: كـ (نُقصانِ الطلب) بسببِ الاكتفاءِ، أو (تغيُّرِ عاداتِ وأذواقِ المستهلِكينَ.
- **قِلَّةِ المُحتاجينَ**: كـ (الوباءِ والهلاكِ)؛ أيّ: بسببِ انخفاضِ عددِ السكَّان.

بينما ردَّ القاضي أسبابَ الغلاءِ لـ(عواملِ السوقِ، أو بفعلِ فاعلٍ)، فعواملُ السوق:

- **قِلَّةُ الشيءِ مع الحاجةِ إليه**.
- **كثرةُ المُحتاجينَ إليه**.

◉ **زيادةُ الحاجةِ والشهوةِ**: لأسبابٍ (عدمِ الإشباعِ)، أو تغيُّرِ عاداتِ الاستهلاكِ كـ (التَّرَف).

◉ **الخوفُ من تركِ تحصيلِه**: كـ (العاملِ النفسيِّ، وتوقُّعاتِ المستهلكينَ).

أمَّا التي تعودُ لِفعلِ فاعلٍ: فقد تكونُ من عندِ اللهِ عزَّ وجلَّ (ظروفٌ خارجةٌ عن الإرادةِ – آفةٌ سماؤيةٌ –)، أو بفعلِ الأئمَّةِ (عواملَ سياسيَّة)، أو بسببِ أربابِ المنتَجاتِ (عوامل اقتصاديَّةٍ كـ (الاحتكار).

إنَّ التسعيرَ سياسةٌ اقتصاديةٌ استثنائيةٌ يتمُّ استخدامُها عندَ وقوعِ الاحتكارِ، وفي حالتِنا هذه: احتكارُ النقدِ هو المقصودُ، والتسعيرُ سياسةٌ تلجأُ إليها بعضُ وحداتِ السوقِ، فإذا ما وقعُوا في الاحتكارِ تمَّ التسعيرُ عليهِم بُغيةَ رفعِ الظروفِ المُصطنَعَةِ لِمنعِ الضَّرَرِ عن مصالحِ الناس، فإذا ما ارتفعَ الاحتكارُ توقَّفَتِ سياسةُ التسعيرِ؛ لانتهاءِ ظروفِ التلاعُبِ بالعَرضِ والطلبِ.

وهذه هي (مَهمَّةُ مُحتسِبِ السوقِ) أيِّ: البنكِ المركزيِّ في حالتِنا؛ حيث يتدخَّلُ بالرقابةِ لمنعِ التلاعُبِ بـ (ظروفِ العَرضِ والطلبِ، وتركِ الأمورِ حسبَ حاجاتِ الأسواقِ الطبيعيةِ)، فيزيدُ عَرْضُه (أي ضَخُّه) للنقودِ إنْ ازدادَ الناتجِ المحلِّيُّ والضِّدُّ بالضدِّ، ويمتصُّ السيولةَ بوسائلَ (غيرِ سياسةِ الفائدةِ الرِّبويةِ لِحُرمَتِها) كـ (استخدامِ صناديقِ الاستثمارِ والصكوكِ) مَثلاً.

لقد تصدَّى الاقتصاديُّونَ المسلمونَ الأوائلُ لِمثلِ تلكَ الحالاتِ بسياساتٍ نذكرُ منها: طلبَ ابنِ تيميَّةَ رحمَه اللهُ تعالى من القائمِ بأعمالِ السوقِ (والمصرفُ المركزيُّ هو من القائمينَ على السوق) التدخُّلِ: كـ (مَنعِ البائعينَ الذين تواطَؤوا

على أنْ لا يبيعُوا إلاّ بثَمنٍ قدَّرُوه أوَّلاً، وكذلك منعِ المُشترِينَ إذا تواطَؤوا على أن يَشترِكُوا فيما يشترِيه أحدُهُم حتّى يهضُمُوا سِلَعَ الناسِ أوّلاً.

وأجازَ رَحِمَهُ اللهُ التسعيرَ في حالاتٍ محدَّدةٍ كـ(الأزماتِ، والمجاعاتِ، والاضطرارِ إلى طعامِ الآخرينَ، والاحتِكارِ، والحَصرِ، وحالةِ التواطُؤِ بينَ البائعينَ، أو بين المُشترين).

فكيفَ يكونُ السِّعرُ العادلُ؟

قدَّمَ كلٌّ من (ابنِ تيميَّةَ، وأبي جَعفَر الدمشقيِّ) أسلوبَين يُساعِدانِ في تحديدِ السعرِ العادل؛

- فـ(ابنُ تيميَّةَ) أوضحَ كيفيةَ معالجةِ تقاطُعِ المصالِح بالتسعير، بِقَولِه: إذا امتنعَ أربابُ السِّلَعِ من بيعِها مع ضرورةِ الناسِ إليها إلاّ بزيادةٍ على القيمةِ المعروفةِ، فهُنا يجبُ عليهِم بيعُها بقيمةِ المِثلِ ولا معنى للتسعيرِ؛ إلاّ إلزامُها بـ(قيمةِ المِثْلِ) فيجبُ أن يلتزِمُوها بما ألزمَهم اللهُ به. أمّا آليَّةُ تحقيقِ ذلك فيقولُ ابن تيميةَ رحمَه اللهُ تعالى: "ينبغي على الإمامِ أن يجمعَ وُجوهَ أهلِ سوقِ ذلك الشيءِ، ويحضرُ غيرُهم استِظهاراً على صِدقِهم فيسألهُم كيف يشترونَ وكيف يبيعونَ فيُنازِلُهُم إلى ما فيهِ لهُم وللعامَّةِ سِدادٌ حتّى يرضَوا ولا يُجبَرونَ على التسعيرِ". والرِّضى عاملٌ مُهمٌّ في (زَرعِ الثقةِ والطمأنينة) بين رُوّادِ السوقِ؛ حيث يؤدِّي ذلك إلى الازدهارِ، ونُموِّ التبادُلِ، واستقرارِ الأسعارِ وبالتالي (انتعاشِ الحركةِ التجارية). أمَّا الضدُّ؛ أيّ: إكراهُ البائعينِ على البيعِ بسعرٍ

مُعيَّنٍ دونَ النظرِ إلى التكاليفِ فإنّه يؤدِّي إلى "فسادِ الأسعارِ، وإخفاءِ الأقواتِ، وإتلافِ أموالِ الناس".

◉ أمَّا أبو جَعفر الدمشقيِّ (ت ٣٢٧ هـ = ٩٣٩م) فيَرَى أنَّ (تحديدَ السعرِ العادلِ، أو سعرَ المثلِ، أو القيمةَ المتوسِّطةَ) يخضعُ للمعاييرِ التالية:

(١) سؤالِ أهلِ الخِبْرَةِ الثِّقاتِ عن سعرِ ذلكَ في بلدِهم.

(٢) مُراعاةِ العادةِ أكثرَ الأوقاتِ المستمرَّةِ؛ حيث تكونُ ظروفُ الاستقرارِ.

(٣) مُراعاةِ الزيادةِ المُتعارَفةِ، والنقصِ المُتعارَفِ في ظلِّ حالةِ الاستقرارِ؛ فارتفاعُ سعرِ بعضِ السلعِ في بعضِ المواسمِ وانخفاضِها في مواسمَ أُخْرى أمرٌ طبيعيٌّ كـ(سعرِ اللحمِ، وسعرِ البيضِ) مثلاً.

(٤) مراعاةِ الزيادةِ النادرةِ والنقصِ النادرِ، التي تُعبِّرُ عن الاستثناءاتِ والتي تحصلُ بسببِ ظروفٍ غيرِ طبيعيةٍ كـ(الوباء) الذي يُصيبُ المنتَجاتِ أو حتَّى الناسِ.

(٥) ثمَّ يُقاسُ بعضُ ذلك ببعضٍ،

(٦) يُضافُ لذلكَ القياسِ نسبةُ الأحوالِ التي عليها أحوالُ الناسِ في ذلكَ البلدِ من خَوفٍ أو أمنٍ، ومن (توفُّرٍ وكثرةٍ أو اختلالٍ).

وبذلك نَصِلُ للقيمةِ المتوسِّطةِ المعروفةِ عند أهلِ الخِبْرَةِ به.

يقول أبو جَعفَر الدمشقيُّ رحِمَه اللّهُ تعالى في ذلك: (إنّ الوجْهَ في تعرُّفِ القيمةِ المتوسِّطةِ أن تسألَ الثِّقاتِ الخَبيرينَ عن سعرِ ذلك في بلدِهم على ما جَرَتْ به العادةُ أكثرَ الأوقاتِ المُستمرَّةِ، والزيادةَ المُتعارفةَ فيه، والنقصَ المتعارَفَ، والزيادةَ النادرةَ،

والنقصَ النادرَ. وقياسَ بعضِ ذلك ببعضٍ، مُضافًا إلى نسبةِ الأحوالِ التي هُمْ عليها مِن "خوفٍ أو أمنٍ"، ومِن "توفّرٍ، وكثرةٍ، أو اختلالٍ". وتستخرجَ بقريحتكَ لذلكَ الشيءِ "قيمةً متوسِّطةً، أو تستعملَها من ذَوي الخِبرةِ والمعرفةِ والأمانةِ منهم؛ فإنَّ لِكُلِّ بضاعةٍ ولكلِّ شيءٍ ممّا يمكِنُ بيعُه قيمةً، قيمةً متوسطةً معروفةً عند أهلِ الخِبْرَةِ به).

إنَّ الأصلَ في النقد– مهما كانت طبيعتُه – أنَّه سِلعَةٌ، بها تُقاسُ الأشياءُ؛ ليتمَّ تبادلُها، وبها تُحفَظُ القِيمُ؛ لذلك وَجَبَ أن يبقى حياديًّا في عملياتِ التبادلِ، فلا يَدخلُ هذه العملياتِ بوصفِه سلعةً كغَيره؛ لأنَّ ذلك يُخرجُه عن حياديَّتِه. فإنْ كانَ لابُدَّ من ذلك فينطبِقُ عليه **شروطُ بيعِ الصرف**.

وهنا يتَّضِحُ تمامًا لماذا اشترطَ الفقهُ الإسلاميُّ في بيعِ الصرفِ توافرَ شَرطَي (المجلسِ والتقابُض) في الأثمانِ؛ فعَدمُ التقابُضِ: يُعادِلُ عمليةَ الضَّخِّ في السوقِ بنسبةِ (الكميَّةِ وزمنِ التأخيرِ)، وهذا مُفسِدٌ لِسعرِ صرفِ ذلك النقدِ، ويبدُو أثرُه واضِحًا جليًّا على مستوى الاقتصادِ الكُلِّيّ؛ أيّ: إذا سلكَ ذلكَ المسلكَ أغلبُ الناسِ.

إنَّ الاستقرارَ النسبيَّ لسعرِ الصرفِ هو عاملُ جَذْبٍ للمستثمِرينَ؛ لِما يُحقِّقُه من استقرارٍ سِعريٍّ في الاقتصادِ، والتعويمُ الحرُّ يدعمُه:

(أ) تحققُ نموٍّ اقتصاديٍّ إيجابيٍّ، و

(ب) مُعدَّلُ تضخُّمٍ منخفضٍ، و

(ج) رصيدٌ إيجابيٌّ لميزانِ المدفوعاتِ، و

(د) معدَّلُ بطالةٍ منخفضٍ؛ لذلك فإنّ (التعويمَ الحرّ هو الحلُّ العمليُّ لتصحيحِ الخللِ بين العَرضِ والطلبِ)؛ وإلاّ فإنّ السوقَ غيرُ النظاميةِ ستأخذُ دورَها لتصحيحِ أيِّ خَلَلٍ، والتصحيحُ قد يمرّ بمراحلَ (مُؤذيةٍ للناسِ، ومُضرَّةٍ بمصالحِهم) وهذا ما يجبُ تجنُّبُه.

وعليه فإنّ تَرْكَ التسعيرِ – التدخّلَ – واللجوءَ إلى تعويمِ سعرِ صرفِ النقدِ تعويمًا حُرًّا، مع اللجوءِ إلى التدخُّلِ بإجراءاتٍ مباحةٍ لمنعِ التلاعبِ يُحقِّقُ رعايةَ البنكِ المركزيِّ للأسواقِ للمحافظةِ على ظروفِ عَرضٍ وطَلَبٍ عادلةٍ تُبقيها ضمنَ ما يُسمَّى بـ (الظروفِ الطبيعية). والرعايةُ شأنُ السوياتِ الإداريةِ كافّةً في المجتمعِ، يقولُ رسولُ الهُدى صلّى اللهُ عليهِ وسلَّم: **كُلُّكُمْ راعٍ، وكُلُّكُمْ مَسؤولٌ عن رَعيَّته؛ فالإمامُ راعٍ، وهُوَ مَسؤولٌ عن رعيَّته، والرَّجُلُ راعٍ في أهلِه، وَهوَ مَسؤولٌ عن رعيّته، والمرأةُ راعيةٌ في بيتِ زَوجِها، وهيَ مَسؤولةٌ عن رعيَّتِها، والخادمُ راعٍ في مالِ سيِّده، وهُو مَسؤولٌ عن رعيَّته، والرَّجلُ راعٍ في مالِ أبيه وهو مَسؤولٌ عن رعيَّته، فكلُّكُمْ راعٍ، وكُلُّكُم مسؤولٌ عن رعيَّته** (صحيح الجامع).

فليتقِ اللهَ عزَّ وجلَّ الناسُ جميعًا على حدٍّ سواء:

- الموظَّفونَ الحُكوميونَ؛ لأنَّهُم أجراءُ عند حُكوماتِهم ورعاةٌ لأموالِها، والحكوماتُ تعملُ بنظريةِ الوكالةِ عن الناسِ وهي أجيرةٌ عِندهُم،
- التجَّارُ: كالمصارفُ والمؤسساتُ والشركاتُ والمستثمِرينَ الأفرادِ،
- المُشترونَ والبائِعونَ، الذين لا يغلبُ على سُلوكِهم امتهانُ التجارةِ.

فجميعُهم رعاةٌ مسؤولونَ، ولابُدَّ أنَّهُم مَوقُوفونَ أمامَ اللهِ عزَّ وجلَّ وهو سائِلُهم عن كلِّ شيءٍ ولو بلغَ مثقالَ ذَرَّةٍ، يقولُ جلَّ في عُلاهُ: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ﴾ (الصافَّات: ٢٤)، ويقولُ جلَّ جَلالُهُ أيضًا: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ (الزلزلة: ٧–٨).

العدد الثامن والأربعون

السياسات النقدية الروسية ترسخ السنة الثالثة

مقال نشرته الايكونوميست في عددها تاريخ ١٦-٤-٢٠١٦م عُنوانُه: اليدُ اليُمنى لبوتين إمراةٌ.

يُسلِّطُ المقالُ الضوءَ على سياسةِ روسيا الاقتصادية في عهدِ فلاديمير بوتين وقد شارفتْ بِلادُه على الإفلاسِ

لقد استخدمَ القرآنُ الكريم عبارةَ (السَّنَة) للدلالةِ على سنواتِ (القحطِ، والجَدب، والعذابِ)، وعبارة (العام) للدلالةِ على أعوامِ الخير؛ فبلادُ الدُّبِّ الروسيِّ عاشت حالاتٍ عصيبةً، وهي لا تَعدو حلقةً من حلقاتِ النظام العالَميِّ وكوارثه.

فقد خرجَ الاتحادُ السوفيتيُّ في العقدِ الأخير من القرن الماضي من الوجودِ مُثقلاً بجِراحٍ اقتصادية أخذَتْ منه كلَّ مَقتلٍ قبلَ أن يتمَّ مِئويَّتَه، خرجَ من غيرِ عودةٍ، دونَ أن يأسفَ عليه أصحابُه. حملَ فِكْرُه بُعداً اقتصاديّا تنظيريًا لم يُثبتْ نفسَه رغمَ السنواتِ التسعينِ التي قضاها في الحكْمِ عُنوةً، ومات الاتِّحاد تاركًا جِراحًا لا تندمِلُ آثارُها ولا يَمحُوها زمنٌ، بحُجَجٍ اقتصادية برَّاقة كـ(المساواةِ، والميل لحقوقِ الفلاّحين والعمّال)، والحقيقة أنّ أولئكَ لم يَزدادوا إلا بؤسًا؛ بينما صار قادتُهم من الأثرياءِ، وشارفتْ بلادُهم على الضَّياع.

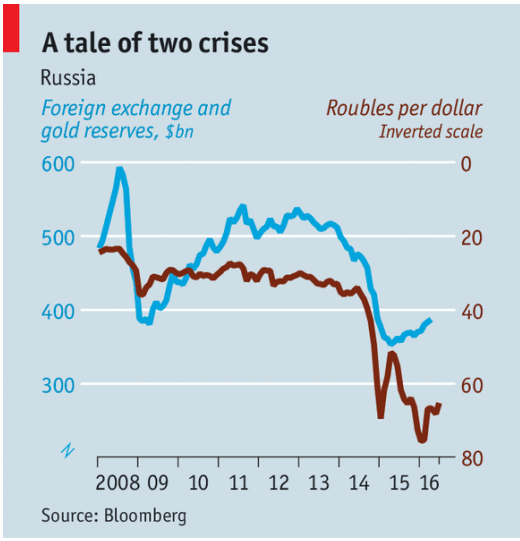

خَلّف ذلك النظامُ الاقتصاديُّ نظاماً من رحمِه حاولَ أن يبدوَ أفضلَ وأقوى؛ لكنَّ شبحَ الخَوى الاقتصادي مازال ماثلاً فيه يُهدِّدُ كيانَه، ويكادُ يرسمُ صيرورتَه، ولعلَّ الجدليَّةَ الماركسيَّةَ لم يتحقَّقْ منها سِوى هذه الحتميَّةُ التي تُعاكِسُ ما حِيكَ في رؤوسِ مُنظِّريها؛ فبدَلَ أن تسموَ وتسودَ خَبَتْ وتلاشَتْ. وأغلبُ الظنِّ أنّ سَنة ٢٠١٧م – حسب مُحلِّلين كُثُرٍ؛ ومنهُم الاقتصادي المليارديرِ (بافيت) – هي النهاية، والسيناريو المنتظر هو الإفلاسُ. فهل صدفةً أن يلدَ القياصِرةُ نِظاماً أقضّوا مضاجعَ العالَم فيه سَنة ١٩١٧م، ومِن ثَمَّ يتلاشى في ٢٠١٧م؟

إن التخلُّفَ الاقتصاديَّ الروسيَّ يعودُ لسنواتٍ مرَّت، وأبرزُ خصائصه هي:

- **انتشارُ الفسادِ**؛ فالطبقةُ السياسيةُ الحاكمةُ التي كانت تحرسُ مصالِح العمَّالِ والفلاحين صارتْ طبقةً غنيَّة لم يَعُدْ يناسبُها نظامُ الحكْمِ؛ فغيّرتْه بما يناسبُ مصالحها. وبما أنّ الفسادَ هو أسُّ الخرابِ والدمار؛ فهو عَدو داخليٌّ يصعبُ مواجهتُه خاصَّةً إن صارَ منظَّماً.
- **الاقتصادُ الرَّيعيُّ**: يُعتبَر النفطُ والغاز مِن الصادراتِ الرئيسة في البلادِ، وقد بانتْ عورةُ ذلك الاقتصاد بانخفاضِ أسعارها وانكشفَ ترهُّله وضَعفُه. ويُعتبَر

اعتمادُ تلك الدولةِ التي جاءت مِن رَحِم امبراطورية كبيرة على سِلَعٍ استخراجيَّةٍ – دون تطويرِ صناعاتٍ وزراعاتٍ تخصُّها – أمرًا مُستغْرَبًا؛ خاصَّةً وأنّ الخُبراء فيه يعجُّونَ بالمئاتِ؛ بل الآلاف؛ لكنَّ تفشِّي الفسادِ يُحاصِرُ أولئكَ الفنِّيِّينَ (التكنوقراط) ويُبقِيهم بعيدينَ عن مركزِ القرار فيُقصي خِبراتِهم.

- **العُقوباتُ الغربيَّةُ**: حاصرتِ العقوباتُ الاقتصادَ الروسي وكادتْ تُطبِقُ عليه.

وهذه يدلُّ على أهميَّةِ العقوباتِ الاقتصادية، وضرورةِ تطبيقِها كسلاحٍ. وهذا ما نادينا به عندما أُسيءَ لنبيِّ الرَّحمةِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، وقامَ حِينَها بعضُ المتشدِّقينَ بوصفِه سياسةً غيرَ مُجْديةٍ، مع أنّ الغربَ كان يعيشُ أزمةً ماليّةً عالَمية، وأيُّ مقاطعةٍ ضِدَّهُ في حينِه كانت ستَضغطُ على حجمِ الإنفاقِ لَديه؛ ممّا يُضاعِفُ مفعولَ تلك السياسةِ. وها هو الغربُ يستخدمُ الحصار الاقتصاديَّ ضدَّ روسيا ويرى ثمارَ فِعلِه.

- **التعصُّبُ والايديولوجيا**: يقول (يفغيني ياسين) وزيرُ الاقتصادِ السابق: لم يكنْ لِبُوتين أفكارٌ واضحةٌ حولَ الاقتصادِ؛ فعَهدَ السياسةَ الاقتصادية لطاقمٍ من المهنيينَ ذَوي الوجهاتِ **الأرثوذكسية** (المتشدِدةِ). وعليه فإنّ وصفَ الاقتصادِ الإسلاميِّ بالإسلاميِّ ليس أمرًا مُنكرًا كما يحلُو للبعضِ النظرُ إليه، فما لا ينتبِه إليه أولئك أنّ (بوتين) قد أسندَ مِلَفَّ الاقتصادِ للأرثوذكس أصحابِ النظرةِ المتشدِّدةِ بشهادةِ وزيرٍ روسي سابقٍ، وهذا ما لا يُسوّقُ له ولا يُشهَّر به.

- **اقتصادُ المقامَرةِ**: تبيَّنَ عند انخفاضِ أسعار النفط وركودِ الاقتصادِ العالَمي خلالَ أزمة ٢٠٠٨ م أن الاقتصادَ الروسيَّ كان يعتمدُ على صناديقِ التحوُّطِ الأجنبيةِ

(الطائشةِ)، وعلى مُستثمِرينَ أفراد؛ الذين سَرعانَ ما سحَبُوا أموالَهم نحوَ الخارج، عندئذٍ حاولَ البنكُ المركزيُّ الروسيُّ Central Bank of Russia CBR دعمَ قيمةِ الروبل، وتعويضَ أكثر من ٢٠٠ مليار دولار فُقدَت من احتياطيات النقد الأجنبيِّ في غضونِ أشهُرٍ (انظر الشكل البياني).

إثرَ ذلك:

– توقَّفَ الإقراضُ في مختلفِ قطاعاتِ الاقتصاد.

– وانكمشَ الناتج المحلِّيِّ الإجماليِّ بنسبة ٨٪ عام ٢٠٠٩م.

إنّ انتشارَ ثقافةِ القِمارِ بين الأفرادِ يُسوِّغُ وصولَها للحكوماتِ؛ فأفرادُ الحكومةِ هُم من المجتمَع نفسِه، وزادَ الأمر سُوءاً تفشِّي ثقافةِ الاقتِراض؛ فانكمشَ منحُ الإقراضِ وانكمشَ معَه الاقتصادُ.

وبسببِ تراجُعِ أسعار النفط وعدمِ وضوح نهايةٍ منظورة له، اضطُرتْ روسيا لِسَنِّ مجموعتَينِ من الإصلاحاتِ، هما: (تنويعُ مصادرِ التمويل، وتغييرُ الاحتياطيات).

عدَّدتْ روسيا مصادرَ تمويلِها عام ٢٠١٣م باستخدام السندات بفائدة؛ لكن بما أن اقتصادَها غيرُ موثوقٍ به وليسَ فيه أيّةُ مزايا تنافسيةٍ؛ لأنه ريعيٍ؛ فقد جذبَ هذا المصدرُ التمويليُّ مقامرينَ عالَميينَ مُتخصِّصينَ من المؤسَّساتِ الاستثمارية التي لا يهمُّها تقلُّباتُ السوقِ؛ بل تُبدي اهتمامَها بشراءِ الأصول المالية عندما تكون رخيصةً؛ فارتفعَ الدَّينُ العامُّ من ٦٦٪ إلى ٧٠٪ في عام ٢٠١٣ وحدَه.

وقد زادَ حجمُ الدَّينِ العامّ بسبب زيادةِ التزاماتِ الحكومةِ الروسيَّةِ تجُاهَ تنامي موجوداتِ صناديقِ التقاعُد الروسية التي يُنظِّمها CBR، وقدَّرَها بنكُ جولدمان ساكس بحوالي ٦٠ مليار دولار اليوم، وأنّها ستصلُ إلى ٢٠٠ مليار دولار بحُلول عام ٢٠٢٠م.

ثمَّ نَمَت احتياطياتُ CBR من ١٤٠ مليار دولار في الفترة (٢٠٠٩–٢٠١٣) م لتصلَ أكثرَ من ٥٠٠ مليار دولار (نحو خُمسِ الناتج المحلِّيِّ الإجماليِّ الروسيِّ)؛ بسببِ ارتفاعِ أسعار النفط. الأمرُ الذي مكّنَ روسيا من انتهاجِ سياسةٍ خارجيةٍ عُدوانيَّةٍ مُعاديةٍ للغربِ، ولم تَعُدْ بحاجةٍ لمساعدةِ صندوقِ النقد الدوليِّ للإنقاذِ، كما حصلَ عام ١٩٩٨م . وهذا يُدلِّل بوضوحٍ على أنَّ سياساتِ المؤسَّسات الدولية مسيَّسةٌ وغيرُ حياديّةٍ؛ فضلا عن كونها قُروضًا ربويّة.

ثم عاودتْ أسعارُ النفطِ انخفاضَها؛ ممّا شكَّلَ خطرًا على حجمِ الاحتياطياتِ؛ لأنّ الاقتصادَ الريعيَّ غيرُ متعدِّد الدخلِ؛ ممّا حدا بـ CBR تعويمَ الروبل؛ فهبطَ سعرُه بنسبة ٤٠٪ مقابل الدولار في عام ٢٠١٥ وحده. ويبدو أنّ الحكومةَ راهنتْ على الشعبِ الروسيِّ في دَعمِ عُملتِه وحمايتِها؛ ليحافظُوا على قوَّتِهم الشرائيّة وحماية مُدَّخراتِهم؛ لكنَّ ذلك استنفدَ احتياطياتِ البلاد مرَّةً أُخرى. كما قام CBR بتوزيعِ الدولارِ على البنوكِ وشركاتِ الطاقة لمساعَدتِها على سِدادِ دُيونِها الخارجيةِ بعد أن أضرَّتْ بها العقوباتُ، واستخدامِ احتياطياتِه لتمويلِ عَجزِ الموازنَة؛ وهذا دليلٌ على مخاطرِ وقوعِ البلدِ في براثنِ الدَّينِ العامِّ.

ومع ارتفاعِ أسعارِ النفط، تراكمتِ الاحتياطياتُ ثانيةً لدى CBR؛ لِيُحقِّقَ الـ ٥٠٠ مليار دولار ثانية. ويبدو أنّ لُعبةَ جمعِ المليارات وتضييعِها لعبةً تكرَّرتْ واستنزَفتْ مواردَ البلادِ وضيَّعتْ مُدَّخراتِها، واللاعبُ الأساسُ في ذلك هو السياساتُ النقديةُ الخاطئةُ والإصرارُ على محاكاةِ غيرِهم دونَ وُضوحِ هُويّةٍ أرثوذكسيّة في المعالجةِ.

ووصفتِ السيَّدةُ (إلفيرا نابيولينا) حاكمةُ المصرفِ المركزيِّ الروسيِّ تلك الخطواتُ بأنّها: "مُؤلِمةٌ؛ لكنَّها ضروريةٌ"، وأنّها "كانت لتخفيفِ الألمِ"، وركَّزت الخطواتُ على البنوكِ المحليةِ، فكانَ منها:

- إنفاقُ الحكومة ٣٪ من الناتجِ المحليِّ الإجماليِّ لإعادة رسملَةِ البنوك التي تُدار بشكلٍ جيِّد؛ لتعويض مدَّخراتِ الروسِ في الحالاتِ السيِّئة.
- سُمِحَ للبنوكِ (مؤقَّتًا) رفعُ قيمةِ مَطلوباتِها من العُملاتِ الأجنبية بسعرِ صرفِ ما قبلَ الأزمةِ، ما جعل ميزانياتِها تبدو أكثرَ صحَّةً ممّا هيَ عليهِ حقّا؛ فساعَدها ذلك على إقراضِ المزيدِ. وهذا (غِشٌّ).
- سُمِحَ للبنوكِ الصبرُ على الدُّيونِ المتعثِّرة، وهي خُطوةٌ رحّبَ بها صندوقُ النقدِ الدوليِّ بِحذَرٍ.
- شُدِّدَ الإشرافُ على البنوكِ.
- أُلغِيَ نحوَ ٢٠٠ ترخيصًا مَصرفيًّا منذ عام ٢٠١٤م، وهو ما يُعادِل خُمُس مجموع البنوك.

كانت ثمارُ تلكَ التدابيرِ أن أبقتِ القُروضَ المتعثِّرة في مستوىً أقلّ ممّا كانت عليه في ٢٠٠٨؛ لكنَّ حجم الائتمانِ ازدادَ في المدى (القصير ،والمتوسِّط)، وصارَ شبحُ زيادةِ معدَّلاتِ الفقرِ أمرًا متوقَّعًا في المدى الطويلِ. وهذا أحدُ مآلاتِ سياسةِ التوسُّعِ في الائتمانِ.

يقولُ مُنتقِدو السيّدة (نابيولينا): إنّ السياسةَ النقديَّةَ المتشدِّدةَ وتوزيعَ الدولارِ هو الجانـي؛ لأنّـه شـلّ الاسـتثمار. وخُـلاصـةُ الأمـرِ أنّ السـيّدةَ (نـابـيولـينا) تـرى: **"أنّ الانكماشَ الاقتصاديَّ في روسيا هو في الغالب نتيجةَ عواملَ هيكليَّة"**. وما يُقلِقُها أكثرَ ليس طولَ فترةِ انخفاضِ أسعارِ النفط؛ لكنْ **"كيف يُمكِنُ لروسيا تحسينُ بيئةِ أعمالِها بسُرعةٍ وحَيويَّة؟"**.

العدد التاسع والأربعون

الرافعة السوقية: المنصات المفتوحة: منتجات مبتكرة لمؤسسات معتبرة

تناولنا في العدد (٤٦) لشهر (٣) عام (٢٠١٦) مقالاً بعنوان: **الاقتصاد الإبداعي اقتصاد إيجابي** وفيه دعونا للتحرك نحو اقتصاد الكفاءة والفعالية. وكنا قد تناولنا في العدد (٣) لشهر (٨) عام (٢٠١٢) مقالا يوضح: **أن الرؤية الإستراتيجية لتكوين المفاهيم الصالحة، أن تسبق مرحلة إنتاج المفاهيم مرحلة ابتكار المنتجات المالية**. أوضحنا فيه أن المؤسسة العلمية ممثلة بالجامعات ومراكز البحث ورجال الفكر هي قاطرة للمؤسستين المهنية والشعبية. فمهمتها إرساء المفاهيم وتصحيحها مانعة المؤسستين الأخريين فرض سيطرتها على إرساء مفاهيم ناقصة أو منحرفة.

فالمؤسسة المهنية ممثلة بالمؤسسات المالية تعكس رؤية مجالس إداراتها المسؤولة عن رسم الاستراتيجيات فيها وسلوك إداراتها التنفيذية. أما المؤسسة الشعبية الممثلة بالمجتمع فتعكس إطار العادات والتقاليد.

وتعرضنا في مقال العدد (٣٦) لشهر (٥) عام (٢٠١٥) إلى: **ضرورة التوجه نحو الاستثمار في بنى التكنولوجيا التحتية (صناعة المبرمجين)**، واستعرضنا مبادرة جامعة أم القرى كأنموذج مميز، وكنا تمنينا على الجامعة في حينه جعل مشروعا على منصة مفتوحة لا موجها لسوق محلي.

أما في هذه الافتتاحية فسنسلط الضوء على مشاريع تقودها جامعات ومؤسسات علمية، بادرت بمشاريع تمثل **نواة تغيير**. نرى ضرورة التوقف عندها لأنها تمثل حالة ابداعية، لعلها تكون محفزا لغيرها من الجامعات ومراكز البحث العلمي فتستنفر طاقات (طلاب وخريجين) فيهم كثير ممن قُتل ابداعهم بطريقة تكاد تكون ممنهجة ضمن نمطية (بيروقراطية) تذهب بآمال المبدعين المبتكرين فتئدها وتئد أصحابها.

تلك المؤسسات تعرض مشاريعها (مجانا) لمشاركة الناس جميعا على منصات Platform متاحة على الانترنيت، وهي:

٨. جامعة الملك سعود، ومثالها: منصة Ayat لموقع القرآن الكريم.

٩. معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، ومثاله: منصة DataUSA تقديم بيانات الولايات المتحدة الأمريكية بإتاحة بيانات ضخمة للجمهور مزودة بمحرك بحث وطرق عرض بيانية مميزة للنتائج فيشاركون جميعهم بآرائهم ودراساتهم.

١٠. منصة DAO وهي منظمة مستقلة لا مركزية، تقدم سلالة جديدة للتنظيم البشري كما لم يفعله أحد من قبل.

وسوف نلقي لمحة على هذه المشاريع وسنوضح أهمية التغيير الذي ستحدثه.

مشروع جامعة الملك سعود
منصة Ayat لموقع القرآن الكريم

المنصة هي محاكاة الكترونية للمصحف الشريف توفره بسبعة عشر لغة مع هامش لترجمة معانيه لأكثر من عشرين لغة، وترجمة صوتية للغتين، وسبعة تفاسير، وتلاوات بصوت العديد من مشاهير القراء مع إمكانية التكرار لتيسير الحفظ وخاصة للمكفوفين، وهو متوفر على شبكة الانترنيت وبدونها. إنه مشروع المصحف الإلكتروني في جامعة الملك سعود والحائز على جائزة الشيخ سالم الصباح للمعلوماتية.

أهم خصائص المشروع:

- تعدد منصات التشغيل: فهو متوافق مع أغلب الأجهزة والشاشات وأنظمة التشغيل.
- التكرار والتحفيظ (المصحف المعلم): ميزة تكرار تلاوة الآية بعدد محدد بغرض التحفيظ والترديد مع القارئ.
- القراءة من مصحف المدينة: القراءة والمتابعة من نسخة حقيقية مصورة من صفحات مصحف المدينة المنورة.
- القراءة بأكثر من رواية: كرواية حفص عن عاصم ورواية ورش عن نافع وقريباً رواية قالون.
- التراجم: عرض تراجم لمعاني القرآن الكريم بأكثر من عشرين لغة متوفرة.
- اختبار الحفظ: بشكل بسيط وعملي من خلال إخفاء الآيات وإظهار بدايتها فقط.

- أكثر من تفسير: عرض ثمانية تفاسير لنفس الآية باللغة العربية وثلاث تفاسير بلغات أخرى.
- تعدد اللغات: يمكن تصفح واجهة المنصة بسبعة عشرة لغة.
- الاستماع للقراء: يمكن الاستماع إلى مجموعة كبيرة من مشاهير القراء بتلاوات مرتلة ومجودة.

إن هذا المشروع يتيح أعظم كتاب في الدنيا وأصدقه للناس بجميع لغاتهم وثقافاتهم بما يفهمونه ميسرا بشروح وتفسيرات أهل الاختصاص – على مرّ التاريخ – لتسهيل فهمه، فهو منهج حياة الناس جميعًا.

المنصة تقبل الإضافات اللاحقة لأغلب خياراتها، ولخدمات الصوت والصورة بما يحقق وصولها عبر شبكة الانترنيت التي غطت كل شبر من الكرة الأرضية، ولعلي أعتقد أن لا أهل فترة بعد هذا، وأن الجزء الكبير من وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم: بلغوا عني ولو آية قد تحقق بفضل الله ومنته.

لقد بدأ المشروع الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه عندما نسخ القرآن دون تنقيط، ثم تكامل المشروع على أكتاف رجال صدقوا الله ما عاهدوا، فتلتها مرحلة التنقيط للأحرف، ثم التشكيل، ثم التلوين، وكل ذلك تم خطه على الحجر والخشب وورق الشجر، ثم الطباعة على الورق، ثم صوتا مسجلا، ثم تفسيرا، ثم سجل بالصوت والصورة بأصوات العديد من مشاهير القرّاء، ثم ترجم لأغلب لغات البشر، ثم انتشر كل ذلك على وسائط عديدة منها الانترنيت، وها هي آخر نسخه متوفرة على منصة قد جمعت كل ما سبق نصا وصوتا وصورة بالألوان والعرض

المتحرك الذكي متاحا على النت وبدونها لجميع البشر – دون مقابل –، فهو كتاب يخصهم جميعا المؤمن به وغير المؤمن به.

هي منصة مفتوحة (أو أنها معدة لتكون كذلك)، فتقبل الإضافة والتطوير من قبل واضعيها في جامعة الملك سعود بما يضبط مصداقية كتاب الله وحفظه وإتاحته للجميع.

مشروع معهد ماساشوستس للتكنولوجيا
منصة DataUSA

منصة أطلقها معهد ماساشوستس للتكنولوجيا MIT عام ٢٠١٤ كتطبيق على البيانات الضخمة، وقد تناولنا في العدد (٢٣) لشهر (٤) عام (٢٠١٤) مقالا بعنوان: **سوق البيانات الضخمة ومفاهيمه الجديدة**، فالبيانات أضحت مخزنًا للقيم إذا ما تحولت إلى معلومات.

لقد قدم مختبر وسائط الإعلام في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في عام (٢٠١٤) مشروعا طموحًا لفهم وتصور القضايا الحرجة التي تواجه الولايات المتحدة في مجالات الوظائف والمهارات والتعليم. فعرض البيانات المتعلقة بالولايات المتحدة لاستخدامها كمعارف لإبلاغ صناع القرار، وللمدراء التنفيذيين، ولصناع السياسة، وللمواطنين.

الموقع مزود بمحرك بحث تصور نتائجه البيانات العامة في حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ويذكر ملايين القصص عن أمريكا، وذلك من خلال تحليل تلك البيانات. فهو يحكي قصصا عن:

- أماكن في أمريكا: بلدات ومدن؛
- المهن من: معلمي اللحام حتى مطوري الويب؛
- الصناعات المزدهرة والآخذة في الانخفاض والتراجع، وترابط بعضها البعض؛
- التعليم والمهارات: كتحديد أفضل مكان للعيش إذا ما كنت مختصا في علوم الكمبيوتر مثلا، وما هي المهارات الأساسية اللازمة لتكون محاسبا.. الخ.

يضع الموقع بيانات "الحكومة الأمركية" العامة في متناول الجميع بدل البحث في مصادر البيانات المتعددة والتي قد لا تقدم الصورة الكاملة للباحث أو التي قد يصعب الوصول إليها.

إنها بيانات الولايات المتحدة متوفرة ضمن منصة مفتوحة، سهلة الاستخدام، تحول البيانات إلى معرفة، تسمح لملايين الناس إجراء تحليلاتهم الخاصة بهم وتشكيل قصصهم عن أمريكا، مما يسهم بزيادة قدرة المجتمع على معرفة وفهم أفضل لنفسه.

وكأمثلة على كيفية الاستفادة من منصة البيانات المفتوحة لبيانات الولايات المتحدة الأمريكية:

- إذا كنت مسؤولا تنفيذيًا؛ فتساعدك على فهم أفضل لعملائك ومواهبهم. فالمنصة قابلة للتوسع بإدماج بيانات إضافية من خلال بناء API على المنصة نفسها.
- إذا كنت خريج كلية، فالمنصة تساعدك على العثور على فرص أكبر لوظيفة تريدها.

- إذا كنت من صناع السياسة، فالمنصة تؤمن لك مدخلات اقتصادية وبرامج تنموية.
- إذا كنت مهتما بالصحة العامة فالمنصة تساعدك في الغوص في الأنماط السلوكية في جميع أنحاء البلاد.

لقد بدأ انتشار التركيز على تطوير أدوات تحليلية التي تساعد في تحسين فهمنا لهياكل (الماكرو) في العالم بجميع تعقيداتها عن طريق وضع أساليب لتحليل وتمثيل الشبكات، – كالشبكات التي تربط البلدان التي تصدر المنتجات، أو الشخصيات التاريخية مع أقرانهم –، وذلك للمساعدة في تحسين فهم ما يحدث في العالم بتجميع الأجزاء وإتاحتها للجمهور بالكيفية والنوعية التي يرونها من وجهة نظرهم.

وينظر كبار المبرمجين والمصممين بشغف لصياغة البيانات (التاريخية) لتكون بيانات تنبؤية تساهم بعمليات صنع القرار، لذلك تُبنى المنصات بتصور يقدم حلولاً مصممة تتزاوج فيها احتياجات المستخدمين، والبيانات الداعمة لذلك.

مشروع
منصة DAO لتنظيم النتاج البشري

إن منصة DAO هي "منظمة مستقلة لا مركزية"، وهي شكل جديد للتنظيم البشري لم يسبق أن وضعه أحد. تتألف من تعليمات برمجية غير قابلة للتغيير، تدار بالكامل من قبل أعضائها، وهذا ما يجعل هذه البنية ثورة. وهي منصة تعمل كرافعة للعقود الذكية في Ethereum blockchain ويمكن لأي

شخص في العالم أن يشارك بها. و Ethereum هي نقود الكترونية ETH قد بدئ بتداولها حديثا كما هو حال البيتكوين BTC.

تحقق المنصة مكاسب من رسوم تأخذها لقاء استخدام المنتجات والخدمات التي يضعها ملاكها المشاركون بها، وترسل هذه الإيرادات مباشرة إلى ETH. وللمنصة الخيار بتجميعها لدعم نموها، أو إعادة توزيعها على أصحاب المنصة كمكافأة. وإن القرارات المهمة لإدارى المنصة يتم التصويت عليها – بما في ذلك إعادة توزيع المكاسب فيما بينهم –. لذلك لا تتأثر إدارة المنصة بأية مؤثرات أو قوى خارجية لأن برامجها الخاصة تعمل حسب قوانينها الثابتة في Ethereum blockchain.

تتشكل DAO من قبل مجموعات أفرادها متشابهو التفكير – لمشاريع معينة –. تتشكل هويتها من خلال توافق الآراء، تعرف سلطتها من خلال التصويت، لذلك هي تتأثر بشبكاتها.

ويمكن للأعضاء المحتملين في DAO ولفترة من الوقت إنشاء رموز مميزة تغذي DAO مع ETH. وسيكون لهم الحق في التصويت على المقترحات، إضافة لفرص الحصول على مكافآت تنتج عن تنفيذ الأعمال المقدمة من المقاولين، الشكل (١).

المقاولون:

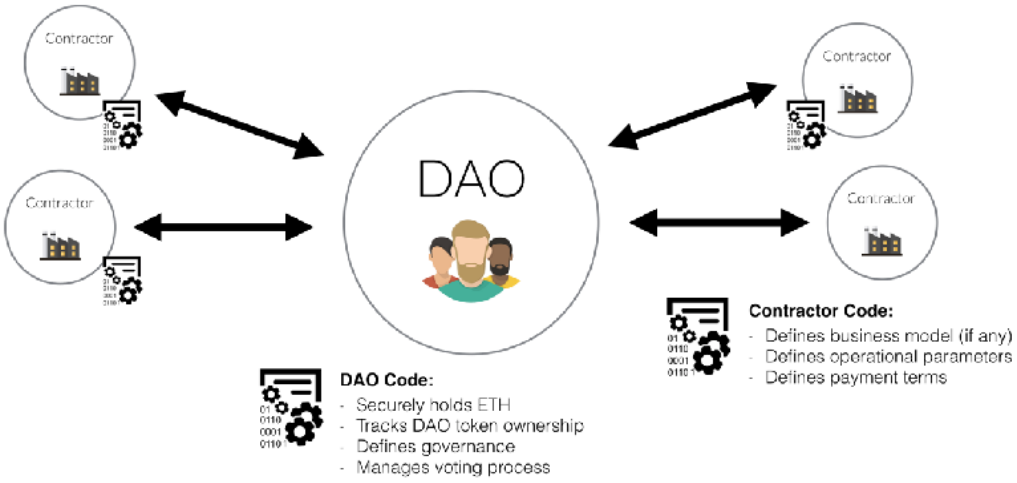

الشكل (١) حاكمية DAO واستقلالها عن المقاولين

إن منصة DAO ليس لديها قدرات تصنيع منتج أو كتابة تعليمات برمجية، أو تطوير أجهزة ، بل هي يحتاج جهات فاعلة في العالم المادي لمعظم المهام تسمى بالمتعاقدين. والمنصة تتعامل بحرية مع أي عدد من المقاولين في العالم الحقيقي.

يقدم المقاولون مقترحاتهم من أجل تطوير منتجات أو خدمات، بحيث تكون مكتوبة بالإنكليزية برموز برمجية، ويكون ذلك بمثابة عقد ذكي تتحدد فيه العلاقة بين المنصة والمقاول: كالتسليمات، والمسؤوليات، ومعلمات التشغيل. ويناقش ملاك المنصة جدوى وربحية المقترحات من خلال خدمات يختارها مجتمع DAO نفسه. ويمكن للمنصة تبديل المقاول، فالمشاريع المعنية يمكن أن تستمر من حيث توقفت بدلاً من التخلي عنها تماما، الشكل (٢).

القيّمون على المنصة:

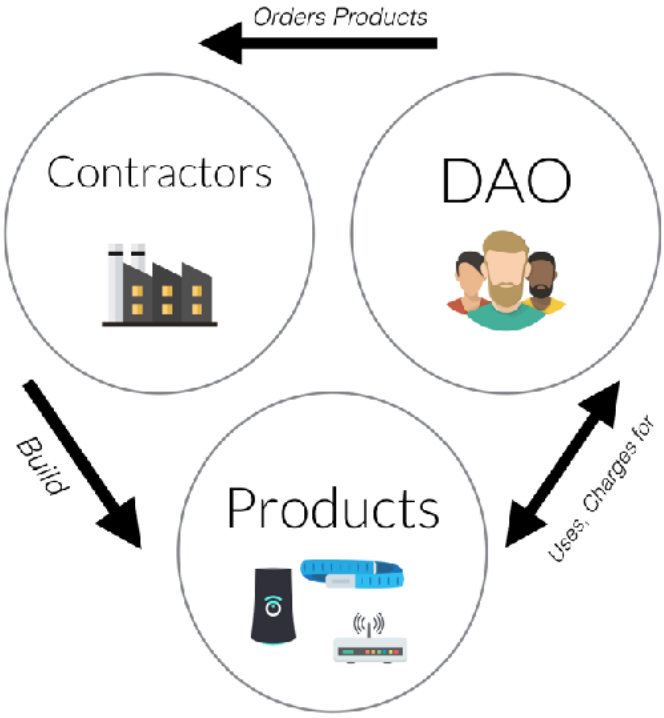

شكل (٢) العلاقات التعاونية

ستتحول منصة DAO للربحية، ممثلة بملاك لم يلتقوا ببعضهم من قبل، وهذا التشكيل إنما هو نتاج عمليات مستعارة تماما، الأمر الذي يجعل تتبع من يملك المنصة وبأية مقدار أمرا صعباً.

لذلك ترسم المنصة مسارا جديدا في تنظيم الأعمال التجارية لتحسين حالة أعضائها من أي مكان وفي كل مكان، وهي تعمل مع التعليمات البرمجية غير القابلة للتغيير. أما الهدف من استخدام ETH فهو دعم المشاريع التي من شأنها: توفير عائد على الاستثمار أو منافع لـ DAO وأعضائه، وللاستفادة من لا مركزية النظام (اقتصاديا وتقنياً).

إن الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق بها، وهذا هو ديدن كل مؤمن بأن العلم النافع هو حق لجميع العالمين، لذلك نرجو الله أن يهدي القائمين على المؤسسات العلمية أن يسعوا حثيثا لتقديم مشاريع ومنصات عالمية الاتجاه والوجهة Open Platform، لأعمال ذكية Business Integence تستفيد من الاختراعات المتسارعة من حولنا. وذلك للم شمل الطاقات المجتمعية في بلادنا كافة وألا نجعل تلك المهمة مهمة الحكومات وحسب فالمسؤولية مشتركة بين الجميع وجميعنا رعاة وكل منا مسؤول عن رعيته. لقد شرع العالم بكل مؤسساته الفردية والجماعية بتحمل المسؤولية الاجتماعية، ونحن أحق بذلك.

العدد الخمسون

إدارة أزمات الصرف إدارة أزمة في الدول المتقدمة وإدارة بالأزمة في الدول النامية واستقرار في الاقتصاد الإسلامي

يُقال أنَّ هناكَ أزمةَ سعرِ صَرفٍ إذا[1]:

١) حصلَ انخفاضٌ كبير في قيمةِ صَرف العُملَة، أو

٢) تدخَّلَتِ السُّلطاتُ النقدية بقوَّةٍ لِبيعِ العُملاتِ الأجنبية؛ حمايةً لِسعر صَرف عُملَتِها المحلِّية، أو

٣) رَفعَتِ السُّلطاتُ النقديّة سعرَ الفائدةِ بشكلٍ كبير.

وتُعزَى أسبابُ حدوثِ أزمات الصرف إلى:

١. **عدمِ اتِّساق أساسيَّات الاقتصاد الكُلِّيِّ وسعرِ الصرف من السياسة النقدية:**

تنشأُ أزماتُ الصرفِ عندَ ارتفاعِ عجْزِ الميزانية، ثمَّ يُموَّلُ العجْزُ بزيادةِ كُتلة النقود، فينخفضَ سعرُ الصرف الحقيقيّ، ويتدهورَ ميزانُ المدفوعات، ويدخلَ الاقتصادُ في حلقةٍ مُفْرَغةٍ؛ حيث تستمرُّ هذه السياسةُ مع انخفاضِ قيمة العُملة، ويصبحُ كسْرُ هذه الحلقة صَعبًا.

[1] بعض الأفكار مقتبسة من مقالات وعروض لأحمد طلفاح - المعهد العربي للتخطيط بالكويت (بتصرف).

وتُسرِّعُ التأثيراتُ الخارجية في حُصولِ أزماتٍ كهذه؛ كـ(ارتفاعِ سعرِ الفائدة العالَميّة، وتراجُعِ النموِّ العالَمي) – كما حصلَ في أزماتِ السبعينيات والثمانينات.

٢. **توقُّعُ حُصولِ أزماتٍ – حتّى لو سادتْ حالةُ الاتِّساق** – :

✷ يُساعِدُ توافُر المعلوماتِ الاقتصادية في التنبُّؤِ بالأزمات؛ فآلياتُ حدوثِ الأزمات معروفةٌ؛ فلو توافَرتْ معلوماتٌ حولَ اقتصادٍ ما؛ كـ(حَجمِ تفاقُم عجْز ميزانيةٍ، ومدى انخفاضِ القيمة الحقيقية للصرف) فإنّ ذلك سيُعرِّضُ الاقتصادَ لِهُجومٍ على عُملَته عند وصولِ احتياطِيِّه الأجنبيِّ إلى حَدٍّ مُعيَّنٍ؛ بحيث يستنزِفُ المتعامِلونَ والمُضارِبونَ ما بَقِيَ من الاحتياطيِّ، ثمَّ سَرعانَ ما يتخلَّونَ عن العُملَة المحلِّية قبلَ انهيارها.

✷ أمَّا عندما لا تتوافَرُ معلوماتٌ كافية؛ فستكونُ الإشاعاتُ سببَ حدوثِ الأزمات؛ فالمستثمِرونَ لا يَملِكونُ معلوماتٍ كافيةً عن الاقتصادِ؛ فيتأثَّرُونَ بـ(الشائعاتِ وبالأزمات) التي تقعُ في بلادٍ أُخرى (أثر العدوى).

٣. **حدوثُ أزماتٍ مَصرِفيّة**:

إنه بسببِ ارتباطِ كُتلة النقود في السوقِ بالمصارف؛ فإنّ حدوثَ أزماتٍ مصرِفية مُؤدَّاه حدوثُ أزماتِ صرفٍ، ومِن مؤشِّراتِ حُدوثِ الأزمات المصرِفية مَثلاً:

✷ تجاوزُ نِسْبَةِ القُروضِ المَعدُومةِ إلى مجموعِ القروض نسبة ١٠٪.

✷ تجاوزُ حَجْمِ الإصلاح أو عمليَّة الإنقاذ ٢٪ من الناتجِ المحلِّيّ الإجماليّ.

✷ تأميمُ بعضِ البُنوكِ بسبب الأزمة.

✷ حدوثُ حالةٍ بَنكيَّة هستيرية Bank-runs عندما يسعَى المُودِعونَ لتسييلِ ودائعِهم؛ فتُضطَرُ السُّلطاتُ النقدية للتدخُّلِ بـ(تجميدِ الودائع، وإغلاقِ البنوك). وقد "أغلقتْ" أندونيسا ١٦ بنكًا عام ١٩٩٧ م و"جمَّدَت" الإكوادور عام ١٩٩٩م والأرجنتين عام ٢٠٠٢ الودائعَ.

٤. تعقيدُ السِّياساتِ الاقتصادية:

يُعتبَرُ (ارتفاعُ أو انخفاضُ) سعرِ الفائدة ذا أثرٍ سلبيٍّ على مستوى النشاطِ الاقتصادي حيث:

✷ يُؤدِّي زيادةُ الدَّينِ العامِّ إلى ارتفاعِ سعر الفائدة؛ ممّا يُؤثِّرُ سَلبًا على الاستثمار؛ فيضعفَ مستوى النشاطِ الاقتصاديّ.

✷ بينما تتأثَّرُ السياسةُ النقدية بضَعفِ سعر الفائدة ويَضْعفُ تأثيرُها على الكُتلةِ النقديّة؛ فيضعفَ مستوى النشاطِ الاقتصاديّ.

لذلك كلَّما قلَّتِ المَعلوماتُ خلالَ فترةِ الأزمة تقهقرَ الوضعُ الماليُّ للبنوكِ لُميولِ مُتعامِليها نحوَ تحمُّلِ المخاطرِ – حتّى لو ارتفعَ سعرُ الفائدة –، وبالوقتِ نفسِه تزدادُ درجةُ المخَاطرِ الأخلاقية عند البنوكِ إذا ما اتَّخذَتِ السُّلطاتُ النقدية إجراءاتٍ غيرَ مَرغُوبٍ بها. والنتيجةُ هي:

- دُخولُ المتعامِلينَ في عمليَّاتٍ نتيجتُها تعثُّرُ سِداد دُيونِهم،
- ازديادُ الاختيارِ السيءِّ للمتعامِلينَ الأكثر احتمالاً؛ لِعَدم سِداد دُيونِهم؛ ممّا يعني عَجْزَ النظامِ النقديّ عن تخصيصِ مواردِه الماليّة بكفاءةٍ؛ فـ(يتراجعَ مستوى

النشاطِ الاقتصاديّ، ويتدهورَ الوضعُ الماليّ للبنوكِ، ومِن ثَمَّ يتدهور وضعُ مُتعامِليها – بمَن فيهم رجالُ الأعمال –.

تقسمُ مُسبِّباتُ الأزماتِ المصرفية إلى مستويَينِ (داخليٍّ وخارجيٍّ):

فعلى مستوى الاقتصادِ الجُزئيّ:

✳ عدمُ الاتساقِ بين أصولِ وخُصوم البنوك؛ كالتزاماتٍ قصيرةِ المدى مُقابِلَ أصولٍ طويلةِ المدى، أو التزاماتٍ بالعُملَةِ الأجنبيّة مقابلَ أصولٍ بالعُملَة المحلِّيَّة.

✳ تدخُّلُ الدولةِ المُفرِط في توجيهِ القُروض.

✳ الضَّماناتُ الحُكوميّة المُفرِطة، والإجراءاتُ المُحفِّزة على المخاطَرة.

✳ التحريرُ الماليُّ المبكّر.

وعلى مستوى الاقتصادِ الكُلِّيِّ:

✳ تقهقرُ سعرِ الصَّادِرات.

✳ التوسُّعُ المُفْرِط في الإقراض.

✳ طبيعةُ نظامِ سعرِ الصرفِ المُتَّبَع.

أمّا على المستوى الخارجيِّ:

فإنّ العواملَ الخارجيَّة تقومُ بِدَورٍ في حُصولِ الأزمات المصرفية، وقد يتفاعلُ معها عددٌ من الأسبابِ؛ كـ(تغيُّر أسعارِ الفائدة، أو تذبْذُبِ التدفُّقاتِ الدولية)، فإذا ما تزامنَ حُصولُ ذلك مع (تطبيقِ سياساتٍ تنظيميّة وسياساتٍ رقابيّة غيرِ ملائمةٍ) كـ

"الإطارِ القانونيِّ الضعيف، أو تركُّزِ المِلكيَّة، أو غيابِ آليَّاتِ تقييم المخاطر"؛ فإنّ الآثارَ تكونُ أشدَّ وأقوى.

التداخُلُ بين الأزماتِ المصرفية وأزماتِ سعر الصَّرف:

عند توقُّعِ أزمةِ سِعر صرفٍ ما يسعَى المتعاملونَ للتخلُّصِ من العُملَةِ المحلِّيَّة– تحسُّبًا لانخفاضِ قيمتِها–؛ فـ(يَقتَنُونَ العُملاتِ الأجنبيةَ، وتُسحَبُ الودائِعُ من البنوكِ)؛ فـ(تتقهقرَ احتياطيَّاتُها من الأصولِ الأجنبية، ويتزعزعَ وضعُها الماليُّ).

وبناءً عليه ونتيجةً لأزمةِ الصرف:

١. تنخفضُ قيمةُ العملة،

٢. تضعفُ وضعيّةُ البنوكِ ذات الخُصومِ بالعُملة الأجنبيّة غيرِ المحصَّنة،

٣. يضعفُ عملاؤها الذينَ لَدَيهِم خصومٌ كبيرة بالعُملَةِ الأجنبية. و

٤. تعجَزُ البنوكُ عن استرجاعِ جُزءٍ كبير من قُروضِها الممنوحَة لِعُملائِها؛ ممّا يُفاقِمُ حجْمَ القروضِ المَعدُومة.

فإذا ما قامَ البنكُ المركزيّ بمحاولةِ إنقاذ بعض البنوك المُتقهقِرَة بتقديمِ مزيدٍ من القُروض؛ فإنّ ذلك سيؤدِّي إلى (تفاقُمِ المَديونيَّة المحلِّيَّة للبنوك، وتتولَّدُ أزمةُ ثِقَةٍ لدى المتعاملينَ الذين يُحاولُونَ التخلُّصَ من العُملَةِ المحليَّة، ويحصلُ انخفاضٌ كبير في سعرِ الصرف، ويتقهقرُ الاحتياطيُّ الأجنبيّ.

التنبُّؤُ بالأزماتِ الماليّة:

هناك طريقتانِ مَنهجيَّتانِ مُتَّبَعتانِ في التنبُّؤِ:

- منهجيَّةُ المؤشِّراتِ القائدة للتعرُّفِ على المُتغيِّرات التي تتغيَّرُ قبلَ الأزمةِ بشكلٍ واضح واحتسابِ مؤشِّرٍ مركَّب لها.
- منهجيةُ النماذجِ الاحتماليّة للتعرُّفِ على المتغيِّراتِ التي تُؤثِّرُ في احتِمال وجودِ أزمة.

وما زالتْ هذه المناهجُ قيدَ (البحثِ والتطويرِ) بسببِ:

(١) نقْصِ البياناتِ الذي يُعيقُ القدرةَ على التنبُّؤِ بالأزماتِ؛ وخاصّةً المصرفيةَ منها،

(٢) العواملِ المؤسَّسيَّةِ غيرِ القابلةِ للتحكُّمِ التي تؤثِّرُ في احتِمال حُصولِ الأزمات.

ويلخِّصُ الجدولُ التالي تلك العواملَ:

عوامل حدوث أزمات سعر الصرف	عوامل حدوث أزمات مصرفية
ارتفاع قيمة سعر الصرف	ارتفاع التدفُّقات المالية القصيرة المدى من الخارج
ارتفاع نسبة الكتلة النقدية M2 للاحتياطيّ الأجنبيّ	التحرير الماليّ المبكر بظروفٍ تنظيمية ورقابية غير ملائمةٍ
التوسع بالإقراض (العامِّ أو الخاصّ)	تراجع النشاط الاقتصادي
ارتفاع معدّلِ التضخُّم	انخفاض أسعار الأسهُم والأصول الأخرى كالعقارات
انخفاض الاستثمار الأجنبيّ المباشر	
ارتفاع أسعار الفائدة العالمية	
عجز الموازنةِ والميزان التجاريّ، وتراجُع الصادرات	

دروس التجارب والمعايير:

يُستفادُ من التجارِب التي حدثتْ في العالَم استخلاصُ إنذاراتٍ حول إمكانِ حُصولِ أزماتٍ مالية، من ذلك:

- المكسيك (١٩٩٤): نسبةٌ مرتفعة للقروضِ الأجنبية قصيرة المدى إلى الاحتياطيّ، ونظامٌ ماليّ ضعيف مؤسَّسيًّا.
- آسية (١٩٩٧–١٩٩٨): عدمُ الاتِّساقِ بين أصولِ وخُصوم النظام المصرفيِّ والقطاع الخاصّ.
- صندوقُ النقدِ الدوليّ له نظامُ إنذارٍ مُبكِّر، كـ:

✳ نسبةِ القُروضِ قصيرة المدى إلى الاحتياطيّ الأجنبيّ يجبُ أن تكونَ أكبرَ من الواحد.

✳ ابتعادِ سعر الصرف الحقيقيّ عن السعر التعادُليِّ.

✳ مستوى العجْزِ في الميزان الجاري.

لذلك يجبُ (النظرُ في الوضعِ الماليِّ) لِلقطاعاتِ التالية: الحكومة، والبنك المركزي، والبنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى، وقطاع الأعمال غير المصرفي. و(تبيينُ أوجُهِ القُصور فيها عند تحليلِ الوضع الماليّ لها)، مِثل:

✳ عدمِ اتّساق آجالِ خُصوم وأصول الاقتراض القصير والإقراضِ الطويل المدى.

✳ عدمِ اتّساق هيكل رأس المال كارتفاعِ نسبة الاقتراضِ إلى حُقوقِ المِلكية.

✳ عدمِ الملاءة: تجاوزُ قيمةِ الخُصوم لقيمةِ الأصول.

إشكاليَّةُ إدارةِ الأزماتِ عند وقوعِها:

- يجب أن تختارَ السلطاتُ النقدية بينَ رَفْعِ الفائدة لتثبيطِ هُروبِ رُؤوس الأموال، والحَدِّ من انخفاضِ سعر الصرف، أو تركِ الفائدة على ما هي عليه تفاديًا لانكماش النشاط الاقتصاديّ.
- قد يفيدُ رَفْعُ سعرِ الفائدة بتفادي تدهورِ قيمة العُملَةِ المحلِّيَّة خاصّةً إذا كان هناك اقتراضٌ كبير بالعُملاتِ الأجنبية لتفادي تفاقُمِ المديونيَّة بالعُملَةِ المحلِّيَّة نتيجةَ لانخفاضِ قيمة الصرف.
- الوضعُ الماليّ لمختلف القطاعات هو مؤشِّرٌ أساسٌ لمعرفةِ حجم الإعاناتِ التي يحتاجُها البلدُ للخُروجِ من الأزمة.

لكنْ لماذا تكونُ إدارةُ الأزماتِ أعقدَ في الدولِ النامية منها في الدولِ المُتقدِّمة؟

عند حصولِ أزمةٍ مالية في الدولِ المُتقدِّمة سَرعانَ تلجأُ سُلطاتُها النقديَّة لِضَخِّ السيولةِ في النظام الماليّ دون إحداثِ أيِّ تعقيداتٍ إضافية، والهيكلُ الماليُّ يسمحُ لها بذلكَ؛ لأنّ:

- مُعظَمَ القروضِ بالعُملَةِ المحليَّة؛ وبالتالي لا ينتجُ عن زيادةِ السيولة ضغوطٌ على سِعر الصرف والمستوى العامِّ للأسعار.
- حتّى وإنْ كان هناك ارتفاعٌ في المستوى العامِّ للأسعار؛ فإنّ هذا الارتفاعَ صِحِّيٌّ؛ لانخفاضِ القيمة الحقيقيّة لِدُيونِ المتعاملينَ؛ فتنخفضَ مشاكلُ المخاطرةِ الأخلاقية والاختيار السيءِ الذي يزدادُ بشكلٍ واضح عند حُدوثِ الأزمات.

لذلك فإنّ الأمر أشبَه بإدارةٍ للأزمة ويُساعِدُ في ذلك وجودُ اقتصادٍ قياسيٍّ مدعومٍ بنظامِ معلُوماتٍ قويٍّ.

أمّا في الدولِ النامية؛ فإنّ ضَخَّ السيولةِ يؤدِّي لِنتائجَ عكسيَّة؛ لأنّ جُلَّ الدُّيونِ هي بالعُملَةِ الأجنبيَّة وقصيرةُ المدى. واتِّباعُ سياسةٍ نقديَّة توسُّعيَّة بعد حصولِ الأزمة يضعُ ضُغوطًا إضافيَّة على سِعر الصرف والمستوى العامِّ للأسعار؛ وبالتالي يُؤثِّرُ على الوضعِ الماليِّ للبنوكِ ومختلف المتعامِلينَ الاقتصاديينَ؛ لهذا تُضطَرُ البلدانُ النامية في أغلبِ الأحيان إلى رفْعِ الفائدة لِتفادي تقهقُرِ سِعر الصرف؛ لذا فإنّ الأمرَ أشبَهُ بإدارةٍ بالأزمة، يزيدُ سُوءَه عدمُ توفُّرِ اقتصادٍ قياسيٍّ ولا نظامَ معلوماتٍ قويّ.

لذلك تَميلُ هذه الدولُ لاتِّباعِ نظامٍ رقابيّ صارمٍ على النظامِ الماليِّ، وتمكينِ السُّلطاتِ الرَّقابيّة، وتأمينِ استقلاليَّتِها في مُحاسَبةِ المُخالِفينَ وإعمال القانون، وسُرعة اتِّخاذ القرارات، وتوحيدِ واتِّساق الأُسُسِ المحاسبيَّة. وكلُّ ذلك على أملِ تحقيق حلولٍ جذريّةٍ للخروجِ من الأزمة، وأغلبُ الظنِّ أنّ ذلك لن يحصلَ؛ بل ما سيحصلُ هو الضغطُ على مَصالِح الناس.

وكنتيجةٍ لذلك وبالعَودةِ لِما سبقَ فإنّ لسعر الفائدة الأثرَ السلبيَّ في إحداثِ أزمات الصرف واستمرارِها:

- فرَفْعُ السلطاتِ النقدية لسعرِ الفائدة سببٌ لحدوثِ أزماتِ صرفٍ،
- كما أنّ ارتفاعَ سعرِ الفائدة العالمية مؤدَّاهُ عدمُ اتِّساقِ أساسيَّاتِ الاقتصادِ الكُلِّيِّ؛ مِمّا يُزَعزِعُ استقرارَ سعرِ الصرف.

- ويُؤدِّي زيادةُ الدَّينِ العامِّ لارتفاعِ سعر الفائدة؛ فيضعفَ مستوى النشاط الاقتصاديّ.
- وإذا ضَعُفَ سعرُ الفائدة ضَعُفَ أثرُ السياسةِ النقدية على الكتلةِ النقدية؛ فيضعفَ مستوى النشاط الاقتصاديّ.
- وإنْ وقعَتْ أزمةُ صَرفٍ اضطُرَّت السلطاتُ النقدية لِرَفْعِ سعرِ الفائدة؛ لِتثبيطِ هُروبِ رُؤوس الأموالِ، والحدِّ من انخفاضِ سعر الصرف،
- لابد من ترك سعر الفائدة على ما هو عليه تفاديًا لانكماش النشاط الاقتصادي.

ولو طبقنا تحريم الربا ومنع التعامل بالفائدة الربوية فإن السيناريوهات السابقة ستكون كالتالي:

- يُمنع على السلطات النقدية تطبيق الفائدة ضمن سياساتها النقدية فيختفي سبب جوهري من أسباب إحداث أزمات صرف،
- إذا ابتعد الاقتصاد المحلي عن الربا ابتعد عن آثار تغيرات سعر الفائدة العالمي لعدم تعامله بها،
- إن حصل دين عام فلن يكون أساسه ربوي لحرمة السندات والتعامل بها، وسوف يعتمد على الصكوك لتكون قاعدة الغنم بالغرم هي الحاكمة،

- عندئذ لن تجد السلطات النقدية نفسها مضطرة لرفع سعر الفائدة لتثبيط هروب رؤوس الأموال لأنها رؤوس الأموال تدخل دورة الاقتصاد كشريك لا كمقرض ولن تستطيع هذه الأموال الانفكاك ببساطة من استثماراتها بل

سيعمل أصحابها وغالبا هم من المؤثرين على دعم الاقتصاد المحلي وتقويته ليتجاوز أية صعاب تقترب منه،

- كما أنّها لن تخشَى (الانكماشَ الاقتصاديَّ)؛ لأنّ (دَورةَ الاقتصادِ) ستسيرُ في حدِّها الأدنى دون توقُّفٍ؛ فالزكاةُ كفيلةٌ بتأمينِ التمويل للطبقات الفقيرة التي تتَّجِهُ نحوَ الاستهلاكِ، كما (أنّ الاقتصادَ الإسلاميَّ يحثُ على الإنفاقِ والتوسُّطِ فيه)؛ لذلك فعَجَلَتُهُ فَلَرُبَّما تباطأتْ؛ لكنَّها لا تتوقَّفُ بإذنِ اللهِ تعالى.

العدد الواحد والخمسون

انتحار المدرسة النقدية؛ الفائدة السلبية وانهيار الرموز

يقومُ النظامُ المصرفيُّ التقليدي على أساسِ الفائدة أخذًا وإعطاءً؛ بحيث يأخذ المصرفُ المرابي من عُملائه فائدةً أكبرَ ممَّا يدفعُه المودِعون لديه؛ ليكون الفارقُ ربحًا له؛ فمالِكُ النقود يكسب وآخِذُه يدفع. وتتراوح أسعار الفائدة من الأكبر تمامًا من الصِّفر حتى الأضعاف المضاعفة؛ وهو ما يسمونه بـ(الفائدةِ المركَّبةِ).

فإن تحوَّلَتِ الفائدةُ عن هذا المفهوم في السياسة النقدية؛ فإن المؤسسات المصرفية التقليدية لم يَعُدْ لها ضرورة، وستنسحِبُ من تلقاء نفْسِها من المسرح العالميِّ النقديِّ لخسارتها كلَّ شيءٍ؛ فالربح الذي هو دالتها وسببُ بقائها قد اختفى.

ويَعترِفُ النظامُ التقليديّ الربويّ بالانخفاض الدوريِّ لقيمةِ النقد؛ لارتباطه بسعر الفائدة ارتباطًا مُوجبًا قويًّا؛ فسعرُ الفائدةِ هو الذي يُحدِّد فُرُصَهُ البديلةَ وسعرَ إيجاره وثمنَ بيعِه؛ ولأجلِ ذلك قدَّمَت الرياضياتُ المالية توابعَها لخدمةِ هذا النظام كتوابع: FV, NPV, IRR, mIRR وغيرها ممّا لا يُمكِنُ تصوُّرُ وُجودِه باستبعاد سعر الفائدة.

وكنا قد أوضحنا في كتابِنا المنشور في شهر أغسطس ٢٠٠٨م (ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات العالمية) دورَ الرِّبا في تلك الأزمة واستفحالِها.

ولَطالَما دارتْ نِقاشاتٌ (عام ٢٠١٠م) مع بعض أعضاء المجموعات من المنافِحين عن الرِّبا مُمَثَّلاً بسعره الأساسيّ (اللايبور)؛ حيث لا يتصوَّرُ أولئك الناسُ تخلِّيَ الاقتصادِ العالَميِّ عن الرِّبا ولو مُجرَّدَ تَصوُّرٍ. وممّا تعرَّضَتْ له تلك النقاشاتُ:

- خَشِيَ البعضُ – وخاصَّةً من المصرفيِّين التقليديينَ – من فكرةِ المؤشِّر الإسلاميِّ مُتسائِلينَ: ماذا لو أنّ المؤشِّر الإسلامي أصبح أرخصَ من المؤشِّر التقليديّ؟ هل سيذهبُ الجميعُ الى البنوكِ الإسلامية؟
- طلب بعضُهم التدرُّجَ بخُطىً ثابتةٍ في تطبيق أيِّ مؤشرٍ إسلاميٍّ مُقترَحٍ لصعوبةِ هكذا هَدفٍ، بحجةِ أنّه يحتاجُ لمجهوداتٍ جبّارةٍ ومُضنيةٍ وجَماعيةٍ؛ ويكأنّنا في رَوضةٍ تعلَّمَ أطفالُها المشي الهُوينا.
- منهُم مَن طلبَ توضيحًا عن مدى مُخالَفةِ المؤشِّر الحاليّ (أيّ اللايبور) لمقاصدِ الشريعةِ واصفًا ما يُنشرُ وما يُقالُ بالضعيفِ والعام وأنّه لا يُلامِسُ الواقعَ، وليس فيه أيِّ عُمقٍ في الجمعِ والرَّبطِ البيِّن الواضِح بين المقاصدِ وتفاصيلِ الواقع المصرفيِّ الإسلاميّ.
- هناك مَن ذَكَرَ فشلَ مُحاولاتِ البعضِ في عَرْضِ وبناءِ مؤشِّرٍ إسلاميٍّ بديلٍ؛ ويكأنَّه يؤنِّبُ فِعلَهُم، والتجارِبُ التي تتمُّ – برأيهِ – حسبَ تسلسُلِها التاريخيِّ بدأت (١٩٧٨م) بـ(شحاتة، ثمّ الجارحِي، ثمّ الهواري، ثمّ الزرقا، ثمّ الأبجيّ، ثم ميراخور –وهذا الرجلُ كان رئيسَ مؤسَّسةِ النقد الدوليّ وهو مُسلِمٌ–، ثمّ الزامِلُ، ثمّ البلتاجيُّ، ثمّ القطّان، ثمّ قنطقجيّ). واسمعوا لتفسيرِ ذلك الفذِّ المنبهرِ بمقياس سخيفٍ: سأقولُ لَكُمْ لماذا فشلَتْ؟ وسيفشلُ

كلٌّ من يأتي بعدَها؟ إنّه آليةُ حسابِ لايبور ومشتقَّاتِه، ووصفَها بأنّها: آليَّةٌ مُتجدِّدةٌ تُواكِبُ التطوُّراتِ الجديدةَ في مجال التشريعاتِ وتِقنيات الاتصالات والمعلومات، ويحكمُها كِبارُ المتعاملِينَ في السوق.

- هناك مَن ذكرتْ علاجًا أكيداً مُلخَّصُه أنّ: مُؤشِّراتِ السوق المالية الإسلامية ستستمرُّ مرتبطةً بمُعدَّلِ الفائدة الدولية، ما استمرَّت المؤسسات المالية الإسلامية في الاعتمادِ بشكلٍ كبير على صِيَغِ التمويلِ بالدَّينِ، وإنّ تشابُكَها الحتميَّ مع المؤسَّساتِ المالية التقليدية عبر أسواق التمويل الدولي لا مفرَّ منه، ولابدَّ للأنظمةِ القوية أن تَفرِضَ نظامَها النقديَّ، وقد أدركتْ جمعيةُ البنوكِ البريطانية ذلك وقرَّرتْ دراسة إمكاناتِ توسيع استخدامِ لايبور ومشتقَّاتِه في مجالِ التمويل الإسلامي، وهذا هو العلاجُ برأيها.

وكلُّ ذلكَ غيرُ صحيحٍ البتَّةَ وهو يمثِّلُ تبعيةَ أولئك للفكرِ السائد، وهو مُجرَّدُ ادعاءٍ قد سقطَ آخر أوراقِه باللجوءِ للفائدة السلبية، وهذا هو موضوعُنا.

كنّا قد طوَّرْنا معياراً لقياسِ أدوات التمويل الإسلامي أسميناهُ (مقام) وهو يستغني عن (مؤشِّر الرِّبا كُلِّيًّا)، ويُقدِّم حُلولاً رياضيّةً أفضلَ من توابع: FV, NPV, IRR, mIRR وغيرَها ودعَمناهُ بأمثلةٍ في المجالاتِ اللازمةِ كافّةً، ترفَّعتْ عنه المؤسَّساتُ الإسلامية وتبنَّتْه جامعةُ السوربون كأحدِ مواضيع الدكتوراه لديها وناقشَه العديدُ من الخبراءِ الغربيِّينَ.

والآن وبعدَ ثمانيةِ أعوامٍ على الأزمةِ المالية العالمية تجدُ مدرَسةَ شيكاغو النقدية نفسَها في وَضْعٍ انتحاريٍّ؛ فرُبُعُ الاقتصادِ العالَميِّ قد تحوَّلَ نحوَ الفائدة السلبية،

ومَعقِلُ تلك المدرسةِ مازال يُحاوِلُ المحافظةَ على آخرِ رموز الرأسمالية وهو الرِّبا؛ فقَد خفضَ البنكُ المركزيّ الأوروبيّ معدَّلاتِ الفائدة إلى (ناقص ٠.٣٪)؛ لإنعاشِ اقتصاد منطقة اليورو؛ فبات سِعرُ الفائدةِ على الودائع في الدنمارك وفي سويسرا (ناقص ٠.٧٥٪) وفي السويد (ناقص ١.١٪). وتُشير أحدثُ سيناريوهاتِ اختبار الجهدِ أن هُناكَ احتمالاً بنسبة ٣٠٪ لتطبيق سياسة أسعار الفائدة السلبية في الولايات المتحدة بحُلولِ نهاية عام ٢٠١٧م، وفقًا لحِساباتِ (بنك أوف اميركا ميريل لينش).

فما الرِّبا السلبيُّ – أو الفائدة السلبية –؟

ولماذا لم يمرّ العالَمُ بطريقهِ على الصِّفْر الذي يقعُ بين الموجبِ والسالب من الأعداد؟

تُوصَفُ الفائدةُ بالسلبيةِ Negative interest rates NIRP عندما يلتزِمُ المودِعِ بدفْعِ فوائدَ أو رُسومٍ دوريّةٍ على إيداعاتِه في خزائنِ البنك، وهذا مفهوم جديدٌ على الاقتصادِ التقليدي، فما كان سائِداً هو مفهومُ الفائدةِ الموجب – بالمعنى الرياضي –؛ حيث يدفعُ البنكُ – سواء أكان مركزيًا أم تجاريًا – فوائدَ دوريةً لمودعِي الأموالِ في خزائنه.

أمّا الهدفُ المنشود من ذلك – حسب المدرسة النقدية التقليدية – فهو تعزيزُ الأسواقِ من خلال:

– أنّها شكلٌ من أشكالِ التيسير الكمِّي؛ لأنَّها تُتيحُ الحصولَ على قُروضٍ بأسعارٍ منخفضة جِدًّا.

- رَدْعِ المصارفِ عن إيداع النقد في البنك المركزيّ؛ لتستعمل المصارفُ تلك الأموالَ لإقراضِ الأفراد والشركات التي تضعُ هذا المالَ في الدورة الاقتصادية.
- دفْعِ الناس للاحتفاظ بالنقود بدلَ رؤية قيمتِها تتلاشى ببطءٍ؛ بسبب الرسوم.
- تبديدِ الانكماش ورفْعِ معدَّلِ التضخُّمِ إلى نسبة ٢٪؛ بوصفها نسبة مستهدَفةً لِمعظَم الاقتصادات، مع أن البنوك المركزية للدول الغنية بدأت تقتنع بعدم جدوى هذه النسبة المستهدفة وأنها ستزداد. وهذا ما ذكره مقال لصحيفة (The Economist) عدد ٢٥-٠٨-٢٠١٦ بعنوان: When 2% is not enough.
- خَفْضِ قيمةِ عُملَةِ البلد المتبنِّي لسياسةِ الفائدة السالبة، ما يُعطي مِيزةً سِعرية للمُصدِّرين.

لكنَّ الآثارَ الأوليَّة لتلك السياسةِ الانتحارية تلخَّصَت بالآتي:

- تلاشي قوَّةِ البنوك المركزية؛ فسياسةُ الفائدةِ السلبية سياسةٌ خطِرَة.
- رفعِ الضرائب على الاستهلاك، وهذا مما يثبط الاستهلاك ولا يحفزه.
- ارتفاعِ أسعار السلع الأساسية بسبب الضرائب.
- انخفاضِ قيمة الأسهُم في مختلفِ البورصات العالمية؛ فالبورصاتُ هي مُؤشِّراتُ توازن لحالةِ الأسواق ومِجَسَّاتُها.
- العائداتِ السلبية للسنَدات الحكومية.
- فُقدانِ برامج التيسير الكمي لأثرها على الأسواق.
- تصعيدِ حرب العملات مما سيجلب الدمار المتبادل.

- تضرُّرِ القطاع المصرفيّ على المستوى العالَميّ؛ خاصّةً بعد خسارةِ أسهُمِ المصارف الأوروبية منذ بداية العام وحتى الآن نحو ٣٠٪ والأمريكية ٢٠٪، واليابانية ٣٥٪؛ ممّا يُهدِّد بخروج مصارف عديدة من السوق وتسريحِ عُمّالها.

لذلك بِتنا نسمعُ شكاوى تقول: (أنقذوا المدَّخِرينَ)؛ فكيف ذلك؟

إنّ الاقتصادَ العالَميّ يُعاني تُخمةَ مدخَّراتٍ مقارنةً بفُرَصِ الاستثمار، والمدرسةُ النقدية الحالية ترى أنّ السلطات النقدية هي مَن يساعدُ في إرساءِ تناسُقِ أسعار الفائدة مع توجيهِ الاستثمارات من خلال (قوى السوق) التي تُحدِّدُ ما سيحصل عليه المدَّخِرونَ.

وتُخمةُ المدَّخراتِ موجودةٌ في البلدانِ ذاتِ الحساب الجاري الذي فيه فائضٌ؛ كألمانيا مثلاً؛ لكنَّ سُوقَها الاستثماريّ لا يستوعب تلك السيولةَ الفائضة، بينما لو وُجِّهَت المدَّخراتُ لسائرِ العالَمِ لَوجَدتْ طريقَها للتوظيفِ؛ لكنَّ الجوَّ الاستثماريّ العامَّ غير مُطمئِنٍ كما سنرى لاحقًا.

أمّا هذا الوضعُ فقد فرضَتْهُ ظروفُ ما بعدَ أزمةِ ٢٠٠٨ م ويُتلَخَّص بـ:

- فائضٍ ادِّخاريٍّ عندَ البعضِ وعجْزه عند البعضِ الآخر،
- ضَعْفِ الاستثماراتِ عند الجميع.
- وبالتالي تباطُؤِ الإنتاجية،
- ترهُّلِ أغلبِ الاقتصاداتِ بِدُيونٍ هي أشبهُ بمَن دَخَلَ نفَقًا لا آخرَ له.

أدّى كلُّ ذلك إلى جعلِ معدَّلِ الفائدة في أدنى مستوىً عَرَفَه تاريخُ المرابِينَ. وهذه نتيجةٌ تحقَّقتْ منها المصارفُ المركزية؛ فليس الأمرُ أخطاءً في السياسةِ النقدية؛ لأنّ

هذه السياسةَ ليست سوى مُوازنٍ للطلبِ الكُلِّيِّ والعَرْضِ المفترَض، ما يُحدِّدُ أسعارَ الفائدةِ في المدى الطويل.

لكنْ ماذا لو لجأ الكثيرُ من المدَّخِرينَ – دولاً وأفراداً – للإحجامِ عن استثمار أموالهم في سُوق الأسهُم في ظِل حالة الاضطراب السائدة فيه؟ وماذا لو لجؤوا لاكتِنازها في منازلِهم بدلَ وضعِها في قنواتٍ استثمارية؟

إنّ ممّا يُؤسَفُ له أنّ تلك البلدانِ الراقيةَ في عالم المدنِيَّة والمتخمة بالعلماءِ والاقتصاديين ما فتِئتْ تتعلَّم بالممارَسةِ متخبِّطةً بما تفعلُه؛ فالمصلحةُ طاغيةٌ على المنطقِ الصحيح؛ لذلك تبقى صيحاتُ العقلاءِ أصداءَ لا أثرَ لها كما سنذكُره لاحقًا:

- فالبنكُ المركزيّ الأوربيّ جَرَّبَ أن يرفعَ سعرَ الفائدة عام ٢٠١١م فعادت تلك السياسة عليه بنتائج لا تُحمَدُ عُقباها.
- ويسودُ تساؤلٌ مؤدّاه: هل أخطأتْ (رئيسةُ المجلسِ الاحتياطيّ الفيدراليّ الأمريكيّ) عندما أقدمَتْ على رفعِ سعر الفائدة الأمريكي في ديسمبر ٢٠١٥م؟ وهل تصريح نائبها (في ٢٢ أغسطس ٢٠١٦) نيَّتُه رفعَ سعرِ الفائدة مُحاولاً طمأنةَ الأسواق هو تجاهلٌ لنتائجِ سيناريوهات اختبار الجهدِ التي ذكرْناها عن السوق الأمريكية؟
- هل البنكُ المركزيّ الياباني هو المخطئُ عندما تبنّى سياسةَ الفائدةِ السلبية أواخر يناير ٢٠١٦م؟
- أم أنّ المشكلةَ أكثرُ تعقيداً وإرباكًا؟

يبدو أنّ البنوكَ المركزية ستجِدُ نفْسَها مضطرَّةً لتجرِبة أدواتٍ جديدة لتتعلَّمَ أكثرَ فأكثرَ!!

إذا وبما أنّ الأمرَ هو تعلُّمٌ بالممارَسةِ – وهذا مُكلِفٌ في التجارِب الاجتماعية –؛ فقد جرَّبَ العالَم المعدَّلاتِ الموجبة للفائدة، وها هو يُجرِّبُ المعدَّلاتِ السلبيةَ، ومازالت النتيجةُ استمرارَ التخبُّط؛ فلماذا لا يجرِّبُ الصِّفْر Zero interest-rate؟

وأقصِدُ الصِّفْرَ المطلَق؛ لأنّ الصِّفْرَ في معدَّلِ الفائدة الربوية (بتعريف الويكيبيديا) هو مفهومٌ في الاقتصادِ الكُلِّيِّ يصفُ حالاتِ معدَّلاتِ الفائدة المنخفضة جدًّا؛ لذلك نجَدُهُم لا يعترِفونَ بالصِّفْر المطلَقِ، أو أنَّهم يَجِدُونَ صعوبةً في ذلك رغمَ بساطَته وثباتِ نجاحِه في أزمة ٢٠٠٨م مع أن المصارفَ الإسلامية كانت تأتي الرخَصُ وما دُونَها أحيانًا؛ فكيف بهِم لو أتَوا العزائِم من الصِّيَغِ التمويلية؟

لذلكَ فما نقصدُه كحلٍّ منشودٍ لعالَمٍ ما فتِئَ يتعلَّمُ الحبْوَ الاقتصاديَّ: هو الصِّفْر المطلَقُ الذي أمرَ به اللهُ تعالى بِقَولِه: **وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ** (البقرة: ٢٧٩).

وهذا ثابتٌ من ثوابتِ الشريعة الإسلامية التي جاءت بحقائقَ علميةٍ راسخة عبرَ القرونِ، ثمَّ تركَتْ للناسِ فُسحةً واسعة من الحرِّيَّةِ ضمنَ تلك الثوابتِ.

لقد تطرَّقَ الاقتصاديُّ الفرنسي الحائز على جائزةِ نوبل في الاقتصاد (موريس آلي) في ثمانينياتِ القَرن الماضي إلى الأزمةِ الهيكلية التي يشهدُها الاقتصادُ العالَميّ بقيادة "الليبرالية المتوحِّشَة" مُعتبِرًا أنّ الوضعَ على حافَّة بُركانٍ، ومُهدَّدٍ بالانهيارِ

تحت وطأةِ الأزمة المضاعفَة (المديونيَّة والبطالة)، وقد حصل ما تنبَّأ به من ٢٥ سنةٍ.

وكان قد اقترحَ للخُروجِ من الأزمة وإعادةِ التوازنِ شرطَين هُما:

– تخفيضُ معدَّلِ الفائدة إلى حُدود الصفر.

– مراجعةُ معدَّلِ الضريبة إلى ما يُقارِب ٢٪.

أمّا ما جاء به الإِسلامُ منذ ١٤ قرنا فهو الأمر بإلغاء الرِّبا، وفرض زكاة على الأموال بنسبة ٢.٥٪، وهذا التوازن بين السياستين النقدية والمالية يشكل مفتاحَ توازن السياسة الاقتصادية كما سنبين لاحقًا

إنّ النظريةَ النقدية المعاصِرة نشأت بسببِ محدُوديةِ الفِكر الكينزيّ، وعدمِ قُدرتِه على تفسيرِ ظاهرة التضخم التي زامنت ظاهرةَ الركود الاقتصادي آنذاك؛ فظهر فكر اقتصاديّ قائمٌ في أساسِه ومَنهجِه على أطروحاتٍ ونظريّاتِ المدرسة التقليدية.

وتُعتبَر (مدرسةُ شيكاغو) أو "نظريةُ فريدمان" امتداداً للفِكر الاقتصاديّ التقليدي في ثوبٍ جديد وبأدوات تحليلية أكثرَ نجاعةً وواقعية. وقد تزامنَ ذلك مع ظهورِ أزمةٍ اقتصادية تعايشَ خلالَها التضخُّم والكسادُ في الولايات المتحدة الأمريكية بعدَ الحرب العالمية الثانية وحتى نهايةِ الخمسينيات.

إنّ ما زاد الطينَ بِلَّةً هو النهجُ الذي اتبعتْه هذه المدرسةُ بتطبيقِ ما عُرِفَ باتفاقية بريتن وودز عام ١٩٧١ م؛حيث أُلغِيَ الصَّكُّ بالذهبِ، وتمَّ التخلِّي عن تحويلِ الدولار إلى ذهبٍ؛ فانخفضَتْ قيمتُه ٧.٨٩٪ مباشرة، ثم انخفض ١٠٪ سنةَ ١٩٧٩ م، وانعكس ذلك سلبًا على مستوى أسعار كثير من السِّلَع. وكانت تلك

أكبر سَرقةٍ في التاريخ العالميِّ قادتْها تلك المدرسةُ النقدية التي نعيشُ جميعًا في تخبُّطاتِها.

ويُعتبَر إدخالُ فريدمان للأصولِ المالية في دالة الطلب على النقود كبدائلَ للنقودِ سببًا آخرَ في التخبُّط النقديِّ؛ لأنه زاد حجمَ المديونيةِ العالمية؛ فالأصولُ المالية؛ إمّا (بيوعٌ وهميَّة) أو (مشتقَّاتٌ تمثِّلُ دُيونًا لا تُباع ولا تُشرى) وكلٌّ ذلك منهيٌّ عنه في التشريعِ الإسلاميِّ.

لقد ذكَرنا في مقالِنا الافتتاحيِّ للعدد الثامن (يناير ٢٠١٣م) انهيار الرموز، وذكَرنا فيها أن انهيار الشيوعية المادية استغرقَ سبعينَ عامًا، ومدرسةُ شيكاغو النقدية أحدُ أهمِّ دعائمِ ورموز الرأسمالية الجشعة ثمانينَ عامًا. وهذا هو شأنُ التجارِب الاجتماعية. كما أوضحْنا فيه أنّ الحكماء الثلاثة (جورج سيروس – وارن بافت – بول فولك) قد استوعبوا دروسَ الأزماتِ، وعلمُوا مدى انحرافِ مدرسة شيكاغو النقدية التي قادَها أكاديميون مهرَة كـ(ملتون فريدمان) والتي شكَّلتْ جِسرًا بين الأزمتَين الماليتَين العملاقتَين انهيار ١٩٢٩ م وأزمة ٢٠٠٨م وخلاصتُهما: أنّ للأسواق قدرتَها الفعّالة على تحقيقِ التوازن، بعكس ما انتهجَه (الكينزيون) في التدخُّل؛ حتى أن (سوروس) قد تساءل: إذا كانت الأسواقُ بهذه الكفاءةِ فلماذا تنهار؟

لذلك لا بُدَّ من إعادةِ ضبْطِ السياستَين النقدية والمالية معًا لضبطِ هَوَسِ السياسة المالية العامّةِ بالدَّين العام وكبْح جِماحِه؛ حيث يصيرُ لا حدودَ له عند انخفاضِ سعر الاقتراض، وهذا ما هو حاصلٌ في الاقتصاد التقليديِّ طبعًا.

ويمكنُ رسمُ السيناريو المفترَض لآليّةِ الفائدة السلبية بالشكل التالي: البنوكُ ستُشجِّعُ على الاقتراضِ؛ لتتهرَّبَ من تكلفةِ إيداع الأموال في البنوك المركزية فتضخَّ سيولتَها غير الفاعلة لتزيدَ الاستثماراتِ وينشطَ الاقتصاد؛ فإنّ تحرّكَ مؤشِّر الشراءُ بإيجابية؛ فقد حصلَ المبتغى وإلاّ فإنْ تراجَعا في الأسعارِ وانكماشا في الإنفاقِ سيجعلُ الأسواقَ تدخلُ في حلقةٍ مُفرَغة مُفزعةٍ (انظر الشكل التالي).

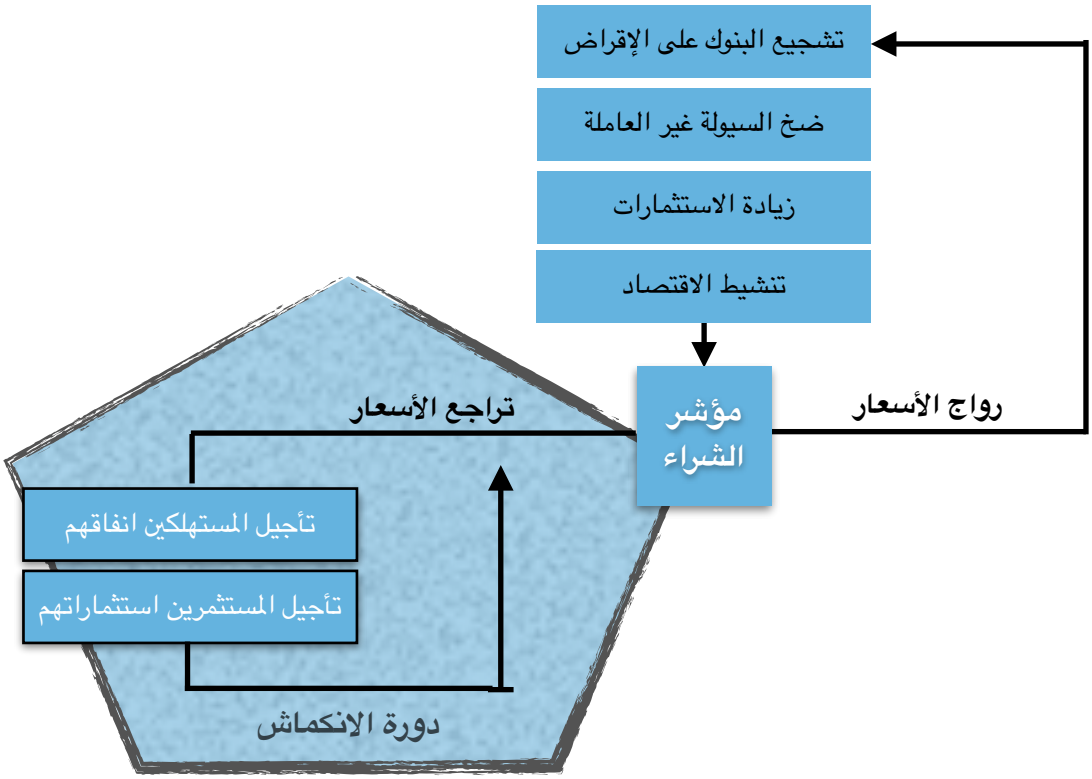

تصوَّروا كيف ضمَّ هذا السيناريو جمعَ التناقُضات؟؛ فالسيولةُ مُتوفِّرةٌ والاستثمارُ راكدٌ!.. وهذه هي حال الأسواق اليوم. وتفسيرُ ذلك برأينا، أنّ دورةَ النقودِ تعملُ مستقلّةً في سوق النقود من خلالِ مُحرِّكها (سعر الفائدة)، فإذا ما خفتَتْ قوَّة المحرِّك وشاخَتْ؛ فالركودُ والانكماش مصيرُهُ الطبيعيُّ. وفعلاً يبدو أنّ هذا المحرِّك

فقَد بَريقَه، وعلى المدرسة النقدية أن تعترِفَ بمحدودية فِكْرها لتنشأ مدرسةٌ أفضلَ منها كما نشأتْ هي على أنقاضِ محدودية الفِكر الكينزي – كما ذكَرنا سابقًا –.

وبرأينا لو كان الارتباطُ بين سُوقَي (النقودِ والسِّلَع) هو ارتباطٌ عضويّ وحقيقيّ، وليس مجرَّدَ ربْطٍ بالمؤشِّرات؛ وذلك بتوسيط السلعِ والخدمات ضمنَ عمليةِ التمويل؛ لوجَدْنا أنّ الحلَّ يكمنُ في قواعِد وضوابط التمويل الإسلاميّ؛ فالسُّوقانِ سيُشُدَّانِ بعضَهُما بعضًا، ولن يصلَ الركودُ إليهما مطلقًا؛ لأنّ التمويلَ المستديم للفقراء ذَوي الميلِ الحدِّيِّ التامِّ للاستهلاك يجعلُ عَجَلَةَ الاقتصادِ لا تهدأُ ولا تقفُ أبدًا؛ فالفقراءُ – وهم الشريحةُ الأوسع – يُمثِّلونَ دالة الشراءِ ورافعَته السوقية، وهُم في حالةِ توجُّهٍ مستمرٍّ نحوَ الشراءِ لإشباع حاجاتِهم، أمّا الحدُّ الأدنى من تمويلِهم المستديم فتحقِّقُه نسبةُ الزكاةِ البالغة ٢.٥٪ والتي وصفَها (الدكتور منذر القحف) بأنّها: إعادة توزيعٍ هادئٍ للدخل؛ فهي لا تُفقِرُ الأغنياءَ وتحسِّنُ حالَ الفُقراء؛ فتبتعدُ الأسواق عن الركود، وتمنحُها بذلك فُسحةً لتستعيدَ رَواجَها، وتتحَسَّن حالُ الناس فيها؛ وبذلك تتكاملُ السياسةُ النقدية والمالية لِتصُبَّا معًا في سياسةٍ اقتصادية فعّالة وذاتِ مِصداقية. انظر الشكل التالي.

إنّ الفارقَ بين هذا البناءِ الهندسيِّ المحكَم وبين الشكلِ البيانيّ السابق أنَّ السياسةَ النقدية التقليدية جَعلتْ السيولةُ قابعةً في خزائنِ البنوك، بينما المستثمِرين مُتعطِّلُونَ؛ لِعدَم وَفْرةِ السيولةِ بين أيديهم، والأسواقُ تنتظِر، وبالتالي فإن التشاؤمُ سيفشو بين روّادِ السوقِ، وتوقُّعات المستهلِكينَ ستَّتجُه نحوَ مَزيدٍ من الانكماش.

وهذه هي حالُ السوقِ العالميِّ الآن:

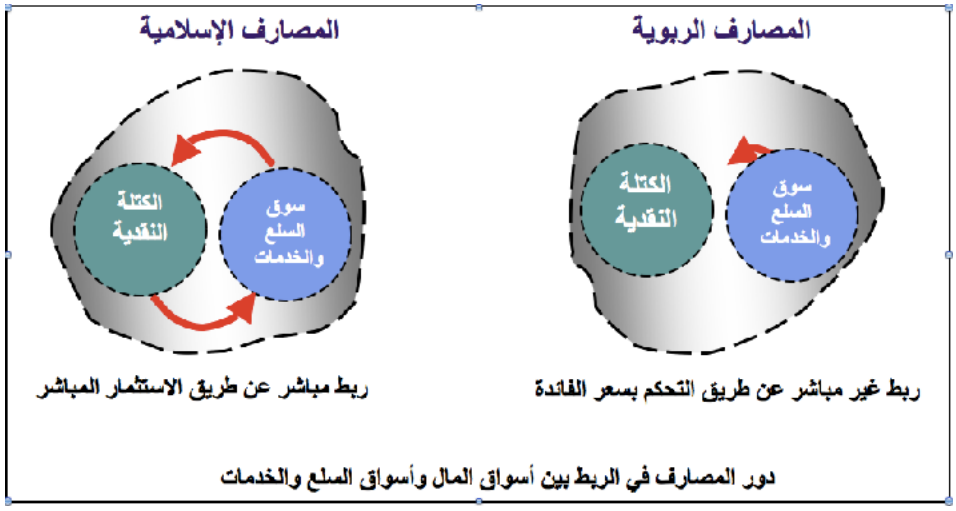

المصدر: (قنطقجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ص ١٧١)

ففي مثل هذا اليوم قبل ثمانية سنوات، أعلن بنك ليمان براذرز إفلاسه بموجب الفصل الحادي عشر من قانون الإفلاس الأميركي. ومنذ ذلك الحين تعيش مازالت الأسواق والاقتصادات آثار "الإعصار" الذي خلّفه أكبر إفلاس في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية. وقد أظهر تقرير لـ"دوتشيه بنك" أن:

– البنوك المركزية حول العالم خفضت أسعار الفائدة ٦٧٢ مرة منذ انهيار "ليمان براذرز" دون تحديد عدد المرات التي أقبلت فيها هذه البنوك على تنفيذ سياسات التيسير الكمي لدعم الاقتصاد.

– انخفض العائد على السندات الأميركية لأجل عشر سنوات من ٣.٣٨٩٪ إلى ١.٦٩٨٪. وتراجع العائد على السندات لأجل سنتين، تراجع من ١.٧٠٦٪ إلى ٠.٧٥٨٪، وهبط العائد على سندات الثلاثين عاما بنحو النصف ليبلغ العائد ٢.٤٥٪. ويدل هذا التراجع على زيادة الإقبال على هذه السندات في ظل تدني

الشهية على المخاطرة كون العلاقة بين العائد على السندات وأسعارها هي علاقة عكسية.

– وفي أسواق السلع الرئيسية ، أشار التقرير إلى ارتفاع سعر أونصة الذهب من ٧٨٧ دولاراً إلى ١٣٢٣ دولاراً. وانخفض النفط أكثر من النصف.

فإن سأل سائل عن سر استمرار الممارسات الخاطئة حول العالم رغم ما حصل ويحصل، فإن الجواب بأن التجارب الاجتماعية تحتاج وقتا وأحيانا تحتاج أجيالا لتغييرها.. فالقناعات ترسخت حتى صارت اعتقادا مسلما به. والأيام كفيلة بتمام سقوط النظريات الاجتماعية الضارة بالناس عندما لا تنفع حكمة حكمائهم وعقلائهم. وهذا أسوأ ما في التعلم بالممارسة.

لذلك كانت السُنة بأن من سن سنة سيئة فله مثل وزرها ووزر من عملها إلى يوم القيامة لا ينقص ذلك من أوزارهم شيئا.. وهذا مدعاة تفكر وتعقل وتبصر لمن أراد ذلك.. ومن أبى فعليه وزر ما اختاره..

أذكِّر نفْسي بما أنزلَه اللّهُ تعالى في سُورةِ الحديد وهو رمزُ القوَّة في هذه الحياةِ؛ فهو تعالى يقولُ للناسِ بأنّه كفيلُ بإحياءِ الأرض بعد موتها بما ارتكبَه الناسُ فيها من آثامٍ وظُلْمٍ وعُدوانٍ؛ وذلك إذا استجابوا للّهِ وأقاموا الحقَّ الذي أنزلَه وخشَعوا له، وستكونُ المضاعفةُ لِلمُتصَدِّقينَ على الناس لا لِسارقي أموالِهم، يقولُ اللّهُ تعالى:

أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ * اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ

تَعْقِلُونَ * إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ (الحديد: ١٦-١٨).

التوسع في الديون
التلاعب في الرهون
النظام العالمي
الربا
السيولة النقدية
نعيم الجيار
ضوابط الاقتصاد الإسلامي

العدد الاثنان والخمسون

سياسة الخصوصية

جاء في لسانُ العَرَب: خَصَّهُ بالشَّيءِ يخُصُّهُ خَصًّا وخُصَوصًا وخَصُوصِيّةً وخُصُوصِيّةً، والفَتحُ أَفصح، وخَصّصَهُ واخْتصَّهُ: أَفْرَدَه به دُونَ غَيرِه. ويُقالُ: اخْتَصَّ فُلانٌ بالأَمرِ وتخصّصَ له إِذا انفرد، وخَصّ غيرَه واخْتصَّهُ بِبِرِّه.

أما السِّياسةُ فهي القيامُ على الشيء بما يُصْلِحه.

لذلكَ فسياسةُ الخُصوصيَّةِ Privacy Policy هي القيامُ بما يخصُّ الفردَ من (بياناتٍ ومَعلوماتٍ) تخصُّهُ بما يصلحُ حالُه ويُحَسِّنُها، ولهذهِ الخُصوصيَّةِ حُرمةٌ لا يحقُّ للناسِ الاعتداءِ عليها.

والخُصوصيَّةُ هي ما يتعلَّقُ بـ(فردٍ من الأفرادِ، أو جِهَةٍ من الجِهاتِ)؛ من حيث مَعلومات تخصُّه؛ سواءٌ أكانت (سِرًّا من أسرارِه) أمْ غيرَ ذلك.

ومِثالُ ذلكَ: أن غِيبةَ أحدٍ ما، يكون بِذِكْرِه بما لا يُحِبُّ أن يُذكَرَ به، وهذهِ خاصِّيَّةٌ من خُصوصيَّاته، وهي (سِياستُه في تدبيرِ أُمورِه وحالِه).

يقولُ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: **أتدْرُونَ ما الغِيبَةُ؟ قالوا: اللهُ ورسولُه أعلمُ. قال: ذِكْرُكَ أخاكَ بِما يَكْرَهُ، قيل: أفرأيتَ إنْ كان في أخي ما أقولُ؟ قال: إنْ كان فيهِ ما تَقولُ، فقَد اغْتبْتَه، وإنْ لمْ يَكُنْ فيهِ فقَد بَهَتَّهُ** (حديثٌ صحيحٌ).

ومُصطلَحُ سياسةِ الخُصوصيَّةِ شاع استِخدامُه على الانترنيت؛ فعند زيارةِ موقعٍ ما، يُمكِنُ للمَوقعِ أن (يتعرَّفَ على رمزِ الزائرِ وعُنوانِه) على الانترنيت (عُنوان بروتوكول شبكة الإنترنت IP)، وموقِعه الجُغرافيِّ.

وقد يُعيدُ المَوقِعُ استخدامَ تلك البياناتِ التي تخصُّ زوَّارَه؛ فهل مِن حقِّ المَوقعِ فعلُ ذلكَ؟

إثرَ ذلكَ بدأتِ المواقِعُ تضعُ على صفحتِها الرئيسيَّة خياراً باسم (سياسةِ الخُصوصيَّة) تشرحُ فيه ما هو مِن حقِّها؛ فإنْ شاء الزائرُ تابعَ تصفُّحَهُ للمَوقعِ، وإنْ شاء لم يَفعل؛ لكِن نادِراً ما يقرأُ أحدٌ تلك السياسةَ التي تُصاغُ بِحِرَفيَّةٍ قانونيَّةٍ تجعلُها غامِضةً على غيرِ المُختصِّ؛ خاصَّةً إذا اكتفتْ بالإشارةِ لأرقامِ موادٍّ وقوانينَ يصعبُ وُصولُ الزائرِ إليها، كما يصعبُ عليه فهمُها.

ثمَّ توسَّعَ التعدِّي على البياناتِ الشخصيّةِ من خلالِ طلبِ كثيرٍ من المواقِع تسجيلَ الزائرِ لبياناتٍ تُوضَعُ كاستماراتٍ لا بُدَّ مِن ملئِها قبلَ استفادتِه من خدماتِ المَوقع، وتضمُّ تلك الاستمارات بياناتٍ مختلفةٍ قد تكونُ شخصيَّة جِدًّا، ومِن تلك الخدماتِ التي لم يَعُدِ الناسُ يستغنونَ عنها؛ (فتح حساب ايميل على هوتميل أو غووغل أو فيسبوك أو أمازون . .).

وبما أنّ هذه الخَدماتِ مجَّانيَّةٌ فقَد دَرجَ الناسُ على الاستفادةِ منها؛ فيكتبُ البعضُ بياناتٍ مُستعارةً، والبعضُ يكتبُ بياناتٍ حقيقيَّة.

ثمَّ بعدما صار حجمُ تلك البياناتِ ضخماً جِدًّا لدى تلك الشركاتِ بدأ عصرُ ما يُعرَفُ بالـ Big data فأضافتْ هذه الشركاتُ لنَفْسِها مُحرِّكاتِ بَحْثٍ يَخُصُّها؛

فصارتْ تبيعُ بياناتِ عُملائِها للشَّركاتِ ولِغَيرِهِم وتُقدِّمُها للجهاتِ الأمنيَّة، وأحيانًا ما تكونُ تلك البياناتِ حاضِرةً في التفاوضِ بين الحكوماتِ والشركاتِ؛ فتكونَ عُربونَ تعامُلٍ بينَهُما، وقد تُديرُ التفاوضَ بينَهُما أيضًا، (للمزيدِ يُراجَع مقالنا الافتتاحيّ: سوق البياناتِ الضخمة ومفاهيم جديدة).

فهل سياسةُ الخُصوصيّةِ أمرٌ جديدٌ على أدبياتِ التعامُل؟

وهل من ضوابطَ أخلاقيَّة لها؟

وهل مِن قوانينَ تحُدُّ من الشَّطَطِ في إفشاءِ مَعلوماتِها؟

لقد ذَكَرَ اللهُ تعالى في كتابِه العزيزِ عِدَّةَ أشكالٍ من الخُصوصيَّة، سنُحاولُ عَرْضَها والاستفادةَ منها للإجابةِ عن التساؤلاتِ المذكُورَة.

خُصوصيَّةُ الأُمَّة:

إنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ من أممَ الأرضِ خُصوصيَّتَها، مِن (رسولٍ أو نبيٍّ) يَخصُّها، يقول اللهُ تعالى: **وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولٌ ۖ فَإِذَا جَاءَ رَسُولُهُمْ قُضِيَ بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ** (يونس: ٤٧)، وأيضًا لكُلِّ أمَّةٍ خُصوصيَّةٌ في حِسابها، يقولُ اللهُ تعالى: **وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ ۖ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ** (الأعراف: ٣٤).

فـ(لِكلِّ أُمَّةٍ شِرعةٌ ومِنهاجٌ)؛ فـ(يهودٌ) خَصَّهُم اللهُ عزَّ وجلَّ بـ(التوراةِ) وفيها أحكامٌ تخصُّهُم، و(النَّصارى) لهُم (الإنجيلُ) وفيها حُكمُهُم وما يَخصُّهم، والمُسلمينَ لهم (القُرآنُ) يَخُصُّهُم فيه أحكامَهُم؛ لِذلكَ لِكُلِّ أُمَّةٍ منهجٌ يخصُّها، يقولُ اللهُ تعالى: **لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا** (المائدة: ٤٨).

وبما أنَّ الأديانَ أنزلَها اللهُ تعالى فقَد أنزلَ في كُلِّ دينٍ ما يتعلَّقُ بما قبلَه؛ فطلبَ من المُسلمينَ الإيمانَ برُسلِ اللهِ الذينَ جاؤوا قبلَ نبيِّهم ورَسُولِهم مُحمَّدٍ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ حتَّى يكتملَ إيمانُهم، وكذلك الإيمانُ بالكتبِ السَّماويّةِ التي أنزلتْ قبلَ قُرآنِهم كتابِ اللهِ تعالى الخاتمَ.

وجعلَ اللهُ خُصوصيَّةً لِكُلِّ دينٍ؛ فقال عزَّ وجلَّ: **لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ** (البقرة: ٢٥٦)، فمَنْ شاءَ آمنَ، ومَن شاءَ كفرَ، وحسابُ ذلك على اللهِ يومَ القيامَة؛ لذلكَ جعلَ اللهُ خُصوصيَّةً للمَنسكِ الذي ينسكُه الناسُ فقال عزَّ من قائلٍ: **لِّكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ فَلَا يُنَازِعُنَّكَ فِي الْأَمْرِ وَادْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ إِنَّكَ لَعَلَىٰ هُدًى مُّسْتَقِيمٍ** (الحج: ٦٧).

ومِن عَظمَةِ اللهِ تعالى الغنيِّ عن الخَلْقِ كُلِّهم أن جعلَ خُصوصيَّةً له عزَّ وجلَّ؛ فطلبَ من المُؤمنينَ عدمَ سَبِّ ما يعبدُه غيرُ المُؤمنينَ به حتَّى لا يَعتَدُوا على خُصوصيَّةِ اللهِ تعالى الخالقِ البارئِ فقالَ سُبحانهُ وتعالى: **وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ** (الأنعام: ١٠٨).

خُصوصيَّةُ الحاكمِ وصاحبِ السُّلطَة:

لقد جعلَ رسولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ (خُصوصيَّةً لِمَنْ يتولَّى سياسةَ الناسِ ورِعايةَ مصالحِهم)؛ فهي تحتاجُ (القوَّةَ والأمانةَ) معًا؛ فلمّا سأل أبو ذَرٍّ رَضِيَ اللهُ عنهُ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ أن يُولِّيه على الناسِ، فقالَ: قلتُ: يا رَسُولَ اللهِ! ألا تسْتعْمِلُني؟

قال: **فضَربَ بيَدِه على مَنكِبي، ثمَّ قال: (يا أبا ذَرٍّ! إنَّكَ ضَعيفٌ، وإنَّها أمانةٌ، وإنَّها يومَ القيامةِ خِزْيٌ ونَدامةٌ؛ إلاّ مَن أخذَها بحقِّها وأدَّى الذي عليه فِيها)**.

خُصوصيَّةُ المَعلُومات:

قال صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: (**المُسْتَشارُ مُؤتَمَنٌ**) (حديثٌ حسنٌ)، وفيه أنّ المُستشارَ (الماليَّ أو الاقتصاديَّ أو القانونيَّ) وما شابَهَهُم مُؤتَمَنُونَ على سِرِّيَّةِ مَعلوماتِ مَن يستشِيرُهُم، وليسَ لهُم أن يُفْشُوا تلكَ الخُصوصيَّةَ.

خُصوصيّةُ البُيوت:

إنَّ لكلِّ سَببٍ بابٌ؛ لذا جَعَلَ اللهُ تباركَ وتعالى للبُيوتِ أبوابًا يدخلُ الناسُ منها، فـ(البابُ بوَّابةُ البيتِ وهو يُمثِّلُ حُرْمَتهُ)، وبـ(إغلاقِه تُحْجَبُ أسرارُه ومَعلوماتُ أهلِه)؛ فمَن أتى بُيوتَ النَّاسِ عليهِ أنْ يأتيها مِن أبوابِها؛ فإنْ أُذِنَ لهُ دَخَلَ، وإنْ مُنِعَ امتنَعَ عن الدُّخولِ، يقولُ اللهُ تعالى: **وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى ۗ وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** (البقرة: ١٨٩).

فإذا دخلَ المرءُ بيتًا غيرَ بيتِه فهُو فيهِ ضيفٌ مأذُونٌ له يقولُ اللهُ تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ * فَإِن لَّمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا**

حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ ۖ وَإِنْ قِيلَ لَكُمُ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا ۖ هُوَ أَزْكَىٰ لَكُمْ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ (النُّور: ٢٧–٢٨).

ومطلوبٌ مِنهُ أن يُلقِي التَّحيةَ والسَّلامَ على أهلِ البيتِ كما ذَكَرَتِ الآيةُ الكريمةُ السابقةُ فيقولُ: السَّلامُ عليكُمْ ورَحْمَةُ اللهِ وبَركاته؛ فإنْ كانَ هو صاحِبَ البيتِ ودَخَلَ بيتَهُ فعَليهِ أن يُلقِي السَّلامَ على نفْسِه؛ لأنّ السلامَ تحيَّةٌ طيِّبةٌ مِن اللهِ تعالى فيقولُ: "السلامُ علَينا ورَحمَةُ اللهِ وبَركاتهُ".

ومطلوبٌ مِن الزائرِ أن يَغضَّ بَصَرَهُ عن مَحارِمِ البيتِ، كما يَجبُ على أصحابِ البيتِ أن يَحفَظُوا أنفُسَهُم، ولا يُبْدِينَ ما يلفتُ نَظَرَ الزَّائِر؛ فيؤذِيَ أهلَ البيتِ، يقولُ اللهُ تعالى: قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ * وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ۖ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ۖ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ۖ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ ۚ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (النُّور: ٣٠–٣١).

فإنْ كان (ذُو قُرْبَى لأهلِ البيتِ، أو صديقٌ لهُم) فلا حَرَجَ أن يأكُلَ ويَشْرَبَ من ذلكَ البيتِ الذي دَخَلَهُ، يقولُ اللهُ تعالى : لَّيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِن بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخْوَالِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكْتُم مَّفَاتِحَهُ أَوْ صَدِيقِكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُبَارَكَةً طَيِّبَةً كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ (النُّور : ٦١).

ذلك لَمَنْ دَخَلَ البيتَ وهو ليسَ من أهلِه، أمَّا أهلُ البيتِ فلَهُم ما يَخُصُّهُم.

خُصوصيَّةُ الرَّاحةِ وأوقاتُها في البيتِ:

يُقْسَمُ أهلُ البيتِ إلى بالِغينَ وغَيرِ بالِغينَ، وتكونُ خُصوصيَّةُ البالِغينَ منهُم أنَّ لهُم ثلاثةَ أوقاتٍ لا يدخلُ عليهِم أحدٌ إلاّ بإذنٍ منهُم، وبإغلاقِ البابِ عليهِم تُحْجَبُ أسرارُهُم ومَعلوماتُهم؛ حتّى عن أهليهِم، والأوقاتُ هي :

قبلَ صلاةِ الفجْرِ من الليلِ، وعِندَ قيلولةِ الظُّهْرِ وبعدَ العشاءِ؛ فهذِه (فتراتُ راحةٍ) تَخُصُّهُم. أمّا في غيرِ تلك الأوقاتِ فلا بأسَ أن يكونَ للجميعِ حُرِّيَّةُ الحَركةِ في البيتِ، ويَسْري على الأطفالِ حُكْمُ الكِبارِ بَعدَ بُلوغِهم سِنَّ الحُلُم. يقولُ اللهُ تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ

يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ۚ مِّن قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ الظَّهِيرَةِ وَمِن بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ۚ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ ۚ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ ۚ طَوَّافُونَ عَلَيْكُم بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ * وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (النُّور: ٥٨-٥٩).

خُصوصيَّةُ الفَردِ

سُمِّيَتْ سُورةُ الحُجُراتِ بهذا الاسمِ نِسبةً إلى حُجُراتِ زَوجاتِ النَّبيِّ مُحمَّدٍ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ؛ حيثُ كان لكلٍّ واحِدَةٍ مِنهُنَّ حُجْرَةٌ في المَسْجِدِ النبويِّ.

تتحدث السورة عن عدة مواضيع تتعلق بالآدابِ والأخلاقِ.

ضَمَّتِ السُّورةُ آياتٍ كريمةً تُعلِّمُ الناسَ (الخُلُقَ القويمَ، وأساسَ التعامُلِ) بينَهُم دونَ تَعَدٍّ على حُقوقِ أحدٍ مِنهُم بالقولِ – كما هيَ الحالُ بمَنعِ التعدِّي بالفعلِ –.

دعتِ الآيةُ السادسةُ مِن السُّورةِ إلى (الحدِّ من الإشاعةِ، وضَرورةِ التأكُّدِ من المَعلوماتِ) التي تَخُصُّ غير خشيةَ أن يُسبِّبَ ذلك أذىً لهُم فليسَ صَحيحًا نَسْبُ مَعلُوماتٍ لِمَنْ لَيْسَتْ فيهِ خاصَّةً – إنْ كانتْ مُسيئةً لهُ – يقولُ اللهُ تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ** (الحُجُرات: ٦).

ثم منعت الآية الحادية عشر منها أن يسخر أحد من غيره أو أن يتهكم به ووصفت فاعل ذلك بالظالم، فهذا اختراق لخصوصية الناس وتعدٍ سافرٍ عليها، يقول الله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَى أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ ۖ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ ۖ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ ۚ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (الحجرات: ١١).

لذلكَ فعَلى النَّاسِ عُمومًا والمُؤمنينَ باللهِ عزَّ وجلَّ ؛خُصوصًا احترامَ خُصوصيَّةِ الآخَرِ بِعَدمِ أذيَّتِه بكلامٍ لا يُحِبُّ أن يُقالَ عنهُ، أو أن يُذْكَرُ عنهُ، والكلامُ الذي فيه سُخْريةٌ مِن الآخَر مَنهيٌّ عنهُ، ويشملُ هذا (الرِّجالَ والنِّساءَ)، وليس لأحَدٍ أن (يَغْمِزَ ويَلمز) الناسَ، ولا أن يُطلِقَ عليهِم (ألقابًا وأوصافًا) لا يُحبُّ أن تُقالَ عنه؛ سَواءٌ كان ذلكَ (كذبًا وافْتراءً) عليه أو كانت (حقيقةً) فيه؛ فإنْ حَصلَ ذلك فإنَّه (يُهَدِّدُ صِفةَ الايمانِ في القائِل)؛ لأنه يتعدَّى على (خُصوصيَّةِ الآخَر وحُقوقِه)، وهو ظالِمٌ لِنَفْسِه وظالِم غَيرَه.

وطلبتِ الآيةُ الثانية عشر مِن السُّورةِ مِن كُلِّ إنسانٍ (الابتعادَ عن الظَّنِّ بالناسِ، والتجسُّسَ عليهم وغيبتِهم)؛ لأنّ ذلك إنَّما يُمثِّلُ تَعَدٍ على خُصوصياتِهم، يقولُ اللهُ تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ۖ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ (الحُجُرات: ١٢).

فمن خُصوصيَّةِ الآخَرِ ألاّ يُظَنَّ بهِ؛ فـ (الظَّنُّ يُورِثُ الرِّيبةِ، ويُورِثُ البَغضاءَ والعداوةَ) بين الناسِ.

والتجسُّسُ على الآخَر منهيٌّ عنهُ؛ لانتهاكِه لخُصوصيَّتِه، والتعرُّفِ على ما عِندَه دونَ وَجْهِ حَقٍّ، وكذلك أن يَذكُرَ الإنسانُ غَيرَه في غَيرِ وُجودِه فهذا اغتيابٌ لهُ؛ بلْ هُو كمَنْ يأكُلُ لَحْمَ ذلك الشخصِ وهُو مَيتٌ، وهذا تشبيهٌ غليظٌ للتنفيرِ من هذه الأفعالِ المُهدَّدةِ لِكياناتِ الناسِ وخُصوصيّاتِهم.

وتُرسي الآيةُ الثالثة عشر من السُّورةِ معياراً عريضًا بين الناسِ، يقولُ اللّهُ تعالى: **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ** (الحُجُرات: ١٣).

لقد خلقَ اللّهُ تعالى الناسَ (ذُكْرانًا وإناثًا وجَعَلَهُمْ شُعوبًا وقبائلَ لَهُمْ خُصوصيَّاتُهم من اللباسِ والعاداتِ، ولهُم ألسُنٌ ولهَجاتٌ تخُصّهم ولو شاءَ اللّهُ لجَعَلُهُم مِثلَ بَعضِهِم؛ لكنَّه تعالى جَعلَهُم (شُعوبًا وقبائلَ) أيّ: جماعاتٍ تتجمَّعُ على شكلِ قبائلَ، والقبائل تتجمّعُ على شكلِ شُعوبٍ، والقصدُ أن يتعارَفَ كُلُّ أولئكَ فيما بينَهُم ليعيشُوا بـ (أمانٍ ومَحبَّةٍ وتعاونٍ)، أمّا التفاضُلُ فلا يكونُ بينَهُم إلاّ بمَن أكرمَهُ اللّهُ تعالى لا بما يتفاضلُ به الناسُ من أشياءَ زائفةٍ كـ (المالِ، والجَمالِ، والحَسبِ، والنَّسبِ)، فالإيمانُ والطاعةُ ومِعيارُ ذلك التقوى، واللّهُ هو الخبيرُ بعبادِه.

ويُستفادُ من هذه الآياتِ الكريمةِ إرساؤها للثوابتِ والأصولِ بين المسلمينَ؛ فلا ينقضُها عاداتٌ قد تَشيعُ بين الناسِ فتُخالِفَ تلك المعاييرَ والثوابتَ.

أمّا عن خُصوصيَّةِ الإنترنت فتتعلَّقُ برغبةِ الفردِ للتحكُّمِ بمَعلوماته الخاصَّةِ به؛ فتَراهُ يَنْشرُ ما يُريدُ نَشْرَه ويَحْجُبُ ما يُريدُ حَجْبَه، ويتحكَّمُ بمَن يُمكِنُه الوصولُ إلى هذه المَعلوماتِ سواءٌ أكانوا (أشخاصًا، أم حواسيبَ، أم جهاتٍ حُكوميَّة). ويَرَى التَّقِّنيون وخُبراءُ الإنترنتْ أنَّ خُصوصيَّةَ الإنترنتِ أمرٌ غيرُ مَوجُودٍ في الواقعِ، أمّا رجالُ القانونِ فيُؤمِنونَ بوجُودِها؛ لذلك ينبغي على مُستخدمِ الإنترنت أن يكونَ حَذِرًا في البياناتِ التي يُصرِّحُ بها؛ فقَد يَتَسبَّبُ ذلك لهُ بحَرَجٍ ومَشاكلَ كـ (التعرُّضِ للسرقةِ والتحرُّشِ)، كما أنَّه قد يَخْرِقُ خُصوصيَّاتِ اللآخرينَ، وهُو لا يدري فيُعَرِّضُ نَفْسَه لـ (مُساءلاتٍ قانونيَّة).

وهناكَ وسائلُ تَخْرِقُ الخُصوصيَّةَ دونَ أن يَشعُرَ بها؛ وهي تُمثِّلُ مخاطِرَ مُحتملَة؛ كـ (البرمجيَّاتِ الخبيثة) والتي تُسبِّبُ ضَرَرًا على (أجهزةِ الكمبيوترِ، والخوادمِ، والشبكات، وبرامج التجسُّسِ) التي يحصلُ فيها المُتجسِّسُ – العَين مع الغَينِ – على معلوماتِ غَيرِه دونَ مُوافقته، وبرامج تصيدُ بعضَ المعلوماتِ الحسَّاسةِ مِثل (أسماء المُستخدمينَ، وكلماتِ المرورِ، وبطاقةِ الائتمانِ، أو المعلوماتِ المصرفيّة).

إفشاءُ المَعلُومات

يُعتبَرُ اختراقُ الخُصوصيَّةِ اعتداءًا على حُرِّيَّةِ الآخَر، ويزيدُ من ذلكَ الاعتداءِ إفشاءُ تلك المعلوماتِ، ونَشْرِها بغَرَضِ التشهيرِ والإذاعةِ بذلك. يقولُ اللهُ تعالى: **وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ** (النساء: ٨٣)، ومِن ذلك "نَشْرُ الإشاعاتِ التي تُؤذي الناسِ.

لذلك تحرصُ بعضُ المواقع على (خُصوصيَّةِ وسِرِّيَّةِ البياناتِ الشخصيّةِ التي تجمعُها، وتتعهَّدُ بعدمِ إفشائِها؛ إلاّ إذا كان ذلكَ مَطلوبًا بـ(مَوجبِ قانونٍ، أو حُسْنِ نيَّةٍ، أو حمايةِ حُقوقِ المِلكيَّةِ الخاصة للموقع أو لجِهاتٍ مُستفيدةٍ منهُ)؛ وهذا ما يُسمَّى بـ(الإفشاءِ لِطَرفٍ ثالثٍ).

وتُعتبَرُ إشاعةُ أخبارِ الناسِ وفضحُها أمرًا مرفُوضاً في الشريعةِ الإسلاميةِ الغرَّاء، وجزاءُ مَن يفعلُ ذلكَ عذابٌ أليمٌ في الدُّنيا والآخرةِ، وهذا وَعدٌ من إلهٍ قادرٍ مُقتدرٍ عزيزٍ جبَّارٍ لا يُخْلَفُ وَعدُه، وقد ذمَّ اللهُ عزَّ وجلَّ أولئك بقولِه سُبحانهُ وتعالى: **إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ۚ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ** (النور: ١٩).

يقولُ رَسُولُ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ متوعِّداً مُتتبِّعَ عَوراتِ الناسِ: **لا تتَّبِعُوا عَوراتِ المُسلمينَ؛ فإنَّ مَن تتَبَّعَ عَوراتِهِمْ تَتَبَّعَ اللهُ عَورَتَه، ومَنْ تَتَبَّعَ اللهُ عَورَتَهُ فَضَحَهُ في بَيتِه** (حديثٌ حَسنٌ)؛

لذلك فإنّ الخُصوصيَّةَ وسياستَها أمرٌ ليسَ مُستَحْدثًا؛ بل شأنٌ عَرَفَهُ المُسلمونَ بـ(دَرجاتٍ مُتعدِّدةٍ)، وأوجدَ لها الإسلامُ الحنيفُ سُورةً تخُصُّها وآياتٍ كريمةً تُحدِّدُ أُسُسَ التعامُلِ الأخلاقيِّ. بينَما أوجدَتْ بعضُ الدُّولِ نُصوصًا قانونيَّةً للحِفاظِ على (حُقوقِ الفردِ) في الانترنيت؛ لِلحدِّ من التعدِّي على حُقوقِ الآخَرينَ، وتطبيقُ ذلك مَنوطٌ بمَدى تطوُّرِ القانونِ والقضاءِ في تلك الدُّولِ.

العدد الثالث والخمسون

تحديات تواجه الرؤساء التنفيذيين

يَرى الرُّؤساءُ التنفيذيُّونَ مَجموعةً مِن التحدِّياتِ تُواجِهُ قيادتَهُم لِشركاتهِم في بَحرٍ مُتغيِّرٍ تتلاطمهُ أمواجٌ مِن الصعوباتِ، وتحُاولُ الرياحُ العاتية تغيير بَوصَلَةِ الإبحار عن الأهداف المرسومة لتلكَ الشركاتِ.

وبما أنّ الرؤساءَ التنفيذيَّين هُم قادةُ الصَّفِّ الأوَّل في أيِّ شركةٍ وهُم المسؤولونَ عن تحويلِ الخطط الاستراتيجية التي تُرسيها مجالسُ إدارتِهم، فلا بُدَّ أن تكونَ خططُ عملِهم في المنظورِ المتوسِّط والقريب، وقد يحلُو للبعضِ وَسْمٌ أولئكَ الرؤساءِ بالاستراتيجيين – رغمَ اهتمامِهم بالتنفيذِ ضمنَ المنظورِ على المدى المتوسّط –؛ فَهُمْ الأقربُ للخطط الاستراتيجية طويلةِ المدى التي تضعُها مجالسُ إداراتِ الشركات التي يُديرُونَها.

وحيث أنّ التحدِّياتِ تجمعُ بين الفُرَصِ والتهديداتِ بآنٍ واحد؛ لأنَّها تُمثِّلُ البُعدَ الاستراتيجيّ الذي تَتحرَّكُ به الشركاتُ فتحاولُ كَسْبَ الفُرَصِ وهذا تحدٍّ لها، كما تُحاولُ تجنُّبَ التهديداتِ وهذا تحدٍّ لها أيضًا؛ لذلكَ اخترتُ المقارَنةَ بين تحدِّيَّاتٍ رآها ١٠٢٠م رئيسٌ تنفيذيٌّ تمَّ استبيانُ آرائِهم، وقد جمعتُ بين نتائجِ استبيانَي عام ٢٠١١م وعام ٢٠١٦م لدراسةِ التحدِّياتِ العَشرَةِ التي أثارتْ فُضولَ أولئكَ الرؤساءِ، وللتعرُّفِ على التغيُّرِ الحاصل بين تلك السنوات الخَمْسِ، (الجدول ١).

وقُمْتُ بإعادةِ ترتيب تلك التحدِّيات بين الفترتَينِ المدروستَينِ لأهدافِ المقارَنة وللوصولِ إلى نتائجَ أفضَل؛

فقَد ارتأى الرؤساءُ في عام ٢٠١١م تحقيقَ نموٍّ في ظروفٍ غامِضة، بينما تحوَّلَتْ نظرَتُهم في ٢٠١٦م لإدارة توقُّعاتِ النموِّ، وهذا تطوُّرٌ راسِخٌ يدلُّ على تعلُّمِ أولئكَ الرؤساءِ من تجارِبهم وإخضاعِ تلك المتغيِّراتِ لإدارةٍ مُختَصَّة.

وتحوَّلُوا من محاولَةِ تخفيف مُعدَّلاتِ دوران الموظَّفين إلى تقديمِ المرونة لأصحابِ المصلحة ومِنهُم موظَّفوهُم ؛لذلك كان التحدِّي الرابع هو العُثورُ على موظَّفينَ جُددٍ، والتحدِّي الخامِس السَّعي لزيادةِ منافعِهم للمُحافَظةِ عليهم وهذا من المرونةِ المنشُودة، ومِن الاعترافِ بأنّ العميلَ هو الملك إلى التواصُلِ الحقيقيِّ معهَ.

وتحوَّلَتْ نظرةُ الرؤساءِ من مُواكَبةِ التنظيم والتحوُّطِ من المخاطِرِ المتزايدة ومُراقَبةِ السُّمْعةِ بوصْفِها صارتْ خَطراً جوهريًّا بعدَ بُروزِ ظاهرةِ ويكيليكس وتشكيلها ضَغْطًا على الجَميعِ، إلى إدارةِ السُّمعَةِ في عام ٢٠١٦م.

وتحوَّلَتْ نظرتهُم مِن مُواكبَةِ التكنولوجيا إلى مُجابَهةِ الأمن المعلوماتيّ؛ لأنّ الجميعَ واكبَ التكنولوجيا ونشأ إثرَ ذلك تحدٍّ تزايدتْ حِدَّتهُ؛ ألا هو الاختراقاتُ الأمنيَّة والتَّسلُّل إلى البياناتِ وتسريبُها أو التهديدُ بذلكِ فصارتِ الشركاتُ تدفعُ فِديات لأولئك المتسلِّلينَ.

وتغيَّرتِ الرُّؤى من تحدِّي البقاء في صَدارةِ المنافسة والتحرُّكِ نحو العالَمية إلى التدخُّلِ في المتغيِّراتِ السياسية ؛كـ(الانتخاباتِ الرئاسية الأمريكية) بعدما شَكَّلَ المرشَّحُ (ترامب) تهديداً جديداً وكُلُّ ذلك يجبُ أن يكونَ بتحرُّكٍ سريع؛ فالمعلومةُ

تكتسبُ قيمتَها من التوقيتِ الصحيح، وتَخْسَرُها إنْ جاءتْ بالتوقيتِ غير المناسب.

ومن جِهَةٍ أُخْرى ارتأيتُ الاستفادةَ مِن عَرْضِ أكبر عَشرة فضائحَ محاسبيَّة في العالم (الجدول ٢)؛ حيث تبيَّنَ أنّ ثمانيةً منها قام بها رؤساءُ تنفيذيُّونَ والاثنتانِ الباقيَتانِ قام بها رؤساءُ مجالسِ إدارة؛ وهؤلاءِ لا يُتصوَّرُ قيامهُم بهكذا فضائحَ دون الرؤساءِ التفيذيِّين؛ فضْلاً عن سيطرةِ كثيرٍ من رؤساءِ وأعضاء مجالس الإدارة على المديرينَ التنفيذيّين في أغلبِ الأحيان؛ لذلك يُعتبَرُ الاحتيالُ المحتمَل من الرؤساءِ التنفيذيين هو تحدٍّ أكبرَ ممّا يراه أولئكَ الرؤساء التنفيذيَّين.

	2011	2016
1	تحقيق نموٍّ في اقتصادٍ غامض	إدارة توقُّعاتِ النموِّ
2	تخفيضُ معدَّلِ دوران الموظَّفِين	تقديم المرونة
3	الاعترافُ بأنّ العميلُ هو الرئيسُ	التواصل الحقيقيّ مع العُملاءِ
4	الاعتمادُ على وسائلِ التواصل الاجتماعية	العثورُ على موظَّفِيَن جُدد
5	مواكبة التنظيم	زيادةُ منافِع الموظَّفِين وتعويضاتهم
6	التحوُّط ضدَّ المخاطر المتزايدة	الحصولُ على رأس مال
7	مراقبةُ السُّمعة	إدارة السُّمعة
8	مواكبةُ التكنولوجيا	الأمن المعلوماتيّ والمتسلِّلينَ
9	البقاء في صدارةِ المنافسة	الانتخاباتُ الرئاسية
10	التحرُّك نحو العالمية	التحرُّك السريع

الجدول (١)[١]

[١] http://www.businessnewsdaily.com/3625-new-year-challenges.html,.14.03.2016

أكبرُ التحدِّيات في ٢٠١١م

١- تحقيقُ نموٍّ في اقتصاد غامض: الأداءُ السيءُّ للشركاتِ جعلَ كِبار المديرينَ التنفيذيّين يبحثونَ عن النموّ وبيئة ذلك: (زيادةُ الأرباح والابتكارِ وكسْب الولاءِ العُملاء)؛ لذلكَ لا بُدَّ من تغييرِ نماذج الأعمال السائدة للتركيزِ على التوجُّهات المستقبلية وهذا يستلزمُ الاستثمارَ في الابتكارات.

٢- خَفْضُ مُعدَّلاتِ دَورانِ الموظَّفينَ: الانكماشُ يزيدُ من معدَّلِ دوران الموظَّفين؛ لذلك فإنَّ كثيراً من المديرينَ التنفيذيِّين يشعرونُ بالسعادةِ فيما لو بَقوا في مناصبِهم، وهذا ما يؤدِّي إلى العيشِ في خيبةِ أملٍ، ومِن ثمَّ ضياع ولاءِ العاملينَ.

٣- الاعترافُ بأنَّ العميلَ هو الرئيسُ: لقد تغيَّرَ ميزان القوى بين المشتري والبائع إلى الأبد؛ بسببِ شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام الاجتماعية؛ حيث زادتْ توجُّهاتُ العُملاءِ للحُصولِ على أهميةٍ أفضلَ وقيمةٍ أكبرَ. فهذا الوقت يتميَّزُ بتآكُلِ ولاء العميلِ؛ لأنَّه سرعانَ ما ينتقلُ ولاؤه للسلعةِ والخدمة الأفضل؛ والتي صارتْ متاحةً أمامه بسرعةٍ كبيرة.

٤- الاعتمادُ على وسائلِ التواصل الاجتماعية: إنّه لم يَعُدْ ممكناً تجاهُلُ هذه القوَّةِ المؤثِّرة في الأسواق؛ فهي أداةُ بناءِ الآراء وتحريك التوجُّهات، كما أنّ دَورَها صار واضِحاً في بناءِ التحالُفاتِ مع الشركات وغَيرها من مبادَراتِ تطوير الأعمال؛ فقد أصبحَت وسيلةً استراتيجية للتواصُلِ مع أصحابِ المصالح الرئيسيّين.

٥- مُواكَبةُ التنظيم: صار التكيُّفُ السريع مع البيئةِ التنظيمية المتطوِّرة أمراً أساسيًّا لنجاحِ الأعمال.

فلا بُدَّ لِلمُديرينَ التنفيذيين الالتفاتُ إلى البيئةِ التنظيمية؛ كـ (إدارةِ التكاليف، وزيادة الامتثال) التي صارت أكثرَ صُعوبةً بتعقُّدِ الالتزامات البيئية.

٦- التَّحوُّطُ ضِدّ المخاطِر المتزايدة: لا بُدَّ للمُديرينَ التنفيذيِّين من تقييمِ المخاطر التي قد تُهدِّدُ مستقبلَ شركاتِهم والتحوُّطِ لها بشكلٍ استراتيجيّ خشيةَ الوقوعِ في براثِنها.

فلِكُلِّ خَطَرٍ وَزْنُه الذي يُنبئُ في احتمالِ فَشَلِ الأعمال وخُروجِها، كما أنَّ المخاطِر يُمكِنُ أن تمثِّلَ قيمةً أكبرَ وميزةً تنافُسيَّةً للمنظَّمة إن استطاعتْ إدارتَها بِشكلٍ فعَّال.

٧- مُراقَبةُ السُّمعَة: يجبُ الانتباهُ لحمايةِ سُمعةِ وصُورة الشركاتِ والعلامات التجارية كأولويةٍ، ويبدو أنّ "ويكليكس" شَكَّلَ ضغْطًا متزايداً على الجميعِ؛ بما يتعلَّقُ بمخاطِر السُّمْعَة ونَشْرِه للفضائح.

فلتأسيسِ سُمعَة شركتِكَ ليس عليك اتِّباعُ نَهْجٍ استراتيجيٍّ يُحقِّقُ تواصُلاً شفَّافًا، ويُظهِرُ وَجْهًا أخلاقيًّا للبيئةِ المحيطة، ويبدو أنَّ التوجُّهَ صار يتعلَّقُ بـ (إدارةِ السُّمعة)؛ لهذا فالدفاع أفضلُ وسيلةٍ ويكونُ بتقديم "خدمةٍ قوِّية للعُملاء، وجَودةٍ عالية للمنتَج، ويُمكِنُ لوسائلِ التواصُل الاجتماعية أن تُخفِّفَ من آثارِ مخاطِر السُّمعة، بتقديمٍ وترويج لمدى مُساهَمةِ الشركة في المسؤولية الاجتماعية؛ ممَّا يُخفِّفُ من آثارِ الصحافة الصفراء (السلبية).

٨- مُواكَبةُ التكنولوجيا: صار العملاءُ يطلبونَ دَمْجَ التقنياتِ ضمنَ المنتَجات والخدمات التي يحتاجُونها؛

كـ(المدنِ الذكيَّة، والتعليم الالكتروني، وإجراءِ العمليات الجراحية، وخدماتِ الموسيقى الرقمية . .) .

٩- البقاءُ في صَدارةِ المنافَسة: صارتِ المنافسةُ في كلِّ مكانٍ وفي كلِّ اتجاهٍ؛ ممَّا أوجبَ أن تكونَ الشركةُ شركةً مبتكَرة؛ فمُواكَبةُ التكنولوجيا مِفتاحُ رِضا العميل. كما أنّ الابتكارَ مِفتاحُ الخروجِ مِن عُنُقِ الزُّجاجةِ بطيءُ النموِّ.

١٠- التحرُّكُ نَحْوَ العالَميّة: بعد تحقيقِ ما سبقَ مِن رؤىً؛ فإن التوجُّهَ للأسواقِ العالمية صار أمرًا حتميًّا؛ فالأسواقُ العالمية تُقدِّمُ فُرَصًا واضِحةً إذا ما كُنْتَ تستطيعُ الاستفادةَ مِنها بسُرعةٍ كافية.

وتُعتبَرُ الأسواقُ العالَميّة بِحدِّ ذاتِها تحدِّيًّا؛ لأنّها بيئةٌ يصعبُ فيها الحفاظُ على هيكلِ التكلفةِ التنافُسية، والحِفاظ على وَلاءِ العُملاء، وزيادةِ سُرعة تحقيق الابتِكارات.

أكبرُ التحدِّيات في ٢٠١٦م:

١- إدارةُ توقُّعاتِ النموِّ: يجبُ على المديرينَ التنفيذيِّين مراقبةُ علاماتِ ضَعْف السوق.

٢- تقديمُ المرونَة: يُطالِبُ المهنيُّونَ الشبابَ بمرونةٍ أكبرَ في عملِهم وحياتِهم الشخصية. والرؤساءُ التنفيذيُّون ليسوا راغِبينَ أو قادِرينَ على تلبيةِ هذه الطلبات؛ ممَّا جعلَهُم يبحثونَ عن فُرَصِ تنميةٍ أكبرَ داخِلَ الشركة؛

لذلك يحتاجُ المديرُونَ التنفيذيُّون للتركيزِ على المشاركةِ والتنمية وتعزيز بيئةً مَرِنةً للناسِ للعمل على النحْوِ الأمثل.

٣- التواصلُ الحقيقيُّ مع العُملاء: يترتَّبُ على كِبار المديرينَ التنفيذيّين مواصلةُ التركيزِ على العُملاءِ وخدمةِ احتياجاتِهم.

٤- العثورُ على موظَّفينَ جُدد: يُعتبَرُ إيجادُ وتوظيفُ المواهبِ التحدِّيَ الأكبرَ للمُديرينَ التنفيذيّين في عام ٢٠١٦م؛ وخاصَّةً خلالَ فترةِ الرُّكود.

٥- زيادةُ منافعِ الموظَّفينَ وتعويضاتهم.

٦- الحصولُ على رأسِ مال: يُعتبَرُ الحصولُ على رأسِ المال في عام ٢٠١٦ م صعبًا؛ فالأسواقُ أصبحتْ أكثرَ تقييداً.

٧- إدارةُ السُّمعَة.

٨- الأمنُ المعلوماتيّ والمتسلِّلينَ: يُعتبَرُ أمنُ المعلوماتِ مصدرَ قلقٍ كبير للمُديرينَ التنفيذيِّين؛ حيث تتزايدُ عمليَّاتُ القرصَنةِ للبياناتِ الحسَّاسة.

٩- الانتخاباتُ الرئاسيّة: بعدَ ترشُّحِ "ترامب" للرئاسة الأمريكية زادَ قلقُ الرؤساءِ التنفيذيّينَ؛ لأنّ ذلك سيؤثِّرُ على أعمالِهم؛ فالاقتصادُ العالميّ على المحكِّ، وميزانياتُ التعليم وخططُ الرعاية الصِّحِّيَّة والضرائب صارتْ تخضعُ لاحتمالاتٍ كثيرة.

١٠- التحرُّكُ السريع: إنّ سُرعةَ نَقْلِ البيانات والابتكارات شكَّلَ تحدِّيًا لمجالِ الأعمال التجارية؛ لما لذلكَ من أثرٍ على (تغيير الأفكار، وسُلوك المستهلك)؛ فهذا يؤدِّي لتغيُّراتٍ في السوق على مدار ٢٤ ساعة؛ بسببِ أخبار وسائل الإعلام الاجتماعيّ؛ ممّا يزيدُ فرصَ النموّ والنجاحِ بشكلٍ مضاعَف.

أسوأ ١٠ فضائح محاسبية عالمية
إذا كان هناك موضوع ينافس قضايا الإرهاب فهو جَشَع الشركاتِ ومخالفاتها؛ حيث حدث العديد من أكبر الفضائح المحاسبية للشركات في التاريخ العقْدَين الأخيرَين. وكنظرٍ زمنيٍّ حولَ بعضٍ من أسوأ الأمثلة:
فضيحةُ إدارة النفايات (١٩٩٨م)
الشركة ومقرُّها هيوستون المتداولة شركة لإدارة النفايات العامّة
ماذا حدث: إظهار مبلغ ١.٧ مليار دولار في أرباحٍ وهميّة
اللاعبون الرئيسيون: المؤسس / الرئيس التنفيذي / رئيس L. Buntrock وعدد من كبار مسؤولي آرثر أندرسن Arthur Andersen (للمراجعة)
كيف فعلوا ذلك: زادت الشركة زمن فترة اهتلاكات ممتلكات الشركة والآلات والمعدات في الميزانيات بشكلٍ وهميٍّ.
كيف ضبطوا توجُّهَ الرئيس التنفيذي الجديد وفريق الإدارة من خلال الدفاتر المحاسبية.
العقوبات: تمَّت التسويةُ بدفعِ المساهِمينَ ٧٥٨ مليون دولار، وغرَّمَت البورصة آرثر آندرسون ٧ ملايين دولار.
حقيقة ممتعة: بعد الفضيحة، عيّن الرئيسُ التنفيذيّ الجديد خطًّا ساخِنًا مع شركةٍ مجهولة يمكِّنُ الموظَّفِين من الإبلاغ عن أيِّ سلوكٍ غيرِ شريفٍ أو غيرِ لائقٍ.
فضيحة انرون (٢٠٠١)
شركة: السلع والطاقة وشركة خدمات ومقرُّها هيوستون
ماذا حدث المساهمين خسر ٧٤ مليار مليار؛ فقَدَ آلافُ الموظَّفِين والمستثمِرين حسابات تقاعُدهم، وفقَد العديدُ مِنهُم وظائفَهم.
اللاعبون الرئيسيون: الرئيسان التنفيذيان الحاليّ والسابق.
كيف فعلوا ذلك: أبقوا ديونًا ضخمة خارجَ الميزانية.
كيف ضبطوا: وشايةً من قِبَلِ مُخْبِرٍ داخليٍّ إثر ارتفاع أسعار الأسهُم؛ ممّا أثار شكوكًا خارجية.
العقوبات: قدمت الشركة للإفلاس. واعتبرت آرثر أندرسن مذنبةً بغشِّ حسابات انرون.

حقيقة ممتعة: مجلة فورتشن اسمه انرون "شركة أميركا الأكثر ابتكارا" ٦ سنوات على التوالي قبل الفضيحة.
فضيحة وورلد كوم (٢٠٠٢)
شركة الاتصالات اللاسلكية؛ MCI
ماذا حدث: تضخيم الأصول بنسبة تصل إلى ١١ مليار دولار، أدّى لفقدان ٣٠٠٠٠ وظيفة وخسارة المستثمِرين ١٨٠ مليار دولار.
اللاعب الرئيسي: الرئيس التنفيذي
كيفية فعل ذلك: الإبلاغ عن سلسلة تكاليف برسملتها بدلَ إنفاقها وتضخيم الإيرادات بقيود محاسبية وهمية.
كيف ضبط؟: كشف قسم التدقيق الداخلي لوورلد كوم ٣.٨ مليار دولار من الاحتيال.
العقوبات: طرد المدير المالي، واستقالة المتحكمين، وتقدَّمت الشركةُ للإفلاسِ. وأحكام بالسجن لمدة ٢٥ عامًا بتهمة الاحتيال والتآمر وتقديم وثائق مزوَّرة مع المنظمين.
فضيحة تايكو (٢٠٠٢)
الشركة: أنظمةُ الأمن السويسري المتازة في نيو جيرسي.
ماذا حدث: سرق الرئيس التنفيذيّ والمدير الماليّ ١٥٠ مليون دولار بتضخُّمِ دخْل الشركة ٥٠٠ مليون دولار.
اللاعبون الرئيسيون: الرئيس التنفيذيّ والمدير الماليّ السابق.
كيف فعلوا ذلك: سحب الأموال من خلال قروضٍ غير مُوافَقٍ عليها وبيع أوراق مالية مزوَّرة، تمَّ صرفُ الأموالِ على شكلِ مكافآتٍ ومنافعَ تنفيذية.
كيف ضبطوا: كشفت تحقيقات مجلس البورصة ومانهاتن D.A ممارسات محاسبية مشكوك فيها- بما في ذلك القروض الكبيرة التي سجلت على حساب الرئيس التنفيذيّ- ثمّ شطبت كحسْمٍ ممنوح.
العقوبات: حكم بالسجن ٨-٢٥ سنة. وأُجْبِرَت تايكو على دفع ٢.٩٢ مليار دولار للمستثمرين.
فضيحة HealthSouth (٢٠٠٣)
الشركة أكبر شركة مدرجة بالبورصة للرعاية الصحية في الولايات المتحدة

ماذا حدث: كانت أرقام الأرباح مضخَّمة ١.٤ مليار دولار لتلبية توقُّعات المساهمِين.
اللاعب الرئيسي: الرئيس التنفيذي
كيفية فعل ذلك: زعم بتعويض المعاملات ١٩٩٦-٢٠٠٣
كيف ضبطوا: ببيع ٧٥ مليون دولار في بورصة الأوراق المالية قبل يومٍ من تسجيل الشركة لخسائر فادحة؛ ممّا آثارَ شكوكِ إدارة بورصة الأوراق المالية.
العقوبات: تمَّت تبرئةُ جميع تهم الاحتيال المحاسبي ال ٣٦؛ لكنَّهم أُدينوا بتهمةِ رشوة محافظ ولاية ألاباما؛ ممّا يؤدِّي إلى عقوبة السجن ٧ سنوات.
حقيقة ممتعة: يعمل CEO الآن محاضِرًا لتحفيز الجماهير ويُحافِظ على براءته.
فضيحة فريدي ماك (٢٠٠٣)
الشركة: المدعومة اتحاديًا الرهن العقاري التمويل العملاقة.
ماذا حدث: خمسة مليارات دولار من الأرباح كانت تشوبها أخطاء
اللاعبون الرئيسيون: رئيس / مدير العمليات، رئيس مجلس الإدارة / الرئيس التنفيذي، المدير المالي السابق، كبير نواب الرئيس الأسبق.
كيف فعلوا ذلك: أخطاء تشوهُ الأرباحَ الدفترية.
كيف ضبطوا: تحقيق إدارة البورصة
العقوبات: ١٢٥ مليون دولار غرامة وتسريح الرئيس التنفيذيّ ومساعده والمدير الماليّ.
فضيحة المجموعة الأمريكية الدولية (AIG) (٢٠٠٥)
الشركة التأمين المتعددة الجنسيات
ماذا حدث: احتيال محاسبيّ واسع النطاق تصل قيمتُه إلى ٣.٩ مليار دولار، مع محاولة تزوير سعر السهم والتلاعب به
اللاعب الرئيسي: الرئيس التنفيذي
كيفية فعل ذلك: تسجيل القروض كإيراداتٍ؛ ممّا قاد عملاء شركات التأمين حيث كانت AIG تدفع لهم حسب الاتفاقات، وأخبروا التجار لتضخيم سعر السهم AIG.
كيف ضبطوا: تحقيقات إدارة البورصة تلقت وشايةً من مُخبِرين.

العقوبات: تسوية مع إدارة البوصة ١٠ ملايين دولار في عام ٢٠٠٣ و١.٦٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، مع صندوق تقاعد ولاية لويزيانا عن ١١٥ مليون دولار، ومع ٣ صناديق التقاعد في أوهايو عن ٧٢٥ مليون دولار. تسريح الرئيس التنفيذي.
فضيحة ليمان براذرز (٢٠٠٨)
شركة الخدمات المالية العالمية
ماذا حدث: إخفاء ٥٠ مليار دولار من القروض واظهارها كمبيعاتٍ.
اللاعبون الرئيسيون: المديرون التنفيذيون ليمان ومدققو حسابات الشركة في Ernst & Young..
كيف فعلوا ذلك: باع أصول سامَّة لبنوك جزيرة كايمان مع إعلامهم أنه سيتم إعادة شراءها فأوجدَ ليمان انطباعا بأن لديه ٥٠ مليار دولار نقدا و٥٠ مليار دولار أقل من الأصول السامّة. ما هي "الأصول السامّة" الأصول السامّة toxic assets هي الأصول التي تصبح سائلة عندما يختفي السوق الثانوي. الأصول السامّة لا يمكن بيعُها، وغالبًا ما يضمن أن تخسر المال. وقد صاغ مصطلح "الأصول السامة" في الأزمة المالية ٢٠٠٨/٠٩، فيما يخص السنداتِ المدعومةَ بالرهن العقاري والتزامات الدين المضمونة ومقايضة العجز عن سداد الائتمان، والتي لا يمكن بيعُها بعد أن تتعرَّض أصحابها لخسائرَ فادحة. investopedia
كيف ضبطوا: أفلسوا.
العقوبات: أكبر إفلاس في تاريخ الولايات المتحدة
حقيقة ممتعة: حصل ليمان براذرز عام ٢٠٠٧ على المرتبة الأولى (الأكثر إثارة للإعجاب للأوراق المالية) حسب مجلة فورتشن.
فضيحة بيرني مادوف (٢٠٠٨)
شركة برنارد مادوف الاستثمارية المالية شركة استثمار في وول ستريت
ماذا حدث؟: خداع المستثمرين ب ٦٤.٨ مليار دولار من خلال أكبر مخطَّط في التاريخ.
اللاعبون الرئيسيون: المؤسس / رئيس مجلس الإدارة ومحاسبوه
كيف فعلوا ذلك: دفع للمستثمرين عوائد من أموالهم الخاصة

كيف ضبطوا؟: أعلم مادوف أبناءه عن مخطَّطه فوشوا به لإدارة البورصة ليلقى القبضُ عليه في اليوم التالي.
العقوبات: السجن ١٥٠ سنة وغرامة ١٧٠ مليار دولار كتعويض
حقيقة ممتعة: تم الكشف عن غش مادوف بعد أشهرٍ فقط من الانهيار المالي ٢٠٠٨ في الولايات المتحدة.
فضيحة ساتيام (٢٠٠٩)
شركة خدمات تكنولوجيا المعلومات الهندية وشركة محاسبة المكاتب الخلفية
ماذا حدث: تزوير الإيرادات ١.٥ مليار دولار
اللاعب الرئيسي: المؤسس / رئيس مجلس الإدارة
كيفية فعل ذلك: إيرادات مزيفة، وهوامش وأرصدة نقدية تصل قيمتها إلى ٥٠ مليار روبية.
كيف ضبطوا؟: اعتراف بالغش في رسالة من المدراء موجهة إلى مجلس إدارة الشركة
العقوبات: تهمة خيانة الأمانة والتآمر والغش وتزوير السجلات

الجدول (٢)

إنّ العبرةَ ممّا سبقَ أن يشاركَ الرؤساء التنفيذيون في بلادِنا بعضهم بعضًا في رؤاهم واستراتيجياتهم وعَرْضها على الناس من أصحابِ المصالح ليشاركوهُم أفكارَهُم ويتعلَّمُوا منهُم فيكونوا شركاءَ في التعلُّم؛ فالجميع يعيش معًا ومصالحهم مشتركةٌ؛ سواءٌ (الدول أو الشركات أو الناس) ولو بدا غيرَ ذلك أحيانًا.

العدد الرابع والخمسون

مفاهيم في الاقتصاد الإسلامي

يعيشُ الإنسانُ على هذه البسيطةِ مُنذُ القِدَمِ، وسيبقَى فيها زمنًا يجهلُه؛ سعَى الإنسانُ – خِلالَ ذلكَ – تفسيرَ هذه الحياةِ التي يعيشُها ليفهمَها فَيتمكَّن من العيشِ فيها بأفضلِ وَسيلَةٍ – حسبَ اعتقادِه – مُستغِلاًّ الموارِدَ من حَولِه؛ فذهبَ الناسُ مَذاهِبَ عديدةً في آليَّاتِ الفهمِ؛ فتعدَّدتْ مذاهِبُهم عبرَ العُصورِ بِتعَدُّدِ مشاربِهم.

وخلالَ تلك المسيرةِ نشأتْ نُظُمٌ واندثرتْ أُخْرى، وساد في القَرنَينِ الأخيرين مَذْهَبا (الشيوعية ورَبيبَتِها الاشتراكية) والرأسمالية؛ فالأوَّلُ ظهرَ لِلعالَم في عام ١٩١٧ م، ثمَّ أفلَ نجْمُه في عام ١٩٩٠م، وغيَّرَتِ الرأسماليةُ بعضًا من صِفاتها، وتَخلَّتْ عن أغلبِ رُموزِها في بدايةِ هذا القرن الحاليّ.

وهُناكَ مَذهَبٌ ظهرَ وتبلورَ مُنذُ أكثرَ من ١٤ قرنًا – وما زال مَوجُودًا –، ترافقَ مع بُزوغِ شمسِ الإسلامِ، وبسببِ تخلّفُ بعضِ عُلماءِ العصرِ الحديثِ تأخَّرَ تأطيرُه وبيانُه بالمفاهيمُ السائِدَة.

فما المذهبُ الاقتصاديّ الإسلاميّ؟

وما النظامُ الاقتصاديّ الإسلاميّ؟

وما علمُ الاقتصادِ الإسلاميّ؟

تتوزَّعُ هذه المفاهيمُ ضِمنَ إطارَي (الثوابتِ والمتغيِّرات) – كما هي شريعةُ الإسلامِ الخالد –؛ فالمذهبُ الاقتصاديُّ وأصولُه من الثوابتِ التي تُستقَى من كتابِ اللهِ تعالى وسُنَّةِ نَبيِّه صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، بينَما يندرجُ علمُ الاقتصادِ ونظريَّاتُه والنظامُ الاقتصاديُّ وتطبيقاتُه ضِمنَ المتغيِّراتِ التي تنتمي للثوابتِ فلا تخرجُ عنها؛ فـ (العِلمُ مجالُه النظرُ والفِكرُ، والنظامُ مجالُه العملُ والتطبيقُ) .

ثوابت	المذهب الاقتصادي الإسلامي وأصوله	
متغيرات	علم الاقتصاد ونظرياته وهو مجال الفكر والنظر	النظام الاقتصادي وتطبيقاته وهو مجال العمل والتطبيق

المَذهبُ الاقتصاديّ:

المذهبُ الاقتصاديّ الإسلاميّ هو الإطارُ الجامعُ لِعِلْمِ الاقتصادِ تُمثِّلُه **مجموعةُ الأصولِ والمبادئ الاقتصادية** التي يسيرُ عليها المجتمعُ في حياتِه الاقتصادية والمُنبَثقَةِ من ثوابتِ الشريعةِ الإسلامية بُغْيَةَ تحقيقِ العدلِ وفقَ ما شَرعُه اللهُ عزَّ وجلَّ.

يُعتبَرُ المذهبُ الاقتصاديّ مَوطِنَ الخلافِ بين النُّظُامَين (الرأسماليّ والاشتراكيّ – الوضْعيَّان –) والنظامِ الإسلاميِّ الرَّبَّانيِّ؛ لانتماءِ كُلِّ نظامٍ بِالقِيَمِ والمُثُلِ السائِدَة والاتِّجاهاتِ الاقتصاديَّة، فالنِّظامان الوضعيَّان نِظامان ماديَّان ركَّزا على الجانبِ المادِّيِّ في الحياةِ، بينَما وازنَ النظامُ الرَّبَّانيُّ بين الجانبَين (المادِّيِّ والرُّوحيِّ)؛

فلا غرابةَ إذنْ في تَنبُّهِ المذاهبِ الوضعيَّة إلى أهمِّيَّةِ المسؤوليةِ الاجتماعيةِ وتطبيقاتِها في نهايةِ القرنِ الماضي بينَما شَكَّلَتْ هذه المسؤوليةُ الجانبَ الأخلاقيَّ في المذهبِ الإسلاميّ فكانتْ مُنْدَمِجَةً في نظامِه وتطبيقاتِه على السواءِ منذُ بدايتِه وما زالَ.

لذلك يبحثُ المَذهبُ بما يجبُ مُناقشتُه، وما يجبُ ألاّ يكونَ؛ فـ(الاحتكارُ في الاقتصادِ الإسلاميِّ مُحرَّمٌ على الجميعِ؛ كَبيرِهم وصَغيرِهم)، فـ(لا يحقُّ لأحدٍّ أنْ يَحْتَكِرَ)؛ لِقَولِ الرَّسُولِ صلَّى اللهُ عليهِ وَسلَّمَ: **لا يَحْتَكِرُ إلا خاطِئٌ**.

فالأصولُ الاقتصاديةُ الإسلاميةُ ذهبتْ لاعتباراتٍ تخصُّها، فـ:

- ملكيَّةُ المالِ للهِ تعالى والنَّاسُ فيه مُسْتَخْلَفُونَ،
- تأمينُ حَدِّ الكفايةِ للناسِ أمرٌ واجبٌ ومسؤوليةُ الدولةِ والمجتمعِ وأيُّ تقصيرٍ من أحدهما تُقدِّم الثاني لِسَدِّ تلكَ الكفايةِ وتأمينِها لمحتاجِها.
- تحقيقُ العدالةِ أمرٌ لا غِنى عنهُ، ولا بُدَّ أن يتجسَّدَ ذلك في (النظريات والتطبيقاتِ) كافَّةً على حَدٍّ سواء،
- الملكيَّةُ بأشكالِها (الخاصَّةِ والعامَّةِ والمشتركةِ) مَصُونةٌ ومُعتبَرةٌ،
- والحريةُ الاقتصاديةُ مُعتبَرةٌ ومُقيَّدةٌ بما لا يُخالفُ الأصولَ الشرعيّة،
- والتنميةُ بمفهومَيها (الاجتماعيِّ والاقتصاديِّ) أمرٌ أساسٌ؛ فلا بُدَّ من قيمةٍ مُضافةٍ لأيِّ عَملٍ مؤدًّى وبذلكَ تقومُ الحياةُ وتُعمرُ الأرضُ،
- الأصلُ في كلِّ شيءٍ (التوسُّط) حتّى في الإنفاقِ والاستهلاك،
- المحرَّماتُ خبائثُ لا يجوزُ الاقترابُ منها.

وقد عبَّر الفقهاءُ عن تلكَ الأصولِ بـ (الضَّرُورات الخمْسِ) بوصفِها مقاصدَ الشريعة الإسلامية الغرَّاء .

لذلك فغايةَ النشاطِ الاقتصاديِّ ووَسائلَه تَرتكزُ على أن :

- غايةُ (المجُتمَعِ أو الفرد) مِن القيام بالنشاط الاقتصادي يُحدِّدُها المذهبُ .
- إنَّ وَسائلَ القيامِ بالنشاطِ الاقتصاديِّ كشَكلِ توزيعِ الثروةِ والمِلْكيَّةِ يَتدَخَّلُ في تحَديدِه المذهبُ .

أما الأسئلةُ التي يُثيرُها المذهبُ فتتعلق بـ:

- كيف ينبغي أن يكونَ السوقُ؟
- هل تضمنُ حُرِّيَّةُ السُّوقِ التوزيعَ العادلَ لِلسِّلَعِ وتلبيةَ الاحتياجاتِ؛ بما يُحقِّقُ العدالةَ الاجتماعية؟

وعليه ؛ فمنهج المذهب الاقتصادي يكمن في المدخل المعياري .

النظامُ الاقتصاديُّ الإسلاميُّ :

يُعرَّفُ النظامُ الاقتصاديّ الإسلاميّ بأنَّه : "مجموعةُ القواعدِ والأحكامِ التي تُنظِّمُ علاقاتِ الأفرادِ في إدارتهِم لِلمَواردِ الطيِّبة؛ باستخدامِ وَسائلَ مُباحةٍ لأداءِ وظائفِ الاقتصادِ لتحقيقِ أقصى إشباعٍ مُمكنٍ لحاجاتهِم غيرِ المحَدُودة" .

فالقواعدُ : "هي القواعدُ الفقهيَّةُ المُستنبَطةُ مِن أصولِ الشريعةِ الإسلاميّة : (القُرآنِ الكريمِ والسُّنَّةِ المُطهَّرةِ والإجماعِ)، أمّا الأحكامُ فهِيَ (نتائجُ القواعدِ الفقهيَّةِ مِن حلالٍ أو حَرامٍ)" .

والتنظيمُ : "هو أحدُ وظائفِ إدارةِ النشاطِ الاقتصاديّ" .

وعلاقاتُ الأفرادِ: "هي السلوكُ الذي تُؤطِّرُه الأحكامُ الفِقهيَّةُ في (إنتاجِ وتوزيع واستهلاك واستثمارِ) الموارد الطيِّبة".

وعليه فالنظامُ الاقتصاديّ الإسلاميّ: هو الوسائلُ والإجراءاتُ التي يتمُّ من خلالِها تطبيقُ المذهبِ الاقتصاديِّ الإسلاميِّ؛ ممَّا يمنحُ النظامُ المُرونةَ والتغيُّرَ بتغيُّرِ الزمانِ والمكانِ – ضِمنَ إطارِ المذهبِ الاقتصاديِّ وحُدودِه وليس خارِجَه –؛ في حين أنّ المذهبَ يتَّصِفُ بثباتِه؛ فلا يَتغيَّرُ بتغيُّرِ الزمانِ والمكان كـ(حُرْمَةِ الرِّبا) – مَثلاً –.

أما خَصائِصُ النظامِ:

- تحقيقُ الرّقابةِ المُزدوجةِ.
- الجميعُ بين الثباتِ والمُرونة والتطوُّر.
- التوازنُ بين المادِّيَّةِ والرُّوحيَّة.
- التوازنُ بين المصلحةِ الفرديَّة والمصلحةِ الجَماعيَّة.

وركائزُ النظامِ:

- المِلكيَّةُ المُزدوجةُ: عامَّةٌ، وخاصَّةٌ، وجَماعيَّة كـ(الوقْفِ والمعادِن).
- الحريةُ الاقتصاديةُ المُنضبِطَةُ بالمذهبِ الاقتصاديِّ وتحقيقِ المصلَحةِ العامَّة.
- التكافلُ الاجتماعيّ.

وعليه؛ فمنهجَ النظامِ الاقتصاديِّ يكمُن في المدخلَين (التجريبيِّ والاستقرائيّ).

عِلْمُ الاقتصادِ الإسلاميّ:

يتناولُ عِلْمُ الاقتصادِ تفسيرَ الحياةِ الاقتصادية وأحداثَها وظواهِرَها ومَعرِفةَ الأسبابِ التي تَتحكَّمُ فيها لاكتِشافِ أسرارِ الحياةِ الاقتصاديَّةِ لمَعرِفةِ ما يَحدُثُ؛ لذلك هو عِلْمٌ يهتَمُّ بِسُلوكِ الأفرادِ في حُصولِهم على المَواردِ الطيِّبةِ، واستخدامِها، وتنميتِها؛ لإشباعِ حاجاتِهم المُباحةِ، وتحقيقِ عدالةِ التوزيعِ بينَ الناسِ.

وشملَ ذلك:

- وظائفَ الاقتصادِ مِن (تمويلٍ واستثمارٍ وإنتاجٍ واستهلاكٍ وتوزيعٍ وتبادُلٍ).
- المَواردُ هي الموارِدُ (الطبيعيَّة والبَشريَّة والماديَّة) ومِنها كسبُ المالِ، وكُلُّ ذلكَ يكونُ مِن الموارِدِ الطيِّبةِ التزامًا بالقواعدِ والضوابطِ الشرعيّة.
- ضبطُ الأحكامُ الشرعيةُ لسلوكَ الأفرادِ، ونُمَيِّزُ بينَ سُلوكَينِ اثنَينِ:

ا. حُصولِهم على الموارِدِ الطيِّبة بمختلفِ أشكالِها؛ ومِنها الموارِدُ الماديَّةُ سواء بـ(كَسْبِ المالِ بالعَملِ المباشِرِ، أو بـ(التقليب) كالتجارة أو بـ(التحويل) كالصناعة.

ب. استهلاكِ الأفرادِ للمَواردِ الطيِّبة؛ ومِنها إنفاقُ المالِ ضِمنَ الأوجُهِ المشروعةِ؛ لإشباعِ حاجاتِهم، وهيَ على نَوعَينِ:

- حاجاتٍ استهلاكيَّةٍ مُباحةٍ.
- حاجاتٍ استثماريَّةٍ الغرضُ مِنها تحقيقُ التنمية، ويكون ذلك بإنتاجِ الطيِّباتِ فقط دونَ الخبائث.

- تحقيقُ العدالةِ الاجتماعية بتحقيقِ عدالةِ التوزيعِ بين عناصرِ الإنتاج، وبين الشُّركاء، وفي البيئةِ الطبيعيَّة المحُيطة، وبأداءِ المساهَمةِ الاجتماعية على شكلِ (زَكواتٍ وصَدقاتٍ).

إنَّ (علمَ الاقتصادِ ونظرياتِّه هو مجالُ إعمالِ الفِكر والنَّظر)، وهو مدخلٌ إيجابيٌّ تحكُمه القاعدةُ النبويَّةُ (الحِكْمَةُ ضالَّةُ المؤمنِ؛ أينَما وَجَدَها فهُوَ أحقُّ بِها)، فالعِلْمُ مِلْكُ الناسِ جميعًا، وليس مِلْكَ فِئَةٍ دُونَ غَيرها؛ أيّ: أنّه مُحايِدٌ مُستقلٌّ لا ينتمي لِمذهَبٍ دونَ آخرَ.

أمّا كيفيَّةُ تطويعِ واستخدامِ هذه القوانينِ والنظريّاتِ فمَنوطٌ بالمذهبِ واتجاهاتِه.

مِثالُ ذلك:

- دراسةُ العلاقةِ بين السِّعر والطلبِ لتفسيرِ أحداثِ السُّوق.
- استخلاصُ القوانينِ الاقتصاديَّة التي تحكمُها كقانونِ تناقُصِ الغلَّةِ وتزايُدِها، وقانونِ العَرْضِ والطلب.

إنَّ الاختلافَ بين عِلمِ الاقتصادِ التقليديِّ وعِلم الاقتصادِ الإسلاميّ أنَّ التقليديَّ لا يعترفُ بأيِّ علاقةٍ لِعِلْمِ الاقتصادِ بـ(العقائدِ والأخلاقِ واتِّجاهاتِ الدولةِ الاقتصاديَّة)؛ إلاّ أنَّ عِلْمَ الاقتصادِ الإسلاميَّ يلتزمُ بثوابتَ تخصُّه ولا يحيدُ عنها (وهو ما عبرنا عنه بالمذهب الاقتصادي)، ممّا حدا ببعضِ الاقتصاديِّين وَصْفَهَ بأنَّه ليسَ عِلْمًا؛ بل مَذهبًا اقتصاديًّا، وهذا غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ القضيَّة تَعتمِدُ على أُسُسٍ الدراسةِ والبَحث؛ فمَثلاً: إنّ تطويرَ معيارٍ لقياسِ أداءِ المعاملاتِ المالية الإسلامية (مَقام) كبديلٍ عن مؤشِّرِ الفائدةِ الرِّبَويَّة (لايبور) يُثْبِتُ فعاليةَ الاقتصادِ الإسلاميِّ

كعِلْمٍ؛ فالمُؤشِّران كِلاهُما ينتميان لعِلْمِ الاقتصاد؛ لأنَّهُما مقياسٌ وحسب؛ إلَّا أنَّ أُسُسَ الأوَّل أكثرُ تناسُبًا مع الثوابتِ الإسلاميّة، والثاني لا يتناسبُ معَها مع إمكانِ استخدامِه بحياديَّةٍ، والاستئناسِ به في مجلسِ العَقدِ دُونَ رَبْطِ التسعيرِ به بشكلٍ متغيِّرٍ خارجَ مجلسِ العَقد.

أما الأسئلةُ التي يُثيرُها علْمُ الاقتصاد:

- ما نتائجُ السُّوقِ الحُرَّة؟
- كيف يتمُّ ربطُ السعرِ بالطلب؟

وعليه؛ فإنّ منهجَ عِلْمِ الاقتصادِ يكمنُ في المدخلِ الاستنباطيّ.

إذًا يضعُ المذهبُ الاقتصاديّ أهدافَ الحياةِ الاقتصاديةِ ويرسمُ الوسائلَ المؤدِّيةَ لتحقيقِ تلكَ الأهداف؛ أيّ: (غايةَ ووسيلةَ النشاطِ الاقتصاديّ)؛ كـ(تحديدِ هدفِ الإنتاجِ ووسيلتِه وشكلِ الملكيةِ والحريةِ الاقتصاديةِ وكيفيةِ توزيعِ الثروة)؛ فـ(المذهبُ يتأثَّرُ بالأخلاقِ والسياسةِ والاتجاهاتِ الاقتصاديةِ وكذلك مفهوم المجتمع للعدالة).

وبناءً عليه نُميِّزُ بين الأنظمةِ الاقتصاديةِ وهي الجانب التطبيقيّ والعمليّ فنَصِفُها بـ(الرأسمالية والاشتراكية والإسلامية)؛ فلِكُلٍّ من هذه الأنظمةِ مَذهَبٌ تنتمي إليه.

ويأتي علمُ الاقتصادِ -كأداةٍ للبحثِ العلميّ والموضوعيّ عن الحقائقِ العلميَّة- فـ(يؤطِّرَ الوقائعَ والمشاهداتِ ويحاولَ تفسيرَها ووَضْعَ نظرياتٍ تخصُّها، ومِن ثَمَّ تتدافعُ النظريَّاتُ ليسقُطَ بعضُها ويَثبُتَ بعضُها الآخرُ حينًا مِن الدَّهرِ، وقد تخضعُ تلك النظرياتُ لتعديلاتٍ لِتُناسِبَ التغيُّراتِ المحيطةَ، وقد تتحوَّلُ إلى حقائقَ علميةٍ

راسخةٍ، وقد تبقى مدارَ (بحثٍ وتمحيصٍ وتعديلٍ وتطويرٍ مستمرٍّ). وقد أوضَحنا تميُّزَ عِلْمِ الاقتصادِ الإسلاميّ باهتمامِه بالمَواردِ الطيِّبةِ واستخدامِها، وتنميتِها؛ لإشباعِ الحاجاتِ المُباحةِ، وتحقيقِ عدالةِ التوزيعِ بينَ الناسِ؛ فـ(العِلْمُ يُركِّزُ على تطويرِ الأداءِ، وعلى إيجادِ حُلولٍ لِمشكلاتٍ يُعاني منها الناسُ ويَنسجِمُ مع ما يُؤمِنُونَ به).

وقد يختلفُ المنتمُونَ لمذهبٍ مُحدَّدٍ؛ -كالمذهبِ الإسلاميّ مَثلاً- في عَرضِهم للنظريَّاتِ وللتطبيقات، فهذا مِن اهتمامِ المجتهِدِينَ تبعًا لتغيُّرِ الزمانِ والمكانِ، وقد تعارفَ الفقهاءُ على قاعدةٍ مشتركةٍ بينَهم، هي: "اختلافُ الأحكامِ بتغيُّرِ الزمانِ والمكانِ"؛ فقَد يظنُّ أحدُهُم أنَّ ما ذهبَ إليه حقيقةٌ علميةٌ، ثُمَّ يأتي الواقعُ لِيُثبتَ أو ينفي وجْهةِ نظَرِه، وهذهِ سُنَّةٌ من سَنَنِ اللهِ تعالى.

مِثالُ ذلك في السياسةِ الماليةِ العامّة: أنّ رسولَ اللهِ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ كان يُوزِّعُ كُلَّ ما يأتيه لبَيتِ المالِ، وكان أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنهُ - وهو خليفةُ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلّمَ يُوزِّعُ لِلأقْرَبِ لآلِ البيتِ النبويِّ، أمّا عُمَرُ رضيَ اللهُ عنهُ - وهو خليفةُ خليفةِ رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم فكانَ يُوزِّعُ للأقربِ إلى الإسلامِ. ولمْ يَكُنْ في أيِّ فِعْلٍ مِن تلكَ الأفعالِ ما يُناقِضُ المذهبَ الاقتصاديّ الإسلاميّ؛ فهَذهِ تطبيقاتٌ اختلفتْ باختلافِ الزمانِ فاجتهدَ خَليفَتا رَسُولِ اللهِ صلّى اللهُ عليه وسلَّمَ ما فيه مصلحةُ الناسِ، وليسَ في ذلكَ بأسٌ.

إذاً تختلفُ أسُسُ مفاهيمِ الاقتصاد الإسلاميّ عن غَيرها لتأثُّرِها بشريعةِ الإسلامِ وانبثاقِها عنهُ؛ فـ (العدلُ غايةٌ لا تنفكُّ عنها) فلا يُسمَحُ بظُلْمٍ أو تظالُمٍ فـ (لا ضَرَرَ ولا ضِرار)؛ لكنَّ هذه المفاهيم لا تبتعدُ عن الواقعِ؛ لأنَّها تستفيدُ من المدخلِ الإيجابيِّ بِوصْفِه الحكمةُ وهي ضالَّةُ المُؤمنِ أينَما وَجَدَها فَهُوَ أحقُّ بها؛ فالحقيقةُ مِلْكُ البشريَّةِ جَمعاءَ؛ ومنافعُ الاقتصادِ الإسلاميِّ تطال جميعَ الناس؛ فكثيراً ما خاطبَ القرآنُ الكريمُ وهو كلامُ اللهِ تعالى الناسَ بِـ: (**يـاأيُّهـاالنَّاسُ**)، وقالَ رسولُ الهُدَى صلَّى اللهُ عليهِ وسلّم: **بُعِثتُ إلى الأحمَرِ والأسْودِ**.

العدد الخامس والخمسون

سعر الصرف كـ(مكبر صوت) مالي في البلدان ذات الديون بالعملات الأجنبية

لقد تناولنا منذ عام في مجلّتنا – العدد ٤٣ – مقالا لرئيس تحرير الايكونومست؛ حيث تمّ التركيز في المقال حينها على الدّيون واصفا إيّاها بـ(أنّها قصّة لا تنتهي) .

ذكرنا – آنذاك – أنّ القصّة بدأت بحلقة "أزمة المصارف"، ثمّ بحلقة "أزمة الحكومات"، وأضاف "مينتون" بمقاله المشار إليه حلقة ثالثة للدّيون؛ وأنّها ستكون عند دول الأسواق الناشئة، ثمّ تنبّأ بالحلقة الرابعة؛ حيث تعود كرة الثلج أدراجها إلى حلقتها الأولى لتتابع تدحرجها في حلقة مفرغة مفزعة.

وتنشر الايكونوميست في هذا الشهر مقالين في عددها تاريخ ٣-١٢-٢٠١٦م، أبدى الأوّل غرابة لترحيب البعض بصعود الدولار، وتساءل الثاني عن تجاهل البعض للدّور المركزيّ الذي يلعبه الدولار في النظام الماليّ العالميّ.

ويصبّ المقالان جام غضبهما على الدّيون ودور حركة سعر الصرف في تأجيج جحيمها.

ولأهمية المقالين أحببت تلخيصهما والتعليق عليهما بما يقتضيه الواقع الحاليّ.

* عنوان المقال الأوّل: **لماذا تعتبر قوّة الدولار سيّئة بالنسبة للاقتصاد العالميّ؟.**

* عنوان المقال الثاني: **قوّة الدولار هي مشكلة للعالم، فماذا تعني قوّة الدولار للاقتصاد العالميّ؟.**

لقد عرضت أهمّ عملة في العالم عضلاتها في الأسابيع الثلاثة الفائتة بعد فوز الاقتصاديّ "دونالد ترامب" في الانتخابات الرئاسية الأميركية؛ فشهدت أشدّ ارتفاع لها على الإطلاق مقابل سلّة من عملات البلدان الغنيّة، وهو الآن أكثر بـ ٤٠٪ من أدنى مستوياته عام ٢٠١١م.

كما أنّها عزّزت الاندماج النّسبي لعملات الأسواق الناشئة أيضا فـ:

- انخفض "اليوان" عملة الصين إلى أدنى مستوى له مقابل الدولار منذ عام ٢٠٠٨ م؛ فذهب الصينيّون إلى تشديد القيود على عمليّات الاستحواذ الأجنبية من قبل شركاتها المحليّة للحدّ من هذا الهبوط.
- انخفضت "الرّوبية" عملة الهند لأدنى مستوياتها مقابل الدولار، ويترافق ذلك مع معاناتها من مشاكل في صناعتها.
- انخفضت العملات الآسيوية الأخرى إلى مستويات غير مسبوقة منذ الأزمة المالية في (١٩٩٧–١٩٩٨)م.

إنّ الدولار قد يكتسب قوة تمتدّ لسنوات – ولو بشكل تدريجيّ–، وهذا مرهون بالتغيّر (السياسيّ و الاقتصاديّ) في أمريكا. ومن ذلك التغيّر المتوقّع ما يدعم ارتفاع سعر الدولار، ومنه ما يجعله مثار قلق.

فمن الأسباب التي تدعم ارتفاع الدولار:

- رهان المستثمرين على سياسة المرشّح "ترامب" لخفض الضرائب، وإنفاق مزيد من الأموال العامّة لإصلاح البنى التحتيّة المتداعية؛ ممّا سيؤدّي بمجلس الاحتياطيّ الفدراليّ لرفع أسعار الفائدة بمعدّلات أسرع من التضخّم.

- ارتفع عائد السندات الأمريكية (لعشر سنوات) من ١.٧٪ إلى ٢.٣٪ إثر الانتخابات؛ فشكّل عامل جذب لمزيد من تدفّقات رؤوس الأموال؛ إلاّ أنّ هذا الجذب سيدفع نحو التوسّع في حجم الأسواق (المالية والائتمانية) العالمية، وسيزيد من محوريّة الدولار بصورة أكبر.
- تفوّق الدولار على نظرائه، ممّا سيبقيه وسيلة تبادل ومخزن للقيم دون منازع.
- تشكّل منطقة تخصّ الدولار بحكم الأمر الواقع؛ ففي عام ٢٠١٤ م ضمّت منطقة الدولار أمريكا والبلدان التي تتحرّك عملاتها مع الدولار. شمل ذلك ٦٠٪ من سكّان العالم و ٦٠٪ من ناتجهم المحلّيّ الإجماليّ أيضا.
- ارتفاع حجم التمويل بالدولار خارج حدود أميركة في السنوات الأخيرة.
- ازدياد الطلب على الدولار؛ بسبب نموّ الأسواق الناشئة الأكثر ثراء والأكثر حاجة للتمويل.

أمّا الأسباب التي تجعل من الدولار مثار قلق فهي:

- أنّ المتتبّع للنفوذ الأمريكيّ كقوة تجارية يجد أنّه يتراجع باستمرار، فمثلا: تراجع عدد البلدان التي تشكّل أكبر سوق للصّادرات من ٤٤ في ١٩٩٤ م إلى ٣٢ بعد عقدين من الزمن.
- أدّى انخفاض أسعار الفائدة في أمريكا (منذ الأزمة المالية) بصناديق التقاعد الأمريكية؛ لأن تبحث عن ملاذ لعوائد لائقة في أماكن أخرى.
- هرع الناس لشراء السندات المقوّمة بالدولار والمصدّرة في أماكن غير متوقّعة؛ كـ (موزامبيق وزامبيا)، وكذلك تلك الصادرة عن شركات الأسواق الناشئة.

وكانت الشركات المصدّرة سعيدة لاقتراض الدولار بأسعار أقلّ ممّا هو سائد في بلادها. وقد بلغ حجم هذا النوع من الديون ما يقرب من ١٠ تريليون دولار قبل العام الماضي؛ ثلثها في الأسواق الناشئة – وفقا لبنك التسويات الدولية ومنتدى محافظي البنوك المركزية.

فكيف يعمل سعر الصرف كـ (مكبّر صوت ماليّ) في البلدان ذات الدّيون بالعملات الأجنبية؟

إنه إذا ما تمّ الترحيب بالدولار القويّ في طوكيو وفرانكفورت، فهو أقلّ ترحيبا في الأسواق الناشئة؛ وذلك بسبب الانخفاض الحادّ في عملاتها ما يشكّل ضغوطا على بنوكها المركزية لرفع أسعار الفائدة؛ لمنع (ازدياد الاستهلاك، واحتواء التضخّم الناتج). فعلى سبيل المثال: رفع البنك المركزيّ التركيّ أسعار الفائدة في ٢٤ نوفمبر ردّا على هبوط سعر صرف الليرة إلى أدنى مستوياتها مقابل الدولار.

إنّ الاقتراض بالدولار، وسداد الشركات ديونها بالدولار؛ سيؤدّي إلى (تراجع الاستثمار، وانخفاض فرص العمل).

مخاطر الدولار القويّ على دورة الائتمان:

- عندما يرتفع الدولار فلا تكلفة لخدمة تلك الدّيون.
- يؤدّي الدولار القويّ إلى تأثيرات مباشرة على المقترضين؛ حيث يصبح الاقتراض الخارجيّ أرخص ممّا سيؤدّي إلى زيادة عرض الائتمان المحلّيّ.
- ارتفاع تدفّقات رأس المال ستؤدّي لارتفاع أسعار الأصول المحلية؛ ممّا سيشجّع ذلك على مزيد من الاقتراض لارتفاع قيمة الضّمانات.

- ليس كلّ دولار مقترض من شركات الأسواق الناشئة سيستخدم في الاستثمار؛ بل في الأغلب ما ينتهي المطاف ببعض المال للإيداع في حسابات مصرفية؛ فيكون متاحا للإقراض مرّة أخرى، وتمويل شركات أخرى به.
- يحرّك الدولار القويّ (هذه الدورة) باتجاه معاكس؛ فمع ارتفاع الدولار يسعى المقترضون لخدمة تكاليف ديونهم المرتفعة عند هروب رأس المال، وحال هبوط أسعار الأصول. وتكون النتيجة مزيدا من الشروط الائتمانية في كثير من الأماكن خارج أمريكا لضبط الثروات بالدولار. وليس من قبيل المصادفة أن بعض أكبر الخاسرين مقابل الدولار كانت عملات البرازيل، وتشيلي، وتركيا، مع الكثير من الديون بالدولار.

إذن: يسبّب ارتفاع الدولار توسّعا في سوق الائتمان، ويزيد مخاطرها.

أمّا مخاطر ارتفاع الدولار على أمريكا فيتلخّص بالآتي:

- تكمن مخاطر ارتفاع الدولار على أمريكا باتّساع عجزها التجاريّ؛ بسبب ضغط العملة القوية على الصادرات وزيادة الواردات.
- زاد العجز في عهد "ريغان"؛ بسبب زيادة إجراءات حمائية مشابهة لما سيفعله المرشّح "ترامب" – حسبما صرّح به–، ويستدل من ذلك؛ التلاعب في قواعد التجارة الدولية لصالح بعض البلدان.
- سيزداد العجز؛ بسبب تهديدات المرشّح "ترامب" فرض ضرائب جمركية مرتفعة على الواردات من "الصين والمكسيك" في محاولة لإحداث توازن في التجارة.

- شكّلت زيادة الدولار بنسبة ٥٠٪ بين عامي (١٩٨٠ و ١٩٨٥) م ضغطا على المصدّرين الأميركيّين. وقد تمّ إلغاء وضع حواجز تجارية من خلال اتفاق بلازا عام ١٩٨٥م؛ ممّا أضعف الدولار. ويبدو أن التاريخ سيعيد نفسه مع الرئيس المنتخب وسياساته المرتقبة.

فتصوّروا فيما لو اتجّه العالم نحو الحدّ من الاقتراض، فكم من المخاوف العالمية ستنتهي؟

وتصوّروا كذلك لو أنّ هذا العالم ألغى الفائدة الربوية، فكم من همومه ستنقضي؟

إنّ ارتفاع سعر الدولار سيكون كارثيّا على أمريكا والعالم معا ؛ طالما أنّ هذا العالم سيبقى غارقا في الدّيون، فدوّامة الديون لا أمل من الخروج منها إلاّ بإسقاط الرّبا وإمهال المدينين حتّى تتيسّر أمورهم؛ فالدّين يثقله الرّبا التي سرعان ما تتحوّل من فوائد مجرّدة إلى دين جديد متراكم بعضه فوق أصله. ويدور الجميع في هذه الدوّامة دون وجهة واضحة سوى لمزيد من الغرم الشديد؛ فقد بلغت ديون (الحكومات والشّركات) خارج أمريكا حتى نهاية العام الماضي ٩.٧ تريليون مقوّمة بالدولار – وفقا لبنك التسويات الدولية – وبلغت ديون الأسواق الناشئة ٣.٣ تريليون دولار.

و يا للأسف؛ إنّه عالم يتعلّم بالممارسة مدّعيا وزاعما أنّ لديه عمالقة من الاقتصاديّين الأكفاء، والأذكياء الماليّين؛ إلاّ أنّه غارق إلى أذنيه في أنفاق الديون، ولا أمل لديه إلا بالاقتراض الرّبويّ المحرّم من جديد.

حقّا إنّها(**قصّة لا تنتهي**)، أبطالها الأساسيّون هم: (الرّبا والتوسّع في الدّين والبيوع الوهميّة)، وهم كأبطال أفلام "هوليود و بوليود" لا يموتون.

لكن هل هناك من لا يموت؟

أجل: في عالم المال إنّ السّلع والخدمات التي تقبع في سوق المستقر – كما ذكرنا آنذاك في مقالنا الافتتاحيّ للعدد ٢١ (عدد فبراير ٢٠١٤)م – لا تموت أبدا؛ بل تجعل الأسواق تتضخّم ب سرطان خبيث يقتلها.

العدد السادس والخمسون

متلازمتا (البطالة - التضخم) عقدة المنشار للاقتصاد الغربي فما وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي فيهما؟

يُناط بِوليِّ الأمر ومَن يمثله من حكومةٍ تحقيقُ مصالحِ الناس ورعايتها.

ولّما كان الناس لا بُدَّ لهم من أن يكونوا منتجِين؛ فَعلى الحكومةِ ومن ينوبُ عنها رعاية مصالحهم، ومن تلك المصالح: (مساعدتهم للخروج من الفقر، وتأمين فرص العمل، ورقابة الأسواق، وتأمين نقود كافية تُسهِّل التبادُلَ لِحُسْنِ سير أعمالهم.

لذلك يتوافر في كل مجتمع (سُوقٌ للسِّلَع والخدمات)، يقابلها توافُر نقودٍ يُؤمِّنها ويصونها الحاكمُ، وتكون عادةً بِصُورة (سُوقٍ للنقود) يتحكَّم بها المصرف المركزي ومَن يتبع له من مصارفَ؛ فإن كانت كميةُ النقود مكافئةً لحجْم التبادل في (سوق السلع والخدمات) كان الوضع وضعَ توازنٍ، فإذا ما زاد حجمُ السلع والخدمات عن النقود اللازمة انخفضت الأسعارُ، ونقيضُ ذلك معناه زيادتها لوفْرة النقود. وهذا يُلخِّص قانون العرْض والطلب بشكلٍ من الأشكال.

تُعتبر ظاهرتا (البطالة والتضخُّم) من أهم الظواهر الاقتصادية التي واجهتْ أيَّ اقتصادٍ في العالم في القرنَين الأخيرَين؛ فهاتان الظاهرتان تلعبان دَوراً مُهِمًّا في توجيه السياسات الحكومية، وتُركِّز البرامجُ الاقتصادية على مواجهتِهما بِطُرقٍ (دفاعية أو هجومية)؛ فالمدرسة (الكلاسيكية) بزعامة (كينز) انتهت لاستهدافِ التشغيل الكامل، وبقيتِ البطالةُ عقدتَها الكأداء، وانتهت المدرسة الكلاسيكية

الحديثة بزعامة (مدرسة شيكاغو النقدية) إلى ضرورة تعايُش الاقتصاد مع نسبةٍ مفترَضة من التضخم بحدود ٢٪ وأُخرى من البطالة بحدود ٦٪.

يُعتبر قانون "أوكان" Okan مَرجِعًا يعتمدُ عليه أغلب المخطِّطين الاقتصاديين، ومفاده: أنّ انخفاض معدَّلِ البطالة بمقدار نُقطتين مئويتين يزيد الناتجَ المحلِّي بنسبة ٢-٦٪ (والعكس بالعكس).

وللتقريب تُعادِلُ تلك النسبةُ ما قيمته (٠.٥٠-١.٥٠) تريليون دولار في حالة أمريكا، وهذا مبلغ كافٍ لوضْع نظام الضمان الاجتماعي في أميركة على قدمَين ثابتتين لمدَّة تتراوح ما بين ٧٥ إلى ١٠٠ عام قادمة.

وتكون البطالةُ ثابتةً إذا ما حقَّق الـ GDP نموًّا قدْره ٣.٤٪ بشكلٍ مجمَل - وتختلف هذه النسبة من منطقةٍ إلى أُخرى حسب قوَّة اقتصادها وضَعفه - وتزداد البطالة مقابلَ كلِّ نسبةٍ مئوية من (١.٠ - ١.٨٪) بشكلٍ مجمل.

إنّ البطالةَ تُمثِّل حالةَ الانكماش التي يعيشها الاقتصادُ المعنيّ؛ حيث يكون (الطلبُ متدنٍ والإنتاج منخفضًا والأجورُ متهاويةً)، وقد يصل الأمرُ لتسريح العمَّال من العمل؛ بينما تتجه الأسعارُ نحوَ مزيدٍ من الهبوط.

أمَّا التضخمُ فيدفع الأسعارَ نحو الارتفاع؛ ليكون في بعض صُورِه عِلاجًا لحالة الانكماش وبوَّابة الخروج منه حسب المدارس الكلاسيكية، وهذا يحتاج لاقتصادٍ قوي؛ فازديادُ الأسعارِ يزيد من مُطالَباتِ العمال لأجورهم فـ (تزداد التكاليفُ وترتفع الأسعارُ) أكثر فأكثر.

أمّا الاقتصاد الذي يتمتَّع ببنيةٍ متينة فإنّ زيادة الأسعار تُسهِم بـ(زيادةِ الاستثمارات، أو تدفع لزيادة الإنتاج)؛ فتزيد مطالَباتُ العمَّال لرفْع أجورهم؛ وتزداد التكاليف، ويؤدي ذلك لارتفاع الأسعار أكثر فأكثر ليدخل الاقتصادُ في حلقةِ ارتفاعاتٍ متتالية تبدأ بعدَ أن تصل ذروتَها مراحل دخول الاقتصاد في الانكماش.

يُستثنى من ذلك ما فعلتْه الشركاتُ الألمانية التي استوعبت ارتفاعَ الأجور دون زيادة أسعار منتجاتِها وخدماتِها؛ لذلك لم يُحدِث النموُّ السريع للأجور تضخُّمًا يرفع أسعارَ المستهلكِين[1]، وهذا مِثالٌ عن فعلٍ وردِّ فعلِ قوَّة الاقتصاد كالاقتصاد الألماني – كما أشرنا أعلاه –.

وفي الحالات كافّةً يتأثَّر سعرُ الصرف؛ فيشكِّل انعكاسا لها، فهو لا يُمكنُه البقاءُ بمنأىً عن تلك الظواهر والأحداث.

إنّ سياسة تعايُش متلازمتَي (البطالة – التضخم) قد أخفق في تحقيق الصورة المرجوَّة؛ وتُوحي حزمةُ السياساتِ (النقدية والمالية والاقتصادية) المتبعة إثرَ أزمة ٢٠٠٨م بصعوبةٍ – إن لم نَقُلْ فشلاً – في ضبْط هذا التعايشِ عند الحدود المرسومة له.

فقد اقتصرت الحلولُ التي وضعَها الاقتصادُ التقليدي لمشكلة البطالة على حلولٍ اقتصادية هي أشبهُ ما تكون بمعالجاتٍ سطحية لمشكلةٍ عميقة؛ لذلك كانت

[1] The Economist, Inflation is on the way back in the rich world, and that is good news Deflationary fears are at last on the point of being banished, Jan 14th 2017, link

نتائجُها محصورةً بتغيُّرِ نسبة العاطلين عن العمل (سلبًا أو إيجابًا) كلَّما تغيَّرت تلك السياساتُ (النقدية والمالية والاقتصادية) .

إذنْ: تنعكسُ تلك السياساتُ على حالة الاقتصاد الذي يأخذ وضعية (الانكماش أو الرَّواج)، وغالب حاله الانكماش منذ أزمة ٢٠٠٨؛ لأنَّ مسبِّبات الأزمة ما زالت قائمةً رغْم محاولة الحكومات تخفيفَها؛ فحقيقةُ الأمرِ أنّ النظام العالمي التقليدي قد صار باليًا ولم يَعُدْ يُجْدي معه تطبيق الصيانات العلاجية بعدما خسرَ الصيانات الوقائيةَ كُلِّيًّا، فما فيه من مساوئ تجعله آيلاً للسقوط، وهذا ما تنبَّأ به كثيرٌ من الاقتصاديين إثرَ انهيار المنظومة الشيوعية ومِن ثمَّ الاشتراكية .

أمَّا أهمُّ السياساتِ البالية المؤثِّرة في الوضع الراهن فهي :

أوّلاً : السياساتُ النقدية التقليدية التي تُرسِّخ التضخمَ :

- يُعتبَر نظامُ الفائدة الربوية محفِّزًا مستمرًّا للتضخُّم وبلا هوادة؛ فهو نظامٌ يعترِف بنقصان قيمة النقود دوريًّا طِبْقا للفائدة المتبنَّاة؛ وأخيراً وَجدَ النظامُ العالمي نفسَه داخل جُحْرِ ضَبٍّ حيث انتهى به الأمرُ لسقوط مدوٍ – كما هو متوقَّع –؛ ففي السنتَين الماضيتَين اضطرتْ عِدَّةُ دُولٍ غنيَّة لدخول مجال الفائدة السالبة NIRP بعدما بقيَ بعضُها قريبًا من الصِّفر ZIRP منذ أزمة ٢٠٠٨م، وتبعتها سائرُ الدول التي تدور في فلَكِها[١] .

[١] للمزيد تراجع مقالاتنا الافتتاحية السابقة؛ وخاصَّة العددين ٥٠ و ٥١.

- زيادةُ حجْمِ أسواق المشتقَّات بمختلف أنواعها؛ ممَّا ضاعف عرْضَ النقود، ووسَّع حجمَ سُوق المستقر[1]؛ فالمنتجاتُ المالية التقليدية تقبعُ في الأسواق لا تغادرُها ولا تتلاشى؛ بل تتضخَّم ويزداد تبادُلها حتى تكون أشبهَ بِفُقاعةٍ.
- تُعتبَر سياسةُ (إيجاد وتوفير) الائتمان المصرفي أداةً فاعلة في زيادة حجم النقود المتداوَلة، ورغم التعديلات التي جاء بها "بازل ٣" فإنّ الأمر ما زال مهدِّداً للنظام النقدي العالمي؛ فالسياساتُ المصرفية السائدة تزيدُ من عرْض النقود وتخلخل أيِّ توازنٍ مع ما تحتاجه (سُوق السلع والخدمات). ومِن ذلك:

(ا) أنّ كثيراً من القروض إنْ مُنحَت للمقترِضين؛ سواءٌ كانت لـ (أفراداً أو شركاتٍ أو مصارف) يُعيدوا إيداعَها كودائعَ في مصارفَ أُخرى لِتزيدَ من حجْم الائتمان المصرفي.

(ب) أنّ بقاء سياسات استثمار أموال الخزينة في المصارف على حالِها هو أكبرُ معضِلةٍ قائمة فـ:

✳ سياسةُ تكافؤ سعر الفائدة Interest Rate Parity التي تقوم بمَوجِبها إداراتُ الخزينة بوضْع سيولتها الفائضة لدى مصارفَ أُخرى؛ تزيد الطِّينَ بِلَّةً،

[1] للمزيد يراجع مقالنا: سوق الممرِّ وسوق المستقرّ المنتجات المالية ومنتجات السلع والخدمات) كلمة رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية - العدد ٢١.

✳ سياسةُ المتاجَرة المستقبلية بالعُملات والمضارَبة فيها (تُؤثِّر وتتأثَّر) بأسعار الصرف السائدة، وقد شهِدت السنواتُ الماضية تغيُّراتٍ جوهرية تُعتبَر مهدِّدة لبلدانِها؛ وخاصَّة الناشئةَ منها[1] .

ثانيًا : السياساتُ المالية التقليدية المساهِمة في إيجادِ التضخُّم :

- **الضرائب** : تُساهِمُ السياساتُ المالية في إيجادِ التضخم بأوضح صُورِها بنظام الضرائب الذي يُساهم في رفْع أسعار السلع والخدمات دون مُسوِّغٍ؛ فارتفاعُ السعرِ – من وجْهةِ نظر المستهلِك – لا يُقابلُه تَحَسُّنٌ في الجَودة، ولا زيادة في الكمية المُباعة، ولا تحسُّنٌ في المواصفات .

ويُعتبَر ما جاءت به نظريةُ المالية العامّة في أنَّ أموال الضرائب إنَّما هي لـ (تحسين البِنى التحتية، وتمويل الخزينة العامَّة) مجرَّدُ إطارٍ نظريّ؛ فالحكوماتُ تتلاعب بأموال الضرائب كيف تشاء بحُججِ الاضطرارِ والظروف القاهرة وهي حُجَجٌ واهية .

- **التوسُّع في الإنفاقِ الحُكوميّ** : إنَّ إنفاقَ الدولِ والحكومات يتَّسِمُ باللاعقلانية؛ لِما فيها من (ترفٍ وتبذيرٍ) متزايدَين لا يتسمانِ بالرُّشد أبداً – مَهما كانت الرقابةُ عليه– فضْلاً عن حاجة الدول لتمويل حروبٍ لا طائلَ منها .

[1] للمزيد يراجع مقالنا: إدارة أزمات الصرف إدارة أزمة في الدول المتقدمة وإدارة بالأزمة في الدول النامية واستقرار في الاقتصاد الإسلامي) كلمة رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية - العدد ٥٠.

وقد زاد ذلك من مَيلِ الحكومات لفرْض الضرائب لتمويل إنفاقها العامِّ دون وجْه حقٍّ أو على أقل تقديرٍ بغَير ما جاءت به نظريةُ المالية العامَّة. ولم تتعدَّ الحكوماتُ على أموال الضرائب وحسب؛ بل تجاوزتها إلى أموالِ الضمان الاجتماعي فطالَتْها كما فعلت الحكومةُ الأمريكية إثرَ أزمة ٢٠٠٨ م؛ حيث استعانت بتلك الأموالِ لِضَخِّ السيولة في البنوك.

- **التوسُّع بالديون السِّيادية**: لجأت الدولُ والحكومات إلى مزيدٍ من التوسُّع في الديون العامّة؛ سواء بـ(الاقتراض من السوق الدولية أو الاقتراض الداخلي– زيادة عرْض النقود–)؛ لِترزحَ شعوبُ تلك الدول تحت عِبء تكلفة الدُّيون التي تُساهِمُ بشكلٍ كبير في دفْع عَجَلةِ التضخُّم؛ لأنها تُسهِم في رفْع أسعار المستهلكِين دون مسوِّغ حقيقي. وهذا يطالُ الدولَ كافّةً بلا استثناء، وللاطلاع على حجم مديونية العالَم اللحظية ومديونية كلِّ دولةٍ من دُوله يُمكِن زيارة رابط ساعة الدَّين العالمي.

ثالثًا: بعضُ السياساتِ الاقتصادية التي تدعم حدوث التضخُّم:

- **الضغطُ على العرْض**، يتحوَّل التسويقُ في سلوك الاقتصاد الغربي إلى (مُتعةٍ وشهوة)؛ فالإعلاناتُ تُسهم في تشكيل طلبٍ مستمر يكون أقربَ للشراء الترفيِ منه للشراء الحاجيِّ؛ لذلك تُركِّز خططُ الإنتاج والتسويق على زيادة المَبيعات بلا هوادةٍ، ولَّما ضاقت الأسواقُ المحلية على الشركات المنتجة اتجهت نحوَ الأسواقِ العالمية عبرَ تحوُّلها لشركاتٍ متعدِّدة الجنسيات وصارت تتحكَّم

بحكوماتٍ تحتاجُها فسيطرتْ على مواردِها ولعبتْ بمصائر شعوبها، وما حروبُ (النفط والغاز..) وغيرهما عن ذاكرتِنا ببعيدة.

- **البيعُ على المكشوف**، يؤدي هذا البيعُ إلى بُيوعٍ وهميَّة تزيد من حجم (سوق السلع والخدمات) بشكلٍ غير حقيقي ما يغاير حجمَ سوقِ النقود؛ حيث يُفترض بهما التوازنُ.
- **الاحتكاراتُ**؛ حيث يفْرِضُ المحتكِر أسعارَه ويرفعُها كيف يشاء.
- **ارتفاعُ أسعار الطاقة**، كما هي الحالُ عند ارتفاع أسعار النفط.

وللتضخُّم في الدول الغنيَّة مؤثِّرات تخُصُّه[١]؛ ألا و هي:

المؤثِّر الأوَّل: التضخُّم المستورَد: والذي يتغلغلُ إلى السوق من خلال السلعِ المستورَدة المرتفعة الثمن، وكلما ازداد ارتباطُ الاقتصاد المعني باقتصاد الدول ذات التضخم تأثَّر بذلك، كما أنَّ الدول ذات الاقتصاد الرَّيعي سرعانَ ما تتأثر بذلك.

المُؤثِّر الثاني: حجْمُ الركودِ (أو الطاقة الفائضة) في الاقتصاد المحلي: يُعتبَر (مُعدَّلُ البطالةِ، وقياس الركود) في سُوق العمل مِقياساً مناسباً لحجْم الركود.

وعلى هذا الأساس فمُعدَّل البطالةِ في الاقتصاد الأمريكي ٤.٧٪ وهو يقارِب طاقتَها، بينما معدَّل ارتفاع الأجور ٢.٩٪ وسطيًا على أساسٍ سنويٍّ في ديسمبر، – وهو أعلى مُعدَّل منذ عام ٢٠٠٩ م–، وبافتراض نموٍّ الإنتاجية ١٪، والأجور ٣٪، فهذا يعني أنَّ ارتفاع تكاليف الأجور هي ٢٪، وهذا يتماشى مع معدَّل التضخُّم المستهدف للبنك الاحتياطي الفيدرالي.

---

[١] IBID: Inflation is on the way back .., link

لكنَّ الصورةَ في أجزاء أُخرى من العالم الغنيِّ أكثر عَتامةً؛ فأسواقُ فُرَصِ العمل في منطقة اليورو أكثرُ جُموداً، واقتصادُ منطقة اليورو أكبرُ من الركودِ نفْسِه، ومعدَّل البطالة فيه ٩.٨٪. أمَّا اقتصادُ منطقة اليورو الجنوبية الكبيرة، كـ(إيطالية وإسبانية)، فحالُها هو الركود؛ فإن كان التضخُّم حسب هدف البنك المركزي الأوروبي يقتربُ من ٢٪؛ فسيحتاج اقتصادٌ كاقتصادِ ألمانيا – مَثلاً– توليد معدَّلات تضخُّمٍ أعلى من ٢٪ بكثيرٍ.

المؤثِّر الثالث: التوقُّعات: إذا شعرت الشركاتُ بِحُرِّيَّةٍ في رفْع أسعار منتجاتها، وتمكَّن الموظَّفون من رفْع أجورهم إذا ما توقَّعوا ارتفاعَ معدَّلاتِ التضخم، فإنَّ لهذه التوقُّعات دوراً مُهمًّا في دفْع حركة التضخم.

لكنْ لماذا توقَّفت المدارسُ الكلاسيكية بنوعَيها (التقليدية والحديثة) عند هاتَين المُتلازمتَين؟

ذلك لأنهما تلتهمانِ أيَّ نموٍّ يُحقِّقُه الاقتصاد؛ ممَّا يُوجِبُ على الحكوماتِ التصدي لهُما؛ إلاّ أنّ طبيعة النظام العالمي الخاوية جعلتْه يقبلُ تعايشهما كَحَلٍ مُتاحٍ ومقبول.

والسؤال الذي يتبادرُ لأذهانِ المُخطِّطين، أيُّهما أولى بالمجابَهة البطالةُ أم التضخُّم؟

إنَّ رفْع الفقر عن الناس وتأمين فُرَص العمل لهم، وتأمين النقود الكافية هي من المهامِّ المُلقاة على كاهل الحكوماتِ – كما أسلفنا –؛ لذلك لا بُدَّ من تنفيذ مجموعةٍ متنوِّعة من السياسات البنيوية للسماح للاقتصاد بالعمل بأدنى مستوىً من

البطالة، والقَبول في حدٍّ مُعيَّن من التضخُّم بما يحفظُ الموارِدَ الاقتصادية، ويُحافِظُ على أقل تكاليف تصحيح للخطأ حين وقوعِه.

فإذا ما حاولت الحكوماتُ دَفْعَ مُعدَّلاتِ البطالة إلى مستوياتٍ منخفضة أكثرَ ممَّا ينبغي فسترتفعُ معدَّلاتُ التضخم؛ لذلك يستحيل خفْضُ معدَّلاتِ البطالة بصورةٍ مستديمة دون التسبُّب في ارتفاع مستويات التضخم. عند ذلك ينبغي التركيزُ على استقرار الأسعار من خلال استهدافِ مُعدَّل بطالة لا يسمح بزيادة مستوى التضخم، وهو ما يُطلَق عليه (معدَّل بطالة لا يقود إلى تسارُع التضخم)، **وهذه نظرةٌ تميل بالمعالجة نحوَ السياسةِ الاقتصادية أكثرَ من السياسة النقدية.**

وبالنظر إلى التجربة اليابانية التي خاضتْ حكوماتُها المتتابعة معركةً طويلة ضدَّ الانكماش، كان الترجيحُ للحلِّ النقدي؛ فسياسة (التيسير الكَمِّيِّ) كـ(شِراء كميَّاتٍ كبيرة من السَّندات الحكومية) لخفْضِ معدَّلات الفائدة ذات الأجلِ الطويل – هي السياسةُ الرائدة؛ ممَّا خفضَ هوامش إقراض البنوك.

لذلك قام بنكُ اليابان – منذ أيلول الماضي – بالمحافَظة على عائدِ سنداتٍ صفريّ لمدَّة عشْر سنواتٍ، مع معدَّل فائدة (ناقص واحد بالألف) على الودائع. مع العِلم أنَّ كلَّ ١٠٪ من النقطة تحت الصفر تهدر ٥٪ من أرباح أكبر ثلاثة بنوكٍ عِملاقة (حسب رأي السِّمسار براين وترهاوس). وعليه صارت عائداتُ إقراضِ الشركات اليابانية ضعيفةً بسبب انخفاض معدَّلات الفائدة؛ فتراجَع الاقتصادُ[١].

وجهةُ نظرِ الاقتصاد الإسلامي في متلازمتَي (البطالة – التضخّم):

[١] The Economist, Japanese banks grapple with ultra-low interest rates, Dec 24th 2016, link

إنّ استراتيجيةَ الاقتصادِ الإسلامي هي في تحقيقِ الصيانة الوقائية مع استخدام بعض الأدوات كـ (صيانةٍ علاجية) لأيِّ اختلالات قد تَحدُثُ. وهذا سببُه طبيعة البِنية الهندسية للشريعة الإسلامية التي (أطّرت المُحرَّمات، وتَركَت بابَ الابتكارِ مفتوحًا)؛ لذلك ليس مُتاحًا اتِّباع أيِّ طُرُقٍ ممنوعة ومحرَّمة فهذا من ثوابتِ المذهب الاقتصادي الإسلامي.

أوَّلاً: مشكلةُ البطالة:

لقد أوجبت الشريعةُ الإسلامية على وليِّ أمر الناس أن يَرعَى مصالحَهم، وأن يرفعَ عنهم الفقْر وتأمين الحاجات الأساسية لهم، وجَعلَت الزكاةَ الركنَ الثالث للإيمان؛ فـ (لا إيمانَ دون تأديتها). وقد وَعَى الخليفةُ أبو بَكرٍ الصِّدِّيق رضيَ اللّٰهُ عنه دورَ هذا الرُّكن المالي في رفْع الفقر عن الناس ومحاربته لبطالتهم؛ فأعلن الحربَ على مانِعي الزكاةِ لِـ (إيمانه بفَرْضِها الرَّبَّانيِّ، وبَصيرته بدَورها الحَيويّ) في (إقامةِ الحياة على هذه الأرض، وتحقيق العدْل بين طبقات المجتمع، ورفْع طبقة الفقراء إلى مصافِّ طبقةِ الأغنياء).

لهذا وذاك تُعتبر الزكاةُ السياسةَ الاقتصادية التي تَحَدُّ من الفقر؛ بل وتُعالِجُ أسبابَه، وقد سمَّاها الدكتورُ "منذر القحف" بأنها (إعادة توزيع هادئٍ للثروات)، فلا هي تقضُّ مَضاجِعَ الأغنياءِ فَتُفْقِرَهُم، ولا هي تتركُ الفقراءَ على حالِهم؛ بل تُسعِدُهُم وتجبُر حالَهم.

وأوضحنا في "نموذَجِنا الرِّياضي للزكاة" أنّ تطبيقها يُحقِّق غِنى الناس في فترة (٣-١٠) أعوام[١] وفِعلاً تحقَّق ذلك في زمَن العُمَرَينِ رضي الله عنهما؛ حتّى أنّ الخليفةَ عُمرَ بنَ عبدِ العزيز رضي الله عنه قد استلم زِمام الحُكْمِ وفيه فسادٌ عَريض مستشرٍ في أنحاء البلاد، ومِن ثم شهدَ التاريخُ بأنّ المال قد فاضَ عن حاجةِ الناس – رغم أنّ فترة حُكمِه هي أقلّ من ثلاثةِ أعوام –.

كما أنَّ أموالَ الزكاةِ مُستثمرَةٌ في دورة الاقتصاد الكُلِّيِّ[٢]، وهي تُحقِّق فيه تنميةً مستمرَّة؛ لأنها تمويلٌ مستديم على مدار الأيّام والسِّنين، يتبعُه تشغيل للعَمالة، وزيادة في مُعدَّلات النموّ.

كما راعت الشريعةُ الإسلامية إخراجَ الزكاة (نَقْداً وعَيناً) حتى لا يُحرِّك ذلك (سوق السلع والخدمات) أو (سوق النقود) بعيداً عن بعضهما فتتخلخل العلاقةُ بينهما؛ لذلك كان نِصابُ الزكاة (نقديًّا وعَينيًّا).

ولم تكتفِ الشريعةُ الإسلامية بهذا الحلِّ الماليّ؛ بل قدَّمت حُلولاً اجتماعية إلى جانب الحلول الاقتصادية[٣].

ثانيًا: مشكلةُ التضخُّم:

تعرَّض علماءُ المسلمين لأسعار المنتَجات الرئيسية، كما دَرسُوها واستوعبوها في عدَّة مناطق جغرافية، وقارَنوا بينها، وفسَّرُوا أسبابَ ذلك تبعا للمسبِّب، وما أكثرَ ما ذَكرَ الإمامُ "القلقشنديُّ" سِعر الصرف وأتبعَه بالمستوى العامِّ للأسعار، وبيَّن دَورَ

[١] للمزيد يراجع كتابنا: سياستا تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب الماليتين.
[٢] للمزيد يراجع مقالنا: أموال الزكاة مستثمرة في دورة الاقتصاد الكلي.
[٣] للمزيد يراجع كتابنا: مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام.

العرْض والطلب في ذلك، واستشهد بدراساتٍ قام بها غيرُه كقَولِه: "ذكر المقرّ الشهابيُّ بنُ فضْلِ الله" في (مسالك الأبصار) جُملةً من الأسعار في زمانه فقال: "وأوسطُ أسعارِها في غالبِ الأوقات أن يكون أرْدَبُّ القمح بخَمسة عشر درهمًا والشعير بِعشَرةٍ وبقيَّة الحُبوبِ على هذا الأنموذج، والأرز يبلغ فوق ذلك واللحمُ أقلّ سِعره الرّطل بنِصف درهمٍ".

قلتُ: وهذه الأسعارُ التي ذكرَها قد أدركنا غالبَها وبقيت إلى ما بعد الثمانين والسبعمائة فَغَلَت الأسعارُ وتزايدتْ في كلِّ صِنْفٍ من ذلك وغَيره، وصار المِثلُ إلى ثلاثةِ أمثاله وأربعةِ أمثاله، فلا حولَ ولا قوَّة إلاّ باللهِ ذي المِننَ الجسيمة القادرِ على إعادة ذلك على ما كان عليه أو دُونَه، **وهُوَ الذي يُنَزِّلُ الغَيْثَ مِن بَعْدِ ما قَنَطُوا** (الشورى:٢٨). وهذا دلالةٌ واضحة على العرْض والطلب؛ فقِلَّةُ العرْض أدَّت إلى الغلاءِ؛ لذلك ذَكرَ هذه الآيةَ طَلبًا من اللهِ أن يُنزِلَ الغيثَ؛ مِمّا يؤدي إلى زيادةِ الخيرات، ومِن ثَمَّ زيادة العرضِ فهُبوطٍ في الأسعار.

وقارَن الإمامُ "القلقشنديُّ" وغيرُه الأسعارَ السائدة مع أسعار البُلدان الأُخرى، وذكر غالبَ البلدان في حِينه؛ فقد روى عن إيران أنَّ "معاملاتِها بالدينار الرابح (ذِي السعر الأعلى) وهو ستَّةُ دراهم كما في مُعظَم مملكةِ إيران، وفي بعضها بالدِّينار الخُراسانيّ وهو أربعةُ دراهمَ... وهيَ وإنْ قلَّ وَزْنُها عن معاملةِ مِصرَ والشام فإنها تجوزُ مِثل جَوازها. وأمّا أسعارُها فأسعارُها جميعُها مُرضية حتى إذا غَلَتِ الأسعارُ فيها أعلى الغُلوِّ كانت مِثلَ أرخصِ الأسعار بِمصرَ والشام".

وذَكرَ عن مملكةِ خُوارزم: أنَّ دِينارَهُم رابحٌ كما هو في غالبِ مملكة إيران وهو الذي عَدَّه ستَّة دراهمَ، وأنّ الحبوب تُباع كُلُّها عِندَهُم بالرّطل... وأمّا الأسعارُ في جميع هذه المملكة رخيَّة إلى الغاية إلاّ كركنج أم أقليم خوارزم فإنّها متماسكةٌ في أسعار الغلَّات قلَّ أن ترخصَ؛ بل إمّا أن تكون غاليةً أو متوسِّطة لا يُعرَفُ بها الرخْصُ أبدًا[1].

وقد تعرّض الاقتصاديون المسلِمون لأسبابِ الغَلاء وارتفاع الأسعار؛ فالقاضي عبد الجبَّار ردَّ أسبابَ الغلاء إلى عوامل السوق أو لفعلِ فاعل، وذَكرَ أنّ عوامل السوق كـ (قلَّة الطلب أو زيادة الطلب أو زيادة الحاجة والشهوة أو الخوف من عدم الحصول عليه وهذا يكون لعواملَ نفسية وتوقعات المستهلكين)، أما الأسباب التي تعود لفعل فاعل فقد تكون: (طبيعيةً، أو حكومية، أو مصالح شخصية كـ(الاحتكار).

إنَّ سُبُلَ وأدوات الحدِّ من التضخم وارتفاع الأسعار هي:

أوَّلا: سياساتُ حظْرِ ومنْع الأسباب المؤدِّية لوقوع السُّوق في التضخُّم:

١- شرّع الإسلامُ الحنيفُ **التسعيرَ كسياسةٍ اقتصادية** للتحكُّم بالأسباب التي تعودُ لِفعل فاعلٍ، والناجمة عن الاحتكار، أمّا ارتفاعُ السعر لقلَّة الرِّزق (العَرْض) أو كثرةِ الخلق (الطلب) فهو ارتفاعٌ عادل حسبَ رأي الإمامِ "ابن تيمية"[2].

[1] للمزيد يراجع كتابنا: دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر المحاسبي، رسالة دكتوراه، ص ٢٧-٢٨.

[2] للمزيد يراجع كتابنا: فقه الأسواق.

٢- **تحريمُ التلاعُب بالنقود السائدة**، فقد (**نَهَى رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عن كَسْرِ سِكَّةِ المسلمينَ الجائزةِ بينهم؛ إلاّ من بأسٍ**)[١]؛ لذلك لا يصحُّ التلاعُبُ بإصدارِ النقود بما يضرُّ بالناس للنهي عن الضَّرر والإضرار؛ لقوله صلَّى اللهُ عليه وسلم: (**لا ضَرَرَ ولا ضِرار**)[٢]، و(**الضَّررُ يُزال**)[٣]؛ سواءٌ أكان الفاعلُ (حاكمًا أم محكومًا). فهذا من الفساد الذي غالبا ما يكون مؤدَّاه نشوء سُوقٍ موازية أو سوق سوداءَ تضرُّ بالجميع.

٣- **الضغطُ على الطلب**، كفعلِ أمير المؤمنينَ عُمَرَ رضي اللهُ عنه؛ حيث سأله الناسُ أن يُسعِّر لهم فقال لهم: "أرخِصُوها بالترْك"، وكان قد نهَى رضي اللهُ عنه أن يكون الشراءُ شَهوانيًّا، بِقولِه: "أكلَّما اشتهيتُم اشتريتُم"؛ خاصَّةً أثناء الأزماتِ كما كانت الحالُ عامَ المجَاعةِ.

٤- **النهيُ عن الرِّبا**، شبَّه اللهُ تعالى المجتمعَ الذي ينتشرُ فيه الرِّبا بمن مَسَّهُ شيطانٌ كدليلٍ على التخبُّط، قال تعالى: **الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ** (البقرة: ٢٧٥)، وقد ذكرت دراسةٌ لـ(فريدمن) في بداية الثمانييات عن أسبابِ السلوك الطائش الذي لم يَسْبِقْ له مثيلٌ للاقتصاد الأمريكي، وتوصَّل إلى أنّ هذا السلوك الطائش يُساوي أسعارَ الفائدة[٤].

---

[١] ضعيف ابن ماجه
[٢] حديث صحيح
[٣] قاعدة فقهية
[٤] للمزيد يراجع كتابنا: فقه الأسواق.

٥- **النهيُ عن الصرفِ دون تقابُضٍ في المجلس**؛ لأنَّه يُمثِّلُ شكلاً من أشكال عرْض النقود وزيادتها[١].

٦- **النهيُ عن فرْض الضرائب على الناس**، بينما شُرِّع للحاكِم التوظيف على بيت المال بضوابطَ عادلةٍ؛ أن تكون الأُمَّة في جائحةٍ، وبيتُ المال فارغٌ، فيُفرَض على الأغنياءِ فحسب، وتتوقَّف هذه السياسةُ عند انتفاءِ الحاجة[٢]؛ لانتفاء العِلّة.

٧- **تحريمُ السَّرَف والتبذير**، لِما لهُما من دورٍ في تشويه صُورة الطلب. وهذا ما أوضحَه العلَّامةُ "ابنُ خلدون" في (مُقدِّمته)؛ حيث رسمَ دورةً لكيفية نشوءِ التضخم واستفحاله؛ بسبب الإنفاق الترفيِّ وأثره على الطلب الكُلِّي[٣].

ثانيًا: السياساتُ العلاجية للحدِّ من آثار التضخُّم وإقامة العدْل:

أمَّا السياساتُ العلاجية للتضخُّم حال حدوثه؛ فقد استخدم عُمرُ الفاروقُ رضي اللهُ عنه طريقةَ الأرقامِ القياسية لتعويض أيِّ ضَررٍ، وقد سبقَ غيرَه رضي الله عنه بمئاتِ السِّنين؛ وليس صحيحًا ما ذَكرَه كثيرٌ من المؤلِّفين بأنَّ فِقْهنا قد خلا من هذه المعالجَات، وأنَّ أسبقيَّته تعودُ للاقتصاديِّين؛ ففي حديث عُبادةَ بنِ الصامت رضي الله عنه دلالةٌ على معالجةِ عُمَرَ رضي الله عنه لتغيُّر الأسعار في ما فَرَضَه رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم في الدِّياتِ[٤]، ورفْع الحَيفِ حالَ وقوعِه عن المتضرِّر.

---

[١] للمزيد يراجع أنموذجنا: أنموذج عرض النقود من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي.
[٢] للمزيد يراجع كتابنا: سياستا تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب الماليتين.
[٣] للمزيد يراجع كتابنا: مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام، الصفحات ٥٠-٥١.
[٤] للمزيد يراجع كتابنا: صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، الصفحات ٤٥-٥٠.

وأخيراً وليس آخراً:

لقد فشِلَت دُولُ العالم قاطبةً في مُجابَهة التضخُّم والقضاء عليه، وانحصرَت جُهودها في إدارتِه والسيطرة عليه قدْرَ الإمكان، مع أنَّ عدم الانتصار عليه معناهُ (فشل النظام النقديّ الدوليّ).

كما فشلت الدولُ كافَّةً في تجنيبِ كثيرٍ من مواطنيها الفقرَ؛ ممَّا يدلُّ على فشل سياساتها، وبما أنّ البنك الدولي هو رمزٌ من رموزِ النظام النقديّ الدوليّ؛ – بل هو كبيرُهم – وهو مَن يرفعُ راية (مِن أجْلِ عالَمٍ خالٍ من الفقْر Working for a World Free of Poverty) منذ تأسيسِه – أيّ: أكثرَ من سبعينَ عاماً – كانت نتيجةُ جُهدِه زيادةَ الفقر، ودخولَ مواطِني بلدان – تُصنَّف بأنها غنيَّةٌ – حالةَ الفقر، وهذا دليلٌ آخرُ على انسدادِ الأفق أمام السياسات النقدية السائدة وضَرورة تغييرها تغييرا جذريًّا.

ويبدو أنَّ النفقَ المسدودَ نهايته بالتوجُّه نحوَ الاقتصادِ الإسلامي بعدما تهاوت النُّظُم تباعًا؛ فالتضخُّم (المالي والنقدي) ممنوعانِ ومحظورٌ وقوعهُما في الاقتصاد الإسلامي، أمَّا التضخُّم الاقتصادي فإن كان يطال سِلعًا ضرورية؛ فتُطبَّق عليه:

(١) سياسةُ التسعير، أو (٢) التحكُّم بالطلب بالضغط عليه.

فالسُّوق في الاقتصاد الإسلامي (سوقٌ عادلة هادئة، تكونُ فيها الفُرصُ متاحةً للأكثرِ كفاءةً لا للأكثرِ غِشًّا وتدليساً وكَذِبًا واحتيالاً)، وهذه هي مهمَّة مُحتسِب السُّوق في الرقابةِ.

يقول صلَّى الله عليه وسلم: (**لا يَبِعْ حاضِرٌ لبادٍ، دَعُوا النَّاسَ يرزُق اللهُ بعضَهم مِن بعضٍ**)[1]، فالنهيُ هو عن إفسادِ أسعار السوق؛ ومِن ثَمَ كانت الدعوةُ لحُرِّيَّةٍ اقتصادية منضبطةً بذلك النهي.

وبهذا يكون احتسابُ السوق ورعايةُ مصالِح الناس.

[1] حديث صحيح

العدد السابع والخمسون

المذهب الاقتصادي لمدرسة شيكاغو النقدية هل هو مذهب الأشرار؟ ميلتون فريدمان أنموذجا

عندما نتكلّم عن مدرسة شيكاغو النقدية فهذا كلام عن المدرسة التقليدية الحديثة (نيو كلاسيك)، وهي مدرسة نشأت على أعقاب المدرسة التقليدية التي توجّتها نظريات (كينز) إثر الأزمة العالمية الأولى ١٩٢٩ م.

لقد تناولنا في الكلمة الافتتاحية للعدد ١٧ اكتوبر ٢٠١٣ مقالا بعنوان: "رياح التغيير وسطوة القرار: أيّهما أسبق؟ القرار السياسيّ أم القرار الاقتصاديّ؟

ذكرنا فيها أنّ التغيير أمر طبيعي وحتميّ؛ لأنّه بمثابة رياح لا بدّ من هبوبها في كلّ وقت وفي كلّ حين من عمر الإنسان؛ لذا فالتغيير يحكم سلوك الناس – عموما –، وقادتهم خصوصا من خلال قواعد يجب أن تكون أخلاقيّة حميدة، كما يجب أن يمتاز قادتهم بالأسوة الحسنة في الأقوال والأفعال كي يتمكّنوا من إقناع المرؤوسين.

وذكرنا – كذلك – أن للتّغيير اتجاهين متناقضين فإذا:

– كان اتجاه التغيير من أعلى الهرم إلى أسفله؛ فعندئذ يكون التغيير (حكيما متأنيّا) ويسعى لتنفيذه القادة الحكماء،

– أمّا إذا كان من أسفله لأعلاه فيكون التغيير (ثوريا) تصاحبه – في الأغلب – قلّة الحكمة وعدم التأنّي، وهذا فعل الجماهير الغاضبة السّاعية إلى تغيير ربّما لا تدري أبعاده ولا تعرف عقباه.

وفي حالة مدرسة شيكاغو النقدية فإنّ التغيير جاء من أعلى الهرم إلى أسفله؛ لكنّه لم يكن حكيما ولا متأنيّا؛ لأنّ قادته كانوا أشرارا؛ فعندما كانوا يفشلون في تسويق أفكارهم ومبادئهم بالقول الحسن، سرعان ما يتحوّلوا إلى (التغيير الثوري بأبشع صوره)؛ بل كانوا يطبّقونه بأخسّ أساليبه.

وكنا قد خلصنا في المقال المشار إليه إلى أنّه: لا غرو إن كان السبق للقرار السياسي أم للقرار الاقتصادي طالما أنه جاء بالتي هي أحسن ومن قدوة حسنة. وهذا لا ينطبق على قادة مدرسة شيكاغو النقدية التي مثّلها (ميلتون فريدمان) الاقتصاديّ الأمريكي الذي يشار لإنجازاته في الاقتصادين (الكلّيّ والجزئيّ)، وهو قد عاش لأكثر من تسعين عاما نشر فيها أفكارا أدّت للقضاء على مجتمعات وأمم بقضّها وقضيضها، ورغم ذلك كان يقول: الناس تتعلّم؛ لكنّ الحكومات لا تتعلّم، مع أنّ سمومه حملها ما سمّي بـ"فتيان شيكاغو"؛ أيّ" خرّيجو ذلك الصّرح العلمي جامعة شيكاغو؛ حيث كانت الجامعة تقدّم المنح للأمريكيين ولبعض الدول المستهدفة بالتغيير؛ حيث يتابع أولئك مسيرتهم المهنية إلى أن يتبوؤوا مناصب حكومية رفيعة فيطبّقون مبادئ هذه المدرسة.

وها نحن نعيش آثار تلك المبادئ؛ حيث (الحروب والاستبداد والظلم والفقر)؛ فالقويّ يسرق الضعيف، ويزيده فقرا وبؤسا، وينتهك إنسانيّته بلا رحمة.

وهذا إنما سببه تطبيق العلم بوصفه علما دون حكمة مرافقة له؛ فالعلم لا يرقى للحقائق العلمية لمجرّد أنه ناجم عن دراسات وأبحاث محكّمة أو غير محكّمة، أو عن جامعات وصفت بأنها "مرموقة" ومن قبل أساتذة أفذاذ؛ فـ(الحكمة هي ضابط

العلم، ولا علم بلا ضوابط)؛ فقنبلة هيروشيما اخترعها علماء لا يشكّ بعلمهم؛ لكن أين الحكمة فيمن صنعها؟ فلا رادع يمنع من استخدمها لقتل البشر والشجر! وكما أنّ استخدام العلم وتطبيقه هو من العلم أيضا؛ فإنّ استنساخ النعجة (دوللي) هو من العلم، ولكن بسبب ابتعاده عن الحكمة وفقدانه الخشية من الله تعالى انقلب العلم معولا هدّاما، وبذلك يصير الابتكار دمارا والاختراع وبالا خطيراً[1].

وهذا تماما ما حصل مع مبادئ وأفكار "ميلتون ومدرسته"؛ حيث أجبر الناس على تبنّيها بطرق لا ترقى للأخلاق ولا لأيّة مبادئ صحيحة.

لقد شغف (ميلتون فريدمان) – كما روت (ناعومي كلاين) في كتابها (عقيدة الصدمة) – بالأبحاث العسكرية التي تتعلّق بمجال الحرمان من الحواسّ التي جرت في جامعة "ماكجيل" عام ١٩٥١ م؛ حيث هدفت تلك الدراسات – والتي لا بدّ أن توصف بالعلمية – إلى دراسة الحرمان من الحواس كوسيلة لإنتاج الملال المفرط لإفقاد الفرد المعنيّ من التركيز وإدخاله في حالة تفكير مضطرب لحرمانه من القدرة على التخيّل؛ ممّا يجعله يسير في متاهة لا يعرف أين هو؟ أو أين سيكون؟.

ويبدو أنّ "د. دونالد هيب" صاحب هذه الفكرة قد توقّف عن هذه التجارب عندما أدرك أنها ستكون أداة بغيضة بيد المخابرات الأمريكية، وأنها قد تطبّق على الناس كسلاح شرير.

[1] يُنظر كتابُنا: البحث العلمي نظراتٌ في منهجه ورسائله.

لكن "د. أوين كاميرون" تبنّى هذه المسيرة؛ لأنّها لامست ما يؤمن به غير آبه بنتائجها وبمن سيتخدمها. وفعلا صار المشفى الذي تجري فيه هذه الدراسات أشبه بمعتقل تعذيب مروّع؛ فالدّراسات تتمّ مباشرة على المرضى النفسيّين دون أيّ رادع أخلاقيّ. ثم وضعت نتائج الدراسة موضع التطبيق لدى الجهة المموّلة لهذه الأبحاث بوصفها تقنيّات، لخّصها كتيّب "كوبارك" الخاصّ بوسائل استجواب وكالات مكافحة التجسّس؛ والذي تعرّض الشهر الماضي لانتقادات في الولايات المتحدة عندما اكتشف أنه ما زال مستخدما.

لقد تحوّل هذا الشغف والإعجاب إلى إيمان عند "ميلتون فريدمان" معتقدا استخدام (العلاج بالصدمة الاقتصادية) كتقنية يمكن تطبيقها على المجتمع لنشر وترويج أفكاره الاقتصادية الرأسمالية الداعية إلى التحرّر من كلّ قيد تنظيميّ، منقلبا بذلك على ما جاء به "كينز" من ضرورة تطبيق بعض الضوابط التنظيمية؛ فكانت مدرسة تقليدية كسابقتها الكينزية مجدّدة لسلوكيّاتها "نيوكلاسيك".

وانتقل هذا الإيمان إلى أتباعها أمثال: "بوش ورامسفيلد وتاتشر" وغيرهم كثير ممّن تخرّجوا من جامعة شيكاغو والذي عرفوا فيما بعد بـ "فتيان شيكاغو".

تلخّص المذهب الاقتصاديّ لهذه المدرسة باعتقاد مفاده: أنّ الحكومات إذا توقّفت عن تقديم الخدمات، وتوقّفت عن ضبط وتنظيم الأسواق؛ فإنّ الأسواق كفيلة بتصحيح نفسها بنفسها.

وقد تساير تسويق هذا المعتقد الاقتصادي المتطرّف (الراديكالي) مع مبادئ الحرّيّة والديموقراطية جنبا إلى جنب.

وتكمن المشكلة بإيمان "فريدمان" وزُمرته بنتائج الأبحاث العسكرية التي تتعلّق بالحرمان من الحواسّ التي جرت في جامعة "ماكجيل"، وسعيهم لتطبيقها كصدمات تؤدّي لإيجاد (أزمات وتوفير حالات طوارئ، ثمّ العمل بالإدارة بالأزمات بدلا من إدارة الأزمات حين حصولها؛ وذلك لإحداث تغيير حقيقيّ؛ حيث يسهل بعدها إتّباع المجتمع المعنيّ لإجراءات تعتمد على ما يتمّ زرعه حول هذه الأزمة.

كان ميدان التطبيق الأوّل لهذا المذهب الاقتصادي في "تشيلي"، وفيه تعلّم "فريدمان" ومدرسته الكثير؛ فقد حرص على المتابعة المباشرة لتطبيق أفكاره بزيارة "تشيلي" ليكون قريبا. وقد طبّق التغيير بالصدمة على تشيلي لتطبيق اقتصاد السّوق الحرّ حسب المذهب الاقتصادي لـ"فريدمان" ومدرسته. وكان للجامعة الكاثوليكية في تشيلي دور كبير؛ لأنّها أرسلت عددا كبيرا من طلاّبها للاختصاص في جامعة شيكاغو، وما ذلك في الحقيقة إلاّ بثّ لسموم وأفكار المذهب الاقتصادي المتشدّد؛ لأنّ أولئك خرّيجين عادوا لبلادهم للتبشير بالاقتصاد الحرّ.

لكن لّما عجزت مدرسة شيكاغو عن التغيير من الأدنى إلى الأعلى – كما أشرنا إليه آنفا –، لجأت إلى التغيير الثوريّ؛ فتدخّل الرئيس "نيكسون" وأمر مخابراته بإحداث الفوضى في ذلك البلد الآمن لإجباره على تبنّي أفكار المذهب الاقتصاديّ، فكان الانقلاب العسكريّ، الذي يناقض مبادئ الديموقراطية والحرية، وكانت النتائج كارثية في تشيلي كلّها. لقد أُدخل الناس المعتقلات بعشرات

الآلاف وتعرّضوا للتعذيب الشديد، أسوة بدراسات (جامعة ماكجيل)، أمّا اقتصادها فبلغ التضخّم فيه ٣٧٥٪ في عام واحد.

ثمّ اعترف "فريدمان" علنا بأهمّيّة التجربة التشيلية باعتبارها حالة تمّ فيها تحويل نظام اقتصادي شيوعي لنظام يقوم على اقتصاد السوق الحرّ بالكامل، دون النظر لمآلات تلك التجربة؛ فدعا لتبنّي العلاج بالصدمة، وشبّه نفسه بالطبيب الذي ينوي مساعدة دولة تعاني وباءا، وأنه بكلّ بساطة يصف الدواء.

لقد أفاد هذا العلاج الأثرياء على حساب الفقراء؛ فعائلة متوسّطة الحال صارت تنفق ٧٤٪ من دخلها للحصول على الخبز فقط.

لقد وجدت هذه المدرسة أنّ تطبيق هذه السياسات الاقتصادية يتطلّب أن يوجد هناك عدوّ دائم للخوف منه.

لقد دعم هذا المذهب الاقتصادي كلّ سياسة غير أخلاقية مقابل تحقيق رؤى واضعيها وتبعهم سياسيّون؛ كـ(بوش ورامسفيلد وتاتشر) وغيرهم، فدعموا (الانقلابات، والقتل، والخطف، والاغتصاب والتعرية، والتعذيب بآلات حادّة، وكسر الأطراف، وفقأ العيون والكيّ بالنار) لكلّ من يعارض تحقيق مذهبهم.

وتتويجا لانحراف تلك المؤسّسات العلمية عن علميّتها منح "ميلتون فريدمان" جائزة "نوبل" في الاقتصاد؛ فرغم أنّه فسّر التاريخ من زاوية اجتياح الرأسمالية المتوحّشة للهيمنة على العالم؛ فقد وصف بأن له إسهامات معتبرة في التاريخ الاقتصادي.

وقد أعيدت تجربة التشيلي لتطبّق على البراغوي بالسيناريو نفسه؛ وذلك بإحداث انقلاب عسكريّ، ثمّ تولّي "فتيان شيكاغو" زمام المناصب الحكومية. ولحقت الأرجنتين بالمصير نفسه والمشاهد نفسها لفتيان شيكاغو. وارتفع التضخّم ليبلغ ٤٠٪، وتفاقم الفقر وأغلقت المصانع.

لقد وضعت تجارب أمريكا اللاتينية "فريدمان" وأتباعه في مواجهة مشكلة مذهبية (أيديولوجية) خطيرة؛ حيث عدّ "فريدمان" أنّ هذه السياسات الاقتصادية – وإن كانت ستجعل النّخب أكثر ثراء – فإنها ستوجد مجتمعات تتمتّع بأقصى درجات الحرّيّة الممكنة، وأنّها حرب على الطّغيان والاستبداد، وأنّ الرأسمالية والحرّيّة يأتيان ببعضهما البعض، وهذه كذبة ثبت عدم صحّتها؛ فقد تفشّى الفساد، وتفاقمت الجريمة المنظّمة.

ثمّ لجأت مدرسة شيكاغو إلى شنّ الحروب كسياسة أخرى لفرض مذهبها الاقتصادي مستخدميها كصدمة، حدث ذلك في جزر الفوكلاند، ثمّ تفكيك الاتحاد السوفياتي، ثمّ أحداث ١١ من أيلول، ثمّ حرب الكويت وحروب أفغانستان والعراق، وحروب الإرهاب كما في سوريّة وليبية – حاليّا –، ويبدو أنّ القائمة ستطول فهي الحجّة الأخيرة أمام مناصري هذه المدرسة.

إنّ سطوة القرار الاقتصادي يمكن تتّبعها في تنامي أجور المديرين التنفيذيين في العالم؛ ففي بريطانية وقبل تولّي "تاتشر" كان دخل المدير التنفيذي يوازي ١٠ أضعاف دخل العامل، وبحلول عام ٢٠٠٧ م أصبح دخل المدير التنفيذيّ ١٠٠ ضعف دخل العامل.

أمّا في الولايات المتحدة فقبل تولّي "ريجان" كان دخل المدير التنفيذي ٤٣ ضعف دخل العامل، بحلول عام ٢٠٠٥ م كان دخل المدير التنفيذي أكثر من ٤٠٠ ضعف دخل العامل. لذلك أعلن "فريدمان" بأهمّيّة كلّ من "تاتشر وريجان" في تبنّي سياسات مدرسة شيكاغو في أنحاء العالم قاطبة. وكلّنا يذكر أنّ البند الأول لمعالجة أزمة ٢٠٠٨ م انصبّ على تعويضات المديرين التنفيذيّين.

إنّ الصدمة تحدث عندما يفقد الناس تسلسل الأحداث، ويفقدون تاريخهم؛ فيصبحوا مضطرين للبقاء في حالة وعي وانتباه كما هي حال السجين الذي طبّقت عليه نتائج دراسات جامعة ماكجيل عام ١٩٥١ م.

ويعتبر التمسّك بالإيمان الصحيح المخرج من سياسات الصدمة وعقائدها وشذوذ منظّريها الذين ينطبق عليهم صفة "العلماء الأشرار"، فـ(علمهم لا حكمة فيه ولا رحمة)؛ بل فيه (تدمير وشرّ وأذى) للناس وللبيئة معا.

وكمقارنة فإنّ المذهب الاقتصاد الإسلاميّ – كما أوضحنا في مقال سابق – ينتمي لمجموعة من الثوابت أرستها الشريعة الإسلامية، فقوله تعالى: **مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ** (المائدة: ٣٢). يجعل الصورة واضحة بيّنة؛ فشتّان شتّان بين شرور أصحاب المذهب الاقتصادي لمدرسة شيكاغو ومنظّريها وبين شريعة ربّانيّة غرّاء تنهى عن قتل أيّ نفس– إلاّ بحقّ –؛ فقاتل نفس

واحدة دون وجه حق كأنّما قتل الناس جميعا، وبالمقابل فمن أحيا نفسا فكأنّما أحيا الناس جميعا.

وما يجدر أن يفقهه أهل التجارب الاجتماعية: "أنّ الإنسان ليس عبدا لأهوائهم، وأنّ الشعوب ليست حقولا لتنفيذ أفكارهم وتطبيق تجاربهم؛ فتجاربهم ليست كـ (التجارب التجريديّة التي تستهلك ورقة وقلما وقليلا من الوقت والجهد الذهنيّ)، أو كـ (التجارب العلمية التي يكفيها مخبر وبعض الأدوات لتحصيل النتائج).

إنّ تجاربهم تستهلك أمما بأكملها، وتقضي على شعوب بقضّها وقضيضها، وتستنزف من الطّاقات والإمكانات ما يعجز العقل عن إحصائها، وتصرف من الزمن عقودا؛ بل قروناً متطاولة، ثمّ في الأعمّ الأغلب ما يتخلّى أصحاب هذه التجارب عنها وينبذونها وراء ظهورهم مخلّفين معها شعوبا مسحوقة وأمما تائهة وإمكانات مهدورة، كما فعل أصحاب التجربة الشيوعية، فهل يعقل أن يكفيهم الاعتذار إلى الناس؟، وفي رقبة من سيعلّق ملايين القتلى والمفقودين وذويهم، وإلى من سيلجأ ملايين المشرّدين والمضطهدين؟، ومن سينقذ ملايين المسحوقين المستعبَدين؟

إنّها المسؤولية التي لم يحسب أولئك لها حسابا، ولا تربّوا على حملها، ولا تدرّبوا على تحمّل أعبائها.

أجل: إنّها المسؤولية التي ما عرفها على حقيقتها إلاّ المؤمنون الصادقون، وما تجلّت في أكمل وجوهها وأبهى حللها إلاّ في ظلّ نظام الإسلام الحنيف، كيف لا وقد

رسّخ الدّين هذا المفهوم في نفوس المؤمنين وجذّره في قلوبهم. وما أكثر الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي جاءت في ذلك، قال الله عزّ وجلّ: **وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ** (الصّافّات: ٢٦)[١].

لذلك نخلص في مقالنا المنوّه عنه بداية الكلام بـ(أنّ التغيير يحكم سلوك الناس عموما وقادتهم خصوصا)؛ من خلال قواعد يجب أن:

- تكون أخلاقيّة حميدة،
- يمتاز قادتهم بالأسوة الحسنة في الأقوال والأفعال كي يتمكّنوا من إقناع مرؤوسيهم.

وهذا ما يعيدنا إلى اعتناق وتبنّي المذهب الاقتصادي الإسلامي بعدما دخلت غيره من المذاهب جحر ضبّ خرب، وهو جحر مسدود النهاية، وأحسب أنّ العالم قد وصل لتلك النهاية المروّعة المرعبة.

[١] ينظر كتابنا: مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام.

العدد الثامن والخمسون

نحو مجتمع ذي تفكير عالمي

عاشت دول العالم في القرنين الماضيين انعزالية ضمن حدود سياسية اصطنعتها لنفسها مستفيدة من حدود جغرافية جمعتها، أو لغة وحَّدتها، أو عِرق لَئملم كيانها. ثم وباعتبار ضابط مصلحة البعض ممَّن يُديرون ويملكون شركاتٍ؛ انفتحت تلك الدول أمام مصالح تدافعتها تلك الشركاتُ؛ لتكون الغلبة تارةً للدول وتارة للشركات؛ فعاش الناس عالميةً أُطلق عليها: (العولمة).

وخلال أقلَّ من قرن من الزمان عادت القوقعة لتلك الشعوب فظهرت القوميةُ من جديد كعصبية تُمثِّلُ قوةً دافعة لعزوف الشعوب وقادتها عن مفاهيم العالمية؛ فظهرت دول صغيرة انسلخت من دول أكبرَ؛ لكنْ ورغم تعثُّر مسيرة هذه الدول المتسالخة عن بعضها البعض حيث التخبُّط هو السمة الواضحة لتلك الانقسامات التي طالت أغلب قارات العالم المتقدم منها والمتخلف أيضا، فإننا نتلمَّس مزيدا من الانقسامات بدعاوى القومية ومشتقاتها.

لكنَّ ما وصلت إليه البشرية من تطوُّرٍ تقني سيجعل ذلك التقوقع محدوداً في أذهان بعض المتنفذين ممن يظنون أنهم أصحاب مبادرات صالحة، في حين يعتقد الكثيرون أنهم غير ذلك.

لقد علمتنا دروس التاريخ أن الناس تعيش في سَنن الله تعالى؛ ومنها (سنة التدافع)، التي مآلها بقاء النافع منها في الأرض؛ ليعيش الناس على هذه البسيطة، وذهاب الضار منها كما يذهب الزبد دون أثر.

لقد تكلم الكثيرون عن الاقتصاد المعرفي؛ الذي أضحى مصطلح: (**الاقتصاد التشاركي أونلاين**) أكثر مناسبة له؛ فالمعارف أداة مشتركة بين الناس، والتقنيات المتسارعة بيئتها، ما سرَّع ردم الفجوة بين الناس بمختلف مشاربهم وأماكنهم ليصبحوا في قرية واحدة كما وصف القرآن ذلك في أكثرَ من عشرين آية، وهو يخاطب الناس جميعهم. ولا يُعتبر مصطلح (البنوك التشاركية) جزءاً مما نتكلم عنه؛ لأنه محضُ انعزال برأينا واجتهاد في غير محلِّه لمن جاء به ظانًّا أنه (مبدع مبتكَر).

وتعتبر الدعوة إلى إقامة منصَّةٍ مشتركة بين أكبر شركات التقنية للذكاء الصنعي IA هي بمثابة دعوة للتفكير الجَماعي بين جميع سكَّان الأرض ممن هم مستعدون لإنتاج ذلك الذكاء؛ فهي منصّةُ عصف ذهني جَماعي. وبذلك تستفيد الشركات الحاضنة، ويستفيد مشتركوها، وينعكس ذلك كله منافع للناس على المدى القصير والمدى الطويل أيضًا، وتكون علاقة (ربح – ربح) بين الجميع. أما نَتاج ذلك العصف فسيكون نواة منتجات صناعية وزراعية وخدمية أكثر تطورا ونفعًا، وهذا هو محور الاقتصاد التشاركي على الانترنيت الذي نفضل دعوته أونلاين رغم أعجمية العبارة، والذي صار يُعرف بالـ gig Economy؛ ويبدو أن gig

مصدرها كلمة gigabyte التي هي وحدة قياس حجم البيانات، وهذا إشارة لسِمة العصر الذي نعيشه والمسمى بـ(عصر المعلومات أو عصر المعلوماتية).

وقد بدأ انتشار مفهوم العمل التشاركي كإشارة للعمل الحرّ المستقل أو المرتبط بشركات عن بُعدٍ وبعقودٍ مؤقتة تنتهي بانتهاء العمل موضوع العقد. وقد بدأ هذا التوجُّه بالازدياد، ويتوقع أن يبلغ عدد العَمالة الأمريكية فيه ٤٠٪ من الأمريكيين بحلول عام ٢٠٢٠.

إن ما يدفع لهذا الاتجاه، هو **تنامي البيئة الرقمية المحيطة**، بانتشار تطبيقاتها على كل الوسائل؛ كـ(الجوالات والساعات والألواح والسيارات ومختلف الأدوات المنزلية والتجارية)، وتكامل تلك التطبيقات.

لقد أضحى الارتباط بين العمل ومكان ممارسته منفصلا. ما سمح للأفراد العاملين اختيار الأعمال التي تناسب قدراتهم وتلبِّي طموحاتِهم، وسمح للإدارات اختيار العمالة الأكثر كفاءة ومناسبة لشركاتها؛ بل صار متاحًا لها أن تأت بخبراءَ مشهورين بأقل التكاليف دون هدر لوقتها ووقتهم، ودون تحمُّل مسؤولية انتقالهم لمقرَّات عملهم وتكاليف إسكانهم – في بعض الحالات –؛ ما يجعلها تستغني عن أدوات الرقابة على حضور موظفيها وغيابهم، وتستغني عن تجهيز مكاتب وبِنى تحتية لهم. وهذا كله ينعكس على توفير الوقت والمال معًا.

لقد رافق ظهور هذا الاقتصاد مصطلحاتٍ تنامت بسرعة تعبيراً عن مرونة وسرعة تغيُّر طبيعة هذا الاقتصاد، كما هي حال سرعة تغير التقنية حول العالم. ومن تلك المصطلحات، الشكل (١):

GIG Economy: هو العمل المنظَّم عبر (المنصَّات الرقمية)، أو هو الطاقة العاملة المستعدة لترتيبات العمل البديل، مثال ذلك؛ المتعاقدون المستقلون.

Sharing Economy: السلع والخدمات التي تستخدم الأصول غير المستغلة عن طريق الأسواق الإلكترونية، مثال ذلك؛ المكتبات المفتوحة المصدر (الويكيبيديا)، وأنظمة التشغيل مفتوحة المصدر (لينوكس).

Online GIG Economy: الطاقة العاملة التي تستخدم التقنيات الحديثة، والأسواق، والمنصات؛ كترتيبات بديلة للعمل، مثال ذلك شركة النقل متعددة الجنسيات على شبكة الانترنت **Uber**.

Real Time Economy[1]: الاقتصاد في الوقت الحقيقي هو بيئة تكون فيها كل المعاملات بين الكيانات التجارية في شكل رقمي، كما يعني مصطلح في الوقت الحقيقي تقنيا معالجة آنية دون تخزين، وتعتبر لغة التقارير المالية الموسعة أداة تحقيق ذلك. أما الهدف الأساس للاقتصاد في الوقت الحقيقي؛ فهو الحد من الكُمون بين وداخل العمليات لخفض تكاليف رأس المال من خلال استغلال الأصول (المادية والبشرية) لأقل وقت.

وإزاء تلك التطورات، شُرع بتطوير قوانين العمل أونلاين؛ لذلك فإنّ سِمات الاقتصاد التشاركي أونلاين، تتلخَّص بأنه:

- يُسهِّل إقامة حياة متوازنة للعاملين.
- يُمثِّل جزءاً من بيئة الأعمال وثقافتها.

[1] للمزيد عن XBRL انظر كتابي لغة الإفصاح المالي والمحاسبي XBRL رابط.

– يتضمَّن تشاركية الموارد الاقتصادية، وتبادُلها عن بُعد.

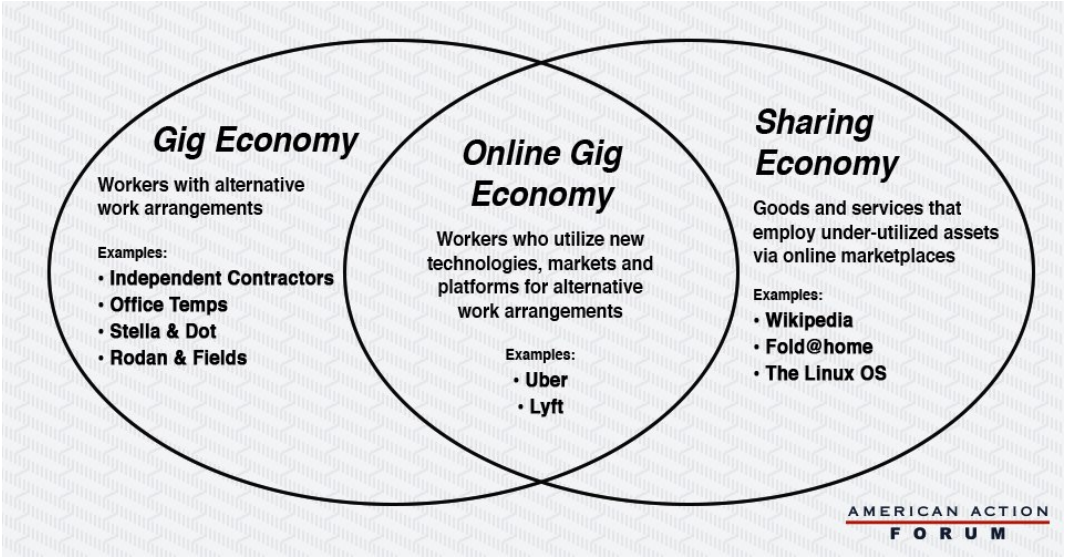

الشكل (١) مصطلحات الاقتصاد الرقمي

إنّ بيئة الأعمال الذكية تحتاج توافر مجتمعات ذات تفكيرٍ عالمي.

والسؤال الذي يحتاج إجابة واضحة يتلخَّص بالتساؤل التالي: **من الذي سيربح في الاقتصاد التشاركي أونلاين؟**

العدد التاسع والخمسون

قِراءة في التغيير الهيكلي

بين تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي) (أبريل ٢٠١٧) وكلمة مُديره العام كريستين لاغارد (التكنولوجيا الماليّة) (مارس ٢٠١٧)، أشارَ تقرير صندوق النقد الدولي المتعلق بِـ(آفاق الاقتصاد العالي) والصادر في أبريل ٢٠١٧ إلى أنّ الاقتصاد العالمي يعيش تعافيًا بطيئًا.

وعزا التقرير تفاوت النمو خِلال السنوات العشر الماضية بين الدول الغنيّة والأقل نموًا إلى تفاوت النمو الكُلّي بين تلك البلدان، وكذا تفاوت الدخل بين أفراد كل منها، ورد التقرير سبب عدم المساواة إلى التجارة الدوليّة، وبالضبط إلى التغيُّرات التكنولوجيّة، هذا إنَّ أمكن الفصل بين مفهوم التقدم التكنولوجي الذي يُسهِّل التجارة، والتجارة نفسها التي تنشر المعرفة التكنولوجية. لذلك حمّل التقرير (القِوى التكنولوجية والتجارة) مسؤوليّة انخفاض حصّة العمالة من الدخل القومي بصورة مباشرة، على الرغم من تأثر هذه الحصة إِيجابًا لتحسن الدخول الحقيقيّة بسبب نمو الإِنتاجيّة السريع. وبرأينا فإنّ هذا النمو يصب في مصلحة أصحاب رؤوس الأموال وليس في مصلحة العمال.

ثمَّ استنتج التقرير أنَّ تزامُن (انخفاض حصّة العمالة، وركود متوسط الدخول، وزيادة سوء توزيع الدخول) يُرتِّب ضغوطًا سياسيَّةً تدفع إلى التراجع عن الاندماج الاقتصادي مع الشركاء التجاريّين.

وبرأينا فإنّ هذا الاستنتاج إشارة واضحة للحركة الانفصاليّة العالميّة؛ كخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي، وتقوقع الاقتصاد الأمريكي؛ برفعهِ سعر الفائدة مغايراً السياسات العالميّة في خفضِها، الأمر الذي سيرفع سعر صرف الدولار؛ ما سيؤثِّر سلبًا على الدول ذات الاقتصادات الضعيفة. وإنَّ ما سبق يُكرِّس عدم المساواة بين الدول، كما بين أفرادها، ويُفسَّر تراجع العولمة نحو القوميّة، ومن ذلك زيادة احتمال استلام التيَّارات السياسيّة اليمينيّة للحكم في بلدان كانت تصف نفسها بغير ذلك كفرنسا وهولندا. لذلك بدأت دول كثيرة بتحويل سياساتها نحو الداخل، وانتِهاج سياسات حمائيّة، ممَّا يعني بنهاية الأمر تراجُع التجارة، وانخِفاض التدفُقات الاستثماريّة العابرة للحدود. وإنَّ الاستسلام لهذه السياسات مؤديَّة لمزيد من التضخم بسبب ارتفاع الأسعار، ومزيد من انخفاض الإنتاجيّة، وصولاً لتدهور الدخول بصورة أكبر.

فما المخرج مِن تلك الضغوط؟

يرى التقرير أنّ الحل يكمُن في انتهاج الحكومات لسياسات تجاريّة تحقق أقصى إنتاجيّة، ثمّ تطبيق سياسات داخليّة عادلة لمكاسب التجارة الخارجيّة.

لكنَّ هذه النصائح لا تمس الدول الفقيرة لأنَّ هكذا سياسات تُمثِّل وصفة للدول الغنيّة التي لديها قُدرات إنتاجيّة قابلة للتوسع عاموديًّا وأُفقيًّا، ولديها إمكانيّة ولوج عالم التجارة الخارجيّة. لذلك نجدُ أنَّ التقرير سرعان ما يعترف بأنَّ هذه السياسة انتقائيّة تُراعي مصالح بعض البلدان المعنيّة. لذلك فإنَّ الحل المشار إليه يُعزَّز أيضًا

عدم المساواة التي بنى التقرير رؤيته على توصيفها للمراحل التي سبقت آفاق الاقتصاد العالمي، وكأنَّ التقرير قدْ فسَّر الماء بعد الجهد بالماء.

ثمّ ينتقل التقرير إلى طرح مزيد من الحلول، فيُطالب صُنّاع السياسات بإِحداث تغييرات هيكليّة اقتصاديّة لمقابلة مُتطلَّبات بيئة الاستثمارات الجديدة، فيرُكِّز على الموارد البشريّة وسوق عملها بمزيد من الاستثمار في قطّاع التعليم، وزيادة تصاعديّة الضرائب، وإِحداث تغيُّرات في أسواق الإِسكان، وفي سوق الائتمان التي تُساعد على تسيير حركيّة قطّاع العمالة.

إِنَّ حزمة الحلول الأولى قدْ طرقت باب الأغنياء مُعترفة بالمحافظة على عدم المساواة كما أوضحنا، أمَّا حزمة الحلول الثانية فقدْ طرقت باب الطبقة الأقل شأنًا في الاقتصاد فراهنت على رفع سويَّتها الاقتصاديّة لزيادة مُعدَّلات إِنفاقها لتحريك عجلة الأسواق؛ فهذه طبقات تميل نحو الاستهلاك لكفاية حاجاتها الضرورية، كما تُخفي هذه الحزمة من الحلول اقتراح أداة امتصاص ما قدْ يفيضُ عن طبقة العمال بفرض زيادة تصاعديّة الضرائب عليها. وكأنَّ واضع الحلول لا يستطيع أنْ يشيح بنظره عن مصالح طبقة الأغنياء من دول وأفراد.

إنّ المخاطر المحدقة في آفاق الاقتصاد العالمي في المدى المتوسط ترجِّح كفَّة التطورات السلبيّة، لذلك ناشدَ التقرير الولايات المتَّحدة والصين لإِلغاء دعمها المقدَّم لسياساتهما الانفراديّة، وهذا لنْ يحصل إِلاّ إِنّ شعرت تلك القوى الاقتصاديّة العُظمى بمنافع تخصُّ بلادها دون غيرها.

كما وثق التقرير عدم مواكبة الأجور للإنتاجية في كثير من الاقتصادات في العقود الثلاثة الماضية، ما خفض حصَّة العمالة من الدخل القومي، وكما ذكرنا فقدْ عزا التقرير ذلك (للتغير التكنولوجي والاندماج التجاري) وكلاهما من محرِّكات النمو على المديين المتوسط والطويل.

وبرأينا فإنَّ أفضل ما أشار إليه تقرير صندوق النقد الدولي هو مطالبته صناع السيّاسات بإحداث تغييرات هيكليّة اقتصاديّة لمقابلة متطلَّبات بيئة الاستثمارات الجديدة، والمقصود بذلك قطاّع الموارد البشريّة وسوق عملها.

ويمُكن تلمس ذلك بتتبع كلمة ألقتها (كريستين لاغارد) مُدير عام صندوق النقد الدولي في القمّة العالميّة للحكومات لعام ٢٠١٧ في دبي بتاريخ ٢٤-٣-٢٠١٧؛ أي قبل أسابيع من نشر التقرير السابق ذكره، تناولت فيها (التكنولوجيا الماليّة) ومتسائلة عمّا إذا كان هذا التوجه يؤذن بدخول عالم جديد شجاع للقطّاع المالي؟ فالتكنولوجيا تُغيّر الأعمال وبيئاتها، فالزراعة والصناعة والخدمات بمُختلف أشكالها قدْ دخلتها التقنيّات وأثَّرت في طبيعتها وجعلت أدواتها مختلفة تماما عمّا كانت قبل سنواتٍ قليلةٍ، ومن عزف عن تلك التقنيّات فقدْ عرّض نفسه وعمله لخطر الخروج من السوق، والأمثلة كثيرة جداً. ويبدو أنَّ التكنولوجيا الماليّة هي الأكثر تأثُّراً وتغيُّرًا؛ حتَّى باتَ مُصطلح fintech الذي يختصر كلمتي التكنولوجيا والماليّة، شعار المرحلة الحاليّة. وازدياد استثمارات التكنولوجيا الماليّة بمِقدار أربعة أضعاف من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥ حتّى أصبحت ١٩ مليار دولار سنويًا

دليل واضح على أنَّ عالم المال والأعمال يقِف على مرحلة جديدة تمامًا، كما ذكرتْ مديرة صندوق النقد الدولي.

إنّ قطاع التكنولوجيا يعتمد على العنصر البشري، لذلك وجب على الحكومات أنْ تُعير هذا القطاع أهميّة مُميَّزة في هيكليّة قطّاعاتها، وأنْ تمنحه ما يلزم لتطويره والمحافظة عليه، فمنصات العمل على الانترنت غيّرت مفاهيم العمل وقدْ أشرنا لذلك في مقال سابق. كما أن تبادل الخبرات واكتسابها لمْ يعُدْ يحدُّه حدود بل إنَّ الذكاء التقني والمالي يتطوّر بسبب امتزاج العلوم بعضها ببعض، وتمكُّن الناس من مُمارسة ما كان صعبًا عليهم بسبب حدود جُغرافيّة وسياسيّة وايديولوجيّة فرضت أشكالاً مُعيّنة من التعامل صارت بالية انقرضت أمام تقنيّات وسائل التواصل.

فالعملة الافتراضيّة قد فرضت نفسها على المؤسَّسات الدوليّة، ونشأت طُرق جديدة لجمع المال بما يُعرَف بالتمويل التحشيدي أو الجماهيري Crowed Funding وصار له منصات تخصُّه، أمّا تطور وسائل الدفع فقد أزاح عمالقة وأدخل آخرين وزاد من صعوبات المنظِمين في الدول في ضبط حركة الأموال وتمييز جيدها من سيئها، بل دخلت أموال كانت توصف بأنَّها خارج الدورة الماليّة الرسميّة إلى التبادل، فلتحركت بسرعة كبيرة وتكلفة مُنخفِضة.

أمام ذلك أطلقت مُديرة صندوق الدولي دعوتها للتفكير بصورة أكثر ابتكاراً لدراسة الكيفية التي سيتغيَّر إليها العالم المالي في ظل التغير التكنولوجي.

فهل سيكون التغيير كاملاً في وقت أقصر ممّا نتوقعه؟

وهل ستختفي البنوك لتحلّ محلّها نُظُم ماليّة قائمة على سلاسل مجموعات البيانات blockchain التي تُسهِّل المعاملات بين المتعاملين؟

وهل سيؤدي الذكاء الاصطناعي إلى تقليل الحاجة للمهنيّين المدربين؟

وهل ستستطيع الآلات الذكيّة تقديم مشورة ماليّة أفضل للمستثمرين؟

وهل سيتمكّن المنظمون من السيطرة على المخاطر الجديدة؟ كاستخدام العملات الافتراضيّة المشفَّرة في تحويلات مجهولة المصدر عبر الحدود؟ أو هل سيتمكنون من السيطرة على مُقدمي الخدمات الماليّة الجدد بما يملكونه من قُدرات تقنيّة وفنيّة وماليّة؟

لقدْ قارنت مُديرة صندوق النقد الدولي بشجاعة بين تطبيق نوع من التنظيم والرقابة على اللوغاريتمات التي تقوم عليها التكنولوجيات الجديدة، أو وقف العمل التنظيمي مؤقّتاً لإعطاء التكنولوجيا الجديدة الوقت اللازم لتتطوّر للسماح لقوى الابتكار بأنْ تساهم في تخفيض المخاطر وتعظيم المنافع؟

وبرأينا فإنّ إثارة هكذا تساؤل صريح من قبل مُديرة أكبر مؤسَّسة ماليّة دوليّة أمر يثير الاعجاب في تلك الوقفة الشجاعة فعلاً، ولا غرابة في أنْ تكون كلمتها بعنوان: التكنولوجيا الماليّة هل تؤْذِن بعالم جديد شجاع للقطّاع المالي؟ وقدْ أشرنا سابقًا في كلمة افتتاحيّة للعدد (٤٠) بمقال عنوانه: شجاعة التغيير تغيير الشجعان أنَّ الشُّجعان الذين يتَّخِذونَ القرارات الشجاعة هُم المغيّرون الحقيقيّون.

ويبدو أنّ بعض الدول الابتكاريّة قدْ أقدمت على حلول أفضل ممّا ذهبت إليه مُديرة الصندوق الدولي، حيث ذكرت في كلمتها أنَّ بعض البلدان اعتمد منهجًا

ابتكاريًا بعيد النظر في المجال التنظيمي بإنشاء مُختبرات التكنولوجيا الماليّة (fintech sandboxes)، كالمختبر التنظيمي (Regulatory Laboratory) في أبو ظبي ومختبر رقابة التكنولوجيا الماليّة (Fintech Supervisory Sandbox) في هونغ كونغ، بهدف تشجيع الابتكار والسماح بتطوير التكنولوجيّات الجديدة واختبارها في بيئة خاضعة للرّقابة الدقيقة.

إنّها رشاقة الابتكار التي صارت تحدٍ يخسره غير المبتكرين كما المتأخرين في قبوله.

العدد الستون

فقاعة شركة المسيسيبي أزمة حاكم مفلس تبع محتالاً ماليًا فقادا البلاد إلى الخراب

يبدو أنّ مدرسة شيكاغو النقديّة لمْ تكن الشره الأوّل في التاريخ في إِصدار النقد الورقي، فقدْ كان جون لو (John Law 1671-1729) – المقامر المصرفي الاسكتلندي –، مُتأثِّرًا بالمدرسة التجاريّة، ويؤمن بأنّ النقود ليست سوى وسيلة تبادل، لا تُشكّل ثروة في حد ذاتها، فالثروة الوطنيّة تعتمد على التجارة.

كان (جون لو) قدْ هرب من باريس عام ١٧٢٠م، بعد أنْ غدا واحداً من أغنى الرِّجال فيها بسبب خُططه الاستثماريّة. وكان قبلها قدْ هرب من لندن في عام ١٦٩٧م، بعد أنْ حكم بعقوبة الإِعدام، وفي السجن شدّ انتباهه وتركيزه الرياضيّات والقمار. وكان متميّزًا بقوة حسابه الذهني؛ فعُرف بفوزه بألعاب البطاقات بسبب تلك المهارات العقليّة. فكان يجيد فهم واستخدام علم الاحتمالات، واستخدمه لمصلحته بالمقامرة مع الأثرياء. ورغم مهارته عانى من خسائر فادحة شأنه شأن كل مقامر؛ ما أجبره على رهن عقارات عائليّة في اسكتلندا لسداد ديون قماره. كما طُرِد من البندقيّة وجنوَة. لكنه أقام صداقة مع الشاب الملكي (دوق أورليانز) وريث حاكم فرنسا قبل هروبه من باريس.

ألّف سلسلة من الكتب والنشرات التي تُعزّز أفكاره الراديكاليّة حول كيفيّة تنظيم نقود البلاد؛ فأرسى – في مقالة عن البنك العقاري والنقود والتجارة – آفاقًا جديدة في النظريّة الاقتصاديّة، وحدّد وظائف النقد، واستخدم تحليل العرض والطلب لشرح (تناقض القيمة)؛ كتفسيره ظاهرة رُخص المياه وارتفاع سعر الالماس، وأطلق (نظريّة نُدرة القيمة)، وأدرك أنّ تغيير عرض النقد يُحدث تغييرات حقيقيّة في الاقتصاد، واعتبر أنّ خلق النقد من شأنه أنْ يُحفِّز الاقتصاد، وأنّ النقود الورقيّة أفضل من المعدنيّة، كما اعتبر السندات شكلاً من أشكال النقد العليا لأنّها تُحقّق أرباحًا.

أدّت الحروب التي شنّها الملك الفرنسي (لويس الرّابع عشر) إلى انهيار الاقتصاد الفرنسي، فنقصت المعادن الثمينة ونقصت القِطع النقديّة المتداولة، ما أدّى لإِنتاج قِطع نقديّة جديدة. ومع وفاة الملك (لويس الرابع عشر)، كانت فرنسا على وشك الإِفلاس؛ فحكومتها مدينة بثلاثة مليارات ليرة (العُملة الفرنسيّة آنداك)، ولم تتمكّن حينئذٍ من تحصيل سوى ١٤٢ مليون ليرة كضرائب. فأحلام الملك التوسعيّة زادت الحاجة إلى مزيد من أموال الخزينة التي لا طاقة لها بتحملها؛ فالحروب المتتالية والإِنفاق على مظاهر الترف والسلطان، أدّيا إلى ابتلاع كل ما كان يدخل الخزينة من أموال.

تولى (دوق أورلانز) مقاليد الحكم بعد وفاة (لويس الرابع عشر)، وتذكر أفكار صديقه (جون لو) الطموحة لتحويل النظام النّقدي؛ فاستدعاه إلى باريس. كان (جون لو) قد حاول إقناع حكومة اسكتلندا، ثمّ ولاية سكسونيا لإِصدار نقود

ورقية جديدة تدعمها أراضي البلاد، لكنّه لم ينجح في ذلك، لكن حاكم فرنسا الجديد – وبسبب يئسه – كان أكثر تقبُّلاً للأمر؛ فأقنعه (جون لو) بأنّ عرض النقود المعدنيّة في فرنسا مقيّد، وأنّ توسيع عرض النقود بعملة ورقيّة جديدة من شأنه أنْ يُحفِّز التجارة والعمالة. مما سمح لـ (جون لو) تطبيق مخططه على نطاق صغير.

فبدأ بإنشاء (بنك جنرال)، وأصدر ستة ملايين ليرة من الأوراق النقديّة، مدعومة بشكل جزئي. ولأنّ السلطات كانت تقطع العملة الفرنسيّة وتحررها باستمرار؛ فسرعان ما تم تداول النقد الورقي عند ١٦٪ علاوة على قيمتها الاسميّة. ثمّ فتح البنك فروعًا له في جميع أنحاء فرنسا وتمّ توسيع نطاق نظام الائتمان الورقي في جميع أنحاء البلاد؛ فازدادت التجارة وراجت حال العمالة. وهذا ما أعجب الحاكم الجديد.

ثمّ اقترح (جون لو) مخططًا أكثر طموحًا، ففي ذلك الوقت، كانت فرنسا تُسيطر على أراضي نهر المسيسيبي التي تضم ولايات لويزيانا، والميسيسيبي، وأركنساس، وميسوري، وإلينوي، وأيوا، وويسكونسن ومينيسوتا، وكانت مناطق قليلة السكان. فاقترح (جون لو) إنشاء شركة ومنحها احتكار التجارة في الإقليم الجديد، وأيّد خطته الحاكم الجديد، فكانت ولادة (شركة المسيسيبي) عام ١٧١٧م.

كانت سلطة ونفوذ (جون لو) تنمو بازدياد، فعيّنه الحاكم الجديد مراقبا ماليا عاما، ما جعله ثاني أقوى رجل في فرنسا بحكم الأمر الواقع. وعززت الشركات التجاريّة

في الهند الشرقيّة وكندا والصين شركته في المسيسيبي، فاحتكر جميع التجارة الفرنسيّة خارج أوروبا. وبحلول عام ١٧٢٠م كان قدْ جمع الشركات التجاريّة الفرنسيّة ومزارع التبغ والنعناع والشركات الضريبيّة والديون الوطنيّة الفرنسيّة ومصرفًا شبه مركزي تحت مجموعة عملاقة تعرف باسم (شركة المسيسيبي). ومن هذه المنصة المصرفيّة الجديدة، تمكّن (جون لو) متابعة الشركات الاحتكاريّة من خلال قيام فرنسا بتمويل ١٠٠ مليون ليرة على شكل أسهم. وتمّ تمويل مؤسّسة الميسيسيبي، التي سميّت لاحقًا بشركة الغرب، وأصبحت في نهاية المطاف جزءاً من شركة جزر الهند، التي تمّ تمويلها بنفس الطريقة التي قام بها البنك.

القشّة التي قصمت ظهر البعير والفُقاعة التي أنهت جميع الفقاعات

كانت فرنسا قريبة من الإفلاس، وباستخدام الهندسة الماليّة الجريئة التي هي في حقيقة الأمر احتيالاً ماليًا، قام (جون لو) بتغيير كل ديون الحكومة الفرنسيّة ذات العائد المرتفع مقابل حقوق ملكيّة في (شركة المسيسيبي). ولم يجرِ أي شيءٍ مماثل على هذا المستوى؛ فقدْ أطلقت الموارد التي لا حدود لها من الإمبراطوريّة الفرنسيّة الجديدة الطلب على أسهم الشركة في فرنسا وعبر أوروبا.

وقدْ تمّ الاكتتاب في الإصدار الأول، الذي كان ٥٥٠ ليرة للسهم الواحد، وسرعان ما كان يتداول عند ضعف السعر. وقدْ صدرت أسهم لاحقة عند ١٠٠٠ ليرة ثم ٥٠٠٠ ليرة. وأدّى التداول في أسهم (شركة المسيسيبي) إلى واحدة من أكبر هوس المُضاربة في التاريخ؛ فتحقّقت ثروات هائلة بين عشيّةٍ وضُحاها ويعتقد أنّ كلمة (المليونير) نشأت من تجار (شركة الميسيسيبي). وتقريبًا فإنّ كل عضو

واحد من الأرستقراطيّة الفرنسيّة كان يشارك في شراء أو بيع أسهم الميسيسيبي. ولمْ يكن المستثمرون الأثرياء فقط متورِّطون، بل هرع كثير من الناس من كل فئات المجتمع الفرنسي للانخراط فيها. ويبدو أنّ ثروة (جون لو) قدْ طمست القواعد العاديّة للحياة الاقتصاديّة.

كانت نظريّة (جون لو) حول النقد غير مكتملة؛ فتمّ تجاهل تأثير إِصدار ملايين الحصص على عرض النقد، وعلى التضخم. وازداد النقد والقطع النقديّة المتداولة بنسبة ١٨٦٪ بعد طرح الشركة، وبحلول يناير ١٧٢٠م، ارتفعت الأسعار بنسبة ٢٣٪ شهريا، ليشهد الاقتصاد تضخمًا كبيراً.

إثر ذلك فقدَ (جون لو) السيطرة على مخططه؛ فاقترح خفض حصص مجموعة الشركات تدريجيًا بنسبة ٥٠٪ على مدى أشهر، وكان هذا الاقتراح هو الذي أنهى القصة برمّتها؛ فانهار كل شيء، وذهبت الثروة التي جمعها (جون لو)؛ بعد أنْ دمّر أمّة بأسرها.

يبدو أنّ السياسات الماليّة هي مربط الفرس، وأنّ مُنقذها هي السياسات النقديّة المتهم الأول في إحداث الأزمات، بوصفها الحل السحري للحكومات وقادتها، ثم سرعان ما تنعكس من جديد على السياسات الماليّة بفرض الضرائب لتغطية عجز موازناتها، لتصب جميع الآثار في نهاية المطاف على السياسات الاقتصاديّة فتعود الكرّة لتظهر على شكل أزمة طاحنة تذهب بكل شيء.

إن (جون لو) حلّ قضية نقص النقود بإِصدار نقد ورقي يغطي العجز المزمن للموازنة، فتداولها الناس بأكثر من قيمتها لحاجتهم لنقود تيسر حالهم ولتوقعهم

بأنّها مجال للمضاربة وللاستثمار فيها، ما أحدث تضخُّمًا في الاقتصاد من خلال انتعاش صوري آني، ثم سرعان ما توجهت أفكار (جون لو) نحو إنشاء شركة مُتعدِّدة الجنسيّات فباع أسهُمها بأضعاف القيمة المصدرة لأنّها اعتمدت على تجارة احتكاريّة ميزتها عن مثيلاتها من الشركات، لكن التضخم تتالت نسب ارتفاعه معبِّرة عن زيادة كمية النقد المتداول، ولكبح جماح هذه العلّة، بدأ (جون لو) باستهلاك أسهم الشركة التي كانت في مرحلة سابقة هي الحلّ، فاسترد بعضها، ما أحدث ضعف ثقة عند حاملي تلك الأسهم وما سبقها من أدوات نقديّة فانهار العملاق (شركة المسيسيبي) وتبعه انهيار ثروات من استثمر فيها؛ فكانت كالنار التي تأكل بعضها بعضًا، ليُسدل الستار على أوّل أزمة عرفها النظام التقليدي؛ بانهيار اقتصاد دولة كبيرة، وانهيار شركات كثيرة ذات علاقة باقتصادها.

ثمّ تتابعت الأزمات العالميّة بنفس الطريقة والصورة، فالنَّهم والجشع والشره أمراض ماليّة عند الحكومات يجعلها تتوسع في الإنفاق الترفي والتبذيري دون ضابط، وتتوّسع أيضًا في حروب طاحنة، ولا يشبع ذلك إلا فساد نقدي من خلال حلول عقيمة مؤذية مُدمِّرة، ثمّ يتم اللجوء من جديد إلى السياسات الماليّة والاقتصاديّة لترميم آثار تلك الأمراض لفترة وجيزة من الزمن، ليرسو كل شيء في النهاية في مستنقع نتن لا يبقي ولا يذر.

إنّ الحضارة الإسلاميّة التي سادت أكبر بقعة جغرافيّة في التاريخ وكانت الأموال فيها كثيرة كثيرة، لمْ تشهد مثل هذه الأزمات الطاحنة التي أصابت النظام التقليدي خلال قرونه الثلاثة الأخيرة التي ظهر فيها هذا النظام مرارًا وتكرارًا.

وهل منْ حلّ اقتصادي إسلامي؟

لقدْ أرست الشريعة الإسلاميّة اقتصاداً منضبطًا، ففي مجال السياسات العامّة اعتمد بيت المال على نظريّة الإيرادات لا نظريّة النفقات (راجع كلمتنا الافتتاحيّة للعدد السابع: كفاءة بيت المال لاعتماده نظريّة الإيرادات، وكلمتنا الافتتاحيّة للعدد الثاني عشر: وزيرا ماليّة واقتصاد يسألان).

وتوجّهت هذه الشريعة نحو المتنفذين من الناس ونحو الحكام الضِعاف بنهيهم عن أكل أموال الناس وحقوقهم من خلال اللجوء إلى الحيل الماليّة مُغلقة بذلك باب فساد عظيم؛ هو في حقيقته مدخل كل فساد إداري واقتصادي، قال الله تعالى في سورة البقرة: **وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ** (البقرة: ١٨٨). ولقد ذكر التاريخ حرص وعفة كثير من الخلفاء في عدم تجرؤهم على الأموال العامّة لفهمهم العميق للدور الاقتصادي لهذا السلوك.

لقدْ بدا في قصة (جون لو) أنّ سلوك الحاكم والحكومة سلوك خاطئ اعتمد التوسع في الانفاق وذلك لـ:

- إرضاء شهوات سلطة حاكمة مالت نحو الترف والتبذير،
- وإرضاء رغبات حاكم شن حروبًا طاحنة،

ثمّ ظهر شخص (أو أشخاص أو مدرسة) قدّموا حلولاً بدا أنها كذلك في المدى المنظور، ثمّ ما لبثت أنْ ظهرت عورتها في المدى الطويل، وكان سلوك الناس سلوك إمعة – يُسمى بسياسة القطيع في البورصات، فالكبش الكبير الذي يسير في

المقدمة يقود القطيع فيذهبون وراءه دون تفكير ووعي –. ثم عند السقوط يسقط الجميع بلا استثناء، لقد ثبت في المدى الطويل أن الغش والخداع والتلاعب بالمصالح على أسس احتياليّة مؤداه خراب الجميع، لقد لحق الحاكم غرابًا أوصله إلى الخراب. لقدْ غير المرسوم الملكي الصادر في الخامس من مايو ١٧١٦ عالم النقود إلى الأبد، وهو ما عُرف بمقترح (جون لو) لطباعة النقود.

العدد الواحد والستون

تسويق الخوف وقرصنة الحياة الإلكترونيّة

تعرّضنا منذ سنوات في أكثر من مقال إلى خطورة تنامي التهديدات الإلكترونيّة فقد باتت صناعة كبيرة منها ما هو شرعي كالّتي تتصدّى للهجمات ومنها غير الشرعي وأقصد اللصوص المنفذين للهجمات.

فلا يكاد يمرّ شهر دون أن تتكرّر في أسماعنا قصص السطو والنهب الإلكتروني، حتّى باتت تلك الأخبار متوقّعة، وتلقي بآثارها على المؤسّسات بكل أشكالها الإداريّة والصناعيّة والعلميّة والأمنيّة والماليّة؛ فلم يعد أحد بمنأى عن تلك التهديدات لا المطارات ولا المعامل ولا شركات الكهرباء، والسلسلة كبيرة جداً.

وقد ارتفع مستوى الاتهام، فتارة يُتّهم أشخاص أمنيون مهمون بالتواطؤ في القرصنة رغم أنّهم يعملون في شركات مكافحة الفيروسات والتهديدات الأمنيّة نفسها، وتارة تتّهم دول بأكملها كروسيا وكوريا الشماليّة.

كما غاب اسم أي مجرم حقيقي أو غير حقيقي عن دائرة التجريم لتبقى كل الجرائم ضد مجهول الكتروني رغم التطور الهائل لشركات التقنيّة وللأجهزة الأمنيّة لبعض الدول العريقة في هذا المجال.

فمثلاً كشفت كاسبرسكي عن نتائج تحقيقاتها رابط نتائج التحقيقات التي استمرت لأكثر من عام بشأن نشاط عصابة Lazarus وهي عصابة إلكترونيّة خطيرة يُزعم أنها المسؤولة عن سرقة ٨١ مليون دولار من مصرف بنغلاديش

المركزي في عام ٢٠١٦، وقد شنت هذه العصابة عمليّات سطو في ١٨ دولة منذ ٢٠٠٩، وكل ما أدّى إليه التحقيق الطويل هو:

- تكوين فهم عميق للأدوات الخبيثة التي تستخدمها العصابة وطريقة تشغيلها أثناء مهاجمة المؤسّسات الماليّة ومطوري البرامج لشركات الاستثمار والمؤسّسات التي تستخدم العملات المُشفّرة في جميع أنحاء العالم.
- ساعدت المعلومات المجمّعة في التصدي لعصابتين على الأقل كان هدفهما سرقة مبالغ ضخمة من المؤسّسات الماليّة.

إنّ ما يشهده العالم هو محاولات دفاعيّة للتخفيف من آثار الهجمات، كان آخرها قرار الاتحاد الأوربي سد الفتحات الخلفيّة للتطبيقات، تطبيقًا للمثل القائل: الباب الذي يأتيك منه الريح سده واستريح؛ لكن لا يبدو أنّ هذا المثل قائم إلكترونيًا كما هو إغلاق الأبواب المعروف بين الناس.

لقد ناهز عدد ضحايا الهجمات الإلكترونية في الإمارات العربيّة ٤٤٪ من مستخدمي الإنترنت في بداية ٢٠١٧ حسب تقرير نشرته كاسبرسكي، طبقًا لمؤشر الأمن الإلكتروني لنفس الشركة Kaspersky Cybersecurity Index، والذي يتألّف من مجموعة مؤشّرات تمكن مستخدمي الإنترنت في جميع أنحاء العالم من تقييم مستوى المخاطر. وخلاصة الكلام أنّ عدد الأشخاص الذين يشعرون بالخوف يتزايد في العالم كما أنّ عدد الهجمات يتزايد.

آثار الاعتداءات الالكترونيّة:

- زيادة التكاليف التشغيليّة للمؤسّسات الماليّة ما يرفع من سعر خدماتها الإلكترونيّة، وقد قدرت الخسارة بفعل الهجمات الإلكترونيّة بحدود ١٠٠ ألف دولار لكل حادث أمني وسطيًا للمؤسّسات الصغيرة ومتوسّطة الحجم، وأكثر من عشرة أضعاف هذا الرقم للمؤسّسات الكبيرة.
- نمو ميزانيّات أمن تكنولوجيا المعلومات بنسبة ١٤٪ على الأقل بسبب التعقيد المتزايد للبُنى التحتيّة لتكنولوجيا المعلومات، وتتراوح هذه الموازنات من ١٠٠٠ دولار للمؤسّسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى حدود ١٠٠٠ ضعف للمؤسّسات الكبيرة.
- تزايد تكاليف دفع الفدية الماليّة.
- تزايد تكلفة التعافي من الهجمات المكتشفة، وهي تتمثّل بـ:
  - تكلفة استعادة البيانات وزمن إعادتها للخدمة.
  - خسارة المؤسّسات لزبائنها بسبب مخاطر السمعة التي تلحق بها جراء الهجمات الإلكترونيّة.
- تراجع الثقة في الخدمات الماليّة الإلكترونيّة كوسائل ومن ذلك الصرّافات الآليّة.
- التهديد بتراجع حجم التجارة الإلكترونيّة بنوعيها B2B, B2C.
- انهيار بعض أنظمة الدفع الالكتروني.
- رواج بعض التطبيقات كتلك التي تساعد على إصدار كلمات مرور قويّة وفريدة لمختلف الخدمات وتخزينها بشكل آمن ومزامنتها على مختلف الأجهزة وإدخالها تلقائيًا في شكل صيغ أو أنماط على مواقع الإنترنت، سواء بالصوت أو بالبصمة.

- رواج صناعة الخوف التي صارت صناعة شائعة الأشكال والألوان بين الدول والمؤسّسات.

ويُعتبر من أسباب الاختراق وزيادة احتمالات التعرض للهجمات الإلكترونيّة:

- ضعف البُنى التحتيّة المستخدمة.
- ضعف التدابير الأمنيّة المطبقة في المؤسّسات الماليّة.
- الاستعانة بطرف ثالث غير مأمون.
- استخدام أنظمة الصرّافات الآليّة القديمة، حيث يركز المهاجمون على استغلال الثغرات الأمنيّة غير المكتشفة في أجهزة تلك الصرافات.
- استخدام أنظمة التشغيل القديمة مثل Windows xp ومثيلاتها.
- التوجه نحو استخدام حمايات رخيصة الثمن.

أدّى ذلك كله إلى رواج عمل شركات الحماية الإلكترونيّة وأنظمتها، فزيادة الخوف من الوقوع في براثن الهجمات الإلكترونيّة أدّى لتزايد تكاليف الحماية الإلكترونيّة نفسها؛ حيث يضطر كل من يخضع لتهديد؛ حماية نفسه ببرمجيّات وتجهيزات وخدمات يشتريها من الأسواق.

يقول (رئيس التسويق للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، لدى كاسبرسكي): إنّ وقت رد فعل ما بعد حدوث الاختراقات، له تأثير مباشر على الخسائر الماليّة. وهذا أمر لا يمكن معالجته عن طريق زيادة الميزانيّة؛ بل يتطلّب موهبة وذكاء وموقفًا رشيقًا نحو حماية الأعمال.

وباعتبارنا من مزودي خدمات أمن المعلومات، فإنّ هدفنا هو توفير الأدوات والاستخبارات للشركات من جميع الأحجام، مع الأخذ بعين الاعتبار الفرق في القُدرة على تخصيص ميزانيّات الأمن.

أدّى كل ذلك إلى رواج الاستثمار في الأمن الإلكتروني وذلك بـ:

- زيادة مُنتجات شركات الأمن التكنولوجي.
- زيادة خدمات شركات وخبراء الأمن التكنولوجي.
- زيادة عدد تلك الشركات.
- تنوّع خدماتها كعرضها لمواقع مساندة مثلا.
- استفادة مجرمي الإنترنت بما يكسبوه من فديات مُغتصبة.

هذا هو حال الدنيا منذ الأزل، لص وشرطي، يكون السابق عادةً اللص؛ بينما يأخذ الشرطي موقف الدفاع؛ بل طالما وصل الشرطي لمسرح الجريمة متأخراً، حيث تكون الأحداث انتهت تماماً؛ لكن على أمل ألا يتكرر الحادث مستقبلاً.

والقضيّة أنّه في عصر التكنولوجيا التكرار غير وارد، ممّا يعني عدم فعاليّة الحلول الأمنيّة لبقائها بحالة دفاع وحسب.

العدد الثاني والستون

معيار قياس أداء المعاملات الماليّة الإسلاميّة

البديل الرياضي لمؤشرات لايبور وأخواتها نموذج (أوهاج - قنطقجي) - النسخة ٣

تنتشر المؤسّسات الماليّة الإسلاميّة في الأسواق الماليّة مستخدمة الصّيغ الشرعيّة في أعمالها، وهي تركّز على صيغ الدّين كـ (المرابحة والاستصناع والسلم)؛ لأنها صيغ تساعد في تحميل المقترض أو المتموّل المخاطر والعائد المتوقّع من العمليّة الاستثماريّة؛ لكنّ استخدام صيغ الدّين يستلزم وجود ضمانات تقابل الجزء المتبقي ديننا بذمّة المتموّل؛ ممّا يجمّد الأصول الضامنة (في أكثر الأحيان)، ويعيق استثمارها فيحرمها من تحقيق عوائد تخصّها.

تحجم المؤسّسات الماليّة الإسلاميّة – ومنها المصارف – عن صيغة المضاربة لطبيعة عقد المضاربة الذي يترك فسحة في تحديد مسؤوليّات التعدّي والتقصير من جهة، وتحديد نسب المشاركة من جهة أخرى.

وتلجأ المؤسّسات الماليّة الإسلاميّة إلى الاسترشاد بمؤشّر (اللايبور ومثيلاته) في معاملاتها طويلة الأجل؛ بوصفه تسعيراً يلقى قبولاً عامًّا ومعترفا به، دون تحريك ساكن لإيجاد بديل يبعدها عن الشّبه الرّبوية بحجّة القبول العامّ لهذا المؤشّر، وبحجّة انشغالها وانغماسها في أعمالها الميدانيّة اليوميّة، وقد ظهرت مدرسة تبريريّة تضمّ بعض الفقهاء؛ يسوّغون لاستخدام هذا المؤشّر لعجزهم عن إيجاد بديل له.

أمّا المصارف الربويّة فتستخدم الفائدة في عمليّات إقراضها واقتراضها؛ فتحمّل المقترض تكلفة الأموال المقترضة بما يعادل سعر الفائدة وكذلك مخاطرها. ويمثّل هذا السلوك إنهاكًا مُتعِبًا للاقتصاد؛ بسبب عدم التوازن بين أطراف عمليّة الاستثمار؛ فأرباب الأموال يحقّقون عائداً مضمونًا، بينما يتحمّل أصحاب العمل مخاطر عائد أرباب المال على أقلّ تقدير، فتكون النتيجة صفراً مع بقاء احتمال تحقّق خسارة أصحاب العمل قائما.

ويشترك النوعان كلاهما من المصارف الإسلاميّة (حالة صيغ الدّين) والمصارف الربويّة (عموما) بتحميل المقترض تكلفة تجميد أموال الضمانات، إضافة لتكلفة التمويل نفسه.

كما يشتركان باستخدام مؤشر الفائدة (اللايبور ومثيلاته) بوصفه الأكثر استخداما وفعاليّة (بحسب المعتقد السائد)، لكن إذا كانت المؤسّسات الماليّة الربويّة معذورة في استخدامها له بسبب طبيعة عملها بالمراباة المحرّمة، فليس أمام المؤسّسات الماليّة الإسلاميّة أي عذر لاستخدام هذا المؤشر الربوي حتى لو سوغت ذلك لهم تلك المدرسة التبريريّة.

تجاه كل ذلك، ونتيجة لنقاشات مستمرة في الوسط المالي فقد ألّفت في عام ٢٠٠٣ كُتيّبا اقترحت فيه معيارا لقياس أداء المعاملات الماليّة الإسلاميّة بديلا عن مؤشر اللايبور يحاكي آليّات اعتماد منهجيّة اللايبور؛ إنما بقياس تكلفة الفرصة البديلة من خلال توزيعات المؤسّسات الماليّة الإسلاميّة لأرباحها بدل تسعير المال بحسب تقنيّات اللايبور.

واليوم وبعد ثلاثة عشر سنة وبسبب إصرار غير الغيورين على استخدام اللايبور بوصفه أداة يتيمة لقياس كفاءة الاستثمارات طويلة الأجل ولقياس جدوى قرارات الاستثمار، فقد تمكنا من طرح بديل لا يحتاج أي من التقنيات الربويّة في عمليّاته وأدائه.

وقد أكد وجهة نظرنا لجوء الاقتصاد التقليدي إلى تطبيق الفائدة السلبيّة في الفترة الماضية؛ ما جعل أدواته الماليّة عاجزة عن تلبية مبتغاه في الدراسات الائتمانيّة.

ما يُميّز النسخة ٣ من (مقام)

تم تصميم مقام بنسخته الأولى عام ٢٠٠٣، وبعد سبعة أعوام – أي ٢٠١٠ – تم إعادة تصميمه بشكل جذري، وقد بدأت بعض الجامعات بإخضاعه لدراساتها ضمن أبحاث ورسائل طلابها العلميّة، وبعد سبعة أعوام أخرى – أي ٢٠١٧ – تم تطويره بشكله الحالي، وهذا فضل الله تعالى.

ولعلّنا نتأسّى بخطط يوسف عليه السلام التي أساسها السبعة أعوام، فنتأمل خيراً من (مقام).

وإنه وعلى الرغم من كون معيار (مقام) بديلا فاعلاً عن لايبور وأدواته؛ كصافي القيمة الحاليّة ومعدل العائد الداخلي ومعدل العائد الداخلي المعدل؛ فإنّ مرونته تكمن في: إمكان تحديده نسب العائد المستهدف؛ من خلال التدفقات النقديّة المتوقعة، وفي تحديد التدفقات النقديّة المتوقعة بناء على نسبة عائد مستهدف، دون اعتماد على لايبور وأخواته.

ويُضيف (مقام) بأنه يُقدم معياراً لتوزيع العوائد بين رب المال والمضارب بالعمل في شركات المضاربة.

وقد أضيفت إليه تحسينات مهمة؛ كإضافة مقياس لجودة كفاءة الاستثمار بدلالة التدفق المتوقع، أو بدلالة الربح، ومقياس لجودة السيولة، وآخر للحساسيّة.

إن سلطان المؤشّرات الربويّة قد بدأ بالأفول لعدم صلاحيّة كونه أداة تسعير موضوعيّة أو حياديّة، وبرأينا فإن هذا الأفول قد حان وقته حيث أن الأنظمة الشموليّة كلها قد أفلت ولا بد للأدوات الشاملة من نفس المآل أيضاً.

وقد تكلمنا بهذا الأمر منذ سنوات عديدة، وقدمنا الحلَّ الرياضي إثر الحل، لكن شدة إيمان مُطبقي تلك المؤشرات كانت أقوى من أي تغيير يمكن أن يحصل، فكثير من الناس يُحب ما ألفوه حيناً من الدهر وغالباً ما يعارضون تغييره.

أما نموذج (مقام) الذي قدمناه في هذا البحث فيتجاوز مؤشر الربح بين المصارف الإسلاميّة IIBR الذي أصدرته AAOIFI في تاريخ مقارب لإصدار (مقام) بالتعاون مع شركة (تومسون رويترز)؛ لأن منهجيّة IIBR تقوم على محاكاة (لايبور) مع واقعيّة أفضل، وهذا حال المصرفيين في المحاكاة لا الابتكار.

إنّ حاجة المؤسّسات الماليّة وخاصّة الإسلاميّة منها إلى (لايبور) ومثيلاته تفرضها ضرورات عملها (حسب اعتقاد القائمين عليها)، ومثال ذلك أن تلك المؤسّسات تستقطب الأموال من السوق بصيغة المضاربة ثم تعيد ضخها في السوق بصيغ عديدة كالمرابحة وغيرها. لذلك فإن تلك المؤسّسات أمام قيدين متعاكسين اثنين:

- فمن جهة؛ يتوجب عليها تأمين ربح معقول لأرباب الأموال الذين اُستقطبت أموالهم ضمن حسابات الاستثمار، فذلك يُحسن سُمعتها خاصّة إذا سعت إلى تعظيم ربحيتهم Maximize، مما يؤهلها لكسب صدارة مستقطبي السيولة، فتجني بذلك الولاء والسمعة السوقيّة المناسبتين.
- ومن جهة أخرى، يتوجّب عليها أن تسعّر مرابحاتها بأفضل طريقة، بتحري أقل معدل يكفيها لتحقيق الشرط الأول، لمحافظتها على منافساتها السوقيّة تجاه زبائنها لكسب ولائِهم. وإن تخفيض نسب المرابحة Minimize مشروط بمحافظة المؤسّسات على توزيعات أرباحها المتوقّعة.

تُعتبر الحلّول الرياضيّة أداة فاعلة لتحسين القرارات المتّخذة على أُسس عقلانيّة، فالتقدير غالباً ما يشوبه التحيّز وعدم الموضوعيّة، وفضائح (اللايبور) ما فتئت شاهدة حيّة على كل ذلك كما ذكرنا.

وبناء على ما سبق؛ فإنّ نموذج (أوهاج – قنطقجي) هو بمثابة آليّة مُقترحة يمكن:

- استخدامها كبديل لعمليّات الاقتراض والاقتراض التقليديّ التي تعتمد الرّبا المحرّم.
- تطبيقها على المشاركات والمضاربات الإسلاميّة؛ حيث يتحمّل ربّ المال عادة الخسائر إن لم يكن سببها إهمال أو تقصير صاحب العمل؛ لتحديد نسب المشار كة بين فريقي الشراكة أو المضاربة.
- أن تساعد في تحديد النسبة المستهدفة (كبديل أفضل من اللايبور) بكونها نقطة تعادل، فـ(مقام) هو نقطة التعادل أو الحدّ الأدنى للعائد الذي

يستهدفه المموّل على أساس التدفّقات النقديّة المتوقّعة للمشروع المزمع تمويله؛ وليس على أساس الاستئناس بمؤشّرات ربويّة.

- أن تكون أداة للفصل بمنح قرار التمويل من عدمه.
- أن تكون أداة مساعدة في رسم وتحديد التدفُّقات النقديّة المُستهدفة.

تبينّ قابلية تحقّق نموذج (مقام) وصلاحيّته لأن يكون أداة جديدة في تقييم المشروعات؛ خاصّة بعدما أوضحنا النموذج مدعمًا بأمثلة توضيحيّة.

وبحمد الله شرّع باحثون في تبني (مقام) ضمن أبحاثهم ورسائلهم العلميّة تدعمهم جامعات عريقة؛ كجامعة دمشق، والأكاديميّة الليبيّة للدراسات العُليا فرع مصراته. وأعلمني أحد الباحثين بأن جامعة السوربون قد أدرجت (مقام) ضمن أبحاث طلابها ليكون موضوعًا للبحث. وأبدى بعض المهنيين من مصارف إسلاميّة شهيرة – منهم مدراء ائتمان – تقبلهم لـ (مقام) ودعمهم لتطبيقه.

وما نرجوه من الله أن يهيئ لهذا الأنموذج من يطوره ويطبقه لنتخلص من الربا وغباره كليًا، فالمسلم الغيور لا يرضى لنفسه الاقتراب من الربا أو من أدواته لأنه وقاف عند حدود الله، وقد حرّم الله تعالى على المسلمين التعامل بالربا وأمرهم بالتوقف عن استخدامه وقد توعدهم بحرب لا طائل لهم بها وليس في القرآن جرم حظي بهكذا وعيد.

وإنه قبل صدور هذا العدد بيومين صدر الخبر الآتي (رابط) :

أعلن المدير التنفيذي Andrew Bailey لجهاز الرقابة المالية البريطاني Financial Conduct Authority FCA بتاريخ ٢٠١٧-٧-٢٧ عن:

إلغاء مؤشر سعر الفائدة بين البنوك البريطانية Libor نهاية عام ٢٠٢١،

واستبداله بنظام قياسي أكثر فعالية وكفاءة؛
وذلك بعد تضرر سمعَته إثر سلسلة عملياتِ تلاعُبٍ به؛ والتي تورطت فيها بنوك كبرى غرمت بما مجموعه ٩ مليارات دولار.
وقال الرئيس التنفيذي أن المؤشر صار غيرَ كُفءٍ؛ لقلة عدد المعاملات التي يتم تسعيرها على أساسه، إضافة إلى غياب بيانات حول حجم الصفقات، **ولا بد من استبداله بمؤشر آخر** يعكس دورًا أكبر في حجم العمليات. وثمة اقتراحات متداولة منذ فترة باستعمال مؤشرات أخرى.

وحسبي أني اجتهدت، ألا هل بلغت اللهم فاشهد، ألا هل بلغت اللهم فاشهد .

العدد الثالث والستون

دروس من الكساد المنسي لفهم واقع الأمة

يعيش عالمنا العربي حروبًا طاحنة بين بعضه البعض، إضافة لتصفيات دوليّة بالوكالة تُدار على أرضه وفي سمائه ومياهه النهريّة والبحريّة على حد سواء. لقد شهد هذا الحال حروبًا مباشرة وحروبًا غير مباشرة لعقود خلت.

ولما كانت دراسة التاريخ أحد المداخل التي يُبنى عليها تحليلات تمثّل مقدّمات لرسم استراتيجيّات الشعوب ودولها على حد سواء؛ فإنّنا سنستذكر كساداً سُميّ بـ (**الكساد المنسي**) عاشه العالم إثر الحرب العالميّة الأولى وامتد لفترة غير طويلة للأعوام ١٩٢٠–١٩٢٢ ثم تبعه انتعاش قصير، لحقه كساد عالمي كبير.

كانت السمة الغالبة لتلك الفترة؛ ازدياد الإنفاق الحكومي بشكل ضخم خلال الحرب العالميّة الأولى لتمويل نفقات الحرب، وهذا ما حدث إثر الحرب العالميّة الثانية إضافة لتوحش الرأسماليّة لتسمّى لاحقًا بـ (الرأسماليّة المتوحِّشة).

كانت السمة الغالبة للفترة الثانية بأنّها أوجدت (فوضى رائعة) – كما يسميها أصحابها –، وتبنّت مدرسة شيكاغو النقديّة حزمة تحفيز مالي ونقدي كطوق نجاة لهذه الفترة، إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل صحيح على إرساء حلول سليمة؛ حيث لا يمكن توقع انتعاش اقتصادي في ظل سياسة فوضى خلاّقة لدول ترزح تحت الحرب، أمّا الدول التي تفتعل الحروب وتشنها في أراضٍ غير أراضيها؛ فالانتعاش يمكن تلمسه لفترات غير طويلة فيها.

لقد قفزت البطالة في الولايات المتحدة من ٤٪ إلى ١٢٪ عام ١٩٢٠، وانخفض الناتج القومي الإجمالي بنسبة ١٧٪. لذلك لا عجب، أنّ وزير التجارة هربرت هوفر – الذي وُصف كذبا بأنه مؤيد لاقتصاديّات عدم التدخل – قد حثّ الرئيس الأمريكي هاردينغ للنظر في مجموعة من التدخلات لتحويل الاقتصاد؛ إلاّ أنّ هوفر تم تجاهله؛ فبدلاً من "التحفيز المالي"، خفّض هاردينغ ميزانيّة الحكومة ما يقرب النصف بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٢٢، وخفض معدّلات الضرائب لجميع فئات الدخل، وانخفض الدين الوطني بمقدار الثلث. وعلاوة على ذلك كان نشاط الاحتياطي الفدرالي ملحوظًا. يقول أحد الاقتصاديّين: "إنّه على الرغم من شدّة الانكماش، لم يتحرّك مجلس الاحتياطي الفيدرالي لاستخدام صلاحيّاته لتحويل المعروض النقدي لمحاربة الانكماش"، وظهرت علامات الانتعاش بنهاية صيف عام ١٩٢١؛ فانخفضت البطالة فى العام التالي إلى ٦.٧٪، و ٢.٤٪ بحلول عام ١٩٢٣.

إنّ هاردينغ قدْ أعلن في خطاب ترشحه للرئاسة عام ١٩٢٠ رؤيته الشاملة؛ فقال: (سنحاول الانكماش الذكي والشجاع، ونضرب الاقتراض الحكومي الذي يوسع الشر، وسنقوم بمهاجمة التكلفة العالية للحكومة. ونحن نعد بوقف النفايات والإسراف، وتجديد ممارسة الاقتصاد العام، وهذا سوف يخفف الأعباء الضريبيّة وسيكون مثالاً لتحفيز الادخار والاقتصاد في الحياة الخاصّة).

وتابع هاردينغ: (دعونا ندعو الناس جميعهم:

– للادّخار والاقتصاد،

– للتضحية إذا لزم الأمر لأجل حملة وطنيّة ضد البذخ والرفاهيّة،

– لإعادة الالتزام ببساطة العيش،

فلا انتعاش من الحرب منذ أنْ كتبت البشريّة قصتها لأوّل مرة، إلاّ من خلال العمل والادخار، ومن خلال الصناعة والحرمان؛ ولا داعي للإنفاق والإسراف).

ولم يلتزم أحد بما قاله هاردينغ؛ بل سعى الجميع نحو الهاوية باستخدام أدوات نقديّة مُدمِّرة رآها البعض – بل وما يزال البعض يراها – ابتكارات ماليّة، لكنها في حقيقة الأمر مهّدت الطريق إلى الكساد الكبير في ثلاثينيّات القرن الماضي.

وإثر الأزمة الماليّة العالميّة التي انفجرت عام ٢٠٠٨ دخلت كبرى الدول في أزمات ماليّة خانقة، حاولت الخروج منها بتطبيق حزم تحفيز ماليّة ونقديّة؛ لكنها كانت غير فعّالة؛ فكان لابد من تصدير الأزمة للغير بإثارة حروب – مدروسة ومسيطر عليها زمانيًّا ومكانيًّا – لتنشيط الاقتصاد العسكري للدول التي تثير هذه الحروب؛ ليكون مصدر انتعاش لاقتصادها بدل الحزم التحفيزيّة؛ لأنّه يصب مباشرة في اقتصادها الحقيقي، دون أيّة اعتبارات لتدمير البلاد وقتل العباد؛ فالحزم التحفيزيّة لم تؤت أُكُلها.

فمن منا لا يذكر التصريح العلني لوزير الحرب الأمريكي الأسبق (رامسفيلد) ووزيرة الخارجيّة الأسبق (رايس) عندما أشادوا بمصطلح (الفوضى الخلاقة)، وهذا مصطلح سوّقته مدرسة شيكاغو النقديّة إثر الحربين العالميّتين الأولى والثانية؛ ففي الأولى لوحظ أثر التضخم الذي صاحب حجم الإنفاق العسكري، وفي الثانية سُوّق لهذه السياسة التخريبيّة، – وكنا قدْ أشرنا في أكثر من مقال لهذه السياسات –،

وبدراسة ما يحصل في بلادنا هذه الأيام يُمكننا الاستنتاج إلى صحة ما ذهبنا إليه سابقًا. لقد طبّقت الولايات المتّحدة الأمريكيّة من خلال نظريّات صقورها سياسة الفوضى الخلاّقة وكانت بلادنا – للأسف – ذات بيئة جاهزة لذلك الاستثمار فأخصبت هذه البلاد حروبًا مباشرة وغير مباشرة استنزفت وما زالت تستنزف قدراتها الماديّة والبشريّة.

إنّ خُلاصة ما يحصل هو تحول دول الفائض المالي ودول الاستقرار المالي في المنطقة العربيّة إلى دول مدينة؛ بسبب شرائها الأسلحة بمختلف أنواعها من دول الأزمة الماليّة العالميّة ليُنعش ذلك اقتصاد تلك الدول؛ فتدخل عندئذ دول الفائض في عجز مالي مستمر. وفعلاً اشترت دول المنطقة العربيّة (نقداً وآجلاً) بمئات مليارات الدولارت أسلحة وذخائر أتخمت مستودعات منتجيها وقاربت على التقادم؛ وذلك ليتم استخدامها في أراضيها وسمائها وبحارها وأنهارها، لنكون أمام خراب وتدمير لم يسبق أنْ شهده التاريخ.

هذه هي الحلقة الأولى وقد تمت بنجاح كامل في بعض الدول، وبنجاح جزئي في بعضها الآخر، وما يحصل في سورية والعراق واليمن وليبيا هو أنموذج تخريبي شامل الغرض منه استخدامه فزاعة لجوارهم؛ فيندفعون للسير في خضم الفوضى الخلاّقة دون معاندة، فيكفيهم أن يدفعوا نقداً للعفو عنهم، ومآل كل ذلك: انتقال الفائض النقدي إلى دول الأزمة الماليّة العالميّة.

وهناك دول عربيّة دخلت نفق الديون دون عناء فأخذت قروضاً من مؤسّسة دوليّة خاضعة لشروطها القاسية. وهناك دول عديدة احتجزت أموالها وجمدت، ثم بدأت أحكاماً قضائيّة غربيّة تقرض تلك الأموال رويداً رويداً.

أمّا الحلقة الثانية فستكون في إِعادة الإِعمار، حيث تضمن دول الأزمة الماليّة العالميّة خروج اقتصادها من نفق الأزمة بشكل حقيقي دون حزم تحفيزيّة؛ بوصفها المؤهّلة والأفضل عالمياً لإِعادة الإِعمار؛ فتحقق الانتعاش المنشود للخروج من النفق كليًا، أمّا دول الحرب فستدخل نفق الديون الميئوس من سدادها لسنين طويلة بشكل مباشر.

عندئذ تكون دول الأزمة الماليّة العالميّة قدْ بدأت تكوين فوائضها الماليّة ما يؤهلها كدائن مُفضل عالميًا لدول الحرب ذات الخراب الواسع، فيعتاش اقتصاد دول الأزمة الماليّة العالميّة على خدمة ديون دول العجز أزمنة مديدة.

وبذلك ينتقل التضخم إلى الدول المتحاربة أو التي وقعت الحرب على أراضيها، وترحل البطالة مع التضخم بحكم صداقتهما التاريخيّة – وقد أشرنا في غير مقال لهذه العلاقة الحميميّة –، ومن ثم تُزاد الضرائب على الناس لأنّ الحكومات ليس لها بدائل في تمويل عجزها لسوء إداراتها وميلها نحو التراخي والكسل؛ فالضرائب أسهل طريق للتحصيل؛ حتى لو مات الناس أو قاربوا على الموت، ويكأن الحكومات ليست أحسن حالاً من أعدائها.

إنّ العراق وإيران والكويت كانت الحلقة الأولى في إدارة الحروب على أراضيها، وقدْ استنزفت اقتصاداتها والاقتصادات الداعمة لها في تلك المرحلة.

لكن تلك الجرعة لم تكف لإخراج الدول الكبرى من أزماتها التي كانت اقتصاداتها تترنّح، فاختلقت مزيداً من الحروب لإدخال دول كاليمن وسورية وليبيا كوجبة دسمة لأنّ الحرب أديرت فيها بأسلوب الوكالة. وقدْ شمل ذلك روسيا التي يترنّح اقتصادها ويتهالك بقوّة – وقدْ أشرنا في غير مقال لهذا الأمر –، وبذلك ضمنت تلك الدول انخراط أغلب دول مجلس الأمن لمد أمد الحروب سنوات وسنوات حتى تخرج اقتصادات تلك الدول الكبرى من أزماتها فعلياً دون حِزم تحفيزيّة لأنّ شعوبها لم تعد تطيق آثار تلك الحزم غير المجدية سوى أنها تنقل آثار الأزمة من مكان لآخر ومن زمن لآخر كما نقلتها مؤخراً من الشركات إلى الحكومات؛ فكان لابد من وقف تدحرج كرة الثلج.

وفي الجرعة الثانية انصاعت دول عربيّة للدرس فأخرجت من خزائنها ما كان يُستثمر في دول الأزمة الماليّة العالميّة وما كان مخبأ في خزائنها المحليّة لتكفَّ عن التهديد بسحب فوائضها النقديّة من تلك الدول؛ فصارت في عُسرة ماديّة؛ فلجأت للضرائب غير الجائزة شرعًا، وانكمشت سياساتها الاقتصاديّة وتطلعاتها السياسيّة، وصار الهمّ الشاغل هو التحارب مع الجوار وافتعال أزمات كيديّة، ودخل الجميع في قوقعة الفوضى الخلاقة. أمّا أصحاب النظريّة الشمطاء فيرقبون خروج اقتصاداتهم من عنق النفق الذي طال أمده وثقل ظله بسبب آثام ارتكبتها؛ كالرِّبا والتلاعب بالديون والرهون وبيع ما لا تملك، وبذلك انتقلت الفقاعة لتنفجر في مكان بعيد عنها فأَمِنت بعض شرها، وأوقعت الأقل استراتيجيّة في شِركها.

وبدأت دول الأزمة الماليّة العالميّة سياسات تصحيحيّة لأخطائها التاريخيّة، فدول الشيوعيّة والاشتراكيّة كفرت بما كانت عليه، ولحقت ولو متأخرة بمذاهب الدول الرأسماليّة، أما دول المذاهب الرأسماليّة والرأسماليّة المتوحِّشة فسارعت للكفر ببعض ما آمنت به دهوراً وكان آخر ذلك تصريح (أندريه بالي) المدير التنفيذي لجهاز الرقابة الماليّة البريطانيّة في نهاية الشهر الماضي : بأن مؤشر لايبور العتيد الذي أضحى أحد رموز الماليّين الربويّين وغير الربويّين؛ سيكون في خبر كان بنهاية ٢٠٢١.

وريثما تنتهي دول الأزمة الماليّة العالميّة خروجها من نفق الإفلاس بشكل كامل ستكون دول الفائض المالي قدْ دخلت النفق تماماً وكأن الأيام دُوَلٌ لمن لا يعي دروس التاريخ.

إنّ مدرسة شيكاغو النقديّة صاحبة شعار الفوضى الخلاقة قدْ فشلت جزئيًّا مع دول شرق آسيا في ثمانينيّات القرن الماضي لأنّ تلك الدول فهمت اللعبة مبكراً؛ فاستطاعت وقفها، وأعادت تصحيح ما أخطأت به، لكن هل ستصحو دولنا العربيّة من الفخ ولو متأخرة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه؟ أم أن حُب الأنا وإثبات الذات لا تكون إلاّ على الأخوة وأبناء العمومة؟

ونختم بقوله تعالى على لسان نبيه لوط عليه السلام متسائلين: **أليس منكم رجل رشيد؟**

العدد الرابع والستون

فساد العلم بفساد أهله وصحوة الأمة بصحوة أهله

لو سأل سائل: ما بال أمتكم تتخبط كالعرجاء، أليس فيها رجل رشيد؟

نقول: لقد ذمّ الله الفساد جميعه، وإن أعظم الفساد فساد أهل العلم – ولا نقول العلماء – فمن الناس من يظن نفسه من العلماء وهو لا يصلح أن يكون طويلب علم، فعلمه لا يُجاوز أنفه، أو أنه شَابَ عِلمه بسلوك يعيبه، حتى لو حاز أعلى الشهادات العلمية، أو شغل المناصب العلا، أو امتاز المجالس، أو أشير إليه بالبنان.

أَمَا سمعتم خير الخلق صلى الله عليه وسلم ماذا يقول لطلبة العلم؟ إنه يقول لهم: **لا تعلَّموا العلمَ لتباهوا بِهِ العلماءَ، ولا تُماروا بِهِ السُّفَهاءَ، ولا تخيَّروا بِهِ المجالسَ، فمَن فعلَ ذلكَ فالنَّارُ النَّارُ** (الترغيب والترهيب)، وعلى ذلك فلو بقي الرجل عاميًا – أي من عامة الناس – بعيداً عن العلم؛ لكان أسلم له من ولوج نار تلظى لا يصلاها إلا الأشقى.

أما أشكال فساد أهل العلم:

هناك من يظن أن العلم شهادة تُعلّق على الجدران.

وهناك من يظن أن لقب (د.) يحلُّ له مشاكله بين الناس.

وهناك من يعتقد أن لقب (بروف) يُنقذه من اتهامات ويرفعه عن مهاترات.

إن من اشترى الشهادة زروًا وبهتانًا، ومن ألصق باسمه لقبًا لا يستحقه كأن يقال له (دكتور) وهو ليس بحاصل على الدكتوراه أو يقال له (بروف) وهو ليس بحاصل

على درجة الأستاذية، فقد أوقع نفسه في مقت الله تعالى، لقول المولى عزّ وجلّ: كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ (الصف: ٣)، فضلاً عن أن شهادة الزور ذنب من الكبائر.

لقد شهدتُ أساتذة من ذوي الأسماء الكبيرة يأخذ أبحاث طلابه في الدراسات العليا ليقدمها كبحث محكم باسمه في مجلات محكمة، وهذا لا يليق بأستاذ؛ ولا يصح لهذا العمل إلا الوصف الوضيع.

وشهدتُ أساتذة تعطي طلابها في الدراسات العليا فصول كتاب أجنبي يُترجمونه كوظيفة مقابل علامات يأخذونها، ثم يقوم الأستاذ بجمعه وتحريره ليطبعه باسمه؛ وهذه سرقة لعمل الغير.

وقد رأيتُ من يدفع للناس ليكتبوا له كتابًا يضعه باسمه زوراً وبهتانًا.

وقد رأيتُ دكاترة في جامعات عريقة تُعطي من هم دونهم في السلم الوظيفي، ممن يحتاجون عملاً يتعيشون منه؛ ليكتبوا لهم فصولاً ثم يجمعونها ويحررونها لنشرها كتبًا باسمهم، وهذا غير جائز لما فيه من دجلٍ واستغلالٍ.

ألا يخشى كل أولئك العذاب الأليم الذي وعدهم الله إياه؟ يقول المولى عزّ وجلّ: لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوا وَّ يُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (آل عمران: ١٨٨).

وشهدتُ أساتذة جامعات ممن يبيع أسئلة الامتحانات؟ وهذا غش وسوء أمانة. ألا يخشى أولئك على إيمانهم؟ يقول المولى عزّ وجلّ: **يَاأَيُّهَاالَّذِينَآمَنُوالَاتَخُونُوا اللَّـهَوَالرَّسُولَوَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْوَأَنتُمْتَعْلَمُونَ** (الأنفال: ٢٧).

فكيف يليق بمن ترقى الدرجات العلمية العُلا أن يحطَّ بنفسه من عَلٍ؟

وقد رأيتُ في بعض دول المغرب العربي كيف يتعالى كثير من الدكاترة على طلابهم، فتجد الطلاب تشعر بالعظمة إن رضي ذاك الدكتور أن يقف معه أولئك الطلبة أو بجانبه!. أما سمعوا قول الشاعر:

ملأى السنابل تنحني بتواضع والفارغات رؤوسهن شوامخ

إن تواضع العالِم دليل على عُلوٍّ شأنه، فكلما ازداد علمًا ازداد تواضعًا، يقول الفاروق عمر رضي الله عنه: "تعلموا العلم، وتعلموا للعلم السكينة والوقار والحلم، وتواضعوا لمن تعلمون منه، وليتواضع لكم من يتعلم منكم، ولا تكونوا جبابرة العلماء؛ فلا يقوم علمكم بجهلكم".

وقد رأيتُ في بعض الجامعات منافسات غير مرضية بين طبقة أهل العلم بَدَل شيوع التراحم بينهم، وهذا من أسوأ ما رأيت.

وقد رأيتُ من بعض العلماء ممن تربع على هيئات شرعية يُمارس مخالفات لا تليق بمقامه، ومنهم من شرعن وخالف، ومنهم من مرر الفتاوى حفاظًا على منصبه، وقد نسي أنه يوقع عن الله تعالى.

وها هي بلاد المسلمين تقع في خلافات حادة جداً، ولا نجد لكثير من العلماء أي دور بل لا نسمع من بعضهم سوى السلبيات. أين علماء اليوم من العز بن عبد

السلام، وأين هم من أحمد بن حنبل؟ فكلاهما أحيا الأمة بمواقفهما، وصَحَت الأمة بما فعلا؛ بينما علماء اليوم أكثرهم دون أثر ودون نفع.

إن ذلك كله إنما من فساد أهل العلم.

أما عن أهمية العلماء وطلبة العلم:

إن لطالب العلم شأن كبير عند الله تعالى، روى صفوان بإسناد جيد قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد متكئ على برد له أحمر؛ فقلت له: يا رسول الله، إني جئت أطلب العلم؛ فقال مرحبا بطالب العلم، إن طالب العلم تحفة الملائكة بأجنحتها، ثم يركب بعضهم بعضا حتى يبلغوا السماء الدنيا من محبتهم لما يطلب.

فإذا كان كل هذا لطالب العلم، فما هو حال العالم عند الله؟

روى أبا ذر رضي الله عنه بإسناد حسن قال: **يا أبا ذرٍّ لأنْ تغدو فتعلمُ آيةً من كتابِ اللهِ خيرٌ لك من أنْ تصليَ مائةَ ركعةٍ ولأنْ تغدو فتعلمُ بابًا من العلمِ عُمل به أو لم يُعملْ به خيرٌ لك من أنْ تصليَ ألفَ ركعةٍ**. وروي عنه صلى الله عليه وسلم أيضًا: **لبابٌ يتعلمُه الرجلُ أحبُّ إلى اللهِ من ألفِ ركعةٍ تطوعًا**، وقالا: قال رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: **إذا جاء الموتُ لطالبِ العلمِ وهو على هذه الحالةِ مات وهو شهيدٌ**.

فشتان شتان بين اتخذ العلم مهنة وضيعة كغيرها من المهن وبين من أخذه بحظ وافر فأعطاه حقه وارتفع به ونفع الناس.

يروى عن الخليفة هارون الرشيد قصة معبرة؛ فقد وجه هارون الرشيد دعوة للإمام مالك بن أنس رحمه الله؛ ليحدثه في قصره، فقال الإمام: يا أمير المؤمنين؛ إن العلم يؤتى ولا يأتي. فأتاه هارون الرشيد إلى منزله، فاستند معه على الجدار، فقال الإمام: يا أمير المؤمنين؛ إن من إجلال الله إجلال ذي الشيبة المسلم. فقام هارون الرشيد وجلس بين يدي الإمام مالك. وبعد مدة قال الخليفة: يا أبا عبد الله؛ تواضعنا لعلمك فانتفعنا به، وتواضع لنا علم سفيان بن عيينة فلم ننتفع به.

وبما أن العلم هو نتاج أهل العلم، فإن معيار الصحة هو أن يُكتب لعلمهم القبول ليمكث في الأرض فينفع الناس، فالزبد يذهب جفاء؛ فها هو إرث كل من أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد منتشر في كل أصقاع أرض الإسلام درسًا وحفظًا ودراسةً وتطبيقًا منذ مئات السنين وسيبقى إلى أن يشاء الله.

روي عن عليٍّ رضيَ اللَّهُ عنهُ أنَّهُ ذكرَ فتنًا تكونُ في آخرِ الزمانِ فقالَ لهُ عمرُ متَى ذلكَ يا عليُّ قال إذا تُفقِّهَ لغيرِ الدِّينِ وتُعلِّمَ العلمُ لغيرِ العملِ والتُمِسَت الدُّنيا بعملِ الآخرةِ (الترغيب والترهيب)، إذًا ما نحن فيه مُحدث عنه، فها هم من يتفقهون لغير الدين، وها هم من يتعلمون العلم لغير العمل به، لقد التمسوا الدنيا بعمل الآخرة، ليتهم درجوا مسلكًا غير طريق العلم.

فكيف يُعالج فساد أهل العلم؟

إن الحلّ لهذه المعضلة يكون بحُسن الهدي، وحُسن الهدي يكون بتغيير الثقافة نحو الأفضل وتحسين المناهج الدراسية وتطويرها لتشمل آخر المبتكرات العلمية وأفضل النظريات التطبيقية، وتعليم طلاب العلم أصول النَقد الأدبي والعلمي دون

خوف بنشر الحريات؛ فبدون حرية لن يكون هناك طرح للأفكار. بينما يمنع انتشار الفساد العام ظهور الابداعات والمبدعين. روى ابنِ مسعودٍ قال: إنَّكم في زمانٍ كثيرٌ فقَهاؤُهُ قليلٌ خطباؤُهُ قليلٌ سؤَّالُهُ كثيرٌ معطوهُ العملُ فيهِ قائدٌ للْهوى، وسيأتي من بعدِكم زمانٌ قليلٌ فقَهاؤُهُ كثيرٌ خطباؤُهُ كثيرٌ سؤَّالُهُ قليلٌ معطوهُ الْهوى فيهِ قائدٌ للعملِ **اعلَموا أنَّ حُسنَ الْهديِ - في آخرِ الزَّمان - خيرٌ من بعض العملِ.** (حسن).

كما يكون الحلّ بالنصح والإصلاح، فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالحكمة والموعظة الحسنة سبيل الإصلاح ومانع للفساد، قال صلى الله: **مَن رأى منكُم منكراً فليُنكِرهُ بيدِه، ومن لم يستَطِعْ فبلسانِه، ومن لَم يستَطِعْ فبقلبِه وذلكَ أضعفُ الإيمانِ** (صحيح الترمذي).

لقد قامت عدة حضارات من حضارات اليوم إثر نهضة التعليم وإصلاحه تزامنًا مع نشر الحريات ودعم المبادرات؛ كما فعلت سنغافورة، وهذا لا يعني انتهاء عصر الفاسدين؛ فمعركة الإصلاح والتطوير مستمرة ما استمرت الحياة.

ولن يقوم اقتصاد على تعليم فاشل أو بطلبة علم فاسدين مفسدين.

العدد الخامس والستون

النقود الرقمية والثورات الشعبية تمثل البيتكوين نقلة نوعية في النظام المصرفي والمالي العالمي

تعتبر الثورات الشعبية وسيلة قلب الأوضاع السائدة بسبب تسلط وسوء إدارة الحكومات لأعمال ومصالح الناس. فالناس تطالب بمزيد من الرقابة على مديري أعمالهم المتمثلين بحكوماتهم ودولهم، وقد ازداد الضغط على تلك الحكومات بازدياد وسائل الرقابة الالكترونية. فالموازنات مفتوحة المصدر هو بمثابة تدخل شعبي في إعداد الموازنة العامة للدولة، كما أن نشر الأخبار والكتب والمقالات الالكترونية هو ابتعاد عن التسلط الحكومي على هذه الأنشطة الإعلامية.

والآن جاء دور التخلص من الدور الحكومي من التسلط على اصدار النقد والتلاعب بقيمته؛ فالبنوك المركزية لم تعد حيادية في الاقتصاد بل هي تمثل أداة تحقق الكسب للحكومات مستغلة مصالح الناس؛ فعوضًا عن كونها مؤسسات تدير مصالح الناس بحيادية صارت أداة استغلالها؛ فالسياسات النقدية تعمل على إفقار الناس وسحب مدخراتهم وتفريغها من قيمتها الحقيقة. كما أن البنوك عمومًا تعمل لتعظيم مصالحها ضاربة مصالح الناس عرض الحائط.

وما ظاهرة (ويكيليكس) إلا أنموذج للحركات الاجتماعية المناوئة للنظام العالمي المتسلط؛ ففي سبتمبر ٢٠١١ نشر موقع ويكيليكس ٢٥٠ ألف وثيقة فيها مراسلات دبلوماسية أمريكية بهدف كشف حقيقة الدبلوماسية الأمريكية؛ فردت

الولايات المتحدة على ذلك بمنع شركات (فيزا) و(باي بال) و(ويسترن يونيون) من تحويل التبرعات إلى (ويكيليكس) ما حرمها من ٩٥٪ من مصادر دخلها.

استدعى ذلك قيام ثورة شعبية للخلاص من ذلك التسلط الذي يعتمد على حجج مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال ما جعل التدخل الحكومي بالخصوصيات فاضحًا، حيث لم يعد لأي شخص خصوصية. في هذا الوقت بدأت العملات الافتراضية تمثل أداة لتلك الثورات النقدية، – وقد صدر منها أكثر من نوع تعرضنا لها في مقالات سابقة – ولكون عملة البتكوين أشهرها فسنركز الكلام عليها.

البيتكوين عملة رقمية يصنعها ويحملها ويتداولها مستخدموها، ويمكن لأي مستخدم تحميل أكوادها، كما يمكن لأي مستخدم المساهمة في تطوير ذلك. وقد ذكر (ناثنيل بوبر) في كتابه « الذهب الرقمي » بعض الامتيازات التي تختلف بها هذه العملة عن العملات التقليدية من حيث:

- سهولة التداول.
- غياب أي سلطة مركزية لإدارة العملة؛ فقاعدة بياناتها المفتوحة تسمى Blockchain، هي كدفتر حسابات ضخم تسجل فيه كامل تعداد البيتكوين الموجودة والصفقات التي تتم، وهي متاحة لجميع الأجهزة المرتبطة بشبكة البيتكوين.
- استخدام الحركات الاجتماعية للهروب من القيود الحكومية.
- لا يوجد حد أقصى لاقتناء عملات البيتكوين.

- تجمع هذه العملات في محفظة، وتقتنى من أي بريد الكتروني، ما يعني أنه يسمح للفرد الواحد إدارة أكثر من محفظة، في كل منها عدد غير محدود من البيتكوين.
- يستخدم نظام البيكتوين مفتاحًا مرمزًا عصيًا على أذكى البرمجيات إن رغبت في اختراقه، فهو يتكون من رمزين (كودين)، أحدهما خاص والآخر عام، يسجل الكود العام في قاعدة بيانات blockchain يكون متاحًا للجميع، بينما الكود الخاص يكون حكرًا على طرفي الصفقة.

ويضاف لما ذكره (ناثنيل) الآتي:

- كلما تغيّر مالك العملة الرقمية يتم ادخال القيود آليًا كما هو حال دفتر الحسابات وتعمل شبكات الحواسب على تأكيد كل عملية مشفرة، ما يعزز الثقة بين أطراف الصفقات الذين غالبًا لا يعرفون بعضهم بعضًا.
- البيتكوين أكثر توافقًا مع طبيعة اقتصاد الإنترنت.
- هي عملة عابرة للحدود دون وجود أي نوع من الضرائب عليها.
- يمكن لها أن تنقسم إلى وحدات أصغر قادرة على الوفاء بمتطلبات الخدمات ذات التكلفة المتناهية الصغر، فقراءة صفحة واحدة من كتاب معين مقابل ٠.٠١ سنت يمكن سدادها بالبيتكوين.
- سرعة نقل الأموال: فقد واجه بنك (جي بي مورجان تشيز) أزمة كادت أن تؤدي لانهياره، وكان في حاجة لدعم نقدي من بنك باليابان، تزامن ذلك مع الإجازات الأسبوعية، ولتجنب ذلك الموقف تم تحرير شيكات ورقية بقيمة ٩

مليارات دولار وإرسالها بالبريد الإلكتروني، بينما لو تم اللجوء للبيتكوين لنقلت الأموال في ثوان معدودة.

- التخلص من حوادث سرقة البنوك والمتاجر والحافلات للسطو على ما فيها من نقود.
- التخلص من عمليات نقل النقود بين المصارف وغيرها، مما يعزز سلامة موظفيها.
- وقف طبع النقود والتخلص من تكاليفها المرتفعة. فقد أوضحت الدراسات أن حجم النقود في الولايات المتحدة الأمريكية ١.٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار بمعدل ٦٠٠٠ دولار للشخص بينما هو ٣٥٠٠ يورو في أوروبا. وأوضحت الدراسات أن الفرد لا يحمل في محفظته أكثر من ٥٠–٦٠ دولار. وأن ٧٨٪ من النقد الأمريكي يتألف من فئة ١٠٠ دولار وأن واحد من كل عشرين فرد استخدم ورقة ١٠٠ دولار خلال السنة، وأن كل فرد يستخدم ٣٠ دولار من فئة ١٠٠ دولار خارج البلاد. لذلك فإن معظم النقد المطبوع تجهل المصارف المركزية مكان وجوده. وبتتبع تلك الكميات الضخمة من الورق النقدي يتضح أن أغلب وجودها هو في حوزة تجار المخدرات والعصابات المسلحة. لذلك بدأ المركزي الأوربي بدراسة وقف طباعة النقد من فئة ٥٠٠ يورو.
- تطور المحلات الكبيرة برامج خاصة بعروضها، يسدد الزبائن بموجبها قيمة فواتيرهم من خلال هواتفهم الذكية، وتنشئ هذه المحلات ملفات تعريفية

خاصة للزبائن، وفي هذا اختراق للخصوصية؛ فلا أحد يعلم ماذا يُفعل بهذه البيانات؟. بينما العملات الالكترونية تتجنب كل تلك التعقيدات.

- يساعد إلغاء الأوراق النقدية في تحسن الاقتصادات المتعثرة.
- يتم التخلص من العملة النقدية باتجاه المزيد من استخدام البطاقات الائتمانية من خلال: تقليل عدد الصرافات من التداول، وخفض الرسوم على سحب المال، وبترويج البطاقات الائتمانية. وهذا كله يساعد المصارف في تحقيق مكاسب من تلك العمليات. لذلك فإن التحول نحو النقود الالكترونية هو الخيار الأفضل من اعتماد البطاقات الائتمانية.

من جانب آخر فإن عصابات الانترنيت والمتطفلين يرتكبون الجرائم الالكترونية عبر المصارف وغيرها في مختلف الدول. ولا تنشر المصارف هذه الخسائر الكبيرة حتى لا تتأثر ربحيتها.

الطريقة الشعبية لإدارة الاموال:

عندما انطلق موقع Silk road في الشهر الثاني من ٢٠١١ كان سعر البيتكوين دولاراً واحداً، وفي منتصف الشهر الخامس ٢٠١١ أصبح السعر ١٠ دولار، وفي الشهر السادس ٢٠١١، وبعدما نادى أحد أعضاء الكونجرس بتجريم البتكوين ارتفع سعرها إلى ٣٠ دولاراً. وفي منتصف الشهر الثالث ٢٠١٢ أصبح حجم التعاملات بموقع Silk Road حوالي ٣٥٠٠٠ ألف دولار يومياً يشمل ١١ دولة. وتم ايقاف الموقع في الشهر التاسع ٢٠١٣ بعدما أصبحت قيمة

البيتكوين ما يقارب الـ ١٤٠ دولاراً. وفي عام ٢٠١٧ وصل سعر صرف قيمة واحدة البتكوين ٥٨٨٦.٠٥ دولار.

المصدر: رابط

هناك عاملان محددان لعملة البيتكوين يجعلانها مصدر ثقة الناس:

- الحفاظ على blockchain.
- التحديث المستمر للنظام.

ويتم تناول الأمرين شعبيًا دون سلطة مركزية، حيث يتم تحديث blockchain دوريًا بالصفقات التي عُقدت على شكل كتل Blocks، تضاف هذه الكتل كل ١٠ دقائق؛ ما يعيق أي محاولة لاختراق النظام والحصول على أموال دون وجه حق، فالسجل يقيد فيه:

- الصفقات التي تمت.
- من المالك؟

– الكمية المملوكة.

أما عملية التحديث وتغيير البرتوكول المنظم لهذه العملة؛ فيتطلب موافقة أغلبية المستخدمين على التعديلات المقترحة مهما كان حجم هذا التعديل، ما يمنع سيطرة البعض على البرتوكول لتوجيهه لصالحهم، فمن أراد السيطرة وجب عليه أن يتملك ٥١٪ من إجمالي البيتكوين، وهذا أمر صعب للغاية، لذلك لا يمكن لأحد سرقة أموال الآخرين.

الحركات الاجتماعية والبيتكوين:

تطورت علاقة واضحة بين بعض الحركات الاجتماعية التي ظهرت مؤخراً وعملة البيتكوين، حيث تعارض هذه الحركات النظام العالمي الحالي خاصة في شقه الاقتصادي.

وطُرحت فكرة تحويل التبرعات لبعض الحركات بالبيتكوين، وناقش مطورو البيتكوين الأمر وانتهوا إلى أن ذلك سيكون خطيراً للغاية، وأنه قد يؤدي إلى ملاحقة أمنية تعيق تطوير العملة وتداولها، إلا أن وقف الحكومة الأمريكية التحويل النقدي لويكليكس لفت انتباه العالم لمدى قدرة الحكومات على توظيف سلطاتها في التحكم في حركة الأموال.

أما حركة (احتلوا وول ستريت) التي ألهمتها الحركات المناوئة لسياسات التقشف في إسبانيا فقد اهتمت بالبيتكوين كوسيلة لاستقبال التبرعات المحولة لها كي لا تتمكن الحكومات من تجميدها، وكوسيلة للحفاظ على الأموال الخاصة للأفراد من سيطرة وتحكم الأنظمة المالية الحكومية.

كما أظهرت الأزمة المالية الأرجنتينية قدرة البيتكوين على تحويل القوة من الحكومات إلى الفقراء؛ حيث عانى مواطنوها من الأزمات المالية مراراً وتكراراً؛ فأبدى العديد من الأرجنتينين اهتمامهم بالعملة الجديدة التي ستمكنهم من كسر القيود المشددة التي تفرضها الحكومة الأرجنتينية على (البيزو). من أمثلة تلك التقييم غير الواقعي لسعر صرف الدولار مقابل البيزو الأرجنتيني، ومنع التحويل عن طريق شركة (باي بال)، إضافة إلى تغريم الاقتصاديين الذي يعارضون السياسات الحكومية بشكل علني، ناهيك عن التأخير الكبير في إتمام أي عمليات شراء عابرة للبحار.

لقد اعتاد الأرجنتيون لفترة من الزمن على الحفاظ على أموالهم سائلة دون وضعها في بنوك نظراً لصعوبات فتح حسابات بنكية، إضافة إلى الصعوبة الشديدة في الحصول على بطاقات الائتمان، لكنهم شهدوا تراجع قيمة أموالهم بحدة مع التضخم المتسارع عدة مرات، ما جعلهم يرحبون بالبيتكوين كوعاء آمن وضامن لقيمة أموالهم، حتى لو لم يتمكنوا من استخدامها بشكل مباشر في الأرجنتين. فقد تراجع سعر صرف البيزو منذ بداية عام ٢٠١٣ مقابل الدولار بحوالي ٢٥٪ بينما ارتفع في حالة البيتكوين إلى حوالى ٨٦٠٪.

إن ما تسمح به النظم الالكترونية من زيادة الضبط والتحكم سيدعم هذا التداول الافتراضي، وفي الوقت نفسه لابد من الالتفات لأخطار أنظمة الدفع الجديدة.

العدد السادس والستون

الأحسن: مبادرة قيادية اجتماعية درسٌ من كتاب الله

إن المتأمل في كتاب الله تعالى يجد فيه الحقائق العلمية الراسخة، وكلما جُدِّد التأمل تجددت حقائق أخرى؛ وزيادة تخصص المتدبر لكتاب الله يكشف له ما لا يراه غيره إن أخلص عمله لله تعالى؛ فقد يفتح الله على يديه ويُنير بصيرته ويُثلج صدره بما يُشبع غريزته البحثية، التي لا تنفك تتساءل وتبحث عما هو أحسن.

والأحسن منهج يعلمه القرآن الكريم لمتدبره؛ فيجعله صاحب مبادرة قيادية دومًا؛ لأن المجتهد لا يرضى بالحسن ما دامت درجة الأحسن ممكنة، وما بعد الأحسن إلا أحسن منها، فإن سار الناس على هذا المنهج القيادي فإن الأمر بالمعروف سيَشيع بينهم، وسيكون النهي عن أي منكر فعلوه أو فعله بعضهم منهجًا رائداً في إصلاح الحياة بما فيها.

إن الإنسان العاقل المتدبر يعيش عمره مُتلمساً ما فيه نجاته، وما فيه الأفضل له على هذه البسيطة، ويسعى لتحقيق ذلك بشتى الطرق التجريبية والاستنباطية، فالعقل زُوِّد بأدوات الشك، وتراه يعتمد على الحواس كمجسات لاستقبال بيانات محيطه البيئي؛ فيستفيد من نتائج تجاربها، ويُضيف عليها من مهاراته استنباطًا واستنتاجًا ليتلمس الأفضل.

لكن ضياع الأيام دون نتائج صحيحة مؤداه ضياع العمر الذي لن يعيشه الإنسان إلا مرة واحدة، لذلك يحاول الإنسان الاستفادة من تراكم المعارف التي تُتاح له عند

غيره، لكنه سيكون أكثر تعقلاً لو حصل على معلومات فيها الحقائق جليّة، ليضيف لها المعارف المتراكمة بين أبناء جلدته، ثم يُعمل عقله تجربة واستنتاجًا عسى أن يستمتع بحياته الفريدة.

ولن يجد الإنسان أجدر من كلام الله تعالى المحفوظ من أي تحريف أو تشويه ليكون مصدر حقائقه؛ فلا يجدر بالإنسان أن يُخاطر بعمره الذي لن يُمنح غيره ثانية أبداً، وهذه حقيقة علميّة أكّدها القرآن الكريم مراراً وتكراراً، وهي ثابتة كسنة من سنن الحياة لا تتبدل ولا تتغير.

فأين المنهج العلمي الصحيح الأجدى بالإنسان تتبعه حتى لا يُخاطر بضياع عمره هباءً منثوراً؟

لقد أمَرَ الله تعالى عباده بأن يحسنوا؛ فقال تعالى: **وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ** (البقرة: ١٩٥).

ووعد عباده الذين يستجيبون لأوامره بالأجر العظيم؛ فقال تعالى: **الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِن بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ** (آل عمران: ١٧٢). فمن استجاب لرسوله بعدما أصابتهم القروح والجروح.

وقد وعد الله عباده أن يجزيهم أحسن ما كانوا يعملون، ليعلمهم بأن المبدأ القيادي يكون بأن يجزي من يتبعون له بأحسن ما عملوه وليس بحَسَنه فقط، وهذا يُكسب الولاء، قال الله تعالى: **وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** (توبة: ١٢١).

كما أن الله تعالى قصّ على نبيه صلى الله عليه وسلم أحسن قصص الغابرين، فقال المولى عز وجلّ: **نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ** (يوسف: ٣).

فكيف يفعل عباد الله ذلك السلوك القيادي؟ وكيف يمارسونه؟

- إن حياكم أحد فحيوه بأحسن مما حياكم به؛ فإن قال: السلام عليكم؛ فليكن الرد وعليكم السلام أو وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، لقوله تعالى مُعلمًا عباده: **وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا** (النساء: ٨٦).
- إن استثمر أحد مال يتيم؛ فلا يبحثن عن الفرص الحسنة؛ بل عليه بالأحسن، وهذا من باب الفرص البديلة الأفضل، قال الله تعالى: **وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ** (الأنعام: ١٥٢).
- قال الله لعباده بأن يأخذوا أحسن ما كتبه عليهم من فروض وواجبات، وليأتوا العزائم ولا يكتفوا بالرخص، فإن فعل كل واحد منهم ذلك كان أسوة حسنة لغيره وقاطرة جذب في المجتمع نحو الأفضل، قال الله تعالى: **وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا** (الأعراف: ١٤٥). وقال أيضًا: **وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم** (الزمر: ٥٥).
- قال الله تعالى لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم: خاصمهم بالخصومة التي هي أحسن من غيرها أن تصفح عما نالوا به عرضك من الأذى، ولا تعصه في القيام بالواجب عليك من تبليغهم رسالة ربك، كما ذكر الطبري في تفسيره. قال الله

تعالى: ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ (النحل: ١٢٥).

- إن قال عباد الله قولاً، قالوا الأحسن، لقوله تعالى: وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ (الإسراء: ٥٣).
- إن سمع عباد الله القول اتبعوا أحسنه، لقوله تعالى: الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ (الزمر: ١٨).
- إن دفع عباد الله عن أنفسهم دفعوا بالأحسن، لقوله تعالى: ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ (المؤمنون: ٩٦). وفائدة هذا الدفع الصلاح والإصلاح بين الناس، يقول الله تعالى: وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ (فصلت: ٣٤).

وقد ذكر الله الابتلاء على أنه أداة تمييز وتمحيص للأحسن من العباد كما أنه أداة تمحيص للمؤمنين ممن دونهم، يقول الله تعالى: وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا (هود: ٧). وقال أيضًا: إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا (الكهف: ٧).

إن من أجمل ما علَّم الله عباده، التوازن القيادي؛ لقد طالبهم بما ألزم نفسه به، وهو العظيم جلّ في علاه؛ قال الله تعالى: وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ

نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ ۖ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ (القصص : ٧٧) .

لذلك على القادة أن يعاملوا أتباعهم ومواطنيهم أن يُحسنوا إليهم ثم ينتظرون منهم الأحسن، هذا إن بغوا منهم الإصلاح والإحسان بدل الفساد والإفساد في الأرض، فالأحسن أداة الولاء بين الأتباع والقائد، وأداة زرع القربى بين القائد وأتباعه، وبين الناس بعضهم بعضًا أيضًا، يقول الله تعالى : ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ (فصلت : ٣٤) .

فسبحان الله ما أرحمه من إله . . علّم عباده أن يكون كلاً منهم قائداً في مجتمعه، وصاحب مبادرة تُحتذى صغرت أم كبرت .

العدد السابع والستون

البتكوين وأخواتها تنافس النظام النقدي العالمي والبلوكتشين قد تعيد تشكيل الاقتصاد العالمي

تناولنا في افتتاحية العدد (٥٩) مقالاً بعنوان: قراءة في التغيير الهيكلي (نيسان / أبريل ٢٠١٧) تناولنا فيه التكنولوجيا المالية FinTec وما ستحدثه في الهياكل الاقتصادية؛ ثم تناولنا في افتتاحية العدد (٦٥) مقالاً بعنوان: النقود الرقمية والثورات الشعبية (تشرين أول / اكتوبر ٢٠١٧) ذكرنا فيه التقنيات التي تقوم عليها النقود الرقمية (حالة البيتكوين). ونتابع في هذا المقال هذا الابتكار التقني وآثاره على التقنيات المالية FinTec، ودوره المرتقب في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي.

إن البيتكوين هي نقود رقمية، يميل البعض لتسميتها بالعملة الخفية. وفّر لها مؤسسوها ومناصروها الكثير من المواقع التي تشكل بنيتها التحتية الداعمة؛ فهناك مواقع:

- توفر خدمات مجانية للبحث عن أفضل الأسعار لبيع وشراء العملات الرقمية؛ في عشرات المنصات المتوفرة على الإنترنت. مما يتيح معرفة الأسعار الحقيقية عند بيعها أو شرائها. وتتميز هذه الخدمات بسهولة الاستخدام؛ فكل ما يجب فعله هو تحديد العملة الرقمية التي تملكها، ثم تحديد نوع العملية: بيع أو شراء؟ ثم تحدد المبلغ؛ لتظهر قائمة الأسعار المتوفرة.

- الأخبار والأحداث والفعاليات المتخصصة في هذا المجال حول العالم؛ مما يتيح معرفة أهم الأخبار من هذه الأحداث والمؤتمرات، وآراء الخبراء والمحللين أولاً بأول.
- تحديد المتاجر والمواقع التي تقبل الدفع بواسطة هذه العملات كالسفر والألعاب والتكنولوجيا وغيرها.

إن هذه العملات هي تحت مراقبة السلطات النقدية العالمية الكبرى، فتصريحات محافظ البنك المركزي الياباني في ٢٣-٥-٢٠١٧ التحذيرية حول ارتفاع قيمة هذه العملات؛ حينما وجه كلامه لزملائه من الدول الآسيوية الكبرى في مؤتمر صحفي علني؛ دليل على تلك المتابعة الحثيثة؛ فآسيا لها حصة كبيرة في تداولات البيتكوين العالمية. وقد ساهمت اليابان وكوريا الجنوبية وفيتنام – حتى نهاية نوفمبر الماضي – بنسبة ٨٠٪ من تداول البيتكوين على مستوى العالم[١].

العملات الرقمية ستفرض توازنًا جديداً للقوى العالمية؛ كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا:

إن حمى التسابق بين الدول والمؤسسات المالية الكبرى لم تعد خافية لكسب زخم النقود الرقمية، ومن ذلك أن:

- **الشركات المالية العملاقة**؛ تخطط: فالسباق يدور حول ربط إدخال المنتجات المالية بالعملات الرقمية، فـ Goldman Sachs أنشأت مكتب Circle

[١] CNBC، From China to Singapore, Asian countries are increasingly uneasy with the rise of bitcoin, Link

Internet Financial لتداول للعملات الرقمية برأسمال ٥٠ مليون دولار، بينما مجموعتا CME و CBOE تخططان لإطلاق العقود الآجلة، وأطلقت ناسداك منتج بلوكتشين مخصص لها لتكون أول بورصة عالمية تتعامل مع هذه التقنية المالية.

- **المصارف العملاقة**؛ مثل: CITI, Goldman Sachs, Standard Chartered, ICAP, BNY Mellon, Deutche, UBS، ستبدأ رسمياً بالتعامل بالنقود الرقمية في ٢٠١٨ لأنها ستنجز عملياتها بأقل وقت وبأقل تكلفة. كما أنها ستوفر عشرات المليارات سنوياً من تكاليف المقاصة بين البنوك الرئيسية. ويبدو أن UBS قد حصل على الموافقات لإصدار عملته الرقمية، وسيحذو غيره حذوه.

أما على مستوى المصارف المركزية وتشريعاتها؛ والتي تركز على المخاطر، وأمان أنظمتها النقدية، واستقرار القطاع المصرفي، فقد شرعت بخطوات في هذا الاتجاه، مثال ذلك:

- **الصين**؛ تريد السيطرة الكاملة؛ وسلطاتها النقدية ترى أن السوق غير المنظم قد يشكل مخاطر مالية كبيرة عليها؛ بوصفها ثاني أكبر اقتصاد في العالم. وهي تؤيد استخدام العملات الرقمية، ويبحث مصرفها المركزي في إمكانيات اصدار عملة رقمية سيادية؛ بل هو أنشأ فريقًا لتطوير عملة واحدة.

- **اليابان**؛ سمحت في أبريل الماضي باستخدام البيتكوين والعديد من العملات الرقمية في تسوية المدفوعات، لكنها لا تخطط لإصدار عملة رقمية خاصة بها، إلا أنها تخطط للاعتراف بها.
- **ألمانيا**؛ اعترفت بالنقود الرقمية.
- **روسيا**؛ مستعدة لتبني البيتكوين شرط السيطرة الكاملة؛ فبعد أن كانت تسجن متداوليه في العام الماضي، كشف مساعد (بوتين) النقاب عن مركز لتعدين العملات الرقمية في يوليو الماضي. وأصدر (بوتين) خمسة أوامر رئاسية للسيطرة على العملات الرقمية؛ شملت: فرض الضرائب على عمليات التعدين، وتنظيم عروض العملة الأولية ICOs لإنشاء تشريعات لتكنولوجيا البلوكتشين الجديدة، وتوحيد جهات الدفع التي من المحتمل أن تكون عبر البنك المركزي[1].
- **الهند**؛ حذرت سلطاتها النقدية من مخاطر تداول العملات الافتراضية. ويشعر المنظمون فيها بالقلق من إمكانية استخدامها للعمليات الخفية للتهرب من الضرائب أو غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.
- **كوريا الجنوبية**؛ حظرت على مؤسساتها المالية التعامل بالعملات الافتراضية، بما في ذلك؛ شراؤها وامتلاكها والاحتفاظ بها كضمانات. ويقدر عدد ملاك البيتكوين هناك بمليون كوري جنوبي، أكثرهم من المستثمرين الصغار.

[1] موقع أرقام، كيف تُعيد العملات الرقمية تشكيل توازنات القوى العظمى عالميًا؟، رابط

- **أستراليا**؛ هي مركز المضاربات، ويرى محافظ بنكها الاحتياطي أن بيتكوين هو الأكثر عرضة ليكون جذابًا لأولئك الذين يتعاملون في الاقتصاد غير القانوني من المستهلكين. وأعلن عن قرب إصدار عملة رقمية محلية.
- **نيوزيلندا**؛ يعتقد حاكم بنكها الاحتياطي أن العملات الخفية قد يكون لها دور للعب في المستقبل، ولكن ليس في شكل بيتكوين.
- **اندونيسيا**؛ وبوصفها أكبر اقتصاد فى المنطقة، لديها خطط لحظر معاملات العملات الافتراضية ابتداء من عام ٢٠١٨ لحماية عملتها المحلية.
- **الولايات المتحدة**؛ تخطط لاصدار الفيدكوين.
- **الاتحاد الأوروبي**؛ يخطط لإصدار اليوروكوين.
- **أفريقيا**؛ هناك عدة دول أفريقية تُعنى مصارفها المركزية بالأمر بشكل جدي.
- **الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية**، تخططان لإصدار عملة رقمية مشتركة لتسوية المدفوعات.

إن البيتكوين يمثل حاليًا وسيلة دفع شأنه شأن: حقوق السحب الخاصة وبطاقات الائتمان والحسابات المصرفية؛ فخلق الائتمان من جانب الحكومات والمصارف على السواء أبعد النقود عن وظيفتها كمخزن للقيم. لذلك فإن **قانون العرض والطلب** هو من يحكم سعر تبادل النقود عمومًا، وهو يعكس حالة موازين المدفوعات في بلدانها، ولن يخرج البيتكوين ومثيلاته عن تأثير هذا القانون.

مستقبل الـ Blockchain كأداة للتطوير المالي:

أنا شخصيًا – لا أنسى خلال حياتي التقنية التي تجاوزت الثلاثين عامًا –، آليات تطور التكنولوجيا؛ لأني عايشتها ساعة فساعة، وخاصة البرمجيات؛ فقد سيطرت (Microsoft) على سوق البرمجيات، وخاصة نظم التشغيل؛ حتى تعرضت – في سنوات خلت – لدعاوى من الحكومة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لقضايا الاحتكار؛ لكن سنة التدافع؛ سنة الله في أرضه، ظهر تيار في العالم نُظر إليه حينها (نظرة جنونية)، – أنا شخصيًا توقعت له حينها بمستقبل باهر – كان عبارة عن اصدار برمجيات مجانية مفتوحة المصدر.

شككت أغلب شركات التكنولوجيا العالمية في استمرار هذا النهج، لكن المتتبع يرى أن فضائح (Microsoft) بتجسسها على الحكومات لصالح جهات محددة من خلال ممرات خلفية تركتها في نظام تشغيلها الشهير (Windows). لأجل ذلك؛ قامت الحكومات الأوروبية كألمانيا بتبني نظام (Linux) المفتوح المصدر والقابل للتعديل، وتبعها (١٢) دولة أوربية؛ ثم تتالت نجاحات البرمجيات المفتوحة المصدر، ووصل الأمر إلى لغات البرمجة؛ وإلى كثير من التطبيقات بما فيها الكتب والمجلات حيث ملكية المحتوى صارت مفتوحة المصدر. وأنا شخصيًا ممن صمم وباع برامج محاسبية مفتوحة المصدر – أسميناها بالبرمجيات الوسيطة (Midware) –؛ حيث يمكن وضعها كبرامج اختصاصية ضمن برامج أخرى غير مختصة بالمحاسبة؛ فتكون المخرجات قد جمعت بين أمرين مميزين.

واليوم جاءت دفعة كبيرة جداً للأنظمة المفتوحة المصدر، مثلتها تقنية Blockchain، فلقد تمكن الناس من تبادل البيانات مباشرة بين بعضهم البعض

دون وسيط أي: (Peer_to_Peer)، بعد اختراع الحواسيب والانترنيت؛ ثم جاءت البلوكتشين كقاعدة بيانات لا مركزية مفتوحة المصدر – كأحد مخرجات ومنجزات العملات الرقمية – ليتمكن إثنين أو أكثر من الأطراف من القيام بمعاملة مالية أو تجارية دون حاجة لطرف ثالث لبناء الثقة. هذه القاعدة يمكن للجميع الاطلاع على بياناتها، والتحقق من معلوماتها الواردة فيها.

كانت شبكة الإنترنت تفتقر إلى أمرين مهمين هما: إمكانية التحقق من الهوية، وتكنولوجيا المعاملات. ويُعتقد أن البلوكتشين ستقدم الحل لهذين الأمرين.

إن البلوكتشين هي أشبه بدفتر الأستاذ (بالمصطلح المحاسبي)؛ يُسجل المعاملات المالية، يخزنها في كتل يتم الاحتفاظ بها من قبل شبكة من ملايين من أجهزة الكمبيوتر المتصلة بالإنترنت، يتم تحديثها تلقائيًا عن طريق خوارزمية رياضية وأكواد مشفرة، يصعب اختراق أو تعديل معلوماتها المسجلة بأي حال، مما حدا بالبعض تسمية هذه التكنولوجيا بـ(**بروتوكول الثقة**). أما الاختراقات التي تعرضت لها تبادلات البتكوين ومثيلاتها مؤخراً؛ فكانت في أنظمة مرتبطة بالأطراف المستخدمةِ لهذه التكنولوجيا، وليس في البلوكتشين نفسها.

لقد استغرق تطوير بروتوكلات النقل TCP/IP[1] أكثر من ٣٠ عامًا؛ لتنتقل بعدها هذه البروتوكلات الناقلة من الاستخدام الفردي إلى الاستخدام التجاري المحدود،

[1] بروتوكول التحكم بالنقل طور لأول مرة في عام ١٩٧٢ من قبل هيئة البحوث التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية.

وها نحن الآن في بدايات توحي بإعادة تشكيل الاقتصاد العالمي. ويمكن ملاحظة مؤشرات ذلك من خلال[1]:

- أن أكثر من نصف الشركات المساهمة الأكثر قيمة في العالم لديها نماذج أعمال قائمة على الإنترنت.
- تسويات سوق الأسهم يمكن أن تتم بأقل من ثانية.
- تُمكِّن البتكوين – كأول تطبيق لتكنولوجيا بلوكتشين – من القيام بمعاملات مالية ثنائية.
- إن تطوير وصيانة بلوكتشين مفتوح وموزع ومشترك، يشابه برتوكولات النقل TCP/IP؛ حيث يقوم فريق من المتطوعين في جميع أنحاء العالم بصيانة البرامج الأساسية لهذه التكنولوجيا.
- ساهمت بروتوكولات النقل في خلق قيمة اقتصادية جديدة بخفضها تكاليف الاتصال بشكل كبير. وسوف تخفض البلوكتشين تكلفة المعاملات بشكل كبير، حيث أن لديها قدرة على أن تصبح نظامًا لتسجيل جميع المعاملات؛ فإن حدث ذلك؛ فسيشهد الاقتصاد العالمي تحولا جذريًا جديداً.

مثال ذلك: يمكن لأي متعامل في سوق الأسهم، تنفيذ أي معاملة شراء أو بيع في جزء من الثانية؛ دون تدخل بشري في الغالب، لكن نقل ملكية الأسهم يستغرق عدة أيام لصعوبة الوصول إلى سجلات المتعاملين والتحقق من

[1] موقع أرقام، هنا الوسطاء يمتنعون!.. هل سنحتاج ٣٠ عامًا قبل إدراك ثوريّة "البلوك شين"؟، رابط

ملكيتهم للأسهم، وفي ظل تقنية البلوكتشين صار ذلك عملاً فوريًا. لذلك سينحسر دور الوسطاء مع انتشار هذه التقنية.

- تعتبر العقود الذكية واحدة من أكثر تطبيقات البلوكتشين ثورية، والتي يتم من خلالها أتمتة المدفوعات وتحويل العملات والأصول الأخرى؛ طبعًا إذا تحققت الشروط التعاقدية؛ فعلى سبيل المثال، يمكن للعقد الذكي إرسال دفعة إلى المورد بمجرد استلام الشحنة، ويمكن لشركة ما أن ترسل إشارة عن طريق البلوكتشين بأن سلعة معينة تم استلامها، وقد يتم ربط الشحنة بنظام GPS ليتم تنفيذ الدفع تلقائيًا لدى الاستلام في المكان المتفق عليه.
- يمكن للبنوك استخدام البلوكتشين لجعل المعاملات آمنة، ومنخفضة التكلفة والأسرع، وبخلاف المعاملات المالية، يمكن استخدام هذه التقنية لإثبات وجود جميع الوثائق القانونية والسجلات الصحية وحقوق الملكية في مختلف المجالات الفكرية، والموسيقى، وسجلات الكاتب بالعدل، والأوراق المالية الخاصة[١].
- يمكن أن تكون وسيلة لجمع الضرائب، واصدار جوازات السفر، وتتبع سجلات الأراضي، وتتبع الخدمات الحكومية.

ولعلنا نكمل في كلمتنا التالية مع توجهات بعض كبرى شركات المحاسبة العالمية بعون الله تعالى لتكتمل الصورة.

[١] Forbes, Why Blockchain Is Real And Bitcoin Is A Mirage, Link

الفيدكوين Fedcoin واليوروكوين Eurocoin [١]:

إن فيدكوين هي: "عملة رقمية بالدولار الأمريكي حيث يكون التاريخ الكامل لجميع المعاملات مرئيًا لمجلس الاحتياطي الفدرالي عبر بلوكتشين بنك الاحتياطي الفدرالي"؛ ساكون بمثابة عملة مشفرة أو الكترونية برعاية الحكومة الأمريكية يديرها مجلس الاحتياطي الاتحادي، وفكرتها كانت موجودة منذ بعض الوقت. وقد توقع نائب رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي في عام ٢٠١٥ أن يتيح البنك الاحتياطي الفيدرالي للبنوك بروتوكول مفتوح المصدر.

كما اكتسبت فكرة العملات الرقمية زخمًا في أوروبا إثر أزمة اليونان، ونوقشت بشكل ملحوظ في سياق "يوروكوين" من قبل وزير المالية اليوناني السابق (يانس فاروفاكيس).

ذكر (سيفيدان عموس) أستاذ الاقتصاد في الجامعة اللبنانية الأميركية لمجلة بيتكوين: إن أهمية البيتكوين هو أنه يجعل السياسة النقدية، وتسويات المدفوعات وفقًا لبرامج محددة سلفًا، وخالية من سيطرة طرف ثالث. وهذا سيهزم (وجود بنك مركزي).

أما فكرة الاستغناء عن النقد لصالح وسائل دفع بديلة وأكثر كفاءة؛ فهي ليست جديدة؛ فقد كرّس مفكرون قبل عام ١٩٠٠ الكثير من الجهد لإيجاد وسيلة تسمح للناس بالتخلص مما أسماه روبرت أوين: سر المال المجنون. وبدأ اقتصاديون في

[١] Bitcoin Magazine, Fedcoin Could Be Coming Soon, But Would It Really Challenge Bitcoin?, Link

السنوات الأخيرة دراسة الآثار المترتبة على العيش في مجتمعات غير نقدية، في إشارة إلى دور البنوك المركزية والقيام بالسياسة النقدية.

إذاً سيؤدي تبني تكنولوجيا البلوكشين إلى فرض مستوى من الشفافية من جانب الحكومات، مما سيحد من تسلطها النقدي؛ ومن جانب آخر ستتيح هذه التكنولوجيا للحكومات السيطرة الكاملة على المواطنين؛ بعد أن كانت في البداية وسيلة تحررية للهروب من سيطرة الحكومات.

إن انتشار العملات الرقمية سيؤدي إلى ما يسمى بـ(**انترنت القيمة**) حيث ستنتقل الأموال بسرعة انتقال المعلومات. والسؤال: من سيلحق بقطار هذه التقنيات؟

للأسف يلاحظ أن البلدان الضعيفة ليس لها حظ من ذلك، على الأقل في الوقت الراهن؛ فالملاحظ مسارعة الدول الضعيفة بمنع التداول – عكس الدول القوية –، ظانة أنها تغلق الباب أمام هذه التقنية، وهذا أشبه بمن قال بأن الشمس لم تستطع لأنه يخفي عينيه بيديه، ولكن هيهات هيهات!!

كما سارعت بعض هيئات الفتوى في بعض الدول لتحريم التعامل بهذه العملات الرقمية، والحقيقة أن ضعف الامكانات هي وراء ذلك، سواء إمكانات الاستيعاب أو امكانات امتلاك التقنية. ويبدو أنهم لم يطلعوا على ما أسلفنا ذكره.

إن الفقهاء القدامى قد فتحوا الباب على مصراعيه، عندما عبّروا بقولهم: **الثمن هو ما دخل عليه حرف الباء**، كالقول بعتك خزانة بكمبيوتر؛ فيكون الكمبيوتر هو

الثمن، ويكأنهم قد قعّدوا قاعدة عريضة؛ بأن الثمن قد يكون أي شيء يتعارف عليه الناس، لذلك فإن العجز لا يتناب إلا الضعفاء الكسالى الذين لا يقرؤون ولا يحيطون علمًا بما يجب أن يحيطوا به؛ بل هم يتجرؤون على (التحريم)؛ في حين استبدل كبار أئمة المسلمين كلمة (لا يجوز) بكلمة (حرام) حتى لايقعوا فيما نهى الله عنه.

ويبدو أن هزات سعر البيتكوين في الآونة الأخيرة؛ كان لها الدور الكبير في توجه كل أولئك نحو التفكير بحظر العملات الرقمية أو تحريمها، وهم يعلمون أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

فما هي بعض أسباب تلك الهزات؟

فورة أسعار البيتكوين:

إن اعتماد البيتكوين أساسًا لـ:

- سوق المشتقات.
- تمويل بعض الأنشطة غير المشروعة كالإرهاب، والمخدرات، وغسيل الأموال، والقرصنة على الانترنيت.
- تسوية المدفوعات كما حصل في عدة مصارف عالمية كبيرة.

أدى لارتفاع سعره مما أدخله سوق المضاربات، ليكون عُرضة للهزات الناشئة عن تشوهات العرض والطلب؛ فالزيادة "غير الطبيعية" في أسعاره سببها التداول لأغراض الاستثمار والمضاربة، وليس لكونها وسيلة دفع أو تسوية مدفوعات فقط.

وتشير نتائج توجهات البحث في (غوغل ترينذز)، أن عمليات البحث العالمية لشراء البيتكوين قد تخطت عمليات البحث عن شراء الذهب، بعد أن تجاوزت عمليات البحث عن شراء الفضة[1].

وعليه؛ فإن حيتان سوق العقود الآجلة القصيرة، سيجعلون من بيتكوين وسيلة لتبادلات تلك العقود، وبالتالي سيزداد الطلب عليها، رافعًا سعرها أكثر فأكثر؛ إن لم يوجد بديل مُتبنى.

لقد قفزت أسعار البيتكوين في أول يوم تداول للعقود المستقبلية في بورصة شيكاغو للسلع، كما ارتفعت العقود المستقبلية التي تنتهي في ١٤-١-٢٠١٨ إلى ١٧٢٥٠ دولار للعملة الواحدة، والعقود المنتهية في ١٤-٢-٢٠١٨ إلى ١٩١٤٠، والعقود المنتهية في ١٤-٣-٢٠١٨ إلى ١٩١٠٠، وانعكس أثر كل ذلك

[1] Aitnews، قراصنة الإنترنت يستخدمون العملات الرقمية في هجمات الفدية الخبيثة، Link

على زيادة سعر عملة البيتكوين في العقود الفورية إلى ١٦٧٠٠ دولار للعملة الواحدة أي بزيادة ١٠٪ حسب منصة CoinBase[١].

وقد توقع المحلل (توم لي)[٢] من (Fundstrat: Market Strategy & Sector Research) أن سعر البيتكوين سيتجاوز ٢٠٠٠٠ دولار بحلول عام ٢٠٢٢ على أساس توقعات دخول مزيد من منتجات المشتقات.

لكن أسعار البيتكوين قاربت فعلاً هذا السعر بنهاية ٢٠١٧!!. لذلك العيب لا يكمن في الوسيلة بل في طرق استخدامها من قبل المستغلِّين!!

لقد صار بإمكان المستثمرين في سوق شيكاغو اعتباراً من بداية شهر ديسمبر الحالي تداول البيتكوين، مما سيدعم هذه العملة بين المستثمرين الحاليين؛ وسوف يراهن المستثمرون بأموالهم متوقعين سعراً معيّنًا بالبيتكوين لبعض المواد؛ كالعملات والمعادن وغيرها[٣].

أما الصين فترى أنه كلما زاد الاعتماد على التطبيقات الذكية للجوالات فإن ذلك سيؤدي لمزيد من الحاجة للعملات الرقمية، وعليه فسوف تتجه نحو خفض استخدام عملتها النقدية مقابل النقود الالكترونية كلما أُستحدثت تطبيقات ذكية أفضل. ومن جهة أخرى فإن حاجة عمليات تعدين البيتكوين وإنتاجه إلى أجهزة كمبيوتر قوية تستهلك طاقة كهربائية كبيرة تزيد من تكاليف إنتاجه؛ ولكون

---

[١] موقع CNBC عربية ٣-١٢-٢٠١٧، (بيتكوين تقارب ٢٠ ألف دولار في العقود المستقبلية).

[٢] CNBC, Bitcoin surges to record above $6,400 after CME announces launch of futures for digital currency, Link

[٣] CNN بالعربية، هل سيتوقف تصاعده الجنوني؟ سعر بيتكوين يبلغ 10 آلاف دولار! رابط

الصين صاحبة ميزة تنافسية في إنتاج كهرباء رخيصة، فإن انتقال هذه الصناعة إلى الصين أمر متوقع بشدة.

العدد الثامن والستون

التقنيات المالية تعيد تشكيل الاقتصاد العالمي البلوكشين مثالاً

سوف تسهم تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزعة التي صارت معروفة (بلوكشين) Distributed Ledger Technology DLT في:

- تحول مختلف القطاعات،
- تغيير القواعد الدولية للتجارة والتمويل.

لقد بدأت عمليات وضع المعايير اللازمة لضبط هذا التغيير، لبناء الثقة اللازمة في السوق؛ فسارعت عدة صناعات دخول هذا الميدان مبكراً لقناعتها بجدية وأهمية هذا التغيير لكسب السوق.

وعليه فقد بدأت مصطلحات ناشئة تنتشر مع نشوء هذه التغييرات، مثال ذلك: العقود الذكية، والأمن السيبراني، وضوابط تقنية المعلومات والاتصالات ICT، وبرامج استمرارية الأعمال BCP، ودفتر الأستاذ الموزع DLT، وأفضل الممارسات لمعيار تطوير البلوكشين، وقواعد البيانات الموزعة DDB.

إجراءات تعزيز الضوابط

إعادة بناء الثقة

هناك أكثر من أربعين مصرفًا تمتلك حصة في اتحاد يسمى R3CEV يهدف إلى التوصل إلى معايير مشتركة لـ (البلوكشين)؛ أي وضع معايير موحدة يتمكن بموجبها المنظمون والمصارف من تبادل دفتر أستاذ واحد لا تسيطر عليه جهة

معينة؛ بل يتعاون الجميع فيه، ويبدو أن نوع (ساتوشي) هو الأكثر اعتباراً؛ – أي الذي يخص البيتكوين – .

يساعد البلوكشين على خفض دورة الحياة التجارية من أيام إلى دقائق، وحتى إلى الصفر، ووفقا لتقرير صادر عن شركة Santander InnoVentures، وحسب صندوق الاستثمار التابع للبنك الإسباني، فإن ذلك سيخفض التكاليف التنظيمية ورسوم التسوية للبنوك بحدود ١٥–٢٠ مليار دولار سنوياً، حيث يتوقع حلول هذه التقنية عام ٢٠٢٢ .

شركات المحاسبة العملاقة وإرساء مبادئ خدمات البلوكشين:

بدأت مراكز الأبحاث تصميم العقود الذكية ووضع معايير تخصها، وتحديد نقاط الضعف لخطر الوصول غير المصرح به إلى سجل البيانات؛ أي أن المخاوف الأمنية وتقييم المخاطر صارت جزءاً من عمليات التدقيق .

فقد وضعت شركة المحاسبة Deloitte تقريراً بعنوان : (**ستة مبادئ تحكّم لخدمات بلوكشين للخدمات المالية**)؛ بغية اعتماد بلوكشين على نطاق عالمي، وحسب رأي رئيس شركة "بلوكشين لاب" في ديلويت :

- استكشفت عدة مؤسسات نماذج مختلفة من الهياكل والحوكمة أثناء انتقالها من الاستكشاف إلى التنفيذ .
- إن عدم النظر فى هذه المبادئ قد يصبح أكثر خطورة حيث أن المواءمة بين الأعمال وتكنولوجيا المعلومات أمر حاسم لنجاح تنفيذ هذه التكنولوجيا الجديدة والقوية .

وعليه؛ فستحتاج المؤسسات عمومًا إلى:

- ضمان تصميم حلول تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزعة DLT وتطويرها وصيانتها في بيئة آمنة.
- التوافق مع أفضل الممارسات المتبعة في هذا المجال.

وبرأي شركة المحاسبة ديلويت؛ فإن تغيراً سينال قواعد التدقيق إثر تطبيق هذه التقنية، كالآتي:

- هذه التقنية لن تجعل دور مراجع الحسابات مما عفا عليه الزمن؛ بل سيتم تغيير بعض العمليات.
- سيظل المدققون بحاجة إلى النظر في الأدلة والمعلومات التي تتجاوز نطاق بلوكشين.
- ستؤدي مراجعة الحسابات لإنتاج إجراءات مراجعة موحدة ومتطورة، مما يستدعي تحليلاً يقترب من التقييم في الوقت الحقيقي Real Time للمعاملات من خلال بلوكشين.

عناصر التحكم في الأمن السيبراني

إنه لدرء خطر اختراق:

- البلوكشين،
- ومركزية السلطة داخل الشبكة،
- والخصوصية،

فإن معاهدة لـ (سن القوانين والمعاهدات) قد تكون سبيلاً للحد من هذه الهجمات. وتشكل العقود الذكية، تحديًا هامًا للأمن السيبراني، لذلك؛ فعند نشر عقود ذكية جديدة أو محدثة، يجب تطبيق عملية حوكمة قوية وبدقة، (للمزيد يراجع تقرير ديلويت المشار إليه سابقًا).

تعزيز الضوابط التقليدية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

وفقا لنظام ديلويت، فإن النظم القائمة على اللامركزية المستندة على معاهدة قانون التصاميم الصناعية تدعو إلى اتباع نهج مختلف إزاء إدارة الضوابط التقليدية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات information and communications technology ICT وذلك:

- لإدارة الأمن،
- وتطوير النظم،
- ومعالجة المعلومات،
- وإدارة مقدمي خدمات التكنولوجيا.

فعلى سبيل المثال، يحتاج تخطيط استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث إلى معالجة احتمال حدوث خلل في الشبكة وخسائر في سلامة البيانات. وتوفر معاهدة قانون التصاميم درجة عالية من القدرة على الصمود، والتي يمكن بل وينبغي الاستفادة منها لتنفيذ نظم أفضل لمراقبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

برنامج استمرارية تخطيط الأعمال

يشـــير تخـــطيط اســـتمراريـــة الأعـــمال Business continuity planning BCP إلى تجنب فقدان البنى التحتية الحيوية أو غيرها مما يمكن أن يُؤثر سلبًا على العمليات؛ مما يُخفض الأرباح ويُلحق الضرر بالسمعة وفقدان ثقة أصحاب المصلحة. لذلك يعالج BCP خسارة الخوادم أو الاتصال، ومخاطر الجرائم السيبرانية.

تغيّرات جوهرية تؤذن بتغيير القطاعات الاقتصادية قطاعات للبُنى التحتية

بنك العملات الرقمية:

بنك Bitwala يعتمد تقنية البلوكشين للنقود الرقمية أنشئ في ألمانيا عام ٢٠١٥، هو مثال لمصارف المستقبل بلغ رأسماله ٩١٠٠٠٠ دولار في نيسان ٢٠١٦ من مختلف العملات الرقمية، ثم وسع خدماته في أيلول ٢٠١٦ لتشمل ٢٠ عملة عبر ٢٠٠ دولة، وفي نهاية ٢٠١٦ صار يقبل أكثر من ٦٠ عملة رقمية. ومع بداية ٢٠١٧ أضاف تطبيقات الجوال، وفي مارس ٢٠١٧ فاز بجائزة باريس للتكنولوجيا المالية، وفي مايو ٢٠١٧ فتح حسابات لقطاع الأعمال ورواد التقنيات المالية، وفي يوليو ٢٠١٧ بلغ عدد المستثمرين الألمان فيه ١.٧٠٠.٠٠٠ مستثمر.

أما تطلعات البنك لعام ٢٠١٨ فهي أن يكون البنك الأكبر في أوروبا، مع توسيع برامج التداول وواجهات برمجة التطبيقات وزيادة الدعم، ثم دعم IBAN ، ثم تقديم قروض بيتكوين قصيرة الأجل، وتبادل العملات، والوساطة الاستثمارية. ولم تغفل تطلعاته عن الأسواق الآسيوية والأمريكية.

شعار (البيتوالا): أهلا وسهلا بكم لمستقبل تحويل الأموال، وهذا يُؤشر لنهاية خدمات مالية تجني منها المؤسسات المالية أجوراً كبيرة من الناس؛ يشمل ذلك شركات الصرافة، وشركات تحويل الأموال حول العالم، كما سيُنهي أو سيغير جذرياً بعض الخدمات المصرفية، وعلى رأسها بطاقات الائتمان؛ فالمصرف يساعد على إرسال واستقبال النقود وسداد الفواتير وتعبئة البطاقات المصرفية القابلة للشحن من الجوال أو من أي مستعرض.

يعتقد مؤسسو هذا البنك أن العقود الذكية التي أرسيت معاييرها الدولية، ستكون أساس عمليات الإقراض والاقتراض وقياس الجدارة الائتمانية ودعمها؛ حيث يمكن لأي صديق في أي مكان في العالم طرح محفظته من النقود الرقمية لجعل أصولها مُعززة للحد الائتماني للمُقترض.

يستهدف القائمون على هذا البنك الرقمي ١٠٠ مليون مستخدم من مجتمع التشفير؛ من خلال حل مشاكلهم وتقديم الخدمات لهم؛ لذلك تتركز مهمتهم في بناء جسور بين العالمين القديم والجديد.

شركة إقراض العملات الرقمية

تسعى شركة ناشئة في (بوينس آيرس) لتقديم خدمات النقود الرقمية، حيث تركز على القروض الصغيرة على المدى القصير، التي تتراوح قيمتها من ٢٠-٢٠٠٠ دولار، وتضم منصتها ١٤٠٠٠٠ مستخدم، معظمهم من الأرجنتين والبرازيل.

عملة أونيغرام OneGram:

لمحبي النقود ذات الأساس الذهبي؛ فقد انطلقت منصة أونيغرام التي تعتمد تقنية البلوكشين لتداول النقد الرقمي، حيث يتم دعم كل وحدة أونيغرام بغرام واحد من الذهب.

يتم إصدار عملات أونيغرام واستبدالها بالذهب عبر منصة مخصصة ثم تداولها عبر أي منصة تداول عملات رقمية رئيسية،ـ وسيتم إطلاق بوابة دفع جديدة لعملاتها، وكذلك سيتم إنشاء بطاقة (الذهب السائل) التي سوف تعمل في جميع أنحاء العالم في أجهزة الصراف الآلي، وأنظمة نقاط البيع، وعلى الانترنت. وهي بطاقات تقبل إعادة الشحن.

إدارة حقوق الشركاء

حقوق المصورين والوكالات

أعلنت شركة كوداك وشركة وين ديجيتال في ٩ يناير ٢٠١٨، عن إطلاق منصة لإدارة حقوق الصور بإطلاق عملة رقمية باسم: كوداكوين، تتمحور حول الصورة، مما سيمكن المصورين والوكالات من التحكم بشكل أكبر في إدارة حقوق الصور التي يملكونها.

تستند منصة كوداكوين إلى تكنولوجيا بلوكشين؛ بحيث يتم ابتكار دفتر رقمي مشفر لملكية الحقوق للمصورين لتسجيل كل من: الأعمال الجديدة والأرشيفية؛ التي يمكن بعد ذلك ترخيصها داخل المنصة، وبذلك ستضع كوداكوين المصورين على أول درجة من اقتصاد جديد مصمم خصيصاً لهم لإدارة أصولهم بشكل آمن.

اقتصاد صحفي مستقل

إن صناعة النشر هي واحدة من العديد من الصناعات التي تبدو مهيأة للتغيير؛ فديناميكية النشر الرقمي التي اقترحها مشروع PressCoin يهدف لبناء نظام إعلامي عالمي يملكه مجتمع الصحافة والنشر بناء على السمعة.

ارتأت هذه المنصة مكافأة المنتجين المشاركين: (الصحفيين والمواطنين والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الإخبارية المحلية، والشركات المحلية)؛ بمنحهم إيرادات وملكية أصول المشروع؛ بهدف إيجاد أساس مستدام لصحافة مستقلة.

ووفقا لموقع المشروع، فإن رموز بريسكوين المدعومة بملكية أسهمه، تُربط بعقود ذكية مع حصة في الشركة التي مقرها بريطانيا، ويساعد الرمز مالكه من الحصول على الأرباح.

شركة علي بابا للتسويق الالكتروني

شركة التسويق الالكتروني الصينية العملاقة (علي بابا) ستطلق منصة لتعدين العملة الرقمية، كما أنها تخطط لإطلاق عملة رقمية خاصة بها، وذلك خدمة لزبائنها وشركائها العارضين.

إدارة سلسلة التوريد

أعلنت شركة ميرسك وشركة (آي بي إم) في ١٨-١-٢٠١٨ عن مشروع مشترك لنشر نظام الشحن الإلكتروني القائم على بلوكشين التي سيؤدي إلى رقمنة سلاسل التوريد وتتبع الشحنات الدولية في الوقت الحقيقي Real Time. ومن شأن المنصة الجديدة أن تنقذ مليارات دولارات الشحن العالمية سنويًا باستبدال النظام الحالي القائم على البيانات والورق الذي يؤخر الحاويات لأسابيع.

سلاسل المطاعم تشارك زبائنها

بدأت شركة Chamticleer القابضة، التي تملك عدداً من مطاعم تقديم (البرغر) ببناء نظام مكافآت لزبائنها يدعى Merit مبني على تقنية البلوكشين يعمل على منصة MobivityMind، وبموجبه يكسب الزبائن نقاطًا عند تناول الطعام الذي تقدّمه أي من مطاعم المجموعة، ثم يمكنهم شراء شطائر البرغر مستقبلاً أو الاتجار بها بين الناس بتلك النقاط.

الرهون العقارية:

دفعت الرهون العقارية – التي سببت أزمة ٢٠٠٨ – مجموعة من المؤسسات المالية الكبيرة تتجه لاستخدام بلوكشين للمساعدة في إحياء الرهون العقارية في الأوراق المالية، حيث اختبرت تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزعة بنجاح كطريقة لتسهيل تتبع قروض المنازل المؤمنة.

وقد كان تجميع القروض المنزلية قبل عام ٢٠٠٨، ثم بيعها للمستثمرين تمثل مركز ربحية ضخم للبنوك. وقد تقلصت كتلة سندات الرهن العقاري السكنية من ٢.٧ تريليون دولار لعام ٢٠٠٧ إلى ٨٢٣ مليار وفق رابطة صناعة الأوراق المالية والأسواق المالية.

لذلك بدأت المجموعة مع الرهون العقارية السكنية التي لا تدعمها الحكومة الأمريكية، وتخطط للتوسع في أنواع أخرى من الأوراق المالية المدعومة بالأصول. وتساعد تقنية البلوكشين المستخدمين والشركات لتتبع مدفوعات بيتكوين أو تسوية البيانات التي تعتبر حيوية للرهون العقارية المؤمنة.

إدارة حقوق المواطنين

رخص القيادة.. الهويات التعريفية.. الإقرارات الضريبية..

ارتأت ولاية فلوريدا بتاريخ ٨-١-٢٠١٨ التوجه نحو رخص القيادة الرقمية التي تعتمد على تقنية البلوكشين، بعد أن تحصل على التشريعات القانونية اللازمة. وتعتبر حكومات أركنساس وفرجينيا وكولورادو وأيداهو وماريلاند وايومنغ وفرجينيا وواشنطن العاصمة ممن يبحث عن جدوى التكنولوجيا الجديدة، في حين أطلقت ألاباما بطاقة هوية رقمية في العام الماضي لاستخدامها في تقديم الإقرارات الضريبية.

الرعاية الصحية:

وفقا لشركة ديلويت فإن:

- ١٠٪ من شركات الرعاية الصحية قد خططت لاستثمار ١٠ مليون دولار في تقنية البلوكشين بحلول عام ٢٠١٨.
- الشركات الناشئة لا تركز على بلوكشين؛ بينما شركات التكنولوجيا القائمة تعتمد على دمج تكنولوجيا بلوكشين في عروضها الشاملة.

ضمان نقاء الألماس

(دي بيرز) هي أكبر منتج للألماس في العالم، أطلقت بلوكشين لتتبع الأحجار الكريمة والتحقق من صحة الألماس وضمان عدم وجودها في مناطق الصراعات، وهذا يدعم عملية (كيمبرلي) التي أنشئت عام ٢٠٠٣ لزيادة الشفافية والقضاء على تجارة الألماس المموِّل للصراعات.

كما ستوفر إمكانية رصد كل حجر، مما سيجعل سلسلة التوريد والتعدين أكثر كفاءة وشفافية، وسيساعد ذلك في القضاء على الغش.

التعليم العالي

قد يكون الخريجون اليونانيون قريبا قادرين على إثبات مؤهلاتهم عن طريق بلوكشين.

تعمل الشبكة الوطنية للبحوث والتعليم في اليونان على مشروع تجريبي مع شركة بلوكشين لبحث وتطوير آليات التحقق من شهادات الطلاب، وتشارك ثلاث جامعات يونانية في المشروع؛ بهدف التأكد من أن الخريج لديه درجة جامعية؛ حيث يحق لصاحب العمل التحقق من أن الشهادة رسمية دون الحاجة للاتصال بالجامعة؛ لذلك فإن وضع الوثائق والسجلات على بلوكشين يلغي فرص الاحتيال.

وكان معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا قد أعلن عن مشروعه التجريبي الخاص للتحقق من الشهادات رقمياً باستخدام بلوكشين في اكتوبر الماضي.

مما سبق؛ فإن التكنولوجيا المالية Fintec في طريقها إلى:

- تغيير جذري للصناعات القائمة وتغيير البنى القطاعية التي تنتمي إليها،
- تعطيل نماذج الأعمال التقليدية،
- الذهاب بالقادة والمدراء القدامى لمصلحة جلب قادة جدد.

ويتوقع لهذه التقنية أن تساعد الكثير ممن لا تطالهم بعض الخدمات بتيسير وصولهم إليها، وبتكاليف وإجراءات أقل تعقيداً. مثال ذلك: الخدمات المصرفية؛ فوفقا للبنك الدولي، لا يزال حوالي ٢ مليار شخص ليس لديهم أي نوع من

الحسابات المصرفية، وسجلات بلوكشين للقروض الصغيرة ستساعد المحرومين من الحصول على ائتمان.

ينسحب ما سبق على البلدان الفقيرة والغنية؛ مما يعني أن تدفق رؤوس الأموال بحرية وسهولة سيكون منضبطًا إن سيطرت النقود الرقمية الحكومية؛ أما إن بقي البيتكوين وأخواتها في الواجهة؛ فإن حركة الأموال العالمية ستميل للنشاط والحيوية بأدوات نقدية ليس من الضروري أن تكون الفوائد الربوية محركها.

سنتابع بعرض مزيد من التقنيات المالية في العدد القادم إن شاء الله

العدد التاسع والستون

الأصول الرقمية وتحديات المحاسبة

بات التطور التقني يطال كل شيء حولنا، وتتسارع التطورات التقنية بازدياد ابتكاراتها؛ ما يجعل التغيرات كبيرة، وذلك يتطلب إحداث تغييرات مفاهيمية في بيئة تلك التطورات؛ فالمنشآت بدأت تدرك بأنها يمكن أن تجني القيمة الحقيقية من التكنولوجيا.

وبما المحاسبة بعلومها وفنونها تدخل في كل ما يخص بيئات الأعمال، فإنها سرعان ما تتأثر بأي تطور تقني، ومن ذلك بروز مفاهيم ومصطلحات خاصة؛ كالأصول الرقمية، وتصنيفها، وتقييمها.

الأصول المحاسبية:

الأصل هو الشيء سواء أكان سلعة أم غيرها، والأصل لغة: أسْفَلُ الشيءِ، وجمعه أُصول (القاموس المحيط).

ذكر الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض البيانات المالية IFRS؛ أن الأصل: مورد تُسيطر عليه المنشأة نتيجة أحداث سابقة، ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية تتدفق للمنشأة، (الفقرة ١.٧ المركز المالي). لذلك فلاعتبار الأصل مورداً؛ يجب أن يكون:

- **تحت السيطرة،**
- **له منافع اقتصادية مستقبلية.**

وقد أوضحت الفقرة (١.١.٧) أن الأصول تتمثل بمنافعها الاقتصادية المتجسدة في إمكانية مساهمتها – بشكل مباشر أو غير مباشر – في تحقيق تدفقات من النقدية أو ما يعادلها للمنشأة. والإمكانية قد تكون:

- **إنتاجية**؛ أي أنها جزء من الأنشطة التشغيلية للمنشأة،
- **قابلة للتحول**؛ إلى نقدية أو ما يعادلها،
- **لها القدرة**؛ على تخفيض التدفقات النقدية الخارجة.

والأصول تستخدمها المنشآت في إنتاج سلع وخدمات قادرة على إشباع رغبات وحاجات عملائها، والعملاء المهتمون بهذه السلع والخدمات مستعدون للدفع مقابل الحصول عليها، مما يحقق تدفقات نقدية للمنشأة. ولا يخفى منافع النقد وأهميته في أي منشأة؛ بسيطرته على الموارد الأخرى.

ويمكن للمنافع الاقتصادية المستقبلية المتجسدة في الأصل أن تتدفق إلى المنشأة بعدة طرق؛ فعلى سبيل المثال يمكن للأصل أن:

- يُستخدم منفرداً أو مجتمعًا مع أصول أخرى لإنتاج سلع أو خدمات تباع من قبل المنشأة.
- يُستبدل مع أصول أخرى.
- يُستخدم لسداد التزام.
- يُوزع على مالكي المنشأة.

ويغلب على الأصول الشكل الماديّ؛ كالممتلكات والمنشآت والمعدات، ولا يعتبر الوجود المادي جوهريًا لوجود الأصل؛ فبراءات الاختراع وحقوق النشر، على سبيل

المثال هي أصول طالما أن المنشأة تسيطر عليها وتتوقع منها أن تحقق منافع اقتصادية مستقبلية.

والأصول تنشأ عن عمليات مالية وأحداث أخرى سابقة، ففي العادة تحصل المنشآت عليها من خلال **الشراء** أو **الإنتاج**.

لذلك يمكن النظر إلى الأصول وفقًا لطبيعتها؛ كالآتي:

١. **أصول ملموسة**: وهي الأصول ذات الوجود المادي؛ كالممتلكات والمصانع والمعدات والأثاث والمباني، ... الخ.

٢. **أصول غير ملموسة**: وهي الأصول التي ليس لها وجود مادي، وطويلة الأجل؛ كالشهرة، وبراءة الاختراع، والعلامة التجارية، ... الخ.

٣. **أصول بيولوجية**: وهي الأصول التي تتمتع بالنمو والحياة؛ كالثروة الحيوانية والنباتية: أبقار ومواشي وأشجار، ... الخ.

٤. **أصول مالية**: وهي النقدية وأصول تقوم على وجود حقوق تعاقدية لاستلام نقد أو أدوات مالية من أطراف أخرى.

٥. **أصول إستراتيجية**: وهي أصول الموارد غير المتجددة؛ كالنفط والغاز والمحاجر.. الخ.

تصنف الأصول غير الملموسة إلى أربعة أصناف:

أولاً- حسب درجة تمييزها عن غيرها من الأصول، ونميز بين:

- أصول يمكن تميزها بصفة منفردة؛ كحقوق الاختراع، وحقوق الاحتكار، وحقوق النشر،
- أصول لا يمكن تميزها بصفة منفردة كشهرة المحل.

ثانيًا– حسب الاقتناء، ونُميز بين:

- أصول مشتراة: أي يتم شراؤها من الغير بصفة منفردة أو نتيجة للاندماج؛ كشهرة المحل،
- أصول يتم تكونها داخليًا ضمن المنشأة؛ كحقوق الاختراع.

ثالثًا– حسب الفترة الزمنية التي تغطي المنافع المتوقعة، ونُميز بين:

- أصول تستفيد منها فترات معينة أو تحدد عمرها نصوص قانونية؛ كحقوق الاحتكار أو استخدام الأسماء التجارية،
- أصول يرتبط عمرها بعوامل إنسانية؛ كحقوق التأليف أو النشر،
- أصول ليس لها عمر محدد كالشهرة.

رابعًا– حسب إمكان فصل الأصل عن المنشأة، ونُميز بين:

- أصول تعبر عن حقوق يمكن تحويل ملكيتها للغير؛ كحقوق التأليف والنشر،
- أصول قابلة للبيع؛ مثل حقوق الاختراع،
- أصول لا يمكن فصلها بذاتها عن المنشأة؛ كالشهرة،
- أصول لا يمكن تمييزها بصورة منفردة عن غيرها؛ كحقوق الاختراع، والذي يُمنح حامله كل الحقوق التي تُخوله استخدام، وإنتاج، وبيع منتج معين، أو عملية معينة خلال فترة معينة.

مثال ذلك، يُعتبر حق الامتياز ترتيبًا يعطي بمقتضاه طرف يُسمى مَانِحَ الحق، لطرف آخرَ يُسمى المتمتع بالحق، إذنا مطلَقًا في تسويق منتج أو خدمة في حدود منطقة جغرافية معينة؛ كالتنقيب عن النفط في منطقة معينة. أما الشهرة فترتبط بوجود وحدة اقتصادية قائمة، تُعبر عن قدرة المنشأة على تحقيق أرباح غير عادية، أو تزيد من المعدل العادي للعائد على رأس المال المستثمر؛ بسبب كفاءة إدارة المنشأة، أو لاستخدام مواصفات، أو عمليات خاصة في الإنتاج مما يُعطي سمعة طيبة عن المنشأة.

وعلى كل حال، يعتبر الأصل أصلا من أصول المنشأة إذا حقق شروط اعتباره من وجهة النظر المالية والمحاسبية، وهي:

١. **الملكية**: أن يكون الأصل مملوكًا بشكل قانوني؛ بما يعطي المالك حرية التصرف به والاستفادة من منافعه الاقتصادية.

٢. **الخدمات المستقبلية**: لابد أن يكون للأصل منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة تمتد لأكثر من فترة مالية.

٣. **المقدرة الإنتاجية (الخدمية)**: تُقتنى الأصول لمقدرتها الإنتاجية فتشارك في العملية الإنتاجية بشكل مباشر أو غير مباشر.

٤. **قابلية التحديد (القياس)**: لابد أن تكون منافع الأصل قابلةً للقياس المالي.

الأصول الرقمية:

الأصل الرقمي هو أي شيء موجود في شكل ثنائي (Binary) تسيطر عليه المنشأة؛ كأن تكون مأذون لها في استخدامه، ويتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية.

تشمل الأصول الرقمية على سبيل المثال لا الحصر: الوثائق الرقمية، والمحتوى: المسموع والصورة المتحركة، والبيانات الرقمية ذات العلاقة؛ التي يجري تداولها أو التي سيتم تخزينها على أجهزة رقمية؛ مثل: الحواسيب الثابتة والمحمولة ومشغلات الوسائط المحمولة، وأجهزة التخزين، وأجهزة الاتصالات، كما يشمل أية أجهزة ستكون موجودة حال حصول تقدم تقني يكون قادراً على تحميل Upload تلك الأصول الرقمية؛ بغض النظر عن ملكية الجهاز الحامل للأصل الرقمي.

أنواع الأصول الرقمية:

تشمل الأصول الرقمية، على سبيل المثال لا الحصر: التصوير الفوتوغرافي، والشعارات، والرسوم التوضيحية، والرسوم المتحركة، ووسائل الإعلام: السمعية البصرية، والعروض التقديمية، وجداول البيانات، ومعالجات النصوص، والرسائل الالكترونية، وغيرها من الأشكال الرقمية الأخرى والبيانات الوصفية Meta Data التابعة لها. وتزداد أنواع الأصول الرقمية زيادة هائلة لارتفاع عدد الأجهزة التي تشكل قناة إعلام رقمي؛ كالهواتف الذكية، وغيرها من الأشياء Things الذكية.

ونتيجة نمو التطبيقات البرمجية فقد باتت الأنواع تشمل قطاعات جديدة من الأصول الرقمية؛ كالطبية، والتعليم، والتصويت، والصداقات، والأحاديث، والسمعة، حتى أن (فوربس) وصفت البيتكوين عام ٢٠١٥ بأنه أصل رقمي.

وتتجسد المنافع الاقتصادية بالاستخدام (المنفرد أو المجتمع) للأصل الرقمي مع غيره مما سبق ذكره؛ سواء:

- لإنتاج سلع وخدمات قابلة للبيع،
- للاستبدال بأصول أخرى، وقد برزت (بولونيكس) كعملة رقمية تأسست عام ٢٠١٤، باعتبارها واحدة من أهم الأسماء في عالم **تبادل الأصول الرقمية**؛ بسبب علاقتها مع المستخدم وأمن المعاملات. و(بولونيكس) هي خدمة تداول للأصول الرقمية، (رابط).

وبناء على ما سبق بيانه، يُمكن تمييز أنواع للأصول الرقمية؛ كالأصول الرقمية الملموسة ذات الشكل الماديّ؛ كالأجهزة والملحقات، والأصول الرقمية غير الملموسة؛ كبراءات الاختراع، وحقوق التأليف، وحقوق النشر، والشهرة؛ ويشغل النوع الثاني حيزاً كبيراً في البيئة الرقمية؛ بل هو محل تنازع مستمر بين مختلف الأطراف، حيث نشهد أحكاماً قضائية بمبالغ هائلة تتكبدها الشركات المتنازعة، والأصول الرقمية غير الملموسة تصنف أصولاً طالما أنها تحت سيطرة المنشأة، وطالما يُتوقع منها أن تحقق منافع اقتصادية مستقبلية.

كذلك الأمر تنشأ الأصول الرقمية بنوعيها عن عمليات مالية وأحداث أخرى سابقة، سواء بالشراء أو بالإنتاج الداخلي.

ولا يختلف تصنيف الأصول الرقمية غير الملموسة عما سبق بيانه في الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض البيانات المالية المذكور آنفًا. لكننا نضيف ضابطًا هامًا للتصنيف حسب الفترة الزمنية؛ فموضوع السيطرة على الأصل الرقمي منوط بفترة حمايته؛ فأسماء النطاقات Domains مثلاً تحجز لسنة فأكثر؛ فإن حجزت لسنة فهي أصول متداولة وإن حجزت لأكثر من سنة فهي أصول ثابتة، وإن عدم التجديد لملكية النطاق هو خطر قائم شأنه شأن السطو عليه (الهاكر)، ونفس الكلام ينطبق على المساحات المحجوزة سواء أكانت مخدمات Servers أم مجرد مساحات مواقع. وكذلك على المساحات التخزينية السحابية Cloud إذا كانت مأجورة؛ فإن كانت مجانية؛ فهي أقرب لحق الامتياز الذي يعطي بمقتضاه مانح الحق الطرف المستفيد من الخدمة إذنا مطلَقا في استخدام المساحة وخدماتها الرقمية لفترة معينة.

نظام إدارة الأصول الرقمية

إدارة الأصول الرقمية Digital Asset Management (DAM): هي عملية تجارية لتنظيم وتخزين واسترجاع الوسائط الغنية وإدارة الحقوق الرقمية والأذونات. تتضمن الوسائط المتعددة التفاعلية: الصور والموسيقى ومقاطع الفيديو والرسوم المتحركة والبودكاست ومحتويات الوسائط المتعددة الأخرى. وتتلخص وظائف نظام إدارة الأصول الرقمية بالآتي:

١. إنشاء أرشيف،

٢. تطوير بنى تحتية للحفاظ على الأصول الرقمية وإدارتها،

٣. تقديم تقنيات البحث التي تسمح للمستخدمين النهائيين بتحديد الأصول وتحديد مكانها واستردادها.

أما تقنياً فإن نظام إدارة الأصول الرقمية يمثل مجموعة سجلات قاعدة بيانات؛ يحوي كل سجل بيانات وصفية Metadata؛ كاسم الملف وشكله ومعلومات حول محتواه واستخدامه، ومحتوى مادة العرض، ووسائل الترميز، والملكية، وحقوق الدخول.

إذاً يمثل نظام إدارة الأصول الرقمية هيكلاً متشابكًا، يشمل البرامج والأجهزة والخدمات الأخرى التي تساعد في إدارة الأصول الرقمية وتخزينها واستيعابها وتنظيمها واستردادها، وتسمح للمستخدمين بالبحث عن المحتوى واستخدامه عندما يحتاجون إليه سواء بمقابل مادي أو مجاناً.

وتحتاج إدارة الأصول الرقمية إلى صيانة مستمرة لملكية العنصر الرقمي؛ فهذه الملكية هي مفتاح السيطرة على الأصل الرقمي؛ فالإدارة حق من حقوق المخولين بالملكية، وضياعها تنفي عن الأصل الرقمي صفة الأصل كما أسلفنا.

وعليه؛ فبمجرد دخول أي وسيط رقمي ضمن سيطرة النطاق الرقمي Domain يستطيع مالك النطاق التحكم بالأشخاص الذين يمكنهم عرض الأصل الرقمي أو استخدامه أو تعديله، من خلال تحكمه بتطبيق طريقة تشفير مستخدمة لإنفاذ الحقوق الرقمية.

وعلى كل حال؛ إن البرمجيات التي تعمل على إدارة الأصول الرقمية يُفترض بها أن تطبق إدارة الحقوق الرقمية Digital Rights Management DRM عند

ضم كائنات رقمية جديدة؛ سواء باستيرادها من نطاقات تناظرية أو رقمية كالمسح الضوئي، والتعرف الضوئي على الحروف، الخ، أو **بإنتاجها** ككائنات جديدة.

وكل كائن رقمي لا يلتزم بالحقوق الرقمية DRM لا تقبله الإدارة الرقمية، بل يديره نظام إدارة المحتوى Content Management System CMS؛ بمعنى أن فهرسة أية كائنات ضمن أي نظام رقمي، يجب أن يكون خاضعًا لتطبيق DRM قبل أن يتم استيراده من تطبيق DAM.

ويمكن استخدام مصطلح (إدارة الأصول الإعلامية) Media Asset Management MAM في إشارة إلى تطبيق DAM على المجموعة الفرعية من الكائنات الرقمية التي عادة ما تكون وسائل إعلامية؛ كالتسجيلات الصوتية والصور والفيديو.

أما مفهوم إدارة المحتوى CMS في أي مؤسسة؛ فيتناول استخدام أحدث الحلول التي تعالج ميزات مماثلة في مجموعة واسعة من الصناعات والتطبيقات.

أنواع أنظمة إدارة الأصول الرقمية:

يمكن التمييز بين الفئات العريضة التالية من نظم إدارة الأصول الرقمية على النحو التالي:

١. **نظم إدارة الأصول التجارية**: تركز على تسهيل إعادة استخدام المحتوى داخل المنشآت الكبيرة. ويتعلق المحتوى في هذه الحالة بالتسويق أو المبيعات ذات الصلة، على سبيل المثال، صور المنتج والشعارات والضمانات التسويقية.

٢. **نظم إدارة أصول المكتبة**: تركز على تخزين واسترجاع كميات كبيرة من الأصول الإعلامية المتغيرة بشكل غير متكرر، على سبيل المثال: أرشفة الفيديو والصور.

٣. **نظم إدارة الأصول الإنتاجية**: تركز على إدارة الأصول عند إنشائها لإنتاج الوسائط الرقمية (ألعاب الفيديو، والسينما ثلاثية الأبعاد، والرسوم المتحركة، واللقطات المرئية، وما إلى ذلك). وهي تشمل: مواصفات العمل، وإدارة المشاريع، والتخزين، وتنظيم ومراقبة الأصول الرقمية المتغيرة باستمرار.

٤. **نظام إدارة الأصول الرقمية القائم على السحابة**: يتيح للمستخدمين الوصول إلى الأصول السحابية من أي جهاز.

تقييم الأصول الرقمية:

تملك غالبية الأصول الرقمية قيمة نقدية أو معنوية، وبما أن الأصول الرقمية تمثل سلعًا وخدمات يبيعها النشاط التجاري المسيطر عليها؛ فإن إيراداتها تزداد وفقًا لاستخدامها، وهذا أشبه بمعدلات الدوران التجارية، وتعتمد سياسات تسويق الأصول الرقمية على الاتصال المباشر عبر الانترنيت لأسباب الحماية وغيرها من الأسباب. وقد يُسمح بإعادة استخدام الأصول الرقمية كما هي أو مع تعديل طفيف.

وتخضع قيمة الأصول للتقييم من خلال قيمتها المعلنة، أو من خلال الرسوم الشهرية والسنوية التي يتوجب سدادها للبائع. فأسعار نطاقات المواقع Domain يمكن معرفة ملاكها، والتعرف على قيمتها السوقية من خلال مواقع بيع النطاقات

وتسجيلها، وغالبًا ما تكون أشبه ببورصة حيث يُعرض سعر أولي للنطاق يمكن التفاوض عليه لشرائه، ويُحدد السعر مدى الإقبال على هذا النطاق، حيث تقيس بعض المواقع كـ (Alexa من أمازون، Rank Signals من غووغل) ترتيب النطاقات عالميًا؛ فتسهل هذه المهمة. أما التطبيقات فصارت تُحمّل من مخازن الشركات المنتجة أو المسوقة كمخزن App Store و مخزن Google Play حيث السعر واضح، والتقييم واضح ويُشار إليه بنجوم تكتمل بتقييم المستخدمين (★★★☆) للدلالة على الجودة والصلاحية.

بناء على ما سبق؛ فإن الأصول الرقمية تحتوي على معلومات، وكل شركة تُنتج الكثير من المعلومات، لكن المعلومات المفيدة هي التي تتاح للمستخدمين المصرح لهم في أوقات معينة. وغالبًا ما تنتج هذه المعلومات عن عمليات إبداعية، على سبيل المثال، مصمم يصمم رسومًا فارقة، أو مصور يأخذ صور عالية الجودة لحوادث فريدة، أو مدوّن يكتب مدونة مؤثرة؛ فهذه العمليات تزود البيانات بقيمة إضافية قد تحولها إلى أصول رقمية، ويُدعى ذلك تسويقيًا بـ (المحتوى)، لذلك تساهم الأصول الرقمية في نجاح المبيعات ورواجها، وبالتالي تحقيق تدفقات نقدية للمنشأة تجعلها مؤثرة في السوق. أما المعلومات التي كان يُعتقد سابقًا أنها غير مهمة، فقد بات لها استخدامات مفيدة جداً، وصارت تسمى بالبيانات الضخمة Big Data، ولتسليط الضوء على هذا النوع من البيانات يمكن مراجعة مقالنا: سوق البيانات الضخمة ومفاهيم جديدة (العدد ٢٣ نيسان ٢٠١٤).

يبقى أن نشير إلى عدد من القضايا المتعلقة بالأصول الرقمية والتي تؤثر على وصفها بالأصول الرقمية، ومنها:

- غياب التوجيهات القانوني،
- السيطرة المحدودة على هذه الأصول؛ حيث تنفرد شركات معينة بحق الوصول إلى الأصول الرقمية وإمكانية نقلها،
- قضايا توريث ملكية الأصول الرقمية، كصفحات الفيسبوك، والايميل، وغيرها. ومثال ذلك :

✳ قضية (بروس ويليس) الذي يريد مقاضاة آبل لأن اتفاق المستخدم النهائي يمنعه من توريث مجموعات iTunes لأبنائه.

✳ قضية طلب أسرة جندي توفي في الخدمة للوصول إلى حساب ياهو الخاص به. ورفضت شركة ياهو منحهم حق الوصول، ثم أمر القاضي بإعطاء رسائل البريد الإلكتروني إلى الأسرة دون منحهم حق الوصول.

العدد السبعون

منهجية التفسير الاقتصادي للآي القرآنية؛ وجهة نظر

كلما قرأت في القرآن الكريم وأمعنت النظر في معاني آياته، شدني اختصاصي لتدبر معانيها الاقتصادية والإدارية، حتى صرت لا أقرأ القرآن إلا بعيون اقتصادية، وفعلت ذلك مرات كثيرة وكثيرة؛ ثم بدأت باستخراج أرقام الآيات ثم رتبتها حسب السور؛ ثم صرت أستخرج موضوعًا محدداً من كل آيات المصحف، وقد صغت عدة مقالات على هذه الشاكلة؛ فشعرت أنه يمكنني وضع تفسير موضوعي؛ فرسمت هيكلاً لتلك المواضيع بحيث تشكل في نهايتها اقتصاداً كما يفهمه المختصون – هذه الأيام –.

قرأت عن التفسير العلمي للقرآن الكريم، وعن التفسير بالرأي، وعن التفسير الموضوعي، وأدركت محاسن ومثالب ذلك، وتلمست الشروط اللازم توافرها وسعيت جاهداً أن ألملم نقصي وقلة فهمي لعلي لا أقع في هنات تُفسد عملي.

ثم وبعد قراءات كثيرة لكتاب الله جلّ وعلا، وتدبر آياته الكريمة بعيون اقتصادية، بت اكتب ما ترتاح له نفسي حسبما أفهم وأرى؛ بمعنى أني أتناول الجانب الاقتصادي من الآية.

ثم بت مقتنعًا أن طريقي إلى التفسير الموضوعي لابد أن يسبقه تفسير تحليلي ليسهل عليّ الجمع والتتبع.

لذلك لا أدعي أن عملي هذا يرقى ليوصف بـ (تفسير للقرآن الكريم)؛ بل هي نظرات اقتصادية في تفسير الآي القرآنية، وعليه؛ كتبت ما كتبته بادئ الأمر دون أن أراجع تفسيراً معيناً حتى لا يتأثر ما أكتبه به، وقررت أنه بعد أن أنتهي من مرحلة الكتابة أن أعرض ما كتبته على عدة تفسيرات – منها القديم ومنها الحديث – تنقيحاً وتنظيماً خشية الوقوع بأخطاء جوهرية مُخلّة؛ دون أن يؤثر ذلك على ما رأيته من معانٍ اقتصاديةٍ، ثم أن أعرض نتاج عملي على عدد من أهل الاختصاص.

وقد شدّ عزمي على هذا العمل ما ذكره ابن عاشور في المقدمة التاسعة من مقدمات تفسيره، حيث قال: معنى ما رُوي عن ابن عباس في قوله: أجد في كتاب الله أن الظلم يخرب البيوت، وتلا: **فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا**. وهذا من أسلوب: **أخذ كل ما يحتمل من معاني الكلام في القرآن**.

وقد وسع د. الرشواني[1] مجال التفسير وحدوده بقوله: يدخل في مفهوم التفسير **كل نشاط علمي يتعلق بالقرآن** بقصد النظر في معانيه والكشف عن مراد الله من كلامه، مهما كانت طريقة النظر أو منهجه.

وكان التصور الذي طالما اعتقدت – ولسنوات عديدة – أنه مفتاح الحلّ فيما سأذهب إليه، قولٌ وجهه عالم جيولوجي ياباني للدكتور الشيخ عبد المجيد الزنداني؛ عندما سأله الزنداني عن وصف القرآن الكريم للجبال؛ فقال له عالم الجبال: **(إن من يصف هذا الوصف يجلس أو يرى من مكان مرتفع وبعيد)**.

[1] رشواني، د. سامر عبد الرحمن، منهج التفسير الموضوعي للقرآن الكريم - دراسة نقدية، دار الملتقى، حلب، ٢٠٠٩، ص ٢٥.

رسخت هذه الكلمات في ذهني رسوخًا مؤثرًا؛ فكنت كلما قرأت القرآن الكريم أحاول أن آخذ هذا الوصف بعين الاعتبار وأحاول أن أتمثله، فارتسمت في ذهني الرؤية التالية:

يعتمد التحليل الاقتصادي في القرآن الكريم على إظهار الكوارث التي حلّت بالأمم والشعوب السابقة نتيجة أفعالهم مما ذهب بكل حضاراتهم وبنيانهم الذي بنوه، وهذه الحضارات وذاك البنيان إنما هو اقتصاد تلك الأمم الغابرة.

وتدليلاً على ذلك أسوق المثال التالي: تشير[1] دراسات البنك الدولي إلى أن نحو ٢٦ مليون شخص يسقطون سنويًا في براثن الفقر بسبب الكوارث الطبيعية. أما عن التكلفة الاقتصادية لتلك الكوارث؛ فمن الصعوبة بمكان الوصول إلى رقم دقيق، إلا أنه من المعروف تاريخيًا أن الأعاصير تسبب دمارًا هائلاً في منطقة الكاريبي، وبالنظر لما أحدثه إعصار (ديفيد) من خسائر تجاوزت ١١٧٪ من إجمالي الناتج المحلي في دومينيكا في عام ١٩٧٩، وكبد الإعصار (إيفان) جرانادا خسائر زادت عن ٢٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي لها في عام ٢٠٠٤. أي أنه خلال أيام قليلة فقط يمكن لبلدان أن تفقد أكثر من دخلها في عام كامل. وقدرت شركة (سويس ري) لإعادة التأمين[2]؛ خسائر الكوارث الطبيعية التي حصلت عام ٢٠١٦م بـ ١٨٨ مليار دولار؛ بينما بلغت ٣٠٦ مليار دولار عام ٢٠١٧.

---

[1] الأعاصير يمكن أن تعيد ساعة التنمية سنوات إلى الوراء، لقاء في موقع البنك الدولي مع خبير إدارة مخاطر الكوارث جواكين تورو، تاريخ ١١-٩-٢٠١٧ رابط

[2] Preliminary sigma estimates for 2017: global insured losses of USD 136 billion are third highest on sigma records, 20-12-2017, Link

إن بنية أي اقتصاد لابد له من أن يأخذ بعين الاعتبار العوامل الهادمة لبنيانه، ولابد من بنائه على أسس مقاومة ليتحاشى أية كوارث مفاجئة أو غير مرئية. يقول الله تعالى: **هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ * وَيُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِ وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَاءُ وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ** (الرعد: ١٢-١٣).

إن في البرق خوفًا وطمعًا، الخوف مما يحدثه فيما لو وقع على الإنسان ومحيطه، والطمع في أن مطرًا مفيداً سيعقبه. وكذلك الرعد المخيف للإنسان هو عبد من عباد الله يُسبِّح ربه خوفًا منه تعالى، وكذلك شأن الصواعق النارية التي تخرج من السحاب تخيف الناس وتفزعهم وما هي إلا عبد من عباد الله تسبحه وتخافه.

فكيف لا يخاف هذا الإنسان الجاهل من ربه الذي يخافه كل شيء عظيم؟ فهو؛ أي الإنسان؛ من أضعف مخلوقات هذا الكون، قال عنه الله تعالى: **وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا** (النساء: ٢٨). فكيف لهذا الإنسان أن يجادل في الله شديد الحول والقوة وهو العظيم المتعال؟، هذا من جهة.

ومن جهة ثانية، وجدت أن خَلق الله انقسم إلى قسمين: خَلق الموارد البشرية، وخَلق الموارد المادية، وهذان القسمان هما عماد أي اقتصاد؛ فكل اقتصاد يتألف من أصول بشرية وأصول مادية؛ أي رأس مال بشري ورأس مال مادي. وعلى هذا الأساس سينصب البحث في بيان هذه الموارد لإبراز الجانب الاقتصادي والإداري فيهما.

إن الموارد المادية هي كل ما في الكون من أجرام وما فيها، ومنها الشمس والقمر والأرض وما عليها وما فيها من هواء وماء ونار وزرع، والملائكة والجن، والحيوانات بأصنافها وأنواعها.

لقد سخّر المولى عز وجل كل تلك الموارد المادية؛ للموارد البشرية التي أكرمها الله وعهد إليها عمارة الأرض بالعدل الذي جعله أساس أي ملك، ولا يكون ذلك إلا بإقامة دينه الذي ارتضاه للبشر، ولهذا القول دلائله التي سيتم ذكرها تباعًا؛ فأرسل الله جل في علاه الرسل عليهم الصلوات والسلام تترى؛ لتبشر الناس بما عند الله من نعيم إن أطاعوا، وتنذرهم بما عند الله من عذاب إن عصوا وأبوا. وأيّد رسله عليهم الصلاة والسلام بكتب سماوية منها ما اندثر ومنها ما حُرّف، وبقي القرآن الكريم كتاب الله العزيز سليمًا من أي تزوير وتحريف وتشويه؛ فقد حفظه الله تعالى وتعهد بحفظه. وأعلمنا المولى جلّ في علاه أنه لن يقبل غير الإسلام دينًا من الناس حتى قيام الساعة لأنه ختم رسالاته بنبي الرحمة محمد صلى الله عليه وسلم فآتاه جوامع الكلم وعصمه من الجِنَّة والناس فكان عليه الصلاة والسلام مُبشرًا، وكان رسول رحمة، شهد له بذلك القاصي والداني من المسلمين ومن غيرهم، ونحن نعلم يقينًا أن شهادة الإله العظيم به كافية ووافية؛ فقد قال عنه: **وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ**، وقال عنه: **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ**، فصدق الله العظيم وصدق رسوله الكريم.

لذلك كان تركيزنا مُنصبًا على كتاب الله العزيز وشرحه من السنة النبوية، وما ذكره صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأهل التفسير، والفقهاء؛ لمزيد من الفهم والاستنتاج، لعلنا ننجو من أي شطط أو خطأ، أما التقصير فأمر لا بد منه لمن

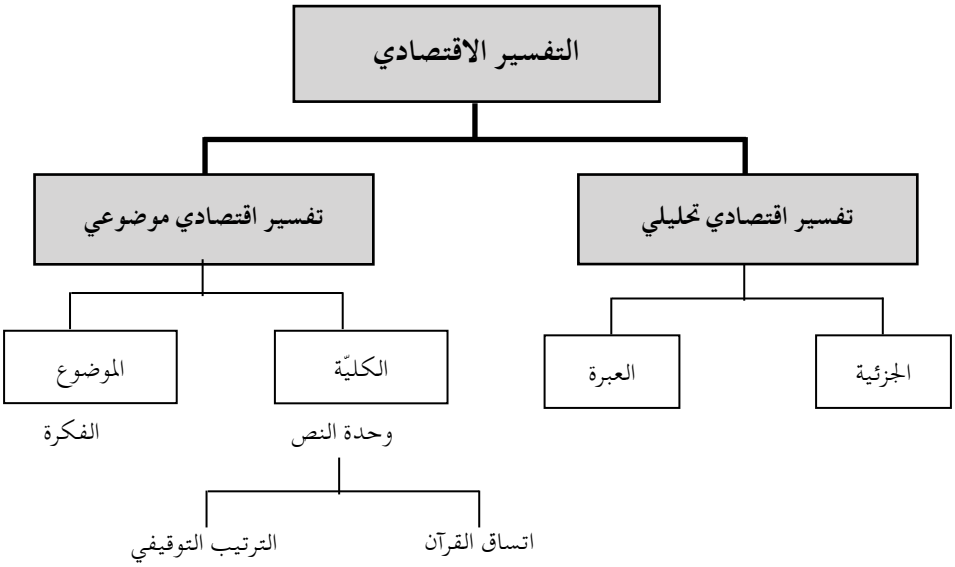

الشكل رقم (١) أنواع التفسير الاقتصادي

أصيب بعجز الإحاطة وقلة التدبير ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم؛ فالكمال له عز وجلّ، والعظمة له سبحانه وتعالى.

أنواع التفسير الاقتصادي

بناء على ما سبق، فإن حاجتنا إلى النظر في كتاب الله تعالى لابد أن تكون نظرة جزئية وكلية في آن واحد؛ لتحقيق التفسير الاقتصادي له (الشكل التالي)؛ وبرأينا فالتفسير التحليلي يتناول الآيات آية آية، بينما يتناول التفسير الموضوعي النظرة الكلية على أساس وحدة النص.

ويُستخلص من التفسير الاقتصادي التحليلي العبرة الاقتصادية التي تشير لها الآيات الكريمة، بينما يُستخلص من التفسير الموضوعي الفكرة الاقتصادية التي مآلها تشكيل رؤية اقتصادية متكاملة؛ حيث أفق التجدد والتطور والإبداع.

وبذلك فلا تعارض مطلقًا بين التفسيرين بل تكامل وتتابع؛ فـ(المفسر لا يمكنه أن يعبر إلى التفسير الموضوعي إلا من خلال بوابة التفسير التحليلي)[1]. وهذا ما حصل معنا – بالتجربة – وذهبنا إليه. ويرى د. رشواني أن التفسير الموضوعي خطوة تالية على التفسير التحليلي، أما المتصدر له؛ فينبغي أن يكون ممتلكًا لأودات التفسير المعروفة ومستوفيًا لشروطه، ثم لا بد له من طول خبرة ومعايشة للقرآن الكريم تجعله أدعى إلى فهمه بصورة كلية شمولية تصدر عن خبرة ومراس[2]. ويذكر د. رشواني في بداية كتابه؛ أن الاشتغال بالتفسير الموضوعي يقتضي دراية شاملة بالقرآن وطول معايشة للقرآن وخبرة به، هذا فضلا عما يتطلبه من إحاطة بالتفسير التحليلي التجزيئي المعروف بأدواته وعلومه الضرورية، وكل ذلك لن يتحصل لدارس في بداية دربه العلمي[3].

إذًا؛ فشروط المتصدر للتفسير الاقتصادي الموضوعي ينبغي أن يستوفي الشروط التالية:

١. الالمام بالتفسير الاقتصادي التحليلي.

٢. أن يمتلك أدوات التفسير المعروفة.

٣. طول خبرة ومعايشة للقرآن الكريم.

٤. أن يتوافر لديه الخبرة والمراس، وكذلك الاختصاص العلمي الاقتصادي الطويل.

أما الإطار العام للتفسير بنوعيه؛ فيمكن اختصاره بالآتي:

---

[1] مرجع سابق، رشواني، ص ٣٦٠.
[2] مرجع سابق، رشواني، ص ٣٦٦.
[3] مرجع سابق، رشواني، ص ٩.

- **إطار التفسير الاقتصادي الموضوعي**: تفسير الأفكار والمواضيع الاقتصادية، سواء أكان مجالها القرآن كله أم جزءاً خاصاً منه هو السورة[1].
- **إطار التفسير الاقتصادي التحليلي**: تفسير الآيات وبيان دلالاتها الاقتصادية.

وللتمييز بين مفهومي التفسيرين؛ يُلحظ الآتي:

- **مفهوم التفسير الاقتصادي الموضوعي**: يتمحور حول الفكرة الاقتصادية لا العبارة والنص نفسه فحسب. وهو لا يعتني بالجزئيات إلا بالمقدار الذي تساعد فيه على بناء الرؤية الاقتصادية الكلية وتسهم في تشكيلها، سواء أكانت جزئيات سورة يُنظر في تفسيرها موضوعيًا، أم موضوعًا اقتصاديًا تجُمع أشتاته من القرآن كله.
- **مفهوم التفسير الاقتصادي التحليلي**: فهم النص القرآني اقتصاديًا.

أما الهدف من كل من التفسيرين؛ فيتمثل في:

- **هدف التفسير الاقتصادي الموضوعي**: بناء الرؤية الاقتصادية الكلية، حيث تُعد هذه الرؤية الأساس الذي يقوم عليه المنهج الموضوعي في التفسير.
- **هدف التفسير الاقتصادي التحليلي**: بيان الأسرار والأحكام الاقتصادية لكل آية من آيات الذكر الحكيم.

ويمكن إجمال الغاية من كل ذلك بالآتي:

- **غاية التفسير الاقتصادي الموضوعي**:

[1] مرجع سابق، رشواني، ص ٣١ بتصرف.

(١) بيان تكامل الرؤية الاقتصادية وتناسق معاني نصوص القرآن وعدم تناقضها أو اختلافها اقتصاديًا[١].

(٢) إثبات سعة الأفق الاقتصادي والقدرة على التجدد والتطور والإبداع، وهذا ما لا يتوفر مثله للتفسير الترتيبي التحليلي[٢].

- **غاية التفسير الاقتصادي التحليلي**: بيان العبرة الاقتصادية.

ويمكن تلخيص كل ما سبق بالجدول التالي:

	التفسير الاقتصادي التحليلي	التفسير الاقتصادي الموضوعي
الاطار العام	تفسير الآيات وبيان دلالاتها الاقتصادية	تفسير الأفكار والمواضيع الاقتصادية سواء أكان مجالها القرآن كله أم جزءًا خاصًا منه هو السورة
المفهوم	فهم النص القرآني اقتصاديًا	التمحور حول الفكرة الاقتصادية لا العبارة أو النص نفسه
الهدف (الغاية الظاهرة)	بيان الأسرار والأحكام الاقتصادية	بناء الرؤية الاقتصادية الكلية
الغاية (الهدف الضمني)	بيان العبرة الاقتصادية	- بيان تكامل الرؤية الاقتصادية وتناسق معاني نصوص القرآن وعدم تناقضها أو اختلافها اقتصاديًا. - سعة الأفق الاقتصادي والقدرة على التجدد والتطور والإبداع.

[١] مرجع سابق، رشواني، ص ٣١، بتصرف.
[٢] مرجع سابق، رشواني، ص ٦٨، بتصرف.

إذاً سيرتكز التفسير الاقتصادي التحليلي على معرفة الآيات ودلالاتها الاقتصادية، وإعجاز القرآن الكريم في هذا المضمار؛ وذلك بتتبع آيات السور آية آية، مع شرح مفرداتها الاقتصادية ودلالاتها، وما تهدف إليه تراكيبها من أسرار وأحكام اقتصادية، وذلك من خلال فهمنا للنص القرآني بالاستنباط، وما مال إليه فهمنا وتحليلنا، وسنستعين في ذلك بآيات أخرى ذات صلة، وبأسباب النزول، وبالأحاديث النبوية، وما صح عن الصحابة والتابعين، وبما ذكره المفسرون.

وبرأينا **فقد بنى أصحاب التفاسير، كلٌ على إرث من سبقه اجتهاداً وفهماً، ومجموع أفهام أولئك الرجال المجتهدون عبر العصور والأصقاع لم تصل إلى سبر معنى كلام رب العزة العزيز الجبار؛ فهو كتاب مُعجزٌ؛ فعندما برع الناس باللغة وعلومها؛ أعجزهم، وعندما برعوا بالعلم؛ أعجزهم، وعندما برعوا هذه الأيام بالاقتصاد؛ أعجزهم.**

وبرأينا يُفضل أن يبدأ تفسير أغلب السور بذكر تفسيرها الإجمالي؛ لما للتفسير الإجمالي من أهمية في تحقيق الفهم المجمل، فالظواهر الاقتصادية يمكن فهمها وتتبع آثارها بإحدى طريقتين:

- الحدث نفسه، بوصفه حدثًا جزئيًا له آثاره على مستوى فرد أو مجموعة أفراد.
- مجمل الأحداث؛ حيث يقدم ذلك تصوراً للصورة الأعم والأشمل. وهذا بعض ما يقدمه التفسير الإجمالي المشار إليه.

وهذا ما يتناسب مع كنه الاقتصاد؛ بشقيه الجزئي الذي يتناول الفرد المستهلك والفرد المنتج أو المؤسسة المستهلكة والمؤسسة المنتجة، وشقه الكلي الذي يتناول

مجموع الأفراد والمؤسسات على مستوى المجتمع سواء عبرنا عنه بالدولة أو المجتمع أو مجموع الدول أو مجموع الناس؛ أي العالمية.

والإسلام قد قصد كل ذلك؛ فتكليف الله تعالى لنبيه المصطفى صلى الله عليه وسلم كان تكليفًا شمل كل فرد وشمل العالم بأسره؛ فقال المولى عزّ وجلّ: **إِنَّ فِي هَـٰذَا لَبَلَاغًا لِّقَوْمٍ عَابِدِينَ * وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ** (الأنبياء: ١٠٦-١٠٧)؛ فشمل التكليف كل عابد، وشمل كل ما في العالم.

وبرأينا أيضًا؛ ضرورة الابتعاد عن تفسير الآيات التي تناولت الغيبيات؛ مع أنها ذات بُعد اقتصادي؛ كالتي تناولت الجنة وما فيها من خيرات لمن سيدخلها، والقصد من ذلك البقاء ضمن الحيز العقلي للمعالجة الاقتصادية بغية الوصول لأفهام كل الناس، فما بين أيدينا ما هو إلا دعوة إلى الله تعالى بسياق نحسبه مفيداً بما خبرناه في هذه الحياة الدنيا.

العدد الواحد والسبعون

استراتيجيات الابتكار ومنهجية الابتكار المُزَعزع

كلما وردت عبارة (الابتكار)، تبادر للذهن السبق والمسارعة وإدراك الشيء أول الوقت.

جاء في قاموس المحيط أن بَكَّرَ وابْتَكَرَ وأبْكَرَ، وباكَرَهُ: أتاهُ بُكْرَةً، وكُلُّ مَنْ بادَرَ إلى شيءٍ.

لذلك فإن المتلقي الفطن يتبادر لذهنه مجموعة أسئلة واستفسارات، لابد من إيجاد أجوبة لها.

هل الابتكار علم أم فن؟ يُنظر[1] للابتكار عادة على أنه فنٌّ أكثر منه علم، فالشركات يمكنها زيادة فرصها في تحقيق النجاح المستدام من خلال حسن توظيف

---

[1] تسخير البنية السرية للابتكار (link)، تاريخ ٢٧-٠٣-٢٠١٨ نقلًا عن أخبار العلوم (بتصرف).
المؤلفون:
- مارتن ريفز Martin Reeves شريك رئيسي ومدير مكتب مجموعة بوسطن الاستشارية Boston Consulting Group في نيويورك، ومدير معهد بي سي جي هندرسون BCG Henderson Institute.
- توماس فينك Thomas Fink مدير معهد لندن للعلوم الرياضياتية London Institute for Mathematical Sciences، وباحث لدى المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي National Center for Scientific Research في باريس.
- راميرو بالما Ramiro Palma مدير مشروعات في مكتب مجموعة بوسطن الاستشارية في دالاس، وعضو رئيسي في فريق الشركة للتكنولوجيا والإعلام والاتصالات.
- جوهان هارنوس Johann Harnoss مدير مشروعات في مكتب مجموعة بوسطن الاستشارية في نيويورك، وعضو رئيسي في فريق التطوير والطاقة والاستراتيجية بالشركة، فضلًا عن أنه ممثل منتدب لدى معهد بي سي جي هندرسون.

المعلومات؛ وبما أن الفرص غالبًا ما تتكشف أثناء تطبيق العمليات الابتكارية لذلك هو أقرب للفن منه للعلم.

وتحتاج الشركات الابتكار كلما ضعفت معدلات نموها؛ حيث يبادر القياديون للاستعانة بأكثر من نظرية خلال سعيهم لتحقيق المبتكرات، بدءاً من اختيار الحلول المثلى لتطوير منتج وصولاً إلى ترسيخ ثقافة الإبداع. والابتكار لا ينبغي أن يبقى فنًا أكثر منه علمًا على أرض الواقع.

وقد أظهرت الأبحاث اكتشافًا مثيراً للاهتمام؛ وهو أن الابتكار في التسويق والموارد البشرية يعتمد بنسبة أقل على الحدس الفني، مما يؤكد أن الابتكار لا يكون نتيجة الحظ أو الرؤية الاستثنائية، بل نتيجة عمليات بحث مدروسة.

ما هي استراتيجيات الابتكار؟

يمكن تمييز نوعين أساسيين من الاستراتيجيات الخاصة بالابتكار، هما:

١- استراتيجية مُمَكَّنة بالمعلومات:

- الاستراتيجية المُتعجِلة Impatient strategy،
- الاستراتيجية المتأنية Patient strategy.

٢- اختيار عشوائي على أساس الحدس والصدفة.

وبإجراء تحليل رياضي لعمليات الابتكار باعتبارها عملية بحث عن تصاميم لمنتجات قابلة للتطبيق، من خلال مجموعة هائلة من العناصر. فقد تم التوصل إلى اكتشاف مذهل، حيث:

- يمكن التوصل إلى استراتيجية ابتكار مميزة باستخدام المعلومات حول عمليات الابتكار القائمة.
- لا توجد استراتيجية واحدة هي المثلى؛ فالاستراتيجية الأمثل تعتمد على التوقيت وعلى فضاء الابتكار،
- هناك العديد من مجالات الابتكار، ولكل مجموعة خصائصها.

الرؤى الرئيسية لتحليل الابتكار:

لقد تم تحليل الابتكار باعتباره عملية دمج عناصر لإنتاج منتجات جديدة؛ باستخدام محاكاة قائمة على البيانات التاريخية لدراسة أربعة مجالات هي: تكنولوجيا البرمجيات، وفن الطهي، واللغة، والموسيقى. وأوضحت الأبحاث ثلاث رؤى رئيسية:

١. الاستراتيجيات المدعمة بالمعلومات تتفوق على الاستراتيجيات التي لا تستخدم المعلومات (أي استراتيجيات الابتكار العشوائية) التي تُنتجها الأبحاث.

٢. في المراحل المبكرة من تطوير أحد فضاءات الابتكار، تحقق الاستراتيجيةُ المُتعجِّلة نتائجَ أفضل، وفي المراحل اللاحقة تكون النتائج الأفضل من نصيب الاستراتيجية المتأنية.

٣. من الممكن تبنِّي استراتيجية تكيفية Adaptive strategy، تتغير مع تطور السوق، وتحقق نتائج أفضل في جميع مراحل تطور السوق. ويتطلب تطوير استراتيجية تكيفية: الدراية بالتوقيت الأمثل؛ للانتقال من مقاربة إلى

أخرى، ويمكن تحديد نقطة التحول، إذ إنها تحدث عندما يبدأ مستوى تعقيد المنتجات بالثبات بعد ارتفاعه.

ما هي مراحل وضع استراتيجة ابتكار؟

إنه من خلال النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن تأسيس عملية تتكون من خمس خطوات، لوضع استراتيجية ابتكار تحظى بميزة ثراء المعلومات.

الخطوة الأولى: اختيار فضاء الابتكار: أين ستلعب؟

إن لخصائص وسمات فضاء الابتكار أهمية كبيرة، لذا من الضروري أن يكون اختيارك لمجال المنافسة اختياراً مدروساً، والمثير للاهتمام أن تحليل الأسواق أو توقع احتياجات العملاء ليس كافياً؛ فإذا كنت تسعى إلى الابتكار بنجاح؛ فينبغي عليك أن تفهم بنية فضائك الابتكاري جيداً، ومن ذلك:

- ابدأ بأخذ فكرة عامة عن المنتجات المنافسة الأساسية وعناصرها.
- حدد مدى تعقيد تلك المنتجات.
- هل لديك إمكانية الوصول إلى تلك العناصر؟

وكقاعدة عامة:

- احرص على اختيار الفضاءات التي لا يزال مستوى تعقيد المنتجات فيها منخفضاً، والتي يكون لديك فيها إمكانية الوصول إلى أكثر المكونات انتشاراً.
- ركز على الفضاءات غير الناضجة بعد،
- طبق استراتيجية مُتعجِّلة لتحقيق نتائج فورية،

– ثم انتقل في وقت لاحق إلى استراتيجية متأنية بعوائد بطيئة.

مثال Uber Technologies:

تقدم شركة أوبر تكنولوجيز مثالا جيداً؛ فقد دخلت الشركة الفضاء الوليد لمشاركة المركبات بين الأقران peer-to-peer ride-sharing بعد ثلاث سنوات من إنشائها في عام ٢٠٠٩ كشركة تشغيل سيارات أُجرة (الليموزين). واختارت أوبر فضاءها بحكمة: إذ كانت صناعة مشاركة المركبات غير ناضجة بعد، وكان مستوى تعقيد المنتج منخفضاً، والعناصر الرئيسية يسهل الوصول إليها. وتطلبت الاستراتيجية المُتعجِّلة الدخولَ إلى السوق بسرعة بتطبيق مشاركة المركبات Ride-sharing APP. أما الآن فهناك ما يبدو أنه استراتيجية متأنية قيد التطبيق في شركة أوبر وهو تطوير تكنولوجيا القيادة الذاتية التي تنطوي على مستوى أعلى من التعقيد، وهذه تحتاج فترة أطول من التطوير.

الخطوة الثانية: اختيار الاستراتيجية: كيف ستلعب؟

قم بخطوة غير متوقعة، مثال ذلك:

– انظر إلى الخلف وليس الأمام.

– قس مدى تطوُّر التعقيد في فضاء الابتكار الذي اخترته، من خلال تحليل توزيع أحجام المنتجات، بإحصاء العناصر الفريدة في المنتجات؛ بحيث:

◉ إذا كان مستوى التعقيد منخفضاً وثابتاً؛ فإن هذا مؤشر على أن الفضاء لا يزال في بدايته، هنا يمكن اختيار استراتيجية مُتعجِّلة.

◉ إذا كان مستوى التعقيد مرتفعًا؛ فإن الفضاء آخذ بالنضوج، واستراتيجية متأنية هي المقاربة الأفضل.

وهكذا؛ فإن مدى تعقيد الفضاء هو إشارة مهمة لتوجيه استراتيجية الابتكار المتبناة.

لكن: **كيف يمكن التقاط الإشارة من البيانات المتاحة في الفضاء؟**

لدى العديد من المبتكرين الأدوات اللازمة للقيام بذلك؛ حيث تقوم الشركات دوريًا بـ:

- إعادة هندسة منتجات المنافسين،
- تحليل براءات الاختراع،
- إجراء مقابلات وحوارات مع خبراء التكنولوجيا لتوجيه القرارات التشغيلية.

ويمكن للمبتكرين؛ كما ينبغي لهم، استخدام الأدوات والمعلومات نفسها لتكون الدليل المرشد للاستراتيجية من خلال القياس المنهجي لتطوُّر تعقيد المنتجات في فضائهم. وهذا يتطلب تطوير تصنيف العناصر Taxonomy of components بأخذ عينات من منتجات المنافسين – المادية، وغير المادية – وتشريحها، كالابتكارات المتعلقة بالعمليات، أو اختيار نموذج العمل Business model. ونحن لا نعرف أي شركة تقوم بهكذا أمر، لكن العديد من الشركات المبتدئة تتبع هذا المنطق ضمنيًّا من خلال الانتقال:

- من منطق مُتعجل لمنتجات تستوفي الحد الأدنى من قدرة البقاء،

- إلى استراتيجية ابتكار متأنية أكثر ترتكز على تصاميم أكثر تعقيداً بمجرد تأمين التدفق النقدي والتمويل، وبمجرد أن يبدأ الفضاء بالنضوج.

الخطوة الثالثة: تطبيق الاستراتيجية: كيف تُنفِّذ؟

بعد ذلك نفِّذ استراتيجيتك الابتكارية. بحيث:

✿ إذا كنت تطبق مقاربة متعجلة؛ فإن هدفك يتمثل بتبني أو تطوير عناصر تتيح طرح منتجات بسيطة نسبيًّا في السوق بسرعة. وفي هذه الحالة يجب طرح الأسئلة التالية:

- كيف يمكن أن تصبح الأول؟
- كيف تزيد سرعتك في البحث والتطوير؟
- كيف تقلل الوقت المستغرق لطرح المنتجات في الأسواق؟

يمكن تجسيد هذه الاستراتيجية بمقاربة طرح منتجات بحد أدنى من قابلية النجاح، وهذه مقاربة تفضل (البساطة والسرعة).

✿ إذا كانت خصائص فضائك الابتكاري تُشير إلى أن استراتيجية متأنية ستكون مناسبة أكثر، فإن مقاربة طرح منتجات بالحد الأدنى ربما لا تكون المقاربة الأفضل، وبدلاً من ذلك، يجب أن يكون هدفك زيادة خيارات الابتكار المستقبلية إلى أقصى حد. وتطبق كبرى شركات التكنولوجيا؛ كشركة أبل، ومجموعة سامسونغ هذه المقاربة ضمنيًّا؛ حيث تجري الشركتان الكثيرَ من الأبحاث، وتسجلان الكثير من براءات اختراع، وغالبًا ما يستغرق الأمر سنوات حتى تُدمج تلك الابتكارات في

المنتجات الجديدة؛ ليس لأنها بطيئة في الابتكار، ولكن لأنها على وجه التحديد، تمارس لعبة الابتكار المتأني.

والسؤال: **هل يمكن للشركات أن تتبع كلتا المقاربتين المُتعجِّلة والمتأنية في مراحل مختلفة من عملها؟**

الجواب: نعم، يمكنها ذلك؛ لكنها ليست مهمة سهلة على الإطلاق؛ فشركة جنرال إليكتريك، على سبيل المثال، طوَّرت برنامجا يُطلَق عليه (أعمال سريعة FastWorks) طبَّقته على نطاق واسع، وهذا البرنامج في الأساس أداة تتيح بناء وتطوير المنتجات ذات الحد الأدنى في دورات تطوير سريعة. إلاّ أن شركة جنرال إليكتريك تستمر بتطبيق المقاربة المتأنية التقليدية الخاص بها، فهي ثنائية مقاربة فيما يتعلق بالابتكار.

لكن شركات قليلة فقط هي التي تتمتع بمدى إمكانات جنرال إليكتريك، لذا من الأفضل أن تتوخى الحذر إذا كنت تسعى إلى تطبيق مثل هذه الاستراتيجية.

الخطوة الرابعة: التقاط إشارات التحول والتكيّف معها

إن الاستراتيجية الأفضل تعتمد على (المجال والتوقيت)، مما يعني الحاجة إلى متابعة مستوى التعقيد في فضائك الابتكاري، وأن تنافس على إمكانية الوصول إلى المعلومات كي تلتقط الإشارات الضرورية التي تحث على تغيير الاستراتيجية في وقت مبكر قبل المنافسين.

فما الذي يمثل إشارة لتغيير الاستراتيجية؟

توصلت الأبحاث إلى أن ثبات مستوى زيادة تعقيد المنتجات يُعدُّ إشارة موثوقًا بها، وبأن الوقت قد حان للانتقال من استراتيجية متعجِّلة إلى استراتيجية متأنية.

ويمكن أن تكون شراكات شراء الحقوق Licensing partnerships والاستحواذ على التكنولوجيا Technology acquisitions من شركة أخرى عاملاً مهمًّا في إظهار هذه الإشارة؛ فمعظم المبتكرين يستخدمون هذه الإشارات لتوسيع نطاق وصولهم إلى العناصر من أجل تسريع عملية الابتكار. وفي الواقع، إن مثل هذه الأساليب يمكن أن تقدم للمبتكرين نطاقًا أكبر من المعلومات حول تطوُّر التعقيد في الفضاء الابتكاري، ومن ثمَّ منحهم ميزة معلوماتية في التقاط إشارة التحول.

وهناك تكتيك آخر مرتبط بهذا، يتمثل بإنشاء وتنسيق مجتمعات المطوِّرين (على غرار تلك التي تكوّنها منصات إدارة المحتوى مثل: شركة بوكس Box Inc، وشركة البرمجيات مفتوحة المصدر ريد هات Red Hat Inc، وشركة أبل، وغيرها)، وهذه النظم الإيكولوجية Ecosystems في جوهرها هي: عبارة عن فضاءات ابتكار خاضعة للإدارة، حيث لا يحصل المُنسِّق على إمكانية الوصول إلى العناصر والابتكارات التي يطورها الآخرون فحسب، بل أيضًا تكون له مثل بوابة فريدة للوصول إلى معلومات غزيرة حول ذلك الفضاء.

الخطوة الخامسة: احتضن التغيير الجذري، أو كيف تعيد ضبط ساعة البدء؟

يصل الوعد بتحقيق استراتيجية ابتكار مدعومة بالمعلومات إلى درجة إحداث زعزعة.

والزعزعة Disruption هي حدث يعيد فجأة ضبط فضاء الابتكار ويُبسِّطه مجدداً من خلال تقليل مستوى تعقيد المنتجات. وتكون هذه الأحداث عند اندماج فضائيّ ابتكار كانا مفصولين في السابق، مما يمهد الطريق أمام ظهور عدد كبير من ابتكارات المنتجات الجديدة الأقل تعقيداً. وهذا يعني، ضمنيًا، أن الزعزعة لا تحدث من تلقاء نفسها، وإنما يصنعها مبتكرون يقفون عند حدود أحد الفضاءات؛ فالذين يصنعون منتجات أبسط تستفيد من عناصر مجال آخر. ومن الأمثلة الكلاسيكية هي زعزعة صناعة وسائط الموسيقى على يد اللاعبين الأساسيين في مجال مشاركة الملفات بين الأقران (مثل نابستر Napster في ظهورها الأول)، وكذلك مؤسسات الأبحاث التي تطور معايير ترميز Encoding الموسيقى الجديدة (مثل Fraunhofer - Gesellschaft التي تتخذ من برلين بألمانيا مقرًّا لها، والتي كانت المطوِّر الرئيسي لتكنولوجيا MP3 لملفات الصوت الرقمية). وفي حين لا يمكننا – بعد – القول إننا يمكننا توقع الزعزعة، فإن النهج التحليلي يتيح للمبتكرين التعرف على هذه الأحداث وتفسيرها على أنها إشارات تحذير مبكرة.

ودائمًا ما تتطلب الزعزعة من المبتكرين: إعادة تحديد استراتيجية الابتكار، والعودة إلى المقاربة المُتعجِّلة. وقد نمذجنا الاستجابات المختلفة للزعزعة في فضاء التكنولوجيا، وتوصلنا إلى أن الشركات التي تنجح في إعادة توجيه وتحديد استراتيجيتها، يكون لديها نتاج من الابتكارات أعلى بنسبة ٥٠٪ تقريباً من الشركات التي لا تنجح في ذلك. وإن العودة مرَّة أخرى إلى استراتيجية مُتعجِّلة أمر

يسهل قوله ولكن يصعب تنفيذه، لأنه يتطلب تحولاً في جميع جوانب المقاربة الابتكارية.

خوض غمار الزعزعة

إن أفضل استجابة للتعامل مع الزعزعة هي التحول من استراتيجية متأنية إلى مُتعجِّلة. ويؤدي تنفيذ هذه الخطوة بنجاح إلى نتائج ابتكار تكون أعلى بنسبة ٥٠٪ تقريباً من النتائج التي تتحقق من الالتزام باستراتيجية متأنية بعد التغيير الجذري[١].

لكن: **هل يمكن تبني استراتيجية ابتكار تتمتع بامتيازات؟**

تشير الأبحاث إلى امكانية ذلك في الواقع؛ فالمبتكر الذي يتبع هذه المقاربة الجديدة المدعومة المعلومات، سيبدو في أعين منافسيه والجمهور وكأنه يصنع حظه بنفسه. ولا شك في أن هذا النوع من المبتكرين سيتفوق على الآخرين ممن لا يستخدمون المعلومات بالطريقة نفسها.

تبني استراتيجية ابتكار تكيفية يثمر عن أرباح أعلى..

يلاحظ وجود مستويين من الأداء المتميز[٢]:

- الاستراتيجيات المدعومة بالمعلومات: والتي تتفوق على الاستراتيجيات العشوائية،

[١] معهد بي سي جي هندرسون ومعهد لندن
[٢] مرجع سابق

– الاستراتيجيات التكيفية: وهي من الاستراتيجيات القائمة على المعلومات، وتحقق أفضل النتائج على المدى البعيد.

ويتعين على المبتكرين الطموحين الذين يسعون إلى تبني استراتيجية ابتكار مدعومة بالمعلومات، تبني خمسة مبادئ:

١. إعادة تحديد إطار الابتكار باعتباره عملية بحثية مدعومة بالمعلومات.

٢. جمع المعلومات حول العناصر والابتكارات لتحديد خصائص الفضاء.

٣. تحليل مدى نمو وتطوُّر الفضاء، وتبني الاستراتيجية المناسبة بناءً على هذا الأساس.

٤. بناء قاعدة معلومات قوية لتطوير وتحسين المقاربة الابتكارية التي تتبناها.

٥. الاستجابة للزعزعة أو توليدها من خلال تكييف مقاربتك الإدارية.

ومن المثير للاهتمام أن هذا المنظور للابتكار له آثار ضمنية في الجوانب الأخرى لحل المشكلات؛ ففي حين تم حل العديد من المشكلات البسيطة، لم يعُد أمامنا سوى المشكلات المتزايدة التعقيد التي لا تقدم لها المقاربة المُتعجِّلة في حل المشكلات سوى قيمة ضئيلة.

وسيعتمد التقدم والرخاء بصورة متزايدة على حل المشكلات الصعبة التي تحتاج إلى استراتيجيات أقل مباشرة وأكثر تأنيًا. وسواء كان الأمر يرتبط بالتعامل مع تحديات الابتكار، أم مشكلات ذات طبيعة مجتمعية أوسع نطاقًا؛ فإن:

التمسك بالخط المتأني يمكن أن يكون صعبًا ومحفوفًا بالمخاطر، بينما تبني مقاربة منظمة في مراحل متقدمة لحل المشكلات، ومُوجَّه بالإشارات الصحيحة، سيقودنا (بطريقة أكثر توقعًا) إلى حلول أقوى.

ويرى (دونالد سول) المحرر في (هارفرد بيزنس ريفيو)[1] أنّ أبحاث (كلاي كريستنسن) وهو من واضعي نظرية الابتكار المُزعزِع؛ توفّر منظاراً هامًّا يساعد في فهم السبب الذي يجعل المؤسسات الراسخة تخسر غالبًا أمام الشركات الناشئة التي تهاجمها انطلاقًا من الشريحة الدنيا من السوق: **فأصحاب الأسلوب المُزعزع، يتبنّون تكنولوجيا جديدة مستهدفين شريحة من السوق لا تهمّ الشركات الراسخة حاليًا، ثمّ يعتلون موجة التحسينات التي تطال هذه التكنولوجيا للتوسّع وقضم جزء من القاعدة الأساسية لزبائن الشركات الراسخة المنافسة.**

ويواجه القادة في الشركات الراسخة معضلة حقيقية جدًّا: فإما أن يستثمروا ليحافظوا على أعمالهم الحالية، وهو أمر مُثبَت ومُربِح، أو أن يقتحموا مجالات جديدة معرّضين بذلك أعمالهم الأساسية للخطر جرّاء فقدانهم تركيزهم أو تعرّضهم للقضم من الشركات الناشئة. لذلك تُعتبرُ نظرية الابتكار المُزعزع نظرية بسيطة **تسعى لتفسير سبب فشل العديد من الشركات**، لكن ليس على الإطلاق.

[1] دونالد سول، (من أين أتى مفهوم الابتكار المُزعزِع؟)، هارفرد بزنس ريفيو ١٠-١٢-٢٠١٥ - رابط، بتصرف.

– في دراسة أكاديمية جرت عام ١٩٩٠ شملت قطاع معدّات أنصاف النواقل، خلصت إلى أن التنظيم وحركة المعرفة في شركات التكنولوجيا الرفيعة يشبهان بنية المنتجات الأساسية التي تصنعها هذه الشركات. وعندما تتغيّر بنية المنتج، من خلال تغيّر طريقة تكامل المكوّنات ضمن نظام هذا المنتج، فإن الشركات الراسخة غالبًا ما تجد معاناة في التأقلم مع الظروف الجديدة، لأنّ تغيير بنيتها المؤسسية، التي لا تزال تجسّد البنية القديمة للمنتج، عملية صعبة وتستغرق الكثير من الوقت.

– في دراسة أكاديمية نشرت عام ١٩٩٢ نتائج دراسة شملت ٢٠ مشروعًا للابتكار في شركات مثل Ford وHP وChaparral Steel، توصّلت إلى أنّ الشركات كانت مضطرة لضخ استثمارات هائلة من أجل بناء الكفاءات التقنية المطلوبة للتميّز ضمن مسار تقني محدد. وكانت هذه القدرات متجذّرة بعمق في روتين العمل ضمن المؤسسة، كما كانت متجذّرة أيضًا في ثقافة المؤسسة، لكن عندما كان قادة الشركات الرائدة في السوق يواجهون تكنولوجيا جديدة، كانوا غالبًا يكتشفون أنّ القدرات القديمة لشركاتهم غير مناسبة تمامًا للظروف الجديدة، وأنّه من الصعب تغييرها، وتتحوّل الكفاءات الأساسية في هذه الحالة إلى عناصر أساسية غير مرنة ومن الصعب تغييرها.

– خلال عام ١٩٩٥، نشر مقال طرح فيه للمرّة الأولى مفهوم التكنولوجيا المُزعزعة، إثر دراسة حول كيفية تخصيص الموارد ضمن الشركات الكبيرة. وقد أُجْبِرَتْ هذه الشركات نتيجة تعاملها مع التكنولوجيا المُزعزعة على الاختيار بين تمويل الأنشطة الحالية والمراهنة على أنشطة جديدة. وكان المدراء التنفيذيون الذين يديرون

الأقسام التجارية التي تخدم الزبائن الحاليين هم عادة من يربح في نهاية المطاف، ليس لأنّ الأمر كان في المصلحة الفضلى للشركة على المدى البعيد، وإنما لأنهم كانوا يتمتعون بالسلطة التي كانت في يدهم كونهم هم من يكسب المال فعليًا في الشركة.

– خلال عام ١٩٩٦نشرت دراسة مقارنة بين الشركتين اللتين نجمتا عن تقسيم شركة AT&T، حيث أنّ واحدة من الشركتين نجحت في مجال الهواتف الخلوية، في حين أخفقت الثانية. وكانت الخلاصة الأساسية هي أن الاستثمارات المبكرة في تكنولوجيا الهاتف الخلوي جعلت من الأسهل تبرير كل استثمار لاحق. فإذا لم تقم بتلك المراهنة الأولى، سيكون من الصعب عليك أن تواكب الأحداث لاحقًا.

– وفي دراسة جرت أواخر تسعينيات القرن الماضي اكتشف (دونالد سول) السبب الذي جعل شركات راسخة في مجال صنع إطارات السيارات مثل Firestone وUniroyal تفشلان في تبنّي التكنولوجيا الجذرية التي أثبتت تفوقها في أوروبا. وكانت النتيجة الأساسية هي أن هذه الشركات الرائدة وضعت مجموعة من الالتزامات التي عزّزت بعضها؛ فالتزمت بتعزيز القدرات التقنية، والموارد؛ مثل المصانع، والعلاقات مع الزبائن، إضافة إلى الاهتمام بالنماذج الفكرية الحاكمة لبيئة العمل، وثقافة المؤسسة ذاتها. ونتيجة ذلك باتت هذه الالتزامات متداخلة وتتّكل على بعضها مما جعل تغيير النظام بأكمله أمر صعب جداً. وبناءً عليه، يمكن القول بأنّ الشركات غالبًا ما تتجاوب حتى مع التغييرات الكبيرة بشيء من العطالة الفعّالة؛ فتسرّع أنشطتها التي نجحت في الماضي.

وكمثال على الانعطاف الاستراتيجي، يعتبر قرار فيسبوك البدء بتصميم الرقائق الإلكترونية الخاصة بها في أبريل ٢٠١٨ قراراً ضرورياً إثر فضائحها الأخيرة المتعلقة بتسرب بيانات عملائها والضغط الأوروبي عليها.

فالشركة تسعى[١] لبناء فريق خاص بها ليكون متخصصاً فى تطوير وتصنيع الرقائق الإلكترونية والمعالجات لتنضم إلى هذا الاتجاه السائد فى عالم التكنولوجيا أسوة بشركات زميلة تسعى إلى تزويد نفسها باحتياجاتها وتقليل اعتمادها على شركات تصنيع الرقائق الإلكترونية مثل إنتل وكوالكوم، وقد بدا ذلك واضحاً من نوعية الوظائف المطلوبة في قوائم التوظيف التي تم نشرها على موقع فيسبوك.

ويمكن أن تستخدم فيسبوك مثل هذه الرقائق الإلكترونية لتشغيل الأجهزة التابعة لها مثل: برامج الذكاء الاصطناعي والخوادم الموجودة في مراكز البيانات الخاصة بها. وهذا رؤية رسمها مؤسس الشركة مارك زوكربيرج سابقًا بقوله: إن الذكاء الاصطناعي سيلعب دوراً أكبر في الإبلاغ عن المحتوى غير اللائق عبر فيسبوك أكثر مما يفعله حالياً.

خلاصة القول:

ليس هناك نظرية واحدة قادرة على تفسير كل شيء؛ ويبقى الإطار الفكري أداة فكرية متاحة لأي قائد يريد أن يفهم قوّة الابتكار وأن يسخّرها لمصلحته.

[١] أخبار التقنيات Aitnews، رابط، ٢٠-٠٤-٢٠١٨

العدد الثاني والسبعون

الحمية الاقتصادية

لو عدنا إلى تصرفات الناس لرأينا فيها تطوير لما هو قديم، أو عودة نحو القديم بأسلوب أو بآخر، ويكأن الناس تدور في دائرة إهليليجية؛ تراهم لا يستغنون عن أشياء ولو كانت بسيطة[1].

يستفيد الإنسان مما حوله مثبتًا فعاليته باستمرار؛ فعندما رأى الطير ودقق في سرّ حركته وصل إلى تقليده، ومن منا لا يعرف (عباس بن فرناس) الذي حاول الطيران بنفسه، وقد صار ذلك الآن ممكنًا.

وراقب الإنسان حيوانات أخرى ليقتبس منها ما يطور به حاله، وقصص نبي الله سليمان عليه الصلاة والسلام المذكورة في القرآن فيها العبر والدروس الكثيرة، بدءاً من النملة والطير وغيرهم مما خلق الله تعالى. بل لقد استفاد العلماء من دراسة مجتمعات (مستعمرات) النحل كما استفادوا من مجتمعات (مستعمرات) النمل، وطوّر الرياضيون خوارزميات سميت بأسماء تلك الحيوانات فكانت خوارزمية النحل وخوازرمية النمل ووضعوا تطبيقات تحاكي أداءها، وهذه أمثلة على سبيل الذكر لا الحصر. واكتشف العلماء أن لكل من تلك المجتمعات لغتها وقوانينها الجازمة والصارمة، وقد أشارت الآيات الكريمة إلى ذلك كله، فقال الله

[1] مما كتبته في عام ١٩٧٩ في سني الجامعية الأولى في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، وقد أضفت عليها.

تعالى على لسان نملة: حَتَّى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ (سورة النمل: ١٨). كذلك يوحي الله لمخلوقاته تعليمًا لها، فقد أوحى للنحل وظيفتها، فقال عزّ وجلّ: وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ * ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِن بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِّلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ (النحل: ٦٨-٦٩).

وعلى كل حال، ذكر لنا القرآن الكريم؛ مناهج استنباطية وأخرى تجريبية، ودلل بنماذج المحاكاة والاستقراء وغيرها على كثير مما طُلب من الإنسان أن يُطور بها نفسه تعلمًا وفقهًا. وهذا منهج قرآني في تعليم الله تعالى لهذا الإنسان سبل عيشه دون إفساد؛ ومن الأمثلة التي ضربت فيه: لـمّا وقع هابيل صريعًا بفعل أخيه قابيل ظلمًا وحسدًا، أرسل الله غرابًا يعلمه كيف يواري جثمان أخيه في الأرض، حماية للبيئة من التلوث، وإكرامًا للإنسان الذي مات: فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ. (المائدة: ٣١).

إن الإنسان قد درس أكثر من ظاهرة وخرج بدراسات حققت له نتائج طيبة في غالب الأحيان، وعالج أموره الاجتماعية والاقتصادية بذكاء؛ فتارة نجده يعود إلى بداية عصر ظهور الإنسان ومحاولاته تحقيق الاكتفاء الذاتي (كما نادى أصحاب

النظام الاشتراكي والشيوعي)، وتارة يقلّد أسلوب المقايضة حيث يندر النقد وأخواته كما في الغابات والصحارى والبلاد المنقطعة (كما تطبق المقاصة بين الدول والأشخاص والمؤسسات للاستغناء عن التداول النقدي للحد من التضخم أو لندرة النقد وأشباهه)، وتارة ينادي بالانفتاح وتحقيق العلاقات الحرة (كما حصل في ترويج العولمة)، ثم سرعان ما يتجه نحو الداخل (كما يحصل الآن في الدول التي تتجه نحو الشعوبية كبرامج الرؤساء: ترامب وماكرون وغيرهما)، ولربما سنراه ينادي للعيش بسلام بعد أن تتعبه الحروب بأنواعها وترهق كاهله، وذلك بعد تكون الحروب قد أفلست الدول المتحاربة.

ويعتبر الحصار الاقتصادي الذي تمارسه دول ضد غيرها هو أشبه بحرب؛ السلاح فيها اقتصادي وأدواته سياسات نقدية ومالية واقتصادية، قد مارسته قريش عندما حاصرت المسلمين في شِعب أبي طالب لسنين وقاطعهوهم اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا. وليس كل حصار بالضرورة قد يأتي بنتائج حسب رغبة المحاصِرين لأن المحاصَر قد ينكفئ على نفسه متقشفًا، أو قد يُدخل نفسه في تحالفات حتى لو ضحى بثوابته.

كما أن الاقتراض من الغير غالبًا ما يأتي على المقترض بشروط تسلبه كثيراً من حرياته، وهذا ما تفعله المؤسسات الدولية مع الدول المقترضة من المؤسسات؛ حيث تشترط عليها الشروط التي قد تكبلها وتأسرها، ولو أن الدول المقترضة صبرت على نفسها لربما حققت ذات النتائج، وحصدت ذات الآثار التقشفية إنما دون إكراه، ودون إذلال في غالب الأحيان. وقد تقشف المسلمون خلال مسيرتهم الحياتية

وخاصة في مرحلة نشوء المجتمع الإسلامي، ويمكن أن نستلهم من سلوك رسول الله صلى الله عليه وسلم في شد الحجر على بطنه ما يشبه ذلك، فهو إنما يُعلم الناس بالتطبيق العملي بوصفه القدوة الحسنة، جاء في الحديث الصحيح[1]: **شكونا إلى رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ الجوعَ ورفعنا عن بطونِنا عن حجرٍ حجرٍ فرفع رسولُ اللهِ عن بطنِه عن حجرينِ**. وكذلك كان فعل عمر رضي الله عنه في عام المجاعة.

إن جسم الاقتصاد يتألف من أعضاء عديدة ومن مكونات ضرورية، إذا مرض عضو فيه تداعى له سائر الجسد؛ أسوة بجسم الإنسان؛ فكما أن الإنسان مهما عمل بمفرده فإنه لن يستطيع العيش بمعزل عن الآخرين؛ لابد له من التبادل؛ فإن اقتصاداً بمفرده لن يعيش ولابد له من مجموعة تسانده ويساندها. وكذلك إذا كانت ادخالات الجسم أكثر من إخراجاته؛ فمؤدى ذلك إلى التخمة، والتخمة كما نعلم دواؤها الناجع هو الصوم (الحمية)؛ لذلك فمن أصيب بالدسم الاقتصادي عليه أن يلجأ إلى الحمية والتخفيف من إدخالاته، ولربما يلجأ لبعض العقاقير ليكون شفاؤه أسرع. ومهما كان الدواء مُراً فإن على الجسم أن يصبر؛ على أساس أن فيه الشفاء الأكيد. ولابد من التدرب على التقشف والخشونة من الأدوية المرة؛ فالرخاء والكسل هما أحد الروافد التي تصب في النهاية في بحر المرض. وقد أشارت سورة الإسراء لذلك بقول الله تعالى: **وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا** (الإسراء: ١٦).

[1] المحدث: محمد المناوي، المصدر: تخريج أحاديث المصابيح، الصفحة أو الرقم: ٤/٣٩٩

لقد ذكرت احصائيات (الفاو) و(الأمم المتحدة) عن هدر الطعام في تقرير بثته قناة CNBC عربية، مفاده أن:

– المملكة العربية السعودية تتصدر البلدان العربية وهي الأولى عالميا من حيث الهدر الغذائي، فقيمة الغذاء المهدر **(١٣.٣) مليار دولار سنويًا**، حسب وزارة الزراعة السعودية وهو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي لكل من (الصومال وجيبوتي وموريتانيا) مجتمعة، وبذلك تكون كمية الغذاء المهدر تعادل (٢٥٠) كيلو غرام سنويا للفرد الواحد، مقارنة ب (١١٥) كيلو غرام للفرد في الدول المتقدمة، و(١١) كيلو غرام في الدول الفقيرة.

– الإمارات العربية المتحدة **(٤) مليارات دولار سنويًا**.

– الكويت **(١) طن سنويًا** من الغذاء المهدر أي ما يقارب (٤٠٠) كيلو غرام عن كل فرد.

– قطر **(١.٤) مليون طن سنويًا** ما يعادل (٦٣٦) كيلو غرام عن الفرد الواحد، إضافة إلى (١٤٪) من الغذاء يتم اتلافه بسبب مشاكل التخزين، وانتهاء الصلاحية.

لذلك لابد من السهر على سلامة كل جسم، وهذا ليس واجبًا على المجتمع بل أيضًا على كل فرد فيه؛ فالإخلال فيه ضرر عميم، وقد حذر صلى الله عليه وسلم من ذلك كله بقوله: **لا ضرر ولا ضرار**.

وعليه، فإن البحث عن الجسم الأفضل يكون في الأطراف الصحيحة غير المشوهة، وبالتالي لابد من الانطلاق من اللبنة الأولى، وهي الفرد؛ فعندما يوجد الفرد

الصالح الذي يتمتع بخصائص لا تسمح له بالابتعاد كثيراً عن جادة الصواب نكون قد ابتعدنا عن شاطئ الضياع كثيراً، وبذلك نترك الأمواج العاتية تلعب خلف مركبنا. فلنعلّم أنفسنا الحمية الاقتصادية كما نصوم، ولنعلّم شعوبنا الحمية الاقتصادية أسوة بذلك.

العدد الثالث والسبعون

بيتٌ للزكاة ومصلحةٌ للضرائب والأسئلة الشائعة لصندوق النقد الدولي

حقائق تاريخية:
– الدول الفقيرة عاجزة عن سداد ديونها..
– أي مساعدات لا تكون كافية..

نشرت كتاباً في عام ٢٠٠٥ بعنوان: (**سياستا تحصيل الزكاة والغاء الضرائب الماليتين**)، تعرضت فيه لفكر (ابن خلدون) المالي ومناقشته المستفيضة لنقصان واردات الدولة وجبايتها، ثم ما توصل إليه (أرثر لافر) عام ١٩٧٤ في أن: (**الضريبة تقتل الضريبة**)، وقد شغل (لافر) مستشار الرئيس الأمريكي (ريغان) عام ١٩٨٤، طبقت الإدارة الأمريكية حينها رؤيته المالية وحققت نمواً واضحاً. كما تناول الكتاب أيضاً تطبيق السياستين المذكورتين على ميزانيتي (ماليزيا وسوريا) كحالتين دراسيتين.

إن معدل الضرائب يرتفع في الدول الفقيرة المستدينة عادة؛ فالضرائب هي الطريقة الأريح لتحصيل الواردات، وهي تناسب قلة حيلة القائمين عليها، وتتناغم مع انتشار الفساد فيها.

تتجاوز معدلات الضرائب في الدول الفقيرة (٣٠٪) وغالباً ما يُزاد عليها ضرائب القيمة المضافة؛ لتصل معدلاتها إلى (٥٠٪). وهذا يتجاوز معدلات ضرائب بعض البلدان الغنية، مع فارق جليّ: فالرقابة الصارمة على النفقات العامة في الدول الغنية يقابلها غياب تلك الرقابة في الدول الفقيرة؛ ما يتيح للدول الغنية تسويغ

فرض الضرائب من خلال ما تقدمه لشعوبها، أما الدول الفقيرة فتتمادى في زيادة معدلات الضرائب سنويًا وبشكل مضطرد بما يناقض الفكر المالي التقليدي الذي شرعن الضرائب؛ حيث يجب خفض معدلات الضرائب في ظل دورات الانكماش.

وبما أن الدول الفقيرة المستدينة مضطرة لتوجيه وارداتها نحو وفاء الديون الخارجية؛ فهي لن تستطيع إنشاء البنى التحتية لبلادها. أما ارتفاع معدلات الضرائب؛ فمؤداه إحجام الشركات الأجنبية والمحلية عن بناء المصانع والمعامل؛ لأن الضرائب تقتل أي إيراد تحققه تلك الشركات، فإن أُعفيت الشركات الأجنبية من الضرائب – كما تفعل قوانين الاستثمار – فهي تستفيد من

فترة إعفاءها؛ ثم سرعان ما تنهي أعمالها، ويزداد انحسار الشركات المحلية، ويتحول ما بقي منها لخدمة الشركات الأجنبية هربًا من دفع الضرائب (انظر الشكل).

وبسبب الحاجة المستمرة للاقتراض تحاول الدول الفقيرة أن تبدو بصورة جيدة أمام الدول المقرضة، وأنها قادرة على جمع الأموال لسداد القروض ومستحقاتها؛ لتكسب مزيداً من القروض؛ فتدمر اقتصادها وتُدخله في كارثة اقتصادية.

وما هو معلوم للجميع: أن الاقتراض العام دون سبب وجيه ومبرر؛ فيه ظلم للأجيال القادمة على حساب توسع الأجيال الحالية، وهذا ليس من العدل، وينطبق عليه القول الشعبي: (الآباء يأكلون الحصرم والأبناء يضرسون).

دور الدول وحكوماتها:

مما لا خلاف عليه أن الدول وحكوماتها هي ممثلة لشعوبها ومصالحهم، مهمتها الحفاظ على تلك المصالح وحمايتها، وحقيقة الأمر أن الحكومة بجميع أفرادها أُجراء لدى الناس وهم مستأمنون على أرباب عملهم وليس العكس صحيحًا.

وللأجير أجراً لقاء عمله، ويده يد أمانة ما لم يتعد أو يقصر، فإن تعدى أو قصّر تحولت يده إلى يد ضمان، وعليه ما أحدثه نتيجة تعديه وتقصيره. وليس له أن يستخدم من الموظفين والأجراء دون حاجة، كما ليس له أن ينفق دون سبب وجيه.

لقد استحدثت شريعة الإسلام بيتًا لمال المسلمين أوجدت له واردات ينفق وليهم منها على ما يعينه على خدمتهم، وهذا فارق جوهري في الفكر المالي الإسلامي، فهو قائم على **أساس نظرية الإيرادات**، وليس الحال كما هو عليه الفكر المالي التقليدي، الذي يقوم على **أساس نظرية النفقات**، وهذا ديدن جميع الحكومات المعاصرة في العالم؛ فهي تحتسب حاجتها للنفقات ثم تعمل على استصدار قانون عبر قنواتها التشريعية؛ يسمى بقانون الموازنة، يتقرر بموجبه فرض ضرائب على

قطاع الأعمال؛ لتمويل ما تم اعتماده من نفقات. وإنه كلما استشرى الفساد زادت ويلات هذه النظرية وسقط العدل من يدها. أما نظرية الإيرادات فتتناسب وأبسط الأمثلة الشعبية: (على قد بساطك مد رجليك)، هذا إذا سلمنا الأمر ببساطة.

إن لبيت مال المسلمين واردات تخصه وعلى ولي الأمر أن يتدبر أمر موازنته في حدودها، فإن صادفته سنوات قحط وجدب، فله أن يستدين ليرفع الحيف والحاجة عن الناس، كما له أن يفعل ذلك إن أصاب العجز بيت ماله.

وشريعة الإسلام ضبطت سلوك الحاكم في مجابهة تصرفات من تولى أمر الناس في جمع الواردات، فهو مخير بين فرض الرسوم على الناس أو أن يستدين لأجلهم، ولا يعتبر من الإنفاق الإسراف والتبذير؛ لنهي الآية الكريمة صراحة عنه: **وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا** (الفرقان: ٦٧).

السياسات المالية الكلية في الاقتصاد الإسلامي:

كان (عمر الفاروق رضي الله عنه) مخيراً في عام المجاعة بين أمرين: أن يفرض على الناس رسومًا (سوى الزكاة)، أو أن يستدين، لكن ذكاءه المالي ذهب لتطبيق سياستين ماليتين غير الخيارين السابقين، فهو:

- توجه نحو الاستدانة الداخلية من أموال الزكاة مقدمًا؛ ليصرفها على الناس حتى يعود حالهم بأحسن مما هم عليه.
- شدّ الحجر على بطنه تأسيًا بسيد الخلق (محمداً صلى الله عليه وسلم) وهذا كناية عن التقشف الحكومي للحد من الإنفاق. وقد خاطب (رضي الله عنه) بطنه عندما قرقرت جوعًا وتضوراً؛ قائلاً لها: (قرقري أو لا تقرقري، لن تذوقي

اللحم حتى يشبع أطفال المسلمين). وقد تعرضنا في مقالنا الافتتاحي للعدد الماضي لـ: **الحمية الاقتصادية** لبيان أهمية سياسة تقشف اقتصاد المسلمين أسوة بسنة صيامهم.

واللافت للنظر عدم توجه (الفاروق رضي الله عنه) نحو الاستدانة من الخارج أو تسرعه بفرض ما (سوى الزكاة)؛ وذلك لأنه تربى في مدرسة (النبي صلى الله عليه وسلم)، الذي ربى الناس ثلاثة عشر سنة على أن لا يتمادوا في الدَين عندما كان يبني المجتمع، ثم مع بنائه للمجتمع المدني؛ جاءته آية الزكاة تشريعًا إلهيًا، وفيها مصرف للفقراء والمساكين كما فيها مصرف الغارمين ليشترك المجتمع في حلّ هذه الإشكاليات التي قد يقع بها الناس، ثم قرر (صلى الله عليه وسلم) سياسة مالية في خطبة وداعه: **بأن من ترك مالا أو ضياعًا فهو عليه**؛ بصفته الاعتبارية كولي لأمر الناس، ويحل محله بيت المال؛ فكان من واجبات بيت المال فك الغُرم عن الغارمين.

إن الاستدانة الداخلية من أموال الزكاة عن سنوات قادمة، هو تكليف على الأغنياء دون الفقراء فالزكاة تُفرض على الأغنياء فقط، كما أن لجوئه (رضي الله عنه) لمصدر الزكاة دون سواها؛ إنما ليشارك المسلمون الأغنياء بطيب خاطر وليس قسرًا مقهورين. وقد قرر الفقهاء – لاحقًا – سياسة مالية أسموها: (التوظيف على بيت المال)، حيث لبيت المال واردات (سوى الزكاة) إنما بشروط شرطوها؛ بأن يكون بيت المال فارغًا، والأمة في جائحة، وأن يفرض على الأغنياء، وأن تتوقف هذه السياسة الاستثنائية إذا لم يعد بيت المال فارغًا أو بانقضاء الجائحة.

أسئلة شائعة نشرها موقع صندوق النقد الدولي في ١٣-٦-٢٠١٨:

إنه وبإلقاء نظرة على أسئلة شائعة أثارها المواطنون الأردنيون إثر الأحداث الأخيرة التي شهدها الأردن أوردها صندوق النقد الدولي على موقعه (رابط)؛ نجد الآتي:

– (حث صندوق النقد الدولي المجتمع الدولي والجهات المانحة الإقليمية مرارا على تحمل قدر أكبر من الأعباء الناشئة عن استضافة الأردن لما يزيد على مليون لاجئ سوري وتحقيق استتباب الأمن في المنطقة، وقد فرض ذلك كله ضغوطا استثنائية على الموارد العامة للأردن).

وبالنظر لسلوك مفوضية اللاجئين UNHCR في سورية عام ٢٠١٦ عندما شحت مواردها لمساعدة اللاجئين في توجهها نحو زكوات المسلمين؛ نجدها زينت صفحتها (رابط) بالآية الكريمة: **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا** (التوبة: ١٠٣). كما وضعت المفوضية فتاوى لعلماء معروفين ولدور إفتاء شهيرة في موقعها تدعم توجهاتها. وقد نجحت عام ٢٠١٦ في جمع ٢.٦ مليون دولار.

وقد أوضحت كيف يستفيد اللاجئون من الزكاة وذلك كالآتي:

– وفقًا للتقييم والرصد الذي تجريه المفوضية في الأردن بشكل دوري، ينفق اللاجئون أكبر نسبة من المساعدات النقدية التي يتم توزيعها عليهم لتغطية نفقات الإيجار (٦٤٪)، وتأمين الغذاء (١١٪)، يليها فواتير الكهرباء والماء (٩٪)، وتكاليف الاستشفاء (٧٪)، وسداد الديون (٣٪).

– وفقًا للتقييم والرصد الذي تجريه المفوضية في لبنان، ينفق اللاجئون أكبر نسبة من المساعدات النقدية التي يتم توزيعها عليهم لتغطية تكاليف الغذاء (٣٣٪)، يليها تكاليف الإيجار (٢٦٪)، والاستشفاء (١٨٪)، وسداد الديون (١٣٪).

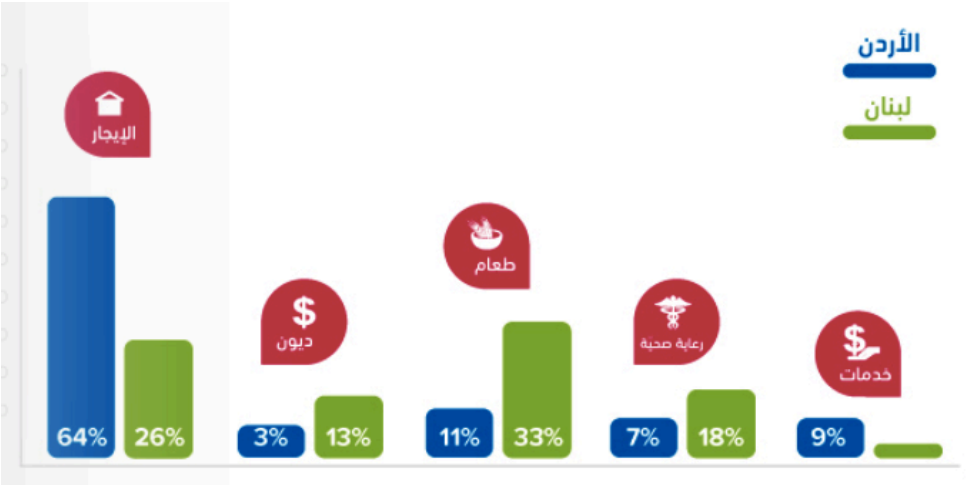

المصدر موقع صندوق النقد الدولي (رابط)

ويُستدل من الإحصائيات أن الإشارة للاجئين كسبب لعجز الموازنة أمر يحتاج مزيداً من التمحيص؛ فالإحصائيات تدل على مساهمة فاعلة للاجئين في الاقتصاد المحلي للدول المستضيفة فضلا عن المساهمات الدولية والأممية في تمويل أكثر احتياجاتهم.

ومن المفيد الإشارة لما تفعله مصر هذا العام، حيث توجهت إلى شعبها بإعلانات مكثفة لجمع الزكوات والصدقات وأنشأت المشافي ومؤسسات تقديم الطعام واللباس وغيرها من أموال الزكوات والصدقات.

إن السياسة المالية الكلية في الاقتصاد الإسلامي تقوم على ركيزتين:

١- **زكاة المال**، وهي تُجمع من أغنياء المسلمين وتُرد على فقرائهم، وقد ذكرنا ما فعلته مفوضية اللاجئين في سورية حيث استعانت بأموال الزكاة عندما شحت أموال المانحين، وبهذا يقوم المجتمع الإسلامي بمساهمته الاجتماعية في حلّ قضية استعصت على أكبر مؤسستين دوليتين، فمن يزر موقع البنك الدولي يرى شعاره: (من أجل عالم خالٍ من الفقر)، شعار رفعه البنك منذ تأسيسه في أربعينيات القرن الماضي، وها نحن يفصلنا عن تأسيسه أكثر من سبعين عامًا والفقر قد استشرى في عواصم بلدان عالمية كبرلين وباريس ونيويورك وغيرها. ويكأن المؤسسات النقدية الدولية تسبح عكس ما تشتهيه بشعاراتها. ففي تقرير لقناة بي بي سي تاريخ ٢٠-١٢-٢٠١٢ ذكر أن نسبة الفقر ارتفعت في بريطانيا من ١٤.٣٪ عام ٢٠٠٩ إلى ١٥.١٪ في عام ٢٠١١. وأن الفقر في نيويورك عام ٢٠٠٧ تجاوز ١.٣ مليون ممن لا يجدون طعامًا كافيًا. وفي دراسة نشرها المعهد الفرنسي للإحصاء نشرته قناة فرانس ٢٤ عام ٢٠٠٩ أوضح أن نسبة الفرنسيين الذين يعيشون تحت خط الفقر ارتفع ليبلغوا ١٣.٥٪ من سكان البلاد.

فلله درّ (الصديق أبو بكر رضي الله عنه) في محاربته لمانعي الزكاة؛ فأي فهم مالي كان فهمه؟ وأي رؤية مالية كانت رؤيته؟

٢- **إيرادات بيت المال**، والخراج أهمها، وهو أشبه بنظام BOT المنتشر حاليًا، فالدولة وهي أكبر الملاك عادة، لها ملكيات عامة، تستطيع تأجير أراضيها الصالحة، كما يمكنها إعادة استصلاح غيرها من الأراضي بما عرف في الفقه الإسلامي بـ (**إحياء الأرض الموات**)، فيستثمرها محيي الأرض ويدفع لقاء انتفاعه بها خراجًا

لبيت المال طالما هي تحت تصرفه؛ فإن أعادها للدولة أعطيت لغيره، وهكذا. وقد أسماها (عمر الفاروق رضي الله عنه) بالـ (**جرية**)؛ أن أنها إيراد جارٍ لبيت المال لا ينقطع ما دام المسلمون قائمون، وهم ببركة الله محفوظون قائمون ما قامت الدنيا لأنه الله تعالى تعهد حفظ دينه، والدين لا يحفظ إلى على من يقوم به، وهم المسلمون.

وبالعودة للأسئلة الشائعة؛ فإن الصندوق أَمِلَ أن تُسهم حزمة المساعدات التي تعهدت بها بعض الدول الخليجية: (على تنفيذ إصلاحات جريئة لمعالجة البطالة المرتفعة، وخاصة بين الشباب والنساء، وتنشيط النمو الاقتصادي مع حماية الفقراء والطبقة المتوسطة). وهذا دليل على أن الضرائب لا تؤدي إلى نموٍ اقتصادي، ولا تعالج بطالة، ولا تستأصل فقراً. إنما هي عكس ذلك كله. وهي كما ذكر الصندوق: تشكل مصدراً صريحًا للقلق الاجتماعي كالاضطرابات التي حدثت، وهذا ما شهدته كثير من دول العالم الفقير. وقد ذكر الصندوق صراحة: (ضرورة زيادة التركيز على ميسوري الحال، وفي نفس الوقت حماية محدودي الدخل ... وأن ينصب التركيز في المرحلة القادمة على ضريبة الدخل، وخاصة على الأغنياء، بدلا من الضرائب على الاستهلاك، التي غالبا ما تُحْدِث آثارا سلبية أكبر نسبيًا على الفقراء).

وهذا ما أرساه الفكر المالي الإسلامي الكلي منذ أكثر من ١٤٠٠ عام؛ لكن صندوق النقد يعاود الدوران في مكانه، ويكأن الفكر المالي التقليدي يحصر نفسه في حلقة مفرغة تمنع الابتكار وتخذله وتصادر أركانه، فتراه بعد أسطر قليلة يذكر:

(في ظل ارتفاع الدين العام، وانخفاض الإيرادات الضريبية، وتراجع المنح الخارجية لدعم الموازنة، والاحتياجات الاجتماعية الشديدة والمتطلبات الكبيرة من البنية التحتية، يتعين أن تظل الموارد المالية للأردن مرتكزة على توسيع الوعاء الضريبي حتى يتسنى اقتسام العبء على نطاق واسع، وذلك بوسائل منها إلغاء الإعفاءات الضريبية). وذكر أيضًا: (تصحيح أوضاع المالية العامة بعيدا عن تطبيق ضرائب على الاستهلاك التي تضر في الغالب بالفقراء والطبقة المتوسطة وتوجيهه نحو ضرائب الدخل، وخاصة أولئك الأقدر على دفعها) !!.

تبلغ نسبة واردات الموازنة من الضرائب حسب دليل المواطن الذي تصدره دائرة الموازنة العامة الأردنية ٦٠٪ لعام ٢٠١٨ (صفحة ٣٣ وصفحة ٣٥)، وذكر أن زيادة الواردات الضريبية حققت ١٣.٨٪ في عام ٢٠١٨ عن العام الذي سبقه (صفحة ٣٥) وهذا مغاير لما جاء في الأسئلة الشائعة لصندوق النقد الدولي كما أوضحت الفقرة السابقة.

أمام هذا الشطط الفكري بنت شريعة الإسلام حاجزًا مانعًا لأي ارتداد، فقد:

١- ذكر صلى الله عليه وسلم: **لا يدخلُ صاحبُ مَكْسٍ الجنَّةَ** (رواه المنذري في الترغيب والترهيب، وكذلك في سنن أبي داوود)، وذكر صلى الله عليه وسلم في نهاية حديث الغامدية التي أقيم عليها حد الزنى: **لو تابها صاحبُ مُكْسٍ لغُفِرَ لهُ** (صحيح مسلم).

٢- جُعل مال المسلم محرمًا على الأخذ منه دون رضاه، قال صلى الله عليه وسلم: **كلُّ المسلمِ علَى المسلمِ حرامٌ، دمُهُ، ومالُهُ، وَعِرْضُهُ** (صحيح مسلم).

٣- جُعل من مات دون ماله شهيداً، قال صلى الله عليه وسلم: **من قُتِلَ دونَ مالِه فهوَ شهيدٌ** (صحيح البخاري).

لذلك يجب على الدول وحكوماتها **مراعاة عقائد مواطنيها المسلمين**؛ بأن:

- تأخذ منهم زكاة أموالهم، فتضعها في بيت مال يخصه اسمه بيت مال الزكاة؛ ولهذا البيت مصارف حددتها الآية الكريمة: **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** (التوبة: ٦٠)، وهذا يساعد في رفع الفقر عن الناس بتعاون الناس أنفسهم، أما مهمة أولياء الأمر فهي إدارة ذلك؛ فإن لم يفعلوا فيفعلها الناس بأنفسهم لأن الزكاة ركن من أركان إسلامهم. وللأسف؛ ها هي مفوضية اللاجئين تقدم أنموذجها في إدارة بيت مال الزكاة.
- تأخذ من غيرهم الضرائب وما شابهها، وهذه تذهب لبيت مال المسلمين – أو حسبما يتم تسميته – لتصرف على شؤون الحكم.

وهذا مفهوم متقدم في تخصيص الواردات يحسب للفكر المالي الإسلامي.

فإن رغبت الدولة وحكوماتها بتقديم خدمات فيها الراحة والرفاهية لشعوبها؛ فلا بأس بذلك، ولها أن تأخذ من المستفيد أجوراً لقاء ذلك، وهذا يشابه ما تقوم عليها الحكومات الالكترونية، **وهذا عدل**. وقد أشار صندوق النقد الدولي في أسئلته الشائعة لذلك قائلاً: (بعض إجراءات السياسة التي ناقشناها تتضمن وضع

إطار لتقديم تحويلات موجهة إضافية تصاحب الإصلاحات الضريبية، بغية تجنب زيادة العبء الضريبي على شرائح السكان محدودي الدخل. كذلك يتضمن البرنامج حداً أدنى لمستوى الإنفاق الاجتماعي الموجه لتغطية تكاليف المرض والعجز، والشيخوخة، والأسر والأطفال، والمسكن، وأعمال البحث والتطوير في مجال الحماية الاجتماعية). وقد أوضحت الحكومة الأردنية في دليل المواطن لماذا هي تقترض؟ وسردت منهجها في تعزيز حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي والطفل ودعم العاملين (صفحة ٥٥ وما بعد) وهذه شفافية مميزة، إلا أن تمويلها لا يجب أن يكون من جميع مواطنيها، فإما أن تأخذها من المستفيد مباشرة، أو أن تأخذها من الأغنياء دون الفقراء.

إن المأمول من الحكومات العربية والإسلامية عموماً هو تبني سياسات رشيدة متأسية بمنهجية (الصديق أبو بكر والفاروق عمر رضي الله عنهما)، ومن ذلك:

٣. ضغط النفقات العامة طبقا للقاعدة: (لا سرف ولا تبذير)، ولعل ما ذهبت إليه الحكومة الأردنية الجديدة التي جاءت نتيجة قانون الضريبة بخفض الإنفاق الحكومي (١٥٠) مليون دينار هو سياسة في الاتجاه الصحيح؛ مع العلم أن هذا الخفض يعادل (٠.٠١٧) من إجمالي نفقات ٢٠١٨ حسب دليل المواطن للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٨ (صفحة ٣٨)، وقد اتخذت الحكومة المنصرمة نفس الإجراءات (صفحة ٢٤) إلا أن الأرقام تبقى متواضعة جداً أمام ازدياد النفقات العامة.

٤. تعتبر المساعدات من الأخوة والأشقاء واجب لتعزيز واقع البلدان بعضها بعضا؛ لذلك فالمساعدات الخليجية هي بمثابة حلّ إسعافي.

٥. تفعيل بيت الزكاة؛ لتجبى إليه الزكوات، إلى جانب صندوق تجبى إليه (الضرائب والإيرادات الحكومية الأخرى) يكون أشبه ببيت المال.

٦. **يُعفى الملتزم بالزكاة من سداد الضرائب**، مراعاة للقاعدة المالية التقليدية (لا ازدواج في الضريبة)، التي أصلها قاعدة مالية شرعية: (لا ثني في الصدقة) كما في كتاب الأموال لأبي عبيد بن سلام.

٧. يصرف بيت مال الزكاة لمصارفه المحددة بالآية الكريمة (٦٠) في سورة التوبة.

٨. أحدثت الشريعة الإسلامية إيرادات لبيت المال – أو حسبما يتم تسميته – ؛ وأهمها خراج الأراضي. كما يمكن للحكومات أن تستثمر الأموال العامة، كما تفعل وزارات مالية خليجية تدير صناديق استثمارية سيادية تحقق لها وارادات لخزينتها؛ فبحسب موقع تصنيف صناديق الثروة السيادية، توجد أربعة صناديق خليجية وفق بيانات سنة ٢٠١٧ ضمن الحكومات العشر الأوائل عالميًا، وهي: الصندوق الإماراتي (أبو ظبي) في المرتبة الثالثة عالميًا بحوالي ٨٢٨ مليار دولار، يليه الصندوق الكويتي في المرتبة الرابعة بحوالي ٥٢٤ مليار دولار، ثم الصندوق السعودي في المرتبة الخامس بحوالي ٤٩٤ مليار دولار، والصندوق القطري في المرتبة العاشرة بحوالي ٢٩٥ مليار دولار (رابط).

٩. **تعتاش الحكومة وأفرادها من بيت مال مصلحة الضرائب** – أو حسبما يتم تسميته –.

أخيراً؛ نقول لجميع أولياء الأمر؛ إن تبني المدخل التجريبي المقتبس (من هنا وهناك) للتطبيق على الناس أسوة بالتجارب التجريدية والتجارب العلمية أمرٌ لا يصح؛ فالتاريخ لا يرحم، ودقة الحساب الآخر وشدته وهلاك من سيُناقش تفاصيله يدعو الجميع لاعتبار الثوابت الراسخات، قال (صلى الله عليه وسلم) : **مَنْ نُوقِشَ الحسابَ هلكَ** (صحيح مسلم) .

العدد الرابع والسبعون

اقتصاد الدودة الشريطية

أعطني سيطرة على عملة دولة، وأنا لن أهتم بمن يضع القوانين

(بارون ماير أمشيل روتشيلد)

∴ لا غرابة في محاربة العملات المشفرة؛ فهي تضعف سيطرة المصارف المركزية ومن ثم تضعف الدولار، ثم تزيد من سيطرة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

إن أصحاب البنوك يقومون بعمل الله "doing God's work".

(لويد بلانكفاين الرئيس التنفيذي لجولدمان ساكس)

∴ لماذا يستغرب البعض أن نقول: اقتصاد إسلامي، ومصارف إسلامية، وتأمين إسلامي، ...؟ أم أن المحتجين علينا غابت عنهم حقائق الأمور؟

إن من يسيطر على الغذاء يسيطر على الشعوب، ومن يسيطر على الطاقة يسيطر على القارات، ومن يسيطر على المال يسيطر على العالم.

(هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي ثم وزير الخارجية الأمريكي)

∴ هي منهجية منطق القوة، وليس قوة المنطق.

لماذا ننسب الاقتصاد لدودة شريطية؟

لقد سبق واستعرنا (وصف الشرنقة) في كلمة العدد (٢٧): (الشرنقة الاقتصادية وإدارة الاقتصاد) مستعيرين وصف الشرنقة بوصفها مرحلة تمر بها بعض مخلوقات الله في طور يعقب اليرقة قبل أن يكتمل نموها لتصير فراشة كاملة، وهذا تشبيه معبّر ومناسب.

و**الدودة الشريطية** (حسب الويكيبيديا) : هي جنس من أجناس الديدان الشريطية وأحد أنواع الطفيليات . أما عن دورتها الحياتية؛ فجسمها يتألف من عُقد، في كل عقدة يوجد أعضاء تناسلية كاملة، فإذا امتلأت العقدة بالبيوض انفصلت عن جسم الأم وخرجت من الجسم؛ فإن تلوث بها علف الحيوان أو غذاؤه تحولت في أمعائه إلى يرقة لتنتقل من الأمعاء إلى عضلاته؛ لتتمركز فيها على شكل أكياس؛ فإن أكل الإنسان لحومًا تحتويها ولم تكن مطبوخة جيدا يبدأ تطور اليرقة في أمعائه إلى دودة كاملة، تفرز فيما بعد عقداً مملوءة بالبيض انتظاراً لبدء دورة تطور جديدة وهكذا . والدودة الشريطية قد تكون قاتلة إذا تركت لفترة طويلة دون علاج . فهذه قضية لا تنتهي!!

نحن نعيش **اقتصاد الدودة الشريطية**، حيث النخب الاقتصادية هم الدودة، وباقي الناس طعامهم، أما أهم عناصر هذا الاقتصاد فهي : التوسع في الديون، وتسخير الدِين لخدمة مصالح القلة في الأسواق .

أولا : الديون والتوسع فيها ..

يلعب النظام المصرفي والنقدي دورًا مهمًا في توسيع الديون؛ فبالديون يتم إخضاع الناس والتحكم بهم

فكيف ذلك؟

⊗ **على مستوى البنوك المركزية وما يتبعها من مؤسسات مالية :**

يعتبر عرض النقود والتحكم به دون ضوابط (العرض والطلب) على أقل تقدير سببًا لتوسيع حجم الديون؛ فالمصارف القادرة على خلق النقود الائتمانية أداة العرض وتوسيعه برعاية ووصاية البنوك المركزية.

إن الأصل في البنوك المركزية أنها مؤسسة تساعد على استقرار الاقتصاد بعيداً عن السياسة، تعمل بحيادية لمصلحة المواطنين، وأنها ليست وسيلة حكومية تعبث بأموال الناس وممتلكاتهم. إلا أن أغلب البنوك المركزية مربوطة ربطًا تامًا بالدولار الأمريكي وتخضع لسلطته، ويخضع الدولار – بدوره – لمؤسسة أمريكية خاصة يمتلكها ويديرها كارتل عائلي هم: (آل روتشلد، آل مورغان، آل روكفلر وآخرون)، وهم أنفسهم منشؤو الاحتياطي الفيدرالي عام ١٩١٠؛ أنشأوه كمنظمة خاصة ذات سلطة احتكارية لخلق المال دون أي محاسبة، بل مدعومة بحكومة لديها سلطة عسكرية احتكارية، حيث تتلاقى مصالح الطبقتين السياسية والمالية.

ومثال ذلك أن العالم قد شهد أكبر كمية من المال المزيف المطبوع في التاريخ عام ٢٠٠٨، وبذلك سدد الناس ديون الساسة للبنوك. فالفدرالي الأمريكي يطبع المال نيابة عن الخزينة، بناء على نظام مبني على الديون لا على حاجة سوق السلع والخدمات؛ أي السوق الحقيقي.

والاقتصاد السليم، هو أشبه بالجسم السليم المتوازن. أما الاقتصاد الذي نعيشه فهو متغير يحاول دومًا تحسين نفسه، لكنه يحوي في داخله دودة شريطية تعمل كما تعمل الدودة الشريطية في جسم الإنسان؛ فتراها تفرز موادًا تجعلك تشتهي الطعام

الذي يفيد الدودة لكنه ضار لك، والنتيجة أنه لديك كائن طفيلي متلاعب يغذي نفسه على حساب الجميع.

يسرق البنك المركزي الناس عن طريق إحداث التضخم والتحكم بسعر الدولار من خلال قدرته الشرائية فيذهب معظم المال للقلة القليلة، سواء تمثلت القلة بالحكومة نفسها أو بمجموعة أصحاب مصالح.

البنك المركزي مهمته رعاية مصالح الناس لا تحقيق النفع منهم أو على حسابهم

مثال ذلك:

- قامت النخبة الاقتصادية الأمريكية بسحب أسهمها من سوق البورصة قبل الركود الاقتصادي في عام ١٩٢٩؛ بعد ذلك استعمل ذات المال لشراء أسهم رخيصة وبنوك مفلسة ببنسات معدودة، مما ضخم ثروات المصرفيين.
- تكرر نفس السيناريو في عام ٢٠٠٨، مع نفس المصرفيين الذين استفادوا في الأعوام قبل الانهيار فجمعوا القروض السيئة وتبادلوها مع علمهم بأنها ستفشل في النهاية، فكان ذلك أشبه بوضع برتقال فاسد في صندوق ثم بيعه كبرتقال طازج. والمقرضون يعلمون أن المسألة مسألة وقت، فبفتح الصندوق سيعلم ملاك الصندوق أنه بدون قيمة، وسيتأثر كل من اشترى أو باع أو موّل ما يتعلق بهذا الصندوق، أي أن كل الناس تأثرت؛ بفقدانها عملها، ومنازلها، ومتاجرها، ومعاشها؛ أما البنوك التي أوجدت المشكلة بداية الأمر فقد تم انقاذها.

- هناك بعض الحكومات التي تفعل ذات الشيء نهاية الشهر وبداية الشهر الذي يليه لتحصل موارد تسدد بها نفقاتها ورواتب الناس من جيوبهم.

وتتلاعب البنوك المركزية بالدورات الاقتصادية على عدة مراحل؛ كالآتي:

المرحلة الأولى: **رمي السنّارة**؛ ويكون ذلك بضخ مال كثير في السوق من خلال خفض معدلات الفوائد، لدعم منح القروض. فإذا توفر المال في أيدي الناس، سيتولد نشاط اقتصادي يزيد من معدلات التوظيف؛ فيزيد الطلب على السلع بازدياد الانفاق، فتزيد الشركات من اقتراضها؛ لتزيد انتاجها لمقابلة زيادة الطلب، عندئذ يصبح الناس أكثر طمأنينة على مستقبلهم، ويزداد استهلاكهم.

إلا أن البنوك سرعان ما تشرع بتغيير قواعد اللعبة، منتقلة إلى المرحلة التالية.

المرحلة الثانية: **سحب السنّارة**؛ ويكون ذلك برفع معدل الفوائد؛ فينخفض عدد المقترضين، وبنفس الوقت تزيد المصارف من شروط طلب القرض بجعله أكثر صعوبة. وبرفع معدلات الفوائد، يتوجه جزء كبير من الناس نحو سداد القروض ليتخلصوا من عبء فوائدها، وليس نحو شراء السلع الجديدة، فتنخفض حجم الأموال المتداولة، مما يخفض عدد الأشياء المشتراة أي يتقلص حجم الشراء؛ فتبدأ أرباح الشركات بالانخفاض، ثم يبدأ تقليص عدد الوظائف، وتدخل بعض الشركات حالة الإفلاس؛ ثم بفقد الناس وظائفها، لا يعودون قادرين على دفع أقساط قروضهم التي اقترضوها في أوقات الرواج.

∴ **النتيجة بعد إفلاس الشركات والأفراد** تحصل البنوك على الثروة الحقيقة؛ من مصانع، وأراضي، وعقار

وتعتبر سياسة رمي وسحب السنارة أو إغراق السوق بالمال ثم تجفيفه التي تعمل منذ قرون، هي المسؤولة عن سرقة الثروة الحقيقية للعالم وتركزها في أيدي قلة منهم. وهذه العمليات تمارس في الدول وعلى المستوى الدولي أيضاً.

⊗ أما على المستوى الدولي:

يستغل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي البنوك المركزية لخلق مزيد من المال، لاستغلال موارد البلدان التي يقومون بإقراضها وإفلاسها خلال ذلك، بتكرار نفس السيناريوهات السابقة.

لذلك تسعى الصين وروسيا للخروج من عباءة النظام المالي العالمي[1] بعد الخلاف الأمريكي ومختلف العالم إثر العقوبات المفروضة على إيران ومعاقبة الشركات التي تتعامل معها وتأثر مصالح الاتحاد الأوروبي وغيره بشدة إثر ذلك.

ولعل ذلك أول ملامح الشرنقة الاقتصادية العالمية

فقد مضى على بحث مسألة تشكيل نظام مالي عالمي جديد أعواماً عديدة، حيث لم يتم التوصل إلى نتائج حتى الآن؛ فالولايات المتحدة مازال بإمكانها إقناع العالم للعمل بالنظام القديم والحفاظ عليه ما أمكن، على الرغم من كون هذا النظام لا يتناسب ومصالح دول كروسيا والصين، لأنه في مصلحة الولايات المتحدة فقط، فالدول المقرضة تدفع الثمن بشرائها السندات الأمريكية، فتدعم اقتصادها بالديون وأمريكا تحصل على أرباح خيالية من خلال طباعة الدولار. لكن بتجاوز إصدار

[1] حازم حسانين محمد، التمرد الناعم: محاولات الصين وروسيا الخروج من عباءة النظام المالي العالمي، ٢٩-٤-٢٠١٨، رابط

الدولار حدود المعقول؛ فإن أي دولة عليها التفكير مليًا: هل من مصلحتها التعامل بالدولار غير المدعوم بأي شيء؟ فالتضخم – في هذه الحال – واقع لا محالة وسيتمثل بارتفاع أسعار المنتجات المشتراة بالدولار وانخفاض أسعار السندات، ومن سيستمر في ذلك سيخسر أكثر، وللخروج بأقل الخسائر يجب اتخاذ القرار بسرعة، وهذا ما يفعله كثير من الدول حيث تشتري أصولاً حقيقية.

ثانيا - العقيدة والدين في خدمة مصالح القلة في الأسواق ..

هدفت النظم التقليدية من (أدلجة) مصطلحاتها دينيًا إلى التحكم بسلوك الأتباع أولاً، ثم تعميم ذلك على جميع المتعاملين خدمة لمصالح القلة في السوق وليس ضبطًا لعمل السوق وحسن سيره، ويعتبر قول (لويد بلانكفاين) الرئيس التنفيذي لـ(جولدمان ساكس)، في أعقاب أزمة ٢٠٠٨، مثال على ذلك: إن أصحاب البنوك يقومون بعمل الله "doing God's work".

ذكرت ذلك (لين ستاوت) أستاذة القانون بمقال عنوانه: **هل (وول ستريت) تقوم بعمل الله؟**، اعتبرت (لين) أن مقولة (لويد) بمثابة جزء هام من شعار (وول ستريت)؛ وإجراء تشغيلي قياسي لمديري البنوك؛ فهو (أشبه بترنيمات[1] متكررة)، تعلن وبصوت عال أن: (وول ستريت) أمر حيوي لاقتصاد البلاد؛ لأنها تؤدي إلى[2]:

[1] تعرف الترنيمات أو التعويذة (mantra) قاموسًا: بأنها أشياء يدندن بها البوذيين والهندوس في صلواتهم، والمقصود تكرار مدراء البنوك لهكذه ترنيمات، مما يساعد في خلق تحول نفسي، وتختلف استعمالاتها وأنواعها باختلاف المدارس التي تعتمدها (حسب الويكيبيديا).

[2] لين ستاوت، هل (وول ستريت) تقوم بعمل الله؟، ٣١-٨-٢٠١٦ رابط

- خدمات ذات قيمة اجتماعية من خلال زيادة رأس المال..
- وتوفير السيولة للمستثمرين..
- وضمان تسعير الأوراق المالية بدقة حتى تتدفق الأموال إلى المكان الذي ستكون فيه أكثر إنتاجية.

وتذهب (لين) إلى تفنيد تلك الادعاءات وتثبت ما يغايرها، وخلاصة ذلك كالآتي:

١- إن (وول ستريت) لا تساعد الشركات على زيادة رأس المال:

بلغت أرباح الأوراق المالية من الاكتتاب في الأسهم والسندات الجديدة أقل من ١٠٪ في عام ٢٠٠٩، بينما بلغت أكثر من ٩٠٪ من العمولات التجارية وأرباح التداول[١]. وهذا يعكس عدم التوازن بين ضآلة سوق الإصدار وهو سوق الاستثمار، وضخامة سوق التجارة الثانوية؛ فالتداول في السوق الثانوية هو في الأساس لعبة محصلتها صفر؛ إذا جني المال عن طريق الشراء المنخفض والبيع المرتفع، ولا يحقق المجتمع من هذا التداول في السوق الثانوية أي منافع سوى تبادل الملكية بين أفراده.

٢- إن (وول ستريت) لا تساعد الشركات على توفير السيولة للمستثمرين:

يقول المصرفيون إننا نحصل على السيولة من خلال قدرة المستثمرين على بيع استثماراتهم بسرعة نسبية. لكن (وول ستريت) توفر السيولة بسعر باهظ؛ فتبلغ رواتب عامليها النصف تريليون دولار. إن معظم الأموال المستثمرة في الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى مصدرها مدخرات تقاعد الأفراد، إما عن طريق

[١] جدول ١٢١٩، رابط

الاستثمار المباشر أو من خلال المعاشات التقاعدية والصناديق المشتركة. ولا يحتاج هؤلاء على المدى الطويل الكثير من السيولة، كما أنهم لا يحتاجون سوقًا تتم فيه بيع ١٦٥٪ من الأسهم كل عام.

٣- إن تداول (وول ستريت) لا يساعد على تخصيص موارد المجتمع بشكل أكثر كفاءة:

يملك التاجر معلومات متفوقة؛ تمكنه من تحريك الأسعار في الاتجاه "الصحيح"؛ فتاجر عقود القمح المستقبلية الذي يقوم بالبحث عن أنماط الطقس؛ قد يتوقع الجفاف؛ فيقوم بشراء عقود قمح مستقبلية، ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار القمح، ويدفع المزارعين لزراعة مزيد من القمح. وعليه فأرباح المتداول من المضاربة في عقود القمح المستقبلية هي مجرد تعويض عن توفير "اكتشاف الأسعار"، وهذا يعني أن المصرفي غير مدعوم بأي دليل مهم. والأهم من ذلك، أن التاجر الذي لديه معلومات متفوقة؛ يمكنه تحريك الأسعار في الاتجاه "الصحيح" وهذا لا يعني بالضرورة أن المجتمع سوف يستفيد. كل ذلك مسألة توقيت.

إن معظم تداول (وول ستريت) في الأسهم والسندات والمشتقات ينقل المعلومات إلى الأسعار أياما وأحيانًا ميكروثانية فقط قبل وصولها، وعلى أي حال لا يتم إعادة تخصيص موارد حقيقية في مثل هذا الوقت القصير.

وبنظرة مقارنة لما في الاقتصاد الإسلامي؛ فإننا نقول:

إن ما يميز الشريعة الإسلامية ضوابطها، فالثوابت فيها تمنع انزلاق الكبير والصغير، والغني والفقير، فلا ربا ولا غرر، ولا أكل لحقوق الناس، ولا تضييع لأموالهم، كما

أن انضباط السوق وانسياب بياناته الصحيحة بشفافية حق لكل عناصر السوق، والجميع أفراداً وشركات وحكومات منضوون تحت تلك الضوابط. بما في ذلك منع تلاعب البنوك المركزية بالدورات الاقتصادية كما أسلفنا؛ فالعدل أساس الملك وأساس كل حياة في شريعة الإسلام. وقد اهتمت شريعة الإسلام بالمال فضبطته كسباً وإنفاقاً بوصفه الفتنة الأكبر لبني البشر والتي تسبق الولد والأهل. وهذا ما لم تفعله النظم الأخرى حيث وقع فيها الفقير في براثن الغني، والغني في براثن الأكثر غنىً، وهكذا صار العالم غابة لا يحكمها سوى ضابط مصلحة الأقوى، والقوة المقصودة آتية من التحام مصالح الطبقة السياسية بمصالح طبقة الأثرياء. وبالتالي ضياع مصالح الطبقات الأخرى، وهذا ما نهت عنه الآية الكريمة: **وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ** (البقرة: ١٨٨).

وشتان شتان بين دِين يعمل على إرساء العدل بين الجميع، وبين أيديولوجيا يستخدمها أصحاب المصلحة حسب أهوائهم بدعوى أنها دِينَهم، قال الله تعالى: **فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ** (القصص: ٥٠).

العدد الخامس والسبعون

تركيا في عين الإعصار

الإعصار جمعه أعاصير، رياحه حلزونية تدور عكس عقارب الساعة، وعين الإعصار مركزه، وكلما كان الإعصار قويًا كانت العين واضحةً وكبيرةً.

يُمثل الإعصار – في حالتنا هذه – المدرسة التجارية (المركنتيلية) التي تحاول العودة بقوة؛ أما رياح الإعصار فأمريكية، وهي تسير بعكس الاتجاه العالمي مخالفة تنظيماته الشهيرة؛ كمنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة البيئة العالمية ... وغيرها.

يضرب هذا الإعصار يُمنة

لمحة اقتصادية عن تركيا:

تركيا أنموذج يحبه مستثمرو الأسواق الناشئة؛ فجيشها القوي له ترتيب عالمي، وصناعتها العسكرية والبحرية كبيرة؛ فهي تشارك في صناعة الطائرة الأكثر شهرة عالميًا F35؛ اقتصادها متوازن، يمثل الإنتاج الزراعي فيه ١٣٪ والصناعي ٣٠٪ والخدمي ٥٦٪؛ ينتظر قطاعها السياحي أن يصل عدد زواره ٤٠ مليون سائح سنويًا؛ هي عضو في نادي البلدان العشرين الأكثر غنى في العالم G20 ترتيبها فيه السابع عشر، ولديها طموح بالوصول لترتيب دون العشرة فيه. وهذا غيض من فيض..

يتجاوز عدد سكانها الـ ٧٥ مليون نسمة، فيه الفئة الفتية غالبة، ومعدل نموها السكاني ١.٥٪ سنويًا. وتنتشر الجاليات التركية بكثرة في دول الاتحاد الأوربي وأمريكا وكندا واستراليا.

تركيا ليس مجرد اسم لبلد ذو حدود جغرافية بل هو اسم يشير لعِرق وقومية موغلة في التاريخ والجغرافية. تتميز بمناخ يرتاده أربعة فصول يضفي على اقتصادها مزايا واضحة تنعكس في تنوع إنتاجه الزراعي وبالتالي تنوع إنتاجه الصناعي، فضلا عن تميزه بصناعة استخراجية متنوعة؛ كالفحم الحجري، والفحم النباتي، والحديد، والرصاص، والنحاس، والفضة. وهي من أكبر منتجي الكروم، ولديها احتياطيات نفط صغيرة في جنوب شرق البلاد. وقد استخرجت ٨٢ طنًا من الذهب خلال العشر سنوات الأخيرة.

ويُصنف الاقتصاد التركي بأنه اقتصادٌ ناشئٌ.

ويُسرة؛ فلا يفرق بين حليف وعدو؛ فالجميع بمرتبة واحدة. يقوده (قوميون) انكفؤوا نحو قوميات محلية؛ متخلين عن نهج العولمة التي ثبت أن لا طعم ولا لون ولا ريح لها.

وصدق الله تعالى القائل: ﴿وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ۚ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (الأنفال: ٦٣)؛ فالمصالح لا تكفي لنشر العالمية وفكر العولمة.

أما تركيا فتمثل عين الإعصار..

يبدو أن هناك سيناريو يهدف للتحرك ضد الاقتصادات الناشئة، تكملة للسيناريو المشابه الذي حدث إبان تسعينيات القرن الماضي عندما أُستهدفت دول شرق آسيا. ولا يشترط أن يكون الاستهداف مباشراً؛ فطبيعة النظام النقدي العالمي أن فيه مؤسسات نقدية دولية تخطط لما سيكون وتأخذ دور الناصح المرشد للمحتاجين، لكن على الرغم من التنبيه والتحذير؛ فلا حياة لمن تنادي.

الأزمة المالية الآسيوية ١٩٩٧:

بدأت الأزمة في تايلند في أعقاب انهيار عملتها، إذ أُجبرت الحكومة على تعويمها بعد أن اختفت العملات الأجنبية التي كانت توازن معدلات تحويل العملة، لتنقطع الرابطة بين البات التايلندي والدولار الأمريكي.

كانت تايلند تتحمل في ذلك الحين عبء ديون خارجية، مما قاد الدولة إلى حالة من الإفلاس، ليتبع ذلك انهيار عملتها. ثم انتشرت الأزمة لاحقًا؛ فبدأت عملات كامل جنوب شرق آسيا وكوريا الجنوبية واليابان بالتساقط، وانخفضت أسعار البورصات، مقابل ارتفاع كبير في القروض الخاصة.

بالعودة لمقالنا الافتتاحي لعدد كانون أول ديسمبر ٢٠١٥ (العدد ٤٣) وعنوانه: الدفعة القادمة من ملحمة الديون العالمية، وكان هذا قبل **ثلاث سنوات**، توقفنا فيه عند مقال لرئيس تحرير مجلة الايكونوميست وعنوانه: (وقائع الديون) واصفا إياها بأنها: (قصة لا تنتهي). أما خلاصته فهي:

هناك دورة لكل ثلاث فترات من الدَّين، تبدأ بفيضان رأس المال عبر الحدود، ثم خفض معدلات الفائدة، ثم حفز نمو الائتمان؛ فيرتفع الدين في الأسواق الناشئة بنسب كبيرة؛ لتوشك بعدها بوادر الازدهار السائد على الانتهاء!؛ فتكون الاقتصادات الناشئة في واحدة من فئات ثلاث:

تتضمن **الفئة الأولى** الدول التي سيعقب فترة ازدهار ائتمانها آثار سيئة في المدى الطويل؛ كـ (كورية الجنوبية وسنغافورة)؛ وكذلك الصين؛ كمؤثر على الاقتصاد العالمي والتي تمتلك دفاعات قوية تتمثل بفائض ضخم في حسابها الجاري، واحتياطيها من النقد الأجنبي الذي يعادل ثلاثة أضعاف ديونها الخارجية. لذلك لدى صناع السياسات فيها القدرة على إنقاذ المقترضين ضمن حدود محددة، وعلى كل حال إذا أفلست الشركات وتعثرت قروضها فستتراكم في ميزانيات البنوك، مما سيضعف النمو، وينبئ بأزمة حادة.

ولأجل ذلك الخطر يُنظر إلى بلدان **الفئة الثانية** بأنها: تلك التي تفتقر إلى الوسائل نفسها لإنقاذ المقترضين الفاشلين أو لحمايتها من هروب رؤوس الأموال. ويُميز بين ثلاث اقتصادات كبيرة في هذه الفئة هي: البرازيل وماليزيا وتركيا. أما **تركيا** – كحالة مدروسة –؛ فتجمع بين:

- عجزٍ في حسابها الجاري، و
- ارتفاع معدل التضخم، و
- زيادة في الديون المقوّمة بالعملة الأجنبية – التي أصبحت أكثر إرهاقا –، إضافة إلى
- تراجع عملتها المحلية.

وتتكون **الفئة الثالثة** من بلدان الأسواق الناشئة التي قد تكون في مشكلة خطيرة، أو أنها قد ذهبت بالفعل للأسوأ. كالهند وروسيا والأرجنتين، للمزيد يراجع مقالنا الافتتاحي للعدد ٤٨ : السياسات النقدية الروسية ترسخ السنة المائة.

لقد توقع صندوق النقد الدولي ارتفاع معدل النمو في الأسواق الناشئة للعام التالي للمقال (أي ٢٠١٦)؛ أما دورات الديون الماضية فأشارت – في حينها – لسنة أخرى من التباطؤ على الأرجح؛ ومرد ذلك:

- ضعف الدول النامية؛ التي تشكل أكثر من نصف الاقتصاد العالمي.
- انخفاض معدل النمو في الأسواق الناشئة الذي يضرب كلاً من: أرباح الشركات المتعددة الجنسيات، والتدفقات النقدية للمصدرين.

أما **الحلقة الرابعة** فسببها الاقتصاد الأوروبي المفتوح وهو الأكثر تعرضًا لضعف الطلب في السوق الناشئة، والذي يُسوغ التسهيل النقدي هناك.

أما معضلة السياسة الأميركية – الأكثر خطورة –؛ فتكمن باختلاف السياسة النقدية بينها وبين بقية العالم؛ مما سيضع ضغطا تصاعديا على الدولار؛ ليُضر

بصادراتها ومكاسبها. أما **رأس المال** فسيتموج ثانية بحثًا عن المستهلك الأميركي **كاختيار جديد للمقرضين.**

وهنا مكمن **دهاء السياسة النقدية، فلا آثار ظاهرة لأي اعتداء على الاقتصاد التركي**؛ فما يراه الجميع ويتكلم عنه الأتراك مجموعة ظواهر غير مباشرة أشعرت أن تركيا في عين الإعصار الاقتصادي المتجلي بفقدانه لخُمس قيمة ليرتها في شهر واحد، وهذا مشابه لسيناريو تايلند بداية التسعينيات المذكور آنفًا.

أما العقوبات الاقتصادية الأخيرة والمتتالية؛ فسرّعت سرعة الإعصار الضارب؛ وهذا مما يمكن تسميته بالمثل الشعبي: (**ضربة معلم**).

ويبدو أنه لم يُتوقع حجم ردة الفعل التركية وحجم التعاطف الشعبي والدولي معه، مما شكل عاملاً فاضحًا لهذه السياسة، مما سيتسبب في توقف ألاعيبها ضد باقي الأسواق الناشئة أو تأخيرها لفترة قادمة لتبدأ ملحمة ديون أخرى، ويكأن العالم لا يتعلم لا بالممارسة ولا بغيرها؛ فبريق المال يسبب عمى خاصًا، قال تعالى واصفًا الطغاة من الناس: **وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا** (الفجر: ٢٠).

إن محاولة إدخال الاقتصاد التركي في أزمة ركود عميق، سيقابله ثلاثة مستويات من المخاطر:

- **الأسواق الناشئة**، والتي بلغت عملاتها مستوىً متدنيًا؛ كـ(راند) جنوب افريقيا، و(روبية) الهند، و(البيزو) الأرجنتيني الذي انخفض ٤٥٪ – في اليومين الأخيرين من كتابة هذا المقال – رغم أن هذه الدول رفعت أسعار

الفائدة أكثر من مرة وباعت من احتياطياتها؛ وهذا دليل على عقم هذه السياسة النقدية، والتي يحاولون حشر المركزي التركي فيها وهو يبتعد عنها. روى البخاري في صحيحه: **لتتبعن سننَ من قبلكم شبراً بشبرٍ، وذراعًا بذراعٍ، حتى لو سلكوا جحرَ ضبٍّ لسلكتموه. قلْنا: يا رسولَ اللهِ، اليهودُ والنصارى؟ قال: فمن**. لقد ساد تلك الأسواق الناشئة:

- ◉ شعور المستثمرين بالقلق، وزاد احتمال فرارهم مع انتشار العدوى.
- ◉ التذبذب، فالأسواق الناشئة تتشارك في واحدة أو أكثر من سمات الأسواق التركية، مثل:
  - ✳ عدم كفاية معدل المدخرات، و
  - ✳ العجز الكبير في الحساب الجاري، و
  - ✳ زيادة حجم الديون بالعملات الأجنبية، و
  - ✳ التضخم المرتفع.

مما دعا تلك الأسواق للتشدد في سياساتها النقدية، وهذا ما يؤهل الأسواق العالمية فعلاً للعدوى.

- **الأسواق الغربية:**

◉ التي قد تنهار بسبب سنداتها المرهقة لتركيا، خاصة عندما سيصعب على المدينين الأتراك توفير الدولار المرتفع لسداد الأقساط المترتبة، وهذا يؤذن بانهيار البنوك في أوروبا، والتي سرعان ما ستؤثر في البنوك داخل

الولايات المتحدة الأمريكية، بدليل انخفاض أسعار الأسهم في بورصة نيويورك، وفي غيرها.

- خوف الحكومات الأوروبية من سماح تركيا للاجئين السوريين بالهجرة إلى أوروبا.
- هبوط أسعار عملات أساسية كاليورو الذي تدنى أمام الدولار بعد يومين من بدء انهيار الليرة.
- لا يقل حجم الاستيراد التركي عن ١٣٠ مليار دولار سنوياً، وما يحصل، سيدفع لزيادة العجز في ميزانها التجاري، وسيجبرها على خفض وارداتها، مما سيشجع المنتج التركي ويخفض الطلب على الصادرات الأوروبية والأمريكية والصينية؛ وهذا مما يؤشر لحصول العدوى، كما أنه قد يجلب بعض النفع لتركيا.
- إن تركيا حليف مهم للغرب، تتميز بموقع جغرافي يقع على مفترق الطرق بين أوروبا والشرق الأوسط وآسيا، والسيناريو الأسوأ للغرب عموماً – على المدى الطويل – أن تنجرف تركيا نحو روسيا أو الصين.

– **السوق التركية:**

سيعاني الأتراك في المدى القصير من ارتفاع الأسعار، وسيشعر كثير منهم بالفقر بسبب ذلك.

إن الخطيئات التي ارتكبتها تركيا من وجهة نظر النظام النقدي العالمي؛ هي:

– عدم لجوئها إلى صندوق النقد الدولي.

- عدم استخدام مصرفها المركزي مؤشر سعر الفائدة لمواجهة الأزمة.

وهذا ما أسمته الايكونوميست بـ(خداع تركيا للسياسة الاقتصادية الأصولية Economic_policy orthodoxy has been junked). وكأن هذه السياسة مسلمة من المسلمات التي لا يصح الخروج عنها[1]!!؛ وحقيقة الأمر أن هذه ليست خطايا بل لعلها مزايا؛ فتركيا إن نجت؛ فستكون أول الخارجين الحقيقيين عن هذه السياسة الأصولية التي لا أساس لها من الصحة.

لكن وقبل طرح أية حلول مقترحة، لابد من وقفة جريئة أمام أخطاء السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية التركية، والتي يتلخص بعضها بالآتي:

- **التوسع في الإنفاق**، وهذا أمر قد يصعب ضبطه مع بلد يستقبل ٤٠ مليون سائح سنويًا.
- **التوسع في الاقتراض**، والمقصود الاقتراض عامة والربوي خاصة. وهذا يُكلّف الاقتصاد المحلي تبعات كبيرة في خدمة الدين الخارجي بسبب تحرك سعر الفائدة من جهة؛ ففوائد الديون متحركة لا ثابتة، وبسبب تغير سعر صرف الليرة التركية سلبًا أمام الدولار؛ فغالب الديون محررة بالدولار.
- **اعتماد معدلات نمو مرتفعة أساسها تمويل بالاقتراض الأجنبي**، مما ضاعف حجم الدين من العملات الأجنبية للشركات لأكثر من الضعف منذ عام ٢٠٠٩.

[1] الايكونوميست، عدد ١٨-٨-٢٠١٨، (رابط)

- **حرية حركة الاستثمارات الخارجية** (الساخنة) وانسحابها من السوق التركية نتيجة إشاعة الذعر فيها.

أما الحلول؛ فيمكن تلخيصها بالآتي:

وضعنا لمحة عن تركيا؛ وفيه ذكرنا بعض مؤشراته، للتأكيد على قوة اقتصادها، لكن ما في اقتصادها من أخطاء جعلته سهل الطعن فيه لذلك أُستغل هذا الضعف وحصل ما حصل؛ فعجلة الإنتاج التركي مستمرة في الدوران لكن معدل دورانها سيتباطأ، وسيتباطأ معه مصدر عملاتها الأجنبية. ويمكن لهذا الاقتصاد تلافي بعض ذلك إن استفاد من هبوط الليرة وخفض أسعار إنتاجه لا معادلتها بسرعة ليتمكن الميزان التجاري من تصحيح وضعه، بشرط أن لا يتم ذلك بالمديونية الربوية، ولا المديونية الخارجية المقومة بالدولار تفاديًا لسعر الصرف المتخلخل، منعًا لنمو المديونية الأجنبية، للمزيد يراجع مقالنا الافتتاحي للعدد ٥٥، سعر الصرف كمكبر صوت مالي.

لذلك فإننا نصح بـ:

- خفض حجم الديون عمومًا، وإلغاء الديون الربوية فكل الأزمات العالمية والإقليمية خلال القرنين الماضيين مبناها دورات الديون والتلاعب بها، فمن أجاد اللعب أجاد النجاة من المركب قبل غرقه. والأصح أن تلجأ الناس والمؤسسات والحكومات للتمويل الإسلامي لما فيه من استقرار ومنافع للجميع، للمزيد يراجع مقالنا الافتتاحي للعدد ٥٠: إدارة أزمات الصرف؛ إدارة أزمة في

الدول المتقدمة، وإدارة بالأزمة في الدول النامية، واستقرار في الاقتصاد الإسلامي.

- الحد من الإنفاق التبذيري والإسرافي المحلي والمستورد على السواء.
- استخدام العملة المشفرة CryptoCurrency **في التبادل المحلي الداخلي**؛ كبديل عن العملة المحلية للحد من تبادل الليرة. (يُراجع مقالنا الافتتاحي للعدد ٦٥ : النقود الرقمية والثورات الشعبية). مما سيساعد في خفض التعامل بالعملة المحلية وتداولها؛ لينعكس إيجاباً بخفض التضخم السائد.
- الضبط المحكم لحركة الاستثمارات الساخنة، وعدم الانجرار وراء مغريات أرباحها، تحاشياً للسقوط في فخ مخاطرها الشديدة.

ويضاف للعلاجات المقترحة؛ إصرار المركزي التركي على عدم استخدام سعر الفائدة وعدم لجوئه لصندوق النقد الدولي. وكذلك سعي الحكومة التركية لاستخدام العملة المحلية في علاقاتها التجارية مع الدول التي تتعامل معها والمتأثرة بالسياسات الأمريكية؛ كروسيا وإيران والصين وأوكرانيا.

فيا أيها الناس (جميع الناس) . . **ويا أيتها الشركات** (كلها) . . **ويا أيتها الحكومات** (جميعها) :

ألزموا أنفسكم ضوابط التحليل الشرعي، الذي يضبط حجم الدين (الحلال) ضمن حدود تحوطية، والذي يُنهي المحرمات جميعها، مما يموضع الاقتصاد في مكانه الصحيح، لأنه وسيلة لا غاية.

ودعوا عنكم العقيدة الاقتصادية الأصولية (Economic policy orthodoxy) بما فيها سياسات مدرسة شيكاغو النقدية التي فيها مهالك الناس جميعهم؛ فالأزمات المتتالية شاهد على ما فيها من سوء، للمزيد يراجع مقالنا للعدد ٥٧ : المذهب الاقتصادي لمدرسة شيكاغو النقدية – هل هو مذهب الأشرار؟.

إن في الاقتصاد الإسلامي سياسات مالية ونقدية واقتصادية كاملة متكاملة، تتسم بالعدالة والموضوعية، وفيها مرونة كافية لمقابلة أي طارئ بثبات وتُؤدة.

فسبحان الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم.

اِرضَ أيها الإنسان بالإسلام دينًا، دون طغيان، ولا تظنن أنك تستغني.

واسمع لقول المولى عزّ وجلّ وهو يصف دينه الذي ارتضاه لخلقه بالكمال والتمام:

الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ ۚ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا (المائدة : ٣).

ألا ترضى أيها الإنسان ما رضيه الله لك؟ بل رضينا بل رضينا، ندعوك الله بما دعاك به موسى عليه الصلاة والسلام: **أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا** (الأعراف : ١٥٥).

العدد السادس والسبعون

اقتصاد الرضاعة الطبيعية بين الضوابط والمصالح

الفِطْرَةُ (بالكسر): الخِلقةُ. جاء في صحيح البخاري؛ عن عائشة رضي الله عنها: دخَلَ عليَّ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وعندي رجلٌ، قالَ: **يا عَائِشَةَ مَنْ هذَا؟. قلتُ: أخِي من الرَّضَاعَةِ، قالَ: يا عائشَةُ، انْظُرْنَ مَن إخْوَانُكُنَّ، فإنَّمَا الرضَاعَةُ من المَجَاعَةِ**؛ وفي لسان العرب المَجَاعةُ مَفْعلةٌ من الجُوع، والطفل يَرْضَعُ من جُوعِه.

إن فطرة الخالق سبحانه وتعالى أن من وُلد، قد هَيَّأ له خالقه جلّ في علاه الرضاعة من ثدي أمه ليسد جوعته ويروي ظمأه، وله ذلك حينًا مقدراً من الزمن. يُسمى ذلك بالرضاعة الطبيعية، أما التغذية غير الطبيعية فتكون باللجوء إلى طرق مساعدة عندما يكون هناك مانع من الرضاعة الطبيعية؛ كالحليب الصناعي والمكملات الغذائية وما شابهها.

وقد جعل الله تعالى في الرضاعة الطبيعية فوائد كثيرة عددها الأطباء والمختصون بصحة الأطفال وأمهاتهم، ومما ذكر في موقع منظمة الصحة العالمية أنها:

- أفضل مصدر لتغذية الرضع وصغار الأطفال؛ لأن فيه جميع العناصر المغذية التي يحتاجونها للنماء الصحي.
- تحمي من العدوى المعدية التي تُلحظ في البلدان النامية وغير النامية على السواء.
- أحد المصادر الهامة للطاقة ولعناصر تغذية الأطفال دون السنتين.

- تسهم في تعزيز صحة الأمهات وعافيتهم؛ فتحدّ من مخاطر الإصابة بسرطان المبيض وسرطان الثدي وتساعد على تباعد الولادات.
- تؤمن حليباً متاحاً عند الطلب، ولا يتطلب أي تغليف.
- تجسد طعاماً حقيقياً مستديماً.
- سهلة المنال وفي متناول الجميع في أي مكان من العالم.

وقد لوحظ أن البالغين الذين استفادوا من الرضاعة الطبيعية في مرحلة الطفولة تنخفض عندهم معدلات فرط الوزن والسمنة. وأن الأطفال الذين تمتعوا برضاعة طبيعية في طفولتهم يحققون نتائج أفضل في اختبارات الذكاء.

حليب الثدي قضية سياسية عالمية:

يُحتفل كل عام، بالأسبوع العالمي للرضاعة الطبيعية في الفترة ما بين ١-٧ آب / أغسطس في أكثر من ١٧٠ بلداً بغية تشجيع الرضاعة الطبيعية وتحسين صحة الرضّع في جميع أنحاء العالم.

لكن هذه السنة أطلّ رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مخاطباً المؤسسات الدولية للتوجه نحو الرضاعة الصناعية دون الطبيعية. وبذلك يتحول موضوع الغذاء والصحة والطفولة، إلى موضوع سياسي لتحقيق مصلحة البعض؛ فصارت الرضاعة الطبيعية قضية سياسية.

ذكرت (لولا أوكولوسي) في الغارديان[1]: إن محاولة الولايات المتحدة منع قرار منظمة الصحة العالمية للحد من الترويج للرضاعة الطبيعية تظهرها كقوة إمبريالية جديدة على قيد الحياة.

إذاً لماذا يُقدم رئيس أكبر دولة في العالم على دعم الرضاعة الصناعية؟ وما أثر حليب الثدي على أكبر اقتصاد في العالم؟

لقد حاولت إدارة ترامب (دون نجاح) جعل قضية الرضاعة الطبيعية قضية سياسية؛ وذلك لأن شركة مثل Abbott Laboratories، هي واحدة من مموّلي حملة ترشح (ترامب)، وتهمها قضية الرضاعة غير الطبيعية لأنها تحقق ميزة لها في سوق أغذية الأطفال التي يتوقع أن يبلغ حجمها ٧٠ مليار دولار.

وقد تركزت ضغوط إدارة (ترامب):

- إزالة عبارة: (حماية وتعزيز ودعم الرضاعة الطبيعية).
- حذف فقرة: دعوة الدول وصناع القرار إلى الحدّ من التسويق المُضلل وغير الدقيق للمنتجات الغذائية، التي أجمع عدد كبير من الخبراء على آثارها التي قد تكون مضرّة بالأطفال الصغار. وللأسف؛ تم إزالة الفقرة فعلاً.

بينما تركزت تهديداتها في:

[1] مجلة الغارديان، عدد ١٠-٧-٢٠١٨، رابط المقال:
https://www.theguardian.com/lifeandstyle/2018/jul/10/breastfeeding-is-still-political-as-donald-trumps-bullying-tactics-prove

- فرض عقوبات قاسية على بعض أعضاء المنظمة الذين يعتزمون دعم القرار، الذي اجتمع لتحسين تغذية الأطفال حول العالم؛ كفرض عقوبات تجارية على الإكوادور إذا قدمت قراراً للأمم المتحدة لتشجيع الرضاعة الطبيعية.
- خفض مساهماتها في منظمة الصحة العالمية، التي تبلغ نحو ١٥٪.

وقالت مديرة مجموعة "بيبي ميلك أكشن" باتي راندال، التي تتخذ من بريطانيا مقراً: إن ما فعلته الولايات المتحدة "كان بمثابة ابتزاز". وأضافت: "أمريكا تحتجز العالم رهينة وتحاول إلغاء نحو ٤٠ عاماً من الإجماع على أفضل طريقة لحماية صحة الرضع والأطفال الصغار".

مؤشرات اقتصاد الرضاعة الطبيعية:

تشكّل الرضاعة الطبيعية للناس وللبلدان جميعها؛ **بُعداً استراتيجياً**؛ لأنها الأداة الفعالة للحصول على موارد بشرية صحية، ولأنها الأداة الأمينة للمحافظة على صحة الأمهات؛ مما يُجنب الجميع أمراضاً لا داعي لها. وينعكس ذلك على شكل منافع للاقتصادات المحلية، فالموارد البشرية تمنح الاقتصادات ميزة قوة، كما أن تجنيبها الأمراض يمثل ميزة لتفادي ضعف تلك الاقتصادات.

إن تتبع مؤشرات اقتصاد الرضاعة الطبيعية يبين بوضوح الفرص التي قد تتاح لشركات إنتاج الحليب الصناعي ومثيلاته، وهذا يجعل حليب الثدي منافساً قوياً لشركات إنتاج الحليب الصناعي؛ فقد ذكر تقرير صادر عن الأمم المتحدة[١] ما ملخصه:

[١] الأمم المتحدة: الرضاعة الطبيعية تدعم الاقتصاد وتحمي حياة الأطفال، رابط

- أن الزيادة في عدد الأمهات اللائي يرضعن أطفالهن رضاعة طبيعية ستؤدي إلى إنقاذ حياة الأطفال وجعلهم أذكى، مما سيعزز الاقتصاد العالمي.
- إذا تم الوصول إلى هدف تغذية ٥٠٪ من الأطفال في العالم بالرضاعة الطبيعية فقط خلال الأشهر الستة الأولى من عمرهم بحلول ٢٠٢٥، فسيتم إنقاذ حياة ٥٢٠٠٠٠ طفل خلال السنوات العشر المقبلة.
- إن كل دولار يتم استثماره لتشجيع الرضاعة الطبيعية يحقق عائدات اقتصادية تبلغ ٣٥ دولاراً.
- إن استثمار ٤.٧ دولار لكل مولود جديد في البرامج الرامية إلى زيادة عدد الأطفال الرضع الذين يعتمدون على الرضاعة الطبيعية فقط طوال الأشهر الستة الأولى من عمرهم، معناه استثمار ٥.٧ مليار دولار على مستوى العالم.

وجاء في التقرير[١] أيضاً؛ أن خمسة اقتصادات من أكبر الاقتصادات الناشئة في العالم هي الصين والهند واندونيسيا والمكسيك ونيجيريا، يؤدي فيها نقص الاستثمارات الموظفة في مجال الرضاعة الطبيعية الى حصاد أرواح تقدر بنحو ٢٣٦٠٠٠ طفل سنوياً، وتتكبد خسائر اقتصادية قيمتها ١١٩ مليار دولار. أما بالنسبة لحكومات البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل فهي تنفق ٢٥٠ مليون دولار أمريكي تقريباً على أنشطة الترويج للرضاعة الطبيعية.

وأوصى التقرير بـ:

[١] الاستثمار بالرضاعة الطبيعية يقود لأرباح اقتصادية، رابط

- زيادة التمويل اللازم لرفع معدلات الرضاعة الطبيعية من مرحلة الولادة وحتى بلوغ العامين من العمر.
- رسم سياسات بشأن منح إجازات الأمومة المدفوعة الأجر لممارسة الرضاعة الطبيعية في مكان العمل، استناداً للمبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة العمل الدولية بشأن حماية الأمومة بوصفها الحد الأدنى من المتطلبات، بما فيها الأحكام المتعلقة بالقطاع غير الرسمي.

وكذلك توصل فريق من الباحثين البريطانيين[1] لدراسة مفادها: أنه اذا زادت نسبة الرضع الذين يحصلون على رضاعة طبيعية في وحدات حديثي الولادة ببريطانيا إلى ٧٥٪ مقارنة بالنسبة الحالية وهي ٢٥٪ فإن الدولة ستوفر ٦.١٢ مليون جنيه استرليني (٩.٦ مليون دولار) تنفق على مشكلة التهاب الأمعاء التي يصاب بها الاطفال المبسترون؛ بينما أشارت دراسات سابقة إلى أن مشاكل المعدة والعيون والجهاز التنفسي شائعة أكثر بين الأطفال الذين يتغذون على ألبان صناعية.

إن بدائل[2] حليب الأم؛ مجال واسع أمام الأعمال التجارية، فهي تحقق مبيعات سنوية تصل إلى ٤٥ مليار دولار في جميع أنحاء العالم تقريبا، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة لأكثر من ٥٥٪ لتبلغ ٧٠ ملياراً بحلول عام ٢٠١٩.

ضوابط الرضاعة الطبيعية في النظام الإسلامي:

[1] موقع العربية نت، رابط
[2] موقع الأمم المتحدة، رابط

أطّر النظام الإسلامي قضية الإرضاع وقننها لئلا يتلاعب بها أصحاب النفوس الضعيفة التي يحركها البعد المالي لا الإنساني[1]، فأهمية الرضاعة الطبيعية كبيرة وهي تمس حياة البشر وذراريهم. وقد قرر الله تعالى في عدة آيات تنظيم قضية الإرضاع في حال استمرار الزواج بين الأبوين، وكذلك في حال عدم استمراره؛ ضمانًا لحقوق المولود، وحدد المسؤول عن الإنفاق. قال الله تعالى: **وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ** (البقرة: ٢٣٣).

تضع الآية الكريمة النظام الداخلي لمنشأة الأسرة بوصفها أصغر وحدة اجتماعية واقتصادية في أي مجتمع كما يلي:

- إذا رزق الله الأسرة مولودًا، فرضاعة الأمهات له حولين كاملين، يتحمل الوالد تكاليف معيشتهم من كسوة وطعام وشراب بالمعروف وحسب طاقته وما يناسب مثيلتها. وليس لوالد أن يشق على الوالدة بولدها لعلمه بتعلقها به

[1] قنطقجي، د. سامر، نظرات اقتصادية في تفسير الآي القرآنية، المجلد الأول ج١ و ج٢، كتاب الكتروني متاح على الرابط: رابط الجزء الأول، رابط الجزء الثاني.

فيكون نقطة ضعفها، كما ليس لوالدة أن تشق على والد بولده بترك ولده وهو بحاجتها.

- إن اختار الوالدان الانفصال عن بعضهما، برضاهما وبعد تشاورهما مع ثقات؛ لأن المشاورة لا تكون إلا مع من يُوثق برأيه، فلا جُناح عليهما أن ينفصلا. أي أن الآية الكريمة رسمت حالة انفصال الأبوين بتأمين الحماية والضمان لحقوق المولود وحقوق أبيه وأمه.

إن حليب الأم معقد ولا يُضاهى؛ فهو يتجاوز فائدته في التغذية إلى كونه طريقة للتخاطب والاتصال مع الطفل، ولهذا فإن توجيهات الجهات المختصة في أرقى الدول تنصح بأن تستمر الرضاعة لمدة عامين لما لها من فوائد مشتركة للأم ولرضيعها.

ومن جهة أخرى ترتبط هذه الآية بوجهين من أوجه الإعجاز في القرآن الكريم؛ فالسنتين الأوليين من حياة الطفل؛ هما محطة مهمة يتم خلالهما بناء التأسيسات للنمو والتطور الصحي. لذلك فإن نوعية تغذية الطفل الرضيع ذات أهمية كبرى خلال هذه الفترة، فالرضاعة التامة والتغذية الصحيحة يوفرها حليب الأم ولا تكتمل ولا تتم إلا بعد سنتين كاملتين، فبعد أن يبلغ الطفل سنتين من العمر من الصعب جداً أن ينعكس العامل المعيق للنمو والذي كان ممكن الحصول قبل هذه المدة.

ومن جهة أخرى تم اعتماد هذه الآية مع آيتين من كتاب الله عز وجل في كون الطفل يصبح مهيأ للحياة خارج الرحم بعد تمام الشهر السادس، وذلك في قوله

تعالى في سورة لقمان الآية ١٤ : **حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ**، وفي سورة الأحقاف الآية ١٥ : **وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا**.

ذكر ابن كثير: وقوله: **فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا**؛ أي: فإن اتفق والدا الطفل على فطامه قبل الحولين، ورأيا في ذلك مصلحة له، وتشاورا في ذلك؛ فلا جناح عليهما في ذلك، فيؤخذ منه: أن انفراد أحدهما بذلك دون الآخر لا يكفي، ولا يجوز لواحد منهما أن يستبد بذلك من غير مشاورة الآخر، قاله الثوري وغيره، وهذا فيه احتياط للطفل، وإلزام للنظر في أمره، وهو من رحمة الله بعباده، حيث حَجر على الوالدين في تربية طفلهما وأرشدهما إلى ما يصلحه ويصلحهما كما قال في سورة الطلاق الآية ٦ : **فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ۖ وَأْتَمِرُوا بَيْنَكُم بِمَعْرُوفٍ ۖ وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَىٰ**.

ثم وضعت الآية الكريمة ضوابط إرضاع المولود من غير أمه، فَشَرعت بذلك مهنة للنساء؛ وهي مهنة الإرضاع مقابل أجر، مما فتح أفق عمل شريف لهن، وهذا حلّ بديل دون الرضاعة غير الطبيعية.

ويُذكّر الله عباده بأنه بصير بما يعملون وهذه رقابة محكمة لمن آمن بقدرة الله تعالى.

ثم تتابع الآيات الكريمة تبيين أسس النظام الداخلي للأسرة ويراعى مصلحة الحمل والرضيع إن وجد في الأسرة حمل أو رضيع، يقول الله تعالى:

أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ ۚ وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ۚ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ۖ وَأْتَمِرُوا بَيْنَكُم بِمَعْرُوفٍ ۖ وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَىٰ.

إن المطلقة لا تُخرج من بيت زوجها، بل تسكن حيث يسكن مثله مثلها، ولا يجوز التضييق عليها لإحداث الضرر بها؛ فإن كُنَّ أولات حمل فعلى الرجال الإنفاق عليهن حتى يضعن حملهنّ؛ فإن أرضعن أولادهم فيجب أن يؤتين أجورهن كأجرة مثل مرضعة أخرى، ولتكن العلاقة بينكم بالمعروف؛ فإن تعسّر ذلك ولم تتوافقوا عليه فلا مانع أن ترضع أخرى غير الأم الوالدة على نفقة الوالد.

يستدل مما سبق أهمية التشريع الإسلامي في ضبط السلوك البشري؛ فشتان شتان بين ما ترتأيه الإدارة الأمريكية من باب طغيان مصلحة البعض الضيقة، وبين ما تُرسيه شريعة الإسلام في إيجاد موارد بشرية صالحة متزنة متصالحة تقود إعمار الأرض وتسعد في العيش على هذه البسيطة؛ بغض النظر عن إيمانها.

العدد السابع والسبعون

الشركات عابرة الوطنية محرك تنمية وأداة لمواجهة العواصف الاقتصادية

كل شركة انتشرت عملياتها التجارية والصناعية والزراعية واللوجستية في أكثر من سوق من أسواق العالم؛ تصبح شركة دولية، وهذه شركات ذات كيانات معترف بها دوليًا.

يمكن التمييز بين عدة أنواع من الشركات الدولية؛

- الشركات عابرة الوطنية TNC Trans National Corporations

أو TNE Trans National Enterprises.

- الشركات متعددة الجنسيات MNC Multi National Corporations

أو MNE Multi National Enterprises.

وقد حددت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالشركات عابرة الوطنية؛ أن هذه الشركات هي شركات تملك أو تسيطر على مرافق للإنتاج أو الخدمات خارج البلد الذي تقيم فيه. وحسب قاموس بلاكس (Blacks Law Dictionary)؛ فالشركة تعتبر شركة متعددة الجنسيات إذا استمدت ٢٥٪ من عائداتها من عمليات خارج البلد.

ويصنف تقرير الأونكتاد (تقرير الاستثمار للأمم المتحدة ٢٠١٧، ص ٥٥) الشركات عابرة الوطنية بحسب نسبة متوسط مبيعاتها الأجنبية إلى متوسط أصولها الأجنبية؛ أي المبيعات الأجنبية ÷ الأصول الأجنبية.

ويمكن ملاحظة أهم الفروق بين النوعين كالآتي:

١. شركات MNC و TNC هي شركات دولية؛ تحتفظ بمقر إدارتها في بلدها الأم، وتعمل في بلدان أخرى تُعرف بالبلدان المضيفة.

٢. معظم شركات MNC و TNC ذات ميزانيات ضخمة؛ لذلك تؤثر في محيطها المحلي والعالمي؛ لأنها تمثل قوة للاقتصاد المحلي، ولسياساته الحكومية، وللضغط البيئي والسياسي أيضاً.

لذلك تتجاسر الولايات المتحدة الأمريكية على غيرها من الدول مستمدة قوتها من قوة شركاتها العالمية؛ فتقاطع من تريد مقاطعتها وتدعم من ترغب بدعمها، فالمصالح حاكمة على هذه العلاقة المترابطة.

٣. تمتلك شركات MNC استثمارات في بلدان أخرى، وهي عادة غير مهتمة بتقديم عروض منتجات متسقة في كل بلد؛ لأنها تكيّف منتجاتها وخدماتها مع كل سوق محلي على حدة.

أما شركات TNC فتستثمر في عمليات أجنبية؛ لذلك تميل للمركزية في إدارتها لأعمالها؛ فتمنح الصلاحيات لـ (صناع القرار، والبحث والتطوير، والتسويق) لكل سوق أجنبي بما يخصه. وأمثلة على ذلك سياسات شركات جنرال إلكتريك، وفورد موتور، وغيرهما.

٤. ليست كل شركات MNC شركات TNC؛ بينما العكس صحيح.

٥. تتمتع شركات MNC بوفرة احتياطياتها من النقد الأجنبي، مما يساعدها في بناء علاقات جيدة مع البلدان الأخرى، وهي تعزز ثقافة وتقاليد الدول الأم في البلدان الأخرى.

أما شركات TNC فلديها القدرة على الحفاظ على درجة أكبر من الاستجابة للأسواق المحلية لأنها تحتفظ بمرافقها، كما تستخدم شركاتها الأجنبية التابعة لتقليل مسؤولياتها الضريبية في تلك الأسواق.

الشركات الإماراتية عابرة الوطنية كـ(أنموذج)

نظمت وزارة الاقتصاد الإماراتية في ١٤ كانون الثاني (يناير) ٢٠١٤، منتدى لعرض التجارب الإماراتية في الأعمال الدولية (رابط)، سُلِّط فيه الضوء على نجاحات أكثر من ١٣٠ شركة إماراتية ذات عمليات واستثمارات خارجية. وحسب وزير اقتصادها؛ فإن سياسة الانفتاح التي تنتهجها الإمارات تجاه العالم ودعمها لريادة الأعمال والاستثمار؛ ساعدت في نشوء شركات محلية ذات أفق وطموح عالمي تمكنت من بناء نماذج ناجحة في العمليات والإنتاج والاستثمار انطلاقًا من الاقتصاد المحلي؛ فاستثمرت في أكثر من ١٠٠ دولة حول العالم؛ بانتشار جغرافي، وتنوع قطاعي للخريطة الاستثمارية، وبتوجهها نحو مشروعات تعزز الاقتصاد العالمي؛ محدثة فيه فرص توظيف؛ مما ساهم في رفع معدلات التنمية في تلك البلدان؛ فأكسبها ذلك السمعة العالمية.

وقد قدرت الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)؛ القيمة الإجمالية التراكمية لاستثمارات الشركات الإماراتية في الخارج بما يزيد عن ٣٥٠ مليار درهم – حتى ذلك الوقت –.

وقد أجمع رؤساء تنفيذيون لشركات وطنية إماراتية عابرة للحدود على الدور المحوري لاستثماراتهم الخارجية، فاستثمارات شركاتهم تعد محركًا رئيسيًا للتنمية العالمية (رابط). وقد أكدوا على أهمية الاستجابة والإتقان في إحداث تغيير إيجابي في اقتصادات بلدان منطقة (الشرق الأوسط، شمال أفريقيا، جنوب آسيا – ميناسا –) المستهدفة.

فأشار الرئيس التنفيذي لشركة (دانة غاز) إلى أن هذا القطاع يعد من القطاعات التي يتسم الاستثمار فيها بأنه طويل الأمد، وأنه استثمار يدعم عمليات التنمية والاستقرار. واستشهد بالتحول الذي حصل في قطاع الكهرباء في (كردستان العراق) بعد استثمار شركته في الإقليم؛ حيث كانت الكهرباء لا تعمل سوى ساعتين في اليوم، ولكن بعد إنتاج الغاز واستخدامه في عمليات توليد الطاقة لم يعد الكثير من مناطق الإقليم الذي يعيش فيه نحو أربعة ملايين نسمة ترى الظلام. كما استثمرت الشركة في مصر نحو ملياري دولار، حيث تتوقع تحسن فرص الاستثمارات في قطاع النفط والغاز فيه.

أما الرئيس التنفيذي لشركة (العربية للطيران)؛ فتناول الدور الذي تلعبه شركات الطيران الإماراتية في عملية التنمية في الجهات التي تطير إليها أو تتخذها مركزاً لعملياتها، واستشهد بمطار (النزهة في الإسكندرية) الذي شهد انتعاشًا كبيراً في

حركة السفر بعد أن قامت الشركة باتخاذه مركزاً قبل عدة سنوات. كما استعرض عمليات شركته في المغرب، حيث ساهمت في انعاش حركة السفر إلى العديد من الوجهات، ووفرت ٤٠٠–٥٠٠ وظيفة.

وقال الرئيس والمدير التنفيذي لشركة (الإمارات للألمنيوم – إيمال –) : أن ٨٠٪ من إنتاج شركته يوجه للتصدير، وقد عززت الشركة مكانة الإمارات في صناعة الألمنيوم بعد تحالفها مع شركة (دبي للألمنيوم – دوبال –)؛ لتصبح رابع دولة مصدرة للألمنيوم في العالم، وخامس شركة عالمية مصنعة للألمنيوم؛ فباتت منافساً قوياً على مستوى الصناعة العالمي، لما تتمتع به من جودة في الإنتاج وتوافق مع أعلى المعايير العالمية.

وأكد الرئيس التنفيذي لشركة (نفط الهلال) أن النجاحات الكبيرة للشركات الإماراتية في الاستثمار الأجنبي تُعزى إلى سياسة الانفتاح التي اعتمدتها الإمارات مع العالم. وأن التركيز على القرارات الاستراتيجية للشركات الإماراتية يسهم في تصدير اقتصاد المعرفة بالشكل الذي يبقيها قادرة على المنافسة عالمياً.

لذلك تصدرت الإمارات – حسب تقرير التنافسية الصادر عن مجموعة البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي ومؤسسة التمويل الدولية – الدول العربية لعام ٢٠١٨ (رابط)،؛ واحتلت المرتبة ١٧ في مؤشر التنافسية العالمية من إجمالي ١٣٧دولة شملها التقرير.

وسوف نستعرض (شركة موانئ دبي) في المقال التالي بتفصيل أكبر؛ لاستكمال موضوع الكلمة الافتتاحية.

العدد الثامن والسبعون

سياسة التنويع التحوطية وضرورة التثقيل بالذهب

المُرساة؛ رغم خفة ثقلها نسبة لوزن السفينة التي تمسكها وتمنعها من الحركة؛ فهي تُثبتها في قاع المياه في نقطة محددة.

فهل ينبغي على الدول أن تُنوع احتياطات مصارفها المركزية كما هو حال المحافظ الاستثمارية؛ وأن يكون للذهب حصة تحوطية تثقيلية؛ لتعمل كالمرساة !؟

إن التنويع هو أحد أقدم المبادئ التي يحاول الناس من خلالها المحافظة على ثرواتهم وكذلك الدول، مهما قلت تلك الثروات. والتنويع لم يُصمم لتعظيم الأرباح أو خفض التكاليف فحسب؛ بل للحد من الإخفاق والفشل؛ فالأصل أن لا يوضع كل البيض في سلة واحدة، كما ليس بالضرورة سلامة كل البيض.

المحافظ والثروات السيادية: الدول والحكومات:

يصدر صندوق النقد الدولي IMF بيانات ربع سنوية عن احتياطي النقد الأجنبي الرسمي COFER[١]، على شكل بيانات ربع سنوية لثماني بلدان يتم الإبلاغ عنها؛ تشمل الدولار الأمريكي، واليورو، والين الياباني، والجنيه الاسترليني، والدولار الاسترالي، والدولار الكندي، والفرنك السويسري، إضافة للعملة الصينية RMB[٢].

ويتم الإبلاغ عن تلك البيانات إلى صندوق النقد الدولي على أساس طوعي وسري، ويوجد ١٤٦ مراسلاً من البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي، وعدد

[١] Composition of Official Foreign Exchange Reserves
[٢] http://data.imf.org/regular.aspx?key=41175

من البلدان غير الأعضاء، وكيانات أخرى لديها احتياطيات من العملات الأجنبية، حيث يتم نشر البيانات علنًا وبشكل مجمل حماية لمعلومات كل دولة على حدة. ويلحظ المتتبع لتقارير COFER إشارات مقلقة بشأن بقاء الدولار الأمريكي؛ العملة الاحتياطية العالمية؛ فهي تكشف انخفاض نصيبه من تلك الاحتياطيات على التوالي ليصل لأدنى مستوى له في الربع الثاني ٢٠١٨ حيث بلغ ٦٢.٢٥٪، الجدول (١).

الجدول (١) نصيب الدولار من احتياطات COFER

2015 Q1	2015 Q2	2015 Q3	2015 Q4	2016 Q1	2016 Q2	2016 Q3	2016 Q4	2017 Q1	2017 Q2	2017 Q3	2017 Q4	2018 Q1	2018 Q2
66.00	65.29	65.54	65.74	65.46	65.22	64.70	65.36	64.68	63.83	63.52	62.72	62.47	62.25

المرجع: موقع صندوق النقد الدولي رابط

وبررت الصحيفة الاسترالية SYDNEY MORNING HERALD ذلك الانخفاض؛ بأن البنوك المركزية الأجنبية، وصناديق الثروة السيادية والمستثمرين يرون ازدياد مخاطر الاحتفاظ بالدولار؛ وذلك بسبب الاقتراض غير المسبوق للحكومة الأمريكية لسداد عجز ميزانيتها الذي قارب التريليون دولار؛ مما يجعل الدولار معرضًا لخطر أنه لم يعد عملة الاحتياط الرئيسية في العالم[١]. الشكل (١) نسب حصص الدولار من COFER

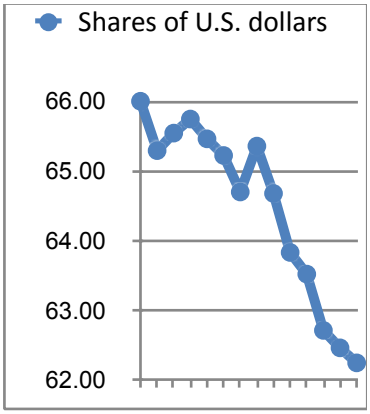

[١] Robert Burgess, US dollar's 'exorbitant privilege' takes another hit: Robert Burgess, THE SYDNEY MORNING HERALD, 29 September 2018, (link)

وبتمثيل بيانات الجدول (١) في الشكل (١) يبدو بوضوح تراجع الدولار الأمريكي كعملة احتياط عالمية. لكن هذا التراجع لن يكون سريعًا بل سيحتاج فترات طويلة من الزمن لافتقاد البديل؛ فاليورو بعيد نسبيًا عن مستوى الدولار الأمريكي كاحتياطي، وقد أدت أزمة ٢٠٠٨ لإيقاف الاقبال عليه.

ويوضح ذلك الشكل (٢) التالي:

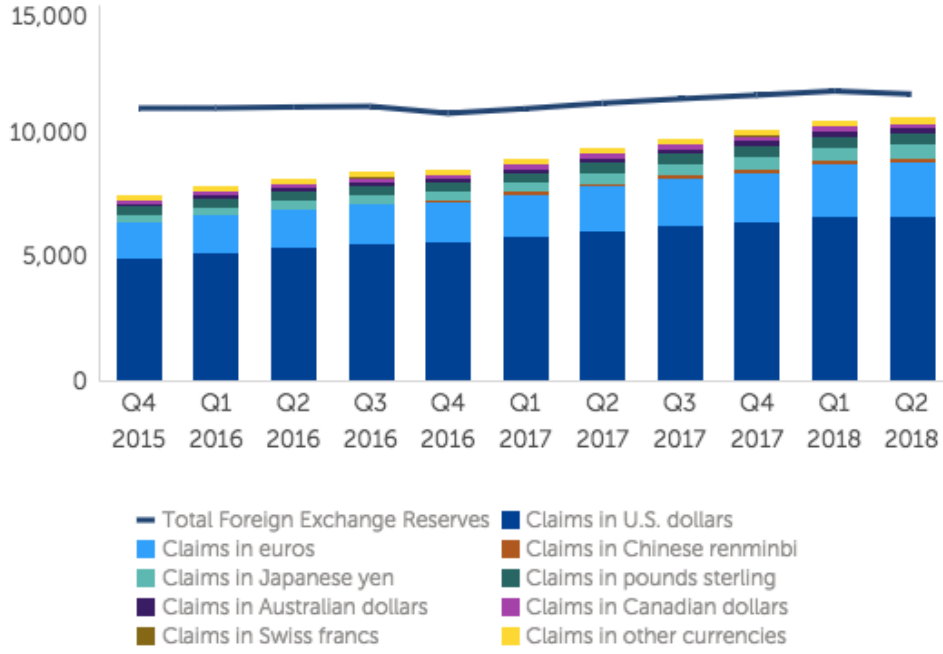

الشكل (٢) الاحتياطي العالمي من العملات COFER مقومة بمليارات الدولارات – المصدر: موقع صندوق النقد الدولي: رابط

يظهر الجدول (٢)[١] قيمة الأصول المقومة بالدولار الأمريكي بين الاحتياطيات ارتفعت إلى ٦.٥٥ تريليون دولار، بسبب الزيادة الإجمالية في احتياطيات

[١] Wolf Richter, US Dollar Refuses to Die as Global Reserve Currency — But Loses Ground, Wolf Street, Sep 30, 2018, (link)

العملات الأجنبية، وانخفضت حصة الأصول المقومة بالدولار بين هذه الاحتياطيات إلى ٦٢.٢٥٪، وهو أدنى مستوى منذ الفترة ٢٠١٢–٢٠١٣.

الجدول (٢) أصول احتياطات COFER مقومة بالدولار الأمريكي

	2017Q1	2017Q2	2017Q3	2017Q4	2018Q1	2018Q2
Total Foreign Exchange Reserves	897,675.22	117,863.88	291,231.77	441,121.34	604,541.10	482,379.33
Allocated Reserves	833,420.83	256,996.64	642,808.50	014,156.43	402,304.65	523,409.82
Claims in U.S. dollars	713,349.57	909,133.13	125,490.39	280,714.87	498,135.38	551,155.23
Claims in euros	703,136.99	847,188.58	934,673.25	019,246.59	122,477.29	131,639.62
Claims in Chinese renminbi	94,888.27	99,449.72	108,155.27	123,473.32	145,881.25	193,381.99
Claims in Japanese yen	400,762.76	428,603.00	436,192.13	491,011.33	501,794.78	522,594.56
Claims in pounds sterling	376,975.70	408,666.94	433,281.71	454,117.84	486,573.20	471,044.64
Claims in Australian dollars	155,980.62	161,871.09	170,762.38	180,009.14	177,340.52	179,307.43
Claims in Canadian dollars	167,491.30	178,769.42	192,885.01	202,798.47	193,778.45	200,791.17
Claims in Swiss francs	14,752.40	16,034.82	16,530.33	18,088.67	18,251.53	16,913.51
Claims in other currencies	206,083.22	207,279.92	224,838.03	244,696.20	258,072.24	256,581.65
Unallocated Reserves	064,254.39	860,867.25	648,423.27	426,964.91	202,236.45	958,969.50
Shares of Allocated Reserves	81.06	83.26	85.40	87.53	89.64	91.65
Shares of U.S. dollars	64.68	63.83	63.52	62.72	62.47	62.25
Shares of euros	19.28	19.95	20.06	20.16	20.40	20.26
Shares of Chinese renminbi	1.07	1.07	1.12	1.23	1.40	1.84
Shares of Japanese yen	4.54	4.63	4.52	4.90	4.82	4.97
Shares of pounds sterling	4.27	4.41	4.49	4.53	4.68	4.48
Shares of Australian dollars	1.77	1.75	1.77	1.80	1.70	1.70
Shares of Canadian dollars	1.90	1.93	2.00	2.03	1.86	1.91
Shares of Swiss francs	0.17	0.17	0.17	0.18	0.18	0.16
Shares of other currencies	2.33	2.24	2.33	2.44	2.48	2.44

Shares of Unallocated Reserves	18.94	16.74	14.60	12.47	10.36	8.35

المصدر: موقع صندوق النقد الدولي: رابط

وحسب الرسم البياني التالي، الشكل (٣)؛ فإن حصة الدولار من العملات الاحتياطية انخفضت في عام ١٩٩١ إلى ٤٦٪. عند وصول اليورو:

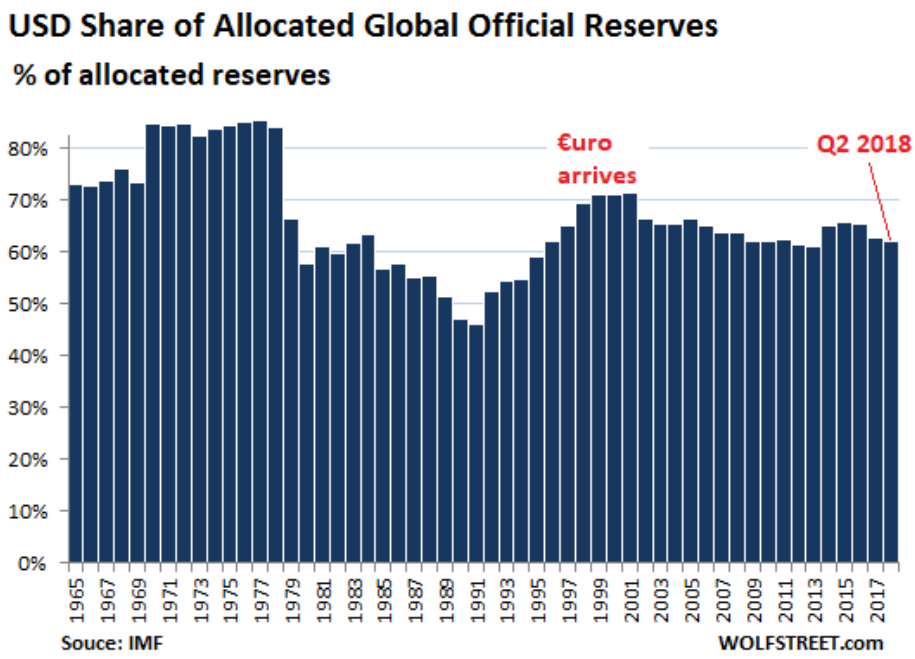

الشكل (٣) مساهمة الدولار في احتياطات COFER

إن اليورو صار عملة حسابية رسمياً في الأسواق المالية في عام ١٩٩٩، ثم ظهرت أوراقه النقدية والمعدنية في ١ يناير ٢٠٠٢؛ وفي حينها. كانت حصة الدولار من العملات الاحتياطية ٧١.٥٪ في عام ٢٠٠٢، ثم انخفضت إلى ٦٦٪ بحلول الربع الأول من عام ٢٠١٥، لتصل إلى ٦٢.٢٥٪ في الربع الثاني ٢٠١٨. ويعتبر إنشاء اليورو وطرحه في الأسواق من أنجح الجهود للحد من هيمنة الدولار – قبل الأزمة

المالية، وأزمة الديون الأوروبية –، فالهدف أن يكون اليورو "مكافئًا" للدولار على نطاق الهيمنة؛ إلا أن هذه الفرضية تلاشت خلال أزمة الديون الأوروبية.

ويعتبر ارتفاع العملة الصينية RMB إلى عملة احتياطية عالمية اعتباراً من ١ أكتوبر ٢٠١٦، هو آخر الجهود لتقليص هيمنة الدولار، عندما أضافها صندوق النقد الدولي إلى سلة حقوق السحب الخاصة SDR؛ لكن مكاسبها بطيئة، وحسب الرسم البياني التالي، الشكل (٤)، مثلت العملة الصينية (اللون الأحمر)

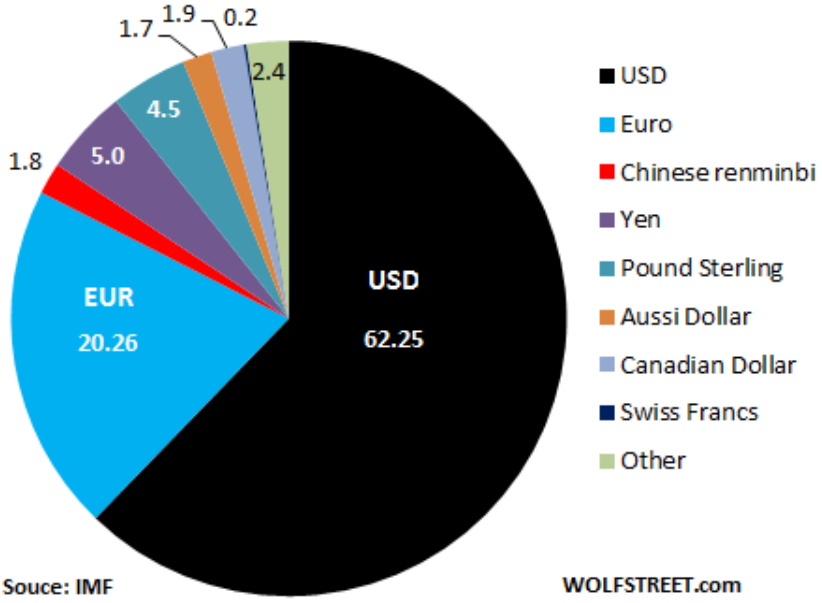

الشكل (٤) نسب تمثيل العملات الاحتياطية

حصة ١.٨٤٪ فقط، لكن هذا الارتفاع من ١.٣٩٪ في الربع الأول، ومن ١.٠٢٪ في الربع الرابع من عام ٢٠١٧ – هو قليل، باعتبار الصين ثاني أكبر اقتصاد في

العالم؛ لكن يبدو أن البنوك المركزية لا تزال حذرة من الاحتفاظ بالأصول المقومة بالعملة الصينية، لكنهم بدأوا العمل بها.

أما الفرنك السويسري (الخط الأسود)؛ فبالكاد يبدو في المخطط أعلاه؛ وقد بلغ ٠.٠١٦٪– ٠.١٨٪ منذ الربع الأول من عام ٢٠١٦.

إن الدولار الأمريكي المهيمن، انخفضت حصته من العملات الاحتياطية؛ فاليورو كان ٢٠.٢٦٪ في الربع الثاني Q2، متذبذبًا بحدود ٢٠٪ لسنوات. وشكل كل من (الدولار واليورو) معًا ٨٢.٥٪ من احتياطيات العملات الأجنبية المخصصة في الربع الثاني. بينما تعتبر العملة الصينية منذ إدراجها في الربع الأخير من عام ٢٠١٦؛ أعلى بقليل من الفرنك السويسري، وبنفس القدر من القوة مع الدولار الكندي والدولار الأسترالي.

إن جميع البنوك المركزية لا تكشف لصندوق النقد الدولي عن كيفية "تخصيص" احتياطياتها من العملات الأجنبية بعملة معينة. لكن على مرّ السنين، زاد إفصاحها لصندوق النقد الدولي، وفي الربع الرابع من عام ٢٠١٤، استحوذ الاحتياطي "المخصص" على ٥٩٪ من إجمالي الاحتياطيات، وبحلول الربع الثاني من عام ٢٠١٨، ارتفعت هذه النسبة إلى ٩١.٦٪. أي أن بيانات COFER تزداد اكتمالاً.

المحافظ الاستثمارية والثروات الفردية: الشركات والأفراد[١]:

[١] Gold in the “Everything Bubble”: Effective Diversification?, Wolf Richter, Sep 24, 2018, link

يعتبر البحث عن استقرار المحافظ عمومًا مفهومًا حاسمًا، ويقصر البعض تنويعه على تشكيلة الأسهم، وهذا تنويع محدود، كما يوسع البعض ذلك ليشمل العقارات وأصول أخرى، لكن ثمنية الذهب الدائمة تجعل منه تنويعًا للمخاطر مع فئات الأصول الأخرى.

فقد اعتاد الأفراد والشركات في النظم الرأسمالية تنويع محافظهم القائم على خليط من الأسهم والسندات والعقارات؛ حيث يُعتقد بأن العلاقة بين الأسهم والسندات هي علاقة عكسية؛ فعندما ترتفع الأسهم تنخفض السندات، وهذا ما يحدث جزئيًا مع سياسات بنك الاحتياطي الفيدرالي، الذي يميل إلى رفع معدلات الفائدة لزيادة عائد السندات؛ لتُوازن الأسهم والسندات بعضها بعضًا.

لكن ذلك لم يعد ينطبق اليوم؛ لأن الأسهم والسندات والعقارات ازدهرت معًا؛ منذ بدء التيسير الكمي في عام ٢٠٠٩. كما ازدهرت أصول أخرى؛ كالسيارات وغيرها. واستمر ارتفاع الذهب والفضة منذ ٢٠٠١ مما جعل **التنويع صعبًا للغاية**.

وكقاعدة: عندما تتحرك جميع فئات الأصول المملوكة معًا؛ أي باتجاه الصعود أو النزول؛ كما هو الحال في كل فقاعة؛ فالتنوع غير محقق!، وعندما ترتفع فئات الأصول على هذا النحو، يصبح من الصعب للغاية تحقيق التنويع في المستقبل؛ لأن الجميع صاروا عرضة لخطر الانهيار معًا.

فكيف يتناسب الذهب؟

ارتفعت أسعار الذهب إثر أزمة ٢٠٠٨، ولمدة عَقد تقريبًا؛ وبذلك صار الذهب (تنويعًا) معقولاً للأسهم، باستثناء عامي (٢٠٠٩ –٢٠١١)، عندما تحرك الذهب

والأسهم بشكل متوازي كما هو موضح في مؤشر ستاندرد آند بورز ٥٠٠ في الرسم البياني، الشكل (٥):

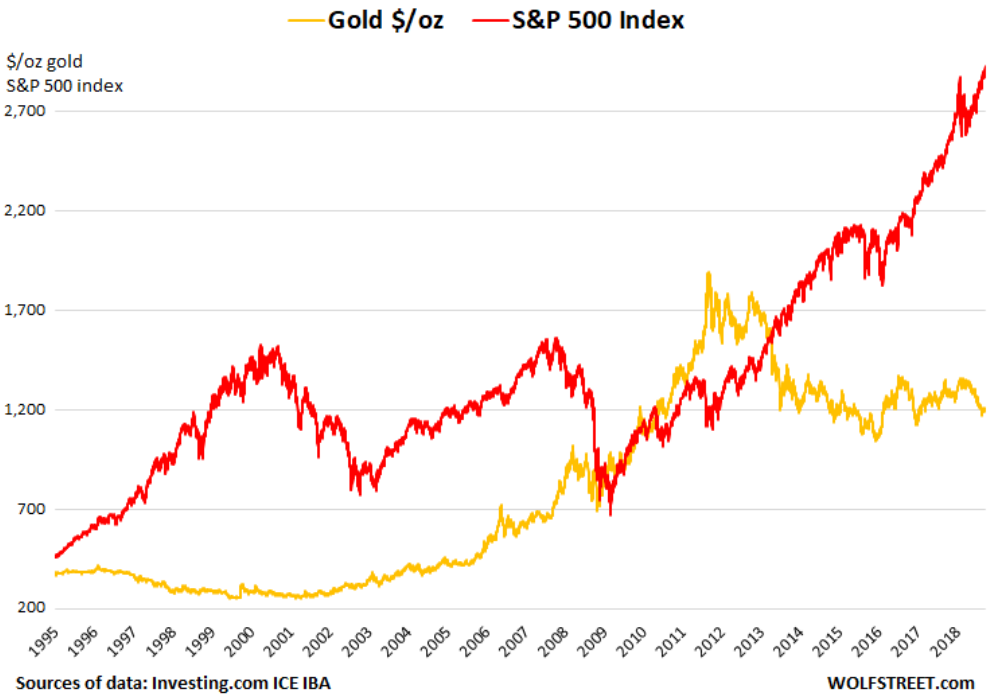

الشكل (٥) تحرك أسعار الذهب مقابل الأسهم حسب مؤشر اس أند بي ٥٠٠

وحسب الرسم البياني فإن الاحتفاظ بالذهب بدل الأسهم يمثل لعبة خاسرة بين عامي ١٩٩٥–٢٠٠٨، ثم بتهاوي الأسهم، يعود الذهب تنويعًا فعالاً. وقد استمر الذهب في الارتفاع لسنتين أخريين – وهذا ما يحبه ملاك الذهب –.

يعمل التنويع بشكل صحيح خلال الأوقات الجيدة رغم ما فيه من ألم؛ فعندما ترتفع فئة من الأصول، تنخفض أخرى، فتحظى إجمالي الأصول ببعض الثبات، وهذا مما يخفض الأداء. وقد شهد الملاك ذروة الألم في عام ٢٠١١، رغم ارتفاع معظم فئات الأصول الأخرى.

اتجهت السندات بالفعل نحو الانخفاض بعد صعود سوقها الذي دام ٣٥ عامًا، كما تستعد الأسهم لاتجاه هبوطي معقد وطويل. كما أن العديد من قطاعات العقارات التجارية والسكنية معدة لذات السلوك، وتستعد أصول أخرى تتكون منها "**فقاعة كل شيء**" لفعل ذات الشيء.

فهل سيقدم الذهب تنويعًا فعالاً؟

كما هو الحال في الفترة ٢٠٠٩–٢٠١١، فإن الأسهم والسندات والعقارات والذهب يمكن أن تتحرك معًا، وقد تحركوا بالفعل معًا، وعليه فمن الآن وصاعدًا **سيمكنهم التحرك معًا لعدم وجود ضمان يجعل التنويع يعمل كما هو مخطط له!**

المشكلة أن لا أحد يشكو عندما ترتفع جميع الممتلكات المتنوعة بشكل جيد. لكن الصراخ يحصل عندما تنخفض هذه الحيازات المتنوعة بشكل واضح، وعلى كل حال، هناك فرصة جيدة لحدوث ذلك بعد فترة.

ورغم ذلك، لا يزال الذهب (في الغالب) خارج نطاق هذه القفزات؛ لأن الارتباط بينه وبين معظم فئات الأصول كان مؤقتًا منذ عام ١٩٩٥، لذلك يوفر الذهب تنويعًا، ولو من الناحية النظرية.

لكن دورات الذهب طويلة للغاية: فقد استمر دون ذروته من عام ١٩٨٠ ولمدة ٢٠ سنة؛ أي حتى عام ٢٠٠١. وليس هناك ما يضمن أنه سيستدير أو يرتفع، أو حتى أن يظل ثابتًا، عندما تبدأ فقاعة كل شيء بالتخلص من كل أنواع الأصول. وهذا ما يوضح صعوبة تحقيق التنوع، بعد تسع سنوات من تضخم أسعار الأصول.

وكقاعدة، يجب أن يكون لديك ٥–١٠٪ من محفظتك ذهبًا في المدى الطويل الأجل لأغراض التنويع. (وهذا ما ينصح به عدد من المستشارين الماليين؛ بمن فيهم جيم كريمر وهو أكبر مستثمر في الأسهم على الإطلاق)، ويسمى ذلك بـ: **التأمين ضد الكارثة الاقتصادية**.

فأبسط استراتيجية للذهب هي شراء بعضه، على أمل ألا تضطر لبيعه؛ فإذا لم تبعه، فاستراتيجيتك جيدة، وإذا تحتم عليك بيعه؛ فأنت ممتن أنك تملكها للبيع. فالذهب دائم اللمعان؛ ومع كل الفقاعات، والغش، والتكنولوجيات الفائقة التي تستنزف مدخراتك، فقليل من الذهب فكرة جيدة. وهذا ما يجعل البنوك المركزية تسميها **احتياطيًا**.

العدد التاسع والسبعون

السترات الصفراء تزيد عُريّ النظام المالي العالمي مقترحات (موريس آلي) وحلول الاقتصاد الإسلامي

فرنسا هي البلد الأكثر زيارة في العالم وثاني أكبر اقتصاد في أوروبا وسابع أكبر في العالم.

– تعد منتجًا زراعيًا رائدًا، تمثل ثلث الأراضي الزراعية داخل الاتحاد الأوروبي. وهي سادس أكبر منتج زراعي في العالم وثاني أكبر مصدر زراعي، بعد الولايات المتحدة. تباطأ النمو الاقتصادي فيها في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى البطالة مما وضع ضغوطا هائلة على الحكومة لإعادة تشغيل الاقتصاد.

– إجمالي الناتج المحلي GDP: ٢.٥٨ تريليون دولار.

– إجمالي الناتج المحلي من حيث تعادل القوة الشرائية PPP: ٢.٨٣ تريليون دولار.

– نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDI؛ وبسبب عدد سكانها المرتفع: ٤٤،٥٤٩ دولار (المرتبة ٢٦).

تشهد فرنسا هذه الأيام ثورة حسب تعبير بعض الشعارات التي رفعت في الاحتجاجات والتي سُميت بالسترات الصفراء؛ نسبة لما يلبسه المحتجون، وهذه الحركة هي حركة احتجاجات شعبيّة ظهرت في شهر أيار (مايو) ٢٠١٨، ثم ازدادت شهرتها وقوّتها في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) المنصرم. وحسبما هو معلن فإنها ثورة محتجين على رفع أسعار الوقود بسبب فرض الحكومة ضريبة القيمة المضافة التي شملت الديزل بنسبة بلغت ١٤٪ خلال عام واحد، وضريبة أخرى على البنزين بنسبة بلغت ٧.٥٪؛ مما انعكس بزيادة أسعار الوقود الذي فاقم بدوره ارتفاع تكاليف المعيشة.

وبرأي المحتجين؛ فالإصلاحات الضريبية التي سنّتها الحُكومة تستنزفُ الطبقتين العاملة والمتوسطة. وأن الهدفَ من ضريبة الوقود هو تمويل العجز الذي سببته التخفيضات الضريبية المفروضة على الشركات الكبرى بحجة تحسين قدرة فرنسا التنافسية عالمياً – حسب تفسير الرئيس الفرنسي –، مما دفعهم للتظاهر ضدّ هذه السياسات التي يرونَ أنها تزيد فقر الفقير وتعمل على زيادة غنى الغنيّ.

ثم جاء رد الرئيس الفرنسي بتوجهه:

- لإلغاء الضريبة عن الساعات الإضافية؛ في محاولة لرفع القدرة الشرائية لدى الفرنسيين،
- لإلغاء الزيادة الأخيرة على ضرائب التأمين الاجتماعي لأرباب المعاشات الذين يتقاضون أقل من ألفي يورو.

ثم أكد الرئيس استمرار السيطرة على الإنفاق العام لتُحقق الحكومة ما تصبو إليه. أما تكلفة تلك الإلغاءات؛ فقدَّرها أحد وزرائه بحدود ٨ إلى ١٠ مليار يورو. إثر ذلك، سارعت المفوضية الأوروبية دراسة تلك الإجراءات لتحديد أثرها على الميزانية؛ فرئيس الوزراء الفرنسي توقع أن يزداد عجز الميزانية حد ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي المتفق عليه في الاتحاد الأوروبي متوقعًا أن يسجل نحو ٣.٢٪ العام المقبل. وهذا ما تنبه إليه المحتجون بشكل مسبق فرفعوا شعار خروج فرنسا من الاتحاد FRexit لقطع هذه العلاقة التحكمية التي تنعكس عليهم مباشرة بمزيد من الضرائب ومصادرة حدودهم الدنيا للعيش الكريم.

وقبل أن نسهب في التحليل واقتراح الحلول من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي؛ لابد من الإشارة لمقالنا الافتتاحي للعدد الثالث والسبعين بعنوان: بيتٌ للزكاة ومصلحةٌ للضرائب والأسئلة الشائعة لصندوق النقد الدولي، في عدد حزيران (يونيو) الماضي؛ إثر أحداث أصابت الأردن لنفس أسباب الاحتجاجات الفرنسية، والتي أيضًا عادت للغليان في الشارع الأردني من جديد هذه الأيام.

إن الحل الذي سنطرحه على الفرنسيين، سنقتبسه من اقتصادي فرنسي حاز على جائزة نوبل للاقتصاد هو (موريس آلي)، تطرق فيه إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بقيادة (الليبرالية المتوحشة)؛ معتبرًا أن الوضع على حافة بركان، ومهدد بالانهيار.

يلخص البروفسور (Magdaléna Přívarová) من كلية الاقتصاد الوطني بجامعة براتيسلافا بسلوفاكيا، رؤية (موريس آليه) بمقالة عنوانها[1]: (موريس آليه ومحاولته في مجال العلوم الاقتصادية)، يشرح فيها أركان أزمة العالم المالية من خلال توضيح مكامن الخطر في النظام الحالي؛ وذلك بإصلاح النظام المالي والضريبي بشكل ثنائي، وذلك كالآتي:

١- إصلاح النظام المصرفي وخلق النقود:

إن النظام الحالي، الذي يُمكّن البنوك من إنشاء الزخم، هو من وجهة نظر موريس سخيفة، لأن البنوك تقترض الزيادات، التي لا تملكها، وبهذه الطريقة تحصل على دخل غير مصرح به.

[1] Maurice Allais and HIs Attempt at Rigour in Economic Science, Magdaléna Přívarová, Link

لذلك يقترح موريس أن تكون هناك بنوك تختص بقبول الودائع، وبنوك تختص بتوفير القروض.

حيث يتم في البداية استلام الودائع من العملاء، ويتم الاعتناء بها، لكن لا يمكن إقراضها. وبهذه الطريقة لن يتم إنشاء أية أموال (ex nihilo)[1]. ومع ذلك، قد تفرض هذه البنوك رسومًا على عملاءها مقابل الخدمات المرتبطة بإدارة حساباتهم.

أما بما يتعلق بالبنوك المقرضة، فإنها سوف تقرض المال على المدى الطويل، ومن هذا المال ستوفر قروضًا قصيرة الأجل، دون (خلق) مالٍ جديدٍ؛ وبالتالي فإن نمو عرض النقود المتداولة سيعتمد فقط على البنك المركزي، وستتدفق (الدخول) من إنشاء هذه الأموال إلى خزينة الدولة، مما سيؤدي لكسب مزيد من مصادر التمويل (إلى جانب الضرائب التي هي الحل الثاني).

يُشار إلى أن بعض مطالب المحتجين طالت المصارف المحتكرة، وطالبت بتجزئتها لكسر الاحتكار.

وتعليقنا على إصلاح موريس للنظام المصرفي:

إن خلل خلق النقود الذي تمارسه البنوك الربوية برأي موريس حلّه يكون بإنشاء مجموعتين من البنوك، واحدة لتلقي الودائع والثانية للإقراض الربوي بما تملكه من أموال. إن ذلك مُقتبس من فكرة إنشاء المصارف الإسلامية، مع أفضلية واضحة للأخيرة، لأنها:

[1] ويكيبيديا: عبارة لاتينية تعني: من لا شيء، بمعنى الخلق من لا شيء، Link

- تقبل الودائع من العملاء كقروض، ويدها عليها يد ضمان، مما يسمح لها الاستفادة من هذه القروض مع مراعاة نسب السيولة والاستثمار التي تشترطها البنوك المركزية.
- تمول أنشطة عملائها بائتمان ممنوح من الأموال التي هي تحت إدارتها دون خلق نقد إضافي، فصيغ الائتمان التي هي المرابحة الآجلة والسلم والاستصناع يكون فيها الجزء الآجل من أموال البنك وما تحت إدارته منها.

وما غفل عنه موريس هو: دور الربا في افتعال التضخم، وزيادة تكلفة الائتمان، في حين تعتمد المصارف الإسلامية الربح في عملها سواء؛ أكانت صيغ ائتمان أم مشاركة أم استثمار مباشر.

وهذه الصيغة الإسلامية من المصارف؛ أوضح وأفضل وأمتن.

٢- إصلاح النظام الضريبي:

طبقًا لما قاله السيد موريس، من الضروري إصلاح النظام الضريبي، الذي في نظره هو الأكثر قابلية للتطبيق، ولأنه يمكن أن يكون الأكثر كفاءة.

بهذه الطريقة ترتبط نظرية (موريس آليه) للنقود ارتباطًا وثيقًا بمقترحاته الأصلية المتعلقة بالنظام الضريبي. ويدعو موريس إلى تخفيض جميع ضرائب الدخل، على هذا المبدأ، مع أن الدولة ليس لديها أي حق أخلاقي للتدخل في الحياة الخاصة للناس، لا سيما فرض ضريبة على ثمار عملهم. وطبقًا لموريس، فإن الشركات المدارة بشكل جيد فقط (أي المربحة) هي التي تدفع الضرائب، أي أن الأقل فاعلية في جوهرها لا تخضع للضريبة.

ويعتقد موريس أن هناك ثلاثة أنواع من الضرائب:

أولاً، يجب فرض ضريبة رأس المال الحالية، التي تتعلق بجميع الأصول المادية؛ كالأرض والعقارات، وما إلى ذلك؛ ويكون لهذه الضريبة معدل وحيد هو (٢٪)، مما سيُمكّن الموازنة العامة من زيادة إيراداتها بنسبة ٨٪ على شكل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيًا، يجب أن يكون هناك تحديد معدل يومي لضريبة القيمة المضافة VAT.

ثالثًا، ستكون الإيرادات المحققة من خلق الأموال مصدراً هامًا لتمويل الإنفاق الحكومي، التي ستتحقق من قبل البنك المركزي.

وتعليقنا على إصلاح موريس للنظام الضريبي:

إن الضرائب هي مكمن الاحتجاجات وسببها الظاهر والشعرة التي قصمت ظهر البعير، والحلّ المقترح من موريس يُقارب الحل الإسلامي في جزئية ويبتعد عنه في جزئية أخرى:

- فهما يقتربان في دعوته لتطبيق نسبة ثابتة من الضريبة على الأصول المادية بنسبة ٢٪؛ بينما يطبق الاقتصاد الإسلامي رسمًا ماليًا يُسمى زكاة المال؛ على صافي الأصول المتداولة أو على صافي حقوق الملكية مطروحًا منها الأصول الثابتة بمعدل ٢.٥٪ (حسب الجزء السفلي أو العلوي من الميزانية)؛ وبذلك يُعفي الاقتصاد الإسلامي الأصول الثابتة من أي رسم مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية، بينما يأخذ من صافي الأصول المتداولة ذلك؛ مع اعتبار أن مصارف زكاة المال ليست كمصارف الضرائب إطلاقًا؛ فالأولى تذهب مباشرة

للطبقات الفقيرة من الناس لتدعم نفقاتهم حيث الميل الحدي للفقراء يساوي الواحد مما يحسن معيشتهم مباشرة دون وساطة يغلب عليها الفساد الإداري على أقل تقدير؛ بينما تذهب الثانية أي الضرائب إلى خزانة الدولة لتغطي نفقاتها غير الرشيدة في كثير من الأحيان، لخضوعها لرغبات أصحاب البرامج الانتخابية من السياسيين. ولابد من التركيز على أن معالجة أزمة ٢٠٠٨ كانت من أموال صناديق التقاعد ومن أموال الضرائب، وتدل جميع المؤشرات على اقتراب أزمة مالية جديدة أشد وأقسى، وستكون أموال الضرائب هي الحل الوحيد لمعالجة جزءا منها؛ لأن أموال صناديق التقاعد لم تتعافى بعد مما أزهقته أزمة ٢٠٠٨.

- بينما لا يوافق الاقتصاد الإسلامي على ضريبة القيمة المضافة VAT؛ لأن ذلك يعتبر اعتداء على أموال الناس؛ فبتتبع أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم الدالة يتبين لنا شدة هذا الاعتداء، كالآتي:

(١) **هذا سُوقكُم؛ فلا يُنتقَصنّ، ولا يُضْرَبنّ عليه خَراجٌ**[١]، فالانتقاص يكون بعرقلة انتقال رؤوس الأموال وانتقال السلع وانتقال الأشخاص من خلال منعهم أو فرض رسوم وضرائب على حركتهم وتنقلاتهم، أما ضرب الخراج فيكون بفرض رسوم على عمليات السوق من بيع وشراء وهذا ما يُعرف اليوم بضريبة القيمة المضافة.

[١] رواه ابن ماجه كتاب التجارات، باب الأسواق ودخولها، رقم (2233)، وضعفه البوصيري في مصباح الزجاجة (3/27).

(٢) **إنَّ صاحبَ المَكْسِ في النارِ**[١]، وصاحب المكس هو فارض الضريبة – بمختلف أنواعها – وجابيها.

(٣) **لا يدخُلُ الجَنَّةَ صاحِبُ مَكسٍ**[٢].

(٤) **من أقر بالخَراجِ وهو قادر على أن لا يُقِرَّ به، فعليه لعنةُ اللهِ والملائكة والناس أجمعين، لا يقبَلُ اللهُ منه صرفًا ولا عدلاً**[٣]. وتفسير القول بأن فارض الضريبة إن كان قادراً على أن لا يُقرّها فعليه ما ذكره الحديث الشريف؛ وفسر سلوك عمر الفارق رضي الله عنه في عام المجاعة ذلك؛ حيث لم يُكلّف الناس ضرائب رغم الحاة الملحة لبيت المال؛ بل استدان من زكاتهم مع حسم ذلك من زكواتهم المستقبلية، وكأنها سياسة استدانة داخلية دون تكلفة، وبذلك أجرى مالا في الخزينة. وقد ذكر الفقهاء كالشاطبي والماوردي وغيرهم أن ذلك هو: **التوظيف على بيت المال**، ووضعوا له شروطًا استقوها من سلوك الخليفة الفاروق، وهي أربعة:

- أن تكون الأمة في جائحة،
- وأن يكون بيت المال فارغًا،
- وأن يُكلّف الأغنياء فقط،
- وأن تتوقف هذه السياسة بتوفر المال في الخزينة،

لذلك كان مؤدى فعل الفاروق رضي الله عنه أن وفّر مالاً، فأبطل فرض الضريبة

[١] حديث صحيح.
[٢] حديث صحيح.
[٣] مرجع سابق، أحكام الخراج، رواه أنس بن مالك.

على الناس. لذلك فإن استخدام سياسة فرض غير الزكاة من تكاليف مالية على الناس يضبطها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: في المال حق سوى الزكاة[١]، لكن ضمن شروط العدالة الاجتماعية الأربعة التي ذكرناها آنفًا.

(٥) **ينزلُ عيسى ابنُ مريمَ فيقتُلُ الخنزيرَ، ويمحو الصَّليبَ، وتُجمعُ لَهُ الصَّلاةُ، ويُعطي المالَ حتَّى لا يُقبَلَ، ويضعُ الخراجَ، وينزلُ الرَّوحاءَ فيحجُّ منها أو يعتَمرُ، أو يجمعُهُما**[٢]. وهذا بمثابة تأبيد منع فرض الضرائب حتى قيام الساعة.

ذكر ابن رجب أن عمرًا رضي الله عنه كتب لعامله حذيفة: أيُّما رجلٍ أسلم قبل أن تضعَ الخراج على أرضِه وعلى رأسِه، فخذ من أرضه العُشرَ وألغِ عن رأسه، ولا تأخُذْ مِن مسلمٍ خَراجًا، وأيُّما رجل أسلم بعدما وضعتَ الخراج على أرضِه ورأسه، فخذ من أرضه، فإنا قد أحرَزْنا أرضه في شِرْكِه قبل أن يُسلِمَ[٣].

وفي هذا المقام، يجدر التذكير بما قاله العديد من المفكرين الغربيين إبان الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ الداعين (لعقلنة) الانفلات الاقتصادي والمالي الناجم عن الربا والتوسع بالدين والتلاعب بالرهون إضافة للفساد بكل أشكاله:

- تساءل (بوفيس فانسون) رئيس تحرير مجلة (شالونج) في افتتاحيتها مخاطبًا (البابا بنديكيت السادس عشر) قائلا[٤]: (أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة

[١] نيل الأوطار للشوكاني، روته فاطمة بنت قيس.
[٢] عمدة التفسير، رواه أبو هريرة.
[٣] ابن رجب، أحكام الخراج، رواه الشعبي عامر بن شراحيل.
[٤] فانسون، بوفيس، البابا أو القرآن، صحيفة تشالونج الفرنسية: رابط.

إلى قراءة القرآن بدلاً من الإنجيل لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها ما حلّ بنا ما حلّ من كوارث وأزمات وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري؛ لأن النقود لا تلد النقود).

- كتب (رولان لاسكين) رئيس تحرير صحيفة (لوجورنال د فينانس) مقالا بعنوان: هل تأهلت وول ستريت لاعتناق مبادئ الشريعة الإسلامية؟. تساءل فيه عن ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاقتصادي لوضع حد لهذه الأزمة التي تهز أسواق العالم من جراء التلاعب بقواعد التعامل والإفراط في المضاربات الوهمية غير المشروعة.
- أشارت الباحثة الإيطالية (لوريتا نابليوني) في كتاب لها بعنوان: (اقتصاد ابن آوى) إلى أهمية التمويل الإسلامي ودوره في إنقاذ الاقتصاد الغربي. وأضافت أن "التوازن في الأسواق المالية يمكن التوصل إليه بفضل التمويل الإسلامي بعد تحطيم التصنيف الغربي الذي يشبّه الاقتصاد الإسلامي بالإرهاب"، ورأت نابليوني: "أن التمويل الإسلامي هو القطاع الأكثر ديناميكية في عالم المال الكوني". وأوضحت أن: "المصارف الإسلامية يمكن أن تصبح البديل المناسب للبنوك الغربية، فمع انهيار البورصات في هذه الأيام وأزمة القروض في الولايات المتحدة فإن النظام المصرفي التقليدي بدأ يُظهِر تصدعًا ويحتاج إلى حلول جذرية عميقة"[١].

[١] Dalla finanza islamica proposte e idee per l'Occidente in crisi, Loretta Napoleoni, TLAXCALA, Link, 04 Mar 2009

لذلك فإن تبني الاقتصاد الإسلامي هو أخذٌ للعالم إلى ضفة الأمان وإبعادٌ للشرور التي جاءت بها المدارس الغربية المتعددة عبر قرون من تشويه الحقائق، وعودة إلى استقرار نظام دام أكثر من عشرة قرون بنجاح ساد أكبر بقعة جغرافية تحققت فيها العالمية، وليس عولمة مادية ما فتئت تجرجر أذيال الخيبة وستلحق بربيبتها الشيوعية والاشتراكية التي أَفلت غير مأسوف عليهما.

ولابد من التذكير بأن عدوى السترات الصفراء قد انتقلت إلى بلدان أخرى كبلجيكا وهولندا وصربيا والأردن وغيرها، حتى أن بعض البلاد كمصر حظرت بيع السترات الصفراء خشية العدوى!!.

لذا يُستفاد من هذه التحركات الشعبية أن طوبائية حكام الاتحاد الأوربي ومسيّريه قد ذهبوا لتعظيم هيكل الاتحاد على حساب البشر الذي يعيشون فيه. والصحيح أن يتأسوا بقول رسول الهدى صلى الله عليه وسلم حين قال: لزوالُ الدُّنيا أهونُ على اللهِ من قتلِ مؤمنٍ بغيرِ حقٍّ[1]، وعلى هذا تُبنى السياسات وتراعى أولوياتها وأفضليتها؛ فالجوع حاجة أساسية (فيزيولوجية)، يصنفها الفقهاء ضمن الحاجات الضرورية.

لقد أرسى الخليفة عمر الفاروق رضي الله عنه في هذه المسألة قاعدة عريضة لا يمكن لحاكم التغاضي عنها، وذلك عندما سأل أحدَ وُلاته: ماذا تفعل إذا جاءك سارقٌ؟ قال: أقطع يده. فقال عمر: وإذا جاءني منهم جائعٌ أو عاطلٌ عن العمل فسوف يقطع عمر يدك. إنَّ الله قد استخلفَنا على عباده لنسُدَّ جوعتهم ونسترَ عورتهم

[1] حديث صحيح، الترغيب والترهيب، رواه البراء بن عازب.

ونوفِّرَ لهم حرفتهم. فإذا أعطيناهم هذه النِّعمَ تقضَّيناهم شكرها. يا هذا إن الله خلق الأيديَ لتعملَ فإذا لم تجد في الطَّاعة عملاً الْتمَسَت في المعصية أعمالاً، فاشغَلْها بالطاعة قبل أن تَشغَلَكَ بالمعصية.

العدد الثمانون

نادي الكبار و تقسيم الأسواق

قُسمت الدول في بدايات القرن الماضي سياسيًا، إلى دول شرقية وأخرى غربية، شملت الأولى دول المعسكر الشيوعي التي تتبع الاتحاد السوفيتي، وشملت الثانية دول المعسكر الحر، التي تتبع الولايات المتحدة الأمريكية، أما ما غاب عن المعسكرين من الدول؛ فسميت بدول العالم ثالث.

ومع نهاية سبعينيات القرن الماضي وضعف المعسكر الأول، نادى صندوق النقد الدولي بتقسيم يعتمد الرؤية الاقتصادية، فكانت الدول المتقدمة[١]، والدول النامية[٢]، والدول الأقل نمواً[٣] واستمر ذلك التقسيم لنهاية القرن الماضي.

ومع بداية هذا القرن غيّر البنك الدولي التقسيم؛ فأصبحت الدول غنية، وأخرى ناشئة، وأخرى نامية، تكون القسم الأول من سبعة دول هي الأغنى في العالم، وضم القسم الثاني عشرات الدول الناشئة الرائدة وعدداً مقاربًا من الدول التي وصفت بالناشئة فقط. واعتمد التقسيم على عدة مؤشرات منها: MCSI، JP Morgan، الأمم المتحدة.

أطلق آدم سميث الذي أسست أفكاره لنشوء "المدرسة الكلاسيكية" في الاقتصاد، دعوته للتخصص على مستوى الفرد العامل وعلى مستوى تخصص كل بلد في

---

١ Developing economies according to the IMF, link
٢ Human Development Index Report (Published in 2018), link
٣ Least Developed Countries, link

إنتاج السلع التي يُحسِن إنتاجها بأقل تكلفة مقارنة مع بقية البلدان واستيراد بقية السلع (طبقًا لنظرية الميزة المطلقة) من أجل مضاعفة حجم السلع المنتَجة في العالم ورفاهية الجميع. وهو بذلك أسس لضرورة اعتماد البلدان مبدأ التجارة الحرة بدل الحماية التي شجعتها المدرسة التجارية (المركنتيلية).

وتعتبر التقسيمات الاقتصادية بمثابة تقسيم للأسواق، الهدف منها؛ خلق تنافس بين الدول؛ لتتحرك الدول من فئة أدنى إلى فئة أعلى، أما معيار هذا التقسيم؛ فهو مدى حرية وصول المستثمرين لأسهم وسندات الدول الأخرى، يضاف له معيار أقل شأنًا يتناول تنوع اقتصاد الدولة المعنية وحجم صادراتها وارداتها. إلا أن هذا التقسيم لا يأخذ بعين الاعتبار ثراء الدولة أو حجم ديونها، أو حجم احتياطياتها النقدية؛ فالدول المتقدمة أقل من غيرها احتفاظًا بالاحتياطيات؛ فآخر الاحصاءات تشير إلى أن الدول المتقدمة تمتلك ٣.٩٧ تريليون دولار بينما تمتلك الدول الناشئة ٧.٥٢ تريليون دولار.

أما معيار القوة الشرائية فقد بُدئ النظر إليه؛ لكن ليس كأولوية في التصنيف؛ فترتيب الدول المتقدمة تراجع من ٥٤٪ في ٢٠٠٤ إلى ٣٩٪ مؤخراً. مما دعا عدد من الخبراء للقول بأن النظام الهرمي الاقتصادي الذي يضع الدول الناشئة على الهامش والمتقدمة في مركز الشؤون العالمية، لم يعد يصف بدقة وضعًا تساهم فيه الدول الناشئة على أساس تعادل القوة الشرائية بقدر أكبر في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من نظيراتها المتقدمة.

وتستخدم المؤسسات الدولية معايير قياس مختلفة؛ فالأمم المتحدة تميز بين الدول النامية والدول المتقدمة، والبنك الدولي يستخدم الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد، أما صندوق النقد الدولي فيستخدم نصيب الفرد من الدخل، إضافة لدرجة تنوع الصادرات، ودرجة الاندماج في النظام المالي العالمي.

وفيما يلي شرح مبسط عن هذه المؤشرات، ثم عرض لنادي العشرين؛ أي نادي الدول الأكبر اقتصادا في العالم، ويراعى تغير الترتيب طبقا للمؤشر المستخدم.

أولاً: إجمالي الناتج المحلي GDP:

هو القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي، التي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة. ويختلف إجمالي الناتج القومي GNP عن إجمالي الناتج المحلي GDP بأنه يأخذ في اعتباره السلع التي يتم إنتاجها في دول أخرى؛ لذلك فهو يتتبع الإنتاج حسب الملكية.

ويقيس إجمالي الناتج المحلي التباطوء الاقتصادي والتعافي بعده، والقدرة النقدية للاقتصاد؛ لمعالجة العوامل الخارجية، ويقيس أيضًا مستوى المعيشة الاسمي، لكن وبكل حال؛ لا يُقصد به قياس العوامل الخارجية.

ثانيًا: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDI:

هو متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي[1] GDI بعد قسمة إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية على عدد السكان. وهو مؤشر لمستوى المعيشة في الدولة،

[1] للمزيد موقع البنك الدولي: رابط

وليس مقياساً لدخل الفرد فيها؛ حيث يتساوى إجمالي الناتج المحلي للفرد تماماً مع إجمالي الدخل المحلي للفرد؛ أي:

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDI = الدخل المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ÷ عدد السكان

ثالثاً: إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوة الشرائية[1]:

يلجأ المستهلكون إلى شراء بعض السلع من الأسواق الخارجية؛ لرخص ثمنها مقارنة بأسعارها في بلادهم، ونتيجة لتذبذب الأسواق، والتغير المستمر في الأسعار وحجم الطلب والعرض بين البلدان المختلفة، تصل القدرة الشرائية للعملة المحلية والأجنبية إلى حالة من التساوي أو التوازن؛ حتى يصبح من غير المجدي شراء المنتجات من الأسواق الخارجية لتوفرها في الأسواق المحلية بنفس السعر.

يطلق الاقتصاديون على هذه الحالة مفهوم تعادل القدرة الشرائية Purchasing Power Parity PPP[2]. ويعتبر كلاً من: حجم العرض والطلب، والتضخم، وسعر الفائدة السائد؛ عوامل مؤثرة في إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوة الشرائية[3].

يمكن التعبير عن نظرية تعادل القوة الشرائية باستخدام الأرقام القياسية للأسعار، ومثال ذلك[4]:

[1] للمزيد موقع صندوق النقد الدولي رابط

[2] Mike Moffatt,"A Guide to Purchasing Power Parity Theory", www.thoughtco.com, 2017-11-3, link.

[3] Osmond Vitez, "Factors Influencing Purchasing Power", www.smallbusiness.chron.com, 2018-10-10, link.

[4] Wikipedia, 28-11-2018, link

ع٢ × ف١ = ف. × ع١

فإذا كان سعر صرف الجنيه بالنسبة للدولارات الأمريكية ٢ دولار، ثم ارتفعت الأسعار في مصر بنسبة ٢٠٪ وفي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٦٠٪ فإن: ف. = ٢، ع١= ١٢٠٪، ع٢= ١٦٠٪. وعليه يكون سعر الصرف الجنيه المعدل = ١٦٠٪ × ف١ = ٢ دولار × ١٢٠٪، وبالتالي يكون سعر الصرف المعدل: ف١ = ١.٥، وذلك يعني أن سعر الصرف الجديد للجنيه قد زاد عن سعر صرفه القديم بمقدار دولار أمريكي ونصف؛ مما يؤدي لارتفاع سعر الصرف تلقائيًا.

الدول العشرين الأكثر غنى:

إن المراحل المختلفة من الدورات الاقتصادية تُقلب الاقتصادات في جميع أنحاء العالم؛ لكن الاقتصادات الكبرى لا تتزحزح عن المواقع التي تتموضع فيها بسهولة، وبمقارنة الاقتصادات العشرين الأولى منذ عام ١٩٨٠؛ فإن سبعة عشر اقتصاداً منها لا يزال موجوداً في القائمة.

تعتبر هذه الاقتصادات محرك النمو، بسبب سيطرتها على معظم الثروة العالمية[١]، ويبلغ إجمالي الناتج المحلي الاسمي GDP للاقتصادات العشرة الأوائل ٦٧٪ من الاقتصاد العالمي، في حين يساهم أكبر ٢٠ اقتصاد على ٨١٪؛ بينما تشكل باقي البلدان (الـ ١٧٢) مجتمعة أقل من خُمس الاقتصاد العالمي[٢].

[١] للمزيد موقع صندوق النقد الدولي، أبريل ٢٠١٨، رابط

[٢] Prableen Bajpai, The World's Top 20 Economies, 11-08-2018, Investopedia, link.

وبناء على هذه المؤشرات يتم تحديد أعضاء النادي العشرين أي الاقتصادات الأكبر عالميًا، كالتالي:

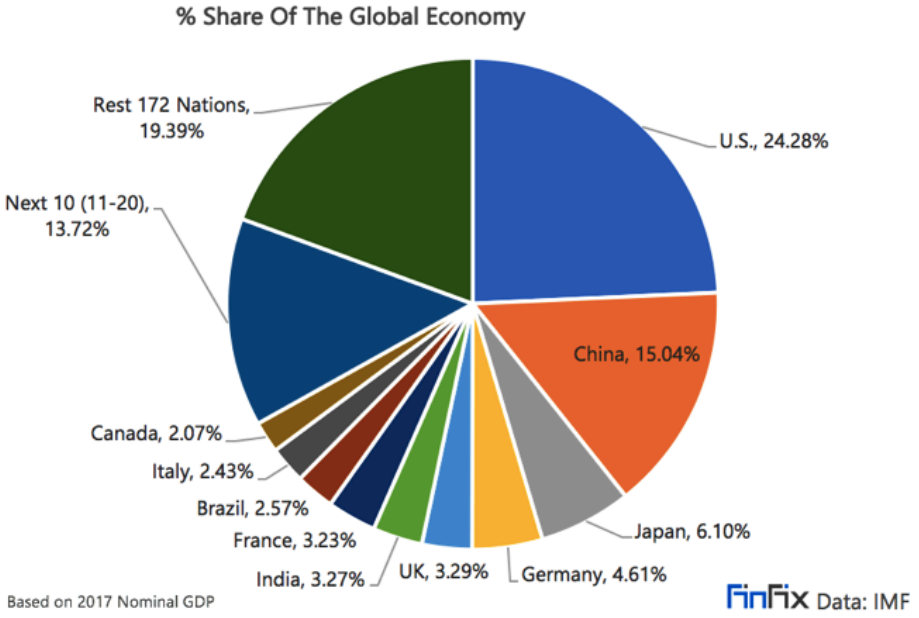

١. الولايات المتحدة الأمريكية

الولايات المتحدة، هي أكبر اقتصاد في العالم منذ عام ١٨٧١. يطلق عليها القوة الاقتصادية العظمى؛ لأن اقتصادها يشكل ربع الاقتصاد العالمي مدعومًا ببنية تحتية متطورة وتكنولوجيا ووفرة من الموارد الطبيعية. اقتصادها موجه نحو الخدمات؛ حيث يساهم بنسبة ٨٠٪ من إجمالي الناتج المحلي.

– إجمالي الناتج المحلي الاسمي GDP: ١٩.٣٩ تريليون دولار.

– إجمالي الناتج المحلي من حيث تعادل القوة الشرائية PPP: ١٩.٣٩ تريليون دولار (المرتبة الثانية بعد الصين).

– نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDI: ٥٩٥٣١ دولار (المرتبة ٨).

٢. الصين

الصين، ذات النمو الهائل؛ كسرت حواجز اقتصادها المغلق والمخطط مركزيًا.

يشار لها بـ "مصنع العالم" بسبب قاعدتها الضخمة للتصنيع والتصدير.

مع مرور السنين، يزداد دور الخدمات فيها بشكل تدريجي، وينخفض التصنيع كمساهم في إجمالي الناتج المحلي نسبيًا.

– إجمالي الناتج المحلي الاسمي GDP: ١٢.٠١ تريليون دولار.

– إجمالي الناتج المحلي من حيث تعادل القوة الشرائية PPP: ٢٣.١٥ تريليون دولار.

– نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDI: ٨،٦٤٣ دولار بسبب عدد سكانها الضخم (الترتيب ٧٣).

٣. اليابان

– إجمالي الناتج المحلي الاسمي GDP: ٤.٨٧ تريليون دولار.

– إجمالي الناتج المحلي من حيث تعادل القوة الشرائية PPP: ٥.٤٢ مليار دولار.

– نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDI: ٣٨،٤٣٩ دولار (المرتبة ٢٧).

٤. ألمانيا

ألمانيا، أكبر وأقوى اقتصاد في أوروبا، والرابع عالميًا.

– إجمالي الناتج المحلي الاسمي GDP: ٣.٦٨ تريليون دولار.

– إجمالي الناتج المحلي من حيث تعادل القوة الشرائية PPP: ٤.١٧ تريليون دولار.

– نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDI: ٤٤،٥٤٩ دولار (المرتبة ١٩).

٥. المملكة المتحدة

– إجمالي الناتج المحلي الاسمي GDP: ٢.٦٢ تريليون دولار.

– إجمالي الناتج المحلي من حيث تعادل القوة الشرائية PPP: ٢.٩١ تريليون دولار (المرتبة ٩).

– نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDI: ٧٣٤٣٤ دولاراً (المرتبة ٢٤).

٦. الهند

الهند، أسرع اقتصاد نمواً في العالم وسادس أكبر اقتصاد.

– إجمالي الناتج المحلي الاسمي GDP: ٢.٦١ تريليون دولار.

– إجمالي الناتج المحلي من حيث تعادل القوة الشرائية PPP: ٩.٤٥ تريليون دولار (المرتبة ٣).

– نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDI؛ وبسبب عدد سكانها المرتفع: ١،٩٨٢ دولار (المرتبة ١٤٢).

٧. فرنسا

فرنسا، البلد الأكثر زيارة في العالم وثاني أكبر اقتصاد في أوروبا وسابع أكبر في العالم. تعد منتجاً زراعياً رائداً، تمثل ثلث الأراضي الزراعية داخل الاتحاد الأوروبي. وهي سادس أكبر منتج زراعي في العالم وثاني أكبر مصدر زراعي، بعد

الولايات المتحدة. تباطأ النمو الاقتصادي فيها في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى البطالة ووضع ضغوطا هائلة على الحكومة لإعادة تشغيل الاقتصاد.

– إجمالي الناتج المحلي الاسمي GDP: ٢.٥٨ تريليون دولار.

– إجمالي الناتج المحلي من حيث تعادل القوة الشرائية PPP: ٢.٨٣ تريليون دولار.

– نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDI؛ وبسبب عدد سكانها المرتفع: ٤٤،٥٤٩ دولار (المرتبة ٢٦).

٨. البرازيل

البرازيل، أكبر دولة من حيث عدد السكان في أمريكا اللاتينية. تعاني من مشاكل داخلية وفساد يضعف بيئة الاستثمار والأعمال فيها.

– إجمالي الناتج المحلي الاسمي GDP: ٢.٠٥ تريليون دولار.

– إجمالي الناتج المحلي من حيث تعادل القوة الشرائية PPP: ٣.٢٤ تريليون دولار.

– نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDI: ٩،٦٨١ دولار (المرتبة ٦٩).

٩. ايطاليا

تواجه فوضى سياسية واقتصادية عميقة، معدلات البطالة فيها كبيرة، ودينها العام يراوح عند ١٣٢٪ من إجمالي الناتج المحلي.

– إجمالي الناتج المحلي الاسمي GDP: ١.٩٣ تريليون دولار.

– إجمالي الناتج المحلي من حيث تعادل القوة الشرائية PPP: ٢.٣١ تريليون دولار.

– نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDI: ٣١.٩٨٤ دولار (المرتبة ٢٨).

١٠. كندا

– إجمالي الناتج المحلي الاسمي GDP: ١.٦٥ تريليون دولار.

– إجمالي الناتج المحلي من حيث تعادل القوة الشرائية ١.٧٦ :PPP تريليون دولار.

– نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDI: ٤٥،٠٧٧ دولار (المرتبة ١٨).

١١. كوريا الجنوبية

الاقتصاد الكوري الجنوبي المعروف بتكتلات مثل سامسونغ وهيونداي، وهي من بين أكبر المصدرين في العالم.

– إجمالي الناتج المحلي الاسمي GDP: ١.٥٣ تريليون دولار.

– إجمالي الناتج المحلي من حيث تعادل القوة الشرائية PPP: ٢.٠٢ تريليون دولار.

– نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDI: ٢٩،٩٨١ دولار (المرتبة ٣٠).

١٢. روسيا

روسيا، أكبر دولة في العالم من حيث المساحة.

– إجمالي الناتج المحلي الاسمي GDP: ١.٥٢ تريليون دولار.

– إجمالي الناتج المحلي من حيث تعادل القوة الشرائية PPP: ٤.٠١ تريليون دولار.

– نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDI: ١٠٧٤٣ دولار (المرتبة ٦٢).

١٣. استراليا

أرضيها غنية بالموارد الطبيعية، ومصدر رئيسي للطاقة والموارد الطبيعية والغذاء.

– إجمالي الناتج المحلي الاسمي GDP: ١.٣٨ تريليون دولار.

– إجمالي الناتج المحلي من حيث تعادل القوة الشرائية PPP: ١.٢٤ تريليون دولار.

– نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDI: ٥٥،٧٠٧ دولار (المرتبة ١١).

١٤. اسبانيا

الاقتصاد الاسباني ١.٣ تريليون دولار هو الرابع عشر في العالم. بعد Brexit، اسبانيا هي رابع أكبر اقتصاد في منطقة اليورو.

– إجمالي الناتج المحلي الاسمي GDP: ١.٣١ تريليون دولار.

– إجمالي الناتج المحلي من حيث تعادل القوة الشرائية PPP: ١.٧٧ تريليون دولار.

– نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDI: ٢٨١٥٦ دولار (المرتبة ٣٣).

١٥. المكسيك

المكسيك، ثاني أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية وخامس أكبر اقتصاد في العالم.

– إجمالي الناتج المحلي الاسمي GDP: ١.١٥ تريليون دولار.

– إجمالي الناتج المحلي من حيث تعادل القوة الشرائية PPP: ٢.٤٥ تريليون دولار.

– نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDI: ٨٩٠٢ دولار (المرتبة ٧١).

١٦. اندونيسيا

إندونيسيا، أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا. أظهر اقتصادها تقدما هائلا على مدى العقدين الماضيين.

– إجمالي الناتج المحلي الاسمي GDP: ١.٠١ تريليون دولار.

– إجمالي الناتج المحلي من حيث تعادل القوة الشرائية PPP: ٣.٢٤ تريليون دولار.

– نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDI: ٣٨٧٥ دولار (المرتبة ١١٦).

١٧. تركيا

تركيا يبلغ اقتصادها ٨٤٩.٤٨ مليار وهو السابع عشر على مستوى العالم. وقد ازداد نصيب الطبقة المتوسطة في تركيا من ١٨٪ إلى ٤١٪ من السكان بين عامي ١٩٩٣ و٢٠١٠، وفقًا للبنك الدولي، وانضم البلد إلى مجموعة الدخل المتوسط الأعلى في أواخر عام ٢٠٠٠.

– إجمالي الناتج المحلي الاسمي GDP: ٨٤٩.٤٨ مليار دولار.

– إجمالي الناتج المحلي من حيث تعادل القوة الشرائية PPP: ٢.١٧ تريليون دولار.

– نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDI: ١٠٥٤٠ دولار (المرتبة ٦٤).

١٨. هولندا

هولندا، سادس أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي والثامن عشر عالميًا.

– إجمالي الناتج المحلي الاسمي GDP: ٨٢٥.٧٥ مليار دولار.

– إجمالي الناتج المحلي من حيث تعادل القوة الشرائية PPP: ٢.١٧ تريليون دولار.

– نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDI: ٤٨٣٥٤ دولار (المرتبة ١٤).

١٩. المملكة العربية السعودية

تمتلك حوالي ١٨٪ من احتياطيات النفط العالمية. وأكبر مصدر للبترول، يمثل قطاع النفط والغاز فيها حوالي ٥٠٪ من ناتجها المحلي الإجمالي و٧٠٪ من عائدات التصدير.

– إجمالي الناتج المحلي الاسمي GDP: ٦٨٣.٨٢ مليار دولار.

– إجمالي الناتج المحلي من حيث تعادل القوة الشرائية PPP: ١.٧٧ تريليون دولار.

– نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDI: ٢٠٧٦٠ دولار (المرتبة ٣٩).

٢٠. سويسرا

سويسرا، واحدة من اقتصادات السوق الأكثر استقرارا في العالم. تتميز بنظامها السياسي المستقر، وبنيتها التحتية السليمة، ومعدلات ضرائب معقولة.

– إجمالي الناتج المحلي الاسمي GDP: ٦٧٨.٥٧ مليار دولار.

– إجمالي الناتج المحلي من حيث تعادل القوة الشرائية PPP: ٥١٧.١٧ مليار دولار.

– نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDI: ٨٠٥٩٠ دولار (المرتبة ٣).

ويبدو أن العالم ينتظره تغيير جديد يرسي تقسيمًا أفضل، فالبعض يعتقد أن الصين تمتلك من القدرات الضخمة ما يُمكّنها من تغطية كل شيء إن أرادت ذلك، وليست الهند بعيدة عن ذلك أيضًا.

ولعل صعود تيار (القومجية) واحتداد المعركة التجارية بين الولايات المتحدة وشركائها قبل أعدائها سيجعلنا نعود لأفكار المدرسة التجارية (المركنتيلية) من خلال شيوع سياسة الحماية الجمركية مقابل حرية التجارة الدولية. ولعل هذه العودة تكرس تقسيم الأسواق على أساس قوة الدول الأكثر غنى وغيرها من الدول، وهذا لن يهدف لخلق تنافس بين الدول بل لمزيد من تباعد الهوة بين الفئتين؛ فالدول القوية ستتحرك بحرية نحو أسهم وسندات غيرها من الدول والعكس ليس صحيحًا.

مزيد من التغييرات:

يبدو أن العالم ينتظره تغيير جديد يرسي تقسيمًا أفضل، فالبعض يعتقد أن الصين تمتلك من القدرات الضخمة ما يُمكّنها من تغطية كل شيء إن أرادت ذلك، وليست الهند بعيدة عن ذلك أيضًا.

ولعل صعود تيار (القومجية) واحتداد المعركة التجارية بين الولايات المتحدة وشركائها قبل أعدائها سيجعلنا نعود لأفكار المدرسة التجارية (المركنتيلية) من

خلال شيوع سياسة الحماية الجمركية مقابل حرية التجارة الدولية. ولعل هذه العودة تكرس تقسيم الأسواق على أساس قوة الدول الأكثر غنى وغيرها من الدول، وهذا لن يهدف لخلق تنافس بين الدول بل لمزيد من تباعد الهوة بين الفئتين؛ فالدول القوية ستتحرك بحرية نحو أسهم وسندات غيرها من الدول والعكس ليس صحيحاً.

لكن موقع ماركت ووتش توقع أن الاقتصاد العالمي ينتظره تحولات جذرية قادمة؛ فالصين ستتفوق بحلول العام ٢٠٢٠، على الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر قوة اقتصادية في العالم، وبحلول العام ٢٠٣٠، ستصبح الولايات المتحدة وراء الهند أيضاً.

أما مصرف ستاندرد تشارترد؛ فيرى أن التصنيف[١] سيتحدد حسب رفاه الطبقة المتوسطة في كل دولة، طبقاً لتقرير نشرته ماركت ووتش وبيزنس إنسايدر، حيث ستزدهر الطبقة المتوسطة في الصين والهند، في الوقت الذي يتفاقم فيه تفاوت الثروات في أمريكا. وذكرت (مادهور جها)؛ الباحثة في المصرف المذكور: أن الطبقة المتوسطة العالمية في نقطة تحول، حيث سيصنف غالبية سكان العالم بحلول العام ٢٠٢٠، ضمن الطبقة المتوسطة؛ وبذلك فستقود آسيا الزيادة في عدد الذين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة، بالتزامن مع توقف نمو الطبقات المتوسطة في الغرب. ونتيجة ذلك، ستدخل سبعة دول قائمة أكبر عشر اقتصادات في العالم وفقاً للناتج

[١] Tag Hartman-Simkins، الاقتصاد الصيني سيتفوق على الاقتصاد الأمريكي في ٢٠٢٠، موقع المستقبل، رابط

المحلي الإجمالي. وستتناسب حصة أغلب الدول من الاقتصاد العالمي مع عدد سكانها نسبة لعدد السكان العالمي بحلول العام ٢٠٣٠.

وأخيراً لابد من بيان عدد الفقراء في العالم أسوة لذكرنا أغنى دوله، والقصد القول: إن الدول الغنية يمثلها أغنياؤها وفيها من الفقراء الكثير الكثير ممن شملتهم إحصائية البنك الدولي لعام ٢٠١٥ والتي بينت أن العدد قارب ٧٣٥ مليون نسمة ما يعادل ١٠٪ من سكان العالم (على أساس تعادل القوى الشرائية لعام ٢٠١١)، وتُشير التوقعات الأوَّلية للبنك الدولي إلى أن الفقر المدقع انخفض إلى ٨.٦٪ عام ٢٠١٨[١]، ورغم ذلك فإن هدف البنك الدولي المؤقت لعام ٢٠٢٠ الحد من الفقر المدقع إلى أقل من ٩٪[٢].

[١] موقع البنك الدولي رابط.
[٢] موقع البنك الدولي رابط.

العدد الواحد والثمانون

اقتصاد الظل الرقمي وتقفي الأثر الإلكتروني

إذا كان المُنتَج مجانًا؛ فاعلم أنك المُنتَج نفسه

الاقتصاد الموازي أو اقتصاد الظل هو اقتصاد لم تُدرج بياناته ضمن الإحصائيات الرسمية، ولم تنعكس آثارها في حسابات الناتج المحلي، لأنه اقتصاد يقع خارج نطاق مظلة الحكومة.

قد يبلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي أو الاقتصاد الموازي أكثر من ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي كما في جنوب شرق أوروبا، وأكثر من ٤٠٪ في بلدان رابطة الدول المستقلة، وأكثر من ٦٠٪ في جورجيا. وأكثر من ٧٥٪ كما هو حال مصر حيث بلغ الاقتصاد غير الرسمي ٢.٢٠ ترليون جنيه مقابل ٢.٨٠ تريليون حجم الناتج المحلي.

ولا يعني ذلك أن اقتصاد الظل هو اقتصاد مشين أو غير جائز أو غير صحيح؛ فقد يكون القصور سببه تقصير الحكومات، أو شدة تسلطها بقوانين جائرة كالضرائب أو بزيادة إجراءات التراخيص مما يؤدي بالناس للإحجام عن الانخراط في الاقتصاد الحقيقي؛ وقد يكون ذلك سببه إهمال العاملين فيه – عن قصد أو غير قصد –، وذلك بعدم اهتمامهم بالقطاع الرسمي، مع أن منتجاتهم وخدماتهم في النهاية قد تدخل ضمن الاقتصاد الرسمي.

عرفت الشعوب هذا النوع من الاقتصاد قبل أن تعرف الاقتصاد الرسمي، وقد أدرجت الدول إحصائياتها الرسمية في القرن الماضي بغية احتساب مقدار ناتجها المحلي ودخلها القومي.

يشمل اقتصاد الظل أولئك العاملون في مجال تقنية المعلومات من مبرمجين ومهندسي نظم وما شابهه؛ الذين يعملون عن بعد من خلال الانترنيت كال Free Lance أو الذين يقدمون خدماتهم واستشاراتهم، أو يستثمرون في مواقع في مختلف أنحاء العالم، أو في تطبيقات Applications لا يمكن أن تكون إلا في مخازن Apple أو Google، أو كبرامج تباع دون أن يكون لها أثر في الاقتصاد المحلي.

ومع سيادة اقتصاد المعرفة الذي يمثله الاقتصاد الرقمي في النصف الثاني من القرن الماضي ازدادت أهمية البيانات وعلا شأنها خاصة عندما صارت معلومات، ويقصد بالبيانات؛ البيانات الخام، أي قبل إجراء أية معالجة عليها، وبإضفاء المعالجة – يدوية كانت أم آلية –؛ فتغدو معلومات ذات قيمة أكبر من البيانات.

ومع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي والإيميل وما شابهها من خدمات رقمية، كان لابد للشركات المقدمة للخدمات من ضبط عملياتها بالتعرف على عملائها؛ بالطلب منهم تقديم بيانات عنهم، ثم توسعت عمليات الجمع وتقاطعاتها لتشمل كل شيء عن أولئك العملاء. ثم توسعت شريحة الاستهداف ليغدو جميع الناس عملاء مستهدفين بغض النظر عن ماهياتهم.

لقد ازدادت عمليات سرقة البيانات بشكل كبير، وتبلورت جلية مؤخراً إثر:

١. فضائح ويكيليكس حيث تم تسريب وثائق ضخمة من مواقع حكومية ونشرها للعلن.

٢. فضائح فيسبوك وشركائها في انتخابات الرئاسة الأمريكية الأخيرة، وتم توجيه اللوم لدول بذاتها؛

فصرنا أمام جيوش إلكترونية تتبع الدول تلاحق الناس من مواطني تلك الدول ومن غيرهم من الشخصيات العالمية بكل أصنافهم وتخزن بياناتهم – وهذا عمل ليس بجديد بل الجديد تغيّر أدواته –. وقد تواطأت دول وشركات، في بيع وشراء بيانات الناس، وتم ذلك أحيانًا مقابل غض البصر عن بعض السلوكيات لتبادل المصالح، أما الخاسر الأكبر فهي خصوصية الناس.

فلماذا تنبه الناس إلى قضية البيانات وركزوا على سماسرتها؟

إن سنن الله في الأرض تبدأ بسنة التدافع بين الصحيح وما خالفه، وصولا إلى سنة التمييز، التي عادة ما تحط رحالها في سنة بقاء الأصلح وزوال الفاسد منها؛ كقيام شركات كشركة آبل، ومقاطعات كبعض الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية، وكدول ككندا، وتجمعات دولية كالاتحاد الأوربي، بالوقوف في وجه المعتدين على حقوق الناس والمستهترين بها لينشأ تيار معاكس لهم سواء بدافع المصلحة أو الشهرة أو بدوافع إنسانية.

لقد صار للبيانات أسواق تُباع فيها وتُشترى، وصار في تلك الأسواق سماسرة تتوسط أعمال بيع وشراء البيانات، حيث تستخدم شكل خوارزميات تزود الشركات من خلالها بتفاصيل عن المستهلكين؛ فتحدد آليات التأثير في أفعالهم

والتنبؤ بها، ونماذج الميل والاستعداد عندهم، وقياس الاتجاه العام، فبيانات أي شخص بمعزل عن الأخرى ليست ذات قيمة كبيرة، كما لو كانت البيانات مجتمعة.

ويمكن التمييز بين نوعين من السلوك في هذا الاتجاه فإن:

- كانت عمليات جمع البيانات المتاجر بها تمت دون موافقة أصحابها فهي أشبه بالبضائع المسروقة التي تباع في الأسواق السوداء وهذه عمليات تنتمي للاقتصاد الأسود كما هو حال المخدرات والمسروقات والمراهنات والمحرمات عمومًا.
- كانت قد تمت بموافقتهم؛ إنما تباع وتشترى خارج إطار الإحصاءات الحكومية فهي تتم في أسواق الظل وتنتمي لاقتصاد الظل.

لذلك فإن وصف (تيم كوك) الرئيس التنفيذي لشركة آبل بأن ذلك من اقتصاد الظل غير دقيق؛ فقد يكون أيضًا من الاقتصاد الأسود، وقد أوضح (تيم) بعض طرق بيع البيانات وأكثرها انتشاراً بقوله: إذا اشتريت منتجًا من بائع تجزئة عبر الإنترنت، فما لا يخبرك به بائع التجزئة قيامه ببيع أو نقل المعلومات حول مشترياتك إلى سمسار البيانات، وهي شركة موجودة فقط لجمع معلوماتك وبيعها إلى مشترٍ آخر. ويختفي أثر ذلك قبل أن تعرف أن هناك أثراً. وهذا سلوك يحتاج دراسة وتمحيصًا لأن فيه تجسس وتصرف بملكية الغير دون إذن منه.

وهناك طرق تتبعها بعض الشركات، مثال ذلك إذا أراد مشترك الانسحاب من Oracles Datalogix، التي تزود فيسبوك بحوالي ٣٥٠ نوعًا من

البيانات، يطلب منه إرسال طلب مكتوب، مرفقًا بنسخة من أوراق هويته الحكومية في البريد العادي لمدير الخصوصية في أوراكل، وبذلك تكون هذه البيانات متاحة لاستخدام طرف ثالث.

ويجب أن لا نتجاهل ما يفعله الهاكرز أفراداً وشركات سواء بدوافع تخصهم أو بدوافع من قبل بعض الحكومات في جمع المعلومات بطريقة غير شرعية ولأهداف غير سليمة.

سماسرة البيانات:

سماسرة البيانات هم متقفو الأثر الإلكتروني، تتشابه طبيعة عملهم مع السماسرة المعتادين الذين يتقاضون مالاً مقابل اتمام بعض الصفقات. رأسمالهم البيانات التي تحتاجها الشركات التجارية الباحثة عن المستهلك المناسب لمنتجاتها؛ فيوفرون لها المعلومات الشخصية عن المستخدمين أكثر مما يعرفها المستخدم عن نفسه؛ فالسماسرة يتتبعون مسار ظل المستخدمين، ويتحرون آثارهم الرقمية التي يخلفونها على الشبكة، جامعين بيانات ضخمة للمستخدمين حول العالم.

وتقسم البيانات إلى: معلومات شخصية للمستخدمين، وتفضيلاتهم التي تجمع عن طريق «كوكيز المتصفح» أو بتتبع تاريخ التصفح على مختلف المواقع. ثم تخزن البيانات على خوادم ضخمة تضم تاريخ كل فرد على الانترنت.

مخاطر سماسرة البيانات:

يكمن الخطر في:

- أن هناك أشخاصًا يعلمون كل شيء عنك ويمكنهم توجيه تفضيلاتك بإظهارها على صفحتك على هيئة إعلانات، أو كمحتوى سواء من أصدقائك أو من الصفحات العامة التي تتابعها.
- تنميط البشر ودفعهم للاهتمام بالأشياء نفسها وتحويلهم إلى شرائح محددة من المستهلكين يمكن دفعهم لاستهلاك ما تريده الشركات العملاقة، سواء كان الاستهلاك ماديًا، أو ثقافيًا، أو سياسيًا.

والطريقة الأسهل للسيطرة على مجموعات من البشر، هي في تحويلهم إلى شرائح محددة يمكن توقع ردود أفعالهم. تلك الشرائح التي يمكن أن نراها بشكل واضح على الشبكات الاجتماعية تنقسم بين من يجاري التيار العام والمعارض للتيار العام، والمعارض للاثنين والساخر من الجميع، والمراقبين من بعيد.

وبحسب هذا التقسيم، تصبح عملية توقع ردود الأفعال بسيطة ويمكن حسابها بدقة. كما تصبح عمليات البيع والشراء، وتدوير البشر في آلات الاستهلاك، وحساب المخاطر والاحتمالات، أسهل بكثير على الشركات.

حجم اقتصاد الظل الرقمي:

يكسب سماسرة البيانات المليارات من بيع تفاصيل حياة الناس؛ فقد زادت هجرة أموال الإعلانات من التلفزيون إلى العالم الرقمي بشكل كبير، ويعود الفضل في ذلك إلى عمل سماسرة البيانات. وتوقعت وكالة (زينيث) للتسويق الإعلامي بأن يصل حجم الإنفاق الإعلاني على الهواتف الذكية إلى ١٣٤ مليار دولار عام

٢٠١٨، بعد أن هرعت العلامات التجارية إلى شبكات فيسبوك وسناب شات وغوغل[١].

وقد وثّق تقرير صدر عام ٢٠١٤ عن لجنة التجارة الفيدرالية الأمريكية كميات المعلومات التي يملكها بعض سماسرة البيانات عن كل مواطن أمريكي، فوجد أن قاعدة بيانات أحد سماسرة البيانات فيها معلومات عن ١.٤ مليار معاملة استهلاكية وأكثر من ٧٠٠ مليار عنصر بيانات مجمعة، بينما غطت قاعدة بيانات وسيط بيانات آخر تريليون دولار من معاملات المستهلكين، ويضيف سمسار آخر لقواعد بياناته ٣ مليارات سجل جديد كل شهر.

وتمتلك شركة السمسرة Acxiom محتوى يصل حجمه لـ ١٠٪ من مستخدمي الانترنت حول العالم، وتتحكم شركة «ديجتال لوجيكس» بحجوم مشابهة، وهي تقدم خدماتها لشركات كـ(بيبسي وفورد وغوغل وفيسبوك).

- فيسبوك كمثال -

وقعت إدارة فيسبوك عام ٢٠١٣[٢] اتفاقية مع عدد من شركات سماسرة البيانات Datalogix, Epsilon, Acxiom, BlueKai تسمح لهم بالوصول إلى صفحات مستخدمي فيسبوك ونشر إعلاناتهم عليها مباشرة. واعتبرت إدارة فيسبوك هذه الخطوة ضرورية لتحسين ورفع جودة الخدمة التي يتلقاها المستخدم. وبذلك يتحكم سماسرة البيانات في المحتوى الإعلاني الذي

[١] سماسرة البيانات؛ الصائدون الذين لا يخطئون فرائسهم، زكريا التهامي، 2017/2/8، الأنباء الكويتية رابط

[٢] مالك مصطفى، صحيفة السفير، رابط

يشاهده المستخدم على صفحته الخاصة بعد أن كان دورهم محصوراً في جمع البيانات.

يستخدم فيسبوك وأخواته نشاط ٢.٧ مليار شخص – وهذا عدد مستخدمي التطبيقات التابع للشركة – وجميع معلوماتهم الشخصية، بما في ذلك صورهم، ومحادثاتهم، ودائرة معارفهم القريبة والبعيدة.

وبتطور مجال الذكاء الاصطناعي صارت عمليات جمع المعلومات وتحليلها أسهل، وكما تطور نظام اتخاذ القرارات بشأنها؛ مما يجعل من تلك المعلومات عند اندماجها مع تقنيات الذكاء الاصطناعي أمراً مخيفًا بسبب قدرته التأثيرية اقتصاديًا وسياسيًا في يد شركات التواصل الاجتماعي، مما يجعلها أحيانًا أقوى من الحكومات.

يوضح الشكل التالي عائدات فيسبوك السنوية من ٢٠٠٧–٢٠١٧. وقد انتهى عام ٢٠١٨ بزيادة أرباح قدرها ٣٠٪ عن عام ٢٠١٧ رغم ما تعرضت له من فضائح.

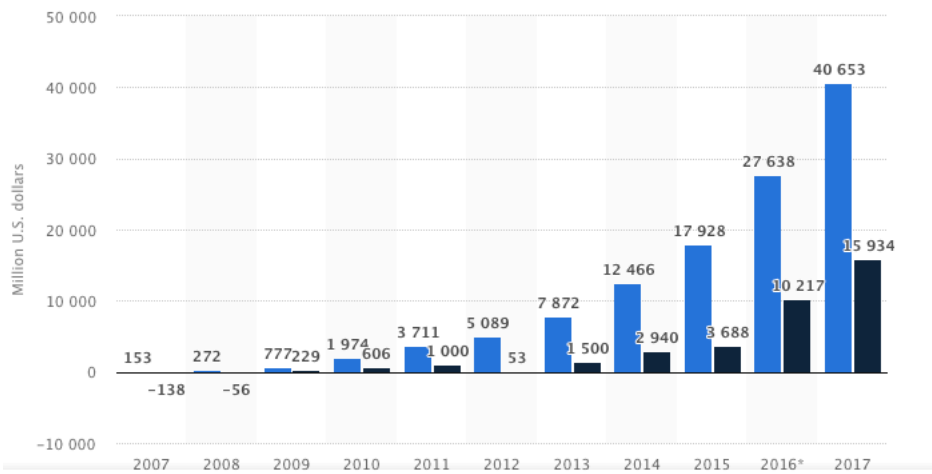

المصدر: موقع Statista، الرابط.

حلول ومقترحات:

١- خضع كبار سماسرة البيانات، كشركات Axciom و Experian و Oracle و Criteo، إلى التدقيق في أوروبا، وذلك بعد أن قامت مجموعة Privacy International للخصوصية بتقديم سلسلة من الشكاوى في شهر نوفمبر الماضي طالبة من المنظمين التحقيق فيما إذا كانت تلك الشركات قد أوقفت عملها الأساسي بعد تطبيق قانون اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية GDPR. ويطال القانون الشركات التي لديها عملاء ومستخدمين في الاتحاد الأوروبي بغض النظر عن مقر الشركة.

وبموجب القانون الجديد سيحق للأفراد ما يلي:

- **الحق في الوصول**: يحق للأفراد طلب الوصول إلى بياناتهم الشخصية، والسؤال عن كيفية استخدام بياناتهم من الشركة بعد جمعها. ويجب على الشركة تقديم نسخة من البيانات الشخصية مجانًا بصيغة الكترونية إذا طلب ذلك.
- **الحق في النسيان**: يحق للأفراد طلب حذف أو وقف استخدام بياناتهم في أي وقت. وقد تلقت غوغل حوالي ٦٥٠ ألف طلب حذف بيانات شخصية، ومنعها من الظهور على محركات البحث من متضررين من هذا الأمر.

- **الحق في إمكانية نقل البيانات**: يحق للأفراد نقل بياناتهم من مزود خدمة إلى آخر. ويجب أن يحدث ذلك في صيغة مستخدمة بشكل شائع قابل للقراءة.
- **الحق في المعرفة**: ويشمل جمع البيانات من الشركات، وإبلاغ الأفراد قبل جمع ما يخصهم من بيانات. ولابد من موافقة المستهلك بذلك الجمع بحرية وليس بأسلوب ضمني؛ كأن لا يُسمح للمستخدم بالحصول على خدمة الموقع دون موافقته دون أية خيارات إضافية.
- **الحق في تصحيح المعلومات وتغييرها**: ويضمن إمكانية تحديث الأفراد لبياناتهم سواء كانت قديمة أو غير كاملة أو غير صحيحة.
- **الحق في وقف الاستخدام أو منعه**: يمكن للأفراد طلب عدم استخدام بياناتهم للمعالجة، فيمكن تخزينه فقط دون استخدام.
- **الحق في الاعتراض**: يتضمن حق الأفراد في وقف معالجة بياناتهم واستخدامها للتسويق المباشر دون أية استثناءات، وتتوقف أي معالجة أو استخدام بمجرد طلب ذلك، ويجب توضيح هذا الحق للأفراد في بداية أي طلب اتصال.
- **للأفراد الحق في معرفة أي اختراقات تضر بالبيانات الشخصية للفرد**: وذلك بإبلاغه خلال ٧٢ ساعة من علمه بالانتهاك.

أما العقوبات فصارمة على الشركات والمؤسسات التي لا تلتزم بالقانون؛ لأن الغرامات تصل إلى ٤٪ من الدخل السنوي للشركة، أو ٢٠ مليون يورو. فشركة

غوغل التي يصل دخلها السنوي إلى نحو ١٠٠ مليار دولار، يمكن أن تضطر إلى دفع غرامة ٤ مليارات دولار، في حالة المخالفة الصارخة للقانون. وفعلاً فرضت هيئة حماية البيانات الفرنسية في ٢٢-١-٢٠١٩ غرامة قدرها ٥٧ مليون دولار أمريكي على شركة غوغل لخرقها قواعد الخصوصية الخاصة بالاتحاد الأوروبي على الإنترنت، وهي أكبر عقوبة تفرض على عملاق التقنية الأمريكي. أما السبب فكان افتفار أكبر محرك بحث في العالم إلى الشفافية والوضوح في الطريقة التي يطلع بها المستخدمون على تعاملها مع البيانات الشخصية، إضافة لفشلها في الحصول على موافقتهم بشكل صحيح على الإعلانات المخصصة.

وبالمقابل[١] ألزمت ولاية فيرمونت الأميركية شركات المتاجرة بالبيانات للتسجيل رسميًا لديها، والالتزام بمعايير حماية الخصوصية والبيانات. وذكر نائبها العام أنه ستكون هناك رسومًا محددة على طلب البيانات، بهدف حمايتها والحفاظ عليها؛ حيث سينظم القانون عمل شركات البيانات في أربعة محاور أساسية:

(١) توحيد وتخفيض الرسوم التي تدفع عند الاستعلام عن المستهلك،

(٢) حماية المستهلك من الاحتيال،

(٣) التأكد من وجود أنظمة حماية للبيانات،

(٤) ضمان الالتزام بالشفافية للمستهلك عند التعامل مع الشركات المختلفة.

[١] ولاية فيرمونت تعلن الحرب على سماسرة البيانات، موقع تحت المجهر، 29/05/2018 رابط

٢- أوضح (تيم كوك)، أن هذه المشكلة قابلة للحل، وأنها ليست معضلة كبيرة جداً أو صعبة للغاية؛ فدعا[١] الكونغرس الأمريكي لسن تشريعًا شاملاً للخصوصية ينهي اقتصاد الظل لسماسرة البيانات، وقال: إن أحد أكبر التحديات في حماية الخصوصية كون الانتهاكات غير مرئية.

وبرأيه فالقوانين لوحدها غير كافية لضمان أن الأفراد يمكنهم الاستفادة من حقوق الخصوصية الخاصة بهم. حيث لابد من إعطائهم أدوات تمكنهم من اتخاذ إجراء، كما ينبغي تسليط الضوء على الجهات التي تتاجر بالبيانات وراء الكواليس؛ فللابتكار والأفكار والميزات الرائعة قدرات تأثيرية تسير جنبًا إلى جنب مع خصوصية المستخدم.

٣- تنوي الحكومة اليابانية أن تصبح مخترقًا أبيضًا، والمخترق الأبيض هو من يمارس ما يعرف بالقرصنة الأخلاقية.

يهدف المعهد الوطني للمعلومات وتقنية الاتصالات في اليابان لتعزيز أمن الدولة الإلكتروني، وتحقيقًا لتلك الغاية، سيبدأ المعهد ابتداء من شهر فبراير ببذل شتى الجهود لاختراق أجهزة الموطنين المتصلة بالإنترنت؛ يشمل ذلك: كاميرات الويب والراوترات وأي أجهزة متصلة بإنترنت الأشياء، وسيستمر على هذا المنوال لمدة أقصاها خمسة أعوام، حسب ما قالته هيئة الإذاعة اليابانية، وسيُخطر المعهد المستخدمين الذين اُخترقت أجهزتهم بنجاح، ويُبلغهم بالحاجة إلى تعزيز أمنهم الرقمي، وصرح أحد باحثي المعهد (دايسوكي إينو) لهيئة الإذاعة اليابانية: أن

[١] اقتصاد الظل وعالم سماسرة البيانات الغامض، تيم كوك، مجلة التايم الأمريكية، الخميس ٢٠١٩-١-١٧. رابط

المعهد سيحمي كافة البيانات التي يجمعها، وتشمل البيانات معلومات خاصة كالصور والفيديوات المأخوذة عبر كاميرات ويب المتصلة بإنترنت الأشياء. ولكن هل ستكون قواعد البيانات المجموعة في منأى عن الهاكرز المحترفين الذين لا يقف في وجههم عائق معين؟؛ لأنها ستكون صيداً ثميناً.

بعد عرض تحليلنا الاقتصادي، لابد من عرض رأينا الفني بصفتنا محلل نظم ومبرمج وممارس منذ عام ١٩٨٧ : إن تقديم منتج على شكل Application فيه خدمات معينة، كخدمة الخرائط GPS مثلاً، الذي تستخدمه تطبيقات عديدة، كـ UBER، فإن جمع المعلومات من قبل شركة خدمة الخرائط أو أوبر عن عملاء الشركة هو عمل مفيد لها ولهم في الوقت نفسه؛ فهي تحسن منتجها وتطوره، كما تقدم لهم مقترحات ذكية يستفيدون منها. كذلك فإن قائمة مشتريات العميل من مركز شراء (مول) عبر التسوق الالكتروني، عملية مفيدة لإدارة المول لإدارة مشترياتها ومخازنها، ومفيدة للعميل باقتراح ما اعتاد شراؤه عادة مما يخفف عليه عبء البحث والتحديد، أو اقتراح العروض المشابهة لما يشتريه عادة. لكن المعلومات التي جمعت وتراكمت هي التي يُعاد استخدامها بالبيع أو بتوجيه الإعلانات للمستفيدين منها. وهذا ما تحاول قوانين GDPR وغيرها ضبطه، إضافة لتقنيات تمكن المستخدم من التحكم ببياناته، لكن ذلك لن يمنع الشركات من ابتكار خوارزميات تتجاوز كل ما سبق. فسباق الذكاء قائم لا يتوقف إلا عند من أراد الانسحاب منه.

العدد الثاني والثمانون

دور القيادة التكيّفية في إحداث التغيير الناجح

يعتبر وجود شخص لديه القدرة على التأثير في الآخرين أمر ضروري؛ لتحفيزهم على توحيد الجهود الجماعية وصولاً لغاية محددة. وهذه الشخصية نراها موجودة بين الأطفال ومن هم أكبر سنًا وصولاً للقادة الكبار، حيث تُميزهم صفات تجعل منهم مؤثرين في غيرهم، وتثير إعجابهم. ويذكر التاريخ شخصيات كثيرة كانت قادة فذة، ويوجد الآن شخصيات عديدة أيضًا.

قد يجمع القائد بين كونه قائداً ومديراً ضمن الهيكل التنظيمي، وقد يتم إسناد العمل الإداري لمدير غير القائد. وعمومًا؛ إذا توفر القائد في العمل المؤسسي، فإن تغييرات واضحة ستُلاحظ في سلوك تلك المؤسسات.

إن القائد يجيد قراءة ما حوله قراءة استراتيجية متأنية مما يجعله يسير بمؤسسته إلى برّ الأمان أو يجنبها ويلات قد تنهي مسيرتها ووجودها؛ وكلما كانت الخطط الاستراتيجية مرنة؛ أتاحت للقائد حرية التحرك ضمن نطاق تلك المرونة؛ فالأزمات التي تمر بها المؤسسة تجعلها بحاجة لإدارة أزمات، والتغيير المستمر الذي صار بيئة طبيعية لأي مؤسسة يحتاج لإدارة تغيير، وكل ذلك يحتاجه القائد لإحداث ما يلزم، فيتكيف مع تلك الأحداث ليحافظ على إنجاز مؤسسته وغاياتها. وتكون القرارات التي يتخذها القائد في تلك الفترة متكيفة مع المجريات المحيطة؛ سواء أكانت تلك الأحداث قد سببتها أزمات أم تغييرات استوجبت تحول القائد نحو ما هو أفضل حسب رؤيته.

وتعتمد القيادة التكيفية على تلمس القائد لنقاط الانعطاف والبحث عنها؛ باعتبارها نقاط استشعار للتحول إلى حالة أفضل لاكتساب السبق في التحول نحوها وتغيير مسار المؤسسة[1]؛ فاتخاذ القرارات الأفضل في الوقت الأنسب وخاصة في ظل الظروف الغامضة، مهمة يتميز بها الناجحون.

ويعتبر التفكير الاستراتيجي سمة القيادة عمومًا والتكيفية خصوصًا، وذلك لمعرفة القائد نقاط ضعف مؤسسته ونقاط قوتها، وماهية الفرص الممكن تحقيقها، والتهديدات التي يمكن تفاديها وتجنبها.

ويعتقد البعض أن القيادة التكيفية تقدم حلولاً عملية لمعالجة قضايا تصعب على النظم التقليدية معالجتها. لذلك لا يركز القادة التنفيذيون الراغبون بالتفوق على تحديات أهدافهم الطموحة على الهياكل التنظيمية وقواعدها؛ باعتبارها شيئًا ثابتًا لا يمكن تغييره، بل يتفاعلون مع جميع المستويات ولو خارج إطار خطوط الاتصال التي رسمتها الهياكل التنظيمية المتاحة؛ ليُحدِثوا التأثير اللازم بوصفهم قادة مميزين؛ كتحفيز موظفيهم على تحقيقها.

لكن هل:

- تحتاج الإدارة التكيفية إلى تبنِّي استراتيجية تكيفية Adaptive strategy[2] تتغير مع تطور السوق، لتحقق نتائج أفضل في جميع المراحل؟
- التكيّف مع المستجدات الطارئة يفرض نقل الهدف الاستراتيجي؟

---

[1] للمزيد يراجع مقالنا الافتتاحي للعدد ٧١ شهر نيسان؛ لمجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية: استراتيجيات الابتكار ومنهجية الابتكار المُزَعزع، رابط.

[2] مرجع سابق.

إن الجواب على ذلك يعتمد على مدى توفير متطلبات تطوير استراتيجية تكيفية؛ كالدراية بالتوقيت الأمثل للانتقال من مقاربة إلى أخرى، أو بتحديد نقاط التحول؛ مثال ذلك: عندما يبدأ مستوى تعقيد المنتجات بالثبات بعد ارتفاعه.

ولوضع استراتيجية تحظى بميزة ثراء المعلومات يمكن إتباع عدة خطوات مذكورة في مقالنا المشار إليه، مع أهمية مراعاة خطوات: تطبيق الاستراتيجية، واحتضان التغيير الجذري. حيث يمكن التقاط إشارات التحويل من البيانات المتاحة في السوق؛ كإعادة هندسة منتجات المنافسين، وتحليل براءات الاختراع، وإجراء مقابلات وحوارات مع الخبراء لتوجيه القرارات التشغيلية. إن الاستراتيجيات التكيفية هي استراتيجيات قائمة على المعلومات، وتحقق أفضل النتائج على المدى البعيد.

لقد أوضحنا فيما سبق حالة إحداث القائد للتغييرات، وتبنيه للقيادة التكيفية بناء على قراءاته للبيئة المحيطة وحدسه القيادي.

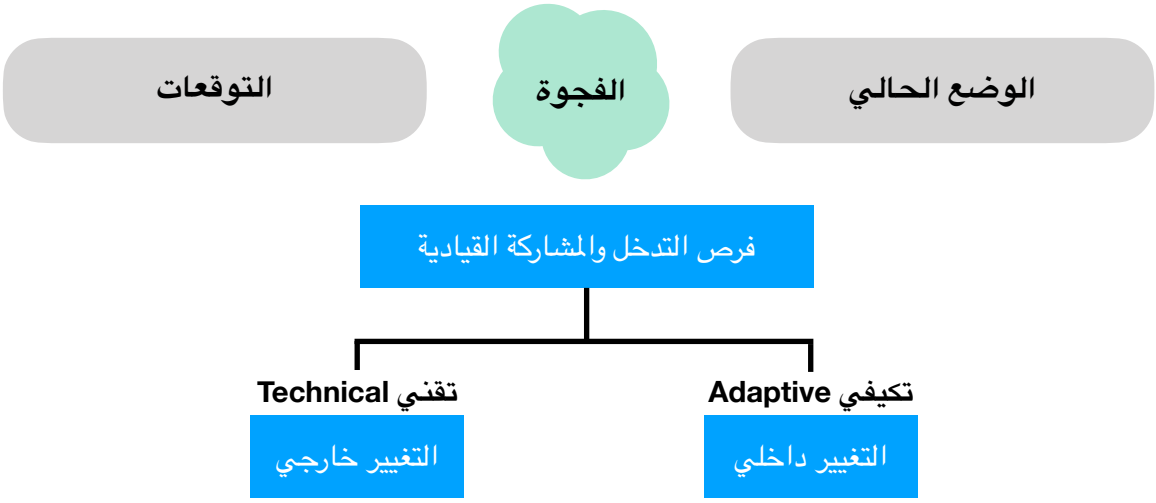

لكن متى يمكن اكتشاف الحاجة للتغيير من خلال التدخل والمشاركة القيادية التكيفية على أساس تحليل متطلبات المؤسسة المدروسة ومعرفة وضعها الحالي، مقارنة بالتوقعات المنشودة؛ لتحديد الفجوة بينهما؟

يبدو أن فرص التدخل والمشاركة القيادية إن كانت تكيّفية؛ فالتغيير داخلي، وإن كانت فرص التدخل والمشاركة القيادية تقنية؛ فإن التغيير يكون خارجيًا.

العدد الثالث والثمانون

المدقق المالي الجنائي في الأموال الخبيثة والأموال المغسولة

يعتبر التدقيق المالي مطلبًا شرعيًا؛ فقد ضرب الله تعالى مثلاً عن الأمانة مستخدمًا القنطار؛ أي المال الكثير، والدينار وهو وحدة واحدة النقد؛ فمن أهل الكتاب من إن تأمنه بالمال الكثير يؤده إليك ويحفظ الأمانة، ومنهم من إن تأمنه بالشيء القليل لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائمًا. وهذه إشارة واضحة لصالح المال المُستأمن لأخذ الاحتياطات اللازمة لحفظه، دلّت على ذلك عبارة: إلا ما دمت عليه قائمًا؛ أي محققًا القيام بوسائل الرقابة المعتادة المعروفة (قنطقجي، نظرات اقتصادية في تفسير الآي القرآنية)؛ قال الله تعالى: **وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ** (آل عمران: ٧٥).

ويعتبر تفشي عمليات غسيل الأموال وظهور دول معتبرة كملاذات آمنة تتصدر تلك الجرائم ضمن قوائم يتم نشرها سنويًا، مدعاة للقلق، فهذه جرائم ذات آثار سيئة جداً؛ لأنها تقوّض القطاعات المنتجة، وتضعف المؤسسات المالية، وتشيع مخاطر السمعة والمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية؛ كما تجعل السياسات

الاقتصادية غير ذات جدوى، وتؤدي لعدم الاستقرار، فضلا عن زيادة التكاليف الاجتماعية.

وفي ظل هكذا وضع لابد من مدققين ماليين بصفة جنائية، تكون مهمتهم مهمة رقابية تضبط الجرائم في مراحلها الأولى وقبل وقوعها. وهذا لا يتعارض مع عمل مجموعات العمل المالية في المصارف المركزية التي تضبط وتراقب العمليات ضمن إجراءات تنفذها عبر مؤسساتها المالية، بينما يكون مجال عمل المدقق المالي الجنائي أوسع من ذلك زمانًا ومكانًا – وسوف نشير لذلك لاحقًا –.

مفهوم الأموال الخبيثة والأموال المغسولة

الأموال الخبيثة:

إن تعريف الأموال في الشريعة الإسلامية أوسع منه في القوانين الوضعية؛ لأنه يشمل كل ما له قيمة من الناحية الشرعية سواء أكان سلعة أم نقداً، ويخرج بذلك كل ما هو مخالف للشريعة الإسلامية حتى لو كان له قيمة عند غير المسلمين كمزرعة خنازير أو مستودع خمور وما إلى ذلك.

ويمكن تعريف الأموال الخبيثة بأنها تلك الأموال التي خالفت الشريعة الإسلامية. وتتمثل المخالفات بالاتجار بالبشر، والاختلاس والسرقة، والاحتيال بعمومه، والرشوة، والبغاء والقمار والرهان سواء أكانت في كازينوهات أو في ملاعب أو غيرها، وتهريب المخدرات، والخمور وما يتعلق بها، والخنزير وما يتعلق به، والميتة وما يتعلق بها.

وتقسم الأموال الخبيثة إلى قسمين:

- أموال خبيثة لذتها؛ كالخنزير والخمر وما شابهها كالميتة وغيرها، وهذه لا يزول عنها الخبث إلا بإتلافها.
- أموال خبيثة لكسبها؛ فالأموال المكتسبة بسبب السرقة أو الغصب أو الربا أو غيرها من أساليب محرمة هي أموال خبيثة ولا يزول عنها الخبث إلا بإعادتها لأصحابها، فإن لم يعرف لها صاحب وزعت في المصالح العامة، وهذا ما يميز المعالجة الإسلامية عن التقليدية.

أما الأموال التي أُنفقت في مجالات محرمة كشراء ما هو محرم؛ فصاحبها آثم أمام الله ما لم يتب توبة نصوحة.

إن المؤمن لا تزول قدميه يوم القيامة حتى يُسأل عن أربعة؛ منها عن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه. يقول الله تعالى: **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ ۚ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ ۗ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ * لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُ فِي جَهَنَّمَ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ** (البقرة: ٣٦-٣٧؛) أي يُنفق الكفار أموالهم للصدِّ عن سبيل الله، وهذا الإنفاق لن يُجديَهم نفعًا بل سيكون شاهداً عليهم لأن ذلك لن ينفعهم في الدنيا ولا في الآخرة. وسنة التمييز سنة من سنن الله تعالى، فبالابتلاء يتميز الخبيث من الطيّب. (قنطقجي، نظرات اقتصادية في تفسير الآي القرآنية).

إن الناس جميعهم مأمورون من خالقهم بأكل الحلال الطيب، يقول الله تعالى: **يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ ۚ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ** (البقرة: ١٧٢)؛ فالآية الكريمة تدعو بخطاب عام – كل الناس – ليأكلوا مما في الأرض من حلالها وطيباتها دون ما حرمه الله تعالى، ويدخل في المعنى: أن يكسبوه بطرق وأساليب طيّبة، فيُشبعون حاجة الجوع التي خلقها الله تعالى في الإنسان. ويستلزم الأكل من طيبات الأرض إصلاحها بالزراعة والعمل فيها.

أما قوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ** (البقرة: ١٧٢)؛ فتخصص هذه الآية الكريمة الخطاب للمؤمنين ليأكلوا من طيبات ما رزقهم الله ويزيدون عن سائر الناس – كما في خطاب الآية ١٦٨– بأن يشكروا الله الذي إياه يعبدون.

ويحدد قول الله تعالى في سورة البقرة المحرمات مما يجب على المؤمنين عدم أكله لحرمته؛ كالميتة، والدم، ولحم الخنزير، وما أهل به لغير الله، أما من اضطر لذلك بغير قصد البغي والعدوان فلا إثم عليه لأن الله غفور رحيم: **إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ ۖ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ** (البقرة: ١٧٣).

ويعتبر القلقشندي سابق لغيره في تصنيف أموال الدولة إلى أموال شرعية وأموال غير شرعية؛فالأموال غير الشرعية؛ هي التي خالفت الدولة في جمعها أو إنفاقها قواعد الشريعة الإسلامية.

وهذا يدل على مساهمة الدول أحيانًا في إنشاء اقتصاد غير شرعي أو غير رسمي بسبب سلوكياتها – وقد تعرضنا في مقال سابق لبعض ذلك –؛ حيث أن الاقتصاد غير الرسمي قد يكون اقتصاداً أسوداً. ويكون أيضًا عندما تسمح الدول بدخول أجهزتها معترك الأعمال القذرة وتمويلها؛ ويكون بغضها الطرف عن عمليات غسيل للآخرين مقابل غايات سياسية. لذلك يرتبط وجود الفساد في الإدارة العامة بتفشي غسيل الأموال ويتناسب معه طرداً.

الأموال المغسولة:

الأموال المغسولة هي تلك الأموال التي خالفت القانون الدولي في اكتسابها، وتشمل الجرائم: تهريب البشر، والاختلاس، والاحتيال في مجال التأمين، والرشوة، وتهريب المخدرات، والبغاء.

وتظهر عمليات غسيل الأموال؛ الأموال القذرة بمظهر الأموال النظيفة؛ فهي تعالج العائدات الإجرامية لإخفاء مصدرها غير المشروع، لذلك تعتبر وسيلة تُمكّن المجرم من التمتع بأرباحها دون تعريض مصدره للخطر. ويمكن تعريف غسيل الأموال على أنها: عملية إخفاء وجود الإيرادات المحققة من النشاط الإجرامي، أو مصدرها غير المشروع أو استخدامها، والتمويه اللاحق لمصدر تلك الإيرادات لجعلها تبدو شرعية. وهو محاولة لإخفاء أو تمويه هوية العائدات التي يتم الحصول عليها بطريقة

غير قانونية، بحيث تبدو أنها جاءت من مصادر مشروعة. (CAMS, Ver 4).

ويبدو مما سبق أن مفهوم الأموال الخبيثة أوسع من مفهوم الأموال المغسولة، وهذا يدل على أسبقية التشريع الإسلامي عن التشريعات الوضعية بما فيها القانون الدولي بشكل واضح وجليّ.

جوهر غسيل الأموال

يشكل الخداع جوهر عملية غسيل الأموال؛ ويعني ذلك خداع السلطات من خلال جعل الأصول تبدو وكأنها تم الحصول عليها من خلال وسائل مشروعة مع الإيرادات المحققة بطريقة قانونية أو كأنها مملوكة من قبل طرف آخر ليست له علاقة بالمالك الحقيقي. (CAMS, Ver 4).

وعليه فقد قامت مجموعة العمل المالي FATF، وهي جهاز حكومي متعدد الجنسيات تأسس عام ١٩٨٩ من قبل مجموعة الدول الصناعية السبع، يقع مقرها في باريس، وتهدف إلى تعزيز العمل الدولي المشترك لمكافحة غسيل الأموال؛ بوضع تعريف عملي لغسيل الأموال:

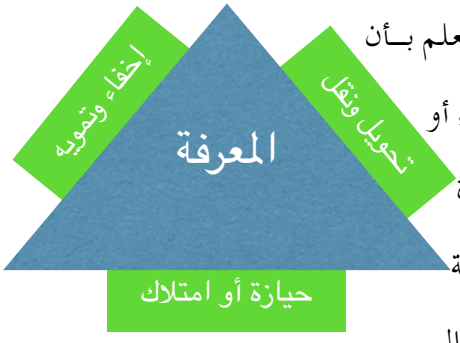

٦. تحويل أو نقل الممتلكات، مع العلم بأن مصدرها مخالفة جنائية، لغرض إخفاء أو تمويه أصلها غير الشرعي أو لمساعدة أي شخص متورط في ارتكاب الجريمة في تجنب العواقب القانونية لهذه الأعمال.

٧. إخفاء أو تمويه الطبيعة والمصدر والموقع والتصرف والحركة والحقوق الحقيقية فيما يتعلق بملكية ممتلكات، مع العلم بأن مصدرها مخالفة جنائية.

٨. حيازة أو امتلاك أو استخدام الممتلكات، مع العلم بأن مصدرها في وقت تلقيها كان مخالفة جنائية أو من المشاركة في جريمة.

لذلك؛ فـ (**المعرفة بحد ذاتها مخالفة جنائية**).

ويسري مصطلح (الإغفال المتعمد) مع حالات غسيل الأموال، والمحاكم الأمريكية تعرفه بأنه: التجنب المتعمد لمعرفة الحقائق أو اللا مبالاة المُغرضة؛ حيث أن الإغفال المتعمد يعادل المعرفة الفعلية بالمصدر غير المشروع للأموال أو لنوايا أي عميل في عملية غسيل للأموال.

مراحل دورة غسيل الأموال

تتضمن عمليات غسيل الأموال مجموعة معقدة من العمليات، لكن بالعموم يمكن التمييز بين ثلاثة مراحل:

١- مرحلة الإيداع Placement: تعني التخلص الفعلي من الأموال النقدية المتحصلة من النشاط الإجرامي، وخلال هذه المرحلة، يقوم غاسل الأموال بإدخال العائدات الإجرامية إلى النظام المالي. وغالبا ما يكون ذلك مصحوبًا بإيداع تلك المتحصلات ضمن الدورة المالية؛ من خلال المؤسسات المالية، والكازينوهات، والمتاجر، ومكاتب الصيرفة وغيرها من الأنشطة، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. وأدوات هذه المرحلة تكون: **التجزئة أو النقل أو كليهما**.

٢- مرحلة التغطية Layering: تعني فصل العائدات غير المشروعة عن مصدرها من خلال عمليات تمويه تتمثل في المعاملات المالية بغرض التعتيم والتورية. تتضمن هذه المرحلة تحويل عائدات الجرائم إلى شكل آخر، وإيجاد أغطية معقدة من التعاملات المالية لتمويه وإخفاء المسار الذي يمكن تتبعها من خلاله، وتمويه مصدر ملكية الأموال. وأدوات هذه المرحلة تكون: **التمويه**.

لذلك يترتب على المحقق المالي الجنائي بذل الجهد اللازم لكشف عمليات غسيل الأموال في المرحلتين الأولى والثانية؛ لأنه يحقق رقابة أفضل.

٣- الدمج Integration: أي إضفاء الصفة الشرعية الظاهرية على الثروات غير المشروعة من خلال إعادة إدخال ما يبدو أنه أموال طبيعية إلى الاقتصاد. وتستتبع هذه المرحلة إعادة دمج الأموال المغسولة في الاقتصاد لإضفاء صفة الشرعية عليها، وخلال مرحلة الدمج، يكون من الصعب تمييز الثروة المشروعة عن الثروة غير المشروعة. وقد يختار غاسل الأموال استثمارالأموال في العقار أو الأصول الفخمة أو المشروعات التجارية.

طرق غسل الأموال

تطورت طرق غسل الأموال لتتعدى المؤسسات المالية وخاصة المصارف، التي يراقبها البنك المركزي، لذلك تدعو الحاجة إلى مدقق مالي جنائي لتشمل عمليات الرقابة والتفتيش للمؤسسات المالية غير المصرفية والمؤسسات غير المالية.

وزاد الأمر تعقيداً؛ وصول مجرمي غسيل الأموال إلى السلطة الحاكمة مباشرة، وانصهار مصالحهم مع مصالح رجالاتها؛ مما جعل الكشف عن عمليات الغسيل أمراً أكثر صعوبة؛ بل تحفه مخاطر شديدة. لذلك شبّه البعض الأموال غير النظيفة بالمياه؛ حيث تجد طريقها في المسارات الأقل مقاومة. وهذا يزيد الحاجة إلى مدقق مالي جنائي.

يضاف إلى ذلك تنوع مجالات غسل الأموال، ومثال ذلك:

١- البنوك ومؤسسات الإيداع الأخرى: ظلت البنوك على مرّ التاريخ تشكل آلية هامة للتخلص من العائدات الجنائية. ومن بعض المجالات الخطرة الخاصة بغسيل الأموال من خلال البنوك وغيرها من مؤسسات الإيداع؛ الحوالات المالية الإلكترونية، والبنوك المراسلة، وحسابات الدفع، وحسابات التركز عن طريق الإنترنت، والأعمال المصرفية الخاصة، والإيداع المجزأ أو المهيكل، والتواطؤ داخل المصرف، والنقابات الائتمانية، وجمعيات البناء.

٢- المؤسسات المالية غير المصرفية؛ كقطاع بطاقات الائتمان، وجهات تحويل الأموال وشركات الصرافة، وشركات التأمين، ووسطاء ومتداولو الأوراق المالية.

٣- الأعمال والمهن غير المالية؛ كالكازينوهات وغيرها من الأعمال المرتبطة بالمقامرة، والمتداولون في المقتنيات الثمينة والمعادن الثمينة، والمجوهرات، والتحف الفنية وغيرها، ووكالات السفر، وشركات بيع السيارات، وكتبة العدل، والمحاسبون، والمدققون، والمحامون، ومستشارو الاستثمار والسلع، وشركات

الأمانات، ووجهات تقديم الخدمة للشركات، والقطاع العقاري، والتلاعب بأسعار معاملات الاستيراد والتصدير، والسوق السوداء للصرف.

٤- العمليات المرتبطة بالتقنيات الجديدة؛ كالمجرمين الذين يتم تمويلهم بشكل جيد، والأذكياء في التكنولوجيا الذي يمكنهم تحويل مبالغ كبيرة من الأموال بسهولة وسرعة من دولة إلى أخرى بالوسائل الإلكترونية، والخدمات المصرفية الالكترونية، وكازينوهات الإنترنت، والبطاقات مسبقة الدفع، والنقد الالكتروني.

٥- الهياكل المصممة لإخفاء الملكية النفعية؛ كالشركات الورقية أو الوهمية، وشركات الأمانات أو الائتمان، والسندات والأوراق المالية لحاملها.

ويرتكز عمل المدقق المالي الجنائي على المعلومات المتعلقة بتحديد هوية العميل؛ كاسم العميل ومبلغ المعاملة ورقم الحساب؛ فإن كانت تلك المعلومات معزولة ومفصولة عن المعاملة المالية؛ فيخشى ضياع مسار التدقيق والتحقيق. لذلك يهتم المدقق المالي الجنائي ببرامج (اعرف عميلك KYC وبرامج اعرف موظفك KYE)، وهذا يزيد الشكوك ويوسع دائرتها؛ فبالإضافة للمجالات الواسعة من المهن والشركات التي ذكرناها سيضاف إليها العملاء والموظفين.

وبينما يهتم مدير الامتثال AML أو مدير مكافحة غسيل الأموال بوحدته وعلاقاتها؛ فإن المدقق المالي الجنائي يهتم بالوحدة المالية، وأية وحدات أخرى يحقق في علاقاتها مع بعضها البعض؛ وصولاً لكشف خيوط أية مؤامرة مفترضة تخفي جرائم مالية. لذلك يتضمن أنموذج رقابة AML وضع نقاط لرقابة الجودة Quality Control وذلك كَـ:

QC: هوية المودع خاصة لعمليات الهيكلة.

QC: التاريخ الجنائي (لا حكم عليه) أو حتى أية دعاوى بهذا الاتجاه ولو لم تصل لحد الحكم النهائي.

QC: منع إرسال الشيكات بأي طريقة من طرق البريد، وكذلك إرسال النقود بالبريد.

QC: وضع سياسات مكتوبة تحدد الطرق الفعالة لـ AML.

وهكذا..

ولربما يتطور المقترح من المدقق المالي الجنائي، لنرى المحاسب الجنائي الذي يدقق الحسابات بما يتعلق بالشأن الجنائي.

العدد الرابع والثمانون

مؤشرات تنبؤ حالة الأسواق وتحسسها؛ مؤشر مديرو المشتريات

تتألف سلسلة التوريد من مجموعة وظائف؛ كالشراء والتخزين والنقل والمبيعات، ولكل منها خصائصه التي تميزه، وتفيد دراسة حركة هذه الوظائف بتزويد الإدارة بمؤشرات تخصها تساعدها في اتخاذ قرارات على مستوى المنشأة. لكن تتبع مؤشرات الشراء أو الاستهلاك[1] على المستوى الاقليمي أو العالمي تساعد في تحسس توجهات الأسواق؛ سواء نحو الركود أو الرواج، ولتحسس مستويات التضخم فيها.

يعتبر تتبع مؤشر مديري الشراء التصنيعي مفيداً في تحري رواج الصناعات أو كسادها؛ حيث تخفض الشركات توقعاتها الإنتاجية، متحسسة شدة الاحتكاكات التجارية العالمية، وتستأنس ذلك لتبني توقعات الطلب المتشائمة.

تلك هي وظيفة مؤشر مديري المشتريات Purchasing Managers Index PMI.

تستند إجراءات إعداد مؤشر مديري المشتريات على مسوحات المدراء التنفيذيين في الصناعة – دون الكشف عن أسمائهم –؛ حيث يطلب من أولئك الخبراء تقييم

---

[1] تعرضنا سابقا لـ:
- مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك: كلمة العدد ٣٩، أغسطس ٢٠١٥: إذا كنت تريد أن تعرف معدل التضخم الحقيقي فلا تربطه مع الرقم القياسي لأسعار المستهلك.
- مؤشر ارتفاع أسعار العقارات: كلمة العدد ٣١، ديسمبر ٢٠١٣: مدى صلاحية مؤشر ارتفاع أسعار العقارات كأحد المؤشرات المالية للتنبؤ المبكر بالأزمات المالية.

مختلف جوانب شركاتهم؛ كالطلبات الجديدة، وطلبات التصدير الجديدة، والتوظيف، والأعمال المتراكمة، والمخزونات، وتأخر سلسلة التوريد، وتكاليف المدخلات، إلى آخره؛ وذلك ببيان زيادتها أو نقصانها.

لذلك تعتبر مؤشرات مديري المشتريات بمثابة عرض كمي على أرض الواقع من قبل أعضاء لجانها الذين يرصدون مدى تأثر شركاتهم بالتطورات الاقتصادية. وقد أثبتت تنبؤات الفترة التي سبقت الديون الأوروبية بين الأعوام ٢٠١٠–٢٠١٢، بأنها تنبؤات دقيقة إلى حد ما لبيانات التصنيع.

يتألف مؤشر مديري المشتريات من خمسة مؤشرات: الطلبيات الجديدة، والإنتاج، والعمالة، وأوقات توريد الموردين، وأسهم المشتريات. وتجمع بياناته من خلال مسح لـ ٤٠٠ مدير مشتريات في قطاع التصنيع في خمسة مجالات مختلفة. يقوم المستجيبون بالإبلاغ عن ظروف: (أفضل) أو (نفس) أو (أسوأ)؛ من الأشهر السابقة لجميع هذه المجالات.

ومؤشر مديري الشراء تنتجه ثلاثة جهات خاصة، هي:

١. معهد إدارة التوريد (ISM[١])، الذي أنشأ مقاييس التصنيع وغير التصنيع؛ الذي ينتجها للولايات المتحدة.

٢. معهد سنغافورة لإدارة المشتريات والمواد (SIPMM[٢])، ينتج مؤشر مديري المشتريات في سنغافورة.

---

[١] Institute for Supply Management (ISM), https://www.instituteforsupplymanagement.org

[٢] The Singapore Institute of Purchasing and Materials Management (SIPMM), https://sipmm.org.sg

٣. مجموعة ماركيت[١] MARKIT Group، التي تنتج مقاييس تستند إلى عمل ISM لأكثر من ٣٠ دولة حول العالم.

تجمع هذه المؤسسات وبشكل منفصل استطلاعات حول مؤشر مديري المشتريات على أساس شهري عن طريق الاستطلاعات التي تمثل بنية قطاع الأعمال المعني؛ فمثلاً:

- يُغطي مسح ISM جميع فئات تصنيف صناعات شمال أمريكا (NAICS[٢]). وقد بُدئ بإنتاج التقرير للولايات المتحدة في عام ١٩٤٨، باعتماد تواريخ الإصدار الفعلية على القطاع الذي يغطيه المسح.
- يُغطي مسح SIPMM جميع قطاعات التصنيع. وقد بدئ بإنتاج التقرير الشهري منذ عام ١٩٩٨ لقطاعات التصنيع في سنغافورة، مع التركيز على قطاع تصنيع الإلكترونيات منذ عام ١٩٩٨. وساعد المعهد؛ الاتحاد الصيني للوجستيات والمشتريات (CFLP) على إنتاج مؤشر PMI الرسمي الصيني في عام ٢٠٠٢.
- يُغطي استطلاع MARKIT شركات القطاع الخاص، وليس القطاع العام، ويعتبر مؤشراً لأغلب مديري المشتريات خارج الولايات المتحدة. كما تُصدر Markit مؤشرات لمديري المشتريات الخاصة بها بالشراكة مع شركات أخرى.

---

[١] http://www.markit-group.com
[٢] The North American Industry Classification System (NAICS), https://www.census.gov/eos/www/naics/

تشمل المؤشرات الثلاثة مؤشرات فرعية إضافية لمسوحات التصنيع والطلبيات الجديدة والعمالة والصادرات ومخزونات المواد الخام والسلع التامة الصنع وأسعار المدخلات والسلع التامة الصنع.

حساب المؤشر

يتم تقديم بيانات مؤشر مديري المشتريات في شكل مؤشر الانتشار[١]، والذي يتم حسابه على النحو التالي:

$$PMI = (P_1 * 1) + (P_2 * 0.50) + (P_3 * 0)$$

حيث أن:

- P_1 النسبة المئوية للأجوبة التي أبلغت عن حدوث تحسن.
- P_2 النسبة المئوية للأجوبة التي لم يتم الإبلاغ عنها بأي تغيير.
- P_3 النسبة المئوية للأجوبة التي أبلغت عن التدهور.

فإذا أبلغ ١٠٠٪ من الفريق عن تحسن، فالمؤشر: ١٠٠، وإذا أبلغ ١٠٠٪ عن حدوث تدهور، فالمؤشر: صفر، وإذا لم يشاهد ١٠٠٪ أي تغيير، فالمؤشر: ٥٠. وبناء عليه؛ تشير قراءة المؤشر عند ٥٠ إلى أن المتغير لم يتبدل، والرقم فوق ٥٠ يشير إلى تحسن، وأي شيء تحت ٥٠ يشير إلى حدوث انخفاض.

المسح

[١] أو مؤشر الانتشار diffusion index أو العامل الديناميكي dynamic factor، في الاقتصاد القياسي هو سلسلة تقيس الحركة المشتركة للعديد من السلاسل الزمنية. يتم استخدامه في بعض نماذج الاقتصاد الكلي.

يشكّل مديرو المشتريات قاعدة مثالية للاستقصاء المثالي. ويُستخدم المدراء التنفيذيون لإنتاج بيانات حول ظروف العمل. لذلك تُختار لجنة مديري المشتريات من قبل Markit في كل بلد، لتمثيل الهيكل الفعلي للقطاع المختار من الاقتصاد بشكل دقيق، مع بعض التفاصيل عن الشركة كلما أمكن ذلك، وكأن فرق المسح تعمل على تكرار الاقتصاد الحالي في صورة مصغرة.

يتم تضمين نظام الترجيح في قاعدة بيانات المسح حسب حجم كل منها، وحسب أهميتها النسبية للقطاع الذي تعمل فيه تلك الشركة. وتُبذل الجهود لتحقيق نتائج شهرية تصل حد ٨٠٪؛ لضمان تسجيل صورة دقيقة لظروف العمل مع مرور الوقت.

الاستبيانات

إحدى السمات الرئيسية لمؤشر مديري المشتريات أنه يتطلب معلومات واقعية؛ فهو ليس مجرد مسح للآراء أو النوايا أو التوقعات، وبالتالي فإن البيانات تمثل الواقع دون طلب أرقام فعلية من الشركات، وتأخذ الأسئلة شكل: (أعلى) و (أقل)؛ فمثلاً: هل ناتج شركتك أعلى، أو هو نفسه، أو أقل؟.

التعديلات الموسمية

يتم حساب التعديل الموسمي لبيانات المسح الخاصة بمؤشر مديري المشتريات باستخدام برنامج التعديل الإحصائي X12، الذي تستخدمه هيئات إحصائية في العديد من البلدان المتقدمة. ومع ذلك، فإن البرنامج يُنتِج بيانات مرضية فقط في

حالة توفر بيانات تاريخية لمدة خمس سنوات، وفي غياب ذلك، يتم تعديل مسح مؤشر مديري المشتريات موسمياً باستخدام طرق بديلة.

تتضمن طريقة Markit استخدام متغيرات، تُستخدم للتأكد من مدى التغيير الحاصل في متغير ما في الظروف الاقتصادية، وقد تشمل التغيرات الموسمية تغيرات في الطلب ناتجة عن عيد الميلاد أو أيام عطل أخرى. ولكن لا يتضمن التغيرات المناخية.

مسوحات مؤشر مديري المشتريات الأخرى

يتم نشر مؤشرات مديري مشتريات مشابهة من قبل معهد IFO للأبحاث الاقتصادية في ألمانيا، وبنك اليابان في اليابان (تانكان)، ومؤشر PMI Caixin China الذي تنشره Markit، ومؤشر مديري المشتريات السويدي الذي يديره بنك Swedbank.

كيف يُستفاد من مؤشر مديري المشتريات للتنبؤ بمجريات الأحداث الاقتصادية وتوجهاتها؟

أظهر تقرير مؤشر مديري المشتريات الصادر عن مكتب الإحصاء الوطني الصيني[١] تباطؤ نمو التصنيع العالمي في فبراير ٢٠١٩ في أكبر أربع دول مصنعة، حيث تنتج هذه الدول ٥٨٪ من القيمة التصنيعية في العالم حسب إحصائية عام ٢٠١٦ الحصص التالية[٢]:

[١] Purchasing Managers Index for February 2019, National Bureau of Statistics of China, Link
[٢] Levinson, Marc, U.S. Manufacturing in International Perspective, Section Research Manager February 21, 2018, link.

- الصين: ٣.٠٨ تريليون دولار بمعدل ٢٦٪
- الولايات المتحدة: ٢.١٨ تريليون دولار بمعدل ١٨٪
- اليابان: ٩٧٩ مليون دولار بمعدل ٨٪
- ألمانيا: ٧١٨ مليار دولار بمعدل ٦٪

وحسب تقرير مؤشر PMI لفبراير ٢٠١٩، يبدو أن ما يصيب الشركات الصغيرة الحجم في الصين هو الأسوأ، خاصة مصارفها الصغيرة والمتوسطة الحجم. وحسب الشكل أدناه؛ فقد انخفض مؤشر مديري المشتريات إلى ٤٥.٣، ومؤشر الشركات

Source: Purchasing Managers Index for February 2019

متوسطة الحجم إلى ٤٦.٩؛ بينما أظهرت الشركات الكبيرة المصنعة نمواً قدره ٥١.٥. وكلها مجتمعة، مع المؤشر الإضافي للتوظيف وصلت للحد ٤٧.٥، وهذا حد يتخلى المصنعون فيه عن الوظائف. وللتذكير فالوضع في تحسن إذا تجاوز المؤشر ٥٠، وفي تدهور بلغ دون ذلك، وعلى حاله إذا بقي المؤشر عند ٥٠.

إن ضعف مؤشر اليابان سببه الطلب المحلي والصادرات؛ فانخفض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي الياباني حسب مؤشر Nikkei[١] إلى أدنى مستوى له في ٣٢ شهراً عند ٤٨.٩ في فبراير. وتم الإبلاغ عن تدهور أحوال الطلب في استطلاع مؤشر مديري المشتريات حسب IHS Markit؛ حيث انخفضت الطلبيات الجديدة للشركات اليابانية في العامين ونصف الماضيين، وكان انخفاض الطلبات واسع النطاق في كل من الأسواق المحلية والأجنبية، إضافة لانخفاض المبيعات المسجلة. لذلك خفضت الشركات توقعاتها الإنتاجية للشهر التاسع على التوالي. واستشهد مديرو التصنيع في اللجنة بالاحتكاكات التجارية العالمية، وتوقعات الطلب المتشائمة، فضلا عن اقتراب رفع ضريبة الاستهلاك في اليابان.

وانخفض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في ألمانيا من IHS Markit/ BME دون الخمسين للشهر التالي على التوالي، وبنسبة ٤٧.٦ لأدنى مستوى؛ وهو الانكماش الأسرع منذ ديسمبر ٢٠١٢، حيث أظهر تباطؤاً كبيراً في الطلبات الجديدة، والتراجع الأول في الناتج فيما يقرب من ست سنوات.

وكانت جميع المؤشرات الفرعية باستثناء التوظيف في وضع انكماش، وأكثر القطاعات تضررا قطاعات السلع الوسيطة والرأسمالية؛ أما الشركات المصنعة للسلع الاستهلاكية فسجلت زيادة في الإنتاج.

وأوضح IHS Markit أن التباطؤ في الطلبات الجديدة يكتسب سرعة، يقودها انخفاض حاد ومتسارع في مبيعات التصدير؛ فانخفض مستوى الأعمال الجديدة

[١] Nikkei Japan Manufacturing PMI, March 1, 2019, Link

من الخارج إلى أقصى حد منذ أكتوبر ٢٠١٢. وألقى أعضاء اللجنة باللوم على انخفاض مبيعات السيارات بوصفها الصناعة الأضخم في ألمانيا؛ وذلك بسبب ضعف الطلب الآسيوي، وبخاصة الصيني، وتثير قضية خروج بريطانيا القلق بين العملاء وتزيد حدة المنافسة. وبناء عليه؛ وبسبب خفض الإنتاج، خفضوا مشترياتهم للشهر الخامس على التوالي.

ولحق الانخفاض منطقة اليورو[١] بسبب ألمانيا وإيطاليا وأسبانيا؛ فانخفض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في منطقة اليورو IHS Markit Eurozone إلى ٤٩.٣، وقادت الانخفاض ألمانيا.

ودخل مؤشر إسبانيا (٤٩.٩) للمرة الأولى منذ نوفمبر ٢٠١٣.

وكان مؤشر إيطاليا (٤٧.٧) في وضع الانكماش للشهر الخامس على التوالي، وعند أدنى مستوى له منذ مايو ٢٠١٣.

وقد لاحظ IHS Markit أن الطلبيات الجديدة انخفضت إلى أقصى حد منذ أبريل ٢٠١٣؛ وارتفعت المخزونات السلع تامة الصنع للشهر الخامس على التوالي؛ فخفضت الشركات المصنعة من تراكماتها للشهر السادس على التوالي، وإلى أقصى درجة منذ أبريل ٢٠١٣.

ومع تباطؤ قطاعات السلع المتوسطة والرأسمالية، تتوسع السلع الاستهلاكية، ويبقى ذلك في أضعف وتيرة منذ يوليو ٢٠١٦. وأضاف تقرير مكتب الإحصاء الوطني الصيني المشار إليه: يندرج التصنيع في منطقة اليورو في أعنف هبوط له

[١] IHS Markit Eurozone Manufacturing PMI - final data, 2019, Link.

منذ ما يقرب من ست سنوات، مع مؤشرات مستقبلية. وإن الأكثر إثارة للقلق هو الاتجاه النزولي في الطلبات الجديدة. إضافة لانخفاض نسبة الطلبات إلى المخزونات الجديدة إلى أدنى مستوى لها منذ عام ٢٠١٢، حيث أبلغت العديد من الشركات عن وجود مخزونات كبيرة في المستودعات.

وتبقى الولايات المتحدة، الأقل سوءاً؛ حيث تظهر ظروف التشغيل في قطاع التصنيع بالولايات المتحدة تحسناً أكثر ليونة مع نمو صامد. وتباطؤ في توسعات الإنتاج والطلبات الجديدة وفقًا لمؤشر مديري المشتريات التصنيعي الأمريكي من IHS Markit[١]، كما يزداد تراكم الأعمال، والعمالة، حيث يظهر المؤشر عند ٥٣، وهو الأبطأ توسعا في ١٨ شهراً.

وذكر التقرير أن الدراسة تشير إلى أن الإنتاج الصناعي ونمو الطلبيات على وشك التعثر في منتصف الربع الأول. مع بقاء أسواق التصدير عقبة رئيسية في الطلبات المسجلة، وأيّد مؤشر مديري المشتريات التصنيعي من معهد إدارة التوريدات ذلك باستنتاجات مماثلة، من حيث بطء النمو في الولايات المتحدة، وحسب التقرير فإن الشركات المصنعة في الصين واليابان وألمانيا، بدأت تفقد سيطرتها[٢].

لذلك فإن مؤشرات مديري المشتريات هي **مقياسٌ للاقتصاد العالمي، تعكس مدى التغيّر المتوقع مستقبلاً**.

---

[١] IHS MARKIT, US MANUFACTURING PMITM, PMI dips to 18-month low in February, 1 March 2019, Link

[٢] Richter, Wolf, US is Cleanest Dirty Shirt Among Manufacturing Giants. China, Japan & Germany Sink, Mar 3, 2019, Link

العدد الخامس والثمانون

شرعنة السرقة بين (موريس أليه) والنظرية النقدية الحديثة

إن السرقة فعل مشين، سواء أفعله إنسان أم مجموعة من البشر. قد جعل الله للسارق حداً قاسياً لأنه يعتدي على أموال غيره دون وجه حق؛ فكان الحُكم بقطع يده التي امتدت لحقٍ لا حق له فيه. قال الله تعالى في سورة المائدة: وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ.

ولا يتغير الحكم فيما لو أن السارق جماعة سرقت من غيرها؛ فالحاكم؛ بمختلف درجات حاكميته، يقوم بإدارة شؤون الناس بنظرية الوكالة ويده يد أمان؛ فلا يتعدى ولا يُقصّر.

كما أن أكل أموال الناس بالباطل فعلٌ منهيٌ عنه ومحرم شرعًا وقانونًا بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة في ذلك.

لقد شهد العالم تغيراً في سلوك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي والبنوك المركزية في أنحاء العالم عمومًا؛ إثر أزمة الديون العالمية عام ٢٠٠٨؛ حيث باتت تقوم بطباعة المزيد من الأموال دون ضابط؛ مكتفين بحجة أن البلاد بحاجة إلى مزيد من النقود لتغطية العجز الحاصل. وقد بدأ رؤساء الاحتياطي الفيدرالي يُسوقون مفهومًا حديثًا للنظرية النقدية؛ لتبرير تلك الأفعال التي كانت في الأمد القريب من المحرمات النقدية.

مفهوم النظرية النقدية الحديثة[١]: ذكر (جيروم باول) رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي؛ إن فكرة العجز فكرة خاطئة؛ لأنها لا تهم البلدان التي يمكنها الاقتراض

[١] TERRY JONES, Modern Monetary Theory: Everyone's Talking About MMT, But What Is It, And Will It Work?, 01-03-2019, Link

بعملتها الخاصة؛ فكمية الأموال مهمة، لا سيما بالنسبة للتضخم؛ فإذا أصبح التضخم مشكلة، فما عليك سوى:

(١) رفع الضرائب، وهذا؛ تموّل من تعب العاملين وعرقهم وجهدهم سواءا أكانوا أفراداً أم شركات.

(٢) طبع النقود؛ لدفع ما عليك من مستحقات، وهذا تموّل من كل الناس وخاصة أصحاب المدخرات.

إن النظرية النقدية الحديثة Modern Monetary Theory MMT تدعم السياسيين المتطرفين الذين لا يأبهون إلا لإنجاح سياساتهم وإنفاذها، والظهور بمظهر الناجحين، ولو أن ذلك على حساب مصالح الأجيال القادمة؛ فهم يتخذون قرارات الإنفاق العام. كما يتوسعون بقرارات الحرب؛ مُصدرين كميات ضخمة من الديون الجديدة.

الإنفاق العام؛ مبرر النظرية النقدية الحديثة:

إن كل دولة يمكنها الاقتراض بعملتها الخاصة؛ تستطيع وببساطة؛ طباعة المزيد من الأموال عندما تحتاج إلى سداد ديونها، وهذه قاعدة تكاد تناسب الولايات المتحدة أكثر من غيرها إن لم نقل دون غيرها، بسبب سيطرة الدولار كنقد عالمي على الاقتصاد العالمي؛ فلا حاجة لهذه الدولة لأن تقوم بتخزين المعدن الثمين أو زيادة احتياطياتها من العملات الرئيسية؛ فعملتها هي أس العملات العالمية وأساسها. وعليه؛ فما على الاحتياطي الفيدرالي سوى:

(١) إبقاء أسعار الفائدة منخفضة.

(٢) طباعة ما يشاء من الدولارات.

إن النظرية النقدية الحديثة تناسب التوسع في الإنفاق الحكومي المتزايد، رغم ما تحويه من خطورة في حصول تضخم جامح، يتلوه حدوث كوارث مالية؛ فانهيارات مدمرة.

يقول جورج سيلجين، مدير مركز البدائل المالية والنقدية في معهد كاتو الأمريكي: إن النظرية تُستخدم من قبل كبار أنصار الإنفاق؛ فهم يعتقدون أن من حق الحكومات خلق الأموال، مما يمنحهم قدرة إنفاق غير محدودة من الناحية العملية. وهذا ادعاء صحيح، لكنه مضلل: فقد تتمكن الحكومات من الإنفاق بلا حدود. لكن خارج فترات الركود؛ لا يمكنها القيام بذلك إلى حد كبير دون الاضطرار إلى جعل مواطنيها يدفعون الفاتورة في نهاية المطاف، من خلال:

(١) دفع ضرائب أعلى.

(٢) تحمّل مزيد من التضخم.

التضخم؛ خطر النظرية النقدية الحديثة:

كتب بول كروغمان الاقتصادي اليساري الليبرالي[١]: عندما يتوقع الناس التضخم، فإنهم يترددون في الاحتفاظ بالنقد، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، و ذلك يعني أنه يتعين على الحكومة طباعة المزيد من الأموال لاستخراج كمية معينة من الموارد الحقيقية، مما يعني ارتفاع التضخم، وما إلى ذلك. ورياضيًا فإن طباعة مبالغ

[١] Ibid, Modern Monetary Theory…

كبيرة من النقود أكثر من كذا بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، ربما تؤدي إلى دوامة تصاعدية لا نهائية في التضخم، وقد يؤدي إلى تدمير العملة.

ويبدو أن استقلال البنوك المركزية السياسي أعطاها المجال للقيام بذلك، وهناك أمثلة كثيرة في أماكن عديدة من بنوك مركزية تدير المطابع لإرضاء السياسيين، مما يؤدي إلى ارتفاع التضخم ومؤذن بانهيارات اقتصادية؛ كفنزويلا وزيمبابوي والأرجنتين.

لقد ترسخ في اعتقاد البنوك المركزية أن بعد إصلاحها لأزمة السيولة عام ٢٠٠٨ ومحافظتها على انتعاش غير متكافئ لعقد من الزمن؛ أنه لا توجد أزمة لا يمكنها التغلب عليها؛ كَـ:

- أزمة السيولة،
- أسعار الفائدة فوق الصفر،
- خلق تريليونات من فراغ واستخدام هذه "الأموال المجانية" لشراء السندات.
- الرهن العقاري وأسواق الإسكان الهشة، وخلق تريليونات لاستخدامها لشراء الرهون العقارية.
- وما إلى ذلك.

أي يمكن حل كل أزمة اقتصادية مالية عن طريق خلق تريليونات من الهواء؛ فالبنوك المركزية، كالجنرالات، تستعد دائماً لخوض الحرب الأخيرة وتؤمن بأن تحضيراتها تؤمن انتصارها.

مثال ذلك[١]؛ خَلق البنك المركزي الصيني أكثر من تريليون دولار في شهر (يناير ٢٠١٩) وحده لإغراق نظام الائتمان المتعثر في الصين بعملة ائتمانية جديدة. وقد أعاد ضخ تريليونات جديدة في النظام المالي لديمومة تشغيل نظام الائتمان، وتجديد الاقتراض والإقراض، مع أن ذلك سيعمل على تشغيل دورات استهلاك خاطئ واستثمار ضار بالتنمية.

استنفاد الديون؛ أزمة النظرية النقدية الحديثة:

إن أموال البنك المركزي الجديدة؛ التي طبعتها، لن تعمل على النحو المنشود، وبذلك تتآكل الثقة في أية إصلاحات للبنك المركزي؛ فهي لا تستطيع إصدار ائتمان جديد للقطاع الخاص، أو شراء السندات، أو الشقق، أو الرهون العقارية. كما لا يمكنها إجبار المقترضين المثقلين بالديون على الاقتراض أكثر، أو إجبار المقرضين الحذرين على إقراض المقترضين غير الجديرين بالائتمان؛ فالذين يتمتعون بالجدارة الائتمانية لم يعودوا يرغبون في الاقتراض أكثر، والذين لا يستحقون الائتمان لا يمكنهم الاقتراض أكثر، إلا إذا أراد المقرضون أن يتعرضوا لخسائر التخلف عن السداد بعد بضعة أشهر من إصدار القرض الجديد.

وبناء على ذلك؛ فالأزمة التالية لن تكون أزمة سيولة يمكن حلها عن طريق إصدار تريليونات إضافية؛ لأن مصداقية البنوك المركزية ستتبخر بالفعل، وستتمثل الأزمة المتوقعة بعجزها عن إيقاف تراجع موجة الائتمان.

(موريس أليه) ومؤشر الديون:

[١] The Coming Crisis the Fed Can't Fix: Credit Exhaustion, March 18, 2019, link

كان الاقتصادي (موريس أليه)[1] متحمساً لـ "مؤشر الالتزامات المسبقة" مقابل المستوى العام للأسعار. وهو مؤشر للديون، يهدف إلى الحد من ظلم التضخم؛ للأجور والديون والإيجارات والمعاشات السنوية، وما شابه.

تستند حالة (موريس أليه) إلى الاعتبارات الأخلاقية والكفاءة الاقتصادية. فاقتصاد الأسواق هو شرط من شروط الكفاءة الاقتصادية، ويكون مقبولاً فقط إذا كان يحترم الحد الأدنى من المبادئ الأخلاقية؛ لتحقيق التوزيع العادل للدخل، وحماية الثروات، وعدم تحقيق مكاسب للمقترضين على حساب المدخرين والمقرضين أو العكس.

ويضيف (موريس أليه) : إن آليات **عمل الاقتصاد تستند إلى الخداع الدائم، حيث المقرضون هم الضحايا فيه**، وبكلمات واضحة، فإن رفض المؤشر المقترح ليس له معنى آخر سوى **إضفاء الطابع المؤسسي على السرقة**. وعلى النقيض من ذلك، إذا ساد الانكماش، فإن الوضع ينعكس؛ حيث يتدهور المدينون في الوقت الذي يتمتع فيه الدائنون بامتيازات غير ملائمة وهو وضع غير مقبول أيضاً.

ولا يعتبر سعر الفائدة معوضًا لأثر التضخم الحاصل؛ لأن سعر الفائدة لا يستقر عند المستوى نفسه؛ فيتضمن استخدام سعر الفائدة المتغيرة فهرسة سعرها على القرض (وليس قيمة القرض نفسه) مقابل سعر فائدة السوق (وليس معدل التضخم).

[1] Sylviane Guillaumont Jeanneney,The indexation of debt according to Maurice Allais, 10.05.2019, www.fondationmauriceallais.org, link

إن النَقد الذي قدمه (موريس أليه) عن الابتكارات المالية كبدائل لمؤشر الدين، تُنبئ بأزمة رهن عقاري، كما أن تدويل الأسواق المالية مع تصاعد المضاربة جعل الأمر أكثر إلحاحًا لتقليل عدم اليقين. وتُعزى تجاوزات النظام المالي – التي أدت إلى الأزمة الحالية – إلى اختفاء المعايير الأخلاقية الدنيا من تصميم المنتجات المالية. وقد كتب (موريس أليه) في عام ١٩٩٠ : **لم يعد هذا الأمر اقتصاديًا ؛ بل صار لعبًا للمقامرة في كازينو عالمي ضخم**. والمضاربة مزعزعة للاستقرار وضارة، حتى إن كانت ممارسة ضمن إطار مؤسسي.

يؤدي ما سبق؛ إلى حدوث **ائتمان موسع ودوار**؛ فبارتفاع قيمة العقار المرهون؛ يحق للمقترض رفع ديونه في حدود ارتفاع قيمة عقاره، ويعيد توجيهه لقرض آخر غير القرض الأصلي. وبما أن الكمية الهائلة من قروض الرهن العقاري قد رفعت أسعار العقارات، فإن ديمومة التوسع الائتماني ستكون مستمرة.

ثم يأتي الضرر الأشد من عمليات **التوريق**، التي تشارك فيها البنوك، وقد أدى الانخفاض في أسعار الفائدة وعائدات القروض إلى تضمين مجموعة التوريق في الالتزامات ذات المخاطر المتزايدة، وبالتالي الأقل سيولة والأكثر ربحية. وهكذا أصبح ثلثا قروض الرهن العقاري في الولايات المتحدة (توريقًا)، عبر عملية شملت في الغالب عدة مراحل من تجميع الائتمان، وفي نهايتها، اشترى المستثمرون (وبخاصة صناديق الاستثمار المشترك وشركات التأمين) هذه المنتجات المهيكلة عن طريق التنويع أو تحسين العوائد، وكل ذلك بسهولة أكثر؛ حيث تم منحهم درجات مواتية من قبل وكالات التصنيف.

وبناء على ما سبق؛

- ستنتهي غطرسة البنوك المركزية[١]، وإيمان الجمهور بقواها الإلهية (كما تدعي)، وستنتهي قصة النمو العالمي، كقصة الصين، وجميع القصص الخيالية الأخرى التي اعتُمدت كسياسات طوال العقد الماضي بدلاً مما كانت عليه؛ فقد كانت حقًا: غطاء سياسيًا لأكبر توسع لعدم المساواة في التاريخ الحديث.
- إن إضافة الشرعية على طباعة الأموال من قبل المصارف المركزية في ظل النظرية النقدية الحديثة هو منعطف آخر تلا منعطف بريتون وودز الذي سلكته الحكومات الأمريكية، ويبدو أن السرقة الكبرى للشعوب في بداية سبعينيات القرن الماضي قد نضب مصدرها، وصار ضروريًا التحول نحو مصدر آخر للسرقة.

[١] Ibid, The Coming Crisis…

العدد السادس والثمانون

ثقافة الديون واستنساخها

تناولنا في العدد (٨٥) السابق مقالا عن: شرعنة السرقة بين موريس آليه والنظرية النقدية الحديثة، وحيث أن إضفاء الشرعية لا يكون إلا من قبل مشرعين أو مؤسسات تشريعية؛ فكانت البنوك المركزية العالمية – في حالتنا – بقيادة الفيدرالي الأمريكي هي سبيل تلك السرقات المشرعنة؛ لأن من يقوم بها مؤسسات تتبع الحكومة المعترف بها والتي تمثل بدورها أفرادها وشعبها. لكن إذا كان جمهور الناس هم من ينتخب أولئك المشرعين؛ فكيف يقبلون من يأخذ أموالهم بغير حق؟

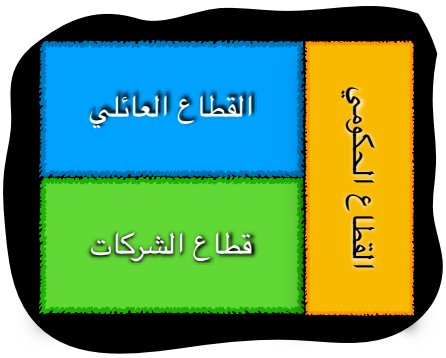

إن الوسيلة لتحقيق ما سبق، هي إشاعة فوضى الديون واستمراء ثقافتها بين الناس وبين الشركات وطبعا بين الحكومات؛ لتصبح الأمور متجانسة متآلفة لا يبدو فيها أي شيء متنافر أو غير مألوف.

فكيف يتم إشاعة ثقافة الديون في المجتمعات؟

باستعراض ديون القطاعات الثلاثة؛ القطاع العائلي وقطاع الشركات والقطاع الحكومي، المشكّلة لأي مجتمع نتبين فعلاً شيوع ثقافة الدَين.

ديون القطاع العائلي – الحالة الأمريكية أنموذجًا –:

تشمل ديون القطاع العائلي[١]؛ المستهلكين على قروض السيارات، وقروض الطلاب، وديون بطاقات الائتمان، والقروض الشخصية، وتستثنى ديون الإسكان كالقروض العقارية. وبرأي الاقتصاديين الأمريكيين يساعد ازدياد ديون المستهلكين بدعم الاقتصاد الأمريكي لأن معناه وجود مدينين لأموال ليست لديهم؛ بل سيكون لهم حساب في المستقبل.

قروض البطاقات الائتمانية: ارتفع دين بطاقات الائتمان والائتمان الدائر كالائتمان الشخصي في الربع الأول من عام ٢٠١٩ بنسبة ٣.٤٪ مقارنة بالربع الأول من العام الماضي إلى تريليون دولار. وتمثل بطاقات الائتمان عنصراً رئيسياً في أرباح الصناعة المصرفية. حيث يبلغ متوسط سعر الفائدة عليها في البنوك التجارية ١٥.١٪ ومتوسط سعر الفائدة المقدّر هو ١٦.٩٪، وباعتبار التريليون دولار من الأرصدة الدائنة المستحقة؛ فهذا يصل إلى (١٥٠–١٦٩) مليار دولار سنويا كإيرادات فوائد!. **لذلك تعتمد هذه البنوك على المستهلكين؛ لإنفاق أموال ليست لديهم.**

قروض السيارات وعقود الإيجار: ارتفع إجمالي قروض السيارات والإيجارات المستحقة للسيارات الجديدة والمستعملة في الربع الأول بمقدار ٤٤.٥ مليار دولار مقارنة بالعام الماضي، أو بنسبة ٤٪، ليصل إلى مستوى قياسي بلغ ١.١٦ تريليون دولار، على الرغم من انخفاض مبيعات السيارات الجديدة في الربع الأول بنسبة ٣.٢٪، وعلى الرغم من وجود بعض القوة في مبيعات السيارات المستعملة؛ فإن

[١] Wolf Richter, The State of the American Debt Slaves, Q1 2019, May 8, 2019, link

الزيادة في الاقتراض سببها ارتفاع أسعار معاملات السيارات الجديدة والمستعملة، وارتفاع متوسط نسبة القروض إلى قيمتها وطول متوسط مدتها.

قروض الطلاب: ارتفعت قروض الطلاب بنسبة ٤.٩٪ على أساس سنوي في الربع الأول، أو بمقدار ٧٤ مليار دولار، لتصل إلى رقم قياسي جديد بلغ ١.٦ تريليون دولار. ليتضاعف منذ بداية عام ٢٠١٠. ومن المثير للقلق أن معدل الالتحاق بالتعليم العالي، بناءً على أحدث البيانات المتاحة من المركز الوطني لإحصاءات التعليم؛ انخفض بنسبة ٧٪ بين عامي (٢٠١٠–٢٠١٦). وبمعنى آخر، إنه رغم تسجيل عدد أقل من الطلاب، فقد عوض استمرار ارتفاع الرسوم الدراسية ارتفاع القروض، علمًا أن هذه الصناعة بأكملها تتغذى على تلك القروض الطلابية المضمونة من الحكومة.

وبالعموم؛ ارتفعت الديون الاستهلاكية غير السكنية مجتمعة؛ كالائتمان المتجدد، وقروض السيارات، وقروض الطلاب؛ بمقدار ١٩١ مليار دولار في الربع الأول من العام الماضي؛ لتصل إلى ٤ تريليون دولار، مدفوعة بزيادة قروض الطلاب وقروض السيارات.

علمًا أن كل عشرة سنتات من هذا الدين الجديد البالغ ١٩١ مليار دولار تأخذ طريقها إلى الاستهلاك، وبالتالي إلى الناتج المحلي الإجمالي. لذلك أضافت هذه الزيادة لديون المستهلكين وعلى مدى ١٢ شهرًا؛ ١٪ تقريبًا إلى الناتج المحلي الإجمالي. **لهذا السبب يتعين على المستهلكين إنفاق أموال ليست لديهم.**

أما الوجه الآخر لهذه الاحصاءات؛ أن ديون أولئك المدينين بلغ ٤ تريليون دولار، وعليهم أن يدفعوا تلك الديون وفوائدها لجميع الأوقات القادمة، مع نسب التضخم المتزايد.

ديون الشركات

يقوم مجلس الاحتياطي الفيدرالي[1] بحساب إجمالي ديون الأعمال غير المالية، بما فيها ديون الشركات غير المدرجة، وقد لوحظ ارتفاع ديون الشركات الأمريكية، باستثناء ديون البنوك، خلال السنوات الأخيرة، **وهذا ما قد يمهد إلى بداية أزمة مالية تالية.**

> **سياسة الصين تجاه ديون شركاتها**
>
> يقوم بنك التسويات الدولية أيضاً بتحويل ديون العملة المحلية إلى دولارات، بحيث يمكن مقارنة إجمالي الديون من بلد إلى آخر. وديون الشركات الأمريكية البالغة ١٥ تريليون دولار، مقارنة بديون الشركات الصينية البالغة ١٩.٧ تريليون دولار.
>
> لكن ذلك انخفض من ٢١.١ تريليون دولار في الربع الأول من عام ٢٠١٨، وعندها أصبحت السلطات الصينية جادة بشأن تخفيض قيمة قطاع الشركات. وقد حدث التراكم الوحشي لديون الشركات في الصين خلال ١٢ عاماً فقط.
>
> على الرغم من نمو الاقتصاد الصيني بوتيرة أسرع بكثير من الاقتصاد الأمريكي، إلا أنه لا يزال أصغر قليلاً من الاقتصاد الأمريكي، عند قياسه بالناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي. ومن بين الاقتصادات الكبرى، فإن نسبة ديون الشركات إلى الناتج المحلي الإجمالي للصين لا تضاهى. ويلاحظ آثار الجهود التي تبذلها الصين لتقليص حجم ديون قطاع الشركات، حيث انخفضت نسبة ديون شركاتها إلى إجمالي ناتجها المحلي إلى ١٥٢.٩٪.

يصل دين الشركات غير المالية إلى ١٥ تريليون دولار. بارتفاع ٤٠٪ عن الذروة السابقة عام ٢٠٠٨.

ويستخدم بنك التسويات الدولية BIS هذا الإجراء لمقارنة كيفية تراكم ديون الشركات مقوماً بعملاتها المحلية في مختلف البلدان؛ لتحديد حجمها ديونها النسبي، ويعبر بنك التسويات الدولية عن ذلك بنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بالعملة المحلية.

ترتيب الدول ذات الأكثر مديونية لشركاتها؛ هي:

[1] Wolf Richter, The Countries with the Most Monstrous Corporate Debt Pileups, 23-3-2019, link

#25 نسبة ديون الشركات الأمريكية إلى الناتج المحلي الإجمالي ٧٣.٩٪

#24 نسبة ديون الشركات الأسترالية إلى الناتج المحلي الإجمالي ٧٤.٧٪

#23 نسبة ديون الشركات التركية إلى الناتج المحلي الإجمالي ٨٠.٣٪

#22 نسبة ديون الشركات البريطانية إلى الناتج المحلي الإجمالي ٨٣.٣٪

#21 نسبة ديون الشركات في نيوزيلندا إلى الناتج المحلي الإجمالي ٨٣.٨٪

#20 نسبة ديون الشركات في النمسا إلى الناتج المحلي الإجمالي ٨٩.٩٪

#19 نسبة ديون الشركات في إسبانيا إلى الناتج المحلي الإجمالي ٩٣.٧٪

#18 نسبة ديون الشركات في تشيلي إلى الناتج المحلي الإجمالي ٩٦.٣٪

#17 نسبة ديون الشركات في كوريا الجنوبية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٠١.٢٪

#16 نسبة ديون الشركات اليابانية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٠١.٢٪

#15 نسبة ديون الشركات في البرتغال إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٠١.٤٪

#14 نسبة ديون الشركات الدنماركية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١١١.٨٪

#13 نسبة ديون الشركات الكندية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١١٣.٢٪

#12 نسبة ديون الشركات السنغافورية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١١٤.٩٪

#11 نسبة ديون الشركات الفنلندية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١١٥.١٪

#10 نسبة ديون الشركات السويسرية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١١٨٪

#9 نسبة ديون الشركات النرويجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٣٥.٤٪

#8 نسبة ديون الشركات الفرنسية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٤٣.٦٪

#7 نسبة ديون الشركات الصينية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٥٢.٩٪.

#6 نسبة ديون الشركات السويدية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٥٨.٢٪.

#5 نسبة ديون الشركات البلجيكية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٦١.١٪

#4 نسبة ديون الشركات الهولندية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٧٠.٨٪

#3 نسبة ديون الشركات الأيرلندية إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٩٥.٣٪

#2 نسبة ديون الشركات في هونغ كونغ إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٢٢.٩٪

#1 نسبة ديون الشركات في لوكسمبورج إلى إجمالي الناتج المحلي ٢٢٢.٩٪

إن هذا التوجه يختتم فصلاً آخر في ملحمة الديون العالمية المدهشة.

الديون الدولية - الحكومية -

إنه بتتبع الديون الأمريكية وغير الأمريكية التي تلقي بظلالها على مختلف الحكومات في العالم يمكن معرفة حجم كتلة الديون المتزايدة عالميًا.

> 🕮 **للاطلاع على ديون الشركات وترتيب الدول على أساس ديون حكوماتها**
>
> - ديون الشركات غير المالية على أساس نسبته من ناتجها المحلي (رابط).
> - على ترتيب الدول على أساس ديون حكوماتها نسبة لناتجها المحلي (رابط).

أولا: الديون الأمريكية: يتأرجح إجمالي الدين القومي الأمريكي ارتفاعًا وانخفاضًا، وكمثال؛ فقد ارتفع من ١.٥ تريليون دولار إلى ٢٢ تريليون دولار في ٣٠ يناير ٢٠١٨؛ فمن هم مشترو هذا الدين؟

إنه بالرجوع إلى تقرير وزارة الخزانة الصادر في كانون ثاني ٢٠١٩، والذي قسّم مُشتري الدين القومي الأمريكي إلى فئتين:

- البنوك المركزية الأجنبية والهيئات الحكومية.
- مستثمرو القطاع الخاص كصناديق التحوّط الأجنبية، والبنوك، والأفراد، الخ.

فإن مشتري الدين الأمريكي – الأضخم في التاريخ – يتوزعون كالآتي[١]:

- انخفاض الأهمية النسبية للصين واليابان كأكبر دائنين أجنبيين للولايات المتحدة، فالصين تملك ١.٥٪ من إجمالي الدين المحلي الأمريكي، واليابان ٤.٧٪.
- هناك ثمانية دائنين كبار، معظمها ملاذات ضريبية للشركات الأجنبية والكيانات الفردية؛ فبلجيكا هي موقع غسيل الأموال الأوربية Euroclear تحمل حوالي ٣٢ تريليون دولار من الأصول في حسابات ائتمانية، إضافة إلى: البرازيل، أيرلندا، المملكة المتحدة، سويسرا، لوكسمبورغ، جزر كايمان، هونغ كونغ.
- أصحاب العملات الأجنبية (من القطاعين الرسمي والخاص).
- بنك الاحتياطي الفيدرالي.
- الكيانات الحكومية الأمريكية كصناديق المعاشات التقاعدية، الضمان الاجتماعي.

[١] Richter, Wolf, Who Bought the Gigantic $1.5 Trillion of New US Government Debt Issued over the Past 12 Months?, 31.01.2019, link.

- البنوك الأمريكية (أصحاب الحيازات الكبيرة) وصناديق التحوط وصناديق التقاعد وصناديق الاستثمار المشتركة والمؤسسات الأخرى إلى جانب المستثمرين الأفراد.

ثانيًا: الديون الدولية غير الأمريكية: أصدر البنك الدولي تقريراً بإحصاءات الديون الدولية لعام ٢٠١٩[١]، الذي أوضح ارتفاع إجمالي الديون الخارجية للبلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل بواقع ١٠٪ في عام ٢٠١٧ لتصل إلى ٧.١ تريليون دولار، وهي وتيرة أسرع لتراكم الديون مقارنة بالزيادة البالغة ٤٪ في عام ٢٠١٦. وقد اشتمل التقرير على الفقرات التالية:

– ارتفع صافي التدفقات المالية الوافدة (الاقتراض وحقوق الملكية) إلى البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل إلى ٦١٪ في عام ٢٠١٧ إلى أعلى مستوى له في ثلاث سنوات، مدفوعا بانتعاش في صافي تدفقات الديون الوافدة. **وهذا بمثابة مؤشر لتدحرج كرة الثلج، يستدل منه على توقع منطقة حدوث الأزمة.**

– ارتفع صافي التدفقات المالية إلى ١.١ تريليون دولار في عام ٢٠١٧، وهو مستوى لم يُسجل منذ عام ٢٠١٣. وكان هذا التعافي في مجموع صافي التدفقات المالية نتيجة لارتفاع صافي الاقتراض من ١٨١ مليار دولار في عام ٢٠١٦ إلى ٦٠٧ مليارات دولار في عام ٢٠١٧، وهو ما يتجاوز صافي تدفقات الاستثمارات في محافظ الأسهم لأول مرة منذ عام ٢٠١٣. وقد ساهم ارتفاع حاد في تدفقات الديون طويلة وقصيرة الأجل في هذه الزيادة. وانكمشت تدفقات

[١] البيانات المفتوحة، البنك الدولي، Link

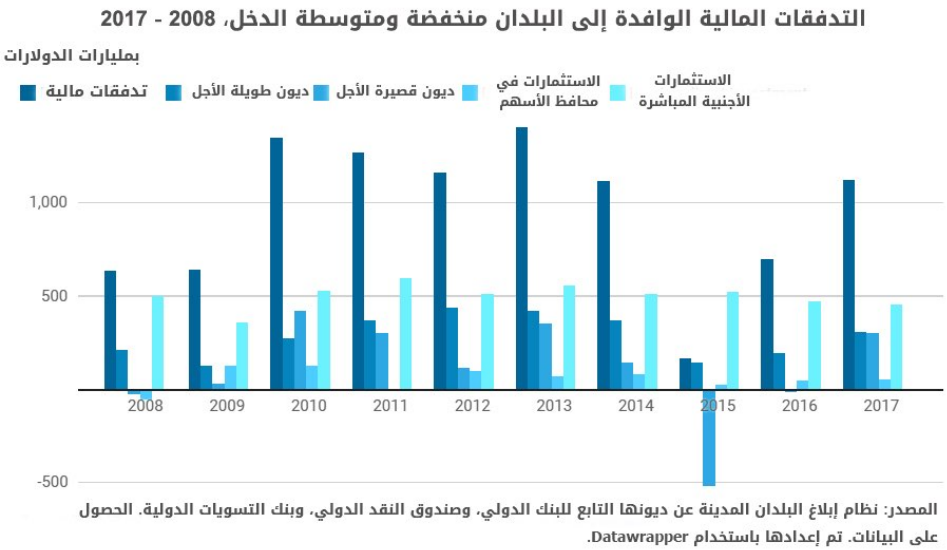

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حقوق الملكية، التي كانت تُعد لوقت طويل المكون الأكثر استقرارا ومرونة في التدفقات المالية للعام الثاني على التوالي، حيث تراجعت ٣٪ أخرى في عام ٢٠١٧. علما بأنه لولا تدفقات هذه الاستثمارات لأصبحت التدفقات المالية أكثر تقلباً. وفي المقابل، ارتفعت تدفقات الاستثمارات الوافدة في محافظ الأسهم إلى ٥٧ مليار دولار، وهي زيادة بنسبة ٢٩٪ مقارنة بعام ٢٠١٦.

– إن تفاوت الاتجاهات الإقليمية في مستوى تراكم الديون الخارجية في عام ٢٠١٧، تمثل بازدياد حجم الديون الخارجية في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء بوتيرة أسرع من البلدان الأخرى منخفضة ومتوسطة الدخل في المناطق الأخرى في عام ٢٠١٧؛ فارتفع حجم رصيد الديون الخارجية المجمع ١٥.٥٪ من العام السابق إلى ٥٣٥ مليار دولار. ويعزى جانب كبير من هذه الزيادة إلى ارتفاع حاد في حجم

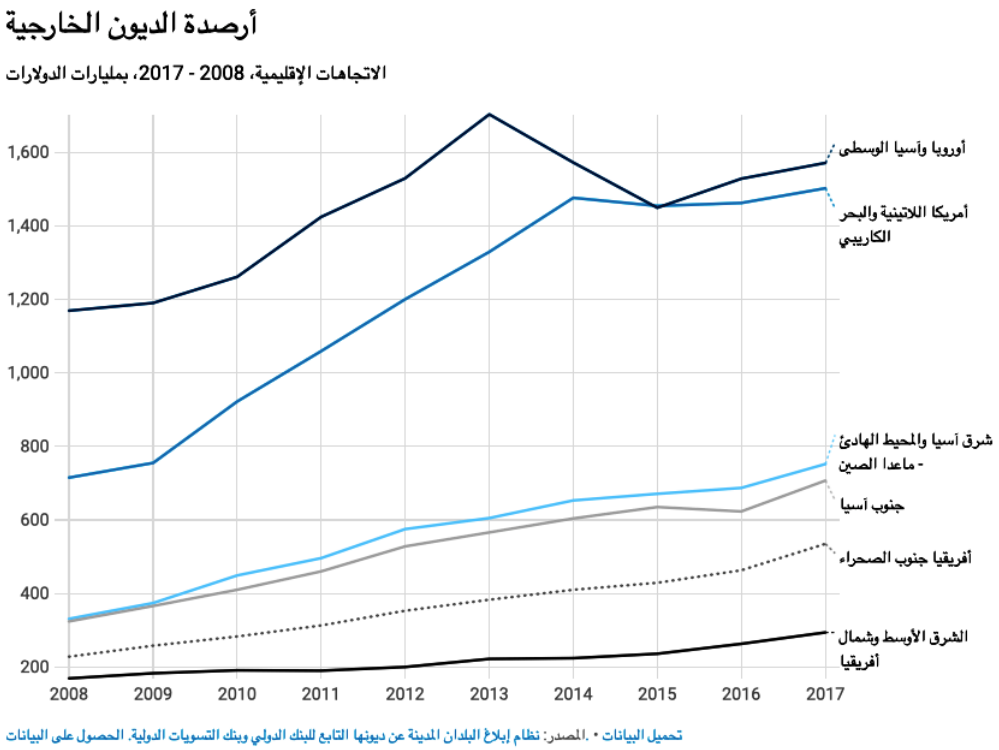

الاقتراض لدى نيجيريا وجنوب أفريقيا، وهما اثنان من أكبر اقتصادات المنطقة، حيث ارتفعت أرصدة ديونهما الخارجية ٢٩٪ و ٢١٪ على الترتيب.

كما شهدت اقتصادات جنوب آسيا زيادة في أرصدة ديونها الخارجية بلغت ١٣.٣٪ في المتوسط، ولعبت بنغلاديش (٢٣٪) وباكستان (١٧٪) دورا كبيرا في ذلك. وشهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا زيادة في أرصدة ديونها الخارجية بلغت ١١.٧٪، حيث شهدت مصر في عام ٢٠١٧ زيادة قدرها ٢٣٪، في حين شهد لبنان زيادة قدرها ٥٪. وزادت أرصدة الديون الخارجية في بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ بخلاف الصين بنسبة بلغت ٩.٣٪ في المتوسط،

البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية فقط

% ،تكوين الجهات الدائنة لأرصدة الديون الخارجية، 2008 - 2017

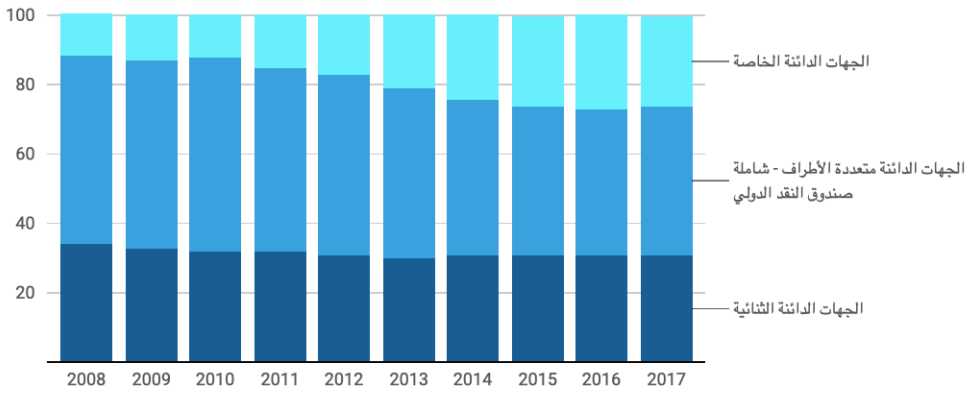

تحميل البيانات • .المصدر: نظام إبلاغ البلدان المدينة عن ديونها التابع للبنك الدولي. الحصول على البيانات

وارتفعت أرصدة الديون الخارجية ٢.٥٪ في منطقتي أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في عام ٢٠١٧.

– هيئات القطاع العام في أشدّ بلدان العالم فقرا؛ اقترضت من جهات خارجية على نطاق واسع في عام ٢٠١٧ على الرغم من تصاعد المخاوف بشأن القدرة على الاستمرار في تحمل الديون. وبلغت ارتباطات القروض الجديدة في القطاع العام في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية فقط ٤٣ مليار دولار؛ وبالوقت الذي لا تزال الجهات الدائنة الرسمية تشكل النسبة الأكبر (حوالي ٧٥٪) من أرصدة الديون الخارجية، فإن الاقتراض من جهات الإقراض الخاصة يعد أسرع مكونات الديون نموا. وارتفعت الالتزامات الخارجية لجهات الإقراض الخاصة إلى ٨٣ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٧، وهو ما يعادل ٢٦٪ من الديون الخارجية طويلة الأجل. ومازالت جهات الإقراض متعددة الأطراف أكبر مجموعة دائنة على

الرغم من تراجع حصتها من الديون الخارجية طويلة الأجل من ٥٣٪ في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٣٪ بنهاية عام ٢٠١٧ . ومن بين البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية فقط وعددها ٥٩ بلدا، استحوذ ١٢ بلدا منها على ٦٥٪ من أرصدة الديون الخارجية بنهاية عام ٢٠١٧ . وكانت بنغلاديش الأكبر اقتراضا من هذه البلدان، حيث بلغ مجموع ديونها الخارجية ٤٧.٢ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٧، ثم إثيوبيا (٢٦ مليار دولار)، فغانا (٢٢ مليار دولار)، والسودان (٢١.٧ مليار دولار) .

إذاً طبيعي أن يُشرعن الفيدرالي الأمريكي والبنوك المركزية العالمية سرقة الناس، بعد أن مهدوا لذلك بإشاعة ثقافة الديون بين الأفراد والشركات والحكومات على حد سواء. أما الخروج من دوامة الديون وكسر حلقتها فأمر غير ممكن لأنها دوامة تغذي نفسها بنفسها وتُسرع حركتها باستمرار لتطحن كل ما يقع في طريقها.

وشتان شتان بين الاستقرار الذي سعت إليه الشريعة الإسلامية وبين تلك النظم التي تخلق ضوابطها بأيديها ثم تعدلها حسبما ترى أنها مصلحة للبعض.

لقد قزز الإسلام أفراده من استمراء الديون؛ خلال أعوامه الثلاثة عشر المكية لأنها كانت فترة تربية وتحضير وتهيئة، ثم أوجد الحلول المؤسسية للقضاء على الديون في مرحلة نشوء الدولة في المدينة المنورة التي استمرت عشرة أعوام؛ من خلال مؤسسة الزكاة ومؤسسة الوقف اللتان تعبران عن مشاركة المجتمع المدني، كما أشرك مؤسسة بيت المال في ذلك تعبيراً عن مشاركة القطاع الحكومي في تلك الحلول التي تحد من انتشار الديون وانتشار آثامه وآثاره الضارة التي يعبر عنها بالمخاطر

الائتمانية؛ فكانت الحلول التربوية أولا والمؤسسية ثانيًا، وكلاهما يحتاج الآخر ويكمله. فشتان شتان بين اقتصاد يضبط حركة أفراده وشركاته وحكوماته، وبين أنظمة تحكمها البرغماتية المنفعية.

العدد السابع والثمانون

السياسات النقدية والمالية وسباق نحو الجحيم

لا تنكشف سوآت الذين يسبحون عاريًا خلال المد؛ لكن إذا انحسر المد إلى الجزر، بانت عورات الاقتصادات والشركات التي تضارب بالديون بنسب كبيرة.

تناولنا في المقالين السابقين كيف تشرعن المؤسسات الحكومية السرقة؛ ممثلة بالبنوك المركزية؟، وكيف تنتشر ثقافة الديون بأسلوب القطيع الهائج؟

وفي هذا المقال نوضح مآلات تلك السياسات النقدية والمالية المتهالكة.

إن المتتبع لحالة الاقتصاد العالمي اليوم يلحظ مؤشرات جديدة باستمرار؛ فالعالم المالي ينتقل من سيء إلى أسوأ، مثال ذلك:

١) صعود سعر الذهب بشكل مستمر ومتسارع، وهذا بمثابة إنذار يدق ناقوس الخطر؛ فالذهب هو المصدر الأخير للقيمة؛ فإذا تضافرت الظروف على كشف أخطاء السياسات النقدية والمالية، التي تُغرق الأسواق بالربا والضرائب؛ فإن ارتفاع سعر المعدن الذي يلمع دائمًا هو حالة مرضية، وبرأي بعض المحللين فإن الذهب سيصل إلى دورة مرتفعة في السوق الهابطة، قد يستمر لعام أو عامين؛ إلى أن تعود تجارة المخاطر لقطاعات البورصة والأسواق الناشئة، ليبدأ كل شيء من جديد.

٢) خسائر كبيرة لغالبية الأسهم العالمية، بسبب تباطؤ النمو في أوروبا، وكذلك في الصين؛ حيث وصل لأدنى مستوياته منذ ١٧ عامًا. ومجمل انخفاض أسعار الأسهم العالمية ٣-١١٪. ويشير كل ذلك إلى دنو مرحلة الركود.

ويدعم ذلك تباطؤ الإنتاج الصناعي الأمريكي وتذبذب نموه من +٠.٢٪ في شهر حزيران يونيو ٢٠١٩ إلى –٠.٢٪ في الشهر الذي يتلوه؛ مع أن التوقعات كانت ارتفاعه إلى +٠.٣٪ (رابط).

٣) ارتفاع حجم سلة السندات السيادية العالمية المتداولة ذات العائد السلبي إلى ١٥ تريليون دولار لعشر سنوات؛ ولزمن طويل نسبيًا (رابط).

٤) ارتفاع عدد الدول التي تنطوي ديونها الحكومية على عوائد سلبية لعشر سنوات إلى ١٢ دولة، يوضحها الجدول التالي:

Pos.	Country — August 6, 2019	10-yr yield	Pos.	Country — August 6, 2019	10-yr yield
1	Switzerland	-0.92%	26	South Korea	1.24%
2	Germany	-0.53%	27	New Zealand	1.29%
3	Denmark	-0.49%	28	Italy	1.51%
4	Netherlands	-0.43%	29	Thailand	1.71%
5	Austria	-0.30%	30	US	1.73%
6	France	-0.27%	31	Singapore	1.77%
7	Finland	-0.27%	32	Hungary	2.01%
8	Sweden	-0.21%	33	Greece	2.02%
9	Belgium	-0.20%	34	Poland	2.09%
10	Japan	-0.18%	35	Chile	2.79%
11	Slovakia	-0.14%	36	China	3.08%
12	Slovenia	-0.04%	37	Iceland	3.85%

13	Ireland	0.04%	38	Romania	4.23%
14	Spain	0.23%	39	Philippines	4.55%
15	Portugal	0.27%	40	Argentina	6.20%
16	Bulgaria	0.45%	41	India	6.34%
17	UK	0.52%	42	Brazil	7.26%
18	Taiwan	0.68%	43	Russia	7.31%
19	Australia	1.04%	44	Mexico	7.43%
20	Croatia	1.05%	45	Indonesia	7.70%
21	Czech Republic	1.06%	46	South Africa	8.40%
22	Israel	1.06%	47	Nigeria	13.69%
23	Hong Kong	1.17%	48	Pakistan	13.77%
24	Norway	1.18%	49	Turkey	15.10%
25	Canada	1.23%	50	Egypt	15.60%
26	South Korea	1.24%	51	Zambia	31.25%

المصدر: wolfstreet.com تاريخ ٦-٨-٢٠١٩

إنه المتتبع لحال السوق العالمي يلحظ أن الأسواق والبنوك المركزية يطارد بعضها بعضًا، بحثًا عن ضحية تالية؛ فالجميع يخوض في وحل الديون حيث لا مخرج من الديون إلا بمزيد منها، وهذا التفكير بدأ يسود ويزداد عند محاولة الهرب من العائدات السلبية أو العائدات المقاربة للصفر.

أما الضحايا المرشحة فهي ذات العائد الإيجابي على سنداتها السيادية وجميعها من دول الأسواق الناشئة؛ منها[١]:

٩. **زامبيا**: التي تجاوزت عائدات سنداتها الحكومية لمدة عشر سنوات ٣١٪، وقد صنفتها موديز بدرجة مقاربة لدرجة العجز عن السداد (و S&P و Moodys مقاييس التصنيف الائتماني Fitch)؛ بسبب ارتفاع عبء الديون ومخاطر السيولة والضعف الخارجي. وقد ساهمت الصين في ذلك؛ فالصين قد وضعت بصمتها على إفريقيا عمومًا؛ وفي حالة زامبيا بلغ الدين الحكومي ملياري دولار في عام ٢٠١١. ثم تضاعف إلى خمسة مليارات دولار خلال سبع سنوات؛ بسبب طفرة البناء الصينية فيها؛ كمطارات وطرق ومصانع جديدة مولتها قروض صينية. ويبدو أن حكومة زامبيا تخفي بعض المليارات من الديون، أسوة بإخفاء الصين لديونها عن العلن.

وعلى كل حال، صارت الدول الأفريقية السائرة – في طور النشوء – هدفًا لمصاصي الدماء من المرابين من خلال استهداف سنداتها السيادية، ويبدو أن تلك الدول ستعود لطور العبودية قبل أن تخرج منها.

١٠. **الأرجنتين**: يتراوح عائد السندات الأرجنتينية بين ٢٠–٤٠٪ سنويا، ولا يؤثر التضخم الكبير فيها لأنها مقوّمة بالدولار، أما خطر التخلف عن السداد فقائم ومستمر.

---

[١] Richter, Wolf, Financial World Gone Nuts: $15 Trillion Negative Yielding Debt, Aug 6, 2019, Link

١١. **المكسيك**: يبلغ العائد على سندات المكسيك لمدة ١٠ سنوات ٧.٤٪، وهو أعلى من معدل التضخم فيها، الذي تجاوز ٦٪ عام ٢٠١٧، ويبدو أن فترة العشر سنوات ستقضي على القوة الشرائية لهذه السندات.

١٢. والقائمة طويلة، وما تم ذكره يقع ضمن قائمة تفضيلية.

ويبقى السؤال المحيّر والمهم:

من يشتري سندات طويلة الأجل بعائد سلبي، ثم يحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها؟

لعل الجواب؛

أن مديري الأصول الذين يشترون هكذا أدوات، أو يضطرون لشرائها؛ يفعلون ذلك بغية تخصيص أصولهم ومتطلباتهم الائتمانية، وهم لا يأبهون كثيراً؛ لأنها أموال أناس غيرهم، وهم كغيرهم من المصرفيين يغيرون وظائفهم أو يتم ترقيتهم. ويبدو أن التعليل الممكن في هكذا شراء؛ أن معدل الانكماش السنوي إذا بلغ ١٪ وبلغ العائد السلبي لسندات العشر سنوات نصف بالمائة؛ فإن العائد الحقيقي للمستثمرين هو زائد نصف بالمائة!.

ويملك المستثمرون؛ سواء الأفراد أو المؤسسات، الكثير من النقد؛ أغلبها على شكل ودائع مصرفية، حيث لا تقدم البنوك المركزية لهم أية ضمانات عليها ضد مخاطر تغير سعر العملة المودعة بها أو التضخم الذي يأكل كل شيء. والأسوأ من ذلك؛ أن البنوك صارت تُخضع ايداعات الحسابات المصرفية إلى فائدة سلبية، من خلال فرض رسوم على أصحابها لجعل النقد أداة ذات عائد سلبي أيضاً.

هل قرار تفضيل النقد (الذي تصدره الحكومة دون ضمان مخاطره) مقابل فائدة صفرية ZIRP أصح؟ أم سندات سيادية (تمثل ديون الحكومة وتضمن مخاطرها) مقابل فائدة سالبة NIRP ذات عائد سلبي هو الأصح؟

لعل الجواب؛

أنه مع المعدلات السلبية والتضخم، كل دين خاسر. ويشمل ذلك النقود لأنها صارت تصدر على المكشوف دون غطاء.

يرى البعض أن سياسة أسعار الفائدة السلبية لها منافع، مثال ذلك:

- تعزيز الإنفاق الاستهلاكي، الذي بدوره يزيد الناتج المحلي الإجمالي. ويُرد على ذلك: أن مؤدى هذه السياسة ركود طويل، وزيادة عدد المكتنزين الأنانيين الذين يحجبون أموالهم عن دورة النقود.
- تبني الحكومات لهذه السياسة مع طباعة النقود، ينشط سوق الأسهم. ويُرد على ذلك: أن مؤدى هذه السياسة هو تعثر الأسواق.
- تدفع سياسة أسعار الفائدة السلبية إلى إلغاء العملة الفعلية.

إن الخوض في سندات الدين؛ طريق لا مخرج منه إلا الهاوية، ولتصحيح الوضع القائم، لابد من العودة إلى أصل رأس المال، وبما أن رأس المال أصله سندات ناشئة من سندات ناشئة عن سندات أخرى؛ لدرجة يصعب معها معرفة بدء نشوئها؛ فالتصحيح معناه اضمحلال السندات في الهواء؛ لأنها أصل مالي مُشتق من أصول حقيقية، انفصلت عنها بفضل مبادئ الهندسة التقليدية العقيمة، وبانشقاقها؛ لم يعد يصلح لوصفها إلا أنها أدوات ورقية أو وهمية. لذلك أوضحنا كيف يبحث

مدراء الأصول والأموال عن بلد تصنفه شركات التصنيف بأنه مقبول المخاطر، ليتوجه المستثمرون نحو تلك البلدان، لتدمير اقتصاده ثم ليغادروه إلى مكان آخر، وبذلك تتحرك كرة الثلج.

وزاد الطين بلة؛ دخول الحكومات طريق الاستدانة اللامتناهية، فبينما كان دور الحكومة إدارة المصالح العامة صارت مصدر المشاكل، فهي أشبه ببناء من القش بناه الناس وعظموا دوره، حتى صارت الحكومات جزءاً من اللعبة التدميرية؛ ففي حين تمادت الحكومات الاشتراكية بالتدخل بكل شيء حتى انهارت وسقطت وخرجت من اللعبة، ها هي الحكومات الرأسمالية تتمادى في الإنفاق، ثم تبحث عن تمويل إنفاقها غير الرشيد بالديون الربوية حتى باتت عبئا ثقيلاً على شعوبها الحالية والمستقبلية؛ فالدين عبء ستخدمه الأجيال الحالية وتستفيد منه، بينما الأجيال القادمة فستخدمه وقد لا تستفيد منه!؛ فهل تعيدنا الفترة القادمة إلى تقنين دور الدولة وإعادة رسم دور مؤسساتها؟

لقد أضحى الاقتصاد العالمي حالياً في جحر الضب، ولماذا الضب؟ لأن جحره مسدود النهاية، ومن حُمق من يتبع ويتتبع من قبله في تلك السياسات النقدية المالية أنه يدخل جحراً مسدود النهاية ليلقى المصير نفسه لا محالة. مثال ذلك؛ أن الحكومة الأمريكية تنفق المال ثم تصدر سندات الدين بمزادات للمشترين؛ وقد بلغ الحساب العام للخزانة بنهاية يوليو ٢٠١٩ مبلغا قدره ١٦٣.٧ مليار، وستجمع أموالاً إضافية بمزاد قدره ٤٣٣ مليار حتى نهاية سبتمبر ٢٠١٩؛ ثم ٣٨١ مليار بين اكتوبر وديسمبر ٢٠١٩. فهل ستقلل هذه المزادات الضخمة الأموال المتاحة

للسيولة في سوق رأس المال مع أن المتعاملين الأساسيين لديهم أكثر من ٢٥٠ مليار دولار؟

من أين سيحصل المشترون على المال لشراء هذه السندات المصدرة؟

لعل الجواب؛

هو لجوء الفيدرالي إلى سياسة التسهيل الكمي دون النظر لسعر أمواله؛ فهناك من يرى أن التيسير الكمي لا يمكن أن يسبب التضخم؛ لأنه مجرد تحويل للأصول، فهو نقد مطبوع حديثًا لشراء السندات، ويفسر هذا المنطق تغير قواعد إصدار النقد حيث لا غطاء له فهو مجرد أوراق دين تتعامل بها الناس كما تتعامل مع سندات الدين؛ فالأول يأكله التضخم والثاني يُثقله الربا. وأصحاب هذه الرؤية يعتقدون أن مصدر التضخم هو الإنفاق الهائل للعجز الحكومي، الذي يرتفع متسارعًا خلال فترات الركود.

ويرى البعض أنه في مرحلة ما، ستفضل البنوك امتلاك سندات الخزانة بدلاً من الاحتياطيات، ليكون تسلسل الاحتياطيات كالآتي: الذهب، فالعملات العالمية، وحاليًا سندات الدين!!. إن مشاكل السيولة الناتجة عن ارتفاع إصدار الدين الحكومي تنتهي بالانتشار في أماكن أخرى، وعادة ما تحصل الأسواق الناشئة على الضربة الأولى والأكثر قوة، وهذا أمر واضح في عدد من البلدان، وقد تعرضنا في أكثر من مقال لما حصل في الأسواق الآسيوية مؤخرًا، وما حصل في الليرة التركية بعد ذلك.

وتتطور دورة التغذية الذاتية من مشاكل الأسواق الناشئة، بارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية؛ مما يجعل الاستثمارات القائمة على الدولار تبدو أكثر جاذبية؛ فيرتفع الدولار، وتسافر الأموال الساخنة إلى السوق الأمريكي تاركة البلدان المدينة تعاني الأمرين، وتتخبط في تدهور عملتها المحلية وتفاقم خدمة ديونها المقومة بالدولار أصلا لأن شركات التصنيف تعطي الديون المقومة بالدولار تصنيفا تفضيليًا، وهذا هو الحال الآن. وهذه اللعبة تتكرر دوريًا والمعتبرون من أخطائها؛ **صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ** (البقرة: ١٧١).

وبذلك تتبدل كل القواعد النقدية والمالية التي عرفها الاقتصاد التقليدي، ويكون السباق نحو جحيم لا نهاية له مفتوحًا ومتاحًا للأكثر جنونًا بالديون سواء أكانت ربوية أم غير ربوية. وعليه؛ فلابد من العودة إلى القواعد الإسلامية التي تضبط إيقاع السياسات النقدية والمالية بعد فشل الحلول الشرقية والغربية، والقاعدتين الإسلاميتين الأساسيتين هما:

- تحريم الشرع الإسلامي الربا كليًا؛ والأمر باجتنابه، والابتعاد عنه – والربا مال بمال مع زيادة – والربا يكون في الديون، والفائدة الربوية هي أداة السياسة النقدية التقليدية.

– لذلك يتلاءم النموذج النقدي الإسلامي مع سياسة سعر الفائدة الصفري ZIRP أي أن المال إذا تمت مبادلته بالمال فبدون زيادة مع مراعاة قواعد الصرف وقواعد اختلاف الجنس، ويمكن للبنوك التقليدية إتباع هكذا سياسة، لتوسيع قاعدة عملائها ممن لا يتعاملون بالربا.

– كما لا يدعم النموذج النقدي الإسلامي سياسة سعر الفائدة السلبية NIRP؛ لأنه مال بمال مع نقصان، وهذا أشبه بحالة الزيادة؛ فمن غير العدل أخذ أموال العميل دون تقديم سلعة أو خدمة ذات قيمة في المقابل، ولا يبرر القول بأن خدمة الاحتفاظ بالنقد في حسابات ودائعها، هي خدمة؛ لأن التكييف الفقهي للحسابات الجارية هو أنها قرض، لذلك يكفي البنك حصوله على عوائد تشغيل ما اقترضه، ولا يصح أن يأخذ منه الرسوم عند الإيداع، فهذه بدعة نشأت بعد سريان NIRP في المصارف التقليدية إثر تراكم أزمة الثقة بالسياسات النقدية العالمية، وما يحصل هو تتبع مؤداه جُحر الضب، يقول الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى صلى الله عليه وسلم: لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَن قَبْلَكُمْ شِبْرًا بشِبْرٍ، وَذِرَاعًا بذِرَاعٍ، حتَّى لو سَلَكُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَسَلَكْتُمُوهُ، قُلْنَا يا رَسُولَ اللَّهِ: اليَهُودَ، وَالنَّصَارَى قالَ: فَمَنْ؟.

✳ تقزيز الشرع الإسلامي المسلمين من التمادي بالدين، وهو أداة من أدوات السياسة المالية؛ لما فيه من مخاطر ائتمانية واحتمال لأكل أموال الناس بالباطل، وقد نهى الله جل في علاه عن ذلك بقوله: **يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ** (النساء: ٢٩). والأحاديث الشريفة كثيرة في هذا المجال نذكر منها:

– قوله صلى الله عليه وسلم: **يُغْفَرُ لِلشَّهِيدِ كُلُّ ذَنْبٍ إِلَّا الدَّيْنَ**، فرغم رتبة الشهيد العلية فإن الدين لا يسقط عنه،

– وقوله صلى الله عليه وسلم: **مَن أخَذَ أمْوالَ النَّاسِ يُرِيدُ أداءَها أدَّى اللَّهُ**

عنْه، ومَن أخَذَها يُرِيدُ إتْلافَها أتْلَفَهُ اللَّهُ، وهذا دعاء من نبي الله ورسوله صلى الله عليه وسلم على من أخذ أموال الناس ولم يحتاط لردها؛ ودعاؤه صلى الله عليه وسلم مستجاب، فويل لمن فعل ذلك عامداً متعمداً غير آبه،

– وتعوذه صلى الله عليه وسلم من غرم الدين، وهو لا يتعوذ إلا من كبير؛ فقد كانَ يَدْعُو صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ في الصَّلاَةِ ويقولُ: **اللَّهُمَّ إنِّي أعُوذُ بكَ مِنَ المَأْثَمِ والمَغْرَمِ، فَقالَ له قَائِلٌ: ما أكْثَرَ ما تَسْتَعِيذُ يا رَسولَ اللَّهِ مِنَ المَغْرَمِ؟ قالَ: إنَّ الرَّجُلَ إذَا غَرِمَ حَدَّثَ فَكَذَبَ، ووَعَدَ فأخْلَفَ**، وهذه المشاكل الاجتماعية هي مآلات الغرم بالدين.

إن ارتباط السياستين النقدية والمالية لصيق ويكون بـ(الربا) الذي يؤجج الديون ويُسعرها، وبانعدام (الربا)؛ تأخذ الأمور طريقها نحو الاستقرار وهذا حال العديد من الدول تجاه سياسة ZIRP حاليًا. وقد جُعلت عقوبة (فريق الربا) بأكمله الطرد من رحمة الله تعالى، لقوله صلى الله عليه وسلم: لعن اللهُ آكلَ الرِّبا، ومُوكِلَهُ، وشاهِدَيْهِ، وكاتِبَهُ، هم فيه سواءٌ. وذلك لأن (مجتمع الربا) سيعاني من التضخم وآثاره، وقد شبهت الآية الكريمة ذلك بمن مسه الشيطان؛ لذلك (مجتمع الربا) مجتمع لا يعرف للاستقرار والاتزان طريقًا، يقول الله تعالى: **الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ** (البقرة: ٢٧٥).

وبناء على ما سبق، يجب أن يتنبه القائمون على السياسات النقدية والمالية في البلاد الإسلامية إلى أن دقة الحساب عند الله شديدة، وأن الوقوف للحساب آت لا محالة، يقول الله تعالى: **وَقِفُوهُمْ ۖ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ** (الصافات: ٢٤).

العدد الثامن والثمانون

أثر محاسبة الزكاة على تداخل المحاسبة الزراعية والمحاسبة التجارية

شركة رأسمالها يزيد على خمسة ملايين، يقوم عليها شركاء من أرباب أموال وآخرون مضاربون في العمل، تستأجر أراضي وعقارات لمزاولة أعمال شراء النباتات ورعايتها والمتاجرة بها، من أهم أنشطتها:

- شراء النباتات وإعادة بيعها.
- شراء المستلزمات الزراعية.
- تعقيل النباتات من المرحلة الأولى حتى النهاية؛ حيث تمرّ تنميتها بمراحل عدة.
- إنتاج نبات الورد السلطاني (الجوري) وما شابهه، حيث يُقطف الناتج أحيانا ليباع كنباتات طبية لشركات الطبابة كالزهورات، ويكون ذلك مرة في السنة، وقيمته صغيرة قياساً إلى حجم مبيعات الشركة.

تستغرق جميع الحالات مدة تتراوح ما بين الشهر والشهرين، ومنها ما يحتاج السنة، حيث تبقى النباتات بغية تربيتها؛ لبيعها حين تصبح منتجاً جاهزاً، وتتحمل الشركة نسبة من التالف سواء من المواد الأولية أو شبه الجاهزة أو الجاهزة بسبب طبيعة هذه المنتجات.

أنشطة الصناعة الزراعية:

١- شراء النباتات وإعادة بيعها كما هي، تزداد تكلفتها بما تحتاجه من مصاريف إنماء.

٢- إنماء النباتات من الصفر: تتألف من المراحل الآتية:

- شراء المواد الأولية: سطل – بذرة – شتلة – تراب، حيث يتم إدخالها إلى مستودع المواد الأولية.
- تنقل المواد الأولية إلى مستودع المواد شبه الجاهزة، حيث تتم عمليات التجميع؛ لتصبح منتجًا جاهزًا، بنسبة إتمام تقارب ١٠٠٪، ويستغرق ذلك من ١–٢ شهر أو أكثر، ثم تنقل المخرجات إلى مستودع المواد الجاهزة.
- مع مرور الوقت، تنمو النباتات وتصبح جاهزة للبيع؛ فتُحمل كل وحدة منها (كالسطل مثلا) بما يخصها من مصاريف الإنماء، ومنها ما يباع مباشرة ومنها ما يباع لاحقًا.

٣- تعقيل النباتات:

- تعقل النبتة لعدد لا يقل عن ١٠–٢٠ عقلة، حيث يضاف لها التراب والسماد، وتوضع في سطل، وتتم رعايتها وسقايتها وتسميدها لتنمو وتكبر، لتنقل إلى مستودع المواد الجاهزة للبيع.
- تستمر عمليات الرعاية في مستودع المواد الجاهزة، بسبب طبيعة هذه المنتجات، ويتم تحميل كل وحدة منها بمصاريف إنمائها حتى بيعها.

تتكون **المصاريف الإنمائية** من المصاريف المدفوعة لخدمة النباتات كإيجار الأرض، وأجور العمال، والسماد، ونفقات السقي، واهتلاك الأصول الخاصة بالأرض

كالبيت البلاستيكي، ووقود حراقات التدفئة، ووقود الآليات. ويُعدُّ الشهر أساس التحميل والقياس.

إذًا، كيف تسدد هذه الشركة زكاتها؟

يختلف العمل الفردي عن الأعمال الجماعية؛ ففي حالة مزارع لديه أعمال محددة، ولا يرغب في ضبط أموره بصورة صحيحة؛ يمكنه ممارسة عمله بالطريقة التي يرغبها. أما إذا كان العمل منظمًا ضمن شركة تتوزع أعمالها جغرافيًا بين إدارة ومستودعات ومعامل، ولديها عدد كبير من الموظفين؛ فلابد من التنظيم والأتمتة والحوكمة؛ منعًا لفشل العمل وتعرضه للفساد.

وقد حثّ رسول الهدى – صلى الله عليه وسلم – على الحرص والتدبير وتحقيق المنفعة؛ روى أبو هريرة – رضي الله عنه – في الحديث الصحيح: **المُؤْمِنُ القَوِيُّ، خَيْرٌ وَأَحَبُّ إلى اللهِ مِنَ المُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وفي كُلٍّ خَيْرٌ احْرِصْ علَى ما يَنْفَعُكَ، واسْتَعِنْ باللَّهِ ولَا تَعْجَزْ، وإنْ أَصَابَكَ شيءٌ، فلا تَقُلْ لو أَنِّي فَعَلْتُ كانَ كَذَا وكَذَا، ولَكِنْ قُلْ قَدَرُ اللهِ وما شَاءَ فَعَلَ، فإنَّ لو تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ.**

وبناء عليه، يمكن النظر لأعمال هذه الشركة أنها تتألف من أعمال زراعية حيث الزراعة والتنمية والرعاية، وأعمال تجارية حيث المتاجرة والتخزين، وللتكيّف مع حسابات الزكاة، تقسم أعمال الشركة حسب معايير الزكاة؛ فالمنتجات الزراعية تخضع لزكاة الزروع؛ أي العشر أو نصف العشر كونها مزروعات بعلية تنمو دون تدخل بشري، وزكاتها ١٠٪ من الناتج الزراعي أو من قيمته عند إنتاجه، أو أنها تحتاج إلى تدخل ينجم عنه تكاليف سقاية ورعاية وما شابهه وزكاتها ٥٪ من الناتج

الزراعي أو من قيمته عند إنتاجه. أما أعمال التجارة، فزكاتها حولية أي حسب السنة الهجرية ونسبتها ربع العشر أي ٢.٥٪ من صافي رأس المال العامل، ويمكن تعديل نسبتها لتتناسب والسنة الميلادية؛ فتصبح ٢.٥٧٧٥٪ لمقابلة فرق الأيام بين التقويمين.

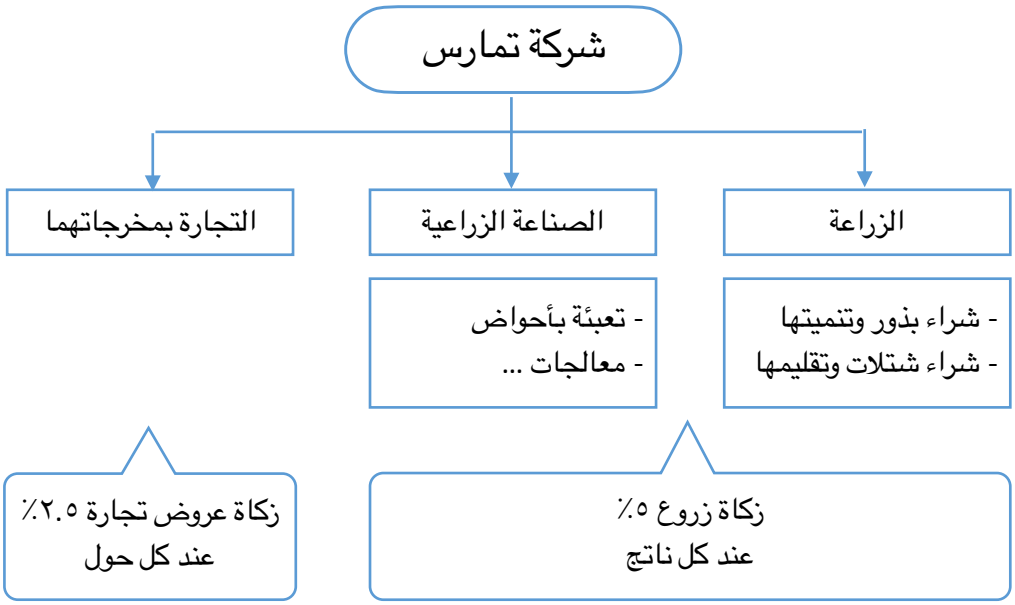

المعالجات المحاسبية:

بما أن المعالجات المحاسبية لابد لها أن تلبي احتياجات ومتطلبات العمل المالية والزكوية، لأجل ذلك يلجأ المحاسب إلى اختيار رقم حساب خاص في شجرة الحسابات يمثل مراكز التكلفة الزراعية؛ يتم تحميله بالمصاريف الإنمائية المباشرة من مواد أولية وأجور مباشرة ومصاريف زراعية تابعة لهذه المراحل. يتم تفريع رقم الحساب الرئيسي لمركز التكلفة إلى أرقام حسابات تغطي أنواع العمل الممارس من إنماء للنباتات، أو تعقيلها، وتنميتها والرعاية بها.

ثم يقسّم كل نوع من الأنواع الفرعية من حسابات مراكز التكلفة إلى مراكز تكلفة تشمل الدفعات (LOT) التي تتم معالجتها لضبط كمية الإنتاج لكل دفعة تمامًا لاحتساب زكاة زروعه دون أي تأخير، امتثالا لقول الله تعالى: **وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ**، فالآية الكريمة ذكرت يوم الحصاد لتضبط زمن ولادة الإيراد مربوطًا بتحقق الإنتاج، فالحصاد مؤشر انتهاء الأعمال المرتبطة بالعملية الزراعية، ويهيء المنتج لمراحل تالية كالنقل والصناعة والتخزين والتغليف والبيع وهذه تتعلق بأمور غير الزراعة.

يقول الله تعالى: **وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ** (الأنعام: ١٤١).

ثم يتم تحميل كل مركز تكلفة بمواده وأجوره المباشرة والمصاريف الأخرى ذات العلاقة، ويُحول رصيد الناتج الزراعي ككمية وكتكلفة؛ لمستودع المواد الجاهزة أو شبه الجاهزة حسب ما تحتاجه الصناعة الزراعية، أو ربما تم بيعه كمنتج وسيط.

يتم احتساب زكاة الزروع بنسبة ٥٪ من كمية الناتج الزراعي ولا يمكن الركون إلى نسبة ٥٪ من رصيد الحساب إلا بعد التحقق من أنه يمثل سعر المثل للكمية فيما لو اشتريت من السوق لمنتَج مماثل. وهذه دقة مطلوبة؛ فقد يحصل تأخير بين التسجيل المحاسبي والحصاد؛ فتختلف الأسعار، ولضبط ذلك؛ يتم تتبع كمية

وقيمة الرصيد وهذا هو حال محاسبة التكاليف عمومًا سواء أكانت زراعية أم صناعية.

ويتم تسجيل رصيد الزكاة بعد ضبطه في حساب (مخصص زكاة الزروع).

إن الأصل أن يتم تحويل المنتج إلى مستودع المواد الجاهزة ليكون جاهزًا للبيع، لكن بسبب طبيعة كون المنتجات حية تحتاج عناية يومية – كما هو حال الشركة المدروسة –؛ فإن كل مرحلة هي بمثابة تنمية زراعية تحتاج إلى رعاية وإنماء مما يتطلب متابعة زكاة الزروع لكل مرحلة، ومنعًا لازدواجية الزكاة حيث نهى – صلى الله عليه وسلم – عن الثني في الصدقة[1] أي التثنية أكثر من مرة؛ فلابد من فرز المنتجات التي تستمر رعايتها حتى تحصل عملية قطاف ثمرتها كالورد الجوري أو السلطاني في الشركة المدروسة وتطبيق زكاة الزروع عليها، أو بجاهزية النبتات عند البيع حيث تتوقف رعايتها وتحمل بالتكاليف ذات العلاقة، وعندئذٍ تطبق عليها زكاة الزروع.

أما زكاة عروض التجارة، فتطبق في نهاية الحول أي السنة الهجرية أو الميلادية مع مراعاة الفارق، باحتساب صافي رأس المال العامل، ثم تطبيق نسبة ٢.٥٪ على رصيده. ويحتسب صافي رأس المال العامل – كما هو معروف – حسب المعادلة الآتية:

صافي رأس المال العامل = إجمالي الأصول المتداولة والجاهزة – الخصوم المتداولة

ويتم تسجيل رصيد الزكاة في حساب (مخصص زكاة العروض).

[1] شرح فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدي ١-١٠ ج ٢.

ويرحل رصيدا حسابي (مخصص زكاة الزروع) و(مخصص زكاة العروض) إلى حساب (مخصص الزكاة) .

ثم يتم صرف حساب (مخصص الزكاة) في وجوه استحقاقاته التي حددتها الآية الكريمة : إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (التوبة : ٦٠) .

ويكون الصرف من حساب (مخصص الزكاة) دوريًا أو دفعة واحدة في الوجوه التي حددتها الآية الكريمة المذكورة بحسب فقه الأولويات والضروريات .

ويوضح الجدول الآتي بنية حسابات مراكز التكلفة :

مراكز التكلفة وتفريعاتها عن الحساب الرئيسي (٥)

	5	مراكز تكلفة الأنشطة الزراعية
	51	مركز إنماء النباتات
5101		إنماء النباتات دفعة ١
5102		إنماء النباتات دفعة ٢
5103		... وهكذا
	52	مركز تقليم النباتات
5201		تقليم النباتات دفعة ١
5202		تقليم النباتات دفعة ٢
5203		... وهكذا

ولا يصح إقفال حساب (مخصص الزكاة) في قائمة دخل الشركة، بل يُقفل في الحسابات الجارية للشركاء، لأن الزكاة ليست عبئًا قابلا للنقل للغير؛ بل هو حق مفروض من الله عز وجل في حق المسلم المكلف، لذلك يقفل في جانب المدين من جاري الشركاء.

وفيما يلي مقترح لبنية شجرة الحسابات المساعدة في احتساب زكاة الزروع ضمن حسابات الشركة، وذلك على الشكل الآتي:

تبويب حسابات التكاليف المباشرة للأنشطة الزراعية

التكاليف المباشرة للأنشطة الزراعية	35			
التكاليف المباشرة لإنماء النباتات		351		
إنماء النباتات دفعة ١			35101	
مواد				351011
أجور				351012
مصاريف مختلفة				351013
إنماء النباتات دفعة ٢			35102	
مواد				351021
أجور				351022
مصاريف مختلفة				351023
التكاليف المباشرة لتقليم النباتات		352		
تقليم النباتات دفعة ١			35201	
مواد				352011
أجور				353012
مصاريف مختلفة				352013

	35202			تقليم النباتات دفعة ٢
352021				مواد
352022				أجور
352023				مصاريف مختلفة

وبناء على ما سبق يظهر حساب مركز تكلفة (إنماء النباتات دفعة أولى) محملاً بما يخصه من تكاليف، على النحو الآتي :

ح / إنماء النباتات (٥١٠١)

xxx	مواد مباشرة ح/ ٣٥١٠١١	*xxx*	بضاعة محولة لمستودع شبه الجاهز أو الجاهز
xxx	أجور مباشرة ح/ ٣٥١٠١٢		
xxx	مصاريف مختلفة ح/ ٣٥١٠١٣		
xxx		*xxx*	

كما يظهر حساب (مخصص زكاة الزروع) على النحو الآتي :

ح / مخصص زكاة الزروع (٢٤١)

		xxx	٥٪ من رصيد ح/ ٥١٠١
		xxx	... وهكذا
xxx	الرصيد يحول إلى ح/ مخصص الزكاة		
xxx		*xxx*	

يستفاد محاسبيًا من تفريع شجرة الحسابات الموضح في المثال أعلاه؛ مراقبة تكاليف مراكز التكلفة، وطريقة تغيرها سلبًا أو إيجابًا؛ لاتخاذ القرارات التصويبية الأفضل

بغية تطوير العمليات الإنتاجية والتسويقية والإدارية لتحقيق الكفاءة والحرص والنفع.

العدد التاسع والثمانون

الربا وأخيتها الضرائب قشتان تقصمان ظهر البلاد وتأخذان بها إلى الهاوية سر تكشفه الثورة اللبنانية

بعض ملامح الاقتصاد اللبناني

١– يُقدّر الدين العام اليوم بأكثر من ٨٦ مليار دولار، أي أكثر من ١٥٠ في المئة من اجمالي الناتج المحلي، وهذه ثالث أعلى نسبة في العالم بعد اليابان واليونان.

٢– تبلغ نسبة البطالة أكثر من ٢٠٪.

٣– تعهد لبنان عام ٢٠١٨ بإجراء إصلاحات هيكلية وخفض العجز في الموازنة العامة، مقابل حصوله على هبات وقروض بقيمة ١١.٦ مليار دولار أقرها مؤتمر "سيدر" الدولي الذي عقد في باريس.

٤– أصدرت الوكالات العالمية للتصنيف الائتماني مراجعات سلبية لديون لبنان السيادية.

٥– أقر البرلمان في تموز(يوليو) ميزانية تقشفية لعام ٢٠١٩ للحد من العجز العام.

٦– اقترح صندوق النقد الدولي على لبنان أن تشمل التدابير المالية توسيع قاعدة الضرائب كـ:

* زيادة الضريبة على القيمة المضافة.
* رفع ضريبة المحروقات.
* إلغاء إعفاءات ضريبية.
* رفع الدعم عن قطاع الكهرباء.

٧– حقق الاقتصاد اللبناني نمواً ضعيفا وصل بالكاد ٠.٢٪ عام ٢٠١٨، حسب صندوق النقد الدولي.

٨–ارتفع سعر صرف الليرة في السوق السوداء الى ١٦٠٠ مقابل الدولار.

حرّم الإسلام الربا كما حرّم الضرائب منذ أكثر من أربعة عشر قرنًا، والربا هي أداة السياسة النقدية التقليدية، كما أن الضرائب هي أداة السياسة المالية التقليدية، وتحريم هاتين الأداتين معًا، لابد له من سبب، فهاتان السياستان لابد لهما من التزاوج والتضافر لتساند إحداهما الأخرى وتدعمها، فكلاهما مصدر فساد حياة المجتمعات.

أمران اقتصاديان جديران بالتوقف عندهما في حركة الاحتجاجات اللبنانية، وهما:

١- الضرائب؛ وهي بمثابة القشة التي قصمت ظهر البلدان في السنوات الأخيرة، ولبنان آخر فصولها وقد سبقته الأردن والعراق وفرنسا وغيرها. وقد أشعل فرض ضريبة تطبيقات الخليوي شرارة اضطرابات شعبية واسعة في لبنان، إثر ساعات من فرض ٢٠ سنتًا على التخابر بواتساب، لتجني الخزانة العامة إيرادات متوقعة قدرها ٢٠٠ مليون دولار سنويًا، مع أن تكلفة الاتصالات في لبنان هي الأعلى في المنطقة. وهذا الشرر كان وقوداً لما بعده مما خفي وطال ضرره.

لذلك لا غرابة في رفع المحتجين لشعار (**ما رح ندفع**).

٢- حكم المصرف؛ وقد سلّط اللبنانيون الضوء على المصارف دون غيرهم من المحتجين في باقي الدول، لأن المصارف لا تقوم بدور تنموي؛ بل تعمل على إفقار الناس وإذلالهم بفوائدها الربوية وسياساتها المكرّسة لظلمهم.

لذلك لا غرابة في رفع المحتجين لشعار (**يسقط حكم المصرف**). وهذا ما يفسر تأخر فتح المصارف أبوابها خوفًا من نقمة أصحاب الودائع في سحب ودائعهم وإدخال المصارف في أزمة سيولة طاحنة.

فما تركته الضرائب أخذته المصارف والعكس صحيح

تتميز الحركة الاحتجاجية اللبنانية عما سبقها من حركات؛ بـ(**الوعي الاقتصادي**)؛ فالفساد وسرقة المال العام؛ أفلسوا الخزانة العامة؛ فاضطر الحكام للتوجه نحو فرض مزيد من الضرائب بوصفها الوصفة الأسهل والأهون على من يدير دفة الحكم؛ غير آبهين بمصير من تؤخذ منهم الضرائب، حتى وصل الحال لما أسماه ابن خلدون: **الضريبة تقتل الضريبة**؛ لأن الناس دخلوا مرحلة الخمول، وصار الحال بين العمل وتركه سيّان، وأضحت العلاقة عكسية بين معدلات الضريبة ومتحصلاتها (للمزيد يراجع كتابنا: **سياستا تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب الماليتين**، المنشور ٢٠٠٨).

إن فرض كثير من الضرائب يقتل الضريبة، وعندما ترى الدولة انخفاض حصيلتها الضريبية؛ تضطر لخفض إنفاقها، وهذا بدا واضحًا في ورقة الاصلاحات الاقتصادية الإسعافية التي قدمتها الحكومة اللبنانية – وقد أشار الحريري لذلك –، كما أشار إلى تخلي المستثمرين عن الاستثمار في لبنان لأن الجزء الأكبر من الأرباح المحققة يتم اقتطاعه على شكل ضرائب للحكومة وأتاوات للمفسدين؛ فيبدأ النشاط الاقتصادي بالتراجع، وتتآكل الإيرادات وبذلك تقتل الضريبة نفسها.

وللأسف؛ الجالسون على دفة الحكم لا يتعلمون حتى من

الأمثال الشعبية التي تختزل كثيراً من القوانين الاقتصادية فتُبسّطها دون تعقيد؛ فالمثل الشعبي يقول: (**لا يفنى الديب ولا يموت الغنم**)، وقد تمادى الحكام بفرض الضرائب حتى لم يبق من يدفع، كما تشير الشعارات التي رفعها اللبنانيون المحتجون (**ما رح ندفع**).

إن ما يبحث عنه العالم – بدوله المتقدمة والمتطورة – متخبطًا بتجارب نظم اقتصادية تحتمل الخطأ والصواب، نتيجته دمار البشر والشجر والحجر، وهذا العالم ما فتئ يبحث عن علاقات اقتصادية تنظم سياساته النقدية والمالية، ولا يجد لذلك مستقراً ولا سبيلاً. وما نراه من نتائج مزرية على البشر؛ لخير دليل على أن هذا التوجه التجريبي لا يكون في التجارب الاجتماعية قطعًا؛ بل محله التجارب التجريدية والعلمية وحسب.

لقد قدم الإسلام في تشريعه أسسًا اقتصادية ونقدية ومالية فيها الخير العميم للبشرية، وإذا كان أصحاب التطبيق المعاصرين مصرون على المنهج التجريبي؛ فليكونوا استقرائيين على أقل تقدير، وليقارنوا ما طبقه المسلمون على مدى ١٤٤١ عامًا؛ منها ١٠٠٠ على الأقل ناجحة بجميع المقاييس وبشهادة كل من له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد؛ فتلك الفترة من القيادة للعالم لم تشهد تضخمًا ماليًا فتاكًا، ولم تشهد أخطاء نقدية فاحشة، ولم يُسجل فيها أزمات اقتصادية خانقة؛ بل كان الناس يعيشون بسعادة (نسبية). أما النظم التي شهدناها مؤخراً والتي تحاول السيطرة على العالم وقيادته؛ كالشيوعية التي عاشت سبعين عاما، والرأسمالية وربيباتها التي نشأت من رحمها، فالأولى سادت واندثرت ولم تقدم

للبشرية إلا القتل والسلب، والثانية قدمت أزمتين عالميتين كبيرتين آذت كل سكان الكرة الأرضية، وبينهما عشرات الأزمات الاقليمية، وأخرى فردية على مستوى الدول؛ هذه النظم ما فتئت تتشبث بفرض مبادئها المتغيرة، والمتلونة بنتائجها التجريبية، وهي حتى الآن لم ترسو على حال.

إن الأصل في الحاكم ومن يمثلونه من حكومة وما شابه هو: **(إدارة مصالح الناس الذين يحكمونهم)**، وهم في الحقيقة أجراء عند الناس والعكس ليس صحيحاً، والاقتصاد الإسلامي المنبثق من رحم الشريعة الإسلامية فصَلَ مالياً بين القطاع الحكومي وغيره من القطاعات من خلال تخصيص بيتٍ للمال العام، وقد أحدث له إيرادات تخصه، وراعى النفقات وتطورها من جهة ثانية. وبذلك:

تقوم النظرية المالية الإسلامية على نظرية الإيرادات

فطالما أن في بيت المال سيولة ووفرة فللنفقات العامة سبيل ووجهة؛ فإن نفد المال العام، أجيز مد المساعدة له من قبل مؤسسات المجتمع – استثناءاً –، وسمي ذلك عند فقهاء الاقتصاد المالي بـ(**التوظيف على بيت المال**)، ووضعوا للتوظيف شروطًا لا يتعداها الحاكم أبداً، ذكرنا في مقالاتنا العديد من الأمثلة في التاريخ الإسلامي. ولم يغفل الاقتصاد الإسلامي عن (**إيجاد قنوات داعمة للمال العام**) من قبل مؤسسات مالية متخصصة؛ كمؤسسة الوقف ومؤسسة الزكاة، وكلاهما تخصان المجتمع المدني؛ فكلا المؤسستين لها مصارف وقنوات تصب في بيت المال ضمن نظام مالي محكم، **وليس لبيت المال أي تحكم بتلك الموارد المساندة**، ولعل

المثل الشعبي (**على قد بساطك مد رجليك**) يصف النظام المالي لبيت مال المسلمين.

أما الاقتصاد التقليدي التجريبي فقد آثر إقامة بيت ماله ووزارة خزانته على نظرية النفقات التي شرحناها في كتابنا المشار إليه، فصار الحال هو التمادي بفرض الضرائب ليكون المثل الشعبي المذكور معدلا كالتالي: (**مد رجليك ثم نشد البساط ولو قسرا على مقاسها**) وهذا غريب!، ولما كانت الضريبة مورد محدود لما يطيقه الناس (استثناءاً)؛ فلا يصح أن يُخصص مورد محدد لسد حاجات غير محدودة تخضع لميول ورغبات وشهوات القائمين على حكم الناس، المتناسين بأنهم يخدمون الناس، وأن العكس ليس صحيحاً.

تزاوج الربا والضريبة

إن ما حصل ويحصل هو نتيجة للسياسات المنحرفة، وهو السبب في حصول مشكلة عجز مالي مزمن عند الحكومات بلا استثناء – فالحكومة الأمريكية مثلاً هي أكبر مدين في التاريخ (رابط) –، حيث:

١– تميل الحكومات لفرض الضرائب لتمويل عجزها،

٢– كما تستمرئ الدين لوزارة المال فيها ضمن ضوابط متلونة متغيرة، تلهث وراء نظريات واهية من هنا وهناك. وقد تعرضنا في مقالاتنا؛ لنماذج عالمية عدة كلها فاشلة أدت لأذية للناس وظلمهم.

٣– ثم تُسعف السياسات النقدية لتلك الحكومات سياستها المالية القائمة على الاقتراض والإنفاق غير الرشيد، بانتهاج الربا المحرم – في الشرائع السماوية الثلاث

–؛ بل وزادت على الربا تطبيق سياسة التمادي بإصدار النقد ضمن ضوابط متلونة متغيرة، ترسمها مدرسة شيكاغو النقدية، والتي آخر بدعها: **النظرية النقدية الحديثة**؛ فبعد أن فرضت الدولار كنقد عالمي؛ جعلته الأساس

في الاحتياطيات النقدية العالمية والدولية؛ وبعد أن أسهبت في اصدار الدولار دون ضابط ثابت؛ كالغطاء الذهبي، صار مجرد أوراق دون التزام من قبل مُصدره. ويا ليت الأمر بقي عند هذا الحد، بل جاءت تلك النظرية التي تدعي الحداثة لتقول بأن احتياطياتها كافية لضمان الالتزام أما باقي العالم؛ فيكفيه أن تكون سندات الدين الأمريكية احتياطيه؛ وبذلك انتقلت الاقتصادات إلى مهب الريح. وبما أن الأسواق العالمية أُشبعت بسندات الدين التي لم يعد لها مشترين، يُطلّ الفيدرالي الأمريكي الناطق الرسمي والمنفذ لسياسات مدرسة شيكاغو النقدية والمتحكم بصندوق النقد الدولي؛ ببدعة هي أسوأ من كل ما سبق، من خلال اصدار سندات ليلية ليوم واحد سميت بـ(الريبو) تقوم على أساس بيع سندات الخزينة ليلا واستردادها نهاراً، ليكون الاقتصاد الأمريكي ومن يدور في فلكه – أي كل العالم – قائمًا على ديون تحركها الفوائد الربوية، ولا يخرج عن هذه القاعدة أحد؛ كالصين أو اليابان أو الاتحاد الأوربي، ومحرك كل ذلك: **نظام مصرفي آثم**؛ أشارت له الاحتجاجات اللبنانية بذكاء مجتمعي، والسبب في ذلك أن جلّ الاقتصاد

اللبناني يقوم على الخدمات المصرفية؛ فكان الناس مستشعرين بعِظم هذا الأمر وشدة بلائه على الاقتصاد.

إن الاقتصاد الإسلامي بضوابطه الثابتة على الحاكم والمحكوم؛ المستند على شريعة الإسلام قد **حرّم الربا وحرّم الضرائب معًا**، ولربما لم يكن هذا الربط واضحًا للعيان لأكثر الاقتصاديين وفقهاء القانون وحتى لفقهاء الشريعة؛ لكن الضرر الكلي على المجتمع قد وضح وبان جليًّا لأبسط الناس؛ فخرجوا رافعين شعارات تشرح لجهابذة المال والاقتصاد والقانون والفقه؛ أن احذروا قد بلغ السيل الزبى، ففضحوا اجتماع السياستين النقدية المتمثلة بالربا والمالية المتمثلة بالضرائب لأول مرة في التاريخ جهاراً نهاراً دون كثير من الفهم والذكاء.

لذلك نقول: إن ثورة لبنان ثورة ذكية بسبقها بوضع الإصبع على وجع الشعوب بسبب تمادي الحكام في الخروج عن مهمتهم الأساسية؛ فهم يطلقون العِنان لأفكارهم؛ ثم يطبقونها على حساب الناس وأوجاعهم دون أدنى حسٍ من المسؤولية.

ولابد في هذا الموقف من استحضار مشهد الحاكم العادل الذي شهد له التاريخ وهو يجسّد حسّ المسؤولية الملتزم بتهديد الله لكل راع ولكل مسؤول: **وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ** (الصافات: ٢٤)، أما تفاصيل المشهد؛ فهو كالآتي:

بعد أن طُعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في صلاة الفجر، والذي كان سببا في وفاته رحمه الله، سأل ابنه أن يضع ذقنه على التراب ليعفرها به، وبكى رضي الله عنه، فقال له الناس: ما يبكيك يا عمر؟ وهم الذين يعرفونه بالشديد القوي،

والذي اشتهر بفقهه، والذي استحق لقب الفاروق من بني البشر؛ لشدة تفريقه بين الحق والباطل، وهو صاحب الآثار التي لا يمكن للتاريخ أن يطويها أو أن يمر عليها لعظمها. فقال رضي الله عنه مخاطبًا الناس: أخشى أن يسألني الله عن دابة تعثرت في العراق لمَ لَم تعبد الطريق لها يا عمر؟، هيهات هيهات؛ إنه جواب يستشعر صاحبه شدة المسؤولية التي سيوقفه الله عندها؛ فالدابة حيوان وهي أقل شأنًا من البشر، ولا تحتاج طريقًا معبدًا، كما أن المكان المشار إليه هو تخوم البلاد الشاسعة في حينه، أي أنها بعيدة عن مركز الحكم، فأي مسؤولية هذه؟

أما حال الحكام فإهمال لحقوق الناس الأساسية؛ فالفقر مستشرٍ، والجوع لبطونهم طاوٍ، والخوف والرعب في عيون نسائهم ورجالهم وأطفالهم ظاهر؛ فمال هؤلاء الناس لا يخشون الله في خلقه؟ هذا الخلق لم يُوجده الله تعالى ليعذب بعضه بعضا، بل ليتعارف الناس كل الناس دون تخصيص دينٍ أو لونٍ أو عِرقٍ، يقول المولى جل جلاله: **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ** (الحجرات: ١٣)؛ فمعيار التفاضل هو التقوى لا شيء غيره.

وفي ذلك قال الفاروق عمر لعامله على مصر آخذًا منه حقًا لقبطي قد سلبه إياه ابن عامله على مصر مستقويًا بمنصب أبيه:

متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا؟

عبارة تضعها منظمات الأمم المتحدة قانوناً لها، وشعاراً تستظل بظله، بينما لا تعمل به لا هي ولا أعضاؤها، ليقع في حقهم مقت الله تعالى، لقوله عز وجلّ: **كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ** (الصف : ٣) .

والاستعباد مصطلح يُطلق على من فقد حريته؛ فيصير عبداً؛ هو وماله لسيده، فهل صار الناس عبيداً لوزارات الخزانة والمصارف المركزية والقائمين عليها؟ والتي هي بدورها غارقة في الديون وخدمتها؛ ففي لبنان يشغل خدمة الدين حوالي ٣٦٪ من العجز السنوي، وهذه حلقة يصعب كسرها بأقل من خمس سنوات من العمل الجاد. وهذا أنموذج مما قدمه العصر الحالي – بحضارة دوله المتقدمة المتطورة – كما يحلو للكثيرين وسمه، والمتتبع لمقالات الاقتصاديين الأمريكيين – العاقلين – يرى مصطلح (**عبيد الديون**) قد صار متداولاً، ولعمري إنه أسوأ ما قدمته لنا هذه الحضارة التي ابتعدت عن دين الله تعالى.

وليعلم الحكام جميعهم ومن تسلط على حكم أحد من خلق الله؛ ومنهم أرباب العمل، وأرباب البيوت، وما شابههم، أنهم سيقفون أمام العزيز الجبار بوصفهم مسؤولين ولن يعفي أحدٌ أحداً من ذلك الموقف؛ إلا إعادة الحق من الظالم للمظلوم، وأنى أن يحدث هذا إلا عند ربٍ عادلٍ مقتدرٍ؟.

نسأل الله حفظ لبنان وحفظ جميع البلدان.

العدد التسعون

الثورة الصناعية الرابعة واقتصاد ما بعد الندرة في عالم التعاون اللامركزي المفتوح المصدر

رؤية استشرافية من منظور الاقتصاد السياسي لما حصل من تغيرات جيوسياسية في العصر الحديث ومازال يحصل والتغيرات الاستراتيجية المرتقبة عالميًا

يُجمع المؤرخون أن نهاية القرن الثامن عشر هو بداية بزوغ عهد الثورة الصناعية حيث حلت الآلات؛ أي المكننة، محل العمل اليدوي، تَرافق ذلك مع نهضة علمية فرضت تغييرات مؤثرة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. اتسمت تلك الثورة الصناعية الأولى باختراع الآلة البخارية، ثم في بداية القرن التاسع عشر بدأت الثورة الصناعية الثانية باختراع الكهرباء، تلتها الثورة الصناعية الثالثة في القرن العشرين التي وصفت بالثورة الرقمية.

أما الثورة الصناعية الرابعة، التي تنامت مع بداية القرن الواحد والعشرين؛ فتتمثل بدمج التكنولوجيا في المجتمعات، وفي جسم الإنسان أيضًا، كالروبوتات، والذكاء الصنعي، وتكنولوجيا النانو، والحوسبة الكمومية، والتكنولوجية الحيوية، وإنترنت الأشياء، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والمركبات ذاتية القيادة، والبلوكتشين، والشيء المؤكد أن الأمر لن يقف عند هذا الحد؛ بل إن ذلك سيفرض تغييراً مؤثراً على **الأوضاع السياسية** إلى جانب التغييرات **الاجتماعية والاقتصادية والثقافية** التي فرضتها الثورات الصناعية السابقة.

لقد شكّل موضوع الثورة الصناعية الرابعة محور كتاب ألفه (كلاوس شواب[١]) مؤسس المنتدى الاقتصادي العالمي ورئيسه التنفيذي، وكان (إتقان الثورة الصناعية الرابعة)، هو موضوع الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٦ في دافوس بسويسرا. ولعل مقال[٢] (توني كارتالوتشي)[٣] عام ٢٠١٢ هو أول من تناول المخاوف من منتجات هذه الصناعة؛ حيث أشار إلى مخاطرها الأمنية العالمية. أما ما سنستفيده منه؛ فهو إشارته إلى مفهومي: (**التصنيع الفردي**) و (**اقتصاد ما بعد الندرة**)؛ وسنذكر أداتين بلورتا هذين المفهومين، ثم سنوضح المفاهيم التي رافقت هذه المرحلة الصناعية الجديدة وآثارها، وكيف يمكن اللحاق بالركب قبل اتساع الهوة والخروج شبه النهائي من اللعبة العالمية المستمرة التغيّر.

الأداة الأولى: الطابعات ثلاثية الأبعاد:

لقد صار في مقدور الفرد – أو مجموعة أفراد – شراء تكنولوجيا باهظة الثمن بأقل استثمار من خلال الاستفادة من التقنيات المتسارعة. مثال ذلك؛ الطابعات ثلاثية الأبعاد التي صارت متاحة للأفراد الهواة.

سمح ذلك بالوصول إلى صناعات لم تكن في البال خارج إطار الشركات العملاقة، ومن ذلك صناعة التسليح؛ كصناعة طائرة بدون طيار مطبوعة بتقنية ثلاثية الأبعاد، وبذلك صار التسليح والوصول إلى الذخائر أمراً ممكناً وشخصياً أينما

---

[١] كلاوس شواب: اقتصادي ورجل أعمال ألماني، مؤسس المنتدى الاقتصادي العالمي ورئيسه التنفيذي عام ١٩٧١، والذي بات محجة ومرجعًا للقرارات الاقتصادية حول العالم.

[٢] Tony Cartalucci, 3D Printed Drones & Guns: Post Scarcity & The World of Tomorrow, Land Destroyer blog, 04-10-2012, link.

[٣] أنتوني كارتالوتشي: باحث وكاتب جيوسياسي مقيم في بانكوك بتايلاند. يغطي عمله الأحداث العالمية من منظور جنوب شرق آسيا.

استخدمت الطابعات ثلاثية الأبعاد. كما صار تصنيع النماذج الأولية والصناعات الدقيقة وصناعة الفضاء، وبناء السفن، والجسور، والأبنية، والمعدات الطبية وتكنولوجيا المعلومات، بل كل تصنيع يُتحكم فيه عن طريق الكمبيوتر متاحًا؛ لذلك أخذت الطباعة ثلاثية الأبعاد دوراً متزايداً في تغيير شكل الصناعة المستقبلية.

ويبقى خيال وإرادة الفرد هي ما يمثل أفق حل أي إشكالية؛ فوسائل الإنتاج صارت في متناول اليد، والناس ينتجون ما يحتاجونه بأنفسهم، وبتكلفة منخفضة، وسيستمر انخفاض التكلفة كلما زاد المشاركون، خاصة مع تحسن قدرات الطابعات ثلاثية الأبعاد، وزيادة قدرات الأفراد في تطوير إعادة تدوير المواد المستهلكة ومعالجة المواد الجديدة من خلال مصادر بديلة أكثر وفرة.

الأداة الثانية: الصناعة البيولوجية:

تسمح ثورة البيولوجيا للفرد أن يعدل الخصائص الوراثية للكائنات بنفسه (مصطلح Do It Yourself)؛ بعد أن كان ذلك حكراً على شركات كبيرة متمسكة بقدرتها على التلاعب جينياً بالحياة على نطاق عالمي. ويعتبر وصول هكذا تكنولوجيا إلى أيدي الأفراد أمراً مقلقاً DIYbio؛ حتى أن قانوناً أمريكياً حديثاً حظر على الفرد التلاعب بجيناته بنفسه، فضلاً عن إمكانية الأفراد إختراع أسلحة بيولوجية. ويزيد من تلك الاحتمالات انخفاض تكاليف معدات المختبرات وزيادة إمكانية الوصول إلى الموارد التعليمية عبر الإنترنت، بل والمشاركة الفعالة كما تتيح ذلك منصة BioAutomata.

يقول هويمين تشاو، قائد البحث وأستاذ الهندسة الكيميائية والبيولوجية الجزيئية في جامعة إلينوي الأمريكية: إن المسابك البيولوجية مصانع تحاكي المسابك التي تصنع أشباه الموصلات، إلا أنها مصممة للأنظمة البيولوجية بدلاً من الأنظمة الكهربائية[١]. ونظراً لأهمية هذه الصناعة؛ أنشأنا باب: (تكنولوجيا الصناعة الحيوية Biosystems) في موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية[٢] لمتابعة هذه التطورات.

مفاهيم رافقت المرحلة الجديدة:

رافقت مرحلة الثورة الصناعية الرابعة انتشار ثلاثة مفاهيم هي: مفهوم التصنيع الشخصي، ومفهوم اقتصاد ما بعد الندرة، ومفهوم التعاون اللامركزي المفتوح المصدر.

١- مفهوم التصنيع الشخصي: يلعب التصنيع الشخصي دوراً في تطوير معدات مثل OpenPCR[٣]، والطباعة ثلاثية الأبعاد، ومعدات طباعة وحفر النماذج الأولية Dremelfuge[٤]؛ مما ساعد في تفعيل ثورة التصنيع الشخصية.

---

[١] Mohammad HamediRad & Ran Chao & Scott Weisberg & Jiazhang Lian & Saurabh Sinha & Huimin Zhao, Nature Communications, 13 Nov 2019, Link.

[٢] https://kantakji.com/?category_name=biosystems--تكنولوجيا-الصناعة الحيوية

[٣] بناء منتج جديد في المجتمع من خلال البرمجيات المفتوحة المصدر المتاحة على منصة تشمل مختلف الناس والمهارات تجمع الأفكار من خلال مشاركة الملفات والمعرفة، وباكتمال المنتج يمكن للمستهلكين شراء المنتج، رابط

[٤] تقنية للطباعة والحفر، وهو مثال على النماذج الأولية السريعة مفتوحة المصدر لمشروع OSAT، رابط

٢- مفهوم اقتصاد ما بعد الندرة: إن شيوع مفهوم التصنيع الشخصي، سيحقق نموذج (ما بعد الندرة)، لأنه نموذج اقتصادي يرتبط فيه إنتاج كائن مادي بسهولة مع نسخ ملف رقمي؛ بعدما كان تحقيق مثل هذا النموذج يتطلب عدداً كبيراً من الأفراد المؤهلين تقنياً ومعامل وتجهيزات وأبنية. يتم ذلك بمشاركة تقنيات الطباعة ثلاثية الأبعاد وثورة DIYbio وتقنيات الذكاء الصنعي وأجهزتها وإنترنيت الأشياء وعموم البرمجيات التي يعتبر الفرد الماهر أساس تطويرها.

يشير ما سبق إلى:

١. تنامي مستقبل مفهوم التصنيع الشخصي.

٢. إيجاد عالم من القوة الموزعة.

٣. القضاء على نقاط رفع كانت رئيسية.

٤. الحد من الندرة.

سيستفيد المصنعون الفرديون من التباين بين المصانع العملاقة، ومنتجاتها؛ فإن استغلوه بالتوجه نحو تلبية احتياجات الآخرين؛ فسنكون أمام تسويق صناعي فردي One-To-One يمتد لفترات قادمة، وقد يتوسع. ولربما اتخذت المصانع العملاقة إجراءات لتفادي ثورة معظم الأفراد الذين ليس لديهم فكرة أو أنها على وشك أن تتكشف لهم كما سنذكر لاحقًا.

ويمكننا استحضار قصة مايكروسوفت وقصة آبل اللتان قامتا على جهود أفراد مبتكرين ثم تحولت أعمالهم إلى شركات عملاقة تتحكم بالعالم كله، وليست قصة غوغل وغيرها ببعيدة عن ذلك.

يؤكد وجهة نظرنا؛ توجه الشركات الكبيرة حاليًا إلى شراء الشركات الناشئة ذات الخصائص المحددة التي تخدم توجهاتها بإدماجها وابتلاعها. مثال ذلك ما ذكره الرئيس التنفيذي لشركة آبل[١]: إذا كان لدينا أموال متبقية، فنحن نتطلع إلى معرفة ما الذي يمكننا القيام به أيضًا، ونحن نستحوذ على كل الشركات التي نحتاجها، والتي تناسبنا، والتي تحقق لنا أهدافًا إستراتيجية، وبذلك نستحوذ في المتوسط على شركة كل أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع. وقد اشترت آبل شركة Texture وحولتها إلى خدمة +Apple News الجديدة، التي تتيح الوصول إلى مجموعة متنوعة من المنشورات مقابل رسم اشتراك ثابت. واشترت شركة Beats بقيمة ٣ مليارات دولار في عام ٢٠١٤ وحولتها إلى خدمة بث الموسيقى خاصتها Apple Music، إلى جانب مواصلة بيع سماعات رأس Beats كجزء من فئة الأجهزة القابلة للارتداء المتنامية؛ ليضيف ذلك حوالي ٨ مليارات دولار في الرابع الثالث لعام ٢٠١٩ (رابط).

٣- مفهوم التعاون اللامركزي المفتوح المصدر: يعتبر الاستقلال الاقتصادي سمة من سمات الثورات الصناعية التي سبقت الثورة الصناعية الرابعة؛ حيث ساد مفهوم التخصص الدولي؛ فقد سعت الدول الصناعية حثيثًا نحو أسواق المواد الأولية لمصانعها، ثم نحو أسواق تصريف منتجاتها، وتعدت بجيوشها على استقلال الدول الأخرى واستعمرتها أحيانًا. أما الثورة الصناعية الرابعة فسِمتها الترابط الاقتصادي، وهذا ما انعكس على مفهوم المواطنة.

[١] https://www.cnbc.com/2019/05/06/apple-buys-a-company-every-few-weeks-says-ceo-tim-cook.html

إن المواطنة السياسية هي حيث ينتمي الأفراد والشركات، أما المواطنة من الناحية الفنية في ظل عالم من التعاون اللامركزي المفتوح المصدر؛ فهو مفهوم غير محدود المعالم. وإن شئت – أيضًا – فإن المواطنة الافتراضية صارت منافسًا قويا لمفاهيم سبقتها؛ مثال ذلك شركة فيسبوك التي تتباهى بأنها أكبر مجتمع عالمي يضم ما يزيد عن ملياري فرد وشركة.

لقد تجلى مفهوم التعاون اللامركزي في الصراع الدائر بين الصين بوصفها موطن الصناعات، ودول كـ (الولايات المتحدة وألمانيا وكوريا الجنوبية واليابان وألمانيا – حديثًا –) وغيرهم من عمالقة التصنيع؛ فمصانع الشركات تقيم في الصين وتستفيد من بناها التحتية وانخفاض تكاليف التشغيل فيها، أما جنسياتها السياسية فتعود لبلدانها حيث سجلاتها التجارية والصناعية. وهذا ما يُفسر الضغط الذي مارسه الرئيس الأمريكي ترامب في بداية عهده على الشركات الأمريكية لتعود فنيًا وسياسيًا، لكن جهوده لم تفلح كما كان يشتهي بسبب شيوع مفهوم التعاون اللامركزي المفتوح المصدر واندفاع النخبة العالمية نحو البنى التحتية العابرة للوطنية لتدعيم نموذج التباين الذي يحدد المزايا النسبية للتبادل بين الأسواق؛ بينما كانت المزايا النسبية للمنتجات تقاس بين الدول بوصفها أساس حساب الميزان التجاري، والمحدد لأسعار الصرف؛ الناجمان عن التبادل الدولي كما هو حال المدرسة التجارية (المركنتيلية)؛ حيث المواطنة السياسية والفنية في ذات المكان؛ أما في ظل الثورة الصناعية الرابعة فقد غدا أساس التباين المواطنة الفنية، حيث تتوزع الضرائب بين المواطنتين السياسية (في البلد الأم) والفنية (في بلد

إقامة المصنع)؛ **إلا أن ذلك كله سيتغير مع شيوع مفهوم التصنيع الشخصي القابل للتطور والنمو؛ ليصبح شركة موزعة بين أكثر من موطن، وتختفي معه الحدود الفاصلة بين المواطنتين السياسية والفنية.**

وبمقابل ذلك، ما زال التشابك الاقتصادي المهدد لمفهوم المواطنة الاقتصادية قائمًا حيث يُعدُّ كل من الاتحاد الأوروبي ونافتا والشراكة عبر المحيط الهادئ والمجموعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا أمثلة متشابكة لمحاولات جعل الإنسانية في نظام من الترابط الاقتصادي العالمي، حيث يمكن للهيئات التنظيمية المركزية أن تسن التشريعات الاقتصادية وتنفذها بما يفيد الشركات، ويقوم النخبة الممولين ببناء وتعزيز ورعاية هذه الشبكات[١].

لكن ذلك التشابك سرعان ما يتزعزع أمام مصالح الشركات التي باتت عملاقة ومسيطرة، وكمثال عليه، المجابهة بين الاتحاد الأوربي وشركة فيسبوك التي ترغب بإطلاق عملتها الرقمية (ليبرا) مقابل رفض أوربي شديد، أدى إلى زعزعة تجمع الشركات التي ساندت فيسبوك، ثم سرعان ما أعلن الاتحاد الأوربي نيته عن إصدار عملة رقمية موحدة مقابل مشروع فيسبوك ومن معها، إنه صراع بين تجمع دولي يمثل ٢٧ دولة (وليس الشركات الأوربية) وبين شركة فيسبوك، وبمقارنة بسيطة فإن ميزانية فيسبوك التي تقارب ١٣٠ مليار دولار أكثر من نصفها نقدية وشبه نقدية، وموازنة الاتحاد الأوربي لعام ٢٠١٩ بلغت ١٨٣ مليار دولار[٢]، ومن جانب آخر تجاوز عدد سكان فيسبوك الافتراضيين المليارى نسمة أي ربع سكان الأرض؛ بينما

[١] ibid, Tony Cartalucci.
[٢] The European Commission, EU Budget 2018, Financial Report.

بلغ عدد سكان الاتحاد الأوربي ٥٩٤ مليون نسمة أي ربع عدد سكان فيسبوك للفترة نفسها؛ علمًا أن فيسبوك يمكنها إصدار عملتها الخاصة بمواقعها دون عائق كبير؛ لكنها تتكلم عن (ليبرا) كعملة عالمية، ولا يبدو أن رئيسها (مارك زوكربيرغ) سيتراجع عن مشروعه، وهذا مثال عن (صناعة نقد عالمي) يمثلها فرد يسيطر على شركته مقابل تجمع دولي ضخم.

بالمقابل تتعاون شركات التقنية مع الدول وتتحالف معها ضد دول أخرى تشكل تهديداً – برأيها –؛ فقد طورت غووغل مع شركات تكنولوجية بناء منصة OpenTitan كمشروع تعاوني مفتوح المصدر لتصميم الرقاقات الآمنة، والهدف من الائتلاف الجديد بناء تصاميم رقاقات جديرة بالثقة للاستخدام في مراكز البيانات والتخزين وملحقات الكمبيوتر، مما يسمح لأي شخص فحص نقاط الضعف الأمنية والأبواب الخلفية للأجهزة. وقد سوغت مشروعها بالقول بأنه: يأتي بوقت تدرك فيه عمالقة التكنولوجيا والحكومات على حد سواء، أن الدول القومية المعادية تحاول التسلل والمساومة على سلاسل التوريد للقيام بالمراقبة أو التجسس على المدى الطويل.

لقد تجاوزت المواطنة الفنية المواطنة السياسية منذ سنوات خلت، فقد كان ولاء المستهلك متوجه نحو شعار (صنع في دولة كذا Made in)؛ فتراه يبحث عن جهاز مصنوع في اليابان Made in Japan، وكانت الشركات تتباهى بهذه العبارة، ثم لما تمددت الشركات في أكثر من دولة وصارت متعددة الجنسيات؛ تحول الولاء إليها دون دولة محددة فصار يُكتب Made by؛ فيكفي شركة آبل أن

تكتب على منتجاتها Made by Apple وليس من صلاحية العميل أو الوكيل أو الموزع الدخول في مناقشة أي دولة هي منشأ هذا المنتج.

إن أحد المفاهيم التي ستخلخل هذه الاتحادات الاقتصادية؛ هو تحول الدول إلى اقتصاد الخدمات تحت ضغط الشركات العملاقة؛ بينما هي تحتكر الصناعة وتخضعها للتنظيم الشديد؛ للاستفادة من المزايا التنافسية للبلدان، فالولايات المتحدة تمتلك المؤهلات المناسبة لبناء مجتمع للخيال العلمي، أما بناها التحتية فمتهالكة وعفا عليها الزمن[١]، ويفتقر سكانها إلى حد كبير إلى إمكانات حقيقية وهذا صار معروفًا، ويبدو أن في ذلك عودة للتخصص الدولي؛ إنما على مستوى اقتصاد الدول.

وها هو مفهوم التصنيع الشخصي يبرز ليخلخل المفاهيم السائدة؛ لكن مفهوم "الملكية الفكرية" الذي يحمي ملكية الأفكار والمفاهيم والعمليات والمعلومات في الأنظمة العالمية سيكون وسيلة مضايقة لأولئك الذين يحاولون إنشاء نماذج أعمال خاصة بهم "تنتهك" نماذج العمل الحالية السائدة.

التغييرات المرافقة لتغير مفاهيم التصنيع

أضحت النخبة المُمولة من الشركات فوق الحكومات، وصارت السيادة الوطنية مجرد عقبة تنظيمية يمكن الضغط عليها ورشوها والتلاعب بها من الوجود. وانتقلت – في المائة عام الماضية – النخبة الموحدة من التلاعب بالرئاسة إلى تقليص منصبها إلى موظف علاقات عامة لمصالحهم الجماعية.

[١] البنية التحتية في الولايات المتحدة: ما هو الوضع الحالي وما الجديد؟، 16 يونيو, 2019، رابط.

لقد صارت النزاعات الجيوسياسية[1]، والحروب، والتوترات الإستراتيجية، التي تهدد الحياة – وفي بعض الجوانب البقاء – تحتل المرتبة الثانية في المعركة الحقيقية التي تدور رحاها. أما **المعركة الحقيقية** التي يدور رحاها؛ فهي معركة واحدة يخوضها نخبة ممولي الشركات التي تحاول الهيمنة المطلقة على البشرية والحفاظ على مكتسباتها؛ من خلال الترابط الاقتصادي، والهندسة الاجتماعية، وغيرها من أدوات الإمبراطورية الحديثة. ويبقى كل شيء آخر وسيلة لتحقيق ذلك الهدف أو إلهاءً لتحويل أوقات الناس وطاقتهم ومواردهم عن خطوط المعركة الحقيقية.

لكن ما يحصل، هو أن الأفراد النشطين المحليين، يطورون مؤسسات محلية مستقلة، ببنية تحتية ذات اكتفاء ذاتي ونشاط اقتصادي مستقل، يمارسون نشر أعمالهم وترويجها على الإنترنت؛ والشركات العملاقة تراقب كل عمل ونشاط؛ خاصة الابتكاري منها، فإذا وجدت ما تبحث عنه تدخلت كممول لأنها تملك فوائض نقدية هائلة تساعدها في الهيمنة على النظام العالمي الحالي. وهذا ما ذكرناه عن توجهات (آبل)، وكلام رئيسها التنفيذي يؤكد ذلك: إذا كان لدينا أموال متبقية، فنحن نتطلع إلى معرفة ما الذي يمكننا القيام به أيضاً، ونحن نستحوذ على كل الشركات التي نحتاجها، والتي تناسبنا، والتي تحقق لنا أهدافًا إستراتيجية، وبذلك نستحوذ في المتوسط على شركة كل أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع. وقد أظهر بيان أرباح آبل للربع الثاني للعام ٢٠١٩ عن وجود سيولة نقدية بقيمة ٢٢٥.٤ مليار دولار.

[1] الجيوسياسة هي الجغرافيا السياسية وانعكاساتها على أمن ورخاء الدول في علاقاتها مع الواقع ودلالاته.

الآثار الناجمة عن مفاهيم الثورة الصناعية الرابعة

١- كانت الموارد الطبيعية هي وجهة الاستعمار السياسي والاقتصادي للدول من خلال ضم أراضي الغير وخيراتها؛ لتصبح مورداً إضافياً ومكملاً لموارد الجهة المستعمرة؛ ثم وبسبب وفرة الإنتاج الجاهز صارت أسواق التصريف هي وجهة الاستعمار السياسي والاقتصادي للدول بضم أسواق الغير لتصبح مصرفًا لمنتجاتها الكبيرة؛ ثم وبسبب تضخم دور الشركات عالمياً وتوسعها في أكثر من بلد وتحقيقها لسيولة هائلة تفتقدها الدول وحكوماتها؛ صارت هي المستعمر الاقتصادي، حيث فرضت على الدول مفهوم التكيف مع (اقتصاد الخدمات) والاكتفاء بهذا الدور، وتلاعبت بثقافة الحكم فيها وشكله من خلال تسويق نماذج تحقق مرادها وغاياتها.

وقد شرع المنظرون (أي المسوقون) رسم الأدوار؛ فمثلاً الولايات المتحدة ذات البنى التحتية المتآكلة تصلح لأن تكون مركزاً لاحتضان الاختراعات ورعاية حقوق الملكية الفكرية، ولا داعي لأن تكون هي الدولة الصناعية المالكة؛ بل هي تدير سجل جنسيات الشركات وتحصّل الضرائب منهم وحسب.

نستذكر في هذا المقام طلب مايكروسوفت في نهاية ثمانينيات القرن الماضي استحضار أكثر من ١٨٠٠٠ خبير تقني للولايات المتحدة، لكن لما رفضت الحكومة الأمريكية طلبها، هددتها مايكروسوفت بنقل مقراتها وجنسيتها، وسرعان ما رضخت الحكومة لطلباتها. وهذه الأيام نشهد قبول فرنسا تعديل قانون الهجرة فيها بحجة ترشيده؛ لقبول الكفاءات المهاجرة من بلدانها أسوة بما فعلته ألمانيا إثر

أزمة المهاجرين – وخاصة السوريين –، بينما تنبهت تركيا لذلك وسارعت لتجنيس من يملك الفكر ومن يملك المال، وهذا هو حال نيوزيلندا وأستراليا وكندا منذ سنين عديدة.

٢– إن الأمر ليس منوطًا بشركات الإنتاج المادي، فقد شاع إنشاء شركات أمنية وعسكرية تحل محل الجيوش كما هو حال (شركة بلاك ووتر شبه العسكرية) الأمريكية التي نقلت إداراتها إلى الشرق الأوسط وغيره، ولديها سجون منتشرة في أكثر من مكان. وكذلك (شركة فاغنر شبه العسكرية) الروسية التي تمارس نفس الدور وتبيع خدماتها لمن يحتاجها، وليست فرنسا وألمانيا وغيرها ببعيدة عن ذلك، ولا تخرج شركات تجارة البشر وتأمين المرتزقة عن ذلك مطلقًا. بل يُقال الشيء ذاته عن جماعات تصنف بأنها إرهابية؛ وهي شبيهة بالشركات الأمنية التي ذكرنا نماذج عنها؛ فهي متعددة الجنسيات، ولها إيرادات كبيرة، وتحقق أرباحًا مجزية، شأنها شأن أي شركة أخرى. وهناك شركات خدمات لوجستية ذات أهداف توسعية تحقق لبلادها ما يحققه التوسع العسكري وصولا للسيطرة السياسية والاقتصادية، ومثال ذلك شركة موانئ دبي، وهناك شركات عديدة مشابهة تستخدمها بلدانها كواجهة اقتصادية ذات نفع لها، وتحقق لها غايات أخرى.

٣– إن شيوع ثقافة التصنيع الشخصي ودخول اقتصاد ما بعد الندرة سيجعل الشركات تتصيد الناجح منها أو الواعد منها؛ من خلال تقديم التمويل اللازم لها، أو شراءها وابتلاعها ودمج أفرادها الفاعلين ضمن هياكلها التنظيمية ريثما يتبلور شيء آخر، وقد ذكرنا أكثر من مثال عن ذلك.

٤- انتشار التوجه الشعبوي كما هو دأب الرئيس الأمريكي لخروجه من معظم الاتفاقات الدولية وغدره بحلفائه، وكذلك توجه بريطانيا إلى البريكست، وصعود اليمين المتطرف في أوروبا، والأمثلة عديدة وكثيرة، ويضاف لما سبق سعي بعض الدول للاستقلال التقني؛ كحال مشروعي روسيا والصين للخروج من شبكة الإنترنت العالمية وإنشاء شبكات تخصها، ورغم أنهما في وضع التطور والتجربة فالأمر يوحي بالانعزالية.

٥- أدى ما سبق إلى قيام محاولات لبناء وتسويق نظام رأسمالي جديد يتجاوز عيوب وخلل النظام الرأسمالي السائد الذي وصل إلى طريق مسدود بكل مقاييس الرأسمالية، وهذا ما سنتعرض له في مقالات قادمة بعون الله تعالى.

الخطة الاستدراكية لاستعادة القوة

إن سُنَّة التغيير هي سُنَّة من سنن الله تعالى في أرضه، تسبقها سُنَّة التدافع ويتلوها سُنَّة بقاء ما ينفع الناس بينما يذهب الزبد جفاء؛ وهذا ما تؤكده التجارب البشرية تاريخيًا في تحديد أنظمتها؛ فهي لا تعدو عن مجرد أبحاث ودراسات علمية تقبل النقد والتطوير، لكن المؤكد أنها ليست حقائق علمية، لذلك وجب عدم التسليم والبحث عن النموذج الأفضل؛ فالأصل هو عيش الإنسان بكرامة وعدالة، وإلا خضع لنواميس التغيير وسُننه لا محالة.

ولعل الخطة الاستدراكية التي يجب على الناس تلمسها؛ تتلخص بالآتي:

- إدراك المخاطر المحتملة.
- معرفة أنواع الأدوات التي يملكونها بالفعل أو الممكن الحصول عليها.

- منح الأفراد حافزاً إضافياً للمشاركة بالنشاطات (التقنية والفكرية) التي تزرعها النخبة العالمية.
- الانخراط المحلي في الأنشطة.
- الدراية بالأمور التي تتكشف على الصعيد العالمي.
- التنظيم والوعي الظرفي الدقيق، والعمل الميداني، وهذا مؤداه تحقيق قوة هائلة.
- إن تنظيم الأفراد الذين لديهم وعي جماعي وحاد بالموقف، سيستغرق وقتاً.
- يجب العمل ببراغماتية لاستعادة القوة.

العدد الواحد والتسعون

اقتصاد إعادة توزيع الثروات: اقتصاد المواريث أنموذجا

الصراع الطبقي، الفقراء مقابل الأغنياء

تقسم الشركات صنفين أساسيين؛ شركات اتفاقية حيث يجري الاتفاق بين مؤسسيها على إنشائها، وأخرى جبرية ليس فيها للشركاء خيار في تأسيسها.

الصنف الأول: ومثالها الشركات القانونية والشرعية:

- **القانونية**؛ كشركات الأشخاص، كالمحاصة والتضامنية والتوصية، وكشركات الأموال، ومنها: المساهمة المغفلة، والتوصية بالأسهم ذات المسؤولية المحدودة.
- **الشرعية**؛ كشركات الأموال، كالمفاوضة والعنان، وشركات الأبدان ومنها: الصنائع والوجوه، وشركات المضاربة التي تجمع بين الأموال والأبدان.

أما الصنف الثاني؛ فمثاله شركات التركة، التي تنشأ بعد موت صاحب الأموال، وله من يرثه، فتقع هذه الشركة جبريًا بينهم من دون موافقتهم. وتنتهي مدتها بتوزيع التركة سواء وزعت بطرق قانونية أو بطرق شرعية أي كما نصت عليها الشريعة الإسلامية.

وتنص أغلب عقود الشركات بأنه عند وفاة أحد شركائها، يحل ورثته محله، مما يمنح هذه الشركة ميزة الاستمرارية ولو لفترة محددة ريثما تتم تسوية الوضع القانوني لأعضائها، وقد يأخذ الورثة صفة الشخصية الاعتبارية وكأنها شركة قامت جبريًا واستمرت طوعيًا بغية ضمان مصالحهم أمام الغير.

لذلك تتحول تركة الميت إلى شخصية اعتبارية حفظًا لحقوق أصحابها أمام القانون وأمام أطراف السوق بشكل عام، ويحقق ذلك ضمانًا للحقوق بين المتعاملين، فتستقر الأسواق ولا تضطرب بموت أحد أطرافها.

يرسم نظام المواريث حركة الأموال بين الأسر وأفراد المجتمع حيث يحقق تداول الثروات بسلاسة وانضباط بين الأجيال، ولم يخرج عن ذلك إلا النظام الشيوعي بصورة كاملة وربيبه النظام الاشتراكي بصورة جزئية؛ فالأنظمة الشيوعية جعلت الدولة وريث كل ميت أي أن الملكية العامة هي مصب الأموال ومصيرها بالكلية، فعاكست بذلك الفطرة البشرية، وجعلت من يملك المال؛ يقوم بتهريبه سرًا أو بإخفائه لتركه لأهله أو لمن يعتقد أنهم يجب أن يرثوه، فليس من المنطق أن يتحول المال لغيرهم. أما الأنظمة الاشتراكية فكان خطؤها بتطبيق التأميم وتحويل الملكيات الخاصة بمصادرتها من أصحابها إلى الملكية العامة أو تركها لمن يشغلها غصبًا دون وجه حق. وبسبب فساد طبيعة تلك الأنظمة فقد آلت إلى الانهيار والاندحار من تاريخ البشرية غير مأسوف عليها، مع محافظة الأنظمة الاشتراكية على بعض خصائصها الأخرى أو إعادة تكييفها.

أما الأنظمة الأخرى التي عرفتها البشرية من غير النظام الإسلامي؛ فقد تفاوتت في تطبيق انتقال الأموال ورسم حركتها، محققة اختلافات في تطبيق العدالة بين الورثة من أفراد الأسرة المشتركين بما يجب أن يرثوه؛ فمن الأنظمة من فضّل الذكور دون الإناث، ومنها ما خصّ الابن البكر، ومنها من اجتهد بين ذلك عطاءًا وحرمانًا، ومنها ما وزع بين الوارثين بالتساوي.

وباستبعاد الأنظمة الشيوعية والاشتراكية التي أنهت أشكال توزيع الأموال وانتقالها بين الناس وبين من يرثهم، فإن باقي الأنظمة تباينت فيما بينها في قضية تحقيق العدالة، ولعل أفضلها ما يسمى بالتوزيع القانوني الذي يتخذ من المساواة بين الوارثين دون اعتبار لأهميتهم؛ كطريقة للتوزيع. ولا تعتبر المساواة في هذه الحالة عدلا، فلكل فرد في الأسرة دوره وأهميته في الهرم الأسري، وبتغيّر هذا الدور تتعقد طريقة تحقيق العدالة بين الوارثين، لكن الظلم الاقتصادي مازال قائماً في تلك النظم – حتى هذه الأيام –، ولشدة أهميته شغل المقال الافتتاحي على صفحات أهم صحيفة اقتصادية عالمية وهي (الايكونوميست) نهاية الشهر الماضي حول ضرورة تطبيق عدالة إعادة توزيع الثروة.

أما النظام الإسلامي الذي جاء به الدين الإسلامي فقد تفرّد عن غيره من النظم التي عرفتها البشرية بنظام توزيع ليس من عمل البشر، بل جاء نصاً قرآنياً عن الله تعالى دون أن يكون لمن اتبع هذا الدين رأي في ذلك؛ فكان نصاً قطعي الدلالة ليس فيه اجتهاد لأحد منهم.

لقد شملت أنظمة التوزيع التي نص عليها القرآن الكريم نظامي: الزكاة والإرث؛ فالأولى مصارفها ثمانية حددتها آية كريمة من كتاب الله، والثانية حددتها أربع آيات كريمة من كتاب الله.

أرست الشريعة الإسلامية بذلك نظماً مالية كفلت لمجتمعاتها تحقيق إعادة توزيع ثرواتها بعدالة فيما بينهم، فكان نظام الزكاة الذي حقق إعادة توزيع الثروة بين طبقات المجتمع من دون إفقار الطبقة الغنية مع رفع مستوى الطبقات الفقيرة

والمحتاجة بسد حاجاتها الأساسية؛ فأعيد توزيع الثروات بصورة هادئة، ومعلوم أن اقتطاع نسبة ٢.٥٪ وهي نسبة الزكاة في كل عام هجري؛ يحتاج لأربعين عامًا لإعادة دوران المال بإيقاف تشغيله أبدًا، لتكون الزكاة تمويلا مستدامًا لقضية الفقر بحيث يمول المجتمع بعضه بعضًا. وحقق نظام الإرث إعادة توزيع الثروة بين الأسرة؛ فكان إعادة توزيع انقلابي للثروات، حيث يتقاسم تركة الميت أقرباؤه حسب درجة القربى النسبية.

لقد خلق الله تعالى البشرية من تراب، ثم شرّع لهم التزاوج ذكرانًا وإناثًا، فتحمل الأنثى حملها ثم تضعه حسب تقدير الله تعالى، يقول المولى عز وجلّ: **وَاللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا ۚ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ ۚ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ** (فاطر: ١١). وبذلك تضع النساء بنينًا وبناتًا يكونون أخوة وتكون الأسرة نواة المجتمع الأولى، وتشير الآية الكريمة إلى أن كل بني البشر ميت لا محالة في عمر قدره الله تعالى له على هذه الأرض؛ فإذا مات الأب أو الأم ورثهما الأقرباء من بنين وبنات، وحيث إن الأسر متناسلة متتابعة فللميت أخوة وأخوات وأب وأم وجد وجدة وخال وخالة وعم وعمة وهكذا. ويبدو أن العنصر الأنثوي هو قوام عملية التحرك الأسري، فبزواجها تتداخل الأنساب لتترابط الأسر بالأصهار فتتشعب القرابات وتتآخى الأسر قرابة ومحبة، يقول الله تعالى: **وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا ۗ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا** (الفرقان: ٥٤).

وحيث إن هذه الأسر المتوسعة بالنَسَب (بالتوالد) والصِهر (بالنكاح)، سيموت بعضها قبل بعض حسب مشيئة خالقها، وسيتناقل ثرواتها الأقرباء حسب درجة القربى ورتبتها. والمراتب هي كالآتي[1]:

أولاً: **أصحاب الفروض**: يعطى من التركة أصحاب الفروض وهم الذين لهم سهام مقدرة في الكتاب أو في السنة أو في الإجماع.

ثانيًا: **العصبات النسبية**: بعد إعطاء أصحاب الفروض يعطى العصبات النسبية وهم كل قريب يأخذ ما أبقته الفرائض، ويجوز المال كله عند الانفراد، كالابن وابن الابن والأخ الشقيق والعم وغيرهم.

ثالثًا: **الرد على ذوي الفروض** بقدر حقوقهم (عدا الزوجين)، فإذا زاد شيء من الميراث يرد المال على أصحاب الفروض كلٌ بقدر فرضه وسهامه، والزوجين لا يرد عليهما، لأن إرثهما بسبب النكاح لا بسبب القرابة النسبية، فالقريب من النسب أولى من الزوجين.

رابعًا: **ذوي الأرحام**: وهم أقارب الميت الذين ليسوا بأصحاب فروض ولا عصبات كالخال والخالة والعمة وابن البنت وبنت البنت... إلخ، فإذا لم يُوجد للمُتوفى قريب عاصب ولا صاحب فرض أخذ ذوو الأرحام التركة.

خامسًا: **الرد على أحد الزوجين**: وذلك عند عدم وجود وارث قريب أصلاً، لا من أصحاب الفروض، ولا من العصبات، ولا من ذوي الأرحام.

[1] موقع ثروات للاستشارات، تاريخ ٢٨-٩-٢٠١٩، رابط.

سادسًا: **العاصب السببي**: وهو العتق؛ سواء أرجلاً كان أم امرأة (وهذه المرتبة غير موجودة حاليًا).

سابعًا: **الموصى له** بما قلَّ عن الثلث، وعند البعض؛ وإن زاد عن الثلث، ولو كانت الوصية المال جميعه وهو مذهب الحنابلة والحنفية.

ثامنًا: **بيت المال**: فإذا لم يوجد أحد من الورثة في الدرجة والرتبة التي ذكرت توضع التركة في الخزانة العامة لمصلحة المسلمين.

وحسبما ذكرنا سابقًا عن اختلاف النظم التي عرفتها البشرية في توزيع التركات؛ فمن المفيد ملاحظة جنوح النظم غير الإسلامية؛ فالشيوعية جنحت للملكية العامة بصورة كاملة، وغيرها جنح لتوريث فئة من الورثة دون أخرى، أما القانوني، فارتأى المساواة بين الورثة الأبناء، لكن النظام الإسلامي جعل ما بقي من التركة دون توزيع مرده إلى الملكية العامة متمثلاً ببيت المال – كما مرّ سابقًا – أما ما دونه فيذهب بين أفراد الأسرة بحسب درجة القربى للميت دون إجحاف بأي منهم، ويوضح الشكل التالي ذلك:

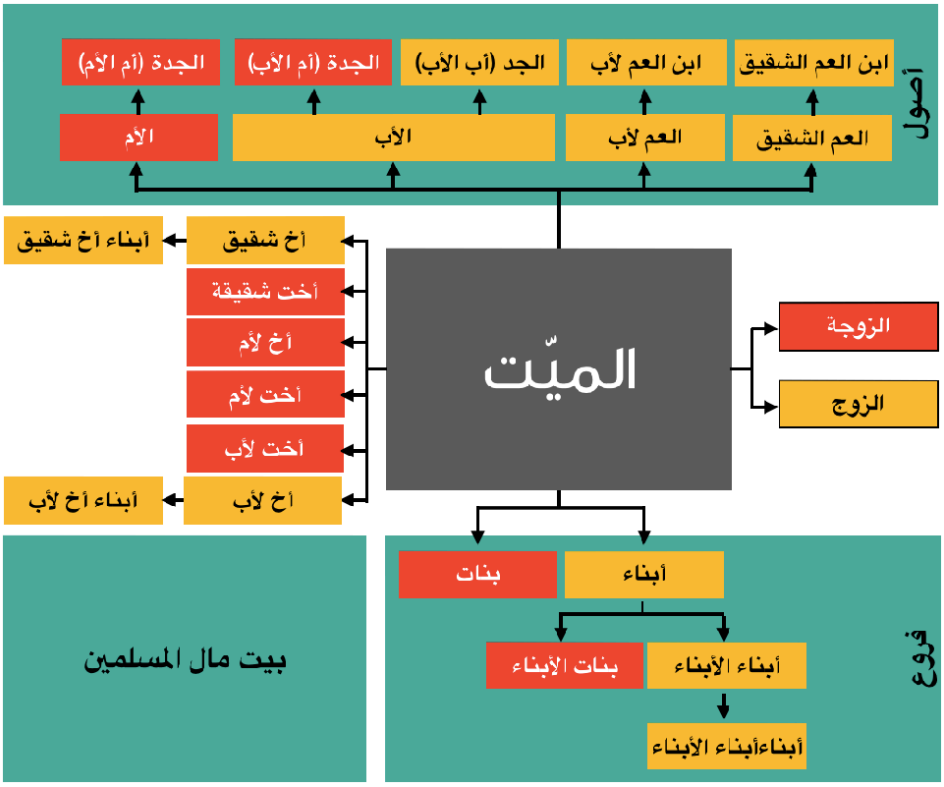

إن عدد المستحقين للميراث في الشريعة الإسلامية (حسب الشكل)؛ هم خمسة وعشرون صنفًا، خمسة عشر من الذكور، وعشرة من الإناث، وهم لا يرثون جميعهم بنفس الوقت، لوجود نظام الحجب بالميراث، حيث **يَحجب القريب البعيد**، وبالتالي يتضح انتشار نطاق التوزيع، مما يعني انتقال الثروة من أسر إلى أخرى، فالزوجة قد تكون من أسرة بعيدة عن الزوج، وكذلك أم الزوج وبناته، فانتقال جزء من الثروة لهن يؤدي إلى منع تكدس الثروة، ضمن أُسر بحد ذاتها، وهو ما يدعم مبدأ إزالة التفاوت والطبقية، عبر **توزيع الثروات بشكل عمودي وأفقي** بالمجتمع. وبناء عليه، فإن **الذكور هم مفصل تغيير عمودي لخط توزيع**

الثروة، والإناث – إذا كانت من غير القرابة – هي مفصل تغيير أفقي لخط توزيع الثروة.

أهمية تحقيق العدل في تماسك المجتمع وتحقيق قوته:

إن الطبقة المتوسطة هي فئة المجتمع التي تقع في أوسط الهرم الاجتماعي، وتأتي اقتصاديًا واجتماعيًا بين الطبقة الفقيرة والطبقة الغنية. يملك أفرادها القدر الكافي من المال لتغطية احتياجاتهم الأساسية؛ كالطعام والملبس والمسكن، وبعض الكماليات.

وتعتبر الطبقة الوسطى مصدر الازدهار الاقتصادي، لأنها القاعدة المستقرة من المستهلكين الذين يدفعون عجلة الإنتاج عبر ما ينفقونه؛ فالإنفاق هو محرك العجلة الاقتصادية، وهو الحافز لإقامة الاستثمارات فيه. فكما ازدادت الصراعات والاحتكارات والفساد زاد الظلم الاجتماعي وزادت الضغوط على هذه الطبقة بسبب التوزيع غير العادل للثروات وفرص العمل، مما يؤدي إلى انحسار هذه الطبقة؛ سواء بنزوح أفرادها إلى أماكن أكثر استقراراً، أو بتغير حالهم حيث يصيرون من طبقة الفقراء والمساكين.

العدد الاثنان والتسعون

كيف يأكل الناس الأموال بينهم بالباطل؟ (العدوان الخفي)

لا شك أن السرقة والغصب والغبن والقمار والربا والغرر وغيرها مما ذكر صراحة بأنها صور محرمة هي من أكل الناس الأموال بينهم بالباطل، ذكرتها الشريعة الإسلامية باسمها وحرمتها قطعيًا، لكنها أعادت ذكر (أكل أموال الناس بالباطل)؛ رغم شمولها أشكالاً عدة ذكرنا بعضها، وهذا التخصيص يوضح خطورة الاعتداء على أموال الناس بشكل خفي.

إن الشريعة الإسلامية عدّت الأموال ضرورة من ضروريات الحياة التي يجب حفظها، وعدّت الاعتداء عليها يوجب أشد العقوبات، بل شرعت لمن انتهك بعضًا تلك الضروريات – أي حقوقه الأساسية – أن يدافع عنها ولو أدى ذلك لموته، ويكون أجره أجر الشهيد إن مات دونها. تلك الضروريات شملها الحديث الشريف الذي رواه الترمذي في صحيحه: (**مَنْ قُتِلَ دُونَ مالِهِ فهوَ شَهيدٌ، ومَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فهوَ شَهيدٌ، ومَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فهوَ شَهيدٌ، ومَنْ قُتِلَ دُونَ أهلِهِ فهوَ شَهيدٌ**)، ولا عبرة في ترتيب هذه الضروريات لورود هذا الحديث الشريف بروايات عدة ذكرت فيها الضروريات بتراتيب مختلفة، ويعدُّ حفظ العقل وحفظ النسل التي يذكرها الفقهاء بعضًا مما عدده الحديث الشريف؛ كما لا عبرة للفاعل سواء كان فردًا أو قومًا أو حكومة أو ائتلاف دول.

فكيف يكون أكل أموال الناس بالباطل بوصفه اعتداءً خفيًا؟ إضافة لما ذكرته الشريعة من اعتداءات صريحة.

تتعدد صور أكل أموال الناس بالباطل؛ ومن تلك الصور، الآتي:

الصورة الأولى – إن التقرب إلى الحكام بغرض استصدار تراخيص وموافقات أو تسهيل استصدار قوانين وقرارات تحقق النفع لأولئك المتقربين بشكل مباشر أو غير مباشر؛ إنما هو أكل لأموال الناس بالباطل، لأنهم سهلوا عملية وصول المال العام إلى أغراضهم الخاصة دون الناس، وكذلك رشوة القضاة ومن في سلكهم لتسهيل أكل أموال الناس.

جاء كل ذلك صريحًا في قول الله تعالى: **وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ** (البقرة: ١٨٨).

ويقابل التقرب إلى الحكام تعدي الحكام وعمالهم على المال العام، وهذا يسمى غلولاً، فالذي يغل من المال العام متعدٍ وآكل لأموال الناس بالباطل.

يقول الله تعالى: **وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ ۚ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۚ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ** (آل عمران: ١٦١).

روى البخاري في صحيحه عن معاذ بن جبل رضي الله عنه: (**بعثني رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم فلمَّا سِرتُ أرسَل في أثري فرددْتُ فقال: أتدري لم بعثتُ إليك؟ لا تُصيبنَّ شيئًا بغيرِ إذني فإنَّه غُلولٌ (وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ**

الْقِيَامَةِ) لهذا دعوْتُك فامضِ لعملك)، إذًا لا يصح أخذ شيء من المال العام دون إذن ولي الأمر.

وفي رواية جابر بن عبد الله فيما أخرجه الطبري: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **(هديةُ الإمامِ غُلولٌ)**، وهذا الحديث يضيف لسابقه أن الأجر إنما يكون لقاء عمل يُؤدّى، يؤكد ذلك الحديث التالي الذي رواه بريدة الأسلمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **(من استعملناه على عملٍ فرزقناه عليه رزقًا، فما أصاب سوَى رزقِه فهو غَلولٌ)**.

ويضاف لما سبق، أن الرشاوى محرمة، لأنها وسيلة أكل أموال الناس بالباطل، حيث التي يتقاضاها العمال لقاء أشياء وأعمال غير مستحقة.

روى أحمد في مسنده: **(لعنَ رسولُ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ الرَّاشيَ والمُرتشيَ)**.

وقد انتشرت الرشاوى في أوساط الوظائف الحكومية والخاصة وصارت مطية للوصول للمناصب، وهذه إضافة لكونها أكلا لأموال الناس بالباطل فهي خيانة.

أخرج السيوطي في حديث صحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **(منِ استعملَ رجلاً منِ عصابةٍ، وفيهم منْ هوَ أرضَى للهِ منهُ، فقدْ خانَ اللهَ ورسولَه والمؤمنينَ)**.

الصورة الثانية – إن الاقتراب من أموال اليتامى بغرض استبدال خبيث المال بطيبه، أو الأدنى نفعًا بأفضله مما يملكه اليتامى؛ إنما هو أكل لأموال اليتامى – وهم من

الناس – بالباطل، واليتامى أناس ضعفاء لا يجوز الاعتداء عليهم، ولا على حقوقهم المادية وغير المادية، ومن يفعل ذلك فقد ارتكب إثماً كبيراً، حتى لو لجأ لضم أموالهم إلى ماله لتحقيق ذلك الاعتداء بصورة أو بأخرى.

يقول الله تعالى في سورة النساء: **وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ ۖ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ ۖ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ۚ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا** (النساء: ٢)، وبذلك ذكرت الآية الكريمة صورتين واضحتين: الأولى تبديل الخبيث بالطيب، والثانية ضم المالين وخلطهما تمهيداً للاعتداء على مال اليتامى.

وقد شددت غير آية صور العقوبة على آكل مال اليتامى، قال المولى عز وجل في سورة النساء: **إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا** (النساء: ١٠).

وإن كان لابد من تشغيل أموال اليتامى حتى لا تأكلها الزكاة حسب وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله في حديث صحيح أخرجه السيوطي: (**اتَّجروا في أموالِ اليتامى لا تأكلَها الزَّكاةُ**)؛ فإن الله عز وجل أوصى القائمين على أموال اليتامى بإعادتها لهم عند بلوغهم الرشد لتمكُّنهم من إدارتها بأنفسهم، فإن كان القائم على إدارة أحوالهم وأموالهم غني الحال فليستعفف عن الأجر مقابل ما فعله إحساناً، وإن كان فقيراً فليأكل بالمعروف أي حسب العُرف المتعارف عليه دون زيادة، ويشهد عملية إعادة المال شهود عدول وهذه موضوعية مطلوبة في الشأن المالي، وكفى بالله حسيباً.

يقول الله تعالى في سورة النساء: **وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُوا وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا** (النساء: ٦).

الصورة الثالثة – إن لجرم الربا في الإسلام عقوبات شديدة على المجتمع وعلى آكله، وتكاد هذه العقوبة تكون فريدة لشدة آثام الربا، وقد تعددت الآيات والأحاديث الشريفة التي ذكرت تلك العقوبات، ولكون الربا شكل من أشكال أكل أموال الناس بالباطل؛ فقد ذكرته الآية الكريمة التالية معطوفًا عليه قضية أكل أموال الناس بالباطل فكان النهي خاصًا وعامًا وهذا بغرض التشديد.

يقول الله تعالى في سورة النساء: **وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا** (النساء: ١٦١).

الصورة الرابعة – يلجأ الأحبار والرهبان إلى أكل أموال الناس بالباطل بما يحتالونه كذبًا وتلفيقًا على الناس بحجة أنهم يتكلمون عن الله تعالى، وقد ذكر الرازي وصف الله تعالى رؤساء اليهود والنصارى بالتكبر والتجبر وادّعاء الربوبية والترفع على الخلق؛ فوصفهم بالطمع والحرص على أخذ أموال الناس، تنبيها على أن المقصود من إظهار تلك الربوبية والتجبر والفخر، أخذ أموال الناس بالباطل.

وقال الطنطاوي في شرحه الوسيط: لعمري من تأمل أحوال أهل الناموس والتزوير في زماننا فكأن هذه الآيات ما أنزلت إلا في شأنهم، وفي شرح أحوالهم، فترى

الواحد منهم يدعي أنه لا يلتفت إلى الدنيا، ولا يتعلق خاطره بجميع المخلوقات، وأنه في الطهارة والعصمة مثل الملائكة المقربين حتى إذا آل الأمر إلى الرغيف الواحد تراه يتهالك عليه ويتحمل نهاية الذل والدناءة في تحصيله ... وعبّر عن ذلك بالأكل، لأنه المقصود الأعظم من جمع الأموال، فسمى الشيء باسم ما هو أعظم مقاصده ... ويتناول أكلهم أموال الناس بالباطل، ما كانوا يأخذونه من سفلتهم عن طريق الرشوة والتدليس أو التحايل أو الفتاوى الباطلة. كما يتناول ما سوى ذلك مما كانوا يأخذونه بغير وجه حق.

يقول الله تعالى في سورة التوبة: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ۗ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ** (التوبة: ٣٤).

وقد ضمت هذه الآية إلى جرم أولئك الأحبار والرهبان؛ جريمة كنز الذهب والفضة وحجبها عن الإنفاق في سبيل الله بالاسم الموصول بقوله تعالى: (والذين)، ليبدو العذاب الأليم مشترك بين الفئتين.

ويتابع الطنطاوي قائلاً: يرى آخرون أن المراد بهم البخلاء من المسلمين، وأن الجملة مستأنفة لذم مانعي الزكاة بقرينة قوله: (**وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ**) ويكون نظمهم مع أهل السوء من الأحبار والرهبان من باب التحذير والوعيد والإشارة إلى أن الأشحاء المانعين حقوق الله، مصيرهم كمصير الأحبار والرهبان في استحقاق البشارة بالعذاب. وترى طائفة أخرى من العلماء أن المراد به كل من كنز المال، ولم

يُخرج الحقوق الواجبة فيه، سواء أكان من المسلمين أم من غيرهم، لأن اللفظ مطلق، فيجب إجراؤه على إطلاقه وعمومه، إذ لم يَرد ما يقيده أو يُخصصه.

ونضيف على ما سبق، أن من آثار كنز المال؛ حجب السيولة عن الأسواق، مما يُضيّق على الناس، خاصة في فترات أزمات السيولة، وعندئذ لا يعفي كانز المال إخراج زكاة ماله – كما ذكر البعض –؛ لأن في فعله ضرر عام للناس.

الصورة الخامسة – الضرائب التي تفرضها الحكومات والدول على الناس، فالمسلم مكلف بزكاة ماله، كما أن عليه حقوقًا سوى الزكاة؛ كما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث ذكره الشوكاني: **(في المالِ حقٌّ سِوى الزَّكاةِ)**، وذكر الفقهاء أن لذلك شروطًا؛ فهذا وضع استثنائي، والشروط هي أن: يؤخذ من الأغنياء فقط، والأمة في حاجة ماسة، وبيت المال ليس فيه مال، ثم يتوقف ذلك الحق عند توفر المال في بيت المال.

ومن غرائب الصور أن بعض الدول الإسلامية تفرض الزكاة على المواطنين ومن في حكمهم بينما تفرض الضرائب على غيرهم من مسلمين وغير مسلمين.

روى السيوطي في حديثين صحيحين: **(لا يدخلُ الجنَّةَ صاحبُ مَكْسٍ)**، **(إنَّ صاحبَ المَكْسِ في النارِ)**.

الصورة السادسة – إذا تدخل البنك المركزي بسياسة التعويم غير النظيف، فهذا فيه إشكال لأنه تعبير عن سعر مشوه لسعر الصرف وفيه ضرر للناس، ويزداد الضرر إذا تدخل البنك المركزي في السوق المحلية نهاية كل شهر ليتكسب من أموال الناس؛ فهذا أكل لأموال الناس بالباطل.

كما يرى البعض؛ أن خطة الفوائد الربوية المنخفضة (الصفرية والسالبة) يراد منها إعادة تمويل البنوك المركزية من أموال الناس، وخاصة الفيدرالي الأمريكي؛ فعلى الرغم من حرمة الربا تلجأ البنوك المركزية لهذه السياسة المجحفة بحق الناس لتزداد الآثام آثاماً.

الصورة السابعة – يعدُّ ارتفاع الأسعار وشيوع التضخم شكلاً من أشكال تحويل الدخول من المشترين إلى البائعين الذين يسارعون إلى رفع أسعار سلعهم بشكل يسابق التضخم؛ فيحققون أرباحًا إضافية، فيسهمون بزيادة نسب التضخم، وهذا شكل من أشكال أكل أموال الناس بغير حق، ويفعلون ذلك على أساس مهاراتهم وحذقهم.

الصورة الثامنة – يستفيد المدينون من التضخم لأنهم يسددون ما عليهم من ديون بأقل من قيمتها، هذا إذا لم يتم تعويض الدائنين عما فقدوه، والتعويض جائز في مجلس السداد وليس في مجلس العقد؛ لقوله صلى الله عليه وسلم، في حديث صحيح أخرجه مسلم: (**خيركم أحسنكم قضاء**). لذلك فالسداد في ظروف التضخم يمثل أكلاً لأموال الناس بالباطل بما يستفيدونه من التضخم بوصفه فرصة خفية لا يفطن لها إلا الحذقون.

وتلعب البنوك المركزية هذه اللعبة مع الناس، وخاصة الفيدرالي الأمريكي؛ فتضخيم كل شيء معناه سداد الديون القديمة بالدولار المتضخم؛ يكسب الفيدرالي الأمريكي بذلك أموالاً كثيرة لقاء ما يصدره من دولارات دون رصيد معتمداً سياسة العجز التجاري ليحقق أرباحًا كبيرةً، وهذه ميزة تخصه دون غيره

لارتباط كل العملات بالدولار، فيكسب من خسارة الناس مدخراتهم دون وجه حق.

وقياسًا على سلوك الفيدرالي الأمريكي، يعتقد البعض أنه يمكن للحكومات أن تخدم ديونها بنقل تكلفتها لمواطنيها بشكل فعال؛ فالديون تتآكل بالتضخم؛ فيجد مُلاك الأصول النقدية أنفسهم في المدى الطويل مجبرين على تحمل هذا العبء بشكل صريح أو خفي عبر تحويل ثرواتهم المملوكة إلى أشكال أخرى من الثروة، فيتكبدون الخسارات، وهذا أكل لأموال الناس بالباطل.

الصورة التاسعة – بعد تعثر سداد الديون الحكومية، تكون الحكومات المدينة مجبرة على تحويل ديونها على شكل سندات سيادية بدل النقود؛ وكلما اشتدت أزمتها جعلت سنداتها معززة برهون أو بالتأمين عليها؛ فتتضخم الديون ويدخل الاقتصاد مرحلة الديون المفرطة. وعند هذه المرحلة يشيع التضخم ويزداد، ويأخذ السداد شكل الضريبة الخفية على المدخرات النقدية، وهذا بديل لفرض ضريبة صريحة، تكون صورته: خفض ثروات الناس حيث يشاركون في حمل عبء الديون؛ ظلمًا وعدوانًا.

الصورة العاشرة – يعدُّ عدم إتقان العمل شكلاً من أشكال أكل أموال الناس بالباطل، لأن العمل المؤدى لا يستحق القيمة المدفوعة. كما أن إقدام العامل على تأدية عمل ليس له أهل مؤداه عدم إجادته ذلك العمل المنجز على أفضل وجه فيكون بذلك آكلا لأموال الناس بالباطل.

وعمومًا فإن عدم تقديم العمل كما هو متعارف عليه أي حسب العُرف الشائع هو أكل لأموال الناس بالباطل.

الصورة الحادية عشر – إن تحميل المضارب بعمله للخسارة دون تعديه أو تقصيره هو شكل من أشكال أكل أموال الناس بالباطل، فيكفيه أن يخسر عمله، فإن تم تحميله بخسارة مادية أسوة بشريك المال فقد ظُلم.

ويضاف لذلك أخذ الشريك راتبًا غير حصته في الشراكة، وهذا أيضا ظلم، وأكل لأموال الشركاء بالباطل.

الصورة الثانية عشر – تعدي أرباب العمل على عمالهم بأكل حقوقهم وأجورهم أو تأخير سدادها، وهذا حاصل بكثرة في بلدان إسلامية عديدة، ويزيد الأمر سوءا حماية القانون آكل المال بالباطل؛ كأن يميل القاضي أو الحاكم للمواطن على حساب المقيم باستغلال ثغرات قانون قاصر أو أعمى. وقد سمى شعيب نبي الله تعالى عليه الصلاة والسلام طغيان رب العمل على العامل خلاف ما اتفقا عليه؛ عدوانًا.

قال الله تعالى: **قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ ۖ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ۖ وَاللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ** (القصص: ٢٨)

الصورة الثالثة عشر – تعدي المستأجر على حقوق المؤجر، كالعصيان في المأجور أو طلب الفروغ في غير فترة الإجارة المتفق عليها، وهذا أكل لأموال المؤجر بالباطل.

كما أن تعدي المؤجر على المستأجر بظلمه في غير ما اتفقا عليه وإجباره على أشياء خارجة عن الاتفاق؛ فيه ظلم وأكل لمال المستأجر بغير حق، كأن يدعي أنه أتلف شيئًا من الموجودات كذبًا؛ فيأخذ تعويضًا لا يستحقه.

الصورة الرابعة عشر – يشترط لأخذ المال من أحد رضاه، فإن جاوز الآخذ الرضا؛ كان أكلاً للمال بالباطل، وقد ذكر الله تعالى في الآية نفسها: النهي عن قتل النفس، ويكأن أكل أموال الغير بالباطل أشبه بقتل النفس لعِظم كليهما.

يقول الله تعالى: **يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا** (النساء: ٢٩).

ولهذه الصورة أشكال عديدة جداً يجمع بينها (**الاستغلال**) الذي هو أكل لأموال الناس بالباطل، وأمثلتها كالآتي:

الحياء: قال صلى الله عليه وسلم: (**لاَ يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطِيبِ نَفْسٍ مِنْهُ**)، ويحتمل معنى هذا الحديث أن ما أُخذ بحد الحياء حرام، أي أخذ مال الغير بطريقة الإحراج له وإن كان في الظاهر أنه راضٍ، ومن معناه أيضًا أخذ مال الغير بالإكراه، وكل ذلك أكل لأموال الناس بالباطل.

الاحتكار: وفيه اعتداء على المجتمع، وما ينجم عنه من مكاسب كلها حرام، لأنها أكل لأموالهم بالباطل.

الغَبن: وفيه استغلال طرف البائع للمشتري، وما ينجم عنه من مكاسب كلها حرام.

روى أحمد في مسنده: (**كان رجلٌ من الأنصارِ لا يزالُ يغبنُ في البيوعِ وكانت في لسانِه لوثةٌ فشكا إلى رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلمَ ما يلقى من الغبنِ فقال له رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلمَ: إذا أنت بايعت فقلْ: لا خلابةَ قال: يقولُ ابنُ عمرَ: فواللهِ لكأنِّي أسمعُه يُبايعُ ويقولُ: لا خلابةَ يُلجلجُ بلسانِه**). يستدل من ذلك ضرورة قيام الحاكم أو من يقوم مقامه بتعليم الناس وإرشادهم وتوعيتهم ليتجنبوا الغَبن.

النجش: وفيه استغلال طرف المشتري للبائع، وما ينجم عنه من مكاسب كلها حرام.

روى البخاري في صحيحه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد: (**نَهَى عَنِ النَّجْشِ**).

وروى أحمد في مسنده: (**مَن دخلَ في شيءٍ من أسعارِ المسلمينَ ليُغْلِيَهُ علَيهِم فإنَّ حقًّا علَى اللَّهِ تبارَكَ وتعالَى أن يُقْعِدَهُ بعظَمٍ منَ النَّارِ يومَ القيامةِ**)، وإن إغلاء الأسعار هو إشعال لفتيل التضخم دون وجه حق.

البيع على البيع: وفيه استغلال طرف البائع على غيره من الباعة، وما ينجم عنه من مكاسب كلها حرام.

روى البخاري في صحيحه: (**لا يَبِعْ بعضُكم على بَيْعِ بعضٍ**).

السوم على السوم: وفيه استغلال طرف المشتري على غيره من المشترين، وما ينجم عنه من مكاسب كلها حرام.

روى مسلم في صحيحه: **(ولا يَسُومُ علَى سَوْمِ أخِيهِ)**.

الغصب: وفيه استغلال الغاصب غيره حقه بالقوة والإكراه، وما ينجم عنه من مكاسب كلها حرام، ومثاله هذه الأيام: شراء دول عربية للغاز الفلسطيني المغتصب من عدو مجاهر. ويجب على الناس في تلك البلدان عدم شراء تلك المواد المغتصبة حتى لا يعينوا الغاصب على أكل حقوق الناس بالباطل.

روى ابن حزم في حديث صحيح: **(من غصب شبراً منَ الأرضِ طوَّقَه يومَ القيامةِ من سبعِ أرضينَ)**.

تجار الأزمات (حروب وأزمات اقتصادية ومالية): وفيه استغلال لأموال الشعوب وأكلها بالباطل، فإثر الحرب العراقية على الكويت تقدم كثيرون للاستفادة من التعويضات فكذبوا في ادعاءاتهم وأخذوا أموال الشعبين الكويتي والعراقي دون وجه حق، وهذا مثال يسري على حالات مشابهة كثيرة.

ومن ذلك أيضًا استغلال الحصار الذي وقع على أقوام ومناطق برفع أسعار السلع الضرورية للعيش أضعافًا كثيرة، فظاهر العمل تجارة لكنه يتضمن أخس أنواع الاستغلال لحاجات الناس وضروريات عيشهم.

النصب والاحتيال: وفيه استخدام طرف للخبث والحيلة مع غيره ليكسب أمواله دون وجه حق.

وتعدُّ شركات جمع الأموال التي تدعي تشغيل المال مقابل نسب أرباح خيالية ثم الهروب بالأموال خارج البلاد شاهد ماثل في أكثر من بلد كسورية ومصر وغيرهما، فالبيئة الضعيفة تشريعيًا والفقيرة بفرص الاستثمار؛ مرتع خصب للنصب والاحتيال.

كما تعتبر شركات التسويق الشبكي والهرمي صنف من أصناف النصب والاحتيال على الناس.

يضاف إليها القمار الجماعي الذي تمارسه بعض القنوات التلفزيونية كبرنامج الحلم وغيره؛ فيجمعون المال القليل من أعداد كبيرة من الناس من خلال رسوم الاتصال، ثم يمنحون بعض المال لفائزين محددين بمبالغ كبيرة، ليبقى الفارق الأكبر لمنظم العملية مع مساهمة شركات الهاتف المحمول في تلك الألعاب. ولو نظمت هذه المسابقات باستخدام وسائل التواصل الاجتماعية أو التطبيقات الذكية لاختلف الحكم فيها ولتوقف المنظمون عنها.

تأخير سداد الديون: حيث يتأخر الدائن المالك بوفاء ما عليه من ديون، وهذا مَطل ظالم كما أسماه عليه الصلاة والسلام.

روى البخاري في صحيحه: **(مَطْلُ الغَنِيِّ ظُلْمٌ)**، وهذه المماطلة تؤدي لحرمان المدين من تشغيل أمواله والاستفادة منها، لذلك تضيع عليه فرص الاستفادة منها لحجبها عنه.

تأخير قسمة الإرث: وفيه حرمان لباقي الورثة المتضررين من التأخر بالقسمة من الاستفادة من أموالهم.

تأخير سداد المهور: وفيه حرمان للمطلقة، أو للأرملة من الاستفادة من حقها والتصرف فيه.

اللجوء للإفلاس القانوني: وفيه حرمان للدائنين من أموالهم، باللجوء للقانون وثغراته، فليس كل قانوني شرعي، ومثل هذه القوانين الجائرة تجددها الحكومات والدول إثر الأزمات المالية لحماية المخطئين وآكلي أموال الناس بالباطل.

بيع المضطر: وفيه يتصيد من يملك بحبوحة من المال؛ الناس المضطرين لبيع حاجاتهم وأملاكهم، فيستغل حاجتهم بشرائها بأبخس الأسعار، وهذا أكل لأموال الناس بالباطل، وتنتشر هذه البيوع عند من سافر إلى بلاد المهجر خائفًا مضطراً، وتنتشر في الأسواق المتهالكة والكاسدة، فترى من يدعون أنهم تجاراً؛ يبحثون عن عذابات الناس وأشدهم فاقة؛ فيشترون منهم أشياءهم بأبخس الأسعار وأسوأ الشروط. وقد نهى الله تعالى عن ذلك، بل جعله من أشد أنواع الفساد في الأرض وهو العثو.

قال الله تعالى: **وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ** (الشعراء: ١٨٣)

وأخرج السيوطي في حديث صحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(نَهى عن بيعِ المضطرِّ)**.

احتيالات مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية: إن يد من يشغل هذه المناصب يد أمانة؛ بوصفهم وكلاء عن المساهمين، فأي طغيان في التصرف والسلوك هو بمنزلة أكل لأموال المساهمين بالباطل، وما أكثر ما تتضمن أفعالهم من تجاوزات.

فأغلب الرؤساء التنفيذيين يركزون جلّ اهتمامهم على أمرين هما: التدفق النقدي، ومستوى سعر السهم. لأنهما يؤثران على حجم مكافآتهم؛ فالحوافز الضخمة هدفهم بغية تحقيق أقصى استفادة من الشركات التي يديرونها. بينما أغلبهم لا يهتمون بالديون – رغم خطورتها – كما لو كانت الأموال أموالهم.

وقد وصل الأمر للبحث عن حلول تضبط حقوق المساهمين على الرغم من كونهم ملاك المال في الشركات، والمتحمل الأكبر لكل أفعال مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، وبوصفهم الأقل استفادة من مكاسب شركاتهم. وقد فضحت الأزمة المالية الأخيرة تصرفات مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية؛ فعدوا سبباً من أسباب حصول الأزمة، وفي ذلك أكل لأموال المساهمين بالباطل، وإن كانوا فعلاً سبباً من أسباب الأزمة ففي ذلك أكل لأموال كل الناس بالباطل؛ فالأزمة آذت جميع الناس في كل أنحاء الأرض.

الاحتيال والغش المحاسبي والمالي: يلجأ بعض أهل هذا الفن لسياسات تساعد الإدارات في سرقة حقوق المساهمين أو الشركاء دون وجه حق، وهذا ليس مقصوراً على الأفراد والشركات الصغيرة بل إن أفعال عملاق المحاسبة آرثر أندرسون وانهيار إنرون عملاق الطاقة الأمريكي بسبب تلاعبات شركة المحاسبة بالحسابات لدرس لا

يُنسى، وكذلك فعلت توشيبا، وكذلك يفعل غيرها، ويحصل ذلك رغم ضوابط الحوكمة والتدقيق المحاسبي والحكومي وضوابط أسواق المال.

ومن الغش استخدام إشارات (أي ماركات) مشابهة لإشارات شهيرة لإيهام الزبائن والعملاء.

ومن الغش خلط الطعام ببعضه جيده ورديئه، فمن غش خرج عن الملة لقوله صلى الله عليه وسلم: (**من غش فليس منا**).

روى الترمذي في صحيحه: (**أنَّ رسولَ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ علَيهِ وسلَّمَ مرَّ علَى صُبرةٍ مِن طعامٍ فأدخلَ يدَهُ فيها، فَنالَت أصابعُهُ بللاً. فقالَ: يا صاحبَ الطَّعامِ ما هذَا؟ قالَ: أصابَتهُ السَّماءُ، يا رسولَ اللَّهِ. قالَ أفَلا جعلتَهُ فَوقَ الطَّعامِ حتَّى يراهُ النَّاسُ ثمَّ قالَ مَن غشَّ فلَيسَ منَّا**). إذًا للخروج من الغش غير المقصود يجب التوضيح، كأن يجعل البائع ما فيه شبهة ضرر واضحًا بيّنًا، كما قال صلى الله عليه وسلم للرجل: أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس. وهذا ما بات يعرف بمصطلحات المحاسبة والشأن المالي بالإفصاح والشفافية.

التلاعب بأسعار الأسهم وصرف العملات: يعدُّ التلاعب بأسواق المال رغم الضوابط المفروضة؛ أمر ممكن، وتزداد احتمالاته في البلدان التي تزداد نسب فسادها وتقل شفافيتها. وهذا من النجش المنهي عنه الذي ذكرناه آنفًا، وقد حصل ذلك في سوق الأوراق المالية السعودية في عام ٢٠٠٦ وغيرها، وحصل في أسعار البيتكوين حيث تدخل أحد حيتان المضاربة في هونج كونغ وأضر بأسعار البيتكوين ضرراً شديداً، وفعلت الشيء ذاته بعض الصناديق الاستثمارية في

عملات بعض البلدان كحال العدوان على عملة تايلند ١٩٩٧ والليرة التركية ٢٠١٥، وكما يحصل الآن من عدوان على الليرة السورية.

التزوير: حيث يقع كثير من الناس في براثن المزورين بالوثائق والمزورين بالنقود وما شابهه فيخسرون أموالهم ظلمًا وعدوانًا، وهذا أكل لأموال الناس بالباطل.

المبالغة والكذب في الإعلان والترويج: دأبت أغلب الإعلانات على إظهار المنتجات بصورة مثالية تغري المشاهد والمتابع في الإقدام على الشراء ثم يكتشف المشترون مغالاة أو كذب المعلن فيما ذكره في إعلاناته، وبذلك يشترك المعلن وصاحب الوسيلة الإعلانية وفرق عملهم جميعهم بأكل أموال الناس بالباطل.

إن الله تعالى أمر المؤمنين أن يتعاونوا على البر والتقوى فقال عز وجل: **وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۚ** (المائدة: ٢)، وأمرهم بألا يعتدوا على حقوق الله ولا على حقوق عباده؛ فقال عز وجل: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ** (المائدة: ٨٧).

وسمى الله تعالى ما ينجم عن أكل المحرم **بالسحت**، وعطف أكل ذلك السحت على المسارعين بالإثم بالقول أو بالعمل وعلى مجاوزي الحد في الظلم والتعدي.

قال تعالى: **وَتَرَى كَثِيرًا مِّنْهُمْ يُسَارِعُونَ فِي الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** (المائدة: ٦٢).

إن شيوع الظلم بأكل أموال الناس بالباطل وعدم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مؤداه حلول العذاب المقيم ولن ينفع بعد ذلك دعاء الظالم دفع العذاب عنه، ولابد من إعادة الحقوق لأصحابها لأنهم نسوا ما ذكروا به من أوامر ونواهي فحق عليهم العذاب في الدنيا وسوف يلقون ما يستحقونه في الآخرة.

قال الله تعالى: **قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ * بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَاءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ * وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَاهُم بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ * فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ** (الأنعام: ٤٠-٤٣).

إن تطبيق الشريعة الإسلامية كفيل بتوعية المسلمين وتعليمهم ما هو محرم، وينبغي للحكام العمل على نشر هذه التعاليم النافعة للناس جميعهم وللمجتمعات الإسلامية خاصة ليتجنبوا الآثار السيئة للمال الحرام.

وليحذر الذين يؤذون الناس في سلوكهم وتصرفاتهم؛ فقد روى السيوطي في حديث حسن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(مَنْ آذى مسلمًا فقدْ آذاني، ومَنْ آذاني فقدْ آذى اللهَ)**.

العدد الثالث والتسعون

اقتصاد الطيبات: الأوبئة وعلاجاتها نموذجًا

إن أردتم الخروج من جحر الضب؛ فتعالوا إلى كلمة سواء

لقد كانت دعوة رسول الهدى صلى الله عليه وسلم في مراسلاته لقادة الأمم: (أما بعد فإني أدعوك بدعاية الإسلام. أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين، فإن توليت فإن عليك إثم الأريسيين، **يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا**. ونحن ندعوكم بالدعوة نفسها، فإن أبيتم؛ فدعوتنا للعالم أن: تعالوا إلى كلمة سواء بيننا إن أردتم المحافظة على مكتسبات حضارتكم المادية، وهذه أقل الدعوات؛ فدرهم وقاية خير من قنطار علاج.

لكن لماذا جحر الضب؟

إن الضب يحفر جحراً مغلق النهاية، عكس الأرانب التي تحفر جحوراً متعددة المخارج لتهرب وتتنقل بحرية عبرها. أما التشبيه فمرده أن صلى الله عليه وسلم لما خاطب أهل الإيمان نهاهم عن التشبه بمن طريقه مسدود؛ ففي ذلك هلاكه لا محالة. قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح: (لتركبنَّ سَنَنَ مَن كان قبلَكم شِبراً بشِبرٍ وذراعًا بذراعٍ حتَّى لَو دَخلوا جُحْرَ ضَبٍّ لدَخلتُمُوه).

نهى الله تعالى الخالق لكل شيء؛ أن يستبدل الناس الخبيث بالطيب؛ فما هي الخبائث؟ وما هي الطيبات؟

عرف الناس الأموال المغسولة منذ عدة عقود، وهي الأموال التي خالفت في كسبها القانون الدولي كالأموال المسروقة والرشاوى وتجارة المخدرات وتجارة الرقيق وغيرها؛ فإن لم تضبطها أنظمة الرقابة المالية الدولية ودخلت السوق المالي، انتفت عنها صفة الجرم.

بينما عرف المسلمون الأموال الخبيثة قبل أربعة عشر قرنًا، ومفهوم المال في الاقتصاد الإسلامي أوسع منه من مفهوم النقد في الاقتصاد التقليدي؛ لأنه يشمل كل ما له قيمة، ومصدر قيمته هو موافقته للشريعة الإسلامية، فما وافقها كان طيبًا وإلا فهو خبيث. لذلك فإن دائرة الأموال الخبيثة أوسع بكثير من من دائرة الأموال المغسولة مما يعني أن العالم غير الإسلامي لم يصل بعد في مفاهيمه إلى حقيقة الأشياء؛ فلحم الميتة والخنزير وما أهل لغير الله والخمر والميسر والقمار والربا كلها خبائث لا يصح أكلها ولا كسبها، كما أن السرقة والرشاوى وتجارة المخدرات وتجارة الرقيق وما شابهها مما شمله نهي القانون الدولي كلها محرمات أيضاً – مع شيء من التفصيل في بعضها –، وهي ليس لها قيمة معتبرة في الاقتصاد الإسلامي.

ويكون مبدأ التحريم في شريعة الإسلام؛ لذات الشيء أو لطريقة كسبه:

- فالمحرم لذاته، يجب إتلافه ولا يصح نقله للغير بأي صورة من الصور، ومثاله لحم الميتة والخنزير والخمر.
- والمحرم لطرق كسبه؛ كالمال الحرام الذي عددنا صوره في مقال الشهر الماضي.

والفارق بين الأموال الخبيثة والمغسولة؛ أن المال الخبيث لا تنتفي عنه الحرمة

مهما تناقلته الأيدي، ويبقى مالاً محرمًا حتى إعادته لأصحابه، أو أن يصرف في المصالح العامة، إن لم يُعرف له صاحب محدد.

من المفيد ذكره أننا وجدنا (كتاب الأطعمة والأشربة) بصيغة PDF منشور في مكتبة المخابرات الأمريكية CIA (رابط تحميله)، وفرته المكتبة دون ذكر مؤلفه، وهذا مناف لأبسط القواعد العلمية. ويضم: كتاب الأطعمة وفيه باب الصيد وباب الذبح وباب الضيافة وباب آداب الأكل، ويضم أيضًا كتاب الأشربة، وكتاب اللباس، وكتاب الأضحية، وباب الوليمة، وكتاب الطب، وغيره.

ونتيجة البحث وجدنا أن الكتاب المشار إليه مقتطع من كتاب: (الروضة الندية شرح الدرر البهية)، لمؤلفه صديق حسن خان القنوجي[1] (١٢٤٨-١٣٥٧)[2]

ويدل ذلك على اهتمام أعتى أجهزة المعلومات في العالم بالمنشورات الإسلامية، خاصة ذات العلاقة بالأطعمة والأشربة واللباس وما شابه؛ فالمكتبة الإسلامية مكتبة موثوقة.

إن مواقع منظمة الصحة العالمية و(مركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها)[3]، لم تعزو نشوء (كورونا) وانتشاره إلى تناول الطعام الصيني، بل اعتبرت الطعام الصيني ليس مدرجًا على أنه خطر قد يؤدي للإصابة بفيروس (كورونا)[4]. وبرأينا هذا كلام عام أقرب للسياسة منه للواقع الصحي. وقد حرصنا في هذا العدد على نشر مقال نشرته (الاندبندنت عربية) بتاريخ ١٥-٢-٢٠٢٠ بعنوان: ما هو (حيوان كورونا الذي يرعب العالم؟)، **وفيه بيان**

[1] وهو الإمام العلامة المحقق محيي السنة وقامع البدعة أبو الطيب محمد صديق بن حسن بن علي بن لطف الله القِنَّوجِي البخاري نزيل بهوبال ويرجع نسبه إلى زين العابدين بن علي بن الحسين السبط بن علي بن أبي طالب.

[2] Wikisource: Link

[3] إحصائيات عن الإصابة بالإنفلونزا في الولايات المتحدة ٢٠١٩-٢٠٢٠، رابط.

[4] Euronews: Link

لدور الأطعمة والطب البديل الصينية في نقل الأمراض، وقد منعت الصين تجارة الحيوانات البرية وأكلها كليًا[1].

إن **فيروسًا حجمه ١٥٠ نانومتر هدد كرة أرضية مساحتها أكثر من ٥٥٠ مليون كم٢!!!**

- عام ١٧٢٠ ضرب الطاعون مدينة مرسيليا الفرنسية وقتل في أيام أكثر من ١٠٠ ألف شخص.

– عام ١٨٢٠ ضربت الكوليرا إندونيسا وتايلاند والفلبين وقتلت أكثر من ١٠٠ ألف شخص.

– عام ١٩٢٠ ضربت الإنفلونزا الأسبانية وقتلت أكثر من ١٠٠ مليون شخص.

– عام ٢٠٢٠ ضرب كورونا الصين وقتل حتى هذا الوقت حوالي ٢٠٠٠ مع توقع امتداد فترته.

وتثار حول بعض السياسيين على أنهم في دائرة المؤامرة، ولبعض مصنعي الأدوية واللقاحات على أنهم موضع شك

فقد ذكر تقرير في صحيفة ديلي ميل احتمالاً مثيراً، وهو أن يكون فيروس كورونا الجديد قد تسلل من مختبر بيولوجي صيني يقع بالقرب من سوق للحيوانات في ووهان؛ ليتسبب في هذا التفشي المخيف (رابط التقرير). وكانت مجلة نيتشر قد أشارت لتسرب فيروس (سارس) عدة مرات سابقا من مختبر في بكين. ويبدو أن حربًا سرية تدور بين المخابرات الروسية والأمريكية والصينية بشأن نشر أخبار عن انتشار كورونا.

– د. (راولي لينا كلايد) مديرة الصحة الفنلندية ٢٠١٠ حول انفلونزا الخنازير (رابط الفيديو).

– فيديو يشرح أنواع كرورنا (رابط الفيديو).

يوضح رئيس (بيبرستون للوساطة) في ملبورن قائلاً: إن الخوف يتمثل في أن تدق منظمة الصحة العالمية ناقوس الخطر، حيث سيبدأ الناس في سحب أموالهم. **وهذا**

[1] Turk Press: 24-2-2020.

ما يفسر الجانب الخفي من محاولة إخفاء قضية الطعام الصيني وطبها البديل؛ كسببين واضحين لتفشي الأمراض.

وإنه طبقًا لأبسط القواعد الاقتصادية، يعدُّ الإنفاق الاستهلاكي محرك النمو، سواء في الصين أو غيرها، ويتمثل الخطر بالتأثير السلبي لانتشار الفيروس على ثقة المستهلك الصيني[1] أولاً، وثقة وولاء مستهلكي السلع الصينية ثانيًا. وقد أكد خبراء من شركة (أوليرهيرميز) أن الوباء وعامل الخوف؛ سيؤثران على الإنفاق الاستهلاكي، الذي سيؤثر في معدلات نمو ثاني اقتصاد في العالم.

لقد عانت الصين مؤخرًا من أمرين كبيرين كان لهما أثر واضح على اقتصادها:

- الحرب التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- انتشار (كورونا) الذي لا يُعرف لأزمته حدود؛ مما يعني الخشية من حظر أغلب الدول للبضائع الصينية. وهذا سيكبد اقتصادها خسائر فادحة، وكأنها في حرب تجارية مع كل دول العالم.

لقد أدت الحرب التجارية مع الولايات المتحدة لفقد الأمريكيين ٣.٧ مليون وظيفة منذ العام ٢٠٠١، وربما يشتد أثر الأزمة إن طال أمد السيطرة على (كورونا). وأدى العجز التجاري مع الصين لخسائر قاربت ٣٤٧ مليار دولار في عام ٢٠١٦ وقاربت ٤٢٠ مليار دولار في عام ٢٠١٨. لذلك كان تفاؤل رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي حذراً بشأن النمو الاقتصادي العالمي، مشيراً إلى شكوك بشأن التوقعات بسبب (كورونا)[2]. وتوقع المستشار الاقتصادي للبيت الأبيض تأخر

[1] راجيف بيسواس، خبير اقتصادي - شركة IHS Markit

[2] Independent: Link

ازدهار الصادرات المنتظرة بعد الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والصين بسبب تفشي فيروس (كورونا) .

التباطؤ الاقتصادي العالمي :

إن الاقتصاد العالمي ضخم لدرجة أنه قادر على تحمل ضربة في منطقة واحدة، وقد يكون هذا الإجماع صحيحًا، لكن إن تفشى المرض فقد يضرب في أكثر من منطقة، يضاف إلى ذلك فترة شيوعه وانتشاره، كما يؤخذ بعين الاعتبار أن توقيت وقوعه ليس مناسبًا؛ فالدورة الاقتصادية العالمية تتجه نحو التباطؤ المنذر بكساد. لذلك يعتقد كبير الاقتصاديين الصينيين في (كابيتال إيكونوميكس)[١] ؛ أن الانتشار السريع للفيروس يعني أنه لم يعد أي شك في تعطيل الاقتصاد خلال الربع الأول من العام الجاري. بينما رأى كبير الاقتصاديين في بنك (إنفستك بلندن)[٢] ؛ أنه من المرجح أن تسود حالة عدم اليقين بشأن كيفية استجابة الاقتصاد العالمي لتفشي المرض.

ببساطة؛ لقد أضاف فيروس (كورونا) المزيد من الأزمات للاقتصاد العالمي المنهك أصلاً.

وتوقع وزير الاقتصاد الياباني انخفاض أرباح الشركات وإنتاج المصانع بقوة لنفس السبب[٣]، وقال: إذا استغرق الوضع وقتًا أطول، فإننا نشعر بالقلق من أن ذلك قد

---

[١] IIBD, Coronavirus Outbreak Economic Growth.
[٢] https://www.nytimes.com/2020/01/27/business/coronavirus-china-economic-impact.html
[٣] Reuters: https://www.reuters.com/article/us-china-health-japan-economy/japan-warns-about-risks-to-economy-from-china-virus-outbreak-idUSKBN1ZR0AH

يضر بالصادرات اليابانية والإنتاج وأرباح الشركات من خلال التأثير على الاستهلاك والإنتاج الصيني.

إن جميع سلاسل التوريد التي تمر عبر الصين أو تعتمد عليها في بعض مكوناتها، دخلت في حالة من الفوضى، حيث يتعذر شحن أي منتج نهائي إذا تعذر وصول جزء من مكوناته؛ فسلاسل التوريد معقدة ومعدة بدقة. وقد يكون هناك بدائل للمنتجات سهلة الصنع كالأحذية، لكن بالنسبة للمكونات الآلية الدقيقة والمكونات ذات التقنية العالية، كما هو حال قطاع السيارات وقطاع الإلكترونيات، فإن تطوير بدائل سلسلة توريد خارج الصين سيستغرق وقتًا طويلاً، أو لابد من الانتظار لحين حل مشكلات التوريد[1] الحالية. وقد أصاب ذلك قطاع الشحن البحري بفوضى وصلت لمختلف أنحاء العالم بسبب تأخر السفن من الجانب الآسيوي.

ويمكن رصد أهم القطاعات الاقتصادية المتأثرة بفيروس (كورونا) كالآتي:

قطاع التجزئة والأثاث: أغلق عملاق البيع بالتجزئة Aeon بعض متاجره التجارية في الصين، وترك محلات السوبر ماركت الخمسة في ووهان مفتوحة بعد أن طلبت السلطات المحلية مواصلة تشغيلها. وأعلنت سلسلة متاجر الأثاث السويدية (إيكيا) إغلاق جميع متاجرها في السويد بشكل مؤقت بسبب تفشي فيروس (كورونا)، وأغلقت جميع فروعها في الصين[2]. كما أغلقت شركة المقاهي

[1] Wolf Richter, https://wolfstreet.com/2020/02/17/it-starts-apple-throws-revenue-guidance-out-the-window-on-supply-chain-woes-sales-collapse-in-china/, Feb 17, 2020

[2] وكالة الأنباء الألمانية

الأمريكية ستاربكس نصف منافذها البالغ عددها نحو ٤ آلاف في مختلف أنحاء الصين.

قطاع الطيران: أوقفت عدة شركات طيران جميع رحلاتها المباشرة من جميع المطارات الصينية وإليها؛ منها: شركة الخطوط الجوية البريطانية، و(لوفتهانزا)، و(إير كندا)، و(يونايتيد أيرلاينز)، و(جتستار ايشا)، و(إير فرانس)، وشركة (إيبيريا الأسبانية)، والمجموعة الإندونيسية التي تملك أكبر أسطول جوي في جنوب شرق آسيا، والقائمة ستطول كلما طال أمد أزمة (كورونا). وقدر اتحاد النقل الجوي خسارة القطاع ب ٢٩.٣ مليار دولار.

قطاع السيارات: أوقفت عدة شركات تصنيع السيارات العالمية مصانعها الموجودة في الصين، منها: (هوندا) التي لديها ثلاثة مصانع في مدينة (ووهان)، و(تويوتا موتور)، ومجموعة (فولكسفاغن).

قطاع السياحة: إن ارتفاع دخل بعض الأسر الصينية السريع ساعد على ازدهار السياحية الصينية إلى الخارج، فارتفعت أعداد السياح من ٢٠ مليونًا في عام ٢٠٠٣ إلى ١٥٠ مليونًا في عام ٢٠١٨[١]؛ فأصبحت الصين جوهر صناعة السفر العالمية، وباتت تمثل ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام ٢٠١٩. واستقبلت الصين ١٤٢ مليون سائح داخلي، وقام الصينيون أنفسهم ب ٥.٥ مليار رحلة محلية و١٣٤ مليون رحلة في الخارج[٢]. وأنفقت الأسر الصينية ألف مليار

[١] https://arabic.cnn.com/business/article/2020/01/27/coronavirus-outbreak-economic-growth
[٢] China Mike: Link

يوان (١٣٠ مليار يورو) خلال فترة العطلة في عام ٢٠١٩، وخلال عطلة عام ٢٠٢٠.[١]

لذلك قدرت (إيكاو)، خسارة السياحة اليابانية ب ١.٢٩ مليار دولار، والسياحة التايلاندية ١.١٥ مليار دولار. كما تأثر تجار التجزئة والفنادق اليابانية التي تعتمد على زيادة مبيعاتها بسبب تدفق السياح الصينيين خلال عطلة القمر؛ حيث يشكل الصينيون ٣٠٪ من إجمالي السياح الذين يزورون اليابان.

وقد بدأ السياح الروس بتغيير برامج عطلهم التي كان يخططون قضاءها في الصين، وتصدرت تركيا وإيطاليا، قائمة أكثر البلدان اختياراً لقضاء العطلة[٢]. وتوقعت صحيفة واشنطن بوست[٣]: أن دول آسيا والمحيط الهادئ الأخرى معرضة للتباطؤ الاقتصادي، لا سيما مع انخفاض السياحة الصينية.

قطاع الملابس: تعد الصين أكبر مصدر نسيج في العالم، حيث توظف أكثر من ٤.٦ مليون شخص وفقًا لمكتب الإحصاء الوطني الصيني. شكلت صادراتها من النسيج ٣٧.٦٪ من إجمالي الصادرات العالمية للنسيج في عام ٢٠١٨. وذكر رئيس اتحاد مصدري الملابس الجاهزة والمنسوجات في إسطنبول: أنه حتى لو تم منع انتشار الفيروس، فإن تأثيره على الإنتاج سيستمر ل ٣ أشهر أخرى على الأقل، وقد تواصلت عدة علامات تجارية للملابس والتي لديها مصنعون في الصين مع

[١] ستاندرد أند بورز

[٢] Turk Press: www.turkpress.co/node/68390

[٣] https://www.washingtonpost.com/business/2020/01/29/british-airways-cancels-flights-china-over-coronavirus/

المصنعين الأتراك للحصول على معلومات حول جودة الملابس[١]؛ مثال ذلك أن شركة Fast Retailing التي تدير سلسلة الملابس غير الرسمية الشهيرة UNIQLO، أغلقت حوالي ١٠٠ متجر في (هوبي) وما حولها.

وتوقع[٢] رئيس الغرفة التجارية للأزياء في إيطاليا تراجع الأرباح بنسبة ١٠.٨٪ في النصف الأول من العام الجاري بسبب (كورونا). وقال: إن التأثير الاقتصادي الكامل لا يمكن تقديره بعد وسنكون محظوظين إذا حقق القطاع نمواً قدره ١٪ هذا العام.

كما حذرت شركة صناعة الحلي الدنماركية (باندورا) من أن الأعمال في الصين وصلت لحد التوقف، وأن بعض أبرز الماركات أغلقت متاجرها في الصين، مما زاد مخاوف تكبد القطاع لخسائر فادحة إذا لم يتم احتواء المرض سريعًا.

إن انتشار الخوف من عولمة فيروس (كورونا) أدى إلى عرقلة إقامة العديد من المؤتمرات والمعارض العالمية، وعلى سبيل المثال فإن عدم إقامة المؤتمر العالمي للهواتف المحمولة (MWC)، يسبب إلغاء ١٤٠٠٠ وظيفة مؤقتة وحوالي نصف مليار يورو للمدينة التي سيقام بها المؤتمر[٣].

قطاع النفط: لعل سعر النفط هو أول ضحايا (كورونا) بسبب المخاوف من تراجع الطلب على الطاقة لأن الصين هي الأكثر استيرادا للنفط على مستوى العالم،

---

١ Turk Press: https://www.turkpress.co/node/68689
٢ DW: Link
٣ Nick Corbishley, https://wolfstreet.com/2020/02/12/coronavirus-fears-sink-worlds-biggest-mobile-event-after-us-global-tech-giants-pull-out/, Feb 12, 2020.

وانكماش الإنتاج فيها أدى لانخفاض طلبها على النفط الخام، وبذلك فإن السيناريو الكارثي لصناعة النفط يتمثل بتراجع أسعاره لعدة أشهر، وهذا معناه تراجع إيرادات الدول النفطية الكبرى، وارتفاع عجز ميزانياتها.

قطاع المصارف؛ بنك HSBC كمثال[1]: يعاني أكبر بنك في العالم وهو بنك HSBC من أوضاع سيئة جداً؛ فقد هبطت أرباحه ب ٣٩٪ وبدأ يخطط لصرف ٣٥٠٠٠ موظف أي ١٥٪ من قوته العاملة. وبدأ بإلقاء اللوم لأدائه الضعيف في الأسواق الناضجة كأوروبا وأمريكا الشمالية، على أسعار الفائدة المنخفضة أو السلبية وبما أن هونغ كونغ والصين القارية هي أهم أسواقه على الإطلاق، فقد بدأ يواجه أكبر الرياح المعاكسة والمخاطر. حيث تمثل هونغ كونغ ٦٠٪، والبر الصيني عموماً ٧٥٪ من دخله العالمي في عام ٢٠١٩. لكن الاقتصاد المحلي لهونغ كونغ، غارق في انكماش عميق خلال النصف الثاني من العام الماضي بسبب أشهرٍ من الاضطرابات السياسية وحرب تجارية طويلة بين الولايات المتحدة والصين، وقد بدأ يعاني الآن من تأثير فيروس (كورونا). وقال رئيسه التنفيذي المؤقت نويل كوين: منذ بداية شهر يناير، تسبب تفشي فيروس (كورونا) في تعطيل كبير لموظفينا وموردينا وعملائنا. وبناء على كيفية تطور الوضع، هناك احتمال لتباطؤ اقتصادي مرتبط بالتأثير على خسائرنا الائتمانية المتوقعة في هونغ كونغ والبر الصيني، وعلى المدى الطويل، قد نشهد خفضاً في الإيرادات لانخفاض حجم الإقراض وحجم

[1] Nick Corbishley, https://wolfstreet.com/2020/02/18/hsbc-announces-mass-job-cuts-huge-write-down-asset-sales-halt-of-share-buybacks-warns-of-coronavirus-impact-on-credit-losses-revenues-in-china-honk-kong/, Feb 18, 2020.

المعاملات، ولخسائر ائتمانية إضافية ناجمة عن الانقطاع في سلاسل التوريد للعملاء.

تكلفة الأزمة وعلاجاتها:

لقد أودى التهاب الجهاز التنفسي الحاد (سارس) – الذي جاء من الصين – بحياة نحو ٨٠٠ شخص، وكلف الاقتصاد العالمي نحو ٣٣ مليار دولار، أو ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في ٢٠٠٣.

وتوقع محللو (غولدمان ساكس) أن الأثر الاقتصادي لفيروس (كورونا) قد يكون أقوى من أثر فيروس (سارس)، لذلك خفضوا توقعاتهم لنمو الاقتصاد الصيني إلى ٤٪، مقابل ٦.٥٪ من نفس الفترة للعام السابق.

حسب بيانات المنتدى الاقتصادي العالمي؛ يُتوقع ارتفاع الإنفاق العالمي على الرعاية الصحية إلى ١٠ تريليون دولار في عام ٢٠٢٠، ويراقب العلماء الفيروسات الجديدة التي قد تتسبب في حدوث الوباء التالي، محاولين إيجاد علاجات جديدة لمسببات الأمراض[١].

قدرت بعض الدراسات الخسارة التي لحقت بالاقتصاد العالمي نتيجة أزمة (كورونا) بحوالي ٤٠ مليار دولار حتى الآن، على أساس فقدان الناتج الاقتصادي، وذلك قياساً على الناتج المحلي الإجمالي، ففي هونغ كونغ بلغت الخسارة ٢.٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وزاد الرقم عن ١٪ بقليل في بقية الصين. وقد امتدت الخسائر إلى جنوب شرق آسيا. لكن وبما أن ناتج الصين يزيد عن ١٤ تريليون دولار؛ أي ١٧–٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وحيث أن اقتصادها بدأ يتجه نحو اقتصاد الخدمات؛ فإن سرعة تأثره سيكون أكبر مما لو كان مبنياً على إنتاج السلع

[١] Independent: Link

فقط كما كان سابقا، ففي الحالة الثانية يمكن للمخزون أن يعوض أي نقص في السوق، أما الاقتصاد الخدمي فلا يستطيع استرداد الفاقد؛ فخسائر الفنادق والمطاعم ومقاعد الطائرات الخاوية لا تعوض[١].

وقدرت (أوكسفورد إيكونومكس) للتحليلات الاقتصادية أن ناتج المناطق التي أوصت الحكومة الصينية بإغلاقها لفترة من الزمن يقدر ب ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي الصيني[٢]، وقدره آخرون ب ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للصين[٣].

وقدر (سايمون مكادام)، الخبير الاقتصادي في (كابيتال إيكونوميكس)، أن الاضطراب الاقتصادي المرتبط بفيروس (كورونا) سيكلف الاقتصاد العالمي في أفضل الأحوال أكثر من ٢٨٠ مليار دولار في الربع الأول من العام الحالي[٤].

وقد رصدت الحكومة الصينية ١٧٣ مليار دولار للسيطرة على الفيروس[٥]، فضلاً عن توقف ما يقارب من ١٨٠٠ معمل في الصين، وتراجع إنتاج الشركات والمصانع الكبرى.

فكم ستبلغ تكلفة (كورونا) من الأنفس؟ وكم ستبلغ خسارتها من الأموال للسيطرة على الأوضاع الصحية والرعاية الطبية؟ يضاف لذلك؛ تكلفة الفرص الضائعة.

درهم وقاية خير من قنطار علاج:

---

[١] Independent: Link
[٢] Amp.dw: Link
[٣] Wolf Richter, What Will the Coronavirus Do to the US & Chinese Economy?, Feb 6, 2020, Link
[٤] Independent: Link
[٥] TRT Arabi 02-02-2020

الوقاية تكون بإتباع قواعد الشريعة الإسلامية في النظافة والطهارة التي تشمل البيئة بما فيها من بشر وحجر وشجر وحيوانات، لذلك كان أمر الله تعالى لخلقه من كل الناس أن يأكلوا الحلال الطيب، يقول الله تعالى: **يَاأَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا**... (البقرة: ١٦٨). ثم وجه الله تعالى خطابه للمؤمنين: **يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ * إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ** (١٧٢-١٧٣)، وهذا خطاب مخصوص للمؤمنين؛ فمطلوب منهم أن يأكلوا من طيبات ما رزقهم الله، ثم عليهم أن يشكروه، وهذه عبادة له سبحانه وتعالى وهذا خاص بالمؤمنين، وبيّن لهم ما هو محرم عليهم؛ بينما كانت الآية السابقة عامة لكل الناس.

والشعراوي – رحمه الله – ميز بين روث الحيوان النافع، لأنه يأكل من الأرض كما فطره الله تعالى، أما الإنسان فيأكل مما هب ودب؛ لذلك لا منفعة مما يخلفه بعد طعامه شرابه. إن المنتجين أفسدوا عندما أطعموا الطيور والأبقار بقايا لحوم وعظام الحيوانات وحاولوا التلاعب بها بتعديلها وراثيا مخالفين فطرة الله تعالى الخالق؛ فأنتجوا لحومًا ذات مفاسد شديدة الضرر، ولا زال مرض جنون البقر في الذاكرة.

إن المفاسد قادرة على إنهاء الحضارات، وقد أظهرنا في نموذجنا الرياضي للاقتصاد الإسلامي كيف يكون ذلك؟ فمفسدات العرض من خنزيرٍ وميتةٍ وخمرٍ وما شابه

مؤداها القضاء على الموارد البشرية، أو الحد من طاقاتها، أو مؤداها إفساد البيئة التي تعيش فيها تلك الموارد البشرية، وكل هذا محظور في شريعة الإسلام[١].

مصائب قوم عند قوم فوائد:

كثّفت المصانع التركية[٢] في العديد من المجالات كالنسيج والسيارات والمواد الغذائية والآلات والإلكترونيات إنتاجها من أجل تلبية الطلب المتزايد من الخارج، حتى أنها لن تتمكن من تلقي طلبات جديدة لغاية نيسان/أبريل القادم، وقد رفع الصينيون السعر إلى ثلاثة أضعاف السعر الحالي من أجل زيادة الإنتاج.

وتسعى ماليزيا[٣] إلى تعزيز مبيعاتها من الطعام الحلال خلال أولمبياد طوكيو القادم؛ وقد صارت ماركة (حلال) مشهورة، ومطلوبة في جميع أنحاء العالم، وهي تشمل: الطعام والشراب وأدوات الزينة كالمكياج والمنتجات الطبية واللباس والفنادق وغيرها، ويجب على المسلمين اقتناص أزمة (كورونا) لتسويق منتجاتهم وتعزيز صادراتهم تحت هذه الماركة، فالشركة الماليزية التي تجهز الطعام تعتبر الأولمبياد منصة وفرصة هائلة، وهم لا يعتزمون الخروج من السوق اليابانية بعد دخولها؛ بل البقاء فيها طويلاً. وماليزيا تستهدف تحقيق ١٢ مليار دولار هذا العام من منتجات (الحلال). إن حصار الحرب التجارية يماثل حصار الحرب الفيروسية، والنتيجة واحدة: **حِجرٌ اقتصادي**.

---

[١] قنطقجي، د. سامر مظهر، فقه المعاملات الرياضي، الصفحات ٣٦٤ وما بعدها، ط ٢، ٢٠١٢-٢٠١٨، منشورات كاي، www.kantakji.com.

[٢] Turk Press: https://www.turkpress.co/node/69048

[٣] Reuters: https://ara.reuters.com/article/entertainmentNews/idARAKBN20A0LU

العدد الرابع والتسعون

التعليم الإلكتروني ضرورة مستمرة وليس استثناء - التعلم التكيّفي نموذجًا -

إذا كانت النقود الورقية هي مكمن عدوى ونقل الفيروسات؛ فقد أثبتت الأحداث أن الانتقال إلى النقود الرقمية صار محتومًا لأن لا تلوث فيها، ولأنها صديقة البيئة، ولأنها قليلة التكاليف.

وإذا كانت التجمعات البشرية مكمن خطر العدوى ونقل الأمراض؛ فقد أثبتت الأحداث أن الانتقال إلى التعليم الإلكتروني والاجتماعات الإلكترونية صار ضرورة لما يحققه من فوائد ومنافع.

إن الدعوة إلى التعليم الإلكتروني التي دأبت عليها جامعات عديدة هذه الأيام، يجب أن تكون ضرورة مستمرة لا ضرورة استثنائية، وقد تكررت تلك الدعوة زمن انتشار مرض جنون البقر، وزمن إنفلونزا الطيور، وزمن إنفلونزا الخنازير سابقًا، وحاليًا إنفلونزا كورونا، ويبدو أن القائمة مستمرة وستطول.

نحن نمتهن التعليم الإلكتروني منذ سنين طويلة، يتميز نظامنا التعليمي في جامعة كاي LMS بقدرته على تقديم الدروس بشكل مباشر Live بالصوت والصورة والنص المتبادل، إضافة إلى تسجيل الدروس ليستطيع الطالب إعادة سماعها مراراً. تنفذ الامتحانات بصرامة؛ حيث يستخدم النظام التعليمي مُستعرضًا خاصًا يحجب كل موارد أداة التعلم والتواصل – كمبيوتر، أيباد، جوال ذكي – خلال التقدم للامتحان وبرقابة كاميرا؛ فإن تم إغلاق التصوير؛ أوقف المستعرض الامتحان

مباشرة. ويشرف على هذه العملية مراقبون ومراقبات – بحسب الحال – للتكيف مع احتياجات الطلاب. كما نستخدم طرقًا أخرى غير الامتحان المباشر يتيحها النظام التعليمي نفسه. وتُجرى مناقشات الماجستير والدكتوراه ببثها مباشرة، وتسجيلها ليكون ذلك سجلاً للطالب وللجامعة. تتيح هذه التقنيات التعليمية إشراك أساتذة من مختلف الأنحاء والأماكن دون الحاجة للسفر لتمتزج الخبرات، وليكتسب الطالب أفضلها.

سارعت بعض الدول بالإعلان عن تحولها إلى التعليم الإلكتروني (الافتراضي) إثر أزمة (كورونا) التي نعيشها، لكن العديد من تلك الدول تمتنع عن الاعتراف بشهادات الجامعات الإلكترونية، وهذه مفارقة غير مفهومة، ويبدو أن التغيير لابد أن يفرض نفسه على القائمين على تلك الدول فرضًا كما هو حال أزمة (كورونا)، عندئذ يُخشى ألا يكون الأمر حينها ذي بُعد استراتيجي بل تكتيك خاص بإدارة الأزمة القائمة. أما الاعتقاد بوجود ثغرات في التعليم الإلكتروني؛ فيقابله تطوير مستمر ومتسارع لتقنياته وأسسه ومناهجه لسد تلك الثغرات؛ فالتغيير في الشكل يستلزم تغييراً في المفاهيم والأدوات أيضًا.

لقد بتنا نسمع عمالقة التقنية في العالم مثل (غوغل) و(فيسبوك) يبحثون عن الخبرات غير آبهين بالشهادات الجامعية، فتلك الشركات تقود السلوك العالمي وتفرض وجهات نظرها وفلسفتها، ويصعب اتهامها بعدم العلمية؛ فهم روادٌ في استخدام العلوم وإنتاجها، فضلاً عن قدراتهم المالية التي تنافس الدول والحكومات وتتربع على الأفضل عالميًا، ويستخدم منتجاتهم جميع أفراد العالم تقريبًا. وقد

انضمت إلى تلك الشركات مؤخراً شركة SpaceX، التي قال رئيسها: إن الناس لا يحتاجون إلى الجامعة لتعلم الأشياء، وأنه لا ينبغي للوظائف في شركاته أن تتطلب درجة علمية؛ وتساءل هل ذهب شكسبير إلى الجامعة؟ وأجاب: على الأغلب لا. وأضاف: إن القيمة الرئيسية للجامعة تكمن في إثبات الانضباط من خلال استكمال مهام الواجبات المنزلية المزعجة والتجول مع الأصدقاء قبل الدخول في سوق العمل. وأعتقد أن الجامعة موجودة أساساً من أجل المتعة وإثبات أنه يمكنك القيام بوظائفك، لكنها ليست من أجل التعلم. وقال: إن الشرط الرئيسي للتوظيف في شركاته هو القدرة الاستثنائية، وذكر أشخاصاً مميزين تركوا إكمال دراساتهم الجامعية أمثال: (بيل جيتس)، و(ستيف جوبز)، و(لاري إليسون)، و(ماسك) نفسه انسحب من برنامج الدكتوراه في جامعة (ستانفورد).

لا نقول ذلك دعماً لترك الدراسة، بل القصد أن التغير هو من طبيعة الأشياء، وعلى القائمين على تنظيم العملية التعليمية أن يواكبوا التغييرات الحاصلة حتى لا تسري بحقهم ما ذهب إليه عمالقة التقنية في العالم.

وسوف نتناول تقنيات يتم تطويرها في أفضل الجامعات العالمية لتتناسب والتعليم الإلكتروني وسد ثغراته، في حين أن ثغرات التعليم التقليدي ما تزال هي هي، لذلك قلنا أن التغيير في الشكل يستلزم تغييراً في المفاهيم والأدوات.

أما الموضوع الذي سنتناوله[1] كنموذج هو **التعلّم التكيّفي** ومفرداته؛ كالامتحان التكيّفي والتصحيح التكيّفي، والمنهاج التكيّفي، وكل ذلك متعلق بتغير العملية

[1] بوصفي مدير امتحانات معتمد لبرومتريك، ومدرب، ومدرس في جامعة كاي.

التعليمية الخاص بالتعليم الإلكتروني الذي مازال تبنيه بين الأخذ والرد؛ بينما هو يتطور غير آبه بمن أغلق عينيه كي لا يرى الشمس أو أن يقول للناس بأن الشمس غائبة فقط لأنه لا يراها!!

التعلم التكيّفي Adaptive Learning (AL)

لابد أن يكون التكيف سريعًا لمجاراة توسع نطاق الأتمتة وهيمنتها على المزيد من المهارات وخاصة التعليمية، مما يفرض على المعلم التركيز على نقاط قوة كل متعلم واهتماماته، دون تلقين مجموعة موحدة من المعارف.

يقول البروفسور (كريس ديد)، العضو في برنامج التكنولوجيا والإبداع والتعليم في جامعة (هارفارد): هناك فارق كبير بين التعلم التكيّفي والتعلم الشخصي؛ فالتعلم التكيّفي يتمحور حول فهم ما يعرفه الطلاب وما لا يعرفونه بالضبط؛ بينما يأخذ التعلم الشخصي اهتماماتهم وحاجاتهم بعين الاعتبار من أجل تنظيم الدافع والوقت لدى كل طالب حتى يتمكن من تحقيق التقدم.

وتوقع (ديل جونسون)، مدير مبادرات التعلم التكيّفي في جامعة ولاية (أريزونا): بأن المرحلة حرجة حيث ستنفذ غالبية المؤسسات الآن التعليم التكيّفي على مدار السنوات الخمس المقبلة.

يدرك الكثيرون أن المدرسين مهمون في الفصول الدراسية التكيّفية أكثر مما هو الحال في الفصول التقليدية؛ لأنهم صاروا قادرين على الاستجابة للطلاب على أساس أكثر مباشرة وفردية من قبل.

قال (ستايسي فاندر هايدن غوني)، المدير السابق لمبادرة Every Learner Everywhere: هناك مجموعة متزايدة من الأدلة تثبت أن منصات التعلم التكيّفي يمكن أن تكون أداة لتحقيق الإنصاف؛ لأنها **منصات التعلم التكيفي الذكي**[١].

وذكر (بروفوست كونستانس جونسون) كبير المسؤولين الأكاديميين في جامعة (كولورادو) التقنية CTU: قمنا بتوسيع التعلم التكيّفي إلى ١٧٠ دورة مختلفة وأكثر من ٩٨٠٠٠ طالب، ومع هذا التقدم، لا يزال التحسين المستمر ضرورياً؛ لأن التعلم التكيّفي مندمج في ثقافة الجامعة، وسنستمر في استكشاف طرق جديدة لاستخدام التكنولوجيا لجعل التجارب أفضل لجميع أصحاب المصلحة في مجتمعنا؛ طلاباً، وأعضاء هيئة تدريسية، وموظفي الدعم، ومسؤولين. وخلال ذلك، سنستكشف الطرق الأكثر فاعلية لدمج اللغة الإنجليزية، بما في ذلك استخدام الأساليب التعليمية الإستراتيجية المستهدفة لإنشاء فصل دراسي يطور المدرب.

لقد تطورت أدوات التعلم التكيّفي؛ كالامتحان التكيّفي، والتصحيح التكيّفي، والمنهاج التكيّفي.

المنهاج التكيّفي Adaptive Courseware:

[١] Amy Sloan and Lindsey Anderson, Adaptive Learning Unplugged: Why Instructors Matter More than Ever, June 18, 2018, Link: https://er.educause.edu/articles/2018/6/adaptive-learning-unplugged-why-instructors-matter-more-than-ever

تطور مجموعة جامعات أمريكية منذ وقت ليس بالقليل؛ مناهج تكيّفية، تتناسب والبيئة التعليمية الجديدة. وتستخدم خوارزميات متقدمة، لتعزز تقنيات التعلم التكيّفي؛ ولتحقيق معدلات الإكمال، ومنح الثقة.

إن البرنامج التعليمي الرقمي؛ هو محتوى التعلم الإلكتروني المستخدم في التعلم عبر الإنترنت. تعمل البرامج التعليمية الرقمية على برنامج مستقل أو عبر نظام إدارة التعلم LMS، ومثاله نظام (جامعة كاي) المذكور سابقًا.

تجمع المناهج التعليمية التكيّفية بيانات الطلاب من خلال التقييم، وتحلل البيانات لاستخدامها لتقديم مسارات تعلم شخصية لكل طالب، أو تقارير وتوصيات للمعلمين للمساعدة في تخصيص تجربة التعلم.

يُنفذ التعلم النشط في الصف بهدف تعزيز التفكير النقدي وحل المشكلات، كمساعدة ٩٠٪ من الطلاب في الحصول على درجة C أو أفضل، أو التأكد من إتقانهم لموضوع ما، أو للحد من تسرب الطلاب.

الامتحان التكيّفي Adaptive Exam:

هو امتحان أونلاين، ومثاله امتحانات شركة (بروميتريك)، حيث تُبنى قواعد بيانات ضخمة من الأسئلة والأجوبة لمختلف الاختصاصات تتجاوز آلاف التخصصات – حالة (بروميتريك) –.

يتم فحص المتقدم للاختبار بطريقة الامتحان التكيّفي؛ بطرح سؤال متوسط الصعوبة؛ فإن أجاب بشكل صحيح اعتبر ذلك مستوى وسيطًا، ثم يتم اختيار سؤال من منتصف المستوى الأعلى؛ فإن أجاب بشكل صحيح اعتبر ذلك مستوى

وسيطًا، ثم يتم اختيار سؤال من منتصف المستوى الأعلى منه، وبذلك يتوقف النظام الامتحاني عن طرح الأسئلة ليُعتبر الطالب المتقدم ناجحًا. فإذا أخطأ المتقدم بالجواب؛ تتجه الأسئلة نحو الأدنى في أي مرحلة يحصل ذلك بنفس الطريقة المبينة سابقًا، وبذلك يتحدد مستوى الطالب وعلامته ببضع أسئلة فقط، وأقلها ثلاثة أسئلة، وقد يتأرجح مستوى الطالب فيطول زمن الامتحان.

التصحيح التكيّفي Adaptive Corrective:

ذكر لي أحد الزملاء الذي حضّر دراساته العليا في فرنسا وصفًا لأحد الامتحانات، قائلاً: يتم طرح ١٠٠ سؤال، يجيب الطلاب الخاضعون للامتحان عليها. ثم بعد التصحيح، يتم اعتماد أعلى علامة على أنها العلامة التامة (المعادلة لعلامة ١٠٠٪)؛ ثم يتم تعديل وضع سلم العلامات على أساسها؛ وبذلك يتم التصحيح.

لقد صار التعليم الإلكتروني ضرورة مستمرة؛ لأنه:

- يحقق مزايا التعلم للتعلم من خلال تدفق المعرفة عبر الحدود.
- يحقق التعلم مدى الحياة، وفهم طبيعة الوظائف المستقبلية والاستعداد لها.
- يساعد في كسب مزيد من الموارد والحوافز للبحث والتطوير، وتحقيق المزيد من الاستيعاب.
- يُركّز على الطالب ويُخفف من عبء المعلمين.

ويحقق ما سبق رأس مال بشري أفضل؛ قادر على متابعة تطورات القطاع المالي، وزيادة الإنتاجية.

لذلك وجب النظر إلى التعليم الإلكتروني كضرورة مستمرة لا كضرورة استثنائية.

مثال[1] عن نجاعة التعليم الإلكتروني الذي تصادق على شهاداته وزارة التعليم العالي السورية ولا يحظى بالاعتراف اللازم داخل سورية: الجامعة الافتراضية السورية. هي جامعة حكومية تأسست عام ٢٠٠٢، يبلغ عدد طلابها (التراكمي) ٢٩٧١٦ طالباً، وعدد مدرسيها ٥٢١ مدرساً، تشمل ثلاث كليات، ومجموعة برامج ماجستير.

أما أهم ما حققته هذه الجامعة الرائدة، فهو مشاركتها ضمن ١٣ جامعة عربية في نهائيات المسابقة العالمية للبرمجة في البرتغال إلى جانب أعرق جامعات العالم: المسابقة العالمية للبرمجة على مستوى الجامعات ICPC، وتأهلت منها ست جامعات كانت الجامعة الافتراضية السورية إحداها، وقد حازت على بطولة المنطقة (العالم العربي وإفريقيا)، وإلى جانبها تأهلت أربعة فِرق أخرى؛ من جامعات دمشق والبعث وحلب والمعهد العالي للعلوم التطبيقية والتقنية، للمشاركة في المسابقة العالمية عام ٢٠١٧. وتنافست فرق الجامعات العربية في النهائيات، مع جامعات عالمية ذات باع طويل في علوم البرمجيات؛ منها جامعتي كامبريدج وأوكسفورد من المملكة المتحدة، وجامعتي هارفرد وستانفورد ومعهد ماساتشوستس للتقنية من الولايات المتحدة الأمريكية. فاز بالمرتبة الأولى في المسابقة فريق جامعة موسكو الحكومية، وحل معهد ماساتشوستس للتقنية بالمرتبة الثانية، في حين حازت جامعة طوكيو على المرتبة الثالثة. وعربياً؛ تصدرت الجامعة الافتراضية السورية فرق العالم العربي وإفريقيا، ليدخل فريقها ضمن التصنيف ٢١ بحل ست مسائل إلى جانب جامعات كبرى؛ منها هارفرد.

ويبقى السؤال؛ لماذا لا نُبقي العمل بالتعلم عن بعد بشكل كامل أو بنسبة ٧٥٪ طالما أنه كان الملجأ عند الأزمة؟

---

[1] https://mostaqbal.ae/%E2%80%8Bnanostructured-rubber-like-material-could-replace-human-tissue/

العدد الخامس والتسعون

أنواع الركود وآليات الخروج منه؛ اقتصاد العرض مقابل اقتصاد الطلب

أصاب الاقتصاد العالمي عدة أزمات متلاحقة؛ فما فتئ يصحو من الأزمة المالية العالمية، حتى دخل الاقتصاد العالمي حربًا تجارية بين أكبر اقتصادين، ثم أطبقت عليه أزمة فيروس كورونا لتجعله يدخل نفقًا مجهول النهاية، فأصابه ركود يُنبئ بكساد عظيم.

يختلف شكل الركود باختلاف الظروف التي أدت إلى حدوثه، يرتبط ذلك بالبيئة الحاضنة له، بما في ذلك بنية الاقتصاد وهيكله؛ فسمات الركود الطبيعي هي تراجع العرض وانخفاض الطلب وتراجع الإنتاج واضطراب التمويل. تتغير هذه السمات باختلاف البيئة الحاضنة؛ فالاقتصاد المبني على الافراط بالديون غير الاقتصاد المتحوط، والاقتصاد المبني على البيوع الوهمية غير الاقتصاد الحقيقي، وهكذا.

لذلك يأخذ الركود أشكالاً عديدة، وذلك كالآتي:

يأخذ الركود التقليدي شكل حرف V، وترافقه فقاعة في السكن، وأزمة في الائتمان، مما يتسبب في إضعاف التصنيع وانخفاض إنفاق المستهلكين، يتلوه عادة صدمة في أسعار النفط. وفي هذا الركود يشهد الاقتصاد تراجعًا حادًا، بهبوط سريع، قد يكون عميقًا، إلا أنه قصير الأجل (أقل من ٨ أشهر عادة)، ثم يتبعه ارتداد قوي يمثل انتعاشًا.

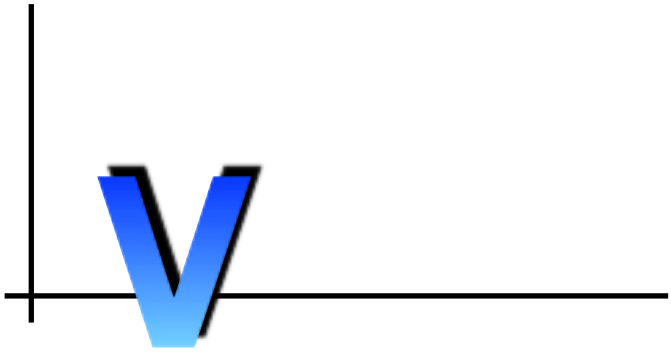

فإن طالت فترة الارتداد؛ أخذ الركود شكل حرف U، لتباطؤ الانتعاش، مع وقت أطول يقضيه في القاع.

ويكون الركود على شكل حرف L كنسخة مطولة من الركود الذي يأخذ شكل حرف U، ويعتبر ركوداً مخيفًا، ينخفض فيه النشاط الاقتصادي عن جانب الحرف ويستمر بشكل أفقي؛ فهذا الركود يعتبر سيئًا لأن كساداً طويل الأمد يتبعه.

أما الركود الذي يأخذ شكل حرف W، فيكون ركوداً من مرحلتين، حيث يتضمن تراجعًا مزدوجًا يتبعه طفرة في الاقتصاد. يعتبر الارتفاع الأول بمثابة وهم تغذيه السياسة النقدية عندما تعتمد أسعار فائدة تقارب الصفر في المئة، مع ضعف العملة المحلية، يتمثل بارتفاع أسعار السلع في السوق.

يبدأ الركود على شكل حرف W مثل الركود ذي الشكل V ثم ينتهي به الأمر إلى التراجع مرة أخرى بعد ظهور علامات زائفة على التعافي. ويحدث عندما يكون الاقتصاد يعاني من ركود، ثم يخرج إلى النمو لفترة قصيرة، ثم سرعان ما يعود إلى الركود؛ فينخفض الاقتصاد مرتين قبل أن يتحقق الانتعاش الكامل. ويعتبر هذا الركود مؤلمًا لأن المستثمرين الذين يعودون إلى الأسواق بعد اعتقادهم بأن الاقتصاد قد وصل إلى نهاية القاع؛ فإذ به ينتكس ثانية، مرة في طريقه نحو الأسفل ومرة أخرى بعد التعافي الكاذب.

أما إذا أخذ الركود شكل حرف I فهذا هو الحال الأسوأ، لأنه يمثل الانهيار الكامل والمباشر.

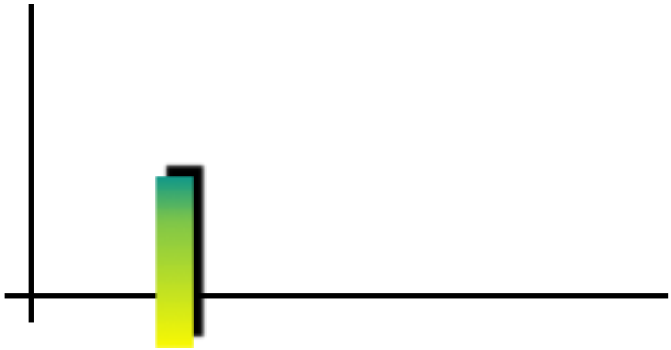

وعادة، إذا لاح في الأفق شبح الركود، يجب على السلطات النقدية والمالية أن تضع سيناريوهات مختلفة لتبعات التدهور الاقتصادي المحتمل؛ ويعتبر الركود الذي يأخذ شكل حرف V هو المفضل عن غيره من الأنواع التي ذكرناها؛ ففيه تُرتجى سرعة التعافي، ورغم ذلك يحذر البعض من المبالغة بهذا الأمل.

آليات الخروج من الركود:

يسعى الاقتصاد التقليدي في المدى القصير الأجل إلى خفض أسعار الفائدة، وخفض الضرائب، كأدوات للخروج من الركود أو للحد منه، إلا أن النمو الذي تصنعه السياسات الحكومية فقط، سرعان ما يتأثر عند انحسار تدفق الأموال العامة بعد إنفاق جزء كبير من حزمة التحفيز، أو عند توقف الهبات الحكومية. لذلك وصفناه بقصير الأمد، لأن هذه الحلول يستحيل أن يطول أمدها فالموارد محدودة جداً حتى في أقوى الاقتصادات العالمية.

بينما يكون الاقتصاد قوياً إذا ترافق مع زيادة في إنفاق المستهلكين بشكل كبير، فقد يواجه الاقتصاد تراجعًا بعد انتعاشه؛ إذا أخذ منحى شكل الحرف W مثلاً بدل شكل الحرف V، عندئذ يتعين على المستهلكين الاستمرار في الإنفاق بعد انتهاء أموال الحكومة من الحزم التحفيزية.

ولابد من تقييم علامات الحياة في الاقتصاد بعد أن تبدأ الحكومة وبنكها المركزي سحب إجراءات التحفيز غير المسبوقة أو الاستثنائية. ويقاس النمو الاقتصادي بالناتج المحلي الإجمالي GDP الذي يعادل القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الحدود في سنة معينة. أما الركود الاقتصادي فيمكن تعريفه بشكل مبسط بأنه: عبارة عن ربعين متتاليين يكون فيها نمو الناتج المحلي الإجمالي سلبيًا. فانخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي مؤشر على اقتراب شبح مرحلة الركود، ومرد ذلك تباطؤ أوامر التصنيع، وانخفاض أسعار المساكن، وتراجع المبيعات، وانخفاض الاستثمار في الأعمال التجارية. وأما النتيجة؛ فتتمثل بمنحدر هبوطي

في التصنيع يتبعه زيادة تسريح العمال؛ فهجرة العمالة المؤهلة نحو الخارج؛ فارتفاع البطالة، وتباطؤ مبيعات التجزئة.

أما الحل فيكون بزيادة التوظيف، لأن نمو الناتج المحلي الإجمالي وحده لا يمكنه إطعام الأسر أو يدفع أقساط ديونها، فالمشكلات الاقتصادية، قد تزداد بدرجات خطورة متفاوتة، وقد تمتد لعدة سنوات، ويبقى احتمال عودة الاقتصاد إلى الركود مرة أخرى قائمًا إذا لم يتحسن سوق العمل بأسرع وقت؛ فالبطالة إذا استقرت أو ازدادت سوءًا، فلن يعود إنفاق المستهلكين بقوة فالطبقة العاملة تشكل الجزء الأكبر من الاقتصاد وميلها الحدي للاستهلاك يساوي الواحد، إذًا إن تحسن أسواق العمل محدد رئيسي لنهاية الركود.

آليات الاقتصاد التقليدي: اقتصاد العرض

السياسات النقدية (الفائدة) والسياسات المالية (الضرائب)

إن اقتصاديات جانب العرض هي نظرية من نظريات الاقتصاد الكلي، تعتقد أن النمو الاقتصادي يمكن أن ينشأ على نحو أكثر فاعلية من خلال خفض الضرائب وخفض التنظيم. ووفقًا لذلك سيستفيد المستهلكون من زيادة المعروض من السلع والخدمات بأسعار أقل وزيادة توظيف العمالة. وبناء عليه؛ يعتمد صانعو السياسات في الاقتصاد التقليدي على مجموعة من الأدوات لمحاربة الركود وتعزيز النمو؛ كخفض أسعار الفائدة، وخفض الضرائب، والتراخي في تنظيم سوق المال لتوفير أموال سهلة. وبذلك **تركز السياسة على جانب العرض**، علمًا أن هذا قد لا يعمل بشكل صحيح؛ وذلك:

- لأن الفائدة ترسي تضخماً مستمراً في الأسواق، يكون أثره الأكبر على الدخول الثابتة، فتنهكها وتضعف إنفاقها الاستهلاكي.
- لضعف احتمال قيام الحكومة بخفض الضرائب، بسبب إنفاقها الذي غالباً ما يتجاوز إيراداتها الضريبية. وقد تلجأ الحكومة إلى خفض معدلات الضرائب الأعلى على الأفراد والشركات لمساعدتها على التعافي، بينما تزيد الضرائب المرتفعة على العمال؛ فتنخفض دخولهم الحقيقية ويضعف إنفاقهم الاستهلاكي.

ويزداد حجم المشكلة إذا ارتفع الإنفاق الحكومي بشكل كبير، وترافق مع انخفاض الإنفاق الخاص، مما يفرض تغييراً على تركيبة الطلب السوقي. لذلك تلجأ الحكومات إلى تمويل العجز الزائد من عائدات الضرائب، وبالاقتراض من القطاع الخاص، وتتكرر الأحداث الاقتصادية المتشابهة، ويتعرقل تحقيق اقتصاد قوي، تبقيه هشاً آيلاً للسقوط ثانية في براثن ركود تالٍ.

آليات الاقتصاد الإسلامي: اقتصاد الطلب

الزكاة والسياسات الاقتصادية التحفيزية

بما أن العمل الاقتصادي موجود بالفعل، وبما أن الأفراد والشركات يستجيبون للفرص والحوافز، وهي أدوات طبيعية تساعد على الانتعاش وتدفع عجلة الاقتصاد، لذلك ترتكز سياسات الاقتصاد الإسلامي على سياسات **جانب الطلب** بشقيه الجزئي والكلي؛ فالشق الكلي يكون من خلال تطبيق الزكاة لأنها تضمن إنفاقاً مستمراً لفئتي الأغنياء والفقراء على السواء وهذه مسؤولية تقع على عاتق المجتمع

ومؤسساته الاقتصادية؛ وذلك بغض النظر عن دور التوظيف؛ الذي ينعكس بدوره على حجم الإنفاق الاستهلاكي. أما الشق الجزئي فيكون بإنتاج الأفراد والشركات لمزيدٍ من السلع والخدمات، حيث تنتعش الأسواق بزيادة الإنتاج، ويرتفع الطلب، وتتحسن الدخول. وتساند السياسات الحكومية الاقتصادية بتحفيز الأسواق لضمان عودة دوران عجلة الاقتصاد؛ فيتشكل مزيج من سياسات اقتصاد العرض وسياسات اقتصاد الطلب.

وكأن السياسات الكلية تعيد حركة الدوران للاقتصاد، ويضمن إنفاق المستهلكين استمرار دورانها؛ فالإنفاق يمثل ٨٠٪ من الاقتصاد الصيني، و ٧٥٪ من الاقتصاد الأمريكي.

أخذ الإنفاق حيزًا كبيرًا في آيات القرآن الكريم، لكنه إنفاق رشيد، لا إسراف فيه ولا تبذير، كما لا تقتير فيه، وهو يعتني بأهل الحاجة من الأهل والأقربين وفقراء الناس ومحتاجيهم، حده الأدنى الزكوات التي تعيد تأسيس عدالة التوزيع بين الطبقات الغنية والفقيرة، وحده الأعلى الأجور التي يتقاضاها العمال والموظفون ومن في حكمهم. لذلك يمكننا تصور عجلة الاقتصاد الإسلامي التي لا تقف عن الدوران؛ بل قد تتباطأ، فالزكاة إنفاق إجباري من الأغنياء إلى الفقراء وبشكل دوري لذلك هي تمويل مستدام للأسواق؛ فالفئة المستحقة تعيد إنفاق ذلك المورد في الأسواق التي يملكها ويتحكم بها عادة مخرجو الزكاة أنفسهم.

ويساعد الذكاء الاصطناعي باستغلال البيانات الضخمة لخلق نوع جديد من رؤية السوق من الطلب القابل للقياس لعشرات الملايين من الناس في مساحات السوق

لآلاف منافسي التجزئة. فالتعلم العميق يساعد في تحليل الكلمات التي يستخدمها العملاء بشكل تلقائي وهذا ما يساعد متخذو القرار في سبر طريقة تفكير المستهلكين، وبذلك يتم بناء نموذج جديد للعرض والطلب، نموذج جديد يمكن تسميته باقتصاديات الطلب، وهو ما تعمل عليه شركات أمازون وغوغل وفيسبوك وشركات تقنية أخرى والتي بدأت بالاندماج مع شركات بيع الجملة والمفرق. لذلك يشهد هذا القطاع تغيراً سريعًا، يُغير معه باعة التجزئة، الذين يتبنون تعقيد هذا العالم الجديد ويتبنون هذا النموذج الجديد؛ فيجنون ميزة تنافسية هائلة.

ويساعد انخفاض قيمة العملة المحلية في زيادة الصادرات خاصة إذا كانت القاعدة الإنتاجية مرنة، وتساهم زيادة الصادرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي. فإذا قام المستثمرون العالميون بالضغط على الحكومة من خلال الضغط على عملتها؛ بزيادة أسعار الفائدة على عملتها، فسيكون هذا الخطر قائماً على الحكومات التي تنتهج الاقتصاد التقليدي، بينما تنأى الحكومات التي تعتمد الاقتصاد الإسلامي لحرمة فرض الربا. أما أشكال ممارسة الضغط فقد تكون: بحرب تجارية بين الدول، أو بتدخل صندوق النقد الدولي من خلال إرشاداته العقيمة.

وبذلك تكون البنوك التقليدية – كجزءٍ من السياسة النقدية – معيقة للجهود المبذولة في طريق الانتعاش. بينما تعمل البنوك الإسلامية ضمن الاقتصاد المحلي؛ فتنعشه من خلال تزويد الشركات والأفراد بالائتمان الصحيح من خلال صيغها

الفاعلة في الاقتصاد، وبذلك ينتمي نشاط قطاع المصارف الإسلامية إلى السياسة الاقتصادية.

إن الإفصاح عن السياسات التي ستجابه بها الحكومة حالة الركود وشفافيتها في ذلك، له دور كبير في الإجابة عن تساؤلات المستثمرين في الاقتصاد الذي أصابه أو سيصيبه الركود، فلماذا سيُقدم أولئك على بناء المصانع والمزارع والمنشآت الإنتاجية والخدمية إذا كانوا يجهلون كيف ستكون السياسات؟ فالأولى لهم ادخار أو اكتناز أموالهم بعيداً عن السوق ريثما تتضح الرؤية وتنكشف الغمة؛ فاشتداد المخاطر تمنعهم من المخاطرة بما يملكون، والاقتصاد لن تقوم قائمته بدون تلك الاستثمارات التي تمثل عجلة الاقتصاد، فهذا هو الجناح المسؤول عن تحليق الاقتصاد، بينما جناحه الآخر هو الطبقة العاملة في شتى القطاعات الاقتصادية وإنفاقهم الاستهلاكي هو زيته المحرك الذي لا غنى عنه.

وبما أن الركود قد يتلوه كساد إن لم تتحرك الحكومات لمعالجته، كما أن الكساد يُخشى أن يكون كساداً شاملاً تامًا أو ما اصطلح على تسميته بالكساد العظيم، فلابد من حكومات رشيدة، ومجتمعات رشيدة، تعي وتفهم مآلات الأمور وصيرورتها؛ حتى لا يهلك الناس وتهلك مواردهم.

العدد السادس والتسعون

اقتصاد الخوف بين إدارة الأزمات والإدارة بالأزمات

الخوف هو شعور ينجم عن خطر مرتقب، مؤداه تغير سلوك الخائف ليتفادى التهديد المحتمل؛ يُعبَّر عنه بالغضب أو التوتر أو الذعر أو الحزن، لذلك فإن الخوف هو عكس الأمن والطمأنينة.

يكون الخوف عقلانيًا إذا كان ضمن حدود منطقية تفرضها ظروف أو بيئة دالة عليه، ويكون غير عقلاني إذا زاد عن الحد المقبول، حيث يتحول إلى إرهاب، والأصل في **الإرهاب** إخافة العدو وبث الذعر فيه؛ لأنه عمل خارجي يُمارس من طرف على طرف للتأثير عليه لتحقيق أغراض معينة، وهو عمل مقصود. أما **الرُهاب** فهو الأثر النفسي الحاد للخوف من شيء؛ سواء كان مصدره خارجيًا كالخوف من عدو، أو داخليًا من الشخص نفسه الذي وقع تحت تأثير الخوف؛ كالقلق من مجهول.

إذن قد يحدث الخوف، وقد يتأثر به سلوك الخائف؛ إقدامًا أو إحجامًا، وهذا هو غرض الإرهاب؛ أي توجيه السلوك باتجاه معين؛ بينما الرُهاب فأثره مَرَضي، ومستمر يضطرب به السلوك، ويحتاج شفاؤه إلى معالجة، لأن المصاب به خرج عن حد الاعتدال؛ حتى بات لا يُرجى منه نفع.

يقول الله تعالى: **وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ** (الأنفال: ٦٠)

إن مهمة العدو أن يتآمر على أعدائه ليرهبهم، مما يوجب على من يتوقع العدوان أن يتحسب لصده، بالإعداد الحقيقي والصحيح. والمؤامرة قد تكون نتيجتها شكل من أشكال العدوان. ولنا في الحرب الخفية – أحيانًا – بين الولايات المتحدة والصين دروسًا وعِبر لا تنتهي فكل منهما يُعد العدة لإرهاب الآخر، ويكمن له سرًا وعلانية. لذلك لن يفيد الوقوف على الحياد أحدًا؛ فالقوة أساس الاحترام بين الأنداد.

فكيف يكون الخوف إيجابيًا تحذيريًا، وكيف يكون سلبيًا مُرجفًا؟

الخوف إيجابي إذا كان أثره تحول المجتمع نحو الاطمئنان:

الابتلاء التحذيري تنبيه لمن غفل عن شرع الله الخالق لهذا الكون، والسبب أن هناك خطر كبير محدق بالغافل إن استمر في غفلته، وهو خطر أكبر بكثير من الابتلاء الذي أصابه أو يصيبه، وما ذلك إلا بغرض تحذيره من عذاب أبدي قد يصيبه في اليوم الآخر، وهذا ما يُسمى **تحوطًا** في إدارة المخاطر؛ حيث يُدفع بالضرر الأقل أمام الضرر الأكبر.

يقول الله تعالى: **وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ ۗ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ** (البقرة: ١٥٥)

لقد شملت الآية الكريمة عناصر الأمن الاقتصادي؛ فطبقًا للآية فإن الابتلاءات تتنوع؛ فتكون: (١) بنقص الأمن الذي ينجم عنه خوف، و (٢) بنقص الطعام الذي ينجم عنه جوع، و(٣) بنقص الأموال الذي ينجم عن ضياعها شيوع الفقر، و(٤) بنقص الأنفس الذي ينجم عنه موت، و(٥) بنقص الثمر مما تخرجه الأرض والذي ينجم عنه قحط منذر بما بعده من خوف وجوع وضياع أموال وموت.

وتتكرر هذه التحذيرات بشكل دوري مرة أو مرتين سنويًا؛ لتجنب الأسوأ، وهذا من رحمة الله تعالى القائل: **أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ** (التوبة: ١٢٦).

وقد منّ الله تعالى على قريش بأن جعل موقعهم يتوسط تجارتين تحققان لهم وفرة المال والطعام، وذلك بعد أن ضمن لهم الأمن من الخوف الذي كان يحيط بمكة. قال الله تعالى: **وَقَالُوا إِن نَّتَّبِعِ الْهُدَىٰ مَعَكَ نُتَخَطَّفْ مِنْ أَرْضِنَا ۚ أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجْبَىٰ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ** (القصص: ٥٧)؛ فكانت رحلتا الشام واليمن.

يقول الله تعالى: **لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ * إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ * فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ** (قريش: ١-٤)

إذًا؛ **الجوع والخوف** أداتان تحذيريتان لمن يكفر بأنعم الله، إلا أن العذاب قد يحلّ بجماعة القوم كلهم إن صنعوا ذلك وأشاعوه بينهم؛ فتتبدل حياتهم من رغد العيش ومجتمع الاطمئنان، إلى ضنك العيش الذي يحولهم إلى مجتمع الخوف.

يقول الله تعالى: وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ (النحل: ١١٢).

واستنادا إلى سنن الله تعالى خالق هذا الكون؛ فإن الإيمان بالله تعالى والتمسك بشرعه الحنيف هو المخرج من مجتمع الخوف نحو مجتمع الاطمئنان، ومثاله قوم يونس عليه السلام، يقول الله تعالى: فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ (يونس: ٩٨).

إن المعنى المستقى مما سبق، أن وجود الإنسان على هذه الأرض ليس ليأكل ويشرب ويتمتع وحسب، بل ليعبد الله تعالى حق عبادته، وما الأكل والشرب إلا وسيلة ذلك، وقد يسّر الإسلام هذا الفهم؛ فأباح التمتع دون الإسراف والتبذير وفوق التقتير، وجعل كل سبل التمتع عبادة إن نوى فاعلها تحقيق رضاء الله تعالى، إضافة للقيام بما فرضه الله تعالى عليه من أركان.

إن زعزعة الأمن الاقتصادي في ظل الخوف الإيجابي؛ أشبه بإحداث أزمة لإدارة دفة تغيير نحو الأفضل؛ لتجنيب الناس الوقوع بما هو أسوأ، وهذا يكون على مستوى الأفراد، كما هو على مستوى الأمة. وما بدا من أزمة كورونا – مبدئيًا – هو أن البيئة بمكوناتها تنفست الصعداء بعدما أفسد الإنسان فيها فساداً عريضاً.

لكن كيف يكون سلوك الناس إذا وقعت جائحة؟

تعرض الفقهاء لفقه الجوائح، بوصفه شكل من أشكال الأزمات، فعرّفوا الجائحة بأنها الآفة التي تصيب الثمرة وتؤدي إلى استئصالها، وهي كل ظاهر مُفسد من مطر، أو برد، أو جراد، أو ريح، أو حريق. وعرّفها اللغويون (حسب لسان العرب)؛ بأنها الشدة والنازلة العظيمة التي تجتاح المال من سَنَةٍ أَو فتنة، والجائحة المصيبة تحلّ بالرجل في ماله فتجتاحه كله.

لذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يحث الدائن على الوضع من دينه في حق المدين حال وقوع الجائحة كمساعدة وعون له، فأمر صلى الله عليه وسلم: **(بوَضْعِ الجَوَائِحِ)** (صحيح مسلم)، والمراد؛ أن يحط البائع من الثمن بما يوازي ما أتلفته الجائحة من الثمار التي اشتراها المشتري والتي أكثرت دينه بما أصابه؛ بهدف:

- استمرار العلاقات المالية بين الناس على أسس صحيحة؛
- حفظًا لحقوق الأطراف،
- إرساء لتكافل اجتماعي بين الناس خاصة في الملمات والمصائب.

وعن **تقدير الجائحة**؛ روى الأَزهري عن الشافعي[1]، قال: جِماعُ الجَوائح كلُّ ما أَذهب الثمرَ أَو بعضَها من أَمر سَماوِيٍّ بغير جناية آدمي، قال: وإذا اشترى الرجل ثمر نخل بعدما يحل بيعه؛ فأصيب الثمر بعدما قبضه المشتري لزمه الثمن كله، ولم يكن على البائع وضع ما أصابه من الجائحة عنه؛ قال: واحتمل أمره بوضع الجوائح، كما أَمر بالصلح على النصف؛ ومثله أمره بالصدقة تطوعًا فإِذا خَلَّى البائع بين المشتري وبين الثمر فأَصابته جائحة، لم يُحكم على البائع بأَن يضع عنه من

[1] لسان العرب، جوح.

ثمنه شيئًا؛ وقال ابن الأَثير: هذا أَمر ندب واستحباب عند عامة الفقهاء، لا أمر وجوب؛ وقال أَحمد وجماعة من أَصحاب الحديث: هو لازم يوضع بقدر ما هلك؛ وقال مالك: يوضع في الثلث فصاعداً أي إذا كانت الجائحة في دون الثلث، فهو من مال المشتري، وإن كان أكثر فمن مال البائع.

الاقتصاد السلوكي وأثر المشاعر في رسم سياسة القطيع:

يُقبل الناس عادة على الشراء في حالة ازدهار الأسواق أو توقع ازدهارها، كما يُقبلون على بيع ما يملكونه إذا لاح لهم كساد الأسواق في محاولة للخروج قبل انهيارها.

ويبتعد الناس عن الإنفاق إن شعروا بخطر محدق، خاصة بعد ركود الاقتصاد أو كساده، لذلك تبذل السياسات العامة جهدها لإعادتهم إلى الإنفاق خشية وقوف عجلة الاقتصاد عن الدوران، لما للإنفاق من دور حيوي في إنعاش الأسواق وتحريكها.

ويتميز الاقتصاد الإسلامي بفرض حد أدنى من الحوالات المالية من الأغنياء إلى الفقراء (وهو صدقاتهم من زكاة أموالهم وغيرها)، وبما أن الفقراء ومن في حكمهم من مستحقي الزكاة؛ حيث يكون ميلهم الحدي للاستهلاك مساوٍ للواحد؛ فسينفقون كل ما يأتيهم لسد حاجاتهم الضرورية. وبذلك لا تتوقف عجلة الاقتصاد تماما عن الدوران مما يؤهلها للحركة ثانية بسرعة ابتدائية إيجابية تساعدها في عودة الحياة الاقتصادية من جديد. وبذلك تحدُّ شريعة الإسلام من أثر المشاعر التي تتحكم بسلوك الناس لأنها جعلت الإيمان بأن الرزق مكفول من الله

تعالى هو من الإيمان الراسخ؛ مما يحد من سياسة القطيع ويبقي حركة الاقتصاد السلوكي إيجابية دومًا.

يقول الله تعالى: **وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ * وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ** (البقرة: ١٧٠-١٧١).

يأتمر القطيع بصراخ الراعي؛ أي بدعوته للاجتماع أو اتباعًا لندائه، ثم تراه يسير خلف قيادته كالكبش أو ما شابهه؛ حيث يُوضع في رقبته جرسًا ليلحق به من خلفه، فيسير القطيع على خطى زعيمه دون تفكير ولو كان السير للذبح والسلخ، فهم صمٌ لا يسمعون؛ بكمٌ لا ينطقون؛ عميٌ لا يرون؛ وهم بالنتيجة لا يعقلون أي لا يدركون حقيقة الأمور ولا يميزونها.

وقد نهى صلى الله عليه وسلم أن يكون الناس (إمعات)، فقال: **(لا تكونوا إمَّعةً تقولون إن أحسَن النَّاسُ أحسنَّا وإن ظلموا ظلمنا ولكن وطِّنوا أنفسَكم إن أحسَن النَّاسُ أن تُحسِنوا وإن أساءوا أن لا تظلِموا)**؛ فالسلوك الذي مؤداه الظلم لا يصح فعله، بل لابد من فعل الأحسن.

الخوف سلبي إذا كان أثره تحول المجتمع نحو الخوف والإرجاف:

إن إشاعة الرعب بين الناس منهج اتبعته مدارس عديدة عبر التاريخ. وهو منهج مذموم.

فقد سادت نداءات تخيف الناس وتحبطهم، حدث ذلك في المدينة المنورة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد ذكر القرآن الكريم ذلك. قال الله تعالى: **لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا** (الأحزاب: ٦٠)

ذكر الطنطاوي في تفسيره الوسيط؛ بأن المرجفين في المدينة: هم الذين كانوا ينشرون أخبار السوء عن المؤمنين ويلقون الأكاذيب الضارة بهم ويذيعونها بين الناس. وأصل الإرجاف: التحريك الشديد للشيء، وهو مأخوذ من الرجفة التي هي الزلزلة. ووصفت به الأخبار الكاذبة، لأنها في ذاتها متزلزلة غير ثابتة، أو لإحداثها الاضطراب في قلوب الناس.

وذكر القرطبي في تفسيره: قال ابن عباس: الإرجاف التماس الفتنة، وإشاعة الكذب والباطل للاغتمام به. وقيل: تحريك القلوب، يقال: رجفت الأرض – أي تحركت وتزلزلت – ترجف رجفًا. والرجفان: الاضطراب الشديد، والرجاف: البحر، وسمي به لاضطرابه.

وذكر ابن عاشور في تفسيره أن الإرجاف: إشاعة الأخبار، وفيه معنى كون الأخبار كاذبة أو مسيئة لأصحابها يعيدونها في المجالس ليطمَئِّن السامعون لها مرة بعد مرة بأنها صادقة؛ فالإشاعة إنما تُقصد للترويج بشيء غير واقع أو مما لا يُصدَّق به لاشتقاق ذلك من الرجف والرجفَان وهو الاضطراب والتزلزل، والمرجفون قوم يتلقون الأخبار فيحدِّثون بها في مجالس ونَوادٍ ويخبرون بها من يسأل ومن لا

يسأل. وكان **أكثر المرجفين من اليهود** وليسوا من المؤمنين لأن قوله عقبه: (لنغرينك بهم) لا يساعد أن فيهم مؤمنين.

لقد سادت في القرون الأخيرة نداءات تخيف الناس وتحبطهم؛ كهستيريا انتشار الوباء، وهستيريا التغير المناخي، وهستيريا الكساد الاقتصادي وما يصاحبه من انهيارات، واستغلت وسائل الإعلام التقليدية والحديثة تحقيق تلك الهستيريا.

وقد انتشر بين الناس كلام كثير عمن يتحكم بالعالم ويحركه كما يشاء.

قادت ذلك في القرون الماضية حركة سميت **بالماسونية** تقودها مجموعات **يهودية**؛ بهدف السيطرة على السياسة في العالم، لكن نجمها أفل، وانحل دورها وصار باهتًا لأنها اعتمدت على تربية أشخاص متنفذين يساعدونهم في استلام مناصب رفيعة في بلادهم ثم يقودون الناس بغطرسة وحكم استبدادي لتحقيق مآرب أولئك الأشرار وبما أن الموت مصير كل شيء فإن ديمومة أولئك الأشرار تصطدم بالموت لينتهي أثرهم.

ودرج مدرج هذه الحركة **مدرسة شيكاغو النقدية**؛ بهدف السيطرة على الاقتصاد في العالم، والتي كتبنا عن سياساتها عدة مرات[1]؛ فقد زعزعت اقتصاد بلدان عديدة تمهيداً لسرقة خيراتها.

ومؤخراً ظهرت **طائفة CULT الدينية**؛ التي تتعدى الحدود؛ لتعمل في جميع الدول الكبرى، وتمثل صميم النظام في الصين والولايات المتحدة الأمريكية، تهدف

[1] للمزيد يمكن الرجوع لمقالاتنا: (١) قراءة في مذكرات قرصان اقتصادي (العدد ٣٥-٢٠١٥). (٢) المذهب الاقتصادي لمدرسة شيكاغو النقدية هل هو مذهب الأشرار؟ (ميلتون فريدمان) أنموذجا (العدد ٥٧-٢٠١٧).

إلى إنشاء دولة عالمية طاغية هرمية، رأسها ١٪ من أغنياء العالم[١]، وقاعدتها عامة الناس من الفقراء والمساكين؛ أي مجتمع الجائعين الذي تحكمه Hunger games والعبارة مقتبسة من عنوان فيلم سينمائي، ويكون بين الطبقتين طبقة من العسكريين المتجبرين، وهم بمثابة دولة عسكرية شرطية شريرة عديمة الرحمة يعملون على تحقيق هذا النظام لمصلحة ال ١٪ وفرض إرادتهم واستعبادهم للناس. وهذا شبيه (بالكربوقراط؛ الذي تمثله الشركات الكبرى، والبنوك الدولية، والحكومة، حيث يُنشد تنمية الاقتصاد وتقويته عن طريق إثراء قلة من الأشخاص ممن يتربعون على قمة الهرم الأكثر ثراء في العالم)[٢].

لقد استخدمت تلك المدارس والجماعات؛ الإدارة بالأزمات لإحداث تغييرات شمولية عالميًا؛ فافتعلت الأزمات وأظهرتها كأحداث عشوائية لإرهاب الناس، وانتظرت التغيير لحصد النتائج، وكسب التغييرات، وتوظيفها ضمن رؤية شاذة لبعض القادة والمخططين. ولعل أزمات (كورونا والتغير المناخي والكساد وغيرها) أحداث عشوائية خضع حصولها للصدفة، وإذ بتلك الأحداث تمثل خطوات على الطريق الذي ينشده أولئك الأشرار، فسلاح الخوف هو ما يسوقونه لأنه وسيلة إحكام السيطرة؛ بإثارة الرعب والإرجاف، ومن شدة مكرهم أنهم يُحسنون ركوب الموجة في الوقت الصحيح، والنزول منها في الوقت المناسب؛ ليبدو للعالم أنهم مهرة في التخطيط والتنفيذ وهذا ليس صحيحاً بالمطلق.

---

[١] فيديو: النيو مالتوسية (الفاشية الجديدة) وما هي علاقة بيل غيتس بـ كورونا؟، رابط المشاهدة

[٢] للمزيد يراجع كتابنا الأخير: السياسات النقدية والمالية والاقتصادية المثلث غير المتساوي الأضلاع بنظرة إسلامية، منشورات كاي، ٢٠٢٠، رابط التحميل: https://kantakji.com/4708/

لقد وصف الله عملهم بالمكر. يقول الله تعالى: وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا ۖ وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ (الأنعام: ١٢٣)

ووعدهم الله تعالى؛ بأن ذاك المكر السيء لن يحيق إلا بأهله، فهذه سنة من سنن الله تعالى في أرضه.

يقول الله تعالى: اسْتِكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ ۚ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ۚ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ ۚ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا (فاطر: ٤٣)

لقد تفطن الإسلام لهذه الألاعيب الماكرة منذ بزوغه – ومثالها حادثة الإرجاف التي ذكرناها آنفا –؛ فسلّح أتباعه بالعلم والمعرفة بوصفهما أدوات صد الخوف غير العقلاني أو المدبر (أي المؤامرة)، فتراه يأمرهم ألا يخافوا إلا من الله لأنه هو الضار وهو النافع، وهذه عقيدة راسخة، أما التخويف والمكر بالناس فمنهج شيطاني.

يقول الله تعالى عن أصحاب هذا المنهج: إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ (آل عمران: ١٧٥)

ويقول أيضًا: الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ ۖ وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا ۗ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ (البقرة: ٢٦٨)

ويقول أيضًا: أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ۖ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِن دُونِهِ ۚ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ (الزمر: ٣٦)

إن المسلم لا يخاف من المستقبل ولا من المجهول، فلديه من الإخبار الصادق ما يكفي رد خوفه.

يقول الله تعالى: **أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ** (يونس: ٦٢)

فالمسلم لا يخاف الموت أو لقاء الله، ولا يخاف من قضاء الله لأن الله عدل وحكمه عدل، ولا يخاف الجوائح؛ كنقص الماء لأن المطر يتحكم به خالق كل شيء، وقد علّم الله المؤمنين أن الاستغفار سبيل من سبل طلب الماء، وعلمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الاستسقاء لاستزادة الماء.

والمسلم لا يخاف الفقر ونقص الرزق لأن رزقه مكتوب له من ربه جلّ في علاه: **وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ** (هود: ٦).

وما من دابة تحمل رزقها بل آتيها حسب حاجتها من رب لا ينسى ولا يضل وعلى الإنسان أن يسعى ولا يقعد: **وَكَأَيِّن مِّن دَابَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ ۚ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ**(العنكبوت: ٦٠)

والمسلم لا يخاف الضرّ، ولا ينفع معه التهويل والتخويف، لأن اعتقاده الراسخ أن الضار والنافع هو الله دون غيره.

يقول الله تعالى: **قُل لَّا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ** (الأعراف: ١٨٨)

بل إن رسول الهدى صلى الله عليه وسلم زرع الإيجابية في نفس المؤمن بغض النظر عما يصيبه فقال: **(عَجَبًا لأَمْرِ الْمُؤْمِنِ، إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ، وليسَ ذاكَ لأَحَدٍ إِلَّا**

لِلْمُؤْمِنِ، إنْ أصابَتْهُ سَرَّاءُ شَكَرَ، فَكانَ خَيْرًا له، وإنْ أصابَتْهُ ضَرَّاءُ، صَبَرَ فَكانَ خَيْرًا له) (صحيح مسلم).

كما نهى الإسلام عن تقنيط الناس وتخويفهم، قال صلى الله عليه وسلم: **(إذا قالَ الرَّجُلُ: هَلَكَ النَّاسُ فَهو أهْلَكُهُمْ)** (صحيح مسلم)، وهذا حال من ينشر الذعر والخوف بين الناس هذه الأيام.

وإن في قصة يوسف عليه السلام التي حكاها لنا القرآن؛ بيان برحمة الله بالناس، فالله تعالى أرى الملك منامًا فيه تحذير من خطر قادم قد يُهلك الناس إن لم يتدبروا أمرهم، ولم يفهم تلك الرؤيا من كان يسمون أنفسهم بالقادة والحكماء فسفّهوا الرؤيا. ولما وصل الأمر ليوسف عليه السلام، فسّر الرؤيا وأحسن فهمها، فاستعان به الملك لإدارة الأزمة لما رأى فيه من الحفظ والعلم؛ **فحوّل يوسف عليه السلام خوف الملك إلى خطة رشيدة حقق فيها للناس الأمن الاقتصادي ودرأ عنهم الخوف والفقر.**

إنها سنة الله تعالى في خلقه الصالحين الذين يداومون على ذكر الله تعالى حيث تتحقق لهم الطمأنينة فينشروها بين الناس، يقول الله تعالى: **الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ اللَّهِ ۗ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ** (الرعد: ٢٨).

وقد أوضح الله تعالى حقيقة الحياة الدنيا لعباده، فقال عز وجلّ: **اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ ۖ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَامًا ۖ وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ ۚ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ** (الحديد: ٢١)

لذلك يجب على المؤمنين أن يتسابقوا في طلب المغفرة من الله تعالى، يقول عزل وجلّ: سَابِقُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ۚ ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ ۚ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ (الحديد: ٢٢).

والمؤمن مُسلِّم لربه مستسلم لقضائه؛ لأن حقيقة الأمور أن كل شيء في علم الله العزيز، يقول تعالى: مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ (الحديد: ٢٣)

يستفاد من ذلك؛ نجاة الإنسان مما يصيبه في هذه الدنيا، فلا يتوقف حسرة على ما فات، ولا فرحًا بما أوتي من خير، يقول الله تعالى: لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ (الحديد: ٢٤)

ونختم بحديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما الذي رواه الترمذي في صحيحه، ففيه الكلام الجزل حيث السلامة من كل خوف وإرهاب، وفيه كل طمأنينة وسلامة: **(كنتُ خلفَ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ يومًا قال يا غلامُ، إني أعلِّمُك كلماتٍ: احفَظِ اللهَ يحفَظْك، احفَظِ اللهَ تجِدْه تجُاهَك، إذا سألتَ فاسألِ اللهَ، وإذا استعنْتَ فاستعِنْ باللهِ، واعلمْ أنَّ الأمةَ لو اجتمعتْ على أن ينفعوك بشيءٍ، لم ينفعوك إلا بشيءٍ قد كتبه اللهُ لك، وإنِ اجتمعوا على أن**

يضُرُّوك بشيءٍ لم يضُروك إلا بشيءٍ قد كتبه اللهُ عليك، رُفِعَتِ الأقلامُ وجَفَّتِ الصُّحُفَ).

العدد السابع والتسعون

خطة رشد صلح الحديبية (لايَسْأَلُونِي خُطَّةً يُعَظِّمُونَ فِيهَا حُرُمَاتِ اللهِ إِلاَّ أَعْطَيْتُهُمْ إِيَّاهَا)

عرف الفكر الاستراتيجي الحديث أبعاداً مختلفة، على المستوى الفردي والمؤسسي والدولي، وسعت الدول لتبني رؤى تتناسب وذلك الفكر، واختارت سبلاً متعددة للوصول لتحقيق أهدافها. ولا يخرج عن ذلك تنظير جمهورية أفلاطون أو المدينة الفاضلة لأرسطو، أو قيام حضارات كحضارة ما بين النهرين والكنعانية والفرعونية، أو قيام اتحادات دولية؛ كالاتحاد السوفيتي والولايات الأمريكية، والأمثلة شاهدة، وقد شاب كل استراتيجية أخطاء خلال قيامها أو خلال مسيرتها.

تلك الحضارات ظهرت نتيجة جهود مجموعات من البشر بغية تطوير ظروف حياتهم، منها ما كانت جهوداً مقصودة ومنها لم يكن كذلك، ارتبط أثرها بالتاريخ البشري وشكل مخزوناً معرفياً ساهم في قيام حضارات أخرى اندثر أغلبها، وذلك بسبب سمة الصراع الدامي على تلك الحركة التاريخية، وقد انفرد ابن خلدون في بيان تلك الحركة مقدماً نموذجه في نشوئها وموتها.

لكن أن يأتي رجل عاش في صحراء ما عرفت إلا التجارة؛ ليقيم أمةً امتدت أطول فترة عرفها التاريخ ما زالت قائمة وتتوسع، ما خالطتها أمة أو قومية أو حضارة إلا امتزجت بها وتأثرت بمعارفها؛ فهذا حدث فريد في الدنيا، تجاوز مفهوم الاستراتيجيات السائد، بقوة ناعمة أساسها بناء الإنسان الصحيح، وتحقيق العدل بين بني البشر جميعهم.

يعتبر حدث صلح الحديبية بوابة انطلاق أمة الإسلام إلى الكون كله، فبعدما أسس صلى الله عليه وسلم الإنسان المسلم وبنى المجتمع الإسلامي، أرسى فيه كل ما يلزمه من أبعاد بقائه وخلوده في هذه الدنيا، ثم جاء صلح الحديبية؛ الذي سماه عروة بن مسعود (بخطة رشد)، وعروة هو زعيم ثقيف وأحد وجوه العرب، وله الكثير من المآثر والأخبار، وهو عظيم القريتين، وهو سياسي محنك قد جالس ملوك الأرض في حينه ككسرى وقيصر والنجاشي، وكان المفاوض المتمرس عن قريش، لم يترك أسلوباً من أساليب التفاوض والحنكة والذكاء إلا واستخدمه، لكن رسول البشرية صلى الله عليه وسلم كان أكثر حنكة منه ومن جميع المفاوضين الآخرين الذين أرسلتهم قريش للسيطرة على ذلك الحدث.

سنستعرض هذا الحدث الفيصل في حياة أمة الإسلام؛ بوصفه خطة استراتيجية، نُتبعها بتحليل استراتيجي؛ لنتعرف بعض جوانبه؛ فهو مثال يحتذى لا يجب أن يغيب عن أذهان المخططين والمفاوضين.

الغاية: تعظيم حرمات الله، وهذا هو الغرض الذي لأجله أقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم على عقد صلح الحديبية، وقد غاب هذا القصد عن أغلب المسلمين المشاركين في تلك الرحلة ومنهم عمر رضي الله عنه. كما غابت هذه الغاية عن كل النماذج التاريخية التي عرفتها الدنيا، وفيها يكمن سرّ ديمومة أمة الإسلام في حالات ضعفها وقوتها وسيبقى ذلك حتى قيام الساعة.

الهدف الأساسي (الاستراتيجي) : فتح مكة واستئصال عبادة غير الله تعالى.

الهدف المرحلي (التكتيكي): عقد إتفاق يتضمن اعترافًا بالمسلمين ككيان سياسي واجتماعي قائم.

مهندس الخطة وواضعها: محمدٌ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد سميت خطته (خطة رشد)؛ أي خطة هدى واستقامة. والخطة لغة هي: المنهج، والطريقة، والأُسلوب، أما الخطة إداريًا فهي: تحديد مسبق لمجموعة أعمال مرغوب بتنفيذها، تحقق بالنتيجة أهدافًا منشودة، وتكون الخطة مرنة إذا أريد منها استيعاب المتغيرات الطارئة، ويُعبر عنها بشكل كمي، بغية إحكام الرقابة على تنفيذ الخطة. أما الرشيد حسب تفسير البغوي؛ في قوله تعالى: **أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ**؛ أي رجل صالح سديد، قال عكرمة: رجل يقول لا إله إلا الله، وقال ابن إسحاق: رجل يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر.

أحداث ومتغيرات حصلت خلال الرحلة كادت أن تشوش إنجاز الخطة: يجب على كل مخطط أن يضع في حسبانه توقع أحداث طارئة قد تكون غير محسوبة، وعليه أن يعالجها بحكمة وهدوء بما لا يغير بوصلة الحدث واتجاهه، فإن استوعبت الخطة بمرونتها الأحداث الطارئة؛ فإن شخصية القائد وحنكته كفيلة بمعالجة ما كان غير محسوبًا من الأحداث. ومن ذلك مثلاً:

- مرور خيل لقريش بقيادة خالد بن الوليد، ولما تنبه خالد بنحرك المسلمين أرسل نذيرًا لقريش؛ ليستعدوا للقاء المسلمين الذين بدا عليهم سمة القتال، لكن رسول الله صلى الله عليه وسلم كيّف ذلك واستغله، بأن استقر

بمن معه في مكان قبل مكة؛ فمكة هدف استراتيجي لا يجب بيانه ابتداءً. وهذا تحويل التهديد إلى فرص.

- توقف راحلة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المسير، وقول بعض المسلمين: (خلأت القصواء) أي تقهقرت – كحران الفرس –؛ فأجابهم صلى الله عليه وسلم معللاً ما حصل، رافعًا عن المسلمين ما يُضعف همتهم، وهنا تدخل القائد للحد من ضعف بعض أصحابه بحنكة.
- قلة ماء الشرب، وعالج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك بمعجزة منه، وهذا تدخل القائد للحد من تهديد حاصل وهو نقص الماء منعًا للوقوع في عجز لا يمكن المتابعة معه.
- مجيء قوم من خزاعة وإخبارهم رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ بأن هناك من سيقاتله ويمنعه من وصول مكة وبيتها المحرم؛ وذلك تفزيعًا وَثَنيًا لعزم المسلمين عما يريدونه ظنًا أنهم جاؤوا للقتال؛ فأخبرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه لم يَقدم لقتال بل جاء معتمراً وزائراً لبيت الله. وهذا تدخل من القائد لاستيعاب ثغرة حصلت عندما أنذر جيش خالد بن الوليد قريشًا بخروج المسلمين نحو مكة، وبذلك حول القائد التهديد إلى فرصة، فهو وأصحابه جاؤوا معتمرين ودليلهم؛ ما معهم من هديٍ.

ولم يترك قول قوم خزاعة يهددونهم؛ بل زادهم بقوله بأن عدوه؛ أي قريشًا قد أنهكتها الحرب وأضرت بها، وبذلك استخدم القائد معلومات سرية يملكها؛ كقوة داخلية ليرهب به عدوه، فكانت خياراته صلى الله عليه

وسلم كالآتي: إما أن تخلي قريش سبيله ليعتمر (تحقيق الهدف المرحلي الأول) أو أن يؤجلوا ذلك (تحقيق الهدف المرحلي الثاني) وبذلك ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم مرونة للطرف الآخر بالتخلي عن هدف مرحلي، مُخفيًا هدفه الإستراتيجي بعيداً عن مخيلتهم، ثم زاد خيار الحرب؛ ليضيف للحوار قوة عسكرية، فالمنطق وحده لا يفيد مع العدو، ولابد من بيان القوة حيث يجب أن تكون؛ فجمع بين الملاطفة والحزم؛ بعدما أعلم القوم المحاورين بأهمية ما يملكه من معلومات عن عدوه.

أحداث ومتغيرات حصلت خلال الحوار كادت أن تنقض الاتفاق، بل وتشعل حربًا:

- انتقل المفاوض الوسيط إلى الطرف الآخر وهم قريش، وخيّرهم بأن لديه ما يقوله؛ فإن شاؤوا قال، وإن شاؤوا سكت عن القول، وهذه مهارة حوارية في الوسيط ليثبت قدراته وليشوق الطرف الآخر بعدما أحس بقدرات الطرف الأول وعزيمته، فبادره سفهاء قريش بالخيار الثاني وهذه حال الحمقى في كل زمان ومكان، لكن حكماء الرأي فيهم طلبوا الخيار الأول.
- قدم المفاوض نفسه مبتدأ الكلام عن نفسه ليُعرف بمكانته، ثم بصلة القربى المعنوية بينه وبين قريش، ثم أخبرهم بعرض خطة رشد يحملها لهم من الطرف الآخر؛ أي من رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقبلوا وساطته.
- عاد المفاوض الوسيط إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وناشده بالحمية مذكراً رسول الله صلى الله عليه وسلم بقومه وبشيم العرب، كما هدده

بشكل مبطن بأنه إن اختار الاجتياح فإن فراسته – أي الوسيط – تُنبؤه بانشقاق أصحابه عنه وفرارهم منه، وبذلك فإن المفاوض الوسيط لمّح لغرضه مستخدماً الملاطفة والحزم أيضاً.

- فإذ بجواب فظ من أقرب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يفاجئ المفاوض المحاور بعدما تعرّض لنقطة ضعف (حسبما يرتأيه) قد تصيب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلى الرغم من أن أبي بكر رضي الله عنه معروف بالوداعة والسماحة والهدوء، لكنه أثبت أنه أسدٌ في المواقف التي يجب أن يكون فيها كذلك؛ فبينّ للوسيط أنهم أصحابٌ لا يتركون رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يدعونه، ولما طلب الوسيط معرفة المتكلم عرفه وعرف قدره، وهذا ذكاء يُشهد للوسيط بعدم تسرعه في الرد ونقض الاتفاق، فذكّر أبا بكر رضي الله عنه بأنه رضي الله عنه صاحب يدٍ بيضاء عليه، لذلك لم يجبه، وهذا موقف أضفى على المفاوضات بُعداً متوازناً، حيث عاد الوسيط خطوة إلى الوراء.
- إلا أن الوسيط عاد للتأثير على المفاوضات بطريقة فظة بالاعتداء على رأس القوم بدل أصحابه مُصعّداً آلياته التفاوضية، فقام بما لا يليق بالوسيط القيام به، فمد يده على لحية رسول الله صلى الله عليه وسلم الشريفة، فما كان من أحد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن أهوى يده بنعل السيف، وخاطبه بفظاظة ليُبعد يده عن لحية رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فاستخدم الوسيط دهاءه ثانية، وطلب معرفة الفاعل، فعرفه،

وسرعان ما ذكّره بما كان عليه في الجاهلية من الغدر محاولاً الطعن فيه وللتقليل من شأنه، فسارع رسول الله صلى الله عليه وسلم بتغليب الحكمة؛ بقوله: إنه قبل منه إسلامه، وليس له في ماله شيء؛ فذلك فعل فعله في الجاهلية.

- ثم بعد محاولة المحاور اختراق العلاقة بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه، ومحاولة هز كيان رسول الله صلى الله عليه وسلم، جعل يرمق تصرف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويتفحص وجوههم لعله يفهم ما يدور حوله، فهو حذق تلقى السباب والشتم وسكت عنه، وحاول مد يده فكِيل له بالحزم والشدة؛ فقد رأى ما لم يعتد رؤيته، وهو السياسي المخضرم الذي جال البلاد العظيمة وقابل زعمائها الأشداء الذين تدين لهم الأرض وتهابهم. وها هو يصف المنظر الذي أخذ منه كل مأخذ بنفسه:

إن القائد الذي يحاوره، قائد يحبه أتباعه ويتفانون في حبه ويلتصقون به فيقتتلون على خدمته ويأخذون ما يبدر منه بلهفة شديدة، لكنهم يحافظون على أدبهم معه؛ فلا يرفعون صوتهم عنده، ولا يُحدّون نظرهم إليه.

بينما القادة الذين عرفهم في جولاته؛ يحرسهم حرّاسٌ غلاظ، يسدون أبوابهم أمام الناس، ويقبعون في حصون تمنعهم، ويفرضون الاحترام بقدر ما يزرعون الخوف في أتباعهم.

- ثم انتقل الوسيط للطرف الآخر ليروي شهادته، وليصف عجبه بما رآه وشاهده، وبذلك أثّر بقريش دون أن يدري، بعدما عجز عن التأثير بالطرف الآخر، ثم عرض عليهم خطة عرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه سماها عروة بن مسعود **بخطة رشد**؛ فكأن قريشًا تجَهزت نفسيًا لقبول الخطة، خاصة عندما أشار الوسيط المفاوض عليهم أن يقبلوها، ثم طلب التفويض بإتمام الصلح، فأذنوا له.

مرحلة كتابة الصلح: وهي الجزء الصعب من عملية التفاوض:

- عاد الوسيط المفاوض لبدء التفاوض الذي أُذن له به، فلما قَدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم، سارع رسول الله صلى الله عليه وسلم بإعلام أصحابه بفراسته وعلمه بالأشخاص ومقاماتهم، بأن هذا؛ أي الوسيط هو فلان، وهذه سِمة ذكية بأن يعرف القائد محاوره قبل أن يُعرِّف الآخر بنفسه مما يزرع فيه عزةً تجعله يحترم مفاوضه ويُجلّه، وزاد رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن قال لأصحابه: هو من قوم يعظمون البُدن أي الأضاحي السمينة المكتنزة، فقال: ابعثوها له، وكان المسلمون قد قدموا للعمرة وجاؤوا معهم بأضاحيهم ليتقربوا بها إلى الله عند البيت الحرام. أما المسلمون فاستقبلوا الوسيط المفاوض بالتلبية، فوقع ذلك في قلب الوسيط مما جعل قلبه يلين، حتى قال: لا ينبغي لهؤلاء أن يُصدوا عن البيت، فعاد إلى قريش ناصحًا إياهم بألا يمنعوهم.

- سرعان ما تقدم للمفاوضة وسيط آخر ليتسلم زمام التفاوض، فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم عرفه وأخبر أصحابه بأنه رجل فاجر، وبينما كان يكلمه، وصل محاور آخر اسمه سهيل، فعرفه رسول الله صلى الله عليه وسلم، واستشبر خيراً من اسمه؛ قائلاً لأصحابه: لقد سُهل لكم من أمركم.
- ابتدر سهيلاً طالبًا البدء بكتابة شروط التفاوض بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وقريش.
- طلب رسول الله صلى الله عليه وسلم بدء الاتفاق بالبسلمة، فاعترض الوسيط المفاوض وطلب تعديلها بما يعتقده الفريقان المتفاوضان معًا حتى لا يكون غلبة لطرف على آخر، وهذه حنكة، لكن المسلمين كرهوا ذلك، إلا أن حنكة رسول الله صلى الله عليه وسلم السياسية كانت بعيدة المدى، فقبل ما طرحه الوسيط، طالما أنه لا يخالف شرع الله تعالى.
- طلب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يُكتب: (هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله)؛ فاعترض الوسيط بذكائه وحنكته طالبًا كتابة اسم (محمد بن عبد الله) بدل ذلك، معللاً قوله بأن ذلك يتماشى وما يعتقده. تدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم موضحًا أنه رسول الله ولو كذّبت قريش ذلك، وقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم بطرح الوسيط لأنه فعلاً محمد بن عبد الله، كيلا يعرقل الاتفاق أية إشكاليات يمكن تجاوزها، فالأمر

جلل والغاية عظيمة ولا ينبغي تعطيل هدف استراتيجي بإنجاز مرحلي تكتيكي.

- صرح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الهدف الاستراتيجي لخطته وهو: تعظيم حرمات الله تعالى. ثم حدد أهم بنود الاتفاق؛ بالتخلية بين المسلمين وبين البيت ليطوّفوا به. لكن المفاوض الوسيط أجّل ذلك لعام قادم حتى لا يُقال أن قريشًا مورس عليها ضغط فقُهرت، ثم أضاف شرطًا رأى المسلمون فيه نقيصة، بأن يمنع على المسلمين استقبال أحد من قريش إلى صفهم خلال تلك الفترة، وكأن الوسيط يسجل نقاطًا يعدها مكاسب، وهي في حقيقة الأمر مكاسب تكتيكية محدودة قصيرة المدى.
- في هذه الأثناء، دخل على المسلمين رجل مقيد هارب من مكة، فسارع الوسيط بالتهديد بوقف الاتفاق إن لم يتم إعادة هذا الرجل لقريش، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لكننا لم نوقع الاتفاق بعد، فأصرّ المفاوض الوسيط على رفض طلب رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبول الرجل، على الرغم من تذكير الرجل الهارب المسلمين بما لاقاه من تعذيب من قريش، لكن الاتفاق الذي يخفي هدفًا استراتيجيًا لابد له من تجاوز إشكاليات نقضه. وبذلك سجل الوسيط مزيداً من النقاط.
- اعترض عمر رضي الله عنه وخاطب رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك، لكن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلمه بأنه نبي الله ولن يعصي الله تعالى، وكأنه يقول له أن الاتفاق يرعاه الله تعالى، لكن الغضب غيّب هذه

الحقيقة عن عمر رضي الله عنه وعن غيره من المسلمين، فأخذ الغضب من المسلمين مأخذه، حتى وصل بعمر رضي الله عنه أن خاطب أبا بكر رضي الله عنه بذلك؛ فأجابه: بمقولة رسول الله صلى الله عليه وسلم ذاتها، وأضاف مخاطبًا عمر رضي الله عنه: أن يستمسك بغرزه وأن يقف عند حده.

- إن قول الله تعالى: **إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَىٰ وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا ۚ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا** (الفتح: ٢٦)؛ يقصد بالحمية؛ الأنفة والغضب، وذلك حين صدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه عن البيت، ومنعوا الهدي محله، ولم يقرّوا ببسم الله الرحمن الرحيم، وأنكروا أن يكون محمداً رسول الله. وقيل: قال أهل مكة قد قتلوا أبناءنا وإخواننا ثم يدخلون علينا، فتحدث العرب أنهم دخلوا علينا رغماً منا واللات والعزى لا يدخلونها علينا فكانت هذه (**حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ**) التي دخلت قلوبهم، (**فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ**)؛ حتى لا يَدخلهم ما دَخلهم في الحمية فيعصون الله في قتالهم[1]. وهذا الملمح الذي أشار له صلى الله عليه وسلم فهمه أبا بكر وغاب عن عمر رضي الله عنهم؛ فالأمر جلل بحق.

[1] علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن، المتوفى سنة ٧٢٥ هـ، لباب التأويل في معاني التنزيل تفسير الخازن، سورة الفتح الآيتان ٢٦ و٢٧، ج ٥، ص ٥٠٨.

مرحلة ما بعد الاتفاق: وهي مرحلة ما بعد الانتهاء من كتابة الصلح حيث إقناع الأصحاب لتثمر الخطة وليعطوها ولاءهم:

- طلب رسول الله صلى الله عليه وسلم من أصحابه أن ينحروا ويحلقوا، فلم يفعلوا، فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أم المؤمنين أم سلمة، وأخبرها أمر المسلمين وخوفه من غضب الله تعالى إن عصوه، فكان لها الرأي الراجح في القضية، لتظهر أهمية المرأة في الإسلام، ودورها الحيوي ورأيها الصائب الراجح في أصعب اتفاق مصيري يتعلق بأمة الإسلام، فأشارت رضي الله عنها على رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يخرج إليهم، وأن يفعل ذلك مبتدئًا بنفسه فعلاً لا قولاً؛ فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعل ذلك، ففعل المسلمون فعله كسنة سلوكية؛ فاقتدوا بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- نجم عن الاتفاق إشكاليات تم حلها بضوء اتفاق الصلح المبرم، من ذلك المؤمنات المهاجرات من مكة إلى المدينة، ومن ذلك زوجات المسلمين الباقيات على كفرهن بمكة. ومن ذلك أيضا لحاق أحد المسلمين من قريش بالمسلمين ورده، لكنه اشتبك مع كفار قريش وفر منهم، ثم لحق بالمسلمين فأعادوه تطبيقًا للاتفاق. فما كان من الفارين إلا أن شكلوا عصابة أقضت مضجع قريش باعتراض قوافلهم وأخذ أموالهم وقتلهم، فوصل الأمر بقريش لتسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعالج أمرهم، فأمّنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأعادهم إليه.

لقد أثبتت الخطة مرونة استوعبت فيها كل المتغيرات التي حدثت خلال التنفيذ، وتم التعبير عنها كمياً، بسنة قادمة وهذا معيار كمي يُعمل به، وقد تم التنفيذ فعلاً كما هو مرسوم بالخطة وسارت الأمور على ما يرام.

لقد أضحى الحال على اتفاق بين فريقين ندّين، فريق إيمان وفريق كفر، نجم عنه اعتراف فريق الكفر بفريق الإيمان، مقرًّا بحقوقهم، وسمح فريق الكفر لفريق الإيمان بالعمرة وزيارة البيت العتيق بعد عام.

لقد كان هذا الاتفاق تمهيداً لدخول المسلمين مكة حاجّين فاتحين، ثم مؤسسين لدولة الإسلام، وطاردين الشرك من جزيرة العرب إلى يوم القيامة. وهذا ما غاب عن أئمة الكفر وعباقرتهم، لقد سارت خطة الرشد كما أراد واضعها ومهندسها، برعاية إلهية رحيمة الذي أنزل سكينته على رسوله والمؤمنين كما في الآية.

لقد فسر رسول الله صلى الله عليه وسلم قول الله تعالى: **إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا** (الفتح: ١) بأن الفتح هو صلح الحديبية، وأنه مقدمة الفتح الكبير والنهائي، فكان تحقيق الرؤية في العام التالي لصلح الحديبية. وكان تحقيق الهدف الاستراتيجي لخطة الرشد بإقامة أمة الإسلام حتى قيام الساعة، أمة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، أمة لا تتوانى عن إقامة العدل فيما بينها ومع غيرها، كما حققت الخطة أهدافًا مرحلية عديدة.

التحليل الاستراتيجي لخطة الرشد:

نقاط القوة:

- ثبات رسول الله صلى الله عليه وسلم على الحق، ويقينه بالله والتوكل عليه.

- حسن التدبير والعمل.
- قيادته الفاعلة بالحب والأثرة وتربية الناس على إحقاق العدل.
- ثبات من معه وولاءهم لله ولرسوله، وبراءتهم من الشرك والكفر وأهله.

نقاط الضعف:

- ضعف الإمكانيات المادية للمسلمين.
- وجودهم الجغرافي المقصور على المدينة المنورة.

التهديدات:

- انتشار الظلم وأكل الحقوق، وهذا ما يمهد لزوال الوجود البشري لزوال إنسانيته، فأكبر الظلم هو الكفر بالله وأنعمه والإشراك به، وهذا ما كان منتشراً في أصقاع الأرض كافة، ولما وقعت به أكثر الحضارات المندرسة؛ اندثرت أغلب معارفها وعلومها.

الفرص:

- توحيد الصف، لتعزيز منعة الأمة.
- تحقيق الغاية التي لا تنتهي وهي التي أعلنها رسول الله صلى الله عليه وسلم: تعظيم حرمات الله. داخل الجزيرة العربية، ومن ثم خارجها.

نص الحديث[1]:

خَرَجَ[2] رَسولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ زَمَنَ الحُدَيْبِيَةِ حتَّى إذَا كَانُوا ببَعْضِ الطَّرِيقِ، قالَ النبيُّ

[1] ذكر البخاري في صحيحه حديثًا رواه المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم (رقم ٢٧٣١)؛ فيه أحداث صلح الحديبية، الذي عُقد قربَ مكة في منطقة الحديبية والتي تُسمى اليوم الشميسي، في شهر ذي القعدة من العام السادس للهجرة بين المسلمين وبين مشركي قريش، وبمقتضاه عقدت هدنة بين الطرفين مدتها عشر سنوات، ثم نُقضت نتيجة اعتداء بني بكر على بني خزاعة.
[2] تفسير غريب ما في الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن فتوح الأندلسي الحميدي، ص ٢٢٤.

صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ: إنَّ خَالِدَ بنَ الوَلِيدِ بالغَمِيمِ[1] في خَيْلٍ لِقُرَيْشٍ طَلِيعَةٌ[2]، فَخُذُوا ذَاتَ اليَمِينِ فَوَاللَّهِ ما شَعَرَ بهِمْ خَالِدٌ حتَّى إذَا هُمْ بقَتَرَةِ[3] الجَيْشِ، فَانْطَلَقَ يَرْكُضُ نَذِيرًا لِقُرَيْشٍ.

وسَارَ النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ حتَّى إذَا كانَ بالثَّنِيَّةِ الَّتِي يُهْبَطُ عليهم منها بَرَكَتْ به رَاحِلَتُهُ، فَقالَ النَّاسُ: حَلْ حَلْ[4] فألَحَّتْ، فَقالوا: خَلَأَتِ[5] القَصْوَاءُ[6]، خَلَأَتِ القَصْوَاءُ، فَقالَ النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ: ما خَلَأَتِ القَصْوَاءُ، وما ذَاكَ لَهَا بخُلُقٍ، ولَكِنْ حَبَسَهَا حَابِسُ الفِيلِ، ثُمَّ قالَ: والذي نَفْسِي بيَدِهِ، لا يَسْأَلُونِي خُطَّةً يُعَظِّمُونَ فِيهَا حُرُمَاتِ اللَّهِ إلَّا أعْطَيْتُهُمْ إيَّاهَا، ثُمَّ زَجَرَهَا فَوَثَبَتْ.

قالَ: فَعَدَلَ عنْهمْ حتَّى نَزَلَ بأَقْصَى الحُدَيْبِيَةِ[7] علَى ثَمَدٍ[8] قَلِيلِ المَاءِ، يَتَبَرَّضُهُ[9] النَّاسُ تَبَرُّضًا، فَلَمْ يُلَبِّثْهُ النَّاسُ حتَّى نَزَحُوهُ، وشُكِيَ إلى رَسولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ العَطَشُ، فَانْتَزَعَ سَهْمًا مِن كِنَانَتِهِ، ثُمَّ أمَرَهُمْ أنْ يَجْعَلُوهُ فِيهِ، فَوَاللَّهِ ما زَالَ يَجِيشُ[10] لهمْ بالرِّيِّ حتَّى صَدَرُوا عنْه.

فَبيْنَما هُمْ كَذلكَ إذْ جَاءَ بُدَيْلُ بنُ ورْقَاءَ الخُزَاعِيُّ في نَفَرٍ مِن قَوْمِهِ مِن خُزَاعَةَ، وكَانُوا عَيْبَةَ[11] نُصْحِ رَسولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ مِن أهْلِ تِهَامَةَ، فَقالَ: إنِّي تَرَكْتُ كَعْبَ بنَ لُؤَيٍّ، وعَامِرَ بنَ لُؤَيٍّ نَزَلُوا أعْدَادَ مِيَاهِ الحُدَيْبِيَةِ، ومعهُمُ العُوذُ[12] المَطَافِيلُ[13]، وهُمْ مُقَاتِلُوكَ وصَادُّوكَ عَنِ البَيْتِ، فَقالَ رَسولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ: إنَّا لَمْ نَجِئْ لِقِتَالِ أحَدٍ، ولَكِنَّا جِئْنَا مُعْتَمِرِينَ، وإنَّ قُرَيْشًا قدْ نَهِكَتْهُمُ[14] الحَرْبُ، وأَضَرَّتْ بهِمْ، فإنْ شَاؤُوا مَادَدْتُهُمْ مُدَّةً، ويُخَلُّوا بَيْنِي وبيْنَ النَّاسِ، فإنْ أظْهَرْ: فإنْ شَاؤُوا أنْ يَدْخُلُوا فِيما دَخَلَ فيه النَّاسُ فَعَلُوا، وإلَّا فقَدْ جَمُّوا[15]، وإنْ

---

[1] اسم مكان.
[2] مقدمة الجيش.
[3] الغبار الساطع معه سواد.
[4] يقال حل حل زجرا للناقة.
[5] توقفت عن المشي وتقهقرت كحران الفرس.
[6] اسم ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم، والقصوا هي المشقوقة أذنها.
[7] اسم قرية سميت ببشر هناك.
[8] الماء القليل.
[9] جمع الماء بالكفين لقلته.
[10] جاشت البئر بالماء إذا ارتفعت وفاضت.
[11] موضع سره وثقته.
[12] النوق الحديثات النتاج ذات اللبن.
[13] النوق الأمهات التي معها أطفالها.
[14] أضعفت قوتهم.
[15] استراحوا من جهد القتال.

هُمْ أبَوْا، فَوَالَّذي نَفْسي بيَدِهِ لأُقَاتِلَنَّهُمْ علَى أمْرِي هذا حتَّى تَنْفَرِدَ سَالِفَتِي[1]، ولَيُنْفِذَنَّ اللَّهُ أمْرَهُ.

فَقالَ بُدَيْلٌ: سَأُبَلِّغُهُمْ ما تَقُولُ، قالَ: فَانْطَلَقَ حتَّى أتَى قُرَيْشًا، قالَ: إنَّا قدْ جِئْنَاكُمْ من هذا الرَّجُلِ وسَمِعْنَاهُ يقولُ قَوْلاً، فإنْ شِئْتُمْ أنْ نَعْرِضَهُ علَيْكُم فَعَلْنَا، فَقالَ سُفَهَاؤُهُمْ: لا حَاجَةَ لَنَا أنْ تُخْبِرَنَا عنْه بشيءٍ، وقالَ ذَوُو الرَّأْيِ منهمْ: هَات ما سَمِعْتَهُ يقولُ، قالَ: سَمِعْتُهُ يقولُ كَذَا وكَذَا، فَحَدَّثَهُمْ بما قالَ النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ، فَقَامَ عُرْوَةُ بنُ مَسْعُودٍ فَقالَ: أيْ قَوْمِ، ألَسْتُمْ بالوَالِدِ؟ قالوا: بَلَى، قالَ: أوَلَسْتُ بالوَلَدِ؟ قالوا: بَلَى، قالَ: فَهلْ تَتَّهِمُونِي؟ قالوا: لاَ، قالَ: ألَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أنِّي اسْتَنْفَرْتُ أهْلَ عُكَاظَ[2]، فَلَمَّا بَلَّحُوا[3] عَلَيَّ جِئْتُكُمْ بأَهْلِي ووَلَدِي ومَن أطَاعَنِي؟ قالوا: بَلَى، قالَ: فإنَّ هذا قدْ عَرَضَ لَكُمْ خُطَّةَ رُشْدٍ، اقْبَلُوهَا ودَعُونِي آتِيهِ، قالوا: ائْتِهِ، فأتَاهُ.

فَجَعَلَ يُكَلِّمُ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ، فَقالَ النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ نَحْوًا من قَوْلِهِ لِبُدَيْلٍ، فَقالَ عُرْوَةُ عِنْدَ ذلكَ: أيْ مُحَمَّدُ أرَأَيْتَ إنِ اسْتَأْصَلْتَ أمْرَ قَوْمِكَ، هلْ سَمِعْتَ بأَحَدٍ مِنَ العَرَبِ اجْتَاحَ[4] أهْلَهُ قَبْلَكَ، وإنْ تَكُنِ الأُخْرَى، فإنِّي واللَّهِ لأَرَى وُجُوهًا، وإنِّي لأَرَى أوْشَابًا[5] مِنَ النَّاسِ خَلِيقًا أنْ يَفِرُّوا ويَدَعُوكَ، فَقالَ له أبو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: امْصُصْ بِبَظْرِ اللَّاتِ[6]، أنَحْنُ نَفِرُّ عنْه ونَدَعُهُ؟ فَقالَ: مَن ذَا؟ قالوا: أبو بَكْرٍ، قالَ: أما والذي نَفْسِي بيَدِهِ، لَوْلاَ يَدٌ كَانَتْ لكَ عِنْدِي لَمْ أجْزِكَ بهَا لأَجَبْتُكَ، قالَ: وجَعَلَ يُكَلِّمُ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ، فَكُلَّما تَكَلَّمَ أخَذَ بلِحْيَتِهِ، والْمُغِيرَةُ بنُ شُعْبَةَ قَائِمٌ علَى رَأْسِ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ، ومعهُ السَّيْفُ وعليه المِغْفَرُ، فَكُلَّما أهْوَى عُرْوَةُ بيَدِهِ إلى لِحْيَةِ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ ضَرَبَ يَدَهُ بنَعْلِ السَّيْفِ، وقالَ له: أخِّرْ يَدَكَ عن لِحْيَةِ رَسولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ، فَرَفَعَ عُرْوَةُ رَأْسَهُ، فَقالَ: مَن هذا؟ قالوا: الْمُغِيرَةُ بنُ شُعْبَةَ، فَقالَ: أيْ غُدَرُ[7]، ألَسْتُ أسْعَى في غَدْرَتِكَ؟ وكانَ الْمُغِيرَةُ صَحِبَ قَوْمًا في الجَاهِلِيَّةِ فَقَتَلَهُمْ، وأَخَذَ أمْوَالَهُمْ، ثُمَّ جَاءَ فأسْلَمَ، فَقالَ النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ: أمَّا الإِسْلَامَ فأقْبَلُ، وأمَّا المَالَ فَلَسْتُ منه في شيءٍ.

ثُمَّ إنَّ عُرْوَةَ جَعَلَ يَرْمُقُ[8] أصْحَابَ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ بعَيْنَيْهِ، قالَ: فَوَاللَّهِ ما تَنَخَّمَ رَسولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ نُخَامَةً إلَّا وقَعَتْ في كَفِّ رَجُلٍ منهمْ، فَدَلَكَ بهَا وجْهَهُ

---

[1] حتى تنفصل رقبتي عن بدني.
[2] اسم سوق في الجاهلية.
[3] امتنعوا عن إجابته.
[4] أهلَكَ.
[5] أخلاطًا من الناس.
[6] شتيمة غليظة عند العرب واللات اسم صنم كانوا يعبدونه.
[7] من فعاله كلها غدر.
[8] يلحظ.

وجِلْدَهُ، وإذَا أمَرَهُمُ ابْتَدَرُوا أمْرَهُ، وإذَا تَوَضَّأَ كَادُوا يَقْتَتِلُونَ علَى وضُوئِه، وإذَا تَكَلَّمَ خَفَضُوا أصْوَاتَهُمْ عِنْدَهُ، وما يُحِدُّونَ إلَيْه النَّظَرَ تَعْظِيمًا له، فَرَجَعَ عُرْوَةُ إلى أصْحَابِه، فَقالَ: أيْ قَوْمِ، واللَّه لقَدْ وفَدْتُ علَى المُلُوك، ووَفَدْتُ علَى قَيْصَرَ، وكِسْرَى، والنَّجَاشِيِّ، واللَّه إنْ رَأَيْتُ مَلِكًا قَطُّ يُعَظِّمُهُ أصْحَابُهُ ما يُعَظِّمُ أصْحَابُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ مُحَمَّدًا، واللَّه إنْ تَنَخَّمَ نُخَامَةً إلَّا وقَعَتْ في كَفِّ رَجُلٍ منهمْ، فَدَلَكَ بهَا وجْهَهُ وجِلْدَهُ، وإذَا أمَرَهُمُ ابْتَدَرُوا أمْرَهُ، وإذَا تَوَضَّأَ كَادُوا يَقْتَتِلُونَ علَى وضُوئِه، وإذَا تَكَلَّمَ خَفَضُوا أصْوَاتَهُمْ عِنْدَهُ، وما يُحِدُّونَ إلَيْه النَّظَرَ تَعْظِيمًا له، وإنَّه قدْ عَرَضَ علَيْكُم خُطَّةَ رُشْدٍ فَاقْبَلُوهَا، فَقالَ رَجُلٌ مِن بَنِي كِنَانَةَ: دَعُونِي آتِيه، فَقالوا: ائْتِه.

فَلَمَّا أشْرَفَ علَى النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ وأَصْحَابِه، قالَ رَسولُ اللَّه صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: هذا فُلَانٌ، وهو مِن قَوْمٍ يُعَظِّمُونَ البُدْنَ، فَابْعَثُوهَا له فَبُعِثَتْ له، واسْتَقْبَلَهُ النَّاسُ يُلَبُّونَ، فَلَمَّا رَأَى ذلكَ قالَ: سُبْحَانَ اللَّه، ما يَنْبَغِي لِهَؤُلَاءِ أنْ يُصَدُّوا عَنِ البَيْتِ، فَلَمَّا رَجَعَ إلى أصْحَابِه، قالَ: رَأَيْتُ البُدْنَ قدْ قُلِّدَتْ وأُشْعِرَتْ، فَما أرَى أنْ يُصَدُّوا عَنِ البَيْتِ.

فَقَامَ رَجُلٌ منهمْ يُقَالُ له مِكْرَزُ بنُ حَفْصٍ، فَقالَ: دَعُونِي آتِيه، فَقالوا: ائْتِه، فَلَمَّا أشْرَفَ علَيهم، قالَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: هذا مِكْرَزٌ، وهو رَجُلٌ فَاجِرٌ، فَجَعَلَ يُكَلِّمُ النبيَّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ.

فَبيْنَما هو يُكَلِّمُهُ إذْ جَاءَ سُهَيْلُ بنُ عَمْرٍو، قالَ مَعْمَرٌ: فأخْبَرَنِي أيُّوبُ، عن عِكْرِمَةَ أنَّه لَمَّا جَاءَ سُهَيْلُ بنُ عَمْرٍو، قالَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: لقَدْ سَهُلَ لَكُمْ مِن أمْرِكُمْ.

قالَ مَعْمَرٌ: قالَ الزُّهْرِيُّ في حَدِيثِه: فَجَاءَ سُهَيْلُ بنُ عَمْرٍو فَقالَ: هَاتِ اكْتُبْ بيْنَنَا وبيْنَكُمْ كِتَابًا فَدَعَا النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ الكَاتِبَ، فَقالَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: بِسْمِ اللَّه الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، قالَ سُهَيْلٌ: أمَّا الرَّحْمَنُ، فَوَاللَّه ما أدْرِي ما هو ولَكِنِ اكْتُبْ باسْمِكَ اللَّهُمَّ كما كُنْتَ تَكْتُبُ، فَقالَ المُسْلِمُونَ: واللَّه لا نَكْتُبُهَا إلَّا بِسْمِ اللَّه الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَقالَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: اكْتُبْ باسْمِكَ اللَّهُمَّ ثُمَّ قالَ: هذا ما قَاضَى عليه مُحَمَّدٌ رَسولُ اللَّه، فَقالَ سُهَيْلٌ: واللَّه لو كُنَّا نَعْلَمُ أنَّكَ رَسولُ اللَّه ما صَدَدْنَاكَ عَنِ البَيْتِ، ولَا قَاتَلْنَاكَ، ولَكِنِ اكْتُبْ مُحَمَّدُ بنُ عبدِ اللَّه، فَقالَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: واللَّه إنِّي لَرَسولُ اللَّه، وإنْ كَذَّبْتُمُونِي، اكْتُبْ مُحَمَّدُ بنُ عبدِ اللَّه – قالَ الزُّهْرِيُّ: وذلكَ لِقَوْلِه: لا يَسْأَلُونِي خُطَّةً يُعَظِّمُونَ فِيهَا حُرُمَاتِ اللَّه إلَّا أعْطَيْتُهُمْ إيَّاهَا.

فَقالَ له النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: علَى أنْ تُخَلُّوا بيْنَنَا وبيْنَ البَيْتِ، فَنَطُوفَ به، فَقالَ سُهَيْلٌ: واللَّه لا تَتَحَدَّثُ العَرَبُ أنَّا أُخِذْنَا ضُغْطَةً[1]، ولَكِنْ ذلكَ مِنَ العَامِ المُقْبِلِ، فَكَتَبَ، فَقالَ سُهَيْلٌ: وعلَى أنَّه لا يَأْتِيكَ مِنَّا رَجُلٌ وإنْ كانَ علَى دِينِكَ إلَّا رَدَدْتَهُ إلَيْنَا، قالَ المُسْلِمُونَ:

[1] قهرا.

سُبْحَانَ اللَّه، كيفَ يُرَدُّ إلى المُشْرِكِينَ وقدْ جَاءَ مُسْلِمًا؟

فَبيْنَما هُمْ كَذلكَ إذْ دَخَلَ أبو جَنْدَلِ بنُ سُهَيْلِ بنِ عَمْرٍو يَرْسُفُ في قُيُودِه، وقدْ خَرَجَ من أسْفَلِ مَكَّةَ حتَّى رَمَى بنَفْسِه بينْ أظْهُرِ المُسْلِمينَ، فَقالَ سُهَيْلٌ: هذا يا مُحَمَّدُ أوَّلُ ما أُقَاضيكَ عليه أنْ تَرُدَّهُ إلَيَّ، فَقالَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: إنَّا لَمْ نَقْضِ الكِتَابَ بَعْدُ، قالَ: فَوَاللَّه إذًا لَمْ أُصَالِحْكَ علَى شيءٍ أبَدًا، قالَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: فأجِزْهُ لِي، قالَ: ما أنَا بِمُجيزِه لَكَ، قالَ: بَلَى فَافْعَلْ، قالَ: ما أنَا بفَاعِلٍ، قالَ مِكْرَزٌ: بَلْ قدْ أجَزْنَاهُ[1] لَكَ، قالَ أبو جَنْدَلٍ: أيْ مَعْشَرَ المُسْلِمينَ، أُرَدُّ إلى المُشْرِكِينَ وقدْ جِئْتُ مُسْلِمًا، ألاَ تَرَوْنَ ما قدْ لَقِيتُ؟ وكانَ قدْ عُذِّبَ عَذَابًا شَديدًا في اللَّه.

قالَ: فَقالَ عُمَرُ بنُ الخَطَّاب: فأتَيْتُ نَبيَّ اللَّه صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ فَقُلتُ: ألَسْتَ نَبِيَّ اللَّه حَقًّا، قالَ: بَلَى، قُلتُ: ألَسْنَا علَى الحَقِّ، وعَدُوُّنَا علَى البَاطِلِ، قالَ: بَلَى، قُلتُ: فَلِمَ نُعْطِي الدَّنِيَّةَ في دِيننَا إذًا؟ قالَ: إنِّي رَسولُ اللَّه، ولَسْتُ أعْصِيه، وهو نَاصِرِي، قُلتُ: أوَلَيسَ كُنْتَ تُحَدِّثُنَا أنَّا سَنَأْتي البَيْتَ فَنَطُوفُ به؟ قالَ: بَلَى، فأخْبَرْتُكَ أنَّا نَأْتيه العَامَ، قالَ: قُلتُ: لاَ، قالَ: فإنَّكَ آتيه ومُطَوِّفٌ به، قالَ: فأتَيْتُ أبَا بَكْرٍ فَقُلتُ: يا أبَا بَكْرٍ أليسَ هذا نَبِيَّ اللَّه حَقًّا؟ قالَ: بَلَى، قُلتُ: ألَسْنَا علَى الحَقِّ وعَدُوُّنَا علَى البَاطِلِ؟ قالَ: بَلَى، قُلتُ: فَلِمَ نُعْطِي الدَّنِيَّةَ في دِيننَا إذًا؟ قالَ: أيُّها الرَّجُلُ إنَّه لَرَسولُ اللَّه صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، ولَيسَ يَعْصِي رَبَّهُ، وهو نَاصِرُهُ، فَاسْتَمْسِكْ بغَرْزِه، فَوَاللَّه إنَّه علَى الحَقِّ، قُلتُ: أليسَ كانَ يُحَدِّثُنَا أنَّا سَنَأْتي البَيْتَ ونَطُوفُ به؟ قالَ: بَلَى، أفَأخْبَرَكَ أنَّكَ تَأْتيه العَامَ؟ قُلتُ: لاَ، قالَ: فإنَّكَ آتيه ومُطَوِّفٌ به. قالَ الزُّهْرِيُّ: قالَ عُمَرُ: فَعَمِلْتُ لذلكَ أعْمَالاً[2].

قالَ: فَلَمَّا فَرَغَ من قَضيَّةِ الكِتَاب، قالَ رَسولُ اللَّه صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ لأصْحَابِه: قُومُوا فَانْحَرُوا ثُمَّ احْلِقُوا، قالَ: فَوَاللَّه ما قَامَ منهمْ رَجُلٌ حتَّى قالَ ذلكَ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا لَمْ يَقُمْ منهمْ أحَدٌ دَخَلَ علَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَذَكَرَ لَهَا ما لَقِيَ منَ النَّاسِ، فَقالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: يا نَبِيَّ اللَّه، أتُحِبُّ ذلكَ، اخْرُجْ ثُمَّ لا تُكَلِّمْ أحَدًا منهمْ كَلِمَةً، حتَّى تَنْحَرَ بُدْنَكَ، وتَدْعُوَ حَالِقَكَ فَيَحْلِقَكَ، فَخَرَجَ فَلَمْ يُكَلِّمْ أحَدًا منهمْ حتَّى فَعَلَ ذلكَ نَحَرَ بُدْنَهُ، ودَعَا حَالِقَهُ فَحَلَقَهُ، فَلَمَّا رَأَوْا ذلكَ قَامُوا، فَنَحَرُوا وجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَحْلِقُ بَعْضًا حتَّى كَادَ بَعْضُهُمْ يَقْتُلُ بَعْضًا غَمًّا.

ثُمَّ جَاءَهُ نِسْوَةٌ مُؤْمِنَاتٌ فأنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: يَا أيُّها الَّذينَ آمَنُوا إذَا جَاءَكُمُ المُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ [الممتحنة: ١٠] حتَّى بَلَغَ بعِصَمِ الكَوَافِرِ فَطَلَّقَ عُمَرُ يَومَئذٍ امْرَأَتَيْنِ، كَانَتَا له في الشِّرْكِ فَتَزَوَّجَ إحْدَاهُما مُعَاوِيَةُ بنُ أبي سُفْيَانَ، والأُخْرَى صَفْوَانُ بنُ أُمَيَّةَ.

ثُمَّ رَجَعَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ إلى المَدينَة، فَجَاءَهُ أبو بَصيرٍ رَجُلٌ من قُرَيْشٍ وهو مُسْلِمٌ،

---

[1] في كف الأذى عنه فقط.

[2] أنواع من الحسنات كالصدقة والصوم والصلاة والعتق لتذهب عني سيء ما قلته يومئذ.

فأرْسَلُوا في طَلَبِهِ رَجُلَيْنْ، فَقالوا: العَهْدَ الذي جَعَلْتَ لَنَا، فَدَفَعَهُ إلى الرَّجُلَيْنْ، فَخَرَجَا به حتَّى بَلَغَا ذَا الحُلَيْفَة، فَنَزَلُوا يَأْكُلُونَ من تَمْرٍ لهمْ، فَقالَ أبو بَصيرٍ لأحَدِ الرَّجُلَيْنْ: واللَّه إنِّي لأَرَى سَيْفَكَ هذا يا فُلانُ جَيِّداً، فَاسْتَلَّهُ الآخَرُ، فَقالَ: أجَلْ، واللَّه إنَّه لَجَيِّدٌ، لقَدْ جَرَّبْتُ به، ثُمَّ جَرَّبْتُ، فَقالَ أبو بَصيرٍ: أرِني أنْظُرْ إلَيْه، فأمْكَنَهُ منه، فَضَرَبَهُ حتَّى بَرَدَ[1]، وفَرَّ الآخَرُ حتَّى أتَى المَدينَةَ، فَدَخَلَ المَسْجِدَ يَعْدُو، فَقالَ رَسولُ اللَّه صَلَّى اللّٰهُ عليه وسلَّمَ حِينَ رآهُ: لقَدْ رَأَى هذا ذُعْراً فَلَمَّا انْتَهَى إلى النبيِّ صَلَّى اللّٰهُ عليه وسلَّمَ قالَ: قُتِلَ واللَّه صَاحِبِي وإنِّي لَمَقْتُولٌ، فَجَاءَ أبو بَصيرٍ فَقالَ: يا نَبِيَّ اللَّه، قدْ واللَّه أوْفَى اللَّهُ ذِمَّتَكَ، قدْ رَدَدْتَني إليهم، ثُمَّ أنْجَانِي اللَّهُ منهمْ، قالَ النبيُّ صَلَّى اللّٰهُ عليه وسلَّمَ: ويْلُ أُمِّه مِسْعَرَ حَرْبٍ، لو كانَ له أحَدٌ فَلَمَّا سَمِعَ ذلكَ عَرَفَ أنَّه سَيَرُدُّهُ إليهم، فَخَرَجَ حتَّى أتَى سِيفَ البَحْرِ قالَ: ويَنْفَلِتُ منهمْ أبو جَنْدَلِ بنُ سُهَيْلٍ، فَلَحِقَ بأَبِي بَصيرٍ، فَجَعَلَ لا يَخْرُجُ من قُرَيْشٍ رَجُلٌ قدْ أسْلَمَ إلَّا لَحِقَ بأَبِي بَصيرٍ، حتَّى اجْتَمعتْ منهمْ عِصَابَةٌ، فَوَاللَّه ما يَسْمَعُونَ بعِيرٍ خَرَجَتْ لِقُرَيْشٍ إلى الشَّأْمِ إلَّا اعْتَرَضُوا لَهَا، فَقَتَلُوهُمْ وأَخَذُوا أمْوَالَهُمْ.

فأرْسَلَتْ قُرَيْشٌ إلى النبيِّ صَلَّى اللّٰهُ عليه وسلَّمَ تُنَاشِدُهُ باللَّه والرَّحِمِ، لَمَّا أرْسَلَ[2]، فمَن أتَاهُ فَهو آمِنٌ، فأرْسَلَ النبيُّ صَلَّى اللّٰهُ عليه وسلَّمَ إليهم، فأنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: وَهو الذي كَفَّ أيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وأَيْدِيَكُمْ عنْهمْ ببَطْنِ مَكَّةَ من بَعْدِ أنْ أظْفَرَكُمْ عليهم [الفتح: ٢٤] حتَّى بَلَغَ: الحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الجَاهِلِيَّةِ [الفتح: ٢٦] وكَانَتْ حَمِيَّتُهُمْ أنَّهُمْ لَمْ يُقِرُّوا أنَّه نَبِيُّ اللَّه، ولَمْ يُقِرُّوا ببِسْمِ اللَّه الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وحَالُوا بيْنَهُمْ وبيْنَ البَيْتِ.

[1] مات.
[2] إلا أرسل.

العدد الثامن والتسعون

تموّت عضلة السياسة المالية وتعفنها في جسم الاقتصاد التقليدي بعد تموّت عضلة سياسته النقدية

يشير تعبير الغانغرين إلى حدوث تموت وتعفن النسيج بسبب انقطاع التروية الدموية إلى قسم معين من الجسم، وقد تتضمن بعض أنواع الغانغرين انتانًا جرثوميًا مرافقًا (نقلا عن مدونة معامل سمارت لاب للتحاليل الطبية).

لقد دخلت السياسة النقدية للاقتصاد التقليدي مرحلة التموّت بنهاية عام ٢٠٠٨ إثر الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وما زالت تعيش متعفنة تعاني الأمرّين، فالفائدة الربوية تقبع مجاورة للصفر أو دونه مشلولة الحركة.

وتترنح السياسة المالية للاقتصاد التقليدي مؤذنة دخول مرحلة التموّت بسبب تزايد معارضي فرض الضرائب – ونقصد مواطني الدول التي توصف بالواعية ضريبيًا وصاحبة الثقافة الضريبية أكثر من غيرهم –، وسنذكر شواهد على ذلك. ولن يكون مقالنا حول شرعية الضرائب التي كتبنا عن حرمتها مراراً وتكراراً وذكرنا حكم التوظيف وشروط فرضه.

يجب أن تسعى الحكومات لزيادة رفاهية شعوبها ومواطنيها بنقلهم من منحنى الاستهلاك الضروري إلى منحنى استهلاك الحاجيات ومن ثم منحنى استهلاك الكماليات؛ ضمن القواعد الشرعية أي بلا إسراف ولا تبذير. قال الله تعالى واصفًا

عباده: وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا (الفرقان: ٦٧)

ويلعب ضعف القوة الشرائية دوراً في انعكاس وجهة الاستهلاك نحو الضروري دون الحاجي ودون الكمالي، وهذا ما يؤثر على سرعة دوران عجلة الاقتصاد؛ فحجم الإنفاق هو محرك الدوران وأساسه، أما ضعفه فمؤشر بداية ركود اقتصادي.

لقد أظهر تقرير السعادة[1] لعام ٢٠١٩ الذي صنف البلدان بناء على ستة عناصر داعمة للرفاهية، هي: الدخل، والحرية، والثقة، ومتوسط العمر المتوقع في الحياة الصحية، والدعم الاجتماعي، والكرم؛ فكانت أول ثمانية دول أوربية الجنسية، (انظر الجدول).

أسعد دول العالم	أعلى الدول فرضا لضرائب الدخل	أعلى الدول فرضا لضريبة المبيعات
فنلندا	السويد ٥٧.١٩٪	الهند
الدنمارك	اليابان ٥٥.٩٥٪	المجر
النرويج	النمسا ٥٥٪	كرواتيا
أيسلندا	هولندا ٥١.٧٥٪	البرازيل
هولندا	بلجيكا ٥٠٪	الدنمارك
سويسرا	إيرلندا ٤٨.٠٠٪	النرويج
السويد	استراليا ٤٥٪	السويد
نيوزيلندا	الصين ٤٥٪	فنلندا
كندا	فرنسا ٤٥٪	اليونان

[1] موقع CNN Arabic رابط

-	ألمانيا ٤٥٪	أيسلندا

كما احتلت الدول الأوروبية الصدارة في فرض ضرائب الدخل حسب التقرير الاقتصادي الأخير من منظمة التعاون الاقتصادي[١]، وكان أعلى ثمانية بلدان من حيث ضريبة المبيعات[٢] أوروبية أيضًا (انظر الجدول نفسه).

تلعب الضرائب المفروضة على الناس دوراً واضحًا في زيادة أسعار المنتجات التي يستهلكونها، فينكمش إنفاقهم ويركد اقتصادهم. وقد ساهمت أزمة كورونا بضياع مدخرات الطبقة الوسطى من الناس؛ فحولتهم إلى فقراء لينقسم المجتمع إلى طبقتين واضحتين، طبقة غنية وأخرى فقيرة. وبما أن الميل الحدي للاستهلاك للفقراء يساوي الواحد؛ فهم ينفقون كل ما يأتيهم، ولنضوب ما يأتيهم؛ شح الإنفاق واضمحل الاستهلاك. أما الأغنياء فلديهم بدائل عديدة، ومدخرات وفيرة؛ تعفيهم من الوقوع في أزمة الفقر، لكن إنفاقهم سيشح؛ لأن الخوف يصيب جميع الناس بشكل عام، ولربما الاقتصاد السعودي أحدث مثال؛ حيث زادت عمليات الشراء قبل دخول تطبيق قرار زيادة ضريبة القيمة المضافة[٣] بشكل ملحوظ. يقول الله الخالق: **إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا * إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا** (المعارج: ١٩–٢٠).

والضريبة عمومًا وضريبة المبيعات خصوصًا؛ هي ضريبة عمياء لا تفرق بين مستهلك وآخر سواء أكان غنيًا أم فقيرًا، وعادة ما تؤثر على الفقراء أكثر؛ لأن كل دخولهم موجهة لتغطية حاجاتهم الضرورية. كما أن الفقير ليس لديه سبل نقل

[١] موقع عربي ٢١ رابط
[٢] موقع المرسال رابط
[٣] موقع يورونيوز، ١-٧-٢٠٢٠، رابط.

عبء الضريبة لغيره؛ فيتوقف أثرها عنده بوصفه المستهلك النهائي. أما الغني وصاحب المهنة فيمكنهم نقل العبء إلى غيرهم بسبل مختلفة، يصعب على فارض الضريبة متابعتها، كما لا ينفع بعض النظم المالية الإدعاء بإضافة ميزة الذكاء لهذا النوع من الضرائب – كتوجيهها نحو استهلاك يخص طبقة الأغنياء – لصعوبة التتبع؛ خاصة أن أولئك لديهم سَعة في الخيارات؛ فيمكنهم التحول من تسوق إلى تسوق آخر. لذلك لا ذكاء إطلاقًا في النظم المالية آخذين بعين الاعتبار ما يجري الكلام عنه حاليًا؛ من سياسات ضريبية أكثر عدلا باعتماد الذكاء الاصطناعي AI حيث تصبح السياسة الضريبية أقل تأثرًا بالتجاذبات السياسية وأكثر اعتماداً على البيانات.

وأمام تنامي السلوك الاستهلاكي الموجه نحو الضروريات يصعب الكلام عن الادخار؛ بل لم يعد للادخار منحنيات يسلكها سوى الضمور من الحياة الاقتصادية، حيث لم يتبق ما يمكن توجيهه نحو الادخار. وهذا مُنذر بزيادة انتشار الفقر لضعف قنوات التنمية الاقتصادية بسبب تراجع دعم الاقتصاد المحلي بالمدخرات؛ والنتيجة: ضعف دوران عجلة الاقتصاد إن لم يكن توقفها.

الثقافة الضريبية والوعي الضريبي

ينافح بعض منظري السياسة المالية عن ضرورة إيجاد[1] وعي ضريبي لدى الناس وتعزيز الثقافة الضريبية لدى المكلفين لتجنب الأخطاء، إلا أن ذلك عادة ما يكون (تحت طائلة تحمل غرامات إضافية نتيجة التأخير في بيان الإقرار الضريبي)، أو

[1] نبيل محادين، برنامج حول الثقافة الضريبية، صحيفة الرأي، ٢-٧-٢٠٢٠، الزرقاء، الأردن.

بتسيير دوريات في الأسواق تلاحق البائع والشاري لإظهار فاتورته التي توضح اقتطاع ضريبة المبيعات. وهذا أسلوب ترهيبي لا يجدي نفعًا إلا بتوافر رقابة شديدة وصارمة.

وبناء عليه راوحت قضية الثقافة الضريبية مكانها منذ عشرات السنين؛ فحجة انتماء الأفراد والمؤسسات والشركات، كداعم للخزانة العامة من خلال دفع ما هو مستحق عليهم من ضرائب طوعيًا دون اللجوء إلى العقوبات والغرامات **غير متحقق بالمرة**. وقد فشلت إشاعة ثقافة الضرائب من المدرسة إلى الجامعة إلى المنظمة، ولم يتحول المواطن إلى دافع للضريبة عبر قناعة تامة بوصفه جزءا من النسيج الوطني، وتعبيرا عن دوره الوطني؛ فدوائر الفساد محيطة بكل حياته، وهي غارقة في صرف المال العام دون وجه حق ودون منطق، لذلك فالأولى إيجاد ثقافة تساعد على التخلص من سلوكيات الهدر والبذخ والترف التي يمارسها القطاع الحكومي وبعض الأفراد والأسر دون إكتراث أو إحساس بمسؤولية اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية.

يصف الله تعالى المبذرين بالشياطين والشيطان كافر بربه: **إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ ۖ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا** (الإسراء: ٢٧). والله تعالى قد أمر بعدم إطاعة المسرف لقوله: **وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ** (الشعراء: ١٥١).

شواهد العالم المتقدم

إن الثقافة الثابتة التي لم تتغير والتي يمكن الجزم بها هي:

- أن نقل عبء الضريبة عموماً وضريبة القيمة المضافة خصوصاً إلى المستهلك من خلال رفع أسعار البيع أمر قائم طالما اختفت أو ضعفت الرقابة الصارمة.
- أن الضجر من الضريبة والتهرب منها مسلك جميع الناس؛ بينما كان يُظن غير ذلك بدول أوروبا وغيرها – على أقل تقدير –. وأمثلة ذلك كثيرة، منها:

الولايات المتحدة الأمريكية

هناك شعار تتبناه كبرى شركات التقنية في أمريكا، وهي شركة أمازون[1] حيث وزعت كوبًا طُبع عليه الشعار التالي:

Theres no way, I was born to pay tax and die

لا مجال أمامي؛ ولدت لدفع الضريبة والموت

فأيُ يأس هذا؟ وأي استعباد للناس؟ لقد كان عصر الرق بين السيد والعبد، ويكأن الرق صار اليوم بين الحكومة وشعبها أي الدولة ومواطنيها.

والتغيير الحاصل – المشار إليه – ليس محصورا في ثقافة الشركات والمواطنين؛ بل صار جزءا من ثقافة عليّة القوم من السياسيين؛ مثل (إليزابيث وارن) و (بيرني ساندرز) المرشحان للرئاسة الأمريكية، فهما يعتقدان أن الحل من المأزق الحالي للنظام الرأسمالي يتمثل في **تطبيق الضرائب على الثروة**[2]، لزيادة الإيرادات العامة، وهذا اقتراب واضح من مفهوم الزكاة في الاقتصاد المالي الإسلامي.

ألمانيا

[1] موقع أمازون، رابط.

[2] The Economist, Inequality could be lower than you think, Nov 28th 2019, Link

أظهرت إحصائية في ألمانيا[١] أن دافعي الضرائب حظوا بفرص جيدة في طعونهم على التقييمات الضريبية للمكاتب المالية في العام الماضي، وحسب وكالة الأنباء الألمانية نجح نحو ثلثي قضايا الطعون على التقييمات الضريبية التي تم رفعها في العام الماضي. وأوضحت الأرقام أن إجمالي عدد هذه القضايا وصل إلى ٣.٤٥ مليون قضية، تم الفصل في ٣.١٨ مليون قضية، وقد نجح مقدمو الطعون في ٢.٠٩ مليون قضية. إذاً هناك إجحاف في فرض الضرائب، وهناك اعتراض عليها، ولحسن الحظ أن هناك من يقبل الاعتراض ويُقره في ألمانيا، بينما تفتقده البلدان التي يتنشر فيها الفساد وتنخفض فيها مستويات حرية التعبير.

فرنسا

لا تغيب عن بال أحد أحداث الشغب التي طالما اشتعلت في ضواحي باريس ولمرات عديدة ولسنوات – منذ بداية هذا القرن –، اعتراضاً على فقر يعيشه الناس هناك، ثم توجت تلك الأحداث بحركة السترات الصفراء التي كتبنا عنها مقالا مطولاً[٢]، وقد كانت حركة احتجاجية أشعلتها فرض ضرائب جديدة.

كما وجه الرئيس الأمريكي كلاماً قاسياً للرئيس الفرنسي[٣]، الذي تستعد بلاده لفرض الضرائب على المنتجات الفرنسية[٤] رداً على فرض البرلمان الفرنسي الاستباقي على شركات التقنية الأمريكية المنشأ؛ وهذا بمثابة احتجاج دولة عظمى على ظلم

---

[١] نقلا عن وكالة الأنباء الألمانية تاريخ ١٢-٧-٢٠٢٠، رابط

[٢] قنطقجي، د. سامر مظهر، السترات الصفراء تزيد عري النظام المالي العالمي؛ مقترحات موريس آلي وحلول الاقتصاد الإسلامي، العدد ٧٩-٢٠١٨، رابط.

[٣] الجزيرة، ٢٧-٧-٢٠١٩، رابط.

[٤] فرانس ٢٤، ١١-٧-٢٠١٩، رابط.

ضريبة فرضتها دولة أخرى، كسياسة التعامل بالمثل، وهذا مقوّض لحرية التجارة العالمية وضارٌ بها، وهذا من حُوَب الضرائب وآثامها.

البرلمان الأوروبي – بروكسل

نشر البرلمان الأوربي دراسة شكلت خطوة أوروبية جديدة على طريق مكافحة التهرّب الضريبي، ما بادر لذهني السؤال التالي:

أأصحاب الثقافة الضريبية والوعي الضريبي يتهربون ويحتالون على الضرائب أيضا؟

يبدو أن إشاعة الثقافة الضريبية والوعي الضريبي وهمٌ لا حقيقة، حيث لا يوجد التزام بين دافعي الضريبة حتى في بلدان أوروبا المترفة، وخاصة الاسكندينافية منها؛ وهم الأكثر سعادة – حسب التقرير المنوه عنه سابقا –.

ذكر رئيس الكتلة البرلمانية في البرلمان الأوربي (أودو بولمان)[1]: أن دراسة أجريت نهاية يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠ أظهرت أن التهرب الضريبي جريمة خطيرة، تحرم الأوروبيين من مبالغ تصل إلى ٨٢٥ مليار يورو، ما يعادل **خمسة** أضعاف ميزانية الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٢٠، بمعدل ١٦٥٠ يورو لكل مواطن.

وخلصت خريطة الطريق التي أقرتها الدراسة إلى ضرورة فرض **ضرائب أكثر عدلاً وأكثر فعالية** فضلا عن معالجة الجرائم المالية، وتضمنت إجراءات إصلاحية رادعة للجرائم المالية والتهرب الضريبي.

وكانت أبرز توصياتها الآتي:

[1] عبد الله مصطفى، خطوة أوروبية جديدة على طريق مكافحة التهرّب الضريبي، جريدة الشرق الأوسط، رابط، 22 يونيو 2020 عدد رقم 15182.

١. العمل على الفور على اقتراح إنشاء قوة شرطة مالية أوروبية.

٢. إنشاء هيئة مراقبة تابعة للاتحاد الأوروبي لمكافحة غسل الأموال.

٣. إنشاء هيئة ضريبية عالمية داخل الأمم المتحدة.

٤. الإشارة إلى القلق الكبير من افتقار الدول الأعضاء بشكل عام إلى الإرادة السياسية للتصدي للتهرب الضريبي والجريمة المالية.

٥. تعرض سبعة دول؛ هي بلجيكا وقبرص والمجر ولوكسمبورغ ومالطا وهولندا وأيرلندا، لكي تصبح ملاذًا ضريبيًا وتسهل التخطيط للتهرب الضريبي.

٦. التأشيرات وجوازات السفر الذهبية تمثل إشكالية وينبغي التخلص منها.

٧. يؤدي تعقيد النظم الضريبية إلى ثغرات قانونية، وبالتالي فإن المعاهدات الضريبية المتعددة الأطراف وليست الثنائية هي الحل للمضي قدمًا.

٨. ينبغي اتخاذ تدابير مضادة ضد الولايات المتحدة، إذا لم تلتزم بمبدأ المعاملة بالمثل.

٩. ينبغي أن يقوم المجلس الأوروبي بتقييم الوضع في سويسرا بشكل صحيح، لضمان عدم إدخال أنظمة ضريبية ضارة.

١٠. ينبغي تضمين بند الحكم الرشيد للضرائب بشكل منهجي في اتفاقيات الاتحاد الأوروبي الجديدة مع دول من خارج الاتحاد.

١١. ضرورة توفير حماية بشكل أفضل للصحافيين الاستقصائيين، ويمكن تكرار نظام المكافآت الذي تستخدمه الولايات المتحدة، للمبلغين عن المخالفات، ويطبق في الاتحاد الأوروبي أيضاً.

وبناء على ما سبق، نستنتج التالي:

- إن فرض الضرائب ليس مرحباً به في أي مكان في العالم، والحكومات التي هي وكيلة عن المواطنين، تفرض عليهم ما لا يحبونه ولا يميل الطبع الآدمي له؛ بحجة سد نفقات يتوسعون بها على حساب المواطنين، وهذا التوسع لا نهاية له ولا رشد فيه، وهو مستمر حتى يَفنى مطرح الضريبة[١]؛ كما ذكر ابن ابن خلدون في مقدمته منذ ١٠٠٠ عام تقريباً، وتوصل إليه الاقتصادي الأمريكي أرثر لافر عام ١٩٧٤. وتعتبر صيحات تطبيق الضرائب على الأثرياء نداء يتعالى صوته منذ عام ١٩٨٨ على يد الفرنسي (موريس آلي) الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد، إضافة للدكتورة إليزابيث وارن[٢]، وبيرني ساندرز[٣]، وأودو بولمان[٤]، والقائمة ستطول حتماً – بمشيئة الله تعالى –.
- إن الضرائب هي بوابة الفساد الإداري والمالي طالما أن فرضها منوط بمعايير صماء غير إنسانية، فهي تعتمد نظرية النفقات وهذا لا رشد فيه لفساد بعض القائمين

[١] قنطقجي، د. سامر مظهر، سياستا تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب الماليتين.
[٢] سياسية أمريكية وأكاديمية سابقة، تشغل منذ عام ٢٠١٣ منصب السيناتور الأقدم في مجلس الشيوخ الأمريكي من ولاية ماساتشوستس. كانت أستاذة في كلية الحقوق مختصة في قوانين الإفلاس.
[٣] سياسي أمريكي وسيناتور من فيرمونت.
[٤] برلماني أوربي من كتلة الأحزاب الاشتراكية والديموقراطية.

وتدخّل السياسيين في رسم أهدافها. أما السياسة المالية الإسلامية فتعتمد على نظرية الإيرادات[1]؛ وشتان شتان بين النظريتين.

وبناء عليه، فإن المعالجة الطبية لتموّت الأعضاء التي أصابها (الغانغرين) تكون بالبتر والقطع، يُقاس عليها ضرورة قطع أداة السياسة المالية التي هي الضرائب في حالتنا المدروسة، أسوة بقطع أداة السياسة النقدية التي هي الربا، ليقترب العالم بأنظمته الاقتصادية المتهالكة من الاقتصاد المنقذ، وهو: **الاقتصاد الإسلامي**؛ حيث يتكامل المذهب[2] والعلم والنظام بمرونة وحيوية دون أن يُجحف بحق الناس جميعهم.

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، كفاءة بيت المال لاعتماده نظرية الإيرادات، العدد ٧-٢٠١٢.
[2] قنطقجي، د. سامر مظهر، مفاهيم في الاقتصاد الإسلامي، العدد ٥٤-٢٠١٦.

العدد التاسع والتسعون

المرتدون عن المعتقد وتخليهم عن مذهبهم الاقتصادي (إعادة تشكيل الرأسمالية الأمريكية ورأسمالية الدولة في الصين الشيوعية)

لقد انحسر المذهب الاقتصادي[1] الشيوعي إلى غير رجعة بسقوط الاتحاد السوفيتي، وها هي الصين الشيوعية تختم على ذلك بسياسات رئيسها (شي جين بينغ) لتقضي على ما بقي من المذهب الاقتصادي الشيوعي. وقد تقوقع المذهب الاقتصادي الاشتراكي في جحره محاولاً التلون من غير فائدة تُرتجى له، والشيء نفسه يُقال عن مذهب اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يترنح بين تأييد مصالح السوق ولملمة مصالح المجتمع. واستبدل المذهب الاقتصادي الرأسمالي جلدته مراراً وتكراراً، وها هو يستعد لتغيّرٍ متجددٍ غير جديد.

لقد استغرق النظام الشيوعي السوفييتي ٧٠ عامًا ليسدل الستار على نفسه بنفسه، وها هو النظام الشيوعي الصيني يخرج من جلدته بعد ١٠٠ عام. وكذلك استغرقت مدارس المذهب الرأسمالي مدداً مقاربة في تغيير جلدتها من نظام لآخر بعد إحداث ما يلزم من تغيير في المذهب حتى لم يبق من المذهب شيء يذكر. وتلملم آخر مدارسه (مدرسة شيكاغو) أشياءها لتغادر مخذولة بعد ١٢٥ عامًا

[1] للمزيد عن المذهب: كلمة رئيس التحرير: مفاهيم في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية،العدد ٥٤-٢٠١٦

من نشر الظلم والفوضى، لتطل علينا مدرسة فرانكفورت – على أغلب تقدير – وهي عنها ليست ببعيدة.

تعتبر الدولة أساس عند المدارس الفكرية جميعها، من خلال تناولها للسلطة والصراع الطبقي والأسرة والشخصية الإنسانية، ولا تخرج العلاقات الاقتصادية عن ذلك، وفي كيان الدولة تتمثل مصالح الطبقة الخاصة؛ فمن هم أصحاب المصلحة؟ وكيف تتداخل مصالحهم؟

تتكون اقتصادات العالم الغني[١] من مليار مستهلك وملايين الشركات التي تتخذ قراراتها الخاصة. وتتكون أيضًا من مؤسسات عامة قوية تحاول توجيه الاقتصاد؛ تشمل البنوك المركزية، التي تضع السياسة النقدية، والحكومات التي تقرر مقدار الإنفاق والاقتراض. وعلى مدار الثلاثين عامًا الماضية أو أكثر، عملت هذه المؤسسات وفقًا لقواعد متعارف عليها؛ فالحكومة – التي يمثلها السياسيون – تريد سوق وظائف مزدهر لتفوز بأصوات المستهلكين أي الناخبين؛ فإذا زاد التضخم حدة؛ زادت الحاجة إلى البنوك المركزية المستقلة للتخلص منه وزادت الحاجة معها إلى التكنوقراط، الشكل (١).

[١] The Economist, The world economy's strange new rules, How rich-world economies work has changed radically. So must economic policy, Oct 10th 2019, link.

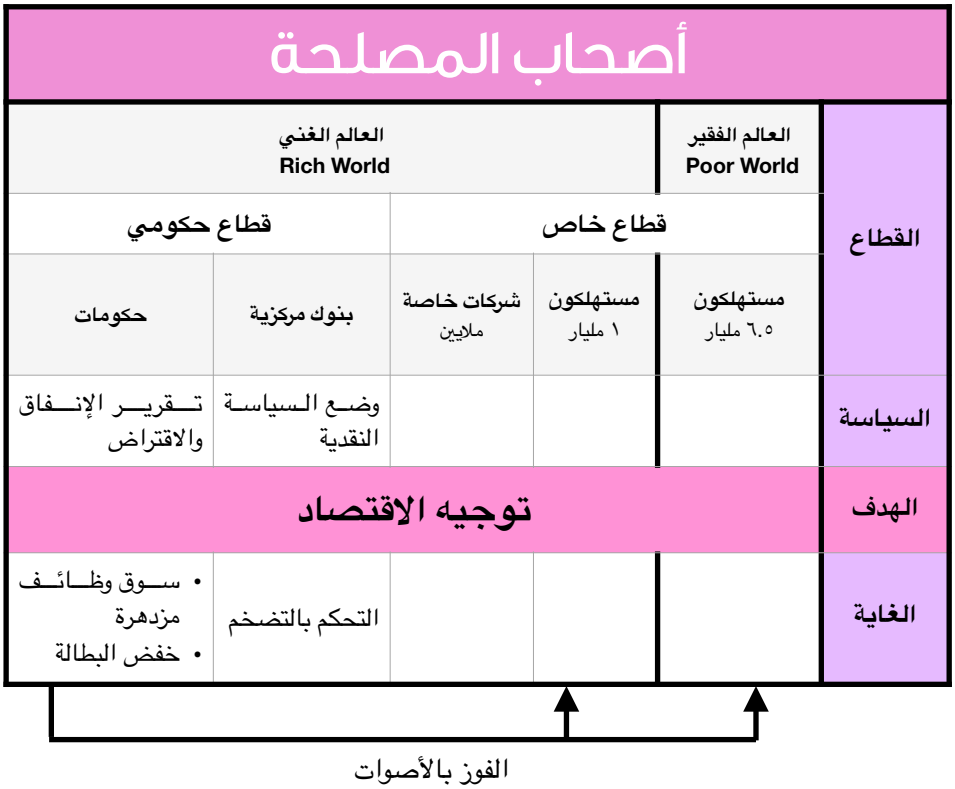

الشكل (١) أصحاب المصلحة؛ مقتبس من مجلة إيكونوميست عدد ١٠-١٠-٢٠١٩

تقسيم العمل		
النوع	السياسيون	التكنوقراط
الهدف	• حجم طويل الأجل للدولة • عدد لا يحصى من الأولويات	• ترويض دورة الأعمال

الشكل (٢) تقسيم العمل؛ مقتبس من مجلة إيكونوميست عدد ١٠-١٠-٢٠١٩

وقد نظرت مختلف المدارس الاقتصادية لهذه العلاقات من زاوية مادية بغض النظر عن خلفياتها الفكرية والفلسفية؛ فالدولة هي إطار علاقات يجمعه عقد اجتماعي أساسه المصلحة والمنفعة، ويدور الإنسان في هذا الإطار بوصفه مورداً بشرياً يقابله

موردٌ ماديٌ، وبهما يقوم الاقتصاد في ذلك الكيان (الدولة) أو خارجه (العولمة)؛ مع أن أصل دور الحكومة أنها وكيلة عن الناس وأن أفرادها يعملون عندهم بأجر لتحقيق مصالحهم.

لذلك من المفيد استعراض بعض المدارس الاقتصادية التي سادت في القرون الأخيرة، دون التوقف عند ما مضى منها، كالشيوعية والبورجوازية والاشتراكية وغيرها.

مدرسة اقتصاد السوق الاجتماعي: نظام اقتصادي رأسمالي يتبنى اقتصاد السوق، يرفض الرأسمالية المطلقة، كما يرفض الاشتراكية الثورية، جمع بين قبول الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والشركات الخاصة؛ مع ضوابط حكومية لتحقيق منافسة عادلة، وخفض التضخم، ومعدلات البطالة، ووضع معايير لظروف العمل، وتوفير خدمات اجتماعية.

مدرسة شيكاغو الاقتصادية: نشأت[1] هذه المدرسة على أعقاب المدرسة التقليدية الحديثة (نيوكلاسيك) التي توجّتها نظريات (كينز) إثر الأزمة العالمية الأولى ١٩٢٩. ويمكن تمييز ثلاثة أجيال في هذه المدرسة، طوروا الفكر الذي تبنته، وتميز كل جيل فيها بنظرة تخصه، ويعتبر فريدمان أبرز رواد الجيل الثاني، وقد غلب على هذا الجيل الميل الشديد للاقتصاد النقدي، وكانت نظرية الفوضى سبيل تحقيق أفكاره بعد تزاوج رواده مع السلطة القائمة، بينما اتجه الجيل الثالث إلى الاقتصاد السياسي، وجميعها تبنى مفهوم التوقعات العقلانية.

[1] للمؤلف، المذهب الاقتصادي لمدرسة شيكاغو النقدية هل هو مذهب الأشرار؟ (ميلتون فريدمان) أنموذجا – مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٥٧-٢٠١٧.

لقد أسقطت الأزمات والأحداث العالمية المتتالية، رموز الرأسمالية عمومًا ورموز هذه المدرسة خصوصًا الواحد تلو الآخر مما غيّر قواعد اللعبة، حتى صارت ثوابت النظام الرأسمالي الحر متاحة للتغيير كلما دعت الحاجة الماسة إلى ذلك! ويبدو أن الحاجة الماسة صارت شيئًا مستمرًا وطبيعيًا، ومما حصل فعلا:

- انهيار بنك الاستثمار (ليمان براذرز) بعد ١٠٠ عام على تأسيسه إثر أزمة ٢٠٠٨، وكان يُنظر إليه كرمز.
- تأميم شركة التأمين الأميركية AIG، إثر أزمة ٢٠٠٨، والتأميم من محظورات الفكر الرأسمالي.
- تسود الفائدة السلبية والمقاربة للصفر البنوك المركزية الأوروبية واليابانية منذ أزمة ٢٠٠٨ ومؤخرًا الفيدرالي الأمريكي. وهذا مدمر لنموذج أعمال البنوك التقليدية، واستمراره نذير انهيارها، لأنها لم يعد بوسعها تكوين رؤوس أموال بسبب تتالي خسائرها، لذلك بدأت تتحول من الوساطة الائتمانية إلى الوساطة التجارية؛ فصارت تتهور في شراء التزامات مدعومة بالتزامات تعتمد الرافعة المالية (أي تشتري ديون تعززها ديون أصلها ديون)؛ وهذا يضخم الائتمان بإعادة شراء بعضه من بعض، ليكون فقاعة قابلة للانفجار.
- تعطل العلاقة بين انخفاض البطالة وارتفاع التضخم، وبالتالي تشوه منحنى فيليبس، وقانون أوكان، وقاعدة تايلور، وقاعدة بولارد؛ فمعدل البطالة في أمريكا عند ٣.٥٪ وهو الأدنى منذ عام ١٩٦٩، والتضخم عند ١.٤٪،

وأسعار الفائدة منخفضة، والبنوك المركزية لن تستطيع خفضها إن أصابها ركود.

- تبني الفدرالي الأمريكي النظرية النقدية الحديثة[1]، خاصة بين اليسار الأمريكي والبريطاني، حيث لا تكاليف لتوسيع الإنفاق الحكومي؛ فالتضخم منخفض طالما أن البنك المركزي ضعيف.
- خطر اندماج السياسة النقدية والمالية؛ من خلال تعدي البنوك المركزية على السياسة المالية، برهن أراضي الحكومات لدعم حيازات السندات الضخمة، ومثاله بنك اليابان؛ حيث بلغ الدين العام ما يقرب من ٢٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي[2].

إن مدرسة شيكاغو النقدية بتبنيها لسياسات نقدية طائشة ولعقود طويلة؛ سببت أزمات عالمية وإقليمية، وهذا ما سيجبرها عن التنازل عن معتقداتها النقدية، وسيؤدي لإعادة صياغة قواعد السياسة الاقتصادية، خاصة في تقسيم العمل بين البنوك المركزية والحكومات أي بين السياسيين والتكنوقراط. مما يمهد لظهور مدرسة فكرية جديدة على المسرح العالمي.

من سمات العالم الجديد:

– لم يعد التضخم يرتفع بشكل موثوق عندما تكون البطالة منخفضة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن الجمهور أصبح يتوقع ارتفاعات متواضعة في الأسعار.
– سلاسل التوريد العالمية جعلت الأسعار لا تعكس ظروف سوق العمل المحلية.
– زيادة المدخرات وإحجام الشركات عن الاستثمار ساهم في خفض أسعار الفائدة.
– تراجع الرغبة العالمية في الادخار بالسندات.

---

[1] النظرية النقدية الحديثة، ترجمة د. سامر مظهر قنطقجي.
[2] مرجع سابق، ...The world economy's strange new rules.

– نفاد طرق تحفيز الاقتصاد من قبل البنوك المركزية، ولابد من التوجه نحو السياسة المالية بخفض الضريبة والإنفاق العام، وليس أمام الحكومات سوى الاقتراض لتمويل استثماراتها طويلة الأجل في البنية التحية لتعزيز النمو، فألمانيا وبريطانيا وأمريكا جميعها لا تستطيع تحسين طرقها وجسورها المتهالكة.

مدرسة فرانكفورت[1] : يرى مؤسسو هذه المدرسة الفكرية أن فهم الباحث للتجربة الاجتماعية يتشكل دائماً من الأفكار الموجودة بالفعل في ذهنه، وما لا يفهمه هو وجوده في سياق تاريخي تُشَكّل فيه الأيديولوجيا (العقائد) الفكر الإنساني، لذلك يرى ضرورة توافق نتائج اختبار النظرية لأفكار بدل أن توافق واقع التجربة الصحيح.

وبناء عليه؛ تؤدى الحقائق – التي تقدمها حواسنا – اجتماعياً من الصفة التاريخية؛ للشيء الملاحَظ، وللعضو المُلاحِظ، وكلاهما ليس طبيعياً لأن النشاط الإنساني يشكلهما، ورغم ذلك، يرى الفرد نفسه كمتلقٍ سلبيٍ لعملية الإدراك.

وهذا ما يفسر قيام هذه المدرسة على تبني نهج يصحح ذاته بذاته، وكلما فشلت الممارسة، وجب مراجعة النظرية التي قامت بتوجيهها. فالنظرية يجب أن تفيد الممارسة، وعلى الممارسة أن تأخذ فرصتها للاستفادة من النظرية.

يلاحظ أن التيارات الفكرية تتبلور وتظهر في العالم إثر الأزمات الكبيرة التي تُحدث خلخلة فيما هو قائم؛ فتحث على تبني نظريات تفسيرية جديدة لإصلاح الحال الذي وصل إليه العالم. ليكون التغيير الفكري بوابة إصلاح النظام الرأسمالي

[1] مدرسة فرانفورت الفكرية، ويكيبيديا: رابط

بعدما تتالى فشله. لكن ما يجمعها أن المنهج التجريبي هو الإطار الشامل لكل التغييرات الحاصلة.

الفكر الرأسمالي الجديد عند ماريانا مازوكاتو: فازت أبحاث (مازو كاتو) بجوائز منها جائزة Leontief لعام ٢٠١٨ للنهوض بحدود الفكر الاقتصادي وجائزة Madame de Staël للقيم الثقافية لعام ٢٠١٩، ما جعلها صاحبة الاقتصاد الخبير في تقديم المشورة للحكومات ومراكز الفكر، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فيما يتعلق باستراتيجيات الابتكار.

برأي مازو كاتو فإن التاريخ ركيزة أساسية لفهم الاقتصاد، وبالتالي فالعديد من المشكلات التي نواجهها اليوم ليست جديدة؛ الأزمات المالية تتكرر، والكساد يتكرر، وإذا لم يُفهم الاقتصاد، فسيصبح من الصعب فهم علل النظام وكيفية تحسينه.

وبمجرد أن يؤخذ الابتكار على محمل الجد، يبدأ الاضطرار بطرح أشياء كثيرة؛ فمثلا من الأشياء التي نتعلمها في الاقتصاد السائد: التوازن والمنافسة الكاملة، والرياضيات التي ندرسها في أقسام الاقتصاد أساسها من الفيزياء النيوتونية؛ التي تسمح بمنحنيات لطيفة وناعمة عندما يكون هناك حد أقصى (إذا كانت الشركات تزيد الأرباح) وحد أدنى من النقطة (خفض التكاليف)، وبالتالي ففكرة وجود نقاط فريدة من التوازن أمر أساسي في هذا الإطار. لكن إذا كان لديك نظام مدفوع بالابتكار، فهناك اختلال مستمر في التوازن، واحتمال وجود توازن متعدد، وتمييز مستمر بين الشركات التي ليس لها شركة تمثيلية.

تنبع المشكلات التي تواجه الرأسمالية، خاصة المتعلقة بالابتكار، من عدم فهم كيفية تقييم المدخلات في الاقتصاد، مما أدى إلى تشوهات في كيفية قياس المساهمات في خلق القيمة[١].

وإن سقوط الاتحاد السوفيتي اقتصاديًا كان بسبب نظام التسعير الذي سنّه المذهب الاقتصادي الشيوعي لمنتجاته فقد كان يأخذ في حسبانه المواد الأولية والأجور الرخيصة دون أي قيمة مضافة، تقول مازو كاتو: لم يكن للاتحاد السوفياتي نظاما للابتكار، مع أنه كان ينفق أكثر من اليابان في البحث والتطوير، وبمعنى آخر، لم يكن لديه روابط بين العلم والصناعة.

ومقولة أن التاريخ ركيزة أساسية لفهم الاقتصاد صحيحة؛ فالأشياء **تتكرر** وها هي الرأسمالية تسقط في المطب نفسه الذي سقطت فيه الشيوعية إنما على منعطف تقني من لون آخر. تقول مازو كاتو: **إن الاعتقاد بأن السعر يعادل القيمة قد شوه الاقتصاد على حساب المجتمع، لأنه يقلل من قيمة المبدعين الرئيسيين، بما في ذلك النظم الايكولوجية الحكومية وريادة الأعمال، والتفاعل بينهما.**

لقد تجاوزت الحضارة الإسلامية هذا التشوه، وجعلته ثابت من ثوابت فقهها الاقتصادي. وأخذ الابتكار[٢] حظه في الحضارة الإسلامية منذ حكم الخليفة المأمون وقدم المسلمون ابتكارات ما زال العالم شاهد عليها.

---

[١] ترجمة المؤلف، مهمة حرجة:
Deborah Unger, Mission Critical, Thought Leaders, Strategy Business, April 24, 2019, link

[٢] للمؤلف، كلمة رئيس التحرير – محمد بن موسى بن شاكر مهندس الحيل والميكانيكا – العدد ١٥-٢٠١٣.

وترى مازو كاتو بأن تعظيم قيمة المساهمين هو نهج ضيق للغاية لفهم القيمة في الاقتصاد الرأسمالي، فالمساهمون هم أكبر المخاطرين لأنهم الوكلاء الوحيدون في الاقتصاد دون معدل عائد مضمون، فالعمال يحصلون على رواتب، والمصارف تحصل على فائدة، والدولة تحصل على ضرائب، فإذا كان هناك شيء متبقٍ في النهاية، فهذا ما يحصل عليه المساهمون. فهم أكبر المخاطرين.

بينما طبق الاقتصاد الإسلامي قاعدة الغنم بالغرم بين (عنصري الإنتاج؛ العمل ورأس المال)، فإن تم تحييد العمل ليعمل بأجر، بقي أصحاب المال خاضعين لهذه القاعدة التي لا خروج عنها، فهذا من ثوابت المذهب الاقتصادي الإسلامي. وهذا ما وصلت إليه مازو كاتو بقولها: (المساهمون فقط ليس لديهم معدل عائد مضمون، وهذا يتجاهل تمامًا أحد المبادئ الأساسية لإنشاء القيمة: التجربة والخطأ، والخطأ والخطأ؛ **فلا أحد لديه معدل عائد مضمون**)[1].

الفكر الرأسمالي الجديد عند إليزابيث وارن: إليزابيث وارن[2] أستاذة القانون في جامعة هارفارد، وعضو مجلس الشيوخ عن ولاية ماساتشوستس، والمرشحة الديمقراطية للرئاسة لعام ٢٠٢٠، تعتقد بفساد النظام الرأسمالي السائد وتطمح لإعادة تشكيله. تقول عن نفسها: "أنا رأسمالية للعظم... أنا أحب ما يمكن أن تفعله الأسواق ... إنها تجعلنا أغنياء، إنها التي تخلق الفرص"؛ ثم تردف قائلة:

[1] مرجع سابق.

[2] The Economist, Elizabeth Warren wants to remake American capitalism, Oct 24th 2019, link

"لكن فقط الأسواق العادلة والأسواق ذات القواعد"، أما القواعد التي تعمل بموجبها الأسواق الأمريكية فغير عادلة.

ترى أن خصائص النظام الرأسمالي الحالي ترتكز على عدم المساواة أكثر من أي بلد غني آخر، ووفرة الوظائف مع نمو ضعيف للأجور، وارتفاع تركز السوق في العقدين الماضيين؛ حيث أن ثلثي الصناعات صارت مملوكة من الشركات الأكبر، مما سمح لها تحقيق أرباح عالية بشكل غير طبيعي ومشاركة أقل مع العمال، ووجود طبقة وسطى محفوفة بالمخاطر، تتغذى عليها الشركات الكبيرة ويخونها السياسيون الذين يتغذون على دولار الشركات في واشنطن العاصمة.

لذلك تسعى وارن إلى؛ **تقسيم الكبار**: كتقسيم البنوك، بين خدمات مصرفية تجارية واستثمارية؛ بإحياء قانون (جلاس – ستيجال)، الذي يفصل بين أعمال أخذ الودائع لدى البنوك وأنشطتها الاستثمارية الأكثر خطورة. وتقسيم عمالقة التقنية وتحويلهم إلى أدوات مساعدة. وحظر التأمين الصحي الخاص في الغالب باستبداله بنظام تديره الدولة. و**مساندة المشاريع البيئية**: كحظر تكسير الصخر الزيتي، والتخلص التدريجي من الطاقة النووية. أما الإجراءات التي تعتقد بضرورة تنفيذها على مستوى الاقتصاد فهي:

- زيادة دخل العائلات العاملة قبل حسم الضرائب.
- الحد من المكاسب الاقتصادية التي يُنظر إليها على أنها غير عادلة.
- تصحيح الضرر الذي حدث بسبب فرض الضرائب.
- فرض ضرائب جديدة على الشركات الكبيرة والأفراد الأثرياء، ومن ذلك:

– رسوم ضمان اجتماعي بنسبة ١٥٪ على من يكسبون أكثر من ٢٥٠٠٠٠ دولار.

– ضريبة ثروة سنوية بنسبة ٢٪ على أولئك الذين لديهم أصول تزيد قيمتها عن ٥٠ مليون دولار.

– ضريبة بنسبة ٣٪ لمن تزيد قيمتها عن مليار دولار.

– ضريبة بنسبة ٧٪ إضافية على أرباح الشركات.

– رفع ضرائب الميراث، وليس ضريبة الثروة.

- "قانون وقف وول ستريت للنهب" الذي قدمته في مجلس الشيوخ؛ الذي يغير طريقة فرض ضريبة على دخل موظفي شركات الأسهم الخاصة. حيث يدفعون حاليًا أرباح رأس المال وضريبة الاستثمار بنسبة ٢٣.٨٪ على أرباحهم، وبموجب خطتها سيدفعون ضريبة دخل تصل إلى ٣٧٪.
- تخصيص ٤٠٪ من مقاعد مجالس الإدارة لممثلي العمال. ويحد من هذا المطلب كون موظفي الشركات العالميين أكبر عدداً من الموظفين الأمريكيين فيها؛ ليكون التمثيل مشوهًا.
- رفع الحد الأدنى للأجور الفيدرالية إلى ١٥ دولاراً على مدى خمس سنوات كطريقة معقولة لمساعدة العمال الأكثر فقراً وكمعالجة للتضخم.
- إنشاء مكتب حماية المستهلك المالي، وأعطت مديرها الاستقلالية إضافة لمنحها سلطة غير عادية.

الفكر الرأسمالي الجديد عند بيرني ساندرز: هو عضو مجلس الشيوخ عن ولاية فيرمونت يطلق على نفسه: "رأسمالي اشتراكي" أو "اشتراكي ديمقراطي"؛

يتحدث عن الصراع الطبقي، ويريد أن يمتلك العمال ٢٠٪ من الشركات الكبرى. طرح برنامج الرعاية الطبية للجميع كخطة وطنية، شأنه شأن السيدة وارن.

وبذلك يميل (وارن) و (بيرني ساندرز)، إلى تطبيق الضرائب على الثروة لزيادة الإيرادات العامة، في الوقت الذي يشكك التكنوقراطيون بأن ذلك لن يؤدي إلى المساواة؛ ولابد من معالجة الظلم الاقتصادي[١]. وهذا مثال لتعارض السياسيين والتكنوقراط.

النموذج الاقتصادي الصيني (رأسمالية الدولة): بالانتقال إلى نقيض الرأسمالية نجد أن تغييرات جمّة أصابت الفكر الشيوعي وغيرت قواعده مع المحافظة على ملكية الدولة الصينية وتدخل الحزب الشيوعي في الأسواق. وصار اقتصادها الجديد الهجين يعرف بـ Xinomics[٢]؛ بعد تولي رئيسها (شي Xi) منصبه قبل خمس سنوات. حيث الخصخصة الجزئية للشركات المدعومة من الدولة وتحرير القطاعات التي تواجه المستهلك، مع تشديد شامل لسيطرة الحزب الشيوعي على صنع القرار الاقتصادي؛ لإظهار التصميم على تعزيز مكانة الدولة في معظم مجالات الاقتصاد.

لذلك ستلعب قوى السوق دوراً كبيراً في تخصيص الموارد ، برعاية الحزب الشيوعي، وهذا نوع من رعاية قوى السوق؛بهدف زيادة دور قوى السوق انتقائياً لإجبار الشركات على أن تصبح أكثر كفاءة، دون أن يكون هناك سوق حرة

---

[١] The Economist, Inequality could be lower than you think, Nov 28th 2019, Link

[٢] Angus Grigg and Lisa Murray, Prepare for era of 'Xinomics' in China as Communist Party relegates markets, Oct 15, 2017, FINANCIAL REVIEW, link.

للسيطرة على الشركات والأصول. وبذلك يركز النظام الاقتصادي الصيني الجديد على إصلاحات جانب العرض شأنه شأن النظام الرأسمالي بجميع مدارسه.

هدفت سياسات (شي) الاقتصادية الجديدة إلى جعل الأسواق والابتكار يعملان بشكل أفضل ضمن أطر محددة[1]؛ وهذا بمثابة تحدٍ للمشككين في تجربة الصين؛ لأن رأسمالية الدولة لديها تكيّفت وتغيّر شكلها عما كان قبل عشرين عاماً.

– كان التركيز على التجارة، أما الآن فالصادرات تمثل ١٧٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي.

– في مطلع القرن ٢١، أعطيت شركات التقنية كـ Alibaba وTencent حيزاً للنمو لتصبح عملاقة.

يعتمد الاقتصاد الصيني الجديد Xinomics على ثلاثة عناصر[2]:

- إحكام الرقابة على الدورة الاقتصادية، وآلة الدين.
- دولة إدارية أكثر كفاءة، تطبق قواعدها بشكل موحد عبر الاقتصاد.
- طمس الحدود بين الدولة والشركات الخاصة.

يستشف من التغيرات السابقة أن "جميع المفاهيم التي كانت سائدة عفى عنها الزمن وتعرّت خاصة بعد أزمة كورونا، وبات على الفرد تحمّل مسؤولية نفسه بنفسه وإدارة شؤونه بالطريقة التي يراها مناسبة؛ كالعمل والادّخار للمستقبل، أي على الفرد أن يعمل دون أن يعتمد على وعود الحكومات والمؤسسات"[3].

---

[1] The Economist, Xi Jinping is reinventing state capitalism. Don't underestimate it, Aug 13th 2020, link

[2] للمزيد، مرجع سابق: Xi Jinping is reinventing state capitalism.

[3] كفاية أولير، بعد كورونا: الرأسمالية تعاني والاشتراكية مستحيلة والبديل قيد البحث، تصريح د. جهاد نادر، رئيس جامعة البلمند في دبي، اندبندت عربية، رابط.

وبذلك ترتسم حدود جديدة بين الدولة ومصالح المجتمع، ولربما تبلورت العلاقة بينهما بأشكال غير مألوفة. وما يمكن استنتاجه مما سبق؛ هو الآتي:

١- التغيير قادم: أجرت جامعة كوينيبياك استطلاعا قبل[١] أشهر من الانتخابات التمهيدية الأولى وقبل عام من الانتخابات، قال ٤٠٪ من المشاركين فيه أن السيدة وارن لديها أفضل الأفكار السياسية، مقارنة بنسبة ١٦٪ للسيد بايدن و ١٢٪ للسيد ساندرز. وهذا يشير إلى أن التغير في المجتمع الأمريكي على قدم وساق ومثاله هذا الاستطلاع على مستوى الحزب الديموقراطي مثلاً.

٢- تغيّر مفهوم الدولة ودور حكوماتها، حيث انفصلت مصالح الحكومات بموظفيها عن مصالح الناس التي تمثلها، فتحولت إلى علاقة استثمارية من خلال عقد اجتماعي أساسه المصلحة والمنفعة، والإنسان فيه مورد من الموارد الإنتاجية. أما الأصل في هذه العلاقة؛ فهو أن دور الدولة وحكوماتها هم وكلاء عن الناس وموظفين عندهم بأجر لتحقيق مصالحهم. وهذا التغيّر مؤذن بشيوع فساد عريض لا ينتهي إلا بتغييرات اتجاهها من الأسفل إلى الأعلى وهذا تغيير عادة ما يكون ثوريا تصاحبه في الأغلب قلة الحكمة وعدم التأني لأنه سيكون بفعل الجماهير الغاضبة الساعية إلى تغيير ربما لا تدري أبعاده ولا تعرف عقباه[٢].

٣- الزكاة حالة صحية والضريبة غير ذلك: يساعد تطبيق الزكاة في خفض التفاوت في الدخول، لأنها تفرض على الجزء العلوي من ثروة الأغنياء – المالكين

---

[١] The Economist, Elizabeth Warren's many plans would reshape American capitalism, For better and for worse, Oct 24th 2019, link

[٢] للمزيد، مقالنا الافتتاحي للعدد ٥٧ لعام ٢٠١٧.

للحد الأدنى من الثروة وهو نصاب الزكاة –، وهي تُمنح كدخول لمن هم مصنفون كمستحقين للزكاة.

بينما يرسخ تطبيق الضريبة التفاوت في الدخل، لأنها تفرض على الجزء العلوي من الدخول. وبما أن طبقتي الفقراء ومتوسطي الحال لا تفي دخولهم حاجاتهم الضرورية. لذلك توجهت حلول إعادة تشكيل الرأسمالية إلى حلول إعادة توزيع الدخول بفرض ضرائب على الأثرياء. فالمرشح ساندرز والمرشحة وارن ارتأيا فرض الضرائب على الأغنياء، وهذا مفهوم طبقته الزكاة قبل ١٤ قرنًا.

٤- تحريم الربا حالة صحية وغير ذلك فاشل بالتجربة: حث رئيس الوزراء الياباني، في الفترة بين عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣ البنوك على شطب القروض المعدومة. ويفسر جهود التنظيف استمرار بنك اليابان في إبقاء أسعار الفائدة دون الصفر ... وبالكاد وصلت طوكيو إلى ٢٪ من التضخم[١]. كما شطبت البنوك الكبرى في العالم أكثر من ٢٠٠ مليار دولار من قيمة أصولها نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ صيف ٢٠٠٧[٢].

وهذا معنى قول الله تعالى: **فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ** (البقرة: ٢٧٩)، والذي يكون بإلغاء الربا، وبذلك تهدأ الأسواق ويتوقف تخبطها لانحسار التضخم، لقول الله تعالى: **الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ** (البقرة: ٢٧٥)، وتطبيق الآية يكون بشطب الديون المتراكمة الناجمة عن

[١] WILLIAM PESEK, China's bad loan solution looks like Japan's non-solution, AUGUST 14, 2018, ASIA TIMES, link.

[٢] مرجع سابق، ضوابط الاقتصاد الإسلامي..، ص ٩٣.

الربا، وقد وصل الاقتصاد الياباني (الثالث عالمياً) بشطبه لديون الربا إلى تضخم بنسبة ٢٪، ولو أنهم طبقوا الزكاة ذات النسبة ٢.٥٪ لكان الاستقرار والتوازن.

٥- إن قاعدة الغرم بالغنم قاعدة عريضة وشاملة، - وأصلها حديث شريف -، وقد توصلت مازو كاتو بأن تحمل المساهمين للمخاطر دون غيرهم نهج ضيق للغاية لفهم القيمة في الاقتصاد الرأسمالي، فالمساهمون هم أكبر المخاطرين لأنهم الوكلاء الوحيدون في الاقتصاد دون معدل عائد مضمون.

٦- مفاهيم السعر والقيمة والثمن[١]: أرسى فقهاء الاقتصاد المسلمين منذ مئات السنين الفروق بين السعر والقيمة والثمن، ولم ينتظروا سوء فهم المذهب الشيوعي والرأسمالي وغيرهما لهذه الفروق، وقد ذكرنا ما ذكره اقتصاديو تلك المذاهب في عدم استيعاب مذاهبهم للفارق، فسقط من سقط، وترنح من ترنح.

٧- عمر المذهب واستمراره دليل نجاحه: استغرقت المذاهب الاقتصادية التقليدية ما يقارب قرناً من الزمن ليأفل نجمها، بينما بلغ عمر المذهب الاقتصادي الإسلامي أكثر من ١٤ قرناً وما زال موجوداً وقابلاً للتطبيق والحياة.

٨- أفول مدرسة شيكاغو: بدأ نجم مدرسة شيكاغو النقدية بالأفول بموت فريدمان أكبر رموزها، وبموت أفكارها الرأسمالية تجريبياً، وقد أثبت الواقع ذلك، فهي صاحبة نظرية الفوضى الخلاقة التي عبر عنها رامسفيلد ورايس علناً في تسويقهم للشرق الأوسط الجديد. كما أن بزوغ مدرسة فرانكفورت مؤشر آخر لزوال مدرسة شيكاغو، والفارق بين المدرستين أن الأولى انصهرت مع الحكم،

[١] للمزيد، للمؤلف، كتاب فقه الإدارة المالية والتحليل المالي، الفصل الرابع، كاي للنشر، ٢٠١٩.

والثانية بقيت مُنظرة له، ويبقى الحال من بعضه. وعنوان هذا التدافع: **يجب إعادة تشكيل المؤسسات التي توجه الاقتصاد**.

٩- رأسمالية الدولة في النموذج الشيوعي المعدل هو تكريس للمفاهيم الرأسمالية

مع فارق التشدد، فالرأسمالية الأمريكية جنحت للقطاع الخاص بالكامل، وشيوعية الدولة الصينية جنحت للقطاع العام بالكامل، وبسبب ترنح نتائج النموذجين، عاد كل منهما ليعيد تشكيل مؤسساته الموجهة للاقتصاد بالاقتراب خطوة نحو الوسط، باحثين عن الكفاءة مع إبقاء عين على الدولة وشركاتها الخاصة (شعبوية) وعين على توسع مفهوم الدولة وشركاتها العابرة للجنسية (عولمة).

إن تغير العقيدة المذهبية للنظم المادية من خلال تحول مدرسة فرانكفورت من المنهج التجريبي إلى المدخل الحسي من المنهج، أشبه بقرع العصا بالعصا مع الضرب على الطبل أحيانًا؛ فالمنهج التجريبي الذي اقتصرت عليه المدارس المادية بجميع صنوفها اليسارية واليمينية والوسط ليس حلاً في القضايا المجتمعية؛ بما فيها المدخل الحسي، والمدخل الاستقرائي التاريخي، وغيرهما؛ بل لابد من منهج يمزج بين مدخل معياري ثابت ومنهج متغير تجريبي، فلا يصح ترك العنان للمنهج التجريبي فقط والمنبثق من أشخاص ومن تجارب يشوبها درجات مختلفة من الاحتمالات.

لذلك صلح المنهج الإسلامي لأكثر من ١٤ قرنًا في التزامه بالمعايير الشرعية العريضة لأنها منعت الانزلاق والجنوح كما منعت التشدد، فالربا والضرائب والاحتكار والغش والغرر والقمار والسرقة والسوم على السوم والبيع على البيع وتلقي الركبان

والنجش كلها محظورة باختلاف الزمان والمكان والأشخاص. وأبقت الشريعة باب الابتكار في التجارب قائمًا؛ كقوله صلى الله عليه وسلم: **أنتم أعلم بأمور دنياكم**، ويشهد التاريخ على نماذج علمية وابتكارية قدمها العرب والمسلمون عندما كانوا تحت لواء جامع، وما زالوا يقدمون ذلك – فرادى – وهم منتشرون في أصقاع الدنيا.

لقد ترك القرآن باب العلم والإبداع مفتوحًا لا يمكن لأحد أن يُغلقه، لقول الله تعالى: **عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ** (العلق: ٥) فالباب لا يغلقه إلا جاهل، وقوله تعالى: **يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانفُذُوا لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ** (الرحمن: ٣٣) فباب العلم مفتوح على مصراعيه وما يحتاجه الإنسان هو سلطان العلم والابتكار كأداة للنفاذ إلى كل شيء في هذا الكون.

ودعونا نختم بدعوة إلى أصحاب المذاهب الاقتصادية المادية: **إن أردتم الخروج من جِحر الضب؛ فتعالوا إلى كلمة سواء.**

العدد المائة

الاقتصاد الإسلامي آخر سفينة للنجاة (اركَبُوا فِيهَا)

الحمد لله الذي أتم علينا إنجاز العدد المائة من مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية. بدا إصدارها حلمًا؛ واستمر الحلم حلمًا لعدة سنوات، حتى التقيت الأخ الدكتور محمد بن يوسف عام ٢٠١٢، وكان يشغل الأمين العام المساعد للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية؛ كان اللقاء في الخرطوم بحضور الأخ أيمن ياسين الإمام، وتم الاتفاق على إصدارها برعاية كريمة من: (المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية) و (مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية) وكانت مدة الاتفاق خمس سنوات، أترأس فيها تحرير المجلة، وفعلاً تم إصدار المجلة بصيغة إلكترونية، ووزعت مجانًا عبر موقعها الإلكتروني، وبعد انقضاء الاتفاق تابعت المجلة مسيرتها كما بدأت بصيغة إلكترونية، واستمر توزيعها وقفًا لوجه الله تعالى، فالمجلة ليس فيها إعلانات مأجورة، ولا رعاية مالية من أي طرف، باستثناء رعاية (مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية – المؤسس) منذ نشأتها ومازالت كذلك حتى الآن بفضل الله تعالى وتوفيقه.

جردة حساب: ماذا قدمنا في ١٠٠ شهر؟

بلغت المجلة من العمر ثماني سنوات، وها هو العدد ١٠٠ بين أيدي متابعيها الكرام، وقد ناهز ما تم نشره ٢٠٠٠ مقال متخصص؛ باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية والإسبانية، مع غلبة واضحة للعربية على غيرها، كتبتها أنامل أكثر من

٨٢٥ كاتب ومتخصص من القارات الخمس. غطت المقالات محاور الاقتصاد والمصارف والإدارة والهندسة المالية والمحاسبة وغيرها بما ينسجم ويتوافق مع الشريعة الإسلامية.

وفي العام ٢٠١٩؛ قررنا دمج موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية مع محتوى المجلة؛ فأعدنا إخراجه من مركز جامع للأبحاث إلى مركز منتج للمحتوى الاقتصادي الإسلامي ليكون بمثابة **مدرسة فكرية تتبنى الاقتصاد الإسلامي وعلومه؛ فكراً وتطبيقًا**. وقد جمعنا ذلك كله ضمن معيارين نافعين للباحثين والمؤلفين في هذا المجال:

(١) موقع شامل بمحرك بحث يحقق متطلبات البحث العلمي...

(٢) مكتبة خاصة لكل كاتب ومؤلف...

التغيير الذي أحدثته المجلة وتنشد إحداثه مستقبلًا...

لقد نشدنا استنباط أسس الاقتصاد من وجهة النظر الإسلامية اعتماداً على مصادر الشريعة الإسلامية ومن رَحمها، لإرسائها ونشرها بين كل الناس؛ المسلم منهم وغير المسلم ...

لقد نشدنا تغيير المفاهيم الاقتصادية العالمية السائدة؛ فختمنا العدد الماضي – أي العدد ٩٩ – بمقال افتتاحي أثبتنا فيه انحراف المذاهب الاقتصادية غير الإسلامية عن مسارها وتلونها؛ مع أن الأصل بالمذهب الثبات لا التغير، في الوقت الذي يشق المذهب الاقتصادي الإسلامي طريقه بثبات بأسس قائمة على العدل والاستقامة، فلا فرق بين مرحلة وأخرى، ولا بين عرق وآخر، ولا بين حزب وطائفة؛ بل إن ثوابته

أشبه بمرساة تمنع سفينة الحياة من الغرق والانجراف، وتحمي ما فيها من بشر وحجر وشجر، **ويكأن سفينة نوح عليه السلام – وهو الأب الثاني للبشرية – لا يُصلح بقاؤها إلا منهج الأنبياء عليهم السلام**، فالربا والغرر والسرقة والزنا والقتل وما إلى ذلك من مفسدات الحياة؛ كل ذلك محرم في الشرائع السماوية جميعها، والمقصود بالشرائع تلك التي لم يُحرّفها أصحاب المصالح والشهوات؛ وهم المفسدون في الأرض؛ ولو لبسوا وتزينوا وسكنوا القصور وجمعوا حولهم الخدم والحشم.

لقد مرّ على المذهب الاقتصادي الإسلامي أكثر من ١٤ قرنًا ومازالت ثوابته تستوعب المتغيرات السريعة منها والبطيئة؛ المحلية منها والإقليمية والعالمية. فثبت صحة منهجه، وثبتت صلاحيته للتطبيق دومًا، بل اقتربت المدارس والمذاهب غير الإسلامية جميعها من مفاهيم مذهبه؛ هم وصلوا إلى ذلك تجريبيًا واستغرق الأمر مئات السنين حيث ظُلم فيها من ظلم وقُتل من قُتل وشُرد من شُرد ومازال الطمع طاغيًا. أما المنهج الإسلامي فقد أرسى مذهبه؛ كمدخل معياري؛ فكان لطيفًا بجميع عناصر البيئة الأرضية؛ غير مُتعبٍ أو مُجهدٍ لها، ودون الخوض في ذلك تجريبيًا؛ فالناس ومواردهم الطبيعية ليسوا عناصر تجارب شهوانية.

فهل يُعفي الشيوعية وأصحابها مثلا انسحابهم من المشهد الاقتصادي وقد نهبوا وسرقوا وخربوا وقتلوا وشردوا؟ ومثلها فعلت أنظمة الرق والإقطاع والبورجوازية والاشتراكية والرأسمالية بمختلف أشكالها!

أين محاسبة المسؤولية الاجتماعية من ذلك كله؟

المسؤولية الاجتماعية باتت شعاراً ترفعه تلك النظم لتمرر أغراضها، وعند الحقيقة تُداس تلك المسؤولية بدعاوى وحجج باطلة.

أين ذلك من قول المولى عز وجل مخاطباً عباده المؤمنين بعد أن أمرهم بالطهارة الجسدية وذكّرهم بآلائه ونعمائه، ثم طلب منهم أن يكونوا عادلين ولو أصابهم ظلم الغير: **يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ** (المائدة: ٨).

ثم تجسدت المسؤولية الاجتماعية بفعل الخليفة العادل عمر الفاروق رضي الله عنه، فبعد أن طعنه المجرمون الفاسدون المتأذون من عدله؛ قال مخاطباً نفسه وهي تتنازع لحظاتها الأخيرة: **والله لو أن شاة تعثرت في أرض العراق لخفت أن يسألني الله عنها، لمَ لمْ تعبد لها الطريق يا عمر؟**

هذا حسٌ بالمسؤولية تجاه الحيوان!! فكيف بالإنسان؟ والحيوان لا يحتاج طريقًا معبدة؛ لأنها مجرد رفاهية مفترضة، كما أن العراق تخوم البلاد وفيها تضعف السلطة المركزية غالب الوقت.

فأي ميزان توزن به المسؤولية الاجتماعية؟

هل فكرت الحضارة الغربية بما فعلته من نهب لثروات الهند وأفريقيا وأمريكا بشمالها وجنوبها حيث سرقت وقتلت وأجرمت لأجل بناء تلك الحضارة المزعومة

التي لم تحقق للناس غير الأزمات المالية المدمرة ونشر المصائب الواحدة تلو الأخرى؟ إن العالم لم يكد ينجو من انفلونزا الخنازير حتى سقط في انفلونزا الطيور ... وصولا إلى كورونا، وخاض حربين عالميتين وعدة حروب إقليمية مدمرة، فخاف الناس وما شعروا بالأمن، وانتشر الفقر والعَوز في بلدان تلك الحضارة وفي كل أنحاء المعمورة.

فشتان شتان بين من نشد العدل وطبقه ولم يتسبب بأزمات عالمية ولا حروب كونية خلال أكثر من ١٤٠٠ عام، وبين من سعى فساداً في الأرض لتحقيق مصالحه ورؤاه الضيقة خلال بضع مئات من السنين.

التجديد على رأس كل مائة ...

إن محور العدد المائة هو **التجديد على رأس كل مائة** ... تأسيًا بما رواه أبو هريرة رضي الله عنه؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **إنَّ اللَّهَ يبعَثُ لِهذِه الأمَّةِ على رأسِ كلِّ مائةِ سَنةٍ من يجدِّدُ لَها دينَها**.

ولعل الاقتصاد الإسلامي والعاملين المخلصين فيه؛ هم مدرسة هذا العصر فالعالم يتباهى بعلوم الاقتصاد، وقد تصدى أصحاب الهمم لذلك، وما زالوا يفعلون، بإظهارهم هذا العلم الموجود في رَحم الشريعة الإسلامية وثنايا أصولها وفروعها، ثم نشروه للملأ، وهذا جزء من تبليغ الرسالة الدعوية للعالم؛ حيث لابد من تذكير الناس – وكل الناس تعمل وتتسوق – بالثوابت الاقتصادية لهذه الشريعة؛ أي مذهبها الاقتصادي، ليصحح الناس مسيرتهم ويتركوا ما نسوه، وليعيدوا إحياء ما هجروه؛ فلابد من نشر ما سنته هذه الشريعة وترك ما خالفها.

إن الاقتصاد هو رفيق الإيمان بالله تعالى، يقول عز وجل في صدر سورة البقرة: **الم* ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ* الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ**؛ فبعد الإيمان الغيبي بالله تعالى يكون العمل أولاً بإقامة المؤمنين للصلاة عبادة وتقربًا لله تعالى، وثانيًا هم ينفقون مما رزقهم ربهم سبحانه وتعالى، ويمثل الإنفاق ٧٠–٧٥٪ من أي اقتصاد، وبدونه تتوقف عجلة دورانه، ولا تستقيم أحوال الاقتصاد بعد كل كارثة دون عودة دورة الإنفاق، وكلمة الإنفاق بمشتقاتها تكاد تكون الأكثر تكراراً في القرآن الكريم في استخدامات عديدة على مستوى الفرد والجماعة، خاصة وعامة؛ دون أي إفراط أو تفريط.

لقد أثبتت مجلتنا مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية أن مذهب الاقتصاد الإسلامي هو سفينة النجاة، واستمرت دعوتنا للجميع أن: **ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا**؛ ولن ينفع أحد أن يأوي إلى مذهب غير مذهب الاقتصاد الإسلامي الذي ضم تعليمات وإرشادات صانع الكون ومدبره؛ لذلك: **لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ**؛ وقد حاول أصحاب المذاهب الأخرى وجربوا فكانوا: **مِنَ الْمُغْرَقِينَ**، لقد غرقوا في أزمات مدمرة وصار دأب عقلائهم وعلمائهم السعي للخروج من هذا الغرق المميت فأدخلوا أنفسهم جحراً مسدوداً لا مخرج منه إلا الانقلاب الكامل للعودة للفتحة الصحيحة وهذا ما أثبتناه في كلمتنا للعدد ٩٩ وما سبقه من أعداد المجلة وما جاءت عليه مقالات المؤلفين فيها شكر الله لهم

جميعاً؛ فحصدوا مع شعوبهم البؤس والحرمان والظلم؛ فإلى متى تستمر المكابرة في قبول الحقيقة؟ أم أن نهج أبا لهب باقٍ في هذه الأرض ما بقي المكابرون؟

ومازال العمل جاريًا

الخاتمة

إنّ المتدبّر لكتاب الله تعالى يعلم أنّ المولى عزّ و جلّ سطّر في كتابه العزيز سننًا (لا تغيب ولا تبْلى) ما قامت الدّنيا واستمرّتْ، فذكر ممّا ذكره في القرآن الكريم طريقتين للتغيير؛ إحداهما : (تغييرٌ إيجابيٌّ)، وثانيهما : (تغييرٌ سلبيٌّ)؛ فالتغيير الإيجابيّ يبدأ به من الداخل؛ أيّ: من داخل كلّ إنسان، والآية الكريمة واضحةٌ في خطابها فهي تخاطب القوم كلّهم، والقوم هم الجماعة من ثلاثة أفرادٍ فأكثر؛ لذلك فـ (التغييْر لا بدّ أنّه تغييْرٌ جماعيٌّ؛ أوّله ومبدؤه الفرد ذاته، ومن ثمّ يلحق بعضهم بعضًا، يقول المولى عزّ و جلّ: **إنّ الله لا يغيّر ما بقوْمٍ حتّى يغيّروا ما بأنفسهمْ** (الرعد : ١١).

والتغيير السلبيّ: أيّ الذي نحو الأسوأ هو ممْكنٌ، وبه تزول نعم الله تعالى عن أولئك القوم، والخطاب أيضًا للجماعة وهو يبدأ من الداخل؛ أيّ: منْ نفْس كلٍّ منهم، يقول المولى عزّ و جلّ في الآية ٥٣ من سورة الأنفال : **ذٰلك بأنّ الله لمْ يك مغيّرًا نّعْمةً أنْعمها على قوْمٍ حتّى يغيّروا ما بأنفسهمْ** (الأنفال : ٥٣).

لقد خلق الله تعالى العباد لأمْرٍ يريده سبحانه، وهو جلّ جلاله بوصفه المالك المطلق، وأوجد لهم سننًا تحكمهم إنْ غيّروا ما أوجدوا لأجله.

فسنّة التدافع تهدف لدفْع الفساد الذي يحدثه الناس في تغييرهم السلبيّ، وبه تصان الأرض موطنهم، يقول الله تعالى: **ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعضٍ لفسدت الأرض** (البقرة: ٢٥١).

وبسنّة التدافع يتميّز الفعل الطيّب من الفعل الخبيث، وبها يتميّز الناس الطيّبون من الناس الخبيثين؛ فتكون سنّة التمييز ممحّصةٌ فاحصةٌ دون مواربةٍ، ودونما كذبٍ أو دجلٍ، يقول الله تعالى: **ليميز الله الخبيث من الطيّب ويجعل الخبيث بعضه على بعضٍ فيركمه جميعًا فيجعله في جهنّم أولئك هم الخاسرون** (الأنفال: ٣٧)

ويحكم مآل تلك السّنن، سنة بقاء ما ينفع الناس؛ أمّا غيْر ذلك فمآله الزوال، وهكذا يتصارع الحقّ والباطل، ويدفع الحقّ الباطل فيجعله زهوقًا، قال الله تعالى: **كذلك يضرب الله الحقّ والباطل فأمّا الزّبد فيذهب جفاءً وأمّا ما ينفع الناس فيمكث في الأرض** (الرعد: ١٧). ولله المثل الأعلى.

لقد اجتهدت في هذا البحث، وبذلْت ما مكنّني الله تعالى فيه؛ فأعانني عليه بمخاطبة الناس جميعًا إلى ما فيه سبيل الرّشاد – حسب اعتقادي واجتهادي –؛ ولكنْ (لا يخلو عمل البشر من شيءٍ من الخطأ، أو التقصير) حاشى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام؛ لذلك ما كان في عملي من (صوابٍ) فهو من فضل الله عليّ وتوفيقه، وما كان من (خطأٍ أو تقصيرٍ) فهو من نفْسي ومن الشيطان.

أسأل الله عزّ و جلّ العفْو والمغفرة، وأن يعينني على تدارك التقصير، وأن يلهمني الصواب ويرزقني السّداد (قولاً وفعلاً)؛ سعيًا لبلوغ السّعادة في الدّنيا قبْل الآخرة.

دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (يونس: ١٠).

اللهمّ تقبّلْ عملي هذا خالصًا لوجهك الكريم، واجعلْ ثوابه في صحيفة والديّ وأهلي جميعهم.

وكتبه الفقير إلى الله سامر مظهر قنطقجي

حماة (حماها الله) ١٩ رجب ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٧-٠٤-٢٠١٦ م الطبعة الأولى

حماة (حماها الله) ٩ صفر ١٤٤٢ هـ الموافق ٢٦-٠٩-٢٠٢٠ م الطبعة الثانية

المراجع

١. ابن قدامة، قدامة بن جعفر، **الخراج وصنعة الكتابة**، دار المعرفة بيروت، جزئين.

٢. موريس، تشارلز، **الحكماء وتقلبات الأسواق**، دار السيد بالرياض، ٢٠١١.

٣. الزهراني، د. ضيف الله، **الوزير العباسي علي بن عيسى بن داوود بن الجراح إصلاحاته الاقتصادية والإدارية**، ١٩٩٤.

٤. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، **الاعتصام**، دار المعرفة ببيروت، ١٩٨٦، ج ٢.

٥. القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي، **صبح الأعشى في صناعة الإنشاء**، ١٦، مطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٩١٣.

٦. قنطقجي، د. سامر، **دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر المحاسبي**. رسالة دكتوراه، جامعة حلب، ٢٠٠٣.

٧. قنطقجي، د. سامر، **سياستا تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب الماليتين**، دار شعاع، ٢٠٠٨.

٨. قنطقجي، د. سامر، **فقه المعاملات الرياضي: نموذج الاقتصاد الإسلامي الرياضي**، دار أبي الفداء، ٢٠١٣.

٩. الماوردي، أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري، **الأحكام السلطانية**، مطبعة الحلبي بمصر ١٩٨٧ الطبعة ٣.

١٠. النويري، أحمد بن عبد الوهاب النويري شهاب الدين، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤.

١١ .نورينا هيرتس، **السيطرة الصامتة**، سلسلة دار الفكر، العدد ٣٣٦، فبراير ٢٠٠٧ . ترجمة صدقي حطاب.

صدر للمؤلف

١) **ترشيد عمليات الصيانة بالأساليب الكمية** – نشر الكتروني. ويتضمن ثلاثة نماذج رياضية فريدة:
– نموذج استبدال التجهيزات (أسلوب البرمجة الديناميكية).
– نموذج تخزين قطع التبديل (أسلوب البرمجة الخطية والبرمجة الديناميكية).
– نموذج قياس الموثوقية.

٢) **دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر المحاسبي** – نشر الكتروني.

٣) **فقه المحاسبة الإسلامية / الجزء الأول: المنهجية العامة**، نشرته مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق – والآن منشور الكترونيا.

٤) **معجم مصطلحات فقهية عربي / عربي** – نشر الكتروني.

٥) **فقه المحاسبة الإسلامية / الجزء الثاني: المحاسبة الاجتماعية**، نشرته دار النهضة بدمشق – والآن منشور الكترونيا.

٦) **مشكلة البطالة وعلاجها في الفقه الإسلامي**، نشرته مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق – والآن منشور الكترونيا.

٧) **الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية**، دار شعاع – والآن منشور الكترونيا.

٨) **صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**، دار شعاع. – والآن منشور الكترونيا.

٩) **التأمين الإسلامي التكافلي، أسسه ومحاسبته**، دار شعاع.

١٠) **لغة الإفصاح المالي والمحاسبي XBRL**، دار أبي الفداء للنشر والتوزيع والترجمة – والآن منشور الكترونيا.

١١) **سياستا تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب الماليتين (فقه الاقتصاد المالي)**، دار شعاع – والآن منشور الكترونيا.

١٢) **صندوق القرض الحسن**، دار شعاع – والآن منشور الكترونيا.

١٣) **ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية**، نشرته دار النهضة بدمشق – ودار السيد بالمملكة العربية السعودية – ونشرته دار شعاع بحلب (نسخة مزيدة ومنقحة) – والآن منشور الكترونيا.

١٤) **فقه المعاملات الرياضي**، دار أبي الفداء للنشر والتوزيع والترجمة – نشر الكتروني. ويتضمن خمسة نماذج رياضية فريدة:

– النموذج الرياضي للربا.

– النموذج الرياضي للبيوع.

– النموذج الرياضي للغرر.

– النموذج الرياضي للاقتصاد الإسلامي.

– نموذج قياس أداء المعاملات المللية الإسلامية بديلا عن مؤشر اللايبور.

١٥) **فقه الأسواق**، (سلسة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق – والآن منشورة الكترونيا.

١٦) **فقه الإيراد**، (سلسة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق – والآن منشورة الكترونيا. والكتاب مترجم للغة الأوردو.

١٧) **فقه التكلفة**، (سلسة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق – والآن منشورة الكترونيا.

١٨) **فقه الربح**، (سلسة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق – والآن منشورة الكترونيا.

١٩) **أيهما أصلح في الاستثمار معيار الربح أم معيار الاستثمار؟**، (سلسة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق – والآن منشورة الكترونيا.

٢٠) **نموذج توزيع أرباح وخسائر شركات المضاربة الإسلامية – نموذج رياضي–**، (سلسة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق – والآن منشورة الكترونيا. والكتاب مترجم للانكليزية.

٢١) **الفساد، أسبابه ونتائجه والحلول المقترحة للقضاء عليه**، (سلسة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق – والآن منشورة الكترونيا.

٢٢) **معيار قياس أداء المعاملات المالية الإسلامية (بديلاً عن مؤشر الفائدة)**، (سلسة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق – والآن منشورة الكترونيا.

٢٣) **مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية** – نشر الكتروني.

٢٤) **أربعون قاعدة في الاقتصاد لبناء الأمة وإصلاح البلاد قواعد اقتصادية من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم** – نشرته دار الحديث والسيرة النبوية بدمشق – نشر الكتروني، ونشرته هيئة الاعجاز العلمي في القرآن والسنة لشمال المغرب.

٢٥) **البحثُ العلميُّ نظراتٌ في مَنهجهِ ورسالتهِ** – نشر الكتروني.

٢٦) **فقه الابتكار المالي بين التثبت والتهافت** – نشر الكتروني.

٢٧) **منهج التغيير في كلمات رئيس التحرير** – نشر الكتروني.

٢٨) **نظرات في كتاب لمحة الناظر في مسك الدفاتر** (تأليف مشترك) – نشر الكتروني.

٢٩) **حلو الكلام** – نشر الكتروني.

٣٠) **إضاءات على الهداية الإلهامية في مسك الدفاتر والأعمال التجارية** (تأليف مشترك) – نشر الكتروني.

٣١) **معيار قياس أداء المعاملات المالية الإسلامية، (مقام) بديلا عن مؤشر اللايبور** – نشر الكتروني.

٣٢) **محاسبة التأمين الإسلامي** – نشر الكتروني.

٣٣) **نظرات اقتصادية في تفسير الآي القرآنية – الجزء الأول: التفسير التحليلي** – نشر الكتروني.

٣٤) **فقه الإدارة المالية والتحليل المالي** – نشر الكتروني.

إضافة لحوالي ٣٠٠ مقالاً متخصصاً.

جميع المؤلفات متاحة على الرابط: www. kantakji. com